



















الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة العشرون

العدد الثاني : من إبريل إلى يونيو سنة ١٩٦٩

مكتب عربي  
( - - - )

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي رقم التسجيل  
١٩٧٠







## القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية  
ودائرة الأحوال الشخصية







# ١ - الأحكام الصادرة من محكمة التنازع

جلسة ١٢ من يوزيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صبري ، محمد ممتاز نصار ، و بطرس زغلول ؛ وحسين رفعت ؛ ومحمد توفيق المغربي ؛ ومحمد  
ظاهر عبد الحميد .

( ١ )

الطلب رقم ٢ لسنة ٣٥ "تنازع" :

(١) اختصاص . "إختصاص محكمة تنازع الاختصاص" .

مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص قيام دعوى الموضوع الواحد أمام جهة  
القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري . قضاء كلتا الجهتين باختصاصها أو تخلى كل  
منهما عن الاختصاص (م ١٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥) .

(ب) مرافق عامة . " شروط عقد الامتياز " . إلزام . " الاشتراط  
لمصلحة الغير" . اختصاص . "إختصاص ولائي" .

اشتراط جهة الإدارة على الملتزم استخدام عمال الملتزم السابق . اشتراط لمصلحة  
الغير . للاستفيد حق مباشر يستطيع أن يطالب المتعهد بالوفاء به . علاقة المستفيد بالمتعهد  
علاقة عقدية من علاقات القانون الخاص . إختصاص القضاء العادي بنظر النزاع بشأنها .

١ - مناط إختصاص محكمة تنازع الاختصاص وفقا لنص المادة ١٧ من  
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أن تكون دعوى الموضوع  
الواحد مطروحة أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري وأن تكون  
كلتا الجهتين قد قضت باختصاصها أو أن تكون كل منهما قد تخلت عنها وقضت  
بعدم إختصاصها وعندئذ يقوم سبب الطلب بتعيين المحكمة التي تنظره وتفصل فيه .

٢ - تعهد الملتزم في عقد امتياز المرافق العامة باستخدام عمال الملتزم السابق  
بذات الشروط والأجور على أن يعتبر تعيينهم جديدا ، هذا التعهد وإن ورد



في عقد الالتزام إلا أنه ليس من الشروط التي وضعت لأداء خدمة عامة للجمهور بل هو تعاقد بين جهة الإدارة وباسمها وبين الملتزم الجدي لصالح العمال المذكورين ولجهة الإدارة في هذا الاشتراط مصلحة أدبية هي استمرار هؤلاء العمال في عملهم واستقرار حقوقهم مع حرص جهة الإدارة على عدم تفشي البطالة . وإذا كان المستفيد في الاشتراط لصالح الغير يستفيد حقا شخصيا مباشرا بمقتضى العقد يستطيع أن يطالب المتعهد بوفائه وكانت هذه العلاقة العقدية من علاقات القانون الخاص لقيامها بين المستفيد والمتعهد فان مؤدى ذلك أن جهة القضاء العادى تكون هي المختصة بنظر النزاع بينهما .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أن الطالب تقدم بطلب إلى هذه المحكمة قال فيه إنه إزاء تخطى كل من جهتي القضاء العادى والإدارى عن الفصل في موضوع دعواه فقد تقدم بطلبه لتعيين الجهة المختصة بنظره .

وحيث إن الوقائع تحصل وعلى ما يبين من الأوراق في أن الطالب أقام الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٥٦ عمال كلى طنطا ضد شركة أتوبيس مدينة طنطا ومدير بلدية طنطا ومكتب العمل فيها وطلب الحكم بإعادته إلى العمل لدى الشركة المدعى عليها الأولى واحتياطيا إلزام المدعى عليهما الأول والثانى بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ٥٠٠ ج وذلك في مواجهة المدعى عليه الأخير . وقال الطالب بياناً لدعواه أنه كان يعمل في الشركة الشراوية التى كانت تقوم باستغلال خطوط أتوبيس مدينة طنطا منذ ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ غير أنها أهملت إدارة هذا المرفق ممادعا جهة الإدارة إلى إصدار قرار بإنهاء عملها في ١٩٥٢/٦/٣٠ وأعلنت جهة الإدارة عن شروط استغلال المرفق في مزايده عامة ثم رست العملية على الشركة المدعى عليها الأولى اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٥ وورد في المادة ٦٤ من عقد الالتزام تعهد الشركة الملتزمة المدعى عليها الأولى باستخدام جميع العمال الذين



كانوا يعملون لدى الشركة الشراوية حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٢ وذلك بنفس الشروط وبذات الأجور التي كانوا يعملون بها لدى الشركة السابقة، فتقدم الطالب للعمل لدى الشركة المدعى عليها الأولى غير أنها رفضت طلبه فشكا الأمر إلى مكتب العمل ثم أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٦ قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها بنظر النزاع وأقامت قضاءها على أن المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ — في شأن تنظيم مجلس الدولة — أطلقت اختصاص جهة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات الخاصة بعقد الالتزام وأنه وإن كان الطالب يعتبر في حكم المستفيد في اشتراط لصالحه ثابت بعقد الالتزام بين مجلس مدينة طنطا وبين الشركة المدعى عليها الأولى إلا أن هذا لا يخرج النزاع عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في المنازعة . وبعد صدور هذا الحكم أقام الطالب الدعوى رقم ٣٨ سنة ١١ ق أمام محكمة القضاء الإداري — هيئة المنازعات الخاصة بالعقود الإدارية والتعويضات — ضد المدعى عليهم سالفي البيان وطلب الحكم أصليا على المدعى عليها الأولى بعودته إلى عمله مع صرف المرتب المستحق له من أبريل سنة ١٩٥٥ واحتياطيا إلزام المدعى عليهما الأولين متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض ، ثم قصر الطالب دعواه على طلب التعويض وأمس دعواه على ذات الأساس في الدعوى التي أقيمت أمام جهة القضاء العادي . وبتاريخ ٢١/٣/١٩٦٣ قضى مجلس الدولة — بهيئة قضاء إداري — بعدم اختصاصه بنظر طلب التعويض الموجه ضد الشركة المدعى عليها الأولى وبرفض طلب التعويض قبل مجلس مدينة طنطا . أقام الطالب بعد ذلك الدعوى رقم ٨٩٦ سنة ٩٦٣ كلى طنطا ضد الشركة المدعى عليها الأولى ووزير الإدارة المحلية ومجلس مدينة طنطا وبمجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة باختيار الدعوى منتهية بالنسبة لمن عدا الشركة المدعى عليها الأولى وبعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للطلبات الموجهة للشركة المدعى عليها الأولى . أبدت النيابة العامة الرأي بقبول الطلب وتعين جهة القضاء العادي للفصل في النزاع .

وحيث إنه لما كان مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص وفقا لص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أن تكون



دعوى الموضوع الواحد مطروحة أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى وأن تكون كلتا الجهتين قد قضت باختصاصها أو أن تكون كل منهما قد تخلت عنها وقضت بعدم اختصاصها، وعندئذ يقوم سبب الطلب بتعيين المحكمة التى تنظره وتفصل فيه . لما كان ذلك وكان قد قضى من جهة القضاء العادى بعدم اختصاصها بنظر دعوى الطالب قبل مجلس مدينة طنطا فلما أقام الطالب دعواه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بطلب التعويض قبل مجلس مدينة طنطا قضى فيها برفض هذا الطلب، وبذلك انتفى سبب الطلب بتعيين الجهة المختصة وذلك بعد أن قضت جهة القضاء الإدارى برفضه فى هذا الخصوص، ويتعين لذلك عدم قبول الطلب بالنسبة إلى مجلس مدينة طنطا .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للشركة المدعى عليها الأولى .

وحيث إنه لما كان موضوع النزاع سواء أمام جهة القضاء العادى أو جهة القضاء الإدارى هو عن طلب تنفيذ الالتزام المبين فى المادة ٦٤ من عقد التزام المرفق العام المعقود بين الشركة المدعى عليها الأولى وجهة الإدارة وذلك فيما يتعلق بالالتزام الشركة بتشغيل العمال الذين كانوا يعملون لدى الشركة الشراوية حتى ١٩٥٢/٦/٣٠، وطلب التعويض عن عدم تنفيذ هذا الالتزام فإن هذا الموضوع الذى طرح على كل من جهتي القضاء العادى والإدارى واحد، وإذ تخلت كل منهما عن الفصل فيه فقضت بعدم اختصاصها بنظره، فقد قام سبب الطلب بتعيين الجهة المختصة . وإذ تنص المادة ٦٤ من عقد الامتياز على "مع مراعاة أحكام المواد ٥٦ و ٦٠ و ٦٣ يجب على الملتزم فى حالة ما إذا منع التزام استغلال الحطين أن يستخدم جميع المستخدمين والعمال الذين كانوا حتى يوم ١٩٦٥/٦/٣٠ يعملون لدى مستقل خطوط أتوبيس مدينة طنطا وذلك بذات الشروط والأجور التى كانوا يتقاضونها فى ذلك التاريخ على ألا يكون مسئولاً عن أية مكافأة لهم من مدة خدمتهم السابقة لدى المستغل السابق ويعتبر تعيينهم جديداً بأجورهم الأخيرة" فانها وإن وردت ضمن بنود عقد الالتزام إلا أنها ليست من الشروط التى وضعت لأداء خدمة عامة للجمهور بل هى تعاقب بين جهة الإدارة وباسمها وبين الشركة الملتزمة وذلك على التزامات اشترطتها جهة الإدارة لصالح العمال



المبينين في المادة ٦٤ من عقد الالتزام سالف البيان ، وبلجهة الإدارة في هذا مصلحة أدبية هي استمرار هؤلاء العمال والمستخدمين في عملهم بعد أن كانوا قد ارتبطوا به مع الملتزم السابق ، وباعتبار أن جهة الادارة حريصة على عدم تفشي البطالة واستقرار حقوق العاملين المبينين في هذه المادة ، وإذ كان المستفيد في الاشتراط لصالح الغير يستفيد حقا شخصا مباشرا بمقتضى العقد يستطيع أن يطالب المتعهد بوفائه وكانت هذه العلاقة العقدية من علاقات القانون الخاص لقيامها بين المستفيد والمتعهد تخضع للمادة ٦٤ سالف البيان وللوائح الخاصة بالعمل فان مؤدى ذلك تحديد جهة القضاء العادى للاختصاص بنظر النزاع بين الطالب والشركة المدعى عليها الأولى .



## ٢- الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

### (١) طلبات رجال القضاء

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، محمد صادق الرشيدى ، وأمين أحمد فتح الله ، وإبراهيم  
حسن علام .

(٨٥)

الطلب ١ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" :

(١) أقدمية . " طلب تعديل ترتيب الأقدمية " . اختصاص .  
" اختصاص محكمة النقض " . " اختصاص ولائى " .

طلب تعديل ترتيب أقدمية الطالب بالنسبة لمن عين معه فى قرار واحد . المقصود  
من إلغاء القرار فيما تضمنه من جعل أقدميته تالية لهم . اختصاص محكمة النقض .

(ب) أقدمية . " أقدمية الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء  
الشرعى " .

نص المادة ٨ من مواد إصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة  
القضائية لم يجعل ترتيب أقدمية الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعى الموجودين  
بالخدمة قبل تعيينهم فى وظائف النيابة ذا اعتبار فى تحديد أقدميتهم عند التعيين .  
مدة الخدمة والكفاية أساس المعاملة فى تحديد الأقدمية .

١ - طلب تعديل ترتيب أقدمية الطالب بالنسبة لزميلين سابقين عليه فى قرار  
التعيين المطعون فيه لا يتأتى تحقيقه فى مقصود الطالب إلا بإلغاء القرار  
المشار إليه فيما تضمنه من جعل أقدميته تالية لأقدمية زميله . ومن ثم فإن الطلب  
يكون مما يندرج فى ولاية محكمة النقض .



٢ - إذ أجازت المادة الثامنة من مواد إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعى الموجودين فى الخدمة فى نيابة الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو المحاكم - فى تاريخ العمل بهذا القانون - فى وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية، فإن هذا النص لم يجعل ترتيب الأقدمية بين هؤلاء الباحثين فى الدرجة قبل التعيين ذا اعتبار فى تحديد أقدميتهم عند تعيينهم فى الوظائف السابقة الذكر ، وإنما جعل المشرع مدة الخدمة والكفاية أساسا للفاضلة فى تحديد أقدمية الباحثين عند التعيين فى هذه الوظائف بقرار واحد .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تحصل فى إنه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٦ تقدم الطالب بعريضة إلى قلم كتاب هذه المحكمة ضد وزير العدل بصفته قيدت برقم ١ سنة ٣٦ ق رجال القضاء . وقال بيانا لما إنه بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥ صدر قرار وزير العدل رقم ١٧٧٢ سنة ١٩٦٥ بتعيين أعضاء للنيابة العامة لدى المحاكم متضمنا تعيينه هو والأستاذين أحمد فهمى الشبراخيتى وعبد العظيم عبد الهادى عبده وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ على اعتبار أن ثلاثهم من الحاصلين على إجازة القضاء الشرعى ويعملون باحثين فى النيابة العامة وفى وزارة العدل . وإذ أورد القرار المذكور إسم الطالب تاليا لإسمى زميله المشار إليهما بما يعنى أنه جعلهما أسبق منه فى ترتيب أقدمية التعيين، وكان الطالب قد حصل على الدرجة الخامسة المالية فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ وهو فى وظيفة باحث فى النيابة بينما حصل زميله المشار إليهما على هذه الدرجة بعد ذلك بأن حصل عليها أولها فى ٢ يولى سنة ١٩٦٣ والثانى فى أول يولى سنة ١٩٦٤ حينما كانا يعملان باحثين فى وزارة العدل ، الأمر الذى كان يتعين معه أن يسبقهما فى ترتيب أقدمية التعيين فى القرار



المذكور ، وكان القرار المشار إليه لم يراع هذه الأقدمية ، فإنه يكون قد خالف القانون . هذا إلى أن ذلك القرار لم يراع أن الطالب كان أسبق من الأستاذ عبد العظيم عبد الهادي عبده في ترتيب التخرج في قسم إجازة القضاء الشرعي سنة ١٩٤٩ فضلا عن أن هذا الأخير لم يؤد المسابقة التي اجتازها الطالب عند تعيينهما في المحاكم الشرعية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قبل إلغائها ، وانتهى الطالب من ذلك إلى طلب الحكم بتعديل أقدميته في التعيين بحيث يكون سابقا على الأستاذ أحمد فهمي الشبراخيتي واحتياطيا بتعديل القرار المطعون فيه بحيث يكون سابقا في هذا الترتيب على الأستاذ عبد العظيم عبد الهادي عبده مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطلب شكلا تأسيسا على أن الطالب قد اقتصر على طلب تعديل القرار المطعون فيه بينما تنحصر ولاية هذه المحكمة في قضاء الإلغاء بالنسبة لطلبات رجال القضاء والنيابة العامة .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة مردود ذلك أن الطلبات الختامية للطالب وإن صيغت في عبارة " طلب تعديل ترتيب أقدمية الطالب بالنسبة لزميليه السابق ذكرهما في القرار المطعون فيه " إلا أنه لما كان تحقق ذلك لا يتأتى في مقصود الطالب إلا بإلغاء القرار المشار إليه فيما تضمنه من جعل أقدميته تالية لأقدمية زميليه المشار إليهما فإن الطلب يكون مما يندرج في ولاية هذه المحكمة ويكون الدفع بعدم قبوله في غير محله متعيينا رفضه .

وحيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه عن الموضوع فإن المادة الثامنة من مواد إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية إذ أجازت تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي الموجودين في الخدمة في نيابة الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو المحاكم — في تاريخ العمل بهذا القانون — في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام ( للأحوال الشخصية ) ، لم تجعل ترتيب الأقدمية بين هؤلاء الباحثين في الدرجة قبل التعيين هذا اعتبار في تحديد أقدميتهم عند تعيينهم في الوظائف السالفة الذكر وذلك بما



جرت به عبارتها من أن يكون ذلك التعيين بمراعاة مدة خدمتهم وكفايتهم .  
ولما كان الثابت من البيان المقدم من وزارة العدل أن الطالب عين في وظيفة  
كاتب بالمحاكم الشرعية بتاريخ ۳۱ ديسمبر سنة ۱۹۴۶ بعد تعيين كل من  
الأستاذين أحمد فهمي الشبراخيتي وعبد العظيم عبد الهادي عبده في وظيفة كاتب  
إذ عين أولهما بتاريخ ۱۹ ديسمبر سنة ۱۹۴۶ وعين الثاني بتاريخ ۲۹ ديسمبر  
سنة ۱۹۴۶ ، وكان مقتضى ذلك أن أصبح لذين الزميلين أسبقية على الطالب  
في مدة الخدمة ، وإذ جعل المشرع على ما سلف البيان من مدة الخدمة  
ومن الكفاية أساسا للفاضلة في تحديد أقدمية الباحثين عند التعيين في الوظائف  
المشار إليها بقرار واحد ، فإن النعي على القرار المطعون فيه بخالفة القانون لأنه  
لم يراع أقدمية الطالب في الدرجة المسالية التي كان يشغلها بين زملائه عند تعيينه  
وإياهم في وظيفة وكيل للنائب العام يكون على غير أساس .



## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : بطرس زقزل ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين أحمد فتح الله ، وإبراهيم حسن إعلام .

(٨٦)

الطلب رقم ٤ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" :

(أ) قضاة . تأديب القضاء ومحاميتهم . اختصاص . "اختصاص مجلس التأديب" .

اختصاص مجلس تأديب القضاة في إصدار حكم عقابي بالجزل أو باليوم في خصوص الخطأ المنسوب للقاضي . اختصاص قضائي . قرار رئيس الجمهورية في شأن عقوبة الجزل وقرار وزير العدل في شأن عقوبة اليوم . اعتبار كل منهما قرارا بتنفيذ العقوبة التي أصدرها مجلس التأديب .

(ب) قضاة . "تأديب القضاة" . "الطعن في أحكام مجلس التأديب" .

عدم قبول الطعن في أحكام مجلس تأديب القضاة أمام الدائرة المدنية والتجارية لمحكمة النقض . عدم اعتبارها من القرارات الجمهورية أو الوزارية المنصوص عليها في المادة ١/٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥

١ — مفاد نصوص المواد من ١٠٨ — ١١٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أن محاكمة للقضاة التأديبية تتبع فيها الأحكام المقررة بتلك النصوص وذلك إلى أن يصدر مجلس التأديب حكمه بالبراءة أو بعقوبة الجزل أو اليوم بما له من اختصاص قضائي في إصدار حكم عقابي في خصوص الخطأ المنسوب إلى القاضي حسبما يبين من نصوص المواد سالفه الذكر . أما قرار رئيس الجمهورية في شأن عقوبة الجزل وقرار وزير العدل في شأن عقوبة اليوم المشار إليهما بالمادة ٢/١١٩ من ذات القانون فلا يعدو كل منهما أن يكون قرارا بتنفيذ العقوبة التي أصدرها مجلس التأديب .



٢ — مفاد نص المادة ١/٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ جواز الطعن في القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الخاصة بشئون القضاء أمام دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض عندما يكون من هذه القرارات محصنا من الطعن وهي القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو النذب أو الترقية . وإذ كانت الأحكام التي تصدرها مجالس التأديب بالتطبيق لنصوص المواد من ١٠٨ — ١١٨ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم لا يعتبر من القرارات الجمهورية أو الوزارية المنصوص عليها في المادة ١/٩٠ المشار إليها فإن مؤدى ذلك هو عدم قبول الطعن في أحكام مجالس التأديب المشار إليها أمام الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة قانونا .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الطالب تقدم إلى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦ بطلب قال فيه إنه أقيمت ضده الدعوى التأديبية من الوقائع التى أسندت إليه وقدم إلى المجلس المنصوص عليه في المادة ١٠٨ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية . فأصدر المجلس في ٥ يناير سنة ١٩٦٦ قرارا بتوجيه اللوم إليه ثم أصدر وزير العدل قرارا بذلك في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ وإذ وقع القرار الذى أصدره المجلس باطلا لما شاب أسبابه من قصور وتناقض وإخلال بحق الدفاع فقد تقدم إلى الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض طالبا الحكم ببطلان قرار وزير العدل المشار إليه الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ . قدمت وزارة العدل مذكرة طلبت فيها رفض الطلب وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطلب ثم أبدت الرأى في الجلسة بعدم قبول الطلب بعد أن استقال الطالب من القضاء دون أن يحفظ لنفسه حق السير في الطلب .

وحيث إن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ أرسل وزير العدل إلى النائب العام أوراق الشكوى رقم ١ سنة ١٩٦٣ ق لاتخاذ اللازم



نحو إقامة الدعوى التأديبية ضد الطالب . وفي ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ أصدر النائب العام قرارا بإقامة الدعوى التأديبية على الطالب عما نسب إليه . وبتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قرر المجلس المنصوص عليه في المادة ١٠٨ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية السير في إجراءات المحاكمة عما نسب إلى الطالب . وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٦ قرر هذا المجلس توجيه اللوم إلى الطالب ، ثم أصدر وزير العدل في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ قرارا بتوجيه اللوم إلى الطالب وإخطاره بالحكم الصادر ضده في الدعوى التأديبية المشار إليها وإيداع صورة منه ملفه العرى . ولما كان المشرع قد نظم بالقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية في الفصل التاسع من الباب الثاني منه قواعد محاكمة القضاة وتأديبهم فنص بالمادة ١٠٨ على تشكيل مجلس التأديب ثم نص بالمادتين ١٠٩ ، ١١٠ على كيفية إقامة الدعوى التأديبية ونظم بالمواد ١١١ إلى ١١٦ الإجراءات التي تتخذ أمام المجلس إلى أن يقرر السير في إجراءات المحاكمة وحتى يصدر الحكم في الدعوى التأديبية ، ثم اشترط بالمادة ١١٧ في الحكم الذي يصدره المجلس أن يكون مشتملا على الأسباب التي بنى عليها وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية ، وبين بالمادة ١١٨ العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة وهي اللوم والعزل . وإذ تنص الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون السلطة القضائية المشار إليه في شأن تنفيذ العقوبة التي يصدرها المجلس على " يصدر قرار جمهوري بتنفيذ عقوبة العزل وقرار من وزير العدل بتنفيذ عقوبة اللوم على ألا ينشر القرار بتنفيذ اللوم في الجريدة الرسمية " . فإن مفاد ذلك أن محاكمة القضاة التأديبية تتبع فيها الأحكام المقررة بالنصوص من ١٠٨ إلى ١١٨ المشار إليها وذلك إلى أن يصدر مجلس التأديب حكما بالبراءة أو بعقوبة العزل أو اللوم بماله من اختصاص قضائي في إصدار حكم عقابي في خصوص الخطأ المنسوب إلى القاضي حسبما يبين من نصوص هذه المواد على النحو السالف البيان أما قرار رئيس الجمهورية في شأن عقوبة العزل وقرار وزير العدل في شأن عقوبة اللوم المشار إليهما بالمادة ٢/١١٩ فلا يعدو كل منهما أن يكون قرارا بتنفيذ العقوبة التي أصدرها مجلس التأديب . لما كان ذلك وكانت المادة ١/٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ المشار إليه والواردة في الباب الثاني بالفصل السابع الخاص بالتظلمات والظعن في القرارات الخاصة بشئون القضاة قد نصت



على "تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة" مما مفاده جواز الطعن في القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الخاصة بشئون القضاء أمام دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض عدا ما يكون من هذه القرارات محصناً من الطعن وهي القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الندب أو الترقية ، وكانت الأحكام التي يصدرها مجلس التأديب بالتطبيق لنصوص المواد من ١٠٨ إلى ١١٨ في الفصل التاسع من الباب الثاني من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن محاكمة القضاء وتأديبهم لا تعتبر من القرارات الجمهورية أو الوزارية المنصوص عليها بالمادة ١/٩٠ المشار إليها ، فإن مؤدى ذلك هو عدم قبول الطعن في أحكام مجلس التأديب المشار إليها أمام الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ٢/١١٩ من أن تنفيذ هذه الأحكام يكون بقرار جمهوري فيما يتعلق بعقوبة العزل و بقرار من وزير العدل فيما يتعلق بعقوبة اللوم ذلك أن قرار رئيس الجمهورية وقرار وزير العدل في هذا الخصوص وعلى ما سلف البيان قاصر على تنفيذ العقوبة. لما كان ما تقدم وكان الطالب قد وجه أسباب طعنه إلى الحكم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٦٦ من مجلس التأديب المنصوص عليه بالمادة ١٠٨ المشار إليها ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطلب .



## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول رئيسا ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد حسن هبكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين أحمد فتح الله ، وإبراهيم حسن  
علام .

(٨٧)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" :

(١) قضاة . "إعارة القضاة" . "مرتب" . موظفون .

في إعارة موظفي الدولة في الداخل يكون مرتب المعار على الجهة المستعيرة . جواز  
منح الموظف المعار — في الخارج — مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة  
بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية .

(ب) قضاة . "إعارة القضاة للجزائر" . "مرتب" . موظفون .

نعم مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية مما تمنحه له  
الجمهورية العربية المتحدة كمرتب وتعدده للتحويل إليه وذلك إذا كانت هذه المخصصات  
تقل عما هو معد للتحويل . لا محل للمصم في حالة زيادة المخصصات . منح القرار ٦٧  
لسنة ١٩٦٣ للمعار مرتبه بالكامل داخل الجمهورية العربية المتحدة دون تحويل . اختلاف  
طبيعة هذا المرتب عن المبالغ التي تمنح للمعار للحكومة الجزائرية وتكون معدة للتحويل  
ولا يجري عليه الخصم .

١ — الأصل في إعارة موظفي الدولة إلى الحكومات والهيئات العربية والأجنبية  
والدولية أو إلى غيرهم من الأشخاص بإلاعتبارية العامة والخاصة في الداخل أن  
يكون مرتب المعار على جانب الجهة المستعيرة غير أن المشرع أجاز منح الموظف  
المعار — في الخارج — مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط  
والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية .



٢ — مؤدى ما نصت عليه المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للمعارين للدول الافريقية ، هو أن تخصص مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية من المبلغ الذي تمنحه حكومة الجمهورية العربية المتحدة مرتبا له وتعمده للتحويل إليه حتى يتم التحويل في حدود الفرق بين المبلغين في حالة ما إذا كانت مخصصات المعار من الحكومة الجزائرية تقل عما هو معد لتحويله إليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة، فإذا زادت مخصصاته من الحكومة الجزائرية عما تمنحه له حكومة الجمهورية العربية المتحدة وأعدت للتحويل إليه فلا محل لإجراء الخصم لاستنفاد الغرض الذي استهدفه المشرع وهو ضمان حد أدنى لمخصصات المعار إلى الجزائر للاتفاق منها هناك .

وإذ نص قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ على أن المرتب الذي يدفع للمعار بالكامل يكون دفعه بالجمهورية العربية المتحدة بما يفيد أنه غير معد للتحويل فقد أصبح بذلك من طبيعة تختلف عن طبيعة المبالغ التي تمنحها الجمهورية العربية المتحدة للمعار في الجزائر وتعمدها للتحويل إليه فلا يأخذ هذا المرتب حكم تلك المبالغ ولا يجري الخصم عليه . كما أن القول بإطلاق الخصم ينطوي على إخلال التمييز في المرتب بين المستشار بالمحكمة العليا والمستشار بمحكمة الاستئناف وهو التمييز الذي أقامته اتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القانوني والقضائي بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية العربية المتحدة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة قانونا .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أن الطالب تقدم إلى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٦٧ بطلب قال فيه إنه في فبراير سنة ١٩٦٥ صدر قرار وزير العدل رقم ١٦١ سنة ١٩٦٥ بإعارة له للعمل بالمحكمة العليا بجمهورية الجزائر الشعبية وتضمن القرار أنه صدر بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ — قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ — بشأن المعاملة المالية للوظفين



المعارين للدول الإفريقية — وقرار وزير الخزانة رقم ٦٧ سنة ١٩٦٣ — بتعديل مرتب الإطار للموظفين المعارين للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية — واتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القانوني والقضائي بين الجمهورية الجزائرية الشعبية والجمهورية العربية المتحدة المصدق عليها بالقرار الجمهوري رقم ٤٣٢١ سنة ١٩٦٤، وأنه قصد بالإشارة إلى القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ سنة ١٩٦٢ انتفاع المعارين بمرتباتهم الأصلية كاملة في الجمهورية العربية المتحدة طبقا لقرار وزير الخزانة رقم ٦٧ سنة ١٩٦٣ الصادر بمقتضى التفويض المقرر بالمادة الثانية من القرار الجمهوري سالف البيان كما قصد من الإشارة إلى الاتفاقية انتفاع المعارين بالمرتبات التي التزمت الجمهورية الجزائرية بدفعها وفقا للعمل المسند إلى كل منهم حسبما جاء في الخطابات المتبادلة بين وزيرى العدل في كل من الدولتين تنفيذا لنص المادة الثانية من الاتفاقية . واستطرد الطالب قائلا إنه ظل وزملاؤه يجمعون بين المرتب في الجمهورية العربية المتحدة والمرتب في الجمهورية الجزائرية على الأساس المتقدم منذ بدء الإعارة في مايو سنة ١٩٦٥ حتى أول يولييه سنة ١٩٦٦ حيث نقل الإشراف المالى بالنسبة للطالب وزملائه إلى وحدة شؤون المعارين بوزارة الخارجية التي أوقفت صرف مرتبات المعارين التي تصرف لهم في الجمهورية العربية المتحدة انتظارا لبحث حالاتهم ، وبعد عدة شهور أعادت صرف تلك المرتبات كاملة لجميع المعارين عدا الطالب إذ خفضت مرتبه الذي يصرفه في الجمهورية العربية المتحدة إلى ما يزيد على الثلث ولم تجبه حين مراجعته لها في ذلك نخاطب وزارة العدل طالبا تصحيح الوضع لما التزمته منذ بدء الإعارة أو إنهاؤها أيهما تشاء ولما عاد الطالب إلى عمله في القاهرة تقدم إلى وزارة الخارجية للنظر فيما طلبه فراءت استطلاع رأى وزارة الخزانة وأخيرا أخطرت وزارة الخارجية بخطابها المؤرخ ٢٩ / ١١ / ١٩٦٧ بأن وزارة الخزانة أبدت وجهة نظرها في وجوب خصم ما يتقاضاه المعار من الدولة المستعيرة مما يدفع له من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وذلك طبقا لنص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ سنة ١٩٦٢ وقد جاء خصم جزء من مرتب الطالب من المدة من آخر يوتيه سنة ١٩٦٦ حتى تاريخ انتهاء الإعارة في أول مايو سنة ١٩٦٧ خاطئا، ذلك أن القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ سنة ١٩٦٢ بعد أن قضى في المادة الثانية بأن تمنح الجمهورية العربية المتحدة مرتبات الموظفين



المعارين للءول المينة به ومنها الجمهورية الجزائرية وفقا للءءول المرفق بالقرار ، نص في المادة الرابعة منه على أن يخصم مما ءءفعه لم أية مبالغ يتقاضها المعار من الءولة المستعيرة، وأوضح القرار الجمهوري في المادة التاسعة أن تتحمل حكومة الجمهورية العربية المتحدة نفقات تحويل جميع المرتبات والرواتب الواردة بهذا القرار ، مما يءل على أن خصم المبالغ التي يتقاضها المعار في الخارج من الءولة المستعيرة لا يكون إلا من المبالغ التي ءءفعها له الجمهورية العربية المتحدة وفقا للءءول المرفق بالقرار الجمهوري وبشرط تحويل هذه المرتبات للخارج، وإذا كان الطالب يتقاضى مرتبه في الخارج من جمهورية الجزائر الشعبية وحءها ءون أية مساهمة من الجمهورية العربية المتحدة فإن الخصم يكون قء ورءعلى غير محل ، كما أن قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ المعدل للقرار الجمهوري سالف البيان نص صراحة على أن يصرف للمعارين للجمهورية الجزائرية المرتب الأصل بالكامل في الجمهورية العربية المتحدة علاوة على المبالغ التي يستحقونها طبقا للقرار الجمهوري وهذه العبارة في عمومها يترتب عليها وجوب صرف المرتب في الجمهورية العربية المتحدة بالكامل في جميع الحالات سواء في ذلك الموظف المعار الذي يتقاضى من الءولة المستعيرة مبالغ تستحق الخصم مما يحول إليه والموظف الذي لا يتقاضى شيئا يجوز خصمه ، فضلا عن أن القرار الجمهوري وإن كان وضع حدا أقصى للرتبات التي ءءفعها الجمهورية العربية المتحدة للموظف المعار وتتولى تحويلها إليه في الخارج إلا أنه لم يضع حدا لما يحصل عليه المعار من الءولة المستعيرة وكل ما تملكه الجمهورية العربية المتحدة هو وقف تحويل مستحقاته للخارج كليا أو جزئيا حسب المبالغ التي يتقاضها من الءولة المستعيرة ءون مساس بالمبالغ التي يستحقها في الجمهورية العربية المتحدة وتظل باقية فيها بغير تحويل لأن الغرض من الخصم هو القصد من إنفاق العملات الأجنبية الصعبة التي تحتاج إليها الجمهورية العربية المتحدة في مجالات التنمية المختلفة . هذا إلى أن الخصم مخالف للاتفاقية القضائية المعقوءة بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية العربية المتحدة التي حددت مرتبات رجال القضاء المعارين التي تلتزم الجمهورية الجزائرية بءفعها وفقا للعمل المسند لكل منهم وليس على أساس المرتب الذي يحصل عليه المعار في الجمهورية العربية المتحدة طبقا لما ورد بالقرار الجمهوري، ولا محل لخصم شيء من مرتبه في الجمهورية العربية المتحدة الذي يلزم صرفه له بالكامل طبقا لقرار



وزير الخزانة سالف البيان، هذا بالإضافة إلى التعسف في استعمال السلطة وذلك بإجراء خصم تمسنى لم يقصده المشرع إذ أن الطالب لم يحصل من الجمهورية العربية المتحدة طوال مدة الإعاقة على غير مرتبه الوارد في الميزانية والذي بلغ ١٥٠ ج من أول سبتمبر سنة ١٩٦٦ ولم يحول إليه شيء في الخارج وكان مرتبه من الدولة المستعيرة وهو ٣٨٢٤ ديناراً يعادل ٢٧٣ جنياً شهرياً فقد اقترضت وحدة شئون المعارين بوزارة الخارجية للتغلب على هذه الصعوبة واقعتين غير صحيحتين الأولى منهما عدم قيام الاتفاقية القضائية والثانية قيام الجمهورية العربية المتحدة بأداء المبالغ التي كان يتعين عليها دفعها وتحويلها للطالب بالخارج وفقاً للفتاات الواردة بالقرار الجمهوري وقدرها ١٨٥ جنياً + ٣٠ جنياً بدل سكن أى ٢١٥ جنياً وضمت إليه مرتبه ليصبح مجموع المبالغ بشقيها الحكى والفعل ٣٦٥ جنياً وخصمت منه مرتب الجزائر ليصل في النهاية إلى أن الباقي المستحق له هو ٩٢ جنياً ، ويكون إجراء الخصم على خلاف الاتفاقية القضائية وانتهى الطالب إلى طلب إلغاء قرار وزارة الخارجية - وحدة شئون المعارين - القاضي باستقطاع جزء من مرتب الطالب خلال إعارته بالجمهورية الجزائرية وتسوية مرتبه على أساس عدم الاستقطاع مع رد كافة المبالغ التي استقطعت بدون وجه حق . قدم المطعون عليهم مذكرة دفعوا فيها بعدم قبول الطلب شكلاً تأسيساً على أن المادة ٩٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية تقضى برفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به وأن علم الطالب اليقيني المحقق بالقرار المطعون فيه يقوم مقام نشره في الجريدة الرسمية أو إعلانه به وأن الطالب يعلم علماً يقينياً بالقرار المطعون فيه من تاريخ صرف مرتب شهر يولييه سنة ١٩٦٦ معديلاً وفقاً للقرار المطعون فيه ، هذا إلى أن الطالب أورد في طلبه أنه اعترض على ذلك في حينه لدى وزارتي الخارجية والعدل ولم يقدم طعنه إلا في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بعد أكثر من ثلاثين يوماً من علمه اليقيني المحقق ، وطلب المطعون عليهم في الموضوع رفض الطلب على أساس أن المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ قضت بأن تمنح حكومة الجمهورية العربية المتحدة مرتبات للموظفين المعارين لحكومات الدول الميمنة بالمادة السابعة بالقرار ومنها الجمهورية الجزائرية وفقاً للجدول المرافق ويفوض وزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين

في تعديل هذه المرتبات كلما دعت الضرورة إلى ذلك وأن الجدول المرافق لهذا القرار حدد المرتبات الشهرية للمعارين للجمهورية الجزائرية مبلغ ١٨٥ ج بالنسبة لمن يتقاضى مائة جنيه فأكثر يضاف إليه ثلاثون جنيها كبذل سكن في حالة عدم توفير الدولة المستعمرة مسكنا مهيئا لإقامة الموظف المعار، وأن قرار وزير الخزانة رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ قصد به إضافة مرتب المعار في الجمهورية العربية المتحدة إلى ما يستحقه بمقتضى القرار الجمهوري سالف البيان ويجرى عليهما خصم ما يقبضه المعار من الحكومة الجزائرية وأن الطالب يستحق وفقا للقرار الجمهوري المرتبات الآتية ١٨٥ ج ، ٣٠ ج بدل مسكن ويستحق ١٤٥ ج و ٣٨٠ م المرتب الأصلي في الجمهورية العربية المتحدة طبقا لقرار وزير الخزانة فيكون المجموع ٣٦٠ ج و ٣٨٠ م ينضم منه ٢٧٢ ج و ٣٥ م ما يتقاضاه الطالب من الحكومة الجزائرية ويجرى هذا الخصم طبقا لنص المادة الرابعة من القرار الجمهوري سالف البيان فيكون المستحق له بالجمهورية العربية المتحدة مبلغ ٨٨ ج و ٣٤٥ م شهريا وهو ما صرف للطالب . وأبدت النيابة العامة الرأي بأن أوراق الدعوى خلت مما يفيد علم الطالب علما يقينيا بالقرار المطعون فيه طبقا لما يقول به المطعون عليهم وأبدت الرأي في الموضوع برفض الطلب .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد فإنه مردود بأن الثابت من الأوراق أن موافقة وزارة العدل على رأى وزارة الخارجية لم تصدر إلا بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ولم يثبت من الأوراق أن الطالب أخطر بهذا القرار أو أنه علم به علما يقينيا إلا من تاريخ الكتاب الصادر إليه من وزارة الخارجية المؤرخ ١١/٢٩/١٩٦٧ وإذ قدم الطلب الحالى في ١٩/١٢/١٩٦٧ فإنه يكون بذلك قد قدم في الميعاد ويتعين القضاء برفض الدفع .

وحيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الأصل في إعارة موظفى الدولة إلى الحكومات والهيئات العربية والأجنبية والدولية أو إلى غيرهم من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة في الداخل أن يكون مرتب المعار على جانب الجهة المستعمرة، غير أن المشرع أجاز منح الموظف المعار مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط



والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية ، ومن أجل ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الإفريقية بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٦٢ وقضى في المادة الأولى بسريانه على الموظفين المعارين بالدول الإفريقية المبينة بهذه المادة ومنها الجزائر ونص في المادة الثانية منه على " تمنح حكومة الجمهورية العربية المتحدة مرتبات للموظفين المعارين لحكومات الدول المبينة بالمادة السابقة وفقا للجدول المرافق ويفوض وزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل هذه المرتبات كلما دعت الضرورة إلى ذلك " وأورد جدول المرتبات الشهرية الملحق بالقرار الجمهوري أن الموظفين المعارين الذين تزيد مرتباتهم الشهرية عن ١٠٠ ج ويعارون إلى الجزائر يمنحون مرتبا شهريا قدره ١٨٥ ج وأنه في حالة عدم تدبير الدولة المستعمرة مسكنا مهيئا لإقامة الموظف المعار يمنح بدل مسكن قدره ٣٠ ج شهريا ونصت المادة الرابعة من القرار الجمهوري على " يخصم مما تدفعه حكومة الجمهورية العربية المتحدة للمعارين أية مبالغ يتقاضاها المعار من الدولة المستعمرة " ونصت المادة التاسعة على " تتحمل حكومة الجمهورية العربية المتحدة نفقات تحويل جميع المرتبات والرواتب الواردة بهذا القرار إلى أصحابها " . وبمقتضى التفويض الممنوح لوزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين في تعديل المرتبات الواردة بالقرار الجمهوري سالف البيان أصدر وزير الخزانة بالاتفاق مع ديوان الموظفين القرار رقم ٦٧ سنة ١٩٦٣ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ونص في المادة الأولى من هذا القرار على " يعدل مرتب الإعارة بالنسبة للمعارين إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بحيث يصرف للمعارين علاوة على المبالغ التي يستحقونها طبقا للقرار رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه المرتب الأصلي بالكامل في الجمهورية العربية المتحدة " فدل بذلك على أن يصرف للمعارين إلى الجمهورية الجزائرية مرتباتهم الأصلية بالكامل في الجمهورية العربية المتحدة دون أن يلحقها أي خصم مما هو مشار إليه في المادة الرابعة من القرار الجمهوري سالف البيان لأن ما قصده المادة الرابعة المشار إليها هو أن تخصم مخصصات المعار التي يتقاضاها من حكومة الجزائر من المبلغ الذي تمنحه حكومة الجمهورية العربية المتحدة مرتباً له وتعدده للتحويل إليه حتى يتم التحويل في حدود الفرق بين المبلغين في حالة ما إذا كانت مخصصات المعار من الحكومة الجزائرية تقل

عما هو معد لتحويله إليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة. فإذا زادت مخصصاته من الحكومة الجزائرية عما تمنحه له حكومة الجمهورية العربية المتحدة وأهدته للتحويل إليه فلا محل لإجراء الخصم لاستنفاد الغرض الذي استهدفه المشرع وهو ضمان حد أدنى لمخصصات المعار إلى الجزائر للاتفاق منها هناك. وإذا نص قرار وزير الخزانة المشار إليه على أن المرتب الذي يدفع للمعار بالكامل يكون دفعه بالجمهورية العربية المتحدة بما يفيد أنه غير معد للتحويل فقد أصبح بذلك من طبيعة تختلف عن طبيعة المبالغ التي تمنحها الجمهورية العربية المتحدة للمعار في الجزائر وتعدّها للتحويل إليه فلا يأخذ هذا المرتب حكم تلك المبالغ ولا يجري الخصم عليه ، هذا إلى أن القول بإطلاق الخصم ينطوي على إخلال بالتميز في المرتب بين المستشار بالمحكمة العليا والمستشار بمحكمة الاستئناف وهو التمييز الذي أقامته اتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القانوني والقضائي بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية العربية المتحدة وذلك حسبما يبين من اتفاق وزير العدل في الدولتين تنفيذاً لأداة الثانية من الاتفاقية المشار إليها . لما كان ذلك فإنه لا محل لإجراء الخصم الذي أجرى على مرتب الطالب الذي يصرف له في الجمهورية العربية المتحدة ويتعين الحكم له بطلباته .



## (ب) المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية

### جلسة أول أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم الديواني .

(٨٨)

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) إفلاس . ” بطلان تصرفات المفلس خلال فترة الرتبة ” .  
بطلان .

بطلان تصرفات المدين المفلس وفقا للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة .  
شرطه أن يصدر التصرف خلال فترة الرتبة وأن يعلم المتصرف إليه باختلال  
أشغال المدين .

(ب) استئناف . ” الحكم في الاستئناف ” . ” تسييه ” .

إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بتنفيذ ذلك الحكم متى  
أقامت قضاها على أسباب تكفي لحله .

١ - يشترط للحكم ببطلان تصرف المدين المفلس على مقتضى نص المادة ٢٢٨  
من قانون التجارة أن يقع التصرف على أمواله خلال فترة الرتبة وأن يعلم  
المتصرف إليه باختلال أشغال المدين ، فإذا كان الحكم قد حصل هذه الشروط  
من وقائع الدعوى الثابتة بأوراقها ومن أقوال الشهود التي اطمأن إليها ومن القرائن  
التي سافها باعتبارها أدلة متساندة تؤدي في مجموعها إلى ما انتهى إليه من أن بيع  
المتقولات - الصادر من المفلس - وقع صوريا بالتواطؤ بين المفلس والمتصرف إليه  
لإبادةها عن جماعة الدائنين ، وبالتالي إلى إبطال تصرف المفلس واعتبارها  
من موجودات التفليسة فإن الحكم لا يكون قد شاب قصور .

٢ - لا تلتزم محكمة الاستئناف إذا ما ألفت الحكم الابتدائي بحث أو تنفيذ ذلك الحكم ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المرحوم محمود محمد عسكرية مورت المطعون عليهم هذا الأخير تقدم بطلب لرئيس محكمة القاهرة الابتدائية لإصدار الأمر بوضع الأختام على محل تجارة "فريد حسن الحناوى" ولتحديد جلسة للحكم بشهر إفلاسه . رفض طلب وضع الأختام وقيدت دعوى الإفلاس برقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦١ تجارى إفلاس القاهرة ، ولدى نظرها بجلعة ١٩٦١/١١/٧ مثل الطاعن وطلب قبول تدخله خصما فيها والحكم بأحقيةه لمنقولات معصرة الزيوت — المرسجة — الكائنة بالمقار رقم ٤ بشارع المنجدين بالغورية قولا بأنها ليست مملوكة للدين المطلوب الحكم بشهر إفلاسه إذ بيعت جبرا بناء على محضر حجز ورسا مزاد بيعها عليه بثمان قدره ١٧٢ جنيا استلمه المحضر الذى كان يباشر إجراءات البيع . وفى ١٩٦٢/٥/٢٢ قضت محكمة أول درجة بشهر إفلاس فريد حسن الحناوى وباعتبار يوم ١٩٥٩/١/١٠ تاريخا مؤقفا لتوقفه عن الدفع وبتعيين المطعون عليه الثامن وكلا للدائنين وأرجأت الفصل فى دعوى أحقية الطاعن لمنقولات المرسجة لمناقشته فى بعض نقاطها ، وأبدى وكيل الدائنين دفاعه فى هذه الدعوى بقوله إن المفلس أخذ يتصرف فى أمواله منذ إقامة دعوى الإفلاس عليه وفى أثناء فترة الريبة بتصرفات صورية وبطريق التواطؤ مع آخرين منهم الطاعن ، من ذلك أن زوجته استصدرت حكما بإلزامه بنفقة لها وأوقعت حمزا على أدوات "المرسجة" وإنه وإن رسا مزادها على الطاعن إلا أنه لم ينقل هذه الأدوات بل أبقاها فى مكانها وقام بتشغيل المرسجة بواسطة أولاد المفلس نفسه مما يقطع



بعلمه باختلال أشغال المفلس وبتواطئه معه إضرارا بالدائنين بما يترتب عليه إبطال التصرف عملاً بالمادة ٢٢٨ من قانون التجارة ورفض دعوى الطاعن .  
وبتاريخ ١٩٦٢/١٠/٩ قضت المحكمة بإحالة دعوى الأحقية إلى التحقيق ليثبت وكيل الدائنين أن الحكم الصادر بالنفقة لزوجة المفلس في الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠ أحـوال شخصية الدرب الأحمر وما تلاه من تنفيذ جبرى تم في ١٩٦١/٧/١٠ ورسا بموجبه مزاد منقولات " السرجة " موضوع النزاع على الطاعن ومن تنازل المفلس للطاعن عن رخصة المحل هي جميعها أعمال صورية تمت بطريق التواطؤ بين أطرافها وأن الطاعن كان على علم باختلال أشغال المفلس .  
وبعد أن سمعت المحكمة شهادة الشهود قضت في ١٩٦٣/١١/١٣ بأحقية الطاعن للمحل موضوع النزاع — السرجة — بموجوداته المبينة بمحضر الجرد والبيع المؤرخ ١٩٦١/٧/١٠ ولرخصة المحل المذكور وبعدم دخولهما ضمن أموال التفليسة .  
استأنف مورث المطعون عليهم والمطعون عليه الثامن — هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤ لسنة ٨١ قضائية تجارى القاهرة والمحكمة قضت في ١٩٦٥/١/٢٦ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثانى وبالوجه الثانى من السبب الثالث القصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه دفع بجدية المزاد الذى اشترى به منقولات " السرجة " وبعدم توأطئه مع المفلس وذلك تأسيساً على أنه اشتراها من مزاد جبرى على لم يتم بناء على دين نفقة زوجة المفلس وحده وإنما استيفاء لديون أخرى مستحقة لدائنين آخرين للمفلس استصعدروا بها أحكاماً ضده وعلى أن المزاد قد تم بحضور ممثل مصلحة الضرائب وبعض الدائنين ، وأنه استأجر العين الكائن بها السرجة من مالكها بعد أن رسا مزاد منقولاتها عليه وأنه قام بتشغيل السرجة شركة بينه وبين أفراد أسرته بمعرفة ابن المفلس لخبرته ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع كما التفت عن الأسباب التى ساقها حكم محكمة أول درجة وقضى بإلغائه دون أن يرد عليها مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن بأحقية في أدوات ومنقولات "السرجة" وباعتبارها من موجودات التفليسة على ما قرره من أن "الثابت من الاطلاع على الأوراق أن السيدة كريمة محمد أمين زوجة المفلس قد أقامت ضده دعوى بطلب نفقة شرعية بعريضة أعلته بها في ١٩٦١/٤/٢٥ وذلك على الرغم من إنتفاء العلة في إقامة الدعوى المذكورة حيث كانت تقيم معه بمنزل الزوجية وهو ما شهد به عبد المؤمن محمد عبد الوهاب الذي تطعن المحكمة إلى أقواله وقد أيدها أن فريد حسن الحناوي ما لبث أن تقدم بإقرار فرض فيه على نفسه لزوجه المذكورة نفقة شهرية قدرها ٤٠ جنيه وذلك في ١٩٦١/٥/١٠ وكان أن أصدرت محكمة الأحوال الشخصية حكماً في ١٩٦١/٥/٢٠ بالتصديق على الصلح بين الزوجين على ذلك الأساس ، كما تأيدت هذه الأقوال أيضاً بما ثبت من أن الزوجة قد أعلنت في منزل زوجها وهو المنزل رقم ١٧٢ بشارع الجيش بعريضة دعوى أقيمت ضدها وهو ما يقطع بصورية دعوى النفقة ، متى تقرر ذلك وكان الثابت أن بيع محتويات السرجة الخاصة بالمفلس وهي موضوع النزاع ، ذلك البيع الذي تم بطريق المزاد في ١٩٦١/٧/١٠ كان بناء على محضر المحضر الذي توقع عليها في ١٩٦١/٧/٢ بناء على طلب زوجته السيدة كريمة محمد أمين وذلك بموجب ما استحق لها من نفقة طبقاً للحكم الآنف الذكر ، فإن مفاد ذلك أن التصور الذي لحا إليه المفلس بالتواطؤ مع زوجته قد انتهى إلى الغاية منه ببيع السرجة المملوكة له بيعاً صورياً تهرباً من دائنيه الذين أخذوا يلاحقونه بالمطالبة بعد أن اضطربت أحواله المالية وبعد أن ركنا في ذلك إلى مؤازرة المستأنف عليه — الطاعن — معتمدين على صلته القديمة بالمفلس وهي الصلة التي أشار إليها الشاهد المتقدم الذكر ولم ينفها أحد لا من الخصوم ولا من الشهود الآخرين في الدعوى ، وكان أن اشترى المستأنف عليه السرجة في المزاد وقد المحضر ثمن البيع لا يملك السرجة فيشترها كما ادعى بل يبقى عليها في ملك المفلس على أن تكون في منأى من دائنيه حيث إنه من الغريب على مثله بحكم ماضيه في العمل القضائي أن يقتحم ميداناً لاستثمارات الأموال يتطلب فوق الدراية بظروفه التجارية نوعاً من الممارسة الصناعية ليس لها سابق عهد وهو ما ذكره عبد اللطيف إبراهيم شاهد المستأنف عليه نفسه حين قرر أن ذلك الأخير جاءه يستفسر عن مسألة أولية في الميدان الذي أراد إقتحامه



وهو ما إذا كان شراء سرجة من الأعمال التي تدر كسبا أم لا ، أما ما زعمه المستأنف عليه — الطاعن — من أنه أقبل على شراء السرجة مبيلا إلى إزجاء الفراغ الذي وجد نفسه فيه بعد إحالته إلى المعاش ، فإنه زعم يبطله ما سبق تقريره من أن العمل في السرجة بما يتطلب من دراية بالسوق وبصناعة عصر الزيوت وطحن الحبوب لا يرد على ذهن من هو مثل المستأنف عليه فإنه ينطوى على مخاطرة غير مأمونة العاقبة في أمواله . ولا شك أنه مهما أراد ترجية فراغه فإن حرصه على ماله كان قدينا به أن يحوله عن هذا الطريق بما ينطوى عليه من مجهول يحول حتى بينه وبين ترجية الفراغ فيه ، الأمر الذي يبين من إسناده أمور السرجة إلى أحمد الخناوي ، فضلا عما تقدم فإن ما قرره حميس محمد يعقوب محضر محكمة الدرب الأحمر وقد استشهد به المستأنف عليه لم يتجاوز ما هو متعلق بواقعة حصول بيع محتويات السرجة بالمزاد وهي واقعة غير مختلف عليها بين طرفي الخصومة ، دون أن يسترسل الشاهد في بيان وجوه الخلف بين طرفي الدعوى في شأن قيمة هذه الموجودات وما إذا كان بيعها قد تم بأقل من الثمن الذي تساويه وما كانت المحكمة تركز إلى ما يقوله الشاهد في هذا الصدد وهو الحريص على أن يجعل البيع الذي نفذ في منأى عن الشبهات بالنسبة لذلك الثمن ، ولم يرد في شهادة شاهدي المستأنف عليه — الطاعن — الباقيين وهما عبد اللطيف إبراهيم ومحمد عبد الهادي ما يدل على حقيقة ما تساويه محتويات السرجة موضوع النزاع وقت البيع بصرف النظر عن الثمن الذي حصله المحضر باعتباره عنصرا من عناصر تقدير الصورة فإنه لم يبق ما يكذب شاهدي المستأنف من أن هذه المحتويات كانت تساوي ما يزيد كثيرا على المبلغ الذي بيعت به ، خصوصا أنه كان من الطبيعي أن يقدر عند البيع قيمة الجدة بعد أن ظهر أن المستأنف عليه ولو أنه اشترى مفردات الأدوات منها مستقلة بعضها عن بعض طبقا لمحضر الجرد فإنه قد أبقى الماكينات مركبة لتستمر السرجة في عملها رغم حصول البيع“ ولما كان يشترط للحكم بإبطالان تصرف المدين المفلس على مقتضى نص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة أن يقع التصرف منه على أمواله خلال فترة الريبة وأن يعلم المتصرف إليه باختلال أشغال المدين وكان الواضح مما أورده الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه أنه حصل هذه الشروط من وقائع الدعوى الثابتة بأوراقها ومن أقوال الشهود التي اطمأن إليها ومن القرائن التي ساقها باعتبارها أدلة متسامة تؤدي في مجموعها إلى ما انتهى إليه

من أن بيع أدوات السرجة ومنقولاتها وقع صوريا بالتواطؤ بين المفلس والمتصرف إليه — الطاعن — لإبعادها من جماعة الدائنين وبالتالي إلى إبطال تصرف المفلس فيها واعتبارها من موجودات التفليسة، وكانت محكمة الاستئناف لا تلزم إذا ألغت الحكم الابتدائي ببحث أو تنفيذ ذلك الحكم مادامت قد أقامت قضاءها — وفق ما سلف البيان — على أسباب تكفي لحله، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم نسب إليه التناقض في دفاعه إذ أقر في مذكرته الختامية المودعة في الاستئناف أنه صرف كيف يستثمر أمواله في العقارات خلافا لما زعمه في دفاعه أمام محكمة أول درجة من أنه وجد في السرجة ضالته في الاستثمار، مع أن الثابت في مذكرته في درجتي التقاضي أنه أبدى دفاعا متماثلا في هذا الخصوص وهو مما يعيب الحكم بخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن استغلال الطاعن للسرجة كان صوريا ولحساب المفلس خدمة له مستندا في ذلك إلى عدة قرائن منها أن الطاعن رغم شرائه أدوات السرجة مستغلة عنها قد أبقاها بها لاستغلالها وعهد بذلك إلى ابن المفلس، فلا عليه إن هو اتخذ مما قرره الطاعن في مذكراته من أنه جرى على استغلال أمواله في العقارات قرينة على عدم خبرته في صناعة عصر الزيوت تؤيد القرائن الأخرى التي ساقها . وإذ تؤدي هذه القرائن في مجموعها إلى النتيجة التي استخلصتها المحكمة فلا سبيل للطاعن لإثارة الجدل بشأن إحداها ذلك أن ما استخلصه الحكم من عمل الطاعن السابق على شرائه السرجة ومن موقفه منها بعد الشراء هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض، ومن ثم فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه .



## جلسة أول أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين . أحمد حسن ديكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديوانى .

( ٨٩ )

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) وارث . ”الطعن فى تصرفات المورث“ . عقد . ”ميوب الرضا“ .  
وصية .

الدفع من وارث بأن البيع الصادر من المورث لوارث آخر يخفى وصية فيه معنى  
الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة . عدم جواز دفعه بإبطال العقد بأكمله بعد ذلك  
تأسيسا على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة . إغفال الرد على الدفع  
الأخير . لا قصور .

(ب) إثبات . ”القوانين القانونية“ . وصية .

قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدنى . شرط قيامها صدور التصرف لوارث  
واحفاظ المورث لنفسه بالحيازة وبحق الانتفاع بالعين المتصرف فيها مدة حياته لحساب  
نفسه واستنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .

١ — إذا كان الدفع المبدى من الوارث بأن البيع الصادر من المورث  
لوارث آخر يخفى وصية ، يحمل معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة وبصحة  
العقد كوصية تنفذ فى حق الورثة فى حدود ثلث التركة ، فانه لا يقبل من هذا  
الوارث بعد ذلك الدفع بإبطال العقد بأكمله تأسيسا على أنه أبرم تحت تأثير  
الاستغلال مما يعيب الإرادة ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو  
أغفل الرد على هذا الدفع الأخير ، ويكون النعى عليه من أجل ذلك بالقصور  
فى التسيب على غير أساس .

٢ — القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني لا تقوم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا إذا كان المتصرف لأحد ورثته قد احتفظ لنفسه بمجازته للعين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته لحساب نفسه ومستندا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى سوهاج ضد الطاعنين يطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٨/١١/١٩٥٤ الصادر من مورثة الطاعنين المرحومة فطوم محمد شحاته والمتضمن بيعها له أطيانا زراعية مساحتها ٣ ف و ١٦ ط مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١٨٦٦ ج . طعن الطاعنان في هذا العقد بالتزوير وقررا أن المطعون عليه كان يقيم مع مورثتهما ويحتفظ لديه بنحتهما لصلة القرابة بينهما وقد تمكن بذلك من اصطناع العقد والتوقيع عليه بنحتهما دون علمها . وبتاريخ ٣١/٥/١٩٦١ حكمت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان تزوير العقد ، وبعد تنفيذ هذا الحكم تنازل الطاعنان عن إجراءات الطعن بالتزوير ودفعاً بأن العقد صورى قصد به الوصية وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٢ حكمت محكمة أول درجة بإنهاء إجراءات الطعن بالتزوير وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان صحة دفاعهما الجديد . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٢ باعتبار العقد وصية ونفاذه في الثلث على الشيوع في الأطيان المبيعة ورفض طلب نفاذه فيما زاد من ذلك . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ سنة ٣٨ ق استئناف أسيوط . وبتاريخ ٩/١/١٩٦٥ حكمت

٢٠ (٢) ٠٢



محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ عقد البيع من القدر بأكمله . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنان بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للطعون عليه تأسيسا على أن شهود العقد شهدوا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة بأن البائعة أقوت أمامهم بقبض الثمن ، كما استند الحكم إلى ما قرره شاهدا المطعون عليه من أن البائعة أخبرتهما بصفتهما مستأجرين للأطيان المبيعة بأنها تصرفت فيها بالبيع إلى المطعون عليه . هذا في حين أن شهود العقد لم يشهدوا واقعة دفع الثمن وقد جاءت أقوالهم في التحقيق تقريراً لما أثبت في العقد من أن الثمن قد دفع ، أما إقرار البائعة أمامهم بقبض الثمن فلا يدل على أن ثمنها قد دفع فعلاً وإنما قصدت به البائعة - وبما ذكرته لمستأجري الأطيان من بيعها للطعون عليه - إخفاء حقيقة هذا التصرف الصوري حتى يقوم له كيانه كمقد بيع ، وإذ لا يستفاد من أقوال هؤلاء الشهود جدية العقد فإن الحكم يكون معيباً بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص ما يلي : "وحيث إن أحداً من شهود المستأنف عليهما - الطاعنين - لم يقطع بأن العقد قصد به الإيصاء وإنما إجماعهم أنهم سمعوا أن فطوم (البائعة) باعت أملاكها للمستأنف - المطعون عليه - وأن شهود العقد شهدوا جميعاً بأن البائعة أقوت أمامهم بأنها قبضت ثمن المبيع وأنها وقعت أمامهم بنحمتها على عقد البيع موضوع الدعوى وقد شهد شاهدا المستأنف على أحمد حسين ومحمد محمد أحمد عبد العال أنهما كانا يستأجران الأرض موضوع العقد من فطوم وأنها في سنة ١٩٥٤ أخبرتهما بأنها باعت الأرض استئجارهما للمستأنف وأن عليهما أن يدفعوا الإيجار إليه وأنهما تعاملتا مع المستأنف بعد ذلك واستأجرا منه الأطيان وكانا يقومان بدفع الإيجار إليه .

وحيث إن مؤدى ذلك أن بيعا قد تم من البائعة (فطوم موروثة المستأنف عليهما) للمستأنف وأن هذا البيع هو الصادر به العقد موضوع الدعوى وأن البائعة اعترفت في العقد أنها تسلمت ثمن المبيع وقد شهد شهود العقد (في تحقيق التزوير) بأن البائعة أقرت أمامهم بأنها استلمت جميع ثمن المبيع ، وبذلك يكون عقد البيع قد تم بإيجاب من البائعة وقبول من المشتري بعد دفع الثمن . ولما كان يبين من هذا الذى قرره الحكم أنه استخلص من أقوال الشهود في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الدليل أن البيع الصادر من موروثة الطاعنين إلى المطعون عليه هو بيع صحيح منجز لا يخفى وصية ، وكان ما استخلصه الحكم على النحو السالف بيانه هو استخلاص سائغ ويؤدى إلى ما انتهى إليه ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص بفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الأول يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بإبطال عقد البيع الصادر من مورثتهما إلى المطعون عليه لأنها أبرمته تحت تأثير تسلطه على إرادتها وهي زوجة خاله ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الجوهري . هذا إلى أن محكمة الاستئناف قضت بصحة ونفاذ العقد على خلاف ما حكمت به محكمة أول درجة التي اعتبرت العقد وصية وذلك دون أن ترد على ما استندت إليه تلك المحكمة تدليلا على رأيها من أن المطعون عليه وافق في محضر ضبط الواقعة في شكويين إداريتين على أن يتنازل للطاعن الأول عن ٨ ط من الأطنان موضوع العقد لأن هذا الأخير طالبه بها بائناها مملوكة لزوجته المتوفاة ، وهو ما لا يقدم عليه المطعون عليه لو أن عقده كان صحيحا .

وحيث إن النعى في شقه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين دفعا أولا أمام محكمة أول درجة بأن البيع الصادر من مورثتهما إلى المطعون عليه يخفى وصية ، وإذ يحمل هذا الدفع معنى الإقرار بصدوره من إرادة صحيحة وبصحة العقد كوصية تنفذ في حق الورثة في حدود ثلث الزكاة ، فإنه لا يقبل من الطاعنين بعد ذلك الدفع في مذكرتيها المقدمة أمام محكمة الاستئناف بإبطال العقد بأكمله تأسيسا على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل الرد



على هذا الدفع الأخير ، ويكون النعى عليه من أجل ذلك بالقصور في التسيب على غير أساس . والنعى في شقه الثاني مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني - استخلص من أقوال الشهود أن البيع الصادر من مورثة الطاعنين إلى المطعون عليه هو بيع صحيح منجز لا يخفى وصية ، ولما كانت هذه الأسباب تكفي لحمل الحكم في قضائه فلا عليه إن هو لم يرد على ما أورده الحكم الابتدائي في خصوص ما أثاره الطاعنان في سبب النعى .

وحيث إن مبنى السبب الثالث إقامة الحكم المطعون فيه على وقائع لا سند لها من الأوراق ، ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن الحكم استبعد القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني بالنسبة للتصرف الصادر إلى المطعون عليه استنادا إلى أن هذا التصرف لم يصدر لوارث وإلى أن البائعة لم تحتفظ بحيازة الأعيان المبيعة فلا يعتبر تصرفها وصية ، في حين أنه لم يرد بدفاع أحد من الخصوم أمام محكمة الموضوع أن المطعون عليه غرر وارث للبائعة ، هذا إلى أن الشهود وإن قرروا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن المطعون عليه كان يضع يده على الأعيان المبيعة قبل الشراء نيابة عن البائعة واستمر يضع اليد عليها بعد ذلك إلا أن هذه الأقوال ليست قاطعة في أنه كان يضع يده بصفته مالكا بل يستفاد منها أن وضع يده كان غامضا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني لا تقوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان المتصرف لأحد ورثته قد احتفظ لنفسه بحيازته للعين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته لحساب نفسه ومستندا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني - أنه استخلص من أقوال مستأجرى الأعيان المبيعة أن البائعة لم تحتفظ بحيازتها لهذه الأعيان وكان ما استخلصه الحكم في ذلك سائغا ولا يخالف الثابت بالأوراق ويكفي لاستبعاد القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ المشار إليها ، فإنه يكون من غير المتج النعى عليه بأنه لا سند من الأوراق فيما قرره من أن المطعون عليه غرر وارث .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة أول إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم الديواني .

( ٩٠ )

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٥ القضائية :

وصية . " صدور التصرف في مرض الموت أو ما في حكمه " مرض الموت .  
محكمة الموضوع " مسائل الواقع " .

قيام مرض الموت أو ما في حكمه من مسائل الواقع . تحصيله من حالة المتصرف النفسية ومن صدور  
التصرف وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أو في حالة الاطمئنان والأمل فيها . استخلاص الحكم  
بأسباب سائغة أن تصرف المورث قبل سفره للاقطار الجازية لا يأخذ حكم تصرف المريض مرض  
الموت وبالتالي لا يعد وصية . لا خطأ .

قيام مرض الموت أو ما في حكمه من مسائل الواقع التي لمحكمة الموضوع  
أن تستخلصها من حالة المتصرف النفسية وما إذا كان التصرف قد صدر منه  
وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أو في حالة الاطمئنان إليها والرجاء منها والأمل  
فيها ، وإذا استخلص الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة أن تصرف مورث طرف  
التزاع قبل سفره للاقطار الجازية لا يعد صادرا وهو في حالة نفسية تجعله في حكم  
المريض مرض الموت ورتب على ذلك أنه لا يعتبر وصية فإن النعي عليه بالخطأ  
في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون عليه أقر الدعوى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٨ مدني كلي



سوهاج ضد الطاعنين وطلبين الحكم بإثبات صحة التعاقد المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٨ والمتضمن بيع مورث طرفي النزاع المرحوم عباس محمد إبراهيم لمن منزلين مساحتهما ١٠ و ١١٠ متر مقابل ثمن قدره ١١٠٠ ج . دفع الطاعنون بأن العقد صوري إذ حرره المورث قبل سفره إلى الأقطار المجازية وقصد منه حرمانهم من حقهم في الميراث فيما لو أدركه الموت وقدمات بها . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٥ حكمت المحكمة بإثبات صحة التعاقد بالنسبة للثلث من هذه المساحة تأسيسا على أن العقد يخفى وصية . إستأنف المطعون عليهن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٠ سنة ٣٧ ق أسبوط . وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٥ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى صحة عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٨ الصادر من المرحوم عباس محمد إبراهيم — مورث الطرفين — للمطعون عليهن والمتضمن بيعه لمن ١٠ و ١١٠ مترا بثن قدره ١١٠٠ ج . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، ودفع المطعون عليهن ببطلان الطعن تأسيسا على أن صور إعلان التقرير التي سلمت للمطعون عليها الأخيرة عن نفسها وعن باقي المطعون عليهن جاءت خالية من جميع البيانات الواردة بأصل إعلان الطعن والتي يوجب القانون أن تشمل عليها الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها ومنها تقرير الطعن ، وفي ذلك ما يبطل إعلان الطعن عملا بالمادتين ١٢ ، ٢٤ من قانون المرافعات السابق مما يؤدي إلى بطلان الطعن . ورد الطاعنون بأن الأوراق التي قدمها المطعون عليهن ويستندن إليها في إثبات دفعهن لا دليل على أنها هي صورة الإعلانات التي سلمها المحضر إلى المطعون عليهن . كما أنه لا مصلحة لمن في هذا الدفع إذ تقدم بمذكرة بالرد في الميعاد . وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بقبول الدفع و بعدم قبول الطعن فيما لو ثبت أن الصور المقدمة من المطعون عليهن هي التي سلمها المحضر لمن ، وبالنسبة للوضوح وفي حالة قبول الطعن شكلا أبدت الرأي برفضه ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحافظة المقدمة من المطعون عليهن والمؤرخة ١٩٦٥/٨/٢٢ أنها تحوى أوراقا يقول المطعون عليهن إنها صورة من ورقة إعلان تقرير الطعن التي سلمها المحضر لمن . ولما كانت هذه الأوراق قد خلت مما يشير إلى أنها هي التي سلمت للمحضر لإعلانها وأنها هي التي قام المحضر بتسليمها للمطعون

عليهن وجاءت مجردة من أى بيان محرر بخط يده يمكن أن يتخذ أساسا للبحث فيما إذا كانت هى صور أصل الإعلان التى يحاج بها المطعون عليهن ، ودلت المقارنة على عدم مطابقة صفحاتها وأسطر كل صفحة منها لأصل الإعلان من حيث ترتيب الكتابة بها ، فإن المحكمة لاتعول على هذه الأوراق فى اعتبار أنها هى الصور التى سلمت فعلا للمطعون عليهن . لما كان ذلك وكانت هذه الأوراق هى سند المطعون عليهن الوحيد فى دفعهن ببطلان الإعلان ، وإذ تفى الطاعنون أن هذه الأوراق هى الصور التى سلمت للمحضر وأعلنها ، وكان يبين من أصل ورقة إعلان الطعن للمطعون عليهن والمقدم من الطاعنين أنه اشتمل على جميع البيانات التى يستوجبها القانون لصحته ، فإن الدفع الذى أبداه المطعون عليهن — وأيا كان وجه الرأى فى الأثر المترتب على تقديمهن مذكرة بالرد فى الميعاد — يكون على غير أساس متعين الرفض

#### وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه وقد أثبت فى صدد بيانه للوقائع أن الثمن لم يدفع وأن تصرف مورث طرف النزاع فى العين موضوع الدعوى لزوجته وبناته كان بمناسبة سفره للأقطار الحجازية وخشية وفاته هناك وقدمات بها ، فإنه بإزالة حكم القانون على هذه الوقائع يكون التصرف قد صدر من المورث وهو فى حالة نفسية تأخذ حكم مرض الموت فيعتبر تصرفه وصية ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتبر التصرف وصية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى الرد على ما أثاره الطاعنون بسبب النعى ما يلى . "إن الثابت من أوراق الدعوى أن المرحوم عباس محمود إبراهيم قد تصرف للمستأنفات — المطعون عليهن — وهن بناته وزوجته فى منزليين وثائق صندل بموجب عقد البيع موضوع الدعوى وقد تنفذ التصرف فى حياته ولم يثبت المستأنف عليهم — الطاعنون — صوريته وأن القصد منه هو الوصية .. وأن ما قرره الشهود وكذلك زوجة المورث شقيقه حفى من أن المورث باع ما يملكه لبناته وزوجته قبل ذهابه للأقطار الحجازية لأداء فريضة الحج خشية أن يفاجئه الموت لا يفيد أن المورث كان يقصد الإيصاء بل يفهم



من ذلك أن التصرف كان منجزا حال حياته ولا يحرم القانون مثل هذا التصرف على الشخص كامل الأهلية ولو كان فيه حرمان ورثته. ولما كان قيام مرض الموت أو ما في حكمه هو من مسائل الواقع التي لمحكمة الموضوع أن تستخلصها من حالة المتصرف النفسية وما إذا كان التصرف قد صدر منه وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أم في حالة الاطمئنان إليها والرجاء منها والأمل فيها، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص - على ماسلف البيان - أن تصرف مورث طرفي النزاع قبل سفره للأقطار المجازية لا يعد صادرا وهو في حالة نفسية تجعله في حكم المريض بمرض الموت ورتب على ذلك أنه لا يعتبر وصية، وكان هذا من الحكم استخلاصا سائغا يؤدي إلى ما انتهى إليه، فإن النعم عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب من وجوه ثلاثة. أولا أن الحكم نفى واقعة إضافة تصرف المورث إلى ما بعد الموت بقوله "وقد تنفذ التصرف حال حياته" وهي عبارة مرسلة غير مستندة إلى الدليل وكان يتعين على الحكم أن يحقق وضع يد مورث المطعون عليهم على أرض النزاع. وحاصل الوجهين الثاني والثالث أن محكمة أول درجة استندت في التدليل على أن التصرف كان مضافا إلى ما بعد وفاة المورث إلى أن هذا الأخير باع كل تركته وقسمها. فخص زوجته الثمن وهو نصيبها طبقا للفريضة الشرعية، غير أن الحكم المطعون فيه أكتفى في الرد على ذلك بأن للبائع أن يقسم المبيع بالنسبة التي يراها وهو ما لا يصلح ردا على أسباب الحكم الابتدائي.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يأخذ بدفاع الطاعنين الذي تمسكوا فيه بأن العقد الصادر من مورثهم قصد منه حرمانهم من حقهم في الميراث بصدوره منه قبل سفره للأقطار المجازية خشية أن يدركه الموت بها وذلك على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول، وإذا انتهى الحكم إلى أن العقد المتنازع عليه لم يصدر من المورث وهو في حكم المريض بمرض الموت وإنما هو تصرف منجز صدر منه قبل سفره إلى الأقطار المجازية وحدد بموجبه مقدار ما ينخص كلا من المطعون عليهم من

العقار المتصرف فيه، وكان هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه هو استخلاص سائغ ويحمل الرد على دفاع الطاعنين ويؤدي إلى ما انتهى إليه ، فلا عليه إن هو لم يحل الدعوى إلى التحقيق لاثبات استمرار وضع يد المورث ، وحسبه للتدليل على إنجاز التصرف ما أورده من أن المورث كان يرغب في تملك المطعون طين الأعيان التي تصرف فيها اليهن حال حياته وقبل صفه ، كل منهن بحسب نصبيها الذي تصرف فيه إليها . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالقصور في التسيب بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل قائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، وعبد صدق البشبيشي ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ٩١ )

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٥ القضائية :

حكم . ”الطعن في الحكم“ . استئناف . ”إعتبار الاستئناف كأن لم يكن“ .  
نقض . ”المصلحة في الطعن“ .

عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالا في الحكم الصادر برد وبطلان عقد بيع قبل الفصل  
في موضوع الخصومة الأصلية . الحكم باعتبار هذا الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه بالنقض غير  
متبع . علة ذلك . المادة ٣٧٨ مرافعات .

الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات —  
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين  
الطرفين لا تلك التي تثار عرضا في خصوص مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها .  
وإذ كان قضاء الحكم المستأنف برد وبطلان عقد البيع لا تنتهي به الخصومة  
الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، وهي ملكية المطعون ضده الأول  
بطريق الميراث لخصه في تركة مورثته واستحقاقه ريعها ، بل إنه لا زال لمحكمة  
الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر ذلك الموضوع  
وهو مطروح عليها برمته ولما تفصل فيه ، فإن الحكم المستأنف ما كان يجوز  
الطعن فيه بالاستئناف استقلالا . وإذ كان ذلك فإن الطعن في الحكم الاستئنافي  
الصادر باعتبار الاستئناف كأن لم يكن يكون غير متبع لانتفاء مصلحة الطاعن  
فيه ، ذلك أنه بفرض صحة هذا الطعن فإن مآل استئناف الطاعن حتما بعد  
قبول الطعن ونقض الحكم هو القضاء بعدم جواز الاستئناف ومن ثم فلن يفيد  
الطاعن شيئا من هذا الاستئناف في حالة قبول طعنه ، هذا ومتى كان الطعن

لا يعود منه نفع على رافعه ولا يحقق له سوى مصلحة نظرية صرف فانه يتعين رفضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن والمطعون ضدهما الثانية والثالثة الدعوى رقم ٣٠٤٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٦ قيراطا شائعة فى المنزل المبين بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه وإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا له مبلغ ٣٦٠ جنيه قيمة ريع تلك الحصة فى المدة من أول فبراير سنة ١٩٥١ إلى آخر يناير سنة ١٩٥٤ وما يستجد منه وقال شرحا للدعوى إن تلك الحصة آلت إليه بالميراث من المرحومة فاطمة عبد الله السودانى التى توفيت عام ١٩٥١ وأن المدعى عليهم وضعوا يدهم عليها وأنكروا عليه ملكيته لها ولم يدفعوا له ريعها فاضطر لإقامة الدعوى بطلباته سالفة الذكر . وقد أجاب الطاعن على الدعوى بأنه يملك تلك الحصة بمقتضى عقدى بيع أولهما العقد العرفى المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥١ والمتضمن بيع مورثة المطعون ضده الأول له ١٢ قيراطا فى المنزل المبين بصحيفة الدعوى وثانيهما العقد العرفى المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ والمتضمن بيع المطعون ضده الأول له أربعة قرايط من ذلك المنزل . طعن المطعون ضده الأول فى العقد المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥١ بالتزوير وسلك فى ذلك طريق الادعاء به ثم أعلن شواهد بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فقبلتها محكمة القاهرة الابتدائية وأحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت مدعى التزوير بكافة طرق الإثبات أن ذلك العقد لم يصدر من مورثته ولم توقع عليه بختمها وأباحته للمشتري " الطاعن " النفى بذات الطرق . وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ برد وبطلان عقد البيع العرفى المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥١ وأجلت الدعوى لنظر الموضوع . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢٣ سنة ٨٠ ق . ولدى نظر



الاستئناف دفع المطعون ضده باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات . وبتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية لعدم إعلانها بالطعن . وطلبت رفض الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الآخرين وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن الطعن رفع في ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٥ وأدرجه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ولما كانت المادة الثالثة من ذلك القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإن كان الطعن باطلا وحكت من تلقاء نفسها ببطلانه ، وإذا كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بإعلان المطعون ضدها الثانية بالطعن خلال هذا الميعاد وحتى انقضى الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول والمطعون ضدها الثالثة قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن فيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على أن المستأنف " الطاعن " أعلن صحيفة الاستئناف إلى المستأنف عليه الأول في مكتب محاميه الذي كان متديبا عنه من لجنة المساعدة

القضائية لرفع الدعوى لدى محكمة الدرجة الأولى وأنه إذ كان لا يجوز إعلان الطعن في هذا المكتب إلا إذ كان المستأنف عليه قد اختاره موطناً مختاراً له في ورقة إعلان الحكم المستأنف وهو ما لم يثبتته المستأنف فإن هذا الإعلان يكون باطلاً، وأنه لما كان قد اتقضى من وقت تسليم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين في يوم ۱۲ فبراير سنة ۱۹۶۳ إلى يوم إبداء الدفع أكثر من ثلاثين يوماً وهي المدة المقررة لتسام تكليف المستأنف عليه بالحضور بغير إعلانه إعلاناً صحيحاً فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن عملاً بالمادة ۴۰۵ من قانون المرافعات ، ويقول الطاعن إن هذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون لأن المحامي الذي أعلن المستأنف عليه بالاستئناف في مكتبه قد ندب بموجب قرار من لجنة المساعدة القضائية لإقامة الدعوى فصار وكيلاً رسمياً عن المستأنف عليه ولم تنته وكالته بصدور الحكم الفرعي في التزوير لأن الدعوى لا تزال منظورة أمام محكمة الدرجة الأولى ولأن الوكالة لا تنتهي إلا بإتمام العمل الموكل فيه ، هذا فضلاً عن أن المستأنف عليه كان قد وكل ذلك المحامي توكيلاً رسمياً حاماً للحضور عنه أمام درجات المحاكم المختلفة وقد حضر عنه بجلسته ۱۷ مايو سنة ۱۹۶۰ أمام محكمة الدرجة الأولى بموجب ذلك التوكيل ، كما أنه لا محل بعد العمل بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ لإعمال حكم المادة ۳۸۰ من قانون المرافعات التي تشترط لصحة إعلان الطعن في الموطن المختار للنصم أن يكون هذا الخصم قد اتخذ موطناً مختاراً في ورقة إعلان الحكم لأن ميعاد الطعن صار يبدأ من تاريخ صدور الحكم لا من تاريخ إعلانه ولأن المستأنف اضطر لإعلانه في الموطن المختار بعد أن حاول إعلانه في موطنه المبين بأوراق الدعوى الابتدائية ولم يتم هذا الإعلان بسبب ما أثبتته المحضر من أن المستأنف عليه لا يقيم فيه .

وحيث إن النعي بهذين السببين غير متج ، ذلك أنه سواء صح إعلان المستأنف عليه بالاستئناف أو لم يصح فإن الحكم المستأنف — وهو لم يتناول في منطوقه وأسبابه المتصلة بهذا المنطوق سوى الفصل في الادعاء بتزوير عقد البيع المؤرخ أول يناير سنة ۱۹۵۱ الذي اتخذ منه الطاعن سنداً لطلب رفض دعوى المطعون ضده — ليس إلحاً صادراً قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها . وإذ نص المشرع في المادة ۳۷۸ من قانون المرافعات على أن الأحكام



التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وكانت الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا في خصوص مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها وكان قضاء الحكم المستأنف برد وبطلان عقد البيع المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥١ لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها وهي ملكية المطعون ضده الأول بطريق الميراث لحصة في تركة مورثته واستحقاقه ريعها بل انه لا زال لمحكمة الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليها برمته ولما تفصل فيه. لما كان ذلك فإن الحكم المستأنف ما كان يجوز الطعن فيه بالاستئناف استقلالاً . وإذا كان ذلك فإن الطعن في الحكم الاستئنافي الصادر باعتبار الاستئناف كأن لم يكن يكون غير متج لا انتفاء مصلحة الطاعن فيه، ذلك أنه بفرض صحة هذا الطعن فإن مآل استئناف الطاعن حتما بعد قبول الطعن ونقض الحكم هو القضاء بعدم جواز الاستئناف ومن ثم فلن يفيد الطاعن شيئا من هذا الاستئناف في حالة قبول طعنه هذا، ومتى كان الطعن لا يعود منه نفع على رافعه ولا يحقق له سوى مصلحة نظرية صرف فإنه يتعين رفضه .

## جلسة ٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد العليم  
الدهشان .

( ٩٢ )

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) عقد . ” فسخ العقد ” .

الحكم بالفسخ فى العقد الملزم للجانبين . لا يكفى أن يكون عدم التنفيذ راجعاً إلى  
غير السبب الأجنبي . يشترط أن يكون طالب التنفيذ مستعداً للقيام بالتزامه الذى نشأ عن العقد .  
ليس له طلب الفسخ لعدم التنفيذ إذا كان قد أخل هو بالتزامه .

( ب ) بيع . ” التزامات البائع ” . ” نقل الملكية ” . دعوى . ” دعوى  
صحة التعاقد ” .

المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع تنفيذ الالتزام بنقل الملكية تنفيذاً عينياً . عدم  
إجابة طلب المدعى إلا إذا كان انتقال الملكية وتسجيل الحكم الذى يصدر فى الدعوى  
ممكناً . عدم قبول طلب صحة ونفاذ العقد إذا تبين أن الملكية لم تنتقل إلى البائع حتى تاريخ  
الفصل فى الدعوى لعدم تسجيله عقد شرائه وأن المشتري لم يختصم فى دعواه البائع  
للبيع له . ( ١ )

١ - لا يكفى للحكم بالفسخ أن يكون الفسخ وارداً على عقد ملزم للجانبين  
وأن يكون عدم التنفيذ راجعاً إلى غير السبب الأجنبي وإنما يشترط أيضاً  
أن يكون طالب التنفيذ مستعداً للقيام بالتزامه الذى نشأ عن العقد والمتفق على  
المبادرة إلى تنفيذه من يوم تحريره ، فإذا كان قد أخل هو بالتزامه هذا فلا يحق له  
أن يطلب فسخ العقد لعدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ ما فى ذمته من الالتزام .



٢ - لما كان المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية فإن المشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنا ، فإذا ظهر للحكمة من أوراق الدعوى أن الملكية لم تنتقل إلى البائع حتى تاريخ الفصل في الدعوى لأن عقد شرائه لم يسجل وأن المشتري لم يختصم في دعواه البائع للبائع له ليطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه توطئة للحكم بصحة عقده هو حتى إذا ما سجل الحكم الصادر بصحة العقدين انتقلت الملكية إليه ، فإن طلب المشتري الأخير صحة ونفاذ عقده يكون غير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٣/٣٦ مدني كلى دميأط ضد الطاعن وطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٣ والمتضمن بيع الطاعن له تسعة أفدنة بناحية كفر البطيخ مركز كفر سعد مينة الحدود والمعال بالعتد وبصحيفة الدعوى . وقال في بيان دعواه إنه بموجب العقد السالف الذكر باعه الطاعن المساحة المشار إليها مقابل مبلغ ٢٢٨٦ ج دفع منه عند التعاقد ٨٥٠ جنيها وهذا للقدر المبيع ضمن مساحة أكبر كان البائع قد اشتراها من آخرين بعقد ابتدائي غير مسجل تاريخه ٤ يونيو سنة ١٩٦١ واتفق على أن يسدد المشتري الباقي من الثمن على عدة أقساط يستحق أولها وقدره ٢٨٦ جنيها في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٣ ويستحق الباقي وقدره ١٥٠ جنيها في ١٥ مارس سنة ١٩٦٣ . وإذ رفض الطاعن قبض القسط الأول الذي عرضه عليه المطعون ضده في البرقية المؤرخة ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٣ وبالإلذار الذي وجهه إليه في ٢٠

مارس سنة ١٩٦٣ ولم يتم بما تمهد به من تقديم طلب إلى الشهر العقاري ومن تسليمه مستندات التملك ومن تحويل عقود إيجار الأرض المبيعة إليه فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة . دفع الطاعن الدعوى بأن المطعون ضده لم يودع خزانة المحكمة سوى القسط الأول المستحق في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٣ وجاء إيداعه في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بعد أن اعتبر العقد مفسوخا طبقا للشرط الفاسخ الصريح الوارد به فضلا عن أن هذا الإيداع جاء مشروطا . وأقام الطاعن بدوره الدعوى رقم ٦٣/٥٠ مدني كلي دمياط ضد المطعون عليه طالبا الحكم بفسخ عقد البيع المشار إليه مستندا إلى دفاعه المتقدم وإلى أنه وجه للمطعون ضده إنذارا بالفسخ في ٥ مارس سنة ١٩٦٣ . وضمت محكمة أول درجة الدعويين وقضت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ في الدعوى رقم ٦٣/٥٠ بفسخ العقد موضوع النزاع وفي الدعوى رقم ٦٣/٣٦ برفضها . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٩ سنة ١٩٦٣، وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى رقم ٦٣/٥٠ وفي الدعوى رقم ٦٣/٣٦ بصحة ونفاذ العقد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطاعن ينعي بالأسباب الأربعة الأولى على الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه في الدعوى رقم ٦٣/٥٠ مدني كلي دمياط الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه في الدعوى المشار إليها برفض فسخ عقد البيع المؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٣ على ما قرره من أن الطاعن امتنع عن تسلم القسط الأول من ثمن المبيع الذي عرضه عليه المطعون ضده في البرقية المؤرخة ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٣ وبالإنذار الذي وجهه إليه في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٣ في مقابل تنفيذ التزامه المنصوص عليه في العقد بتحويل عقود إيجار الأرض موضوع البيع له وبتقديم طلب لشهر العقد وأن للمطعون ضده بذلك الحق في حبس ثمن المبيع والتمسك بطلب فسخ العقد ، هذا في حين أن الثابت من عقد البيع أن الطاعن لم يلتزم بتحويل عقود إيجار الأرض المبيعة للمطعون ضده وبأن يقدم طلبا لشهر ذلك العقد في



في موعد معين وأنه بذلك لم تقم رابطة بين هذين الالتزامين وبين التزام المطعون ضده بسداد الباقي من ثمن البيع والذي يقضى العقد بالوفاء به بدون قيد ولا شرط، وهو ما لا يقوم معه للمطعون ضده حق في الدفع بعدم تنفيذ التزامه لأن مجال هذا الدفع هو فيما تقابل من التزامات طرفي العقد، وأنه يلزم لاعتبار الطاعن متخلفا عن تنفيذ التزامه السابق الذكر أن ينذره المطعون ضده بوجوب هذا التنفيذ قبل أن يتأخر هو في تنفيذ التزامه بسداد القسط الأول من الثمن وقبل أن يقوم للطاعن الحق في طلب فسخ العقد بالإذار الذي وجهه إليه في ٥ مارس سنة ١٩٦٣ ولا عبرة بالبرقية التي أرسلها إليه المطعون ضده في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٣ وبالإذار الذي وجهه إليه في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٣ يعرض عليه فيهما القسط الأول من الثمن لأن البرقية ليست وسيلة قانونية للتنبيه والعرض فضلا عن أنها جاءت متأخرة عن الموعد المحدد لسداد ذلك القسط، ولأن الإذار لم يتضمن عرضا كاملا للثمن بل اقتصر على القسط المشار إليه فقط مع أن القسط الثاني كان قد حل أجل الوفاء به فضلا عن أنه لا حق للمطعون ضده في حبس الثمن بعد أن تنازل عن هذا الحق بعرض بعض هذا الثمن أثناء سير الدعوى. وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بفسخ العقد المشار إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر من عبارات العقد أن الطاعن قد التزم بأن يحول للمطعون ضده عقود الإيجار المحررة على المستأجرين للأرض المبيعة من وقت تحريره في ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ وبأن يقدم من هذا التاريخ طلبا للشهر العقاري بتسجيل العقد وذلك قبل قيام المطعون ضده بتنفيذ التزامه المنصوص عليه فيه بدفع الثمن، وإذ خلص الحكم من ذلك وعلى أساس التزام المعنى الواضح من العبارات الظاهرة بالعقد إلى أن التزام المشتري — المطعون ضده — بأداء الثمن كان متراخيا، إلى ما بعد قيام البائع — الطاعن — بالتزامية المشار إليهما باعتبار أن هذا المعنى الواضح هو الذي يعبر عن قصد المتعاقدين، وكان لا يكفي للحكم بالفسخ أن يكون الفسخ واردا على عقد ملزم للجانبين وأن يكون عدم التنفيذ راجعا إلى غير السبب الأجنبي وإنما يشترط أيضا أن يكون طالب التنفيذ مستعدا للقيام بالتزامه الذي

نشأ من العقد والمتفق على المبادرة إلى تنفيذه من يوم تحريره . فإذا كان قد أخل هو بالتزامه هذا فلا يحق له أن يطلب فسخ العقد لعدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ ما في ذمته من التزام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى مما استظهره إلى أن الطاعن لم يبدأ بتنفيذ التزاميه على النحو السالف بيانه ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب الفسخ ، وكان غير صحيح ما يثيره الطاعن من أن المطعون عليه لم يتمسك بالتزامي الطاعن بتحويل عقود الإيجار إليه وتقديم طلب لشهر العقد قولاً منه بأنه لم ينذره بذلك وأنه تنازل عن حقه في حبس الثمن بعرضه جزءاً منه أثناء سير الدعوى ذلك لأن الثابت مما حصله الحكم أن المطعون عليه تمسك في جميع المراحل بتنفيذ الطاعن لالتزاميه المشار إليهما سواء في برقيته المؤرخة ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٣ أو في الإنذار الذي وجهه إليه في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٣ أو في إيداعه لجزء من الثمن خزانة المحكمة بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ مشروطاً بعدم صرفه إلا بعد تحويل عقود الإيجار إليه . لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض دعوى الفسخ بما يثيره الطاعن بأسباب الطعن السالف بيانها يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه في الدعوى رقم ٦٣/٣٦ مدني كلي دمياط بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن العقد المؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ والذي باع الطاعن بموجبه للمطعون ضده أرضاً زراعية مساحتها تسعة أفدنة والذي طلب هذا الأخير الحكم بصحته ونفاذه هو عقد محرر عن أرض غير مملوكة للطاعن لأنه اشتراها من آخرين ضمن مساحة أكبر بمقتضى عقد عرفي تاريخه ٤ يونيو سنة ١٩٦١ مما كان يتعين معه اختصاص البائعين للطاعن ليصدر الحكم بصحة العقد إذ لا يستطيع الطاعن أن ينقل ملكية هذه الأرض للمطعون ضده إلا بعد أن تنتقل ملكيتها إليه ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى — رغم عدم تسجيل عقد البائعين للطاعن — بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ والمشار إليه وهو مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى صحيح فذلك أنه لما كان المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، فإن المشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكناً ، فإذا ظهر للمحكمة من أوراق الدعوى أن الملكية لم تنتقل إلى البائع حتى تاريخ الفصل في الدعوى لأن عقد شرائه لم يسجل وأن المشتري لم يختصم في دعواه البائع للبائع له ليطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه توطئة للحكم بصحة عقده هو حتى إذا ما سجل الحكم الصادر بصحة العقد انتقلت الملكية إليه ، فإن طلب المشتري الأخير صحة ونفاذ عقده يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير مقبول . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بشأن عقد البيع الذي يطالب المطعون ضده الحكم بصحته ونفاذه ما يلي ” أنه بمراجعة عقد البيع الابتدائي المبرم بين الطرفين بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٣ يبين أن المستأنف عليه — الطاعن — باع للاستأنف — المطعون ضده — تسعة أفدنة ضمن ما اشتراه هو من آخرين بعقد ابتدائي تاريخه ٤ من يونيو سنة ١٩٦١ لم يسجل وذلك لقاء ثمن قدره ٢٢٨٦ جنيه دفع منه وقت التعاقد ٨٥٠ جنيه وتم الاتفاق على تقسيط الباقي على عدة أقساط “ ، وكان مفاد ذلك من الحكم أنه قد سلم في أسبابه بأن ملكية الأطنان المتنازع عليها لم تنتقل إلى الطاعن بسبب عدم تسجيل عقد شرائه لها المؤرخ ٤ يونيو سنة ١٩٦١ حتى تاريخ الفصل في الاستئناف ، وإذا طلب المطعون ضده الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ دون عقد الشراء المؤرخ ٤ يونيو سنة ١٩٦١ ولم يختصم المطعون عليه البائعين للبائع له ليطلب الحكم بصحة البيع الصادر منهم للطاعن ، فإن دعواه بطلب صحة ونفاذ التعاقد الحاصل بينه وبين الطاعن قبل أن يسجل هذا الأخير عقد شرائه للبائعين المتصرف فيها تكون غير مقبولة . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبولها وبصحة

ونفاذ هذا التعاقد فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في خصوص هذا الشق من قضائه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه في هذا الخصوص ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ١٦/٣٩ ق المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى رقم ٦٣/٣٦ مدني كلي دمياط بصحة ونفاذ العقد موضوع النزاع وبعدم قبول الدعوى المذكورة .

---



## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ، بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومجد صادق الرشيدي ، وإبراهيم علام .

( ٩٣ )

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) أهلية . " تصرف المعتوه " . بطلان . قانون .

تصرفات المعتوه . بطلانها بطلانا مطلقا — في ظل القانون المدني القديم — منذ ثبوت حالة العته . لم يكن القانون المذكور يشترط علم المتصرف إليه بهذا العته . يكفي استدلال المحكمة على قيام حالة العته وقت صدور التصرف .

(ب) قانون . " تنازع القوانين من حيث الزمان " . عدد . " بطلان الغد . " . تقادم . " التقادم المسقط " .

دعوى بطلان عقد أبرم في ظل القانون المدني القديم لا تتقادم . إذا لحقها القانون المدني الجديد تسقط بمضى خمس عشرة سنة طبقا للمادة ١٤١ منه .  
(ج) نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب مخالطتها واقع " . وكالة . " وكالة ظاهرة " .

تحقيق الوكالة الظاهرة هو مما يخالطه واقع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

١ — لا يشترط القانون المدني القديم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لإبطال تصرف المعتوه علم المتصرف إليه بهذا العته وقت التصرف بل كان يكفي في ظله أن تستدل المحكمة على قيام حالة العته وقت هذا التصرف على أساس أن قيام هذه الحالة بعدم رضا صاحبها فتقع تصرفات المعتوه باطلة بطلانا مطلقا من ثبوتها .

٢ - ثن كانت دعوى البطلان من عقد باطل أبرم في ظل القانون المدني القديم لا أثر للتقادم فيها مهما طال الزمن ، إلا أنه إذا لحقها القانون المدني الجديد فإنها تسقط بمضي خمس عشرة سنة من وقت مريانه طبقا للمادة ١٤١ من هذا القانون .

٣ - إذ كان تحقيق قيام الوكالة الظاهرة هو مما يخالطه واقع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٩٥٥/٧٣ مدني كلي دمنهور ضد المرحوم عزيز يوسف نوار - مورث الفريق الثاني من المطعون ضدهم بعريضة معلقة في ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ ، وقال بيانا لدعواه إنه قد صدر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٨ حكم بالجزء للتمتة على مورثته المرحومة نور حنا عطيه في القضية رقم ٤٧/ب١١ دمنهور الحسبية وأن المرحوم عزيز يوسف نوار الذي كان يقيم معها باعتباره زوجها لإبنتها قد اغتتم هذا العارض واستصدر منها توكيلا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٧ باع بموجبه من أملاكها للطاعنين إضرارا بدائنها وبمقد محرر في ٢٢ مارس ومسجل في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ ٥ ف و ٢٠ ط و ١١ س بناحية الكوم الأخضر مركز حوش عيسى مبينة الحدود والمعالم بذلك العقد وبصحيفة الدعوى . وإذ صدر هذا العقد منه بناء على تلك الوكالة الباطلة وكان المطعون ضده الأول - فوق ذلك - يداين مورثته المشار إليها في مبلغ ١٢٠ ج سابق على طلب الجزء فقد أقام الدعوى بطلب الحكم ببطلان عقد البيع المذكور . دفع الطاعنان بسقوط حق المطعون ضده الأول في إقامة الدعوى لأنه لم يتمسك بإبطال ذلك العقد خلال الثلاث سنوات التالية لزوال سبب



البطلان لوفاة البائعة في أول مايو سنة ١٩٤٨ وطلبا احتياطيا رفض الدعوى تأسيساً على أن البيع صدر لهما من وكيل البائعة بثن المثل وعلى أنهما لم يكونا على علم بحالة العتة لدى البائعة وقت صدوره . وأدخل عزيز يوسف نوار الباقي من المطعون ضدهم في الدعوى باعتبارهم ورثة المرحومة نورحنا عطية ليحكم عليهم بما عسى أن يحكم به ضده، وقضى بانقطاع سير الخصومة لوفاة عزيز يوسف نوار فعجلها المطعون ضده الأول ضد ورثته ، وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده الأول في إقامة الدعوى وببطلان عقد البيع موضوع النزاع . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ١٨/٣٦٣ ق وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينحى الطاعنان في السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه ويقولان في بيان الوجه الثاني منها إن الحكم استخلص حالة العتة لدى مورثة المطعون ضده الأول من قضية الحجر رقم ١٢ ب / ٤٧ بندردمنهور الحسبية ومن أوراق القضية رقم ٤٩/٧٢٢ مدنى كلى دمنهور مع أن الثابت في القضية الأولى أن طلب الحجر على المورثة المذكورة لم يقدم إلا بعد مضي خمسة شهور من صدور التوكيل موضوع النزاع وأن الحكم فيها لم يصدر إلا بعد سنة من ذلك التوكيل وأن الثابت من أقوال الشهود في القضية الثانية — والتي كان ورثة المورثة السالفة الذكر قد أقاموها بطلب بطلان عقد بيع لصدوره منها وهى في حالة العتة — أن هذه المورثة كانت سليمة الإدراك وما دامت حالة العتة غير مستقرة ولا يساندها دليل من الأوراق فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أورد في صدد بيان حالة المورثة قبل توقيع الحجر ما يلى . ” وبالرجوع إلى ملف المادة الحسبية تبين من تقرير الطبيب الشرعى الذى أسست المحكمة قرارها عليه أن المطلوب الحجر عليها تبلغ من العمر

٦٥ - ٧٠ سنة وبسؤالها لم تعرف اليوم أو الشهر ولا السنة كما لم تميز العملة بجميع أنواعها ولا تجيب على الأسئلة الموجهة إليها بل تطرق موضوعا آخر لا يمت إلى السؤال بصلة وبتكراره تجيب بما يعن لها في الغالب أنها لا تعرف وبتقديم أوراق من العملة لها استعرفت على ورقة الجنيه بأنها عشرة قروش ولم تميز ورقة ٢٥ قرش ولا القرش الصاغ وقالت عن قطعة الخمسة مليات أنها قطعة بمليمين - وبمناقشة الطبيب الذي أجرى الفحص على المحجور عليها بجلسة ١٥/٦/١٩٥٤ في القضية رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٤٩ مدنى كلى دمنهور المنضمة وبسؤاله عن تحديد الفترة التي كانت عليها المحجور عليها بنفس الحالة التي فحصها فيها أجاب بأن حالة الضعف العقلى التي كانت عليها المذكورة وقت الكشف عليها ترجع إلى حالة الشيخوخة وليست نتيجة مرض طارئ ويمكن إرجاع هذه الحالة لبضعة سنين سابقة يتعذر تحديدها بالضبط . . . ومما يمكن القطع به أنها وصلت إلى حالتها وقت الكشف عليها لمدة قد ترجع إلى سنتين أو أكثر قليلا . وأضاف الحكم إلى ذلك قوله " إن حالة المحجور عليها التي ثبتت في القضية الحسبية لم تكن بنت وقتها أى أن ضعف عقلها الذي جعلها لا تفهم ولا تدرك ما تقول . . . لا يمكن القول عنه إنه نشأ فقط وقت الكشف عليها بل مما يمكن القطع به أنها وصلت إلى حالتها وقت الكشف عليها لمدة قد ترجع إلى سنتين أو أكثر " وخلص الحكم من هذا الذى قرره ومن القرائن الأخرى التي ساقها إلى أن عارض العته بموثة المطعون ضده الأول المعدم لأهليتها يرجع وعلى أقل تقدير إلى سنتين سابقتين على تاريخ تقديم طلب الحجر . ولما كان هذا الذى استخلصته محكمة الموضوع هو استخلاص سائق ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه ما دام مستمدا من أوراق الدعوى على النحو السالف البيان ، وكان لا يؤثر في ذلك الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٢٢ / ٤٩ مدنى كلى دمنهور الذى عرض لحالة المورثة المذكورة بمناسبة النزاع على عقد آخر صدر منها بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣ إذ لا تعارض بين أن تكون هذه المورثة في حالة عقلية صحيحة في سنة ١٩٤٣ وأن يكون قد أصابها العته بعد ذلك وقبل صدور عقد الوكالة منها في ١٨ مارس سنة ١٩٤٧ لما كان ذلك وكان القانون المدنى القديم الذى يحكم واقعة النزاع لا يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لإبطال تصرف المعتوه علم المتصرف إليه بهذا العته وقت التصرف بل



كان يكفي في ظله أن تستدل المحكمة على قيام حالة العته وقت هذا التصرف وذلك على أساس أن قيام هذه الحالة يعدم رضا صاحبها ، وإذا أقام الحكم قضاءه ببطلان عقد البيع موضوع النزاع على أساس أنه مبني على عقد وكالة باطل لصدوره من المورثة وهي في حالة عته معدم لإرادتها ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يقولان في بيان الوجه الأول إن الحكم قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده الأول في إبطال عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على أن دعوى إبطال التصرف تتقدم بمضي خمس عشرة سنة ، هذا في حين أن مبني طلب بطلان ذلك العقد هو قيام عارض من عوارض الأهلية بما يكون معه البطلان نسبيا يسقط الحق في التمسك به بمضي ثلاث سنوات من زوال هذا العارض مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت حالة عته مورثة المطعون ضده الأول — وعلى ما سلف بيانه في الرد على الوجه الثاني — معدمة لإرادتها فتقع تصرفاتها باطلة بطلانا مطلقا منذ ثبوتها ، ولئن كانت دعوى البطلان الحالية هي عن عقد أبرم في ظل القانون المدني القديم فلا يكون للتقادم أثر فيها مما طال الزمن إلا أنه وقد لحقها القانون المدني الجديد فانها تسقط بمضي خمس عشرة سنة من وقت مريانه طبقا للمادة ١٤١ من هذا القانون وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده في طلب بطلان عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على أن ذلك العقد بني على عقد وكالة باطل لصدوره من المرحومة السيدة نور حنا عطية وهي في حالة عته معدم لإرادتها ولم تمض مدة الخمس عشرة سنة لتقدم دعوى البطلان ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون إذ لم يعمل التقادم الثلاثي على واقعة الدعوى ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يقولان في بيان الوجه الثالث إن مورث الفريق الثاني من المطعون ضدهم كان يقيم مع مورثة المطعون ضده الأول باعتباره زوجا لإبنتها ويتعامل في أموالها بالبيع والشراء والتأجير بما من شأنه أن يجعل له مظاهر الوكيل

عنها ويوهم الطاعنين بأن له الحق في التصرف في أموالها على هذا الأساس مما مؤداه أن يعتبر الطاعنان حسنى النية في التعاقد معه باعتباره وكيلًا ظاهرًا عنها . وإذ لم يعتد الحكم المطعون فيه بهذه الوكالة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين تمسكا بعقد وكالة مورث الفريق الثانى من المطعون ضدهم عن المرحومة نور حنا عطية مورثة المطعون ضده الأول المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٧ باعتبار أنه صدر منها وهى فى حالة إدراك تام ، ولم يتمسكا بأن شرائهم للأطيان موضوع العقد المؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ والمسجل فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ من عزيز يوسف نوار مورث الفريق الثانى من المطعون ضدهم كان بناء على وكالة هذا الأخير الظاهرة عن مورثة المطعون ضده الأول . ولما كان تحقيق قيام الوكالة الظاهرة هو مما يخالطه واقع فإنه مما لا يجوز إثارتة لأول مرة أمام هذه المحكمة ويكون النعى به بهذا الوجه غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ويقولان فى بيان ذلك إنهما تمسكا بأن المطعون ضده الأول لا يملك طلب بطلان عقد البيع موضوع النزاع على اعتبار أنه دائن للبائعة بموجب الحكم الصادر له عليها فى الدعوى رقم ٤١١ / ٥١ مدنى كلى دمنهور لأنه فضلا عن أن الدين الذى صدر بموجبه ذلك الحكم هو دين وهى فان صدور الحكم بمديونية هذه البائعة كان قابلا لصدور الحكم بالجزء عليها ، كما تمسكا بأن المطعون ضده الأول لا يملك طلب إبطال العقد المذكور باعتبار أنه وارث للبائعة لأنه لم يقدم ما يدل على أنها كانت فى حالة عته . وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع ولم يفصح عن سبب لرفض طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتنا صحة عقد البيع موضوع النزاع لصدوره لهما بناء على توكيل أصدرته البائعة للرحوم عزيز يوسف نوار وهى فى حالة إدراك تام فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن المطعون ضده



أقام الدعوى بطلب بطلان عقد البيع موضوع النزاع على أساس أنه وارث للبائعة فضلا عن أنه دائن لها . وإذا لم ينازع الطاعنان في صحة المطعون ضده الأول باعتباره وارثا فإن في ذلك ما يكفي ليكون له الحق في طلب بطلان العقد موضوع الدعوى . لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات صحة العقد موضوع النزاع ما دامت قد كونت عقيدتها على أدلة كافية تحمل الحكم وتؤدي إلى ما انتهى إليه فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد أبو حمزة مندور

( ٩٤ )

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . "أحوال شخصية للأجانب" . نيابة عامة . نقض .  
"الخصوم في الطعن" . وارث .

النزاع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النياية العامة خصما أصليا بل طرفا منضا . عدم  
قبول الطعن بالنقض من جانبها في الأحكام الصادرة في النزاع .

الأصل في تدخل النياية العامة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب  
أنها تتدخل فيها باعتبارها طرفا منضا تقتصر مهمته على ابداء الرأي في الخصومة  
القائمة بين طرفيها مالم ينحوها القانون حقا خاصا يجعل منها خصما أصليا في النزاع .  
فاذا كان النزاع في الدعوى يدور حول ميراث أجنبي ، ولا تعتبر النياية العامة فيه  
خصما أصليا بل طرفا منضا ولم ينحوها المشرع حق الطعن بطريق النقض في الأحكام  
الصادرة فيه فان الطعن يكون غير مقبول .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن - تحصل  
في أن أدوار حزاك ويلي حزاك أقاما الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية  
للأحوال الشخصية "أجانب" ضد السيدة / ماري حزاك وآخرين يطلبان الحكم



بإثبات وفاة المرحوم ايزاك سلامون حراك وانحصار إرثه فيهما وفي المدعى عليهم مع الزام التركة بالمصروفات وقال اشترحا لدعواهما إن المرحوم ايزاك سلامون حراك وهو اسراييل الديانة ومن أصل جزائري توفي في باريس يوم ١٩٥٥/٧/٣ وإذ انحصار إرثه طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية فيهما وفي المدعى عليهم الثلاثة الآخرين باعتبارهم أولادهم المتوفى ومن عصبته وفي المدعى عليهم الأربعة الأوليات وهي زوجته وشقيقاته ومن أصحاب الفروض فقد طلبا الحكم لهما بطلبتهما . وطلبت المدعى عليهم الأربعة الأوليات الحكم برفض الدعوى لانحصار إرث المتوفى فيهن لأنه فرنسي الجنسية وطبقا للمادة ١٧ من القانون المدني المصري تسرى على تركته أحكام قانونه وهي لا تجعل لأولادهم المبت نصيبا في تركته . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٣ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت رافعيها بمصروفاتها وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين الغاءه والحكم لهما بطلبتهما وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢ سنة ٧٩ قضائية "أحوال شخصية أجنبي" وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن نيابة استئناف القاهرة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر المطعون عليهم وقدمت النيابة العامة مذكرة ودفعت بعدم قبول الطعن وببطلانه وطلبت في الموضوع الحكم برفضه .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن مستندة في ذلك إلى أن النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه خاص بميراث أجنبي وهو بهذه المثابة من الأحوال الشخصية للأجانب ودور النيابة فيها أنها مجرد خصم منضم تقتصر مهمته على ابداء الرأي القانوني الصحيح وبذلك لا يكون لها حق الطعن في الأحكام الصادرة فيها إلا بتحويل خاص من المشرع وهو لم يخولها هذا الحق بالنسبة للأحكام الصادرة في ميراث الأجنبي .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الأصل في تدخل النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب أنها تتدخل فيها باعتبارها طرفا منضا تقتصر

مهمته على إبداء الرأي في الخصومة القائمة بين طرفيها ما لم ينحوها القانون حقا خاصا يجعل منها خصما أصليا في النزاع . وإذا كان ذلك وكان النزاع في المستوى يدور حول ميراث أجنبي ولا تعتبر النيابة العامة فيه خصما أصليا بل طرفا منضما ولم ينحوها المشرع حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة فيه فإن الطعن يكون غير مقبول .

---



## جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٩

بإدارة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ٩٥ )

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ) مؤسسات عامة . هيئات عامة . " هيئة السكة الحديد " .

الهيئات العامة لشئون السكة الحديد . ماهيتها . هيئة عامة وليست مؤسسة عامة .  
علّة ذلك . القوانين ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ و ٦٠ و ٦١ سنة ١٩٦٣ والقرار  
الجمهورى ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ .

( ب ) دعوى . " شروط قبول الدعوى " . هيئات عامة .

توجيه الدعوى إلى مدير عام الهيئة العامة للسكك الحديدية - قبل صدور القرار الجمهورى  
٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ - بوصفه ممثلاً لها أمام القضاء . صحيح . علّة ذلك . م ٩  
قانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسات العامة . الحكم بعدم قبول الدعوى  
لرفعها على غير ذى صفة . خطأ فى القانون .

( ج ) تحكيم . " التحكيم فى منازعات القطاع العام " . اختصاص .  
" اختصاص ولائى " .

المنازعة بين شركة من شركات القطاع العام وبين هيئة عامة . اختصاص هيئة  
التحكيم بها . م ٦٦ قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوب إحالة الدعوى إليها . م ٦  
من مواد إصدار هذا القانون .

١ - الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر التى أنشئت بالقانون  
رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ تعتبر حسب القواعد التى وضعها هذا القانون لتنظيمها  
وطبقاً للضوابط التى يقررها الفقه الإدارى للتمييز بين الهيئات العامة والمؤسسات

العامة والتي ورد ذكرها في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ۶۰ لسنة ۱۹۶۳ بشأن المؤسسات العامة — تعتبر هذه الهيئة من الهيئات العامة وليست مؤسسة عامة لأنها كانت في الأصل مصلحة عامة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن النظام (الروتين) الحكومي وقد منحها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة — كما أن الغرض الأساسي لها هو أداء خدمة عامة — وإن كان لهذه الخدمة طبيعة تجارية — في حين أن الغرض الأساسي للمؤسسة العامة يكون ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي ، كما أن قانون إنشاء هيئة السكك الحديدية وإن نص على أن تكون لها ميزانية سنوية مستقلة إلا أنه ألحق هذه الميزانية بميزانية الدولة وبذلك تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر وتؤول إليها ما تحققه الهيئة من أرباح بينما أرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول إليها وتتحمل هي الخسارة ، ثم إن الرقابة التي جعلها ذلك القانون لوزير المواصلات على الهيئة وعلى قرارات مجلس إدارتها هي من نوع رقابة الدولة على الهيئات العامة والتي لا نظير لها في المؤسسات العامة ، وقد أكد المشرع هذا النظر أخيراً بإصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۷۱۵ لسنة ۱۹۶۶ الذي نص في مادته الأولى على اعتبار الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ۶۱ لسنة ۱۹۶۳ بشأن الهيئات العامة .

۲ — لما كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد رفعت أمام المحكمة الابتدائية قبل صدور القرار الجمهوري رقم ۲۷۱۵ لسنة ۱۹۶۶ وقبل صدور القانونين رقمي ۶۰ و ۶۱ لسنة ۱۹۶۳ وفي وقت كان المشرع كثيراً ما يخلط بين الهيئة العامة والمؤسسة العامة ويطلق التسميتين على مسمى واحد ، بل إنه أيضاً اعتبر الهيئة العامة للسكك الحديدية نفسها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وذلك في قرار رئيس الجمهورية رقم ۴۸۶ لسنة ۱۹۶۱ ، ولما كان هذا القانون من قوانين الدولة المعمول بها وقت أن رفعت الشركة الطاعة دعواها ، فقد كان لها أن تعتمد على صريح نصوصه في اعتبار الهيئة العامة للسكك الحديدية مؤسسة عامة وأن توجه هذه الدعوى إلى مدير عام الهيئة بوصفه ممثلاً لها أمام القضاء عملاً بالمادة التاسعة من القانون رقم ۳۲ لسنة ۱۹۵۷ في شأن المؤسسات العامة الذي كان معمولاً به وقت رفع

۲۰ (۲) . ۲



الدعوى ، ومن ثم تكون دعواها قد رفعت على ذى صفة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

٣ - إذ كانت الدعوى وهى تتضمن منازعة بين شركة من شركات القطاع العام وبين هيئة عامة أصبحت طبقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ من اختصاص هيئات التعكيم المنصوص عليها في القانون المذكور دون غيرها ويتعين لذلك عملا بالمادة ٦ من مواد إصداره إحالة الدعوى إلى هذه الهيئات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وفي حدود ما يتطلبه الفصل في هذا الطعن - تحصل في أن شركة السكر والتقطير المصرية ( الطاعنة ) أقامت في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ على الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ( المطعون ضدها ) ممثلة في مديرها العام الدعوى رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٦٢ تجارى كلى القاهرة وطلبت فيها إلزام الهيئة بأن تؤدى لها مبلغ ٨٦٦ ج و ٨٨٧ م قيمة الضرر الذى لحقها بسبب تلف ١٢٠ جوالا من السكر زتها ١٢٠٠٠ كيلوجراما كانت قد شحنتها على إحدى عربات سكك حديد الهيئة - واحترقت نتيجة حريق شب في هذه العربة أثناء سيرها في يوم ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ - دفع الحاضر عن الهيئة الدعوى بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن إنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر قد نص في مادته الخامسة على أن يمثلها في التقاضى وأمام جميع الهيئات وزير المواصلات وأنه لذلك فلا صفة لمدير عام الهيئة الذى رفعت عليه الدعوى ورد الحاضر عن الشركة على هذا الدفع بأن الهيئة تعتبر

مؤسسة عامة في حكم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وأنه وفقا للمادة التاسعة منه يمثلها في التقاضي مديرها — وبتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض هذا الدفع وبالزام الهيئة المدعى عليها بأن تدفع للشركة المدعية المبلغ المطالب به فاستأنفت الهيئة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٧ سنة ٨١ ق وتمسكت بالدفع السابق وعابت في أسباب استئنافها على الحكم المستأنف خطأ في اعتبار الهيئة مؤسسة عامة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة — وبتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف و بقبول الدفع المبدى من المستأنفة و بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة — فطعننت شركة السكر في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون فيما ذهب إليه من أن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لا تعتبر مؤسسة عامة تخضع للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ذلك بأنه وإن كان القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هذه الهيئة قد سماها هيئة عامة إلا أنها — بحسب القواعد التي وضعها لها — تتوافر فيها جميع مقومات المؤسسات العامة وفقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وبالتالي تخضع لأحكامه إذا ما تعارضت مع أحكام قانون إنشائها ولا يغير من هذا تسميتها باسم الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لأن هذه العبارة لا تعدو أن تكون اسما للشخص المعنوى ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه تقضى بأن مدير المؤسسة هو الممثل القانونى لها فإن الدعوى وقد رفعت على مدير عام الهيئة تكون مرفوعة على ذى صفة وذكرت الطاعنة في سبيل التدليل على صحة نظرها أنه وإلى ما قبل صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة لم تكن القوانين والقرارات تفرق بين المؤسسات العامة والهيئات العامة وكان الاصطلاحان يستعملان في كثير من الأحيان للدلالة على معنى واحد بل إن بعض القوانين كانت تنص صراحة على أن المؤسسة



العامۃ والهيئة العامة شيء واحد فالقرار الجمهوری رقم ۷۰۹ لسنة ۱۹۵۷ بإنشاء هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والقرار رقم ۷۱۰ لسنة ۱۹۵۷ بإنشاء هيئة البريد قد نص كلاهما على أن تنشأ مؤسسة عامة يطلق عليها هيئة واستمر الحال كذلك حتى بعد صدور قانون المؤسسات العامة رقم ۳۲ لسنة ۱۹۵۷ فالمادة الأولى من القانون رقم ۱۶۷ لسنة ۱۹۵۸ مثلاً نصت على أن " تنشأ هيئة باسم الهيئة العامة للبتروول وتعتبر من المؤسسات العامة " والمادة الأولى من القانون رقم ۲۳۱ لسنة ۱۹۵۸ نصت على أن تنشأ مؤسسة عامة بوزارة المواصلات وتسمى الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى — وبعد رفع هذه الدعوى صدر القانونان رقم ۶۰ و ۶۱ لسنة ۱۹۶۳ وفرقاً بين المؤسسة العامة والهيئة العامة ووضعت المذكرة الإيضاحية للقانون الأول ضوابط التمييز بينهما وتعريفاً لكل منهما كما نص القانون الأول فى المادة ۳۵ والقانون الثانى فى المادة ۱۸ على وجوب صدور قرارات جمهورية بتحديد طبيعة المؤسسات والهيئات الموجودة وما يعتبر منها مؤسسة عامة وما يعتبر هيئة عامة وبالترتيب على ما تقدم فإن القانونين المشار إليهما لا ينطبق أيهما على هيئة السكك الحديدية بل تخضع هذه الهيئة للقواعد التى كانت سارية قبل صدورهما وإلى أن يصدر القرار الجمهورى المحدد لطبيعتها — وأضافت الطاعنة فى مذكرتها الشارحة أنه مما يؤكد صحة رأيها أن القرار الجمهورى رقم ۴۸۶ لسنة ۱۹۶۱ بإنشاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى قد أورد من بين هذه المؤسسات الهيئة العامة للسكك الحديدية وأنه إذ كان القرار الجمهورى هو الأداة القانونية لاسباع صفة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة على الأشخاص المعنوية فإن قرار رئيس الجمهورية المشار وقد صدر فى ظل قانون المؤسسات العامة رقم ۳۲ لسنة ۱۹۵۷ يعتبر حاسماً فى اعتبار الهيئة العامة للسكك الحديدية مؤسسة عامة وبالتالي تخضع لأحكام قانون المؤسسات العامة آنف الذكر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول دعوى الطاعنة على أساس أن مديرها العام لا صفة له فى تمثيلها فى التقاضى فإنه يكون مخطئاً فى القانون .

وحيث إنه وإن كانت الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر التى أنشئت بالقانون رقم ۳۶۶ لسنة ۱۹۵۶ تعتبر حسب القواعد التى وضعها هذا

القانون لتنظيمها وطبقا للضوابط التي يقررها الفقه الإداري للتمييز بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة والتي ورد ذكرها في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة — تعتبر هذه الهيئة من الهيئات العامة وليست مؤسسة عامة لأنها كانت في الأصل مصلحة عامة حكومية رأت الدولة إدارتها من طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن النظام (الروتين) الحكومي وقد منحها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة كما أن الغرض الأساسي لها هو أداء خدمة عامة — وإن كان لهذه الخدمة طبيعة تجارية — في حين أن الغرض الأساسي للمؤسسة العامة يكون ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي كما أن قانون إنشاء هيئة السكك الحديدية وإن نص على أن تكون لها ميزانية سنوية مستقلة إلا أنه ألحق هذه الميزانية بميزانية الدولة — وبذلك تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر ويؤول إليها ما تحققه الهيئة من أرباح بينما أرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول إليها وتحمل هي الخسارة ثم إن الرقابة التي جعلها ذلك القانون لوزير المواصلات على الهيئة وعلى قرارات مجلس إدارتها هي من نوع رقابة الدولة على الهيئات العامة والتي لا نظير لها في المؤسسات العامة — وإن كان الأمر كذلك — وهو ما أكدته المشرع أخيرا بإصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ الذي نص في مادته الأولى على اعتبار الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة — إلا أنه لما كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ قبل صدور هذا القرار وقبل صدور القانونين رقمي ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما وفي وقت كان المشرع كثيرا ما يخلط بين الهيئة العامة والمؤسسة العامة ويطلق التسميتين على مسمى واحد كما فعل بالنسبة لهيئة البريد حيث نصت المادة الأولى من القرار الجمهوري الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٧ على أن تنشأ مؤسسة عامة يطلق عليها "هيئة البريد" واستمر المشرع على هذا المنوال حتى بعد صدور قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فقد صدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ ونص في مادته الأولى على أن تنشأ هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتعتبر من المؤسسات العامة بينما نص القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ في مادته الأولى على أن "تنشأ مؤسسة عامة



تعلق بوزارة المواصلات وتسمى الهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخلي " بل إن المشرع أيضا اعتبر الهيئة العامة للسكك الحديدية نفسها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي إذ نص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ۴۸۶ لسنة ۱۹۶۱ الذي عمل به من تاريخ نشره في ۲۲ أبريل سنة ۱۹۶۱ على " أن ينشأ مجلس أعلى للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي الآتي بيانها " وذكر الهيئة العامة للسكك الحديدية من بين هذه المؤسسات ونص في المادة الثالثة منه على أن يختص المجلس الأعلى للمؤسسات العامة — الذي بين طريقة تشكيله في المادة الثانية — برسم سياسة المؤسسات العامة المشار إليها في المادة الأولى ( والتي من بينها الهيئة العامة للسكك الحديدية ) والتنسيق بين نشاطها ووضع الخطط العامة لهذه المؤسسات في إطار الخطة العامة للدولة — ولما كان هذا القانون من قوانين الدولة المعمول بها وقت أن رفعت الشركة الطاعة دعواها فقد كان لها أن تعتمد على صريح نصوصه في اعتبار الهيئة العامة للسكك الحديدية مؤسسة عامة وأن توجه هذه الدعوى إلى مدير عام الهيئة بوصفه ممثلا لها أمام القضاء عملا بالمادة التاسعة من القانون رقم ۳۲ لسنة ۱۹۵۷ في شأن المؤسسات العامة الذي كان معمولا به وقت رفع الدعوى ومن ثم تكون دعواها قد رفعت على ذي صفة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبولها لرفعها على غير ذي صفة قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذه المحكمة لا يفوتها مع ذلك أن تشير إلى أنه لم يعد بعد صدور القانون رقم ۶۰ لسنة ۱۹۶۳ بشأن المؤسسات العامة والقانون رقم ۶۱ لسنة ۱۹۶۳ بشأن الهيئات العامة ثمة محل لأي لبس في اعتبار الهيئة العامة للسكك الحديدية من الهيئات العامة وقد أكد ذلك أخيرا القرار الجمهوري رقم ۲۷۱۵ لسنة ۱۹۶۶ الذي نص صراحة على اعتبارها هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ۶۱ لسنة ۱۹۶۳ | وأن ما انتهت إليه هذه المحكمة في هذا الطعن لم يكن على أساس أن هذه الهيئة كانت تعتبر في أي وقت منذ إنشائها مؤسسة عامة وإنما على أساس التماس العذر للطاعة في الاعتقاد بأن تلك الهيئة كان يسرى في شأنها قانون المؤسسات العامة رقم ۳۲ لسنة ۱۹۵۷ بسبب ما أورده المشرع من نصوص صريحة في القانون

رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ دالة على أنه اعتبر الهيئة العامة للسكك الحديدية من المؤسسات العامة وما للتقاضين من حق في الاحتجاج بهذه النصوص .

وحيث إن الدعوى وهى تتضمن منازعة بين شركة من شركات القطاع العام وبين هيئة عامة أصبحت طبقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ من اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى القانون المذكور دون غيرها ويتعين لذلك عملا بالمادة ٦ من مواد إصداره إحالة الدعوى إلى هذه الهيئات .



## جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشبيشى .

(٩٦)

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . " حالات الطعن " . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . إجارة . " إيجار الأماكن " .

جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لمخالفة القانون .  
المادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
عدم جواز الطعن فيه .

(ب) إجارة . " إيجار الأماكن " . دعوى . " تكيف الدعوى " .  
قانون .

تحديد أجرة المساكن من المسائل التى يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .  
الحكم بتخفيض الأجرة إعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل  
لذلك القانون يكون صادراً فى منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قبوله لأى طعن .

١ - إذا كان الحكم صادراً من محكمة استئناف فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفته القانون يكون جائزاً هملًا بالمادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض ، ذلك أن محل تطبيق نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى لا يميز الطعن بالنقض أن يكون الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

٢ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التى يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليها فى المادة الرابعة منه ، فإذا كانت دائرة الإيجارات قد

قضت بتخفيض الأجرة مطبقة أحكام القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ المعدل لذلك القانون فإن حكمها يكون صادرا في منازعة ناشئة من تطبيقه بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة منه وبالتالي غير قابل لأي طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة، ولا يغير من ذلك أن يكون المؤجر قد دافع في الدعوى بأن المستأجر أقر في عقد الإيجار المبرم بينهما بأن أجرة الشقة قد جرى تخفيضها بنسبة ١٥ ٪ من إيجار المثل لها تنفيذا للقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ وبأن تكون المحكمة الابتدائية قد رفضت الاعتداد بذلك، إذ أن هذا الدفاع لا يعدو أن يكون حجة ساقها المؤجر لتدعيم وجهة نظره في انطباق القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ على العين المؤجرة وعدم خضوعها بالتالي للقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨، ومن ثم فإن بحث المحكمة لهذا الدليل واطراحها له لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصل المحكمة في هذا الدفاع فصلا في منازعة مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقا للقواعد العامة، بل إنه فصل في صميم المنازعة الإيجارية التي قضت فيها المحكمة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٣٤٠ سنة ١٩٦٣ أمام دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية طالبا فيها الحكم بتخفيض الأجرة الشهرية للشقة رقم ١٢ من المتزل رقم ٧ بشارع العنبه بمصر الجديدة من مبلغ ١٠,٢٠٠ ج الواردة بالعقد إلى مبلغ ٨,١٦٠ ج وإلزام المؤجر "الطاعن" بأن يرد له مبلغ ٩٤٠,٤٠ ج وهو فرق الأجرة من أول يولييه سنة ١٩٥٨ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٦١ . وقال بيانا للدعوى إنه بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ استأجر من الطاعن تلك الشقة بأجرة شهرية قدرها ١٠,٢٠٠ ج . وظل يسد هذه الأجرة حتى صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بتخفيض أجرة المباني التي أنشئت بعد ١٨/٩/١٩٥٢ بنسبة ٢٠ ٪



من الأجرة المتفق عليها أو الأجرة التي تدفع فعلا لمدة سنة سابقة على يونيه سنة ١٩٥٨ أيهما أقل ، وعلى الرغم من أن المبنى قد أنشئ بعد ١٨/٩/١٩٥٢ فقد رفض المؤجر تخفيض الأجرة مدعيا أن المبنى قد بدأ في إنشائه قبل ١٨/٩/١٩٥٢ وأن أجرة شقته قد خضعت للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢. وأنه إذ كان بعض المستأجرين قد رفعوا على المؤجر الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٠ كلى مصر طالبين الحكم بإسريان أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على أجرة شققهم — وقد أجابتهم دائرة الإيجارات إلى طلباتهم ، غير أن المؤجر رفض تطبيق ما قضى به ذلك الحكم على شقته بحجة أنه لم يكن طرفا فيه فقد اضطر لرفع الدعوى على المؤجر بطلباته سالفة الذكر . وقد أجاب المؤجر على الدعوى بأن العقار بدأ في إنشائه قبل ١٢/٩/١٩٥٢ وعلى ذلك فإنه يخضع لأحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وأن المستأجر قد أقر بذلك في عقد الإيجار. وبتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية بتخفيض أجرة الشقة إلى ١٦٠ ج ٨ أى بمقدار ٢٠ ٪ من الأجرة المسماة في عقد الإيجار وبإلزام المؤجر بأن يدفع للمستأجر مبلغ ٨١ ج و ٦٠٠ م وهو ما حصله زائدا عن المستحق له قانونا في المدة من أول يوليه سنة ١٩٥٨ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٦١ . استأنف المؤجر هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٤٢ سنة ٨١ ق ، وبتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٥ قضت تلك المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن المؤجر في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضده دفع في مذكرة بعدم جواز الطعن بالنقض عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئناف ، فإن الطعن فيه بالنقض لمخالفته القانون يكون جائزا عملا بالمادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض ولا وجه لما يشيره المطعون ضده من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥

من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى فيهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على ما قاله من أن الدعوى رفعت إلى المحكمة الابتدائية المختصة ( دائرة الايجارات ) وفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له بطلب تخفيض أجرة الشقة محل النزاع على أساس التخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وقد قضت المحكمة بانطباق القانون الأخير على واقعة الدعوى واحتسبت أجرة الشقة وفقا لأحكامه فيكون حكمها سواء أخطأ أو أصاب غير قابل للطعن فيه بأي طريق . وهذا من الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام المحكمة الابتدائية بما تضمنه البند العشرون من عقد الايجار من إقرار الطرفين بسبق تخفيض أجرة الشقة بنسبة ١٥ ٪ طبقا للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ الذي يسرى عليها للبدء في إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ وإذ كان الفصل في مدى حجية هذا الإقرار والقوة الملزمة لاتفاق الطرفين لا يعتبر فصلا في مسألة ناشئة عن تطبيق التشريع الاستثنائي وإنما هو فصل في منازعة تندرج في حداد المنازعات المدنية الأخرى التي نصت المادة ٥/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن تظل خاضعة للقواعد القانونية العامة وكان الطاعن قد بنى استئنافه على أن الحكم الابتدائي قابل للاستئناف لفصله في هذه المسائل التي يحكمها القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى إطلاق عدم قابلية حكم دائرة الايجارات للطعن فيه بأي طريق حتى بالنسبة للأمور التي تمسك بها الطاعن في دفاعه والتي لا يحكمها التشريع الاستثنائي فإنه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه كما أن إغفاله الرد على الدفاع المشار إليه واكتفاءه بالقول بأن ذلك الدفاع لصيق بالدعوى وأن ما يسرى على أصل الدعوى يسرى عليه يعتبر قصورا يعيبه ويوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك بأن النزاع الذى فصلت فيه دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية بحكمها الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ الذى رفع عنه الاستئناف دار بين المؤجر "الطاعن" وبين المستأجر "المطعون ضده" حول أى القانونين ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ هو المنطبق على العين المؤجرة فقد رفع المطعون ضده الدعوى على الطاعن باعتبار أن هذه العين خاضعة للقانون الثانى وطلب تخفيض الأجرة المسماة فى عقد الإيجار المبرم بينهما فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ على أساسه ، ونازعه الطاعن فى ذلك بمقولة إن القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ هو المنطبق على واقعة الدعوى لأن الشقة المؤجرة أنشئت قبل ١٨/٩/١٩٥٢ وقد أقرت دائرة الإيجارات وجهة نظر المستأجر وقضت بتخفيض الأجرة عملاً بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بتحديد أجرة الشقة بمبلغ ١٦٠ ر.ج اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٨ ويرد فرق الأجرة وأقامت قضاهاً بذلك على قولها "وحيث إنه فى خصوص الأجرة القانونية فمن المقرر أنه يجوز إثبات أن الأجرة الحالية تتجاوز الأجرة القانونية بكافة الطرق بما فيها البينة والقرائن باعتبار أن المراد لإثباته أمر غير مشروع قصد به الاحتيال على القانون ومن المقرر أيضاً أنه لا أثر لى على المحكمة إذا هى استمدت من أسباب حكم صادر فى خصومة أخرى متصلة بالخصومة المعروضة عليها دليلاً على واقعة جائز إثباتها بالقرائن مؤيداً لوجهة نظرها فى الخصومة المعروضة ولو أن أحد طرفى هذه الخصومة لم يكن طرفاً فى الخصومة السابقة . حيث إن الثابت بأسباب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٠ كل مصر أن زوجة المدعى فى الدعوى الحالية تدخلت فيها تدخلاً هجومياً بطلب تخفيض الأجرة بواقع ٢٠٪ وأن المحكمة نذبت مكتب الخبراء للانتقال إلى العين موضوع الدعاى لبيان ما إذا كان العقار موضوع الدعوى الأصلية والدعوى المنضمة قد بدىء فى إنشائه قبل ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعد ذلك وتاريخ إتمامه وقد قدم الخبير تقريره وانتهى فيه إلى أن العقار موضوع الدعاى الواقع به شقق المستأجرين بدىء فى إنشائه بعد ١٨/٩/١٩٥٢ وشغل بالسكن قبل نوفمبر سنة ١٩٥٤ وقد فتت المحكمة فى حكمها المستندات المقدمة من المدعى عليه بمقولة إنها لا تعتبر دليلاً كافياً قاطعاً ومؤكداً على أن العقار موضوع النزاع قد بدىء فى إنشائه قبل ١٨/٩/١٩٥٢ وانتهت المحكمة إلى أن هذا العقار قد بدىء فى إنشائه وأعد للسكنى

بعد ١٨/٩/١٩٥٢ ولذلك قضت بتخفيض الأجرة بواقع ٢٠ ٪ إعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وحيث إن المحكمة تعتبر هذا الحكم دليلاً صحيحاً لما ذكره المدعى من أن المقار الذي به عين النزاع بدىء في إنشائه بعد ١٨/٩/١٩٥٢ ومن ثم يسرى عليه أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والتي تقضى بتخفيض الأجرة بنسبة ٢٠ ٪ ابتداءً من الأجرة المستحقة عن شهر يولييه سنة ١٩٥٨ كما أنه لا قيمة لما يقرره المدعى عليه من أنه راعى في تحديد الأجرة تخفيضها عن قيمتها بمقدار ١٥ ٪ وأنه على أسوأ الفروض لا يجوز تخفيضها بأكثر من ٥ ٪ إذ أن ذلك مردود عليه بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الخامسة مكررة الواردة بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أن المقصود بالأجرة الحالية في أحكام هذه المادة الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيهما أقل وحيث إنه متى كان ذلك وكان الثابت من مطالعة عقد الإيجار أن الأجرة وهي ١٠ ج و ٢٠٠ م ومن ثم تكون بعد تخفيضها بواقع ٢٠ ٪ مبلغ ٨ ج و ١٦٠ م ابتداءً من أول يولييه سنة ١٩٥٨ ومن ثم يتعين الحكم للمدعى بطلباته هذه — ولما كان تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لنصه عليها في المادة الرابعة منه وكانت دائرة الإيجارات قد قضت بتخفيض الأجرة مطبقة أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل لذلك القانون فإن حكمها يكون صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيقه بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة منه وبالتالي غير قابل لأي طعن وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة — ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد دافع في الدعوى بأن المطعون ضده المستأجر قد أقر في البند العشرين من عقد الإيجار المبرم بينهما بأن أجرة الشقة قد جرى تخفيضها بنسبة ١٥ ٪ من إيجار المثل لما تنفيذاً للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وأن تكون المحكمة الابتدائية قد رفضت الاعتداد بهذا البند ، ذلك أن هذا الدفاع لا يعدو أن يكون حجة ساقها المؤجر لتدعيم وجهة نظره في انطباق القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ على العين المؤجرة وعدم خضوعها بالتالي للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم فإن بحث المحكمة لهذا الدليل وإطراحها له لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصل المحكمة في هذا الدفاع فصلاً في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقاً للقواعد العامة



كما يذهب الطاعن بل إنه فصل في صميم المنازعة الإيجارية التي قضت فيها المحكمة. لما كان ما تقدم وكان ما يعزوه الطاعن إلى الحكم المستأنف من قصور مبطل له لإغفاله الرد على دفاعه المؤسس على أن المستأجر "المطعون ضده" أقر في البند العشرين من العقد بانطباق القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ على منزل الطاعن وبأن أجرة شقته قد خفضت طبقا لهذا القانون — هذا الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المستأنف غير صحيح ذلك بأن ما قرره ذلك الحكم في أسبابه — من أنه يجوز إثبات أن الأجرة المذكورة في العقد تتجاوز الأجرة القانونية بكافة الطرق بما فيها البيئة والقرائن باعتبار أن المراد إثباته أمر غير مشروع قصد به الاحتيال على القانون — يعتبر ردا ضمنيا على دفاع الطاعن المشار إليه إذ أن المحكمة وقد أثبتت أن منزل الطاعن يخضع للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ويسرى على أجرته التخفيض الذي نص عليه ذلك القانون فإن مقتضى ذلك حتما أن إقرار المطعون ضده الوارد في البند العشرين من العقد يكون غير صحيح ومخالفا للقانون وبالتالي متعين الإهدار .

## جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم علام ، و ابراهيم الديوانى ، و عبد العليم الدهشان .

( ٩٧ )

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٥ القضائية :

جمارك . " تهريب جمركى " . " مصادرة الأشياء المهربة " . عقوبة .  
تعويض .

قرارات اللجان الجمركية فى مواد التهريب . عدم اعتبارها عقوبة جنائية . هى من قبيل  
التعويضات المدنية لصالح الخزنة . مؤدى ذلك ألا يشترط للحكم بالمصادرة أن تكون المضبوطات  
تحت يد الجمرك . يجوز لمصلحة الجمارك إذا تعذر ضبط الأشياء المهربة التى تقرر مصادرتها  
الرجوع بقيمتها .

ما تقضى به اللجان الجمركية فى مواد التهريب من المصادرة لا يعتبر عقوبة  
جنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات بل هى من قبيل التعويضات المدنية  
لصالح الخزنة مما مؤداه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه  
لا يشترط للحكم بالمصادرة طبقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية الصادرة  
فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ فى مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد  
الجمرك فعلا قياسا على ما هو مقرر فى قانون العقوبات من أن المصادرة  
لا تكون إلا إذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وحصلت من  
جريمة وإنما يجوز لمصلحة الجمارك إذا ما تعذر ضبط الأشياء المهربة التى تقرر  
مصادرتها الرجوع بقيمتها على المهرب .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المدونة .



## حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن مصلحة الجمارك — الطاعنة — أقامت في ١٩٦١/٤/٢ الدعوى  
رقم ٧٥٠ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الإسكندرية ضد المطعون عليهم بطلب  
الحكم بالزامهم بتسليم الجمال التى قررت اللجنة الجمركية بالاسكندرية مصادرتها  
في اللجنة رقم ٦٩٤ سنة ١٩٤٧ وبالزامهم متضامين — إن تعذر التسليم —  
بدفع مبلغ ٢٧٥ جنيه قيمة تلك الجمال ، وقالت في بيان دعواها إنه سبق أن قضى  
على المطعون عليهم في اللجنة رقم ٤٦ سنة ١٩٤٧ مطروح بالحبس ومصادرة  
الجمال والذخيرة التى ضبطت بحيازتهم عند منخفض القطارة مع إيقاف تنفيذ  
الحكم فأقامت الطاعنة ضد المحكوم عليهم وتأسيسا على هذا الحكم الجنائى  
اللجنة رقم ٦٩٤ سنة ١٩٤٧ بتهمة النهرب من أداء الرسوم الجمركية المستحقة  
على تلك المضبوطات وقضت اللجنة الجمركية بالاسكندرية في ١٩٤٨/٣/٢٧  
بتغريمهم متضامين مبلغ ١٥٢٢٠٠ ج مع مصادرة الذخيرة والجمال المضبوطة ،  
وتفد الحكم في ١٩٤٨/٦/١٩ بطريق الإكراه البدنى فيما يتعلق بالغرامة ،  
وإذ تعذر تنفيذ الحكم بالمصادرة لما تبين من أن الجمال المضبوطة سبق تسليمها  
للمحكوم عليهم نتيجة للقضاء بوقف تنفيذ الحكم الصادر في اللجنة رقم ٤٦  
سنة ١٩٤٧ مطروح المشار إليها فقد أقامت دعواها بطلباتها السالفة البيان .  
وفي ١٩٦٤/١/٣٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت  
الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٧ سنة ٢٠ ق مدنى الاسكندرية .  
وفي ١٩٦٥/١/١٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة  
في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى  
بنقض الحكم وبإحالة المحدة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه  
مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أعمل القواعد  
المقررة في قانون العقوبات بشأن المصادرة المنصوص عليها بالمادة ٣٣ من  
اللائحة الجمركية بينا اللجان الجمركية لجان إدارية ترفع المعارضة في قراراتها أمام  
المحاكم المدنية وتستهدف بالغرامة والمصادرة التى تقضى بها تعويض الخزانة

عن الضرر الناشئ من أعمال التهريب الجمركي ولا يشترط حتى تحكم بالمصادرة الجمركية أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك فعلا قياسا على ما هو مقرر في قانون العقوبات بالنسبة للمصادرة الجنائية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى مصلحة الجمارك بطلب قيمة الجمال المصادرة فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه يبين من حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه — بعد أن أوضح المبادئ التي تحكم المصادرة الجنائية — أورد ما يلي : ” أما قرار لجنة جمارك اسكندرية فإنه بالنسبة للمصادرة لم يصادف محلا لأن الجمال كانت قد أعيدت فعلا إلى المحكوم عليهم من شرطة مرسى مطروح وبهذا يكون القرار الصادر بالنسبة للجمال غير ذي موضوع ولا يعتد به ولا تقع المصادرة بمقتضى هذا القرار تأسيسا على المبدأ مالف الذكر وهو ضرورة ضبط الأشياء حتى يصح الحكم بمصادرتها وما دامت هذه الجمال كانت قد أعيدت للمحكوم عليهم قبل قرار لجنة الجمارك فهي بهذا لا تعتبر مضبوطة ابتداء وبالتالي لم يكن يصح الحكم بمصادرتها باعتبارها شيئا غير مضبوط . والمادة ٣٣ من لائحة الجمارك المصادرة في مارس سنة ١٩٠٩ وهي المنطبقة حيثئذ كانت تستلزم ضبط المواد المهربة أيضا .. ومتى ثبت كل ما تقدم يتعين الحكم برفض الدعوى لعدم قيامها على أساس سليم من القانون “ . ولما كان ما تقتضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من المصادرة لا يعتبر عقوبة جنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة مما مؤداه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة طبقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية المصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ في مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك فعلا قياسا على ما هو مقرر في قانون العقوبات من أن المصادرة



لا تكون إلا إذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وحصلت من جريمة وإنما يجوز لمصلحة الجمارك إذا ما تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها الرجوع بقيمتها على المهرب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى مصلحة الجمارك ضد المطعون عليهم مستندا - وعلى ما سلف بيانه - إلى أن الأشياء التي قررت اللجنة الجمركية مصادرتها في تهمة التهريب المنسوبة إليهم لم تكن موجودة لديهم وذلك أخذا بقواعد قانون العقوبات بشأن المصادرة ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

---

## جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد العليم الدهشان .

( ٩٨ )

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٥ القضائية :

إختصاص. "إختصاص ولائى". "الدعاوى المتعلقة بتنفيذ القرار الإدارى".  
قرار إدارى .

إختصاص مجلس الدولة بطلبات التعويض عن القرارات الإدارية . دعوى الجمارك بالرجوع  
بقيمة الأشياء المهربة المحكوم بمصادرتها من اللجنة الجمركية تنفيذا لقرار المصادرة هى من قبيل  
التعويضات المدنية التى يجوز الادعاء بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادى . إختصاص  
المحاكم بهذه الدعوى .

إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى محدد بما نص عليه القانون ،  
وإذ نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس  
الدولة على أن طلبات التعويض التى يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى  
عن القرارات الإدارية هى تلك التى ترفع بصفة أصلية أو تبعية عن هذه القرارات  
التي تسبب أضرارا للغير متى كانت معيبة بعيب من العيوب المنصوص عليها  
في المادة الثانية وهى عيب الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة  
القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة . فإذا  
كانت الدعوى قد رفعت من الطاعنين على المطعون عليه تنفيذا لقرار المصادرة  
الصادر من اللجنة الجمركية للرجوع عليه بقيمة البضائع المهربة المحكوم بمصادرتها  
لتعذر تسليمها بسبب عدم وجودها ولم ينع المطعون عليه على القرار المذكور عيبا  
من العيوب المنصوص عليها فى المادة الثانية سالفة البيان ، وكان ما تفضى به  
البيان الجمركية فى مواد التهريب من المصادرة هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة  
التقض — من قبيل التعويضات المدنية التى يجوز الادعاء المدنى بشأنها من مصلحة



الجمارك أمام جهة القضاء العادى فإن مؤدى ذلك هو اختصاص هذا القضاء  
بنظر الدعوى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل فى أن وزارة الخزانة ومصالحة الجمارك — الطاعتين — أقامت  
الدعوى رقم ٤٨٦ سنة ١٩٦٣ مدنى جزئى بميناء بور سعيد ضد المطعون عليه طلبتا  
فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٨١ ج و ٨٠٠ م وقالتا شرحا للدعوى إنه  
بتاريخ ١٩٥٩/٥/٩ قامت مصالح الجمارك بمحور المخزن الجمركى للمطعون عليه  
بالمنطقة الحرة بميناء بور سعيد وأسفر الجرد عن وجود زيادة فى البضائع غير مقيدة  
بدفاته ، وقد أصدرت اللجنة الجمركية بتاريخ ١٩٦٠/٨/١٨ قرارا بإلزام المطعون  
عليه بقيمة الغرامة المقررة قانونا عن ذلك مع مصادرة البضائع الزائدة، وعارض  
المطعون عليه فى هذا القرار وقيدت المعارضة برقم ١٣٩ سنة ١٩٦٠ تجارى كلى  
بور سعيد وقضى فيها بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٩ بتأييد القرار المعارض فيه وأصبح  
هذا الحكم نهائيا ، وإذ لم يقم المطعون عليه بتسليم البضائع الزائدة تنفيذا  
للقرار الذى قضى بمصادرتها وكان من حق الطاعتين طلب التعويض عن  
ذلك وهو يمثل فى قيمة هذه البضائع التى تقدر بمبلغ ٨١ ج و ٨٠٠ م فقد  
أقامتا الدعوى بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٤/٤/١٨ حكمت محكمة  
أول درجة للطاعتين بطلباتهما . استأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد  
استئنافه برقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ مدنى مستأنف بور سعيد ، ودفع بعدم  
اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى تأسيسا على أنها رفعت بطلب  
تعويض عن عدم تنفيذ قرار إدارى مما يدخل فى اختصاص جهة القضاء  
الإدارى . وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨ حكمت محكمة بور سعيد الابتدائية — بهيئة  
استئنافية — بقبول هذا الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص جهة

القضاء العادى بنظر الدعوى . طعنت الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض .  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة  
لنظر الطعن التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله خطأ الحكم المطعون فيه  
فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول الطاعتان إن الحكم قضى بعدم  
اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى وباختصاص مجلس الدولة بهيئة  
قضاء إدارى بنظرها تأسيسا على أنها رفعت بطلب تعويض عن عدم تنفيذ  
قرار إدارى هو القرار الذى أصدرته اللجنة الجمركية بمصادرة البضائع الزائدة  
التي وجدت مخزن المطعون عليه بالمنطقة الحرة بميناء بور سعيد . هذا فى حين  
أن طلبات التعويض التي يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى عن القرارات  
الإدارية هي تلك التي يقيمها المضرور عن هذه القرارات متى كانت مشوبة  
بعيب من العيوب المبطللة لها ، أما وقد رفعت الطاعتان الدعوى الحالية  
بمطالبة المطعون عليه بقيمة الأشياء التي ضبطت فى مخزنه بميناء بور سعيد  
دون أن تكون مقيدة بدفاته وقررت اللجنة الجمركية مصادرتها وأصبح هذا  
القرار نهائيا ، فلا تعتبر جهة الإدارة فى موقف المضرور من القرار الإدارى ،  
وإذ لا يدعى المطعون عليه بوقوع خطأ من جهة الإدارة يوجب مساءلتها وإنما  
أقامت الطاعتان الدعوى تنفيذا للقرار الذى قضى بمصادرة الأشياء المشار  
إليها فلا تعتبر الدعوى على هذه الصورة طعنا فى قرار إدارى حتى يختص مجلس  
الدولة بنظر طلب التعويض عنه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان اختصاص مجلس الدولة بهيئة  
قضاء إدارى هو اختصاص محدد بما نص عليه فى القانون ، وكان يبين من  
نص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة  
الذى يحكم واقعة الدعوى أن طلبات التعويض التي يختص بنظرها مجلس الدولة  
بهيئة قضاء إدارى عن القرارات الإدارية هي تلك التي ترفع بصفة أصلية أو تبعية  
عن هذه القرارات التي تسبب أضرارا للغير متى كانت معيبة بعيب من العيوب  
المنصوص عليها فى المادة الثامنة وهي عيب عدم الاختصاص أو وجوب عيب



في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن اللجنة الجمركية أصدرت بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٠ قراراً بمصادرة البضائع الزائدة التي ضبطت في المخزن الجمركي للطعون عليه دون أن تكون مقيدة بدفاته وذلك باعتبار أنها بضائع مهربة تطبيقاً لحكم المادة ١٥ من لائحة المخازن الجمركية المؤرخة ٨/١٠/١٨٨٥ وأصبح هذا القرار نهائياً ، وكان المطعون عليه لا ينعي على القرار المشار إليه عيباً من العيوب المنصوص عليها في المادة الثامنة مالفة البيان ، لما كان ذلك وكانت الدعوى الحالية قد رفعت من الطاعتين على المطعون عليه تنفيذاً لقرار المصادرة للرجوع عليه بقيمة البضائع المهربة المحكوم بمصادرتها لتعذر تسليمها بسبب عدم وجودها ، وكان ما تقضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من المصادرة هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من قبيل التعويضات المدنية التي يجوز الادعاء المدني بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادي ، فإن مؤدى ذلك هو اختصاص هذا القضاء بنظر دعوى الطاعتين. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الدعوى رفعت بطلب تعويض عن عدم تنفيذ قرار إداري مما يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ورتب على ذلك قضاء بعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظرها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم مما يستوجب نقضه وإذا نازع المطعون عليه أمام المحكمة الاستئنافية في تقدير قيمة الأشياء موضوع المصادرة فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديواني .

( ٩٩ )

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) محاماة . " طلب تقدير الأتعاب " . اختصاص " اختصاص ولائي " .

عدم وجود الاتفاق الكتابي على أتعاب المحامي . للحامي أو الموكل طريقان لطلب  
تقدير الأتعاب هما اللجوء إلى القضاء أو مجلس نقابة المحامين . قضاء المجلس بعدم  
اختصاصه بنظر الطلب على أساس أن الطالب لم يكن محاميا وقت الفصل فيه ؛ ثم لجوء  
المحامي إلى القضاء بطلب تقدير أتعابه . رفض الحكم الدفع بعدم اختصاص المحاكم  
بالطلب والقضاء له بالأتعاب استنادا إلى كونه محاميا وقت مباشرته الأعمال القضائية .  
لاخطأ في القانون .

( ب ) وكالة " الوكالة بأجر " محاماة .

اشتغال المطعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال التي وكل فيها لحساب الطاعن .  
كفاية ذلك لاعتبار الوكالة بأجر . ( المادة ١/٧٠٩ مدني ) .

١ - للحامي أو الموكل - طبقا للواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ من قانون المحاماة  
رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - طريقان لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي  
عليهما هما اللجوء إلى القضاء أو مجلس نقابة المحامين . وإذا لجأ المطعون عليه ( محام )  
إلى مجلس نقابة المحامين وطلب الحكم بتقدير أتعابه عن أعمال قضائية قام بها  
لصالح الطاعن وقضى هذا المجلس بعدم اختصاصه بنظر هذا الطلب لأنه لم يكن  
محاميا وقت الفصل فيه ، وكان المطعون عليه قد لجأ بعد ذلك إلى القضاء بطلب  
تقدير أتعابه وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة وقضى  
للمطعون عليه بالأتعاب استنادا إلى أنه كان محاميا وقت قيامه بالأعمال القضائية  
صالفة الذكر ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



٢ - إذ تقضى المادة ١/٧٠٩ من القانون المدنى بأن الوكالة تبرعية مالم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل، فإن اشتغال المطعمون عليه بالمحامة وقت قيامه بالأعمال التى وكل فيها لحساب الطاعن يكفى فى ذاته لاعتبار وكالته عن الطاعن مأجورة وذلك على أساس أن هذه هى مهته التى يحترفها ويتكسب منها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعمون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٣٥ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى الجيزة ضد الطاعن وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه . وقال بينا لدعواه إن الطاعن وشقيقه أرادا شراء قطعة أرض للبناء بشارع الهرم مساحتها ٧ ف و ٥ ط و ١٢ م وتم الاتفاق مع البائعين على أن ثمن الفدان ٤٠٠٠ جنيه أى أن جملة ثمن الصفقة ٢٨٩١٦ ج و ٦٢٨ م وقد وكلاه فى شخص مستندات الملكية والتحقق من خلو الأرض من الحقوق العينية وفحص إشارات وراثه البائعين وبعد أن تأكدوا بواسطة من صحة ملكية البائعين وسلامتها طلبا إليه تحرير عقد البيع الإبتدائى فقام باستلام مستندات الملكية من البائعين وحرر عقد البيع الإبتدائى فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٨ ثم عاد الطاعن وأخوه وطلبوا إليه تحرير عقد بيع إبتدائى آخر معدلاً لكيفية الوفاء بالثمن فقام بذلك كما قام باتخاذ الاجراءات لتسليم العين المبيعة خالية من شاغلها وبسداد بعض أفساط الثمن للبائعين نيابة عنهما واتخاذ اجراءات شهر العقد وشهر حق إرث البائعين واذ خلصت الصفقة بعد ذلك للطاعن وحده بعد أن تنازل شقيقه عن حصته فيها إليه ولم يتم الطاعن بدفع أتعابه عن هذه الأعمال القضائية التى قام بها لصالحه ولما تقدم إلى مجلس نقابة المحامين بطلب تقدير أتعابه قضى بعدم اختصاصه بنظر الطلب فقد أقام دعواه بالطلبات سالفه البيان . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٣ قضت المحكمة برفض الدفع ورفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٨٨٧ لسنة ٨٠ ق . وبتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص وحكمت في الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٠٠ جنيه . قرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظره التزمت رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بالشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى استنادا إلى المادتين ٤٦ و ٤٧ من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة إذ لا يوجد اتفاق كتابي بينه وبين المطعون عليه على الأتعاب ولم يصدر أمر بتقدير أتعاب المطعون عليه من نقابة المحامين حتى يختص القضاء بنظر التظلم فيه طبقا للمادتين المشار إليهما إلا أن الحكم المطعون فيه قضى رغم ذلك برفض الدفع وباختصاص المحاكم بنظر الدعوى مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر وطبقا لما تقضى به المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ — الذى يحكم واقعة النزاع — على أن للحامى وللوكيل طريقين لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي عليهما اللجوء إلى القضاء أو إلى مجلس نقابة المحامين وإذا لجأ المطعون عليه إلى مجلس نقابة المحامين وطلب الحكم بتقدير أتعابه عن أعمال قضائية قام بها لصالح الطاعن وقضى هذا المجلس بعدم اختصاصه بنظر هذا الطلب لأنه لم يكن محاميا وقت الفصل فيه ، وكان المطعون عليه قد لجأ بعد ذلك إلى القضاء بطلب تقدير أتعابه وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الذى أبداه الطاعن وقضى للمطعون عليه بالأتعاب استنادا إلى أنه كان محاميا وقت أن قام بالأعمال القضائية لصالح الطاعن ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسييب . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في خصوص القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص أقام قضاءه تأسيسا على أن المطعون عليه ليس محاميا . ثم عاد الحكم المطعون فيه وقضى للمطعون عليه بالاعتاب على أساس أنه محام يشتغل بالأعمال القضائية دون أن يبين المصدر الذي استقى منه اشتغال المطعون عليه بالمحاماه مما يعيب الحكم بالتناقض والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه في خصوص رفض الدفع بعدم الاختصاص قد أوضح أن الطاعن قدم صورة من قرار مجلس نقابة المحامين الصادر بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٦٢ في طلب تقدير الاعتاب الذي قدمه المطعون عليه ضد الطاعن وأن هذه الصورة ثابت منها أن المجلس قضى بعدم اختصاصه بنظر الطلب بعد أن زالت عن المطعون عليه صفة المحاماه بالتحاقه بوظيفة بإحدى الشركات . وإذا كان الثابت من أسباب قرار مجلس نقابة المحامين السالف البيان أن المجلس وإن أقام قضاءه بعدم اختصاصه تأسيسا على أن المطعون عليه كان وقت الحكم في طلب تقدير الاعتاب قد التحق بوظيفة بإحدى الشركات مما يجعل مجلس النقابة غير مختص بطلب التقدير المقدم إليه إلا أنه ورد ضمن أسباب القرار أن المطعون عليه كان قبل ذلك يشتغل بالمحاماه ولم ينف القرار عن المطعون عليه العمل بالمحاماه وقت قيامه بالأعمال القضائية التي قال إنه قام بها لصالح الطاعن ، وكان المطعون عليه قد قدم لمحكمة الموضوع الخطاب الصادر إليه من الطاعن بتاريخ ١٨/١١/١٩٦١ والذي أشار فيه إلى صفة المطعون عليه باعتباره محاميا وإن نفى فيه على المطعون عليه حقه في الاعتاب وقد تناضل الطرفان أمام محكمة الموضوع في هذا الخطاب وخفواه وفيما ورد في قرار مجلس النقابة بشأنه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى على أساس من المستندات المقدمة إليه على النحو السالف بيانه أن المطعون عليه كان محاميا يشتغل بالأعمال القضائية وقت أن قام لمصلحة الطاعن بأعمال متعلقة بصفقة شراء الأرض المشار إليها ، وإذا رتب الحكم

على ذلك القضاء للمطعون عليه قبل الطاعن بالأتعاب عن هذه الأعمال ، فإنه لا يكون قد تناقض مع ما أيده من أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص أو شابه قصور في التسييب ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى للمطعون عليه باعتبار أنه يشتغل بالمحاماة بأتعاب عن أعمال قضائية قام بها لصالح الطاعن ، هذا في حين أن المطعون عليه لا يشتغل بالمحاماة وأنه فيما لو اعتبر وكيلًا فإنه لا يستحق أجرا عن عمله لأن الوكالة بحسب الأصل من عقود التبرع وإذا لم يتفق على غير ذلك صراحة ولا يستخلص ضمنا من حالة الوكيل أنها غير تبرعية فإن الحكم وقد خالف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان في الرد على السبب الثاني — قد حصل من المستندات المقدمة في الدعوى — اشتغال المطعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال القضائية التي وكل بها لصالح الطاعن ورتب الحكم على ذلك تقدير أتعاب للمطعون عليه عن هذه الأعمال . وإذا تقضى المادة ١/٧٠٩ من القانون المدني أن الوكالة تبرعية ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمنا من حالة الوكيل ، وكان اشتغال المطعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال التي وكل فيها لصالح الطاعن يكفي في ذاته لاعتبار وكالته عن الطاعن مأجورة وذلك على أساس أن هذه هي مهنته التي يحترفها ويتكسب منها ، وإذا رتب الحكم على هذا النظر تقدير الأتعاب المستحقة للمطعون عليه قبل الطاعن عن الأعمال القضائية التي قام بها لصالحه ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .



## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد حافظ هريدى ، عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، وعلى عبد الرحمن .

( ١٠٠ )

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٥ القضائية :

كفالة . " محل الكفالة " . بيع .

ورود الكفالة على أى التزام متى كان صحيحا وأيا كان نوعه أو مصدره ما دام يمكن تقديره  
نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات . جواز كفالة شخص واحد تنفيذ الالتزامات  
المرتبة على عقد فى ذمة عاقديه كليهما . انعقاد عقد الكفالة فى هذه الحالة بين كل من المتعاقدين  
بوصف كل منهما دائما للآخر بمقتضى العقد الأصيل المبرم بينهما .

الكفالة يمكن أن ترد على أى التزام متى كان صحيحا وأيا كان نوعه أو مصدره  
ما دام يمكن تقديره نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات ، وليس  
فى أحكام الكفالة ما يمنع من أن يكفل شخص واحد تنفيذ الالتزامات المترتبة  
على عقد فى ذمة عاقديه كليهما بأن يتعهد لكل منهما بأن يفى له بالتزام المتعاقد  
الآخر فى حالة تخلف هذا المدين من الوفاء به ، وفى هذه الحالة ينعقد عقد  
الكفالة بين الكفيل وبين كل من المتعاقدين بوصف كل منهما دائما للآخر  
بالالتزامات المترتبة له فى ذمته بمقتضى العقد الأصيل المبرم بينهما .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على المطعون ضده الثاني والطاعن الدعوى رقم ١٢٦ سنة ١٩٥٢ كلى بنها تطلب الحكم بالزامهما الأول بصفته مدينا والثاني بصفته ضامنا بأن يدفعها لها مبلغ ٨٩٥ ج و ٨١٠ م وقالت شرحا للدعوى إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ اشترى المطعون ضده الثاني بضمانة الطاعن ثمار الموز الناتجة من حديقته البالغ مساحتها تسعة أفدنة بثمن قدره ١٦٥٠ ج دفع منه المشتري مبلغ ٥٧٤ ج و ١٩٠ م وامتنع عن سداد الباقي فأقامت هذه الدعوى عليهما بطلب باقى الثمن — دفع الطاعن والمطعون ضده الثاني بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانون تأسيسا على أنه كان يجب استصدار أمر أداء بالمبلغ المطالب به كما طلب رفضها استنادا إلى أن الورقة المؤرخة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ التى تعتمد عليها المدعية ( المطعون ضدها الأولى ) ليست عقد بيع بات وإنما مجرد مشروع عدل عنه فيما بعد وقرر الطاعن أنه وقع على هذه الورقة باعتباره شاهدا لا ضامنا لأحد المتعاقدين وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبوت المدعية ( المطعون ضدها الأولى ) بكافة طرق الإثبات القانونية أنها قامت بتسليم الحديقة إلى المدعى عليه الأول ( المطعون ضده الثاني ) تنفيذا للعقد المؤرخ ١٧/١٢/١٩٥٩ وأجازت لمن يهمة الأمر من المدعى عليهما ( الطاعن والمطعون ضده الثاني ) النفى بذات الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٤ بطلبات المطعون ضدها الأولى — فاستأنف الطاعن قضاها لدى محكمة استئناف طنطا بالإستئناف رقم ٢٢١ سنة ١٤ ق كما استأنفه المطعون ضده الثاني بالإستئناف رقم ٢٦٨ سنة ١٤ ق — وفى ٢٧ يناير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة ( أولا ) فى الإستئناف رقم ٢٦٨ سنة ١٤ ق بسقوط الحق فيه لرفعه بعد الميعاد . ( ثانيا ) وفى موضوع الإستئناف رقم ٢٢١ سنة ١٤ ق ( المرفوع من الطاعن ) برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٠ مارس سنة ١٩٦٥ وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة الحكم المطعون فيه

للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه وقع على مشروع الاتفاق المبرم بين المطعون ضدها الأولى والمطعون ضده الثاني بصفته شاهداً ثم وضعت كلمة "ضامن" تحت توقيعه وأنه على فرض أن هذه الكلمة قد اقترنت بتوقيعه فإنها لا تفيد ضمانه لأحد الطرفين لحلو العقد من تعيين الشخص المضمون ومن تحديد موضوع الضمان ونطاقه وقد قضى الحكم المطعون فيه بالزامه بأداء المبلغ المحكوم به تأسيساً على أنه وقع على العقد بصفته ضامناً لطرفيه وقال إنه ليس هناك ما يحول دون أن يكون الضمان مزدوجاً شاملاً الالتزامات التي يرتبها العقد برمتها سواء في ذمة البائع أو المشتري ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون من الوجوه الآتية (الأول) أن المادة ١/١٣٣ من القانون المدني تقضى ببطلان العقد إذ لم يكن محل الترام معينا بذاته أو بنوعه ومقداره ومن ثم يكون الترام الطاعن بالضمان على فرض قيامه قد وقع باطلا لعدم تعيين محله إذ خلا العقد من تعيين شخص المضمون ونوع الإلزام المضمون ونطاق الضمان ، ولا مصلحة للطاعن في أن يكفل طرفي العقد كليهما مع اختلاف طبيعة التزاماتهما وتباين آثارها (الوجه الثاني) أن الحكم توسع في تفسير عقد الكفالة توسعاً جره إلى إعتبار الطاعن ضامناً لطرفي العقد جميعاً ولكافة الإلتزامات الناشئة عنه وبني هذا التفسير على مجرد افتراض مع أن الأصل هو أن الكفالة لا تفترض ويجب تفسيرها تفسيراً ضيقاً وأى شك فيها يفسر لمصلحة الكفيل . (الوجه الثالث) أنه لما كان المطعون ضده الثاني (المشتري) عند تحرير الاتفاق مديناً بمبلغ مائة جنيه باقى العربون المتفق عليه فإنه بفرض تفسير كلمة "ضامن" الواردة تحت توقيع الطاعن بأنها تفيد التزامة بكفالة المشتري فإن هذه الكفالة تكون قاصرة على باقى العربون فقط أما ما زاد على ذلك فإنه يخرج عن نطاقها وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فتقل الكفالة من باقى العربون إلى جميع الإلتزامات المترتبة في ذمة المشتري وفي ذمة البائع كما نقلها من وقت تحرير الاتفاق إلى غير وقت محدد ونقلها من شخص إلى شخص مخالفاً بذلك أحكام القانون .

وحيث إن النعي في وجهيه الأول والثاني غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه يعد أن أثبت في تقريراته أن العقد المؤرخ ١٧/١٢/١٩٥٩ المختلف على تكييفه



والموقع عليه من طرفيه ومن الطاعن كضامن يتضمن بيعا باننا منجزا ثم تنفيذه بتسلم المشتري للبيع وترتب عليه استحقاق الثمن في ذمته وفي ذمة الطاعن بصفته ضامنا وبعد أن أثبت الحكم أن الطاعن وقع على العقد بوصفه ضامنا لا شاهدا عرض لدفاع الطاعن الخاص بعدم تحديد محل الضمان بقوله "إن التحدى بهذا الدفاع لا يجديهِ إذ ليس هناك ما يحول دون أن يكون الضمان مزدوجا شاملا الالتزامات التي يرتبها العقد برمتها سواء في ذمة البائع أو المشتري بحيث إذا تخلف أحدهما عن الوفاء بالترامه كان هو ضامنا الوفاء به ولا يلومن إلا نفسه لأنه أورد عبارة الضمان عامة لا تخصيص فيها ومطلقة لا قيد عليها". ولما كان لمحكمة الموضوع بما لها من السلطة في تفسير العقود وتعرف حقيقة ما أراده العاقدان منها أن تحدد نطاق الكفالة على هدى ظروف الدعوى وملابساتها وماتراه متفقا مع قصد المتعاقدين ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت عبارة العقد تحتل المعنى الذي حصلته منها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ورود عبارة الضمان في نهاية عقد البيع بصفة عامة لا تخصيص فيها ولا قيد عليها أن نية طرفي هذا العقد ونية الكفيل ( الطاعن ) قد انصرفتا إلى أن تكون كفالته شاملة لجميع الالتزامات المترتبة على عقد البيع سواء في ذمة المشتري أو البائعة وكان هذا الذي استخلصه الحكم سائغا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر للعبارة المثبتة للكفالة ولا مخالفة فيه أيضا للقانون ذلك لأن الكفالة يمكن أن ترد على أى التزام متى كان صحيحا وأيا كان نوعه أو مصدره ما دام يمكن تقديره نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات وليس في أحكام الكفالة ما يمنع من أن يكفل شخص واحد تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد في ذمة عاقدية كليهما بأن يتعهد لكل منهما بأن يفى له بالتزام المتعاقد الآخر في حالة تخلف هذا المدين عن الوفاء به وفي هذه الحالة ينعقد عقد الكفالة بين الكفيل وبين كل من المتعاقدين بوصف كل منهما دائما للآخر بالالتزامات المترتبة له في ذمته بمقتضى العقد الأصلي المبرم بينهما . لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع لم تبين تفسيرها لعقد الكفالة وتحديد نطاقها على اقتراض كما يزعم الطاعن وإنما على ما استخلصته استخلاصا سائغا من نية العاقدين في هذا العقد ومن ظاهر العبارة المثبتة للكفالة والصريحة في الدلالة على رضا الكفيل بها ولم يساور المحكمة شك في تفسيرها لعقد الكفالة حتى يكون هناك محل للقول بوجوب تفسير هذا الشك

لمصلحة الكفيل - الطامن - لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع وقد انتهت إلى تحديد الالتزام المكفول على النحو الوارد في حكمها المطعون فيه والسالف بيانه فان محل التزام الكفيل الطامن يكون معينا بذاته ومن ثم يكون قوله ببطلان التزامه بالضمان لعدم تعيين محله على غير اساس .

والنعي في وجهه الثالث مردود ، بأنه وقد انتهت محكمة الموضوع إلى أن الطامن قد كفل تنفيذ جميع التزامات المشتري ( المطعون ضده الثاني ) المترتبة على عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون ضدها الأولى ومن بينها التزامه بدفع جميع الثمن المتفق عليه في العقد كما انتهت إلى أن العقد قد نفذ من جانب هذه البائعة وتسلم المشتري المبيع واستحق لذلك باقي الثمن في ذمته فانه وقد تخلف عن الوفاء بهذا الباقي فان الطامن يلتزم بأدائه للبائعة بوصفه كفيلاً له في التزامه بالوفاء به ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، وعبد سيد أحمد حامد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٠١ )

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٥ القضائية :

إثبات . " إجراءات الإثبات " . تزوير . " الادعاء بالتزوير " .  
إعلان .

القضاء يسقط حق الخصم في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة رغم  
تحلف هذا الخصم عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم وعدم إعلانه بمنطوقه . يخالف للقانون .  
إجراء المحكمة المضاهاة بنفسها بعد القضاء بسقوط حق هذا الخصم في التمسك بالحكم  
وتأسيس قضائها على هذه المضاهاة لا يرفع المخالفة . طه ذلك . المادتان ١٦٠ و ٢٢٧  
من قانون المرافعات .

لا يجوز للمحكمة ، وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ، أن تقضى بسقوط  
حق الخصم الذي لم يقم بإيداع أمانة الخبير في التمسك بالحكم الصادر بتعيين  
الخبير إلا إذا وجدت أن الأعذار التي أبداهما الخصم لذلك غير مقبولة ، وهذا  
يقتضى علم الخصم بالحكم الذي ألزمه بدفع أمانة الخبير حتى يكون في استطاعته  
دفعها في الميعاد المحدد في هذا الحكم أو إبداء الأعذار التي منعه من دفعها  
إمام المحكمة لتقديرها ، ولما كانت المادة ١٦٠ من قانون المرافعات توجب  
إعلان منطوق الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات إلى من لم يحضر النطق بها  
من الخصوم وإلا كان العمل لاغيا ، فإن علم هذا الخصم لا يتحقق إلا بحصول  
هذا الإعلان ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بسقوط حقه في التمسك بالحكم  
الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة إلا إذا كان قد أعلن بهذا الحكم  
إذا كان قد تحلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها ، ولا يرفع هذه المخالفة



أن تكون المحكمة قد أجرت المضاهاة بنفسها بعد أن قضت بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم الذي كانت قد أصدرته بتعيين الخبير ذلك لأنها لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا اضطراراً لعدم إمكانها تنفيذ حكمها القاضي بتعيين الخبير بسبب عدم دفع أمانة الخبير من الطاعن وامتناع المطعون ضده عن دفعها ، فإجراؤها لهذه المضاهاة إنما كان مترتباً على قضائها خطأً بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم المذكور ، ولو أن الأمانة دفعت لما كان لها أن تلجأ إلى هذا الإجراء قبل أن يسدى الخبير رأيه ، لأن ما تضمنته أسباب حكمها القاضي بنسب الخبير يفصح عن عجزها عن تكوين عقيدتها في شأن التزوير المدعى به من مجرد مشاهدتها الأوراق التي أجرت المضاهاة عليها ، تلك المضاهاة التي أسست عليها حكمها المطعون فيه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن استصدر أمر الأداء رقم ٢٦ سنة ١٩٦١ الإسكندرية بإلزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ٢٨٥ ج استناداً إلى سند إذني مؤرخ ١٩٤٧/٢/١٨ ويستحق السداد في ١٦/٥/١٩٤٧ — عارض المطعون ضده في هذا الأمر بالمعارضة رقم ٦٠٦ سنة ١٩٦١ الإسكندرية قائلاً إنه مدد الدين المحرر به هذا السند فيما عدا خمسة جنيهات وطلب إلغاء الأمر فيما زاد على هذا المبلغ وقدم تأييداً لدفاعه ثلاثة إيصالات مؤرخة ١٩٦٠/١/١٥ ، ١٩٦٠/١/٢٣ ، ١٩٦٠/٤/٢٠ تفيد سداده مبلغ ٢٨٠ ج للطاعن وأنكر الطاعن صدور هذه الإيصالات منه واتخذ بشأنها إجراءات الادعاء بالتزوير وطلب الحكم بقبول شواهد التزوير شكلاً وفي الموضوع برد وبطلان الإيصالات الثلاثة . وبتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢ قضت

محكمة أول درجة بقبول مذكرة الشواهد شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي بالاسكندرية لفحص الإيصالات المطعون عليها بالتزوير ومضاهاة التوقيع المنسوب إلى المعارض ضده ( الطاعن ) عليها على توقيعه الصحيح في ورقة استكتابه أمام المحكمة لبيان ما إذا كانت تلك الإيصالات مزورة من عدمه — بأمر الخبير مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن التوقيعات الثلاثة المنسوب صدورها إلى الطاعن على الإيصالات الثلاثة تختلف عن توقيعاته بورقة استكتابه وبتقرير الطعن بالتزوير وبتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة ( أولا ) برد وبطلان الإيصالات المؤرخة ١٥/١/٦٠ ، ٢٣/١/٦٠ ، ٢٠/٤/٦٠ المقدمة من المعارض ( المطعون ضده ) موضوع الادعاء بالتزوير ( ثانيا ) رفض المعارضة وتأيد أمر الأداء رقم ٢٦ سنة ٦١ مدني الاسكندرية المعارض فيه — استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٧٢٧ سنة ١٨ ق طالبا إلغاء وإلغاء أمر الأداء الذي قضى بتأييده وبتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بنسب مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي بالاسكندرية لمضاهاة إمضاءات المستأنف عليه ( الطاعن ) على الإيصالات المطعون عليها بالتزوير على إمضائه على أوراق رسمية أو عرقية معترف بها من الطرفين لبيان ما إذا كانت الإمضاء المنسوبة إليه على تلك الإيصالات صحيحة أم مزورة عليه وألزم المحكمة المستأنف عليه بإيداع أمانة قدرها ١٢ ج على ذمة مصاريف وأتعاب الخبير كما كلفت قلم الكتاب بإعلان منطوق هذا الحكم إلى من لم يحضر النطق به من الخصوم وحددت لنظر الدعوى جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٦٥ في حالة عدم دفع الأمانة وجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٦٥ في حالة دفعها ولما لم يدفع الطاعن أمانة الخبير قبل موعد الجلسة الأولى نظرت المحكمة الدعوى في يوم ١٦ يناير سنة ١٩٦٥ ولم يحضر المستأنف عليه ( الطاعن ) وحضر محام عن المستأنف ( المطعون ضده ) وعرضت عليه المحكمة دفع الأمانة ولما امتنع عن دفعها قررت المحكمة حجب الدعوى للحكم بجلسة ١٩/١/١٩٦٥ وفيها حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض ادعاء المستأنف عليه ( الطاعن ) تزوير الإيصالات المؤرخة ١٥/١/٦٠ ، ٢٣/١/٦٠ ، ٢٠/٤/١٩٦٠ وبمصلحة

الإيصالات المذكورة وتغريم المستأنف عليه مبلغ ٢٠ ج للخرانة العامة وتعديل أمر الأداء المعارض فيه رقم ٢٦ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية إلى مبلغ ٥ ج يدفعها المستأنف ( المطعون ضده ) للمستأنف عليه ( الطاعن ) وقضت فى أسباب هذا الحكم بسقوط حق الخصمين فى التمسك بالحكم الصادر بنذب الخبير طبقا للمادة ٢٢٧ مرافعات لعدم دفع أمانة الخبير وبتأريخ ١٦/٣/١٩٦٥ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم فى خصوص السبب الأول وصممت على هذا رأى بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن فى السببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان فى الإجراءات أثر فيه وقصور أسبابه وفى بيان ذلك يقول إنه لم يحضر جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ التى أصدرت فيها محكمة الاستئناف حكمها القاضى بنذب مدير قسم أبحاث الترييف والتزوير لإجراء المضاهاة والذى ألزمه بدفع أمانة الخبير ولم يعلن بمنطوق هذا الحكم على الرغم من النص فيه على وجوب إعلانه به مما أدى إلى عدم علمه به وبالتالي إلى عدم قيامه بدفع أمانة الخبير وتخلفه عن حضور جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٦٥ التى كانت قد حددتها المحكمة فى هذا المنطوق ونظرت فيها الدعوى وحجزتها للحكم بحالتها بملسة ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ حيث أصدرت حكمها المطعون فيه وإذا كان القانون يوجب إعلانه بحكم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ الذى قضى بتعيين الخبير ما دام لم يحضر النطق به . وقد ألزم هذا الحكم فعلا قلم الكتاب بإعلانه به . وكان قد ترتب على عدم إعلانه به أن قضت المحكمة فى حكمها المطعون فيه بسقوط حقه فى التمسك بحكم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ وبرفض ادعائه بتزوير الإيصالات المقدمة من المطعون ضده اعتمادا على المضاهاة التى أجرتها المحكمة بنفسها مع أنها حين أصدرت حكمها بنذب مدير قسم أبحاث الترييف والتزوير لم تستطع أن تبين بالعين المجردة صحة أو تزوير الإيصالات المنسوبة للطاعن على الإيصالات المدعى بتزويرها ولهذا نذبت مدير القسم المذكور لإجراء المضاهاة فان البطلان الناشئ عن عدم إعلانه بذلك الحكم يكون قد أثر فى الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون هذا الحكم باطلا .



وحيث إن هذا النعى صحيح إذ يبين من الأوراق أن محكمة الاستئناف بعد أن حجرت الدعوى للحكم قضت في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بنسب مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة وألزمت الطاعن بإيداع الأمانة التي حددتها للتجديد كما كلفت قلم الكتاب بإعلان منطوقه لمن لم يحضر النطق به من الخصوم وعلى الرغم مما هو ثابت بمحضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المذكور من أن الطاعن لم يحضرها فإن قلم الكتاب لم يعلنه بمنطوقه ونظرت المحكمة الدعوى بملسة ١٦ يناير سنة ١٩٦٥ التي كانت قد حددتها في حكمها السابق لنظر الدعوى في حالة عدم دفع الأمانة ولم يحضر الطاعن في هذه الجلسة أيضا فتمرت المحكمة بحجز القضية للحكم بملسة ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ وفيها أصدرت حكمها المطعون فيه الذي أقام قضاءه على قوله " ... وبما أن المستأنف عليه ( الطاعن ) لم يدفع الأمانة المحددة للتجديد كما امتنع المستأنف ( المطعون ضده ) عن دفعها ومن ثم ( يتعين الحكم بسقوط حقهما في التمسك بالحكم الصادر بنسب الخبير طبقا للمادة ٢٢٧ مرافعات - وبما أنه وقد استقر الوضع على نحو ما سلف فلا ترى المحكمة ثمة ما يحول دون الفصل في الدعوى بحالتها وإجراء المضاهاة بمعرفة دون الاستعانة بخبير مرجح إذ أن هذا الإجراء من إطلاقاتها التي ترخص فيها دون معقب عليها في ذلك .. " وبعد أن أوضحت المحكمة ما تبينته بالعين المجردة من تشابه بين توقيع المستأنف عليه ( الطاعن ) على الإيصالات المطعون عليها وبين توقيع الصحيح عليها الذي صدر بمناسبة تقريره بالطعن عليها بالتزوير انتهت إلى القول بأن " ... التماثل واضح للعين المجردة بين توقيع المستأنف عليه وتوقيعه الصحيح على الإيصال المؤرخ ١٩٦٠/٤/٢٠ بما يجعل المحكمة تقطع بأن التوقيعات المنسوبة للمستأنف عليه على الإيصالات المطعون عليها توقيعاته .. " ولما كانت المادة ١٦٠ من قانون المرافعات توجب إعلان منطوق الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات إلى من لم يحضر النطق بها من الخصوم ولا كان العمل لاغيا ، وكان الثابت أن الطاعن لم يعلن بمنطوق الحكم الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بتعيين الخبير الذي رأت المحكمة نذبه لإجراء المضاهاة وذلك على الرغم من أنه لم يحضر بالجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم وكان لا يجوز للمحكمة وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات أن تقضى بسقوط حق

الخصم الذي لم يقدّم بايداع أمانة الخبير في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إلا إذا وجدت أن الأعداء التي أبداهما الخصم لذلك غير مقبولة وهذا يقتضي علم الخصم بالحكم الذي ألزمه بدفع أمانة الخبير حتى يكون في استطاعته دفعها في الميعاد المحدد في هذا الحكم أو إبداء الأعداء التي منعت من دفعها أمام المحكمة لتقديرها ومتى كان القانون يوجب إعلان الخصم الذي لم يحضر النطق بهذا الحكم بمنطوقه فإن علم هذا الخصم به لا يتحقق إلا بحصول هذا الإعلان ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضي بسقوط حقه في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة إلا إذا كان قد أعلن بهذا الحكم وبالتالي يكون قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعن في التمسك بحكم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ على الرغم من تخالفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها هذا الحكم وعدم إعلانه بمنطوقه مخالفاً للقانون ولا يبرئ الحكم المطعون فيه من هذه المخالفة أن المحكمة قد أجرت المضاهاة بنفسها بعد أن قضت بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم الذي كانت قد أصدرته بتعيين الخبير ذلك لأنها لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا اضطراراً لعدم إمكانها تنفيذ حكمها القاضي بتعيين الخبير بسبب عدم دفع أمانة الخبير من الطاعن وامتناع المطعون ضده عن دفعها فأجراؤها لهذه المضاهاة إنما كان مترتباً على قضائها خطأً بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم المذكور وإذ أن الأمانة دفعت لما كان لها أن تلجأ إلى هذا الإجراء قبل أن يبدى الخبير رأيه لأن ما تضمنته أسباب حكمها القاضي بنبذ الخبير يفصح عن عجزها عن تكوين عقيدتها في شأن التزوير المدعى به من مجرد مشاهدتها الأوراق التي أجرت المضاهاة عليها، تلك المضاهاة التي أسست عليها حكمها المطعون فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث السبب الثالث من أسباب الطعن .

## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومجد صدق البشيشي ، وعلى عبد الرحمن

( ١٠٢ )

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) التزام . " سبب الالتزام " . بطلان .

عدم ذكر سبب الالتزام في العقد لا يؤدي إلى بطلانه . اقراض وجود سبب مشروع للالتزام ما لم يقيم الدليل على غير ذلك . المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدني .

( ب ) هبة . " هبة مستترة " . عقد .

جواز حصول الهبة تحت ستار عقد آخر . شرطه . استيفاء العقد السائر للهبة  
الشروط المقررة له في القانون . المادة ٤٨٨ مدني .

١ — المادة ١٣٦ من القانون المدني وإن كانت توجب أن يكون للالتزام سبب مشروع إلا أنها لم تشترط ذكر هذا السبب في العقد ، بل إن المادة ١٣٧ تنص على أن كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سببا مشروعاً ما لم يقيم الدليل على غير ذلك وهو ما يقطع بأن عدم ذكر سبب الالتزام في العقد لا يؤدي إلى بطلانه .

٢ — تجيز المادة ٤٨٨ من القانون المدني حصول الهبة تحت ستار عقد آخر ، وكل ما يشترطه القانون لصحة الهبة المستترة أن يكون العقد السائر للهبة مستوفيا الشروط المقررة له في القانون ، وإذا كان الحكم قد انتهى في أسبابه إلى أن تصرفات مورث الطاعن — التي اعتبرها هبات مستترة — قد صدرت منجزة ومستوفية الشكل القانوني بتلاقي الإيجاب والقبول على مبيع معين لقاء ثمن مقدور ، وكان ذكر الباعث الدافع للهبة في العقد السائر لها يتنافى مع سترها ،



وكان الطاعن لم يقدم — على ما يجمله ذلك الحكم — الدليل على ما ادعاه من عدم مشروعية السبب في هذه التصرفات ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٤٩٧ لسنة ١٩٥٨ أمام محكمة القاهرة الابتدائية طلب فيها الحكم ببطلان جميع التصرفات الصادرة من المرحوم عبد الحميد جاد عطية إلى شقيقه المرحومين محمود جاد عطية وعائشة جاد عطية — مورثي المطعون ضدهم — والتي شملت مباني العقار رقم ٢٤ بشارع معروف ونصف العقار رقم ٣ بعطفة الحلوانى والعقار رقم ١١ بحارة الباسطى وكذلك محل البقالة الواقع أسفل المنزل الأول ومستودع الغاز الذى يقع أسفل المنزل الثانى وهى كل ما كان يملكه البائع كما طلب الطاعن تثبيت ملكيته لهذه المباني والمحلين التجاريين بوصفه ابن المتصرف والوارث الوحيد له وأسس طلب البطلان بادئ الأمر على أن هذه التصرفات صورية وقصد بها حرمانه من الإرث ثم عاد وأسسه على أن هذه التصرفات هيأت مسترة فى شكل عقود بيع وأنها باطلة لما شابها من تدليس المشتري على البائع ولما وقع من إكراه منهما عليه — وبتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٩٢٣٦ سنة ٨١ قضائية وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف برفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وفى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصررت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن فى السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله وفى بيان ذلك يقول إنه لما كانت العقود محل النزاع هى عقود هبات مستترة إذ لم يدفع فيها ثمن باعتراف طرفى التعاقد بجلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٤٤ أمام المجلس الحسبى العالى — عند نظر إستئناف حكم الجمر — وليست عقود بيع فإنه كان يتحتم ذكر السبب الحقيقى فيها وهو الباعث الدافع للهبة ولا يكفى ظهور نية التبرع إذ التبرع صفة فقط وإذا خلت هذه العقود — وهى جميعا عقود هبات مستترة — من ذكر هذا السبب فإنها تكون باطلة بالتطبيق للمادة ١٣٦ من القانون المدنى ويكون الحكم إذا اعتبرها صحيحة بمقولة إنها استوفت أركانها القانونية مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ويقوم على فهم خاطئ للمادة ١٣٦ من القانون المدنى ذلك أن هذه المادة وإن كانت توجب أن يكون للالتزام سبب مشروع إلا أنها لم تشترط ذكر هذا السبب فى العقد بل إن المادة ١٣٧ تنص على أن كل التزام لم يذكر له سبب فى العقد يفترض أن له سببا مشروعا ما لم يقيم الدليل على غير ذلك وهو ما يقطع بأن عدم ذكر سبب الالتزام فى العقد لا يؤدى إلى بطلانه — لما كان ذلك وكانت المادة ٤٨٨ من القانون المدنى تميز حصول الهبة تحت ستار عقد آخر وكل ما يشترطه القانون لصحة الهبة المستترة أن يكون العقد الساتر للهبة مستوفيا الشروط المقررة له فى القانون وكان ذكر الباعث الدافع للهبة فى العقد الساتر لها يتنافى مع سترها وكان الحكم الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩٦٤ من محكمة الدرجة الأولى والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى فى أسبابه إلى أن تصرفات مورث الطاعن قد صدرت منجزة ومستوفية الشكل للقانونى بتلاقى الإيجاب والقبول على مبيع معين لقاء ثمن مقدر . وكان الطاعن لم يقدم — على ما سجله ذلك الحكم — الدليل على ما ادعاه من عدم مشروعية السبب فى هذه التصرفات فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك يقول إن الهبة المستترة وإن لم تخضع لأحكام الهبة الشكلية إلا أنها تخضع لأحكامها الموضوعية ومنها وجوب خلوها من التدليس ومن

الإكراه الذي يتمثل في عقود الهبة في الحنو والعطف على الموهوب له وأنه لما كان الواهب — الطاعن — ذكر في دعوى الحجر ١٤٩ سنة ٤٣ عابدين أن تصرفاته أشقيقيه كانت بسبب حنوه وعطفه عليهما لإقامتهما معه وكان هذان قد استغلا هذا العطف والحنان لا يتراز مال الواهب فحملاه على أن يصدر لهما التصرفات موضوع الدعوى ، فإن ما قرره الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من أن الإكراه غير متوفر يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه قد نفى عدم مشروعية السبب والإكراه اللذين ادعاهما الطاعن بأن هذا الطاعن لم يقدم أى دليل على وقوع إكراه على المورث وأن المورث نفسه حين رفع دعواه المستعجلة سنة ١٩٥٧ بعد مضي أربع عشرة سنة على التصرف أقر فيها بقيام التصرف صحيحا ومنجزا لمورث المدعى عليهم ( المطعون ضدهم ) في شأن الرقبة وأنه لو كان سبب التصرف غير مشروع أو كان ثمة إكراه قد وقع عليه لذكر ذلك في هذا الحين — ولما كان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه سائغا في نفى الإكراه الذي ادعى الطاعن وقوعه من المتصرف إليهما على مورثه المتصرف وكان صدور الهبة من مورث الطاعن إلى أخويه بدافع من حنوه وعطفه عليهما لا يتحقق به التدليس أو الإكراه الذي يفسد إرادته فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث خطأ في فهم واقع الدعوى من وجهين ( الأول ) أنه كان قد قرر في دفاعه أن الواهب والموهوب له قد عدلا عن الهبات بالتراضي وهو ما تميزه المادة ٥٠٠ من القانون المدني وقدم أدلته على ذلك ولم تأخذ محكمة الدرجة الأولى بوجهة نظره ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع رغم تمسكه به أمام محكمة الاستئناف ( الوجه الثاني ) أن محكمة أول درجة جعلت عقود الطاعن سببا دافعا للهبة ودلت على هذا العقوق بطلبه الحجر على والده مع أن تصرفات المورث المطلوب إبطالها وقعت قبل طلب الحجر وكانت هي السبب في تقديم هذا الطلب وأنه رغم توضيح ذلك لمحكمة الاستئناف فقد أصدرت حكما بتأييد الحكم



الإبتدائي مقررة أنه رد على دفاع الطاعن وأن هذا الأخير لم يأت بمجديد وهو ما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود بأنه لما كان الطاعن قد أورد في مذكرته الختامية التي قدمها إلى محكمة الإستئناف وبالصحيفة الخامسة منها "وأنه يكرر بأنه لا يطالب بالرجوع في الهبة ولا يطالب بإبطالها لسبب لا حق على صدورها بل يقول بأن الهبات الصادرة من مورثه باطلة بطلانا مطلقا" فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إذ أغفل دفاع الطاعن القائم على رجوع المورث في هبته ولم يرد عليه بعد أن تنازل الطاعن صراحة عن التمسك به أمام محكمة الإستئناف والنعى في وجهه الثاني مردود بأن الحكم الإبتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - ذكر في أسبابه " أن الثابت من ظروف الدعوى أن المدعى كان عاقلا لأبيه وأنه عمل جاهدا لتوقيع الحجر عليه " وهذا الذي قرره الحكم لا يفيد أنه استدل على عقوق الطاعن بتقديمه طلب توقيع الحجر وإنما يفيد أن الحكم استفاد هذا العقوق من ظروف الدعوى الأخرى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة وتضوية المادة المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم انصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد .

( ١٠٣ )

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " طاب إعادة البيع " . اختصاص . " اختصاص قاضى البيوع " .

منزعه الرامى عليه المزداد فى صحة طلب إعادة البيع على مسئولته . اختصاص قاضى البيوع بالفصل فيها ولو كانت مبنية على أسباب موضوعية . قاضى البيوع — عند نظر هذه المنازعة — ليس قاضيا للأموال المستعجلة . المادة ٧٠٠ مرافعات .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطتها فى إجراءات الإثبات" . إثبات .

حق محكمة الاستئناف فى العدول عن تنفيذ حكم الاستجواب الذى أصدرته مع بيان سبب عدولها عن هذا الحكم .

(ج) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير مبررات إعادة البيع" . تنفيذ . " تنفيذ عقارى " .

مبررات إعادة البيع على مسئولية الرامى عليه المزداد المتخلف . خضوعها لسلطة محكمة الموضوع .

(د) تنفيذ . "تنفيذ عقارى" . "قائمة التوزيع" . "حجيتها" . حكم .

قائمة التوزيع . حجيتها قبل المثليين فى إجراءاته . قصرها على ما يثبت هذه القائمة فيما أعدت له قانونا من تقرير ديون الدائنين وترتيب درجاتهم فى توزيع ثمن العقار بينهم . عدم تجاوزها إلى ما عداها من منازعات أخرى تقوم بين الخصوم .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات إذ نصت على أن ينظر قاضى البيوع قبل افتتاح المزايدة ويحكم على وجه السرعة

في أوجه النزاع التي يبدئها الرامى عليه المزاد في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع لا تكون قد جعلت قاضى البيوع وهو ينظر في هذه المنازعة قاضيا للأموار المستعجلة — كما كان عليه الحال في قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ — وإنما أوجبت عليه الفصل فيها ولذلك يكون غير صحيح في القانون ما قرره الطاعن من أن قاضى البيوع لا يختص بالفصل في هذه المنازعة إذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار إجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٢ — لمحكمة الاستئناف أن تعدل عن تنفيذ حكم الاستجواب الذي أصدرته متى رأت في أوراق الدعوى والأدلة القائمة فيها والتي أشارت إليها في حكمها ما يغنيها عن تنفيذ حكم الاستجواب المذكور ويكفى لتكوين عقيدتها ، وهذا يعتبر بيانا منها لسبب عدولها عن ذلك الحكم .

٣ — مبررات إعادة البيع على مسؤولية الرامى عليه المزاد المتخلف هو مما يخضع لسلطة محكمة الموضوع ، وإذا كان الحكم انتهى إلى أن الإيداع الحاصل من المشتري من الرامى عليها المزاد مبرئ لذمة هذه الأخيرة من الثمن الرامى به المزاد وفوائده ، ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول طلب إعادة البيع على مسؤولية الرامى عليها المزاد ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٤ — حجية الأمر المقضى التي تلحق قائمة التوزيع قبل الممثلين في إجراءاته هي حجية مقصورة على ما بينته هذه القائمة فيما أعدت له قانونا من تقرير ديون الدائنين وترتيب درجاتهم في توزيع ثمن العقار بينهم ، وفي هذا النطاق وحده أجتزأ الطعن فيها في وجود الدين ومقداره ودرجته ، فإذا انقضى ميعاد هذا الطعن أو فصل فيه أصبح للقائمة النهائية حجية في تلك المنازعات وحدها لا تتعداها إلى ما عداها من منازعات أخرى تقوم بين الخصوم ، ولما كان الطاعن لم يدع أن أمر صحة الإيداع واعتباره مبرئا لذمة الرامى عليها المزاد من الثمن وفوائده كان محل نزاع في إجراءات القسمة والتوزيع ، وأن قاضى القسمة والتوزيع قد فصل فيه ، فانه لا يحول دون نظر هذه الأمور صيرورة التوزيع نهائيا .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المرحوم أحمد فهمي جاد مورت المطعون ضدهم من العاشر إلى الثامن عشر كان قد اتخذ إجراءات التنفيذ العقاري في الدعوى رقم ٦ سنة ٧٣ ق المنصورة المختلطة على منزل مملوك لمدينة الطاعن وقد انتهت هذه الإجراءات بالحكم الصادر في ١٩٤٩/٤/٧ برسو مزاد المنزل المذكور على السيدة "نظيمة السيد شعبان" المطعون ضدها التاسعة عشرة زوجة المدين الطاعن نظير ثمن قدره ٢٣٠٠ ج قامت بالوفاء بعشره والمصروفات ولم تقم بالوفاء بالباقي وقدره ٢٠٣٦ ج خلاف ما استجد من فوائد ومصروفات. وبمقتضى عقد مؤرخ ١٩٤٩/٥/١٤ باعت هذا المنزل إلى المرحوم رزق الله بطرس مورت المطعون ضدهم التسعة الأول بثن قدره ٥٩٠٠ ج دفع لها منه مبلغ ١٠٠٠ ج واشترط في إقرار مؤرخ ١٩٤٩/٦/١٩ ملحق بالعقد على تحديد يوم ١٩٤٩/٧/٤ لتقوم بتسجيل حكم مرسى المزاد المذكور ونقل التكليف وفي حالة تأخرها تلزم بدفع تعويض قدره ٣٠٠ ج مع نفاذ شروط عقد البيع وإذا لم تقم بتنفيذ هذه الالتزامات فقد رفع عليها المشتري "مورت المطعون ضدهم التسعة الأول" الدعوى رقم ٩٣٩ سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة بطلب صحة ونفاذ هذا العقد مع إلزامها بالتعويض المنصوص عليه فيه وأودع بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٠ مبلغ ٢٣٠٠ خزانة محكمة المنصورة الابتدائية على ذمة البائعة الرامى عليها المزاد في الدعوى رقم ٦ سنة ٧٣ ق بيوع المنصورة المختلطة ، وقد قضى له في تلك الدعوى بطلانها في الاستئناف رقم ٣٠ سنة ٥ ق المنصورة ولما تعذر عليه نقل ملكية المنزل المبيع بسبب عدم تسجيل حكم مرسى المزاد فقد رفع الدعوى رقم ٩٧٧ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة على البائعة الرامى عليها المزاد وأرباب الديون المسجلة وقلم كتاب محكمة المنصورة وقضى له فيها بجلسة ١٩٥٥/٦/٧ بإحلاله محل البائعة الرامى عليها المزاد في استلام الصورة

للتنفيذية لحكم مرسى المزاد رقم ٦ سنة ٧٣ ق المنصورة المختلطة على أن يقوم بتسوية المطالبة ورسم تسجيله ودفع باقى الثمن الراسى به المزاد والملحقات من الوديعة رقم ٢٠ يومية التى أودعها على ذمة قضية البيع المذكورة بخزانة محكمة المنصورة الابتدائية . وأثناء سير تلك الدعوى وفى ١٩٥٣/٢/٢٦ قرر المدين ( الطاعن ) فى قلم كتاب المحكمة بطلب إعادة البيع على ذمة زوجته الراسى عليها المزاد لتخلفها عن الوفاء بباقى الثمن رغم تكليفه لها بذلك فى ١٩٥٢/٥/٤ وحدد لإعادة البيع جلسة ١٩٥٧/٤/٣ وصارت تؤجل لإتمام النشر حتى قرر المشتري فى ١٩٥٧/٦/٨ بقلم كتاب المحكمة بالمنازعة فى صحة طلب إعادة البيع طالبا عدم قبول هذا الطلب وإلغاء ما ترتب عليه من إجراءات — ودفع المدين ( الطاعن ) بسقوط حق هذا المشتري فى المنازعة لتقديمها بعد الميعاد ، كما نازع فى صحة العرض وفى المبلغ المأروض وقرر أنه يقل عن المبلغ المستحق بمقتضى حكم مرسى المزاد — وفى ١٩٦١/٣/٢٩ قضت محكمة المنصورة برفض الدفع بسقوط الحق فى المنازعة وبعدم قبول طلب إعادة البيع وإلغاء ما ترتب عليه من إجراءات فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٤٢ سنة ١٣ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بسقوط الحق فى المنازعة واحتياطيا برفضها والحكم فى الحالين بالاستمرار فى إجراءات إعادة البيع فى الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٥٣ بيوع كلى المنصورة — وفى ١٩٦٣/٦/٩ قضت محكمة استئناف المنصورة باستجواب طرفى الخصومة فى بعض النقاط التى بينتها فى أسباب حكمها . وفى ١٩٦٤/٢/٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — وفى ١٩٦٤/٤/٥ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن قاضى البيع هو قاضى إجراءات تنحصر وظيفته فى الهيمنة على إجراءات البيع من حيث الشكل والتحقق من استيفائها للأوضاع الشكلية التى يستلزمها القانون والفصل فى المنازعات التى تعترض تلك الإجراءات لكى يقضى برفضها والاستمرار فى التنفيذ أو بوقف الإجراءات إذا كانت متعلقة بموضوع الحق ولها من الوجاهة ما يبرر هذا الوقف

إلى أن يفصل في موضوع الحق من محكمة الموضوع المختصة وليس لقاضي البيوع أن يصدر قضاء موضوعيا يمس ذات موضوع الحق وإذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في الموضوع وقض بعدم قبول طلب إعادة البيع وإلغاء ما ترتب عليه من إجراءات تأسيسا على أن الطاعن ليس له الحق في طلب إعادة البيع فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات إذ نصت على أن ينظر قاضي البيوع قبل افتتاح المزايمة ويحكم على وجه السرعة في أوجه النزاع التي يديرها الرامي عليه المزايد في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته لتخلفه من الوفاء بشروط البيع لا تكون قد جعلت قاضي البيوع وهو ينظر في هذه المنازعة قاضيا للأمر المستعجلة — كما كان عليه الحال في قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ — وإنما أوجبت عليه الفصل فيها ولذلك يكون غير صحيح في القانون ما قرره الطاعن من أن قاضي البيوع لا يختص بالفصل في هذه المنازعة إذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار إجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وبطلان في الإجراءات وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ باستجواب الخصوم في بعض النقاط التي أشارت إليها في أسباب ذلك الحكم ولكنها عدلت عن تنفيذ هذا الحكم وقضت في الموضوع دون أن تبين أسباب هذا العدول في محضر الجلسة مخالفة بذلك نص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات . وشاب حكمها المطعون فيه قصور في التسبيب وبطلان في الإجراءات .

وحيث إنه وإن كانت محكمة الاستئناف قد قضت بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٦٣ باستجواب طرفي الخصومة حول حقيقة العرض الذي قام به المرحوم رزق الله



بطرس وصلته بدعوى البيوع ثم ما طرأ على هذا العرض من تطورات بعد إجراءاته في دعوى صحة التعاقد ومبلغ انصافها بقلم الودائع وحجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٧٧ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة على قلم الودائع وعلى المستأنف ( الطاعن ) وما تم في أمر تنفيذ هذا الحكم وهل تمت التسوية التي اشترطها بمنطوقه وقيمة المبالغ المعروضة وقيمة المبالغ المستحقة بمقتضى حكم مرمى المزاو وحددت المحكمة جليلة ١٩٦٣/١٠/٧ للاستجواب إلا أنها بتلك الجليلة سمعت دفاع الطرفين على الوجه المدون بالمحضر ولم تنفذ هذا الحكم ثم أصدرت بعد ذلك حكماً المطعون فيه وقد جاء به في هذا الصدد قوله " وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على التقرير بإعادة البيع الحاصل من المستأنف ( الطاعن ) بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦ أنه يبين أن أصل الثمن والفوائد التي تخلفت المشتري الأولى — وهى المستأنف عليها الثانية — عن الوفاء بها هو ٢٠٣٦ ج ٤٨٦٠ ج و ٩٤٠ م قيمة الفوائد بواقع ٧٪ من ١٩٤٩/٤/٧ إلى ١٩٥٢/٩/٧ والجليلة ٢٥٢٢ ج و ٩٤٠ م مع حفظ الحق في الفوائد المستحقة للسداد بمقد خصم ٢٦٤ ج قيمة ما دفع يوم المزاو خصماً من الثمن . وحيث إن المبلغ المودع من المستأنف عليه الأول على ذمة المستأنف عليها الثانية البائعة له هو ٢٣٠٠ ج علاوة على عشر الثمن والمصاريف المودعة من الأخيرة عند رسو المزاو عليها الذى سبق خصمه وهذا المبلغ ظاهر أنه يفي بسداد الثمن الرامى به المزاو بعد استبعاد العشر المدفوع ومع إضافة الفوائد المستحقة لغاية تاريخ رفع الدعوى رقم ٩٧٧ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة التي صدر فيها الحكم بجليلة ١٩٥٥/٦/٧ بإحلال المستأنف عليه الأول محل المستأنف عليها الثانية في استلام الصورة التنفيذية من حكم مرمى المزاو في قضية البيوع رقم ٦ سنة ٧٣ ق مختلط المنصورة الابتدائية ومن باب أولى فإن هذا الإيداع لغاية تاريخ حصوله في ١٠/١٢/١٩٥٠ برقم ٢٠ يومه لزمة البائعة الرامى عليها المزاو في قضية البيوع سالفة الذكر أكيد الدلالة على هذا الإبراء من الثمن الرامى به المزاو على المستأنف عليها الثانية مع فوائده لغاية تاريخ الإيداع . وحيث إن السبب الثانى من أسباب الاستئناف وإن كان صحيحاً فيما يختص بعدم اختصاص المستأنف في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٣٩ سنة ١٩٤٩ فإن الثابت فيه خلاف ما جاء بمعجز هذا السبب أن الإيداع لحساب المستأنف عليها الثانية وعلى ذمة القضية رقم ٦ سنة ٧٣ ق المنصورة المختلطة " —

وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الاستئناف رأت في أوراق الدعوى والأدلة القائمة فيها والتي أشارت إليها في حكمها ما يغنيها عن تنفيذ حكم الاستجواب المذكور ويكفي لتكوين عقيدتها وهذا يعتبر بياناً منها لسبب عدولها عن هذا الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه يبين مما قرره الحكم المطعون فيه بشأن ما سدد من الثمن الراسي به المزاو والفوائد أن محكمة الاستئناف قد خلطت بين ثمن مرسى المزاو الذي تلزم المطعون ضدها الأخيرة به مع فوائده المنصوص عليها في قائمة شروط البيع وبين الثمن الذي باعت هي به المنزل إلى مورث المطعون ضدهم التسعة الأول والذي لم تشترط بشأنه فوائد واعتبرت المحكمة إيداع الثمن الذي تم به البيع للنازع إيداعاً لثمن مرسى المزاو مع أن كلا منهما يختلف عن الآخر في مقداره وشروطه لأن المشتري حين أودع الثمن لم يقصد إبراء ذمة الراسي عليها المزاو قبل المدين المتروكة ملكيته ودائنيه وإنما قصد إبراء ذمته هو قبل البائعة له وعلق الصرف على شروط لا يجوز أن يتقيد بها أصحاب الحق في ثمن مرسى المزاو ويؤكد ذلك أن المشتري المنازع بدأ يعرض الثمن على البائعة فلما رفضته أودعه خزانة المحكمة لذمة المعروض عليها في قضية البيع بشرط تقديم صورة حكم مرسى المزاو مسجلاً . وإذ قالت المحكمة في حكمها المطعون فيه إن المنازع أودع ما يكفي لثمن مرسى المزاو وفوائده فلأنها تكون قد مسخت الثابت في الأوراق وأخطأت في تعريف الكيان القانوني للبلغ المودع ولا يشفع للحكم الإشارة في محضر الإيداع إلى قضية البيوع رقم ٦ سنة ٧٣ ق مختلط المنصورة إذ المقصود من هذه العبارة هو أن الإيداع لذمة البائعة الراسي عليها المزاو في القضية المذكورة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم قبول طلب إعادة البيع على مسئولية الراسي عليها المزاو " زوجة الطاعن " على ما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني على أن مورث المطعون ضدهم التسعة الأول وهو مشتري العقار من الراسي عليها المزاو قد أودع في ١٠٣/١٢/١٩٥٠ مبلغ ٢٣٠٠ ج لحساب الراسي عليها المزاو المذكورة وعلى ذمة قضية البيوع رقم ٦ سنة ٥٣ ق وأن هذا المبلغ بالإضافة إلى عشر الثمن الراسي به المزاو والمصاريف



الذين أودعتهما الرامى عليها المزاد عند رسو المزاد عليها يكفى للوفاء بباقي ثمن مرسمى المزاد وفوائده المستحقة حتى تاريخ رفع الدعوى رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٥١ كلى المنصورة التى قضى فيها بتاريخ ١٩٥٥/٦/٧ بإخلاق مورث المطعون ضدهم التسعة الأول محل الرامى عليها المزاد فى استلام الصورة التنفيذية من حكم مرسمى المزاد وأن هذا الإيداع مبرئ الذمة من الثمن الرامى به المزاد وفوائده لغاية تاريخ حصوله "وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه ليس فيه ما يخالف الثابت فى الأوراق ولا مخالفة فيه للقانون كما أنه لا ينطون على خلط بين ثمن مرسمى المزاد والثمن الذى باعت به الرامى عليها المزاد العقار إلى مورث المطعون ضدهم التسعة الأول ذلك أنه واضح من هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهم التسعة الأول مشتري العقار من المطعون ضدها الأخيرة الرامى عليها المزاد إنما عرض عليها مبلغا يزيد عن الباقي فى ذمته من الثمن المستحق لها بمقتضى عقد البيع الصادر منها إليه كما أنه يزيد عن الباقي من ثمن مرسمى المزاد وفوائده مقابل قيامها بتسليمه حكم مرسمى المزاد مسجلا ولما رفضت هذا العرض أودع المبلغ المعروض خزانة المحكمة على ذمتها فى قضية البيع رقم ٦ لسنة ٧٣ مختلط المنصورة على ألا يصرف إليها المبلغ إلا بعد تقديم حكم مرسمى المزاد مسجلا وهذا الشرط الأخير لا يغير من طبيعة المبلغ المودع بل يؤكد أن الإيداع كان وفاء للباقي من الثمن الرامى به المزاد وفوائده وقد تأكد هذا النظر بالدعوى رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٥١ كلى المنصورة التى رفعها مورث المطعون ضدهم التسعة الأول على الرامى عليها المزاد وأرباب الديون المسجلة والتى قضى فيها بإحلاله محل الرامى عليها المزاد فى استلام الصورة التنفيذية لحكم مرسمى المزاد على أن يقوم بتسوية المطالبة على حكم مرسمى المزاد ورسم تسجيله ودفع باقى الثمن الرامى به المزاد وملحقاته من المبلغ الذى أودعه خزانة المحكمة على ذمة قضية البيع رقم ٦ لسنة ٧٣ مختلط المنصورة — لما كان ما تقدم وكانت مبررات إعادة البيع على مسئولية الرامى عليه المزاد المتخلف هو مما يخضع لسلطة محكمة الموضوع فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الإيداع الحاصل من مورث المطعون ضدهم التسعة الأول مبرئ لذمة المطعون ضدها الأخيرة الرامى عليها المزاد من الثمن الرامى به المزاد وفوائده ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول طلب إعادة البيع على مسئولية المطعون ضدها الأخيرة الرامى عليها المزاد فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .



وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قرر أن الفوائد التي تخلفت المشتريّة الأولى عن الوفاء بها هي فوائد المدة من ١٩٤٩/٤/٧ إلى ١٩٥٢/٩/٧ ذلك أن الفوائد التي تلتزم بها الراسي عليها المزايد هي الفوائد ابتداء من تاريخ رسو المزايد إلى حين دفع المبلغ بلا قيد أو شرط إما بخزينة المحكمة لخدمة الدائنين أو تسليمه لأصحاب الحق ممن حصلوا على أوامر صرف في التوزيع الذي فتح عن ثمن مرسى المزايد وإذا أوقف الحكم المطعون فيه للفوائد إلى ١٩٥٢/٩/٧ فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث إلى أن الإيداع الحاصل من مورث المطعون ضدهم التسعة الأول مبرئ لخدمة الراسي عليها المزايد من الثمن وفوائده ولما كان هذا الإيداع قد تم في ١٩٥٠/١٢/١٠ فإنه من هذا التاريخ يقف سريان الفوائد وبالتالي يكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن هذا الحكم حين ذهب إلى أن المبلغ المودع كاف للوفاء بثن مرسى المزايد وملحقاته قد جاوز اختصاصه وفصل في أمر تحديد مقدار ما يدفع سداداً لثن مرسى المزايد وملحقاته مما يختص به قاضي التوزيع الذي قضى بأن المبلغ المستحق على الراسي عليها المزايد حتى ١٩٥٦/٣/١٨ هو ٣٥٤٢ ج ٦٩ م .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن حجية الأمر المقضي التي تلحق قائمة التوزيع قبل المثليين في إجراءاته هي حجية مقصورة على ما بيته هذه القائمة فيما أعدت له قانوناً من تقرير ديون الدائنين وترتيب درجاتهم في توزيع ثمن العقار بينهم . وفي هذا النطاق وحده أجاز الطعن فيها في وجود الدين ومقداره ودرجته فإذا انقضى ميعاد هذا الطعن أو فصل فيه أصبح للقائمة النهائية حجية في تلك المنازعات وحدها لا تتمدها إلى ما عداها من منازعات أخرى تقوم بين الخصوم ولما كان الطاعن لم يدع أن أمر صحة الإيداع الحاصل من مورث المطعون ضدهم التسعة الأول في ١٩٥٠/١٢/١٠ واعتباره مبرئاً لخدمة

الراسى عليها المزاىء من الثمن وفوائده كان محل نزاع فى إجراءات القسمة والتوزيع وأن قاضى القسمة والتوزيع قد فصل فيه فإنه لا يحسول دون نظر هذا الأمر صيرورة التوزيع نهائيا. لما كان ذلك وكان تحديد قاضى التوزيع للمبلغ المستحق على الراسى عليها المزاىء حتى ١٨/٣/١٩٥٦ قد بنى على أساس أن الفوائد تسمى حتى هذا التاريخ باعتبار أن ايداعا لم يحصل لأن أمر الإيداع الحاصل من مورث المطعون ضدهم التسعة الأول فى ١٠/١٢/١٩٥٠ لم يكن معروضا عليه فى حين أن الفوائد يقف سريانها من تاريخ هذا الإيداع على ما سلف بيانه فى الرد على السبب السابق فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب السادس القصور فى التسبيب والخطأ فى القانون وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى صحيفة الاستئناف بأن تقرير المنازع بحضور الجلسة بالموافقة على صرف الوديعة بلا قيد أو شرط لاجبة له على قلم الودائع لأنه ليس خصما فى الدعوى كما أن هذا التقرير لا يبرىء ذمه الراسى عليها المزاىء من الإلتزام بباقي الثمن وماحقاقته ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن المبلغ المودع على ذمة الراسى عليها المزاىء يكفى للوفاء بدين الطاعن وفوائده لغاية تاريخ الإيداع وهذا من الحكم قصور لعدم رده على دفاعه وينطوى على خطأ فى القانون من وجهتين أولهما أن المحكمة اعتبرت أن ثمن مرمى المزاىء مخصص لوفاء دين الطاعن وحده مع أنه مخصص أولا لوفاء ديون الدائنين وما تبقى يكون حقا للدين المتروكة ملكيته وهو الطاعن والثانى أن المحكمة أوقفت سريان الفوائد من تاريخ الإيداع مع أنها لا تقف إلا بإيداع ثمن مرمى المزاىء أو بدفع المبالغ الموضحة بأوامر الصرف لمن صدرت لصالحهم تلك الأوامر . وإن قيل إن ما قرره المنازع بجلسته ١٣/٦/١٩٥٧ من فك قيود وشروط الإيداع من شأنه أن يجعل المبلغ المودع من حق الدائنين وذوى الشأن فإنه كان يجب على الأقل أن تحتسب الفوائد على ثمن مرمى المزاىء إلى يوم ١٣/٦/١٩٥٧ وهو التاريخ الذى أزيلت فيه القيود والشروط التى صاحبت الإيداع .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على السبب الرابع ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل. نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حامد .

( ١٠٤ )

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) إثبات . ” القرائن القضائية ” . محكمة الموضوع . ” ملطتها في الاستناد  
إلى أمر تقرر في حكم آخر ” . حكم . ” عيوب التدليل ” . ” ما يعد  
قصورا ” .

حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى أمر تقرر في حكم آخر . شرطه . أن يكون  
الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها .  
إحالة محكمة الاستئناف إلى ما استخلصته من إستئناف آخر منظور أمامها وغير منضم  
لل قضية التي فصلت فيها . قصور .

( ب ) بيع . ” التزامات البائع ” . ” نقل الملكية ” . حكم . ” الفساد  
في الاستدلال ” . ” ما يعد كذلك ” . تسجيل . وقف . عقد .  
” عيوب الرضا ” .

التزام البائع بالقيام بما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري . شمول هذا  
الالتزام قيامه بشهر إنتهاء الوقف وحقه فيه . الطعن على العقد بالاستغلال . إستدلال  
الحكم من اشتراط المشتري تحمل البائع مصاريف هذا الاثهار قرينة على استغلاله .  
فساده .

( ج ) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” الفساد في الاستدلال ” . ” ما يعد  
كذلك ” . بطلان .

فساد بعض القرائن المتسادة التي استند إليها الحكم في قضائه . إسقاطها من  
التقدير . أثره . بطلان الحكم . مثال .



١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الأصل أن يكون كل حكم مستوفيا بذاته جميع أسبابه ، وإذا صح للحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره وهودما بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرها من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالة فإذا كانت محكمة الاستئناف قد أقامت الدعامة الأساسية لقضائها بثبوت وقوع استغلال البائنة على ما استخلصته من إستئناف آخر كان منظورا أمامها وغير منظم لهذه القضية . ولم يكن الطاعن مختصا فيه ، فإن إحالتها إلى ما استخلصته من هذا الإستئناف الآخر تكون قاصرة لا تغني عن تسبيب قضائها .

٢ — يلتزم البائع — على ما تنص به المادة ١٨٤ من القانون المدني — بأن يقوم بما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري ، وهذا الإلتزام يشمل قيامه بشهر لإنهاء الوقف وحقة فيه حتى يتسنى للمشتري تسجيل عقد البيع الصادر له ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا اتخذ من اشتراط الطاعن تحمل البائنة مصاريف الإشهار قرينة على استغلاله لما قد استند إلى قرينة فاسدة .

٣ — إذا كانت الدعامة الأساسية التي قام عليها الحكم المطعون فيه مستخلصة من إستئناف آخر لم يكن منضمما للدعوى الحالية وخلت أوراقها منه ، ولم يكن الطاعن طرفا فيه ، وكانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه بعد ذلك لتأييد هذه الدعامة قد بان فساد بعضها بحيث لا يعلم ما إذا كان يكون قضاؤه بعد إسقاطها من التقدير ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره بطلان جوهري يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام على السيد مفيدة عبد الله نعيم الدعوى رقم ٥٢

سنة ۱۹۶۰ مدني كلى بنى سويف معلنا صحيفتها لها في ۱۳/۲/۱۹۶۰ وطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ۴ مايو سنة ۱۹۵۹ الصادر له منها . وقال شرحا لدعواه إنها باهت له بموجب العقد المذكور ۲ ف و ۱۸ ط بزمام الواسطى لقاء ثمن قدره ٤٦٧ ج و ٥٠٠ م دفع منه عند التعاقد ١٥٠ ج وتعهد بسداد الباقي عند التوقيع على العقد النهائي . وأنه وقد اتضح له من كشف المساحة أن حقيقة مساحة القدر المبيع ١ ف و ١٨ ط فيكون ثمنه ٢٩٧ ج و ٥٠٠ م وأنه مستعد لدفع الباقي منه وقدره ١٤٧ ج و ٥٠٠ م . وقال الطاعن إن الأطيان المبيعة كانت ضمن وقف عبد الله نعيم وآلت إلى البائعة مفيدة عبد الله نعيم بعد اشتهار انتهاء الوقف وانها تعهدت له باحضار مستندات الملكية تمهيدا لاشهار البيع الصادر له منها ، لكنه فوجيء بتصرفها في ذات المبيع إلى محمد جمعة فرحان مما اضطره لاقامة دعواه بطلانها مالفعة البيان — وقدم الطاعن تأييدا لدعواه عقد البيع وصحيفة الدعوى مشهورة برقم ٣٥٧ في ١٤/٢/١٩٦٠ ومحضر عرض وايداع باقي الثمن بعد أن رفضته البائعة — كما أقام محمد جمعة فرحان الدعوى رقم ٦١ سنة ١٩٦٠ مدني كلى بنى سويف على ذات البائعة طلب فيها صحة ونفاذ عقدي بيع صادرين له منها أحدهما ببيع الفدان الثاني ببيع ١ ف و ١٦ ط و ٤ م نظير ثمن قدره ٤٥٧ ج و ٣٣٠ م دفع منه ١٧٠ جنيه ثمن الفدان المبيع بالعقد الأول و ١٣٧ ج و ٣٣٠ م من ثمن المقدار المبيع بالعقد الثاني وأنه إذ علم أنها تصرفت في المبيع إلى آخر ( الطاعن الحالي ) فقد أقام دعواه بطلانها مالفعة البيان — وأثناء نظر الدعويين صدر في ١٩/٥/١٩٦٠ القرار رقم ٥٧ سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية بالجور على البائعة للسفـه وإقامة ابنها المطعون ضده حاليا قيا عليها ، فاخصمه كل مشتر في الدعوى المقامة منه ، كما تدخل كل مشترك في الدعوى المقامة من الآخر . وفي ٣ مايو سنة ١٩٦١ قررت محكمة الدرجة الأولى ضم الدعويين لبعضهما ليصدر فيهما حكم واحد ، ودفع القيم ببطلان عقود البيع الصادرة من والدته الجور عليها لأن تصرفاتها جاءت نتيجة استغلال المشترين لها وتواطئهما معها وقد كانت مسنة وأن الحكم الصادر بالجور عليها قد دال على مظاهر الاستغلال بالنسبة للعقد الصادر منها إلى الطاعن بما قرره من أنها لم تقبض منه سوى عشرة جنيهات من ثمن المبيع — وتمسك الطاعن بأن التعريف الصادر له كان قبل توقيع الجور على البائعة وأنها كانت في صحة جيدة . كما تمسك المشتري الآخر في دفاعه بذلك — وفي ١٤/٢/١٩٦٢ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعويين — استأنف الطاعن هذا الحكم

فما قضى به ضده وقيد الاستئناف برقم ١٨٣٩ سنة ٧٥ ق القاهرة ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٣/٤/٣٠ قبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت القيم (المطعون ضده) أن عقد البيع الصادر من المحجور عليها حصل نتيجة تواطؤ واستغلال لحالة السفه المدعى بها ولينفى الطاعن ذلك وأقامت قضاءها على ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدنى من أن التصرف السابق على تسجيل قرار الحجر لا يكون باطلا أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ، وأن تحقيقات طلب الحجر لم تقدم صورتها حتى تقدر المحكمة مدى ما يمكن استخلاصه منها وبعد أن مد أجل التحقيق وانتهى أجل المد وبعد أن أحيلت الدعوى إلى محكمة استئناف بنى سويف وقيدت بجدولها برقم ١٣٨ سنة ١ ق صدر في ١٩٦٤/١٠/١١ حكم جديد بالتحقيق ونفذ في ١٩٦٤/١٢/٨ حيث قرر المطعون ضده المكلف بالاثبات أنه ليس لديه شهود. أما الطاعن فقد أشهد شاهدين وبعد أن سمعت أقوالهما قضت محكمة الاستئناف في ١٩٦٥/٢/١٤ بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم. وبالجلسة المحددة لنظر الطعن سمعت النيابة على رأيها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بأن العقد موضوع الدعوى حصل نتيجة غش وتواطؤ واستغلال لحالة السفه المدعى بها لدى البائعة على قوله بأنها كانت تقيم بصفة مستديمة بعزبة الزيتون وإن حالة سفهها كانت شائعة معروفة للجميع وأنها أخذت تبيع أطيانها تحت تأثير ذلك الضعف الذى إلتابها وهو ما استغله المستأنف وغيره فأوقعها في كتابة العقد المذكور . ولم يستند الحكم في ذلك إلى دلائل في أوراق الدعوى بل إلى ما استخلصه من الإستئناف رقم ١١٣ سنة ١ ق المقام من شخص آخر ضد نفس البائعة وهو إستناد غير جائز قانونا لأن الإستئناف المذكور لم يكن ضمن أوراق الدعوى ولم يكن الطاعن طرفا فيه حتى يحاج بشيء متعلق به . ويضيف الطاعن أن استدلال الحكم على استغلاله للبائعة باشتراطه في عقد البيع أن يتم إشهار الأطيان المبيعة بمصاريف على حسابها خصما من باقى الثمن ،



هو استدلال فاسد . ذلك أن اشتراط تحمل البائعة بمصروفات الإشهار مقصوده مصروفات إشهار إنهاء الوقف لأن الأطيان المبيعة كانت وقفا ، والبائع هو الملزم بتلك المصروفات لأنها متعلقة بإجراءات سابقة على إشهار عقد البيع . كما أن استدلال الحكم على الاستغلال بمحصول البيع بثمن قدره ١٧٠ ج للفدان هو استدلال فاسد . ذلك أن الثمن مناسب لقيمة الأطيان المبيعة حسب تقدير ضريرتها وقيمتها الإيجارية ولم يورد الحكم أى دليل على بخسه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن المطعون ضده بصفته لم يشهد أحدا على ما ادعاه من أن عقد البيع صدر من البائعة نتيجة استغلال الطاعن لها وتواطئه معها وبعد أن اطرح أقوال شاهدى النفى لعدم ثقته فيها ، أقام قضاءه بثبوت استغلال الطاعن للبائعة على قوله ” وحيث إن المستفاد من الاستئناف رقم ١١٣ سنة ١ ق المنظور مع هذا الاستئناف والمرفوع من محمد جمعه فرحان ( المستأنف عليه الثانى ) فى الاستئناف الحالى المستفاد من الاستئناف المذكور أن السيدة مفيدة عبد الله نعيم وقت كتابة عقود البيع المذكورة ومنها عقد البيع موضوع الدعوى كانت تقيم بصفة مستديمة بعزبة الزيتون وأن حالة سفهها كانت شائعة معروفة للجميع وقد أخذت تباع أطيانها المذكورة تحت تأثير ذلك الضعف الذى انتابها وذلك النزق والطيش البين الذى اختورها وقد استغل المستأنف ( الطاعن ) وغيره ضعفها ونزقها وطيشها البين المذكور فأوقعها فى كتابة عقد البيع موضوع الدعوى شأنه فى ذلك شأن زميله الآخر محمد جمعه فرحان ( المستأنف عليه الثانى ) الذى أوقعها فى كتابة عقدى بيع لصالحه “ — ثم أضاف الحكم أن مما يؤيد ذلك أن عقود البيع كتبت فى وقت معاصر وبسعر ١٧٠ ج للفدان وأن الطاعن اشترط فى عقد البيع خصم مصروفات الإشهار من الثمن — ثم أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم المستأنف التى لا تتعارض معه وحاصلها ما قرره البائعة فى تحقيقات النيابة عند طلب الحجر عليها من أنها لم تقبض من المشتري ( الطاعن ) سوى ١٥ جنيه من الثمن وما قرره الحكم الصادر بالحجر عليها من أن تصرفها بالبيع له كان نتيجة سفهها واتخاذها ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه بأن عقد البيع الصادر من البائعة للطاعن كان نتيجة استغلاله لها على دعاية أساسية مبناهما

ما استخلصه من الاستئناف رقم ١١٣ سنة ١ ق الذي كان منظورا مع الاستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه . ثم ساق الحكم المطعون فيه بعض قرائن يؤيد بها ما استخلصه من الاستئناف المذكور — ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل أن يكون كل حكم مستوفيا بذاته جميع أسبابه وإذا صح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرا من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالة . وكانت محكمة الاستئناف — على ما سلف البيان — قد أقامت الدفاعة الأساسية لقضائها بثبوت وقوع الاستغلال على ما استخلصته من استئناف آخر كان منظورا أمامها وغير منضم لهذه القضية ولم يكن الطاعن مختصا فيه فإن إحالتها إلى ما استخلصته من هذا الاستئناف الآخر تكون قاصرة لا تفني عن تسبب قضائها . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه بعد هذه الإحالة للتدليل على أن الطاعن حصل على عقد البيع بطريق الاستغلال مبني على عدة قرائن منها أن الطاعن اشترط تحمل البائعة مصروفات الإشهار بحيث تخصم من باقي ثمن المبيع . وكان ما نعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص من فساد في الاستدلال سديدا ذلك أن الثابت من عقد البيع المودع أنه ووصف بأنه عقد بيع وإشهار حل وقف ونص بالبند الثالث منه على أن المبيع المبيعة آلت للبائعة عن طريق استحقاقها في وقف والدها عبد الله عبد النعيم . وإذا نص بالبند الرابع على أن يتحمل الطرف الأول البائعة مصاريف الإشهار فإن هذه المصاريف إنما هي مصاريف إشهار إنهاء الوقف . وإذا كان البائع يلتزم على ما تقضى به المادة ١٨٤ من القانون المدني بأن يقوم بما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري فإن التزامه هذا يشمل قيامه بشهر إنهاء الوقف وحقه فيه حتى يتسنى للمشتري تسجيل عقد البيع الصادر له ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ إتخذ من اشتراط الطاعن تحمل البائعة مصاريف الإشهار قرينه على

استغلاله لها قد استند إلى قرينه فاسدة — كما أن ما استند إليه من أن البيع تم بسعر ١٧٠ جنيه للفدان لا تكون له دلالة على الاستغلال إلا إذا أثبت الحكم أن هذا الثمن يقل كثيرا عما يساويه الفدان من الأطنان المبعة — وهو ما لم يحققه الحكم أو يورد الدليل عليه — لما كان ذلك وكانت الدعامة الأساسية التي قام عليها الحكم المطعون فيه مستخلصة من استئناف آخر لم يكن منضمًا للدعوى الحالية وخلت أوراقها منه ولم يكن الطاعن طرفًا فيه — وكانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه بعد ذلك لتأييد هذه الدعامة قد بان فساد بعضها بحيث لا يعلم ماذا كان يكون قضاؤه بعد إسقاطها من التقدير . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه قد يكون قد عاره بطلان جوهري يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بطبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ،  
وابراهيم علام .

( ١٠٥ )

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) إثبات . ” الإثبات بالفرائ ” . ” الفرائن القانونية والفرائن  
القضائية ” . ” عبء الإثبات ” . وصية .

قرينة المادة ٩١٧ مدنى قرينة قانونية . من شأنها — متى توافرت عناصرها —  
إحفاء من يطن فى التصرف بانطوائه على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء  
الاثبات على عاتق المتصرف إليه . استحداث هذه القرينة فى القانون المدنى القائم .  
عبء الاثبات فى القانون الملقى كان على من يطن فى التصرف . احتفاظ البائع  
بحقه فى الانتفاع بالعين المبيعة ، ليس فى القانون المدنى القديم سوى  
قرينة قضائية .

( ب ) قانون . ” مريان القانون على الماضى ” . إثبات . ” فرائن ” .  
وصية .

قرينة المادة ٩١٧ مدنى حكم مستحدث لا يجوز إعماله بأثر رجعى على التصرفات  
السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدنى القائم .

( ج ) وصية . ” شرطها ” . عقد . ضرورة .

اعتبار العقد سائرا لوصية . شرطه انجاء قصد المتصرف للتبرع وإضافة التملك  
لما بعد موته .

( د ) وارث . ” توزيع الأنصباء بين الورثة ” . حكم .

استحقاق بنات المتوفى مهما تعددن ثلث التركة ليستحق العاصب — إن وجد —  
الثلث الباقي ، عدم بحث الحكم وجود العاصب من عدمه . خطأ فى  
تطبيق القانون .

١ — أقامت المادة ٩١٧ من القانون المدني قرينة قانونية من شأنها — متى توافرت عناصرها — إعفاء من يطعن في التصرف بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه . والقاعدة الواردة بهذه المادة مستحدثة ولم يكن لها نظير في التقنين المدني المألوف إذ كان المقرر في ظل ذلك التقنين أن الأصل في تصرفات المورث أنها تعتبر صحيحة ، ولزمت لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات فعبء الإثبات كان على من يطعن في التصرف ولم يكن احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته سوى قرينة قضائية يتوسل بها الطاعن إلى إثبات دعواه والقاضي بعد ذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أولا يأخذ كسائر القرائن القضائية تخضع لمطلق تقديره .

٢ — لما كانت للقرينة القانونية التي استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني هي مما لا يجوز إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم لانصالحا بموضوع الحق اتصالا وثيقا فإن التصرفات السابقة على ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ — تاريخ العمل بالقانون المدني القائم — لا تخضع لحكم المادة ٩١٧ سائفة الذكر .

٣ — يشترط — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — اعتبار العقد سائرا لوصية أن يثبت اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موته .

٤ — إذ خص الحكم المطعون عليها — إبنة المورث — بثلث التركة بعد استئزال ما اعتبر وصية وما خص الزوجة — وهو الثمن — مع أن الثابت من مدونات الحكم أن للمورث ثلاث بنات وكان لا يجوز أن ينحصن طبقا لقواعد الميراث أكثر من ثلثي التركة مهما تعددن ليستحق العاصب — إن وجد — الثلث الباقي ، وإذ لم يبحث الحكم وجود العاصب من عدمه ، وكان هذا البحث لازما لتوزيع الأنصبة الشرعية بين الورثة ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد الدأولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٧٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الإسكندرية ضد الطاعنات تطلب الحكم بنଥିيت ملكيتها إلى ١/٢ ط من ٢٤ ط فى كامل أرض وبناء المنزل الميى بصحيفة الدعوى تأسيساً على أنها اشترت ١/٢ ط من مورثها ومورث الطاعنات المرحوم أحمد حسن أبو سمرة بعقد بيع مسجل فى ١٩٣٤/١٢/٣ تحت رقم ٥٠١٠ سنة ١٩٣٤ والباقى وقدره ٤ ط ورثته عنه ، وإذ نازعها الطاعنات فى ملكية نصيبها فى العقار المشار إليه وامتنع عن تسليمها حقها فى البيع بعد وفاة هذا المورث فى ١٩٥٢/٨/٦ فتد أقامت دعواها بطلباتها السالف بيانها . وفى ١٩٥٨/٢/٢٤ أحيلى الدعوى إلى محكمة الرمل الجزئية حيث قيدت بجدولها برقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ . رفعت الطاعنات الثانية والثالثة الدعوى بأنهما تملكان كامل المنزل موضوع النزاع بموجب عدة عقود وهى ( ١ ) العقد المسجل تحت رقم ٥٠١٠ سنة ١٩٣٤ الصادر من مورث الطرفين والمتضمن بيع ١٠ ط من ٢٤ ط إليهما وإلى الطاعنة الأولى والمطعون عليها ( ٢ ) العقد المسجل تحت رقم ٢٥٩٦ فى ١٩٣٦/٥/١٣ الصادر من المورث المذكور والطاعنة الأولى والمطعون عليها والمتضمن بيع ١٥ ط منها ٥ ط من الطاعنة الأولى والمطعون عليها والسابق شرائهما لها بموجب العقد الأول ( ٣ ) العقد المسجل تحت رقم ٥٥٣١ فى ١٩٣٨/١/٢٠ الصادر إليهما من نفس المورث المتضمن شرائهما ٣ ط و ٦ ص ( ٤ ) العقد المؤرخ ١٩٣٩/٥/٣ والمتضمن بيع المورث إليهما ١٨ ص فى ذات المنزل . طعن المطعون عليها بالتزوير فى العقد المسجل فى ١٩٣٦/٥/١٣ تحت رقم ٢٥٩٦ ، كما دفعت بأن جميع العقود التى تركن إليها الطاعنات تخفى وصية وحكمت محكمة الرمل الجزئية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التزوير ، ثم أحالتها إلى محكمة المنطرة الجزئية



حيث قيدت بمجلدولها برقم ٢٨٦ سنة ١٩٦١ ، وأمام هذه المحكمة عدلت المطعون عليها طلباتها بالمذكرة المقدمة منها لجلسة ١٩٦٢/٥/٢١ إلى طلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ٩ ط منها ٢ ١/٢ ط بالشراء من مورثها والباقي بالميراث عنه ، وعلى أساس هذا التعديل جاوزت قيمة الدعوى نصاب القاضى الجزئى ، وأحيلت الدعوى إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية حيث قيدت بمجلدولها برقم ١٦٣١ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى . وبتاريخ ١٩٦٢/١١/١٤ حكمت المحكمة برفض الإدعاء بالتزوير وبتفريم المطعون عليها — الطاعنة بالتزوير — مبلغ ٢٥ ج وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن التصرفات الصادرة من مورثها ومورث الطاعنات وصية . وبتاريخ ١٩٦٣/١/٩ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون عليها إلى ٥ ط و ١٣ س فى كامل أرض وبناء المنزل . استأنفت الطاعنات هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٩ سنة ١٩ سنة ١٩ ق الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٦٤/٤/١٣ حكمت محكمة الإستئناف بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن المورث احتفظ لنفسه بحيازة ١٥ ط و ١٨ س التى تصرف فيها إلى الطاعنتين الثانية والثالثة بموجب عقدى البيع المؤرخين ١٩٣٤/١٢/٣ و ١٩٣٦/٥/١٣ ، ثم قضت فى ١٩٦٤/١٢/١٦ بتعديل الحكم المستأنف إلى تثبيت ملكية المطعون عليها لحصة قدرها ٤ ط و ١٤ س . طعن الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطاعنات ينعين على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ فى تطبيق القانون ويقلن فى بيانهم إن الحكم أقام قضاءه باعتبار أن عقود البيع المسجلة فى ١٩٣٤/١٢/٣ و ١٩٣٦/٥/١٣ و ١٩٣٨/١٠/٢٠ و ١٩٣٩/٥/٣ الصادرة للطاعنتين الثانية والثالثة تخفى وصية تأسيسا على ما قرره الحكم من أن المورث ظل محتفظا بحيازة العقار حال حياته ثم أعمل حكم المادة ٩١٧ من القانون المدنى التى تقضى بأنه إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التى تصرف فيها وبحقه فى الانتفاع مدة حياته اعتبر التصرف وصية ، وهو خطأ من الحكم ذلك أن المادة ٩١٧ المشار إليها لا تسرى إلا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهو تاريخ العمل بهذا القانون وكان يتعين تطبيق أحكام القانون المدنى

القديم الذي تمت جميع التصرفات سائلة اليان في ظله والذي بموجبه تعتبر هذه التصرفات وفقا للرأى الراجع هبة في صورة عقد بيع دون أن ينال منها شرط احتفاظ البائع بحق المنفعة .

وحيث إن المادة ٩١٧ من القانون المدني إذ نصت على أنه " إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها مدة حياته اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية مالم يقيم دليل يخالف ذلك " ، فإن هذه المادة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد أقامت قرينة قانونية من شأنها — متى توافرت عناصرها — اعفاء من يطعن في التصرف بأنه ينطوى على وصية من اثبات هذا للطعن ونقل عبء الاثبات على عاتق المتصرف اليه . ولما كانت القاعدة الواردة بهذه المادة مستحدثة ولم يكن لها نظير في التقنين المدني الملغى ، وكان المقرر في ظل ذلك التقنين أن الأصل في تصرفات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الاثبات فعلى الإثبات كان على من يطعن في التصرف ولم يكن احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته سوى قرينة قضائية يتوصل بها الطاعن إلى اثبات دعواه والقاضى بعد ذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ كسائر القرائن القضائية تخضع لمطلق تقديره ، وكانت القرينة القانونية التي استحدثتها المادة ٩١٧ من القانون المدني على النحو السالف بيانه هي مما لا يجوز إعمالها بأثر رجعى على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم لاتصالها بموضوع الحق اتصالا وثيقا ، وأنه وإن كانت التصرفات موضوع النزاع قد تمت جميعها في سنى ١٩٣٤ و ١٩٣٦ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أى قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهو تاريخ العمل بالقانون المدني القائم مما مؤداه عدم تطبيق المادة ٩١٧ المشار إليها على هذه التصرفات ، ولئن أشار الحكم المطعون فيه رغم ذلك إلى هذه المادة ، إلا أن هذا الخطأ غير مؤثر ذلك أن الثابت أن محكمة الموضوع بدرجتها قد أعملت القاعدة التي كانت قائمة قبل العمل بالقانون المدني الحالى ولم تنقل عبء الاثبات إلى المتصرف إليهم بأن قضت محكمة أول درجة في ١٤/١١/١٩٦٢ ومن بعدها محكمة الاستئناف في ١٣/٤/١٩٦٤ بحالة الدعوى إلى التحقيق لنثبت المطعون عليها —

٢ . ( ٥ ) . ٢



عدو كانت أصلاً مدعية — أن التصرفات التي تطعن عليها إنما هي في حقيقتها وصية — لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاؤه على ما استخلصه من أقوال الشهود التي أدلوا بها في التحقيق الذي أجرى تنقيذاً للحكمين المشار إليهما على النحو السالف بيانه وبما هو ثابت بأوراق الدعوى ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون غير مشج .

وحيث إن الطاعنات ينفين بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر التصرف الصادر من مورث الطرفين عن خمسة فراريط في المنزل موضوع النزاع إلى الطاعنتين الثانية والثالثة بمقتضى العقد المسجل في ١٢/٣/١٩٣٤ بتمن مدفوع من الطاعنة الأولى تصرفاً يخفى وصية صادرة من المورث ، في حين أن الثابت بهذا العقد مما أثاره الطاعنات أمام المحكمة الاستثنائية أن الثمن دفع من الغير — الطاعنة الأولى — وهو ما يتعارض مع وصف التصرف بأنه يخفى وصية ، كما أخطأ الحكم إذ خص المطعون عليها بالثركة بعد استئصال ما اعتبر وصية ونصيب الزوجة — الطاعنة الأولى — وهو الثمن ، ذلك أن قواعد الميراث لا تعطى بنات المورث إلا ثلثي الثركة مهما تعددن ما دام هناك عاصب يستحق الثلث الباقي وقد حجب الحكم نفسه بهذا الخطأ عن بحث وجود العاصب .

وحيث إن هذا النعي في علة ، ذلك أنه يجب أن يسرط — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لإعتبار العقد سائراً بوصية أن يثبت اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع وإضافة التملك إلى ما بعد موته ، وكان كل ما سجله الحكم المطعون فيه في أسبابه وهو بصدد ما أثير من أن التصرف يخفى وصية يتحصل في أن المنزل ظل في حيازة مورث طرفي النزاع دون أن يتعرض الحكم لما ثبت بالعقد المسجل في ١٢/٣/١٩٣٤ من أن ثمن الحصة التي اشتراها المورث بصفته ولياً على بنته — الطاعنتين الثانية والثالثة — قد دفعته الطاعنة الأولى تبرعاً منها لهما ، وكان الحكم قد حجب نفسه بذلك عن بحث ما إذا كان التصرف لا ينطوي على تبرع من جانب المورث ، وما يترتب على ذلك من اعتباره تصرفاً متجزاً غير سائر بوصية أو هو في حقيقته وصية ، فإن الحكم لا يكون قد أصاب صحيح القانون في هذا الخصوص .



لما كان ذلك وكان الحكم قد خص المطعون عليها بثلاث التركة بعد استئصال ما اعتبر وصية وما خص الزوجة وهو الثمن مع أن الثابت من مدونات الحكم أن بنات المورث ثلاث ، وكان لا يجوز أن يخصن طبقا لقواعد الميراث أكثر من ثلثي التركة مهما تعددن ليستحق العاصب — إن كان — الثلث الباقي ، وإذ لم يبحث الحكم وجود العاصب من عدمه ، وكان هذا البحث ، لازما لتوزيع الأنصبة الشرعية بين الورثة ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

\_\_\_\_\_

## جلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين  
فتح الله .

( ١٠٦ )

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) وقف . "وكالة ناظرالوقف عن المستحق" . "مسئولية ناظرالوقف" .  
وكالة .

ناظرالوقف أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين فيه . خضوع العلاقة بين  
ناظرالوقف والمستحق لأحكام الوكالة . مسؤولية ناظرالوقف عن التقصير الجسيم .  
مسئوليته عن التقصير اليسير إذا كان له أجر وذلك بالقدر الذى يرتبط بالمسئوليتين  
المدنية والجنائية . مريان عقود الايجار التى أبرمها طالما لم يثبت تقصير  
ناظرالوقف .

(ب) خبرة . "مهمة الخبير" .

اقتصر مهمة الخبير على تحقيق الواقع فى الدعوى وإبداء الرأى فى المسائل الفنية دون  
المسائل القانونية .

١ - لما كانت العلاقة بين ناظرالوقف والمستحق تخضع لأحكام الوكالة  
ولحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التى تنص على أنه يعتبر  
الناظر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين - والناظر مسئول عما ينشأ  
عن تقصيره الجسيم كما يسأل عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر وذلك بالقدر  
الذى يرتبط بالمسئوليتين المدنية والجنائية وطالما أنه لم يثبت تقصير ناظر  
الوقف فإنه لا يصح أن يعدل من عقود الايجار التى أبرمها . وإذ لم يبين الحكم  
المطعون فيه السند القانونى لقضائه بمسئولية ناظرالوقف عن أجر المثل ولم يحقق  
عناصر هذه المسئولية ولم يعرض ما إذا كان يعمل بأجر أو بغير أجر وما إذا كان

قد ثبت تقصيره ومدى ذلك التقصير، فإن الحكم يكون قد أعجز بذلك محكمة النقض من ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيقه للقانون مما يتعين نقضه .

٢ — تقتصر مهمة الخبير على تحقيق الواقعة في الدعوى وإبداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضى استقصاء كنهها بنفسه دون المسائل القانونية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعن بصفته الشخصية و بصفته حارسا على وقفى أحمد أغا عابدين وعائشة خاتون البيضاء بصحيفة معلقة فى ١٠/٦/١٩٥٥ طلب فيها الحكم بالزامه بصفته حارسا بأن يقدم له حسابا مؤيدا بالمستندات عن استحقاقه فى الوقفين المبيينين بالصحيفة وذلك عن المدة من ١/١١/١٩٤٣ حتى تاريخ حالهما فى ١٤/٩/١٩٥٢ وكذلك عن نصيبه فى ريع أعيان هذين الوقفين عن المدة التالية لهما حتى تاريخ تقديم الحساب ، وبالزامه بصفته الشخصية بتقديم حساب عن نصيبه فى المنزل المملوك لهما المبين بالصحيفة وذلك منذ سنة ١٩٤٣ حتى تاريخ تقديم الحساب مع ادب خبير لفحص هذا الحساب وإلزام الطاعن بأن يدفع له ما يظهر فى ذمته . وقال شرحا لدعواه إن هيئة التصرفات بمحكمة طنطا الابتدائية الشرعية أقامت الطاعن ناظرا على وقفى المرحومين أحمد أغا عابدين وعائشة خاتون البيضاء البالغ مساحتهما طبقا لآخر بيان لمصلحة الشهر العقارى ١٤٥ ف ٢٠ ط ٢٣ س وأنه يخصه فى أطياف هذين الوقفين ٤٨ ف ٧ ط ١٠ س وقد دأب الطاعن على تأجيرها — بعد عمل مزاد وهمى فى بعض السنوات وبغير مزاد فى سنوات أخرى — بأجرة قدرها ١٨ جنيه للفدان فى السنة مع أن اجر المثل للفدان لا يقل عن ٣٥ جنيه فى السنة ويحصل على الفرق انفسه كما أنه يشارك



الطاعن في ملكية منزل بمدينة طنطا ملكية خاصة ويقوم الطاعن بتأجيره وقبض ريعه . واذ لم يحاسبه الطاعن عن حصته في الوقف منذ أكتوبر سنة ١٩٤٣ على أساس أجر المثل كما لم يسلمه شيئا من ريع المنزل منذ ١٩٤٣ فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان . وبعد أن قدم الطاعن مالدیه من كشوف الحساب ، حكمت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٧ بنذب خبيرين أحدهما زراعى والآخر هندسى بمكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية لمعاينة الأعيان موضوع الدعوى وتقدير أجر مثلها في كل سنة من سنوات الحساب ومقارنته بالقيمة التي أجرت بها تلك الأعيان فعلا ، ومراجعة المصروفات وبيان مدى مطابقتها لمصروفات المثل . وقدم الخبيران تقريريهما ووجه الطاعن عدة اعتراضات إلى تقرير الخبير الزراعى . وانحصر الخلاف بين الطرفين على حساب السنوات من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٧ . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٥ حكمت المحكمة باعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتحقيق هذه الاعتراضات . وبعد أن قدم الخبير تقريره الثانى حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٢ بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٦٧٣٩ ج و ٦٧٣ م . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٧٩ سنة ١٩ ق الاسكندرية . ومحكمة الإستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٥ بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٦٦٥٣ ج و ٦٧٣ م . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل السبب الأول مخالفة الحكم المطعون فيه للسادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق بما يستوجب بطلانه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم خلا من أى بيان لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم ودفاعهم فيها وما استندوا اليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية بأن أشار الحكم إلى اعتراضاته على تقرير الخبير الأول في ايجاز يجعل من المتعذر فهم مدلول هذه الاعتراضات ورد الخبير عليها ، ثم اكتفى الحكم بالقول بأن الخبير الثانى فند أكثر الاعتراضات التى قدمها الطاعن وأخذ ببعضها دون أن يبين الحكم تلك الاعتراضات التى لم يفندها الخبير ولا الاعتراضات التى لم يأخذ بها . هذا إلى أن الحكم الابتدائى الذى أبدته

## الحكم المطعون فيه وأحواله وأسبابه أورد وقائع النزاع مجملة بدرجة تصل إلى حد التجهيل .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في ديباجته ملخصاً لوقائع النزاع وطلبات الخصوم في الدعوى والمراحل التي مرت بها والأسباب التي بني عليها الطاعن استنفاة وهي تتضمن بياناً كاملاً لاعتراضاته على تقرير الخبير الأول كما قرر الحكم أنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٢ وقد أحال هذا الحكم إلى الحكم الصادر في ١٩٥٩/١٢/١٧ بتدب الخبير المدين فيه بالتفصيل كل وقائع الدعوى وطلبات الخصوم وأوجه دفاعهم فيها، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبير الثاني فأصبح هذا التقرير جزءاً متكاملاً لأسبابه بما حواه من بيان للاعتراضات التي وجهها الطاعن إلى تقرير الخبير الأول وما قام الخبير الثاني ببحثه منها ونتيجة هذا البحث . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أورد ضمن بياناته ما يحقق غرض الشارع وبقي بمقصوده فيما نصت عليه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق من وجوب أن يذكر في الحكم "نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والمجج القانونية"، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه في باقي أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لا يجوز محاسبته عن نصيب المطعون عليه في ربح الوقف إلا عن القيمة الواردة بعقود الإيجار وأنه لا يسأل عن أجر المثل إلا إذا كان غير أمين، غير أن الحكم المطعون فيه ألزمه بدفع نصيب المطعون عليه في الربح على أساس أجر المثل الذي قدره الخبير في السنوات السابقة على قانون الإصلاح الزراعي دون أن يرد على دفاع الطاعن وبغير أن يقيم التليل على خطئه، هذا إلى أنه ما كان للحكم أن يحيل بشأن هذه المسألة القانونية إلى تقرير الخبير بل كان عليه أن يفصل فيها .



وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أن الثابت من مذكري الطاعن المقدمتين أمام محكمة أول درجة بلجستي ١٣/١٢/١٩٦١ و ٢٢/٥/١٩٦٣ ومن صحيفة الاستئناف ومذكرته المقدمة أمام محكمة الاستئناف أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن محاسبته عن نصيب المطعون عليه في ربيع استحقاقه في الوقف يجب أن تكون على أساس العقود التي أبرمها فعلا إلا إذا ثبت خطؤه، واستند إلى أنه كان يؤجر أطيان الوقف بأجرة قدرها ١٨ ج في الفترة من سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٥٢ الزراعية وهي السنوات السابقة على قانون الإصلاح الزراعي ويؤجرها على أساس سبعة أمثال الضريبة طبقا لهذا القانون في الفترة من سنة ١٩٥٣ حتى سنة ١٩٥٧ الزراعية، وقدم الأوراق التي استدلت بها على صحة دفاعه وهي قائمة مزاد مؤرخة ١٩٤٣/٨/١٩ رسا بمقتضاها مزاد إيجار أطيان الوقف على / إسماعيل عابدين عن سنوات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ الزراعية بأجرة قدرها ١٦ ج للفدان وعقد إيجار عن هذه السنوات طبقا لهذه القائمة وإقرار صادر من المستأجرين من إسماعيل عابدين يتضمن أنه ترك الأطيان المؤجرة بعد السنة الأولى وأنهم كانوا يقومون بسداد الأجرة بواقع ١٨ ج للفدان إلى الطاعن حتى سنة ١٩٤٩ وقائمة مزاد مؤرخة ١٩٤٩/٨/١٥ رسا مزاد الإيجار بمقتضاها على / عبد الكريم هلال رزق عن السنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ الزراعية بأجرة قدرها ١٨ ج للفدان وعقد إيجار عن هذه السنوات طبقا لهذه القائمة، ولما كانت العلاقة بين ناظر الوقف والمستحق تخضع لأحكام الوكالة ولحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي تنص على أنه "يعتبر الناظر أمينا على مال الوقف ووكيلا عن المستحقين... والناظر مسئول عما ينشأ عن تقصيره الجسيم نحو أعيان الوقف وغلته وهو مسئول أيضا عما ينشأ عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر على النظر" وكانت هذه الأحكام تتفق في أن الناظر باعتباره وكيلا يسأل عن تقصيره الجسيم كما يسأل عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر وذلك بالقدر الذي يرتبط بالمسئوليتين المدنية والجنائية وطالما أنه لم يثبت تقصير ناظر الوقف على النحو السالف بيانه فإنه لا يصح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يعدل عن العقود التي أبرمها، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن المشار إليه بأن "الخبر الثاني قد احتسب الربر على أساس قانون الإصلاح الزراعي ومن قبله على حسب إيجار المثل بعد



سماعه لبعض الشهود" و انتهى الحكم إلى أنه يرى اعتماد تقرير الخبير الثاني لأنه بنى على أسس سليمة ، وإذ يبين من الاطلاع على هذا التقرير أنه رأى محاسبة الطاعن على أساس أجر المثل في السنوات السابقة على قانون الإصلاح الزراعى ، وقلما ذهب إليه الخبير الأول ، وكانت هذا الخبير قد احتسب الأجر عن هذه المدة طبقا لأجر المثل لما تراه له من صورية المستندات التى قدمها الطاعن . لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الحكم على النحو سالف البيان أنه لم يبين السند القانونى لقضائه بمسئولية الطاعن عن أجر المثل في السنوات السابقة على قانون الإصلاح الزراعى ولم يحقق عناصر هذه المسئولية ولم يعرض لما إذا كان الطاعن يعمل بأجر أو بغير أجر وما إذا كان قد ثبت لديه تقصيره ومدى ذلك وهل يصل إلى حد التقصير الجسيم الذى يجعل الناظر ضامنا دائما أم هو من قبيل التقصير البسيط الذى لا يسأل عنه إلا إذا كان يعمل فى الوقف بأجر ، وكان يتعين على الحكم أن يقول كلمته فى هذه المسائل القانونية ، ولا يغنى عن ذلك إحالته إلى تقرير الخبير الذى تقتصر مهمته على تحقيق الواقع فى الدعوى وإبداء رأيه فى المسائل الفنية التى يصعب على القاضى استقصاء كنهها بنفسه ، وكان الحكم قد أعجز بذلك بحكمة النقض عن ممارسة وظيفتها فى مراقبة صحة تطبيقه للقانون ، فإنه يتعين نقضه لهذا السبب وفى هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٣٣ من أبريل سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / حسين صفوت البركي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الأقرام عمر هندی ، وسهري أحمد فرحات ، ونجد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتح  
الطربلي

(١٧٠ : ١٧١)

### الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٢ القضائية

استئناف . نطاق الاستئناف . القبول المانع من الاستئناف .  
حكمكم .

تنقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى فيها من دقوع وأوجه دفاع . لا يلزم أن  
يقتضى بصفة خاصة بصحيفة الاستئناف نقل استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع  
والمطلوب إليها فيها . إغفال ذكرها لا يغير قبولا لها يمنع من طلب

مؤدى نص المادتين ٣٧٨ و ٤٠٤ من قانون المرافعات السابق - الذى  
يحكم النزاع - أن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى  
بها الخصومة كلها أو بعضها تعتبر مستأنفة حتام الحكم الصادر في موضوع الدعوى  
يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحكام فرعية أم متعلقة بإجراءات الإثبات ،  
كما يستوى أن تكون صادرة لصالح المستأنف أم صادرة ضده مالم تكن قد قبلت  
صراحة ، وهى تتبع مصير الحكم الصادر في موضوع الدعوى من ناحية قبول  
الاستئناف وعدم قبوله ، بحيث إذا استأنف هذا الحكم الأخير في الميعاد كانت  
هى الأخرى مستأنفة في الميعاد . وتنقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى  
فيها من دقوع وأوجه دفاع سواء منها ما فصل فيه بأحكام فرعية أو ما أغفلت  
محكمة أول درجة الفصل فيه . وترتبط على ذلك فانه ليس من اللازم أن ينص  
بصفة خاصة على استئناف الأحكام المشار إليها في صحيفة الاستئناف . ولا يعتبر  
إغفال ذكرها في تلك الصحيفة قبولا لها يمنع من طلب الغائها ، بل يكفى أن  
يكون المستأنف قد وجه مطالعته إليها في مرافعته الكتابية أو الشفوية أمام  
محكمة الاستئناف .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٥٤/٤/٩ توفى المرحوم عثمان فهمى سليمان وقدرت مأمورية ضرائب دمنهور صافى تركته بمبلغ ٦١٨٣٧ ج و ٧٢٧ م وأخطرت ورثته بهذا التقدير وإذا اعترضوا عليه وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٩٥٦/٦/١٦ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتخفيض صافى قيمة التركة إلى مبلغ ٥٤٤٦١ ج و ٨٤٥ م فقد أقاموا الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٥٦ تجارى دمنهور الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالين تعديله واستبعاد كافة العناصر المعترض عليها ، ودفعت المصلحة بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى . وبتاريخ ١٩٥٨/٢/٥ حكمت المحكمة حضوريا ( أولا ) برفض الدفع المبدى من مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى وبقبوله شكلا ( ثانيا ) وقبل الفصل فى الموضوع بنذب الخبير الحسابى المختص بشئون الضرائب بمكتب خبراء وزارة العدل للانتقال إلى منشأة الطاعنين سواء بمقر الشركتين بدمنهور وإيتاى البارود أو بمقرهما الأصيل وكذا الانتقال إلى مأمورية الضرائب ومقر لجنة الطعن للاطلاع على المستندات الخاصة بتركة مورث الطاعنين المرحوم عثمان فهمى سليمان المتوفى بتاريخ ١٩٥٤/٤/٩ أو إلى أية جهة حكومية يرى الخبير ضرورة الانتقال إليها فى سبيل بيان أصول هذه التركة عند وفاة المورث والديون العادية التى سقطت بالتقادم لمدة ١٥ سنة أو الديون التجارية التى يسقط الحق فى المطالبة بها بمضى خمس سنوات واستتراها من أصول التركة هى والزامات التى يتبين للخبير أنها أصبحت معدومة وكذلك استبعاد الضرائب المستحقة على المورث ومنها الضريبة العامة على الإراد وخصم الأموال الأميرية التى كانت مستحقة على المورث وثبت من المستندات القيام بأدائها وكذلك تحقيق المبالغ الحقيقية التى صرفت على مآتم وجنازة ودفن المورث واستتراها أيضا من أصول التركة



وبالجملة تحقيق أوجه الخلاف بين الطرفين لبيان صافي قيمة تركة المورث مع تقدير قيمة شهرة المحل وبعد أن باشر الخبير هذه المأمورية عادت وبتاريخ ١٩ يناير سنة ٦١ فحكمت في موضوع الطعن بتعديل القرار المطعون فيه بتخفيض صافي تركة المرحوم عثمان فهمي سليمان إلى مبلغ ٤٣٦٣٠ ج و ٦٦٧ م وألزمت الطاعنين بنصف المصروفات وألزمت مصلحة الضرائب بباقيها وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٢ سنة ١٧ ق ، وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن وتقدير صافي تركة المرحوم عثمان فهمي سليمان بمبلغ ٤٩٠١٤ ج و ٥٦٤ م وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة للفرق بين تقدير اللجنة وما حكم به من الدرجتين وألزمت المستأنف عليهم بباقي المصاريف عنهما وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه ، ثم عادت وبتاريخ ١٤/٣/١٩٦٢ فحكمت بتصحيح قيمة صافي التركة إلى مبلغ ٤٨٢٣٩ ج و ٥٦٤ م . وطعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ودفع المطعون عليهم الثاني والثالث والأخير ببطلان الطعن وطلبوا في الموضوع رفضه ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على ما جاء بمذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليهم الأول والثاني والأخير أن الطاعنة لم تعلن المطعون عليهم من الخامس إلى العاشرة بتقرير الطعن إعلانا صحيحا إذ أعلنتهم للنيابة دون القيام بالتحريات اللازمة للتقصي عن محال إقامتهم فضلا عن أنهم قد اتخذوا لهم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم فكان في وسعها أن تعلنهم في هذا المحل ، كما أنها أغفلت إعلان المطعون عليه الأخير الذي كان مشمولا بوصاية والدته وبلغ سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه وفي هذا وذاك ما يجعل الطعن باطلا برمته لأن الموضوع غير قابل للتجزئة .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن جميع المطعون عليهم قد أعلنوا بالتقارير إعلانا صحيحا في الميعاد إذ أن من سبق إعلانه منهم في مواجهة النيابة قد أعيد إعلانه في محل إقامته في الميعاد الذي منحه القانون لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقا لحكم تلك الفقرة عدا المطعون عليها السادسة نادي عثمان فهمي فقد دلت أوراق التحريات المقدمة من الطاعنة ضمن مستنداتها أنها رغم البحث والتحري لم تهتد إلى محل إقامتها ، ولا يؤثر في صحة إعلانها للنيابة ما ادعاه المطعون عليهم من أنهم قد اتخذوا لهم عملا مختارا في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه ذلك أنهم لم يقدموا صورة الحكم المعلنة بل قدموا أوراقا ليس فيها ما يدل على اتخاذهم هذا المحل ، أما بالنسبة للمطعون عليه الأخير سمير عثمان فهمي فقد أقر في مذكرته المقدمة بملف الطعن بأن الطاعنة قد أمدت إعلانها في الميعاد الذي منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ هذا بالإضافة إلى أن الثابت من الأوراق أنه قدم دفاعه في الميعاد القانوني ومن ثم فإن هذا الدفع يكون في غير محله .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥٨/٢/٥ مستندا في ذلك إلى أن صحيفة الاستئناف لا تتضمن الإشارة إلى هذا الحكم سواء في أسبابها أو في الطلبات الختامية بل قصرت المصلحة لاستئنافها على الحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٦١/١/١٩ بما يعتبر منها قبولا صريحا للحكم الأول بحول دون الطعن فيه ، وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور إذ تنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ، والأحكام التي تقصدها هذه المادة هي الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي أشارت إليها المادة ٣٧٨ مرافعات ، ومؤدى هاتين المادتين أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع تتبع مصير الحكم الصادر في الموضوع من جهة قبول الاستئناف وعدم قبوله بحيث يترتب حتما على استئناف هذا الحكم الأخير استئناف



ما سبقه من الأحكام المشار إليها وتنقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى فيها من دفع وأوجه دفاع سواء منها ما فصل فيه بأحكام فرعية أو ما أغفلته محكمة أول درجة ويبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة لهذه الأحكام من تاريخ إعلان الحكم الصادر في الموضوع فإذا فات ميعاد استئناف هذا الحكم فات تبعا ميعاد استئناف تلك الأحكام الصادرة قبله ، ولا يحد من هذه القاعدة سوى قبول المستأنف للحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع قبولاً صريحاً يدل بجلاء على أنه قد ارتضاء بحيث إذا ثار الشك في حقيقة المقصود وجب أن يكون التفسير لمصلحة المحكوم عليه لأن الأصل هو عدم تنازل صاحب الحق عن حقه وإعمالاً لهذه القواعد فإن استئناف الطاعة للحكم الصادر في الموضوع يستتبع حتماً استئناف الحكم الصادر قبل الفصل في موضوع الدعوى بتاريخ ١٩٥٨/٢/٥ دون حاجة للنص على ذلك صراحة في صحيفة الاستئناف بل يكفي أن تكون الطاعة قد انتهت في هذه الصحيفة إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن إذ أنها إعمالاً للقاعدة السابقة تكون قد طلبت كذلك إلغاء الحكم الفرعي السابق عليه ، ومن ثم فإن سكوتها عن الإشارة إلى هذا الحكم الفرعي في صحيفة الاستئناف لا يعتبر بحال قبولاً منها للحكم المذكور ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك أنه وفقاً للمادتين ٣٧٨ ، ٤٠٤ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم النزاع وما أفصحته عنه المذكرة التفسيرية لهاتين المادتين تعتبر جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها مستأنفة حتماً مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحكام قطعية أم متعلقة بإجراءات الإثبات كما يستوى أن تكون صادرة لمصلحة المستأنف أم صادرة ضده ما لم تكن قد قبلت صراحة ، وهي تتبع مصير الحكم الصادر في موضوع الدعوى من ناحية قبول الاستئناف وعدم قبوله بحيث إذا استؤنف هذا الحكم الأخير في الميعاد كانت هي الأخرى مستأنفة في الميعاد وتنقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى فيها من دفع وأوجه دفاع سواء منها ما فصل فيه بأحكام فرعية أو ما أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه ، وترتبط على ذلك فإنه ليس من اللازم أن ينص بصفة خاصة على استئناف الأحكام المشار



إليها في صحيفة الاستئناف ولا يعتبر إغفال ذكرها في تلك الصحيفة قبولا لها يمنع من طلب إلغائها بل يكفي أن يكون الاستئناف قد وجد مطعوناً إليها في مرافعة الكتابية أو الشفوية أمام محكمة الاستئناف ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد مخالف هذا النظر وقضى بعدم قبول استئناف الحكم الفرعي الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٢/٥ قبل الفصل في الموضوع والذي لا تنهى به الخصومة كلها أو بعضها استناداً إلى أن الطاعة لم تشر إلى هذا الحكم في صحيفة استئنافها ولم تضمنها أي طعن بل قصرتها على استئناف الحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٦١/١/١٩ وطلبت إلغائه وتأييد قرار اللجنة ، ولم تمسك باستئناف الحكم الفرعي المشار إليه إلا في مذكرة الشارحة لأسباب استئنافها المقدمة بـ ١٩٦٢/١٢/٢٨ وبعدها انتهاء فترة التحضير ورتب على ذلك اعتباره أن الطاعة قد قبلت الحكم المذكور كما اعتبرت أن مخالفة استئنافه قد فات وأصبح حكماً نهائياً ، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذين السببين دون حاجة لبحث السبب الثاني

## جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،  
وعلى عبد الرحمن .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) استيلاء . ” الاستيلاء المؤقت على العقارات ” . إنابة .

الاستيلاء المؤقت على العقارات في الأحوال المستعجلة . سلطة استثنائية للحافظ  
مقيدة بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إنابة غيره في إصدار قرار الاستيلاء .  
المادة ١٧ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) استيلاء . ” الاستيلاء المؤقت على العقارات ” . ” القرار الصادر من  
المحافظ بالاستيلاء ” . قرار إدارى .

وجوب أن يكون قرار المحافظ بالاستيلاء المؤقت مكتوباً ومحددًا فيه مدة الاستيلاء .  
علة ذلك . المادة ١٨ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

(ج) استيلاء . ” الاستيلاء المؤقت على العقارات ” . قرار إدارى .  
إختصاص . ” إختصاص ولائى ” . تعويض . ملكية . ” نزاع  
الملكية ” .

عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة  
التي يرسمها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على عقار . مخالف  
للنانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تجرده عن صفته الادارية . أثره . إختصاص المحاكم  
القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .

(د) نقض . "حالات الطعن" . "الأحكام الغير جائز الطعن فيها" .

الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في مسألة اختصاص متعلق بالولاية . شرطه . المادة ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .

١ — مفاد نص المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة أن السلطة التي خولها القانون للمحافظ في الاستيلاء المؤقت على العقارات في الأحوال الطارئة أو المستعجلة هي سلطة استثنائية مقيدة بقيام حالة الضرورة التي تبرر هذا الاستيلاء ، وقد ترك القانون للمحافظ تقدير قيام هذه الحالة ولم يصرح له بتفويض غيره في إصدار قرارات الاستيلاء المؤقت في الأحوال التي أجاز له فيها هذا الاستيلاء ، فلا يجوز لذلك للمحافظ أن ينيب غيره في إصدار تلك القرارات .

٢ — ما تنص عليه المادة ١٨ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، من وجوب تحديد مدة الاستيلاء المؤقت على العقارات — سواء كان الاستيلاء بقرار من الوزير المختص أو من المحافظ — بحيث لا تتجاوز المدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي ، يقتضي أن يكون قرار الاستيلاء المؤقت الصادر من المحافظ مكتوبا ومحددا فيه مدة الاستيلاء حتى يكون بيد صاحب الشأن في العقار سند يمكن أن يعتمد عليه في مطالبة جهة الإدارة بإعادة العقار إليه في نهاية المدة المحددة للاستيلاء في حالة امتناعها عن تنفيذ ما توجبه عليها المادة ١٨ من إعادة العقار في نهاية المدة المحددة للاستيلاء بالحالة التي كان عليها وقت الاستيلاء ، يؤيد هذا النظر أن القانون استوجب في حالة حصول الاستيلاء المؤقت ، بقرار من الوزير المختص ، وهو السلطة المختصة أصلا بإصدار قرارات الاستيلاء المؤقت ، أن ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وهذا النشر لا يكون إلا إذا كان القرار مكتوبا ، ووجوب صدور قرار المحافظ كتابة لا يتنافى مع قيام حالة الضرورة التي تستلزم إصداره لأن اقتضاء تحرير القرار لا يؤدي إلى تأخير حصول الاستيلاء .

٣ — للملكية حرمة ، وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة



التي يرسمها من ثم فإن القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على العقار، ولو كان قد صدر بموافقة المحافظ شفويا، يكون قد صدر من شخص لا سلطة له إطلاقا في إصداره. ومشوبا بخالفه صراحة للقانون بما يجرده عن صفته الإدارية ويسقط منه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويغدو معه الاستيلاء على العقار غصبا واعتداء ماديا. تختص المحاكم القضائية بنظر طلبات التحويل عنه . . .

٤- كشرط المادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢، لجواز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية كما في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم أن تكون الأحكام المطعون فيها مثبتة على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله، وإذا كان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي لم يخالف القانون ولم يخطئ في تطبيقه أو في تأويله، فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التوريز الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . . .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٠٣٥ سنة ١٩٦٣ مدني بندر دمنهور على الطاعن وآخرين طلبا فيها الحكم على الطاعن (رئيس مجلس مدينة دمنهور) في مواجهة هؤلاء الآخرين برد حيازتهما لمنزلهما الموضع بصحيفة الدعوى وبمنع تعرضه لهما فيه وبإلزامه بصفته بأن يدفع لهما تعويضا قدره ألف جنيه، وقالوا شرحا لدعواهما إنهما يملكان المنزل المذكور الذي لم يكمل إعداده للسكنى وقد دلهما مساء يوم ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بأن بعض التابعين للطاعن

يحاولون فتح بابه ودخوله عنوة فأبلغا النيابة بذلك فما كان من الطاعن اعتمادا على صفته سوى أن اقتحم وتابعوه المتزل عنوة ، فأندراه بإعادة الحالة إلى أصلها فلم يستجب لطلبهما بل سمح للآخرين المختصمين في الدعوى بالإقامة في المنزل عنوة ، وقد قرر الطاعن في التحقيق الذي أجرته النيابة أن الاستيلاء على المنزل كان بأمر منه مؤيدا من المحافظ لتخصيص المنزل في الأغراض العامة و انتهى المطعون ضدهما إلى أن الاستيلاء على المنزل كان غصبا دون سند قانوني مما يحق لهما معه طلب رد حيازتهما له مع التعويض . طلب الطاعن رفض الدعوى استنادا إلى أن المطعون ضدهما اتفقا معه شفويا على مساهمتهم في تفريغ أزمة المساكن وسلماه مفتاح المنزل من أجل ذلك . وبتاريخ ١٨/٤/١٩٦٤ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى تأسيسا على أن سلب الحيازة لم يحصل لأن تسليم المطعون ضدهما مفتاح المنزل للطاعن ينفي ركن القوة والتهديد اللازم لدعوى رد الحيازة وعلى أنه لم يلحقهما ضرر مادي أو أدبي يستحقان من أجله تعويضا . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم واستندا إلى أنه لم يتم أي اتفاق شفوي بينهما وبين الطاعن على تسليم المنزل إليه ، كما أن كتاب الطاعن للأمور البندر والمرفق بالشكوى الإدارية رقم ٢٥٧٧ سنة ١٩٦٣ بندر دمنهور يفيد أن الاستيلاء على المنزل تم بأمر منه ، وقيد الاستئناف برقم ١٤٩ سنة ١٩٦٤ من دمنهور . دفع الطاعن أثناء نظر الاستئناف ولأول مرة بعدم اختصاص هذا القضاء ولائيا بنظر الدعوى بشقيها لأن الاستيلاء تم تطبيقا لـ ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ وطلب احتياطيا رفض الدعوى . وبجلسة ١٤/٦/١٩٦٤ قرر المستأنفان ( المطعون ضدهما ) أنهما يتركان الخصومة في الاستئناف بالنسبة لمن عدا الطاعن من المستأنف عليهم لأنهم أدخلوا المنزل . وفي ٢٧/١٢/١٩٦٤ قضت محكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — بقبول ترك الخصومة في الاستئناف بالنسبة لمن عدا الطاعن و برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في شأن طلب رد الحيازة وبإنتهاء الخصومة فيه وبإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدي لأطعون ضدهما مبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض . وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٤ طعن الطاعن في الحكم المذكور بطريق النقض لمخالفته قواعد الاختصاص المتعلقة بولاية المحاكم ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .



وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسيب في قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ذلك أنه أسس قضاءه هذا على ما قاله من أن القرار الصادر من الطاعن بالإستيلاء على منزل المطعون ضدهما لم يستوف الأوضاع الشكائية المقررة بمقتضى القانون إذ لم يصدر من مختص بإصداره حسبما تقضى بذلك المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ مما يعتبر معه الاستيلاء على عقار المطعون ضدهما غصبا ويدخل في اختصاص القضاء العادى دفعه والحكم بالتعويض عن الضرر الناشئ عنه ، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك أنه لا يشترط في القرار الإدارى أن يصدر في صيغة معينة أو بشكل معين إلا إذا اشترط القانون له شكلا خاصا لإصداره وقد نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على أن يحصل الإستيلاء بمجرد إنتهاء مندوبى المصلحة المختصة من إثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة لإتخاذ إجراءات خاصة ، ومؤدى ذلك أن القانون لم يشترط إفراغ قرار الإستيلاء في صيغة معينة أو إتباع شكل خاص في إصداره متى صدر ممن يملكه بالتطبيق لأحكام القانون المذكور ، وإذا كان الثابت من الخطاب الذى قدمه الطاعن بصفته رئيسا لمجلس مدينة دمنهور فى تحقيق الشكوى الإدارية رقم ٢٥٧٧ سنة ١٩٦٣ أنه قام بالإستيلاء تنفيذا للأمر الصادر إليه من محافظ البحيرة تحقيقا لمصلحة عامة بمناسبة إعادة تخطيط منطقة جرن أبو الريش تمهيدا لإعادة بنائها بطريقة صحيحة مما أدى إلى وجود حالة ضرورة هى إسكان من أخليت منازلهم بسبب الهدم واقتضت هذه الحالة صدور قرار الإستيلاء على منزل المطعون ضدهما لهذا الغرض فإن الحكم المطعون فيه إذ اطرح هذه الواقعة وقضى برفض الدفع بعدم الإختصاص تأسيسا على أن هذا القرار قد صدر من سلطة غير مختصة بإصداره بما يعتبر معه الإستيلاء بمثابة غصب دون أن يوضح الحكم سنده فى هذا القول ومسقطا للدلالة المستفادة من كتاب الطاعن المقدم فى الشكوى الإدارية سالفة الذكر والتي تقطع بصدر قرار الإستيلاء من المحافظ وليس من رئيس مجلس المدينة (الطاعن) فإن الحكم يكون معيبا بقصور أدى به إلى مخالفة القانون ، كما أخطأ فى القانون فيما استند إليه فى رفض الدفع من أن قرار الإستيلاء لم يستوف شكله الذى حدده القانون إذ أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لم يشترط له شكلا



معينا . ولما كانت المحكمة الابتدائية بقضائها برفض الدفع بعدم الاختصاص الولاىى وبالتعويض قد جاوزت حدود ولايتها بما ترتب عليه تعطيل قرار إدارى صادر ممن يملكه وبالتطبيق للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فإن حكمها المطعون فيه يكون جائزا الطعن فيه بالنقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية عملا بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الطاعن وهو رئيس مجلس مدينة دمنهور ذكر صراحة فى خطابـه المؤرخ ١٠/٣١/١٩٦٣ والمرفق بأوراق الشكوى الإدارية رقم ٢٥٧٧ سنة ١٩٦٣ بنـدر دمنهور المودعة بالملف المضموم ، أن الاستيلاء على منزل المطعون ضدهما كان بناء على أمر منه مؤيداً من السيد المحافظ لتخصيص هذا المنزل فى الأغراض العامة وقام دفاع الطاعن أمام المحكمة الابتدائية على أن الاستيلاء تم بناء على اتفاق شفوى بينه وبين المطعون ضدهما وأنها سلماء مفاتيح المنزل برضاتهما ، وحين دفع الطاعن لأول مرة فى الإستئناف بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى قال فى مذكرته رقم ٩ من ملف الإستئناف "إن رئيس مجلس المدينة ( الطاعن ) قد استولى استيلاء مؤقتاً على المنزل بموافقة المحافظ درءاً للحالة الطارئة المستعجلة التى كان هاها سكان حى كوم أبو الريش ببندر دمنهور الذى تقرر هدمه وإعادة بنائه بطريقة صحيحة وأن الاستيلاء تم بالإستناد إلى المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة " . ولما كان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المذكور قد جعل الأصل فى الاستيلاء المؤقت على العقارات التى يتقرر لزومها للمنفعة العامة أن يكون ذلك بقرار من الوزير المختص ينشر فى الجريدة الرسمية ويبالغ لأصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ( مادة ١٦ ) وأجاز هذا القانون على سبيل الإستثناء فى المادة ١٧ للمحافظ - بناء على طلب المصلحة المختصة فى الأحوال الطارئة أو المستعجلة - أن يأمر بالاستيلاء مؤقتاً على العقارات اللازمة لمواجهة هذه الأحوال كما أجاز له فى غير تلك الأحوال الاستيلاء مؤقتاً على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى منفعة عامة ، ونص القانون المذكور فى المادة ١٨ على أن تحدد مدة الاستيلاء المؤقت على العقار بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى . ومفاد ذلك أن

السلطة التي خولها القانون للمحافظ في الإستيلاء المؤقت على العقارات في الأحوال الطارئة أو المستعجلة هي سلطة استثنائية مقيدة بقيام حالة الضرورة التي تبرر هذا الإستيلاء ، ومتى كان ذلك وكان القانون قد ترك للمحافظ تقدير قيام هذه الحالة ولم يصرح له بتفويض غيره في إصدار قرارات الإستيلاء المؤقت في الأحوال التي أجاز له فيها هذا الإستيلاء لذلك فإنه لا يجوز للمحافظ أن ينبذ غيره في إصدار تلك القرارات ، لما كان ذلك ، وكان مانتص عليه المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من وجوب تحديد مدة الإستيلاء المؤقت على العقارات — سواء كان الإستيلاء بقرار من الوزير المختص أو من المحافظ — بحيث لا تتجاوز المدة ثلاث سنوات من تاريخ الإستيلاء الفعلي ، هذا يقتضي أن يكون قرار الإستيلاء المؤقت الصادر من المحافظ مكتوبا ومحددا فيه مدة الإستيلاء حتى يكون بيد صاحب الشأن في العقار سند يمكن أن يعتمد عليه في مطالبة جهة الإدارة بإعادة العقار إليه في نهاية المدة المحددة للإستيلاء في حالة امتناعها عن تنفيذ ما توجبه عليها المادة ١٨ من إعادة العقار في نهاية المدة المحددة للإستيلاء بالحالة التي كان عليها وقت الإستيلاء ، يؤيد هذا النظر أن القانون استوجب في حالة حصول الإستيلاء المؤقت بقرار من الوزير المختص — وهو السلطة المختصة أصلا بإصدار قرارات الإستيلاء المؤقت — أن ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وهذا النشر لا يكون إلا إذا كان القرار مكتوبا وإذا كان مفاد ما نصت عليه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من أنه في حالة حصول الإستيلاء المؤقت بقرار من المحافظ في الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة يحصل الإستيلاء بمجرد انتهاء مندوبي المصلحة المختصة من إثبات حالة العقارات بدون حاجة لإتخاذ إجراءات أخرى ، أن القانون لا يشترط في هذه الحالة نشر القرار وإبلاغه إلى ذوي الشأن كما اشترط في حالة حصول الإستيلاء بقرار من الوزير المختص وذلك تقديرا من المشرع لقيام حالة الضرورة الملحة التي تقتضي سرعة الإستيلاء على العقارات اللازمة لمواجهة هذه الحالة ، إلا أن ذلك لا يعني إعفاء المحافظ من واجب صدور القرار كتابة إذ لا يقتضي ذلك مع قيام حالة الضرورة التي تقتضي إصداره لأن إعفاء تحرير القرار لا يؤدي إلى تأخير حصول الإستيلاء . لما كان ما تقدم وكان للثبوت ختمه وقد نصت المادة ١٨ من القانون المذكور على أنه لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون

وبالطريقة التي يرسمها فإن القرار الصادر من رئيس مجلس مدينة دمنهور ( الطاعن ) ولو كان قد صدر بموافقة المحافظ شفويا كما ادعى الطاعن يكون قد صدر من شخص لا سلطة له إطلاقا في إصداره ومشويا بخالفة صارخة للقانون بما يجرده عن صفته الإدارية وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويغدو معه الاستيلاء على منزل المَطْعُون ضدَّهما غصبا واعتداء ماديا تختص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيل بظهور الدعوى وباختصاصها لم يخالف القانون ولم يخطئ في تطبيقه ولما كانت المادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ التي نصت على أنها الطاعن في جواز طعنه تشترط لجواز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية - هيئة استئنافية - في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم أن تكون الأحكام المطعون فيها مبدئية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص الولا ئي لم يخالف القانون ولم يخطئ في تطبيقه أو في تأويله - على ما تملف بيانه - فإن الطعن فيه بالنقض يكون خاطئا جازما .



## جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشيشي ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٠٩ )

[ الطعن رقم ١٩٠ سنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) نقض . ” نطاق الطعن “ . ” اثر نقض الحكم “ . قوة الأمر  
المقضى .

النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة . ما عدا ذلك .  
حيازته قوة الأمر المقضى . امتناع إعادة النظر فيه .

( ب ) تعويض . ” تقدير التعويض “ . ” عناصر الضرر “ . محكمة  
الموضوع . ” سلطتها في تقدير التعويض “ . حكم . ” عيوب  
التدليل “ . ” القصور “ . ” ما يعد كذلك “ .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض عن الضرر . اطراحه دليلاً مقبولاً  
على أحد عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه وتقدير التعويض على خلافه . عدم  
بيان سبب عدم الأخذ به . أثره . قصور .

١ — من المقرر أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض  
المقبولة ، أما ما عدا ذلك منه فإنه يحوز قوة الأمر المقضى فيتعين على محكمة  
الإحالة ألا تعيد النظر فيه ، فإذا ما قضى الحكم للدعى ببعض طلباته فقط فطعن  
في قضائه برفض باقي طلباته وقبل المدعى عليه الحكم ولم يطعن فيه ثم قضى بقبول  
الطعن ونقض الحكم ، فإن هذا النقض هو نقض جزئي لا يتناول ما كان الحكم  
قد قضى بإجابه من طلبات الطاعن ولذلك لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر  
في هذا البعض من الطلبات .

٢ — إنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر هو مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أنه إذا قدم له طالب التعويض دليلا مقبولا على أحد عناصر الضرر الذى يطالب بالتعويض عنه ورأى القاضى إطراح هذا الدليل وتقرير التعويض على خلافه فإنه يتعين عليه أن يبين سبب عدم أخذه به وإلا كان حكمه مشوبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام على وزارة الخزانة "المطعون ضدها الأولى" الدعوى رقم ٣٠٠٥ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٠٤٢٠ جنيها . وقال بيانا للدعوى إن لجنة مخلفات الجيش الأمريكى التابعة لوزارة الخزانة طرحت للبيع ٧٣ طائرة و ٧٠ ماكينة طائرة مستهلكة فتقدم لشراؤها بسعر ١١٠ جنيه للطائرة ، ٢٠ جنيه للطن من الماكينات ، وقد قبل عطاؤه وحرر مع وزارة المالية العقد المؤرخ أول مايو سنة ١٩٥٠ الذى اشترط فيه أن يقوم بتكسير الطائرات بحيث تصبح غير صالحة للطيران ، وقد شرع فى ذلك غير أنه فوجئ بطرد عماله من المطار ، فأندرو وزارة المالية بتنفيذ العقد ولكنها رفضت ذلك ، ولما كان قد ترتب على عدم تنفيذ العقد أن لحقت به خسارة بسبب تخلفه عن الوفاء بالتعهدات التى ارتبط بها مع الغير وفاته كسب يتمثل فى الفرق بين ثمن شرائه و ثمن بيع تلك البضاعة وهو ما يقدره بمبلغ ٢٠٤٢٠ جنيه فإنه قد اضطر لإقامة الدعوى بطلب ذلك التعويض . كما أقام المطعون ضدهما الثانى والثالث الدعوى رقم ١٥٨ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة على الطاعن طالبين الحكم بالزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٣٢٥٠ جنيه عدلاه فيما بعد إلى ٥٠٠٠ ج والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، وقال بيانا للدعوى

إن الطاعن باع لهما بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٦ ٧٣ طائرة مالية من الأبنية من قدره ٢٨٣٥٠ جنيه ، دفعتهما عند التعاقد ٨٢٥٠٠ جنيه . ولما كان قد استع من تنفيذ العقد وسدد لهما ما دفعاه من الثمن فانهما يستحقان التعويض المنصوص عليه في العقد وقدره ٥٠٠٠ جنيه وهو ملائها إلى طلبة في الدعوى . وقد أدخل الطاعن وزارة المالية ضامنة له في هذه الدعوى طالباً الحكم له عليها بما عسى أن يحكم عليه به للطعون ضدهما الثاني والثالث . وبعد أن ضمت محكمة القاهرة الابتدائية الدعويين قضت بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ في الدعوى رقم ٣٠٠٥ سنة ١٩٥٠ بالزام وزارة المالية بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، وفي الدعوى رقم ١٥٨ سنة ١٩٥١ بالزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضدهما الثاني والثالث مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقوائده بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ ١٩٥٠/١١/٢ حتى السداد وفي دعوى الضمان الفرعية بعدم قبولها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٥٩ سنة ٧٢ ق كما استأنفته وزارة المالية بالاستئناف رقم ٤٨٢ سنة ٧٢ ق ، وبعد أن ضمت تلك المحكمة الاستئنافيين قضت بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام وزارة المالية بأن تدفع للطاعن مبلغ ألف جنيه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٠٥ سنة ٢٧ ق وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة وبنت قضاءها على أن الحكم المطعون فيه قد حول في تقدير التعويض على مجرد الجهود الذي بذل أو كان من المتوقع أن يبذل في الصفقة حالة أن التعويض يقدر بما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب طبقاً لحكم المادة ٢٢١ من القانون المدني . وإذا عجل الطاعن استئنافه لدى محكمة استئناف القاهرة عجلت وزارة المالية بدورها استئنافها فدفع الطاعن بعدم جواز نظر استئناف وزارة المالية لسابقة الفصل فيه بحكم نهائي لم يطعن فيه بالنقض وقد رفضت المحكمة هذا الدفع وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ قضت تلك المحكمة في موضوع الاستئناف رقم ٤٨٢ سنة ٧٢ ق بتعديل الحكم المستأنف وإلزام وزارة الخزانة بأن تدفع للطاعن مبلغ ٢٦٦٠ جنيهاً والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وتأييده فيما عدا ذلك ، وفي موضوع الاستئناف رقم ٤٥٩



سنة ٧٢ ق برفضه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لظهوره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن فى أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول إنه بعد أن قضت محكمة النقض فى الطعن المرفوع منه بنقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ وأعادت القضية إلى تلك المحكمة عجّلت وزارة المالية استئنافها رقم ٤٨٢ سنة ٧٢ ق القاهرة وطلبت إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه فدفع بعدم جواز نظر ذلك الاستئناف تأسيساً على أن تلك الوزارة قبلت الحكم الاستئنافى الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ ونفذته دون أن تطعن فيه بالنقض وأن الطعن بالنقض كان من الطاعن وحده وأن محكمة النقض قضت بنقض الحكم جزئياً فى خصوص تقدير التعويض أما أساس التعويض وصفة المال المبيع وغير ذلك مما فصل فيه الحكم المنقوض فإن الطعن بالنقض لم يتناوله ولم يكن محل فصل من محكمة النقض ، ومن ثم فإنه لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعرض لما سبق الفصل فيه من ذلك . ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر وقرر أن كل ما هو محرم عليه بعد نقض الحكم هو مخالفة رأى محكمة النقض فى المسألة التى تكون قد فصلت فيها وأن ما عدا ذلك فهو جائز وأنه وإن كان لا يستفيد من النقض إلا رافع الطعن فإن الاستئناف مرتبطان ارتباطاً لا يمكن معه تجزئتهما وإعادة النظر فى أحدهما يستتبع إعادة النظر فى الاستئناف الآخر ، وبذلك خالف الحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وأخطأ فى تأويلها وتطبيقها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ أعاد نظر استئناف وزارة المالية رقم ٤٨٢ سنة ٧٢ ق القاهرة وبحيث ما سبق أن أثارته فيه تلك الوزارة من دفع فصل فيها الحكم الاستئنافى الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ والذي طعن فيه الطاعن وحده بالنقض دون وزارة المالية التى قبلته إذ من المقرر أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة ، أما ما عدا ذلك منه فإنه يحوز قوة الأمر المقضى فيتعين على محكمة الإحالة

ألا تعيد النظر فيه ، فإذا ما قضي الحكم للمدعى ببعض طلباته فقط فطعن في قضائه برفض باقي طلباته وقبل المدعى عليه الحكم ولم يطعن فيه ثم قضي بقبول الطعن ونقض الحكم فإن هذا النقض هو نقض جزئي لا يتناول ما كان الحكم قد قضي بإيجابته من طلبات الطاعن ولذلك لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر في هذا البعض من الطلبات .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المستأنف قد اعتمد في تقدير الضرر المأدى الذى أصاب الطاعن من نكول وزارة المالية عن تنفيذ العقد الذى أبرمه معها على أن الطاعن كان قد باع الطائرات التى اشتراها إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث بمبلغ ١٨٢٥٠ ج وأنه لما كان قد اشتراها بمبلغ ٨٠٣٠ ج فانه يكون قد ضاع عليه كسب محقق مقداره ١٠٢٢٠ ج وقد اعتبر هذا المبلغ عنصرا من عناصر التعويض الذى قضي به غير أن الحكم المطعون فيه رفض احتساب هذا العنصر في تقدير التعويض بمقولة إن عقد بيع الطاعن للطائرات إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث هو عقد صورى ، واستند في ذلك إلى ثلاث قرائن الأولى هي أنه لو كان هذا العقد قد تم حقيقة لكان الطاعن قد ذكره في الإنذار المرسل منه إلى وزارة المالية بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٠ والثانية هي أن المطعون ضدهما الثانى والثالث قد رفعوا على الطاعن الدعوى رقم ١٥٨ سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٣٢٥٠ ج ثم قصرا طلباتهما في أول جلسة أمام قاضى التحضير على مبلغ ٥٠٠٠ ج قيمة التعويض المتفق عليه دون أن يذكر ذلك سببا ولم ينازعهما الطاعن في طلباتهما ولم يذكر شيئا من العقد في الإنذار الذى وجهه للطاعن في ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٠ والقرينة الثالثة هي أن الطاعن لم يطعن في الحكم الصادر ضده لصالح المطعون ضدهما المذكورين في الدعوى رقم ١٥٨ سنة ١٩٥١ التى رفعها عليه ويقول الطاعن إن هذه القرائن لا تؤدى منفردة أو مجتمعة إلى إثبات صورية تعاقد مع هذين المطعون ضدهما لأن الطاعن في إنذاره لوزارة المالية بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٠ قرر في عبارة صريحة أنه يحفظ كافة حقوقه في تنفيذ العقد الذى يتسك به والذي ترتبت عليه معاملات مع الغير لا يجوز النكول عنها ، وذكر في صحيفة دعواه أن امتناع الوزارة عن تسليم



الطائرات المبيعة قد ترتب عليه توقفه عن تنفيذ تعهداته للغير المترتبة على هذه الصفقة ، وهذا الذي ذكره الطاعن كان كافيا لإبراز أن ثمة تعهدات بينه وبين الغير ولم يكن لازما أن يشير إلى تعاقد مع المطعون ضدهما الثاني والثالث بالذات ما دام هو يستند إلى الخطأ العقدي في جانب وزارة المالية ، أما عن مطالبة المطعون ضدهما الثاني والثالث للطاعن بما دفعاه له من ثمن الطائرات مضافا إليه التعويض المتفق عليه في عقدهما ثم قصرهما الدعوى بعد ذلك على هذا التعويض بالإتفاق وحده فمرجعه إلى أن الطاعن قد رد إليهما ما دفعاه من الثمن لعدم وجود وجه للاحتفاظ به إن تعذر إتمام الصفقة فاقصر في الطلب على التعويض وكان الأمر أظهر من أن يحتاج إلى بيان ورغم هذا الظهور فقد ذكره الحاضر عن المطعون ضدهما المذكورين في مرافقته ، كذلك فإن عدم منازعة الطاعن في هذا التعويض الذي طلبه المطعون ضدهما الثاني والثالث يرجع إلى أنه قد رفع دعوى ضمان فرعية على وزارة المالية للحكم له عليها بما قد يحكم به لهما، وتعهدت وزارة المالية في مذكرتها المقدمة بجلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٢ بالدفاع عنه في الدعوى المرفوعة عليه من المطعون ضدهما الثاني والثالث ، وهي مع ذلك لم تطعن أمام المحكمة الابتدائية في هذا العقد ولم تزعم أنه صوري مكتفية بالتمسك بعدم جواز الجمع بين الدعويين الفرعية والأصلية ، وأما أن الطاعن لم يطعن في الحكم الصادر عليه في دعوى المطعون ضدهما الثاني والثالث فذلك لأن الحكم الابتدائي قد قضى بمسئولية وزارة المالية وهذا الحكم وإن أخطأ في عدم احتساب المبلغ المحكوم عليه به للمطعون ضدهما الثاني والثالث ضمن عناصر التعويض المقضى له به فإن استئناف الطاعن لهذا الحكم كان كفيلا بإصلاح هذا الخطأ . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم قوله إن الحكم شابه القصور أيضا لأن الطاعن كان قد قدم لمحكمة الاستئناف "كتالوج" للطائرات المبيعة مصدقا عليه من الجهات الرسمية يمكن منه استخلاص مقدار كمية المعادن الموجودة في كل طائرة وهو ما يمكن أن يبيعه بعد تكسير الطائرات كما قدم فاتورتين بثن أدوات طائرات من مخلفات الجيش وهما مؤرختان ٣ يناير سنة ١٩٥٣ و ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ ومؤشر عليهما بالتخالص بموجب شيك مؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ وهو ما يثبت تاريخيهما وذلك للتدليل على ما فاتته من كسب ولكن الحكم المطعون فيه لم يشير إلى أي من هذه المستندات ولم يذكر سبب إطراده في ذلك واكتفى



بقوله إن المحكمة مستعينة بما قدم في القضية من أوراق ومستندات تقدر ما فات من الربح عن كل ما كينة بمبلغ عشرة جنيهات وعن كل طائفة بمبلغ عشرين جنيها وهو قول غامض وقاصر عن بيان الأساس الذي بنت عليه المحكمة تقديرها للتعويض .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت مسؤولية الوزارة من التعويض رفض الأساس الذي بني عليه الحكم الابتدائي تقديره للضرر المادي الذي أصاب الطاعن بناء على قوله "لأنه عن عناصر التعويض المادي فلا يصح الاعتداد بالمعيار الذي أخذ به الحكم المستأنف استنادا إلى العقد الصادر من الأستاذ عبد الرحمن الطوير إلى عزيز صايغ وزميله إذ يبدو من ظروف الدعوى وملايساتها أن هذا العقد قد اصطنع لخدمة الدعوى إذ لو كان هناك عقد أبرم في يوم ١٩٥٠/٥/٢ بين الأستاذ عبد الرحمن الطوير وبين المذكورين لورد ذكره في الإنذار المرسل منه في ١٩٥٠/٥/١٠ لوزارة المالية حتى يبرر جسارة الخسارة التي حلت به ويكشف عن عناصر التعويض الذي يهيء نفسه للمطالبة به ، هذا علاوة على أن عزيز صايغ رفع دعواه بمبلغ ١٣٢٥٠ ج ثم قصر طلبه في أول جلسة أمام قاضي التحضير على مبلغ ٥٠٠٠ ج قيمة التعويض المتفق عليه دون أن يذكر لذلك سببا ولم ينازعه الأستاذ عبد الرحمن الطوير في طلباته ولم يذكر عزيز صايغ شيئا عن هذا العقد إلا في الإنذار المرسل منه للأستاذ عبد الرحمن الطوير في ١٩٥٠/٦/٢٦ بعد أن قام الأخير برفع دعواه في الرابع عشر من نفس الشهر وما كان هناك من مبرر لأن يسكت عزيز صايغ عن توجيه إنذاره للأستاذ عبد الرحمن الطوير من تاريخ منع الأخيرين عن العمل حتى ١٩٥٠/٦/٢٦ خاصة وهو يقرر أنه دفع من الثمن ما يعادل نصفه تقريبا هذا علاوة على أن الدعوى المرفوعة من الأستاذ عبد الرحمن الطوير لم يرد بصحيفتها ذكر عن هذا العقد وما كان هناك مبرر لوقوف الأستاذ عبد الرحمن الطوير موقف المتفرج في الدعوى المرفوعة عليه من عزيز صايغ وزميله وعدم منازعته فيها وارتضائه الحكم الصادر فيها وعدم الطعن فيه بطريق ما في الوقت الذي تنادى فيه الوزارة بعدم أحقيته لشيء من التعويض الأمر الذي يتعين معه استبعاد هذا العقد وعدم الاستناد إليه في تقدير التعويض المادي " ولما كان الثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى

أن الطاعن وإن لم يشر في إنداءه الموجه إلى وزير المالية بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٠  
ولا في صحيفة دعواه إلى هذه المطعون ضدهما الثاني والثالث على وجه التبيين  
إلا أنه ذكر في صحيفة دعواه ما يأتي "وحيث إن هذا الإجراء قد ألحق بالطالب  
(الطاعن) أضراراً بالغة الجسامة والخطورة إذ ترتب عليه أن توقف الطالب عن  
تنفيذ تعهداته للغير المترتبة على هذه الصيغة" وهي عبارة صريحة في أن ثمة عقوداً  
أبرمها الطاعن مع الغير بخصوص هذه الصيغة وأن نكول وزارة المالية من  
تنفيذ عقدها معه قد حال دون تنفيذ ما ألزم به هو نحو هذا الغير. وهذه الإشارة  
إلى التعهدات بصيغة عامة دون تحديد للعقود المثبتة لها في هذه المرحلة من مراحل  
النزاع ليس من شأنها أن تؤدي إلى ما يرتبه عليها الحكم من ضرورة العقد المبرم  
بين الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث. وإذا كان ذلك وكان الثابت من  
الإطلاع على أوراق الدعوى رقم ٢٥٨ سنة ١٩٥٠ التي أقامها المطعون ضدهما الثاني  
والثالث على الطاعن بطلبائه فيها مبلغ ١٣٢٥٠ ج أن رافعي الدعوى قد ذكر في صحيفة  
أنهما اشترى من الطاعن بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٥٠ معادن ٧٣ طائفة بغير أجهزة  
نظير ثمن قدره ١٨٢٥٠ ج وأنهما قد قاما وقت التعاقد ٨٢٥٠ ج ونص في العقد على  
تعويض بمقداره ٥٠٠ ج مقابل الإخلال بالتزامات أي من العاقلين، وإذا كانا  
قد قصرا طلباتهما على مبلغ ٥٠٠ ج فإنهما يكونان قد عدلا عن مطالبة الطاعن  
بما دفعاه من مقدم الثمن، وقد ذكر الحاضر عنهما في محضر جلسة ٢٢ نوفمبر  
سنة ١٩٥٤ أمام محكمة أول درجة أن سبب تعديل طلباتهما هو أن الطاعن قد  
سدد لهما ما دفعاه من مقابل الثمن وبهذا يكون المطعون ضدهما الثاني والثالث  
قد أفضحا فوق ما هو مستفاد بطريق الاستنتاج الخفى من صحيفة الدعوى  
عن سبب تعديل الطلبات. أما استدلال الحكم على ضرورة ذلك العقد بأن  
الطاعن لم ينازع المتعاقدين ثمة في طلباتهما في الدعوى التي رفعها عليه فإن هذا  
الذي ذكره الحكم لا يؤدي إلى الضرورية لأن منازعة الطاعن لا تكون لها وجه  
إذا كان العقد جدياً وأصبح التعويض المتفق عليه في العقد مستحقاً نتيجة عدم  
وفاء الطاعن بالتزامه وهو الأمر الذي لم يكن الطاعن يستطيع المنازعة فيه بعد  
أن أصبح تنفيذ التزامه مستحقاً نتيجة امتناع الوزارة المطعون ضدها الأول  
عن تنفيذ العقد المبرم بينهما وبينه. كما أن الطاعن أدخل وزارة المالية ضامنة له  
في الدعوى التي رفعها عليه المطعون ضدهما الثاني والثالث وتعهدت هي -



على ما هو ثابت في مذكرتها المؤرخة ١٩٥٢/٤/٢٢ - بالدفاع عنه في تلك الدعوى، وما قاله الحكم من أن هذين المطعون ضدهما لم يذكر شيئا عن عقدهما إلا في الإنذار المرسل منهما إلى الطاعن في ١٩٥٠/٦/٢٦ وأنه لا يوجد مبرر لأن يسكتا عن توجيه الإنذار إليه من تاريخ منع عمال الطاعن من العمل فإنه بدوره لا يصلح للإستدلال به على صورية هذا العقد إذ لم تمض غير أيام معدودات بين رفع الطاعن دعواه على وزارة المالية وبين توجيه المشتريين إنذارهما إليه ولم يكن قد مضى على عقدهما سوى شهر أنذرفيه الطاعن وزارة المالية بتنفيذ الصفقة فلما استيقن المشتريان من إصرارها على عدم تنفيذها باقاة الطاعن دعواه أنذراه بدفع ما قبضه من الثمن وما نص عليه في العقد من التعويض وأردفا ذلك برفع دعواهما، ومن ثم لا يقبل أن ينسب إليهما تراخ في المطالبة بحقوقهما يمكن أن يستفاد منه تواطؤهما مع الطاعن، أما استدلال الحكم على الصورية بارتضاء الطاعن الحكم الصادر في دعوى المشتريين وعدم الطعن فيه مع أن الحكومة كانت تنكر عليه حقه في التعويض فإن هذا الذي استدل به الحكم لا يؤدي إلى ما رتبته عليه من صورية العقد لأنه لا مصلحة للطاعن في الطعن في هذا الحكم بعد أن أثبت الحكم الصادر في دعواه مسئولية وزارة المالية عن عدم تنفيذ العقد وقضى له بما قدره له من التعويض وقد استأنفه الطاعن طالبا زيادة التعويض المقضى به بما يغطي جميع الأضرار التي أصابته بما في ذلك ما حكم به عليه للمشتريين من التعويض، وعلى ذلك تكون القرائن التي استند إليها الحكم في القول بصورية العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث فاسدة وليس من شأنها أن تؤدي ولو مجتمعة إلى ما رتبته عليها الحكم، ويكون لذلك استخلاص الحكم لصورية هذا العقد هو استخلاص نتيجة من أسباب لا تؤدي إليها. ومتى تقرر ذلك وكان الحكم لم يبين سبب إطرأحه للمستنديين اللذين قدمهما الطاعن وهما "الكالوج" الدال على مقدار ما في الصفقة من معادن والقاتورتان الدالتان على ثمن تلك المعادن في السوق، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور ذلك أنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر هو مما يستقل به قاضي الموضوع إلا أنه إذا قدم له طالب التعويض دليلا مقبولا على أحد عناصر الضرر الذي يطالب بالتعويض عنه ورأى القاضي إطرأح هذا الدليل وتقدير التعويض على خلافه فإنه يتعين عليه أن يبين سبب عدم أخذه به.

وحيث إنه لما تقدم بتعين نقض الحكم المطعون فيه .  
وحيث إن الطعن للمرة الثانية ولما كان الموضوع غير صالح للحكم فيه بحالته .



## جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدقي البشبيشي ،  
ومحمد سيد أحمد حامد .

( ١١٠ )

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . "أسباب الطعن" . "أسباب واقعية" .

التي بطلان الحكم لبطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول  
لرافعة أمام محاكم الاستئناف . قيامه على عنصر وائعي . عدم جواز إثارتها لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

(ب) استئناف . "ميعاد الاستئناف" . أوراق تجارية .

توحيد المشرع ميعاد الطعن بالاستئناف . إلغاء الميعاد المنصوص في مواد الأوراق  
التجارية والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة . المادة ٤٠٢  
مرافعات ملغى . معلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

(ج) استئناف . "ميعاد الاستئناف" . دعوى . أمر أداء .

المعارضة في أمر أداء صادر استنادا إلى سند أذني . ليست من الدعاوى المستعجلة  
الواردة في المادة ٤٠٢ / ٢ مرافعات ملغى . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها  
ستون يوما .

(د) تقادم . "التقادم المسقط" . أوراق تجارية .

التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . قيامه على  
قرينة قانونية هي الوفاء . شرطه ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال  
مشغولة بالدين . مثال .

١ - النعي ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف يقوم على عنصر واقعي هو تحقيق ما إذا كان المحامي الموقع على صحيفة الاستئناف مقرورا أو غير مقرورا أمام محكمة الاستئناف عند توقيعه عليها ، ومن ثم فإنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

٢ - المستفاد من نص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن ميعاد الاستئناف ستون يوما ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وفي المواد المستعجلة يكون الميعاد خمسة عشر يوما أي كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ؛ وظاهر من هذا النص ومما ورد في المذكرة الإيضاحية بشأنه أن المشرع وحد ميعاد الطعن بالاستئناف فجعله ستين يوما سواء أ كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية أم جزئية ، وخمسة عشر يوما في المواد المستعجلة ، ولم يعد تمت ميعاد منقوص في مواد الأوراق التجارية ولا في المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة لأن هذه التفرقة لم يعد لها محل ولا تناسب الفائدة المرجوة منها مع الخلافات التي تثيرها .

٣ - إذا كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه هي معارضة في أمر أداء صادر استنادا إلى سند إذني ، فإنها بهذه المثابة لا تعتبر من الدعاوى المستعجلة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وبالتالي يكون ميعاد استئنافها ستين يوما .

٤ - ، فناد نص المادة ١٩٤ من قانون التجارة أن التقادم الخمسي المنصوص عليه فيه يقوم على قرينة قانونية هي أن المدين أوفى بما تعهد به ، ويشترط لقيام هذه القرينة ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالمدين كأن يعترف صراحة أو ضمنا بأنه لم يسبق له الوفاء بالمدين . وتمسك المدين ببطلان التزامه لعدم مشروعية سببه يتضمن إقرارا منه بعدم وفائه بهذا الدين ومن ثم فإنه لا يجوز له بعد ابداء هذا الدفاع أن يدفع بسقوط حق الدائن في المطالبة بالتقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة (١) .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة نيتوكريس أمين جريس المسماة حاليا أمل أمين مجد التى يمثلها المطعون ضده الأول استصدرت بتاريخ ١٦/١/١٩٦٣ أمر أداء قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ١٠٠٠ ج وذلك استنادا إلى سند إذنى مؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٠ وموقع عليه بامضاء الطاعن ويفيد مديونية لها بمبلغ ١٠٠٠ ج مستحق الأداء فى أول يناير سنة ١٩٥٥ . وتظلم الطاعن من هذا الأمر بالتظلم رقم ٦٧٧ سنة ١٩٦٣ كلى القاهرة وبجى تظلمه على أن سبب الدين الثابت بهذا السند مخالف للنظام العام إذ أنه حرره لزوجته لمنعها من إجهاض نفسها كما تمسك بسقوط هذا الدين بالتقادم الخمسى عملا بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة وبإعدام أهلية الدائنة للتقاضى بسبب توقيع الحجر عليها فى القضية رقم ٣٢٧ سنة ١٩٦٢ الأزبكية وفى ١٩٦٣/١٢/٥ قضت المحكمة برفض طاب وقف الدعوى المبدى من المتظلم ( الطاعن ) وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المتظلم بكافة طرق الإثبات القانونية عدم مشروعية سبب الإلزام فى السند المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٠ ومخالفته للنظام العام والآداب وللمتظلم ضدها النفى بنفس الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٦٤/٥/٧ بإلغاء أمر الأداء المتظلم فيه رقم ٥٧ سنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية . فاستأنف المطعون ضده الأول بصفته قيم خصومة على السيدة أمل أمين مجد " نيتوكريس أمين جرجس " هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٣٤٢ سنة ٨١ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف وتأييد أمر الأداء المتظلم منه وتمسك الطاعن بدفاعه الذى أبداه أمام محكمة الدرجة الأولى والمتضمن أن سبب الدين غير مشروع وأنه سقط بالتقادم الخمسى . وفى ٢١ يناير سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد أمر الأداء المتظلم فيه .



وفي ١٩٦٥/٣/٢١ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها بطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف ذلك أن الأستاذ عرفان علي أسعد المحامي الذي وقع على عريضة الاستئناف لم يقبل حتى الآن للمرافعة أمام محاكم الاستئناف على ما هو ثابت من الشهادة المقدمة بحافظة الطاعن والصادرة من نقابة المحامين وبالتالي تكون صحيفة الاستئناف باطلة بطلاناً متعلقاً بالنظام العام عملاً بالمادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ ويترب على بطلانها بطلان الحكم المطعون فيه الذي فصل في ذلك الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول لأنه يقوم على منصر واقعي هو تحقيق ما إذا كان المحامي الموقع على صحيفة الاستئناف مقررًا أو غير مقرر أمام محكمة الاستئناف عند توقيعه عليها ولما كانت أوراق الدعوى خلوا مما يفيد أن الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فإنه يعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع أما من الشهادة المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة فإنه لا يجوز له الانحدى بها مادام لم يسبق له عرضها على محكمة الموضوع .

وحيث إن حاصل الصب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد تأسيساً على أن الحكم المستأنف صدر في تظلم من أمر أداء صادر استناداً إلى سند إذني فيعتبر وفقاً للمادة ١٦٥ من قانون التجارة صادراً في دعوى من دعاوى السندات الإذنية التي يوجب القانون نظرها على وجه السرعة وبالتالي تكون من الدعاوى المستعجلة التي جعلت المادة ٢/٤٠٢ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ميعاد استئنافها خمسة عشر يوماً أي كانت المحكمة التي أصدرت الحكم وإذا كان الحكم المستأنف قد صدر في ١٩٦٤/٥/٧ ولم تقدم صحيفة استئنافه لقلم المحضرين إلا في ١٩٦٤/٧/٦ فإن الاستئناف

يكون مرفوعا بعد الميعاد . وقد أفضلت محكمة الاستئناف الرد على هذا الدفع وقضت بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا فأخطأت بذلك في تطبيق القانون كما شاب حكمها القصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ، ذلك أن المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والذي رفع الاستئناف في ظله تنص على أن ميعاد الاستئناف ستون يوما ما لم ينص القانون على غير ذلك ويكون الميعاد خمسة عشر يوما في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم وظاهر من هذا النص ومما ورد في المذكرة الإيضاحية بشأنه أن المشرع وحد ميعاد الطعن بالاستئناف بفعله ستين يوما سواء أ كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية أم جزئية . وخمسة عشر يوما في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ولم يعد ثمة ميعاد منقوص في مواد الأوراق التجارية ولا في المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة لأن هذه التفرقة لم يعد لها محل ولا تتناسب الفائدة المرجوة منها مع الخلافات التي تثيرها ، ولما كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون هي معارضة في أمر أداء صادر استنادا إلى سند إذني وهي بهذه المثابة لا تعتبر من الدعاوى المستعجلة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وبالتالي يكون ميعاد استئنافها ستين يوما . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد صدر في ١٩٦٤/٥/٧ وقد قدمت صحيفة الاستئناف لقلم المحضرين في ١٩٦٤/٧/٦ فإنه يكون مرفوعا في الميعاد وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الاستئناف شكلا فإنه لا يكون مخطئا في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس كما يكون غير منتج النعى عليه بالقصور لإغفاله الرد على الدفع الذي أبداه الطاعن بهذا الخصوص بعد أن ثبت عدم صحة هذا الدفع قانونا .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى وفي صحيفة التظلم بسقوط الحق في المطالبة لمضي أكثر من خمس سنوات من تاريخ استحقاق السند في أول يناير سنة ١٩٥٥ حتى أول مطالبة بالإذار الرسمي المعلن إليه ، في ١٩٦٢/١١/١١ وذلك عملا بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة ولم تر محكمة الدرجة

الأولى حاجة للرد على هذا الدفع بعد أن انتهت إلى عدم مشروعية سبب الإلتزام ومخالفته للنظام العام وقضت بإلغاء أمر الأداء . لكن محكمة الاستئناف — وعلى الرغم من قيام هذا الدفع أمامها عملاً بالمادة ٤١٠ من قانون المرافعات ذهبت إلى أن ورود هذا الدفع في صحيفة التظلم يتعارض مع ما يدعيه الطاعن من عدم مشروعية سبب الإلتزام . وهذا منها ينطوي على خطأ في الاستدلال لأن نطاق الدعوى يتحدد بموضوعها وبأسباب التي بنيت عليها أمام محكمة الموضوع ولأنه لا تضارب بين تمسك الطاعن بعدم مشروعية سبب الإلتزام وبين تمسكه بحكم القانون بشأن التقادم الخمسى وبسقوط حق المطعون ضدها في المطالبة بقيمة السند الإذنى بهذا التقادم عملاً بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة .

وحيث إن المادة ١٩٤ من قانون التجارة تنص على أن ” كل دعوى متعلقة بالكيميالات أو بالسندات التي تحت إذن وتعتبر عملاً تجارياً أو بالسندات التي لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمراً بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الإطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في إقامتها بمضى خمس سنين اعتباراً من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة إن لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد . وإنما على المدعى عليهم تأييد براءة ذمتهم بحلفهم اليمين على أنه لم يكن في ذمتهم شيء من الدين إذا دعوا للحلف وعلى من يقوم مقامهم أو وراثتهم أن يحلفوا يميناً على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شيء مستحق من الدين “ . ومفاد هذا النص أن التقادم الخمسى المنصوص عليه فيه يقوم على قرينة قانونية هي أن المدين أوفى بمتعهد به ويشترط لقيام هذه القرينة ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالدين كأن يعترف صراحة أو ضمناً بأنه لم يسبق له الوفاء بالدين . ولما كان تمسك المدين ببطلان التزامه لعدم مشروعية سببه يتضمن إقراراً منه بعدم وفائه بهذا الدين فإنه لا يجوز له بعد إبداء هذا الدفاع أن يدفع بسقوط حق الدائن في المطالبة بالتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة ، ولما كان الثابت من الوقائع المتقدم ذكرها أن الطاعن دفع ببطلان الدين المطالب به لعدم مشروعية سببه فلا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن



الدفع بسقوط حق المطعون ضدها في المطالبة بقيمة السند بالتقادم الخمسى ، وما أورده في أسبابه من وجود تعارض بين الدفاع بعدم مشروعية سبب إلزامه وبين التمسك بالدفع بالتقادم الخمسى يكفى لتسوية مسلكه في الالتفات عن هذا الدفاع الأخير .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع القصور في التسبيب والتناقض ومخالفة الثابت في الأوراق من وجهين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أنه لا بد أن تتوافر ظروف أو دلائل في الدعوى من شأنها أن تجعل الادعاء بعدم مشروعية سبب الدين محتملا حتى تجوز إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم مشروعية السبب وأن مجرد الإدعاء بعدم المشروعية لا يكفى لإحالة الدعوى إلى التحقيق ، في حين أن في وقائع النزاع وفيما أورده الطاعن في مذكراته وقدمه من مستندات ، ظروف ودلائل كثيرة من شأنها أن تجعل الادعاء بعدم مشروعية سبب الالتزام محتملا ومن هذه الدلائل ( ١ ) أنه لم يكن للمطعون ضدها مال قبل زواجها بالطاعن بل إنها كانت تعمل بأجر زهيد في صيدليته ( ٢ ) أنها لم تتحمل أى عبء من أعباء الزواج على ما يستفاد من خطاب والدها إلى الطاعن ( ٣ ) أنها لم تطالب بقيمة السند إلا بعد ثمانية سنين من تاريخ تحريره وأن مطالبتها لم تبدأ إلا بعد اكتشاف زلتها ( ٤ ) أنها لم تتجب أى طفل بعد مولد الابن المفتدى ( ٥ ) أن الدكتور بنى سلوانس شهد أمام محكمة أول درجة بأنها طلبت منه أن يرشدها عن طريقة للاجهاض فأخبرها بأنه يضر بصحتها وأنه سمع بعد ذلك أن زوجها الطاعن حرر لها السند حتى لا تجهض نفسها ( ٦ ) أن الطاعن أشركها هي وابنها الأكبر في صيدليته بعقد مؤرخ ١٩٥٠/٥/١ ثبت فيه أنها دفعت مبلغ ٨٠٠ ج في الشركة وأن الابن دفع ٤٠٠ ج ولا يقبل أن تدفع هي مبلغ الـ ٨٠٠ ج وتقرضه مبلغ ١٠٠٠ ج خلال بضعة شهور . وحاصل الوجه الثانى أنه ورد في سياق الحكم المطعون فيه أن المحكمة تطمئن إلى أقوال الشهود مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقضى بتأييد الحكم الابتدائى ولكنها على الرغم من ذلك قضت بإلغاء ذلك الحكم وهو منها تناقض بين الثابت في الأوراق والنتيجة التى انتهت إليها بحكمها المطعون فيه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به قوله "من حيث إنه ما من شك في أن مجرد الإدعاء بعدم مشروعية السبب الوارد في السند رغم وجود سبب مشروع ثابت كتابة فيه لا يكفي لإحالة الدعوى إلى التحقيق لأن في ذلك إخلال بالثقة الواجبة للحررات المعدة مقدما لإثبات الحقوق ، وزهزعة للعاملات بين الناس الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة أنه لا يجوز الإثبات بالبيئة والقرائن فيما يخالف المكتوب ما لم تدل الوقائع الثابتة في الدعوى على وجود قرائن قوية ترشح لصدق الادعاء بالسبب غير المشروع في هذه الحالات" وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الموضوع رأت في حدود سلطتها التقديرية في وزن الأدلة والتي لارقابة لمحكمة النقض عليها فيها أن ما سافه الطاعن من قرائن ليستدل بها على عدم مشروعية سبب الإلتزام غير جدية وغير كافية لضعاف الدليل المقدم من المطعون ضده وهو السند الإذني الثابت فيه أن سبب الدين هو القرض وإقتناع المحكمة بعدم صحة هذا السبب وبالتالي فإن النعي بالوجه الأول من هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا من جانب الطاعن فيما تستقل به محكمة الموضوع من تقدير ووزن للأدلة هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على هذه الدعامة وحدها بل إنه يبين من أسبابه أنه أقيم على دعامة أخرى تكفي وحدها لحل قضائه وهي ما قررت المحكمة في حكمها المطعون فيه من عدم إطمئنانها إلى أقوال شهود الطاعن في التحقيق الذي أجرتة محكمة الدرجة الأولى ، ومن عجزه عن إثبات ما ادعاه من عدم مشروعية سبب الإلتزام ، والنعي بالوجه الثاني غير صحيح ذلك أنه يبين من نسخة الحكم الأصلية ومن مسودته أن العبارة التي يتحدى بها الطاعن قد جرى نصها على أن " خلاصة "تمول في شأن هؤلاء الشهود جميعا أن هذه المحكمة لا تطمئن إلى أقوالهم ولا تجد منها ما يسوغ التهجم على حجية السند وإهدار السبب الوارد فيه وهو القرض". وقد أسقط الطاعن في نعيه كلمة "لا" السابقة لكلمة "تطمئن" ومن ثم يكون ما رتبته على هذا الاسقاط منها الأساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبدالسلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومجد صادق الرشيدى ، وعبد العلي  
الدعشان .

( ١١١ )

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) التزام . ” آثار الإلتزام ” . ” الإشتراط لمصلحة الغير ” .  
المتفع في الاشتراط لمصلحة الغير يكسب حقا مباشرا من العقد ذاته المبرم بين  
المشترط والمتعهد . تعيين المتفع يكون بشخصه أو بوصفه شخصا مستقبلا أو من الممكن  
تعيينه وقت أن ينتج العقد أثره .

( ب ) جمعيات . ” الجمعيات التعاونية للمساكن ” . دعوى . مقالة . وكالة .

خلو العقد المبرم بين جمعية مساكن ومقاول مما يفيد وجود نيابة عن أعضائها .  
انصراف أثر العقد إلى الجمعية دون الأعضاء . عدم قبول دعوى عضو الجمعية  
قبل المقاول بطلب تنفيذه التزاماته الناشئة عن العقد ما لم يثبت أن حق الجمعية قد  
انتقل إلى العضو وفقا للقانون .

١ — مفاد نص المادة ١/١٥٤ من القانون المدني أنه في الاشتراط لمصلحة  
الغير يتعاقد المشتراط مع المتعهد باسمه لمصلحة شخصية في تنفيذ المتعهد الإلتزامات  
المتعاقد عليها نحو المتفع دون أن يدخل المتفع طرفا في العقد وأن المتفع إنما  
يكسب حقه مباشرة من العقد ذاته المبرم بين المشتراط والمتعهد بأن تشترط  
الإلتزامات لصالحه باعتباره متفعا فيه ويجرى تعيينه بشخصه أو بوصفه شخصا  
مستقبلا أو يكون مستطاعا تعيينه وقت أن ينتج العقد أثره .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه متى كانت الجمعية ( جمعية المساكن )  
لم تعلن وقت إبرام العقد أنها تعاقدت — مع المقاول — نيابة عن أعضائها ،



وكان لا يوجد في نصوص العقد ما يمكن أن يفيد وجود نيابة صريحة أو ضمنية فإن أثر العقد ينصرف إلى الجمعية وليس إلى أعضائها ومن ثم تكون الجمعية وحدها هي صاحبة الحق في مطالبة المفاوض بتنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد وبالتالي لا يجوز قبول دعوى عضو الجمعية بطلب ذلك إلا إذا أثبت أن حق الجمعية قد انتقل إليه بما ينتقل به الحق قانونا .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٨٧٢ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم وطلب الحكم بالزام الطاعن بصفته بإزالة الأعمال المخالفة المبينة بصحيفة الدعوى وبتقرير خبير دعوى لإثبات الحالة وبإعادة بنائها وفق شروط العقد ومواصفاته المبرم بين الطاعن والمطعون عليها الثانية وإتمام الأعمال الناقصة وفق هذه الشروط مع الترخيص له في حالة تخلف الطاعن عن تنفيذ ذلك بالقيام بهذه الأعمال على حسابه بمصاريف يرجع بها عليه . وقال بيانا لدعواه إنه — وهو عضو في الجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنيابة العامة التى يمثلها المطعون عليه الثانى — قد اختص بقطعة أرض لينشئ عليها مسكنا واختار النموذج " د " الذى صممه المطعون عليهما الثالث والرابع ، وقد تعاقدت الجمعية التعاونية المشار إليها مع الطاعن على إقامة هذه المساكن إلا أنه لما تبين له أن البناء الذى أقامه الطاعن لسكنه معيب ومخالف للمواصفات المتفق عليها في عقد المفاوضة فقد أقام دعوى إثبات الحالة رقم ٤٠ سنة ١٩٥٨ مستعجل القاهرة لتحقيق ما إذا كانت الشروط والمواصفات الواردة في عقد المفاوضة قد روعيت عند إنشاء المسكن وبيان أوجه المخالفة وتقدير المبالغ اللازمة لتصحيح الأعمال المخالفة ، وباشر الخبير مأموريته وقدم إليه

صورة من عقد المقاول المبرم بين المطعون عليه الثانى بصفته وبين الطاعن ، وإذ قدم الخبير تقريراً أوضح فيه المخالفات وعيوب البناء فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان . دفع الطاعن الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أنه لا تربطه بالمطعون عليه الأول أية رابطة عقدية تخول مقاضاته وأن عقد المقاول قد أبرم بينه وبين المطعون عليه الثانى بصفته وموضوعه بناء المساكن للجمعية التى يمثلها . وبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض الدفع وبقبول الدعوى وبالزام الطاعن بإزالة الأعمال المخالفة الميمنة بتقرير الخبير المتدب فى دعوى إثبات الحالة رقم ٤٠ سنة ١٩٥٨ مستعجل القاهرة وبإعادة إجراءاتها وفق شروط العقد المبرم بين المطعون عليه الثانى بصفته وبين الطاعن وإتمام الأعمال الناقصة منها وذلك فى مدى شهر من تاريخ إعلان الحكم وإلا فالمطعون عليه الأول فى حالة تخلف الطاعن عن تنفيذ ذلك إجراء هذه الأعمال على حسابه بمصاريف يعود بها على الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد الإستئناف برقم ١٠٠٨ سنة ٧٨ ق ، وبتاريخ ١٧/٦/١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت رآيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن عقد المقاول أساس الدعوى قد تم بينه وبين المطعون عليه الثانى الذى أبرم العقد بوصفه أصيلاً يمثل جمعية لها شخصيتها الاعتبارية ولحساب هذه الجمعية المستقلة عن شخصية أعضائها ومنهم المطعون عليه الأول فلا يكون له صفة فى رفع الدعوى على الطاعن بصفته بشأن التزاماته المترتبة على العقد ، غير أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع على أساس أن المطعون عليه الثانى تعاقد على التزامات اشترطها لصالح المطعون عليه الأول ورتب على ذلك القضاء له بطلباته ، هذا فى حين أنه لم يذكر فى العقد ما يدل على أن الالتزامات الواردة به قد اشترطت لصالح المطعون عليه الأول باعتباره منتفعاً به بل إن الثابت من العقد

أن آثاره انصرفت إلى الجمعية التي يمثلها المطعون عليه الثاني مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعمى صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى قوله ” يبين من ظروف الدعوى ... وعلى الأخص عقد الاتفاق المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ والمبرم بين المدعى عليهما الأولين (الطاعن والمطعون عليه الثاني) أن الغرض من تعاقدتهما إنشاء مساكن لرجال القضاء والنيابة الأعضاء بالجمعية على قطع الأراضي المملوكة لها بمدينة الأوقاف بالدقي وفقا للنماذج المتفق عليها واختص المدعى (المطعون عليه الأول) بالفيل رقم ٣٠ نموذج ”د“ ووضح من ذلك أن الجمعية وإن تعاقدت باسمها ولحسابها إلا أن المساكن التي اشترط تشييدها محل التعاقد هي لمصلحة أعضاء الجمعية ومن بينهم المدعى وقد تولد لكل منهم حق مباشر منذ التعاقد على ما اختصاص به من مبنى ... ومن ثم فإن ما تعاقدت عليه الجمعية سواء مع الشركة المدعى عليها الثانية كقاول أو المدعى عليهما الآخرين (المطعون عليهما الثالث والرابع) كمهندسين، إنما أبرم لمصلحة أعضائها ومن بينهم المدعى (الطاعن) ويترتب على ذلك أن كلا العقدين يكسبه حقا مباشرا قبل المتعهد ويستطيع أن يطالبه بوفائه طبقا لنص المادة ١/١٥٤ من القانون المدني“ وإذ تنص المادة ١/١٥٤ من القانون المدني على أنه يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير فقد أفادت بذلك أنه في الاشتراط لمصلحة الغير يتعاقد المشتري مع المتعهد باسمه لمصلحة شخصية في تنفيذ المتعهد الالتزامات المتعاقد عليها نحو المتفع دون أن يدخل المتفع طرفا في العقد وأن المتفع إنما يكتسب حقه مباشرة من العقد ذاته المبرم بين المشتري والمتعهد بأن تشترط الالتزامات لصالحه باعتباره متفعا فيه ويجرى تعيينه به بشخصه أو بوصفه شخصا مستقبلا أو يكون مستطاعا تعيينه وقت أن ينتج العقد أثره . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على صورة عقد المفاولة المودعة بملف الطعن والمقدمة من المطعون عليه الأول أن المطعون عليه الثاني بصفته تعاقد بوصفه أصيلا وحساب نفسه مع الطاعن ونص في العقد على أن الأرض التي تعاقدت الجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنيابة التي يمثلها المطعون



عليه الثاني مملوكة لها وأنها تلتزم بدفع المبالغ التي يستحقها الطاعن شهريا مقابل الأعمال التي ينجزها وأشير في العقد إلى أن البنك العقاري الزراعى المصرى يقوم بتمويل هذه العملية لحساب المطعون عليه الثاني وأن خطابات الضمان التي تعهد بتسليمها للطاعن صادرة من البنك لصالح المطعون عليه الثاني كما نص بالعقد على أنه إذا اتضح من المعاينة أن العمل قد تم طبقا لشروطه يحصل الاستلام المؤقت ويحضر محضر رسمى بذلك "فيلا بفيلا" من ثلاث صور ويوقع عليه من الجمعية والمهندس المباشر والمقاول ( الطاعن ) وأن التسليم النهائى يكون للجمعية وهى صاحبة الحق فى الاعتراض على ما تلاحظه من مخالفات فى المباني، وكان لا يوجد بالعقد أى نصوص صريحة أو ضمنية تفيد أن المطعون عليه الثاني بصفته قد اشترط الالتزامات المبينة به لصالح المطعون عليه الأول شخصيا أو بوصفه شخصا مستقبلا أو مستطاعا تعيينه وقت إنتاج العقد لأثره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن عقد المقاولة المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الثاني قد تضمن اشتراطا لصالح المطعون عليه الأول ورتب على ذلك رفض الدفع الذى أبداه الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة والقضاء للمطعون عليه الأول بطلباته على أساس من عقد المقاولة سالف البيان ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق . ولا يغير من ذلك ما أثارته النيابة العامة فى المذكرة المقدمة منها من أن الحكم يستقيم فى النتيجة التى انتهى إليها على أساس وجود نيابة بين المطعون عليه الثاني بصفته وبين المطعون عليه الأول مستمدة من عقد المقاولة سالف البيان ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى كانت الجمعية لم تعلن وقت إبرام العقد أنها تعاقبت نيابة عن أعضائها ، وكان لا يوجد فى نصوص العقد ما يمكن أن يفيد وجود نيابة صريحة أو ضمنية فإن أثر العقد ينصرف إلى الجمعية وليس إلى أعضائها . ولا يشفع للحكم أنه أشار إلى أن الجمعية قد انضمت إلى المطعون عليه الأول فى جميع طلباته ذلك أنه متى كان لإعمال آثار عقد المقاولة وفقا للقانون يؤدى إلى اعتبار الجمعية وحدها صاحبة الحق فى مطالبة الطاعن بتنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد فإنه لا يجوز قبول دعوى المطعون عليه الأول بطلب ذلك إلا إذا ثبت أن حق الجمعية قد انتقل إليه بما ينتقل به الحق قانونا ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد الإشارة إلى انضمام الجمعية إلى المطعون عليه الأول دون أن يبين على أى أساس حصل هذا الانضمام وسند

الجمعية فيه ، وقد خلت أوراق الطاعن الأخرى من بيان ذلك ، وكان ما رآه الحكم من أن الجمعية اشترطت العقد لصالح المطعون عليه الأول وهو الرأي الذي تبين عدم صحته قد حجبه عن بحث النظام الأمامى للجمعية ومدى حقوقها وحقوق أعضائها على المباني التي تقوم بإنشائها وبما إذا كان حقها في مقاضاة الطاعن بسبب المخالفات التي وجدت في المبنى المخصص للمطعون عليه الأول قد انتقل إليه أم لا ، فإن ماورد في أسباب الحكم عن انضمام الجمعية إلى المطعون عليه الأول في طلباته لا يصلح أن يكون بذاته دعامة لحمل قضائه ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعبد العليم الدهشان .

( ١١٢ )

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ القضائية :

( أ ) دعوى . ” تكييف الدعوى ” . محكمة الموضوع .

عدم تقيد محكمة الموضوع في تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها . إلزامها  
بالتكييف الصحيح الذي تتيحه من وقائع الدعوى لتنزل حكم القانون على ما يثبت لديها  
أنه التكييف الصحيح ولو للفصل في مسألة شكلية تتعلق بجواز أو عدم جواز استئناف  
الحكم الذي يصدر فيها .

( ب ) إفلاس . ” طلب وقف إجراءات التفضيلة ” .

حمل المنازعة في إدراج الدين ضمن ديون التفضيلة . ليس للدائن أن يطلب  
وقف إجراءات التفضيلة حتى يتحدد معالمها في أصولها وخصومها وإنما له طلب الوقف  
حتى ينصل في المنازعة في دينه .

( ج ) إفلاس . ” طلب وقف إجراءات التفضيلة ” . حكم . ” الطعن  
في الحكم ” . قانون .

عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفضيلة حتى يفصل  
في المنازعة في الدين المطالب بإدراجه ضمن ديون التفضيلة أو برفض طلب الوقف  
وفقا لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للسادة ٣١٤ من قانون التجارة . لا أثر  
لاختلاف الصياغة في النصين .

١ — لا تقيد محكمة الموضوع في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف  
الخصوم لها وإنما تلتزم بالتكييف الصحيح الذي تتيحه من وقائع الدعوى وترى  
أنه ينطبق عليها لتنزل حكم القانون على ما ثبت لديها أنه هو التكييف الصحيح



ولو للفصل في مسألة شكلية تتعلق بجواز أو عدم جواز إستئناف الحكم الذى يصدر فيها قبل مناقشة ما عداها من المسائل المتعلقة بالموضوع حتى لا يحرم أى من الطرفين حقه بشأنها .

٢ — لا يجوز لصاحب الدين إذا ما حصلت منازعة في إدراج دينه ضمن ديون التفليسة أن يطلب وقف إجراءات التفليسة حتى يتحدد معالمها في أصولها وخصومها، ذلك أن نطاق دعوى وقف إجراءات التفليسة لا يتسع لمثل هذا الطلب . وكل ما يستطيع صاحب الدين المتنازع فيه أن يطلبه في تلك الدعوى هو وقف إجراءات التفليسة إلى أن يفصل في المنازعة في دينه وتقدر المحكمة هذا الطلب بحسب أهمية الدين فتأمر وفقا لما تقضى به المادة ٣٠٤ من قانون التجارة إما بوقف إجراءات التفليسة إلى أن يفصل في المنازعة أو بالاستمرار فيها والانتقال إلى نظر مقترحات الصلح .

٣ — وفقا لمفهوم عبارة النصين العربى والفرنسى للمادة ٣١٤ من قانون التجارة أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التى تصدر بوقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين بطلب صاحبه إدراجه ضمن ديون التفليسة أو التى تصدر بوقف هذا الطلب مما مؤداه أنه لا أثر لاختلاف الصياغة في النص العربى عنها في النص الفرنسى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المنور .  
والرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٧/٢/٥ صدر حكم في الدعوى رقم ٣٦١ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى إفلاس القاهرة بأشهار إفلاس الأستاذ حنا فوزى وتقدمت الطاعنة إلى مأمور التفليسة بطلب مؤرخ ١٩٦٣/٢/٢٣ قالت فيه إن بنك السويس ( البنك العربى سابقا ) كان قد أقام ضدها وضد الأستاذ حنا فوزى وآخرين الدعوى رقم ٣٥٩ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة يطالبهم فيها بمبلغ ٣٣٠٠٠ ج

والقوائد مستندا إلى عقد فتح اعتماد محرر بين البنك وبين الأستاذ حنا فوزى عن نفسه وبصفته وكيلها وعن باقى المدعى عليهم فى تلك الدعوى ، وأنه لما كان الأستاذ حنا فوزى قد استعمل مبلغ القرض فى شئونه الخاصة فقد أدخلت وكيل الدائنين — المطعون عليه — ضامنا فى الدعوى المشار إليها بعد صدور الحكم بإشهار الإفلاس وطلبت فيها أن يحكم على التفليس به عساه أن يحكم به عليها ، وإذ طلب وكيل الدائنين عدم قبول دعوى الضمان حتى يقوم هو ببحث الدين أثناء تحقيق الديون فى التفليس ولكتبه تراخى فى هذا البحث ، فقد تقدمت إلى مأمور التفليس بطلبها المشار إليه لإدراج هذا الدين ضمن ديون التفليس ولما نازعها فيه وكيل الدائنين قرر مأمور التفليس إحالة هذه المنازعة إلى محكمة الإفلاس للفصل فيها . وأمام هذه المحكمة الأخيرة طلبت الطاعة وقف إجراءات التفليس حتى يفصل فى هذه المنازعة وحتى يتم تحديد معالم التفليس فى أصولها وخصومها . وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٧ حكمت المحكمة بوقف الفصل فى المنازعة حتى يفصل نهائيا فى الدعوى رقم ٣٥٩ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة المشار إليها ويرفض طلب وقف الإجراءات وبالسير فيها وحددت جلسة لانعقاد جمعية الصلح . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٨ سنة ٨١ قى القاهرة واقتصرت فى مذكرتها الختامية على طلب إلغاء الحكم المستأنف والفضاء بوقف إجراءات التفليس حتى يتم تحديد معالمها فى أصولها وخصومها . دفع المطعون عليه بعدم جواز الاستئناف . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/١٠ حكمت المحكمة بقبول هذا الدفع وبعدم جواز الاستئناف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره الترتت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة فيهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك أقول إن الحكم قضى بعدم جواز استئناف الحكم الإبتدائى الصادر برفض طلب وقف الإجراءات مع تحديد جلسة لانعقاد جمعية الصلح واستند الحكم فى ذلك إلى أن موضوع الدعوى لا يخرج فى حقيقته عن المنازعة فى دين مما نصت عليه المادة ٣٠٤ من قانون التجارة وأن ما طلبته الطاعة من وقف إجراءات التفليس حتى يتم تحديد

أصولها وخصومها هو من قبيل الدفاع توصلنا منها إلى وقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في النزاع القائم حول دينها الذي طلبت إدراجه ضمن ديون التفليسة وأن هذا من شأنه أن يجعل الحكم الابتدائي الصادر في هذا الخصوص غير جائز استثنائه طبقاً للسنتين ۳۱۴، ۳۹۵ من قانون التجارة، في حين أن المادة ۳۹۵ حظرت فيما حظرت الطعن في الأحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح ولم يرد بها نص عن تحريم الطعن في الأحكام التي تصدر برفض تأخير عمل الصلح مما يستفاد منه أنه يجوز الطعن في هذه الأحكام الأخيرة بالمعارضة والاستئناف . أما عن المادة ۳۱۴ من قانون التجارة فقد وقع تحريف في ترجمتها عن الأصل الفرنسي الذي لم يرد به أي ذكر "لأحكام والأوامر التي تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح أو التي تصدر بعدم التأخير" على نحو ما جاء بالترجمة العربية، وعلى ذلك فإنه لا يوجد أي نص يساند الحكم المطعون فيه ويمنع من الطعن في الحكم الابتدائي الصادر برفض طلب وقف الإجراءات وبتحديد جلسة لانعقاد جمعية الصلح هذا إلى أن طلب وقف الإجراءات حتى تتحدد معالم التفليسة الذي تقدمت به الطاعنة في الدعوى لم يكن مجرد دفاع فيما بل هو طلب قائم بذاته ويختلف عن طلب وقف الإجراءات حتى يفصل في المنازعة في الدين وكان مطلوباً من المحكمة أن تعرض له عند نظر جواز الاستئناف باعتباره طلباً مستقلاً عن المنازعة في الدين فضلاً عن أن هذا الطلب لم يكن مبنياً على حصول منازعة في الدين حتى تنطبق بشأنه المادة ۳۱۴ من قانون التجارة بنصها العربي بل كان مبنياً على عدم وضوح معالم التفليسة في أصولها وخصومها مما يستحيل معه المداولة في أية مقترحات للصلح . وإذا أخطأ الحكم المطعون فيه في تحصيل طلب الطاعنة مما أدى به إلى الخطأ في تكيف الدعوى على النحو سالف البيان وقضى بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في خصوص تكيف طلب الطاعنة وقف إجراءات التفليسة حتى تتحدد أصولها وخصومها وهو الطلب الذي إقتصرت عليه أمام محكمة الاستئناف مايل "أنه مهما قيل أنه أثناء نظر المحكمة للناقضة التي تقدم بها المستأنف ضده - المطعون عليه - في دين بنك السويس الذي طلبت المستأنفة - الطاعنة - إدراجه ضمن ديون المفلس



قد نهت المستأنفة وطلبت وقف السير في إجراءات التفليسة حتى تتكشف معالمها ببيان أصولها وخصومها فإن ما طرح على محكمة أول درجة كان في جوهره وحقيقة أمره منازعة في دين انعقد لها الاختصاص بنظره وقد أحيل إليها من مأمور التفليسة وأو بدون الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات متعلقة بأوراق التكليف بالحضور وذلك لتأمر فيه بما ترى طبقاً للمادة ٣٠٤ من قانون التجارة إما بدعوة الدائنين لعقد جمعية الصلح ولو لم يفصل في المنازعة أو أن تأمر بتأخير انعقادها حتى يفصل فيها ، ولا يخرج النزاع عن ماهيته المتقدم ذكرها أن المستأنفة وهي في سبيل الوصول إلى وقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في النزاع القائم حول دين بنك السويس الذي تقدمت لإدراجه ضمن ديون المفلس قد طلبت وقف السير في الإجراءات حتى تتضح أصول التفليسة وخصومها إذ لم يكن قولها ذلك الأخير إلا استرسالاً في الدفاع باستخدام حجة قدرت أنها تركي طابها وقت السير في الإجراءات على أساس ضرورة الفصل في النزاع القائم حول الدين الذي تقدمت لإدراجه وهي حجة قد رخص القانون للمحكمة في قبولها أو عدم قبولها بعد تقديرها على هدى ما يتكشف لها من ظروف التفليسة وما تقتضيه مصلحة أولى الشأن فيها ذلك لأن المقام وقتذاك كان متجعماً للجدل في أحقية المستأنفة أو عدم أحقيتها في إدراج دينها وهو الجدل الذي بنيت عليه وفي نطاقه مناقضة المستأنف ضده في طلبها . ومع أن المستأنفة أشارت استرسالاً في دفاعها إلى عدم الجدوى من التعميل بدعوة جمعية الصلح أو إلى الضرر الذي يصيب الدائنين من انعقادها بسبب مطالبة مصلحة الضرائب للتفليسة بمبلغ كبير يستغرق أصولها الظاهرة فتلك حال كفل القانون معالجتها بعد دعوة جمعيتهم ثم اجتماعهم فعلاً للداولة في الصلح ولا يقدح في ذلك أن يكون موضوع هذه المناقضة مطروحاً عندئذ على محكمة أخرى في الدعوى رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى مصر ولم يفصل فيه بعد ما دامت محكمة الإفلاس تستطيع أن تتدارك الأمر — وقد فعلت — بأن توقف الحكم في المناقضة حتى يفصل في الدعوى المشار إليها وما دام الحظر متفياً بحفظ حصة تعادل حصه دين المستأنفة المتنازع فيه طبقاً للقانون حتى لا تضار حقوق الدائنين بوقف السير في الإجراءات كما قالت محكمة أول درجة بحق خصوصاً متى أرادت المحكمة أن دين المستأنفة يمثل نسبة قليلة الأهمية في مجموع الديون التي كانت قبلتها

نهائيا وتلك التي قبلتها مؤقتا حين ذاك . ولما كانت محكمة الموضوع لا تتقيد في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها وإنما تلتزم بالتكييف الصحيح الذي تتيحه من وقائع الدعوى وترى أنه ينطبق عليها لتنزل حكم القانون على ما ثبت لديها أنه هو التكييف الصحيح ولو للفصل في مسألة شكلية تتعلق بجواز أو عدم جواز إستئناف الحكم الذي يصدر فيها قبل مناقشة ما عداها من المسائل المتعلقة بالموضوع حتى لا يحرم أى من الطرفين من حقه بشأنها ، وكان لا يجوز لصاحب الدين إذا ما حصلت منازعة في إدراج دينه ضمن ديون التفليسة أن يطلب وقف إجراءات التفليسة حتى تتحدد معالمها في أصولها وخصومها ذلك أن نطاق الدعوى المشار إليها لا يتسع لمثل هذا الطلب وكل ما يستطيع صاحب الدين المتنازع فيه أن يطلبه في تلك الدعوى هو وقف إجراءات التفليسة إلى أن يفصل في المنازعة في دينه وتقدر المحكمة هذا الطلب بحسب أهمية الدين فتأمر وفقا لما تقضى به المادة ٣٠٤ من قانون التجارة إما بوقف إجراءات التفليسة إلى أن يفصل في المنازعة أو بالاستمرار فيها والانتقال إلى نظر مقترحات الصلح ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت في ١٩٦٤/٥/٢٧ ضمن ما قضت به برفض طلب وقف الإجراءات وبالسير فيها وأمرت بتحديد جلسة لانعقاد جمعية الصلح وذلك تأسيسا على ما حصلته من أن الدين المتنازع فيه الذي طلبت الطاعة إدراجه ضمن ديون التفليسة وقدره ٣٣٠٠٠ ج دين قليل الأهمية بالنسبة لسائر الديون التي تم قبولها وتبلغ ٢٦٤٦٦٦ ج و ٢٤٢ م بخلاف الديون التي قبلت مؤقتا ، وكان الحكم للمطعون فيه إذ قرر أن الدعوى هي في حقيقتها منازعة في دين طلبت الطاعة إدراجه ضمن ديون التفليسة وكيف الطلب الذي تقدمت به الطاعة بوقف إجراءات التفليسة حتى تتحدد معالمها في أصولها وخصومها بأنه ليس إلا مجرد دفاع في الدعوى تهدف به تزكية طلبها وقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في النزاع القائم حول الدين الذي طلبت إدراجه ضمن ديون التفليسة فان الحكم المطعون فيه يكون قد أسبغ على الدعوى التكييف القانوني الصحيح للأسباب السائغة التي أوردها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا التكييف وهو يصدد بحث جواز أو عدم جواز الإستئناف بأن استند إلى نص المادة ٣١٤ من قانون التجارة الذي اختتم به المشرع أحكام تحقيق الديون التي على المفلس والوارد بالفرع الخامس من الفصل الخامس من باب

الإفلاس ، وكان هذا من الحكم تطبيقاً صحيحاً للقانون ذلك أن المادة المشار إليها وإن اختلفت صياغتها في النص العربي عن النص الفرنسي إلا أن هذا الاختلاف في الصياغة غير مؤثر في نتيجة الحكم في الدعوى المطروحة طبقاً للتكييف الذي أسبغه عليها الحكم المطعون فيه على ما سلف البيان ، ذلك أنه وفقاً لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر بوقف الإجراءات حتى يفصل في المنازعة في دين يطلب صاحبه إدراجه ضمن ديون التفليسة أو التي تصدر برفض هذا الطلب ، مما مؤداه أن ما تثيره الطاعنة في سببي النعي إستناداً إلى ما تقول به من اختلاف النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ المشار إليها يعد منها قولاً لا يصادف محلاً بعد ، إذ انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى اعتبار طلب الطاعنة وقف إجراءات التفليسة حتى تتحدد معالمها في أصولها وخصومها مجرد دفاع في طلب وقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين ، وكان ما تقول به الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى نص المادة ٣٩٥ من قانون التجارة مردود بأن البين من أسباب هذا الحكم أنه انتهى إلى استبعاد تطبيق هذه المادة ، وإذ رتب الحكم المطعون فيه على جميع ما تقدم قضائه بعدم جواز إستئناف الحكم الابتدائي ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة أول مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشيشي ، وعلى عبد الرحمن .

( ١١٣ )

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . استئناف . ” نظر الاستئناف ” .

عدم التزام محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى . حسبما تضمن حكمها بيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة . حقها في الأخذ بقرينة لم تقدم إلى المحكمة الابتدائية . المادة ١٠٤ مرافعات ملغى .

( ب ) شفعة . ” سقوط الحق في الأخذ بالشفعة ” . صورية .

تحلف طالب الشفعة عن إيداع الفرق بين الثمن الثابت في عقد البيع المقدم في دعوى الشفعة والمبلغ الذي كان قد أودعه على أنه الثمن الذي علم أن البيع حصل به . أثره . سقوط حقه في الأخذ بالشفعة . لا يمنع من ذلك أن يكون قد طعن على الثمن الوارد بالعقد بالصورية ما دام قد أخفق في إثباتها . المادة ٩٤٢ مدني .

١ - لا إلزام على محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى وحسبها أن يتضمن حكمها بيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة ، كما أنه لا أثر بعلها إذا لم ترد استقالاتها على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغته ما دام حكمها محمولا على أسباب تسوغ النتيجة التي انتهى إليها كما أنه لا وجه لتعيب حكمها لأخذه بقرينة لم تقدم إلى المحكمة الابتدائية ذلك لأنه يجب على محكمة الاستئناف وفقا للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى .

٢ - إذا كان طالب الشفعة لم يودع كل الثمن طبقا لما توجبه المادة ٩٤٢ من القانون المدنى بعد أن علم به علما يقينا من عقد البيع الذى قدمته المشتريه ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه فى الأخذ بالشفعة لعدم إيداعه كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع وذلك بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، لأنه إذا صح لطالب الشفعة أن يحتج بعدم علمه بحقيقة الثمن الذى حصل به البيع عند الإيداع ورفع دعوى الشفعة فانه لا يكون لهذا الاحتجاج وجه بعد تقديم عقد البيع من المشتريه الثابت به الثمن الذى حصل به البيع ، كما لا يعفى طالب الشفعة من إيداع هذا الثمن كونه طعن عليه بالصورية لأنه فى هذه الحالة يكون مجازفا فيتحمل خطر هذه المجازفة إذا أخفق فى إثبات هذه الصورية .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٢٥٨٩ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة انتهى فيها إلى طلب الحكم بأحقته فى أن يأخذ بطريق الشفعة الدكانين رقمى ١٠ ، ٧ بالعقار رقم ٢ الكائن بعطفة العزبى قسم الجمالية مقابل ثمن قدره ٥٥٠ ج أودعه خزانة المحكمة أو ما يثبت أنه الثمن الحقيقى . وقال بيانا للدعوى أنه علم بشراء المطعون ضدها الأولى لهذين المحليين من باقى المطعون ضدهم فقام بإذارهم بإعلان رغبته فى الشفعة استنادا إلى أنه شريك على الشيوع فى العقار الكائن به هذان الدكانان وأنه يملك فى ذات العقار الدكاكين رقم ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ملاوة على وجود حق إرتفاق له بالعلو عليهما ولكن المطعون ضدهم لم يردوا على إنذاره فقام بإيداع الثمن الحقيقى ثم رفع دعواه بطلب الشفعة نظير هذا الثمن مبدىا استعدادده لتسليمه إلى الحد الذى يثبت أنه الثمن الحقيقى الذى حصل به

البيع . ودفعت المطعون ضدها الأولى بسقوط حق الطاعن في الأخذ بالشفعة لعدم إيداعه كامل الثمن الحقيقي الذي اشترت به ومقداره ألف جنيه وقدمت للمحكمة عقد البيع المتضمن شراءها المحليين المشفوع فيهما بثن قدره ألف جنيه قطع الطاعن بصورية هذا الثمن وأصر على أن حقيقة الثمن الذي حصل به البيع هو ٥٥٠ ج الذي قام بإيداعه خزانة المحكمة . وفي ٦ يونيو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون ضدها اشترت الدكانين موضوع الدعوى بثن قدره ٥٥٠ ج وصرحت للمطعون ضدهم بالنفي . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ برفض الدفع بالسقوط وبأحتمية الطاعن في أخذ الدكانين ١٠٠٠٠ الموضحين بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل ما أودعه خزانة المحكمة من ثمن . استأنفت المطعون ضدها الأولى ( المشتري ) هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٠ سنة ٨١ ق القاهرة . وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٦٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أوجه ينحى الطاعن بالأوجه الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والخطأ في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بقبول الدفع بسقوط حقه في الشفعة على أنه لم يودع كامل الثمن الحقيقي للبيع استنادا إلى أن الثمن الوارد بعقد المطعون ضدها الأولى وقدره ألف جنيه هو الثمن الذي حصل به البيع ودلل الحكم على جدية هذا الثمن بأنه يقل عن الثمن الذي تم به بيع دكان آخر في ذات العقار هذا في حين أن الطاعن هو الذي بادر بإصدار المطعون ضدهم بإعلان الرغبة في الشفعة بالثمن الذي علم به ومقداره ٥٥٠ ج ولماسكتوا عن الرد عليه قام بإيداع هذا الثمن واحتفظ بالحق في تكملة إلى الثمن الذي يظهر أنه الحقيقي ولكن المطعون ضدها الأولى قدمت أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة عقد البيع الذي ورد به أن الثمن ألف جنيه قطع فيه بأنه صوري قصد به إسقاط حقه في الشفعة ، وقضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات



هذه الصورية ورغم أن تلك المحكمة قضت برفض الدفع بالسقوط استنادا إلى اطمئنانها لما شهد به شاهد الطاعن من أن الثمن الذي أودعه هو الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع وأن الثمن الوارد بالعقد هو ثمن صوري، فإن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغاه ولم يعرض لأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية ليبين خطأ الحكم الابتدائي فيما اعتمد عليه من أقوالهم، هذا إلى أن الحكم استند في تقدير ثمن المبيع إلى مقارنة الثمن الوارد بعقد البيع بثمن بيع دكان آخر في ذات العقار مع أن هذه القرينة لم تطرح على محكمة أول درجة ولم تناقشها في أسباب حكمها وكان يتعين للأخذ بها ندب خبير هندسي لتحقيق الثمن الفعلي للبيع لأن الأثمان تتفاوت في الأعيان بحسب مساحتها ومكانها وصنعها والوقت الذي حصل فيه بيعها ولكن محكمة الاستئناف أجرت بنفسها مقارنة الأثمان وأخذت بتقديرها دون تحقيقها بمعرفة خبير وبذلك جاء حكمها مشوبا بالقصور والخطأ في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بقبول الدفع بسقوط حق الطاعن في الشفعة على قوله " وحيث إن الثابت ابتداء أن المستأنف ضده ( الطاعن ) قد اختصم في الدعوى كلاً من المستأنفة وآخر لشراء المستأنفة الدكانين موضوع الدعوى وشراء هذا الأخير دكاناً ثالثاً في نفس العقار ومن نفس البائعين وأنه تنازل عن محاصمة هذا الأخير لأنه تنازل عن الدكان الذي اشتراه وهو الدكان رقم ٨ لقاء ثمن قدره ١٥٠ قرش وثابت أيضاً أن الدكانين موضوع النزاع مساحتهما ٨٠، ٧٤ متراً مربعاً وأن الدكان رقم ٨ الذي تنازل المستأنف ضده عن محاصمة مشتريه مساحته ٢٠، ٦ متراً مربعاً وإذا كانت الدكاكين الثلاثة في نفس العقار وفي نفس الموقع وليس ثمة ما يميز أحدها عن الآخر فإن ثمن المتر الواحد لا يقل بحال عن ٢٥ ج تقريباً فإذا أخذ ثمن المتر في الاعتبار في شأن الدكانين المشفوع فيهما فإن ثمنهما الحقيقي يربو حتى على الثمن الوارد في العقد وإذا استبان ذلك وثبت أن المستأنف لم يودع خزينة المحكمة إلا مبلغ ٧٠٠ ج على ذمة الصفقة كلها أي الدكاكين الثلاثة فيكون بذلك لم يدفع كامل الثمن الحقيقي للعقد " . ولما كان هذا الذي استخلصه الحكم مائفاً وله أصله الثابت في الأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه من الأخذ بالثمن الوارد في عقد

البيع المبرم بين المطعون ضدها الأولى وباقي المطعون ضدهم وكان ما قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الموضوع رأت في القرينة التي اعتمدت عليها في قضائها ما يكفي لإقناعها بفساد إدماء الطاعن بصورية الثمن الوارد في ذلك العقد، فانه يكون في هذا الذي قرره الحكم التعليل الضمني لعدم أخذه بما قرره شاهدا الطاعن في التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى في شأن هذه الصورية، ولا إلزام على محكمة الموضوع بالأخذ بنتيجة هذا التحقيق وحسبها أن يتضمن حكمها بيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة، كما أنه لا ثريب على محكمة الاستئناف إذا هي لم ترد استقلالاً على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألقته ما دام حكمها مجحولاً على أسباب تسوغ النتيجة التي انتهى إليها. لما كان ما تقدم وكان لا وجه لتعيب الحكم المطعون فيه لأخذه بقرينة لم تقدم إلى المحكمة الابتدائية ذلك لأنه يجب على محكمة الاستئناف وفقاً للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى. لما كان ما تقدم وكان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع ندب خير لتقدير قيمة الدكانين وإنما طلبت ذلك المطعون ضدها الأولى على سبيل الاحتياط فإنه لا يكون للطاعن أن يعيب على المحكمة عدم اتخاذها هذا الإجراء لأن تقدير لزومه وعدم لزومه من إطلاقاتها.

وحيث إن حاصل الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه بقبول الدفع بسقوط حق الطاعن في الشفعة على أساس أنه لم يودع كامل الثمن الحقيقي للبيع مع أنه لم يوجه إلى الطاعن إنذاراً من البائعين أو المشترية وفقاً للمادتين ٩٤٠ و ٩٤١ من القانون المدني وإنما هو الذي بادر بتوجيه الإعلان إليهم برغبته في الأخذ بالشفعة بالثمن الذي علم به وسكتوا عن الرد عليه ولم يعترضوا على هذا الثمن الذي قام بإياعه واحتفظ بحقه في تكلمته إلى الثمن الذي ثبت أنه الثمن الحقيقي ولكن المطعون ضدها الأولى لم تقدم عقد شرائها إلا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة بعد مضي سنة ونصف على رفع الدعوى وقد حضرت في الجلسات السابقة ولم تطعن على الثمن المودع ودون أن تدفع بسقوط الحق في الشفعة لعدم إيداع كامل الثمن، ومع ذلك اعتبر

الحكم المطعون فيه الثمن الوارد بالعقد هو الثمن الحقيقي ولم يعتد بإيداع الطاعن الثمن الذي ذكره في إنذاره للمطعون ضدهم بإعلان الرغبة وسكتوا عن الرد عليه مما يدل على إقرارهم بصحته، كما رتب الحكم على ذلك سقوط حق الطاعن في الشفعة رغم عدم إنذاره من المشتري أو البائعين على الوجه المبين في المادة ٩٤١ وبهذا أخطأ الحكم في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الطاعن وإن كان قد بادر بإعلان رغبته في الأخذ بالشفعة إلى المشتري والبائعين قبل أن يوجه إليه أيهم الإنذار الرسمي المنصوص عليه في المادة ٩٤٠ من القانون المدني وأودع خزانة المحكمة الثمن الذي علم بأن البيع حصل به وقدره ٥٥٠ ج ثم رفع دعوى الشفعة طالبا أخذ العقار بالشفعة مقابل الثمن الذي أودعه مبدئيا لاستعداده لتكاملته في حالة ثبوت حصول البيع بأكثر منه إلا أنه حين قدمت المشتري عقد البيع الصادر إليها من البائعين والثابت فيه حصول البيع مقابل ثمن قدره ألف جنيه لم يقيم الطاعن بإيداع الفرق بين هذا المبلغ وبين ما أودعه، وإنما لجأ إلى الطعن بصورية الثمن الوارد في العقد، وإذا كانت محكمة الاستئناف قد انتهت إلى أن الثمن المذكور في العقد هو الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع فعلا وكان الطاعن (طالب الشفعة) لم يودع كل هذا الثمن طبقا لما توجبه المادة ٩٤٢ من القانون المدني بعد أن علم به علما يقينيا من عقد البيع الذي قدمته المشتري (المطعون ضدها الأولى) فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه في الأخذ بالشفعة لعدم إيداعه كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع وذلك بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا لأنه إذا صح للطاعن أن يحتج بعدم علمه بحقيقة الثمن الذي حصل به البيع عند الإيداع ورفع دعوى الشفعة ، فإنه لا يكون لهذا الاحتجاج وجه بعد تقديم عقد البيع من المشتري الثابت به الثمن الذي حصل به البيع كما لا يعنى الطاعن من إيداع هذا الثمن كونه طعن عليه بالصورية لأنه في هذه الحالة يكون مجازفا فيتحمل خطر هذه المجازفة إذا أخفق في إثبات هذه الصورية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، ومجد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديوانى .

( ١١٤ )

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٥ القضائية :

حكم . ” الطعن فى الأحكام “ . قوة الأمر المقضى . استئناف . اختصاص .

قضاء المحكمة باختصاصها ولائيا . عدم جواز استئنافه إلا عند استئناف الحكم فى الموضوع .  
فصل الحكم بنسب خير فى أساس الدعوى بتقرير مسؤولية الطاعن . جواز استئناف الحكم فى شقيه  
المتعلقين بالاختصاص وأساس الدعوى على استقلال . عدم الطعن فيه رفوات ميعاد الاستئناف  
وصيرورته حائزا لقوة الأمر المقضى . الطعن فيه على الحكم الصادر فى الموضوع . قضاء المحكمة  
الاستئنافية بقبول الاستئناف عن الحكم الأول لا محل له . تناولها فى أسباب حكمها مسألة  
الاختصاص وأساس المسؤولية أسباب قافلة . ليس للحكمة الاستئنافية معاودة البحث فيما فصل فيه  
الحكم الأول نهائيا .

لئن كان قضاء المحكمة باختصاصها — ولائيا — بنظر الدعوى لا يستأنف  
إلا عند استئناف القضاء فى الموضوع إلا أنه إذا قضى الحكم بنسب الخبير  
( الطبيب الشرعى ) فى شق من الموضوع هو أساس الدعوى بتقرير ثبوت مسؤولية  
الطاعنة ( المتبوعة ) عن تعويض الضرر الذى أصاب المطعون ضده من خطأ  
أحد تابعيها فقد كان يجوز لها أن تستأنف هذا الحكم على استقلال فى الميعاد  
فى شقيه المتعلق أولهما بالاختصاص والثانى بأساس الدعوى باعتبار أن استئناف  
الشق الثانى يستتبع حتما استئناف الشق الأول . وإذا تراخت الطاعنة فى ذلك  
ولم تستأنفه إلا عند استئنافها الحكم الصادر بالتعويض وبعد فوات ميعاد  
الاستئناف بالنسبة للحكم الأول فإن الحق فى استئنافه يكون قد سقط بصيرورته  
نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى ولا يكون الحكم المطعون فيه قد صادف محلا

إذ قضى بقبول الاستئناف عن ذلك الحكم ولا يغير من ذلك أن يكون الاختصاص الولائى من النظام العام إذ أن حجية الحكم النهائية الذى قضى بالاختصاص تسمو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — على قواعد النظام العام . كما لا يغير من هذا النظر أن تتناول أسباب الحكم المطعون فيه بحث الاختصاص بنظر الدعوى وأساس مسئولية الطاعنة إذ ما كان للحكم أن يعاود بحث ذلك بعد أن فصل فيه نهائيا مما يجعل ما ورد بشأنه فى أسبابه تافلة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ضد وزارة الحربية — الطاعنة — وطالب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبالغ ألف جنيه على سبيل التعويض ، وقال فى بيان دعواه أنه كان يعمل جنديا بالجيش فى منطقة العريش وكف من قيادته فى ١١/١١/١٩٥٩ بحفر خندق للواصلات فاصطدمت أداة الحفر بغم مدفون فى الأرض أدى إلى انفجاره وأصاب جسمه بإصابات بالغة ، وإذ كان ذلك نتيجة إهمال الطاعنة فى رفع الألغام من الأرض قبل تكليفه بالحفر فيها مما يستتبع مسئوليتها فقد قدر الضرر الذى أصابه بالمبلغ المطالب به . وفى ١٨/١/١٩٦٣ حكمت المحكمة بنسب قسم الطب الشرعى لفحص حالة المطعون ضده وبيان ما به من إصابات وما إذا كان قد شفى منها أم تخلفت لديه عاهة وتقدير مداها إن وجدت ، وبعد أن قدم الطبيب الشرعى تقريره قضت المحكمة فى ٧/٤/١٩٦٤ بإلزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد إستئنافه برقم ١٠٢٠ سنة ٨١ ق . كما استأنفته الطاعنة بالإستئناف رقم ١١١٩ سنة ٨١ ق القاهرة ،

وبعد أن قررت المحكمة ضم الإستئنافين قضت في ١٩٦٥/١/٢٦ برفض إستئناف الطاعنة وفي إستئناف المطعون ضده بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تدفع له تمويضا قدره ألف جنيه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت برأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد، حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قضى باختصاص المحاكم بنظر الدعوى حالة أنها غير مختصة ولائيا بنظرهما ، وفي بيان ذلك يتول الطاعن إن الثابت من وقائع الدعوى وظروفها أن المطعون ضده كان جنديا بالكتيبة رقم ٤٥ بالقوات المسلحة ويعمل في موقع حربي أثناء الحرب الدائرة بين إسرائيل وقوات الجمهورية العربية المتحدة ومكلفا بحفر خندق مواصلات في منطقة بالمواقع الأمامية التي انسحبت منها جنود إسرائيل وفي الوقت الذي كانت فيه الكتيبة التي يعمل بها هذا الجندي مكلفة باحتلال الموقع والدفاع عنه وهو ما يعد من الأعمال الحربية مما مفاده أن تكون مطالبة المطعون ضده بتعويض عن إصابته أثناء عمله في هذه الظروف مما يخرج عن اختصاص القضاء بجهتيه باعتبار الدعوى تعويضا عن عمل من أعمال السيادة التي لا يترتب عليها أية مسئولية قبل الحكومة ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى رغم ذلك باختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى مما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة إذ قضت بتاريخ ١٩٦٣/١/٨ بنسب مكتب الطب الشرعي بالقاهرة لتوقيع الكشف الطبي على المطعون ضده وبيان ما به من إصابات وما إذا كان قد شفى منها أم تخلفت لديه عاهة وتقدير مداها إن وجدت قد ضمننت أسبابها ما يلي " إنه لا جدال أن الذي أصدر أمره للدعى — المطعون ضده — بالحفر قبل تطهير المنطقة رغم وجود احتمال كبير بوجود ألغام ومفرقات بها يجعل مصدر هذا الأمر قد وقع منه خطأ يوجب مسئوليته عن النتائج المترتبة على ذلك ، ولما كان مرتكب هذا الخطأ وإن لم تظهر شخصيته في التحقيقات إلا أنه من التابعين للدعى عليه — الطاعن — مسئول عنه ولا محل للقول بأن كون أعمال الحفر تعتبر جميعها ضرورة



عسكرية ولا يمكن دفعها انتظارا لحضور خبير فني في التطهير ، ذلك لأنه كان من الممكن استحضار هذا الخبير قبل البدء في الحفر واستعمال إحصائه بأى وسيلة فإذا أضيف إلى ذلك أن الاستعمال الذى يحول دون توقف الحفر لا يتحمل تبعته المدعى أو سواه بل تقع تبعته على عاتق المدعى عليه الذى يتعين عليه تعويض المدعى عما أصابه من أضرار نتيجة انفجار مادة مفرقة وإصابتها إياه أثناء عمله فى منطقة لم يتم تطهيرها وبناء على أمر صادر له لم يكن يستطيع إلا أن ينفذه . وأنه وإن كانت مسئولية المدعى عليه عن تعويض المدعى عن كل الأضرار التى أصابته ثابتة إلا أنه يتعين لتحديد مبلغ التعويض الاستعانة بخبير لتقدير مدى ما أصاب المدعى من ضرر . ولما كان مفاد هذا الذى أورده ذلك الحكم أنه قضى ضمنا باختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى باعتبار أن موضوعها ليس من أعمال السيادة وأن المسئولية فيها تقوم على الخطأ الشخصى لأحد تابعى الوزارة الطاعنة وقطع فى مسئولية هذه الأخيرة وانتهى إلى أنها مسئولة عن تعويض المطعون ضده عن الأضرار التى أصابته ونذب خبير لتقدير مدى هذا الضرر حتى يمكن تحديد مبلغ التعويض اللازم لجبره ، وإن كان قضاء المحكمة باختصاصها بنظر الدعوى لا يستأنف إلا عند إستئناف انقضاء فى الموضوع ، إلا أنه وقد قضى الحكم المشار إليه على النحو السالف بيانه فى شق من الموضوع هو أساس الدعوى بتقرير ثبوت مسئولية الوزارة الطاعنة عن تعويض الضرر الذى أصاب المطعون ضده ، فقد كان يجوز للطاعنة أن تستأنف هذا الحكم على استقلال فى الميعاد ، فى شقيه المتعلق أولهما بالاختصاص والثانى بأساس الدعوى باعتبار أن إستئناف الشق الثانى يستتبع حتما إستئناف الشق الأول ، وإذا تراخت الطاعنة فى ذلك ، ولم تستأنفه إلا عند إستئنافها الحكم الصادر ضدها بالتعويض فى ١٩٦٤/٤/٧ وذلك بصحيفة قدمت لقلم المحضرين فى ١٩٦٤/٦/٦ بعد ميعاد الإستئناف المحدد بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للحكم الصادر فى ١٩٦٣/١/٨ ، فإن حق الطاعنة فى إستئناف ذلك الحكم يكون قد سقط طبقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم واقعة الدعوى . وإذا أصبح الحكم الصادر فى ١٩٦٣/١/٨ نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى بعدم إستئنافه فى الميعاد المحدد بالمادتين ١/٣٧٩ ، ١/٤٠٢ من قانون المرافعات المشار إليه بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وبالمادة ٢/٧ من هذا القانون ، فإن الحكم

المطعون فيه إذ قضي بقبول الاستئناف عن ذلك الحكم لا يكون قد صادف محلا . ولا يغير من ذلك أن الاختصاص الولائي من النظام العام إذ أن حجبة الحكم النهائي الذي قضي بالإختصاص تسمو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على قواعد النظام العام . كما لا يغير من هذا النظر أن تناولت أسباب الحكم المطعون فيه بحث الاختصاص بنظر الدعوى وأساس مسئولية الطاعنة إذ ما كان للحكم أن يعاود بحث ذلك بعد أن فصل فيه نهائيا مما يجعل ما ورد بشأنه في أسبابه نافلة . وإذ وجه سبب الطعن إلى الحكم الصادر في ١٩٦٣/١/٨ الذي قضي ضمنا باختصاص المحكمة بنظر الدعوى وقرر ثبوت مسئولية الطاعنة عن تعويض الضرر الذي أصاب المطعون ضده ، وكان هذا القضاء على — ما سلف البيان — نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضي ، وكان سبب الطعن قد خلا من الطعن على الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بتقرير التعويض ، فإن الطعن يكون متعين للرفض .

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : بطرس زغلول ، واحد حسن هيكل ، و ابراهيم علام ، و ابراهيم الديوانى .

( ١١٥ )

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تنفيذ . ” تنفيذ الأحكام والأوامر الأجنبية “ . تحكيم . اختصاص .

تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي . شرطه . اختصاص المحكمة التى أصدرته وفقا لقواعد الاختصاص القضائى الدولى الواردة فى قانون الدولة التى صدر فيها الحكم دون قواعد الاختصاص النوعى أو المحلى . شرط التحكيم الوارد فى العقد لا يتعلق بقواعد الاختصاص القضائى الدولى ولا يؤثر فى تطبيقها . صدور الحكم وفقا لقواعد الاختصاص الدولى فى القانون السودانى . الحكم بتنفيذه لا يخالفه فى القانون .

(ب) تنفيذ . ” تنفيذ الأحكام الأجنبية “ . قانون . ” تنازع القوانين من حيث المكان “ . حكم .

خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى . قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنيت عليه هى من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى . الحكم الذى لا يشتمل على أسبابه قابل للتنفيذ وفقا لقانون جمهورية السودان . جواز الحكم بتنفيذه فى مصر متى توافرت الشروط الأخرى المقررة فى هذا الخصوص . لا يمنع من ذلك حكم المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات المصرى السابق الذى يتعلق بالأحكام الصادرة فى مصر طالما لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين تتطلب المراجعة .

(ج) تنفيذ . ” تنفيذ الأحكام الأجنبية “ .

الحكم الصادر من محكمة الخرطوم العليا . عدم إمكان النص على تنفيذه فى الخارج . اتخاذ ما رسمه قانون المرافعات من إجراءات تنفيذه فى الجمهورية العربية المتحدة . الأمر بتنفيذه . صحيح .



(د) معاهدات دولية . . قانون . "التصديق على المعاهدة الدولية" .

أحكام وفاق ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ ملزم لكل من السودان والجمهورية العربية المتحدة . ليس لأحدهما التحلل منه أو تعديله عملاً بأحكام القانون الدولي العام في المعاهدات . التصديق على الوفاق . اعتباره قانوناً من قوانين الدولة .

١ — مفاد نص المادة ١/٢٩٣ من قانون المرافعات السابق أنه يشترط ضمن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي أن تكون المحكمة التي أصدرته مختصة بإصداره وأن تحديد هذا الاختصاص يكون وفقاً لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم وأن العبرة في ذلك بقواعد الاختصاص القضائي الدولي دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي في قواعد الاختصاص الداخلي للتحقق من أن المحكمة التي أصدرته كانت مختصة نوعياً أو محلياً بالفصل في النزاع . وإذا كان شرط التحكيم الوارد بالعقد المبرم بين الطرفين لفض المنازعات التي تثار بينهما بشأنه — بفرض قيامه — لا يتعلق بقواعد الاختصاص القضائي الدولي ولا يؤثر في تطبيقها باعتبار الحكم المطلوب تنفيذه صادراً من محكمة مختصة دولياً بنظره وفقاً لقواعد الاختصاص الدولي في القانون السوداني فإن الحكم المطعون فيه الصادر بتنفيذ حكم محكمة الخرطوم العليا لا يكون قد خالف القانون<sup>(١)</sup> .

٢ — إذ نصت المادة ٢٢ من القانون المدني على أن "يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات" . فقد أفادت خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضي وذلك باعتبار أن القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤديها وفقاً لقواعد المرافعات المقررة في قانونها دون قواعد المرافعات في أي دولة أخرى وباعتبار أن ولاية القضاء الإقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هي الأخرى إقليمية . وإذا كانت قاعدة وجوب اشتغال الحكم على الأسباب

(١) قض ٢ بولية سنة ١٩٦٤ مجموعة المكتب الفني من ١٥ ص ٩٠٩ وقض ٢٦/٦/١٩٦٣

التي بنيت عليه هي من قواعد المرافعات التي تخضع لقانون القاضي<sup>(١)</sup> وهو — بالنسبة للحكم المطلوب تنفيذه في مصر والصادر من محكمة الخرطوم العليا — قانون جمهورية السودان وكان يبين من ذلك الحكم أنه وإن لم يشتمل على أسباب إلا أنه قابل للتنفيذ في جمهورية السودان ومن ثم يمكن إصدار الأمر بتنفيذه في مصر إذا استوفيت باقي الشرائط الأخرى المقررة في هذا الخصوص . ولا يقدح في ذلك ما قضت به المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات السابق من وجوب اشتمال الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة ذلك أن الخطاب بهذا النص متعلق بالأحكام التي تصدر في مصر طالما أنه لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين يتطلب المراجعة .

٣ — لما كان الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه صادرا من محكمة الخرطوم العليا فإنه لا يمكن أن ينص فيه على تنفيذه خارج الدولة الأخرى المطلوب تنفيذ الحكم الأجنبي فيها . وإذا اتخذ المطعون عليه السبيل القانوني الذي رسمه قانون المرافعات للأمر بتنفيذ الحكم في الجمهورية العربية المتحدة فلا على الحكم المطعون عليه إن هو أمر بتنفيذه ويكون النعي عليه بأن الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه قد تضمن أن تنفيذه إنما يكون في جمهورية السودان ، على غير أساس .

٤ — أحكام وفاق ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — ملزم لكل من الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان وليس لإحدهما أن تعدل عن الطريقة المرسومة فيه والتحلل من أحكامه بعمل منفرد وذلك أخذا بأحكام القانون الدولي العام في شأن المعاهدات ، ولأنه وقد صدق على الوفاق من مجلس الوزراء ونشر في الوقائع الرسمية فإنه يكون قانونا من قوانين الدولة .

(١) راجع قرض ١٩٦٩/١/٢٨ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ ص ١٧٦ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساند أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧١٠ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى المنصورة ضد الطاعن بصفته والمطعون عليه الثانى وطلب الأمر بتنفيذ الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١١/٤ من محكمة الخرطوم العليا بجمهورية السودان رقم ٥٣٥ سنة ١٩٦١ مدنية ، وقال بيانا لدعواه أنه إستصدر ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى الحكم المشار إليه من محكمة الخرطوم العليا بالزامهما بالتضامن أو بالانفراد بأن يدفع له مبلغ ٢٤٣٨ ج و ٧٦٠ م سودانيا أى ما يعادل ٣٠٣٦ ج و ٨٦٦ م مصرى . وإذ مثل المدعى عليهما فى الدعوى تمثيلا صحيحا أمام محكمة الخرطوم العليا بجمهورية السودان وقضى بالزامهما بالمبلغ المشار إليه فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٨ قضت المحكمة بوضع الصيغة التنفيذية على الحكم الصادر من محكمة الخرطوم العليا بجمهورية السودان فى الدعوى رقم ٥٣٥ سنة ١٩٦١ مدنية وجعله بمثابة حكم واجب التنفيذ بأراضى الجمهورية العربية المتحدة . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٥٤ سنة ١٦ ق . وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت رأيا السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بالأمر بتنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٣٥ سنة ١٩٦١ مدنية من محكمة الخرطوم العليا فى أراضى الجمهورية العربية المتحدة دون أن يتحقق



من أنه قد صدر من جهة قضائية مختصة طبقا لقانون البلد الصادر فيه ، إذ أن القانون السوداني يجوز فض المنازعات بطريق التحكيم وقد اتفق الطرفان بمقتضى العقد المبرم بينهما على فض المنازعات التي تترتب عليه بطريق التحكيم واختارا هيئة يرأسها أحد المحاسبين بالخرطوم وصرحا لهذا المحكم باختيار محكمين آخرين يوافق عليهما الطرفان كتابة مما مؤداه اختصاص هيئة التحكيم هذه وحدها بالفصل في النزاع الناشئ بين الطرفين إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتنفيذ حكم محكمة الخرطوم العليا مما يميجه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن المادة ١/٤٩٣ من قانون المرافعات السابق تنص على "لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي ١ - أن الحكم أو الأمر صادر من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الذي صدر فيه . . ." مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط ضمن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي أن تكون المحكمة التي أصدرته مختصة بإصداره وأن تحديد هذا الاختصاص إنما يكون وفقا لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم، وأن العبرة في ذلك بقواعد الاختصاص القضائي الدولي دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي في قواعد الاختصاص الداخلي للتحقق من أن المحكمة التي أصدرته كانت مختصة نوعيا أو محليا بالفصل في النزاع . لما كان ذلك وكان شرط التحكيم الوارد بالعقد المبرم بين الطرفين لفض المنازعات التي تثار بينهما بشأنه - بفرض قيامه - لا يتعلق بقواعد الاختصاص القضائي الدولي ولا يؤثر في تطبيقها باعتبار الحكم المطلوب تنفيذه صادرا من محكمة مختصة دوليا بنظره وفقا لقواعد الاختصاص الدولي في القانون السوداني ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون في هذا السبب يكون غير مستج .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بالأمر بتنفيذ الحكم الصادر من محكمة الخرطوم العليا في إقليم الجمهورية العربية المتحدة مع أن هذا الحكم جاء خاليا من الأسباب الواقعية والقانونية بما يجعله باطلا طبقا للمادة ٣٤٧

من قانون المرافعات السابق وهو بطلان متعلق بالنظام العام في الجمهورية العربية المتحدة ولو لم يشترط القانون السوداني إشمال الحكم على أسباب .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن المادة ٢٢ من القانون المدني إذ نصت على "يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات" فقد أفادت خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى وذلك باعتبار أن القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤديها وفقا لقواعد المرافعات المقررة في قانونها دون قواعد المرافعات في أى دولة أخرى ، وباعتبار أن ولاية القضاء إقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هي الأخرى إقليمية . لما كان ذلك وكانت قاعدة وجوب إشمال الحكم على الأسباب التي بنيت عليه هي من قواعد المرافعات التي تخضع لقانون القاضى وهو قانون جمهورية السودان في الحكم المطلوب تنفيذه في الدعوى الحالية ، وكان يبين من ذلك الحكم أنه وإن لم يشتمل على أسباب إلا أنه - وعلى ما جاء بالشهادة المؤرخة ١٥/١٢/١٩٦٢ المرفقة به - قابل للتنفيذ في جمهورية السودان وبالتالي يمكن إصدار الأمر بتنفيذه في مصر إذا استوفت باقي الشرائط الأخرى المقررة في هذا الخصوص ، وكان لا يقدح في ذلك ما قضت به المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات السابق من وجوب إشمال الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة ذلك أن الخطاب بهذا النص متعلق بالأحكام التي تصدر في مصر، طالما أنه لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدوائين يتطلب المراجعة ، لما كان ما تقدم فإن النعي بالخطأ في تطبيق القانون لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر من محكمة الخرطوم العليا والذي طلب الأمر بتنفيذه قد ورد فيه أن تنفيذه إنما يكون في جمهورية السودان ، إلا أن الحكم المطعون فيه أمر بالتنفيذ في الجمهورية العربية المتحدة مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه صادرا من المحاكم السودانية فإنه لا يمكن أن ينص فيه على تنفيذه خارج الدولة الأخرى المطلوب تنفيذ الحكم الأجنبي فيها . وإذ اتخذ المطعون عليه الأول السبيل القانوني الذي رسمه قانون المرافعات للأمر بتنفيذ الحكم الصادر من محاكم جمهورية السودان في إقليم الجمهورية العربية المتحدة فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أمر بتنفيذ الحكم الصادر من محكمة الخرطوم العليا في الجمهورية العربية المتحدة بعد أن استظهرت المحكمة توافر الشرائط القانونية المقررة في المواد من ٤٩١ إلى ٤٩٧ من قانون المرافعات السابق المتعلقة بالأمر بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالأمر بتنفيذ الحكم الصادر من محكمة الخرطوم العليا في الجمهورية العربية المتحدة استنادا إلى تحقق الشروط المقررة في وفاق ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ هذا في حين أن هذا الوفاق أصبح عاطلا عن التنفيذ لا تعمل به الحكومة السودانية ولا تنفذ بموجبه الأحكام الصادرة من محاكم الجمهورية العربية المتحدة .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن أحكام وفاق ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ملزم لكل من الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان وليس لأحدهما أن تعدل عن الطريقة المرسومة فيه والتعلل من أحكامه بعمل منفرد وذلك أخذا بأحكام القانون الدولي العام في شأن المعاهدات ولأنه وقد صدق على الوفاق من مجلس الوزراء ونشر في الوقائع الرسمية ومجموعة القوانين والقرارات المصرية فإنه يكون قانونا من قوانين الدولة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بهذا الوفاق ورتب على ذلك اعتبار الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه قد صدر وفقا للإجراءات المنصوص عليها فيه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .



## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : بطرس زغلول ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديواني ، وعبد العليم الدهشان .

(١١٦)

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) اختصاص . ” اختصاص ولائي “ . نزاع الملكية للنفعة العامة .  
” الطعن في قرارات لجنة الفصل في المعارضات “ .

اختصاص لجنة الفصل في معارضات نزاع الملكية للنفعة العامة . اختصاص  
فضائي وفصل في خصومة . ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات اللجنة  
المذكورة قاصرة على النظر في مطابقة القرار لأحكام القانون من عدمه .  
لا يتسع الطعن أمام المحكمة الابتدائية لطلبات الجديدة ولو في صورة طلبات عارضة .

(ب) إستئناف . ” الأحكام الجائز إستئنافها “ . نزاع الملكية للنفعة  
العامة . ” انتهائية الأحكام الصادرة في نزاع الملكية للنفعة العامة “ .  
حكم .

انتهائية الحكم الصادر وفقا للسادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤  
تعلق الأحكام الابتدائية التي لم تتجاوز نطاق هذا القانون . طلب فوائد تعويضية  
أمام محكمة أول درجة بخلاف الفوائد القانونية المطلوبة أمام لجنة الفصل في معارضات  
نزاع الملكية . الحكم في الطلب الجديد قابل للطعن بالإستئناف .

(ج) نزاع الملكية للنفعة العامة . ” الاعتراض على تقدير التعويض “ .

وجوب تقديم الاعتراض على تقدير التعويض عن نزاع الملكية للنفعة العامة  
إلى اللجنة المختصة في الميعاد . علم ضرورة تحديد مقدار الزيادة المطلوبة  
في عريضة الاعتراض ما دام تحديدها ممكنا في طلب لاحق أمام اللجنة .

١ — خول المشرع اللجنة التي أنشأها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة اختصاصا قضائيا حين ناط بها الفصل في المعارضات الخاصة بتقدير التعويضات عن نزع الملكية لفض الخلاف الذي يقوم بين الحكومة وذوى الشأن في هذا الخصوص واعتبر هذا القضاء فصلا في خصومة وجعل ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها في قرارات لجان المعارضات مقصورة وفقا للمادة ١٤ من القانون السالف الذكر على النظر في هذه الطعون فتحكم فيها وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة هي الأحكام المنصوص عليها فيه، مما مؤداه أن اختصاص المحكمة الابتدائية لا يتعدى النظر فيما إذا كان القرار المطعون فيه قد صدر مطابقا لأحكام القانون المشار إليه أو بالمخالفة له فإذا لم يكن الطالب قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه فلا يجوز طرحه على المحكمة ابتداء، إذ لا يتسع الطعن أمامها للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات عارضة .

٢ — إنتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات في تقدير التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة وفقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تلحق — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية في حدود النظام الذي رسمه لها ذلك القانون دون أن يتجاوز هذا النطاق . فإذا كان الثابت أن الطاعن المتزوع ملكيته قد طلب من محكمة أول درجة الحكم له — ولأول مرة — بفوائد تعويضية مما يمد في هذا الخصوص طلبا جديدا متميزا عن طلبه فوائد قانونية عن مبلغ التعويض أمام لجنة الفصل في المعارضات ، وإذا فصلت المحكمة الابتدائية في هذا الطلب فانها تكون متجاوزة سلطتها ويكون قضاؤها قابلا للاستئناف .

٣ — مفاد نص المادة ٢١/٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية أن المشرع قد اكتفى في شأن الاعتراض الذي يقدم للجنة الفصل في المنازعات على تقدير الجهة التي تقوم على نزع الملكية للتعويض عن العقارات المستولى عليها بتقديم هذا الاعتراض في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابعة مالمدة الذكر ولم يتطلب لإعتبار الاعتراض مقدما في الميعاد

أن يحدد في عريضته مقدار الزيادة المطلوبة في التعويض ما دام يمكن تحديد هذه الزيادة بطلب لاحق أمام اللجنة بشرط أن تكون في حدود الرسم الذي أوجب القانون إرفاقه بصحيفة الاعتراض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٥ صدر قرار وزير التربية والتعليم - المطعون ضده الأول - بالإستيلاء على قطعة أرض مساحتها ١٠٥٦ م مملوكة للطاعن في الزمالك بالقاهرة لإنشاء مدرسة عليها وتم الإستيلاء على هذه الأرض في أول أغسطس سنة ١٩٥٥ وقدرت مصلحة المساحة قيمتها بمبلغ ١٠٥٦٠ جنيه بواقع ١٠ جنيهات للتر وأخطرت الطاعن بذلك في ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ . وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٦ قدم الطاعن اعتراضا على هذا التقدير أمام لجنة الفصل في المعارضات ودفع عنه رسما قدره عشرة جنيهات وطلب التصريح له بصرف المبلغ المقدر بواسطة مصلحة المساحة خصما من القيمة الحقيقية للأرض بعد تقديرها طبقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون ، وإنتهى بمذكرته المقدمة في ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ إلى طلب زيادة مبلغ التعويض إلى ١٥٨٤٠ جنيه برفع ثمن المتر من عشرة جنيهات إلى خمسة عشر جنيها مع إلزام الوزارة بأن تدفع له ذلك التعويض وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية في ٨ فبراير سنة ١٩٥٦ حتى السداد . وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ قررت اللجنة رفض الاعتراض وتأييد تقدير مصلحة المساحة لقيمة الأرض . طعن الطاعن في هذا القرار أمام محكمة مصر الابتدائية وقيد طعنه برقم ٣٢٥٦ مدني كلى القاهرة وتمسك بالطلبات التي كان قد انتهى إليها أمام لجنة الاعتراضات ، وأثناء نظر الطعن قدم الطاعن مذكرة بملزمة ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٠ أضاف فيها طلب الحكم بإلزام الحكومة بأن تدفع له



فوائد تعويض بواقع ٦ ٪ عن مبلغ ١٠٥٦٠ جنيه ابتداء من تاريخ الاستيلاء على الأرض في أول أغسطس سنة ١٩٥٥ حتى تاريخ صرفه في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ وكذلك الفوائد القانونية عن مبلغ ٥٣٢٥ ج من تاريخ الاستيلاء حتى السداد . وفي ٢٧ يناير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة بنسب خبير لتقدير قيمة الأرض وقدم الخبير تقريراً عرف به هذه القيمة بمبلغ ١٥٣١٢ ج . وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦١ اعتمدت المحكمة هذا التقرير وقضت بالزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يدفعوا للطاعن منه مبلغ ٤٧٥٢ جنيه وفوائده بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٨ فبراير سنة ١٩٥٦ حتى السداد وبفوائد تعويضية بواقع ٦ ٪ سنوياً بالنسبة لمبلغ ١٠٥٦٠ ج الباقي من قيمة الأرض ابتداء من تاريخ المطالبة المتقدمة الذكر حتى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٨٤٤ / ٨٩ ق ، ودفع الطاعن بعدم قبول الإستئناف تأسيساً على أن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون المرفوعة عن قرارات لجان الفصل في المعارضات بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية هي أحكام نهائية وغير قابلة للطعن ، وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة برفض الدفع وبقبول الإستئناف وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين ينحى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه أسس دفعه بعدم قبول الإستئناف على أن طلبه فوائد تعويض عن مبلغ ١٠٥٦٠ جنيه أمام محكمة أول درجة في مذكرته المقدمة لجلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٠ لا يعدو أن يكون طلباً ملحقاً لطلباته الأصلية فتختص تلك المحكمة بالفصل فيه طبقاً للسادة ١١ / ٢ من قانون المرافعات ويكون فصلها نهائياً عملاً بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية . غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بحجة أن الطلب المشار إليه طلب جديد عرض على محكمة

أول درجة لأول مرة ولم يسبق عرضه على لجنة الفصل في المعارضات وأنها بذلك تكون متجاوزة اختصاصها ويكون قضاؤها بالتالي قابلا للاستئناف، وإذا لا يكفي هذا القول من الحكم في الرد على الدفع المبدى منه لأنه لا يتضمن بيان التكييف القانوني لطلباته وما إذا كانت طلبات أصلية لا يصح عرضها على المحكمة الابتدائية عند الطعن أمامها في قرار لجنة الفصل في المعارضات أم هي طلبات ملحقمة يجوز عرضها طبقا للسادة ١١/٢ من قانون المرافعات السابق فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا للنمى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع قد خول اللجنة التي أنشأها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة اختصاصا قضائيا حين ناط بها الفصل في المعارضات الخاصة بتقدير التعويضات عن نزع الملكية لفض الخلاف الذي يقوم بين الحكومة وذوى الشأن في هذا الخصوص ، واعتبر هذا القضاء فصلا في خصومة وجعل ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها في قرارات لجان المعارضات مقصورة وفقا للسادة ١٤ من القانون السالف الذكر على النظر في هذه الطعون فتحكم فيها وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة هي الأحكام المنصوص عليها فيه ، مما مؤداه أن اختصاص المحكمة الابتدائية لا يتعدى النظر فيما إذا كان القرار المطعون فيه قد صدر مطابقا لأحكام القانون المشار إليه أو بالمخالفة له فإذا لم يكن الطلب قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه فلا يجوز طرحه على المحكمة ابتداء إذ لا يتسع الطعن أمامها للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات عارضة . ولما كانت عبارة " الفوائد القانونية " التي طلبها الطاعن عن مبلغ ١٠٥٦٠ ج في المذكرة المقدمة منه للجنة الفصل في المعارضات لا يمكن أن تنصرف إلى الفوائد التعويضية وإنما تنصرف إلى الفوائد التأخيرية وبسعرها القانوني بالنسبة لذلك المبلغ الذي كان قد حل أجل الوفاء به لأن الفوائد التعويضية إنما هي تلك التي يطالب بها الدائن مقابل حرمانه من دين لم يحل بعد أجل الوفاء به ، وكانت انتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات في تقدير التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة وفقا للسادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧

لسنة ١٩٥٤ السالف الذكر لا تلحق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية في حدود النظام الذي رسمه لها ذلك القانون دون أن يتجاوز هذا النطاق، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن المتزوجة ملكيته قد طلب الحكم له من محكمة أول درجة ولأول مرة بفوائد تعويضية بواقع ٦٪ سنويا عن مبلغ ١٠٥٦٠ ج مما يعد منه في هذا الخصوص طلبا جديدا متميزا عن طلبه فوائد قانونية عن ذلك المبلغ أمام لجنة الفصل في المعارضات ، وإذ فصلت المحكمة الابتدائية في هذا الطلب فإنها تكون متجاوزة سلطتها ويكون قضاؤها قابلا للإستئناف . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الإستئناف في الشق المتعلق بطلب الفوائد التعويضية وهو من الحكم قضاء التزم به صحيح القانون ويحمل الرد على ما أثاره الطاعن من أن هذه الفوائد تعتبر من ملحقات طلبه الأصلي ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه قرر أن الطاعن لم يضمن صحيفة الاعتراض التي قدمها للجنة الفصل في المعارضات على التعويض الذي قدرته مصلحة المساحة للأرض المستولى عليها ، طلب زيادة هذا التعويض من عشرة جنيهاً إلى خمسة عشر جنيهاً وأنه إذ تراخى في تقديم هذا الطلب حتى إبداء في المذكرة المقدمة منه للجنة المذكورة بجلد ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ فإنه يكون قد قدمه بعد الميعاد ، هذا في حين أن نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تتضمن ما يوجب تحديد الزيادة التي يطلبها المعارض على تقدير مصلحة المساحة في صحيفة الاعتراض وقد دفع الطاعن الحد الأقصى لرسم الاعتراض الذي حدده ذلك القانون وقدره عشرة جنيهاً مما يعد طلب الزيادة مقدماً منه في الميعاد وإن خلت صحيفة الاعتراض من بيان مقدار هذه الزيادة، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى قبول الإستئناف وإلغاء حكم المحكمة الابتدائية فيما قضى به من زيادة التعويض على خلاف ما تقضى به المادة ١٤ من القانون المشار إليه من انتهائية الأحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص وخالف بذلك قوة الشيء المحكوم به فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أنه لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية تقضى في فقرتها الأولى بتقديم الاعتراض على تقدير الجهة القائمة على نزاع الملكية في خلال ثلاثين يوما من عرض البيانات المتعلقة بهذا التقدير، وتنص الفقرة الثانية منها على أنه "إذا كان الاعتراض منصبا على التعويض وجب أن يرفق به إذن بريد يساوى ٢ ٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض بحيث لا يقل هذا المبلغ عن ٥٠ قرشا ولا يجاوز عشرة جنيهاات ويعتبر هذا الاعتراض كأن لم يكن إذا لم يرفق به هذا الرسم كاملا" فان مفاد ذلك أن المشرع قد اكتفى في شأن الاعتراض الذي يقدم للجنة الفصل في المعارضات على تقدير الجهة التي تقوم على نزاع الملكية للتعويض عن العقارات المستولى عليها بتقديم هذا الاعتراض في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابعة السالفة الذكر، ولم يتطلب لاعتبار الاعتراض مقبولا في الميعاد أن يحدد في عريضته مقدار الزيادة المطلوبة في التعويض ما دام يمكن تحديد هذه الزيادة بطلب لاحق أمام اللجنة بشرط أن تكون في حدود الرسم الذي أوجب القانون إرفاقه بصحيفة الاعتراض. لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم اعتراضه على تقدير التعويض عن الأرض موضوع النزاع يوم ٨ فبراير سنة ١٩٥٦ وفي خلال ثلاثين يوما من إخطاره بهذا التقدير في ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ وأرفق باعتراضه إذن بريد بالحد الأقصى المقرر في القانون لرسم الاعتراض وقدره عشرة جنيهاات بما يقيم له الحق في المطالبة أمام لجنة الفصل في المعارضات بأية زيادة على التعويض الذي قدرته مصلحة المساحة للأرض المستولى عليها، وكان الطاعن قد أبدى طلبه بزيادة التعويض عن تلك الأرض من عشرة جنيهاات إلى خمسة عشر جنيهاا للتر في المذكرة التي قدمها للجنة المذكورة بجلسته ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ وقبل أن تصدر اللجنة قرارها في الاعتراض بجلسته ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ بما يكون معه طلب هذه الزيادة مقبولا منه في الميعاد طبقا لما سلف بيانه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن الطاعن قدم الطلب بزيادة التعويض للجنة الفصل في المعارضات بعد الميعاد لمجرد أنه لم يحدد هذه الزيادة في صحيفة الاعتراض وقضى الحكم على هذا الأساس بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة لمبلغ التعويض على خلاف ما تنص عليه المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من

انتهائية الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية في الطعون التي ترفع إليها بشأن تقدير التعويض ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الشق من قضائه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف في خصوص ما قضى به الحكم الابتدائي من إلزام المطعون ضدهما بمبلغ ٤٧٥٢ ج وفوائده .

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن فيكل ، وإبراهيم غلام ، وعبد العليم الدهشان .

( ١١٧ )

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) أمر أداء . "شروط إصداره" .

عدم إصدار أمر الأداء لتخلف شروط إصداره . إتباع إجراءات وقواعد الدعوى  
المتبادلة دون نظراً لإجراءات طلب أمر الأداء التي اتمت بالرفض .

( ب ) إثبات . "الإثبات بالكتابة" . محكمة الموضوع . "سلطاتها في إجراءات  
الإثبات" .

استثناء المواد التجارية من وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التصرف على  
مئة جنيهات . الإثبات بالبيئة أمر جوازي لمحكمة الموضوع . لها أن ترفض الاستجابة  
إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها .

( ج ) إثبات . "الإثبات بالكتابة" . "المانع الأدبي" . محكمة الموضوع .  
"سلطاتها في إجراءات الإثبات" .

صلة القرابة ليست في ذاتها مانعاً أدبياً من الحصول على سند كتابي . المرجع في ذلك  
إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بلا معقب .

( د ) محكمة الموضوع . "سلطاتها في إجراءات الإثبات" . إثبات . "إجراءات  
الإثبات" .

قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى  
إلى التحقيق .

١ — مؤدى نص المادة ١/٨٥٤ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أنه متى رأى القاضى أن شروط إصدار أمر الأداء غير



متوافرة فانه يتمتع عن إصداره ويحدد جلسة لنظر الدعوى وتتبع فيها القواعد والإجراءات العادية للدعوى المبتدأة دون نظر إلى إجراءات طلب أمر الأداء التي انتهت بالرفض .

٢ - وإن كانت المادة ٤٠٠ من القانون المدني تستثنى المواد التجارية من وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التصرف على عشرة جنيهات إلا أن الإثبات بالبينه في المسائل التجارية أمر جوازى لمحكمة الموضوع كما هو شأن الإثبات بالبينه في أية مسألة أخرى، فلها في المسائل التجارية أن ترفض الاستجابة إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .

٣ - صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

٤ - قيام المانع الأدبي لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه المتمسك بهذا المانع .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه بتاريخ ١٣/٧/١٩٦٣ تقدم المطعون عليهما إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بطلب لإستصدار أمر بإلزام الطاعن بأن يؤدي إليهما مبلغ ٧٧٥ ج ، واستندتا في طلبهما إلى أن مورثهما المرحوم محمد صالح عرفه يداين الطاعن في هذا المبلغ بموجب سند مؤرخ ١/٩/١٩٥٨ يستحق الدفع وقت الطلب . رفض رئيس المحكمة إصدار هذا الأمر وحدد جلسة لنظر

الموضوع ، وقام المطعون عليهما بإعلان الطاعن بنفس الطلبات وقيدت الدعوى برقم ١٣١٣ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة . ورد الطاعن بأنه كان قد أنشأ في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٨ مع مورث المطعون عليهما شركة تضامن لصناعة وتجارة الحلوى برأس مال قدره ٣٠٠٠ ج مناصفة فيما بينهما سدد منه عند التعاقد مبلغ ٧٢٥ ج وحرر السند موضوع الدعوى بالمبلغ الباقي وقدره ٧٧٥ ج . ونص في البند الثالث من عقد الشركة على أنه في حالة عجز الطاعن عن دفع باقى حصته في رأس المال تخصم قيمة السند من نصيبه في الأرباح ، وتم تخالصه عن هذا المبلغ بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٩/٦/١ الذى أجر بمقتضاه مورث المطعون عليهما حصته في الشركة إلى الطاعن إذ نص فيه على أنه تمت المحاسبة والتخالص بين الطرفين عن جميع مستحققاتهما نتيجة التجارة منذ قيام الشركة حتى تاريخ تحرير هذا العقد . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٥ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٤٩ سنة ٨٠ ق تجارى القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٩ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليهما مبلغ ٧٧٥ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه أبدى دفاعه بسداد قيمة السند موضوع الدعوى تأسيسا على ما تضمنه عند الإيجار المؤرخ ١٩٥٩/٦/١ من حصول محاسبة وتخالص بين الطاعن ومورث المطعون عليهما عن جميع مستحققاتهما ، غير أن الحكم رفض هذا الدفاع إستنادا إلى أن هذه العبارة إنما تنصرف إلى تصفية الأرباح والخسائر بين الطرفين في الفترة منذ بدء قيام الشركة حتى تاريخ تحرير العقد المشار إليه ولا تتناول قيمة السند لأنه قائم بذاته ومستقل عن هذا العقد ، في حين أنه نص في البند الثالث من عقد الشركة المبرم بين الطرفين على أنه في حالة عجز الطاعن عن دفع قيمة السند تخصم هذه القيمة مما يستحقه الطاعن في الأرباح حتى يتم السداد ، وقد كان مورث المطعون عليهما منفردا بإدارة الشركة ويحاسب الطاعن عن نصيبه في الأرباح وعندما حرر عقد

الاتفاق المؤرخ ١٩٥٩/٦/١ نص فيه على أن الطرفين تخالعا عن جميع مستحقاتهما وعلى تأجير المورث نصيبه في الشركة إلى الطاعن مما يعد إقرارا من المورث بأنه خصم قيمة السند من نصيب الطاعن في الأرباح خلال الفترة منذ بدأ تأسيس الشركة حتى تاريخ تحرير الاتفاق ، وإذا استخلص الحكم رغم ذلك أن هذه المحاسبة لا صلة لها بالسند فإنه يكون معينا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في خصوص الرد على الدفاع بشأن سداد قيمة السند ما يلي ” إن السند موضوع التداعى وإن كان تاريخه يحمل ذات تاريخ عقد الشركة وقد نص عليه في ذلك العقد باعتباره باقى حصة - المستأنف عليه - الطاعن - في رأس المال وواجب السداد إلى مورث المستأنفين - المطعون عليهما - إلا أنه لا مشاحة في أنه سند مستقل قائم بذاته التزم المستأنف عليه بسداد قيمته وهو يعد بمنأى عن أن يكون له تمت صلة بعقد الإيجار المحرر بين الطرفين في ١٩٥٩/٦/١ طالما أنه لم ينو من ذلك السند في عقد الإيجار المذكور . ولا يقدح في ذلك ما ذكر في ذلك العقد من أنه قد تمت المحاسبة والتخالص بين الطرفين عن جميع مستحقاتهم قبل - بعض عن نتيجة المتاجرة منذ قيام الشركة المشار إليها حتى تاريخ هذه الإجارة لأن مؤدى هذه العبارة إنما ينصرف على وجه التحديد إلى تصفية حساب الأرباح والخسائر بين الطرفين الشريكين في تلك الفترة ولا تتناول بحال هذه العبارة من السند موضوع التداعى القائم بذاته استقلالا وإلا لنص في بنود عقد الإيجار على التخالص عنه أيضا باعتباره لا يدخل في شمول المحاسبة عن نتيجة المتاجرة . وفضلا عما تقدم فإن المستأنف عليه لم يقدم أى دليل على وفائه مقابل ذلك السند إلى المستأنفين أو مورثهما وقد كان حريابه إن كان جادا في دفاعه أن يسترد ذلك السند أو يحصل على مخالصة مستقلة عنه حتى تبرأ ذمته من ذلك الدين . ولما كان تفسير العقود واستظهار نية طرفيها هو مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت لم تخرج بها عن حد حمل عباراتها على ما يمكن أن تحمله ودعمت قضاءها في هذا الخصوص بما يؤيده من اعتبارات معقولة ، وكان يبين مما قرره الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم أنه استخلص من عبارات العقد المؤرخ ١٩٥٩/٦/١ أن التخالص الذى تم بين الطرفين في هذا العقد لا يتناول السند موضوع الدعوى



وإنما ينصرف فقط إلى الأرباح والخسائر الناتجة من الشركة ، وإذا أسس الحكم قضاءه في هذا الخصوص على اعتبارات مقبولة يمكن حمل تفسيره عليها عقلا ، فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه ( أولا ) دفع الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز استصدار أمر أداء بقيمة السند موضوع الدعوى لقيام نزاع بشأن أحقية المطعون عليهما في المطالبة بقيمته ، مما كان يتعين معه القضاء بقبول هذا الدفع ( ثانيا ) تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التخالص عن طريق خصم قيمة السند من نصيبه في إنتاج أرباح الشركة وهو أمر جائز قانونا لأن المادة تجارية ، ولإثبات وجود مانع أدبي هو صلة قرابة ومصاهرة بين الطرفين حالت دون حصوله على هذا السند من مورث المطعون عليهما بعد التخالص عنه ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن إلى هذا الطلب ( ثالثا ) خالف الحكم المطعون فيه قواعد الإثبات إذ استدل على عدم صحة دفاع الطاعن من حصول تخالص عن قيمة السند بعدم ذكر هذه الواقعة في المحضر الخاص بمجرد تركة مورث المطعون عليهما مع أن هذا المحضر لم يعد لإثبات مثل هذا التخالص .

وحيث إن النعي في شقه الأول مردود ، بأنه لما كانت المادة ١/٨٥٤ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أنه " إذا رأى القاضي الا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يمتنع عن إصدار الأمر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب بإعلان خصمه إليها " ، وكان مؤدى هذا النص أنه متى رأى القاضي أن شروط إصدار الأمر غير متوافرة فانه يمتنع عن إصداره ويحدد جلسة لنظر الدعوى وتتبع فيها القواعد والإجراءات العادية للدعوى المتبدأة دون نظر إلى إجراءات طلب أمر الأداء التي انتهت بالرفض ، وكان الثابت أن القاضي رفض إصدار الأمر الذي تقدمت به المطعون عليهما ضد الطاعن وقامت المطعون عليهما بإعلان الطاعن بطلبتهما ونظرت الدعوى بالطريق العادي لرفع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اتبع صحيح القانون إذ قضى في موضوع الدعوى ولم يقض

بـقبـول الـدفع بـعـدم جـواز اسـتـصـدار أـمر الـأداء لـقيام نزاع فـي أـحقـية المـطـعون عـلـيـهـما فـي المـطـالـبة بـقـيـمة السـند ، و يـكـون النـعـى عـلـيـه فـي هـذا الـحـصـوص بـالـخـطـأ فـي تـطـبـيق القـانـون عـلى غـيـر أـسـاس . و النـعـى فـي شـقـه الثـانـي مـردود ذـلـك أـنـه و إن كـانـت المـادـة ٤٠٠ مـن القـانـون المـدـنـي تـسـتـثـي المـواد التـجـارـيـة مـن وجـوب الإثـبات بـالـكـتـابـة إـذا زادت قـيـمة التـصـرف عـلى عـشـرة جـنـيـهـات ، إـلا أن الإثـبات بـالـبـيـنة فـي المـسـائـل التـجـارـيـة أـمر جـوازى لـمحـكـمة المـوضـوع كـما هـو شـأن الإثـبات بـالـبـيـنة فـي أـيـة مـسـأـلة أـخرى ، فـلـهـا فـي المـسـائـل التـجـارـيـة أن تـرفـض الـاسـتـجـابـة إـلـيـه مـتـى رأت مـن ظـروف الـدعـوى والأدلة الـتى اسـتـندت إـلـيـها مـا يـكـفـى لـتـكوـين عـقـيدـتـها .

لـمـا كـان ذـلـك و كـانـت صـلة القـراـبة مـهمـا كـانـت درجـتـها لا تـعـتـبر فـي ذـاتـها — و عـلى مـا جـرى بـه قـضـاء هـذه المـحـكـمة — مـانـعا أدبـيا يـحول دـون الـحـصـول عـلى سـند كـتـابـي بـل المـرجـع فـي ذـلـك إـلى ظـروف الـحال الـتى تـقـدرها مـحـكـمة المـوضـوع بـغـير مـعـقب عـلـيـها كـما أن قـيـام المـانـع الأدبـي لا يـوجـب عـلى المـحـكـمة إـحـالـة الـدعـوى إـلى التـحـقـيق لإثـبات مـا يدـعـيـه المـتـمـسـك بـهـذا المـانـع ، و كـان الثـابـت مـن الـحـكـم المـطـعون فـيـه عـلى مـا سـلف بـيـانـه فـي الرـد عـلى السـبـب الأول أـنـه إـتـمـت لـلـأسـباب السـائـغة الـتى اسـتـندت إـلـيـها إـلى أن التـخـالـص الـذى تـم بـيـن الطـرفـين بـالـاتـفـاق المؤرخ ١٩٥٩/٦/١ لا يـشـمـل السـند مـوضـوع الـدعـوى مـمـا مـقتـضـاه أـنـه رآى بـمـا لـه مـن سـلـطـة التـقـدير رـفـض طـلب الطاعن الإحالة إـلى التـحـقـيق لإثـبات التـخـالـص مـن قـيـمة السـند عـن طـريق خـصـمـها مـن نصـيـبـه فـي أربـاح الشـركـة أو لإثـبات وجـود مانـع أدبـي حال دـون حـصـولـه مـن مـورث المـطـعون عـلـيـهـما عـلى السـند بـعد التـخـالـص عـنـه ، لـمـا كـان مـا تـقـدم فـان الـحـكـم لا يـكـون قـد خـالف القـانـون . و النـعـى فـي شـقـه الثـالث مـردود بـأن تـقـدير القـرائن القـضـائـيـة هـو مـمـا يـسـتـقل بـه قـاضـي المـوضـوع ولا شـأن لـمحـكـمة التـقـض فـيـا يـسـتـنبـطـه مـنـها مـتـى كـان اسـتـنبـاطـه سـائـغا . و لـمـا كـان الثـابـت مـن الـحـكـم المـطـعون فـيـه أـنـه اتـمـخـذ مـن عـدم إثـبات الطاعن واقـعة التـخـالـص مـن قـيـمة السـند مـوضـوع الـدعـوى فـي المـحـضر الـذى حرره مـعاون الأحوال الشـخـصـيـة بـتـارـيـخ

١٩٦٢/٤/٩ بعد وفاة مورث المطعون عليهما مع أنه أثبت في هذا المحضر عقد الشركة المبرم بينه وبين المورث والمنصوص فيه على السند - اتخذ الحكم من ذلك قرينة على عدم صحة دفاع الطاعن من حصول تخالص عن قيمة السند بالإضافة إلى القرائن الأخرى التي استند إليها في هذا الخصوص ، وإذ تؤدي هذه القرائن إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود ؛ ومحمد  
أبو حمزة مندور .

( ١١٨ )

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٢ القضائية :

إستئناف . " ميعاد الإستئناف " . حجز إداري . " المنازعات الموضوعية " .

ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المنازعات القضائية التي توقف من أجلها إجراءات  
الحجز والبيع الإداري — وفق نص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري — هو عشرة أيام .  
يستوى في ذلك أن يكون الحجز قد توقع أم اقتصر الأمر على مجرد الشروع فيه .

مقتضى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز  
الإداري ، أن المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة — ومنها  
الفصل في الدعوى على وجه السرعة — واجبة الاتباع في المنازعات القضائية  
التي توقف من أجلها إجراءات الحجز والبيع بموافقة الجهة الإدارية طالبة الحجز  
أو بقيام المنازع بإيداع المبلغ المطلوب والمصروفات خزينة هذه الجهة مع  
تخصيصه للوفاء بدينها مع اشتراطه عدم التصرف فيه حتى يفصل في المنازعة ،  
يستوى في ذلك أن يكون الحجز قد توقع ، أم اقتصر الأمر على مجرد الشروع  
في اتخاذ إجراءاته ، ذلك أن حكمة النص هي سرعة الفصل في المنازعة حتى  
لا يظل التنفيذ موقوفا مدة طويلة إذ خشي المشرع أن يلجأ المنازع بعد وقف  
التنفيذ إلى التراخي في رفع الدعوى أو عدم مواءمة إجراءاتها فيبقى التنفيذ موقوفا  
كما يبقى المبلغ المودع محبوسا مما يضر بصالح الجهة الإدارية طالبة الحجز ،  
ومن ثم فإن أحكام هذا النص تسرى على المنازعات القضائية التي تكون مسبقة  
بوقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين دون الاعتداد بالمرحلة التي وقفت عندها  
هذه الإجراءات . وعلى ذلك فإن ميعاد إستئناف الحكم الصادر في الدعوى

يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه طبقاً للسنتين ٣٧٩ و ٤٠٢ من قانون المرافعات القديم قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطقتين على واقعة النزاع .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الحارس الخاص على شركة الغاز المصرية ” سب “ أقام الدعوى رقم ١٨٣٨ سنة ١٩٥٧ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب يطلب الحكم بالزامها بأن ترد له مبلغ ٤٦٧ ج و ٤٠٠ م والفوائد القانونية والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وقال شرحاً لدعواه أنه بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٧ طالبت مصلحة الضرائب بسداد مبلغ ٤٦٧ ج و ٤٠٠ م على أساس أن هذا المبلغ هو قيمة رسم الدمغة النوعى المستحق على إيصالات تسليم المسودات البترولية إلى عملائها إذ أنها اطلعت على بعض الإيصالات المستعملة فى عمليات البيع بالنقد وتبينت أن الرسم لم يسدد عنها ثم قامت بمحصر هذه الإيصالات عن طريق الاطلاع على دفاتر الشركة وأخذ المتوسط وثبت من هذا المحصر أنها تستحق المبلغ المطالب به واعترض المدعى بأن إيصالات البيع بالنقد لا يستحق عليها رسم دمغة لأنها لا تحمل توقيع العملاء بل تحمل فقط اسم جهة الشحن والتاريخ وإذا أصدرت المصلحة على طلبها ونهبت عليه بالدفع وأذنته بالججز وقام بدفع المبلغ مع الاحتفاظ بحق استرداده طبقاً للسادة ٢٧ من قانون الججز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وفى أثناء نظر الدعوى زالت صفة المدعى فحكم بانقطاع سير الخصومة ثم استأنفت سيرها بعد أن عجلتها الشركة العامة للبترول التى آلت إليها ملكية شركة الغاز المصرية ، وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٩ حكمت المحكمة بحضورها بالزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للمدعية مبلغ ٤٦٧ ج و ٤٠٠ م والمصروفات ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت

المصلحة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٥٦ سنة ٧٨ ق، ودفعت الشركة المستأنف عليها بسقوط الحق في الإستئناف لرفعه بعد الميعاد . وبتاريخ ١٥/٣/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع المبدى من الشركة المستأنف عليها وبسقوط حق المستأنفة في الإستئناف المرفوع منها مع إلزامها بمصروفاته ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وبعد أن أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن أودعت شركة مصر للبتترول مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا إستنادا إلى أنه بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٦٣ تكونت الشركة العربية لتوزيع البترول بقرار أصدره مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبترول وضم إليها جهاز البيع بالشركة العامة للبترول كما ضمت إليها الشركة المستقلة المصرية للبترول ونشر قرار التأسيس بالوقائع المصرية ملحق العدد ٧١ في ١٢/٩/١٩٦٣ ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٤ بتأميم شركتى شل للبترول والكيماويات ، وبموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبترول بتاريخ ٨/٤/١٩٦٤ ادجت هاتان الشركتان في الشركة العربية لتوزيع البترول مع تغيير اسم هذه الأخيرة إلى شركة مصر للبتترول ومن ثم تكون صلة الشركة العامة للبترول بهذا النزاع قد انقطعت منذ أول يوليو سنة ١٩٦٣ مما كان يعين معه على الطاعة أن تتحوى هذا التغيير الطارئ على صفة المطعون عليها وأن تعلن طعنها إلى شركة مصر للبتترول صاحبة الصفة الحقيقية في النزاع وإذا أغفلت هذا الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه على غير ذى صفة ، وبعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ أعادت الطاعة إعلان التقرير إلى كل من الشركة العامة للبترول وشركة مصر للبتترول ، وأحيل الطعن إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها الأولى ولم تبد دفاعا وأصرت المطعون عليها الثانية على الدفع بعدم قبول الطعن وطلبت في الموضوع رفضه . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى ودفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة لشركة مصر للبتترول وورفضه موضوعا بالنسبة للشركة العامة للبترول .



وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أنه لم يرد في قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبترول بإنشاء الشركة العربية لتوزيع البترول والمنشور بملحق الوقائع المصرية في ١٢/٩/١٩٦٣ ولا في النظام الأساسي للشركة المذكورة أية إشارة للشركة العامة للبترول أو أن هذه الأخيرة قد آلت كلياً أو جزئياً للشركة الجديدة كما لم تقدم شركة مصر للبترول أى دليل على صحة دفاعها ومن ثم فإنه لا يكون لها صفة في هذا النزاع ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى قرار المؤسسة المصرية العامة للبترول المنشور بملحق الوقائع المصرية رقم ٧١ في ١٢/٩/١٩٦٣ يبين أنه قرر إنشاء شركة مساهمة باسم " الشركة العربية لتوزيع البترول " برأس مال موزع على أسهم وتضمن بيان غرض الشركة ومركزها والمدة المحددة لبقائها ولم يرد فيه ولا في النظام الأساسي الملحق به ما يفيد انضمام الشركة العامة للبترول أو جهاز البيع فيها إلى هذه الشركة الجديدة ، إذ كان ذلك وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على حصول تغيير في كيان الشركة العامة للبترول أو قيام علاقة تربطها بشركة مصر للبترول فإن دفاع هذه الأخيرة يكون حارياً عن الدليل ولا تكون لها صفة في هذا الطعن أو في الرد على أسبابه .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الحق في الاستئناف مستنداً في ذلك إلى أن الطاعنة شرعت في توقيع الحجز على منقولات الشركة المطعون عليها بمقتضى تنبيه بالدفع وإنذار بالحجز وفاء لمبلغ ٤٦٧ ج و ٤٠٠ م وأن الشركة دفعت هذا المبلغ وأقامت دعوى المنازعة استناداً إلى المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري التي توجب الفصل فيها على وجه السرعة وبذلك يكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام من تاريخ إعلانه ، وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور من وجوه ( أولها ) أن الشركة قد حددت دعواها في صحيفة افتتاحها وأوراقها بأنها مطالبة برد مبلغ وفوائده وفصلت فيها بحكمة أول درجة متقيدة بالحدود التي رسمتها الشركة في طلباتها فاعتبرتها دعوى استرداد ما دفع بغير حق إلا أن الحكم المطعون فيه قد استبدل بها دعوى أخرى إذ اعتبرها منازعة في حجز إداري لعدم استحقاق أصل المطلوب تحكمها المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ويفصل فيها على وجه السرعة وقد جره إلى هذا

الخطأ ما توهمه من أن ورقة التنبيه بالدفع والانتذار بال حجز قد تضمنت محضرا بال حجز في حين أن المصلحة لم توقع حجزا لقيام المطعمون عليها بالوفاء بمجرد التنبيه عليها مما دعا للكف عن متابعة باقي الإجراءات ، ومن المقرر طبقا للمادة الرابعة من قانون الحجز الإداري أن إجراءات الحجز على منقولات المدين تبتدئ بتنبيه من مندوب الحجز على المدين بدفع المستحق وإنتذاره بالحجز ثم يشرع فورا في توقيعه ويوضح في محضر الحجز المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها وبيان المنقولات المحجوزة ووصف المكان الذي توجد فيه وتحديد يوم للبيع وإذا كان الثابت أن الورقة التي استند إليها الحكم في القول بتوقيع الحجز قد خلت من هذه البيانات التي تعتبر من مقومات ودعائم الحجز فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وطبق المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري في غير مجاها القانوني ( وثانيها ) أنه وإن كانت دعوى المنازعة ودعوى استرداد ما دفع بغير حق تقومان على أساس واحد هو المنازعة في أصل المطلوب إلا أن هذا التشابه لا يؤدي لتطبيق أحكام المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري على كل دعوى تضمنت طلبا باسترداد ما دفع بغير حق بل يتعين لتطبيق هذه المادة توافر شروط وأوضاع معينة أهمها توقيع الحجز الإداري إذ هو مسوغها القانوني وشرطها الهام الذي من أجله أوجب المشرع الفصل في الدعوى على وجه السرعة حتى لا تطول المدة التي تغل فيها يد المدين عن التصرف في أمواله المحجوزة وما يترتب على ذلك من إلحاق الضرر به وهذه العلة غير متوفرة في الدعاوى العادية وإذا كان الحكم المطعون فيه قد مسح الثابت في الأوراق وكيف الدعوى بأنها من دعاوى المنازعة المنصوص عليها في المادة ٢٧ دون أن تتوافر فيها الشروط اللازمة لتطبيق هذه المادة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ( وثالثها ) أن الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري غير منطبقة لعدم توقيع الحجز وأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع اكتفاء بقوله " أن مصلحة الضرائب شرعت في توقيع الحجز على منقولات الشركة بتاريخ ١٩٥٧/١١/٩ بموجب تنبيه بالدفع وإنتذار بالحجز — محضر حجز منقولات للمولين — وهذا الرد مقتبس من عنوان الاستمارة رقم ٢ حجز دون تخصيص موضوع هذه الاستمارة وقيمتها القانونية مما يعيبه بالقصور .



وحيث إن هذا النعي مردود في جملته ، ذلك أن النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحجز الإداري على أنه " لا توقف إجراءات المحجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق بأصل المطالبات أو بصحة المحجز أو بالاسترداد ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطالبات المنحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة المحجز وعليه في هذه الحالة أن يقرر أمام هذه الجهة تخصيص المبلغ المودع لوفاء دين الحاجز وله أن يطلب عدم صرفه حتى تفصل المحكمة في منازعته وعليه أيضا أن يرفع دعوى المنازعة خلال ثمانية أيام من تاريخ الإيداع وقبل اليوم المحدد للبيع بثلاثة أيام على الأقل وأن يقيد بها قبل الجلسة المعينة بيوم على الأقل في المواد الجزئية ويؤمن فيما مدامها وإلا جاز للمحجز أن يمضي في إجراءات البيع ويحق له ذلك أيضا إذا حكمت بشطب الدعوى أو بوقفها أو إذا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك أو بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى أو ببطلان أوراق التكليف بالحضور أو بسقوط الخصومة في الدعوى أو بقبول تركها ولو كان هذا الحكم قابلا للاستئناف وعلى المنازع أن يودع عند القيد ما لديه من مستندات وإلا وجب الحكم بناء على طلب المحجز بالاستمرار في إجراءات المحجز والبيع بغير انتظار الفصل في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا الحكم بأي طريق ويحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة" يدل على أن المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة — ومنها الفصل في الدعوى على وجه السرعة — واجبة الاتباع في المنازعات القضائية التي توقف من أجلها إجراءات المحجز والبيع بموافقة الجهة الإدارية طالبة المحجز أو بقيام المنازع بإيداع المبلغ المطلوب والمصروفات خزينة هذه الجهة مع تخصيصه للوفاء بدينها مع اشتراطه عدم التصرف فيه حتى يفصل في المنازعة ، يستوى في ذلك أن يكون المحجز قد توقع أم اقتصر الأمر على مجرد الشروع في اتخاذ إجراءاته ذلك أن حكمة النص هي سرعة الفصل في المنازعة حتى لا يظل التنفيذ موقوفا مدة طويلة ، إذ خشي المشرع أن يلجأ المنازع بعد وقف التنفيذ إلى التراخي في رفع الدعوى أو عدم موالاة إجراءاتها فيبقى التنفيذ موقوفا كما يبقى المبلغ المودع محبوسا مما يضر بصالح الجهة الإدارية طالبة المحجز ، ومن ثم فإن أحكام هذا النص تسرى على المنازعات القضائية التي تكون مسبقة بوقف إجراءات المحجز والبيع الإداريين دون الاعتداد بالمرحلة



التي وقفت عندها هذه الإجراءات ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعنة وجهت للطعون عليها — في نطاق المادة الرابعة من القانون — تنبيهها بدفع مبلغ ٤٦٧ ج و ٤٠٠ م وأنذرتها بالججز، ومنع من إتمامة قيام المطعون عليها بتسليم هذا المبلغ إلى الطاعنة وتخصيصه للوفاء بمطلوبها مع اشتراطها عدم التصرف فيه حتى يفصل في هذه المنازعة ، وكان الفصل فيها مما يتم على وجه السرعة طبقاً للمادة ٢٧ فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه طبقاً للمادتين ٣٧٩ و ٤٠٢ من قانون المرافعات القديم قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطقتين على واقعة النزاع ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

---

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح  
الشريفي .

( ١١٩ )

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . "ضريبة التركات" . "وعاء الضريبة" .

الأموال الموروثة عن المورث — الخاضعة لعوائد المباني — تقدر قيمتها تقديراً حكماً بما يعادل  
١٢ مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة  
لا أثر لها بطراً على هذه القيمة من تعديل بعد هذا التاريخ .

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤  
بفرض رسم أيلولة على الزكات ، أن قيمة الأملاك التي يتركها المورث تقدر  
تقديراً حكماً بما يعادل اثني عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة  
أساساً لربط عوائد المباني في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما يطرأ  
عليها من تعديل بعد هذا التاريخ ، يؤكد هذا النظر أن المشرع عند ما رأى أن  
يغير القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦  
بتخفيضها بنسبة ٢٠٪ للعقارات التي انطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥  
في حين أنه لم ينص على ذلك عندما أصدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب الدق قدرت صافي أصول تركة المرحومة

سنيه عبد الباقي اسماعيل التي توفيت في ١٩٥٩/٥/٢٧ بمبلغ ٤٣٤٦١ ج و ٧٤٣ م وأخطرت الورثة بهذا التقدير ، وإذ اعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها فيه بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٦ بتأييد تقدير المأمورية .

فقد أقاموا الدعوى رقم ٤٦٨ سنة ١٩٦٠ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبين تعديله وتقدير التركة بعد تحقيق اعتراضاتهم ، وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع : ( أولا ) باعتبار السكن المخصص لسكنى ورثة المتوفاة مكونا من الشقتين ٢١٠١٣ من العمارة المخلفة عن المورثة ( ثانيا ) بتحديد قيمة العمارة المخلفة عن المورثة بمبلغ ٣٣٧٧٦ ج و ٦٤٠ م ( ثالثا ) باعتبار مبلغ ال ٦٥٠٠ ج الثابت بالسند الإذنى المقدم من الورثة دينيا في ذمة المورثة مما يتعين خصمه من قيمة التركة ( رابعا ) رفض طلب الورثة خصم نفقات العلاج وتكاليف الجنازة وتأييد قرار اللجنة في هذا الخصوص ( خامسا ) بإلزام مصلحة الضرائب المصروفات جميعها ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاءه وتأييد قرار لجنة الطعن وفيد هذا الإستئناف برقم ١٠٠ سنة ٧٨ قضائية تجارى إستئناف القاهرة وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به تحت "ثانيا" وتحديد قيمة العقار المخلف عن المورثة بمبلغ ٤٢٢٢٠ ج و ٨٠٠ م ( ثانيا ) برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وألزمت كلا من الطرفين بنصف المصروفات وذلك عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه ، وطعن الورثة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قدر قيمة العقار المخلف عن المورثة بمبلغ ٤٢٢٢٠ ج و ٨٠٠ م مستندا في ذلك إلى أن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ صريح في كيفية تقدير قيمة الأملاك المبينة وهي وجوب الأخذ



في الاعتبار بالقيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساسا للعوائد المربوطة على العقار عند وفاة المورث دون النظر إلى القيمة الإيجارية الفعلية ودون الاعتداد بما قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ من تخفيض الإيجار بنسبة ٢٠٪ ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر يولييه سنة ١٩٥٨ طالما أن العوائد المربوطة على العقار المخلف عن المورثة لم يجر تخفيضها وبقيت على حالها وقت وفاة المورثة المذكورة، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله إذ بين من نص المادة الأولى ومن الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن العبرة في تقدير قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني المتروكة عن المورث هي بالقيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط العوائد وقت الوفاة، فالقيمة الإيجارية هي التي تتخذ أساسا لربط العوائد وما دام هذا الأساس قد خفض بتدخل من المشرع بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪ فيتعين تخفيض العوائد بنفس النسبة في نطاق تطبيق القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أما ما يقوله الحكم المطعون فيه من أن العوائد المربوطة على العقار المخلف عن المورثة لم يجر تخفيضها وبقيت على حالها وقت وفاة المورثة طبقا لقانون ربط العوائد رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فإنه لا يغير من الوضع شيئا لأنه وإن كان الأصل في القانون أن التشريعات تنتج آثارها الفورية طبقا لما انتهى إليه هذا التشريع في نصوصه إلا أنه ليس هناك ما يمنع المشرع من أن يحدد الآثار الواجب ترتيبها على كل تشريع فيجيز سريان بعض هذه الآثار ويمنع سريان البعض الآخر وفقا لنصوص هذا التشريع وهو ما فعله المشرع بما نص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٥٥ من أن يستمر العمل بالضريبة المربوطة وقت صدور هذا القانون وما يربط منها بعد ذلك وفقا للتقدير السنوي في حدود أحكام هذا القانون إلى نهاية سنة ١٩٥٩ وهذا النص هو الواجب السريان للضريبة المربوطة وحدها ولا تتعدى آثاره القيمة الإيجارية التي خفضها تشريع آخر هو القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والتي هي الأصل في تحديد قيمة الأملاك وفق ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات على أن "تقدر

قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني بما يعادل اثني عشر مثلاً من القيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني" يدل على أن المشرع قد حدد قيمة الأملاك التي يتركها المورث تقديراً حكماً بما يعادل اثني عشر مثلاً من القيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما يطرأ عليها من تعديل بعد هذا التاريخ ، ويؤكد هذا النظر أن المشرع عندما رأى أن يغير القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة ٢٠٪ للعقارات التي انطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في حين أنه لم ينص على التخفيض عندما أصدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على وجوب الأخذ في الاعتبار بالقيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً للعوائد المربوطة على العقار عند وفاة المورث ودون اعتداد بما قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في تخفيض الأجر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن القيمة التجارية هي التي تتخذ أساساً لربط العوائد ومادام هذا الأساس قد خفض بتدخل من المشرع بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪ فيتعين تخفيض العوائد بنفس النسبة في نطاق تطبيق القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وإذا أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا الذمى مردود بما رده الحكم المطعون فيه من " أن الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ... توجب الأخذ في الاعتبار بالقيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً للعوائد المربوطة على العقار عند وفاة المورث ودون النظر إلى القيمة التجارية الفعلية ودون أي اعتبار لما قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ من تخفيض الأجر بنسبة ٢٠٪ ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر يوليو سنة ١٩٥٨ طالما أن العوائد المربوطة على العقار المخلف عن المورث لم يجر تخفيضها وبقيت على حالها وقت وفاة المورث المذكورة والقيمة التجارية السنوية الواجب أخذها

٢٠ (٨) . ٢

في الاعتبار هي التي على أساسها قدرت العوائد المربوطة على العقار وقت الوفاة دون الالتفات إلى ما أجرى على القيمة التجارية الفعلية بتخفيضها بواقع ٢٠٪ بموجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وبصرف النظر عن كون هذا التخفيض في القيمة التجارية لم يكن اختياراً ، كما أنه لا محل لما أثاره المستأنف عليهم من أن المشرع في القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ استبدل عبارة — المتخذة أساساً لربط العوائد بعبارة — التي اتخذت أساساً لربط العوائد — في القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وأن هذا يعني أن المشرع لم يشأ التقيد بالعبارة التي اتخذت فيما مضى لا محل لما أثير في هذا الخصوص لأن عبارة — المتخذة أو التي اتخذت — لا يغير من الأمر شيئاً وهي تفصح بوجوب التقيد بالقيمة التجارية السنوية التي تم على أساسها ربط العوائد“ وهي قرارات لا مخالفة فيها للقانون وفيها الرد الكافي على ما أثاره الطاعنون من دفاع أمام محكمة الإستئناف ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

( ١٢٠ )

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" :

( أ ) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين " . " طلاق " .

العبارة الدالة بلفظها الصريح على حل وباط الزوجية يقع بها الطلاق فور صدورها .

( ب ) أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " . " التوفيق بين الزوجين " .

لا محل لمحاولة التوفيق بين الزوجين طبقا لنص المادة ٨٩٦ مرافعات إذا كان الزوج قد أشهر إسلامه قبل رفع الدعوى .

( ج ) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " . " ردة " .

تمسك الزوج — الذي اعتنق الإسلام — ببطان - زواجه استنادا إلى شريعة اليهود الربانيين — التي انعقد الزواج طبقا لأحكامها — وقت أن كان موسى الديانة لا يعد مرتدا عن الإسلام .

( د ) دعوى . " دفاع " . حكم . " قصور " . " ما لا يعد كذلك " .

وجوب ابداء الخصم لدفاعه في الدعوى الموجهة اليه بكافة ما اشتملت عليه من طلبات حتى لو تعارض بعضها مع البعض الآخر . فصل الحكم في طلب بطان الزواج برفضه وبصحته قيام العلاقة الزوجية وثبوت وقوع الطلاق ، إلا خطأ ولا قصور .

( هـ ) أحوال شخصية. "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين". "دياته".

الاعتقاد الديني من الأمور التي تبنى الأحكام فيها على ظاهر اللسان دون بحث في جديتها أو بواعثها ودواعيها .

١ - العبارة الدالة بلفظها الصريح على حل رباط الزوجية متى صدرت من زوج هو أهل لايقاع الطلاق وصادفت محلاً ، يقع بها الطلاق فور صدورها ، ويكون طلاقاً مستقلاً قائماً بذاته ولا يغير من ذلك ما اقترن بها من أنها تأييد لطلاق سابق إذ ليس من شأن هذه الإضافة أن تحول دون تحقيق الأثر الفوري المترتب عليها شرعاً .

٢ - لا وجه لتطبيق أحكام المادة ٨٩٦ من قانون المرافعات الخاصة بمحاولة التوفيق بين الزوجين متى كان الزوج قد أشهر إسلامه وطلق زوجته طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية قبل أن يرفع أى من الطرفين دعواه .

٣ - تمسك الزوج - المطعون ضده الذى اعتنق الإسلام - ببطلان زواجه من الطاعنة لعدم توافر أركانها المقررة في شريعة اليهود الربانيين التي انعقد طبقاً لأحكامها وقت أن كان موسى الديانة لا يجعله مرتداً عن الإسلام الذى اعتنقه بأشهاد إسلامه .

٤ - للزوج - المطعون عليه - أن يطلب الحكم ببطلان زواجه من الطاعنة وأن يتمسك بتطبيقه لها وليس للمحكمة أن تكلفه باختبار أحد هذين الطرفين والتنازل عن الطلب الآخر بحجة قيام التعارض بينهما بل عليها أن تفصل في كلا الطرفين وعلى الطاعنة أن تبدي دفاعها في الخصومة الموجهة لها بكافة ما اشتملت عليه من طلبات حتى ولو تعارض بعضها مع البعض الآخر وإذا التزم الحكم المطعون فيه - هذا النظر وفصل في طلب بطلان الزواج برفضه وبصحة قيام العلاقة الزوجية وثبوت وقوع الطلاق الذى أوقعه المطعون عليه فإنه لا يكون مشوباً بالخطأ أو القصور .

هـ — الاعتقاد الدينى من الأمور التى تبنى الأحكام فيها على الإفراز بظاهر اللسان والى لا يجوز لقاضى الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يبحث فى جديتها ولا بواعثها ودواعيها . (١)

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن السيدة /سيمون عريى أقامت الدعوى رقم ١٦٤ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الأستاذ ذكى عريى سكتنازى وآخرين تطلب الحكم (أولاً) وبالنسبة للمدعى عليه الأول بأحققتها فى الدخول والإقامة بمنزل الزوجية ورد وبطلان البرقية الموضحة بالمريضة . (ثانياً) بالزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ الممجل بلا كفالة . وقالت شرحاً لدعواها أنها أمريكية الجنسية مسيحية الديانة وتزوجت من الأستاذ ذكى عريى سكتنازى — وهو مصرى الجنسية يهودى الديانة — زواجا مدنياً بعقد تحرر أمام موثق العقود فى مدينة نيويورك بتاريخ ٢٢/٧/١٩٥٧ وتم التصديق على هذا الزواج بالقنصلية المصرية العامة بنيويورك وبتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨ أشهد الزوج على نفسه أمام موثق الشهر العقارى بأنه طلقها فأقامت دعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طلبت فيها بطلان هذا الطلاق الذى أوقعه الزوج بإرادته المنفردة وحكم برفضها إلا أنها استأنفت هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٢ سنة ٧٦ ق حيث قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٠ بعدم الاعتداد

(١) نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٦٩ الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق . أحوال شخصية السنة ٢٠ ص ١٨٧

وقض ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ ق . أحوال شخصية السنة ١٧



بإشهاد الطلاق المشار إليه الأمر الذي يجعل علاقة الزوجية مستمرة بينهما ، وإذ كانت دعوى طلاقها هي نتيجة استهواء تعسفى بقصد الاستغلال من جانب المدعى عليهما الثانية والثالث وهما ولدا زوجها من زوجة أخرى وكان دفاع الزوج في دعوى الطلاق كيديا وأنه طردها من منزل الزوجية بغير حق كما أن البرقية التي وصلتها بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦ وتتضمن تطليقها لم تصدر من الزوج بل إنها مرسلتها من ولديه ويهمها إثبات تزويرها فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلانها . وأقام الأستاذ زكى عريى الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية لأحوال الشخصية ضد السيدة / سيمون بطلب الحكم بإعلان عقد الزواج المحرر بين الطرفين والمؤرخ بالقنصلية المصرية بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٩ وعدم الاعتداد به وإلغاء جميع الآثار التي ترتبت عليه وإلزام المدعى عليها بالمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بلا كفالة ، وقال شرحا لها أن محكمة إستئناف القاهرة قضت بتاريخ ٦٠/٦/١٥ بعدم الاعتداد بالطلاق الذى أوقعه على المدعى عليها فى ١٤/١٠/١٩٥٨ استنادا إلى أن الزوج عند انعقاد الزواج كان مصريا يهوديا وينحضع لمذهب الربانيين فى الديانة اليهودية وهو وإن كان يبيع للزوج إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة إلا أنه يشترط المسوغ الذى تقره المحكمة ، والنتيجة الحتمية لما قرره هذا الحكم ألا تعتبر العلاقة التي قامت بين الطرفين علاقة زوجية لعدم توافر أركان عقد الزواج طبقا لشريعة اليهود الربانيين . كما أقام هو وإبنته السيدة / جايبى الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٦١ أحوال شخصية ضد السيدة / سيمون يطلبان الحكم بإلزامها بأن تدفع مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضا عن الإساءة إليهما والتشهير بهما فى الصحف وعبارات السب التى وردت فى مذكرتها المودعة ملف الدعوى رقم ١٦٤ سنة ١٩٦٠ وقررت المحكمة ضم هذه الدعاوى ليصدر فيها حكم واحد ، وطلبت السيدة / سيمون توجيه اليمين الحاسمة للأستاذ زكى عريى بخصوص البرقية التى أرسلت إليها كما دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٦١ . وبتاريخ ١٩/٦/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا وفى الدعوى رقم ١٦٤ سنة ١٩٦٠ ( أولا ) برفض طلب أحقية الزوجة فى الدخول والإقامة بمنزل الزوجية ( ثانيا ) بعدم قبول طلب رد وبطلان البرقية المرسلتها بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦ وتوجيه اليمين الحاسمة إلى الزوج فى هذا الخصوص وألزمت المدعية بمصروفات هذه الطلبات مع المقاصة فى أتعاب المحاماة ( ثالثا ) بإحالة

طلب التعويض إلى الدائرة ٤ مدنى كلى بهذه المحكمة للفصل فيه وحددت لذلك جلسة ١٩٦٢/١٠/٤ مع إبقاء الفصل فى المصروفات ، وفى الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٠ برفضها وألزمت المدعى بمصروفاتها مع المقاصة فى أتعاب المحاماة وفى الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٦١ برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها وبإحالتها إلى الدائرة ٤ مدنى كلى بهذه المحكمة للفصل فيها وحددت لذلك جلسة ١٩٦٢/١٠/٤ مع إبقاء الفصل فى المصروفات . واستأنف الأستاذ زكى مريى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه فيما قضى به من رفض الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٠ والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨ سنة ٧٩ ق كما استأنفته السيدة /سيمون طالبة إلغاءه فيما قضى به فى دعوها رقم ١٦٤ سنة ١٩٦٠ والحكم لها بطلباتها وقيد استئنافها برقم ٢٠ سنة ٧٩ ق ، وفى أثناء نظر هذين الاستئنافين قضت محكمة القاهرة الابتدائية بوقف السير فى دعوى التعويض المحالين إليها إلى حين الفصل فى الاستئنافين ، فاستأنفت السيدة /سيمون هذا الحكم أيضا طالبة إلغاءه والحكم لها بالتعويض المطلوب وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٠٩ سنة ٨١ ق وقررت المحكمة ضم هذه الاستئنافات ليصدر فيها حكم واحد وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا وبرفضها موضوعا وبتأييد الأحكام المستأنفة وألزمت كل مستأنف بمصروفات استئنافه وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة على رأيها الوارد فى مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه استخلص وقائع الدعوى استخلاصا غير سائغ من وجوه "أولها" أن المطعون عليه تزوج من الطاعنة وهو إسرائيل الديانة وهى مسيحية وتم الزواج بعقد حر أمام موثق العقود فى مدينة نيويورك بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٢ وقيد بالقنصلية المصرية فى ١٩٥٧/٧/٢٩ وإذ دب الخلاف بينهما فقد أشهد الزوج على نفسه أمام موثق العقود بمكتب توثيق القاهرة فى ١٩٥٨/١٠/١٤ بأنه طلق زوجته طلاقا نهائيا



قطعيًا وقرر أيضًا بأنه سبق أن أوقع عليها الطلاق بريقة أرسلها لها بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦ ولم يشرف في هذا الإشهاد إلى عقد الزواج الأمريكي وإنما أشار فقط إلى القيد الذي تم في القنصلية المصرية بنيويورك ، وقصده من ذلك التعايل على أحكام القانون لأنه يعلم أن هذا الطلاق إنما ينتج أثره في مصر فقط فيتخلص من الالتزامات المالية المترتبة على قيام العلاقة الزوجية بينما يظل عقد زواجه الأمريكي قائمًا ومتبجًا لآثاره إذ لا يجوز فسخه إلا بإثبات الزنا بخطأ الزوج ويترتب على ذلك لو توفيت قبله فانه يرث نصف تركتها في حين أنه لو توفي هو فلا ترث فيه ، وقد رفعت الطاعنة دعوى بطلان هذا الطلاق وحكم ابتدائيًا برفضها إلا أن محكمة الاستئناف قضت بالبطلان في ١٩٦٠/٦/١٥ وقبل صدور الحكم الاستئنافي بادر المطعون عليه وأشهر إسلامه بتاريخ ١٩٦٠/٥/٩ وأصدر توكيلاً للأستاذ عبد الحكيم ناصف المحامي بتطبيق الطاعنة ونص في سند التوكيل على أن هذا الطلاق هو تأكيد وتأييد للطلاق السابق الذي أوقعه بالإشهاد الصادر في ١٩٥٨/١٠/١٤ ، وبعد صدور حكم محكمة الاستئناف ببطلان الطلاق الأول توجه الأستاذ عبد الحكيم ناصف إلى مكتب توثيق القاهرة في ١٩٦٠/٨/١٥ وقرر أن موكله تزوج من السيدة / سميون اليزاجليون بنت ألبير سبريل بموجب عقد تم في القنصلية المصرية بنيويورك بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٩ وسبق له أن طلقها في ١٩٥٨/١٠/١٤ وأنه يرغب في إثباته وتأييد ذلك الطلاق السابق ثم أشهد بأن "زوجته ومدخولته السيدة / سميون اليزاجليون طالق منه طلاقاً نهائياً قطعيًا وذلك حسب إشهاد الطلاق السابق" وذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الإشهاد وإن تحور في صيغة ثم عن تأكيد الطلاق السابق إلا أنه في الوقت ذاته قد أثبت طلاق الطاعنة من المطعون عليه وأن هذا الطلاق لا يرتد إلى الطلاق السابق وإنما ينتج أثره من تاريخ الإشهاد به في ١٩٦٠/٨/١٥ وهذا من الحكم خطأ في فهم الواقع واستخلاص غير سائغ لأن عبارة الإشهاد واضحة الدلالة في أن الزوج إنما يقصد إثبات وتأييد الطلاق السابق في كل صفاته وظروفه من حيث ديانة المطلق وتاريخ وقوعه وما أشير فيه إلى سبق طلاق الطاعنة بالريقة المؤرخة ١٩٥٨/٨/٦ فإذا ما جاء الحكم واعتبر هذا الإشهاد منشأ طلاق جديد فإنه يكون قد أغلق عليه فهم الوقائع على وجهها الصحيح مما يعيبه ويبطله "وثانيها" أن توكيل الطلاق الصادر من المطعون عليه للأستاذ عبد الحكيم



ناصر كان سابقا على تاريخ حكم محكمة الإستئناف ببطلان الطلاق الأول ومؤدى ذلك أنه حين صدور هذا التوكيل كانت الطاعنة مطلقة ومن ثم فإنه لم يصادف محلا ويعتبر معدوم الأثر ويؤكد أن الغرض من إصداره لم يكن إنشاء طلاق جديد بل تأييد الطلاق السابق وقد أخطأ الحكم في استخلاص هذه الوقائع "وثائها" أن الطاعنة نعت على الحكم الابتدائي الخلط بين دعوى التزوير الأصلية ودعوى التزوير الفرعية لأنها إنما طلبت الحكم بصفة أصلية بتزوير البرقية المتعلقة بتطبيقها حفظا لحقوقها المستقبلية قبل ولدى زوجها المحرضين على إرسالها وليس لإثبات بدء التطليق وعلى الرغم من أن الحكم المطعون فيه قد أورد هذا الدفاع إلا أنه لم يحول عليه إستنادا إلى ما قرره من أنه وقد انتهى إلى سلامة الطلاق الذى أوقعه الزوج بالإشهاد الصادر فى ١٥/٨/١٩٦٠ فلا وجه للنمى على الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب رد وبطلان البرقية المتعلقة بالطلاق الأول ، وهذا الذى رد به الحكم يدل على أنه قد استغلق عليه فهم الواقع فى الدعوى على الوجه الصحيح .

وحيث إن هذا النمى مردود فى الوجه الأول منه بأن عبارة إشهاد الطلاق الصادر بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٠ - كما أثبتتها الحكم الابتدائي - تنص على أنه "سبق أن قام موكلى بإيقاع الطلاق على زوجته بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ حسب إشهاد الطلاق المحرر أمام موثق العقود الرسمية بمكتب توثيق القاهرة برقم ١٢٤٧٧ سنة ١٩٥٨ ، ويقرر الحاضر عنه أنه يرغب فى إثبات وتأييد ذلك الطلاق السابق الإشارة إليه ونطق قائلا ( زوجة موكلى ومدخولته السيدة/سيمون إيليزابليون طالق منه طلاقا نهائيا قطعا وذلك حسب إشهاد الطلاق السابق الإشارة إليه وأن هذا الطلاق نهائى وبائن بينونة كبرى ) "وهذه العبارة قد دلت بلفظها الصريح على حل رباط الزوجية وصدرت من زوج هو أهل لإيقاع الطلاق وصادفت محلا فيقع بها الطلاق فور صدورها ويكون طلاقا مستقلا قائما بذاته ولا يغير من ذلك ما اقترن بها من أنها تأييد لطلاق سابق إذ ليس من شأن هذه الإضافة أن تحول دون تحقق الأثر الفورى المترتب عليها شرعا ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى استخلاص الوقائع . ومردود فى الوجه الثانى بأن الثابت فى الدعوى أن وكيل الزوج قد

نفذ وكالته بتطبيق الطاعة في ١٥/٨/١٩٦٠ ومن بعد صدور الحكم في الاستئناف رقم ٩٤٢ سنة ٧٩ ق ببطلان الطلاق الحاصل في ١٤/١٠/١٩٥٨ ومن ثم فإن هذا التوكيل يكون قد صادف محله لقيام الزوجية عند استعماله . ومردود في الوجه الثالث بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه "وقد انتهت هذه المحكمة إلى تقرير سلامة الطلاق الذي أوقعه الزوج بمقتضى الإشهاد الصادر في ١٥/٨/١٩٦٠ فمن ثم لا يكون ثمة وجه للنعي على حكم محكمة أول درجة إذ قضى برفض دعوى المستأنفة بشأن أحقيتها في دخول منزل الزوجية أو بالنسبة لطلب رد وبطلان البرقية التي تتعلق بالطلاق السابق الذي قضى بعدم الاعتداد به ولا إلى طلب حلف اليمين بالنسبة لها لعدم تأثير ذلك في وقوع الطلاق وإن كان للمستأنفة ثمة مصلحة في التمسك بهذا الطلب فإن مقام الاعتداد بهذا هو عند النظر في التضمنات المطلوبة منها التي تقرر إيقاف الفصل فيها لحين الفصل في هذا الاستئناف الأمر الذي تستطيع معه إثارة هذا الطلب مجددا عند النظر في طلب التعويض". وما جرى عليه الحكم من ذلك يفيد بأن المحكمة رأت أن الفصل في طلب رد وبطلان برقية الطلاق غير منتج في النزاع المطروح عليها فحفظت الحق للطاعة في التمسك به عند نظر دعوى التعويض وهو تقرير صحيح لا يشوبه خطأ في فهم الواقع .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وجانب قواعد التفسير الصحيح من وجهين ( أولهما ) أن المطعون عليه عند ما وكل الأستاذ عبد الحكيم ناصف في تطبيق الطاعة لم يكن زواجه قائما طبقا للحكم الذي أصدرته محكمة القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ١١٩ سنة ١٩٥٨ ولذلك فقد جاءت صيغة التوكيل صريحة في أن الوكالة إنما هي لتأييد الطلاق الذي سبق أن أوقعه الزوج بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨ وقد التزم الوكيل هذه الحدود في إشهاد الطلاق المحرر بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٠ إذ جاءت عبارته واضحة في أنها تأكيد وتأييد لطلاق السابق ولا تدل بحال على إنشاء طلاق جديد وبالرغم من صراحة سند الوكالة والإشهاد في هذا المعنى فقد خالف الحكم ما ثبت فيهما واعتبر الإشهاد الأخير مكونا لطلاق جديد مع أنه يسلم في الوقت نفسه بأن هذا الإشهاد قد حرر في صيغة تم من تأييد الطلاق السابق لها مما يعيبه ويبطله

(وثانيهما) أن سند التوكيل وإشهاد الطلاق كلاهما ورقة رسمية وقد حررا في عبارة صريحة لا تقبل تحويرا أو تفسيراً وهما وإن كانا عملاً من جانب واحد إلا أنهما تعبير صادق عن إرادة المطعون عليه ومشيتته في أن يكون طلاقه الثاني مؤيداً لطلاقه الأول فإذا ما جاء الحكم المطعون فيه واعتبرهما إنشاء لطلاق جديد فإنه يكون قد انحرف عن عبارتهما الواضحة إلى معنى لم يقصده المطعون عليه بخالف بذلك قواعد التفسير مما يوجب إلغائه .

وحيث إن هذا السبب مردود في جملة بما جاء في الرد على الوجه الأول من السبب الأول .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه بني على إجراءات باطلة أثرت فيه وجعلته باطلا من وجوه (أولها) أن النزاع بين الطرفين في الدعويين ١٦٤ و ١٦٧ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية كان يدور حول تمسك الطاعنة بطلب العودة إلى منزل الزوجية بعد أن حكم ببطلان الطلاق الصادر بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨ وتمسك الزوج بعدم صحة الزواج طبقاً لشرعيته الموسوية والنزاع على هذه الصورة بين زوجة أمريكية الجنسية وزوج يتمسك بأنه مصري الجنسية فتختص به دائرة الأحوال الشخصية للأجانب وتتبع في شأنه الإجراءات التي رسمها قانون المرافعات في الباب الرابع منه، ومنها وجوب قيام المحكمة بالتوفيق بين الطرفين قبل أن تفصل في النزاع القائم بينهما وهذه المحاولة إجراء حتمى أوجبه القانون ويتعين على المحكمة اتباعه طبقاً للسادة ٨٩٦ من قانون المرافعات ، والثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة قد أغفلت اتخاذ هذا الإجراء قبل أن تفصل في النزاع كما أغفلت محكمة الاستئناف مما يعيب الحكم المطعون فيه ويبطله ( وثانيها ) أن الطاعنة طلبت في دعواها تمكينها من دخول منزل الزوجية والاقامة فيه استناداً إلى أن الزوج وإن كان قد أشهر إسلامه إلا أنه لم يوقع عليها طلاقاً صريحاً بالصيغة التي يتطلبها إيقاع الطلاق في الشريعة الإسلامية بل أشهد وكيله بأنه يؤكد الطلاق الذي أوقعه موكله وهو لا يزال موسوياً كما تمسكت بأن المطعون عليه إذ طلب في دعواه الحكم ببطلان زواجه الذي تم في نيويورك سنة ١٩٥٧ طبقاً لأحكام الديانة الإسرائيلية فإنه يكون مرتداً ولا يجوز له طلب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية استناداً إلى إسلامه بل تطبق



هذه الأحكام على أساس أن طرفي النزاع مختلفان ديانة طبقا للمادة ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية التي توجب الأخذ بالراجح من مذهب أبي حنيفة وطبقا لهذا المذهب لا تحكم قواعد الشريعة الإسلامية زواج المستأمنين الذين أتوا من دولة غير إسلامية كما هو شأن الطاعنة الأمريكية الجنسية ومع ذلك فقد فصل الحكم المطعون فيه في النزاع على أساس أن الزوج مسلم وسار في الإجراءات على هذا الأساس مما يعيب هذه الإجراءات ويبطلها ( وثالثها ) أن الطاعنة قدمت مستندات عديدة لمحكمة الاستئناف متبعة في النزاع وتتضمن ما يؤكد دعواها من أدلة واقعية وحجج قانونية إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل هذه المستندات مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه ( الأول ) منه بأن الثابت في الأوراق أن المطعون عليه قد أشهر إسلامه وطلق زوجته بالأشهاد المؤرخ ١٥/٨/١٩٦٠ طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية قبل أن يرفع أي من الطرفين دعواه فلا وجه بعد ذلك لتطبيق أحكام المادة ٨٩٦ من قانون المرافعات الخاصة بمحاولة التوفيق بينهما ، وإذا التزم الحكم هذا النظر فإنه لا يكون مشوبا بعيب في الإجراءات . ومردود في الوجه ( الثاني ) بأن تمسك الزوج ببطلان زواجه من الطاعنة لعدم توافر أركانه المقررة في شريعة اليهود الربانيين التي انعقد طبقا لأحكامها وقت أن كان موسى الديانة لا يجعله مرتدا عن الإسلام الذي اعتنقه بإشهار إسلامه . ومردود في الوجه ( الثالث ) بأن الطاعنة لم تبين مضمون المستندات التي تقول بأنها متبعة في النزاع وأن الحكم قد أغفلها مما يجعل هذا النعي مجعلا وغير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور والتناقض من وجوه ( أولا ) أن الطاعنة تمسكت في استئنافها بأن دعوى تزوير البرقية التي رفعتها هي دعوى أصلية وليست دعوى فرعية لإثبات بدء التطليق كما ذهبت محكمة أول درجة غير أن محكمة الاستئناف قد سارت المحكمة الابتدائية في هذا النظر وأطرح دفاع الطاعنة في هذا الخصوص وقالت في الرد عليه أنه إذا كان للطاعنة ثمة مصلحة في طلبها فإن مقام الاعتداد به يكون عند النظر في التضمينات المطلوبة والتي تقررا إيقاف الفصل فيها إلى ما بعد الفصل في الاستئناف

ويكون لها عندئذ اثارته من جديد ، وهذا الذي قرره كان يقتضى منها أن تحيل طلب التروير إلى محكمة أول درجة للحكم فيه مع دعوى التعويض رقم ٣٢٣٠ لسنة ١٩٦٢ المحالة إليها والتي حكم فيها بالايقاف إلى حين الفصل في الاستئنافين ٢٠٦١٨ سنة ٧٩ ق ، أما وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض استئناف الطاعنة بجميع طلباته ومنها طلب تحقيق دعوى التزوير فانه يكون مشوبا بالقصور والتناقض ( وثانيها ) أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن التوكيل الصادر من المطعون عليه للأستاذ عبد الحكيم ناصف كان لتأكيد الطلاق السابق الموقع بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨ فلا يجوز تغيير بدء سريان هذا الطلاق واعتباره طلاقا جديدا موقعا بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٠ على غير ارادة الزوج ، واكتفى الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفاع بترديد ما قرره الحكم الابتدائي في هذا الخصوص مما يعيبه بالقصور ويبطله ( وثالثها ) أن المطعون عليه طلب في دعواه بطلان زواجه الذي تم وهو موسى الديانة كما طلب في الوقت نفسه تأييد الطلاق الذي أوقعه ولتعارض هذين الطلبين فقد طلبت الطاعنة من المحكمة تكليف المطعون عليه بتحديد موقفه في النزاع وهل يتمسك ببطلان الزواج فلafائدة من الحديث عن وقوع الطلاق أو عدم وقوعه لأن الطلاق لا يكون إلا من زواج قائم وإن تمسك بالطلاق التأييدي الذي أوقعه وكيله في ١٥/٨/١٩٦٠ فعليه أن يتنازل عن دعوى بطلان الزواج وبذلك يتحدد نطاق الخصومة ، وعلى ضوء هذا التحديد تبدي الطاعنة دفاعها ، وإذا أغفل الحكم تحقيق هذا الدفاع الجوهرى فانه يكون مشوبا بقصور يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه ( الأول ) منه بما جاء في الرد على الوجه الثالث من السبب الأول من أن محكمة الاستئناف وقد رأت أن الفصل في طلب رد وبطلان برقية الطلاق غير مستج في النزاع المطروح فحفظت للطاعنة الحق في التمسك بهذا الطلب من جديد أمام المحكمة التي تنظر دعوى التعويض وليس في ذلك أى تناقض أو قصور . ومردود في الوجه ( الثاني ) بما جاء في الرد على الوجه الأول من السبب الأول . ومردود في الوجه ( الثالث ) بأن للمطعون عليه أن يطلب الحكم ببطلان زواجه من الطاعنة وأن يتمسك بتطبيقه لما وليس للمحكمة أن تكلفه باختيار أحد هذين الطلبين والتنازل عن الطلب الآخر بحجة قيام التعارض بينهما



بل عليها أن تفصل في كلا الطرفين ، وعلى الطاعنة أن تبدي دفاعها في الخصومة الموجهة إليها بكافة ما اشتملت عليه من طلبات حتى ولو تعارض بعضها مع البعض الآخر ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وفصل في طلب بطلان الزواج برفضه وبصححة قيام العلاقة الزوجية وبثبوت وقوع الطلاق الذي أوقعه المطعون عليه فإنه لا يكون مشوبا بالخطأ أو القصور .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوبا بالقصور من وجوه ( أولها ) أن التوكيل الذي أصدره المطعون عليه للأستاذ عبد الحكيم ناصف قد صدر في وقت كانت فيه الطاعنة مطلقة بمقتضى الاشهاد المؤرخ ١٤/١٠/١٩٥٨ ومن أجل ذلك جاءت صيغة التوكيل دالة على أنه تأكيد للطلاق الأول فإذا جاء الوكيل بعد صدور الوكالة بشهرين ليؤكد الطلاق السابق فلا نزاع في أن الاشهاد الثانى يكون باطلا ، ليس فقط لأنه يؤيد طلاقا حكم ببطلانه فأصبح معدوما بل لأنه أيضا قد صدر من وكيل لا يدري شيئا عن النية الحقيقية لموكله بعد أن تغيرت الظروف من وقت صدور التوكيل حتى تحرير الاشهاد ، ومن المقرر شرعا أن نية الطلاق لا بد أن تكون واضحة لأن الطلاق استثناء من الأصل وهو ما أكدته المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بما نصت عليه من أن كنايات الطلاق وهى ما تحتل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية وبالرغم من تمسك الطاعنة بهذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه اعتبر اشهاد الطلاق الثانى مكونا لطلاق جديد بما يجعله مخالفا للقانون ( وثانيها ) ان المطعون عليه قد قصر إشهاد الطلاق على الزواج المقيد أمام القنصلية المصرية بنيويورك في ٢٩/٧/١٩٥٧ وهو قيد باطل لعدم استئذان وزارة الخارجية في إجرائه طبقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ التى تنص على أن يباشر أعضاء بعثات التمثيل القنصلية تحرير عقود الزواج متى كان كل من الزوجين مصرى الجنسية ولهم أيضا إجراء ذلك متى كان أحد الزوجين مصرى الجنسية بشرط الحصول سلفا على ترخيص من وزارة الخارجية ومعنى ذلك أن كل تصرفات المطعون عليه قد وجهها إلى القيد الباطل المحرر أمام القنصلية المصرية لا إلى العقد الصحيح الذى تم أمام مونت العقود بنيويورك في ٢٢/٧/١٩٥٧ مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أن يبحث عقد الزواج الذى يؤسس عليه



المطعون عليه إسهاد طلاقه إما أبرد الأمور إلى وضعها الصحيح أو أرفض إقرار طلاق لا يستند إلى قيد صحيح وإذ سكت عن هذا البحث فإنه يكون قد خالف القانون ( وثالثها ) أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأن المطعون عليه لم يشهر إسلامه إلا بقصد التحايل على أحكام القانون والتخلص من التزاماته المالية قبل زوجته وأنه على الرغم من تظاهره بالإسلام فقد ظل على ديانته الموسوية ، وقدمت كافة الأدلة المؤيدة لذلك وفي مقدمتها أنه حين أشهر إسلامه أبقى هذا الأمر في طي الكتمان إلى أن حكم ببطلان إسهاد الطلاق الموقع بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨ وعندئذ لجأ إلى التمسك بإسلامه ومع ذلك فإنه لم يعلن عن طلاقه المؤسس على الإسلام بوسيلة إعلان عامة بل كلف أحد زملائه الذهاب إلى مكتب الشهر العقاري في غير علانية لا ليقرر بأن موكله يشهد بإيقاع الطلاق طبقاً للشرعية الإسلامية وإنما ليؤكد الطلاق السابق الذي أوقعه بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨ وهو اسرائيلي الديانة ، وليس هذا فحسب بل أنه بعد أكثر من سنة ونصف من إشهار إسلامه قد تمسك في دعواه رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٠ بطلب بطلان زواجه لأنه لم يتم طبقاً لأحكام شريعته الموسوية ، ويقطع كل ذلك بأنه قد استعمل الإسلام كوسيلة للعبث بأحكام القانون والكيد للطاعنة ، وقد اتجه الفقه والقضاء إلى أن تغيير الديانة لا يعول عليه إلا إذا كان صادراً عن عقيدة صحيحة ، وإذ لم يعول الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع وأقر الطلاق الذي أوقعه المطعون عليه فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه بما أورده الحكم المطعون فيه من أن " ما أثارته المستأنفة بشأن صدور الإسهاد بالوكالة واحتمال عدول الموكل عن إيقاع الطلاق وقت تحريره فردود بأن الموكل لو أراد العدول لسأفته اتخاذ اللازم نحو إلغاء التوكيل أو نحو الآثار التي ترتبت عليه بل إن الذي لا مرية فيه هو أن الموكل ما قتيء يؤكد في كل مرحلة من مراحل النزاع إصراره على الطلاق والتخلص من هذه الزيجة وآية ذلك مواصلته السير في الدعاوى المطروحة والمرفوعة منه أو عليه في هذا الصدد " وهو استخلاص موضوعي - رائغ يستقل به قاضي الدعوى وفيه الرد الكافي على ما تمسكت به الطاعنة في هذا الخصوص .

ومردود في الوجه ( الثاني ) بما قرره الحكم المطعون فيه وهو في صدد الرد

على دعوى بطلان الزواج التي أقامها المطعون عليه من أنه "يبين لهذه المحكمة من الاطلاع على وثيقة التصديق على زواج المستأنف بالمستأنف عليها والمحيرة بالقنصلية المصرية العامة بمدينة نيويورك في ١٩٥٧/٧/٢٩ أنهما إنما قد تصادقا على قيام الزوجية بينهما من تاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٧ على يد "توماس لينين" الموظف بتوقيع العقود لمدينة نيويورك ، بمعنى أن الطرفين قد اختارا الزواج وفقا للشكل المحل لمدينة نيويورك ومن ثم يكون الزواج قد انعقد صحيحا من الوجهة الشكلية وذلك وفقا للقاعدة العامة في القانون المقارن ولما استقر عليه القضاء من خضوع شكل الزواج للقانون المحلى ولو لم يرد عنه نص صريح في القانون المدنى، اما بالنسبة للشروط الموضوعية للزواج فإن نص المادة ١٤ من التقنين المدنى المصرى صريح فى ترتيب الاختصاص بحكم تلك الشروط للقانون المصرى ولا مرأى فى أن بيان ما يعتبر من الشروط الموضوعية بصحة الزواج وما يعتبر من الشروط الشكلية هو تكييف للشروط يخضع وفقا للقاعدة العامة لقانون القاضى ، والزواج فى القانون المصرى قانون القاضى هو نظام مدنى فيكفى لصحته ثبوت الأهلية للزواج وصحة الرضا به وخلو الزوجين من الموانع وهو ما تحققت من توافرها جميعا بالقنصلية المصرية العامة بنيويورك حين صدقت على الزواج الذى تم وفق الشكل المحلى" ومن ذلك يبين أن الحكم قد اعتبر الزواج قد تم بين الطرفين بمقتضى العقد المحرر أمام موثق العقود بمدينة نيويورك بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٢ وإن الإجراء الذى تم فى القنصلية المصرية ليس سوى مجرد تصديق على هذا الزواج ، والمؤدى من ذلك أن الطلاق الذى أوقعه المطعون عليه قد حل رباط الزوجية التى أنشأها عقد ١٩٥٧/٧/٢٢ سواء أشير إلى هذا العقد فى إظهار الطلاق أم جاء خلوا منه ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليه قد اقتصر فى إظهار الطلاق على الإشارة إلى القيد الذى تم أمام القنصلية المصرية بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٩ إذ أن هذا القيد لم ينشأ زواجا جديدا . ومردود فى الوجه ( الثالث ) بأن الاعتقاد الدينى من الأمور التى تبنى الأحكام فيها على الاقرار بظاهر اللسان والى لا يجوز لقاضى الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يبحث فى جديتها ولا يواضعها ودواعيها ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشيشي ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٢١ )

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٥ القضائية :

تأمينات اجتماعية . " التأخير في أداء الاشتراكات " . قانون .

تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عماله المؤمن عليهم لديها .  
بجرائه . الأثر الرجعي لأحكام المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي قررتها المادة ٥  
من مواد إصداره .

نصت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن تسري أحكام المادة ١٧  
منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وتقضى المادة ١٧  
هذه بأن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة  
في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة يوازي ١٠ ٪  
من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بمقد أقصى قدره ٣٠ ٪  
وذلك فضلاً عما تقضى به المادة ١٤ من احتساب فوائد بسعر ٦ ٪ من المدة  
من تاريخ وجوب أدائه حتى تاريخ السداد ، ومؤدى ذلك أنه إذا تأخر رب  
العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عماله المؤمن عليهم لدى  
الهيئة عن المواعيد المعينة في القانون فإنه يستحق عليه بالتطبيق لأحكام المادة ١٧  
من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المبلغ الإضافي المبين في هذه المادة وذلك  
نتيجة للأثر الرجعي الذي جعله القانون المذكور لأحكام المادة المشار إليها (١).

(١) نفس المبدأ بالحكم الصادر في الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٦٩



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٦٣ لدى المحكمة التجارية على الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ( الطاعنة ) طالبة الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ٦٢٥ ج و ٧٦٨ م وقالت فى بيان دعواها أن الهيئة المذكورة ذهبت عليها فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٣ بالوفاء بهذا المبلغ على اعتبار أنه يمثل مضاعفة الإشتراك على عمالها المؤمن عليهم لديها والذي تأخرت الشركة فى سداده للهيئة واستندت الهيئة فى إستحقاقها لهذا المبلغ إلى المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مع أن المضاعفة المنصوص عليها فى هذه المادة لا تكون إلا فى حالة التخلف عن الإشتراك أصلا أما التأخير فى سداد مبلغ الإشتراك عن العمال المؤمن عليهم فعلا فلا يترتب عليه مضاعفة الإشتراك الذى تأخر الوفاء به عن سداده وإنما مجرد صريان فائدة مقدارها ٦ ٪ عن المبالغ التى حصل التأخير فى الوفاء بها، هذا إلى أن المضاعفة تنزل منزلة التعويض وهو لا يستحق وفقا للمادة ٢١٨ من القانون المدنى إلا بعد إعدار المدعى . وفى ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الدرجة الأولى ببراءة ذمة المطعون ضدها من المبلغ الذى طلبت براءة ذمتها منه جميعه ، فاستأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٥٥١ لسنة ١٩٦٤ قضائية طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وفى ٢٢ فبراير حكمت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، فطعنتم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٥ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين، تنازلت الطاعنة عن الوجه الأول بجملة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٩ أمام هذه المحكمة وقصرت طعنها على الوجه الثاني، ويحصل في أنه إذا كان مؤدى نص المادتين ٧٣، ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن مضاعفة قيمة الإشتراك لا تستحق في حالة تأخير رب العمل عن سداد المبالغ المستحقة للهيئة عن العمال المؤمن عليهم، لديها في المواعيد المحددة في القانون وأن كل ما كان يلزم به رب العمل في هذه الحالة هو فوائد بواقع ٦ ٪ سنوياً عن المبالغ التي تأخر في سدادها، إلا أنه لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل في الدعوى ونص في المادة الخامسة من مواد إصداره على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، وكانت المادة ١٧ المذكورة تقضى بالزام صاحب العمل في حالة عدم أدائه الإشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في ذلك القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة بوازي ١٠ ٪ من الإشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بمقد أقصى قدره ٣٠ ٪ وهذا بالإضافة إلى الفوائد المنصوص عليها في المادة ١٤، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل أعمال أحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على واقعة الدعوى وقضى ببراءة ذمة الشركة المطعون ضدها من المبلغ الذي طلبت إعفاءها منه دون أن ينخصم منه ما استحق عليها طبقاً لتلك المادة من مبلغ إضافي قدره ٣٠ ٪ من المبالغ التي تأخرت في سدادها أي ١٨٧ ج و ٧٣٠ م فإن الحكم يكون مخالفاً للقانون في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك بأن المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتقضى المادة ١٧ هذه على أن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة بوازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بمقد أقصى قدره ٣٠ ٪ وذلك فضلاً عما تقضى به المادة ١٤

من احتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب أدائه حتى السداد ، ولما كان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه والذي سلمت به الشركة المطعون ضدها في دعواها أنها تأخرت في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عمال الشركة المؤمن عليهم لدى الهيئة عن المواعيد المعينة في القانون فإنه يكون قد استحق عليهم بالتطبيق لأحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المبلغ الإضافي المبين في هذه المادة وذلك نتيجة للأثر الرجعي الذي جعله القانون المذكور لأحكام المادة ١٧ على النحو السالف الإشارة إليه ، وإذا كان المبلغ الذي طلبت الشركة الحكم ببراءة ذمتها منه هو ما كانت تطالبها به هيئة التأمينات على أساس أن المستحق عليها نظير التأخير هو ١٠٠٪ من المبالغ التي تأخرت في سدادها فإنه وقد ثبت أن المستحق عليها طبقا للمادة ١٧ آففة الذكر نسبة تقل عن ذلك ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن ينخص من المبلغ الذي طلبت الشركة إعفاءها منه ما يوازي هذه النسبة ما دام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل نهائيا في الدعوى ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببراءة ذمة الشركة المطعون ضدها من المبالغ الذي طلبت براءة ذمتها منه جميعه دون أن ينخص منه ما استحق عليها طبقا للمادة ١٧ من القانون المشار إليه فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .



## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكمل ، وأمين أحمد فتح الله ، وإبراهيم الديواني ، وعبد العليم  
الدهشان .

( ١٢٢ )

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) حجز ”حجز ما للدين لدى الغير“. ”دعوى صحة الحجز“. إختصاص . دعوى .

توقيع حجز ما للدين لدى الغير بأمر من القاضي . وجوب رفع الدعوى بطلب ثبوت  
الحق الذي وقع الحجز بموجبه وبصحة إجراءات الحجز . رفع دعوى ثبوت الحق  
قبل الحجز . وجوب رفع دعوى صحة الحجز أمام المحكمة التي رفعت إليها دعوى  
ثبوت الحق .

(ب) أحوال شخصية . ولاية على المال . ”تصديق المجلس الحسبي  
على الحساب“ . حكم . ”حجية الحكم“ .

تصديق المجلس الحسبي على الحساب ليس حكما حازما لحجية الأمر المقضى .  
لا يمنع من الطعن في صحة هذا الحساب أمام المحكمة المدنية .

(ج) خبرة . ”مناقشة الخبير“ . محكمة الموضوع .

مناقشة الخبير المتطلب في الدعوى وتعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين .  
جوازي لمحكمة الموضوع متروك لطلق تقديرها .

(د) وارث . ”حق الوارث في التركة“ . الترام . ”انقضاء الالتزام“ .  
”اتحاد الذمة“ .

حين يرث الدائن المدين لا يرث الدين الذي على التركة ولو كان هو الوارث  
الوحيد لادين . عدم انقضاء الدين باتحاد الذمة بالنسبة لنصيبه الميراثي .

١ — مفاد نص المادة ٥٥٢ من قانون المرافعات السابق أنه في الحالة التي يكون فيها حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضي فإنه يتعين أن ترفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذي وقع الحجز بموجبه وبطلب صحة إجراءات الحجز معاً وذلك حتى يحصل الحاجز على سند تنفيدي بحقه ، أما إذا كانت دعوى ثبوت الحق المحجوز من أجله مرفوعة أمام القضاء قبل الحجز فإن دعوى صحة الحجز ترفع في هذه الحالة أمام المحكمة التي رفعت إليها دعوى ثبوت الحق حتى لا تتعدد الدعاوى الناشئة عن المطالبة بحق واحد .

٢ — تصديق المجلس الحسبي على الحساب لا يعد — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — حكماً حائزاً للحجية الأمر المقضي ولا يمنع ذوى الشأن من الطعن في صحة هذا الحساب أمام المحكمة المدنية .

٣ — ليس في نص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات السابق ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذي عينته في الدعوى بل أن الأمر في إجراء هذه المناقشة جوازى لها ومترك لمطلق تقديرها فإن رأت في تقرير الخبير ما يغني عن إجراء هذه المناقشة فهذا حقها لا معقب عليها فيه ، والأمر كذلك بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين فذلك رخصة أخرى منحتها للمشرع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها .

٤ — مؤدى أحكام الشريعة الإسلامية التي تحكم الميراث هو أنه حين يرث الدائن المدين فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يرث الدين الذي على التركة حتى ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين لما هو مقرر في الشريعة من أنه لا تركة إلا بعد سداد الديون مما مقتضاه أن تبقى التركة منفصلة عن مال الدائن حتى تسدد الديون التي عليها ومن بينها دينها له وبعد ذلك يرث الدائن وحده أو مع غيره من الورثة ما يتبقى من التركة فلا ينقض دينه باتحاد الذمة النسبية لنصيبه الميراثي .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة ضد المرحوم محمود أحمد عابدين مورث الطاعنتين بصحيفة معلنة فى ١٣/٣/١٩٥٤ قال فيها أن مورثهما هين قيا على أخيه المهجور عليه مصطفى أحمد عابدين وكان يقوم بإدارة أطيانه البالغ مساحتها ٢٩ ف ١٩ ط ١٣ من حال حياته واستمر يضع اليد عليها إلى ما بعد وفاة المهجور عليه فى ١٩٤٣/١/٣ وإذا انحصر إرث المهجور عليه فى إخوته وهو من بينهم ، ولم يقدم القيم حسابا عن إدارته لهذه الأطيان عن سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢ ومن المدة التالية لوفاة المهجور عليه حتى رفع الدعوى ، فقد أقام دعواه يطلب فيها الحكم بالزامه بتقديم هذا الحساب مؤيدا بالمستندات والحكم عليه بنتيجته . وعجل المطعون عليه الدعوى ضد الطاعنتين بعد الحكم بانقطاع سير الخصومة لوفاة مورثهما وطلب الحكم بالزامهما بتقديم الحساب عن المدة من سنة ١٩٤١ حتى وفاة مورثهما فى يونية سنة ١٩٥٤ والحكم عليهما من تركته بنتيجة الحساب . وبتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨ تقدم المطعون عليه إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة طلب فيها تقدير دينه على تركة مورث الطاعنتين تقديرا مؤقتا بمبلغ ٣٠٠٣ ج و ٥٤٢ م والإذن له بتوقيع الحجز تحت يد الطاعنة الأولى بصفقتها حارسة على هذه التركة مقابل هذا المبلغ وتحديد جلسة للحكم بالزام التركة بنتيجة الحساب وبصفة الحجز ، وصدر الأمر بتقدير الدين مؤقتا بمبلغ ١٢٠٠ ج وتوقيع الحجز ، وقام المطعون عليه باعلان الطاعنتين بطلباته الموضوعية وقيدت الدعوى برقم ١٨١٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوى الأولى إلى الدعوى الثانية ليصدر فيهما حكم واحد ، حكمت بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٩ بالزام الطاعنتين بتقديم الحساب المطلوب ، وبجلسة ١٩٥٨/١/١ قرر المطعون عليه بتنازله عن دعوى



الحساب رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة لعدم تقديمه وصمم على طلباته فى الدعوى الأخرى رقم ١٨١٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة باعتبارها مطالبة برىح عن نصيبه فى الحصة التى ورثها من أخيه المرحوم مصطفى أحمد عابدين فى المدة من سنة ١٩٤١ حتى تاريخ وفاة مورث الطاعتين فى يونية سنة ١٩٥٤ وطلب نذب خبير لمعاينة الأطلبان وتقدير ريعهما فى هذه المدة. وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٩ حكمت المحكمة بأثبات تنازل المطعون عليه عن الدعوى رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة وحكمت فى الدعوى رقم ١٨١٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتقدير ريع الأمان موضوع النزاع من سنة ١٩٤١ حتى وفاة مورث الطاعتين فى سنة ١٩٥٤ وبيان نصيب المطعون عليه فى صافى الرىح عن تلك المدة . وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل المطعون عليه طلباته إلى الحكم بالزام الطاعتين بأن تدفعا له من تركة مورثهما مبلغ ٣٠٠٣ ج و ٥٤٢ م وفوائده مع صححة الججز الموقع تحت يد الطاعنة الأولى . دفعت الطاعتان بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن التنازل عن دعوى الحساب يتضمن التنازل عن دعوى صححة الججز ، كما وجهتا عدة اعتراضات إلى تقرير الخبير . وبتاريخ ١٩٦١/١١/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع وإعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لفحص اعتراضات الطاعتين . وبعد أن قدم الخبير تقريره الثانى وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٣ حكمت المحكمة بالزام الطاعتين بأن تدفعا إلى المطعون عليه من تركة مورثهما مبلغ ٢٠٦١ ج و ٨١٩ م . استأنفت الطاعتان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٢٥ سنة ٨١ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٥/١/٣١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعتان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقولان إن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٦١/١١/٣٠ الذى قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى رقم ١٨١٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة ، هذا فى حين أن هذه الدعوى رفعت بطلب صححة الججز تبعا لدعوى الحساب رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٥٤

مدنى كلى القاهرة التى كانت مرفوعة من قبل أمام ذات المحكمة وذلك تطبيقا لنص المادة ٥٥٢ فقرة ٢ من قانون المرافعات التى تقضى بأنه إذا كانت دعوى الدين مرفوعة من قبل أمام محكمة أخرى قدمت دعوى صحة الجزاء إلى نفس المحكمة للنظر فيهما معا ، وهذا ما جعل محكمة أول درجة تصدر قرارها بضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وإذا تنازل المطعون عليه من دعوى الحساب الموضوعية فإن هذا يعد تنازلا منه عن دعواه التابعة بطالب صحة الجزاء مما يجعلها غير مة بولة . ولا وجه لما ذهب إليه الحكم رداعلى الدفع من أن إضافة طلب الربيع فى دعوى صحة الجزاء يتضمن تعديلا للطلبات ، إذ أن هذا التعديل لا يرد على محل بعد زوال هذه الدعوى تبعا للتنازل عن دعوى الحساب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٦١/١١/٣٠ والذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى الرد على الدفع بعدم القبول قد قرر فى هذا الخصوص ما يلى "إن الثابت من الأوراق أن الدعوى رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٥٤ كلى مصر أقيمت بطلب الإلزام بتقديم الحساب والحكم بنتيجته وأن الدعوى الثانية رقم ١٨١٠ سنة ١٩٥٥ كلى مصر طلب فيها الحكم بنتيجة الحساب وتثبيت الجزاء التحفظى وأن ما قرره المدعى - المطعون عليه - فى مواجهة المدعى عليهما - الطاعتين - من أنه تنازل عن دعوى الحساب أيضا ، ويصمم على طلباته فى الدعوى الأخرى باعتبارها دعوى ربيع ، يتضمن تعديلا لطلباته فى الدعويين بعد ضمهما بتنازله عن طلب تقديم الحساب لعود المدعى عليهما عن تقديمه ، ووجه لهما فى ذات الوقت وفى مواجهتهما بدلا من الحكم عليهما بنتيجة الحساب طلبا آخر هو إلزامهما بمحسمته فى الربيع مع باقى الطلبات . ولما كان ذلك التعديل جائزا قانونا باعتباره طلبا عارضا عملا بالمادة ١٥١/١ مرافعات وقد تم فى مواجهة المدعى عليهما فإن الدفع يكون فى غير محله ويتعين رفضه " . ولما كانت المادة ٥٥٢ من قانون المرافعات السابق قد نصت على أنه "فى الأحوال التى يكون فيها الجزاء بأمر من قاضى الأمور الوقتية يجب أن تشمل ورقة إبلاغ الجزاء أو إعلانه إلى المحجوز عليه على تكليفه بالحضور أمام المحكمة التى يتبعها لسماع الحكم عليه بثبوت الدين المحجوز من أجله وصحة إجراءات الجزاء وإلا اعتبر الجزاء كأن لم يكن . وإذا كانت دعوى الدين مرفوعة من قبل أمام محكمة أخرى قدمت دعوى صحة

الجزإلى نفس المحكمة لتنظر فيهما معا“ ، فإن مفاد هذه المادة أنها قررت في فقرتها الأولى أنه في الحالة التي يكون فيها حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضي فإنه يتعين أن ترفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذي وقع الحجز بموجبه وبطلب صحة إجراءات الحجز معاً وذلك حتى يحصل الحاجز على سند تنفيذي بحقه ، أما إذا كانت دعوى ثبوت الحق المحجوز من أجله مرفوعة أمام القضاء قبل الحجز فإن دعوى صحة الحجز ترفع في هذه الحالة أمام المحكمة التي رفعت إليها دعوى ثبوت الحق حتى لا تتعدد الدعاوى الناشئة عن المطالبة بحق واحد . ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي المشار إليه أن الدعوى رقم ١٨١٠ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة رفعت بطلب صحة إجراءات الحجز ويطلب الحكم على الطاعتين بنتيجة الحساب الذي يظهر في ذمة مورثهما مما مؤداه أن هذه الدعوى قد رفعت بطلي ثبوت الحق وصحة الحجز معاً طبقاً للمادة ١/٥٥٢ من قانون المرافعات السابق ولم ترفع بطلب صحة الحجز فقط تبعاً لدعوى الحساب رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة على نحو ما تقضى به المادة ٢/٥٥٢ المشار إليها ، وإذا اقترن تنازل المطعون عليه عن دعوى الحساب المشار إليها - حسبما بين مما أورده الحكم الابتدائي المشار إليه على النحو السالف بيانه - بتصميم المطعون عليه على طلباته في الدعوى رقم ١٨١٠ سنة ١٩٥٥ بإعتبارها دعوى ريع ، فإنه سواء اعتبرت طلبات المطعون عليه الأخيرة في هذه الدعوى معدلة لطلباته السابقة على ما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ، أم غير معدلة لها فإنها وقد تعلقت بالحق الموضوعي أسوة بطلباته السابقة فلا يستتبع التنازل عن دعوى الحساب رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة التنازل عن الدعوى رقم ١٨١٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة ورتب عليها قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني قصور الحكم المطعون فيه في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان أنهما تمسكتا أمام محكمة الموضوع بوقف الدعوى لوجود نزاع في ملكية القدر الذي ورثه المطعون عليه في تركة أخيه المحجور عليه



مصطفى أحمد عابدين ، إذ يدعى المطعون عليه أن نصيبه فيها ٨ ف و ١٢ ط و ١١ م في حين أن نصيبه ٦ ف و ١٤ ط ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها خبير الدعوى لسلامة الأسباب التي بنى عليها تقريره ، وكان الثابت من هذا التقرير وملحقه أن الخبير رد على منازعة الطاعنتين بشأن مقدار نصيب المطعون عليه في تركة أخيه المحجور عليه مصطفى أحمد عابدين بأنه تبين له من الاطلاع على محضر جرد هذه التركة أنه ترك ٢٩ ف و ١٩ ط و ١٣ م وأن طرفي الخصومة قررا أن نصيب المطعون عليه فيها هو السبعان فيكون مقدار ما يخصه هو ٨ ف و ١٢ ط و ١١ م ، وإذ يعتبر هذا التقرير في نتيجته وأسبابه جزءا مكملًا لأسباب الحكم ، وكانت هذه الأسباب تكفى للرد على دفاع الطاعنتين في هذا الخصوص ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان أنهما طعنتا على تقرير الخبير بالنسبة للريع المطلوب عن سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ بأنه يقدر بمبلغ ١٠١ ج و ٧٦١ م ينخص المطعون عليه فيه مبلغ ٢٩ ج و ٧٤ م وذلك استنادا إلى ما ورد في كشوف الحساب التي قدمها مورث الطاعنتين في الدعوى الخاصة بقوامته على أخيه المحجور عليه حسين أحمد عابدين والتي اعتمدها المجلس الحسبي في تلك الدعوى ، كما طعنتا بالنسبة للريع عن الفترة من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٥٠ بأنه كان يتعين على الخبير أن يرجع في تقديره إلى تقارير الخبراء في الدعوى الخاصة بالمحجور عليه حسين أحمد عابدين والتي اعتمدها محكمة الأحوال الشخصية ، وطعنتا بالنسبة للريع عن الفترة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ بأنه قد صدر حكم ضد المستأجرين للأرض موضوع النزاع في الدعوى رقم ٣٦٨٩ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة وقد نفذ المطعون عليه هذا الحكم عن نصيبه في تلك الفترة وأقر بذلك في محاضر أعمال الخبير مما كان يتعين معه استبعاد هذا المبلغ من الحساب ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذه الاعتراضات

واعتمد تقرير الخبير وقضى على الطاعتين بالريع عن المدة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ وهو رايعيه بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان تصديق المجلس الحسبي على الحساب لا يمد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حكما حائزا للحجية الأمر المقضى ولا يمنع ذوى الشأن من الطعن في صحة هذا الحساب أمام المحاكم المدنية، فانه لا شأن للطعون عليه بكشوف الحساب التي قدمها مورث الطاعتين عن سنتي ١٩٤١، ١٩٤٢ واعتمدها المجلس الحسبي في الدعوى الخاصة بالمحجور عليه حسين أحمد عابدين . لما كان ذلك، وكان الثابت من تقرير خبير الدعوى أنه عند تقديره للريع في الفترة من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٥٠ لم يأخذ بتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى الخاصة بالمحجور عليه حسين أحمد عابدين وإنما قدره طبقا لطبيعة الأرض ودرجة خصوبتها والظروف الاقتصادية في السنوات المختلفة وعقود الايجار المقدمة وشهادة الشهود بالنسبة للفئة التجارية، وكان الحكم المطعون فيه قد رأى في حدود سلطته التقديرية الأخذ بتقرير الخبير في هذا الخصوص لاقتناعه بسلامة أسبابه والأسس التي قامت عليها فصار هذه الأسباب جزءا متما للحكم، وكان غير صحيح ما تدعيه الطاعتان من أن المطعون عليه أقر في محاضر أعمال الخبير بأنه نفذ الحكم رقم ٣٦٨٩ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة وحصل على نصيبه في الريع في الفترة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ إذ يبين من الرجوع إلى هذه المحاضر المرفقة بالتقرير الأول أن الخبير أثبت في صفحة ٢٩ منه أن المطعون عليه قدم له الحكم رقم ٣٦٨٩ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة واستثناه رقم ١١٤٣ سنة ٧٣ ق القاهرة وأنه قرر أن المستأجرين لم يدفعوا له المبلغ المحكوم به كما قدم المطعون عليه مذكرة للخبير مؤرخة ١٩٦٢/٧/٣ مرفقه بملحق التقرير رد فيها على اعتراض الطاعتين في هذا الخصوص وقر بأنه لم ينفذ هذا الحكم . لما كان ما تقدم فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث قصور الحكم المطعون فيه في التسيب، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان أنهما تمسكتا أمام محكمة الموضوع بطلب ندب خبيرين آخرين أحدهما حسابي والأخر زراعي لتقدير الريع بعد الاطلاع على

تقارير الخبراء المقدمة في قضية حجز كل من مصطفى أحمد عابدين وحسين أحمد عابدين أو استدعاء الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة لمناقشته ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن هذا النعى مردود، بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس في نص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات السابق ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذى عينته فى الدعوى بل إن الأمر فى إجراء هذه المناقشة جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها فإن رأت فى تقرير الخبير ما يغنى عن إجراء هذه المناقشة فهذا حقها الذى لا معقب عليها فيه ، والأمر كذلك بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين فذلك رخصة أخرى منحها المشرع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطلعت إلى تقرير الخبير الذى ندبته ووجدت فيه وفى أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، مما مفاده أنها لم تزلزوما لمناقشة هذا الخبير أو تعيين خبيراً آخر فى الدعوى ، فإن النعى على الحكم بالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون، وتقول الطاعتان فى بيان ذلك أن المطعون عليه لم يختصم نفسه ضمن ورثة أخيه المرحوم محمود أحمد عابدين الذى رفعت عليه الدعوى أصلاً وذلك حتى يتحمل بنصيبه فى الدين الذى يطالب به التركة مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مؤدى أحكام الشريعة الإسلامية التى تحكم الميراث هو أنه حين يرث الدائن المدين فانه — وعلى جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يرث الدين الذى على التركة حتى ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين لما هو مقرر فى الشريعة من أنه لا تركة إلا بعد سداد الديون مما مقتضاه أن تبقى التركة منفصلة عن مال الدائن حتى تسدد الديون التى عليها ومن بينها دينها له وبعد ذلك يرث الدائن وحده أو مع غيره من الورثة ما يتبقى من التركة



فلا ينقضى دينه باتحاد الذمة بالنسبة لنصيبه الميراثى . لما كان ذلك وكان المطعون عليه يطالب بدين له على تركة المرحوم محمود أحمد عابدين فإنه لا ضرورة لما طلبته للطاعتان من اختصاص المطعون عليه نفسه فى الدعوى باعتباره وارثا لأخيه المرحوم محمود أحمد عابدين الذى رفعت عليه الدعوى أصلا وحتى يتحمل بنصيبه فى الدين الذى يطالب به التركة لنفسه . وإذ صدر الحكم المطعون فيه بإلزام التركة بدين المطعون عليه فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد العليم  
الدهشان .

( ١٢٣ )

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٥ القضائية :

مستولية . ” مسئولية تقصيرية ” . ” مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ” .

مسئولية موظفى وزارة الزراعة عن تقصيرهم أو قصورهم فى أداء واجباتهم فى خدمة الانتاج  
الزراعى . وجوب بذل العناية التى تقتضيها الأصول الفنية وعلى مستوى المألوف من أوسط  
الفنيين علما وكفاية ويقظة . الانحراف عن ذلك خطأ موجب لمسئوليتهم ومسئولية الوزارة  
عن الضرر المترتب عليه . لا ينفى المسئولية القول بأن مشورة الوزارة غير ملزمة للزراع .

لما كانت وزارة الزراعة هى المهيمنة على خدمة الإنتاج الزراعى وعليها تقع  
تعبية تقصير موظفيها أو قصورهم فى أداء واجباتهم كل فى دائرة اختصاصه  
لتوفير هذا الانتاج تحقيقا للرخاء العام بما يتطلب منهم بذل العناية التى تقتضيها  
أصول وظيفتهم الفنية وعلى مستوى ما هو مألوف من أوسط الفنيين علما وكفاية  
ويقظة بحيث إذا انحرفوا عن هذا المعيار عد ذلك منهم خطأ موجبا لمسئوليتهم  
ومسئولية وزارة الزراعة عن الضرر الذى ينجم عنه متى توافرت سائر شروط هذه  
المسئولية . ولا ينفى عن وزارة الزراعة مسئوليتها قولها بأن المشورة التى يقدمها  
موظفيها غير ملزمة للزراع لأن من حق هؤلاء أن يعولوا على الأجهزة الفنية  
للوزارة فى المشورة التى تقدمها إليهم وأن يطمئنوا إلى صوابها فيما استقرت عليه  
أصول الفن فى شأنها باعتبارها صادرة من جهة فنية تتولى الإشراف على  
الإنتاج الزراعى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٣/٢١ مدنى كلى المنصورة ضد وزير الزراعة ومفتش زراعة السنبلاوين ومفتش زراعة منطقة الدقهلية بالمنصورة — الطاعنين بصفاتهم — وضد شركة إدفينا لتصدير وتصنيع المنتجات الزراعية — المطعون ضدها الثانية — وطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٣٨٧ جنيه ، وقال بيانا لدعواه إنه تعاقد مع الشركة المطعون ضدها الثانية على أن تقدم له البذور اللازمة لزراعة ٧٠ ف من الفاصوليا وعلى أن يورد هو للشركة محصول هذه الزراعة ويقوم باخطارها عند حصول إصابة بأفات زراعية ، وإذ تبين له بعد زراعة البذور ونمو نبات الفاصوليا أن النبات أصيب بمرض لا يعرفه فقد أخطر الشركة المطعون ضدها الثانية كما أخطر مفتش زراعة السنبلاوين الذى قام بدوره بإبلاغ الحسالة إلى مفتش زراعة الدقهلية بالمنصورة غير أن الشركة المطعون ضدها الثانية لم تحرك ساكنا وتولى تفتيشا الزراعة المشار إليهما — الطاعنان الثالث والرابع — علاج النبات بعد أن أخذ عينات منه على أساس أن إصابته ناشئة عن ذبابة الفاصوليا . وإذ لم ينجح هذا العلاج كما لم ينجح العلاج الذى تولته مصلحة وقاية النباتات التابعة لوزارة الزراعة — الطاعن الأول بصفته — والذى قامت به تحت إشراف الطاعن الثانى وبعد تشخيص المرض بأنه المنكبوت الأحمر ( الأكاروس ) ولم يبذل مفتشا الزراعة — الطاعنان الثالث والرابع — أى جهد لتدارك الحالة بما أدى إلى تلف زراعة الفاصوليا تلفا كاملا فقد أقام الدعوى رقم ٦٣/٧٢٨ مدنى مستعجل السنبلاوين ضد الطاعنين والمطعون ضده الثانى بطلب إثبات حالة الزراعة المصابة وتقدير التعويض الذى يستحقه لهذا السبب . وبعد أن قدم الخبير تقريره وقدر الخسارة التى لحقت به بمبلغ ٢٣٨٧ جنيها ، أقام دعواه الحالية بطلباته المتقدمة ضد



الطاعین بصفقاتهم لخطئهم في تشخيص المرض الذي أصيبت به الفاصوليا ولعدم وصفهم العلاج الصحيح له وضد المطعون ضدها الثانية تأسيسا على أنها هي التي قدمت له البذور ولم تتعاون معه في مقاومة الإصابة التي لحقت بالزراعة .  
وبتاريخ ۱۷ مارس سنة ۱۹۶۴ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعين متضامين بأن يدفعوا للطعون ضده الأول المبلغ المطالب به وبرفض الدعوى بالنسبة للطعون ضدها الثانية . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ۱۶/۱۶۵ ق . وبتاريخ ۹ فبراير سنة ۱۹۶۵ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن مبنى الطعن فساد الحكم المطعون فيه في الاستدلال وقصوره في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم استخلص من تقرير الخبير وقوع خطأ من وزارة الزراعة وموظفيها أدى إلى تلف محصول المطعون ضده الأول من الفاصوليا في حين أن مهمة وزارة الزراعة في هذا الخصوص قاصرة على أن يقدم موظفوها مشورتهم في ضوء تقديرهم الفني الذي يحتمل الخطأ والصواب لمن يطلب هذه المشورة من الزراع ودون أن ياتزم هؤلاء باتباع هذه المشورة مما ينفي المسؤولية التقصيرية عن الوزارة وموظفيها ، ويعيب الحكم بفساد الاستدلال إذ أقام الخطأ في جانبهم ورتب على ذلك مسئوليتهم ، كما شاب الحكم الفساد في الاستدلال إذ أعفى شركة إدفينا — المطعون ضدها الثانية — من المسؤولية على الرغم من أن العقد المحرر بينها وبين المطعون ضده الأول يلزمها بالاشراف على العمليات الزراعية وبأن تعاونه في مقاومة ما يظهر في الزراعة من آفات ، هذا إلى أن الحكم لم يرد على ما أبداه الطاعنون من اعتراضات على ما ورد في تقرير الخبير من أمور غير صحيحة وعلى ما تمسكوا به من عدم توافر الخطأ في جانبهم وهو مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت وزارة الزراعة هي المهيمنة على خدمة الإنتاج الزراعي وعليها تقع تبعة تقصير موظفيها أو قصورهم في أداء واجباتهم كل في دائرة اختصاصه لتوفير هذا الإنتاج تحقيقا للخاء العام بما

یتطلب منهم بذل العناية التي تقتضيها أصول وظيفتهم الفنية وعلى مستوى ما هو مألوف من أوسط الفنيين علما وكفاية ويقظة بحيث إذا انحرفوا عن هذا المعيار عد ذلك منهم خطأ موجبا لمسئوليتهم ومسئولية وزارة الزراعة عن الضرر الذي ينجم عنه متى توافرت صائر شروط هذه المسؤولية، وكان لا ينفي عن وزارة الزراعة مسئوليتها في هذا الخصوص قولها بأن المشورة التي يقدمها موظفوها غير ملزمة للزراع لأن من حق هؤلاء أن يعولوا على الأجهزة الفنية للوزارة في المشورة التي تقدمها إليهم وأن يطمئنوا إلى صوابها فيما استقرت عليه أصول الفن في شأنها باعتبارها صادرة من جهة فنية تتولى الاشراف على الإنتاج الزراعي، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استظهر ما أورده خير دعوى إثبات الحالة في نفي الخطأ عن المطعون ضده الأول بما حصله من أنه جهز الأرض لهذه الزراعة تجهيزا جيدا وفي الموعد المناسب وقام بوضع البذور في تربة صالحة لها وطبقا للعرف الزراعي ثم تولى تسميدها وريها ويا متظما وقام باخطار الجهات الرسمية المختصة بمكافحة الآفات فور ظهور الإصابة بها بما يقطع بأن هلاك المحصول لا يرجع إلى خطأ من جانب المطعون ضده الأول في طريقة الزراعة ومباشرتها بعد ذلك، وكان الحكم قد أخذ بما قرره ذلك الخبير من أن مفتش الزراعة بالسنبلاوين لم يوفق في تشخيص المرض ابتداء بأن ذكر أنه ناتج من ذبابة الفاصوليا، بل لم يعالجه بالعلاج المناسب لهذه الحالة، وبما ثبت من تقرير مصلحة وقاية النباتات بوزارة الزراعة من أن المرض ناشئ عن العنكبوت الأحمر الذي يتطلب علاجاً آخر، وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد نفى المسؤولية عن شركة إدفينا - المطعون ضدها الثانية - تأسيسا على أن ما ورد بالبند الثامن من العقد المبرم بينها وبين المطعون ضده الأول من أنه " في حالة تلف المحصول أو عجزه بقوة قاهرة أو سبب خارج عن إرادة الطرف الثاني - المطعون ضده الأول - يجب على هذا الأخير إخطار الطرف الأول - المطعون ضدها الثانية - مباشرة حتى يتيسر له معاينة الزراعة والتأكد من صحة ذلك بسبب خارج عن إرادة الطرف الثاني وتحرير محضر معاينة بذلك أما إذا كان التلف بسبب إهماله وعدم احتياطه الكافي فيكون للشركة الحق في شراء الكمية المتفق عليها من أي جهة أخرى على حساب الطرف الثاني مع إلزامه بفرق الثمن المتفق عليه مع كافة المصاريف "

قد وضع لمصلحة الشركة المطعون ضدها الثانية ولضمان توريد الفاصوليا إليها وليس فيه ما يلزم الشركة المذكورة بالمساهمة في علاج ما قد يصيب الزراعة من آفات أو الإشراف عليها ، وكان هذا من الحكم تفسيراً صحيحاً يؤدي إلى ما انتهى إليه ، وإذا أورد الحكم بشأن النتائج التي انتهى إليها الخبير على النحو السالف بيانه أنها " تقطع بأن المستأنف عليه الأول - المطعون ضده الأول - لم يخطئ في طريقة الزراعة وأن هلاك المحصول لم يرجع إلى إهماله ولا إلى عيب في البذور بل مرجعه الخطأ في تشخيص المرض ووصف العلاج الصحيح كما تقطع بأن العلاج الذي اشير به على المستأنف عليه الأول للقضاء على ذبابة الفاصوليا لا يصلح بتاتا لمقاومة العنكبوب الأحمر " ، وكان الحكم قد انتهى من ذلك وفي أسباب سائغة تتضمن الرد على ما دفع به الطاعنون مسئوليتهم إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من مساءلتهم عن تعويض الضرر الذي حاق بزراعة المطعون ضده الأول ، وكان غير مقبول من الطاعنين ما ينعون به على الحكم من أنه لم يرد على ما أبدوه من اعتراضات على ما ورد في تقرير الخبير من أمور غير صحيحة طالما أنهم لم يحددوا مواطن ما هو غير صحيح في ذلك التقرير . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، عثمان زكريا ، ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٢٤ )

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ القضائية

( ١ ) وكالة . ” الوكالة الخاصة والوكالة العامة “ .

إقرار الوكيل بحق الغير قبل الموكل يستلزم وكالة خاصة أو وكالة عامة تتضمن تفويضه  
صرحة بإجراء هذا التصرف .

(ب) إثبات . ” عبء الإثبات “ . وكالة . ” تجاوز الوكيل حدود  
الوكالة “ .

عبء إثبات الوكالة ومداها يقع على من يدعيها . تجاوز الوكيل حدود  
وكالته . أثره .

(ج) وكالة . ” الإقرار من الموكل “ .

إقرار الموكل لما يباشره الوكيل خارجا عن حدود توكيله . مناصه .

١ — مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدنى  
إنه إذا كان الاتفاق بين الوكيل والغير منطويا على تصرف قانونى هو التزول  
من حق للموكل أو الإقرار بحق قبله للغير فإنه يجب عندئذ أن يكون لدى الوكيل  
وكالة خاصة تخول له هذا التصرف القانونى أو وكالة عامة ينص فيها صراحة على  
تفويضه بإجراء التصرف المذكور .

٢ — عبء إثبات الوكالة يقع على من يدعيها ، فإذا احتج الغير على الموكل  
بالوكالة ليرجع عليه بآثار التصرف القانونى الذى عقده مع الوكيل كان على الغير أن

٣ - يشترط في إقرار الموكل لما يباشره الوكيل خارجا عن حدود توكيله أن يكون المقر عالما بأن التصرف الذي يقره خارج عن حدود الوكالة وأنه قد أقره قاصدا إضافة أثره إلى نفسه .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما على الطاعن الدعوى رقم ٨٢١ سنة ١٩٦١  
مدنى كلى الزقازيق طلبا فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٣٥٣ ج و ١٥ م  
وما يستجد حتى تمام السداد، وقالوا شرحا لدعواهما أنهما يملكان أرضا زراعية  
مساحتها ١١ ف و ١٩ ط و ٩ س شائعة في ١٧ ف و ١٧ ط و ١ س  
بناحية الطيبة مركز الزقازيق ولقيام حالة الشروع فقد وضعت تحت الحراسة  
القضائية حتى تتم قسمتها وأقيم الطاعن حارسا عليها وإذ لم يتم بالتزاماته حارس فقد  
أقام عليه مورثهما دعوى لعزله وعندئذ أبدى الرغبة في إنهاء النزاع وديا وانعقد  
بينهما الاتفاق المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٢٦ وبموجبه أقر الطاعن بأن نصيبهما  
في الأطنان التي تحت الحراسة هو ١١ ف و ١٩ ط و ٩ س وتعهد بدفع  
ما في ذمته من ريع هذه الأطنان من تاريخ تسلمه لها حتى تاريخ تحرير الاتفاق  
وذلك في أجل أقصاه أول أكتوبر سنة ١٩٦١ على أن يتم الدفع على أربعة أقساط  
بحيث إذا تأخر في دفع أى قسط في ميعاده تحمل باقى الأقساط دون تنبيه أو إنذار  
كما تعهد بسداد ريع سنتى ١٩٦٠ ، ١٩٦١ فى المواعيد الزراعية ونص بالاتفاق  
على أن ريع الأطنان يبلغ فى مجموعه سبعة أمثال ضريبتها وأنه تحمل على مسئوليته

الشخصية اقتضاء هذا الربيع من واضعي اليد. وقال المطعون ضدهما أن الطاعن لم يدفع منذ إبرام هذا الاتفاق سوى مبلغ ٣٠٠ جنيه وإنه إذا كان ريع الفدان على أساس سبعة أمثال الضريبة هو ٢٠٠ جنيه في السنة فإن ريع الأطنان المشار إليها حسبما جاء بهذا الاتفاق يكون ٢٣٦ ج و ١٤٥ م وأنه قد تسلمها بإقراره ابتداء من سنة ١٩٥٤ الزراعية فيكون قد وضع يده عليها سبع سنوات ويكون الربيع عن هذه المدة مبلغ ١٦٥٣ ج و ١٥ م ويكون الباقي لهما في ذمته بعد خصم ما دفعه هو مبلغ ١٣٥٣ ج و ١٥ م المرفوعة به الدعوى. وبتاريخ ٧ من مايو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بنسب خبير لتقدير صافي الربيع المستحق للمطعون ضدهما في ذمة الطاعن بصفته عن الأطنان التي عين حارسا عليها من تاريخ تسلمه لها إلى نهاية السنة الزراعية التي تكون قد انتهت عند كتابة تقريره باقتراض أن الربيع يعادل سبعة أمثال الضريبة المفروضة على الأطنان. وبعد أن قدم الخبير تقريره منتهيا إلى أن ما يستحقه المطعون ضدهما قبل الطاعن هو مبلغ ١٦٤٧ ج و ٢١٠ م صافي ريع الأطنان عن عشرة سنوات زراعية من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٦٣ بعد خصم الأموال الأميرية وهو مبلغ ٣٠٠ ج سدد له، طلب المطعون ضدهما الحكم لهما بما أظهره الخبير ولم يبد الطاعن دفاعا. وفي ١٠/٢/١٩٦٤ قضت محكمة الدرجة الأولى بالزامه بأن يؤدي للمطعون ضدهما مبلغ ١٦٤٧ ج و ٢١٠ م قيمة صافي الربيع عن المدة من سنة ١٩٥٤ حتى سنة ١٩٦٣ الزراعية. استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٩٧ سنة ٧ ق المنصورة. وفي ١٣/٢/١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وجعله قاضيا بالزام المستأنف "الطاعن" بأن يؤدي للاستأنف ضدهما "المطعون ضدهما" مبلغ ١٤٤٧ ج و ٢١٠ م قيمة صافي الربيع من سنة ١٩٥٤ حتى ١٩٦٣ الزراعية. طعن الطاعن في الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها.

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب ينسب الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٢٦ الذي استند إليه المطعون ضدهما لا يعتبر



حجة عليه ولا ينصرف أثره إليه لأن التوكيل الصادر منه إلى السيد عبد العزيز الذى مثله فى هذا الاتفاق ووقع عليه بوصفه وكيلًا عنه هو توكيل عام قاصر على أعمال الإدارة ولا يبيح له الإقرار بدين أو بملكيتة على النحو الوارد بعقد الاتفاق المشار إليه . إذ لا بد من وكالة خاصة لذلك . ولكن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع وأسس قضاءه بانصراف أثر هذا العقد إليه على أن الطاعن قعد عن تقديم سند التوكيل الصادر منه للسيد عبد العزيز رغم تكليف المحكمة له بذلك وأن هذا يدل على عدم صحة ما ذهب إليه من أن الوكيل المذكور ليست له وكالة خاصة تبيح الإقرار بدين أو ملكية ويرى الطاعن أن هذا من الحكم مخالف للقانون لأنه ما دام لم يوقع على الاتفاق المذكور ولم يقره فإنه لا يكون ملزماً بإثبات صفة الغير الذى وقع نيابة عنه وإنما الملزم بذلك قانوناً هو المتمسك بالعقد أى مورث المطعون ضدهما وهما من بعده . ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى الاستدلال إذ اعتبر وفاء الطاعن للمطعون ضدهما بمبلغ ٥٠٠ ج إجازة منه لاتفاق ١٩٥٩/١٢/٢٦ رتب عليها انصراف أثر هذا الاتفاق إليه مع أن هذا الوفاء منه لم يكن إعمالاً للاتفاق المذكور الذى لم ترد إشارة إليه فى إيصالات الوفاء ، وإنما كان الوفاء بهذا المبلغ واجباً عليه بسبب استحقاق المطعون ضدهما للجزء من ريع الأطنان المعين حارساً عليها ، ويضيف الطاعن فى السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضاً فى الاستدلال فى هذا الخصوص إذ عزا إلى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٣٦ سنة ١٩٥٥ مدنى مستعجل الزقازيق أنه حدد حصّة مورث المطعون ضدهما بمساحة ١١ ف ١٩ ط و ٩ س شيوعاً فى ١٧ ف و ١٧ ط و ١ س التى فرضت عليها الحراسة فى حين أن الحكم المذكور لم يتضمن إطلاقاً أى تحديد لهذه الحصّة أو لخصص باقى للشركاء على الشيوع فى الأطنان الموضوعة تحت الحراسة .

وحيث إن النعى بهذه الأسباب الثلاثة شديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلزام الطاعن بالمبلغ المحكوم به على قوله ” وحيث إن الحاضر عن المستأنف أصر بالجلسة الأخيرة على عدم تقديم عقد الوكالة الصادر منه إلى وكيله الذى وقع عقد ١٩٥٩/١٢/٢٦ نيابة عنه بمقولة أنه لا يوجد لديه العقد المذكور والذى أسس عليه السبب الأول من أسباب إستئنافه . وحيث إنه

بالنسبة لما ينهى به المستأنف بأصواب إستئنائه من أن الحكم المستأنف قد اعتمد في قضائه التمهيدى والقطعى على الاتفاق المؤرخ في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ رغم أن الذى عقده هو وكيله وليس له إلا حق الإدارة وقد حوى الاتفاق إقرارا بدين وافترافا بالملكية فردود "أولا" بأن المستأنف أصر على عدم تقديم سند الوكالة حتى تقف المحكمة على صحة ما أثاره في هذا الخصوص ومردود "ثانيا" بأن المستأنف قد أجاز هذا الاتفاق ونفذه جزئيا بسداده لمورث المستأنف ضد هما مبلغ ٢٠٠ ج رقت تحوير الاتفاق المذكور ومبلغ ٣٠٠ ج للمستأنف ضد هما بعد ذلك بموجب إيصالين تحت يده وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الاتفاق إستنادا إلى ما ثبت لها منه ومن الحكم الصادر في دعوى الحراسة رقم ٣٣٦ سنة ١٩٥٥ مدنى مستعجل الزقازيق المقدم من المستأنف عليهما "المطعون عليهما" للتخير المنتدب من أن نصيب مورث المستأنف عليهما يبلغ ١١ ف و ١٩ ط و ٩ ص شيوعا في ١٧ ف و ١٧ ط و ١ ص والتي فرضت عليها الحراسة لحين إجراء القسمة والتي لم ينشب بشأنها نزاع بين الشركاء وقد التزم المستأنف "الطاعن" في الاتفاق المشار إليه بوصفه حارما بسداد ريع نصيب مورث المستأنف ضد هما "المطعون ضد هما" على أساس سبعة أمثال الضريبة وهى القيمة التى اتخذها الخبير المنتدب أساسا لتقدير الريع ، وتحمل تحت مسؤوليته الشخصية اقتضاء ما فى ذمة المستأجرين من إيجار . وإذا كان ذلك فقد أضخى المستأنف "الطاعن" ملزما بسداد الريع على الأساس الذى التزم به . هذا بالإضافة إلى أنه لا يعقل أن يلتزم المستأنف بسداد الريع على أساس سبعة أمثال الضريبة إذا كانت الأطنان مؤجرة بأقل من ذلك وإذا كان ذلك فقد أضخى ولا محل لما أثاره في هذا الخصوص "ولما كان مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدنى أنه إذا كان الاتفاق بين الوكيل والغير منطويا على تصرف قانونى هو النزول عن حق للموكل أو الإقرار بحق قبله للغير فإنه يجب عندئذ أن يكون لدى الوكيل وكالة خاصة تخول له هذا التصرف القانونى أو وكالة عامة ينص فيها صراحة على تفويضه بإجراء التصرف المذكور . وكان عبء إثبات الوكالة يقع على من يدعيها فإذا احتج الغير على الموكل بالوكالة يرجع عليه بآثار التصرف القانونى الذى عقده مع الوكيل ، كان على الغير أن يثبت الوكالة ومداها



وأن الوكيل قد تصرف في نطاقها حتى يستطيع إلزام الموكل بهذا التصرف ، إذ الوكيل لا تكون له صفة الوكالة عن الموكل إذا عمل باسم هذا الأخير وجاوز حدود الوكالة . لما كان ذلك وكان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه على ما سلف البيان ومن صحيفة الاستئناف أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن السيد عبد العزيز الذي مثله في عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٢٦ لم يكن إلا وكيلا عاما عنه وأن وكالته لا تخوله صفة إلا في أعمال الإدارة وأن الطاعن لا يحتاج بما حواه عقد الاتفاق المذكور المبرم بين الوكيل المذكور وبين مورث المطعون ضدهما لأنه تضمن إقرارا من هذا الوكيل بدين على الطاعن لمورث المطعون ضدهما واعترافا منه بملكية هذا المورث لقدر معين من الأطنان التي في حراسة الطاعن ، وأن هذا وذاك من التصرفات القانونية التي لا يجوز للوكيل القيام بها إلا بتوكيل خاص وكان الثابت من صورة عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٢٦ المودعة بالملف الابتدائي المضموم رقم ٤ أنه موقع على هذا العقد من السيد عبد العزيز بصفته وكيلا عن الطاعن بتوكيل رقم ١٢٥٥٤ سنة ١٩٥٤ عام القاهرة ، وقد تضمن هذا الاتفاق إقرار هذا الوكيل بأن مورث المطعون ضدهما يملك الثلاثين في ١٧ ف و ١٧ ط و ١٥ س وهي الأطنان التي في حراسة الطاعن وأن الأخير ملتزم بدفع متأخر ريعها من تاريخ تسلمه لها حتى تاريخ تحرير الاتفاق وفي موعد أقصاه أول أكتوبر سنة ١٩٦١ وبواقع سبعة أمثال الضريبة سنويا كما تضمن الاتفاق تحمل الطاعن شخصا مسئولية اقتضاء ما في ذمة المستأجرين من إيجار . وكان هذا الذي تضمنه الاتفاق ينطوي على إقرار من الطاعن بملكية مورث المطعون ضدهما لقدر معين من الأطنان الشائعة التي صيته المحكمة حارسا عليها إلى أن تتم قسمتها والتزامه بأداء ريعها عن سنوات سابقة وبفئة محددة وإقرارا بمسئوليته شخصا قبل مورث المطعون ضدهما عن أداء هذا الربح ، وكل هذه إقرارات تخرج عن نطاق أعمال الإدارة التي يخولها التوكيل العام للوكيل ولا بد فيها من وكالة خاصة فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الوكالة الخاصة مستفادة من عدم تقديم الطاعن صورة التوكيل العام الصادر منه لوكيله والمشار إليه في عقد الاتفاق دون أن يكاف المطعون ضدهما المتمسكين بهذا العقد إثبات قيام هذه الوكالة الخاصة التي تميز للوكيل الإقرار بما تضمنه عقد الاتفاق من التزامات على الموكل " الطاعن " حتى يمكن القول بانصراف أثرها إليه فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في



القانون لمخالفة قواعد الإثبات، أما ما قرره من أن الطاعن قد أجاز الاتفاق بعد ذلك بسداد ٢٠٠ ج وقت إبرام العقد و ٣٠٠ ج بإيصالين تحت يده . فإنه لما كان يشترط في إقرار الموكل لما يباشره الوكيل خارجا عن حدود توكيله أن يكون المقر عالما بأن التصرف الذي يقره خارجا عن حدود الوكالة وأنه قد أقره قاصدا إضافة أثره إلى نفسه . وكان الحكم المطعون لم يثبت أن الطاعن كان عالما بالاتفاق وقت أن سدد المبالغ المشار إليها وأن السداد تم على أساس الاتفاق حتى يتخذ الحكم من هذا السداد إجازة لذلك الاتفاق وتنفيذا جزئيا له ، كما لم تطلع المحكمة على إيصالي السداد لتبين ما إذا كان يشير إلى أن الوفاء تم تنفيذا للاتفاق المشار إليه أو بحكم كون الطاعن حارسا ملزما بتسليم الشركاء على الشيوع ويع أنصبتهم الحالية من النزاع . فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما قرره من أن الطاعن أجاز الاتفاق ونفذه جزئيا بوفائه بالمبالغ المشار إليها مشوبا بالقصور المبطل له . أما استناد الحكم المطعون فيه في تحديد نصيب مورث المطعون ضدهما بمساحة ١١ ف و ١٩ ط و ٩ ص غير متنازع فيها من باقي الشركاء إلى ما قال من أنه ثابت بالحكم رقم ٣٣٦ سنة ١٩٥٥ مدني مستعجل الزقازيق المقدم من المطعون ضدهما للتبشير فان هذا الاستناد غير صحيح ومبني على خطأ في الإسناد ، ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم رقم ٣٣٦ سنة ١٩٥٥ المذكور أنه صادر في دعوى أقامها مورث المطعون ضدهما بطلب عزل الحارس السابق على الطاعن ولم يرد بأسباب ذلك الحكم أو بمنطوقه أي تحديد لنصيب مورث المطعون ضدهما الغير متنازع على ملكيته في الأطنان التي فرضت عليها الحراسة، هذا إلى أن الحكم الابتدائي الذي حزا إليه الحكم المطعون فيه أنه استند إلى الحكم رقم ٣٣٦ سنة ١٩٥٥ المشار إليه لم يستند إليه في قضائه ، لما كان ما تقدم جميعه فان الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في القانون وفي الإسناد ومشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٢٥ )

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٥ القضائية :

إثبات . " عبء الإثبات " . حكم . " قصور " . " ما يعد كذلك " .  
تنفيذ . " تسليم صورة تنفيذية ثانية " .

علم جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى .  
منازعة المحكوم عليه في ضياعها . وجوب تكليف الخصم بإثبات واقعة فقدها .  
جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . اقتناع الحكم بصحتها إستنادا إلى ما قرره المدعى نفسه  
في صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الادعاء . يخالف للقانون بخالفته قواعد  
الإثبات ومشوب بالقصور في التسيب .

تقضى المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات السابق بأنه لا يجوز تسليم صورة  
تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى ، وقد قصد المشرع  
من هذا الشرط تفادى تكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذى واحد وصيانة حق  
المحكوم عليه الذى يكون قد أوفى بالمحكوم به أو بجزء منه واكتفى به فى إثبات هذا  
الوفاء بالتأشير بمحصله بخط الدائن على صورة الحكم التنفيذية طبقا لما تجيزه  
المادة ٣٩٩ من القانون المدنى ، فإذا نازع المحكوم عليه فى فقد الصورة التنفيذية  
الأولى فلا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية للخصم الذى يطلبها إلا إذا أثبت  
هو فقد الصورة الأولى منه لأنه هو الذى يدعى واقعة الفقد فيتحمل عبء إثبات  
ما يدعيه وله أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات لأنه إنما يثبت واقعة مادية  
وشأنه فى ذلك شأن الدائن الذى يطلب إثبات دينه بغير الكتابة لفقد سنده الكتابى  
وإن كان المشرع لا يشترط فى حالة فقد الصورة التنفيذية ما اشترطه فى حالة

فقد السند الكتابي من وجوب إثبات أن الفقد كان بسبب أجنبي لا يد للدائن فيه . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحقق من فقد الصورة التنفيذية الأولى واعتبر فقدتها ثابتاً مما قرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الإدعاء ، فإنه يكون قد خالف القانون بخالفة قواعد الإثبات وشابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٠٧ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى سوهاج على الطاعنة بصفتها قيمة على المحجور عليه محمد رشاد السيد وطلب الحكم بتسليمه صورة تنفيذية ثانية من الحكم الصادر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٣ في القضية رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى سوهاج . وقال بيانا للدعوى أنه صدر له في تلك القضية حكم قضى بإلزام محمد رشاد السيد المشمول حالياً بقوامة الطاعنة بأن يدفع له مبلغ ١٦٠٠ ج والمصروفات مع النفاذ المعجل بلا كفالة . وأنه اتخذ بموجب هذا الحكم إجراءات الجزر التنفيذى على متقولات للدين وهين الأخير حارساً عليها ولكنه بدد المحجوزات وحكم عليه نهائياً بالعقوبة في اللجنة رقم ٤٧٦ سنة ١٩٥٤ جرجا ونظراً لأن الصورة التنفيذية للحكم الصادر له بالدين قد فقدت منه ولم يستوف شيئاً من المبلغ المحكوم به فقد أقام دعواه هذه بطلب تسليمه صورة تنفيذية ثانية من هذا الحكم . ونازعت الطاعنة في ضياع الصورة التنفيذية الأولى قائلة أن المحجور عليه المشمول بقوامتها كان قد أوفى المطعون ضده أربعة آلاف جنيه من المبلغ المقضى له بموجب ذلك الحكم وحكم آخر هو الحكم رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٣ كلى سوهاج وأن المطعون ضده أمر بخطه وبتوقيعه على الصورة التنفيذية التي بدعى فقدتها بما يفيد قبضه هذا المبلغ وأنه ينبغي من طلبه



صورة تنفيذية ثانية التنفيذ بكامل المبلغ المحكوم له به وأن يضيع على المحجوز عليه وسيلة لإثبات ما أوفاه من هذا المبلغ . وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بالتصريح للمطعون ضده باستخراج صورة تنفيذية ثانية من الحكم الصادر في القضية رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى سوهاج . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٠ سنة ٣٨ ق سوهاج وتمسكت فيه بدفاعها المشار إليه ونعت على الحكم الابتدائى أخذه بإدعاء المطعون ضده بضياع الصورة على الرغم من عدم قيام الدليل عليه . وبتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصررت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك نقول أنها أنكرت أمام محكمة الموضوع واقعة فقد الصورة التنفيذية الأولى من المطعون ضده وعارضت في تسليمه صورة تنفيذية ثانية على أساس أن مجورها كان قد أوفاه بجزء من المبلغ المحكوم به وأشر المطعون ضده بخطه وبتوقيعه على الصورة التى ادعى فقدتها بما يفيد حصول هذا الوفاء الجزئى وأن إدعاءه فقد هذه الصورة ما هو إلا حيلة منه للحصول على صورة تنفيذية ثانية يستطيع بها التنفيذ بكل المبلغ المحكوم به وحرمان الطاعنة من وسيلة لإثبات ما استوفاه من هذا المبلغ ، ولما صدر الحكم الابتدائى بإجابة المطعون ضده إلى طلبه نعت عليه في صحيفة إستئنافها عدم تحقق المحكمة من ضياع الصورة التنفيذية الأولى واعتبارها واقعة ضياع هذه الصورة ثابتة من أقوال المطعون ضده على الرغم من عدم تقديمه أى دليل على صحة هذه الأقوال وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما قرره الحكم الابتدائى من أن أقوال المطعون ضده الواردة في صحيفة دعواه تكفى لإثبات فقد الصورة التنفيذية الأولى ما دام لم يتم الدليل على ما يخالف هذه الأقوال فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه القصور ، لأن عبء إثبات فقد الصورة التنفيذية الأولى يقع على حاق المطعون ضده ولا يجوز اعتبار مجرد إدعائه بفقد هذه الصورة دليلا على

فقدما ما دام هذا الإدعاء لم يتأيد بأى دليل آخر إذ لا يصح للخصم أن يخلق الدليل لنفسه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على قوله " وحيث إن الثابت من مطالعة القضية رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى سوهاج أن المدعى الحالى أحمد على السمان المطعون ضده خصم للمدعى عليه فى الدعوى المذكورة ويتضمن الحكم الصادر فى هذه القضية والجائز التنفيذ ، منفعة تعود عليه من وراء تنفيذه وكان الثابت أيضا الذى لم يقم دليل على ما يخالفه أن الصورة التنفيذية الأولى المسلمة للمدعى قد فقدت حسبا جاء بعريضة دعواه الأمر الذى يجوز معه الحكم بتسليمه صورة تنفيذية ثانية للحكم المذكور عملا بمقتضى نص المادة ٣٥٣ مرافعات " ولما كانت المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات السابق تقضى بأنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا فى حالة ضياع الصورة الأولى وقد قصد المشرع من هذا الشرط تفادى تكرار التنفيذ بمقتضى عند تنفيذى واحد وصيانة حق المحكوم عليه الذى يكون قد أوفى بالمحكوم به أو بجزء منه واكتفى فى إثبات هذا الوفاء بالتأشير بمحصله بخط الدائن على صورة الحكم التنفيذية طبقا لما تجيزه المادة ٣٩٩ من القانون المدنى ، فإنه إذا نازع المحكوم عليه فى فقد الصورة التنفيذية الأولى فلا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية للخصم الذى يطلبها إلا إذا أثبت هو فقد الصورة الأولى منه لأنه هو الذى يدعى واقعة الفقد فيتحمل عبء إثبات ما يدعيه ، وله أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات لأنه إنما يثبت واقعة مادية وشأنه فى ذلك شأن الدائن الذى يطلب إثبات دينه بغير الكتابة لفقد سنده الكتابي ، وإن كان المشرع لا يشترط فى حالة فقد الصورة التنفيذية ما اشترطه فى حالة فقد السند الكتابي من وجوب إثبات أن الفقد كان بسبب أجنبي لا يد للدائن فيه . لما كان ذلك وكان مجرد ادعاء الخصم بواقعة لا ينهض دليلا على صحتها إذا نازعه خصمه فيها وأنكر حصولها بل يجب عندئذ لاعتبار هذه الواقعة ثابتة أن يقيم مدعيها الدليل على صحتها ، وكان الثابت أن الطاعنة نازعت أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها فى فقد الصورة التنفيذية الأولى التى أدعى المطعون ضده فقدما وافترضت على تسليمه صورة

تنفيذية ثانية للحكم بحجة أن مجورها كان قد أوفى المطعون ضده جزءا من المبلغ المحكوم به واكتفى بإثبات هذا الوفاء بالتأشير بمحصوله بنخط المطعون ضده وبتوقيعه على الصورة التنفيذية التي يدعى فقدانها وأن إدماءه بفقد هذه الصورة ليس إلا حيلة منه للحصول على صورة تنفيذية ثانية يستطيع بها التنفيذ بكل المبلغ المحكوم به وإستيفاء الجزء المدفوع منه مرة ثانية وحرمان الطاعنة من وسيلة إثبات هذا الوفاء الجزئي . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتحقق من فقد الصورة التنفيذية الأولى واعتبر فقدانها ثابتا مما قرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه عن ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الادعاء يكون قد خالف القانون بخالفته قواعد الإثبات وشابه قصور في التسييب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي ، ومحمد سيد أحمد  
حماد .

(١٢٦)

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٥ القضائية :

بيع . "التزامات البائع" . "الالتزام بضمان العيب الخفي" . "تخلف الصفة  
في المبيع" . حكم . "مخالفة القانون" . "ما يعد كذلك" . تقدم .

ضمان البائع للمشتري لإغلال العقار المبيع قدرًا معينًا من الربح . اعتباره كفالة من المشتري  
لصفة في المبيع . مريان أحكام العيب الخفي فيما يختص بقواعد الضمان على حالة تخلف هذه  
الصفة . عدم جواز رجوع المشتري على البائع على أساس إخلاله بالتزام آخر مستقل عن التزامه  
بالضمان . عدم تأثير علم المشتري بتخلف الصفة وقت البيع أو عدم علمه . مخالفة الحكم هذا النظر .  
خطأ في القانون . المادتان ٤٤٧ و ٤٥٢ مدني .

ضمان البائع للمشتري لإغلال العقار المبيع قدرًا معينًا من الربح يعتبر كفالة من  
المشتري لصفة في المبيع مما تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدني بقولها " يكون  
البائع ملزمًا بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري  
وجودها فيه" . وتخلف الصفة التي كفل البائع وجودها في المبيع وإن لم يكن  
عيبًا في المبيع بمعناه التقليدي الدقيق لأن العيب الخفي كما عرفته هذه المحكمة هو  
الآفة الطارئة التي تخلو منها الفطرة السليمة للمبيع ، إلا أنه وقد ألحق المشرع حالة  
تخلف الصفة بالعيب الخفي وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان ،  
فإن رجوع المشتري على البائع في حالة تخلف صفة في المبيع كفل له البائع  
وجودها فيه إنما يكون بدعوى ضمان العيوب الخفية ، ولا يكون للمشتري أن  
يرجع على البائع على أساس أنه قد أخل بالتزام آخر مستقل عن التزامه بالضمان،  
وإذا كان القانون قد اشترط في العيب الذي يضمنه البائع أن يكون مؤثرًا وخفيًا

إلا أنه لم يشترط ذلك في حالة تخلف الصفة التي كفل البائع للمشتري وجودها في المبيع ، فمجرد ثبوت عدم توافر هذه الصفة في المبيع وقت التسليم موجب لضمان البائع متى قام المشتري باخطاره وذلك أيا كانت أهمية الصفة التي تخلفت وسواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو لا يعلم ، يستطيع أن يتبينها أو لا يستطيع . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض دعوى المشتري ( طلب تخفيض ثمن العقار المبيع بنسبة ما طرأ على إيجاره من تخفيض ) على أنه كان في استطاعتها التحقق من حقيقة أجرة العقار المبيع مما اعتبر معه العيب غير خفى فلا تضمنه البائعة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، وإذا كان خطأه هذا قد حجب عنه عما دفعته المطعون ضدها ( البائعة ) من سقوط حق الطاعة ( المشتري ) في الرجوع عليها بالضمان طبقا للمادة ٤٥٢ من القانون المدني وما أبدته الطاعة من رد على هذا الدفع فإنه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدها الدعوى رقم ٤٢٤٨ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٥٠٩ ج و ٩١٤ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، وقالت شرحا للدعوى إنه بمقتضى عقد بيع رسمي موثق بتاريخ ١٩٥٧/٧/٣ بمكتب توثيق القاهرة باع لها المطعون ضدها العقار الموضع الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة افتتاح الدعوى نظير ثمن قدره ٤٥٥٠٠ ج ونص في المادة الثالثة منه على أن تضمن البائعة أن الإيجار الشهري للعقار المبيع لا يقل عن ٢٩٥ ج بما فيه الملاوات القانونية وأنه قد لوحظ هذا التقدير في تحديد ثمن العقار المبيع ،

غير أنه بعد أن تسلمت الطاعنة العمارة المبيعة أقام أحد المستأجرين عليها وعلى المطعون ضدها الدعوى بطلب تخفيض إيجار مسكنه ، وقضى لصالحه فعلا بتخفيض أجرة مسكنه من ٨ ج و ٥٠٩ م إلى ٥٨٢ قرش ، فأقامت الشركة الطاعنة هذه الدعوى طالبة تخفيض ثمن العقار المبيع بنسبة تخفيض الإيجار سالف البيان واحتفظت بحجتها في طلب تخفيض الثمن إذا ما لجأ مستأجرون آخرون إلى تخفيض الأجرة الواردة في عقود الإيجار الصادرة إليهم من البائعة ، وإذا اضطرت الشركة بعدئذ إلى تخفيض إيجار الشقق بالنسبة لبعض المستأجرين بعد أن أثبتوا حقهم القانوني في التخفيض وكانت قيمة التخفيض قد بلغت ١٦ ج و ١٤٣ م شهريا فقد عدلت طلباتها بصحيفة معلنة إلى المطعون ضدها في ٢٠/١٠/١٩٦٠ إلى تخفيض الثمن المسمى بالعقد من ٤٨٦٠٤ ج و ١٠ م إلى ٣٧١٨٢ ج و ٣٤٧ م وإلزام المطعون ضدها بأن تدفع لها مبلغ ١١٤٢١ ج و ٦٦٣ م . وبجلسة ٨/٤/١٩٦١ عدلت الطاعنة طلباتها في مواجهة المطعون ضدها إلى الحكم بتخفيض ثمن المبيع من أصل وملحقات وإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٦٥٩ ج و ٧١٥ م مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد . دفعت المطعون ضدها بسقوط حق الشركة في التمسك بضمان العيوب الخفية لمضي أكثر من سنة على تاريخ تسليم العقار ، وردت الطاعنة على هذا الدفع بأن الضمان الوارد في العقد ضمان من نوع خاص لا صلة له بضمان العيوب الخفية ولا يبدأ تقادمه بالنسبة للشري إلا منذ صدور حكم قضائي لصالح أحد المستأجرين بالتخفيض وأنه متى كان الاتفاق لم يحدد مدة لهذا الضمان فإنه يظل قائما ولا يسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة طبقا للقواعد العامة . وفي ٣ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بسقوط حق المدعية بالتقادم . استأنفت الطاعنة قضائها لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٨٨٣ سنة ٧٩ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها بطلباتها الواردة بمذكرتها الختامية ، واستندت في ذلك إلى الأسباب الآتية ( أولا ) أن الحكم المستأنف اعتبر ضمان البائعة ضمنا للعيوب الخفية تحمكه المادة ٤٥٢ من القانون المدني مع أنه ضمان لا يسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة ( ثانيا ) أن المستأنف ضدها ( المطعون ضدها ) تعمدت إخفاء العيب الجوهرى في العقار المبيع بتقديمها عقود إيجار ثابت بها أجرة تزيد عن الأجرة القانونية وإنه طبقا لنص المادة ٤٥٢/٢ لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتتام التقادم إذا ثبت



أنه تعمد إخفاء العيب غشا منه ( ثالثا ) أن المادة الثالثة من عقد البيع نصت على أن البائعة تضمن أن الإيجار الشهري للعقار لا يقل عن ٢٩٥ جنيه وقد لوحظ هذا التقدير في تحديد ثمن العقار المبيع . وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١٩٦٥/٤/٢١ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت على هذا الرأي .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وفي بيان ذلك نقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاء ، برفض دعواها على أن العيب الذي يضمنه البائع للمشتري هو العيب الذي لا يستطيع المشتري أن يتبينه بنفسه لو أنه فحص المبيع بعناية الرجل العادي وأنه إذ كانت البائعة ( المطعون ضدها ) قد قدمت للطاعنة ( المشتري ) عقود الإيجار الثابت فيها أن العمارة المبيعة غير حديثة البناء فقد كان في استطاعة الطاعنة التحقق من حقيقة الأجرة القانونية لو أنها عنت بفحص المبيع بعناية الرجل العادي أما وقد أهملت في ذلك فإنه لا يسوغ لها طلب الضمان الذي تدعيه ، وترى الطاعنة أن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك أنها لم تؤسس دعواها على وجود عيب خفي في المبيع وإنما على وجود شرط في عقد البيع ضمننت لها فيه البائعة أن الإيجار الشهري للعقار المبيع لا يقل عن ٢٩٥ جنيه بما فيه العلاوات القانونية وعلى أساس هذه الأجرة حدد الثمن ، ومتى كانت البائعة قد التزمت بهذا الضمان بإرادتها الحرة وبنص صريح في العقد فإن إخلالها بهذا الضمان يعتبر إخلالا منها بالتزام وارد في العقد ويستوجب مسئوليتها طبقا للقواعد العامة في الالتزامات كما أنه لم يكن على الطاعنة بعد أن حصلت من البائعة على هذا الضمان الصريح أن تبذل أي جهد لمعرفة الأجرة القانونية الحقيقية للعقار المبيع إذ أنها حرصت على الحصول على هذا الضمان لما كانت تعلمه من أن هذا العقار قديم وقد تتعرض إيجاراته للتخفيض لأسباب سابقة على الشراء فارادت أن تجنب نفسها عواقب ذلك ، وتضيف الطاعنة أن هذا الضمان لا صلة له بقوات وصف أو وجود عيب خفي بل هو ضمان من نوع خاص يخرج عن نطاق وتطبيق قواعد ضمان العيوب الخفية ويخضع للقواعد العامة في الالتزامات من حيث التنفيذ

ومن حيث التقادم ، ومتى كانت البائعة "المطعون ضدها" قد ضمنت للطاعة أجرة معينة للعقار المبيع فإن للأخيرة أن تحتج على البائعة بهذا الشرط دون أن تلزم بإثبات أنها كانت تجهل حقيقة الأجرة وأنه كان للمستأجرين الحق في طلب انقاص الأجرة الواردة في عقودهم إلى الحد القانوني الذي يسمح به قانون إيجار الأماكن ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأهدر شرط الضمان الوارد في عقد البيع فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعة على قوله " وحيث إن محكمة أول درجة إذ قضت بسقوط حق المدعية (الطاعة) بالتقادم فقد افترضت وجود عيب خفي في العين المبيعة وسقط حق المشتري في المطالبة بضمان البائعة لهذا العيب بالتقادم مع أن العيب الذي يضمنه البائع للمشتري هو العيب الذي لا يستطيع المشتري أن يتيقنه بنفسه لو أنه فحص المبيع بعناية الرجل العادي ، والواقع في الدعوى الحاضرة أن المستأنف ضدها (المطعون ضدها) باعت للمستأنفة المنزل موضوع الدعوى الذي آل للمستأنف ضدها بطريق الشراء من آخر في سنة ١٩٤٩ وقدمت البائعة للمشتري عقود إيجار ظاهر منها أن المنزل غير حديث البناء فلو أن المشتري عتيت بفحص المبيع عناية الرجل العادي لأمكنها التحقق من أن الأجرة المسماة بعقود الإيجار ليست هي الأجرة القانونية ولم يكن الأمر يكلف المشتري أكثر من استخراج كشف رسمي بضريبة العوائد عن المنزل المبيع لسنة ١٩٤١ لمعرفة ما إذا كانت الضريبة المذكورة تتناسب مع الأجرة المسماة بعقود الإيجار فإذا كانت المشتري قد أهملت في ذلك فلا يسوغ لها طلب الضمان الذي تدعيه " . ولما كان يبين من عقد البيع المسجل المبرم بين طرفي الخصومة في أول يوليو سنة ١٩٥٧ أن نص البند الثالث منه يجري كما يأتي " يضمن الطرف الأول "البائعة" أن الإيجار الشهري الحالي للعقار المبيع لا يقل عن ٢٩٥ ج بما فيه العلاوات القانونية وأن قيمة العوائد هي ٢٨٢ ج و ٥٠٠ م حسب إيصال العوائد المدفوع في ١٠/١٠/١٩٥٦ والموجودة صورة منه مع المشتري وقد لوحظ هذا التقدير في تحديد ثمن العقار المبيع " . ولما كان ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرا معينا من الربح يعتبر كفالة من المشتري لصفة في المبيع مما تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدني بقولها " يكون البائع ملزما

بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه " وكان تخلف الصفة التي كفل البائع وجودها في المبيع وإن لم يكن هيبا في المبيع بمعناه التقليدي الدقيق لأن العيب الخفي كما عرفت هذه المحكمة هو الآفة الطارئة التي تخلو منها الفطرة السليمة للمبيع ، إلا أنه وقد ألحق المشرع حالة تخلف الصفة بالعيب الخفي وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان فإن رجوع المشتري على البائع في حالة تخلف صفة في المبيع كفل له البائع وجودها فيه إنما يكون بدعوى ضمان العيوب الخفية ولا يكون للمشتري أن يرجع على البائع على أساس أنه قد أخل بالتزام آخر مستقل عن التزامه بالضمان وإذ كان القانون قد اشترط في العيب الذي يضمنه البائع أن يكون مؤثرا وخفيا إلا أنه لم يشترط ذلك في حالة تخلف الصفة التي كفل للمشتري وجودها في المبيع فجرد ثبوت عدم توافر الصفة في المبيع وقت التسليم موجب لضمان البائع منى قام المشتري بإخطاره وذلك أيا كانت أهمية الصفة التي تخلفت وسواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أولا يعلم يستطيع أن يبينها أولا يستطيع . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على أنه كان في استطاعتها التحقق من حقيقة أجرة العقار المبيع مما اعتبر معه العيب غير خفي فلا تضمنه البائعة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وإذ كان خطؤه هذا قد حجبه عما دفعت به المطعون ضدها من سقوط حق الطاعنة في الرجوع إليها بالضمان طبقا للسادة ٤٥٢ من القانون المدني وما أبدته الطاعنة من رد على هذا الدفع فانه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الموضوع .



## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، ومبد العليم الدمشان .

( ١٢٧ )

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٥ و ١٠٥ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ، ب ) موطن . ” تحديده “ . إعلان . محكمة الموضوع . ” مسائل  
الواقع “ .

تحديد المادة . ٤ مدنى للوطن بأنه المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة .  
تصوير واقعى يرتكز على الإقامة الفعلية . مكان تلقى العلم دون الإقامة فيه  
ليس موطننا .

تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها فى الموطن . من الأمور  
الواقعية التى يقررها قاضى الموضوع .

( ج ) تنفيذ عقارى . ” إعلان المدين بيوم البيع “ .

الزام قلم الكتاب بإعلان المدين — فى إجراءات التنفيذ العقارى — باليوم  
المحدد للبيع والقيام بأشمار البيع وإعلان أرباب الديون المسجلة . عدم التزام  
الدائن بذلك .

١ — تحديد المادة . ٤ من القانون المدنى لاوطن بأنه المكان الذى يقيم فيه  
الشخص عادة هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تصوير واقعى  
يرتكز على الإقامة الفعلية ، ومؤدى ذلك ألا يعد المكان الذى يتلقى فيه الطالب  
العلم — دون أن يقيم فيه — موطننا له .

٢ — تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها فى الموطن  
هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — من الأمور الواقعية التى يقررها  
قاضى الموضوع .

٣ - مقتضى المادة ٥٦٤ من قانون المرافعات الأسبق مرتبطة بالمواد الثلاث السابقة عليها أنه عهد بإجراءات إعلان المدين بيوم البيع والقيام بأشهار البيع - باتخاذ إجراءات اللصق والنشر وإعلان أرباب الديون المسجلة - إلى كاتب المحكمة التي قدم لها الطلب المتعلق بترع ملكية العقار من يد المدين وبيعه ليقوم بها دون الدائن المباشر لترع الملكية حتى لا يقصر في اتخاذها أو يرتكب من الأغلاط ما يعرضها للبطلان وليكون الأمر بشأنها في يد قلم الكتاب فلا يحول الدائن دون علم المدين بها . وإذا جرى الحكم المطعون فيه في قضائه على اعتبار الطاعن ( الدائن ) ملزما بإعلان المدين المطعون عليه باليوم المحدد للبيع بينما يلتزم بذلك قانونا هو قلم كتاب المحكمة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعين حازا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهما في الطعين أقاما الدعوى رقم ٩٦١ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى سوماج ضد الطاعنين يطلبان الحكم . ( أولا ) بسقوط الحكمين الصادر أولهما بتاريخ ٢٧/٦/١٩٣٢ في الدعوى رقم ٤٤٢ لسنة ٣١ كلى أسيوط لصالح الطاعن الأول والصادر ثانيهما بتاريخ ٢٥/٨/١٩٣٢ في الدعوى رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٣٢ كلى أسيوط لصالح المرحوم عبد القادر رضوان عطيه مورث الطاعنين من الثانى للاخير (ثانيا) بالزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا لهما مبلغ ١٨٥٦٥ ج و ٢٩٠ م . وقالوا شرحا لدعواهما إنه صدر لصالح الطاعن الأول الحكم في الدعوى رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٣١ كلى أسيوط بالزام مورثهما المرحوم خليل بطرس بأن يدفع له مبلغ ٤٩٠ ج و ٤٧٠ م ، كما صدر الحكم في الدعوى رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٣٢ كلى أسيوط بالزام مورثهما المذكور بأن يدفع لمورث الطاعنين من الثانى للاخير مبلغ ٨٠٠ ج واتخذ الطاعن الأول اجراءات ترع الملكية على أطيان زراعية وقطعة

أرض بما عليها من مبان وهصارة زيوت في القضية رقم ٧٦١ لسنة ١٩٣٣ كلى  
 أسيوط ، كما اتخذ مورث باقي الطاعنين اجراءات نزع الملكية في القضية رقم ٦٧٢  
 لسنة ١٩٣٣ كلى أسيوط على نفس الأعيان ، وضمت المحكمة الدعويين وقضت  
 فيهما بتاريخ ١٩٣٣/١٢/١٧ بنزع ملكية تلك الأعيان بثمن أساسي قدره ٣٠٠ ج ،  
 وأحيلت القضية إلى قاضى البيوع ثم إلى محكمة سوهاج الابتدائية حيث قيدت  
 برقم ٣٢٦ سنة ١٩٣٦ بيوع كلى سوهاج وقضت فيها بتاريخ ١٩٤٠/٤/٨ بالشطب  
 وجدها الدائتان — الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين — دون اعلان المدين  
 بهذا التجديد . وبتاريخ ١٩٤٨/٢/١٦ رسا المزاد على الدائنين بمبلغ ٤٨٠ ج ،  
 وبعد التقرير بزيادة العشر أعيدت المزايذة ورسا المزاد على الدائنين أيضا  
 في ١٩٤٨/٣/٢٩ بمبلغ ٣٦٠٠ ج ، ونفذ الطاعنون — الدائنون — حكم مرمى المزاد  
 وتسلموا الأرض الزراعية والمنزل والعصارة بمحضرى تسليم مؤرخين ١٩٤٩/٦/١٩ ،  
 واستطرد المطعون عليهما في شرح الدعوى بقولهما إنهما أقاما من  
 جانبهما الدعوى رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى سوهاج بطلب بطلان حكمى  
 مرمى المزاد سالفى البيان لصدورهما دون اعلانهما باعتبارهما مدينين بتجديد  
 دعوى البيع بعد الحكم بشطبها وقد قضى في ١٩٥٤/٢/٢٠ بالبطلان ، ونفذا  
 هذا الحكم في ١٩٥٤/١١/٢٤ بأن تسلموا وباقي ورثة المدين الأعيان التى كانت قد  
 سلمت من قبل للطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين عدا العصارة التى أثبت المحضر  
 بصدها أنه لم يجد لها أثرا إلا بعض قوالب طوب قديمه وبعض قطع من الحديد . ثم عاد  
 الطاعنون فتسلموا الأرض الزراعية في ١٩٥٨/١/٢ تنفيذا لحكم الحراسة الصادر  
 فى الدعوى رقم ١٣٤ سنة ١٩٥٥ طما المؤيد استئنافيا بالحكم الصادر فى القضية المدنية  
 رقم ١٥٦ سنة ١٩٥٧ مدنى سوهاج ، وجدد الطاعنون اجراءات دعوى البيع بطلب  
 قدموه لقاضى البيوع في ١٩٥٤/٨/٣٠ . ودفع المطعون عليهما باعتبار دعوى البيع  
 كأن لم تكن لمضى أكثر من ستة أشهر على تاريخ شطبها إعمالا لأادة ٩١ من  
 قانون المرافعات السابق ، ورتبا على ذلك القول بزوال كل أثر لإجراءات التنفيذ  
 وسقوط الحكمين المنفذ بهما لمضى أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ صدورهما  
 في ١٩٣١/٤/٢٠ و ١٩٣٢/٨/٢٥ حتى ١٩٥٤/٨/٣٠ وهو التاريخ الذى أعاد فيه  
 الطاعنون إجراءات البيع وعودة ملكية الأعيان المنفذ عليها إليهما وبالتالى مسئولية  
 الطاعنين عن ريع المنزل والأطيان الزراعية البالغ مساحتها ٣ ف ٢١ ط و ٦ ص



في المدة من ١٩٤٩/٦/١٩ بالنسبة للأطيان الزراعية ومن ١٩٥٠/٥/١٨ بالنسبة  
للمنزل حتى ١٩٥٤/١١/٢٤ وهو تاريخ استردادها لهذه الأعيان من الطاعنين وقدر  
الريع عن هذه المدة بمبلغ ١٠٥٥ ج و ٦٨٨ م مدا ريع الأطيان عن سنة ١٩٥٢  
قالا إنه سقط سهوا ، كما رتبنا على ما تقدم مسئولية الطاعنين عن مبلغ ٢٠٩ ج و ٤٢٥ م  
ويمثل ريع المنزل والأطيان الزراعية خلال المدة من ١/٢ ١٩٥٨ حتى نهاية  
سنة ١٩٦٠ وهي المدة التي سلمت فيها هذه الأعيان للطاعنين تنفيذاً لحكم الحراسة  
ومبلغ ٢٠٠٠ ج يمثل ثمن أدوات العصاراة ومبلغ ١٠٨٠٠ ج تعويضاً لهما عما  
فاتهما من كسب بسبب عدم تشغيل العصاراة ومبلغ ١٢٥٠ ج تعويضاً لهما عن  
حرمانهما من مزاولة مهنة الاتجار في الحبوب اللازمة لتشغيل العصاراة ، وانتهى  
المطعون عليهما إلى تحديد طلباتهما على النحو السالف بيانه . طلب الطاعنون  
الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل في الطعن بالنقض المقام منهم من الحكم  
الصادر من محكمة الاستئناف الذي قضى بعدم جواز استئناف حكم قاضي البيوع  
بطلب وقف البيع تأسيساً على أن الفصل في طلب سقوط الحكمين الصادرين  
بالدين يستلزم ضم قضية البيع . و بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢١ حكمت محكمة أول درجة  
( أولاً ) بوقف الدعوى بالنسبة لطلب الحكم بسقوط الحكمين الصادرين  
في القضيتين رقمي ٤٤٢ سنة ١٩٣١ و ٥٨٥ سنة ١٩٣٢ كلي سوهاج وبالنسبة  
لطلب الحكم بالزام المدعى عليهم — الطاعنين — متضامين بدفع مبلغ ١٠٥٥ ج  
و ٨٦٥ م قيمة ريع الأطيان والمنزل محل التنفيذ في الفترة ما بين ١٩٤٩/٦/١٩  
و ١٩٥٤/١١/٢٤ وذلك إلى أن يفصل في الطعن بالنقض في دعوى البيع رقم ٣٢٦  
سنة ١٩٣٦ كلي سوهاج ( ثانياً ) وقبل الفصل في باقي الطلبات المعروضة بالاستئناف  
بندب مكتب خبراء وزارة العدل بسوهاج لمعاينة مكان العصاراة موضوع النزاع  
لتحقيق ما كانت تساويه وقت تسليمها للاستئناف عليهم — الطاعنين — بموجب  
محضر التسليم المؤرخ ١٩٤٩/٦/١٩ وما كانت تساويه في التاريخ الواجب ردها  
فيه للمستأنفين — المطعون عليهما — في ١٩٥٤/١١/٢٤ وتقدير ريعها في الفترة  
الواقعة بين التاريخين المذكورين وما يستحقه المستأنفان — المطعون عليهما —  
من تعويض عن حرمانهما من الانتفاع بها خلال تلك الفترة بكافة أوجه الانتفاع  
التي كانت قد أعدت لها ، وضمن الحكم أسبابه مسئولية الطاعنين عن العصاراة  
وما تغله من أرباح منذ تسليمها لها في ١٩٤٩/٦/١٩ حتى ١٩٥٤/١١/٢٤ تأسيساً

على أن حيازتهم للعصارة في تلك الفترة تنفيذا لحكم مرمى المزااد الذي حكم بإبطاله يعتبر بسوء نية لتعمدهم عدم إعلان المدين — المطعون عليهم — باليوم المحدد للبيع . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١١ يناير سنة ١٩٦٨ وفي موضوع الطلبات الخاصة بعصارة الزيوت ( أولا ) بإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمطعون عليهم مبلغ ١٩٥٠ ج ( ثانيا ) بإلزام الطاعن الأول من ماله الخاص هو وباقي الطاعنين من تركة مورثهم المرحوم عبد القادر رضوان عطيه بأن يدفعوا على وجه التضامن للمطعون عليهما مبلغ ٣٨٥ ج . طعن الطاعنون بطريق النقض في الحكم الأول الصادر في ١٢/٨/١٩٦٤ فيما قضى به من مسئوليتهم عن العصارة بالطعن رقم ٧٣ سنة ٣٥ ق — كما طعنوا في الحكم الثاني الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٦٨ بالطعن رقم ١٠٥ سنة ٣٨ ق . وقدمت النيابة العامة مذكرة في الطعن الأول أبدت فيها الرأي بنقص الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا ، كما قدمت مذكرة في الطعن رقم ١٠٥ سنة ٣٨ ق أبدت فيها الرأي برفضه على ألا يكون لهذا الرأى تأثير على رأيها الذي انتهت إليه في مذكرتها في الطعن الأول وبالجلسة المحددة لنظر الطعنين قررت المحكمة ضم الطعن رقم ١٠٥ سنة ٣٨ ق إلى الطعن رقم ٧٣ سنة ٣٥ ق ليصدر فيهما حكم واحد ، وبالجلسة صممت النيابة على رأيها السابق عن الطعن رقم ٧٣ سنة ٣٥ ق الخاص بالحكم الصادر في ١٢/٨/١٩٦٤ .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن المطعون عليهما أعلن الطاعن الثالث بصحيفة الاستئناف وأعاد إعلانا للنياية العامة باعتبار أنه غير معلوم له محل إقامة تطبيقا لنص الفقرة ١١ من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق ، هذا في حين أن الثابت من إعلان صحيفة افتتاح الدعوى أن للطاعن المذكور موطنه معلوما في الخارج إذ أجيب فيها بأنه ” طالب بجامعة فيينا بالنمسا ” مما كان يتعين معه إعلانا بصحيفة الاستئناف بهذا الموطن بالخارج وذلك بتسليم ورقة الإعلان وورقة إعادة الإعلان — الاعذار — للنياية العامة لإرسالها لوزارة الخارجية لتقوم بتوصيلهما له بالطرق السياسية عملا بالفقرة ١٠ من المادة ١٤ من قانون المرافعات المشار إليه ، وإذا لم يتم الإعلان على هذه الصورة ولم تقض محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها بإعلان الاستئناف لإعلان

إعلان صحيفته وإعادة إعلانها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الثابت من بيانات الإعلانات أمام محكمة أول درجة أن آخر موطن معلوم للطاعن الثالث كان بناحية أم دومه ، ولم يتم إعلانه بها وأجيب بأنه طالب بجامعة فيينا مما دعا إلى تسليم هذه الإعلانات للنيابة باعتبار أنه غير معلوم له موطن بالجمهورية العربية أو بالخارج . ولما كان تحديد المادة ٤٠ من القانون المدني للموطن بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تصوير واقعي يرتكز على الإقامة الفعلية ، فإن مؤدى ذلك ألا يعد المكان الذي يتلقى فيه الطالب العلم — دون أن يقيم فيه — موطناً له . لما كان ذلك وكان الثابت من بيانات أوراق الإعلان أمام محكمة أول درجة على النحو المتقدم ذكره ، أن الطاعن الثالث طالب بجامعة فيينا بالنمسا ولم يثبت بالأوراق أنه يقيم بها ، وإذ تفيد ورقة إعلان وإعادة إعلان صحيفة الاستئناف أن آخر موطن للطاعن الثالث بالجمهورية العربية المتحدة كان بناحية أم دومه مركز طما ، فإن في ذلك ما يبرر إعلانه ثم إعادة إعلانه بصحيفة الاستئناف للنيابة العامة على الصورة التي تم بها وذلك باعتبار أن موطنه غير معلوم بالجمهورية العربية المتحدة أو بالخارج بالتطبيق لنص الفقرة الحادية عشرة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات السابق . ولا محل لإعمال الفقرة العاشرة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات المشار إليه والتي تنص على " فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج تسلم للنيابة وعلى النيابة إرسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية " ، ذلك أن الإعلان على ما تقتضيه هذه المادة يكون في حالة من يكون المطلوب إعلانه له موطن معلوم بالخارج وفقاً للتصوير السابق الإشارة إليه . وإذ لم يتوافر للطاعن الثالث موطن بالخارج وفقاً لبيانات أوراق الإعلان المطروحة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون إذ اعتبر موطن الطاعن الثالث غير معلوم بالجمهورية العربية المتحدة أو بالخارج وأجاز إعلانه للنيابة بالتطبيق للمادة ١١/١٤ المشار إليها ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .



وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن المطعون عليهما يعلمان أن الطاعة الخامسة تقيم مع زوجها بشارع كلية البنات بأسبوط وقد أعلنها بصحيفة الاستئناف في هذا الموطن واستلمت الإعلان شخصيا، إلا أنهما أعادا إعلانها - اعدارها - في ٦ يولييه سنة ١٩٦٤ بناحية أم دومة مركز طما وقد أثبت المحضر في هذه الورقة أنه خاطب أخاها المقيم معها لغيابها وسلمه الإعلان، وذلك رغم علم المطعون عليهما بأن محل إقامتها بأسبوط وهو السابق إعلانها فيه وإذا كان هذا الإجراء باطلا فإنه يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان الثابت من مطالعة أصل إعادة إعلان الطاعة الخامسة - اعدار - أمام محكمة الاستئناف أن المحضر أثبت فيه أنه انتقل إلى محل إقامة الطاعة الخامسة بأم دومة مركز طما "مخاطبا مع أخيها السيد يوسف عبد القادر المقيم معها لغيابها الآن". وسلمه صورة من اعدار . ولئن كان الثابت أن الطاعة الخامسة سبق أن أعلنت بصحيفة الاستئناف بمنزلها الذي تقيم فيه مع زوجها بأسبوط، إلا أن الثابت أيضا أنه سبق إعلانها بالدهوى الابتدائية بناحية أم دومة مركز طما . لما كان ذلك وكان تقدير منصرف الاستقرارية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور الواقعية التي يقدرها قاضي الموضوع، وإذا يجوز طبقا للمادة ٤ من القانون المدني أن يكون للشخص أكثر من موطن، وكان يجوز إعلان الشخص في أي موطن منها، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ انتهى إلى اعتبار إعادة إعلان الطاعة الخامسة بناحية أم دومة مركز طما إعلانا صحيحا ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في تقرير مسئولية الطاعنين على أن حيازتهم للعصارة كان بسوء نية تأميسا على أنهم تعمدوا عدم إعلان المدين باليوم الذي حدد للبيع الأول، كما تعمدوا عدم إعلانهم باليوم الذي حدد لإعادة البيع بعد التقرير بزيادة العشر، وهو خطأ من الحكم ذلك

أن الذى كان يقوم بالإعلان طبقا لقانون المرافعات الأسبق هو قلم الكتاب وليس طالب البيع وقد أدى هذا الخطأ إلى أن الحكم خالف القانون إذ اعتبر الطاعنين سببى النية ورتب على ذلك مسئوليتهم .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين اتخذوا إجراءات نزع الملكية وفاء لدينهما بالقضيتين رقمى ٧٦١ سنة ١٩٣٣ و ٧٦٢ سنة ١٩٣٤ كلى أسيوط وقررت المحكمة بضمهما وحكمت فيهما بتاريخ ١٩٣٣/١٢/١٧ بنزع ملكية الأعيان المتخذ بشأنها الإجراءات ومنها "العصارة" وأحيلت القضية إلى قاضى البيوع لإجراء البيع ثم أحيلت إلى محكمة سوهاج الابتدائية بعد إنشائها وقيدت بها برقم ٢٦ سنة ٣٦ ق كلى سوهاج وظلت تتداول أمامها إلى أن قضى فيها بالشطب بجلسة ١٩٤٠/٤/٨ ، ثم طلب الطاعنون تجديد سارت الإجراءات إلى أن رسا المزايدة على الطاعنين فى ١٩٤٨/٢/١٦ ، وبعد التقرير بزيادة العشر تحددت جلسة ١٩٤٨/٣/٢٩ لإعادة البيع وفيها رسا المزايدة أيضا على البائعين ، مما مفاده أن إجراءات نزع الملكية ورسو المزايدة قد تمت جميعها فى ظل قانون المرافعات الأسبق الذى بقى معمولا به حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ . ولما كان مقتضى المادة ٥٦٤ من قانون المرافعات الأسبق مرتبطة بالمواد الثلاث السابقة عليها أنه عهد بإجراءات إعلان المدين بيوم البيع والقيام بأشهار البيع - باتخاذ إجراءات اللصق والنشر وإعلان أرباب الديون المسجلة - عهد بهذه الإجراءات إلى كاتب المحكمة التى قدم لها الطلب المتعلق بنزع ملكية العقار من يد المدين وبيعه ليقوم بها دون الدائن المباشر لنزع الملكية حتى لا يقصر فى اتخاذها أو يرتكب من الأغلاط ما يعرضها للبطلان وليكون الأمر بشأنها فى يد قلم الكتاب فلا يحول الدائن دون علم المدين بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنين على ما قرره من "أن الطاعنين قد تسلموا العصارة موضوع النزاع تنفيذا لحكمى مرمى المزايدة بمقتضى محضر التسليم الرقم ١٩٤٩/٦/١٩ وأن الحكيم المشار إليهما قد قضى ببطلانها ، فان هذا البطلان يرتد بأثر رجعى إلى تاريخ صدورهما الحاصل فى ١٩٤٨/٣/٢٩ أى أن العصارة ظلت على ملك المدين ولم تنتقل للمستأنف عليهم - الطاعنين - الراسى عليهم المزايدة ، ومن ثم فان حيازتهم لها حتى تاريخ تسليمها

لأستاذين — المطعون عليهما — في ٢٤/١١/١٩٥٤ تعتبر بغير سند من القانون، وإذا كان الحكم ببطلان حكمي مرسى المزاد قد استند إلى بطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكيان لعدم إعلان المدين باليوم الذي حدد للبيع الأول والبيع الثاني فإن حيازة المستأنف عليهم للعصارة تعتبر بسوء نية لعلهم بالعيب الذي كان يشوب سند الحيازة وهو تعمدهم عدم إعلان المدين بيوم البيع على الرغم من أنه يعتبر خصما يوجب القانون أن تتخذ الإجراءات في مواجهته ومن ثم يسألون عن هلاك العصارة في يدهم وتعويض المستأنفين عن ذلك إذا كان بفعلهم كما يسألون عن ثمارها خلال مدة حيازتهم لها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الطاعنين ملزمين بإعلان المطعون عليهما باليوم المحدد للبيع بينما الملتزم بذلك طبقا للقانون — وعلى ما سلف البيان — هو قلم كتاب المحكمة . وإذا رتب الحكم على ذلك ولهذا السبب وحده اعتبار الطاعنين سبئي النية وقضى بمسئوليتهم عن هلاك العصارة وعمما كانت تغله من ريع أثناء حيازتهم لها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب في هذا الخصوص .

عن الطعن رقم ١٠٥ سنة ٣٨ ق الخاص بالحكم الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٦٨ .

وحيث إنه لما كان يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام اللاحقة متى كان أساسا لها ، وكان الحكم الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٦٨ مؤسسا على الحكم المنقوض الصادر بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٤ فإنه يتعين نقض الحكم اللاحق الصادر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٨ .



## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين : بطرس زغلول ؛ وأحمد حسن هبكل ، ومجد صادق الرشيدى ؛ وأبراهيم الديوانى .

( ١٢٨ )

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) خطابات الضمان . "إلتزام البنك خلال مدة الضمان" . بنوك .

مريان خطاب الضمان خلال مدة معينة . مؤداه إلتزام البنك بوفاء قيمته خلال هذه المدة . التاريخ الوارد فى العملية يعتبر حدا أقصى لنفاذه .

(ب) خطابات الضمان " علاقة البنك بالمستفيد " . بنوك .

علاقة البنك بالمستفيد من خطاب الضمان علاقة منفصلة عن علاقة البنك بالعميل .  
التزام البنك بالوفاء للمستفيد بمقتضى خطاب الضمان بمجرد إصداره ووصوله إليه .  
للدين اللجوء للقضاء إذا قدر أنه غير مدين للمستفيد بما حصل عليه الأخير من البنك .

١ — مؤدى مريان خطاب الضمان خلال مدة معينة هو التزام البنك بوفاء قيمته خلال هذه المدة بحيث لا يعتبر التاريخ الوارد فيه هو بداية استحقاق إلتزام البنك بل يلتزم البنك بالدفع طوال مدة الضمان حتى التاريخ المذكور فى خطاب الضمان باعتباره حدا أقصى لنفاذه .

٢ — إن خطاب الضمان وإن صدر تنفيذا للعقد المبرم بين البنك والمدين المتعامل معه إلا أن علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه هى علاقة منفصلة عن علاقته بالعميل إذ يلتزم البنك بمقتضى خطاب الضمان بمجرد إصداره ووصوله إلى المستفيد بوفاء المبلغ الذى يطالب به هذا الأخير باعتباره حقا له يحكمه خطاب الضمان ما دام هو فى حدود التزام البنك المبين به ويكون على المدين عميل البنك أن يبدأ هو بالشكوى إلى القضاء إذا قدر أنه غير مدين للمستفيد أو أن مديونية لا تبرر ما حصل عليه المستفيد من البنك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — المطعون عليه الأول بصفته — أقام الدعوى رقم ١٩٢٤ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة بصحيفة معلقة فى ١٣/١١/١٩٦٣ ضد بنك الجمهورية الذى حل محله فيما بعد بنك بور سعيد — الطاعن — وضد شركة عزمى — المطعون عليها الثانية — وطلب الحكم بإلزام البنك الطاعن فى مواجهة الشركة المطعون عليها الثانية بدفع مبلغ ١٧٨٢٣٨ ج و ٩٦٢ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩ تم إبرام عقد قرض بينه وبين المطعون عليها الثانية فتح بمقتضاه اعتماد لصالح المطعون عليها الثانية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج لدى بنك الجمهورية وأودع فى هذا التاريخ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج لدى البنك لحساب هذا القرض ونص فى عقد القرض على أن تسرى الفوائد بواقع ١ ٪ على جميع المبلغ وقدره ٣٠٠٠٠٠ ج وأنه إذا ما سحبت المطعون عليها الثانية أى مبلغ من الاعتماد تسرى الفوائد على المبلغ المسحوب بواقع ٦ ٪ من تاريخ السحب حتى السداد وتعهدت المطعون عليها الثانية بدفع الفوائد فى نهاية كل سنة وفى حالة تراخيا عن دفع الفوائد فى موعدها تسرى فوائد التأخير بواقع ٧ ٪ وقد حرر بنك الجمهورية — الذى حل محله البنك الطاعن — خطاب ضمان رقم ٤٠٥٤ بتاريخ ٢١/٣/١٩٥٩ لصالح المطعون عليه الأول وبموجبه ضمن البنك الشركة المطعون عليها الثانية لغاية مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج ونص فى خطاب الضمان على مريان مفعوله لغاية ٢١/٣/١٩٦٤ وتعهد البنك بمقتضاه بدفع مبلغ الضمان أو أى مبلغ يقل منه للمطعون عليه الأول دون التفات لأى اعتراض من المطعون عليها الثانية كما التزم البنك بمقتضى خطاب الضمان اللاحق المؤرخ ١٤/٤/١٩٥٩ والمحور بذات الرقم المحرور به خطاب الضمان الأول ومن ذات المبلغ بضمان فائدة القرض بواقع

٦. / على رصيد المبلغ الذى لا يسدد سواء أ كان ذلك من جانبه أو من جانب المطعون عليها الثانية وذلك من قيمة خطاب الضمان السالف البيان على أن تسدد الفائدة سنويا من تاريخ إيداع قيمة القرض ، واستطرد المطعون عليه الأول يقول إنه وقد بلغت جملة المبالغ التى قامت الشركة المطعون عليها الثانية بسحبها من الاعتماد المفتوح لصالحها لدى البنك الطاعن والفوائد محسوبة على النحو المتقدم بيانه مبلغ ١٧٨٢٣٨ ج و ٩٦٢ م ، وكانت قيمة خطاب الضمان تستحق بمجرد طلبها ، ولم يقم البنك بسداد المبلغ المشار إليه رغم مطالبته به فى ١٦/٦/١٩٦٣ ، فقد اقام دعواه بالطلبات سالفه البيان . وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٤ قضت المحكمة بإلزام الطاعن - الذى كان قد حل محل بنك الجمهورية - بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ١٧٨٢٣٨ ج و ٩٦٢ م والفوائد بواقع ٥. / من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٣/١١/١٩٦٣ حتى السداد وذلك فى مواجهة الشركة المطعون عليها الثانية . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٤٣٨ سنة ٨١ ق ، وبتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة انظره الترتت رأيا السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الأول والثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن خطاب الضمان الصادر منه لصالح المطعون عليه الأول يختلف عن خطابات الضمان العادية التى تصدرها البنوك إذ ورد فيه أن تعهد البنك بدفع قيمته يكون بتاريخ ٢٠/٣/١٩٦٤ وقد أقام المطعون عليه الأول دعواه بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٣ قبل ميعاد الاستحقاق المشار إليه ، إلا أن الحكم المطعون فيه خرج عن صدارة هذا المحرر وقضى بجواز المطالبة بقيمة خطاب الضمان منذ صدوره ورتب على ذلك القضاء برفض الدفع والحكم للمطعون عليه الأول بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية مع أن الفوائد لا تستحق إلا من تاريخ استحقاق قيمة خطاب الضمان فى ٢٠ مارس سنة ١٩٦٤ مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعمى مردود، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن خطاب الضمان الصادر من بنك الجمهورية لصالح المطعون عليه الأول في حدود مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج يسرى مفعوله لغاية ١٩٦٤/٣/٢٠ وأضاف الحكم قوله " إن خطاب الضمان هو ضمان من البنك بناء على طلب عميله إلى دائن لهذا العميل بضمن فيه تنفيذ العميل لإلتزاماته وهو محل محل النقود تماما ، ومقتضاء التزام البنك بالدفع فورا للمستفيد إذا طوّل خلال المدة المعينة في الخطاب بالوفاء ولا يعتبر التاريخ المذكور في الخطاب بداية لإستحقاق التزام البنك بل إن هذا الإلتزام ينشأ مستحقا في أى وقت إلى هذا التاريخ ويعتبر الموعد المذكور حدا أقصى لنفاذ التزام البنك بحيث يسقط حتما بحلوله وبلا حاجة إلى إخطار منه للمستفيد ومن ثم فإن ما يدعيه البنك من أن ميعاد استحقاق الضمان محدد في ١٩٦٤/٣/٢٠ لا يتفق والتعريف السليم لخطابات الضمان إذ أن الأجل هو نهاية الضمان وليس بدايته". وأضاف الحكم المطعون فيه قوله " إن الدفع من المستأنف ( الطاعن ) بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان مردود بما هو مقرر من أن خطابات الضمان هي أوراق مصرفية ذات طابع خاص تصرف قيمتها لمن حررت لمصلحته عند أول طلب وليس بمستفاد من عبارة خطاب الضمان موضوع هذه الدعوى ما يخرجها عن نطاق القاعدة السالفة الذكر بل هي تفيد أن ذلك الخطاب مستحق الدفع بمجرد صدوره من بنك الجمهورية بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ لغاية نهاية الأجل المحدد له ، أى أن التزام البنك بالوفاء قد نشأ منذ تحريره إلى تاريخ انتهاء أجله ". وإذ ورد في خطاب الضمان أساس الدعوى المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ الصادر من بنك الجمهورية — الذى حل الطاعن محله فيما بعد — أنه يسرى مفعوله لغاية ٢٠ مارس سنة ١٩٦٤ ، وكان مؤدى سريان خطاب الضمان خلال مدة معينة هو التزام البنك بوفاء قيمته خلال هذه المدة بحيث لا يعتبر التاريخ الوارد فيه هو بداية استحقاق التزام البنك بل يلتزم البنك بالدفع طوال مدة الضمان حتى هذا التاريخ المذكور في خطاب الضمان باعتباره حدا أقصى لتفاذه ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين وفى استخلاص ما يمكن استخلاصه منها مادامت تلك الصيغ والشروط تحتل المعنى الذى حصلته ، وإذ فسر الحكم المطعون فيه خطاب الضمان أساس

الدعوى بأن ضمان البنك بموجبه يبدأ من تاريخ صدوره أخذا بماورد في صبارته من سريان مفعوله حتى ١٩٦٤/٣/٢٠ وبما تم عنه طبيعة خطابات الضمان وقواعد التعامل فيها على النحو السالف بيانه ، وكان الحكم قد رتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبالزام الطاعن بالفوائد من تاريخ المطالبة القضائية ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليه الأول يستحق قبله فوائد قدرها ١ ٪ على المبالغ التي لا تقوم الشركة المطعون عليها الثانية بسحبها من الحساب الجاري الذي قام المطعون عليه الأول بفتح الاعتماد لصالحها وتقدر هذه الفوائد بمبلغ ١٢٨٢٠ ج و ٧١٦ م واستند في ذلك إلى أن خطابي الضمان وردا عن رصيد القرض وفوائد المبالغ المحسوبة من المطعون عليها الثانية بواقع ٦ ٪ وأن اتفاق المطعون عليه الأول مع المطعون عليها الثانية على استحقاق فوائد عن المبالغ التي لا تسحب من اعتماد الحساب الجاري لا يلتزم به البنك ولا يؤثر على خطاب الضمان ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى على الطاعن بهذه الفوائد ضمن المبلغ الذي حكم به ضده مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن خطاب الضمان وإن صدر تنفيذا للعقد بين البنك والمدين المتعامل معه إلا أن علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه هي علاقة منفصلة عن علاقته بالعميل إذ يلتزم البنك بمقتضى خطاب الضمان بمجرد إصداره ووصوله إلى المستفيد بوفاء المبلغ الذي يطالب به هذا الأخير باعتباره حقا له يحكمه خطاب الضمان مادام هو في حدود التزام البنك المبين به ويكون على المدين عميل البنك أن يبدأ هو بالشكوى إلى القضاء إذا قدر أنه غير مدين للمستفيد أو أن مديونية لا تبرر ما حصل عليه المستفيد من البنك . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبلغ الوارد في خطاب الضمان هو ٢٠٠٠٠٠ ج باعتبار أنه يمثل ما يضمه البنك من قيمة القرض الممنوح من المطعون عليه الأول للشركة المطعون عليها الثانية، وكان المطعون عليه الأول قد طالب الطاعن

في حدود هذا المبلغ ولم يتجاوز حقه الذي يحكمه خطاب الضمان، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى على الطاعن في حدود المبلغ الوارد في خطاب الضمان لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون و يكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان مما ينهائ الطاعن ضمن باقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه الأول بصفته حدد قيمة دينه قبل البنك بمبلغ ١١٩٨٦٥ ج و ٥٤٩ م وذلك طبقا للخطاب المرسل منه للطاعن في ١٦/٣/١٩٦٤ والذي قدمه الطاعن إلى محكمة الاستئناف. كما تمسك أيضا في صحيفة الاستئناف بأنه أوفى المطعون عليه الأول بعد صدور الحكم الابتدائي مبلغ ١٠٧٠٤٤ ج و ٨٣٣ م وأن الحاضر عن هذا الأخير أقر أمام محكمة الاستئناف بأن المبلغ الباقي له هو ١٢٨٢٠ ج و ٧١٦ م إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع وقضى بتأييد الحكم الابتدائي مما يعيبه بالقصور في التسييب .

وحيث ان هذا النعى في محله، ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعن قدم إلى محكمة الاستئناف الخطاب المؤرخ ١٦/٣/١٩٦٤ الصادر إليه من المطعون عليه الأول والمتضمن أن الدين المستحق له بمقتضى خطاب الضمان هو مبلغ ١١٩٨٦٥ ج و ٥٤٩ م وتمسك الطاعن بما ورد في هذا الخطاب كما تمسك في صحيفة الاستئناف وعند نظره بأنه أوفى المطعون عليه الأول مبلغ ١٠٧٠٤٤ ج و ٨٣٣ م بعد صدور الحكم الابتدائي وقرر الحاضر عن المطعون عليه الأول بحضور جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أن الدين المستحق له هو مبلغ ١٢٨٢٠ ج و ٧١٦ م، وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع ولا إلى الإقرار السالف البيان مع ما لكل منهما من أثر في الدعوى وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي ألزم الطاعن بمبلغ ١٧٨٢٣٨ ج و ٢٩٦ م فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .



## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام .

( ١٢٩ )

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الحكم ” . استئناف . ” الاحكام الجاز  
استئنافها ” . قوة الأمر المقضى .

الحكم بندب خير . فصله في أسبابه في أساس الخصومة بتقريره انتقال العين  
للعائن محلة بحق الحكم المقرر بلجهة الوقف . حكم قطعى في شق من الموضوع . جواز  
الطعن فيه بالاستئناف إستقلالاً . عدم الطعن فيه في الميعاد . صيرورته نهائياً حائزاً  
قوة الأمر المقضى .

(ب) نقض . ” حالات الطعن ” . قوة الأمر المقضى .

جواز الطعن بالنقض في الحكم لمخالفته حكماً سابقاً حاز قوة الأمر المقضى .  
شرطه أن يكون الحكم الثانى قد صدر اتمائياً تمشياً مع الأصل العام من عدم جواز  
الطعن بالطرق غير العادية في الاحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو انقضت  
مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية .

١ - لما كان يبين مما قررره الحكم - بندب خير - و انتهى إليه في  
أسبابه المرتبطة بمنطوقه أنه بت في أساس الخصومة بين الطرفين بتقريره أن  
العين موضوع النزاع انتقلت إلى الطاعن محلة بحق الحكم المقرر عليها بلجهة  
الوقف وأن الطاعن لم يكتسب ملكيتها خالية من هذا الحق بالتقادم ، وإذ  
يعتبر الحكم قطعياً في هذا الشق من الموضوع الذى كان مثار نزاع بين الطرفين  
وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للحكمة إعادة النظر فيه فقد كان يجوز  
للعائن أن يستأنفه على استقلال ، وإذ تراخى ولم يستأنفه إلا مع الحكم الأخير

الصادر بدفع أجرة الحكر و بفسخ عقد التحكير ، أى بعد فوات ميعاد الاستئناف المحدد قانونا ، فإن الحكم الأول — بنذب خير — يصبح نهائيا وحازا قوة الأمر المقضى .

٢ — يشترط طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — حتى يطمعن بالنقض فى الحكم لمخالفته حكما سابقا حاز قوه الأمر المقضى — أن يكون الحكم الثانى قد صدر انتهائيا وذلك تمشيا مع الأصل العام القاضى بعدم جواز الطعن بالطرق غير الاعتيادية فى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد انقضت .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تتحصل فى أن وزارة الأوقاف بصفتها نائبة عن الناظر الشرعى على وقف الكشنى المطعون عليها — أقامت على الطاعن الدعوى ٣٤٠٧ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة بصحيفة معلقة فى ٢٦/٦/١٩٥١ طلبت فيها الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٢٦٥ م أجرة الحكر المتأخرة عن قطعة الأرض التى استحكرها والبالغ مساحتها ٢٠٥٧٦ مترا مربعا والمبينة بالصحيفة وذلك انفاية سنة ١٩٦٩ وما يستجد ابتداء من سنة ١٩٥٠ بواقع ٢٣ ج و ٩٢٠ م سنويا حتى الإزالة والحكم بفسخ عقد التحكير وإزالة ما على الدين من مبان وغراس وخلافه . وقالت شرحا لدعواها إنه بموجب إشهاد شرعى مؤرخ ٩ رمضان سنة ١٢٤٥ هـ حكمت المرحومة فاطمة خاتون الناظرة على وقف جدتها المرحوم برهان الدين إبراهيم الحلوتى الشهير بالكشنى إلى المرحوم أحمد جوهر حسن أغا قسطنطين بصفته ناظر على وقف جوهر أغا قطعة أرض فضاء بركة الأفيلة بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة ، وبمقتضى إشهاد شرعى آخر مؤرخ ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٥ هـ

أجر هذا الأخير إلى المرحوم إسماعيل باشا عاصم حقه في الانتفاع بالأرض البالغ مساحتها ٨٧٣٤ر٥٠ ذراعا مربعا بالعين المحكرة المشار إليها ، وفي هذا الإشهاد أذنت المرحومة فاطمة خاتون ناظرة وقف الكلشنى للمستأجر بالبناء والعمارة والغراس والإشياء والتجديد على أن يكون كل ما ينشئه ملكا له نظير مبلغ ١٠٠ قرش يدفعه لجهة الوقف عن الحكر والزيادة، وبموجب عقد رسمى مؤرخ ١٩١٧/٧/٤ ميلادية باع المستأجر المرحوم إسماعيل باشا عاصم وآخران العقارات القائمة على الأرض المحكرة شاملة حق القرار عليها إلى اسكندر دراسمينو وآخر اللذين أقرا في هذا العقد بحق الحكر لجهة الوقف. ووقعت على هذه العقارات بعد ذلك عدة تصرفات آلت بموجبها قطعة الأرض موضوع النزاع إلى الطاعن . وإذا امتنع الطاعن من دفع أجرة الحكر المتأخرة عن القطعة المشار إليها لغاية سنة ١٩٤٩ وقدرها ٢٦٥ م وعن دفع ما يستجد من الأجرة ابتداء من سنة ١٩٥٠ بواقع ٢٣ ج و ٩٢٠ م سنويا، وكان هذا التأخير يترتب عليه فسخ عقد التحكيم وإزالة ما على العين من مبان وغراس وخلافه ، فقد أقامت دعواها بالطلبات سالفة البيان. دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى تأسيسا على أن قيمتها تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية ، كما دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن المطعون عليها لم تقدم بين مستنداتها ما يثبت صحتها في رفع الدعوى وطلب في الموضوع رفض الدعوى تأسيسا على أنه تملك قطعة الأرض المتنازع عليها خالية من كافة الحقوق العينية ومنها حق الحكر وأنه على فرض ثبوت حق الحكر فقد وضع اليد عليها هو ومن تلقى الملك عنهم مدة ثلاث وثلاثين سنة وأصبح مالكا بالتقادم الطويل المكسب للملكية حق الرقبة والانتفاع خالية من أى حق مئى. وبتاريخ ١٧/٤/١٩٥٤ حكمت محكمة أول درجة برفض الدفيعين وبندب مكتب الخبراء بوزارة العدل لمعاينة العين موضوع النزاع وتقدير ما يخص هذه العين سنويا في أجرة الحكر المستحقة عليها لوقف إبراهيم الكلشنى مع بيان جملة تلك الأجرة في مدى خمس سنوات ، وتقدير القيمة الإيجارية للأرض سنويا ابتداء من تاريخ رفع الدعوى. وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٤ بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٢١٠ م أجرة الحكر من الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى ومبلغ ٢٣ ج و ٩٢٠ م سنويا اعتبارا من ١٩٥١/٦/٢٦ لغاية الإزالة كما حكمت بفسخ عقد التحكيم وإزالة ما على العين من مبان أو غراس



وخلافه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠٣ سنة ٨١ ق القاهرة .  
وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق  
القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول إنه نازع فى استحقاق وزارة  
الأوقاف لأجرة الحكر واستند إلى أن قطعة الأرض موضوع الدعوى غير محكرة لها ،  
غير أن الحكم المطعون فيه رد بأن هذه المنازعة غير مقبولة تأسيسا على أن الحكم  
الابتدائى الصادر فى ١٧/٤/١٩٥٤ قطع بأن هذه الأرض تدخل ضمن وقف  
الكلشنى وأن الطاعن لم يستأنفه فى الميعاد فصار هذا القضاء نهائيا فى حين أن  
الحكم الابتدائى المشار إليه لا تنتهى به الخصومة ولا يجوز الطعن فيه استقلالا  
مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ، وإذا وقف الحكم عند  
هذا الحد ولم يناقش دفاع الطاعن المشار إليه فانه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن الحكم الابتدائى الصادر  
بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٤ وإن قضى فى منطوقه بنسب خبير لتقدير أجرة الحكر المستحقة  
لوزارة الأوقاف ، إلا أنه رد فى أسبابه على دفاع الطاعن الذى استند فيه إلى أنه  
تملك العقار موضوع النزاع خاليا من حق الحكر فى قوله ” إنه على فرض خلو سند  
ملكية المدعى عليه — الطاعن — من الإشارة إلى وجود حق الحكر على عين  
النزاع فإن ذلك لا يعنى خلوها منه فعلا مادام هذا الحق ثابتا فى عقد تملك البائع  
الأصل وهو البيع الرسمى المؤرخ ١٩١٧/٧/٤ ميلادية والذى أقر فيه المشتري  
اسكندر دراسمينو أمام الموثق صراحة بوجود حق الحكر للغير على العين المبيعة  
برمتها ومنها بداهة الجزء الذى آل فيما بعد بالشراء إلى من باع للدعى عليه ، وهذا  
الاقرار الرسمى يثبت بجلاء نقل الملكية محملة بحق الحكر عليها ، وهو ما اعترف به  
فلك المشتري فيما بعد باقراره فى آخر مؤرخ ١٩٢٥/١٢/١٠ ودفع أجرة الحكر  
المستحق لوقف الكلشنى على أرض سراى اسماعيل باشا طاصم موضوع هذه  
الدعوى عن مدة خمس سنوات وقدره ٥ جنيه و ٧٥ م بواقع جنيه واحد سنويا  
كما جاء فى حجة التاجر ، وطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستبدال هذا الحكر

ثم تكرر هذا الاعتراف بعد ذلك في ثلاثة خطابات برسم وزارة الأوقاف أولها مؤرخ ١٩٢٦/١٢/١١ من ذات المشتري شخصيا، والآخران مؤرخان ١٩٣٣/٥/٨ و ١٩٥٤/٥/٢٢ من محاميه ووكيله... وفيها يناقش قرار قوميون وزارة الأوقاف بشأن إعادة تصقيع الحكر ويعرض حلولاً وسطاً لأداء قيمة الحكر الجديدة. وهذه القرارات على اختلافها لها دلالة واحدة لامعة ألا وهي تسليم البائع الأصلي الذي هو سلف خاص للمدعى عليه بقيام حق الحكر على عين النزاع، وهو بهذه الصفة لا يستطيع أن يملك غيره أكثر مما يملك، فيكون انتقال المبيع إلى المدعى عليه محلاً بحق الحكر المقرر عليه ولولم يرد له ذكر في عقود التملك التي تسلسلت بين البائع الأصلي وبين المدعى عليه، ثم رد الحكم على دفاع الطاعن بشأن اكتساب ملكية العين بالتقادم الطويل خالية من حق الحكر في قوله: "ولا سبيل تبعاً لانكار المدعى عليه لهذا الحق أو ادعائه اكتساب الملكية خالية منه بطريق التقادم الطويل، وذلك لعدم مضي المدة الطويلة المكسبة للملكية الأعيان الموقوفة وهي ٢٣ سنة من تاريخ وضع اليد عليها، فضلاً عن انقطاع المدة بحكم الوفاء بأجرة الحكر والاعتراف به صراحة في المكاتبات الصادرة من البائع الأصلي في التواريخ التي سلفت الإشارة إليها فيما بين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٣٤ ميلادية ولعدم تغيير صفة اليد وظهورها من جانب المدعى عليه ومن تلقى الحق عنهم من وصف المحتكر إلى وصف الحائز بنية الملك التام الخالي من التحكير في مواجهة المدعى أو من يمثله شرعاً".

وانتهى الحكم من ذلك إلى قوله: "ومن حيث إنه ترتباً على ما تقدم يكون دفاع المدعى عليه في غير محله ويتعين بالتالي اطراحه جانباً ويبقى حق الحكر لجهة الوقف قائماً ومقدراً على عين النزاع محل هذه الدعوى". ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم وانتهى إليه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه أنه بت في أساس الخصومة بين الطرفين بتقريره أن العين موضوع النزاع انتقلت إلى الطاعن محلاً بحق الحكر المقرر عليها لجهة الوقف وأن الطاعن لم يكتسب ملكيتها خالية من هذا الحق بالتقادم، وإذا اعتبر الحكم قطعياً في هذا الشق من الموضوع الذي كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للحكمة إعادة النظر فيه، وكان يجوز للطاعن أن يستأنف هذا الشق من الحكم على استقلال ولكنه تراخى ولم يستأنفه إلا مع الحكم الصادر ضده في ١٩٦٤/٢/١٠ بالزامة بدفع أجرة الحكر وبفسخ عقد التحكير والازالة وذلك بصحيفة قدمت إلى قلم المحضرين في ١٩٦٤/٤/٨



أى بعد فوات ميعاد الإستئناف المحدد بالمادتين ١/٣٧٩ و ١/٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٢/٧ من هذا القانون ، فان هذا الحكم الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٤ يصبح نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة ولم يتعرض لدفع الطاعن الذى ينكر فيه على وزارة الأوقاف حقها فى الحكم بعد أن فصل فيه نهائيا بالحكم المشار اليه ، فان النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه فصل فى النزاع على خلاف حكم نهائى سابق عليه وشابه قصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى ضده بطلبات وزارة الأوقاف المطعون عليها تأسيسا على أن العين موضوع النزاع محركة لوقف الكلشنى ، فى حين أن هذا القضاء يخالف حكما نهائيا سبق صدوره فى القضية رقم ٣٣١ سنة ٧٨ ق استئناف القاهرة قضى بأن الأعيان موضوع تلك الدعوى المشترية من اسكندر دراممينو غير محملة بحق الحكم الذى تدعيه وزارة الأوقاف ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف ولكنها لم ترد عليه مما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يشترط طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حتى يطمئن بالنقض فى الحكم لمخالفته حكما سابقا حاز قوة الأمر المقضى ، أن يكون الحكم الثانى قد صدر انتهايا وذلك تمشيا مع الأصل العام الذى يقضى بعدم جواز الطعن بالطرق غير الاعتيادية فى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو كانت مواهيد الطعن فيها بالطرق العادية قد انتقضت ، وكان الحكم الذى فصل فى أصل النزاع بتقريره أن الأرض موضوع الدعوى محركة لوقف الكلشنى هو الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٤ وذلك على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الثانى ، فان الطعن على هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول وإن صار هذا الحكم نهائيا بعدم استئنافه فى الميعاد ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بأنه فصل فى النزاع على خلاف حكم سابق لا يصادف محلا ، ويصبح من غير المتج النعى عليه بالقصور إذ لم يرد على دفاع الطاعن بهذا الخصوص .



وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استند في قضائه إلى تقرير الخبير مع أنه لم يتم بتطبيق حجة الوقف الأصلية حتى يثبت بوجه قاطع أن العين موضوع النزاع تدخل ضمن وقف الكلشنى ، أما عن باقى مستندات المطعون عليها والتي طبقها الخبير فقد ثبت من الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ٧٣١ سنة ٧٨ ق القاهرة أن بعض هذه المستندات ورد خاليا من بيان الحدود والمعالم ، وهو أمر يعجز الخبير عن تطبيقها تطبيقا سليما ويجعل الحكم معيبا بالقصور .

وحيث إنه لما كان هذا النعى موجها إلى الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٤ والذي قطع فى شق من الخصومة بتقريره أن الأرض موضوع النزاع محكرة لوقف الكلشنى ، وكان هذا القضاء — على ما سلف البيان — قد صار نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضى ، فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد سيد أحمد  
حماد .

( ١٣٠ )

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ) نقض . " حالات الطعن " . قوة الأمر المقضى .

جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهاني لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز  
لقوة الأمر المقضى . شرطه . أن يكون الحكم السابق صادرا بين الخصوم أنفسهم  
وفي النزاع بهينه . تخلف شرط وحدة النزاع . أثره . انقضاء التناقض بين الحكيمين .

( ب ) نقض . " الحكم بوقف التنفيذ " . حكم . " حجية الأحكام " .

قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين . اقتصار  
حجته على هذا القسط فقط دون أى قسط آخر يستحق بعد ذلك . الاحتجاج بالفصل  
في مسألة كلية شاملة . مناعته . عند ما تفصل المحكمة في الموضوع . الحكم بوقف التنفيذ .  
ماهيته . حكم رقتى مرهون بالظروف التى صدر فيها .

١ - ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن  
بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون ذلك  
الحكم قد خالف حكما آخر سبق منه صدوره في النزاع ذاته وبين الخصوم أنفسهم  
وحاز قوة الأمر المقضى . (١)

(١) نقض في ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٦ بمجموعة المكاتب القنى سنة ١٧ ص ٩٦٢ .

٢ - أجازت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لدائرة فحص الطعون بمحكمة النقض "أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتا إذا طلب الطاعن ذلك في تقرير الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه" وهي بذلك قد أفصحت عن أن مناط وقف التنفيذ هو خشية وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه إذا ما ألغى الحكم بعد ذلك ، ولهذا كان حكم وقف التنفيذ حكما وقتيا مرهونا بالظروف التي صدر فيها ولا تتناول فيه محكمة النقض موضوع الطعن وإنما يقتصر بحثها فيه على الضرر الذي يترتب على تنفيذ الحكم وما إذا كان مما يتعذر تداركه في حالة نقض الحكم أو لا يتعذر ، ومن ثم فإن قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين لا تكون له حجية إلا بالنسبة لهذا القسط فقط ولا تعداه إلى أى قسط آخر يستحق بعد ذلك ، والقول بأن الحكم بوقف التنفيذ بالقسط الأول قد تضمن فصلا في مسألة كلية شاملة لا محل له إذ أن مجال الاحتجاج بذلك إنما يكون عند ما تفصل المحكمة في الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن معاملات الطاعن الأول مع البنك المطعون ضده قد أسفرت عن مديونية للبنك بمبلغ خمسين ألف جنيه فخر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ عقدا رسميا تضمن إقراره بهذا الدين ورهنه للبنك مضرب أرزله رهنا تأمينيا ضمنا للدين ، كما تضمن إقرار باقي الطاعنين بالدين ومصادقتهم على الرهن ، واتفق في العقد على سداد الدين على خمسة أقساط يستحق أولها ومقداره ٢٠٠٠ ج في أول يولية سنة ١٩٦٢ وتستحق باقي الأقساط ومقدار كل منها ١٢٠٠٠ ج في أول يولية من كل عام من الأعوام التالية . وقد حدث بعد ذلك أن أم المضرب تأمينا كاملا فطالب البنك مؤسسة المطاحن والمضارب التي آل إليها المضرب المرهون بسداد القسط الأول من الدين ، وإذ أجابته المؤسسة بأنه صدر قانون يقضى بتأجيل الوفاء



بالديون، استصدر أمرا من قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الاسكندرية بتوقيع الججز التحفظي على أموال الطاعنين وحقوقهم لدى الغير وفاء لمبلغ ٤٥٤١ ج و ٨٤٢ م وهو مقدار القسط الأول وفوائده، ولما وقع هذا الججز تظلم الطاعنون منه لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ٤١٣ سنة ١٩٦٣، وأقام البنك عليهم الدعوى رقم ٤٨٦ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى الاسكندرية بطلب إلزامهم متضامين بأن يدفعوا له ذلك المبلغ. وبتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاسكندرية برفض التظلم وفي دعوى البنك بإلزام الطاعنين متضامين بأن يؤدوا له مبلغ ٤٥٤١ ج و ٨٤٢ م وبصححة الججز التحفظية الموقعة. استأنف الطاعنون الحكم الصادر في تظلمهم بالاستئناف رقم ٤٥٤ سنة ١٩٦٣ ق الاسكندرية. كما استأنفوا الحكم الصادر في دعوى البنك بالاستئناف رقم ٤٥٥ سنة ١٩٦٣ ق الاسكندرية. وبعد أن ضمت محكمة استئناف الاسكندرية الاستئنافين قضت بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٤ برفضهما وتأييد الحكيم المستأنفين. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وقيد طعنهم برقم ٢٦٨ سنة ٣٤ ق وطلبوا في تقرير الطعن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه. وبتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أمرت محكمة النقض بوقف التنفيذ مؤقتا إلى أن يفصل في الطعن، وإذا كان ميعاد الوفاء بالقسط الثانى من الدين قد حل أثناء نظر الخصومة سالفة الذكر فقد استصدر البنك من قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الاسكندرية إذنا بالتنفيذ على أموال المدينين فيراخصه للوفاء بحقه عملا بالمادة ٤٨٩ من قانون المرافعات، وفي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ أحان البنك هذا الأمر للطاعنين كما أعلنهم بصورة تنفيذية من العقد الرسمى وبعرمه على التنفيذ وفاء لمبلغ ١٣٠٩٧ ج و ٤١٠ م وهو مقدار القسط الثانى من الدين وفوائده، استشكل الطاعنون في التنفيذ لدى محكمة الاسكندرية الجزئية بالدعوى رقم ٥١٦١ سنة ١٩٦٣ مستعجل الاسكندرية طالبين الحكم بوقف تنفيذ العقد الرسمى وبوقف تنفيذ أمر قاضي الأمور الوقفية. ولدى نظر الدعوى أوقع البنك على الطاعنين حجزين فأضاف الطاعنون إلى طلباتهم عدم الاضداد بهما. وبتاريخ ٣١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ قضى قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الجزئية بعدم اختصاصه نوبيا بنظر الدعوى. استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية بالاستئناف رقم ٥٩ سنة ١٩٦٤ وتمسكوا بأن حكم محكمة النقض بوقف التنفيذ بالنسبة للقسط الأول من الدين ينسحب أثره إلى باقى

الأقساط، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٦ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى فيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه صدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه وهو حكم محكمة النقض الصادر فى الطعن رقم ٢٦٨ سنة ٣٤ ق بوقف تنفيذ الحكم الصادر بإلزام الطاعنين بالقسط الأول من الدين، وفى بيان ذلك يقولون إن الاشكال فى التنفيذ الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه كان قوامه أن الحكم الذى قضى للبنك بالقسط الأول من الدين كان قضاء فى حق جزئى ترتب على مسألة كلية شاملة هى التزام المدينين بالدين كله ينفذ به عليهم فى كل أموالهم هذا المال المخصص للوفاء وأن محكمة النقض إذ قضت بوقف تنفيذ ذلك الحكم قد عطلت قوته التنفيذية بالنسبة لهذا القسط وللأقساط الأخرى التى تستحق لأنها بقضائها بوقف تنفيذ الحكم الخاص بالقسط الأول تكون قد فصلت فى مسألة كلية شاملة هى عدم جواز التنفيذ بالدين جميعه ، غير أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم بالقسط الأول من الدين لم يستند إلا إلى توافر الخطر الذى يناط به اختصاص محكمة النقض بوقف التنفيذ . وهذا الذى ذهبت إليه المحكمة الابتدائية ينطوى على خطأ فى القانون، ذلك أن محكمة النقض إذ أوقفت تنفيذ الحكم فقد رتبت على ذلك تعطيل نفاذ ذلك الحكم لا فى خصوص القسط الأول بل فى خصوص المسألة الكلية التى تشمل الدين بأكمله ولا يؤثر بعد ذلك السبب الذى حدا بالمحكمة إلى وقف التنفيذ سواء كان توافر الخطر أو ترجيح سلامة الطعن .

وحيث إن ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون ذلك الحكم قد خالف حكماً آخر أسبق منه صدر فى النزاع ذاته وبين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى . ولما كان الحكم الصادر من محكمة النقض فى الطعن رقم ٢٦٨ سنة ٣٤ ق المدعى بأن الحكم المطعون فيه خالفه قد قضى

بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين ، وكانت المادة الرابعة من القانون المشار إليه إذ أجازت لدائرة فحص الطعون بمحكمة النقض " أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتا إذا طلب الطاعن ذلك في تقرير الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه " قد أفصححت عن أن مناط وقف التنفيذ هو خشية وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه إذا ما ألغى الحكم بعد ذلك ، ولهذا كان حكم وقف التنفيذ حكما وقتيا مرهونا بالظروف التي صدر فيها ولا تتناول فيه محكمة النقض موضوع الطعن وإنما يقتصر بحثها فيه على الضرر الذي يترتب على تنفيذ الحكم وما إذا كان مما يتعذر تداركه في حالة نقض الحكم أو لا يتعذر " ومن ثم فإن قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين لا تكون له حجية إلا بالنسبة لهذا القسط فقط ولا تتعداه إلى أى قسط آخر يستحق بعد ذلك . لما كان ذلك وكان لا محل لما يقوله الطاعن من أن الحكم بوقف التنفيذ بالقسط الأول قد تضمن فصلا في مسألة كلية شاملة إذ أن مجال الاحتجاج بذلك إنما يكون عندما تفصل المحكمة في الموضوع ، وكان التزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه هو إشكال في تنفيذ يتعلق بقسط آخر من الدين فإن الحكمين — حكم محكمة النقض بوقف التنفيذ بالنسبة للقسط الأول والحكم المطعون فيه — لا يكونان قد صدرا في نزاع واحد ولا يكون ثمة تناقض بين الحكمين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .



## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى  
عبد الرحمن .

(١٣١)

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ القضائية :

وكالة . "التزامات الوكيل" . "إنابة الوكيل غيره دون ترخيص من الموكل" .  
مسئولية . "مسئولية الوكيل عن عمل النائب" .

التزام الوكيل بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل وتقديم حساب متصل بجميع أعمال الوكالة .  
إنابته غيره في تنفيذ الوكالة دون ترخيص من الموكل . أثره . مسئوليته عن عمل النائب .

الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل ، فإذا أناب عنه غيره في تنفيذها  
دون أن يكون مرخصا له في ذلك كان مسئولا عن عمل النائب كما لو كان هذا  
العمل قد صدر منه هو ، كما أنه ملزم بأن يقدم للموكل حسابا مفصلا شاملا لجميع  
أعمال الوكالة ومتضمنا المصاريف التي صرفها والمبالغ التي قبضها على ذمة الموكل  
وكل ما للموكل وما عليه ، والرصيد بعد استئزال الخصوم من الأصول هو ما يجب  
على الوكيل الوفاء به للموكل .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن تقمها وبصفتها أقامت

الدعوى رقم ٣٩٩ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى الجيزة على الطاعن والشركة المطعون ضدها الثانية واوريستى بترولواو، وقالت شرحا لدعواها إن مورثها المرحوم أحمد اسماعيل نويتو كان يملك محلا لتجارة وتوزيع الدخان والسجائر بحى إمبابه ولما توفى فى شهر يونيه سنة ١٩٤٧ مهدت إلى شقيقها الطاعن بإدارة المحل وأصدرت له توكيلا بذلك فقام بإدارته حتى آخر شهر مارس سنة ١٩٥٢ ولم يقدم لها حسابا عن إدارته خلال تلك المدة ، كما أن الشركة المطعون ضدها الثانية خفضت كمية ما يوزعه هذا المحل من ٣٥ بنطا إلى ١٧ بنطا شهريا وخصت الطاعن بالباقي دون موافقة الورثة ولهذا فقد رفعت الدعوى طالبة إلزام الطاعن بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات عن إدارته للمحل فى المدة من تاريخ وفاة المورث المذكور فى يونيه سنة ١٩٤٧ إلى آخر مارس سنة ١٩٥٢ وإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية واوريستى بترولواو بتقديم كشف حساب عما سلمه للمحل من أنباط من تاريخ الوفاة حتى الآن مع بيان قيمتها وقيمة العمولة المستحقة للمحل منها وما سدد وما لم يسدد من هذه العمولة والحكم لها بما يظهر من نتيجة الحساب وفى ١٠/٢١/١٩٥٩ قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام الطاعن بأن يقدم حسابا مؤيدا بالمستندات عن إدارته للمحل من تاريخ وفاة المورث حتى آخر مارس سنة ١٩٥٢ وإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية واوريستى بترولواو بتقديم حساب عما قد ما للمحل من أنباط مع بيان قيمتها وقيمة العمولة المستحقة للمحل عنها وما سدد وما لم يسدد من هذه العمولة وذلك من تاريخ وفاة المورث حتى تاريخ رفع الدعوى ، وقدم الطاعن كشف حساب عن سنة ١٩٤٨ وقرر أنه سبق أن قدم كشف حساب عن المدة من تاريخ وفاة مورث المطعون ضدها الأولى حتى آخر سنة ١٩٤٧ إلى محكمة الأحوال الشخصية فى الدعوى رقم ١٥٠ سنة ١٩٤٧ ، وأنه لا يسأل عن الحساب بعد سنة ١٩٤٨ لأن محمد أحمد نويتو ابن المطعون ضدها الأولى تولى إدارة المحل ابتداء من سنة ١٩٤٩ بعد أن بلغ سن الرشد وأنه - أى الطاعن - استمر فى العمل بالمحل بوصفه مستخدما فيه وليس بوصفه وكيلًا عن المطعون ضدها الأولى وأنه وإن كان التوكيل الصادر منها إليه لم يبلغ إلا فى ٨/٣/١٩٥٢ إلا أن ذلك كان راجعا لإصرار الشركة المطعون ضدها الثانية على ألا تتعامل إلا معه لتقتها فيه ، كما قدمت الشركة المطعون ضدها الثانية إقرارا يتضمن أنه لاعلاقة بينها وبين المطعون ضدها الأولى وأن الموزع العمومى أوريستى بترولواو

هو الذى يتعامل مع المحل المذكور - وقدم هذا الموزع كشفا ببيان الأبناط التى سلمت للمحل وقيمة الخصم المستحق منها فى المدة من يونيه سنة ١٩٤٧ حتى ١٩٥٥/٩/٣٠ . وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بنسب خير حسابى من خبراء الجدول لتصفية الحساب بين المطعون ضدها الأولى والطاعن عن المدة من تاريخ وفاة مورثها حتى آخر سنة ١٩٥٢ وبيان المدة التى قام فيها الطاعن بإدارة المحل . وقدم هذا الخبير تقريره ، فاعترضت عليه المطعون ضدها الأولى بأنه لم يتناول كل مدة إدارة الطاعن وقالت إن المبلغ المستحق لها قدره ٢٢٩٠ ج و ٨٩ م وفى ١٩٦٢/٥/٣٠ قضت المحكمة بنسب خير من مكتب خبراء وزارة العدل لأداء ذات المهمة الصادر بها حكم ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٠ ، وقدم مكتب الخبراء تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الطاعن استمر فى إدارة المحل من تاريخ وفاة المورث حتى آخر مارس سنة ١٩٥٢ وأن الباقي فى ذمته قدره ٧٧٠ ج و ٢١٩ م . وفى ١٩٦٤/٤/١٥ أخذت المحكمة بهذا التقرير وقضت بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها الأولى هذا المبلغ . فاستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٧١ سنة ٨١ ق طالبة تعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٢٨٦١ ج و ٢٩١ م وأسست هذا الاستئناف على أن مكتب الخبراء قدر رأس مال المحل وقت استلامها له بمبلغ ١٠٩١ ج و ٢٩٠ م وخصم هذا المبلغ من المستحق لها مع أنها تسلمت المحل خاليا من البضاعة . كما استأنف الطاعن الحكم الابتدائى بالاستئناف رقم ١١٨٧ سنة ٨١ ق القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وصمم على ما أبداه من دفاع أمام محكمة الدرجة الأولى وضمت محكمة استئناف القاهرة الاستئنافين وقضت فيهما بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٠ برفض استئناف الطاعن وقبول استئناف المطعون ضدها الأولى وتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها الأولى مبلغ ١٧٠٠ ج و ١٧٢ م . وفى ١٩٦٥/٤/١٧ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه شاب القصور فى التسيب وأخطأ فى القانون ، وفى بيان ذلك يقول



الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن إدارته للمحل اقتضت على الفترة من تاريخ وفاة المورث إلى آخر سنة ١٩٤٨ حيث تولى محمد أحمد إسماعيل نوبتوا بن المطعون ضدها الأولى هذه الإدارة من أول سنة ١٩٤٩ بعد بلوغه سن الرشد ، واستدل على ذلك بما أثبتته الخبير في محاضر أعماله في القضية الحسبية رقم ١٥٠ سنة ١٩٤٧ من أنه انتقل إلى المحل يوم ١٩/٣/١٩٥١ حيث وجد محمد أحمد إسماعيل نوبتوا الذي قرره بحضور والدته أنه هو الذي يدير المحل وأن المطعون ضدها وقعت على هذا المحضر، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن الحساب الذي يقدم في دعوى لا يعتبر دليلاً في دعوى أخرى وأن الإقرار الصادر من أحد الخصوم في دعوى لا يعتبر دليلاً في دعوى أخرى ، وهذا من الحكم رد قاصر لأنه لم يطلب في هذه الدعوى اعتماد الحساب الذي فحصه الخبير في الدعوى الحسبية، وإنما قصد الاستدلال بما قرره ابن المطعون ضدها بحضورها في محضر أعمال ذلك الخبير على أن المطعون ضدها قد عزلته من الإدارة وعهدت بها إلى ابنها محمد ، وأضاف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بخطأ الحكم الابتدائي في إعتبار دفعه مبلغاً إلى ابن المطعون ضدها الأولى دليلاً على أن الطاعن هو الذي كان يدير المحل مع أنه ظل بعد تنحيته عن إدارة المحل عاملاً به وقد رد الحكم على هذا الدفاع بأنه دفاع متناقض بلحاظ إياه الطاعن للتخلص من آثار التوكيل الصادر إليه من المطعون ضدها الأولى ، ويرى الطاعن أن ما قرره الحكم في هذا الصدد لا يصلح رداً ، إذ لا تناقض بين أن يكون وكيلاً ثم موظفاً في المحل، كما أنه لا خلاف في أنه كان موظفاً بالمحل قبل الوكالة وبعدها . هذا إلى أن ما قرره الحكم يخالف الثابت في الإنذار الموجه إليه من ابن المطعون ضدها في ٣٠/٤/١٩٥٢ والذي جاء به أن العزل من الوكالة لا يعفيه من العمل كموظف ، كما أن الحكم المطعون فيه أغفل دفاعه القائم على خطأ ما قاله الخبير في سبيل تدعيم ما ارتآه من أن الإدارة ظلت للطاعن من أن محكمة الأحوال الشخصية لم تقرر إنهاء الوصاية عليه إلا في ٢٨/٥/١٩٥٥ ذلك أن الولاية على القاصر طبقاً للسنتين ١ ، ١٣ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ تنتهى ببلوغه سن الرشد ما لم تحكم المحكمة باستمرارها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد قوله "وحيث إنه عن الوجه الثالث فإن المستأنف (الطاعن) معترف في جميع مراحل الدعوى بأن التوكيل

الرسمى الصادر له من المستأنف عليها (المطعون ضدها الأولى) لم يبلغ رسميا وإن كان قد انتهى فعلا بتولى إبنها الإدارة وأن التوكيل ظل قائما بالنسبة للشركة وللتعهد إلى سنة ۱۹۵۲ فأما مهما هو المدير المسئول عن الإدارة وأما أمام من عداهما فإن المستأنف عليها هو المدير المسئول وهذا دفاع متناقض لأنه لا يمكن أن يكون للمستأنف صفتان صفة الوكيل المسئول والمدير الفعلي أمام الشركة وصفة الموظف قبل الباقيين وهذا التناقض في الدفاع لحا إياه المستأنف ليتخلص من آثار التوكيل الصادر إليه من المستأنف عليها والذي يجعله مسئولا عن الإدارة بصفته وكيلا إلى أن يحصل على مخالصة من الموكل في نهاية التوكيل، فقول أنه سلم إبن المستأنف عليها مبالغ ۷۴ ج و ۴۲۵ م بصفته موظفا مكلفا بالبيع في المحل قول لا أساس له من وقائع الدعوى . ومن حيث إنه عن الوجه الثاني فلم يقدم المستأنف دليلا على أن محاضر أعمال الخبير في الدعوى الحسبية قد ساحت من التقرير ولو كان هذا صحيحا لما اعتبره دليلا على أن هذا المحضر كان يتضمن إقرارا من المستأنف عليها بأن إبنها لا هو المتولى الإدارة كما يدعى المستأنف . ومن حيث أنه عن الوجه الأول فإن الحساب الذي يقدم في دعوى لا يعتبر دليلا في دعوى أخرى إذ أن لكل دعوى ظروفها ولا يعتبر الإقرار القضائي الصادر من أحد الخصوم في دعوى إقرارا قضائيا في دعوى أخرى، لأن الإقرار القضائي يعتبر قاصرا على الدعوى التي صدر فيها دون غيرها وقد كلفت المحكمة الخبير أن يطلع على الدعوى الحسبية وأن يأخذ في اعتباره بطبيعة الحال تقرير الخبير المقدم فيها وقد فعل الخبير ما أمرته به المحكمة وانتهى في تقريره إلى ما انتهى إليه من انشغال ذمة المستأنف بما أظهره الخبير، وقول المستأنف أن التوكيل كان قاصرا على معاملة الشركة ينقضه الإنذار المقدم في حافظة المستأنف عليها والذي وجهه المستأنف إلى ابن المستأنف عليها في سنة ۱۹۵۲ والذي يطالبه فيه بمبلغ ۸۵ جنيه قيمة الباقي في ذمته بصفته وكيلا بعد انتهاء وكالته . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الاستئناف رأت للأسباب التي أوردتها أن الطاعن ظل يدير المحل من تاريخ وفاة المورث إلى آخر مارس سنة ۱۹۵۲ ولما كانت الأدلة والقرائن التي دال بها الحكم المطعون فيه سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ولا مخالفة فيها للثابت بالأوراق، ذلك أن الثابت من الإنذار الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه والمقدم بحافظة الطاعن رقم ۲۰



من الملف الابتدائي أنه موجه إلى الطاعن بناء على طلب محمد ابن المطعون ضدها الأولى في ١٩٥٢/٤/٣٠ أي بعد عزل الطاعن من الإدارة في آخر مارس سنة ١٩٥٢ وليس في هذا الإنذار ما يفيد أن عزله من الإدارة تم قبل هذا التاريخ، هذا إلى أنه ليس فيما قرره الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون، ذلك أن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل فاذا أناب عنه غيره في تنفيذها دون أن يكون مرخصا له في ذلك كان مسئولا عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو، وعلى ذلك فإنه ما دام توكيل الطاعن قد ظل قائما طوال مدة المطالبة ولم يعلن المطعون ضدها بتزوله عن الوكالة فإنه يكون مسئولا أمام موكله المطعون ضدها الأولى عن إدارة المحل ولو تخل عن هذه الإدارة إلى ابن المطعون ضدها الأولى طالما أنها لم ترخص له في إثابة الغير عنه في الإدارة ولم تفرد ذلك حسبا انتهت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة، ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني الفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول إن مكتب الخبراء ذهب في تقريره إلى أن الطاعن تسلم المحل وكان رأس المال ٢٩ جنيه و ٣٣٧ م على ما هو ثابت بمحضر الجرد المحرر في ١٩٤٧/٧/٢٧ عقب وفاة المورث وأنه سلم هذا المحل للطعون ضدها وقد بلغ رأس المال ١٠٩١ ج و ٢٩٠ م وقد رأى الخبير خصم هذه الزيادة في رأس المال من إيرادات المحل، لكن الحكم المطعون فيه خالف الخبير ولم يخصم هذه الزيادة في رأس المال من المبالغ المستحقة في ذمة الطاعن تأسيسا على أنه وكيل يطالب بما في ذمته للموكل "المطعون ضدها الأولى" وأن الحساب بين الطرفين لا يتناول سوى الإيراد والمنصرف والمسحوبات ولا شأن له برأس المال لأن الطاعن ليس شريكا للطعون ضدها الأولى وانفصل عنها حتى يستحق جزءا في رأس المال، خصوصا وأنه كان على الخبير أن يقف عند حد بحث الإيراد والمنصرف والمسحوبات، وهذا من الحكم استدلال قاسد، ذلك أنه وإن صح أن الحساب بين الموكل والوكيل يقتصر على الإيراد والمنصرف ولا يتناول رأس المال إلا أنه إذا كان الوكيل قد خصص جزءا من الإيرادات لزيادة رأس المال فإنه يتعين وفقا للقواعد الصحيحة للحاسبة خصم هذه الزيادة في رأس المال من صافي



المستحق للوكل في ذمة الوكيل، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظار ولم يخصم هذه الزيادة في رأس المال فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به قوله "إن الخبير الحكومي الذي أخذت محكمة الدرجة الأولى بتقريره ذكر أن الإيرادات بلغت ٦٠٠٤ ج و ٢٦٧ م والمصروفات بلغت ٢٦٣١ ج و ٩٥ م فيكون صافي الإيراد هو مبلغ ٣٣٧٣ ج و ١٧٢ م خصم منه الخبير مسحوبات المستأنفة وهي مبلغ ١٦٧٣ ج فيكون صافي الإيراد المستحق للمستأنفة هو مبلغ ١٧٠٠ ج و ١٧٢ م ثم ذهب الخبير إلى بحث رأس مال المحل فذكر أن رأس مال المحل طبقا لجرد ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٧ في القضية الحسبية بلغ ٢٩ ج و ٣٣٧ م وأنه لا يوجد جرد فعلي في ٣١ مارس سنة ١٩٥٢ عند ترك المستأنف عليه (الطاعن) المحل ولذلك ركن الخبير إلى تقرير الخبير المقدم في الدعوى الحسبية والذي ثبت منه أن رأس المال في ١٩ مارس سنة ١٩٥١ كان ٩٥٧ ج و ٩٥١ م متضمنا الأرباح وقال الخبير إن رأس المال المقدر بمبلغ ١٠٩١ ج و ٢٩٠ م قد عمل في تاريخ استلام المدعية (المطعون ضدها الأولى) من المدعى عليه (الطاعن) بالإضافة إلى أنه يتمشى مع نشاط المحل والظروف الاقتصادية فيرى الخبير اتخاذ أساسا للمقارنة، ثم أضاف الخبير صافي الأرباح إلى رأس المال في سنة ١٩٤٧ وخصمه من رأس المال في سنة ١٩٥٢ وكانت النتيجة هي ما قضت به محكمة الدرجة الأولى للمطعون ضدها الأولى، ومن حيث إن هذا الذي ذهب إليه الخبير خطأ لأن مركز المستأنف عليه (الطاعن) هو أنه وكيل يطالب بما في ذمته للوكالة ولم يكن البحث بين الوكيل والموكل يتناول أكثر من الدخل والمنصرف فلا شأن له برأس المال لأن المستأنف ليس شريكا مع المستأنف عليها وانفصل عنها فيستحق جزاء في رأس المال بل هو وكيل يسأل في حدود وكالته التي لا تتجاوز الإدارة ولم تدع المستأنفة أن هذا الوكيل قد مس رأس المال حتى يتطرق ببحث الخبير إليه وكان على الخبير أن يقف عند حد تحديد الإيرادات والمصروفات والمسحوبات ثم يكون الباقي هو الذي يشغل ذمة الوكيل . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الاستئناف رأت على خلاف ما ذهب إليه الخبير في تقريره ، أنه لا محل لخصم الزيادة في رأس مال المحل من الإيرادات للأسباب التي أوردتها

والتي لا يمكن أن تؤدي إلى هذه النتيجة ذلك أن الوكيل ملزم بأن يقدم للوكيل حساباً مفصلاً شاملاً لجميع أعمال الوكالة ومتضمناً المصاريف التي صرفها والمبالغ التي قبضها على ذمة الموكل وكل مال للوكيل وما عليه ، والرصيد بعد استئصال الخصوم من الأصول هو ما يجب على الوكيل الوفاء به للوكيل فإذا كان الوكيل قد زاد في رأس مال المحل الموكل في إدارته بأن أضاف إليه جزءاً من الأرباح فإن هذه الزيادة في رأس المال تعتبر من الخصوم التي يجب خصمها من الأصول ومحاسبة الوكيل على الصافي بعد ذلك . ولما كانت محكمة الاستئناف قد انتهت في حكمها المطعون فيه وعلى ما سبق بيانه إلى أنه لا محل لخصم الزيادة في رأس المال وحجبت بذلك نفسها عن بحث أمر هذه الزيادة وسببها وما إذا كانت قد حدثت بفعل الطاعن نتيجة إضافة جزء من الأرباح إلى رأس المال كما يدعى أم أنها ترجع إلى أسباب أخرى لا شأن له بها أو أن هذه الزيادة لم تحدث على ما تقول به المطعون ضدها الأولى من أنها تسلمت المحل من الطاعن خالياً . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن مما يمهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها قد أقامت الدعوى باعتبارها تمثل جميع ورثة المرحوم أحمد اسماعيل نويته والواقع من الأمر أنها لا تمثل جميع الورثة إذ أن ثلاثة منهم وهم فاطمة وعبدوفوزية أحمد اسماعيل نويته لم يمثلوا في الدعوى وعلى الرغم من ذلك فقد طلبت الحكم لها عن نفسها وبصفقتها بكل ما هو مستحق للورثة جميعاً وقد جاراها الحكم المطعون فيه في ذلك وقضى لها بالمبلغ المستحق لكل الورثة وهو قضاء لغير ذي صفة .

وحيث إن الثابت من صحيفة الدعوى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها حكمت وسعاد وعواطف وفاروق وأحمد قصر المرحوم أحمد اسماعيل نويته كما بين من تقريرى الخبيرين المقدمين في الدعوى ومما سجله الحكم المطعون فيه أن المبالغ المستحقة في ذمة الطاعن إنما استحققت عن إدارته للمحل المخلف عن المورث المرحوم أحمد اسماعيل نويته وليس في الأوراق ما يفيد أن فاطمة وعبدوفوزية باقى أولاد المورث المذكور قد طالبوا بنصيبهم

في أرباح المحل المخلف عن مورثهم أو أنهم مثلوا في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع للطاعنة عن نفسها وبصفتها المذكورة كل ما ظهر في ذمة الطاعن في فترة إدارته لهذا المحل دون أن تتحقق المحكمة من صحة تمثيل جميع الورثة في الدعوى وكانت المطعون ضدها الأولى على ما يبين من مذكرتها المقدمة لمحكمة النقض لانتازع في أن فاطمة وعبد وفوزية من ورثة المرحوم أحمد اسماعيل نويتو فإن الحكم المطعون فيه بقضائه للمطعون ضدها الأولى بكل ما هو مستحق في ذمة الطاعن عن إدارته لهذا المحل الموروث يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد  
أحمد حامد .

( ١٣٢ )

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) جمارك . "العجز في البضاعة" . محكمة الموضوع .

عدم تقديم الربان البراهين المبررة لنقص البضاعة لمصلحة الجمارك خلال الأربعة  
أشهر المنصوص عليها في اللائحة الجزركية . حقه في تقديمها بعد هذا الميعاد  
إلى المحكمة التي تنظر المعارضة في قرار المصلحة الصادر بالفرامة . طة ذلك .

(ب) جمارك . "العجز في البضاعة" .

وجود عجز غير مبرر لا يعتبر في نظر المشرع تهريباً . القانون رقم ٦٢٣  
لسنة ١٩٥٥ ( الملغى ) وقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

١ — ما دام لا يوجد نص في اللائحة الجزركية يمنع المحكمة من قبول أوجه  
دفاع أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك قبل إصدار قرارها  
أو يقضى بسقوط حق الربان في تقديم البراهين المبررة لنقص البضاعة عند  
تفريقها بميناء الوصول بانقضاء ميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليه  
في المادة ١٧ من اللائحة فإن سلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تكون  
تامة وغير مقيدة إلا ما قد يرد عليها من قيود في قانون المرافعات، وبالتالي يكون  
لاربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ولو كان قد امتنع عليه

تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧  
سالف الذكر، لأن هذا التحديد إنما يتقيد به مصلحة الجمارك دون المحكمة التي تنظر  
المعارضة في قرارها .

٢ - المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية التي تنص على حالتى الزيادة والنقص  
في البضاعة المفرغة وتقرر الجزاء فيهما على مجرد قيام مظنة التهريب لا على ثبوته  
قد وردت في الباب الثامن من اللائحة الخاصة بالمخالفات ولا تتضمن أى من هاتين  
الحالتين تهريباً حسب تعريف التهريب الوارد في المادة الأولى من القانون  
١٤ - الذى ألغى أحكام التهريب الواردة في الباب السابع من  
أحكام المخالفات الجمركية المنصوص عليها في الباب الثامن  
يرة - إلا إذا ثبت إن ما نقص في الطرود قد أدخل  
ية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية  
ة لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الأصناف  
الممنوع استيرادها ، أو قدم عنه مستندات أو فواتير مصطنعة أو صورية وهو  
ما يستلزمه القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لقيام التهريب ، يؤكد ذلك أن القانون  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى أبطل العمل بأحكام اللائحة الجمركية وبأحكام القانون  
رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ نص في الباب الثامن منه على التهريب وأورد له  
في المادة ١٢١ تعريفاً يطابق التعريف الذى كان وارداً في المادة الأولى  
من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ومع ذلك فقد رأى أن حالة النقص غير المبرر  
لا تدخل في هذا التعريف وجعلها حالة مستقلة عن حالة التهريب فنص عليها  
وعلى حالة الزيادة غير المبررة في المادة ١١٧ منه الواردة في الباب السابع الخاص  
بالمخالفات الجمركية وجعل الجزاء على النقص غير المبرر هو الغرامة التى لا تقل  
عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد على مثلها بينما جعل الجزاء  
على التهريب هو الحبس والغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز  
ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، كما جعل في المادة ١١٩ الاختصاص  
بفرض الغرامة في حالتى النقص والزيادة غير المبررين لمدير الجمر ك كما كان  
الحال في اللائحة بينما جعل الاختصاص بنظر جرائم التهريب للمحاكم الجنائية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تتحصل فى أن الباخرة " فلورشنائى " التابعة للشركة المطعون ضدها وصلت ميناء الاسكندرية يوم ١٩٦٢/٧/٢٥ وإذ تبين عند تفريغها وجود عجز مقداره ١٤ صندوقا عما هو مبين بمانيفستو الشحن لم تقوم الشركة بتبريره ، أصدرت مصلحة الجمارك فى ١٩٦٣/٥/١٥ قرارا بتفريغها ١٤ جنيا واستندت فى ذلك إلى المواد ١٧ ، ٣٦ ، ٣٧ من اللائحة الجمركية . فعارضت الشركة فى هذا القرار بالدعوى رقم ٥١٦٠ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى الاسكندرية طالبة إلغاء تأسيسا على أن الصناديق الناقصة لم تشحن أصلا من ميناء الشحن بروسيا وفقا للشهادة الرسمية المقدمة منها . وطلبت مصلحة الجمارك رفض المعارضة استنادا إلى أن هذه الشهادة قد قدمت من الشركة المطعون ضدها بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديم المستندات المنصوص عليه فى المادة ١٧ من اللائحة الجمركية . وفى ١٩٦٣/١٢/٨ قضت المحكمة بإلغاء القرار المعارض فيه . فاستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم طالبا إلغاء وتأيد القرار المعارض فيه تأسيسا على أن المادة ١٧ من اللائحة الجمركية حددت مهلة أربعة أشهر من يوم التفريغ لتقديم المستندات الدالة على أسباب النقص الحاصل فى البضاعة وأن انقضاء المهلة المشار إليها دون تقديم هذه المستندات يجعل الغرامة والرسوم الجمركية واجبة الأداء ، وأنه إذ كانت الشهادة المقدمة من الشركة المطعون ضدها والدالة على عدم شحن الصناديق قد قدمت بعد فوات الميعاد المحدد لتقديم المستندات فإنها لا تمنع من استحقاق الغرامة والرسوم الجمركية . وفى ١٩٦٥/٢/٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، قطعت مصلحة الجمارك فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٩٦٥/٤/٢٤ وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .



وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى فيه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه أقام قضاءه على أن فوات المهلة المحددة في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية لتقديم المستندات لا يمنع شركات الملاحة من تقديم مستنداتها المبررة للعجز أمام المحكمة أثناء نظر المعارضة وذلك لعدم ورود نص في اللائحة يقضى بسقوط حق الربان في تقديم تلك المستندات إذا انقضت المواعيد المحددة لتقديمها ، هذا في حين أن هذه المادة اقترضت في حالة وجود عجز في البضائع أو الطرود المفرغة عما هو مبين بما يفسو الشحن أن الربان قد هربه ، ورتبت على ذلك إلزامه بالغرامة المنصوص عنها في المادة ٣٧ من اللائحة فضلا عن الرسوم الجمركية ، وهذه القرينة وإن كانت من القرائن البسيطة التي يجوز للربان نقضها بإقامة الدليل العكسي إلا أن المشرع قد حصر هذا الدليل في طرق محددة وقيده بميعاد موقوف بحيث إذا عجز الربان عن نفي هذه القرينة بإحدى هذه الطرق وفي خلال ذلك الميعاد وجب إلزامه بالغرامة فضلا عن الرسوم الجمركية ، ففوات الآجال التي نصت عليها المادة ١٧ من اللائحة الجمركية يحول دون إمكان تقديم البراهين النافية لمظنة التهريب ولا يتعلق الأمر في هذه الحالة بجزاء لم يوجبه المشرع كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه وإنما يجعل استحقاق الغرامة والرسوم الجمركية نتيجة حتمية لاختفاق الربان في إقامة الدليل العكسي خلال المهلة التي حددها القانون لتقديمه ، ومتى كان ذلك فإن الشركة المطعون ضدها وقد امتنعت عليها تقديم البراهين النافية لمظنة التهريب خلال الآجال المحددة في المادة ١٧ من اللائحة فإنه يتمتع عليها بتقديمها بعد فوات تلك الآجال ، ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الأخذ بهذا النظر يؤدي إلى قيام التعارض بين نصي المادتين ١٧ ، ٣٧ من اللائحة الجمركية وجعل المعارضة في قرارات مصلحة الجمارك غير مجدية ذلك لأن المعارضة قد يكون مبنياها توقيع الغرامة قبل فوات المهلة التي حددتها المصلحة لتقديم الأدلة المبررة للعجز أو المنازعة في تقدير المصلحة للبراهين المقدمة خلالها لنفي مظنة التهريب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك بأن مفاد نص المادتين ١٧ ، ٣٧ من اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ أن المشرع قد اقترض في حالة

وجود نقص في الطرود المفرغة من السفينة عما هو مدرج في قائمة الشحن (المانيستو) قيام مظنة التهريب وأجاز للربان دفع هذه المظنة بتقديم البراهين المبررة لهذا النقص فإذا ادعى أن النقص راجع إلى أن البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلا من ميناء الشحن أو أنها لم تفرغ في ميناء الوصول أو فرغت في ميناء أخرى وجب أن يكون البرهان على ذلك بمستندات حقيقية أي كتابيا فإذا أمكن الربان تقديم البراهين المبررة للنقص في خلال أربعة وعشرين ساعة من كشفه فلا يلزم بشيء من الغرامة المقررة في المادة ٣٧ أو من الرسوم الجمركية وإذا لم يستطع وطلب مهلة لتقديم هذه البراهين جاز لمصلحة الجمارك أن تمنحه مهلة بحيث لا تتجاوز أربعة أشهر. ولما كان قصد المشرع من تحديد هذه المهلة بما لا يتجاوز أربعة أشهر هو وضع حد لما طلة الربان في تقديم البراهين وتفادي تأخير صدور قرار مصلحة الجمارك بتوقيع الغرامة المقررة وتحصيل الرسوم الجمركية المستحقة حتى تقدم تلك البراهين ، وكان النهى عن مجاوزة المهلة لأربعة أشهر موجها في المادة ١٧ إلى مصلحة الجمارك ، فإنه وإن كان يمنع على هذه المصلحة إمهال الربان لتقديم البراهين المبررة للنقص مدة تزيد على أربعة أشهر وطاها متى انقضت هذه المدة أن تصدر قرارها بتوقيع الغرامة المقررة وتحصيل الرسوم الجمركية المستحقة إلا أنه إذا عارض الربان في هذا القرار أمام المحكمة المختصة عملا بالحق المخول له في المادة ٣٦ فإن له أن يقدم لهذه المحكمة ما شاء من أوجه الدفاع والأدلة المؤيدة لها بما في ذلك البراهين المبررة للنقص الذي وجد في شحنة سفينته ولو لم يسبق عرض تلك الأوجه وهذه الأدلة على مصلحة الجمارك إذا ما دام لا يوجد نص في اللائحة يمنع المحكمة من قبول أوجه دفاع أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك قبل إصدار قرارها أو يقضى بسقوط حق الربان في تقديم البراهين المبررة للنقص بانقضاء مهلة الأربعة أشهر المنصوص عليه في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية فإن سلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تكون تامة وغير مقيدة إلا بما قد يرد عليها من قيود في قانون المرافعات وبالتالي يكون للربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ولو كان قد استعصى عليه تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧

من اللائحة الجمركية لأن هذا التحديد — على ما سلف القول — إنما تنقيده به المصلحة دون المحكمة التي تنظر المعارضة في قرارها . وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه لذلك على غير أساس . ولا يفوت هذه المحكمة أن تشير إلى أنه وإن كانت الواقعة الصادر بشأنها قرار مصلحة الجمارك المعارض فيه قد وقعت بعد العمل بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بأحكام التهريب الجمركي إلا أن هذا القانون قد اقتصر — على ما جاء بمادته السابعة — على إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية ، وهي الأحكام الواردة في الباب السابع منها ، وصرحت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بأن هذا الإلغاء لا يشمل أحكام المخالفات الجمركية المنصوص عليها في الباب الثامن من اللائحة المذكورة إلا إذا تضمنت المخالفة تهريباً جمركياً وفقاً لحكم القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ولما كانت المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية التي تنص على حالي الزيادة والنقص في البضاعة المفرغة وتقرر الجزاء فيهما على مجرد قيام مظنة التهريب لا على ثبوته قد وردت في الباب الثامن من اللائحة الخاصة بالمخالفات ولا تتضمن أي من هاتين الحالتين تهريباً حسب تعريف التهريب الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ إلا إذا ثبت أن ما نقص في الطرود قد أدخل إلى أراضي الجمهورية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية المقررة أو بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الأصناف الممنوع استيرادها أو قدم عنه مستندات أو فواتير مصطنعة أو صورية وهو ما يستلزمه القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لقيام التهريب ، أما إذا لم يثبت شيء من ذلك واقتصر الأمر على مجرد وجود نقص في شحنة السفينة لم يقدم الرهان البراهين المبررة له — وهو ما أسند إلى الشركة المطعون ضدها — فإن القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لم يكن يسرى عليه وظل خاضعاً لأحكام المادتين ١٧ و ٣٧ من اللائحة الجمركية إلى أن صدر قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٣ — بعد صدور قرار مصلحة الجمارك في الدعوى الحالية — والذي أبطل العمل بأحكام اللائحة الجمركية المشار إليها وبأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ومما يقطع بأن وجود عجز غير مبرر



لا يعتبر في نظر المشرع تهريبا مما كان ينص عليه القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في الباب الثامن منه على التهريب وأورد له في المادة ١٢١ تعريفا يطابق التعريف الذي كان واردا في المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ومع ذلك فقد رأى أن حالة النقص غير المبرر لا تدخل في هذا التعريف وجعلها حالة مستقلة عن حالة التهريب فنص عليها وعلى حالة الزيادة غير المبررة في المادة ١١٧ منه الواردة في الباب السابع الخاص بالمخالفات الجمركية، وجعل الجزاء على النقص غير المبرر هو الغرامة التي لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضبايح ولا تزيد على مثلها بينما جعل الجزاء على التهريب هو الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين، كما جعل في المادة ١١٩ الاختصاص بفرض الغرامة في حالتى النقص والزيادة غير المبررين لمدير الجمر ك كما كان الحال في اللاتحة بينما جعل الاختصاص بنظر جرائم التهريب للحاكم الجنائية وقد التزمت مصلحة الجمارك بحق في قرارها الصادر ضد الشركة المطعون ضدها أحكام اللاتحة الجمركية فتضمن القرار أنه صدر استنادا إلى المواد ١٧ و ٣٦ و ٣٧ من اللاتحة الجمركية وأوقع على الشركة المطعون ضدها الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذه اللاتحة وهي مائة قرش عن كل طرد لم يقدم، ولم يطبق عليه أحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالتهريب والتي كانت تقتضى — لو أن المصلحة اعتبرت ما وقع من الريان تهريبا — تقديمه للحكمة الجنائية وتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور وهي الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٩

بقيادة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زقزل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم الديواني ، وعبد العليم الدهشان .

(١٣٣)

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) إصلاح زراعي . "الحقوق العينية التبعية على الأرض المستولى عليها".

استنزال قيمة الدين المضمون برهن أو اختصاص أو امتياز المثقلة بها الأرض  
المستولى عليها — طبقا لقانون الإصلاح الزراعي — من قيمة التعويض وفقا  
للمادة السابعة من القانون المذكور . شرطه . ثبوت حق الرهن أو الاختصاص  
أو الامتياز طبقا للقواعد العامة وفي الحدود التي نص عليها فيها .

(ب) امتياز . "امتياز البائع" . شهر . "شهر حق الامتياز" . بيع .  
إصلاح زراعي .

الامتياز المقرر لثمن العقار المبيع . وجوب شهره بالقيود حتى يسرى قبل الغير ولو كان  
مبيع مسجلا . عدم الشهري يترتب عليه — مع عدم مريانه قبل الغير — بقاء ذمة المشتري  
مشغولة بمقدار ما عليه من دين لينفذ به انبائع على أموال المشتري . لا محل لتطبيق حكم  
المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي في هذه الحالة .

١ — الاستفادة من نص المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
الخاص بالإصلاح الزراعي — على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية في شأنه — أنه  
قد عالج حقوق الرهن أو الاختصاص أو الامتياز التي تكون الأرض التي  
استولت عليها الحكومة مثقلة بها لاستنزال قيمة الدين المضمون بهذه الحقوق  
العينية من قيمة التعويض الذي كان يعطى لصاحب الأرض المستولى عليها  
ومن ثم فإن تطبيق الأحكام الواردة بهذا النص مشروط بثبوت حق الرهن  
أو الاختصاص أو الامتياز طبقا للقواعد العامة وفي الحدود التي  
نص عليها فيها .

٢ — مؤدى نصوص المواد ١١٣٤ و ١١٤٧ من القانون المدنى و ١٢ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الامتياز المقرر بمقتضى القانون ثمن العقار المبيع يجب أن يشهر — وشهر الامتياز يحصل بالقيد — وذلك حتى يسرى الامتياز فى مواجهة الغير كما يجب هذا القيد ولو كان البيع مسجلا . وإذا يترتب على عدم شهر حق امتياز بائع الأطنان الزراعية — مع عدم سريانه فى مواجهة الغير — أن تظل ذمة المشتري مشغولة بمقدار ما طيله من دين لينفذ به البائع على أموال المشتري الأخرى إستيفاء لحقه ومن ثم فلا محل لإعمال حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعى فى هذه الحالة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥٣٨٦ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليهم وطلبوا فيها إلغاء الجزاء الموقع فى ١٩٦١/٧/٣١ تحت يد شركة السكر والتقطير — المطعون ضدها الثالثة — وإلغاء الاختصاص الصادر به أمر من رئيس محكمة القاهرة فى ١٩٦١/٨/٦ على المنزل المبين بالعريضة . وقالوا بيانا لدعواهم إنهم كانوا قد اشتروا بعقد عرفى محرر فى سنة ١٩٤٧ من المطعون عليهم الأولين أرضا زراعية مساحتها ٦٢ ف بمركز الدلنجات بحيرة ولم تمكنهم البائعتان من التسجيل زمنا طويلا فرفعوا دعواهم بفسخ البيع كما أقامت البائعتان الدعوى ضدهم بباقي الثمن . وإذا قضى برفض دعوى الفسخ وبإلزام الطاعنين بدفع باقى ثمن الأرض المبيعة إليهم ومقداره ٢٢٥٤ ج و ٦١٢ م فقد أوقعت البائعتان حجرا تنفيذيا تحت يد شركة السكر والتقطير فى ١٩٦١/٧/٣١ على ما يكون مستحقا للطاعنين وفاء لباقي الثمن كما استصدرتا فى ١٩٦١/٨/٦ أمر اختصاص بدينهما على منزل الطاعنين المبين



بالعريضة . وإذ صدر بتاريخ ١٩٦١/٧/٢٥ وقبل توقيع المجز وصدور أمر الإختصاص قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وقضى بأنه لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان وبأن تستولى الحكومة على ما زاد عن ذلك فقد قام الإصلاح الزراعى بالاستيلاء على الأقطان المبيعة إليهم من المطعون عليهما الأولى والثانية وذلك بموجب محضر إستيلاء رسمى محرر فى ١٩٦١/١١/٢٢ ، وأضاف الطاعنون أنه لما كان مقتضى المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أن يدفع الثمن المستحق على الأراضى المستولى عليها للبائعين بسندات على الخزانة فإن حق البائعتين — المطعون عليهما — فى باقى الثمن يصبح فى ذمة الإصلاح الزراعى بحكم هذا القانون ويكون المجزوالاختصاص قد وقعا بسوء نية بما يوجب القضاء بإلغائهما . وفى ١٩٦٢/٦/٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم برقم ١١١٦ سنة ٧٩ ق . وفى ١٩٦٤/١٢/٢٩ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينهى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم ذكر فى أسبابه أن سند التنفيذ هو الحكم الصادر بباقى الثمن ضد الطاعنين . ورتب الحكم على ذلك أن يكون للدائنين أن تنفذا على أموال مدينهم أينما كانت ، هذا فى حين أن باقى ثمن الأرض المبيعة يعطى حق امتياز للبائع على هذه الأرض وهو حق يتبع الأرض سواء أشهر أو لم يشهر فإذا صدر حكم بباقى الثمن المقرر له حق الإمتياز بمقتضى القانون فإن هذا الحق يكون مقروا كذلك للدين المقضى به إذ لا يحول الحكم الدين الممتاز إلى دين عادى . وينهى الطاعنون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون أيضا ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم قرر أن حق الامتياز مقرر لمصلحة الدائن إن شاء استعماله وإن شاء أهمله وأن قانون الإصلاح الزراعى لم يحرم الدائن من استعمال حقه فى التنفيذ على أموال مدينه حينما شاء وأينما وجدت ، هذا فى حين أنه طبقا للمادة السابعة

من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ قد تحول الدين الممتاز — وهو باقي الثمن — من ذمة المشتريين — الطاعنين — إلى ذمة الإصلاح الزراعي باعتبار أن الأرض التي استولى عليها مثقلة بهذا الحق الممتاز مما كان لا يصح معه التنفيذ على أموال الطاعنين إلا بعد الرجوع على الإصلاح الزراعي وتجريده طبقا للقانون .

وحيث إن هذا النعي بسببه مردود، ذلك أنه لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي قد نصت على أنه "إذا كانت الأرض التي استولت عليها الحكومة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز استزل من قيمة المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق ، وللحكومة إذا لم تحمل محل المدين في الدين أن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد على ثلاثين سنة وإذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٣ ٪ تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازي مصاريف التحصيل وتبعية الديون المعدومة وعلى الدائنين في هذه الحالة أن يتخذوا الإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وإلا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض" ، وكان هذا النص على ما يستفاد مما ورد من المذكرة الإيضاحية في شأنه قد عالج حقوق الرهن أو الاختصاص أو الامتياز التي تكون الأرض مثقلة بها لاستزال قيمة الدين المضمون بهذه الحقوق العينية من قيمة التعويض الذي كان يعطى لصاحب الأرض المستولى عليها ، فإن مؤدى ذلك أن يكون تطبيق الأحكام الواردة بهذا النص مشروطا بثبوت حق الرهن أو الاختصاص أو الامتياز طبقا للقواعد العامة وفي الحدود التي نص عليها فيها . وإذا نصت الفقرة الأولى من المادة ١١٣٤ من القانون المدني على أن "تسرى على حقوق الامتياز الواقعة على عقار أحكام الرهن الرسمي بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع طبيعة هذه الحقوق . ويسرى بنوع خاص أحكام التطهير والقيود وما يترتب على القيد من آثار وما يتصل به من تجديد" ونصت المادة ١١٤٧ من القانون المذكور على أن "ما يستحق لبائع العقار من الثمن وملحقاته يكون له امتياز على العقار المبيع ويجب أن يقيد الامتياز ولو كان البيع مسجلا وتكون مرتبته من

وقت قيده". ونصت المادة ١٢ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري على أن "جميع التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية العقارية التبعية أو المقررة لها وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق القيد ويترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير"، فإن مؤدى هذه النصوص مرتبطة أن الامتياز المقرر بمقتضى القانون لثن العقار المبيع يجب أن يشهر، وشهر الامتياز يحصل بالقيد وذلك حتى يسرى الامتياز في مواجهة الغير كما يجب هذا القيد ولو كان البيع مسجلا. ولما كان الثابت مما حصله الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن حق الامتياز الذي يتمسك به للطاعنون واتخذوا منه أساسا لدفاعهم لم يشهر قانونا على النحو المتقدم ذكره حتى يسرى في مواجهة الغير، وإذا يترتب على عدم شهر حق امتياز بائعي الأطنان الزراعية - المطعون عليهما الأولى والثانية - على النحو السالف بيانه أن تظل ذمة الطاعنين مشغولة بمقدار ما عليهم من دين لتنفيذ البائعتان به على أموالهم الأخرى استيفاء لحقهما، فإنه لا محل لإعمال أحكام المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي السابق الإشارة إليها. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واتخذ مما تقدم دعامة لقضائه برفض دعوى الطاعنين، فإن النعى بسببه يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الرابع من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون، ذلك أنه استند إلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذي يقضى بأن الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل بأن قرر الحكم أن الاحتجاج بانتقال حقوق المطعون عليهما إلى الدولة أصبح بموجب هذا القانون غير ذي موضوع، هذا في حين أن الدولة حين تؤول إليها ملكية الأراضي المستولى عليها لا يمكن أن تتحلل من حقوق الغير الثابتة عليها بمقتضى المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والتي لم تلغ ولا زالت قائمة إلى الآن إذ أن الدولة في هذه الحالة محال عليها بحق قبلته وليس لها أن تتحلل منه إلا بنص صريح.

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على السببين الأول والثاني، من أنه لا محل للتمسك بأحكام المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨



لسنة ١٩٥٢ بعد أن ثبت أن حق امتياز البائعين للأطيان المستولى عليها لم يتم شهره . وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض دعوى الطاعنين تأسيسا على ذلك وهي دعامة تكفي وحدها لحمل قضائه على النحر الذي انتهى إليه ، فإن النعى بما يثيره الطاعنون بهذا السبب بشأن استناد الحكم إلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ — أيا كان وجه الرأي فيما قرره الحكم في هذا الخصوص — يكون غير متج .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أثبت في أسبابه أن الطاعنين وإن قرروا أنهم قاموا بإثبات الأرض المبيعة في إقراراتهم تنفيذا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلا أنه اتضح من الأوراق أنهم خالفوا نص المادة ١٧ من القانون المشار إليه ولم يذكروا شيئا في إقراراتهم عن هذه الأرض مما دعا إلى إحالة الأوراق إلى النيابة العامة لرفع الدعوى العمومية ضد الطاعنين وهذا الذي ذكره الحكم لا سند له من الأوراق إذ الثابت منها أن الطاعنين أدرجوا هذه الأرض في طلب قدموه للجنة القضائية للإصلاح الزراعي لأنه لم يكن لهم الحق في تقديم الإقرارات بشأنها حتى تفصل تلك اللجنة في النزاع القائم حول ملكيتها مما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين تأسيسا على أن حقوق الامتياز المقصودة بالمادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا بد وأن تكون مشهورة حتى تسرى في مواجهة الغير وتنقل مع العين في أي يد كانت وكان ما قرره الحكم من مخالفة الطاعنين لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لم يكن لازما لتقرير ما انتهت إليه المحكمة في حكمها مما يعد نافذة زائدة عن حاجة الدعوى ، فإن الخطأ فيه — بفرض وجوده — يكون غير مؤثر على قضاء الحكم مما يكون معه النعى بهذا السبب غير متج أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين أحمد فتح الله ،  
وابراهيم حسن علام .

( ١٣٤ )

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) دعوى . " سبب الدهوى " . نقل . " مسئولية الناقل " . " شرط  
الإعفاء من المسؤولية " . مسئولية . تأمين .

دعوى شركة التأمين قبل الناقل بطلب قيمة التعويض عن تلف البضاعة أثناء النقل .  
تأسيسها على عقد النقل . لا محل للطعن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية  
الواردة به . عدم تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية في هذا الصدد . لا خطأ .

( ب ) تأمين . " عنصر الاحتكار " . عقد . " عقود الاذعان " .

تأمين شركات النقل البحري ليس في ذاته دليلاً على الاحتكار . التأمين بطبيعته لا يقتضى  
إعدام المنافسة بين شركات النقل المؤتممة والشركات التابعة للقطاع الخاص . إلتفاء عنصر  
الاحتكار في عملية النقل مؤداه عدم اعتبار العقد من عقود الاذعان .

( ج ) مسئولية . " شرط الإعفاء من المسؤولية " .

عدم مساملة الحكم للناقل استناداً إلى شرط الإعفاء الوارد بالعقد ، لا خطأ . هما  
كان خطأ عمال الناقل يسيراً أو جسيماً . المادة ٢١٧/٢ من القانون المدنى .

١ — متى كانت الطاعنة ( شركة التأمين ) قد أسست دعواها قبل الناقل  
بطلب قيمة التعويض عن الضرر الذى لحق بها بسبب تلف البضاعة أثناء النقل ،  
على العقد الذى تم بموجبه نقل هذه البضاعة فإنه لا محل لما تثيره الطاعنة من  
أن ما تضمنه ذلك العقد من الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية هو شرط باطل  
في نطاق المسؤولية التقصيرية ، ولا على الحكم المطعون فيه وقد تبين أن المسؤولية

أمامها العقد ، إن هو لم يعرض لما تدعيه الطاعنة من أن لها حقا في الاختيار بين المستوليتين ولم يجر تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية بصدد هذا الشرط .

٢ — يجب لكي يعتبر العقد عقد إذعان — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يتضمن احتكارا قانونيا أو فعليا أو في القليل سيطرة على السلعة أو المرفق تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وإذا كان تأمين شركات النقل البحري لا يقوم في ذاته دليلا على الاحتكار لأن التأمين لا يقتضى بطبيعته إنعدام المنافسة بين الشركات المؤممة ولو عملت في قطاع اقتصادي واحد ، وكان النزاع بين طرفي الخصومة — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — يدور حول عملية نقل داخلي مما يتولاه إلى جانب شركات النقل المؤممة أفراد أو مؤسسات تابعة للقطاع الخاص مما يوفر عنصر المنافسة بين جميع هؤلاء في عمليات النقل وينتفى معه الاحتكار فيها فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في حدود السلطة التقديرية لقاضي الموضوع إلى القول بعدم قيام احتكار في عملية النقل محل النزاع وبالتالي فلا يكون العقد موضوع الدعوى عقد إذعان ، لا يكون قد خالف القانون .

٣ — إذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى عدم مساءلة الناقل عن التلف تأسيسا على شرط الإعفاء الوارد بعقد النقل طبقا لنص المادة ٢١٧/٢ من القانون المدني فلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أيا كان الخطأ الذي نسبته الحكم إلى عمال الناقل وسواء وصفه بأنه خطأ يسير أو خطأ جسيم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن شركة مصر للتأمين — الطاعنة — أقامت الدعوى رقم ١٨٣٣ سنة ١٩٦٢



تجارى كلى القاهرة ضد شركة مصر للنقل والملاحة وضد مؤسسة الأهرام والهلل — المطعون ضدهما — وطلبت الحكم بإلزام الأولى — وفى مواجهة الثانية — بأن تدفع لها مبلغ ٣٢٠ ج و ١١٧ م. وقالت بيانا لدعواها إن المطعون ضدها الثانية أمنت لديها رسالة من الورق وارد لها من السويد وتبين عند استلام هذه الرسالة فى القاهرة أنها أصيبت أثناء الرحلة بتلف قدر فى محضر المعاينة التى أجريت عن ذلك بمبلغ ٣٨٠ ج و ٩٠٦ م دفعت الطاعة للمطعون ضدها الثانية التى حولت لها الحق فى المطالبة به . وإذ ثبت من محضر المعاينة المشار إليه أن ما أصاب الرسالة المذكورة من تلف أثناء نقلها فى المرحلة بين الاسكندرية والقاهرة هو مبلغ ٣٢٠ ج و ١١٧ م ، وكانت المطعون ضدها الأولى هى التى تولت عملية النقل فى هذه المرحلة ، فقد أقامت الدعوى بالطلبات المتقدمة . وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة للطاعة بهذه الطلبات . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٨٠/٥٦٢ ق ، وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب تنعى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على ما ذهب إليه من أن العقد الذى التزمت بموجبه المطعون ضدها الأولى بنقل رسالة الورق من الإسكندرية إلى القاهرة تضمن شرطا بإعفائها من المسئولية عن الخطأ الذى يقع من عمالها . هذا فى حين أن الاتفاق على الاعفاء من المسئولية وإن كان صحيحا فى نطاق المسئولية العقدية فإنه باطل فى نطاق المسئولية التقصيرية ولا يحول بين الطاعة وبين أن أن تختار هذه المسئولية أساسا للمطالبة بالتعويض عما أصاب الرسالة من تلف . وإذ ترتب المسئولية التقصيرية الحق فى المطالبة بالتعويض عن الخطأ اليسير والجسيم ، وكان الخطأ الذى صدر من عمال النقل بين الإسكندرية والقاهرة هو خطأ جسيم إذا قيس بالضرر الذى لحق بالرسالة أثناء هذه الشقة القصيرة من

الطريق ، وكان الحكم قد أعمل رغم ذلك شرط الإعفاء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أسست مطالبتها للطعون ضدها الأولى بقيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بها بسبب تلف رسالة الورق موضوع النزاع أثناء الرحلة من الاسكندرية إلى القاهرة على العقد الذي تم بموجبه نقل هذه الرسالة فإنه لا عمل لما تثيره الطاعنة من أن ما تضمنه ذلك العقد من الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية هو شرط باطل في نطاق المسؤولية التقصيرية ، ولا على الحكم المطعون فيه وقد تبين أن المسؤولية أمامها العقد إن هو لم يعرض لما تذهب الطاعنة من أن لها حقا في الاختيار بين المسئولتين ولم يجر تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية بصدد هذا الشرط . لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن المنافسة بين الشركة المطعون ضدها الأولى وبين شركات النقل الأخرى تكاد تكون متعذرة لأنها جميعا شركات مؤمنة وتتبع مؤسسة واحدة هي مؤسسة النقل البحري مما يجعل عقد النقل موضوع النزاع عقد إذعان . هذا بالإضافة إلى أن شرط الإعفاء من المسؤولية قد حرر بحروف صغيرة مما يدل على عدم موافقة الطاعنة عليه ، غير أن المحكمة لم تتدخل لإبطاله مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يجب لكي يعتبر العقد عقد إذعان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتضمن احتكارا قانونيا أو فعليا أو في القليل سيطرة على السلعة أو المرفق تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق ، وكان تأميم شركات النقل البحري بما فيها الشركة المطعون ضدها الأولى لا يقوم في ذاته دليلا على الإحتكار لأن التأميم لا يقتضى بطبيعته انعدام المنافسة بين الشركات المؤممة ولو عملت في قطاع اقتصادى واحد ، وإذ يدور النزاع بين طرفي الخصومة - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - حول عملية نقل داخل بين الإسكندرية والقاهرة مما يتولاها إلى جانب شركات النقل المؤممة أفراد

أو مؤسسات تابعة للقطاع الخاص بما يوفر عنصر المنافسة بين جميع هؤلاء في عمليات النقل وينتفى معه الاحتكار فيها ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى انتهى في حدود السلطة التقديرية لقاضى الموضوع إلى القول بعدم قيام احتكار في عملية النقل محل النزاع ، وكان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فيما استخلصه الحكم من ظروف الدعوى وملايساتها من أن العقد موضوع الدعوى ليس عقد إذعان ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك إن مما أسس الحكم عليه قضاءه برفض الدعوى هو أن الخطأ الذى وقع من عمال الشركة المطعون ضدها الأولى خطأ يسير وذلك على الرغم مما ثبت من محضر معاينة الورق أن التلف الذى لحق به أثناء نقله بين الاسكندرية والقاهرة يبلغ خمسة أضعاف التلف الذى أصابه أثناء نقله في مرحلة أطول من الطريق بين السويد والاسكندرية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استظهر من أوراق الدعوى أن التلف الذى يتمثل في تمزق بعض لفات الورق يرجع إلى ما تعرض له أثناء النقل والمناولة ، انتهى إلى اعتبار ذلك التلف ناجما عن خطأ يسير من عمال الشركة المطعون ضدها الأولى لا تسأل عنه الشركة على أساس ما تضمنته البند الخامس من عقد النقل من إعفائها من المسؤولية عن الخطأ الذى يقع من عمالها ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٧ من القانون المدنى تقضى في شطرها الثانى بجواز أن يشترط المؤمن عدم مسؤوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى عدم مساءلة المطعون ضدها الأولى عن التلف تأسيسا على شرط الإعفاء الوارد بالبند الخامس من العقد - على النحو السالف بيانه - لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أيا كان الخطأ الذى نسبته الحكم إلى عمال الشركة المطعون ضدها الأولى وسواء وصفه بأنه خطأ يسير أو خطأ جسيم ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .



وحيث إن الطاعنة تقول في السبب الرابع أن الفرق بين حالتى التأمين من المسؤولية والاتفاق على الاعفاء منها أنه فى الأولى يؤمن حق المضرور بإضافة ذمة شركة التأمين إلى ذمة المسئول عن تعويض الضرر بينما فى الثانية لا ينال المضرور شيئاً ، ولا يكون هناك بالتالى مجال للاعتناد إلى عقد التأمين من المسؤولية للقول بالإعفاء منها .

وحيث إن الطاعنة إذ لم تحدد فى هذا السبب مواضع الخطأ الذى تنسبه للحكم المطعون فيه بما يجعله مجعلاً فان النعى به يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن عقد النقل موضوع النزاع لم يتضمن نصاً صريحاً بإعفاء الشركة المطعون ضدها الأولى من الخطأ الجسيم بل التزمت هذه الشركة فى البند الخامس من العقد المذكور بأن يبذل عمالها العناية المعقولة . كما أن كل الإعفاءات التى وردت فى ذلك العقد إنما تتعلق بالنقل البحرى وأن صفة المطعون ضدها الأولى قد تغيرت أثناء نقل رسالة الورق موضوع النزاع من ميناء الإسكندرية للقاهرة إلى مجرد أمانة نقل فى الداخل بما ينتفى به شرط الإعفاء من المسؤولية عن هذه المرحلة من الطريق ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه رغم ذلك إلى إعمال هذا الشرط عن هذه المرحلة فانه يكون قد خالف شروط ذلك العقد بما يجعله مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بما سبق الرد به على السبب الثالث من أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما استظهره من أن البند الخامس من عقد النقل تضمن شرطاً بإعفاء الشركة المطعون ضدها الأولى من المسؤولية عما يقع من عمالها ومستخدميها من خطأ فى قيامهم بعمليات الشحن والتفريغ ومن أنه لا يجدى الطاعنة على هذا الأساس ما تقول به من أن الخطأ الذى وقع من عمال تلك الشركة هو خطأ جسيم . والنعى فى شقه الثانى مردود ، ذلك أنه

لـمـا كـان يـبين من الحكم المطعون فيه أن عقد النقل موضوع النزاع ينصب على عملية نقل داخلي في الرحلة بين الإسكندرية والقاهرة وهو ما تعد معه الشركة المطعون ضدها الأولى أمينة نقل في هذه العملية، وإذ تضمن هذا العقد الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية فإنه يكون مما يجب إعماله بالنسبة لهذه العملية من النقل الداخلي ولو تضمن سند الشحن فيما تضمنت شروطه المطبوعة ما تواجه به الشركة المطعون ضدها الأولى عمليات النقل البحري التي قد تعرض لها. لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتار نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن  
أبو الفتوح الشربيني .

( ١٣٥ )

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٢ القضائية :

ملكية . " أسباب كسب الملكية " . تقادم . " تقادم مكسب " .  
حيازة . ضرائب .

اكتساب ملكية العقار بالتقادم . انتقال الملكية لحائز بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة .  
مباشرة مصلحة الضرائب بإجراءات نزع ملكية العقار خلال مدة التقادم ضد المدين لإقتضاء قيمة  
ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز .

من المقرر أنه إذا كسب الحائز ملكية عين بالتقادم فإن الملكية تنتقل إليه  
لا من وقت اكتمال التقادم فحسب بل تنتقل إليه بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة  
التي أدت إلى التقادم فيعتبر مالكها طوال مدة التقادم بحيث لو رتب المالك الأصلي  
خلال هذه المدة أو ترتبت ضده خلالها حقوق عينية على العين فإن هذه الحقوق —  
متى اكتملت مدة التقادم — لا تسري في حق الحائز ، وإذا كان الحكم المطعون  
فيه قد خالف هذا النظر وبعد أن قضى بملكية الطاعن للمتل محل النزاع بوضع  
اليده عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية التي بدأت في ١٢/٤/١٩٣٧ ، واكتملت  
في سنة ١٩٥٢ ماد وقضى برفض طلبه الخاص بإبطال الإجراءات وإلغاء  
التسجيلات التي باشرتها مصلحة الضرائب ضد المدين على نفس المتزل خلال مدة  
التقادم لإقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية المستحقة عليه عن السنوات  
من ١٩٤١ إلى ١٩٤٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما  
يوجب نقضه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن زاهر خله المعصراني أقام الدعوى رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٦ أسبوط الابتدائية ضد كل من مصلحة الضرائب ومحافظة أسبوط وعازر بشرى يطلب الحكم بتثبيت ملكيته للمنزل الموضع بصحيفة افتتاح الدعوى وبطلان الإجراءات المتخذة عليه بمعرفة المصلحة وإلغاء التسجيلات الموقعة على العقار المذكور نتيجة لهذه الإجراءات مع إلزام المدعى عليهم متضامين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقال شرحا لها أنه يمتلك المنزل المذكور حيث اشتراه من عازر بشرى بعقد ابتدائي تاريخه ١٩٣٧/٤/١٢ ووضع اليد عليه من هذا التاريخ إلى تمام المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، وقد هاملته مصلحة الضرائب منذ سنة ١٩٤٩ على أساس أنه المالك له بأن أخضعت أجرته لإيراده الخاضع للضريبة العامة ، ولكنها عادت — ولدين لها على البائع له وهو عازر بشرى — فأوقعت حجرا إداريا على نفس المنزل وحددت لبيعه يوم ١٩٥٦/٢/٨ ، وإذ كان المنزل المذكور مملوكا له من دون المدين فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وطلبت مصلحة الضرائب الحكم برفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والقرائن أنه يضع اليد على المنزل موضوع التداعى بصفة ظاهرة وهادئة ومستمرة وبنية التملك مدة تزيد على خمس عشرة سنة سابقة على رفع الدعوى وأنه يملكه ملكية خالصة ، على أن يكون للدعى عليهم النفي . وبعد تنفيذ هذا الحكم حادت وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٧ حكمت حضوريا بتثبيت ملكية المدعى للمنزل الموضع الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى والبالغ مسطحه ٥٠٤ مترا مربعا

وبطلان الإجراءات المتخذة بمعرفة مصلحة الضرائب وإلغاء التسجيلات الموقعة على هذا العقار نتيجة لهذه الإجراءات والزمّت مصلحة الضرائب ومحافظة أسيوط بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت مصلحة الضرائب ومحافظة أسيوط هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبتين بإلغاء والحكم بصحة الإجراءات التي اتخذتها مصلحة الضرائب على منزل مدينها — عازر بشرى — مع الزام المستأنف عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة، وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٩٤ سنة ٣٥ ق تجارى وبتاريخ ١٩٦٢/١/١٠ حكمت المحكمة حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان الإجراءات المتخذة بمعرفة المستأنفين وإلغاء التسجيلات الموقعة على المنزل الموضح الحدود والمعالم بالججز العقارى الموقع بمعرفة المستأنفين ورفضت هذه الطلبات وبتأييد الحكم فيما قضى به من تثبيت ملكية المستأنف عليه الأول للمنزل المذكور وألزمت المستأنف عليه الأول بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليهما الأولان الحكم برفض الطعن ، ولم يحضر ورثة المطعون عليه الثالث ولم يبدوا دفعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى السبب الخامس أنه قضى برفض طلبه الخاص بإبطال الإجراءات التى اتخذتها مصلحة الضرائب على المنزل محل النزاع وإلغاء التسجيلات الموقعة عليه نتيجة لتلك الإجراءات، مستندا فى ذلك على ما قرره من أنه وإن كان عقد البيع الاستدائى المؤرخ ١٩٣٧/٤/١٢ الصادر للطاعن من المطعون عليه الثالث ليس من شأنه أن ينقل ملكية هذا المنزل إليه إلا أن شهوده قد أجمعوا على أن مدة وضع يده عليه قد استوفت شرائطها القانونية المكتسبة للملكية فى سنة ١٩٥٢ ، وأنه لما كان دين مصلحة الضرائب وقدره ٨١١٨ ج و ٢٢٧ م قد نشأ فى ذمة البائع قبل ذلك باعتباره قيمة الأرباح التجارية المستحقة عليه فى السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٩ فإن هذا الدين وبمقتضى المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٦

يتمتع بامتياز عام على جميع أموال المدين وتترتب عليه نفس الآثار التي تترتب على حقوق الامتياز عموماً مما يخول الدولة حق تتبع مال المدين المثقل بهذا الامتياز في أي يد كان واستيفاء حقها المضمون به بالتقدم ، وأنه بذلك يكون لمصلحة الضرائب حق تتبع عقار مدينها في يد المشتري منه بعقد عرفي خلال المدة السابقة على اكتساب المشتري ملكية العقار الذي اشتراه بوضع اليد عليه المدة الطويلة . وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأنه لو صح أن حق مصلحة الضرائب في ذمة مدينها المطعون عليه الثالث قد نشأ ابتداء من سنة ١٩٤١ وهو تاريخ بدء استحقاق الضريبة عليه ، فإن وضع يد الطاعن على المنزل الذي اشتراه منه قد بدأ قبل ذلك ومنذ ١٢/٤/١٩٣٧ على ما ينسجم به الحكم المطعون فيه نفسه ، ولما كان من المقرر فقها وقضاء أن التقادم المكسب متى تم فانه يكون له أثر رجعي يعود إلى بدء وضع اليد بحيث يعتبر واضح اليد أنه تملك المال الذي وضع اليد عليه لا من تاريخ تمام الخمس عشرة سنة بل من تاريخ وضع اليد ، فان جميع الحقوق العينية التي يرتبها المالك الأصلي على ماله وتلك التي تترتب ضده خلال الفترة بين بدء وضع يد الغير على هذا المال وتمام اكتسابه للملكية بالتقادم لا تنفذ في مواجهة واضح اليد .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه من المقرر أنه إذا كسب الحائز ملكية عين بالتقادم فان الملكية تنتقل إليه لا من وقت اكمال التقادم فحسب بل تنتقل إليه بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة التي أدت إلى التقادم فيعتبر مالكها طوال مدة التقادم بحيث لو رتب المالك الأصلي خلال هذه المدة أو ترتب ضده خلالها حقوق عينية على العين التي وضع الحائز يده عليها ، فان هذه الحقوق — متى اكتملت مدة التقادم — لا تسري في حق الحائز . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وبعد أن قضى بملكية الطاعن للمنزل محل النزاع بوضع اليد عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية التي بدأت في ١٢/٤/١٩٣٧ واكتملت في سنة ١٩٥٢ ، عاد وقضى برفض طلبه الخاص بإبطال الإجراءات وإلغاء التسجيلات التي باشرتها مصلحة الضرائب على نفس المنزل خلال مدة التقادم مستندا في ذلك على ما قرره من أن الثابت من الأوراق أن لمصلحة الضرائب



في ذمة المستأنف عليه الثاني البائع مبلغ ٨١١٨ ج و ٢٢٧ م قيمة ضريبة الأرباح التجارية المستحقة عليه عن السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٩ وأن "لمصلحة الضرائب حق تتبع أموال مدينها المستأنف عليه الثاني وهو المنزل محل النزاع لنشوء دين الضريبة بذمته قبل أن يكتسب المستأنف عليه الأول الملكية بوضع اليد المدة الطويلة"، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه . ولما تقدم ولما أقيم عليه الحكم الابتدائي من أسباب يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

---

## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة منطور .

( ١٣٦ )

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٣٢ القضائية :

( ١ ) ضرائب . ” الضريبة على العقارات المبنية ” . ” تقدير القيمة الإيجارية ” .

عناصر تقدير القيمة الإيجارية للعقارات المبنية . من بينها الأجرة . وهي تشمل  
أجرة المبنى وأجرة الأرض .

( ب ، ج ) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية ” . ” وعاء الضريبة ” .

دخول قيمة إيجار العقارات المبنية التي تشغلها المنشأة ضمن التكاليف الواجب خصمها . ملكية المنشأة للمبنى واستئجارها للأرض . وجوب تقدير القيمة الإيجارية للبناء وحده مجردا عن الأرض واعتبار إيجار الأرض المدفوع تكليفا على الربح واجب الخصم بجانب القيمة الإيجارية للبناء .

١ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية أن هناك عناصر عدة يجب مراعاتها في تقدير القيمة الإيجارية التي تتخذ أساسا لربط العوائد . ومن هذه العناصر وعلى وجه الخصوص الأجرة وهي تشمل أجرة المبنى وأجرة الأرض .

٢ - مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن إيجار المكان الذي تشغله المنشأة يدخل في التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية ، وهو الإيجار الفعلي الذي تدفعه المنشأة إذا كانت تستأجره من الغير أو قيمته التي اتخذت أساسا لربط العوائد إذا كان مملوكا لها<sup>(١)</sup> .

( ١ ) قض ١٩٦٢/٣/٢١ الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٧ ق السنة ١٣ العدد الأول ص ٣٢٨ .

٣ — إذا كانت المنشأة تملك المبنى الذى تشغله فقط وتستأجر الأرض فانه يتعين اعتبار ايجار الأرض المدفوع تكليفا على الربح واجب الخصم بجانب القيمة التجارية للبناء على أن تقدر هذه القيمة للبناء وحده مجردا عن الأرض المقام عليها إذ الأخذ في هذه الحالة بكامل القيمة التجارية للمبنى التى اتخذت أساسا لربط الضريبة يؤدى إلى تكرار خصم القيمة التجارية للأرض دون سند من القانون بل يفضى إلى جعل مثل هذه المنشأة في مركز أفضل من تلك التى تملك الأرض والبناء التى لا ينضم لها الإيجار المتخذ أساسا لربط العوائد .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بمدينة الاسكندرية قامت بتحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لشركة المستودعات المصرية في سنة ١٩٥٦ بخسارة قدرها ٤٠٦٧ ج و ٢٤ م ولا شيء في سنة ١٩٥٧ كما حددت وعاء ضريبة القيم المنقولة بمبلغ ٢٢٠٨ ج و ٤٢٧ م في سنة ١٩٥٦ و بمبلغ ٨٧٩٣ ج و ١٠١ م في سنة ١٩٥٧ وإذ لم توافق الشركة على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها فيه بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٩ برفضه وتأيد تقدير المأمورية ، فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٠٤٩ سنة ١٩٥٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار ، وبتاريخ ٨/١٢/١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه وذلك باحتساب قيمة إيجار العقارات التى تشغلها الشركة والمملوكة لها ضمن التكاليف وباعتبار أتعاب الدكتور أنطون صفيح المحامى والتي تقاضاها مباشرة أعمال الشركة القضائية مما يخضع لضريبة المهن غير التجارية وليست توزيعا خاضعا لضريبة القيم المنقولة وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة و بمبلغ ثلثائة قرش مقابل أتعاب



المحامية ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم بتأييد قرار لجنة الطعن وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٨ سنة ١٧ قضائية استئناف تجارى الاسكندرية وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار أتعاب الدكتور أنطون صفيح المحامي والتي تقاضاها مباشرة الأعمال القضائية للشركة المستأنف عليها غير خاضع لضريبة القيم المنقولة وبخضوع مبالغ الأتعاب المذكورة في سقى النزاع لهذه الضريبة وتأييد قرار لجنة الطعن في هذا الخصوص والزمّت الشركة المستأنف عليها المصاريف المناسبة لهذا الشق من الطلبات من الدرجتين ، ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من احتساب كامل القيمة الإيجارية للعقارات التي تشغلها الشركة المستأنف عليها والمملوكة لها ضمن التكاليف وألزمّت مصلحة الضرائب مصاريف الاستئناف عن هذا الشق من الطلبات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحامية . وطعنّت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه سائر الحكم الابتدائي وقضى بوجوب خصم كامل القيمة الإيجارية لمباني الشركة التي جرى على أساسها ربط العوائد بجانب إيجار الأرض المقامة عليها من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية مستندا في ذلك إلى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو منه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله لأنه وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المذكور يشترط للأخذ بالإيجار الذي جرى على أساسه ربط العوائد واعتباره من التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة أن يكون العقار مملوكا للشاة أرضا وبناء أما إذا كانت المنشأة تملك البناء فقط وتستاجر الأرض المقام عليها — كما هو الحال في النزاع المائل — فإن تحديد القيمة الإيجارية الواجب خصمها من الأرباح يتم بجمع القيمة الإيجارية الفعلية للأرض المقام عليها البناء ونسبة من الإيجار الذي اتخذ أساسا لربط العوائد تعادل ثمن

المباني وحدها والقول بخلاف ذلك يؤدي إلى خصم القيمة التجارية للأرض مرتين الأولى باعتبارها عنصرا داخلا في تكوين القيمة التجارية التي قدرت على أساسها عوائد المباني والثانية باعتبارها القيمة التي تدفعها المنشأة فعلا لمالك الأرض، وليس بصحيح ما تعلل به الحكم من أن القيمة التجارية التي اتخذت أساسا لربط عوائد المباني هي قيمة حكية لا يجوز تجزئتها أو المنازعة فيها، إذ أن كون هذه القيمة حكية لا ينفي أنها قامت على قواعد ثابتة في التقدير تحدد بقيمة الأرض والبناء ومن ثم فيصح تجزئة تلك القيمة بين الأرض والبناء بنسبة قيمة كل منهما إلى الآخر .

وحيث إن هذا النفي في محله، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن يخصم من التكاليف "قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لما أم مستأجرة وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي اتخذ أساسا لعوائد المباني" يدل على أنه يدخل في التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إيجار المكان الذي تشغله المنشأة وهو الإيجار الفعلي الذي تدفعه المنشأة إذا كانت تستأجره من الغير أو قيمته التجارية التي اتخذت أساسا لربط العوائد إذا كان مملوكا لها . إذ كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تنص على أن "يراعى في تقدير القيمة التجارية للعقار جميع العوامل التي تؤدي إلى تحديدها وعلى وجه الخصوص الأجرة المتفق عليها إذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة" ومؤداه أن هناك عناصر عدة يجب مراعاتها في تقدير القيمة التجارية التي اتخذ أساسا لربط العوائد ومن هذه العناصر وعلى وجه الخصوص الأجرة وهي تشمل أجرة المبنى وأجرة الأرض فإذا كانت المنشأة تملك المبنى الذي تشغله فقط وتستأجر الأرض فإنه يتعين اعتبار إيجار الأرض المدفوع تكليفا على الربح واجب الخصم بجانب القيمة التجارية للبناء على أن تقدر هذه القيمة

للبناء وحده مجردا عن الأرض المقام عليها ، إذ الاخذ في هذه الحالة بكامل القيمة الإيجارية للبنى التى اتخذت أساسا لربط الضريبة يؤدى إلى تكرار خصم القيمة الإيجارية للأرض دون سند من القانون بل يفضى إلى جعل مثل هذه المنشأة فى مركز أفضل من تلك التى تملك الأرض والبناء التى لا ينضم لها الإيجار المتخذ أساسا لربط العوائد . إذ كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن المنشأة المطعون عليها تملك المباني وحدها وتستأجر الأرض المقامة عليها من مصلحة الجمارك وجرى الحكم المطعون فيه على احتساب كامل القيمة الإيجارية للعقارات التى تشغلها الشركة المطعون عليها وخصمها من وعاء الضريبة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

---



## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت الميركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم عمر هندی ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحن  
أبو الفتوح الشربيني .

( ١٣٧ )

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ القضائية :

( ا ، ب ) دعوى . ” تغيير سبب الدعوى ” .

محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى .

سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب . وهو لا يتغير  
بتغيير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم .

( ج ) عمل . ” بطلان عقد العمل ” . مسئولية . ” مسئولية  
تقصيرية ” . عقد .

التعويض عن بطلان عقد العمل أساسه المسئولية التقصيرية .

( د ) عمل . ” العاملون بالقطاع العام ” . تأميم . شركات .

لا يحل لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب — فى الشركات التى آلت  
ملكية بعض أممها للدولة — أن يعنى من يعين فى الوظائف التى لا يقل المرتب  
الأصلى فيها عن ١٥ جنيها شهريا من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة  
الإدارية المختصة .

١ — محكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء محكمة التقض — لا تملك تغيير  
سبب الدعوى .

٢ — سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو  
لا يتغير بتغيير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم  
فى دفاعهم .

٣ - أساس الحكم بالتعويض المعادل - في حالة إبطال العقد أو بطلانه مع استعالة إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبله - إنما هو المسؤولية التقصيرية .

٤ - مؤدى نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ والمادة الخامسة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ أن الشركات التي آلت ملكية بعض أسهمها للدولة بمقتضى أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ - ومنها الشركة المطعون عليها - لا يحل لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب أن يعفى من يعين في الوظائف التي لا يقل المرتب الأصلي المقرر لها من ١٥ جنيها شهريا من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الإدارية المختصة . ولا يغير من ذلك ما جرى به نص المادة التاسعة من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من أنه " إذا كانت حصة المؤسسة في رأسمال إحدى الشركات لا تقل عن ٢٥ ٪ كان لرئيس مجلس إدارة المؤسسة حق طلب إعادة النظر في كل قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ إعلانه به وإلا اعتبر القرار نافذا " . ذلك أن أحكام هذا القانون - وهو سابق على صدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ - يقتصر العمل بها على قرارات مجلس الإدارة الدائم للشركة أو جمعيتها العمومية ولا تمتد إلى قرارات مجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة الدائم . كما لا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ التي أجازت شغل بعض الوظائف الخالية دون إجراء امتحان مسابقة لأن نطاق أعمال هذا الاستثناء - على ما هو ظاهر من صراحة النص وما تدل عليه المذكرة الإيضاحية - إنما يقتصر على الوظائف الخالية في الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة فلا يمتد إلى الوظائف الخالية في الشركات .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الأستاذ حسن فؤاد عبد الغنى يوسف أقام الدعوى رقم ١٢٢٨ سنة ١٩٦٢ عمال القاهرة الابتدائية ضد شركة البويات والصناعات الكيماوية يطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٠٥٣ ج و ٣٠٠ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٦١/١١/١١ عين رئيسا لمكتب الشئون القانونية بالشركة بمرتب قدره ٥٠ ج شهريا ، وإذ فصلته الشركة فى أول يناير سنة ١٩٦٢ دون سبب مشروع ويستحق مبلغ ٣٠٥٣ ج و ٣٠٠ م منه ٥٠ ج بدل إنذار ، ٣ ج و ٣٠٠ م بدل أجازة ، ٣٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفى فقد انتهى إلى طلب الحكم له بهذا المبلغ . وطلبت الشركة الحكم برفض الدعوى لأن عقد تعيين المدعى باطل . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٨ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليها بأن تؤدى للمدعى مبلغ ٥٥٠ ج والمصروفات المناسبة وأعفت المدعى من باقى المصروفات مع المقاصة فى أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٢١ سنة ٨٠ قضائية . كما استأنفه المدعى طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد استئنافه برقم ١٣٣٨ سنة ٨٠ قضائية ، وضمت المحكمة الاستئنافين وبتاريخ ١٩٦٤/١/١ حكمت المحكمة حضوريا بقبولهما شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الأستاذ محمد عبد الغنى يوسف وأعفته من المصروفات . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها



ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أغفل دفاع الطاعن الجوهري الذي ضمنه مذكرته المقدمة لمحكمة الموضوع والتي ين فيها سبب الدعوى وسندها القانوني من نصوص قانون عقد العمل والقواعد القانونية العامة مما يعيبه بالقصور عملا بنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن الطاعن لم يبين في هذا السبب مواطن القصور التي يعيبها على الحكم المطعون فيه وإنما اكتفى بقول مجمل هو أن الحكم لم يرد على دفاعه الجوهري الذي أورده في مذكرته المقدمة لمحكمة الموضوع دون أن يبين هذا الدفاع الذي أغفله الحكم فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن مستندا في ذلك إلى أن محكمة أول درجة قد غيرت سبب الدعوى فاستبدلت قواعد القانون المدني بأحكام قانون عقد العمل مع أنها لا تملك هذا التغير ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن سبب دعوى الطاعن لم يكن أحكام قانون عقد العمل ، وإنما سببها هو أن الشركة المطعون عليها فصلته من عمله دون سند ، وإعمال حكم القانون الصحيح على هذا السبب من عمل المحكمة نفسها وهي لا تتقيد فيه بما يورده الخصوم من أسانيد قانونية مختلفة لتأييده .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن محكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تملك تغيير سبب الدعوى ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن أقام دعواه على أساس المسؤولية العقدية وأن الحكم الابتدائي ، أقام قضاءه بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ٥٥٠ جنيه على أساس أنه التعويض المعادل عن بطلان عقده . إذ كان ذلك وكان أساس الحكم بالتعويض المعادل — في حالة إبطال العقد أو بطلانه مع استحالة إعادة

المتعاقدين إلى الحالة التي كان عليها قبله — إنما هو المسؤولية التقصيرية في حين أن أساس دعوى الطاعن هو المسؤولية العقدية — وهما أساسان متغايران — وقضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى مستندا في ذلك على ما قرره من أن " محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى " وإن " الدعوى المدنية ملك لرافعها ويكيفها على الأساس الذي يراه هو وتقضى المحكمة في النزاع وفقا لذلك " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن محكمة أول درجة قد استبدلت بسببها الأصل وهو قانون عقد العمل سببا آخر هو قواعد القانون المدني وهذا من الحكم خطأ في القانون ومخالفة للثابت في الأوراق ، لأن الطاعن استند في دفاعه أمام محكمة الموضوع على كل من أحكام قانون عقد العمل ونصوص القانون المدني ولم يستند إلى أحكام قانون عقد العمل وحدها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، وذلك أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والجمع القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم . وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى — وعلى ما سبق بيانه في الرد على السبب السابق — أن سبب دعوى الطاعن يرجع إلى عقد العمل وأن الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا السبب وقضى في الدعوى على أساسه بصرف النظر عن تعدد الجمع القانونية التي استند إليها الطاعن في دفاعه فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون أو خالف الثابت في الأوراق .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما انتهى إليه من أن قرار تعيينه في الشركة المطعون عليها قد وقع باطلا لعدم اقترانه بامتحان مسابقة عامة وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجوه " أولا " أن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ أباحة للؤسسات إعادة النظر في القرارات التي تصدرها الشركات التابعة لها

في خلال سبعة أيام فقط وإلا اعتبر القرار نافذا ومؤسسة مصر التي تتبعها الشركة المطعون عليها لم تعترض على قرار تعيينه في خلال تلك المدة و "ثانيها" أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ قد أجاز في المادة الأولى منه شغل الوظائف الخالية أو التي تخلو في وزارات الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة في خلال سنتين من تاريخ العمل به دون إجراء امتحان المسابقة المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ وقد عين الطاعن في خلال هذه الفترة فلا يلزمه أداء امتحان مسابقة . و "ثالثها" أن لمجلس إدارة الشركة الاعفاء من الامتحان بقرار مسبب ولم يتم الدليل على عدم تسبب قرار تعيين الطاعن في وظيفته .

وحيث إن هذا النعي مردود في حملته ، ذلك أن النص في المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ على أن "يكون التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة التي لا يقل المرتب الأصلي المقرر لها عن ١٥ جنيها شهريا بامتحان مسابقة عامة يعلن عنها في الصحف وتحدد شروط الامتحان بقرار من مجلس الإدارة ، وللمجلس الإدارة بقرار مسبب أن يعين الموظفين الذين تتوافر لهم خبرة خاصة يلزم توافرها للتعين في وظائف معينة في الشركة مع إعفائهم من شروط الامتحان" وفي الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من نفس القانون على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون ، ويعتبر المخالف مفسولا بحكم القانون من عمله بالشركة بمجرد ثبوت المخالفة بحكم نهائي" وفي المادة الخامسة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ - بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات المساهمة - على أنه "يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات المنصوص عليها أن تعفى العضو المنتدب لأي شركة منها أو رئيس أو أعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم وتعين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة وذلك حين تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة لتصديق الجهة الإدارية المختصة" يدل على أنه في الشركات التي آلت ملكية بعض أسهمها للدولة بمقتضى أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ - ومنها الشركة المطعون عليها - لا يحل



لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب أن يعفى من تعيين في الوظائف التي لا يقل المرتب الأصلي المقرر لها عن ١٥ جنيها شهريا من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الإدارية المختصة ، لا يغير من ذلك ما تجرى به المادة التاسعة من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من أنه " إذا كانت حصة المؤسسة في رأسمال إحدى الشركات لا تقل عن ٢٥ ٪ كان لرئيس مجلس إدارة المؤسسة حق طلب إعادة النظر في كل قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه به وإلا اعتبر القرار نافذا " ذلك أن أحكام هذا القانون - وهو سابق على صدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ - يقتصر العمل بها على قرارات مجلس الإدارة الدائم للشركة أو جمعيتها العمومية ولا تمتد إلى قرارات مجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة الدائم ، كما لا يغير منه ما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ من أنه " يجوز خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون شغل الوظائف الحالية أو التي تخلو في وزارات الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة دون إجراء امتحان المسابقة المنصوص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ " لأن نطاق أعمال هذا الاستثناء - على ما هو ظاهر من صراحة النص وما تدل عليه المذكرة الإيضاحية للقانون - إنما يقتصر على الوظائف الحالية في الحكومة ومصالحها وفي الهيئات والمؤسسات العامة فلا يمتد إلى الوظائف الحالية في الشركات . وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون عليها قد خضعت لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ وألحقت بمؤسسة مصر وأنه في شهر أكتوبر سنة ١٩٦١ عين السيد / معروف الحصري مندوبا عليها له سلطات مجلس الإدارة وبهذه الصفة أصدر بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٢ قرارا بتعيين الطاعن رئيسا لمكتب الشئون القانونية بالشركة بمرتب قدره ٥٠ جنيها شهريا دون امتحان مسابقة وأن مؤسسة مصر - وهي الجهة الإدارية التي تتبعها الشركة - لم تصادق على الإعفاء من المسابقة أو على التعيين . وجرى الحكم المطعون فيه على أن قرار تعيينه هو قرار باطل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أنه مع اقتراض أن قرار تعيين الطاعن قد وقع باطلا ، فإن أساس هذا البطلان إنما هو خطأ الشركة التي عينته وقد أصابه من هذا الخطأ ضرر - هو تركه لعمله الأصلي - وتسأل الشركة عن جبره عملاً بحكم المادة ١٦٣ من القانون المدني والمبادئ القانونية العامة .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السبب الثاني من أن أساس دعوى الطاعن هو المسؤولية العقدية وهي - وفي هذا النطاق - لا تتسع تلقائياً للمسئولية التقصيرية ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز قصار ، وأبراهيم عمر هندی ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح  
الشربيني .

( ١٣٨ )

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ القضائية :

تأمينات اجتماعية . "التأخر عن سداد الاشتراكات" . عمل . قانون .

الغرامة التي يلزم بها رب العمل - إذا ما تأخر عن أداء الاشتراكات الشهرية في مواعيدها -  
تتعدد بعدد الشهور التي تأخر فيها على ألا تتجاوز في مجموعها ٣٠ ٪ من قيمة الاشتراكات . مرياتها  
بأثر رجعي منذ العمل بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٥٩ .

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ،  
أن المشرع أراد أن يلزم رب العمل الذي يتأخر عن أداء الاشتراكات الشهرية  
الدورية في مواعيدها المحددة بغرامة إضافية بواقع ١٠ ٪ من الاشتراكات التي  
تأخر عن أدائها في كل شهر يحدث فيه التأخير . ولذلك فإن هذه الغرامة تتعدد  
بعدد الشهور التي يتأخر رب العمل خلالها في الوفاء بالاشتراكات على ألا تتجاوز  
في مجموعها ٣٠ ٪ من قيمة هذه الاشتراكات . وهذا النص يسرى بأثر رجعي  
منذ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ طبقا لنص المادة الخامسة من مواد  
الإصدار في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وإذا جرى الحكم المطعون فيه على إلزام  
رب العمل بغرامة قدرها ١٠ ٪ دون تحديد الشهور التي تم فيها التأخير ودون  
بيان نطاق هذه الغرامة فإنه يكون قد خالف القانون .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن السيد أسعد عبد المتجلى أسعد (المطعون عليه) أقام الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١٩٦٣ مدنى المنيا الابتدائية ضد مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية ووزير الشئون الإجتماعية بصفته يطلب الحكم فيها ببراءة ذمته من مبلغ ٣٩٥ ج و ٦٤٦ م وإلغاء الجزاء الإدارى المتوقع ضده بتاريخ ١٩٦٢/١١/٥ واعتباره كأن لم يكن مع إلزامهما المصروفات ، وقال شرحا لدعواه إنه بوصفه صاحب عمل قام بالإشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عماله إلا أنه فوجئ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٥ بتوقيع الجزاء ضده بناء على طلب الهيئة وفاء لمبلغ ٣٩٥ ج و ٦٤٦ م قيمة الاشتراكات المستحقة مضاعفا بالتطبيق لحكم المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي تنص على أنه إذا تخلف صاحب العمل عن سداد الاشتراكات المنصوص عليها فى هذا القانون بالنسبة إلى المؤمن عليهم يلزم بأداء مبلغ إضافى إلى الهيئة يوازى مقدار الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف ، وأنه لما كان الحكم الوارد بهذه المادة لا ينطبق عليه لقيامه بالتأمين على عماله وكان التخلف المعنى فى المادة المذكورة والذى يستوجب أداء الاشتراك مضاعفا هو التخلف عن الاشتراك وأنه لذلك تكون ذمته بريئة من المبلغ المحجوز من أجله ويكون الجزاء قد وقع باطلا وأنه لذلك أقام دعواه يطلب الحكم له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٣٠ حكمت المحكمة ببراءة ذمة المدعى من مبلغ ٣٩٥ ج و ٦٤٦ م وإلغاء الجزاء الإدارى المتوقع بتاريخ ١٩٦٢/١١/٥ بالنسبة لهذا المبلغ واعتباره كأن لم يكن ، وألزم المدعى عليهما بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبين إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١٥ سنة ١ ق وأثناء نظر الاستئناف صدر

قانون التأمينات الإجتماعية الجديد رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى ألغى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وبتاريخ ١١/٥/١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوره باقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى براءة ذمة المستأنف عليه من مبلغ ٣٥٦ ج و ٨٢ م وإلغاء الجزاء الإدارى المتوقع بتاريخ ٥/١١/١٩٦٢ بالنسبة لهذا المبلغ مع إلزام المستأنفين المصروفات المناسبة للمبلغ المذكور من الدرجتين . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم وقدم المطعون عليه مذكرة طلب فيها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه جرى فى قضائه على أن غرامة التأخير بواقع ١٠ ٪ على صاحب العمل عند التأخر فى سداد اشتراكات عماله قاعدة عامة تسرى فى جميع الحالات دون اعتبار لمدة التأخير وعدد الشهور وهو منه مخالفة لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والى تسرى بأثر رجعى منذ صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الملغى ، لأن الفقرة المذكورة واضحة الدلالة على أن غرامة التأخير بواقع ١٠ ٪ عن الاشتراكات التى يتأخر صاحب العمل فى أدائها عن كل شهر وذلك بمقد أقصى قدره ٣٠ ٪ أى أن الغرامة تفرض شهريا على المتأخر بواقع ١٠ ٪ من الاشتراكات التى يتأخر فى أدائها عن الشهر الذى تأخر فيه لأن المشرع أراد التفرقة بين حالات التأخير المختلفة ، فليس من العدالة التسوية بين حالة من يتأخر شهرا بحالة من يتأخر شهرين أو ثلاثة ، ولما كان الثابت من مذكرة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المقدمة لمحكمة أول درجة أن التأخير لم يكن عن شهر واحد إنما كان عن المدة من أغسطس سنة ١٩٥٩ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، فإن توقيع غرامة نابتة قدرها ١٠ ٪ دون اعتبار لمدة التأخير وعدد الشهور والحد الأقصى يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن " يلتزم صاحب العمل إذا لم يؤد

الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بمحد أقصى قدره ٣٠٪ " يدل على أن المشرع أراد أن يلزم رب العمل الذي يتأخر عن أداء الاشتراكات الشهرية الدورية في مواعييدها المحددة بغرامة إضافية بواقع ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر عن أدائها في كل شهر يحدث فيه التأخير ولذلك فإن هذه الغرامة تتعدد بتعدد الشهور التي يتأخر رب العمل خلالها في الوفاء بالاشتراكات على ألا تتجاوز في مجموعها ٣٠٪ من قيمة هذه الاشتراكات، وإذا كان هذا النص يسري على واقعة النزاع بأثر رجعي منذ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المادة الخامسة من مواد إصداره، وكان الثابت في الدعوى أن التأخير لم يكن عن شهر واحد وإنما كان عن المدة من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٢ مما يوجب توقيع الغرامة عن كل شهر بمحد أقصى قدره ٣٠٪، وجرى الحكم المطعون فيه على الزام رب العمل بغرامة قدرها ١٠٪ دون تحديد للشهور التي تم فيها التأخير ودون بيان نطاق هذه الغرامة، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة إلى بحث الوجه الثاني .



## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبرى أحمد-فرحات ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح  
الشريبنى .

( ١٣٩ )

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" :

( أ ) نقض . " ميعاد الطعن " .

عدم مراعاة الاجراءات والمواعيد التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص  
بالنسبة للطعون التى رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ،  
والطعون التى رفعت بعده حتى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . لا بطلان .

( ب ) نقض . " أسباب واقعية " . أحوال شخصية . " المسائل الخاصة  
بالأجانب " .

تقدير ما يخرج الزوج من قول صدر عن زوجته وما يخرج من ذلك مسألة  
موضوعية .

١ - لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الاجراءات والمواعيد  
التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي  
رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية  
أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤  
لسنة ١٩٦٧ في ١١/٥/١٩٦٧<sup>(١)</sup> .

٢ - تقدير ما يخرج الزوج من قول صدر عن زوجته وما لا يخرج من ذلك  
مسألة موضوعية ومما يستقل به قاض الموضوع .

( ١ ) قض ١٩٦٧/٦/١ الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق بمجموعة المكاتب غنى . لسنة ١٨  
العدد الرابع ص ١٢١٥

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن فيليبوس ايدوتوس خريستودوليتس أقام الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٦٥ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية للأجانب ضد زوجته السيدة / أنافاسيل كومباروس يطلب الحكم بتطليقها منه بخطئها مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه قبرصى الجنسية وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٧ تزوج من المدعى عليها اليونانية الجنسية أمام كنيسة الروم الأرثوذكس ، أنه فى خلال سنة ١٩٦٥ سافر معها إلى اليونان لقضاء أيام فيها ولكنها فى ١٩٦٥/١١/١٣ هادت وحدها إلى القاهرة ، فلما لحق بها استقبله فى المطار أحد أصدقائه وأبلغه أن زوجته غير مرتاحة لقدمه ونصحه بعدم التوجه إلى منزل الزوجية مما اضطره إلى النزول ضيفا على والده ، وإذ حز هذا الأمر فى نفسه وهز كيانه ومس كرامته بما تصدعت معه الحياة الزوجية فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . كما أقامت الزوجة الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٦٥ القاهرة الابتدائية ضد الزوج تطلب الحكم كذلك بتطليقها منه بخطئه وعلى مسئوليته مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت شرحا لها إنه أساء معاملتها واعتدى عليها وألف الشجار معها لأسباب تافهة كما درج على إذلالها أمام الغير مما أدى إلى انفصالها عنه منذ ١٩٦٥/١١/١٣ . وقررت المحكمة ضم الدعويين ثم حكمت بإحالتهم إلى التحقيق لإثبات ونفى الوقائع التى وردت بأسباب الحكم . وبعد أن سمعت شهود الطرفين هادت وبتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤ حكمت حضوريا ( أولا ) فى الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٦٥ برفضها وألزمت رافعها بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ( ثانيا ) وفى الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٦٥ بتطليق المدعىة أنافاسيل كومباروس من المدعى عليه فيليبوس ايدوتوس خريستودوليتس المعقود زواجهما بتاريخ ١٩٥٩/٢/٧ وذلك بسبب المدعى عليه وخطئه وألزمته بالمصروفات

و بمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف الزوج هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الحكم بتأييده فيما قضى به من تطليق الطرفين وتعديله إلى جعل ذلك التطليق بخطأ الزوجة وتحت مسؤوليتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣ سنة ٨٣ قضائية "أحوال شخصية أجنب" وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ حكمت المحكمة بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات و بمبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطامن على طلب نقض الحكم ودفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن وطلبت في الموضوع الحكم برفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الدفع ورفض الطعن .

وحيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد مستندة في ذلك إلى أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٩ وبعد الميعاد المحدد بالمادة ٨٨١ من قانون المرافعات وهو ثمانية عشر يوما من الطلق بالحكم .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معه ولا بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ في ١١/٥/١٩٦٧ وإذ كان الطعن قد رفع في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الطاعن كان قد طلب في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لكي يثبت الأسباب الحقيقية للفرقة بينه وبين زوجته المطعون عليها وهي الأسباب التي أمسك عن ذكرها



أمام محكمة أول درجة استجابة لوعده كان قد قطعه على نفسه أمام مجلس عائلي ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الطلب فلم يجبه إليه ولم يرد عليه ، وهو منه إخلال بحق الطاعن في الدفاع وقصور في التسيب يعيبه ويبطله .  
وحيث إن هذا النعي عار عن الدليل ، ذلك أن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه طلب من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بتطبيق المطعون عليها من الطاعن بخطئه مستندا في ذلك إلى أن البادي من الاطلاع على محضر محاولة التوفيق بين الزوجين ومن أقوال شهودهما أمام محكمة أول درجة أن ما عزي إلى الزوجة من أنها ذكرت لبعض الشهود أنها لا تريد العيش مع زوجها ليس من شأنه أن يسبب لهذا الزوج حرجا ، وإلى أن والدة الزوجة قد شهدت بأن الطاعن راغب عن إنجاب أطفال من زوجته وعن الخروج معها للترهة وأنه مقتر في الإنفاق عليها ودائب على إذلالها أمام الغير ، وهذا من الحكم فساد في الاستدلال ومخالف للثابت في الأوراق من وجهين ” أولهما “ أن شهوده قد شهدوا بأن المطعون عليها طردته من منزل الزوجية وأرسلت له مفتاح مسكنه مع آخر ، وهو ما يسبب له غاية الحرج ” وثانيهما “ أن ما شهدت به والدة الزوجة كان سماحيا ولم يتأيد بما شهدت به خادمتها فضلا عن أنها لم تشهد بأن الطاعن كان مقترا في الإنفاق على زوجته أو دائب الاعتداء عليها وإذلالها أمام الغير .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بتطبيق المطعون عليها من الطاعن بخطئه على ما قرره من أنه ” يبين لهذه المحكمة من الاطلاع على أقوال الزوجة في محاولة التوفيق ومن استقراء أقوال شهود الطرفين أن ليس فيما ادعاه الزوج سواء في صحيفة دعواه أو على لسان شاهده الأول من أن الزوجة قد أبلغته أنها لا تريد العيش مع زوجها وأنها تبغى الطلاق منه ما يعد في حد ذاته — في نظر هذه المحكمة — سببا جديا يؤدي إلى تصدع الحياة الزوجية خاصة وأن الزوجة قد أفضت بما انطوت عليه نفسها إلى صديق العائلة ووسيط الزواج بين الزوجين مما لا يشكل إحراجا للزوج الذي ثبت على لسانه في جلسة محاولة التوفيق أنه لا يريد زوجته

وأن معين حبه لها قد نضب منذ سنتين" وأنه "يكفى في نظر هذه المحكمة الاستناد إلى الوقائع التي ساقتها المستأنف عليها وحدها وأيدتها فيها والدتها وخادمتها من اعتداء الزوج على زوجته وإساءته معاملتها ودأبه على إذلالها أمام الغير وعودته إلى منزل الزوجية مخجورا وتفصيره في الإنفاق عليها دون ما سبب". وإذ كان ذلك وكان تقدير ما يخرج الزوج من قول صدر من زوجته وما لا يخرج من ذلك مسألة موضوعية ومما يستقل به قاضي الدعوى، وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة وهو ما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة الحكم المطعون فيه فيما استخلصه من شهادة والدته المطعون عليها، إذ كان ذلك، فإن هذا النعي بوجهيه يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه حول في قضائه بتطبيق المطعون عليها من الطاعن بخطئه على ما شهدت به الخادمة "إيريني أرجيروبول" من وقائع ترجع إلى سنة ١٩٦٢ ومن قبل نشوء الخصومة بين الزوجين بثلاث سنوات، وهو منه خطأ ومخالفة لأحكام المواد ١٤٤٢، ١٤٤٨، ١٤٤٩ من القانون المدني اليوناني — الذي يحكم واقعة الدعوى — والتي لا تجيز الاعتداد بأسباب التطلق التي مضت عليها سنة من تاريخ هلم الزوج المعتدى عليه بها.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي يبين أنه حصل شهادة السيدة / إيريني أرجيروبول في أنها "كانت تعمل لدى الشاهدة السابقة — والدته المطعون عليها — وتتردد كثيرا على الزوجة فكانت ترى الزوج يعود متأخرا بعد الظهر وهو ثمل وكانت زوجته تستاء من تقيئه ومن كلامه القمارس لها وفي مايو سنة ١٩٦٢ فهمت أن الزوجة أجهضت ولما استوضحتها أخبرتها أنها تحب زوجها وأضافت الشاهدة أنها رأت الزوج بالطريق مع نساء أخريات وأنه كان يطمع في نصيب زوجته من تركه والدها". ومن ذلك يبين أن الشاهدة

المذكورة لم ترجع إلى سنة ١٩٦٢ إلا ما قرره من أنها "فهمت أن الزوجة أجهضت". وإذا كان ذلك وكان الحكم الطعنون فيه—وعلى ما سبق بيانه في السبب السابق—قد أطرحت هذه الواقعة ولم يعول عليها في قضائه فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٤٤٨ من القانون المدني اليوناني فيما نصت عليه من سقوط الحق في الطلاق بمضي سنة من تاريخ علم الزوج المعتدى عليه بسبب الطلاق ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد أبوزيد ، ومجد سيد أحمد حامد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٤٠ )

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٥ القضائية :

دعوى . ” دعوى صحة التعاقد ” . حكم . ” قصور ” . ” ما يعد  
كذلك ” . بيع .

دعوى صحة ونفاذ البيع . الغرض منها . شرط إجابة المشتري إلى طلبه فيها أن يكون انتقال  
الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر فيها ممكنين . دفاع البائع باستحالة تنفيذ التزامه بسبب  
انتقال الملكية إلى مشتر ثان منه . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .

المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل  
الملكية إلى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل  
العقد في نقل الملكية ولهذا فإن المشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية  
إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين ، وإذا كان الغرض من دعوى  
صحة التعاقد هو إجبار البائع على تنفيذ التزاماته التي من شأنها نقل الملكية إلى  
المشتري تنفيذا عينيا ، فإن للبائع أن يدفع هذه الدعوى باستحالة تنفيذ هذه  
الالتزامات بسبب انتقال الملكية إلى مشتر ثان منه ويستوى في ذلك أن يتدخل  
المشتري أولا يتدخل ، وللمشتري أن يطعن في مواجهة البائع في عقد هذا المشتري  
الثاني بما شاء من الطعون التي يقصد بها إزالة أثر تسجيل هذا العقد ليصل بذلك  
إلى إثبات أن الترامه بنقل الملكية إليه ممكن وإن كان الحكم الذي يصدر لصالحه  
بذلك لا يكون حجة على المشتري الثاني ، فإذا كان الحكم قد قضى بصحة ونفاذ عقد  
البيع دون أن يبحث أمر البيع المشهر الذي تمسك البائع بصدوره إلى المشتري  
الثاني أو يرد على دفاعه بشأنه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٧٥ سنة ١٩٦٤ على القاهرة على الطاعن طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٣ الصادر منه لها والمتضمن بيعه لها  $\frac{7}{10}$  ط مشاعا فى العقار رقم ٢٩ الكائن بشارع بكترقسم روض الفرج محافظة القاهرة والمبين الحدود والمعالم بصدر العريضة والبالغ مسطحه ٧١٤,٧٠ مترامربعاً نظير ثمن إجمالى قدره ٣٠٠٠ ج ومحو كافة التسجيلات والحقوق . وقالت فى بيان دعواها إن المدعى عليه باعها الحصة المذكورة نظير ثمن قدره ٣٠٠٠ ج دفعته إليه عند تحرير العقد الابتدائى إلا أنه امتنع عن تسليمها مستندات التملك والتوقيع على العقد النهائى فأقامت عليه الدعوى بطلباتها السابقة . وبتاريخ ٢٠/٤/١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٣ الصادر من المدعى عليه للدعية والمتضمن بيعه لها ستة قراريط وستة أسباع من القيراط مشاعا فى العقار رقم ٢٩ والكائن بشارع بكترقسم روض الفرج محافظة القاهرة والمبين الحدود والمعالم بصدر الصحيفة والبالغ مسطحه ٧١٤,٧٠ متراً مربعاً وذلك نظير ثمن قدره ثلاثة آلاف جنيه مهورى ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٨٤ سنة ٨١ ق طالبا الحكم أصليا بىطلان الحكم المستأنف واعتباره كأن لم يكن وإلغاء جميع الآثار المترتبة عليه واحتياطيا إلغائه بكامل أجزائه واعتباره كأن لم يكن ، وكان من بين ما استند إليه فى استئنافه أنه باع نفس العقار لابنته من زوجته الأولى بعقد مسجل فى ٤ يناير سنة ١٩٦٤ مما يجعل تنفيذ الالتزام بنقل الملكية إلى المطعون ضدها مستحيلا والحكم بصحة عقدها لغوا ، وقدم الطاعن إلى محكمة الاستئناف العقد المسجل . وفى ٣/٤/١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف

وبتاريخ ١٦/٥/١٩٦٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم في خصوص السبب الأول وصحمت على هذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه باع العين موضوع الدعوى بعقد أشهر في ٤ يناير سنة ١٩٦٤ قبل أن ترفع المطعون ضدها دعواها وأنه لذلك فقد أصبح تنفيذ التزامه بنقل الملكية للمشتري غير ممكن وصارت دعواها بصحة العقد غير مقبولة وعديمة الجدوى ، وقد أفضل الحكم المطعون فيه مناقشته ، وإذا كان هذا الدفاع جوهريا لأنه يترتب على تسجيل عقد المشتري الثانية رفض دعوى المطعون ضدها لعدم جدواها بسبب استحالة تسجيل الحكم الذي يصدر لها بصحة ونفاذ عقدها ، ولأنه لا يجوز إلزام الطاعن البائع لها بتنفيذ التزامه بنقل الملكية حينئذ بعد أن أصبح تنفيذ هذا الالتزام مستحيلا بسبب انتقال الملكية إلى ابنته المشتري الثانية فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل بحث هذا الدفاع والرد عليه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من صحيفة استئناف الطاعن ومن مذكرته رقم ٨ من الملف الاستئنافي أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه باع العين موضوع العقد الذي تطالب المطعون ضدها الحكم بصحته ونفاذه إلى ابنته بعقد أشهر في ٤ يناير سنة ١٩٦٤ قبل أن ترفع المطعون ضدها دعواها في ٨ يناير سنة ١٩٦٤ ، وأن تنفيذ التزامه بنقل الملكية أصبح مستحيلا ، وقدم الطاعن إلى محكمة الاستئناف هذا العقد المشهر ، ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار إلى هذا الدفاع إلا أنه قد خلا من الرد عليه مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأي في الحكم ، ذلك أن المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ولهذا فإن المشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين ، وإذا كان الثابت من عقد البيع المشهر في ٤/١/١٩٦٤ والمرفق بحافظة الطاعن رقم ٧ من الملف الاستئنافي أن ملكية العين المبيعة قد انتقلت إلى ابنة الطاعن بهبه حسن



مراد قبل أن ترفع المطعون ضدها الدعوى بطلب صحة هذا العقد مما يترتب عليه استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية إليها وتسجيل الحكم الصادر في الدعوى، فإن الحكم إذ قضى بصحة ونفاذ عقد المطعون ضدها دون أن يبحث أمر هذا البيع المشهر الصادر من الطاعن إلى ابنته أو يرد على دفاع الطاعن بشأنه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله، ولا يقدح في ذلك أن المشتري بالعقد المشهر لم تكن ممثلة في الدعوى لأنه إذا كان الغرض من دعوى صحة التعاقد هو إجبار البائع على تنفيذ التزاماته التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً صينياً فإن للبائع أن يدفع هذه الدعوى باستحالة تنفيذ هذه الالتزامات بسبب انتقال الملكية إلى مشتريين منه، ويستوى في ذلك أن يتدخل هذا المشتري أو لا يتدخل وللمطعون ضدها أن تطعن في مواجهة البائع في عقد هذه المشتري بما شاءت من الطعون التي تقصدها إزالة أثر تسجيل هذا العقد لتصل بذلك إلى إثبات أن التزامه بنقل الملكية إليها محكماً، وإن كان الحكم الذي يصدر لصالحها بذلك لا يكون حجة على المشتري الثانية .

## جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ،  
وعبد العليم الدهشان .

( ١٤١ )

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) إثبات . ” عبء الإثبات ” . ” أنكر إنكار الورقة العرفية ” .

شرط إعفاء المنكر من الإثبات أن يكون إنكاره مجردا . إقراره بالدعوى  
في أحد عناصرها وادعائه خلاف الظاهر فيها . عليه عبء إثبات ما يخالف  
هذا الظاهر .

(ب) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” الأسباب المتعلقة بالنظام العام ” .  
نظام عام .

عدم جواز التمسك بعد حصول التقرير بالطعن بأسباب غير التي ذكرت به . هذا  
الخطر يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . لا تستثنى  
من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام .

١ — لا يعفى المنكر من الإثبات إلا إذا كان إنكاره مجردا فلا يجب على  
الدعوى بغير الإنكار أما إذا أقر بالدعوى في أحد عناصرها المدعاة وادعى من  
جانبه خلاف الظاهر فيها فإن عليه يقع عبء إثبات ما يخالفه .

٢ — مفاد ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
معدلا بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض أن المشرع رسم طريقا لإبداء أسباب الطعن وحظر إبدائها بغير هذا  
الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي بني عليها طعنه في التقرير  
بالطعن الذي يحمره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض

أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وحظر المشرع التمسك بعد حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيه ، وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما تقدم من هذه الأسباب فى ميعاد الطعن أو بعد انقضائه ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها فى أى وقت .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٢ مدنى كلى الجيزة ضد الطاعن طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٤٠٠ ج وقالت شرحا لدعواها إنها تعاقدت فى ١٥/٤/١٩٦٢ مع مهندس ومقاول على إقامة بناء على قطعة أرض تمتلكها بمنطقة الأهرام مقابل مبلغ ٥٠٠ ج ودفعت لهما عربونا قدره ٢٠٠ ج والتزمت بتسليمهما الأرض خلال أسبوع من تاريخ التعاقد والاسقط حقها فى استرداد العربون إلا أنها فوجئت بأن الطاعن يشغل هذه الأرض بالأتربة والمواد والأدوات الخاصة ببنائه المجاور كما هو ثابت من أقواله بمحضر الأحوال رقم ١١ نقطة الوسط فى ٢٧/٤/١٩٦٢ ، وقد أنذرهما المهندس والمقاول فى ١١/٦/١٩٦٢ بسقوط حقها فى العربون لتخلفها عن تسليم الأرض ، فأندرت الطاعن بذلك ثم أقامت هذه الدعوى تطالبه بالمبلغ المشار إليه تعويضا عما أصابها من ضرر . دفع الطاعن بعدم مسئوليته لصورية عقد المقاولة ولا نعدام الضرر . وفى ٣/١١/١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٠٥٨ سنة ٨٠ ق . وفى ٣٠/٥/١٩٦٤ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن صورية عقد المقاولة وانعدام الضرر ، وبعد إجراء



التحقيق وفي ١٣/٢/١٩٦٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ١٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدم مذكرة شارحة لطعنه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول أوجه الطعن الجديدة التي حوتها مذكرة الطاعن ورفض الطعن فيما صدها . وبالحلقة قدم الطاعن مذكرة أخرى ، كما قدمت النيابة مذكرة تمسكت فيها برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر في ٣٠/٥/١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق والذي بني عليه الحكم المطعون فيه قد كلفه بإثبات أن المطعون عليها لم يصيبها ضرر ، حالة أن المطعون عليها وهي تدعى بوقوع الضرر هي المسكفة قانونا بإثباته وبقيام علاقة السببية بينه وبين الخطأ المدعى به تطبيقا لأحكام المادة ١٦٣ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من حكم الإحالة إلى التحقيق أنه أورد في أسبابه في هذا الخصوص قوله ” لما كان مشار الخلاف قول المستأنفة — المطعون ضدها — أن أضرارا أصابتها من جراء عدم تنفيذ عقد مقاوله التزمت فيه بدفع مبلغ مائتي جنيه تعويضا في حالة عدم قيامها بإخلاء الأرض لأعدادها للبناء وقدمت العقد الذي يساند أقوالها .. بينا المستأنف عليه — الطاعن — يردد في مراحل دعواه المتابعة أن هذا العقد لا ظل له من الحقيقة وصورى ... وأن المستأنف عليه الطاعن — يؤكد أن المستأنفة — المطعون عليها — لم تلحقها أية أضرار نتيجة ترك مواد البناء في أرضها لهذه الفترة . وترى المحكمة توضيحا لعناصر الدعوى وقبل الفصل في موضوعها إحالتها إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تدون بمنطوق هذا الحكم “ ثم كلف الحكم بمنطوقه الطاعن بإثبات ” أنه لم تلحق بالمستأنفة أية أضرار نتيجة ترك مواد البناء في الأرض التي تملكها خلال المدة المطالب بالتعويض عنها “ . ولما كان يبين مما حصله الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق على النحو السالف بيانه أن الطاعن لم ينازع المطعون عليها في إشغاله لأرضها بالأتربة ومواد أدوات البناء خلال المدة المشار إليها بالحكم ، وأنه اقتصر في دفاعه على إنكار وقوع

ضرر لها من هذا الإشغال وادعى صورية عقد المقاوله الذي قدمته وتقول أنها التزمت بموجبه بتسليم الأرض في ميعاد معين إلى مهندس ومقاول ولكن حال إشغالها دون تنفيذها التزمت به مما أضاع عليها حقها في العربون الذي دفعته إليهما ، وإذا لا يعفى المنكر من الإثبات إلا إذا كان إنكاره مجردا فلا يجيب على الدعوى بغير الإنكار ، أما إذا أقر بالدعوى في أحد عناصرها المدعى وادعى من جانبه خلاف الظاهر فيها فإن عليه يقع عبء إثبات ما يخالفه ، وكان الطاعن لم ينازع — وعلى ما سلف بيانه — في إشغاله أرض المطعون عليها وادعى خلاف عقد المقاوله الذي قدمته المطعون عليها لتأييد دعواها ويعتبر بذلك مدعى في هذا الإدعاء المقابل مطالباً بأن يقيم الدليل عليه ، وإذا أزم الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦١/٥/٣٠ — بإحالة الدعوى إلى التحقيق — هذا النظر وكلف الطاعن بإثبات أنه لم تلحق بالمطعون عليها أية أضرار من إشغال الطاعن لقطعة الأرض المملوكة لها بالأثرية ومواد وأدوات البناء وأن العقد المؤرخ ١٩٦٢/٤/١٥ عقد صوري ، فإن الحكم المطعون فيه — إذ استند إلى ما أسفر عنه هذا التحقيق — لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه به — هذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب وفساد الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم وهو بصدد التدليل على صحة عقد المقاوله لم يأخذ بأقوال شاهديه قولاً منه بأنهما لم يشهدا بالصورية وإنما شهدا على واقعة أخرى هي مساومة الطاعن للمطعون عليها في المبلغ الذي تطلبه ، واستند الحكم في أطراح دفاع الطاعن في هذا الصدد إلى أن عدم حصول مقاول المطعون عليها على رخصة لا يثبت الصورية لأن كثيرين يقومون بالبناء بدون ترخيص ، وإلى أن عدم بناء المطعون عليها بالأرض بعد اختلاؤها كان بسبب التعاق مهندسيها بأحدى وظائف القطاع العام ، حالة أن هذه القرائن لا تنفي الصورية ولم يقتصر دفاع الطاعن عليها بل ساق قرائن أخرى للتدليل على ثبوت الصورية ولكن الحكم المطعون فيه أغفلها مما يعيبه بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه في خصوص ما يثيره الطاعن بسبب النعى "إن المستأنف عليه — الطاعن — أشهد محمد محمود والأستاذ حسن مناء الدين فشهد الأول منهما أن المستأنف عليه حدثه بالتليفون وأخبره بأن المستأنفة تريد الصلح فذهب معها الشاهد إلى المحامى وعرض عليها مبلغ عشرين جنيها فلم تقبل وأن المحامى ضرب تليفونا للمستأنف عليه وأخبره أن المستأنفة غير قابلة لمبلغ العشرين جنيها وأن المستأنف عليه رد على المحامى بأنه تبرع لها أيضا بمبلغ عشرين جنيها كما قرر أن محامى المستأنفة طلب مبلغ ٨٠ ج كما قال إن المستأنفة مرت على العمال وطلبت ٧٠ ج، وشهد الثانى بأن المستأنفة طلبت منه أن يتصل بالمستأنف عليه بخصوص نزاع مطروح على المحكمة خاص بوضع طوب على أرض المستأنفة وكان حكم محكمة أول درجة قد صدر في ذلك الوقت برفض الدعوى بذلك لتسوية النزاع منعا من المقاضاة استئنافية وأخبرته أنها تقبل أن يدفع لها مبلغا لا يتذكر مقداره فاتصل بالمستأنف عليه وعرض عليه ذلك فرفض وقال إن مقاوله عرض عليها عشرين جنيها كما قبل هو أى المستأنف عليه أن يدفع لها عشرين جنيها أخرى فيكون المبلغ ٤٠ ج وقد أخبر المستأنفة بهذا العرض ولكنها رفضته وقالت أنها مترفع استئنافية عن الحكم ورد الشاهد على سؤال المستأنف عليه بأنه ذكر أنها تقبل ٨٠ ج تعويض ومبلغ ٦٠ ج مصاريف بأن الشاهد لا يتذكر المبلغ الذى قبلته المستأنفة وقرر الشاهد أنه يذكر أن المبلغ أقل من ٢٠٠ ج أو ١٥٠ ج، وأشهدت المستأنفة كلا من المهندس طانيوس شنوده والمقاول محمد حامد الجوهري وقد شهد الأول أنه اتفق مع المستأنفة على أن يعمل لها رسم مبنى صغير كاستراحة ولم يكن لديها مقاول فأحضر لها محمد محمود الجوهري الشاهد الثانى ولأجل أن يطمئنها قبل أن يكون طرفا في عقد المقاوله وكان قد تحدد أسبوع بعد كتابة العقد لأجل البدء في العمل وكانت المستأنفة قد دفعت ٢٠٠ ج وبعد ذلك توجه المقاول ليرى الأرض فوجدها مشغولة بالتراب والمهمات فأخبره بذلك فاتصل بالمستأنفة لأجل أن ترى لها حلا وبعد ذلك قلق المقاول لأن عدته كانت محجوزة من غير عمل وأنهما أرسلتا لها إنذارا بأن الأرض مشغولة وحسب ما هو وارد بالعقد ليس لها حق المطالبة بالمبلغ المدفوع منها مقدما .. وأنه كان يمر بسيارته فكان يجد الأرض مشغولة ... وشهد الثانى بأنه اتفق مع المستأنفة بواسطة الشاهد السابق



المهندس طانيوس على بناء استراحة في أرضها بمبلغ ٥٠٠ ج ودفعت لهم عربونا ٢٠٠ ج والمبلغ الباقي ٣٠٠ ج مقسطة على ثلاثة أشهر واتفقوا على أن تسلم الأرض بعد أسبوع من تاريخ كتابة العقد للبند في المباني وقد توجه لاستلام الأرض فوجدها مشغولة بتراب وطوب وجير خاصة بعمارة المستأنف عليه فطلب من المستأنفة تسليم الموقع فكانت تعده بدون تنفيذ وبعد حوالي شهر لما لم تسلم الأرض عمل لها إنذارا بفسخ العقد وضياع العربون وبعد ذلك رفعت المستأنفة الدعوى ... .. وحيث إنه ثابت من أقوال المستأنف عليه في الشكوى رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ أحوال نقطة الوسط المقدمة بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٢ أن أرض المستأنفة مساحتها ٦٠٠ متر كانت مشغولة بالأتربة ومواد البناء مرتفعة بحوالي ثمانية أمتار في منتصف الأرض كما وجد بها بنك معد لشغل المسلح وأخشاب المسلح وقد استمر هذا الإشغال حتى يوم ٣٠/٥/١٩٦٢ تاريخ المعاينة الثانية أي ما يقرب من شهر ونصف . وحيث إن المحكمة ترى أن شاهدي المستأنف عليه لم يشهدا بصورية عقد المفاولة ولكنهما شهدا عن واقعة أخرى هي مساومة المستأنفة للمستأنف عليه على المبلغ الذي تطلبه منه ، وحيث إنه ولو أن مفاول المستأنفة لم يقدم ما يثبت حصوله على رخصة بالبناء فإن ذلك لا يثبت صورية عقد المفاولة لأن الكثير من الناس يقومون بالبناء بدون رخصة ودور المحاكم ملائ بالقبضات الخاصة بالبناء بدون رخصة كما أن عدم البناء بعد إخلاء الأرض قد حدث بسبب التحاق المهندس بالقطاع العام كما شهد بالمحكمة . ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه بعد أن استعرض أقوال الشهود إثباتا ونقيا ووازن بينها رجع أقوال شهود المطعون عليها واستند إليها وإلى القرائن التي ساقها في نفي الإدعاء بصورية عقد المفاولة المقدم من المطعون عليها ، وإذ تؤدي هذه الأدلة إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وتكفي لحمله ، فإن المجادلة في ذلك لا تعدو أن تكون مجادلة في تقدير الدليل مما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه ، ولا على هذه الأخيرة إن هي لم تنابع الطاعن بالتعديت في حكمها عن القرائن التي أدلى بها للاستدلال على صورية عقد المفاولة من طريق الاستنباط ولم ترد على كل قرينة منها على استقلال ، وحسبها أنها بينت الحقيقة التي اقتنعت بها وذكرت دليلها عليها لأن في قيام هذه الحقيقة الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطامن ضمن مذكرتيه النعى على الحكم المطعون فيه بأنه قصر في الرد على ما دفع به بعدم مسئوليته عن أعمال مقاوله الذي شغل أرض المطعون عليها بأدواته لأنه ليس تابعا له ، كما أن تعهد الطامن بالزام مقاوله برفع الأشياء التي شغل بها أرض المطعون عليها قد انتهى بمجرد قبول المقاول هذا الإلتزام ، فضلا عما جرى به العرف من وضع المقاولين مواد البناء بالأراضي الفضاء المجاورة للعمارات التي يقيمونها . كذلك فإن مقاول المطعون عليها ومهندسها لم يرفعا دعوى [ بفسخ العقد المبرم بينهم ليحق لهما المطالبة بالعربون الذي هو في حقيقته شرط جزائي ، وإذا قضى الحكم باعتبار عقد المطعون ضدها ليس جديا فإن مقتضى ذلك هو الحكم عليه بمبلغ العربون بأكمله وقدره مائتا جنيه وليس مائة جنيه حسبما قضى بذلك الحكم .

وحيث إن المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ معدلا بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تحكم هذا الطعن تنص على أنه ” يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل من الطامن ويشمل التقرير خلاصة البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطامن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ولا يجوز التمسك بعد ذلك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير ، ومع ذلك فالأسباب المبينة على النظام العام يمكن التمسك بها في أي وقت والمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها“ . ومفاد ذلك أن المشرع رسم طريقا لإبداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطامن أن يبين جميع الأسباب التي بنى عليها طعنه في التقرير بالطعن الذي يحوره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وحظر المشرع

التمسك بعد حصول هذا التقرير بأى سبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت فيه ، وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما تقدم من هذه الأسباب فى ميعاد الطعن أو بعد انقضائه ، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام وأجاز تقديمها فى أى وقت . لما كان ذلك وكانت الأسباب التى ضمنها الطاعن مذكريه قد أبديت بعد التقرير بالطعن وهى — كما يبين من سردها السابق — أسباب غير متعلقة بالنظام العام ، فإنها تكون غير مقبولة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم الديوانى .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ) حراسة . " رفع الحراسة " . حق . " حق التقاضى " . دعوى .  
" الصفة فى الدعوى " . تأميم .

رفع الحراسة وفقا للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عودة حق التقاضى لمن رفعت الحراسة عن أموالهم منذ العمل بهذا القانون . إيلولة ملكية من كان خاضعا للحراسة إلى الدولة مع تعويضه فى حدود ثلاثين ألف جنيه ما لم يكن أقل قيمة . لازم ذلك قيام صفته فى الدفاع عن حقه — فيما تزعم من أخطائه للنفعة العامة — حتى لا ينقص التعويض المستحق له .

( ب ) دعوى . " أراضى دعويين " .

ضم دعويين يختلفان سببا وموضوعا لا يفقد كل منهما استقلالهما . وحدة الموضوع فى الدعويين تفقد كل منهما هذا الاستقلال . تحريك إحداهما بعد انقطاع سير الخصومة يشمل تحريك الدعوى الأخرى .

١ - مقتضى صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم طبقا لأحكام قانون الطوارئ ، أن يعود إلى هؤلاء حق التقاضى من يوم العمل بالقانون المذكور فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، وإذا أقام الطاعنان استئنافهما ضد المطعون عليه ( الشخص الذى كان خاضعا للحراسة ) بعد هذا التاريخ كما اختصماه فى الطعن بالنقض على أساس أنه كان خصما لهما أمام محكمة الاستئناف فى الخصومة التى صدر فيها الحكم

المطعون فيه ، ولئن قضت المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية أموال وممتلكات من كان خاضعا للحراسة إلى الدولة ، إلا أنها قد حددت له تعويضا عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، فان لازم ذلك قيام صفة المطعون عليه في الدفاع من حقه حتى لا ينتقص التعويض المستحق له . لما كان ذلك فان الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذي صفة تأسيسا على عدم رفعه على إدارة أموال الدولة ، يكون على غير أساس .

٢ - لئن كان ضم دعويين مختلفان سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج إحداهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى فانهما يندمجان وتفقد كل منهما استقلالها ويكون تحريك إحداهما بعد انقطاع سير الخصومة فيهما شاملا للقضيتين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٧ صدر قرار وزاري بترع ملكية ١٠ ف ٣ طوه ١٥٥٥ من الأطنان المملوكة للمطعون عليه لتدخلها في مشروع تعديل وتوسيع البحر الصغير وجنابياته بناحية دكرنس وقدرت الجهة نازعة الملكية تعويضا عن هذه المساحة بواقع ٥٥٠ ج للفدان ، عارض المطعون عليه في هذا التقدير وقيدت المعارضة برقم ٤٩ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة أمام لجنة الفصل في المعارضات وقررت اللجنة في ١٩٦١/١/٢٥ تعديل التعويض الذي قدرته الحكومة ورفعته إلى ٦٠٠ ج للفدان ، طعنت الطاعتان - وزارتات المواصلا والأشغال - في قرار اللجنة أمام محكمة المنصورة الابتدائية بالصحيفة المعلنة

إلى المطعون عليه في ١٦/١٥/١٩٦١ وقيد طعنهما برقم ٤٦٨ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى المنصورة وطلبنا إلغاء التقدير المعارض فيه وتقدير ثمن الفدان بواقع ٥٥٠ ج من أرض النزاع ، كما طعن المطعون عليه في نفس القرار بالصحيفة المعلنسة في ٢٧/٢/١٩٦١ وقيد طعنه برقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى المنصورة وطلب تعديل التحويل إلى ١٠٠٠ ج للفدان ، ضمت المحكمة الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦١ إلى الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٦١ لاتحاد الموضوع والسبب في كل منهما وفي ١٩/١٢/١٩٦١ نذبت المحكمة مكتب الخبراء لتقدير قيمة الأقطان المتروحة ملكيتها وقت صدور القرار بتقرير المنفعة العامة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإلغاء تقدير اللجنة وبتقدير ثمن الفدان من أرض النزاع بمبلغ ٧٠٠ ج ، استأنفت الطاعتان هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٠ لسنة ١٦ ق المنصورة ، والمحكمة قضت في ٩/٣/١٩٦٥ بعدم جواز الإستئناف . طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحللة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيا .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة تأسيسا على أن الأموال موضوع الدعوى قد آلت إلى الدولة طبقا لما تقضى به المادة ٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مما كان يتعين معه على الطاعتين أن يرفعا هذا الطعن على الهيئة التى تمثل الدولة باعتبار أنه قد آلت إليها ملكية هذه الأموال .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كان الحارس العام قد مثل المطعون عليه أمام المحكمة الابتدائية باعتباره خاضعا لأحكام الحراسة إلا أنه وقد صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذى يقضى في المادة الأولى منه برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين التى فرضت عليهم طبقا لأحكام قانون الطوارئ ، فإن مقتضى ذلك أن يعود إلى هؤلاء حق التفاضل من يوم العمل به في ٢٤/٣/١٩٦٤ وإذ أقامت الطاعتان استئنافهما في ٢٦/٤/١٩٦٤ ضد المطعون عليه كما اختصته الطاعتان في الطعن بالنقض على أساس أنه كان خصما لها أمام محكمة الإستئناف في الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولئن



قضت المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بإيلولة ملكية أموال وممتلكات من كان خاضعا للحراسة إلى الدولة ، إلا أنها وقد حددت له تعويضا عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه مالم تكن أقل قيمة ، فان لازم ذلك قيام صفة للمطعون عليه في الدفاع عن حقه حتى لا ينتقص التعويض المستحق له . لما كان ذلك فان الدفع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد تنعى به الطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقولان إن الحكم قضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للنفقة العامة يقضى في المادة ١٤ منه بأن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في خصوص التعويض عن نزاع الملكية يعتبر حكما نهائيا مما يجعل استئنافه غير جائز ، هذا في حين أن الثابت أن الخصومة أمام المحكمة الابتدائية كانت قاصرة على الطعن المرفوع من الطاعتين في قرار اللجنة أما الطعن المرفوع من المطعون عليه فلم يجعل بعد انقطاع سير الخصومة بانتهاء صفة الحارس الذي كان يباشر الخصومة بتعيين السيد / أنور شلبي حارسا وظل الوضع على هذا النحو حتى صدر الحكم المستأنف غير أن المحكمة تجاوزت نطاق الطعن الذي رفعته الطاعتان وقضت برفع التعويض إلى مبلغ ٧٠٠ جنيه مع أن هذا الطلب لم يكن مطروحا عليها فلا يلحق قضاؤها فيما تجاوزت فيه ولايتها صفة النهائية التي أسبغت عليه بمقتضى أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ولا ينال من ذلك صدور قرار من المحكمة بضم الطعن المرفوع من المطعون عليه في قرار لجنة الفصل في المعارضات إلى الطعن المرفوع من الطاعتين في ذات القرار ليصدر فيهما حكم واحد ، ذلك أن ضم قضيتين مختلفتان سببا وموضوعا لا يترتب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها . وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان ضم دعويين مختلفتان سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج أحدهما في الأخرى

بحيث تفقد كل منهما استقلالها إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعتين أقامتا طعنهما في قرار لجنة الفصل في المعارضات للمنازعة في تقدير اللجنة لقيمة الفدان من الأطيان المنزوعة ملكيتها وطلبنا تخفيضه إلى ٥٥٠ جنيه للفدان كما أقام المطعون عليه طعنه في ذات القرار الصادر من اللجنة طالبا رفع ثمن الفدان إلى ١٠٠٠ جنيه ، مما مفاده اتحاد الموضوع في كل من الطعنين وهو تقدير التعويض عن الأرض المنزوعة ملكيتها ، وإذا قرر الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بنسب خير بضم الطعن المرفوع من المطعون عليه عن قرار اللجنة إلى الطعن المرفوع من الطاعتين عن نفس القرار لاتحاد الموضوع والسبب في كل منهما ، فإن تحريك الطاعتين اطعنهما رقم ٦٨ لسنة ٦١ مدني كلى المنصورة بعد انقطاع سير الخصومة يكون شاملا للطعنين لاندماج أحدهما في الآخر وفقدان كل منهما استقلاله ، وقد حضر فعلا بجلسته المرافعة الوكيل عن الحارس العام وأبدى طلباته برفع التقدير إلى ١٠٠٠ جنيه للفدان . ولما كانت المحكمة الابتدائية قد انتهت إلى أن ضم الطعن المرفوع من المطعون عليه إلى الطعن المرفوع من الطاعتين قد ترتب عليه اندماجه فيه وقضت في الطعن الأخير بما انتهى إليه الخبير ورفعت التعويض الذي يستحقه المطعون عليه عن الأطيان المنزوعة ملكيتها إلى ٧٠٠ جنيه للفدان فإنها لا تكون قد تجاوزت ولايتها فيما قضت به . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف لنهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٠ من يوزيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، محمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم الديوانى ، وعبدالعليم الدهشان .

( ١٤٣ )

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تقادم . ” تقادم مكسب ” . حيازة . ” الحيازة كسبب للتملك ” .

الحيازة كسبب للتملك . وجوب توافرها بعنصرها المادى والمعنوى وهونىة التملك  
وأن يكون وضع اليد مستمرا مادنا ظاهرا لا غموض فيه .

(ب) إثبات . ” الإثبات بالبيئة ” . حكم . ” قصور . ما يعد كذلك ” .  
حيازة . محكمة الموضوع .

وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرره محكمة الموضوع فى هذا  
الشان لا محل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التى تؤدى إلى توافر  
شروط وضع اليد المكسب لللكية بالتقادم .

١ - يشترط فى التقادم المكسب - وفقا لما تقضى به المادتان ٩٦٨ و ٩٦٩  
من القانون المدنى - أن تتوافر لدى الحائز الحيازة بعنصرها حتى تكون حيازة  
قانونية صحيحة ، ومن ثم فإن وضع اليد لا ينهض بمجرد سببا للتملك ولا يصلح  
أساسا للتقادم إلا إذا كان مقرونا بنية التملك وكان مستمرا مادنا ظاهرا  
غير غامض .

٢ - لتن كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من  
أى مصدر يستقى القاضى منه دليله ، ولا محل لطرح ما تقرره محكمة الموضوع  
بشأنها على محكمة النقض ، إلا أنه يجب أن يعرض الحكم المثبت للتملك بالتقادم  
لشروط وضع اليد فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى إلى توافرها بحيث



يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها ، وإذ لم يرد بالحكم المطعون فيه ما يفيد تحقق هذه الشروط فإنه يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن الطاعن الأول أقام الدعوى رقم ٢١٠٠ سنة ١٩٦١ مدنى كلى  
القاهرة ضد المطعون عليهم الأول والرابع والخامس وضد المرحوم فهم سليمان  
عبد الله — مورث المطعون عليهما الثانى والثالثة — وطلب الحكم فيها بتثبيت  
ملكته لمنزل موضع الحدود والمعالم بالصحيفة وبمحو كافة التسجيلات الموقعة  
على هذا العقار . وقال ببيان الدعواه إنه بعقد بيع مشهر برقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٦  
اشترى من مورث المرحوم نقولا بابا دوبلو بناية على قطعة أرض فضاء معدة  
للبناء بجهة مهمشة قسم شبرا وأقام عليها منزلا وظل واضعا اليد عليه بصفة  
هادئة مستمرة حتى الآن غير أنه فوجئ باتخاذ المطعون عليه الخامس — إبراهيم  
على صقر — إجراءات التنفيذ العقارى على هذا المنزل وبرسو مزاده عليه  
باعتبار أنه مملوك لمدينة المطعون عليه الرابع — مجاهد عيد موسى — الذى لم يكن  
سوى مستأجرا لإحدى غرفه . وإذ باع المطعون عليه الخامس هذا المنزل بناء  
على حكم مرمى المزاد الصادر لصالحه إلى المطعون عليه الأول ومورث المطعون  
عليهما الثانى والثالثة وكان هو المالك للعقار — بالعقد المسجل رقم ٨٥٣  
سنة ١٩٤٩ المشار إليه — ولم يحصل أن تصرف فيه بالبيع أو بأى تصرف  
آخر لأى من المطعون عليهم فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . طلبت  
الطاعنة الثانية فاطمة عيد موسى تدخلها خصما منضما للطاعن فى طلباته لأنها  
اشتريت منه المنزل وصدر لها حكم بصحة ونفاذ عقد شرائها . وباتاريخ ١٩٦٤/٥/١٤  
قبلت المحكمة الابتدائية تدخل الطاعنة الثانية فى الدعوى وقضت بتثبيت

ملكية الطاعن الأول للمنزل موضوع النزاع ومحو كافة التسجيلات الموقعة عليه .  
استأنف المطعون عليهم الثلاثة الأواون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٠ لسنة ٨١ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف قضت في ٢٨ / ٣ / ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم استند في قضائه برفض الدعوى إلى أن المطعون عليه الخامس الرامى عليه المزداد قد اكتسب ملكية المنزل موضوع النزاع بانقضاء خمس سنوات من وقت صدور الحكم برسوم مزاد العقار عليه ، هذا في حين أن أحدا من المطعون عليهم لم يضع يده على المنزل وليس في محضر التسليم المؤرخ ١٧ / ٨ / ١٩٥٣ الذى استند إليه الحكم ما يدل على وضع اليد من جانب أى من المطعون عليهم إذ لم يخرج العقار من حيازة الطاعن الأول وظل التسليم محل منازعة منه ومن الطاعنة الثانية فقد أقام المطعون عليه الخامس الرامى عليه المزداد الدعوى رقم ٢١٣٣ سنة ١٩٥٣ مدنى جزئى شبرا يطالب فيها الطاعن الأول الواضع اليد على المنزل بريعه وقضى في هذه الدعوى بوقفها حتى يفصل في الملكية وتأيد هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٠١ سنة ٥٤ استئناف كلى القاهرة . كما أقام الرامى عليه المزداد المذكور الدعوى رقم ٤٦٦٨ سنة ٥٤ مستعجل القاهرة بطلب وضع المنزل تحت الحراسة القضائية وقد ألغى حكم الحراسة الصادر له ابتدائيا في الاستئناف رقم ١١٨١ سنة ١٩٥٤ مستأنف مستعجل القاهرة وظل الطاعن الأول واضعا يده على المنزل كما لك إلى أن باعه للطاعنة الثانية في ١٦ يولييه سنة ١٩٥٤ وإذا تمسك الطاعنان بهذه المستندات للتدليل على عدم توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم للطعون عليهم والتفت الحكم عن دفاعهما وقضى برفض دعواهما تأسيسا على أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين قد اكتسبوا ملكية العقار بالتقادم الجمعى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان يشترط في التقادم المكسب — وفقا لما تقضى به المادتان ٩٦٨ ، ٩٦٩ من القانون المدنى — أن تتوافر لدى

الحائز الحيازة بعنصرها حتى تكون حيازة قانونية صحيحة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برفض الدعوى إلى أن المطعون عليه الخامس تملك المنزل باقتضاء خمس سنوات من وقت صدور حكم مرمى المزاد في سنة ١٩٥٣ واعتبر نشوء هذا السبب قد اقترن بوضع اليد اعتقادا على محضر تسليم المنزل المؤرخ ١٧/٨/١٩٥٣ ، وكان هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه لا يفيد بذاته في حصول وضع يد المطعون عليه الخامس الفعلي على منزل النزاع ولا توافر بموجبه الحيازة القانونية الصحيحة ، ذلك أن وضع اليد لا ينهض بمجرد سببها للتملك ولا يصلح أساسا للتقدم إلا إذا كان مقروفا بنية التملك وكان مستمرا هادئا ظاهرا غير غامض ، وإنه وإن كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستقى القاضى منه دليله ولئن كان لا محل لطرح ما تقرره محكمة الموضوع بشأنها على محكمة النقض ، إلا أنه يجب أن يعرض الحكم المثبت للتملك بالتقدم لشروط وضع اليد فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها . وإذ لم يرد بالحكم المطعون فيه ما يفيد تحقق هذه الشروط بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الأولين ، وخلا الحكم من أى بيان يدل على فحصه للمستندات التى قدمت فى الدعوى وأشار إليها الطاعنان فى دفاعهم للتدليل على مدى خروج العقار موضوع النزاع من وضع يدهم إلى وضع يد أى من المطعون عليهم على الرغم من محضر التسليم المؤرخ ١٧/٨/١٩٥٣ وقضى الحكم برفض دعوى الطاعنين تأسيسا على أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين قد اكتسبوا ملكية العقار بالتقدم الخمسى ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح  
الشريفي .

( ١٤٤ )

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . " وعاء الضريبة " .  
قانون .

توقف نشاط الممول لصدور تشريع يحتمه . بجواز ترحيل الخسارة إلى السنوات الثلاث التي يستأنف  
فيها هذا النشاط بعد زوال هذا المانع القانوني .

وإن كان الأصل طبقاً للسادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في ترحيل  
خسارة إحدى السنين إلى السنوات الثلاث التالية هو وحده الممول واستمرار نشاطه  
الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بحيث إذا اختلف الممول أو توقف  
نشاطه امتنع الترحيل ، إلا أنه يستثنى من هذا الأصل أنه متى كان النشاط  
قد توقف لصدور تشريع يحتمه فإنه يجوز ترحيل الخسارة إلى السنوات الثلاث  
التي يستأنف فيها هذا النشاط بعد زوال هذا المانع القانوني ، والقول بغير ذلك  
يؤدي إلى أن يكون الإكراه التشريعي سبباً في حرمان الممول من منزلة خولها  
القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٦٩ سنة ١٩٦٠ تجارى

الاسكندرية الابتدائية ضد جورج عريضة الطعن في قرار لجنة الطعن وطلبت الحكم أصليا بعدم جواز طعن الممول في الربط لصيرورته نهائيا واحتياطيا بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه فيما قضى به من ترحيل خسارة سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ إلى سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ واعتبار نتيجة العمليات في السنة الأولى مبلغ ٥٤١٥ ج و ١٠٠ م ربحا وفي السنة الثانية مبلغ ٩٤٥ ج و ٧٠٠ م خسارة مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت شرحا لدعواها إن المدعى عليه خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بوصفه مياوما ببورصة العقود بالاسكندرية وأنه قدم إقراراته عن سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ باعتباره من الخاضعين لضريبة المهن غير التجارية وأن صافي إيراده عن سنة ١٩٥٦ مبلغ ٤٤١٠ ج و ١٨٠ م وأنه حقق خسارة في سنة ١٩٥٧ بلغت ١٠٩٤ ج و ٨١٠ م وأخضعته المأمورية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وحددت صافي ربحه في سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٥٤١٥ ج و ١٠٠ م وخسارته في سنة ١٩٥٧ بمبلغ ٩٤٥ ج و ٧٠٠ م وأخطرته بالنموذج رقم ١٨ ضرائب فلم يعترض عليه فأجرت الربط عليه بموجب النموذج رقم ١٩ ضرائب ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٦٠ أصدرت اللجنة قرارها برفض الدفع بعدم خضوع الممول لضريبة الأرباح التجارية وبخضوعه لها دون ضريبة المهن الحرة مع تأييد تعديلات المأمورية لأرباح المنشأة عن سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وبأحقية الطاعن في ترحيل خسارة سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ إلى ربح السنوات من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٥٧ عند الربط إعمالا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلانها ، وبتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتأييد القرار المطعون فيه وألزمت الطاعنة بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاء وإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وتأييد تقديرات المأمورية وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٥ تجارى سنة ١٧ ق ، وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الطعن المقدم من المستأنفة في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٠ شكلا وفي موضوعه بإلغاء القرار المذكور

فما تضمنه من إجازة ترحيل خسائري سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ وخصمها من أرباح سنة ١٩٥٦ وما بعدها وبأيد المأمورية في رفضها لهذا الترحيل وألزمته المستأنف عليه بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة .  
وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم أحقية الطاعن في ترحيل الخسائر التي مني بها في سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ وخصمها من الأرباح التي حققها في سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ بعد استئناف نشاطه الذي توقف في الفترة من سنة ١٩٥٣ حتى سبتمبر سنة ١٩٥٥ بسبب غلق بورصة العقود مستندا في ذلك إلى أن المشرع في المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قصر ترحيل الخسائر على السنوات الثلاث اللاحقة على سنة الخسارة، وأنه يستوي في ذلك أن يكون الممول قد باشر نشاطه بالفعل في تلك السنوات الثلاث دون أن يحقق ربحا أو أن يكون مرد عدم تحقيقه الربح هو توقفه خلالها عن مباشرة نشاطه توقفا اختياريا أو إجباريا وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن المشرع عند وضعه حدا أقصى لعدد السنوات التي أجاز ترحيل الخسائر إليها قد اقترض ضمنا استمرار المنشأة في مواصلة نشاطها خلال سنوات الترحيل في ظروف عادية ودون أية مؤثرات قاهرة أو حوادث لا دخل لإرادة الممول فيها وإذا استحال على الطاعن مباشرة نشاطه التجاري في الفترة من ١٩٥٢/١١/٢٣ حتى سبتمبر سنة ١٩٥٥ لصدور قرار جمهوري بغلق بورصة العقود إبان هذه الفترة فإن هذا المانع القانوني يوجب استبعادها من نطاق تطبيق المادة ٥٧ وتحديد بداية السنوات الثلاث التي يجيز القانون ترحيل الخسائر إليها من تاريخ صدور القرار بفتح البورصة في سبتمبر سنة ١٩٥٥ إذ لا يصح أن يكون الإكراه التشريعي سببا في الحرمان من مزية خولها القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وإن كان الأصل طبقا للمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في ترحيل خسارة إحدى السنين إلى السنوات ٢٠ (١٣) . ٢



الثلاث التالية ، هو وحدة الممول واستمرار نشاطه الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بحيث إذا اختلف الممول أو توقف نشاطه امتنع الترحيل إلا أنه يستثنى من هذا الأصل أنه متى كان النشاط قد توقف لصدور تشريع يحتمه فإنه يجوز ترحيل الخسارة إلى السنوات الثلاث التي يستأنف فيها هذا النشاط بعد زوال هذا المانع القانوني والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن يكون الإكراه التشريعي سببا في حرمان الممول من مزية خولها القانون ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يعمل مياوما في بورصة العقود وحقق خسارة في سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ و بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار جمهوري بقفل البورصة واستطال هذا الإغلاق حتى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وتوقف نشاط الممول خلال هذه الفترة ولم يزاول أي نشاط تجاري آخر إبانها ثم استأنف نشاطه في البورصة بعد فتحها وحقق ربحا في سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ فإنه يتعين خصم خسارة سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ من أرباح السنوات التالية لفتح البورصة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم جواز هذا الخصم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشربيني .

( ١٤٥ )

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . " ربط إضافي " . قانون .  
نظام عام .

وجوب اخطار الممول على النموذج رقم ٢٠ ضرائب في حالة الربط الإضافي . اختلافة من  
النموذج رقم ١٩ الخاص بالربط الأصلي .

مؤدى نص المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٥ من  
اللائحة التنفيذية للقانون المذكور أن المشرع أوجب اتباع إجراء معين في حالة  
الربط الإضافي بأن يكون الإخطار على النموذج رقم ٢٠ ضرائب المنطوق  
على الأسباب والأسس المؤدية إلى إجراء هذا الربط . وهذا النموذج يختلف  
عن النموذج رقم ١٩ الخاص بالربط الأصلي ، فلا يسوغ اتباع الإجراء المخصص  
للربط الأصلي بالنسبة للربط الإضافي ، ذلك أن التشريعات الخاصة بتنظيم  
إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام  
وهي إجراءات حتمية الزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها ورتب البطلان  
على مخالفتها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن قرنى عبد الفتاح أقام الدعوى رقم ٧٠ سنة ٥٣ تجارى

بني سويف الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٢ نيا قضى به من عدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وطلب الحكم بقبوله وإعادة الأوراق إلى اللجنة لنظره موضوعا وإلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إن مأمورية ضرائب بني سويف أجرت ربطا إضافيا على أرباحه التجارية عن سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٥٠٠ ج وأخطرته بهذا التقدير على النموذج رقم ١٩ ضرائب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وطعن على هذا الربط بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٣ وقضت اللجنة برفض الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني وإذا كان طعنه في الميعاد فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة . وبتاريخ ١٩٥٤/١/٢٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وقبول الطعن شكلا وإعادة الأوراق إليها للفصل في الموضوع وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم بتأييد قرار اللجنة وفيد هذا الاستئناف برقم ٣٥٠ سنة ٣١ ق . وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بتأييد قرار لجنة طعن ضرائب بني سويف الدائرة الأولى المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢٢ والقاضي بعدم قبول الطعن المقدم من المستأنف شكلا وألزمت المستأنف عليه بالمصروفات وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها أخطرته بالربط الإضافي على النموذج رقم ١٩ ضرائب مخالفة بذلك اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أوجبت تحرير الاخطار لهذا الربط على النموذج رقم ٢٠ ، وردت المحكمة على هذا الدفاع بقولها إن النموذجين رقمي ١٩ و ٢٠ يتضمنان بيانات متطابقة وقضت بصحة الاخطار في حين أن بياناتهما مختلفة وما نصت عليه اللائحة التنفيذية في هذا الخصوص يعتبر من



الإجراءات التنظيمية التي يترتب على عدم مراعاتها بطلان الإخطار وبالتالي بطلان الحكم الذي بنى عليه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين أنها تنص على أن " يعتبر التنبيه على الممول بالدفع نهائيا وقطعيا ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب - دون إخلال بأجل التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ من هذا القانون والقوانين المعدلة له - من أن الممول لم يتقدم بإقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة ، أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة فتجوز المصلحة ربطا إضافيا يكون قابلا للطعن فيه كالربط الأصلي " كذلك وبالرجوع إلى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة بين أنها تنص على أنه " وفي جميع الأحوال إذا تناولت المصلحة الربط الذي أجرته بأى تعديل يجب إخطار الممول به مع توضيح الأسس التي بنى عليها الربط الأصلي والإضافي والأسباب التي استندت إليها المصلحة لإجراء التعديل " كما نصت المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ على أنه " يكون إخطار الممول بتعديل الضريبة أو بالربط الأصلي المنصوص عليه في المادة ٤٧ مكررة من القانون المشار إليه على النموذج رقم ٢٠ ضرائب المرافق " ، ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع أوجب إتباع إجراء معين في حالة الربط الإضافي بأن يكون الإخطار به على النموذج رقم ٢٠ ضرائب المنطوى على الأسباب والأسس المؤدية إلى إجراء هذا الربط وهذا النموذج يختلف عن النموذج رقم ١٩ الخاص بالربط الأصلي فلا يسوغ إتباع الإجراء المخصص للربط الأصلي بالنسبة للربط الإضافي، ذلك أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام وهي إجراءات حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجها من المصلحة في إتباعها ورتب البطلان على مخالفتها ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بصحة الإخطار بالربط الإضافي المحرر على النموذج رقم ١٩ المخصص للربط الأصلي فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

## جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشبيشي ، وعلى عبد الرحمن .

( ١٤٦ )

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ، ب ) موظفون . " إخلال الموظف بالتزامات الوظيفة " . مسئولية .  
التزام . " مصادر الالتزام " .

( ١ ) علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية  
الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون . خلو القانون  
من هذه القاعدة لا يؤثر في وجوب التزام الموظف بها . القانون  
رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ .

( ب ) إخلال الموظف بالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته إذا أضر بالدولة .  
آثره . مساءلته مدنيا طبقا للقواعد العامة .

( ج ) تقادم . " تقادم مسقط " . مسئولية .

عدم سريان التقادم الثلاث المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني  
على الالتزامات التي مصدرها القانون . يسرى عليها التقادم العادي  
المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ مدني .

( د ) موظفون . " واجبات الوظيفة " .

كل ما يكلف به الموظف من قبل رؤسائه من أعمال لا تتعارض  
مع مقتضيات وظيفته . اعتباره من أعمال الوظيفة التي يجوز مساءلته  
عن الإخلال بها .

١ - علاقة الموظف بالدولة هي رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح  
المعمول بها بشأن الوظيفة ، وتمت قواعد أساسية عامة تحكم واجبات الموظف  
تقوم على وجوب أدائه العمل المنوط به بعناية ودقة الرجل الحريص المتبصر ،

وهذه القواعد الأساسية قد ترد في القانون مع ضوابطها وقد يخلو منها القانون دون أن يؤثر ذلك في وجوب التزام الموظف بها ، ويعتبر مصدر التزام الموظف بتلك القواعد هو القانون مباشرة فيسأل الموظف عن إخلاله بهذا الالتزام ، وقد قن المشرع هذه القواعد في القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فحدد في الفصل السادس منه واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم .

٢- إخلال الموظف بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته - إذا أضر بالدولة - يستوجب مسئوليته المدنية طبقا للقواعد العامة وبغير حاجة أيضا إلى نص خاص يقرر هذه المسئولية .

٣ - التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم إستثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون وإنما يسرى في شأن تقادم هذه الالتزامات التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص يقضي بتقادم آخر .

٤ - من المقرر أن كل ما يكلف به الموظف من قبل رؤسائه من أعمال لا تتعارض مع مقتضيات وظيفته يعتبر من أعمال الوظيفة التي يجوز مساءلته عن الإخلال بها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنين كمثليين قانونيين لمصلحة المجارى أقاما بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٥٥ الدعوى رقم ١٤٢٦ سنة ١٩٥٥ أمام محكمة القاهرة الابتدائية على



المطعون ضده الأول والبنك الأهل وطلبا إلزامهما متضامين بأن يؤديا لهما مبلغ ٢٧٦٣ ج و ٩٧٥ م وفوائده بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية، وقالوا تبياناً لدعواهما إن مصلحة المجارى ممثلة في رؤسائها اعتادت تكليف المطعون ضده الأول بصفته رئيساً لقسم صيانة مجارى العاصمة ببلدية القاهرة بصرف أجور عمال هذا القسم وقد سلمته لهذا الغرض في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ ثلاث شيكات محررة باسمه ومسحوبة على البنك الأهل قيمة الأول منها ١٣٢ ج و ٥٣٥ م والثاني ١٣٧ ج و ٢٠٠ م وقيمة الثالث ٢٤٩٤ ج و ٢٤٠ م ليقبض قيمتها من البنك ويصرفها للعمال أجراً عن شهر أكتوبر سنة ١٩٥١، ولما تقدم بهذه الشيكات إلى البنك الأهل حصل من موظف البنك المختص على النحاس رقم ١٥٠١، وأثناء انتظاره دوره في الصرف نادى عليه مجهول من المكان المخصص لموظفى البنك وأفهمه أن إخطارات مصلحة المجارى بصدور هذه الشيكات منها لم ترد بعد للبنك مما يقتضى مقابلة المدير ليأذن بالصرف وأبدى هذا المجهول استعداده لإنجاز إجراءات صرف الشيكات وبناء على هذا الإيهام سلمه المطعون ضده الأول النحاس وكشوف الحساب الخاصة بالمبالغ المطلوب صرفها وبطاقته الشخصية ثم تبين للطعون ضده الأول بعد قليل أن هذا المجهول قد تمكن من صرف قيمة الشيكات الثلاثة بتقديمه النحاس إلى نافذة الصرف بالبنك وهرب بها، ولما أبلغ الأمر تولت النيابة التحقيق و انتهت إلى قيد الواقعة برقم ٧١٧٤ سنة ١٩٥١ جنح عابدين وأمرت بحفظها لعدم معرفة الفاعل الذى نسبت إليه جريمة الإحتيال على المطعون ضده الأول، وقد اضطرت مصلحة المجارى إلى صرف الأجور ذاتها بتحرير شيكات أخرى جديدة وقيدت قيمة هذه الشيكات على حساب العهد تحت التحصيل من المطعون ضده الأول وأقامت عليه الدعوى مطالبة إياها ونسبت إليه الإهمال الفاحش وسوء التصرف المقرون بالخطأ الجسيم وأسست مسئوليته أولاً على أن مصلحة المجارى وكلته في صرف الشيكات الثلاثة التى حررتها باسمه وأن ما فعله يكون إخلالاً بالتزامه التعاقدى برعاية مصالح موكله بعناية الرجل المعنى بشئونه الخاصة ومن ثم يلتزم بتعويض الضرر الذى أصاب وكيله نتيجة إخلاله بهذا الالتزام . وأقامت المصلحة مسئولية البنك الأهل بالتضامن على وقوع خطأ تقصيرى منه لصرفه هذه الشيكات لغير من حررت لأمره و انتهت المصلحة إلى طلب الحكم أيضاً بمصلحة الحجز الذى أوقعته تحت يد المطعون ضده

الأخير على ما يقابل ربع مرتب المطعون ضده الأول . دفع المطعون ضده الأول بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى ورد الطاعنان على هذا الدفع بأنه علاوة على أن مدة التقادم الثلاثى المقررة لسقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لم تنقضى لأنه لم تمض ثلاث سنوات من وقت علمهما بالحادث والشخص المسئول عنه بعد قيد النيابة للواقعة ضد مجهول فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حتى رفع دعواهما فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥٥ فإن الأساس القانونى الذى يبينان عليه مطالبتهما للمطعون ضده الأول بالتعويض هو مسئوليته كموظف علاقته بالحكومة تنظيمية يقتضيه واجبه القيام بعمله خير قيام وفقا للقوانين واللوائح المنظمة للوظيفة وواجباتها ومن ثم يكون التزامه بمصدره القانون لا العمل غير المشروع، وبالتالى فلا يسقط الحق فى المطالبة بالتعويض عن الإخلال بهذا الواجب إلا بمرور خمسة عشر عاما من تاريخ الواقعة المنشئة للتعويض ، دفع البنك الأهلى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . وبتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبول الدفع بالتقادم الثلاثى وبسقوط الدعوى به وبرفضها، واستندت فى قضائها بقبول هذا الدفع إلى أن أساس الدعوى هو المسئولية التقصيرية وأن الطاعنين قد علما بالضرورة وبالشخص المسئول عنه فى اليوم الذى وقع فيه الحادث وهو يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ١٠٨٤ سنة ٨١ قضائية، وأسساه على أن مسئولية المطعون ضده الأول هى مسئولية عقدية مبناها عقد الوكالة الذى بمقتضاه عهدت إليه المصلحة بصرف الشيكات التى حررتها باسمه وأنه لذلك فلا تتقادم الدعوى إلا بمضى خمس عشرة سنة ، وأضاف الطاعنان بمذكرتهما الختامية الأساس القانونى الآخر لدعواهما والذى سبق لهما إبداءه أمام محكمة الدرجة الأولى وهو أن التزام الموظف بمصدره القانون وأن دعوى المسئولية عن الإخلال بهذا الإلتزام لا تسقط إلا بمضى خمسة عشر عاما . وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف برفض الإستهناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان بطريق النقض فى هذا الحكم، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت على هذا الراى .



وحيث إن مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقولان إن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية لأنحية تحكمها القوانين واللوائح وأن مركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يخوله اختصاصات الوظيفة الحكومية ومن مقتضاها نشوء مجموعة من الالتزامات المفروضة عليه ومن الحقوق المقررة له بصفته موظفا يقوم بأداء واجبات وظيفته، والقانون وحده بوصفه المصدر الخاص بالالتزامات هو الذى يحكم كل الآثار القانونية المترتبة على علاقة الموظف بالحكومة وقد خصص القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الذى وقعت الواقعة في ظله فصلا كاملا لواجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم في المادتين ٧٣ و ٨٢ وحملهم كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع أى حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى كما نصت المادة ٨٣ منه على معاقبة كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في القانون أو يخرج عن مقتضى الواجب في أعمال وظيفته تأديبيا دون أن يخل ذلك بالحق في إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء، ومؤدى ذلك أن مطالبة الدولة لأحد موظفيها بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بسبب إهماله أو تقاعسه من أداء واجبه أساسها العلاقة التنظيمية والأنحية التى تربطها ومصدرها القانون وحده طبقا لما نصت عليه المادة ١٩٨ من القانون المدنى من أن الالتزامات التى تنشأ مباشرة عن القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التى أنشأتها، وأنه لما كانت واقعة الإهمال والخطأ الجسيم الذى إرتكبه المطعون ضده الأول لا تعتبر مصدر الالتزام في هذه الحالة بل القانون هو مصدرها المباشر فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يطبق أحكام التقادم العادية بشأن الدعوى التى أقامها الطاعنان دون نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى، لأن نص هذه المادة هو نص استثنائي ورد على خلاف الأصل العام في التقادم ولا ينطبق إلا على الحقوق التى تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة من مصادر أخرى للالتزام وإذا عمل الحكم المطعون فيه المادة ١٧٢ من القانون المدنى على واقعة الدعوى وقضى بسقوط الدعوى بالتقادم المنصوص عليه في هذه المادة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.



وحيث إن هذا النعى شديد، ذلك أن الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول كان يشغل وظيفة رئيس قسم صيانة مجارى العاصمة وقت أن كلفته مصلحة المجارى التى يتبعها بأن يقوم بقبض قيمة الشيكات الثلاثة من البنك لصرف أجور شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى عمال قسم الصيانة الذى يرأسه ، ولما كانت علاقة الموظف بالدولة هى رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها بشأن الوظيفة وكانت واجبات الموظف تحكمها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أدائه العمل المنوط به بعناية ودقة الرجل الحريص المتبصر وهذه القواعد الأساسية قد ترد فى القانون مع ضوابطها وقد يخلو منها القانون دون أن يؤثر ذلك فى وجوب التزام الموظف بها ويعتبر مصدر التزام الموظف بتلك القواعد هو القانون مباشرة فيسأل الموظف عن إخلاله بهذا الالتزام ، وقد قنن المشرع هذه القواعد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فحدد فى الفصل السادس منه واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ولئن كان هذا القانون لا ينطبق على واقعة الدعوى لوقوعها قبل تاريخ العمل به إلا أن ما نص عليه هذا القانون فى المادة ٧٣ منه من وجوب قيام الموظف بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة لا يعتبر إنشاء لواجب لم يكن الموظف مكلفا به قبل صدور ذلك القانون بل تقريراً لهذا الواجب الذى تفرضه الوظيفة ذاتها بغير حاجة إلى نص عليه، كما أن إخلال الموظف بالالتزامات التى تفرضها عليه وظيفته — إذا أضر بالدولة — يستوجب مسئوليته المدنية طبقاً للقواعد العامة وبغير حاجة أيضاً إلى نص خاص يقرر هذه المسئولية . لما كان ذلك وكان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن أساس مسئولية المطعون ضده هو إخلاله بالالتزامات التى تفرضها عليه وظيفته وهى التزامات ناشئة عن القانون مباشرة وكان التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو تقادم استثنائى خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع، فلا يسرى على الالتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون وإنما يسرى فى شأن تقادم هذه الالتزامات التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ما لم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى مع أن الطاعنين اتبها فى استئنافهما

إلى تأسيس دعواهما على إخلال المطعمون ضده بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته والتي منشؤها القانون مباشرة مما يقتضى ألا تسقط دعوى المسؤولية على هذا الأساس إلا بانهاء خمس عشرة سنة ، فإن الحكم المطعمون فيه يكون مخطئا في القانون ، ولا يجدي ما قرره من أن صرف قيمة الشيكات ليس من مستلزمات وظيفته لأن هذا من صميم عمل الصيارف المعينين لهذا الغرض ذلك بأن المطعمون ضده ذكر في التحقيق الجنائي المرفق بأوراق الدعوى أنه اعتاد صرف قيمة الشيكات الخاصة بأجور العمال من عشر سنوات مابقة على الحادث ومن المقرر أن كل ما يكلف به الموظف من قبل رؤسائه من أعمال لا تتعارض مع مقتضيات وظيفته يعتبر من أعمال الوظيفة التي يجوز مساءلته عن الإخلال بها ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعمون فيه ، وإذا كان خطؤه على النحو السالف بيانه قد حجب عن بحث الإهمال المسند إلى المطعمون ضده وما إذا كان يعتبر إخلالا بواجب الحرص والتبصر الذي تفرضه عليه وظيفته مما يستوجب مسؤوليته المدنية أولا يعتبر ، فانه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الاستئناف لتقول كلمتها في ذلك .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٤٧ )

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ) نقض . ” الأسباب الواقعية ” . وكالة . ” الوكالة في الحصومة ” .

عدم إنكار الخصم أمام محكمة الاستئناف وكالة المحامي الحاضرمعه . عدم جواز  
إنكارها أمام محكمة النقض .

( ب ) محاماة . ” إثابة المحامي محاميا آخر عنه ” . وكالة . بطلان . قانون .

حق المحامي الوكيل في الدعوى في إثابة محام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه .  
ألا يكون في التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد  
الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلق قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون  
المرافعات من نص يقضى بالبطلان في هذه الحالة . ورود هذا الحظر لأول مرة في قانون  
المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . المادة ٧٤ من هذا القانون .

( ج ) عقد . ” تنفيذ العقد ” . عرف . ” العرف التجارى ” .

إتفاق الماقدين على ما يخالف العرف التجارى . عدم جواز الاستناد إلى العرف  
لتحلل من الالتزامات الناشئة عن هذا الاتفاق .

١ — إذا كان الخصم مع حضوره بنفسه في بعض الجلسات أمام محكمة  
الاستئناف لم ينكر أمام تلك المحكمة وكالة المحامي الحاضرمعه في المرافعة عنه  
أمام القضاء فإنه لا يقبل منه بعد ذلك أن ينكر هذه الوكالة لأول مرة أمام  
محكمة النقض .



٢ — للحمى الوكيل فى الدعوى وفقا للمادة ٣٣ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن ينب عنه فى الحضور أو فى المرافعة أو فى غير ذلك من إجراءات التقاضى محاميا آخر دون توكيل خاص ما لم يكن فى التوكيل ما يمنع ذلك . وقد نصت المادة ٢٥ من هذا القانون على أنه لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة التقضى أو المحكمة الإدارية العليا أو يقدم إليها طلبات إلا المحامين المقررين أمامها ، أما فيما يختص بمحاكم الاستئناف فقد اكتفى بالنص على عدم جواز تقديم صحف الاستئناف إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها دون أن يحظر على غير هؤلاء المحامين الحضور عن الخصوم أمام تلك المحاكم ولم يرد هذا الحظر إلا لأول مرة فى قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ حيث نص فى المادة ٧٤ منه على أنه لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى إلا المحامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحاكم ، وقد خلا قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان فى حالة حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية من أحد الخصوم أمام محكمة الاستئناف .

٣ — لا يجوز للتعاقد الاستناد إلى العرف للتحلل من التزامات يفرضها عليه التعاقد الذى تم بينه وبين الطرف الآخر فى العقد إذ لا يوجد ما يمنع من أن يتفق العاقدان على ما يخالف العرف التجارى ويكون اتفاقهما ملزما لهما .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٦٠ كلى بنها ، طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٦١٥٢ ج و ٢٣٨ م وقال بيانا للدعوى إن الطاعن كان مندوبا عنه فى شراء أقطان فى موسم ١٩٥٨ — ١٩٥٩ وتمهد

في العقد المبرم بينهما بإخطاره بالأقطان التي يشتريها لحسابه بمقتضى بلاغات يوضح فيها رتبة القطن ووزنه وسعره وجهة الشراء والمصاريف على أن يلتزم بفرق السعر الناتج عن مخالفة القطن للرتبة والوزن اللذين أبلغ عنهما واتفق على حساب السعر على أساس الرتبة والوزن الفعلي حسب كشوف المحلج وقد ظهر من الحساب الختامى للبالغ التي تسلمها الطاعن والأقطان التي وردها وفروق الأسعار التي ظهرت من بلاغاته وفواتير المحلج أنه مدين بالمبلغ المطالب به ولكنه امتنع عن الوفاء به رغم إعداده . بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦١ قضت محكمة بنها الابتدائية بنadb خبير لفحص حساب الطرفين في مدة النزاع وبيان ما إذا كانت الأقطان الموردة فعلا للمحلج مطابقة للبيانات الواردة ببلاغات الطاعن وعقود شرائها أم مختلفة عنها وبيان فروق الأسعار الناشئة عن الاختلاف في حالة وجوده . وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن الطاعن مدين للطعون ضده بمبلغ ٤٠٥٦ ج و ٣٤٢ م . قرر الطاعن بالإدعاء بالتزوير في كشوف الوزن والفرز كما طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنه تحاسب مع المطعون ضده عن شراء هذه الأقطان وتخالص معه أمام شهود . وفي ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة الابتدائية برفض الإدعاء بالتزوير مع تغريم الطاعن ٢٥ جنيه وبإلزامه بأن يدفع للطعون ضده مبلغ ٤٠٥٦ ج و ٣٤٢ م . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٠ سنة ١٤ ق تجارى طنطا . وفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في وقوع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الإستئناف حددت بعد المرافعة في الدعوى جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ للنطق بالحكم وبعد أن مدت أجل الحكم مرتين قررت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ فتح باب المرافعة لنفس اليوم لتعذر المداولة بسبب تغيير الهيئة ، ولما نودى على الخصوم أمام الهيئة الجديدة لم يحضر الطاعن أو محام عنه فطلبت المحكمة من أحد المحامين الذي تعادف وجوده بالجلسة الحضور نيابة عن الطاعن فأثبت

حضوره عن محامى الطاعن وصمم على الطلبات ثم حجزت الهيئة بتشكيلها الجديد الدعوى للحكم لآخر الجلسة وأصدرت حكمها المطعون فيه وإذا كان المحامى الأصيل الذى حضر عنه هذا المحامى بـجلسة المرافعة الأخيرة ليس لديه توكيل يبيح له الحضور عن الطاعن في غيبته، ومن أجل هذا كان المحامى الأصيل يحضر مع الطاعن في الجلسات السابقة على حجز القضية للحكم فإن المحامى الذى حضر في جلسة المرافعة الأخيرة عن المحامى الأصيل لم يكن له صفة في تمثيل الطاعن علاوة على أن هذا المحامى ليس له حق الحضور أمام محكمة الاستئناف لعدم قيد اسمه في جدول المحامين المقبولين أمامها وبذلك فلا يعتبر الطاعن قد حضر في جلسة المرافعة الأخيرة وتكون محكمة الاستئناف إذ لم تخطره بهذه الجلسة ولم يحضر فيها قد أخلت بحقه في الدفاع مما يجعل حكمها باطلا. وأودع الطاعن ملف الطعن شهادة مؤرخة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٥ من نقابة المحامين تفيد أن الأستاذ محمود هانى الذى حضر عن المحامى الأصيل للطاعن أمام محكمة الاستئناف بـجلسة المرافعة الأخيرة قبل أمام المحاكم الابتدائية في ١٤/١٢/١٩٥٥ وأنه طلب قيد اسمه أمام محاكم الاستئناف في ٣١ مارس سنة ١٩٦٥ و لم تخطره النقابة حتى تاريخ هذه الشهادة بما تم في هذا الطلب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه يبين من أوراق الملف المضموم أن الأستاذ عمر المارية المحامى — وهو نفس المحامى المقرر بهذا الطعن نيابة عن الطاعن — قد وقع على صحيفة الاستئناف المرفوع من الطاعن وذكر فيها أنه وكيل عنه وذكر هذه الصفة أيضا في ورقة إعادة إعلان المستأنف عليه ”المطعون ضده“ المحررة في ٦ مايو سنة ١٩٦٤ كما أنه أقاب عنه الأستاذ كمال إبراهيم للحضور عن الطاعن بـجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ ثم حضر الأستاذ عمر المارية بنفسه بالجلسة التالية وهي جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٦٥ وأثبت حضوره عن المستأنف ”الطاعن“ ولم يحضر المستأنف معه في هذه الجلسة وإنما حضر معه في الجلستين التاليتين كما أن الأستاذ عمر المارية قدم إلى محكمة الاستئناف بصفته وكلا عن الطاعن مذكرة بدفاعه بـجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وقد قبلت تلك المحكمة هذه المذكرة منه بصفته هذه وأشارت إليها في حكمها المطعون فيه. ولما كان ذلك كله يفيد أن محكمة



الإستئناف قد تحققت من وجود توكيل من الطاعن للأستاذ عمر المارية المحامي  
يبيح له الحضور عنه أمام محكمة الإستئناف والمرافعة عنه وإلا ما قبلت حضوره  
في الجلسات التي لم يحضر فيها الطاعن بنفسه وما قبلت المذكرة المقدمة منه، وكان  
الطاعن فوق هذا مع حضوره بنفسه في بعض الجلسات أمام محكمة الاستئناف  
لم ينكر أمام تلك المحكمة وكالة الأستاذ عمر المارية عنه في المرافعة أمام  
القضاء فإنه لا يقبل منه بعد ذلك أن ينكر هذه الوكالة لأول مرة أمام محكمة  
النقض، سيما وأنه يتمسك في باقي أسباب الطعن بما ورد في المذكرة المقدمة  
من وكيله المذكور أمام محكمة الإستئناف. لما كان ذلك وكان الثابت أيضا  
من محضر جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ التي حددتها محكمة الإستئناف لنظر  
الدعوى بعد فتح باب المرافعة بسبب تغير الهيئة أن الأستاذ محمود هاني المحامي  
أثبت في محضر الجلسة حضوره من الأستاذ عمر المارية المحامي من المستأنف  
"الطاعن" وصمم على طلباته، وكان للمحامي الوكيل في الدعوى وفقا للمادة ٣٣  
من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن ينب عنه في الحضور أو في المرافعة  
أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محاميا آخر دون توكيل خاص ما لم يكن  
في التوكيل ما يمنع ذلك وكان لم يثبت أن التوكيل الذي بمقتضاه حضر الأستاذ عمر  
المارية عنه في الإستئناف وقدم مذكرة بدفاعه يتضمن هذا المنع، فإن الطاعن  
يكون قد مثل تمثيلا صحيحا في جلسة المرافعة الأخيرة التي صدر فيها الحكم  
المطعون فيه، أما ما يقوله الطاعن من أن المحامي الذي حضر من محاميه الأصلي  
في تلك الجلسة غير مقبول للمرافعة أمام محكمة الاستئناف وأن ذلك من شأنه  
أن يؤدي إلى بطلان في الإجراءات التي أنبنى عليها الحكم المطعون فيه، فإن ذلك  
مردود بأن قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وإن نص في المادة ٢٥ منه على  
أنه لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا  
أو يقدم إليها طلبات إلا المحامين المقررين أمامها إلا أنه فيما يختص بحاكم  
الاستئناف فقد اكتفى بالنص على عدم جواز تقديم صحف الإستئناف إلا إذا  
كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها دون أن يحظر على غير هؤلاء  
المحامين الحضور عن الخصوم أمام تلك المحاكم ولم يرد هذا الحظر إلا لأول  
مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٩١ لسنة ١٩٦٨ حيث نص في المادة ٧٤ منه  
على أنه لا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء

الإدارى إلا المحامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحاكم . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية المرافعة أمام محاكم الجنايات وهى من محاكم الاستئناف ، وكان مقتضى المادة ٢٥ من قانون المرافعات معلةً بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ المنطبق على الواقعة ، أن الاجراء لا يكون باطلاً إلا إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للتخصم فإنه وقد خلا قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان في حالة حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محكمة الاستئناف وكان حضور الأستاذ محمود هانى المحامى عن الأستاذ عمر المارية المحامى الأصلي للطاعن في جلسة المرافعة الأخيرة وتصميمه على الدفاع والطلبات التى سبق أن أبدأها هذا المحامى الأصلي قبل حجز القضية للحكم لم يترتب عليه ضرر للطاعن ، لأن الطاعن كان قد استكمل دفاعه في الدعوى واقتصر المحامى الحاضر عن خصمه في جلسة المرافعة الأخيرة التى حددت بعد فتح باب المرافعة على طلب رفض الاستئناف دون إبداء أى دفاع جديد ، وكان الطاعن نفسه لم يدع في تقرير الطعن أن حضور الأستاذ هانى عنه في الجلسة الأخيرة قد فوت عليه إبداء دفاع معين . لما كان ما تقدم فإن النعى ببطلان الإجراءات لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الفصور في النسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه تمت محاسبة بينه وبين المطعون ضده بعد انتهاء عمله لدى الأخير وظهر منها أن كل الباقي له في ذمته هو مبلغ خمسين جنيها قام بسداده إليه ، وطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت هذا الدفاع ، وقد اكتفى الحكم المطعون فيه في رده على هذا الطلب بقوله إن محكمة أول درجة صفت الحساب على هدى الأسس الواردة بخطاب الطاعن للاتحاق بالعمل لدى المطعون ضده وهو رد قاصر لأن هذا التخالص دليل على أنه لا توجد في ذمته فروق أسعار يستحقها المطعون ضده وإلا لما قبل تحديد كل ما له في ذمة الطاعن بمبلغ خمسين جنيها هذا إلى أن الحكم المطعون فيه اعتمد أيضا على هذا القول في رفض ما طلبه

الطاعن من إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهادة أهل الخبرة في شأن طبيعة عمل المندوب في شراء الأقطان لحساب التاجر لمعرفة ما إذ كان المندوب يتحمل فروق رتب الأقطان التي يتعاقد عليها أم لا يتحملها إذ كان لا يتعاقد على شراء الأقطان إلا بعد حليج العينة التي يقدمها له التاجر وتحديد الثمن على أساس الرتبة وما دامت هذه الفروق لا تنشأ إلا إذا ظهرت بعد ذلك فروق في الرتب عند حليج الأقطان ، فإن هذا الذي استند إليه الحكم في رفض هذا الطلب لا يصلح رداً عليه وبذلك جاء الحكم مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أورد بشأن طلب الطاعن الإحالة إلى التحقيق قوله ” إن العلاقة بين المستأنف ” الطاعن ” والمستأنف عليه ” المطعون ضده ” علاقة أساسها عقد حدد شروطه وأوضاعه الخطاب الموجه من المستأنف إلى المستأنف عليه بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٠ يعرض عليه فيه خدماته والشروط التي تؤدي على أساسها هذه الخدمات وسواء كانت هذه الشروط والأوضاع موافقة للعرف التجاري أو مخالفة له ، فعليها التزم المستأنف بالعمل وعلى ضوئها يجب أن تتم المحاسبة بينهما ، ولا يعيب الحكم المستأنف أن يلتفت من طلب الإحالة إلى التحقيق بشقيه — واقعة التخاص وإثبات العرف بشأن الوساطة التجارية في تجارة القطن — دون رد عليه ما دام قد انتهى إلى تصفية الحساب على هدى من الأسس التي ارتضاها المستأنف وعرضها في خطابه السالف الإشارة إليه ، وليس هناك ما يحول دون مسئوليته عن فروق الرتب إذا وجدت ما دام هو قد التزم بذلك في خطابه المؤرخ ١٩٥٨/٩/٢٠ .

وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يتضمن الرد الكافي على طلي الطاعن المشار إليهما ، ذلك أنه اعتمد في قضائه بتأييد الحكم الابتدائي على الأخذ بتقرير التحير المشتدب في الدعوى والذي انتهى من تصفية حساب الأقطان التي وردها الطاعن فعلاً للمعالج وأبلغ المطعون ضده برتبها وأوزانها ، إلى أن فروق الأسعار



التي ظهرت من مخالفة تبليغات الطاعن لوزن هذه الأقطان ورتبها في المخلج مقدارها ٤٠٥٦ ج و ٣٤٢ م ، ولما كانت نتيجة هذه التصفية التي أجراها الخبير وفقا للأسس التي قبها الطاعن في خطابه المؤرخ ١٩٥٨/٩/٢٠ تنقض ادعاه بمحصول محاسبة أسفرت عن أن كل ما كان يستحقه المطعون ضده في ذمته من فروق الأسعار في الأقطان التي وردها هو مبلغ خمسون جنيها ، وكان لا يجوز للطاعن الاستناد إلى العرف للتعامل ، من التزامات يفرضها عليه التعاقد الذي تم بينه وبين المطعون ضده إذ لا يوجد ما يمنع من أن يتفق العاقدان على ما يخالف العرف التجاري ويكون اتفاقهما ملزما لهما ، ومن ثم يكون استشهاد الطاعن بالعرف وطلبه من محكمة الموضوع إثباته غير مجد . لما كان ذلك فإن النعي بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٤٨ )

الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) إثبات . "عبء الإثبات" . إلزام . "الإلتزام بتحقيق نتيجة" .

الالتزام بتحقيق نتيجة إيجابية . عبء إثبات تحقق هذه النتيجة . وقوعه على مائق  
المدين . ما على الدائن إلا أن يثبت الالتزام .

( ب ) شركات "حل الشركة قضاء" . عقد . "فسخ العقد" . تعويض .  
"التعويض عن الفسخ" .

حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى إخلال الشريك بالتزاماته . حق الشريك الآخر  
في طلب التعويض . المادة ١٥٧ مدني . جواز القضاء به قبل تصفية الشركة .  
عله ذلك . الشريك المخطئ ، يتحمل التعويض المقضى به في أمواله الخاصة وليس  
في أموال الشركة .

( ج ) شركات . "فسخ عقد الشركة" . عقد . "فسخ العقد" . دعوى .

القضاء بفسخ عقد الشركة . أثره ، انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل فقط . تصفية  
أموالها وقسمتها بالطريقة المهيئة في العقد . عند خلوه تتبع الأحكام الواردة  
في المادة ٥٣٢ مدني وما بعدها . دعوى الشريك بطلب استرداد حصته في رأس مال  
الشركة قبل حصول التصفية . عدم قبولها لرفعها قبل الأوان .

١ - إذا كانت الالتزامات التي اعتبر الحكم المطعون فيه الطاعن مغلا بها  
هي التزامات بتحقيق نتيجة إيجابية ، فإن عبء إثبات تحقق هذه النتيجة يقع على

حاتق المدين الطاعن وما على الدائن إلا أن يثبت الالتزام ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر إخلال الطاعن بتلك الالتزامات ثابتا بعدم تقديمه أى دليل على وفائه بها ، لم يخالف قواعد الإثبات .

٢ — حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى خطأ الشريك كإخلاله بالتزاماته يجيز للشريك الآخر أن يطالب بالتعويض وفقا للمادة ١٥٧ من القانون المدنى وللحكمة أن تقضى له بما يستحقه من تعويض إن كان له مقتضى قبل تصفية الشركة ، لأن الشريك المخطئ يتحمل التعويض المقضى به فى أمواله الخاصة وليس فى أموال الشركة ، ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض قبل تصفية الشركة لا مخالفة فيه للقانون .

٣ — إذا حكم القاضى بفسخ عقد الشركة فإن هذا الفسخ خلافا للقواعد العامة فى الفسخ لا يكون له أثر رجعى ، إنما تنحل الشركة بالنسبة للمستقبل ، أما قيامها وأعمالها فى الماضى فإنها لا تتأثر بالحل ، وبالتالى فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة فى المادة ١٦٠ من القانون المدنى والتي توجب إعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد فى حالة فسخه مما يقتضى أن يرد كل منهما ما تسلمه من الآخر تنفيذا للعقد ، وإنما يستتبع فسخ عقد الشركة وحلها تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة فى العقد ، وعند خلوه من حكم خاص تتبع فى ذلك الأحكام الواردة فى المادة ٥٣٢ من القانون المدنى وما بعدها ، وقبل إجراء تصفية الشركة لا يجوز للشريك أن يسترد حصته فى رأس المال لأن هذه التصفية هى التى تحدد صافى مال الشركة الذى يجوز قسمته بين الشركاء ، وتكون من ثم دعوى المطعون ضده فى خصوص استرداد حصته فى رأس مال للشركة قبل حصول التصفية غير مقبولة لرفعها قبل الأوان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٦٢  
كلى دمنهور على الطاعن ومراقبة الشؤون البلدية والقروية بمنطقة البحيرة (المطعون  
ضدها الثالثة) طالبا الحكم بفسخ عقد الشركة المؤرخ ١/١/١٩٦٢ وإلزام المدعى  
عليه الأول (الطاعن) بأن يدفع له مبلغ ٧٥٠٠ ج، وقال في بيان دعواه إنه اتفق  
مع الطاعن على تكوين شركة تضامن للقيام بأعمال المقاولات الحكومية برأس  
مال قدره ١١٠٠٠ ج مناصفة بينهما يحوزها الطاعن جميعه، ونص في العقد على  
تصفية كل عملية تجريها الشركة بمجرد انتهائها وإنهاء المطعون ضده نصيبه  
في أرباحها كما نص على أن لكل شريك الحق في قبض ٥٠ ج شهريا من أصل  
رصيدته بخلاف الأرباح التي تنتج، كما نص على التزام الطاعن باستخدام كاتب  
لمسك حسابات الشركة وعلى أنه إذا تأخر أى من الطرفين في تنفيذ التزامه يدفع  
للطرف الآخر ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض، وإذا كان الطاعن قد أدخل بجميع  
التزاماته فقام بأعمال المقاوله لحسابه الخاص لا لحساب الشركة ولم يدفع له مبلغ  
ال ٥٠ ج الذى التزم بدفعه شهريا ولم يستخدم كاتبا للحسابات فإن من حقه طلب  
فسخ عقد الشركة والرجوع عليه بحصته في رأس المال البالغة ٥٥٠٠ ج  
وبالتعويض الاتفاقي وقدره ٢٠٠٠ ج، وبقرار تاريخه ٢٢/١/١٩٦٣ ادعى  
الطاعن بتزوير عقد الشركة قائلا إن المطعون ضده الأول حصل على توقيعه على  
بياض وملاء فراغ وجهى الورقة بمضمون العقد وطلب الحكم برد وبطلان  
هذا العقد، واحتياطيا ندب خبير لفحصه أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات  
إدعائه، وفي ١٣/٢/١٩٦٣ استصدر المطعون ضده الأول (المدعى) أمرا بتوقيع  
الحجز على ما للطاعن لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية ومراقبة الشؤون البلدية  
والقروية بمنطقة البحيرة المطعون ضدهما الثانية والثالثة وفاء لمبلغ ٥٥٠٠ ج قيمة  
حصته في رأس مال الشركة، وأضاف إلى طلباته طلب الحكم بتثبيت الحجز الذى  
أوقعه بمقتضى هذا الأمر فى ١٤ و ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٣. وبقرار تاريخه ١٦/٤/١٩٦٣  
قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الادعاء بتزوير عقد الشركة المؤرخ ١/١/١٩٦٢  
وبإخراج المدعى عليها الثانية (المطعون ضدها الثالثة) من الدعوى بلامصاريف  
وحددت جلسة لنظر الموضوع. وتظلم الطاعن من أمر الحجز بالتظلم رقم ١ سنة ١٩٦٣  
تجارى دمنهور طالبا الحكم ببطلان وإلغاء أمر الحجز الصادر بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٣

واعتباره كأن لم يكن وإلغاء الجز المتوقع تحت يد المطعون ضدهما الثاني والثالثة في ١٤ و ١٩ فبراير سنة ١٩٦٣ . وفي ١٩٦٣/٥/٢١ قررت المحكمة ضم هذا التظلم للدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى دمنهور ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم قضت في ١٩٦٣/٥/٢١ (أولا) في الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى دمنهور بفسخ عقد الشركة المنعقد بين المدعى والمدعى عليه الأول بتاريخ ١/١/١٩٦٢ وبإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعى مبلغ ٦٠٠٠ ج منه ٥٥٠٠ ج حصته في رأس مال الشركة و ٥٠٠ تعويض وبصحة إجراءات الجز التحفظي المتوقع في ١٤ و ١٩/٢/١٩٦٣ على ما للمدعى عليه الأول تحت يد المدعى عليهما الثاني والثالث ( ثانيا ) في التظلم رقم ١ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى دمنهور بقبول التظلم شكلا ورفضه موقعا . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٩٥ سنة ١٩ ق طالبا إلغاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى دمنهور بكافة أجزائه والقضاء أصليا بعدم قبول دعوى المستأنف عليه الأول ( المطعون ضده الأول ) لرفعها قبل تصفية الشركة واحتياطيا رفضها وبإلغاء الحكم الصادر في التظلم رقم ١ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى دمنهور والقضاء له بطلباته فيه . وفي ١٩٦٥/٢/٢٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص الوجه الأول والشق الأخير من الوجه الرابع وصممت على هذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على ستة أسباب ، ينمى الطاعن في السببين الثاني والخامس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بفسخ عقد الشركة على أساس أن الطاعن أخل بالتزاماته الواردة في هذا العقد واستند في إثبات ذلك إلى أن الطاعن لم يقدم أية ورقة تدل على قيامه بتنفيذ أى التزام من تلك التى عددها المدعى المطعون ضده مع أن عبء إثبات الخطأ يقع على مائق مدعيه وهو المطعون ضده ولا يصلح لإثباته ما قاله الحكم من أن الطاعن لم يقدم أية ورقة تدل على قيامه بتنفيذ التزاماته إذ لا يجوز إتخاذ هذا الموقف السلبي من جانبه دليلا على وقوع الخطأ منه لأن في ذلك نقلا لعبء الإثبات يحرمه



القانون، وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بوجود إثبات الخطأ المدعى بوقوعه منه والذي اعتبرته المحكمة الابتدائية مسوغاً لفسخ عقد الشركة، وقال إن المطعون ضده لم يقدم للمحكمة أى دليل عليه وقد اكتفى الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفاع بقوله إنه لم يثبت أداء الالتزامات المحددة بعقد الشركة وبذلك جاء الحكم قاصراً للتسبيب، علاوة على مخالفته للقانون لنقله عبء إثبات الخطأ إليه، ويضيف الطاعن أنه ذكر أمام محكمة الموضوع رداً على ما قرره الحكومة في مذكرتها في دعوى الحراسة من أنها أسندت إليه وباسمه الخاص بعض أعمال المقاول أن هذه العمليات لا تدخل في حدود أغراض الشركة ولا تمكنها إمكانياتها المحدودة من القيام بها، كما تمسك بأن الشرط الوارد في العقد والذي يقضى بإعطاء المطعون ضده خمسين جنيهاً شهرياً مقصود به أن يكون هذا المبلغ من حساب الأرباح عند ما تقوم الشركة بعمليات رابحة وأنه لا يجوز صرف هذا المبلغ من حصته في رأس مال الشركة لمنافاة ذلك لما نص عليه العقد من عدم جواز استرداد رأس المال قبل مضي مدة معينة، ولأنه لو فسر الشرط كما فسره محكمة أول درجة لكان باطلاً لأنه يؤدي إلى اشتراك المطعون ضده في الربح دون الخسارة وقد أغفل الحكم المطعون فيه أيضاً الرد على هذا الدفاع مما يجعله مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه بعد أن ذكر الالتزامات التي يسند المطعون ضده إلى الطاعن عدم وفائه بها قال الحكم "وحيث إن المدعى عليه (الطاعن) لم يقدم أية ورقة تدل على قيامه بتنفيذ أى التزام من تلك التي عددها المدعى والتي تضمنت مخالفات صارخة لشروط عقد الشركة وتدل على إخلال المدعى عليه بجميع التزاماته باعتباره الحائز لجميع رأس مال الشركة والمتصرف في شئونها حتى أول يناير سنة ١٩٦٢ ولم يثبت أن المدعى حصل على أى مبلغ من المبالغ المتفق على دفعها في نهاية كل شهر وقدرها ٥٠ ج من رأس المال خلاف حصته في الأرباح رغم إعداده بذلك بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩، كما أن الثابت أنه استمر في القيام بأعمال المقاولات الحكومية منفرداً دون أن يقوم بشيء منها باسم الشركة أو لصالح الشريكين، ومن ثم يكون طلب الفسخ على أساس سليم" وذكر الحكم في موضع آخر منه أن المطعون ضده



استند في إثبات واقعة حصول الطاعن على عمليات المقاولات بإسمه خاصة إلى ما جاء بمذكرة الحكومة في دعوى الحراسة المنضمة برقم ٧ دوسيه والتي جاء بنهايتها " أن مديرية المرافق والإسكان محافظة البعيرة أسندت عمليات عديدة باسم المدعى عليه عبد المنعم فريد ( الطاعن ) بمفرده وبصفته الشخصية " .

ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قدم الدليل على واقعة حصول الطاعن على هذه العمليات لحسابه الخاص بدلا من الحصول عليها لحساب الشركة وكان الطاعن نفسه لم ينزع في صحة هذه الواقعة أمام محكمة الموضوع بل إنه يقربها في سبب الطعن ، وكان التزام الطاعن باستخدام كاتب لمسك الحسابات وقيدتها في دفاتر منتظمة وهو الالتزام المنصوص عليه في البند التاسع من العقد والتماره بتصفية حساب كل عملية بمجرد إنتهاؤها وإعطاء شريكه المطعون ضده نصيبه في أرباحها بمجرد إتمام المحاسبة وهو الالتزام المنصوص عليه في البند الثامن ، والتماره بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ خمسين جنيها شهريا طبقا لنصر البند العاشر ، هذه الالتزامات التي اعتبر الحكم المطعون فيه الطاعن مخلا بها هي التزامات بتحقيق نتيجة إيجابية وعصب إثبات تحقق هذه النتيجة يقع على عاتق المدعى الطاعن وما على الدائن إلا أن يثبت الالتزام ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر إخلال الطاعن بتلك الالتزامات ثابتا بعدم تقديمه أى دليل على وفائه بها لم يخالف قواعد الإثبات . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن السبب الأساسي الذي اعتبره مسوغا لفسخ عقد الشركة هو قيام الطاعن بأعمال المقاولات الحكومية بإسمه الخاص بعد انعقاد الشركة بدلا من قيامه بها لحساب الشركة وكان هذا السبب وحده يكفي لحمل قضاء الحكم بالفسخ ، فإنه لا جدوى من تعيينه في الاستناد إلى إخلال الطاعن بالتماره بأداء الخمسين جنيها التي أتم بدفعها للمطعون ضده شهريا من رأس المال لأن قضاء الحكم بالفسخ يقوم بغير الاستناد إلى هذا السبب ، أما ما يقوله الطاعن من أن أعمال المقاولات التي قام بها لحسابه الخاص تخرج عن أغراض الشركة فإنه قول غير صحيح لأن عقد الشركة قد نص في البند الرابع منه على أن الغرض من الشركة هو جميع أعمال وأشغال المقاولات الحكومية ومتى كانت أعمال المقاولات التي قام بها الطاعن لحسابه الخاص قد أسندت إليه من مديرية المرافق والإسكان بمحافضة

البحيرة فإنها تدخل في حدود أراض الشركة أما ما قال الطاعن عن خروج هذه الأعمال من حدود إمكانيات الشركة فإنه قول لم يقدم الدليل عليه أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه قضى بالفسخ مع أنه لا يجوز القضاء به إلا بعد إعدار المدين ولم يقيم المطعون ضده بإعذار الطاعن، كما أخطأ الحكم في القانون بخالفته نص البند الثاني عشر من عقد الشركة الذي لا يجيز للشريك طالب الانفصال باسترداد حصته في رأس المال قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ الإنذار الرسمي بالفسخ وهو ما يفيد اتفاق الطرفين على وجوب حصول هذا الإنذار للقضاء بالفسخ .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير مقبول، لأن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم إعداره من المطعون ضده بل إن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه مجمل في تقريراته أن الإعدار تم بإنذار على يد محضر في ٦ مايو سنة ١٩٦٢ أي قبل رفع الدعوى، وأن هذا الإنذار كان مودعا بحافظة المدعى (المطعون ضده) رقم ٦ دوسيه مستند رقم ٢ في دعوى الحراسة كما أودعت صورته الشمسية بملف الدعوى الحالية رقم ٩ دوسيه ولم يعترض الطاعن أمام محكمة الاستئناف على هذا الذي قرره الحكم الابتدائي، كما لم تتضمن أسباب الطعن نعيًا بخصوصه، ومن ثم فإن تمسكه بعدم حصول الإعدار لأول مرة أمام محكمة النقض يعتبر سببًا جديدًا لا يجوز قبوله . أما عن استناد الطاعن إلى البند الثاني عشر من عقد الشركة ونعيه على الحكم المطعون فيه بخالفته هذا البند فإن نص البند المذكور يجري كالاتي " إذا رغب أحد الشريكين في الانفصال من الشركة في أي وقت لا يكون له حق في طلب نصيبه من الطرف الآخر إلا بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الاخطار الرسمي " وهذا النص صريح في أنه إنما ينطبق في حالة طلب أحد الشريكين الانفصال من الشركة برغبته، كما أن المنع فيه مقصور على استرداد حصة الشريك في رأس المال والأرباح، ولهذا فلا ينطبق على الحالة التي يطلب فيها الشريك فسخ عقد

الشركة لعدم وفاء شريكه بالتزاماته ، وذلك عملاً بحقه المقرر في المادة ٥٣٠ من القانون المدني التي تنص على أنه ” يجوز للمحكمة أن تقضى بحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به “ ولو أن عقد الشركة تضمن نصاً يحرم الشريك من حق طلب حل الشركة في هذه الحالة لكان هذا النص باطلاً عملاً بالفقرة الثانية من المادة المذكورة . أما بالنسبة لحق المطعون ضده في استرداد حصته في رأس المال فإنه سيكون موضع بحث المحكمة في السببين التاليين .

وحيث إن الطاعن ينعى في السببين الأول والسادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان السبب الأول يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ رتب على قضائه بفسخ الشركة إلزام الطاعن بأن يرد إلى المطعون ضده حصته في رأس المال كاملة وبأن يدفع له التعويض الذي قدره الحكم ذلك لأن القضاء بفسخ الشركة أو حلها يستتبع قانوناً اتخاذ إجراءات التصفية التي نص عليها عقد الشركة أو نص عليها القانون المدني في المادة ٥٣٢ وما بعدها عند خلو العقد من بيان طريقة التصفية ولا يجوز للشريك أن يسترد حصته في رأس المال قبل إجراء هذه التصفية إذا كان عقد الشركة قد تنفذ ، لأن هذه التصفية هي التي تحدد ما يوزع على الشركاء ، والثابت في الدعوى أن الطرفين أفرا أمام محكمة الموضوع بأن عقد الشركة المعقود بينهما قد تنفذ فعلاً فالمطعون ضده قد تمسك بأن الشركة قامت بعمليات عديدة لم يحاسبه عنها الطاعن وأقام دعوى الحراسة رقم ١٧٤ سنة ١٩٦٢ على هذا الأساس ، كما أنه طلب في الدعوى رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٣ إلزام الطاعن بتقديم حساب عن تلك العمليات ، وقد سجل الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الحالية دفاع المطعون ضده هذا في تقريراته ، كما أن الطاعن بدوره أقر بتنفيذ عقد الشركة ، ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده باسترداد حصته في رأس المال وبالتعويض قبل تصفية الشركة ودون أن يسبب قضاءه في هذا الخصوص يكون مشوباً بالقصور علاوة على مخالفته للقانون .



وحيث إن هذا النعى صحيح فيما يختص بقضاء الحكم بإلزام الطاعن بأن يرد للطعون ضده حصته في رأس المال وقدرها ٥٥٠٠ ج، وغير صحيح بالنسبة لقضاء الحكم بالتعويض، ذلك بأنه وإن كان حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى خطأ الشريك كإخلاله بالتزاماته يجوز للشريك الآخر أن يطالب بالتعويض وفقا للمادة ١٥٧ من القانون المدني وللحكمة أن تقضى له بما يستحقه من تعويض إن كان له مقتضى قبل تصفية الشركة لأن الشريك المخطيء يتحمل التعويض المقضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة وبذلك يكون قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض قبل تصفية الشركة لا مخالفة فيه للقانون، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لاسترداد الشريك لحصته في رأس المال، ذلك لأنه إذا حكم القاضي بفسخ عقد الشركة فإن هذا الفسخ خلافا للقواعد العامة في الفسخ لا يكون له أثر رجعي إنما تتحل الشركة بالنسبة للمستقبل، أما قيامها وأعمالها في الماضي فإنها لا تتأثر بالحل وبالتالي فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة في المادة ١٦٠ من القانون المدني والتي توجب إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كان عليها قبل العقد في حالة فسخه، مما يقتضى أن يرد كل منهما ما تسلمه من الآخر تنفيذا للعقد وإنما يستتبع فسخ عقد الشركة وحلها تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع في ذلك الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ من القانون المدني وما بعدها، وقبل إجراء تصفية الشركة لا يجوز للشريك أن يسترد حصته في رأس المال لأن هذه التصفية هي التي تحدد صافي مال الشركة الذي يجوز قسمته بين الشركاء، لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد أقر أمام محكمة الموضوع بأن الشركة قد باشرت بعض أعمال المقاول وأقام الدعوى رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٣ يطالب الطاعن بتقديم حساب عن العمليات العديدة التي بينها في صحيفة تلك الدعوى كما أن الطاعن بدوره أقر أمام محكمة الموضوع وفي أسباب الطعن بتنفيذ عقد الشركة، وبذلك يكون تنفيذ العقد أصرا مسلما به من الطرفين، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون ضده باسترداد حصته في رأس مال الشركة وقدرها ٥٥٠٠ جنيه كاملة قبل إجراء التصفية يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما كان قضاء الحكم المطعون فيه بصحة حجز ما للدين لدى الغير الذي أوقعه المطعون ضده وفاء لمبلغ ٥٥٠٠ جنيه قيمة حصته في رأس المال

قد تأسس على قضاائه له بهذا المبلغ ، فإنه وقد انتهت المحكمة إلى تقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لقضاائه بذلك المبلغ فإن هذا يستتبع تقضه أيضا بالنسبة لقضاائه بصحة الجز ، ولا يقدح في ذلك أن هذه المحكمة قد أبرمت قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض لأن الجز لم يقع وفاء لهذا التعويض وإنما وفاء لمبلغ ٥٥٠٠ جنيه قيمة حصة المطعون ضده في رأس المال وهي الحصة التي انتهت هذه المحكمة إلى تقض قضاء الحكم بإلزام المطعون ضده بردها ، ولا يبقى بعد ذلك محل لبحث السبب الرابع من أسباب الطعن الموجه إلى قضاء الحكم بصحة الجز .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه بالنسبة لما تقض فيه الحكم المطعون فيه ، ولما تقدم تكون دعوى المطعون ضده في خصوص استرداد حصته في رأس مال الشركة البالغة ٥٥٠٠ جنيه قبل حصول التصفية غير مقبولة لرفعها قبل الأوان ويتعين لذلك الحكم بعدم قبولها وبرفض طلب صحة الجز

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ١٤٩ )

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ، ب ) نقل . ” نقل بحرى ” . ” مسئولية الناقل ” . تعويض .  
” تقدير التعويض ” .

( ١ ) التزام الناقل — فى حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة  
البحرية — بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته من  
كسب . حساب التعويض على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفارقة  
فى ميناء الوصول إذا كانت تزيد على سعر شرائها .

( ب ) المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة . هو سعرها فى السوق الحرة التى  
تخضع لقواعدها العرض والطلب . عدم الاعتماد فى تقدير التعويض  
بالسعر الجبرى الذى فرضته وزارة التموين . على ذلك . هذا  
السعر تحسكى ما كان يمكن توقعه وقت التعاقد وهو قابل للتغير  
فى أى وقت .

( ج ) تعويض . ” تقديره ” . مسئولية . ” عنصر الضرر ” .

مناطق اعتبار الضرر متوقفا . أن يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية  
التي وجد فيها المدين وقت التعاقد . عدم كفاية توقع سبب الضرر . وجوب توقع  
مقداره ومناه .

( د ) نقل . ” نقل بحرى ” . ” مسئولية الناقل ” . إثبات . ” عبء  
الإثبات ” .



قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبرى لها في هذا الميناء . إمكان تحديدها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول . على الدائن عبء إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .

١ — الناقل يلتزم في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ، ويقتضى ذلك حساب التعويض على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة أو المالكة في ميناء الوصول إذا كانت هذه القيمة تزيد على سعر شراء البضاعة ، على ألا يجاوز التعويض الذى يلتزم به الناقل الحد الأقصى المقرر في البند الخامس من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن وهو مائة جنيه إنجليزي من كل طرد أو وحدة أو ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ودون هذا البيان في سند الشحن .

٢ — المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة هو سعرها في السوق الحرة التى تخضع لقواعد العرض والطلب ، ولا يعتد في تقدير التعويض بالسعر الذى فرضته وزارة التموين لتبيع به البن للتجار المحليين ، ذلك لأن الضرر الذى لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذى فقد أو تلف بهذا السعر ليس مما كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد لأن هذا السعر الجبرى هو سعر تحكمى فرضته الوزارة نفسها ودخلت في تحديده عوامل غريبة عن التعاقد وقد راعت الوزارة في تحديده أن تجنبى من ورائه رجحا كبيرا تموض به ما تخسره في سبيل توفير مواد التموين الأخرى الضرورية للشعب ، هذا علاوة على أن هذا السعر قابل للتغير في أى وقت لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التى دعت إلى فرضه .

٣ — يجب لا اعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه الشخص العادى في مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد ، ولا يكفى توقع سبب الضرر لحسب بل يجب أيضا توقع مقداره ومداه . وإذا كان لا يمكن للناقل العادى أن يتوقع مقدار الكسب الذى قد يفوت الوزارة الطاعة نتيجة فرضها السعر الجبرى في حالة تلف البضاعة أو فقدائها لأنه لا يستطيع الإلمام بالأسعار الجبرية التى تفرض

في البلاد التي ترسل إليها سفنه وما يطرأ عليها من تغير ، فإن الناقل لا يكون مسئولاً عن فوات هذا الكسب وإنما يسأل فقط عما فات الطاعنة من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة التالفة أو الفاقدة في السوق الحرة في ميناء الوصول على سعر شرائها .

٤ — لا يحول دون معرفة ما تساويه البضاعة الفاقدة فعلاً في السوق الحرة في ميناء الوصول وجود سعر جبرى للبن في هذا الميناء إذ في إمكان المحكمة تحديد هذه القيمة بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبن وتمائل ظروفه ميناء الوصول مع ملاحظة أن الدائن يقع عليه عبء إثبات الضرر الذى يدعيه ، ومن ثم يجب للقضاء للوزارة بالتعويض عما فاتها من كسب أن تثبت أن سعر البن في السوق الحرة في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائها له .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن وزارة التموين الطاعنة أقامت على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٤٠٥ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى الاسكندرية و انتهت فيها الى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٠٧٢ ج و ٥٨٧ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وقالت شرحاً للدعوى إنها استوردت كمية من البن البرازيلى تسليم ميناء الشحن ”ريودى جانيرو“ على الباخرة ميكيناى التى تمثلها الشركة المطعون ضدها وقد أعيد شحنها على الباخرة كورنيثافى ميناء ”بيريه“ وتبين عند تفريغ الباخرة الأخيرة بميناء الإسكندرية وجود عجز، وتلف بالشحنة

قدره ٤٢٥ و ٨٣٠ كجم ، ولما كانت الشركة المطعون ضدها هي الناقلة للبضاعة والمسئولة عن هذا العجز فقد أقامت الدعوى عليها بالمبلغ السابق بيانه مقابل التعويض المستحق لها وذلك على أساس سعر الطن في ميناء الوصول ٦٦٧ ج و ٧٣٥ م ، وفي ٩ يونيو سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بالزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعية ( الطاعنة ) مبلغ ٣٤٧ ج و ١٩٧ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من ١٩٦٣/٤/٦ حتى السداد بالنسبة لمبلغ ٢٦١ ج و "١" م من المبلغ المحكوم به ومن تاريخ صيرورة الحكم نهائيا حتى السداد بالنسبة لباقي المبلغ المقضى به . وأقامت المحكمة قضاءها بالتعويض على أساس سعر الشراء مضافا إليه مصاريف الشحن . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٨٨ سنة ١٩ ق تجارى الاسكندرية ناعية عليه خطأه في احتساب التعويض على أساس سعر الشراء خلافا لما تقضى به المادة ٢٢١ من القانون المدنى من وجوب اشمال التعويض على ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب . وفي ١٩٦٥/٢/٢٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٦٥/٤/٢٥ وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها قبول الطعن وبالحلصة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والتناقض في التسيب ، ذلك أنه أقام قضاءه بتقدير التعويض عن عجز البضاعة وتلفها على أساس سعر الشراء في ميناء الشحن مضافا اليه قيمة النولون بينما يجب تقدير التعويض الجابر للضرر بتمامه بالقيمة السوقية للبضاعة في ميناء الوصول لأن هذه القيمة وحدها هي التي تمثل الخسارة التي لحقت الطاعنة والكسب الذي فاتها نتيجة هدم وفاء الشركة الناقلة بالتزامها بنقل البضاعة سليمة كاملة إلى ميناء الوصول ، أما سعر شراء البضاعة في ميناء الشحن فإنه لا يمثل إلا الخسارة التي لحقتها وليس في نصوص معاهدة سندات الشحن ما يؤدي إلى استبعاد الكسب الذي فات الطاعنة من عناصر التعويض لأن هذه المعاهدة إنما وضعت حدا أقصى لمسئولية الناقل لا يجوز تجاوزه وهو مائة جنيه استرليني أو ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى من كل طرد أو وحدة ، ولم تستبعد هذه المعاهدة القواعد العامة في تقرير مسئولية الناقل أو في



تقدير عناصر التعويض حسبها وردت بالمادة ٢٢١ من القانون المدني . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أهدر مقتضى هذه القواعد بمقولة إن كل ما كان الناقل يتوقعه عند إبرام العقد أن الطاعنة لو أرادت بدلا من القدر العاجز لا ستوردت مقدارا آخر بنفس السعر الذي اشترت به مضافا إليه مصاريف الشحن وكان تقدير التعويض بهذه الكيفية مخالفا للقاعدة التي أوردها الحكم في صدر أسبابه من أن الناقل يكون مسئولاً عن تعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب على أساس قيمة البضاعة في ميناء الوصول ، فإنه يكون قد خالف القانون وتناقض في أسبابه تناقضا يبطله ، ولا يغير من ذلك احتكار الطاعنة للبئ أو تحديدها لأسعاره لأن ذلك لا يحول دون تعويضها عما فاتها من كسب أخذا بالظروف الخارجية الملازمة لعملية النقل والتي تدل على أن البئ كان مشحونا لحساب دولة لا تخضع السوق فيها عند إبرام عقد النقل لقواعد العرض والطلب ، كما أنه مع التسليم بمنطق الحكم من أن حساب الكسب الضائع يرجع فيه إلى سعر السوق الحرة فإنه كان واجبا عليه أن يضع التحديد المعقول لما كان يجب أن تحصل عليه الطاعنة من أرباح نتيجة بيعها البئ في ميناء الوصول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما قرره من أن الناقل يلتزم في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ، وأن ذلك يقتضى حساب التعويض على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة أو الهالكة في ميناء الوصول إذا كانت هذه القيمة تزيد على سعر شراء البضاعة ، على ألا يجاوز التعويض الذي يلتزم به الناقل الحد الأقصى المقرر في البند الخامس من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن وهو مائة جنيه انجليزي عن كل طرد أو وحده أو ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ودون هذا البيان في سند الشحن — وهذا هو ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٤١ سنة ٣٥ ق — كما أصاب الحكم فيما ذهب إليه من أن المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة هو سعرها في السوق الحرة التي تخضع لقواعد العرض والطلب وأنه لا يعتد في تقدير التعويض بالسعر الذي فرضته وزارة التوطين الطاعنة لتبيع به

البن للتجار المحليين ، ذلك لأن الضرر الذي لحقها نتيجة هدم بيعها البن الذي فقد أو تلف بهذا السعر ليس مما كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد لأن هذا السعر الجبرى هو سعر تحكمى فرضته الوزارة نفسها ودخلت في تحديده عوامل غريبة عن التعاقد وقد راعت الوزارة في تحديده أن تجنى من ورائه ربحا كبيرا تعوض به ما تخسره في سبيل توفير مواد التموين الأخرى الضرورية للشعب، هذا علاوة على أن هذا السعر قابل للتغيير في أى وقت لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التى دعت إلى فرضه. ولما كان يجب لإعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه الشخص العادى في مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد ولا يكفى توقع سبب الضرر فحسب بل يجب أيضا توقع مقداره ومداه، وكان لا يمكن للناقل العادى أن يتوقع مقدار الكسب الذى قد يفوت الوزارة الطاعنة نتيجة فرضها السعر الجبرى في حالة تلف البضاعة أو فقدها لأنه لا يستطيع الإلمام بالأسعار الجبرية التى تفرض في البلاد التى يرسل إليها سفنه وما يطرأ عليها من تغيير، فإن الناقل لا يكون مسئولا عن فوات هذا الكسب وإنما يسأل فقط عما فات الطاعنة من كسب بسبب زيادة سعر البضاعة التالفة أو الفارقة في السوق الحرة في ميناء الوصول على سعر شرائها، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وناقض نفسه إذ قدر التعويض عن البضاعة التى فقدت وتلفت على أساس السعر الذى اشترت به الطاعنة هذه البضاعة مضافا إليه قيمة النولون وأتعاب الخجير الذى قام بمعابنتها في ميناء الوصول لأن هذا التعويض لا يمثل إلا الخسارة التى لحقت الطاعنة ولا يتضمن ما فاتها من كسب وهو ما يجب اشتمال التعويض عليه طبقا للمادة ٢٢١ من القانون المدنى . وإعمال قواعد التقدير الصحيحة كان يقتضى من محكمة الموضوع تقدير التعويض على أساس ما تساويه تلك البضاعة فعلا في السوق الحرة في ميناء الوصول ولا يحول دون معرفة هذه القيمة وجود سعر جبرى للبن في هذا الميناء إذ في إمكان المحكمة تحديد هذه القيمة بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبن وتماثل ظروفه ميناء الوصول مع ملاحظة

أن الدائن — وزارة التموين — يقع عليه عبء إثبات الضرر الذي يدعيه ومن ثم يجب للقضاء للوزارة بالتعويض عما فاتهما من كسب أن تثبت أن سعر البن في السوق الحرة في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائها له . وإذا إقتصر الحكم المطعون فيه في تقدير التعويض على ما لحق الطاعنة من خسارة وأغفل بحث ما يكون قد فاتها من كسب إذا ثبت أن سعر البن في ميناء الوصول كان يزيد على سعر شرائه ، فإنه يكون مخطئا في القانون ومشوبا بالقصور في هذا الخصوص مما يستوجب نقضه .

---



## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي .

(١٥٠)

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٥ القضائية :

حراسة إدارية . ” تصرف الحارس العام ببيع المباني المملوكة للتأضعين للحراسة  
إلى شركات التأمين “ . شفعة . بيع .

تصرف الحارس العام على أموال التأضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ببيع العقارات  
المبينة المملوكة للتأضعين للحراسة إلى شركات التأمين . ماهيته . تصرف ذو طبيعة خاصة . عدم اعتباره  
بيعا عاديا مما تجوز الشفعة فيه . عدم إيراد نص خاص يمنع الأخذ بالشفعة في هذه الحالة . لا يؤدي  
إلى إباحة الشفعة في تلك المباني . علة ذلك .

خول القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ ، الصادر من رئيس المجلس التنفيذي  
ورئيس لجنة الحراسات المشكلة بمقتضى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ ،  
الحارس العام على أموال التأضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨  
لسنة ١٩٦١ والأوامر اللاحقة له سلطة بيع العقارات المبينة المملوكة للتأضعين  
لحراسة المذكورة إلى شركات التأمين التابعة للؤسسة العامة للتأمين وذلك وفقا  
لنموذج العقد المرفق بالقرار المذكور والذي يتضمن أن البيع يصدر من الحارس  
العام بصفته إلى إحدى شركات التأمين بثمن يقدر وفقا لحكم المادة ٣٦ من القانون  
رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ أي اثني عشر ضعفا للقيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط  
العوائد ، يدفع منه مقدما ٥ ٪ والباقي يقسط على اثني عشر قسطا سنويا متساوية  
وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا ويستحق القسط الأول منها بمضى سنة على تاريخ  
توقيع هذا العقد . وظاهر من هذا أن الدولة إنما قصدت قصر هذه البيوع  
على شركات التأمين التابعة للؤسسة العامة للتأمين بثمن حدد مقداره وكيفية دفعه

بطريقة خاصة ، والتصرف على هذا النحو يعتبر تصرفا ذا طبيعة خاصة روجيت فيه اعتبارات تتعلق بشخص المتصرف إليه وبمصالح طيا اجتماعية واقتصادية هي تمكن شركات التأمين بعد تأميمها من النهوض بوظيفتها ، وهو على هذا الأساس لا يعتبر بيعا عاديا مما تجوز الشفعة فيه ، بل إن تجوز الشفعة في هذه الحالة يتنافى مع طبيعة تلك التصرفات ويقوت الأغراض المنشودة منها ، وعدم إيراد نص خاص يمنع الأخذ بالشفعة في هذه الحالة على غرار النصوص الواردة في قانون الإصلاح الزراعى والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ لا يؤدي إلى إباحة الشفعة في المباني التي يحصل التصرف فيها تنفيذا للقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ ما دام لا يتوافر في هذه التصرفات الشروط اللازمة للأخذ بالشفعة طبقا لأحكام القانون المدنى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٠٩٥ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى الإسكندرية على المطعون ضدهما وقالت شرحا لها أنها تملك النصف مشاها فى العقار المبين بصحيفة الدعوى ويملك أفراد من أسرة زغيب النصف الآخر وقد فرضت الحراسة على هذا النصيب ضمن ممتلكاتهم بمقتضى الأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ ولأنها علمت بأن الحارس العام بصفته قد باع نصف المنزل هذا لشركة الشرق للتأمين المطعون ضدها الثانية بثن يعادل اثنى عشر ضعفا من قيمته التجارية وذلك تنفيذا لقرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ ، ولما كان يحق لما أخذ هذا النصيب المبيع بالشفعة فقد أعلنت رغبتها فى الأخذ بالشفعة إلى المطعون ضدهما فأودعت الثمن خزانة المحكمة ورفعت الدعوى طالبة الحكم بثبوت حقها فى أخذ العقار المبيع بالشفعة مقابل الثمن المودع وقدره ١٧٣٧٠ ج و ٨٢٦ م

دفعت الشركة المطعون ضدها الثانية بعدم ولاية المحكمة لنظر الدعوى تأسيسا على أن البيع تم تنفيذا لقرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ الذي يقضى ببيع هذه العقارات إلى شركات التأمين وأن في إحلال الشفيع محل هذه الشركات تعطيل لهذا القرار المتعلق بأعمال السيادة، كما دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن العقد ليس بيعا صرفا وبالتالي فلا تجوز فيه الشفعة . وفي ١٩٦٣/١٢/٢٩ قضت محكمة الدرجة الاولى برفض الدفع بانعدام الولاية وبرفض الدعوى . فاستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ١٥٨ سنة ٢٠ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها بطلباتها، وقد وجهت الشركة الطاعنة طلباتها إلى المطعون ضده بعد صدور القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ بأبولة أموال الخاضعين للأمر ١٣٨ سنة ١٩٦١ إلى الدولة وفي ١٩٦٥/٣/١٦ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٩٦٥/٥/١٣ طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصلها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التسيب والتناقض ؛ وفي بيان ذلك تقول الشركة الطاعنة إن هذا الحكم أقام قضاءه برفض دعواها على أن البيع لم يكن بيعا صرفا لأن قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ الذي خول الحارس العام سلطة بيع العقارات المملوكة للخاضعين للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ تضمن إثارة لشخص المشتري ( شركات التأمين ) وتحديد ثمن البيع ، وهذا من الحكم خطأ في القانون لأن هذا الإيثار لشخص المشتري وتحديد ثمن البيع لا يعتبر أيهما مانعا من الأخذ بالشفعة لأن موانع الأخذ بها لم تترك لاجتهاد القاضي وتقديره وإنما نص القانون عليها على سبيل الحصر في المادة ٩٣٩ من القانون المدني وكلما أراد المشرع منع الشفعة في أحوال أخرى خاصة نص على ذلك كما فعل في المادة ٤ مكرره من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بالنسبة للأطيان المتصرف فيها وفقا لحكم المادة ٤ من ذلك القانون وفي المادة ٩ منه بالنسبة للأطيان المستولى عليها والتي توزع على صغار الفلاحين ، وفي المادة ٤ من القانون رقم ٣ سنة ١٩٦٣ التي منعت الشفعة في الأطيان المبيعة



بمقتضى عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٥٧/١٠/٣١ — والمحور بين الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي وبين الحراسة على الخاضعين للأمرين العسكريين رقم ٥٠٥ ب لسنة ١٩٥٦ — هذا إلى أنه وإن كان البيع الصادر من المطعون ضده الأول إلى الشركة المطعون ضدها الثانية قد صدر تنفيذا للقرار رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ سالف الذكر إلا أنه قد توافرت فيه جميع أركان عقد البيع المنصوص عليها في المادة ٤١٨ من القانون المدني وقد وصفه القرار المذكور بأنه بيع ، ولا يغير من طبيعته ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الثمن الذي تم به هذا البيع قد راعى البائع في تحديده أن تستأثر شركات التأمين بالذات بالمبيع بحيث ما كان يبيعه بمثل هذا الثمن لغيرها ، ذلك أن الثمن الذي يحدد على الأساس الوارد في القرار رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات — وهو اثني عشر ضعفا من القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لعوائد الملك — هو ثمن حقيقي يعادل ثمن المثل وقد يزيد عنه ، وبالتالي فإن هذا البيع ينتج آثاره القانونية ويحول من له الحق في الأخذ بالشفعة أن يستعمل هذا الحق . وأضافت الشركة الطاعنة أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المشرع لو أراد منع الشفعة في العقارات التي يبيعها الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ لشركات التأمين تنفيذا لقرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ لنص على ذلك كما فعل في المادتين ٤ ، ٩ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ والمادة ٤ من القانون رقم ٣ سنة ١٩٦٣ والمشار إليها فيما سبق وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع كما أغفل الرد على ما تمسكت به من أن تخصيص شركات التأمين بشراء العقارات المملوكة للخاضعين للحراسة لا يحول دون استعمال الشريك لحقه في الأخذ بالشفعة وبذلك شاب الحكم القصور في التسبيب . وأضافت الطاعنة أن هذا الحكم وقع في تناقض يعنيه ذلك أنه أسس قضاءه برفض الدفع المبدئي من المطعون ضدها الثانية بانعدام ولاية المحاكم المدنية بنظر الدعوى على أن الشفيع لا يطعن في أعمال الحارس العام أو في القرار رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ بل هو يتمسك به وبأن القرار المذكور لا يفرض البيع على الحارس العام وإنما يحوله رخصة استعماله . وترى الشركة الطاعنة أن النتيجة المنطقية لذلك أن يكون البيع قد تم برضاء الطرفين على جميع أركانه الجوهرية وأخصها المبيع والثمن ، ومن ثم فهو ينتج آثاره ويحول

الشريك في العقار المبيع الحق في أخذه بالشفعة، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الشفعة فإنه يكون متناقضا كما قالت الطاعنة إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأنه وإن لم يبين القرار رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ الغرض من تحويل الحارس العام سلطة بيع العقارات المبنيصة للملكة للخاضعين للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ إلا أن المفهوم أنه قصد به تصفية أملاك هؤلاء الأشخاص وتمكين شركات التأمين من استثمار أموالها بشراء هذه العقارات وقد قرر الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أنه لا محل للخوض في الاعتبارات التي دعت لاصدار القرار المذكور لكن الحكم المطعون فيه مع حالته إلى أسباب الحكم الابتدائي فقد أضاف إليها أن المشرع لاعتبارات تتعلق بالصالح العام آثر أن يكون التصرف لشخص معين دون سواه وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وقع في تناقض وتهاثر يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح، ذلك بأن القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر من رئيس المجلس التنفيذي ورئيس لجنة الحراسات المشكلة بمقتضى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ قد خول الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والأوامر اللاحقة له سلطة بيع العقارات المبنيصة للملكة للخاضعين للحراسة المذكورة إلى شركات التأمين التابعة للؤسسة العامة للتأمين وذلك وفقا لنموذج العقد المرفق بالقرار المذكور والذي يتضمن أن البيع يصدر من الحارس العام بصفته إلى إحدى شركات التأمين بثمان يقدر وفقا لحكم المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ أي اثني عشر ضعفا للقيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط العوائد ، يدفع منه مقدما ٥٪ والباقي يقسط على اثني عشر قسطا سنويا متساوية وبفائدة قدرها ٤٪ سنويا ويستحق القسط الأول منها بمضي سنة على تاريخ توقيع هذا العقد ، وظاهر من هذا أن الدولة إنما قصدت قصر هذه البيوع على شركات التأمين التابعة للؤسسة العامة للتأمين بثمان حدد مقداره وكيفية دفعه بطريقة خاصة، والتصرف على هذا النحو يعتبر تصرفا ذا طبيعة خاصة روعيت فيه اعتبارات تتعلق بشخص المتصرف إليه وبمصلح عليا اجتماعية واقتصادية هي تمكين شركات التأمين بعد تأميمها من النهوض بوظيفتها ، وهو على هذا الأساس لا يعتبر بيعا عاديا مما تجوز الشفعة فيه

بل إن تجويز الشفعة في هذه الحالة يتنافى مع طبيعة تلك التصرفات ويفوت الأغراض المنشودة منها ، ولا يقدح في صحة هذا النظر ما تعهدى به الشركة الطاعنة من أن المشرع لو كان قد قصد منع الشفعة في البيوع المبادره تنفيذا للقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ لنص على ذلك كما فعل في المادتين ٤ ، ٩ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وفي المادة ٤ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ . ذلك بأن الشفعة لا تجوز طبقا لنصوص القانون المدني إلا في البيوع العادية وما دامت المحكمة قد انتهت إلى أن التصرفات التي تصدر تنفيذا لذلك القرار لا تعتبر بيوعا عادية وإنما هي تصرفات ذات طبيعة خاصة فإن في أحكام القانون المدني ما يكفي لمنع الشفعة فيها ، وعدم إيراد نص خاص يمنع الأخذ بالشفعة في هذه الحالة على غرار النصوص الواردة في قانون الإصلاح الزراعي والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ لا يؤدي إلى إباحة الشفعة في المباني التي يحصل التصرف فيها تنفيذا للقرار رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ ، ما دام لا يتوافق في هذه التصرفات الشروط اللازمة للأخذ بالشفعة طبقا لأحكام القانون المدني ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع الطاعنة في هذا الصدد ما دام قد أخذ بالنظر القانوني الصحيح إذ أن في أخذه به ما يفيد إطراره لما يخالفه ، كما أنه لا تناقض بين إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي التي تضمنت القول بأنه لا محل للتوضيح في الاعتبارات التي دعت لإصدار القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ وبين ما أضافه الحكم المطعون فيه خاصا بالاعتبارات التي دعت إلى إصدار القرار المذكور لأن الإحالة في هذه الحالة تكون مقصورة على ما عدا ما أضافه الحكم المطعون فيه مخالفا لأسباب الحكم الابتدائي .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بجميع وجوهه غير سديد ويتعين رفضه .



## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشير ،  
وعلى عبد الرحمن .

(١٥١)

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٥ القضائية :

تأمينات اجتماعية . " التأخير في أداء الاشتراكات " . عمل .

المبلغ الإضافى الذى يلتزم به صاحب العمل فى حالة تأخيره فى أداء الاشتراكات . ماهيته .  
جزاء مالى فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الاشتراكات فى مواعيدها . استحقاقه  
بمجرد ثبوت التأخير . عدم اعتباره تعويضا . عدم مريان حكم المادة ٢١٨ من القانون المدنى  
الذى يوجب الإعذار .

المبلغ الإضافى الذى يلتزم به صاحب العمل فى حالة تأخيره فى أداء الاشتراكات ،  
والمنصوص عليه فى المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ،  
ليس تعويضا مما تشترط المادة ٢١٨ من القانون المدنى لاستحقاقه إعذار  
المدين ، بل هو جزاء مالى فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء  
الاشتراكات المستحقة فى مواعيدها وهذا الجزاء شبيه بالجزاء الذى فرضه المشرع  
فى المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ على حائزى أجهزة استقبال  
الإذاعة التليفزيونية الذين لا يؤدون الرسم المقرر فى المواعيد المحددة لأدائه فقد  
ألزمهم ذلك القانون بدفع الرسم مضاعفا ووصفت مذكرته الايضاحية هذا  
الجزاء بأنه عقوبة مالية وهو ما يقطع بأنه ليس تعويضا إذ أنه يختلف عن  
التعويض الذى هو مقابل الضرر الذى يلحق الدائن بسبب خطأ المدين والذى  
لا بد لاستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ ووقوع الضرر للدائن نتيجة له ، بينما  
المبلغ الإضافى يستحق بمجرد ثبوت التأخير فى دفع الاشتراكات المستحقة ودون

إثبات أى عنصر من تلك العناصر اللازمة لاستحقاق التعويض ، ومتى كان هذا المبلغ الإضافى لا يعتبر تعويضا فإنه لا يبرى عليه حكم المادة ٢١٨ من القانون المدنى الذى يوجب الإعذار ويستحق بمجرد انقضاء المواعيد المحددة لأداء الاشتراكات المستحقة أسوة بالفوائد التى ألزم بها المشرع رب العمل فى هذه الحالة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضده أقام على هيئة التأمينات الاجتماعية " الطاعنة " الدعوى رقم ٣٥٢٥ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٩٠٣ ج و ٢٢٩ م وقال شرحا للدعوى إن الطاعنة أوقعت فى ٢٣/٤/١٩٦٣ حجزا إداريا على منقولاته وفاء لمبلغ ١٧٠٩ ج و ٤١٠ م منه مبلغ ٧٦٣ ج و ١٠١ م قيمة الاشتراكات التى تأخر فى سدادها ابتداء من مايو سنة ١٩٦١ إلى فبراير سنة ١٩٦٣ ومبلغ ٤٣ ج و ١٠٠ م فوائد تأخيرية ومبلغ ٩٠٣ ج و ٢٢٩ م عبارة عن فروق استحققت للهيئة الطاعنة طبقا للمادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وأنه إذ كانت هذه المادة لا تنطبق على حالته لأنه لم يتخلف عن الاشتراك فى التأمين لدى الهيئة وإنما تأخر فقط فى أداء اشتراكات العمال المؤمن عليهم وكان التأخير فى سداد هذه الاشتراكات لا يترتب عليه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون المذكور سوى استحقاق فائدة تأخيرية قدرها ٦ ٪ سنويا من اليوم الثانى لانتهاى الشهر الذى اقتطعت فيه ، فإنه لا يكون للهيئة حق فى المبلغ الإضافى المنصوص عنه فى المادة ٧٦ ، كما أنه بفرض انطباق هذه المادة فإن هذا المبلغ لا يكون مستحقا إلا بإعذاره طبقا لأحكام المادتين ٢١٨ و ٢١٩ من القانون المدنى وهو

ما لم تفعله الطاعنة . طلبت الهيئة رفض الدعوى لانطباق المادة ٧٦ على حالة المطعون ضده ولأن المبلغ الإضافي الوارد بها يستحق علاوة على فوائد التأخير بمجرد فوات المواعيد المحددة لدفع الاشتراكات دون حاجة لاتخاذ إجراء آخر إذ هو ليس تعويضا لدائن عما لحقه من خسارة أو ما فاتته من كسب بل جزاء ورد به نص أمر في قانون التأمينات الاجتماعية . وفي ١٩٦٣/١١/٢٤ حكمت المحكمة براءة ذمة المطعون ضده من المبلغ المرفوع به الدعوى استنادا إلى أن المبالغ الإضافية التي ألزم بها قانون التأمينات الاجتماعية رب العمل في حالة تأخيره من دفع الاشتراكات لا تستحق طبقا للمادتين ٢١٨ ، ٢١٩ من القانون المدني إلا بعد إعداره . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠٤٨ سنة ٨٠ ق طالبة إلغائه والقضاء برفض الدعوى بالنسبة لمبلغ ٨٦٥ ج و ١٧١ م وفوائده بواقع ٦ ٪ سنويا حسبما جاء بكشف التسوية المقدم منها طبقا للمادتين ١٤ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ الذي عمل به أثناء نظر الاستئناف . وفي ١٨ مارس سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . قطعت الهيئة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٥ ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله، ذلك أنه استوجب لإستحقاق المبالغ الإضافية في حالة تأخير صاحب العمل عن أداء الاشتراكات في مواعيدها إعداره طبقا لأحكام المادتين ٢١٨ ، ٢١٩ من القانون المدني استنادا إلى ما قاله من أن المشرع لم ينص في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاصة بالتأخير في دفع الاشتراكات على الاعفاء من هذا الإجراء خلافا لما نصت عليه الفقرة الأولى الخاصة بالتخلف عن الاشتراك وإن المبلغ الإضافي هو جزاء أو تعويض عن التأخير في الأداء حدد المشرع قيمته وأن المادة ١٩٨ من القانون المدني لم تتضمن الإعفاء من إعدار المدين في الإلزامات الناشئة مباشرة عن القانون ، هذا في حين أن صياغة المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي تبدأ بعبارة



”فضلا عما تقضى به المادة ١٤“ و انتهت بعبارة ”دون تنبيه أو إنذار“ تدل على أن الإعفاء من الإعذار إنما ينعطف على حالة التأخير في أداء الاشتراكات فتكون الاشتراكات المستحقة عن الشهر واجبة الأداء في أول الشهر التالي طبقا لنص المادة ١٤ سالفه البيان ويعتبر صاحب العمل معذرا بمجرد حلول أجل استحقاق الاشتراك الشهري فإن لم يؤديه التزم به مع فوائد التأخير والغرامة الإضافية دون تنبيه أو إنذار، هذا إلى أن المبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادة ١٧ ليست تعويضا عما لحق الهيئة من الخسارة أو عما فاتها من كسب مما يجب لاستحقاقها الإعذار عملا بالمادة ٢١٨ من القانون المدني، بل هي غرامة مالية قصد بها المشرع حمل أصحاب الأعمال على الاشتراك في التأمين وعلى أداء الاشتراكات في مواعيدها ولهذا فإنها تستحق في الحالتين بمجرد حلول الأجل الذي حدده القانون بالنسبة لكل منهما دون تنبيه أو إنذار لإتخاذ العلة من فرض الجزاء ومتى كانت هذه العلة واحدة في الحالتين فإنه لا يكون هناك محل للغايرة في الحكم بين من يعتمد عدم الاشتراك في التأمين وبين من يتأخر في أداء الاشتراكات المستحقة عنه .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك بأن المادة ١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن الاشتراكات المستحقة عن الشهر سواء المقتطعة من أجور المؤمن عليهم أو تلك التي يؤديها صاحب العمل تعتبر واجبة الأداء في أول الشهر التالي، وبأن تحسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنويا من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد . وتقضى المادة ١٧ من القانون المشار إليه التي تنطبق على النزاع بحكم أثرها الرجعي المقرر في المادة الخامسة من مواد إصدار ذلك القانون، بالتزام صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بحد أقصى قدره ٣٠٪ وهذا بالإضافة إلى الفوائد المنصوص عليها في المادة ١٤، ولما كان هذا المبلغ الذي يلتزم به صاحب العمل في حالة تأخيره عن أداء الاشتراكات المستحقة ليس تعويضا مما تسترط المادة ٢١٨ من القانون المدني لاستحقاقه اعذار المدين بل هو جزاء مالي فرضه المشرع على صاحب

العمل لحمله على أداء الاشتراكات المستحقة في مواعييدها، وهذا الجزاء شبيه بالجزاء الذي فرضه المشرع في المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ على حائزى أجهزة استقبال الاذاعة التليفزيونية الذين لا يؤدون الرسم المقرر في المواعيد المحددة لأدائه فقد ألزمهم ذلك القانون بدفع للرسم مضاعفا، ووصفت مذكرته الإيضاحية هذا الجزاء بأنه عقوبة مالية وهو ما يقطع بأنه ليس تعويضا إذ أنه يختلف عن التعويض الذى هو مقابل الضرر الذى يلحق الدائن بسبب خطأ المدين والذى لا بد لإستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ ووقوع الضرر للدائن نتيجة له، بينما المبلغ الإضافى يستحق بمجرد ثبوت التأخير في دفع الاشتراكات المستحقة ودون إثبات أى عنصر من تلك العناصر اللازمة لإستحقاق التعويض، ومتى كان هذا المبلغ الإضافى لا يعتبر تعويضا فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢١٨ من القانون المدنى الذى يوجب الاعذار ويستحق بمجرد إنقضاء المواعيد المحددة لأداء الاشتراكات المستحقة أسوة بالفوائد التى ألزم بها المشرع رب العمل في هذه الحالة، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستوجب لإستحقاق المبلغ الإضافى في حالة التأخير في أداء الاشتراكات المستحقة إعدام رب العمل، وعلى هذا الأساس قضى ببراءة ذمة المطعون ضده من المبلغ المستحق عليه طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب تقضيه .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٥٢ )

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) مقد . ” أركان العقد “ . مزاد . ” تقديم العطاءات “ .

تقديم عطاء يزيد على انطاء السابق عليه . ماهيته . إيجاب من صاحب هذا  
العطاء . أثره سقوط العطاء الأقل . لا يترتب عليه انعقاد العقد بين مقدم العطاء  
الأعلى وبين الداعى للزيادة . لا بد لانعقاد العقد من أن يصادفه قبول بإرساء  
المزاد عليه من يملكه . المادة ٩٩ مدنى .

( ب ) عقد . ” شروط الزيادة “ . حق ” التعسف فى استعمال الحق “ . مزاد .

النص فى قائمة شروط الزيادة على تحويل الداعى للزيادة الحق فى قبول  
أو رفض أى عرض دون إبداء الأسباب . هذا النص يخوله مطلق الحرية فى رفض  
العطاء الأخير . عدم جواز الرجوع فى هذه الحالة إلى الأحكام العامة فى القانون  
المدنى التى تعتبر من القواعد المكملة التى لا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد  
خاصة . انتفاء التعسف ولو لم يبد سبب مشروع يبرر رفض العطاء .

( ج ) عقد . ” شروط الزيادة “ . مزاد

قرار الداعى للزيادة بإخطار المزايدين بأرساء المزاد خلال ثلاثة أيام . إثبات  
هذا القرار فى ختام محضر جلسة الزيادة الأخيرة وتوقيع المزايد على هذا المحضر  
بعد هذه العبارة . اعتباره قابلاً من أجل المحدد أصلاً للداعى للزيادة فى قائمة  
شروطها لاستعمال حقه فى قبول العطاء أو رفضه .



## ( د ) دعوى . " الطلبات في الدعوى " . حراسة قضائية .

إنهاء محكمة الموضوع إلى رفض طلبات المدعى الموضوعية . لا محل في هذه الحالة  
لبحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية .

١ — إنه وإن كان تقديم عطاء يزيد على العطاء السابق عليه يترتب عليه طبعاً للمادة ٩٩ من القانون المدني سقوط العطاء الأقل إلا أنه لا يترتب عليه إنعقاد العقد بين مقدم العطاء الأعلى وبين الداعي للمزايدة لأن التقدم بالعطاء ولو كان يزيد على غيره من العطاءات ليس إلا إيجاباً من صاحب هذا العطاء فلا بد لانعقاد العقد من أن يصادفه قبول بإرساء المزايدة عليه ممن يملكه ، ولما كان هذا القبول لم يصدر من المطعون ضده وقام بإخطار الطاعن برفض عطائه ، فإن عقداً ما لا يكون قد انعقد بينهما .

٢ — متى كان الطاعن قد قبل دخول المزايدة على أساس قائمة شروط المزايدة التي تحوى النص على تنحويل المطعون ضده الحق في قبول أو رفض أى عرض دون إبداء الأسباب ، ووقع عليها بما يفيد علمه بما تضمنته ، فإنه يكون قد ارتضاء ويكون للمطعون ضده إعمالاً لهذا الشرط مطلق الحرية في رفض أى عطاء ولو كان هو العطاء الأخير دون أن يطلب منه إبداء سبب مشروع لهذا الرفض ، ولا محل للرجوع في هذه الحالة إلى الأحكام العامة الواردة في القانون المدني والتي يستند إليها الطاعن لأنها تعتبر من القواعد المكملة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة ، ومن ثم فلا وجه لما يستند الطاعن إلى المطعون ضده الأول من تعسف قوامه أنه لم يبد سبباً مشروعاً يبرر رفض عطائه وما يؤسسه على ذلك من أحقيته للتعويض .

٣ — إذا كان المطعون ضده الأول قد أثبت في ختام محضر جلسة المزايدة الأخيرة أنه قرر إخطار المزايدين بقراره خلال ثلاثة أيام بخطاب موصى عليه ، ووقع الطاعن على هذا المحضر بعد هذه العبارة فإنه يكون بذلك قد قبل مد الأجل المحدد أصلاً للمطعون ضده الأول في قائمة شروط المزايدة لاستعمال حقه

في القبول أو الرفض ، ومتى كان هذا المطعون ضده قد أخطر الطاعن برفض عطائه خلال الثلاثة أيام التي قبل الطاعن مد الأجل إليها وبخطاب موصى عليه فإن هذا الرفض يكون قد صدر في حدود السلطة المخولة للطاعن بمقتضى شروط المزايدة وبالتالي متبجلاً لآثاره .

٤ - متى كانت محكمة الموضوع قد انتهت بحق إلى رفض طلبات الطاعن الموضوعية، فإن بحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية - على السبيل - لا يكون له محل .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٧٤ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون ضدهما الأول والثاني وقال شرحاً لها أن المطعون ضده الأول بصفته حارساً على تركة المرحوم سيد وهبى أعلن عن مزايدة لتأجير أحد أحيان التركة وهى سينما وهبى بقسم الخليفة ابتداء من ١٩٦٤/٣/٤، وحدد يوم ١٩٦٣/١٠/١٦ موعداً للمزايدة . ونص في قائمة شروط المزايدة على أن من حقه قبول أو رفض أى عرض في الجلسة دون ابداء الأسباب وأن من حقه تأجيل المزايدة بعد ختام الجلسة إلى جلسة أخرى، وقد أجرى المزايدة يوم ١٩٦٣/١٠/١٦، ثم أجلى إلى يوم ١٩٦٣/١١/١٥، وتقدم الطاعن بأكبر عطاء وهو ٢٣٥ ج شهرياً في حالة التأجير لمدة ثلاث سنوات و ٢٥٥ ج شهرياً في حالة التأجير لمدة ست سنوات وعندئذ كلف ممثل المطعون ضده الثاني يده، وقرر الحارس إعلان رأيه للتزايدين خلال ثلاثة أيام بموجب خطاب مسجل مع احتفاظه بالتأمين المدفوع من الطاعن ووقع على محضر المزايدة من الحاضرين . وكان المفهوم من الفرار المذكور أن

مفاضلة الحارس مستقتصر على اختيار احدي المدتين لاعلى شخص المستأجر لأن مطاء الطاعن كان أكبر عطاء . ولكنه تاقى في ١٩٦٣/١١/١٦ كتابا مسجلا من الحارس يخطر فيه بأنه رأى رفض عطائه وارساء مزاد تأجير السينا على المطعون ضده الثانى ، وإذ كان هذا التصرف من الحارس لا يتفق مع القانون ولا مع شروط المزايدة فقد يادر بإنذاره برفض هذا القرار وعرض عليه رسميا مبلغ ٢٦٥ ج قيمة ما يكمل أجرة ثلاثة شهور . ومضى الطاعن يقول إنه لا يجدى الحارس الاستناد إلى أنه احتفظ لنفسه بحق قبول أو رفض أى عطاء دون ابداء الاسباب لأن هذا الحق مقيد باستعماله أثناء انعقاد جلسة المزاد . وإذ انتهت الجلسة دون أن يستعمل الحارس حقه في رفض العطاء المقدم من الطاعن واحتفظ بالتأمين المدفوع منه مما يعتبر قبولا ضمنا منه للعطاء المذكور ، فإنه بذلك يكون قد انعقد بينه وبين الحارس عقد ايجار صحيح توافرت له أركانه القانونية أما عقد المطعون ضده الثانى فقد وقع باطلا ومعدوما وأنه يتعين لذلك على المطعون ضده الأول أن يفي بالتزاماته باعتباره مؤجرا ومنها تمكينه من وضع يده على العين المؤجرة لاستغلالها . وانهى الطاعن فى صحيفة دعواه إلى طلب الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على السينا موضوع النزاع واقامته حارسا قضائيا عليها وفى الموضوع الحكم بىطلان العقد الصادر من الحارس ( المطعون ضده الأول ) إلى المطعون ضده الثانى و برسو مزاد تأجير السينا المذكورة على الطاعن وبانعقاد عقد تأجير السينا بينه وبين الحارس لمدة ست سنوات ابتداء من أول مارس سنة ١٩٦٤ نظير ايجار شهرى قدره ٢٥٥ ج وبالشروط المبينة بحاضر جلستى المزاد المنعقدتين فى ١٩٦٣/١١/١٦ ، ١٩٦٣/١١/١٥ وقائمة شروط المزاد الخاصة بها والموقع عليها جميعا من الطاعن . طلب المطعون ضده الأول رفض الدعوى بشقيها المستعجل والموضوعى إستنادا إلى أن العقد فى المزايدات لا يتم إلا برسو المزاد الذى يعتبر قبولا من صاحب المزاد وأنه ما دام لم يرص المزاد على الطاعن فلا يمكن أن يعتبر العقد قد تم بينهما وأن الشركاء فى السينا قد فوضوه فى ١٩٦٣/١١/١٥ فى تأجير السينا للمطعون ضده الثانى لمدة ست سنوات تبدأ من ١٩٦٤/٣/١ بأجرة شهرية قدرها ٢٥٠ ج . ودفع المطعون ضده الثانى بأن عطاء الطاعن فى جلستى المزاد لا يعدو أن يكون إيجابا



منه لاستئجار السينما لم يصادفه قبول سواء من الحارس أو من أصحاب السينما الذين أجروها له . وطلبت المطعون ضدّها الثالثة والرابعة من المحكمة قبول تدخلهما منضمّتين للمطعون ضدّه الأول (الحارس) وقررتا أنّهما صاحبتا المصلحة الحقيقية في النزاع بوصفهما شريكتين في السينما وأن الحارس تشاور معهما ومع باقي الشركاء بعد جلسة المزاد فأجمعوا على تفضيل التأجير للمطعون ضدّه الثاني . وبتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الدرجة الأولى بقبول تدخل المطعون ضدّها الثالثة والرابعة خصمين منضمّتين في الدعوى ورفض الدعوى بشقيها المستعجل والموضوعي . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٣٠٤ سنة ٨١ ق القاهرة . وفي ٢٧/١٠/١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم أقام قضاءه برفض طلباته الموضوعية على أن المطعون ضدّه الأول كان له أن يرفض عطاءه ، وأن هذا العطاء ولو أنه يزيد عن العطاءات المقدمة من باقي المزايدين لا يتم به إرساء المزاد عليه . إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد إيجاب منه لم يصادفه قبول ، وبالتالي فلا يكون للطاعن أن يطلب الحكم برفض مزاد تأجير السينما عليه وبانعقاد عقد تأجيرها بينه وبين المطعون ضدّه الأول بصفته . ويرى الطاعن أنه وإن كان الأصل أن الموجب له غير ملزم بقبول الإيجاب الموجه له إلا أنه إذا كان هو الذي دعا الموجب إلى التعاقد بعد أن حدد شروطه فإن حرّيته في قبول الإيجاب في هذه الحالة لا تكون مطلقة وإنما مقيدة بعدم التصسف في استعمال رخصة الرفض ، وبالتالي فلا يجوز أن يرفض الإيجاب لغير سبب مشروع ، وإذا كان المطعون ضدّه الأول هو الذي دعا إلى التعاقد بإعلانه عن مزايادة التأجير وكان العطاء المقدم له من الطاعن استجابة لهذه الدعوة ، فإنه لم يكن يحق للمطعون ضدّه أن يرفض هذا العطاء وإلا كان متعسفا ، وحق الحكم عليه بالتعويض العيني وهو اعتبار عقد الإيجار قد تم بينه وبين الطاعن

جزاء على الرضى التعسفى وهذا ما طلبه الطاعن فى دعواه ، لكن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم هذا الطلب فاعتقد أن المطلوب فى الدعوى هو تقرير أن عقدا قد تم بين الطرفين بإيجاب وقبول وأن الدعوى هى دعوى صحة تعاقد ولذلك قال الحكم إن الإيجاب لم يصادف قبولا وأنه لذلك لا يمكن القول بأن تعاقدًا قد تم ولو أن المحكمة فهمت الدعوى على حقيقتها لتعين عليها إذا لم تراجبة الطاعن إلى ما طلبه من اعتبار العقد قائما أن تقضى له على الأقل بتعويض تقضى عما فاته من كسب كان يمكن أن يحققه فى حالة إتمام العقد لأن من يطلب الأكثر يطلب الأقل، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يواجه عنصر التعسف فى استعمال الحق ولم يناقش البواعث التى حدثت بالمطعون ضده الأول إلى رفض العطاء المقدم منه ، فإن الحكم يكون قاصرا علاوة على مخالفته للقانون . ويتحصل السبب الثالث فى أن الحكم المطعون فيه مسخ شروط المزايدة وفسرها تفسيرا لا يتفق مع حقيقة المقصود منها . ذلك أن البند السابع من هذه الشروط صريح فى أن حق المطعون ضده الأول فى رفض أى عطاء مقيد بأن يتم ذلك فى جلسة المزاد ، غير أن الحكم المطعون فيه حين عرض لهذا الشرط فسر كلمة " الجلسة " تفسيرا غير مستساغ حيث قرر أن المطعون ضده الأول وقد أثبت فى محضر جلسة المزايدة أنه سيخطر المزايدون بقراره خلال ثلاثة أيام ، فإن ذلك يفيد أن الجلسة لا زالت مستمرة ، وهذا التفسير ينطوى على مسخ وتشويه لشروط المزايدة التى على أساسها أقدم أصحاب العطاءات على الدخول فيها . وإذا كان الثابت أن المطعون ضده الثانى قد انسحب وكف يده عن المزايدة ولم يتقدم بعطاء جديد بعد عطائه الذى سقط — تطبيقا للحكم المادة ٩٩ مدنى — بتقديم عطاء أعلى منه هو عطاء الطاعن ، فإنه لم يكن لذلك ثمة عطاء قائم سوى عطاء الطاعن وأن تأجيل المطعون ضده الأول لإصدار قراره إنما كان مفهوما منه أنه سيختار بين أن يكون التأجير للطاعن لمدة ثلاث سنوات أو ستة وقد أدى مسخ الحكم المطعون فيه لشروط المزايدة على النحو السالف بيانه إلى اعتبار المطعون ضده الأول لم يرتكب خطأ برفضه عطاء الطاعن ، لأنه استعمل رخصة مخولة له بمقتضى تلك الشروط مع أن تفسير شروط المزايدة على أساس الإرادة الحقيقية المقصودة منها عند وضعها ، كان من شأنه اعتبار المطعون ضده الأول مخطئا ومستولا من هذا الخطأ .



وحيث إن النعى بهذين السببين غير سديد ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه على ما يبين من أسباب وأسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها أقام قضاءه برفض طلب الطاعن الحكم برسو مزاد تأجير السينا عليه وبانعقاد عقد تأجير هذه السينا بينه بصفته مستأجرا وبين المطعون ضده الأول بوصفه مؤجرا ، على أنه طبقا للمادة ٩٩ من القانون المدني لا يتم العقد في المزايدات إلا برسو المزاد وأن التقدم بالعطاء هو الإيجاب أما القبول الذي يتم به التعاقد فلا يكون إلا بإرساء المزاد وأن مجرد تقديم عطاء بسعر أعلى لا يعتبر إرساء للمزاد وإنما الإرساء يكون بقبول هذا العطاء ، وأنه إذ كان الإيجاب الصادر من الطاعن بتقديم عطائه لم يصادفه قبول من المطعون ضده الأول فإنه لا يمكن القول بأن تعاقدًا قد تم بينهما ، وأنه ليس للطاعن أن يتحدى بسقوط عطاء المطعون ضده الثاني طالما أن المطعون ضده الأول قد رفض عطاءه استعمالا للرخصة المخولة له في البند السابع من شروط المزايدة وأصبح بذلك في حل من تأجير السينا لمن يشاء على النحو الذي تتحقق معه مصلحة ملاكها ، وقد تم تعاقد مع المطعون ضده الثاني بناء على تفويضه من هؤلاء الملاك بالتعاقد مع هذا المطعون ضده . ورد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الطاعن من أن الرخصة المخولة للمطعون ضده الأول في البند السابع من شروط المزايدة في رفض أي عطاء مقيدة بأن يصدر الرفض منه بجلسة المزايدة ، بأن المطعون ضده الأول إذ أثبت في محضر المزايدة أنه سيخطر المزايدين بقراره خلال ثلاثة أيام بخطاب موصى عليه فإن مفاد ذلك أن الجلسة لازالت مستمرة طوال هذه الفترة حتى يصدر المطعون ضده قراره ويخطر به المزايدين وأنه متى كان الثابت أنه أخطر الطاعن خلال هذه المدة برفض عطائه فإنه يكون قد استعمل الرخصة المخولة له في الحدود التي نص عليها في البند السابع من شروط المزايدة . وأضاف الحكم المطعون فيه أن ما أثاره المستأنف (الطاعن) من أنه لم يكن للمستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) أن يرفض عطاءه بعد أن دعا إلى التعاقد بإعلانه عن المزايدة ولم يكن أمامه عطاء قائم سوى عطائه مردود بما سبق بيانه بشأن حق المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) المنصوص عليه في البند السابع من شروط المزايدة في رفض أي عرض دون إبداء الأسباب . وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه لا يخالف فيه للقانون ذلك بأنه وإن كان تقديم عطاء يزيد على العطاء السابق عليه ، يترتب عليه — طبقا



للمادة ٩٩ من القانون المدني - سقوط العطاء الأقل ، إلا أنه لا يترتب عليه إنعقاد العقد بين مقدم العطاء الأعلى وبين الداعي للمزايدة ، لأن التقدم بالعطاء ولو كان يزيد على غيره من العطاءات ليس إلا إيجاباً من صاحب هذا العطاء ، فلا بد لانعقاد العقد من أن يصادفه قبول بإرساء المزااد عليه ممن يملكه . ولما كان هذا القبول لم يصدر من المطعون ضده وقام بإخطار الطاعن برفض عطائه ، فإن عقداً ما لا يكون قد انعقد بينهما وبالتالي يكون ما طلبه الطاعن من القضاء برسو مزااد تأجير السينا عليه وبانعقاد عقد تأجيرها بينه وبين المطعون ضده الأول على غير أساس .

أما ما لجأ إليه الطاعن لأول مرة في الاستئناف من دفاع أبداه في مذكرة المودعة ملف الاستئناف برقم ٦ - حاصله أن سنده في طلب إنعقاد العقد بينه وبين المطعون ضده هو تعسف الأخير في استعمال حقه في رفض الإيجاب الصادر منه لأن المطعون ضده هو الذي دعا إلى التعاقد ، وأن من حق المحكمة أن تقضى بأن العقد قد تم كتعويض عيني للطاعن ، فإن هذا الدفاع مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن البند السابع من شروط المزايدة صريح في تخويل المطعون ضده الحق في قبول أو رفض أى عرض دون إبداء الأسباب ، ومتى كان الطاعن قد قبل دخول المزايدة على أساس قائمة شروط المزايدة التي تحوى هذا النص ووقع عليها بما يفيد علمه بما تضمنته ، فإنه يكون قد ارتضاء ويكون للمطعون ضده - إعمالاً لهذا الشرط - مطلق الحرية في رفض أى عطاء ولو كان هو العطاء الأخير دون أن يطلب منه إبداء سبب مشروع لهذا الرفض . ولا محل للرجوع في هذه الحالة إلى الأحكام العامة الواردة في القانون المدني والتي يستند إليها الطاعن لأنها تعتبر من القواعد المكملة ، فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة . ومن ثم فلا وجه لما يسنده الطاعن إلى المطعون ضده الأول من تعسف قوامه أنه لم يبد سبباً مشروعاً يبرر رفض عطائه ، وما يؤسسه على ذلك من أحقيته للتعويض عينياً كان أو نقدياً ، ومتى تقرر أنه ليس للطاعن أن يطلب اعتبار عقد الإيجار قد تم بينه وبين المطعون ضده الأول سواء على أساس انعقاد العقد بينهما بالإيجاب وقبول صحيحين ، أو على أساس التعويض العيني فإنه يضحى ولا شأن له في التحدث عن سقوط عطاء المطعون ضده الثاني لأنه ما دام العقد لم يتم بين الطاعن والمطعون ضده الأول فقد كان لهذا أن يؤثر السينا لمن

يشاء عن غير طريق المزايدة . أما ما يقوله الطاعن من أن حق المطعون ضده في رفض أى عطاء بغير إبداء الأسباب مقيد بأن يصدر الرفض منه في جلسة المزايدة وأن الحكم المطعون فيه قد مسخ الشرط المقرر لهذا الحق حين أطلق حق المطعون ضده الأول في هذا الرفض وحين اعتبر الجلسة ما زالت مستمرة طوال المدة التي قرر المطعون ضده إصدار قراره فيها . هذا الذي يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه مردود بأنه وإن كان نص البند السابع من شروط المزايدة يفيد أن حق المطعون ضده الأول في قبول أو رفض أى عطاء إنما يكون استعماله في جلسة المزايدة إلا أنه لما كان المطعون ضده الأول قد أثبت في ختام محضر جلسة المزايدة الأخيرة أنه قرر إخطار المزايدين بقراره خلال ثلاثة أيام بخطاب موصى عليه ، ووقع الطاعن على هذا المحضر بعد هذه العبارة فإنه يكون بذلك قد قبل مد الأجل المحدد أصلاً للمطعون ضده الأول في قائمة شروط المزايدة لاستعمال حقه في القبول أو الرفض ، ومتى كان هذا المطعون ضده قد أخطر الطاعن برفض عطاءه خلال الثلاثة أيام التي قبل الطاعن مد الأجل إليها وبخطاب موصى عليه ، فإن هذا الرفض يكون قد صدر في حدود السلطة المخولة للطاعن بمقتضى شروط المزايدة وبالتالي منتجاً لآثاره ، ومن ثم يكون النعى بهذين السببين في جميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب لعدم تعرضه لبطلان العطاء المقدم من المطعون ضده الثاني ، ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن هذا العطاء قد سقط ، وأن المطعون ضده الثاني قد كف يده عن المزايدة أى انسحب منها ، ورتب الطاعن على ذلك أن قرار المطعون ضده الأول بإرساء المزاد على المطعون ضده الثاني يكون قد وقع على غير محل لقبوله عطاءً ساقطاً ، وبالتالي يكون القبول قد وقع على غير إيجاب قائم وبذلك لم ينعقد العقد بين الطاعن والمطعون ضده الثاني بل جاء معدوم الوجود قانوناً ، وعلى هذا الأساس طلب الطاعن في دعواه القضاء ببطلان هذا العقد غير أن الحكم المطعون فيه لم يحاول بحث هذا الطلب استناداً إلى ما قاله الحكم الابتدائي الذي أحال إليه من أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا البطلان بعد أن انتهت المحكمة إلى أن تعاقدًا لم يتم بينه وبين المطعون ضده الأول ،

وهذا من الحكم المطعون فيه قصور لأن مصلحة الطاعن قائمة، فقد كان أحد أطراف المزايدة ومن حقه أن يتمسك بسقوط العطاء السابق عليه، حتى يصل من ذلك إلى اعتبار عطائه هو العطاء الوحيد القائم، وبالتالي إلى إثبات أن مسلك المطعون ضده الأول ينطوي على تعسف وخطأ تقصيري يوجب مساءلته عن التعويض، وخير تعويض في هذا المقام هو اعتبار أن العقد قد تم بينه وبين المطعون ضده الأول، وقد كان ذلك يقتضي من المحكمة على الأقل قبول الطلب المستعجل وفرض الحراسة القضائية على السينا محل النزاع. وإذا لم تعرض المحكمة لبحث هذا الطلب أيضاً فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور.

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السببين الآخرين، وبأنه وقد انتهت المحكمة بأن عقداً مالم يتم بين الطاعن والمطعون ضده الأول، فقد كان لهذا - كما قرر بحق الحكم المطعون فيه - أن يؤثر السينا لمن يشاء على الوجه الذي يراه محققاً لمصلحة الملاك عن غير طريق المزايدة، فإذا هو أجراها للمطعون ضده الثاني، بعد أن اختاره الملاك فإن هذا التأجير يكون قد تم بالطريق العادي وليس بطريق ارساء المزاد عليه، وبالتالي فلا تكون للطاعن ثمة مصلحة في طلب بطلانه لأن القضاء بهذا البطلان لن يعود عليه بأي نفع مادام أنه لن يترتب عليه اعتبار عقد إيجار السينا قائماً بينه وبين المطعون ضده الأول، إذ لاقامة لهذا العقد طالما أن الأمر قد اقتصر على مجرد إيجاب من الطاعن لم يصادفه قبول من الطرف الآخر، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم ير محلاً لبحث البطلان المدعى به لانتفاء مصلحة الطاعن في التمسك به لا يكون مشوباً بالقصور. كما أنه وقد انتهت محكمة الموضوع بحق إلى رفض طلبات الطاعن الموضوعية، فإن بحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية على السينا لا يكون له محل.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه.



## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حلام ، وعبد العليم الدهشان .

(١٥٣)

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نيابة عامة . "تدخلها في دعاوى الأحوال الشخصية" . دعوى  
"التدخل في الدعوى" . أحوال شخصية . بطلان .

وجوب تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان  
الحكم باطلا . المقصود بالتدخل حضور ممثل النيابة العامة جلسات المحكمة . إرسال  
النيابة مذكرة برأيها لا يكفي .

توجب المادة ٩٩ من قانون المرافعات السابق على النيابة أن تتدخل في كل  
قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا والمقصود بالتدخل  
على ما يبين من مفهوم المخالفة للمادة ١٠١ من ذلك القانون والتي تقضى بأنه  
في غير الأحوال المبينة في المادة ٩٩ المتقدمة الذكر والمادة ١٠٠ التي تليها  
"لا يتعين حضور النيابة في الجلسات المدنية" ، هو حضور ممثل للنيابة العامة  
جلسات المحكمة في الحالات الواردة ذكرها في المادتين المشار إليهما وذلك حتى  
يتحقق ما قصده المشرع من أن تؤدي النيابة وظيفتها باعتبارها نائبة عن المجتمع  
في هذا النوع من القضايا ، والقول بغير هذا معناه حرمان النيابة من أن تكون آخر  
من يتكلم في هذه القضايا بما يؤدي إلى الإخلال بوظيفتها في هذا الخصوص .  
فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة اكتفت بإرسال مذكرة  
برأيها في دعوى تتعلق بالأحوال الشخصية إلى محكمة الاستئناف ولم يحضر من  
يمثلها جلسات المحكمة فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا عملا بالجزء المنصوص  
عليه في المادة ٩٩ سالفه الذكر .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد والمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مورثة الطاعنين المرحومة كترينة أنطون ميخائيل أقامت الدعوى رقم ٥٩/١٨٦ مدني كلى المنصورة ضد المطعون عليه وطلبت الحكم بإبطال العقد الصادر له من شقيقتها المرحومة فهيمة أنطون ميخائيل والمسجل بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٧ متضمنا بيعها له أرضا زراعية مساحتها ١٨ ف و ٢٠ ط و ٨ س بناحية ميت محمود مركز المنصورة وحصه مقدارها ٦ ط من ٢٤ ط في عقار بندر المنصورة والمبني الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى، وقالت بياناً لدعواها إن شقيقتها المذكورة توفيت دون وارث لها سواها، وإذا علمت أنها كانت قد تصرفت قبل وفاتها بغير مقابل وبقصد الإضرار بها في الأعيان المتقدمة الذكر للمطعون ضده إشاراً له بهذه الأعيان وبوصف أنه ولدها مع أن ذلك غير صحيح، وصورته هذا التصرف في عقد بيع منجز مع أنه في حقيقته تصرف مضاف إلى ما بعد الموت، بما يجعل هذا العقد باطلاً فقد أقامت دعواها بطلانها المتقدمة، ودفع المطعون ضده بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أنه الولد الوحيد للمرحومة فهيمة أنطون ميخائيل ولا وارث لها سواه. وفي أثناء نظر الدعوى توفيت مورثة الطاعنين وحكم بانقطاع سير الخصومة، ثم استأنفت الدعوى سيرها بعد أن عجلها الطاعنون ضد المطعون عليه، وبتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن والدتهم المرحومة كترينة أنطون ميخائيل هي الوارثة الوحيدة للمرحومة فهيمة أنطون ميخائيل، وأن هذه الأخيرة لم تنجب المطعون ضده بل تسلمته طفلاً من مستشفى الأطفال بالمنيرة في ١٣ يولية سنة ١٩٢٦ وتبنته باسم سعد عبد الله، ولينفى المطعون ضده ذلك ويثبت أنه ابن السيدة المذكورة من زوجها متري حنا طحينة، وأنه الوارث الوحيد لها. وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٦٣ برفض الدعوى . استأنف

الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٧٨/١٥ ق،  
وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن  
الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها  
الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة  
بهذا الرأى .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان  
ذلك يقولون إن المحكمة فصلت في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية هي ثبوت  
نسب المطعون ضده للرحومة فهيمة أنطون ميخائيل والتي أوجبت المادة ٩٩  
من قانون المرافعات حضور النيابة فيها ، وإذ اقتصر ما قامت به النيابة أمام  
محكمة الاستئناف على تقديم مذكرة برأيها في الدعوى دون أن يحضر ممثلها جلسات  
المحكمة فان ذلك مما يترتب عليه بطلان الحكم ويعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٩٩ من قانون  
المرافعات السابق توجب على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال  
الشخصية وإلا كان الحكم باطلا ، وكان المقصود بالتدخل — وعلى ما يبين  
من مفهوم المخالفة للمادة ١٠١ من ذلك القانون والتي تقضى بأنه في غير الأحوال  
المبينة في المادة ٩٩ المتقدمة الذكر والمادة ١٠٠ التي تليها ” لا يتعين حضور  
النيابة في الجلسات المدنية “ — هو حضور ممثل للنيابة العامة جلسات المحكمة  
في الحالات الوارد ذكرها في المادتين المشار إليهما وذلك حتى يتحقق ما قصده  
المشرع من أن تؤدي النيابة وظيفتها باعتبارها نائبة عن المجتمع في هذا النوع  
من القضايا ، وكان القول بغير هذا معناه حرمان النيابة من أن تكون آخر من  
يتكلم في هذه القضايا، بما يؤدي إلى الإخلال بوظيفتها في هذا الخصوص .  
لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه إن النيابة العامة اكتفت  
بإرسال مذكرة برأيها في الدعوى إلى محكمة الاستئناف ولم يحضر من يمثلها  
جلسات المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا عملا بالجزاء المنصوص عليه  
في المادة ٩٩ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة النزاع لصدور الحكم  
في ظله ، بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ١٧ من يولييه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

( ١٥٤ )

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٥ القضائية :

دعوى . "المصلحة في الدعوى" . تزوير . "دعوى التزوير الأصلية" .

المصلحة في الدعوى شرط لقبولها . لا يلزم ثبوت الحق لتوافر المصلحة . يكفي أن تكون له  
شبهة حق . جواز رفع دعوى التزوير الأصلية لمن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة قبل  
التمسك بها .

إذ كانت المصلحة في الدعوى لا تهدف إلى حماية الحق واقتضائه فحسب بل  
قد يقصد بها مجرد استيثاق المدعى لحقه بحيث لا يلزم أن يثبت الحق له حتى  
تقبل دعواه بل يكفي أن تكون له شبهة حق حتى تكون دعواه جدية بالعرض  
أمام القضاء فقد أجاز المشرع تأسيساً على ذلك بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات  
لمن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة أن يختصم من بيده تلك الورقة ومن  
يستفيد منها لسماع الحكم بتزويرها، وذلك قبل أن يتمسك بالورقة في مواجهته  
ويكون ذلك بدعوى تزوير أصلية تقتصر مهمة المحكمة فيها على القضاء بصحة  
الورقة أو تزويرها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣١٦٢ سنة ١٩٥٩ كلى

القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليهم الثانى والثالث والرابع والسادس عشر والمرحوم محمد أمين حسن الطويل مورث باقى المطعون عليهم يطلب الحكم على الطاعن فى مواجهة باقى المطعون عليهم برد وبطلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩١٩ والمدعى بثبوت تاريخه بقلم الرهون بالمحكمة المختلطة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ تحت رقم ٢١٦٤٠ . وقال شرحا للدعوى إنه بموجب عقد رهن حيازى مؤرخ ١٨/١٢/١٩٤٦ ومشهر فى ١١/١/١٩٤٧ ومعاد قيده فى ٣٠/١٢/١٩٥٦ ارتهن رهنا حيازيا من المطعون عليه السادس عشر ومن المرحوم محمد أمين حسن الطويل الشهير بأمين حسن الطويل - مورث المطعون عليهم من الخامس إلى الخامسة عشرة - وبضمانته الشخصية كامل أرض وبناء عقارين كائنين بسوهاج ومبيينين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبالعقد وأنه قد تعذر عليه تنفيذ العقد ولم يتسلم العقارين إذ تعرض له الطاعن بدعوى أنه اشتراها من المالكين بموجب عقد بيع مؤرخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ أقام عنه دعوى بصحته ونفاذه أمام محكمة سوهاج الابتدائية برقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ ومجلت صحيفتها تحت رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩/٢/١٩٤٤ غير أن المحكمة قضت بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٥٨ بسقوط الخصومة فى هذه الدعوى وتأيد هذا الحكم استئنافيا بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥٩ وترتب على ذلك شطب تسجيل صحيفة تلك الدعوى . وإذ قام الطاعن بعد ذلك بتزوير عقد بيع جديد جعله يحمل تاريخ ١٩ يناير سنة ١٩١٩ تحت رقم ٢١٦٤٠ ونسب صدوره إلى المالكين ووضع عليه اختاما مصطنعة مماثلة للاختام التى كان يستخدمها قلم الرهون بالمحاكم المختلطة وقت قيامها ليأخذ مظهر العقد الثابت التاريخ فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ حتى يتم تسجيله دون بحث مستندات الملكية أو توقيع البائعين بما يفيد إقرارهم بهذا البيع أمام الموثق ، وكان الطاعن قد قصد من ذلك إسقاط الملكية عن المالكين لعرقلة تنفيذ عقد الرهن الحيازى الصادر له منهما ، فقد أقام هذه الدعوى بطلباته المشار إليها وأورد شواهد التزوير التى استند إليها . وبتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة بنسب قسم لإباحت التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لمضاهاة الأختام الثلاثة الخاصة بإثبات التاريخ وباسم المحكمة وبقيمة الرسوم والمبصوم بها على كل من عقود البيع المؤرخة ١٩١٩/١٠/٣ و ١٩١٩/١٠/١٨ و ١٩١٩/١٠/٩ والمقدمة من المدعى - المطعون عليه

الأول — وبيان ما إذا كانت متماثلة في أوصافها وبصمتها وبياناتها وتوقيعات الموظف المختص عليها وما إذا كانت من أختام نحاسية أو كاوتشوك، ولمضاهاة الأختام الثلاثة الخاصة بإثبات التاريخ وباسم المحكمة وبقيمة الرسوم المبصوم بها على كل من العقود سالفة الذكر على الأختام الثلاثة المماثلة الموقع بها على عقد البيع المؤرخ ١٩١٩/١/١٩، وبيان ما إذا كانت بصمات الأختام الثلاثة الموضوعة على العقد المطعون فيه هي نتيجة البصم بأختام مصطنعة ومزورة أم نتيجة البصم بأختام حقيقية هي نفسها الأختام الموقع بها على العقود الثلاثة المقدمة للمضاهاة . وبعد أن قدم الخبير تقريره ، وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برد وبطلان عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩١٩/١/١٩ والثابت التاريخ في ١٩١٩/١٢/٩ تحت رقم ٢١٦٤٠ بالمحكمة المختلطة واعتباره كأن لم يكن . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ٩٠٥ سنة ٧٩ ق القاهرة وطلب إلغاء الحكم المستأنف ودفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا بنظر الدعوى كما دفع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن المدعى — المطعون عليه الأول — ليس طرفا في العقد المطعون فيه بالتزوير وطلب احتياطيا رفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٨ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفوع وبرفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلاسة المحدد لنظرة صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أسباب سبعة ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا بنظر الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أن القاهرة موطن غالبية المدعى عليهم وهو خطأ من الحكم ذلك أنه لا يكفي أن يكون أحد المدعى عليهم يقيم بدائرة المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى بل يجب أن يكون خصما أصليا في الدعوى والخصوم الأصليون في الدعوى المعاروجة — وهما المدينان الراهنان والطاعن — يقيمون في سوهاج أما المرحوم محمد أمين حسن الطويل فهو مجرد ضامن وليس خصما أصليا وإن كان مقر وظيفته حال حياته بالقاهرة إلا أن موطنه الأصلي



بسوهاج وقد أعانت زوجته كما أعلن بعض ورثته فيها فتكون بذلك محكمة سوهاج هي المختصة بنظر الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٣ من قانون المرافعات السابق قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل به ابتداء من ١٣/٧/١٩٦٢ تقضى وجوب إبداء الدفع بعدم الاختصاص المحلى قبل إبداء أى طالب أو دفاع فى الدعوى وإلا سقط الحق فيه ، وكان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه والمحكمين الصادرين من محكمة أول درجة فى ٢٨/١٢/١٩٦٠ و ٢٢/٣/١٩٦٢ وعلى باقى الأوراق ، أن الطاعن أبدى الدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا بنظر الدعوى لأول مرة بصحيفة الاستئناف وذلك على الرغم من حضوره امام محكمة أول درجة ومناقشته طلبات خصمه وإبداء دفاعه فيها وطلبه رفض الدعوى ، فإن الحكم المطعون المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا بنظر الدعوى لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها تأسيسا على أن المطعون عليه الأول — المدعى أصلا — له مصلحة فى إقامتها لأن له رهن حيازى مسجل على العين موضوع العقد المطعون عليه بالتزوير ، وهو خطأ من الحكم ، ذلك أن المطعون عليه الأول أقر بالإعلان الموجه منه للمدينين الراهنين بأن الطاعن هو الحائز للعقار وكان الطاعن قد حصل على حكم ضد المطعون عليه الأول — الدائن المرتهن — وضد المدينين الراهنين فى الاستئناف رقم ٨٢ سنة ٣٢ ق أسبوط بصحة عقد البدل المؤرخ ٢٥/٩/١٩٣٧ ، وبرفض الإدعاء بتزوير هذا العقد مما يكسب الطاعن حقا عينيا على العين ويجعل قيد الرهن غير نافذ فى حقه . هذا ولم ينصب الإدعاء بالتزوير على توقيع البائعين — المدينين الراهنين — وإنما انصب الطعن على البصمات الخاصة بالتسجيل واسم المحكمة وقيمة الرسوم وهو إدعاء غير مقبول . وأضاف الطاعن أن من شروط دعوى التزوير أن يكون لها تأثير فى الدعوى الأصلية وألا يكون الحق ثابتا بواسطة أوراق أخرى معترف بصحتها ، وإذا قضى الحكم رقم ٨٢ سنة ٣٢ ق لاستئناف أسبوط

بصحة عقد البذل المؤرخ ١٩٣٧/٩/٢٥ في مواجهة المطعون عليه الأول وحاز هذا الحكم قوة الشيء المقضي، وكان الضامن في عقد الرهن قد استأجر العقار موضوع العقد المطعون فيه بالتزوير من الطاعن بتاريخ ١٩٣٨/٦/١ وقضى ضده بالأجرة فإن وضع يد الطاعن يكون قد مضى عليه مدة أكثر من ٤٠ سنة منذ سنة ١٩١٩ حتى رفع الدعوى وأكثر من ٢٢ سنة من تاريخ عقد البذل حتى رفع الدعوى مما يكسب الطاعن الملكية بسبب آخر غير العقد المطعون فيه بالتزوير، وإنتهى الطاعن إلى القول بأنه لا مصلحة للمطعون عليه الأول في إقامة الدعوى بتزوير العقد ما دام أن الطاعن قد تملك العقار بسبب آخر .

وحيث إن هذا النهي مردود ، ذلك أنه لما كانت المصلحة في الدعوى لا تهدف إلى حماية الحق واقتضائه فحسب بل قد يقصد بها مجرد استيثاق المدعى لحقه، بحيث لا يلزم أن يثبت الحق له حتى تقبل دعواه، بل يكفي أن تكون له شبهة حق حتى تكون دعواه جدية بالعرض أمام القضاء، وكان المشرع قد أجاز تأسيسا على ذلك بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق لمن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة أن يختصم من بيده تلك الورقة ومن يستفيد منها لسماع الحكم بتزويرها، وذلك قبل أن يتمسك بالورقة في مواجهته، ويكون ذلك بدعوى تزوير أصلية تقتصر مهمة المحكمة فيها على القضاء بصحة الورقة أو تزويرها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها تأسيسا على ما قرره من أن المطعون عليه الأول — المدعى أصلا — له رهن حيازي مسجل يمنحه حق تتبع العين، مما مفاده توافر المصلحة لديه في إقامة الدعوى برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩١٩/١/١٩ الذي يتمسك به الطاعن ، وكان لا يقدح في قيام المصلحة لدى المطعون عليه الأول على النحو السالف البيان ألا تكون العين المرهونة قد سلمت إليه حتى تاريخ رفع الدعوى طالما أنه يخشى الاحتجاج عليه بهذا العقد ، وإذ تعد مصلحة المطعون عليه الأول بالظعن بالتزوير على هذا العقد قائمة، وإن وجه الظعن فيه إلى الاختتام الخاصة بالتاريخ فقط دون توقيعات البائعين، وذلك على أساس أن ثبوت تزوير التاريخ في هذه الحالة من شأنه أن ينقل باقي ما في العقد من الحقيقة التي كان يصدق عليها في تاريخه الواقعي إلى حقيقة أخرى لم تكن موجودة في الواقع

في التاريخ المزور ، وكان ما يشبه الطاعن بصدد العقد المؤرخ ١٩٣٧/٩/٢٥ من التمسك بحجية الحكم الصادر برفض الإدعاء بتزويره ، مردود بأن الحكم الذي يشير إليه الطاعن في هذا الخصوص وقد انصب على عقد آخر تاريخه ١٩٣٧/٩/٢٥ فإنه لا حجية لهذا القضاء بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩١٩/١/١٩ موضوع الدعوى الحالية ، وإذا لا تقس الدعوى الحالية التي أقامها المطعون عليه الأول بالطعن بالتزوير على العقد الأخير لبحث ما يشبه الطاعن من تملك العقار المبيع بوضع اليد ، إذ تقتصر مهمة المحكمة عند رفع دعوى التزوير الأصلية على بحث صحة الورقة أو تزويرها . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى على الوجه السالف بيانه إلى عدم قبول الدفع فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالـ بين الثالث والسابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب من وجهين ( الأول ) أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن في صدد النعي على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن المضاهاة أجريت على صور شمسية لا تصلح بذاتها لإجراء المضاهاة ، وأنه كان يتعين إجابته إلى طلب ضم أصل محضر التصديقات لإجراء المضاهاة عليه . ( والثاني ) أن الحكم لم يبين أوجه دفاع الطاعن وما سارت عليه الدعوى في جميع مراحلها وما استند إليه الطاعن من أدلة واقعية وحجج قانونية ، وفي ذلك مخالفة للسادة ٣٤٩ من قانون المرافعات مما يبطل الحكم .

وحيث إن النعي في شقة الأول غير صحيح ، ذلك أنه بين من حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٠/١٢/٢٨ أنه قضى بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير " لمضاهاة الاختام الثلاثة الخاصة بآليات التاريخ وباسم المحكمة وقيمة الرسوم والمبصوم بها على كل من عقود البيع المؤرخة ١٩١٩/١٠/١٣ و ١٩١٩/١٠/١٨ و ١٩١٩/١٠/١٩ والمقدمة من المدعى - المطعون عليه الأول - " . كما بين من حكمها الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٢ أنه قضى برد وبطلان عقد البيع موضوع النزاع استنادا إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي نفذ الحكم الأول وأجرى المضاهاة على أصل العقود سالفة الذكر وليس على صور شمسية منها . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد هذا الحكم وأحال إلى أسبابه التي بنى عليها



فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولا طية إن هو لم يقرر ضم أصل محضر التصديقات لإجراء المضاهاة عليه ما دام أن الثابت أن المضاهاة قد أجريت على أصل العقود، ويكون النعى عليه بهذا الشق على غير أساس . والنعى فى شقة الثانى مردود، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٢ والحكم المطعون فيه الذى أيدته وأحال إلى أسبابه أنهما بعد أن أوردتا وقائع الدعوى ومراسلها بينا أوجه دفاع الطاعن والأدلة التى استند إليها، ردا عليها وأقاما قضاءهما برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩١٩/١/١٩ على ما يحملها بما يكون معه النعى بهذا الشق على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع الخطأ فى الإسناد وفى بيان ذلك يقول إنه تقدم لمحكمة الموضوع بشهادة صادرة من مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالقاهرة يشهد فيها أن العقد المطعون فيه بالتزوير ثابت التاريخ فى ١٩١٩/١٢/٩ ومقيد بدفتر التصديقات برقم ٢١٦٤٠ وهى شهادة رسمية كان يتعين على المحكمة الأخذ بها . وإذ جاء تقرير الخبير الذى أخذ به الحكم المطعون فيه على خلاف الثابت بهذه الشهادة فإن هذا التقرير يكون باطلا مما يبطل الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن محكمة أول درجة رأت تحقيق ما إذا كان عقد البيع مزورا من عدمه بنسب قسم أبحاث الترييف والتزوير لإجراء المضاهاة على العقود الثلاثة السالف الإشارة إليها عند الرد على السببين الثالث والسابع وانتهت إلى الأخذ بتقرير الخبير للأسباب التى أوردها هذا التقرير وقد أيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة وأحال إلى أسبابه . ولما كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على النحو السالف البيان، فلا طية إن هى أطرحت الشهادة المقدمة من الطاعن والصادرة من الشهر العقارى والتى لا تحوى أسماء طرفى العقد المطعون فيه، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه فساد فى الاستدلال، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أخذ من استصدار مورت المطعون عليه العاشر رخصة تعديل بناء مؤرخة ١٩٢٥/٩/١٩ لأحد المتزلين

موضوع عقد البيع المطعون فيه بالتزوير، دليلا على عدم صدور البيع من هذا المورث، وهو استدلال غير صديد رد عليه الطاعن بأن هذا المورث سبق أن استأجر هذا المنزل منه وقدم عقد الإيجار الدال على ذلك، وبأنه قد صدر حكم في الدعوى رقم ٩٣٩ سنة ١٩٣٩ مدني جزئي سوهاج بمتأخر الأجرة، كما صدر حكم بها عن مدة لاحقة في الدعوى رقم ١٦٨ مدني جزئي سوهاج ضد عزيزة على زوجة المطعون عليه العاشر وبأنه كان حائزا للعقار وقدم للتدليل على حيازته رخصة ترميم صادرة باسمه مؤرخة ١٩٣٧/١/٢٧، غير أن الحكم استند في قضائه بتزوير العقد إلى رخصة تعديل البناء المشار إليها مما يعيبه بالفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قرر في شأن الرخصة المؤرخة ١٩٢٥/٩/١٩ "إن استصدار مورث المستأنف عليه العاشر رخصة تعديل البناء المقدمة في حافظته الرقيمة ١٦ بملف الإستئناف وهي الرخصة المؤرخة ١٩٢٥/٩/١٩ مما يؤكد عدم صدور بيع منه عن هذا المنزل في ذلك التاريخ وفي تاريخ سابق عليه من المورث المذكور"، وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أن ما استخلصه من الأوراق بأن الشهادة المشار إليها لا تتعارض مع المستندات المقدمة من الطاعن التي تحمل جميعها تواريخ لاحقة للرخصة هو استخلاص مائع فإن النعي عليه بفساد الاستدلال في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب السادس الفساد في الاستدلال أيضا وفي بيان ذلك يقول إن من بين ما أقام عليه الحكم قضاءه بثبوت التزوير، القويمة التي استمدها من الخطاب الذي نسب المطعون عليه الأول صدوره من الطاعن إلى وكيل الدائنين في ١٩٤٣/١/٢٩ يطلب فيه الترخيص له باصلاح أحد العقارين موضوع العقد المطعون فيه بالتزوير واستجاره. وعلى الرغم من أن المطعون عليه الأول لم يقدم هذا الخطاب بل قدم صورة شمسية منه، وقد تمسك الطاعن بأن الصورة المقدمة لا تجدى في الإثبات وأنها عديمة القيمة وأن أصل الخطاب لم يقدمه المطعون عليه الأول لأنه مزور، ودلل على التزوير بأن مورث المطعون عليه العاشر استأجر منه هذا العقار في ١٩٣٨/٦/١ وصدر له حكم بالأجرة في الدعوى رقم ٩٣٩ سنة ١٩٣٩ مدني جزئي سوهاج

كما أن العقار الآخر أجره للغير في ١/٨/١٩٣٨، فإن الحكم المطعون فيه أخذ على الرغم من ذلك بالقرينة التي استخلصها من صورة الخطاب سالف البيان، وإذا كانت هذه القرينة فاسدة وتضافرت مع قرائن أخرى في تكوين عقيدة المحكمة فإن في ذلك ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه بتزوير عقد البيع على ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير، وقد أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه وقرر في ذلك " أن المحكمة لا ترى فيما قدمه المستأنف — الطاعن — من أوراق ما ينال من أدلة التزوير أو يكفي لثبوت صحة العقد المطعون فيه ، خاصة بعد أن بان لها بجلاء من ظروف الدعوى الميينة تفصيلا بالحكم المستأنف ومن مقارنة البصمات التي على العقد ببصمات أوراق المضاهاة على نحو ما هو مثبت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير " . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى هذه الدعامة قرينتين استمد إحداهما من استصدار مورث المطعون عليه العاشر رخصة تعديل البناء المؤرخة ١٩/٩/١٩٢٥، واستمد الثانية من صورة الخطاب المؤرخ ٢٩/١/١٩٤٣ الذي قال الحكم إن الطاعن أرسله إلى وكيل الدائنين والموقع على هذه الصورة — كما جاء بالحكم — بتوقيع وختم السنديك "أنكونا"، وكانت الدعامة التي استند فيها الحكم إلى تقرير الخبير كافية لحمل قضائه ، وقد تأيدت بدعامة أخرى هي القرينة الأولى وهي صحيحة أيضا على ما سلف بيانه في الرد على السبب الخامس ، وكان الطعن بهذا السبب واردا على القرينة الثانية المستمدة من الخطاب المرسل لوكيل الدائنين على النحو المتقدم ذكره وهي دعامة مستقلة عن الدعامتين الأولتين ، فإنه أيا كان وجه الرأي في صحة أو خطأ هذه القرينة فإن القرينتين الأخرتين قائمتان بدونها وكافيتان لحمل الحكم فيما انتهى إليه ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زقلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعبد العليم  
الدهشان .

( ١٥٥ )

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) أوراق تجارية . سند إذنى . أعمال تجارية .

إعتبار السند الإذنى عملاً تجارياً إذا كان من وقع السند تاجراً أو كان السند  
مرتباً على معاملة تجارية . لا يكفى إدراج شرط الإذن لإعتبار السند  
عملاً تجارياً .

(ب) أوراق تجارية . ” تظهير الأوراق التجارية ” . ” السندات .  
المدنية تحت الإذن ” .

قواعد تظهير الكيالة . عدم اتباعها فى شأن السندات التى تحت الإذن  
إلا إذا كانت تعتبر أعمالاً تجارية . عدم مريان هذه القواعد على السندات المدنية  
ولو تضمنت شرط الإذن . تظهير السند من الدفع فى العلاقة بين المدين والحامل  
غير المباشر أثر من آثار التظهير تستقل به الورقة التجارية . وجوب إطراح  
هذا الأثر عند تظهير الورقة المدنية .

(ج) صورية . ” إثبات الصورية ” . محكمة الموضوع . ” مسائل  
الواقع ” .

بحث صورية الورقة المقدمة فى الدعوى . استخلاص محكمة الموضوع الصورية  
من قرأتين الدعوى . لا رقابة عليها فى ذلك متى كان الاستخلاص سائناً .

١ — مفاد نص المادة الثانية من قانون التجارة — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن السند الإذن لا يعتبر عملاً تجارياً إلا إذا كان من وقع السند تاجراً أو كان السند مترتباً على معاملة تجارية فلا يكفي مجرد إدراج شرط الإذن في السند لإعتباره من قبيل الأعمال التجارية .

٢ — مؤدى نصوص المواد من ١٣٣ إلى ١٤١ والمادة ١٨٩ من قانون التجارة أن قواعد تحويل ( تظهير ) الكيالة لا تتبع في شأن السندات التي تحت الإذن إلا إذا كانت معتبرة عملاً تجارياً على مقتضى ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة مما يخرج السندات المدنية من نطاق هذه القواعد ولو تضمنت شرط الإذن وذلك بالقدر الذي تعتبر فيه هذه القواعد متعلقة بالإلزام التجاري وحده دون الإلزام المدني . وإذ يعد تظهير السند من الدفوع في العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر أثراً من آثار التظهير التي تتفق وطبيعة الإلزام الصرفي وتستقل به الورقة التجارية بحسب ما تنهض به من وظائف ، وكان تطبيق هذا الأثر بالنسبة للسندات المدنية يترتب عليه إقصاء طبيعتها المدنية عنها وينم عن العنت والاجفاف بالمدينين فيها ، فإن لازم ذلك هو إطرار هذا الأثر عند تظهير الورقة المدنية .

٣ — بحث صورية الورقة التي تقدم في الدعوى هو مما تختص به محكمة الموضوع ، فلها بموجب هذه السلطة أن تعرض لها وتستنتج جديتها أو صوريته من قرائن الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاص محكمة الموضوع سائغاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٣٤٨ سنة ١٩٦٣ مدني كلي

القاهرة ضد المطعون ضده وضد عبد الحميد أحمد جاد طالبا الحكم بالزامهما الأول باعتباره مدينا والثاني ضامنا متضامنا بأن يدفعوا له مبلغ ٢٥٠ ج والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد . وقال بيانا للدعوى إنه يدين المطعون ضده والمدعى عليه الثاني بالمبلغ المطالب به بموجب سبعة سندات إذنية صادرة من المطعون ضده لصالح المدعى عليه الثاني ومظهرة له من هذا الأخير ومستحقة السداد في الخامس من أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه ، وفي الأول من يونيه ويولية سنة ١٩٥٨ ، وإذا امتنع المدعى عليهما عن السداد رغم إعلانهما بروتستو عدم الدفع في ١٨/٨ و ١٩٥٨/٩/٦ فقد أقام دعواه بطلباته المشار إليها . وأثناء نظر الدعوى تنازل الطاعن عن مخاصمة عبد الحميد أحمد جاد . ودفع المطعون ضده بأن السندات موضوع الدعوى سندات مدنية صدرت من غير تاجر وبمخاصمة عملية مدنية وتفقد شرط الكفاية الذاتية ، وتمسك بمخالصه مع الدائن الأصلي — عبد الحميد أحمد جاد — بموجب مخالصة ثابتة التاريخ في ١٩٥٨/٢/٣ قبل إعلانه من الطاعن بالحوالة في ١٨/٨/١٩٥٨ ، كما تمسك بأن ثلاثة من السندات الإذنية موضوع الدعوى الحالية وهي المستحقة السداد في ٥/٤ و ١/٦ و ١/٧/١٩٥٨ سبق أن رفعت بشأنها الدعوى رقم ٤١ سنة ١٩٥٩ مدنى الأزبكية ، وأنه وإن قضى فيها ضده من محكمة أول درجة إلا أن محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية ألغت هذا الحكم وقضت بتاريخ ٣١/١/١٩٦١ بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى بالإستئناف رقم ٨٢٠ سنة ١٩٦٠ تأسيسا على أن هذه السندات الثلاثة فقدت شرط الكفاية الذاتية وارتبطت بالإلتزام الأصلي وهو عقد المقاولة ، وتمسك أيضا بأن الأربعة سندات الأخرى المستحقة الأداء في الخامس من أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه سنة ١٩٥٨ قد رفعت بشأنها الدعوى رقم ٤٥٨ سنة ٦٠ مدنى الأزبكية وقضى فيها بعدم الاختصاص لفقدها شرط الكفاية الذاتية وأنها جزء من عقد المقاولة الذى يجاوز نصاب القاضى الجزئى وأصبح هذا الحكم نهائيا بعدم استئنافه من جانب الطاعن . ورد الطاعن بأنه سبق أن قضى لصالحه فى الدعويين رقمى ٢٦١ سنة ١٩٥٩ مدنى مصر الجديدة و ٢٤٣ سنة ١٩٥٩ مدنى الأزبكية بصحة حوالة سندات مماثلة عن ذات عقد المقاولة وقد أصبح الحكم الصادر فيهما نهائيا بالحكم فى الإستئناف رقم ١٨٦٢ سنة ١٩٥٩ س مصر عن الأولى وبالحكم فى الإستئناف



رقم ٥٨٢ سنة ٦٠ من مصر عن الثانية إذ قضى في الاستئناف بتاريخ ١٩٦١/١/٣١ بعدم جواز الاستئناف . وفي ١٩٦٣/٢/٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة حيث قيد الاستئناف برقم ٥٨٢ سنة ٨٠ ق . دفع المطعون ضده بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . وبجلسة ١٩٦٥/٣/٣١ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بقوة الشيء المقضى بموجب الحكمين رقمى ٢٦١ سنة ٥٩ مدنى مصر الجديدة و ٢٤٣ سنة ٥٩ مدنى الأزبكية اللذين أصبحا نهائين بالحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية في ١٩٦١/١/٣١ في الاستئنافات أرقام ١٨٦٢ سنة ١٩٥٩ و ٥٨٢ و ٨٢٠ سنة ٦٠ من مصر غير أن الحكم المطعون فيه اقتصر في رده على هذا الدفع على القول بأن ما تمسك به الطاعن من قوة الشيء المقضى لا يعدو أن يكون مسائل قانونية وردت في أسباب الأحكام المشار إليها ولم ترد في منطوقها ولا ترتبط بهذا المنطوق ، حالة أن هذه الأحكام لم تقف عند إيراد بعض المسائل القانونية في أسبابها بل فصلت في مسائل واقعية وأخرى قانونية وأنها لذلك حازت قوة الشيء المقضى فيما فصلت فيه، فقد فصلت تلك الأحكام في انتقال ملكية السندات موضوعها إلى الطاعن مطهرة من الدفوع وأن سند الطاعن في المطالبة بها مستقل عن الالتزام الأصيل مما مفاده أن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بقوة الشيء المقضى قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الاستئنافية الصادر في ١٩٦١/١/٣١ أنه انتهى بصدد الاستئناف المرفوعين عن الدعويين رقمى ٢٦١ سنة ٥٩ مدنى مصر و ٢٤٣ سنة ١٩٥٩ مدنى الأزبكية إلى أن السندات موضوع هاتين الدعويين سندات مستقلة عن الالتزام الأصيل ، والزم لذلك المطعون ضده بقيمة كل سند منها مستقلا

من قيمة السند الآخر وذلك على أساس أن موضوع كل دعوى هو السند الأذنى الذى أقيمت للطالبة بقيمته وهو موضوع يستقل بذاته عن موضوع الدعوى الأخرى ، كما يبين من ذلك الحكم الاستثنائى المشار إليه أن السندات موضوع هاتين الدعويتين تغاير السندات الثلاثة موضوع الدعوى رقم ٤١ سنة ١٩٥٩ مدنى الأزبكية ، وإذا تغاير السندات موضوع الدعويتين المشار إليهما السندات الأربعة موضوع الدعوى رقم ٤٥٨ سنة ٦٠ مدنى الأزبكية التى قضى فيها بعدم الاختصاص وأصبح الحكم فيها نهائيا لعدم استئنافه ، وكانت السندات موضوع الدعوى رقم ٤١ سنة ١٩٥٩ مدنى الأزبكية التى قضى فيها استئنافا بالحكم الصادر فى ١٩٦١/١/٣١ بعدم اختصاص المحكمة الجزئية ، والسندات موضوع الدعوى رقم ٤٥٨ سنة ١٩٦٠ مدنى الأزبكية التى قضى فيها نهائيا بعدم اختصاص القاضى الجزئى بنظرها ، هى ذات السندات التى أقيمت بها الدعوى الحالية رقم ٤٣٤٨ سنة ١٩٦٣ مدنى القاهرة ولم يخالف الحكم المطعون فيه بما انتهى إليه حجية هذين الحكمين فيما تضمناه من التقرير بافتقار السندات موضوعها شرط الكفاية الذاتية واتصالها بعقد المقاوله الأصلية ، وعدم تطبيق قاعدة تطهير الدفع بشأنها. لما كان ذلك وكانت المادة ٤٠٥ من القانون المدنى تنص — فى خصوص حجية الشئ المقضى به — على أنه ”لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محللا وسببا“ وكان يبين مما تقدم وعلى ما ورد بالأحكام المشار إليها أن الحق المطالب به فى الدعويتين ٢٦١ سنة ٥٦ مدنى مصر الجديدة و ٢٤٣ سنة ٥٩ الأزبكية واستئنافهما رقم ١٨٦٢ سنة ٥٩ و ٥٨٢ سنة ٦٠ من مصر يستقل بذاته ويغاير موضوع الحق الذى أقيمت به الدعوى الحالية رقم ٤٣٤٨ سنة ٦٣ مدنى كلى القاهرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بقوة الشئ المقضى الذى أبداه الطاعن واستند فيه إلى الحكمين الصادرين فى الدعويتين رقمى ٢٦١ سنة ٥٩ مدنى مصر الجديدة و ٢٤٣ سنة ٥٩ مدنى الأزبكية واستئنافهما رقم ١٨٦٢ سنة ٥٩ من مصر لا يكون قد خالف القانون ، وذلك على أساس ما تبين من أن هذه الأحكام تتعلق بسندات غير السندات موضوع الدعوى الحالية ، ويكون ما يثيره الطاعن بسبب النعى بصدد ما قرره الحكم المطعون فيه بشأن الأحكام المشار إليها من أنها تضمنت مجرد مرد لمبادئ قانونية لا ترتبط بمنطوقها بقوله

أنها فصّلت في مسائل واقعية وأخرى قانونية مما ترتبط بمنطوقها يكون نعيًا غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بقوة الشيء المقضي التي ثبتت بالحكمين رقمي ٢٦١ سنة ٥٩ مدني مصر الجديدة و ٢٤٣ سنة ١٩٥٩ مدني الأزبكية اللذين أصبحا نهائيين بالحكم بعدم جواز الاستئناف كما تمسك بقوة الشيء المقضي التي ثبتت بالحكم الاستئنافي الصادر في الاستئنافات أرقام ١٨٦٢ سنة ٥٩ و ٥٨٢ سنة ٦٠ و ٨٢٠ سنة ٦٠ من مصر ولكن الحكم المطعون فيه أجاب على ذلك بقوله إنه ثبت من الاطلاع على هذه الأحكام أنها ألغيت في الاستئناف بحيث حكم فيها بعدم جواز الاستئناف وبعدم الاختصاص وعلى ذلك يكون هذا السبب ولا سند له من القانون فيتعين الانتفاة عنه ، حالة أن الحكم الصادر في ١٩٦١/١/٣١ في الاستئنافات الثلاثة قد قضى في الأولين بعدم جواز الاستئناف فصاراً نهائين ، وقضى في الثالث بإلغاء الحكم وبعدم الاختصاص وإذا خالف الحكم المطعون فيه الثابت بالأوراق على النحو السالف بيانه فإنه يكون معيباً .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى رفض الدفع الذي تمسك به الطاعن واستند فيه إلى حجية الأحكام الصادرة بشأن السندات الإذنية موضوع الدعويين ٢٦١ سنة ٥٩ مصر الجديدة و ٢٤٣ سنة ١٩٥٩ مدني الأزبكية واستئنافهما ١٨٦٢ سنة ١٩٥٩ و ٥٨٢ سنة ١٩٦٠ من مصر ، وذلك اعتباراً من الحكم بأن الأحكام المشار إليها تتعلق بسندات غير السندات موضوع الدعوى الحالية ٤٣٤٨ سنة ١٩٦٣ كلى مصر ، وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم صحيحاً في القانون على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق ، فإن ما استورد إليه الحكم بقوله إن هذه الأحكام قد ألغيت في الاستئناف في حين أنه قضى فيها بعدم جواز الاستئناف بالنسبة للحكمين الصادرين في الدعويين رقم ٢٦١ سنة ١٩٥٩ مصر الجديدة و ٢٤٣ سنة ١٩٥٩ مدني الأزبكية وبالإلغاء وبعدم الاختصاص بالنسبة للحكم الصادر في الدعوى رقم ٤١ سنة ١٩٥٩ مدني



الأزبكية ، يعد تزييدا غير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها ، ويكون النعى عليه بخالفة الثابت بالأوراق في هذا الخصوص غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الأول والثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان الوجه الأول منها إن الحكم المطعون فيه أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قابلية السندات موضوع النزاع للتظهير ، وذلك على الرغم مما أوضحه الطاعن من أن أساس الدعوى سندات سبعة حررت من المطعون ضده لأمر المفاوض عبد الحميد أحمد جاد وظهرها الأخير لأمر الطاعن ، وأن سندي منها أحالا في معرض بيان وصول القيمة إلى عقد المقاولة المبرم بين المطعون ضده والمفاوض ، وورد بالسندات الخمسة الأخرى بأن القيمة من حساب تشطيب منزل المطعون ضده وأن هذه الإحالة إلى عقد المقاولة وإن أفقدت السندي شرط الكفاية الذاتية إلا أنها لا تمنع من انتقال ملكيتهما بالتظهير دون خضوع لقواعد الحوالة المدنية ، إذ تضمننا شرط الإذن إلا أن الحكم الابتدائي — الذي أيد الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه — اقترض أن السندات السبعة جميعها أحالت إلى عقد المقاولة ففقدت ذاتيتها دون إن يرد على ما تمسك به الطاعن من قبول السنديين اللذين أحالا إلى عقد المقاولة للتظهير ومن أن عبارة "القيمة من حساب تشطيب منزل" .. الواردة بباقي السندات قد قضى نهائيا بالحكم الاستئنافي رقم ١٨٦٢ سنة ١٩٥٩ من مصر بأنها لا تفقد السند الإذني ذاتيته ، وقال الطاعن في بيان الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تطبيق قواعد الحوالة المدنية على السندات الإذنية المدنية مخالفا بذلك الرأي الذي يقول بعدم تطبيقها مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بوجهيه بما أورده الحكم الابتدائي الذي أيد الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه في قوله "حيث إن المدعى عليه الأول — المطعون ضده — ليس بتاجر وحررت السندات موضوع الدعوى الحالية عن عمل مدني بحث بالنسبة له فقد مهد إلى المدعى عليه الثاني — عبد الحميد أحمد جاد — بإقامة بيان وتشطيبات بمنزله وكان تحرير هذه السندات عن باقي أجر المقاولة وورد النص صراحة على ذلك بسبب المديونية بتلك السندات ، ومن ثم

فليس لها من ذاتية مستقلة، وقد أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمقاولة ولم تعد تخرج عن كونها إقرارات بمديونية نشأت من عقد المقاولة وصدرت عن عمل مدني بحث فيتعين إذن إعمال قواعد القانون المدني في خصوص الحق الثابت بها فيسرى على انتقال ما تضمنته هذه السندات من حقوق، أحكام حوالة الحق".

وإذا نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة على أن "يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا، جميع السندات التي تحت إذن سواء كان من أمضاها أو ختم عليها تاجرا أو غير تاجر، إنما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها مترتبا على معاملات تجارية" فإن مفاد هذا النص — وعلى جرى به قضاء هذه المحكمة — أن السند الإذني لا يعتبر عملا تجاريا إلا إذا كان موقع السند تاجرا أو كان السند مترتبا على معاملة تجارية فلا يكفي مجرد إدراج شرط، الإذن في السند لاعتباره من قبيل الأعمال التجارية. ولما كان المشرع قد نص بالمواد من ١٣٣ إلى ١٤١ من قانون التجارة بالفرعين السادس والسابع من الفصل السادس (في الكيالات) على القواعد الخاصة بتحويل (تظهير) الكيالة ومسئولية الساحب والقابل والمحيل وإذا الحق المشرع هذا الفصل بنص المادة ١٨٩ من قانون التجارة الواردة في الفصل السابع "السندات التي تحت الإذن وفي السندات لحاملها" فقرر بأن "كافة القواعد المتعلقة بالكيالات فيما يختص بحلول مواعيد دفعها وتحويلها وضمانيها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بحامل الكيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات"، تتبع في السندات التي تحت الإذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون "فقد أفاد المشرع بهذه النصوص بأن قواعد تحويل (تظهير) الكيالة لا تتبع في شأن السندات التي تحت الإذن إلا إذا كانت معتبرة عملا تجاريا على مقتضى ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة على النحو السالف الإشارة إليه، مما يخرج السندات المدنية من نطاق هذه القواعد ولو تضمنت شرط الإذن، وذلك بالقدر الذي تعتبر فيه هذه القواعد متعلقة بالالتزام التجاري وحده دون الالتزام المدني. وإذا يعد تظهير السند من الدفوع في العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر أثرا من آثار التظهير التي تتفق وطبيعة الالتزام المصرفي وتستقل به الورقة التجارية بحسب ما تنهض به من وظائف، وكان تطبيق هذا

الأثر بالنسبة للسندات المدنية يترتب عليه إقصاء طبيعتها المدنية عنها وينم عن العنت والإجحاف بالمدينين فيها الذين غالباً ما يقبلون على التوقيع عليها دون أن يدركوا مدى شدته ، فإن لازم ذلك هو إطراح هذا الأثر عند تظهير الورقة المدنية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر السندات السبعة موضوع الدعوى مدنية وأجاز ترتيباً على ذلك للمدين فيها — المطعون ضده — أن يتمسك قبل المظهر إليه — الطاعن — الذى انتقلت إليه هذه السندات بالدفع التى كانت له قبل دائنه الأصل ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب فى وجهيه — ولما سلف بيانه فى الرد على السبب السابق — على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثالث القصور فى التسبب ، ويقول فى بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بصورية المخالصة التى يتمسك بها المطعون ضده وبقيام التواطؤ بين هذا الأخير والمدين الأصل غير أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى فيما ذهب إليه من نفي الصورية والتفت عن دفاعه فى هذا الخصوص مما يعيبه بالقصور فى التسبب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائى — الذى أيد الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه — أنه رد على دفاع الطاعن بصورية المخالصة التى قدمها المطعون عليه بقوله ” الواقع فى الدعوى أن المدعى عليه الأول — المطعون ضده — حين أعلن بحوالة الحقوق موضوع سندات الدعوى للمدعى — الطاعن — كان قد أوفى ومن قبل بقيمة السندات للمدعى عليه الثانى — عبد الحميد أحمد جاد — بموجب تعاقده تاريخه ١٩٥٧/١١/٢٨ وثابت التاريخ فى ١٩٥٨/٢/٣ وموقع عليه من المدعى عليه الثانى ، وقد أقر المدعى عليه الثانى فيه بقبضه قيمة السندات وبمخالصه مع المدعى عليه الأول عنها واعتبار هذه السندات لاغية ، وكان هذا التعاقداً كما تقدم سابقاً لإعلان المدعى عليه الأول بحوالة الحقوق موضوع السندات للمدعى وذلك فى ١٩٥٨/٨/١٨ ومن ثم حق للمدعى عليه الأول أن يتمسك بانقضاء الدين موضوع السندات ، وفضلاً عن ذلك فإنه ليس ثمة دليل على أن تواطؤا وقع بين المدعى عليه الأول والثانى بل إن المدعى عليه الأول حين أقدم على التخالص مع المدعى عليه الثانى كان حسن النية معتقداً أن السندات



موضوع الدعوى الحالية قد أصبحت لاقية كنص التعاقد المحرر في هذا الخصوص والمشار إليه فيما تقدم " وأضاف الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص قوله "لا محل للقول من جانب المستأنف - الطاعن - أنه كان يتعين على المحال عليه أى المدين الأصلي أن يمتنع عن الإضرار بحق المحال إليه حيث إنه لا يعرف هذا الأخير طالما أنه لم يعلن به أو يقبل حوالته". ولما كان بحث صورية الورقة التى تقدم فى الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما تختص به محكمة الموضوع فلها بموجب هذه السلطة أن تعرض لها وتستنتج جديتها أو صوريته من قرائن الدعوى دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاص محكمة الموضوع سائغا ، وإذ تضمن الحكم الابتدائى والمطعون فيه على النحو السالف بيسانه الأسباب السائغة فى نفي صورية المخالصة التى تمسك بها المطعون ضده ، وكانت هذه الأسباب تحمل الرد على ما يسوقه الطاعن من دفاع بهذا الشأن ، فإن النعى على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعبدالعليم الدهشان .

(١٥٦)

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تأميمات عينية . امتياز . "ثبوت حق الامتياز" . ضرائب .  
"ثبوت حق الامتياز لدين الضريبة" .

المبالغ المستحقة للجزاة العامة ومنها الضرائب والرسوم . ثبوت الامتياز لها .  
شرطه أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بكل منها وبالشروط والقيود  
التي تقررها .

(ب) تأميمات عينية . امتياز . "حقوق الامتياز العامة" . ضرائب .  
"امتياز دين الضريبة" .

للجزاة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ المستحقة  
للحكومة . م ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره ولا يثبت  
فيه حق التبع ولو كان محله عقارا .

(ج) تأميمات عينية . امتياز . "حق التبع" . ضرائب . "امتياز دين  
الضريبة" .

تحويل المشرع الجزاة العامة حق تتبع أموال مدينها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة  
وبصرف النظر عن عدم شهره في أحوال منصوص عليها في القوانين الخاصة بضرائب  
الأطيان والمباني والرسوم الجمركية ورسم الأيلولة على الشركات .

١ - النص في المادة ١/١١٣٩ من القانون المدني على أن "المبالغ المستحقة  
للجزاة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، يكون لها  
امتياز بالشروط المقررة في القوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن" يدل -

وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض<sup>(١)</sup> — على أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة بجميع أنواعها ومنها — وعلى سبيل المثال — الضرائب والرسوم لا تكون ممتازة ولا يثبت لها هذا الامتياز إلا إذا قضت بامتيازها القوانين والأوامر الخاصة بكل منها، وبالشروط والقيود التي تقرها هذه القوانين والأوامر بحيث إذا استحق للخزانة العامة مبلغ ما ولم يوجد قانون أو أمر يقضى بامتيازها فإنه لا يتمتع بهذا الامتياز، وإذا وجد تعين الرجوع إليه للتعرف على شروط الامتياز ونطاقه ووعائه وما حساه أن يرد عليه من أموال .

٢ — بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتعديلات التي أدخلت عليه بالقوانين ١٤٦ لسنة ٥٠ و ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ و ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ — وهو القانون الذي أحال إليه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية والمعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٣ — يبين أنه نص في المادة ٩٠ منه على أن " تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على أموال المدينين بها أو المزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون " وهو بذلك إنما يقرر للخزانة العامة — مصلحة الضرائب — حق امتياز عام على أموال المدينين بها أو المزمين بتوريدها فتجرى في شأنها ما نصت عليه المادة ٢/١١٣٤ من القانون المدني من أن حقوق الامتياز العامة لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التتبع ولو كان محلها عقاراً غير محمل بذاته بدين الضريبة واكتفى بما قرره من ضمانات ووسائل خاصة للحفاظ على حقوق الخزانة، فضلاً عن الضمانات العامة في القانون . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والأرباح الاستثنائية يخول مصلحة الضرائب حق تتبع عقارات مدينها المثقلة بامتياز الخزانة العامة فإنه يكون قد خالف القانون .

(١) نقض ١١ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني من ١٧ ص ١٠٧٠ .



٣ - كما أراد المشرع أن يخول الخزانة العامة حق تنع أموال مدينها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة - وبصرف النظر عن عدم شهره - نص على هذا الامتياز الخاص ورسم معاملة ونظامه وهو ما نصت عليه القوانين الخاصة بضرائب الأطنان والمباني والرسوم الجمركية والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات .

## المحاكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٩٥٤ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليه الأول وضد وزير الخزانة ومدير عام مصلحة الضرائب ومراقب مأمورية ضرائب الوايل - المطعون عليهم الثانى والثالث والرابع - وضد مدير عام مصلحة الشهر العقارى - المطعون عليه الخامس - وطلب الحكم بتثبيت ملكيته للعقار المبين بالصحيفة والمبيع له من المطعون عليه الأول وكف منازعة المطعون عليهما الثانى والثالث له فى هذا العقار مع إلغاء جميع الإجراءات وشطب جميع التسجيلات الموقعة عليه بناء على طلبهما، واحتياطيا الحكم بفسخ عقد البيع الرسمى المحرر بينه وبين المطعون عليه الأول عن العقار سالف الذكر والمسجل بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣١ تحت رقم ٩٢٦٩ بمكتب الشهر العقارى بالقاهرة وإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ٢٢٨٤ ج و ٥٠٠ م ثمن العقار المبيع ومبلغ ١٦٧ ج و ٢٠ م قيمة رسوم ومصاريف شهره وفوائد هذين المبالغين مع إلزامه كذلك بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض وتثبيت حقه قبل جميع المطعون عليهم فى حبس العقار المذكور تحت يده حتى يستوفى كامل مطلوبه . وقال بيانا لدعواه إنه بموجب عقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣١ تحت رقم ٩٢٦٩ بمكتب الشهر العقارى بالقاهرة اشترى من المطعون عليه الأول قطعة

أرض فضاء معدة للبناء مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة مقابل ثمن قدره ٢٢٨٤ ج ٥٠٠ م دفعه كاملاً للبائع وقد استلم الأرض المبيعة ووضع اليد عليها وقام بأعداد الرسوم اللازمة لتشييد عمارة سكنية عليها واستصدر التراخيص اللازمة لعملية البناء من الجهات المختصة . غير أنه فوجئ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٥٩ بتنبيه بالدفع وإنذار بالجزء على هذه الأرض المملوكة له موجهين من مراقب ضرائب الوائلي - المطعون عليه الثالث - ضد المطعون عليه الأول وفي مواجهة هو باعتباره حائزاً للعقار وذلك تنفيذاً لدين الضريبة المستحق لمصلحة الضرائب قبل المطعون عليه الأول عن أرباحه التجارية والاستثنائية عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٤ وإذ كان هذا التنبيه بالجزء العقاري باطلاً لوقوعه على عقار مملوك له وخارج عن ملك المطعون عليه الأول المدين لمصلحة الضرائب ولا يجوز لها التنفيذ عليه استناداً إلى حق الامتياز العام المقرر لها على أموال مدينها البائع، وكان من حق الطاعن في حالة عدم القضاء له بتثبيت ملكيته لهذا العقار وإلغاء الإجراءات وشطب التسجيلات الموقعة بناء على طلب مصلحة الضرائب أن يطلب الحكم بفسخ عقد البيع المحرر بينه وبين المطعون عليه الأول وإلزامه بأن يدفع له ثمن العقار المبيع ورسوم ومصاريف الشهر والفوائد فضلاً عن تعويض الأضرار التي لحقت به ويقدرها بمبلغ ٥٠٠ ج ، فقد أقام دعواه بالطلبات مألقة البيان . وبتاريخ ١/٣/١٩٦٤ حكمت محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع الرسمي المحرر بين الطاعن والمطعون عليه الأول والمسجل بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٧ تحت رقم ٩٢٦٩ بمكتب شهر العقاري بالقاهرة وبإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع للطاعن مبلغ ٢٢٨٤ ج ٥٠٠ م ثمن العقار ومبلغ ١٦٧ ج ٥٠٠ م قيمة رسوم ومصاريف شهر العقد والفوائد عن هذين المبالغين ، كما ألزمته بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧٦ سنة ٨١ ق القاهرة طالباً بإلغاء والقضاء له بطلباته الأصلية واحتياطياً بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه الأول بكامل طلباته الاحتياطية . وبتاريخ ٧/٣/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه في الدعوى تأسيساً على أن الامتياز المقرر للخزانة العامة عن دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والأرباح الاستثنائية ينحولها حق تتبع أموال مدينها في أية يد كانت ولولم يكن مشهوراً . هذا في حين أنه ليس لمصلحة الضرائب سوى حق امتياز عام على أموال المدين بهذه الضريبة أو الملزم بتوريدها، وهذا الحق لا يجب فيه الشهر ولا يثبت فيه حق التتبع والقول بغير ذلك يشل النشاط القانوني للمدين ويرد عنه كل شخص يزيد التعامل معه .

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٣٩ من القانون المدني على أن "المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن" يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة بجميع أنواعها ومنها - وعلى سبيل المثال - الضرائب والرسوم لا تكون ممتازة ولا يثبت لها هذا الامتياز إلا إذا قضت بامتيازها القوانين والأوامر الخاصة بكل منها وبالشروط والقيود التي تقررها هذه القوانين والأوامر بحيث إذا استحق للخزانة العامة مبلغ ما ولم يوجد قانون أو أمر يقضى بامتيازها فإنه لا يتمتع بهذا الإمتياز، وإذا وجد تعين الرجوع إليه للتعرف على شروط الإمتياز ونطاقه ووعائه وما عساه أن يرد عليه من أموال وبالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتعديلات التي أدخلت عليه بالقوانين رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ و ٢٤٤ سنة ١٩٥٥ - وهو القانون الذي أحال إليه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ - يبين أنه نص في المادة ٩٠ منه على أن "تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على أموال المدينين بها أو الملزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون" وهو بذلك إنما يقرر للخزانة العامة - مصالحة الضرائب - حق امتياز عام على أموال المدينين بها أو الملزمين بتوريدها فتجربى



في شأنها ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدني من أن حقوق الامتياز العامة لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التبعية ولو كان محلها عقارا غير محمل بذاته بدين الضريبة، وكفى بما قرره من ضمانات ووسائل خاصة للحفاظ على حقوق الخزنة فضلا عن الضمانات العامة في القانون. ومن جهة أخرى فإن إطلاق يد مصلحة الضرائب على أموال المدينين بالضريبة المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أو القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ لا يخلو من أثر سيء على المعاملات وتعطيلها وارتباكها وإضرارها بمن يتعاملون فيها من يريدون البيع ومن يريدون الشراء سواء، خصوصا وأنه فيما عدا حالة التنازل عن المنشأة لم ينظم الشارع — ومع مراعاة سر المهنة — وسيلة للعلم بحقوق المصلحة، تسهل على ذوى الشأن سبيل التعرف على حقيقة المركز المالى للمواين وتكون بمثابة شهادة التصرفات العقارية في أحوال التعامل العادى، يؤيد ذلك أن امتياز الخزنة العامة لا يخوّلها حق تتبع أموال مدينها إلا بنص في القوانين والأوامر الخاصة بكل منها وأنه بالرجوع إلى القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم نجد أنه كلما أراد الشارع أن يخول الخزنة العامة حق تتبع أموال مدينها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة وبصرف النظر عن عدم شهره نص على هذا الامتياز الخاص ورسم معاملة ونطاقه ولم يبسط يد الخزنة العامة في تتبعها في أية يد كانت، بل تخفف بالقدر اللازم لكفالة حقوقها وهو ما نصت عليه القوانين الخاصة بضرائب الأطنان والمباني والرسوم الجمركية والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات، وخلا منه القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١. ولا يغير من هذا الوضع ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٩ من القانون المدني في قولها "وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المنقولة بهذا الامتياز في أية يد كانت". إذ هي مقيدة بما تقرره القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم ومحكومة بها بحيث إذا قررت هذه القوانين والأوامر امتيازاً خاصاً على بعض أموال مدينها لبعض أنواع الضرائب والرسوم قدستوفى مبالغها "من ثمن الأموال المنقولة بهذا الامتياز في أية يد كانت" وإن لم تكن مشهورة وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدني بقولها "ولا حاجة للشهر أيضاً في حقوق الإمتياز العقارية الضامنة لمبالغ

مستحقة للخرانة العامة " والمعنى فيها أن حقوق الإمتياز العقارية الخاصة والضامنة لمبالغ مستحقة للخرانة العامة يثبت فيها حق التتبع وإن لم تكن هناك حاجة لشهره وذلك على وجه المقابلة وبالمغايرة لما نصت عليها قبلها من أن "حقوق الإمتياز العامة ولو كان محالها عقارا لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التتبع" . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والأرباح الاستثنائية ينحول مصلحة الضرائب حق تتبع عقارات مدينها المثقلة بامتياز الخزانة العامة ورتب على ذلك قضاءه برفض طلبات الطاعن الأصلية ورفض طلبه الاحتياطي بحبس العقار حتى يستوفى جميع مطلوبه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---

## جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلج نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعبد العليم  
الدهشان .

( ١٥٧ )

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) التزام . ” إنقضاء الالتزام ” . ” المقاصة القانونية ” .

شرط المقاصة القانونية : خلو الدين من النزاع وكونه معلوم المقدار . المقاصة  
فيها معنى الوفاء الاجباري .

( ب ) التزام . ” المقاصة القضائية ” . دعوى . ” الطاب العارض ” .  
استئناف .

الادعاء بالمقاصة القضائية . وجوب رفعه بدعوى أصلية أو في صورة طلب  
عارض يبدى شفاهاً في الجلسة وفي حضور الخصم أو يقدم للحكمة بصحيفة تعلن  
للخصم قبل يوم الجلسة . عدم قبول الطلبات العارضة أمام محكمة الاستئناف .

١ — إذ كانت المقاصة القانونية — على ما تنقضى به المادة ٣٦٢ من القانون  
المدني — تستلزم في الدين أن يكون خالياً من النزاع بأن يكون محققاً لاشك في ثبوته  
في ذمة المدين وأن يكون معلوم المقدار فإنه لا بد من اجتماع هذين الشرطين لأن  
المقاصة تتضمن معنى الوفاء الإجباري ولا يجبر المدين على دفع دين متنازع فيه  
أو دين غير معلوم المقدار .

٢ — يشترط للإدعاء بالمقاصة القضائية — على ما جرى به قضاء محكمة  
النقض — أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدمه



المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الأصلية، وقد كانت المادة ١٥٠ من قانون المرافعات السابق تشترط لقبول الطلب العارض أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن الخصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاها في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا يقبل إبداء هذه الطلبات أمام محكمة الاستئناف<sup>(١)</sup>.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٤١ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى الإسكندرية ضد الطاعنة طالبا الحكم بفسخ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٢/٦/٢٤ وإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه. وقال بيانا للدعوى إنه اشترى من الطاعنة بمقتضى العقد المذكور " الفيلا " الميينة به مقابل ثمن قدره ٧٥٠٠ جنيه دفع منه وقت التعاقد مبلغ ١٠٠٠ ج بصفة عربون واتفق على دفع باقى الثمن عند التوقيع على العقد النهائى بعد ستة أشهر وبعد أن تسلمه الطاعنة جميع مستندات الملكية وعلى أنه فى حالة الامتناع عن التوقيع على العقد النهائى فى الميعاد المذكور يدفع المتخلف للطرف الآخر تعويضا قدره ١٠٠٠ جنيه وإذا أخلت الطاعنة بالتزامها السابق ولم تسلمه تلك المستندات فى الميعاد رغم التنبيه عليها بخطاب مسجل فى ١٩٦٢/٨/٢٢ ، ثم إنذارها فى ١٩٦٣/٢/١٨ وفى ١٩٦٣/٩/١٩ ، وكان قد تبين له أخيرا أنها باعت لآخر مما يلزمها بدفع ضعف العربون فقد أقام هذه الدعوى بالطلبات السابقة . طلبت الطاعنة رفض الدعوى تأسيسا على أن المبلغ المدفوع لم يكن عربونا بل جزءا من الثمن وأن المطعون ضده هو الذى أخل بالتزامه فلم يتخذ أى إجراء للتوقيع على العقد

(١) . قض ١٩٦٨/٢/٢٢ بمجموعة المكتب الفنى س ١٩ ص ٢٤٥

النهائي ودفع باقى الثمن خلال مدة الستة أشهر المتفق عليها بل عمد إلى عرقلة إجراءات إتمام العقد مما اضطرها لإصداره بخطاب مسجل فى ١٩٦٢/٩/٣ للحضور خلال أسبوع لتسلم مستندات الملكية والتوقيع على طلبات الشهر ، تم أعادت إنذاره فى ١٩٦٢/٩/١٧ ثم فى ١٩٦٢/١٢/٢٥ وفى ١٩٦٣/٢/٦ بوجوب تحديد يوم للتوقيع على العقد النهائى ودفع باقى الثمن ، ولكنه لم يفعل مما اضطرها أخيراً لبيع العقار لآخر بثمن قدره ٦٨٠٠ جنيه ولحققتها بذلك خسارة قدرها ١١٦٢ جنيه قيمة فرق الثمن وأتعاب السمسرة . وفى ١٩٦٤/٤/٢٧ قضت المحكمة بفسخ العقد وألزمت الطاعنة برد ما قبضته من الثمن وقدره ١٠٠٠ جنيه مؤسسة قضاءها على أن المطعون ضده هو الذى أخل بالتزامه رغم إنذاره وأنه لا حق له فى التعويض المطالب به ، وأنه ترتيباً على فسخ العقد وإعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد تلزم الطاعنة برد ١٠٠٠ جنيه مقدم الثمن المدفوع من المطعون ضده . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف الإسكندرية حيث قيد الاستئناف برقم ٣٢٠ سنة ٢٠ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده . كما استأنفه المطعون ضده بالإستئناف رقم ٣٧٦ سنة ٢٠ ق اسكندرية طالبا تعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه . وبجلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ قررت المحكمة ضم الإستئنافين . وفى ١٩٦٥/٤/٦ قضت برفضها وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحللة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد من وجهين تنعى الطاعنة فيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وتقول فى بيان الوجه الأول إن الحكم اعتبر التعويض مستحقاً لها طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية ، ورتب على هذا النظر قوله إن التزام الطاعنة برد مقدم الثمن نتيجة لفسخ عقد البيع مقطوع الصلة بالتعويض المنصوص عليه فى العقد ، هذا فى حين أن المطعون ضده قد ارتكب خطأ عقدياً هو عدم تنفيذه التزامه الناشئ من العقد بما تحقق معه المسؤولية التعاقدية ، كما أن الاتفاق فى العقد على مقدار التعويض مؤداه أن هذا التعويض الاتفاقى هو الجزاء عن الإخلال بالالتزام التعاقدى مما يباعد بينه

وبين المسؤولية التقصيرية، وأن ما تطالب به الطاعنة هو تعويض من عدم توقيع المطعون ضده للعقد خلال المدة المحددة، فلا محل لاعتباره تعويضا عن الفسخ وإن أثير بمناسبة الفسخ والمطالبة برد مقدم الثمن، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه. وتقول الطاعنة في بيان الوجه الثاني إن الحكم استلزم للقضاء برفض دعوى المطعون ضده باسترداد مقدم الثمن أن تقيم الطاعنة دعوى فرعية أو تتقدم بطلب عارض، هذا في حين أنها بصدد مقاصة قانونية تقع بقوة القانون دون ما حاجة لأى من الإجراءين اللذين استلزمهما الحكم المطعون فيه، ذلك أن المطعون ضده إذ يطالب برد مقدم الثمن وقدره ١٠٠٠ جنيه فإن الطاعنة تستحق في ذمته تعويضا محمدا ومتفقا عليه في العقد قدره ١٠٠٠ جنيه وهو تعويض ملازم طالما لم يثبت المطعون ضده انتفاء الضرر أو أنه أقل من المتفق عليه وإذا تقع المقاصة القانونية بين مقدم الثمن وبين هذا التعويض باعتبارها من الحقوق المتقابلة ورفض الحكم المطعون فيه أن يعملها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في الرد على ما تثيره الطاعنة قوله "إنه لا محل لما تنعاه الطاعنة على الحكم المستأنف في قضائه بالزامها برد مقدم الثمن إلى المشتري ذلك بأنها لم ترفع من جانبها دعوى فرعية أو تتقدم إلى محكمة الدرجة الأولى بطلب عارض للحصول على ما تبغيه من تعويض حتى يصح لها الاحتجاج بالتعويض المشترط في العقد أو التحدث عن التعويض المترتب على الفسخ طبقا للقواعد العامة، فالزامها برد مقدم الثمن نتيجة لفسخ عقد البيع مقطوع الصلة بالتعويض المنصوص عليه في العقد أو التعويض المستحق طبقا للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية، وحقها في هذا الخصوص لم يكن محل تداعى أمام محكمة الدرجة الأولى وهو لا زال مصونا لم يمض، وفي مكنها المطالبة به بدعوى مبتدأة إذا شاءت، وعلى ذلك فإن ما تثيره من جدل حول أحقيتها في الاحتفاظ بمقدم الثمن كتعويض عن الفسخ لإخلال المشتري بالتزاماته إنما هو جدل عقيم لا ينبغي به غير القضاء بما لم يعلبه الخصوم". ولما كان يبين من



الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي فيما أثبتته من أن المطعون ضده قد أخل بالتزامه وأن الطاعنة قد تصرفت في العقار بالبيع لآخر بعقد مسجل ، وكانت الطاعنة قد انتهت في طلباتها إلى رفض الدعوى ، وهو طلب لا يحمل له بعد ثبوت إخلال المطعون ضده بالتزامه وتصرفها هي في العين المبيعة لآخر بعقد مسجل ، إلا على أنه إقرار من جانبها لطلب الفسخ ، وإن تمسكت برفض ما يطلبه المطعون ضده من تعويض ، وإذا استجاب الحكم المطعون فيه لطلباتها على هذا النحو وقضى بفسخ العقد وأعمل نتيجة هذا الفسخ بإعادة المتماقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد باعتبار المبلغ الذي تسلمته الطاعنة مقدم ثمن وألزمها برده ، كما قضى في طلب المطعون ضده للتعويض برفضه بعد أن تبين أنه أخل بالتزامه ، وكان الحكم لم يتعرض لأمر تعويض المطعون ضده للطاعنة وحفظ لهذه الأخيرة الحق في المطالبة به بدعوى مبتدأة على النحو السالف بيانه ، فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس . والنعي في وجهه الثاني مردود أيضا ، ذلك أنه لما كانت المقاصة القانونية على ما تقضى به المادة ٣٦٢ من القانون المدني تستلزم في الدين أن يكون خاليا من النزاع بأن يكون محققا لا شك في ثبوته في ذمة المدين وأن يكون معلوم المقدار ، وكان لا بد من اجتماع الشرطين لأن المقاصة تتضمن معنى الوفاء الإجباري ولا يجبر المدين على دفع دين متنازع فيه أو دين غير معلوم المقدار ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد نازع في استحقاق الطاعنة لأي تعويض باعتبار أنها هي الأخرى قد أخلت بالتزاماتها مما مؤداه عدم توافر الشرطين المقررين للمقاصة القانونية . لما كان ذلك وكان يشترط للإدعاء بالمقاصة القضائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الأصلية ، وكانت المادة ١٥٠ من قانون المرافعات السابق تشترط لقبول الطلب العارض أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن الخصم قبل يوم

الجلسة أو يبدى شفاها في الجلسة في بحضور الخصم ويثبت في محضرها ، وإذ لا يقبل إبداء هذه الطلبات أمام محكمة الاستئناف ، وكانت الطامنة لم تدع سلوكها هذا السبيل أمام محكمة أول درجة واقتصرت على القول أمام محكمة الاستئناف بأنها بصدد مقاصة قانونية كان على المحكمة الابتدائية إعمالها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أنه بصدد مقاصة قضائية كان على الطامنة أن تسلك سبيلها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعى عليه بهذا الوجه أيضا على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسام راشد أبوزيد ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(١، ب) حكم . ” بيانات الحكم “ . بطلان . ” البطلان  
في الأحكام “ . شركات .

(١) البيانات الواجب تضمينها بالحكم . إغفال ذكر موطن أحد الخصوم .  
لا بطلان . المادة ٣٤٩ مرافعات ملغى .

(ب) خطأ الحكم في اسم المندوب المفوض للشركة . عدم ترتيب البطلان  
متى كان ليس من شأن هذا الخطأ التشكيك في حقيقة الشركة واتصالها  
بالخصومة المرددة في الدعوى .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن “ .

النقطة على الحكم بسبب إغفاله دفاعا أو طلبا لم يقدم من الطاعن وإنما من خصومه  
الذين صدر لمصلحتهم . غير مقبول .

(د) دعوى . ” نظر الدعوى “ .

منح المحكمة الخصوم أجلا كافيا لتقديم دفاعهم قبل حجزها القضية للحكم . عدم  
اعتراض الطاعن على الأجل الذى حددته المحكمة لتقديم المذكرات بعد حجز  
الدعوى للحكم . عدم طلبه مد أجل النطق بالحكم لتقديم مذكرة بدفاعه . لا يكون  
له بعد ذلك إلتنهى على المحكمة إخلالها بحقه فى الدفاع لعدم منحه مدة كافية  
لتحضير دفاعه .



(هـ) شركات . . " تسجيل عقد الشركة " : تسجيل . ملكية .

تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أي حق عيني آخر .  
أثره . وجوب تسجيل عقد الشركة حتى تنقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة .  
المادة ٥١١ مدني .

(و) شركات . " شركة التوصية " . " حق دائني الشركة على حصة الشريك العقارية " : تسجيل . ملكية .

للشركة ودائنيها مدعاة الشريك الموصى لتقديم حصته . وجوب تسجيل الحكم حتى تنقل ملكية الحصة العقارية للشركة . حق دائني الشركة بعد ذلك في التنفيذ على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدينة . المادة ٢٧ من قانون التجارة .  
عدم مريان نص المادة ٥٢٣ مدني على الشركاء الموصين .

(ز) ملكية . " أسباب كسب الملكية " . " الالتصاق " . . بيع .  
تسجيل .

عدم انتقال ملكية المنشآت إلى المشتري الباني إلا بتسجيل سنده . قبل التسجيل تكون ملكيتها للبائع بحكم الالتصاق ما لم يطلب صاحب المنشآت نزاعها .  
المادتان ٩٢٢ و ٩٢٥ مدني والمادة ٩ من قانون الشهر العقاري .

(ح) ملكية . " التصاق " .

الرخصة الواردة في المادة ٩٢٥/٢ مدني . نزلها القانون لصاحب الأرض .  
ليس لمن أقام المنشآت أو لدائيه أن يجبروه على استعمالها .

(ط) تأمينات عينية . إمتياز . " إمتياز المفاوض " . شهر عقارى .

الإمتياز المقرر في المادة ١١٤٨ مدني . عدم سرمانه على الغير إلا إذا أشهر بالقيد .

(ي) شركات . " شركة توصية " . " تدخل الشريك الموصى في أعمال الإدارة " . تنفيذ .

صدور الحكم المنفذ به ضد الشركة . عدم جواز التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية وفاء لديون هذه الشركة . منع الشريك الموصى من القيام بأعمال الإدارة . المادة ٢٨ من قانون التجارة .

### (ك) فضالة . وكالة . " محلها " .

الفضالة . مقتضاها . أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزماً بذلك . المادة ١٨٨ مدنى . الوكالة . لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل قانونى لحساب الموكل .

١ — إنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات تضمين الحكم بيانات معينة عددها من بينها أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ونص ما قدموه من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والجمع القانونية، إلا أن هذه المادة — كما يبين من فقرتها الثانية — لم ترتب البطلان إلا على القصور فى أسباب الحكم الواقعية والنقص والخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم، وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم، وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية، أما ما عدا ذلك من البيانات المذكورة فى الفقرة الأولى منها فإنه لا يترتب على إغفالها بطلان الحكم، ومؤدى ذلك أن إغفال ذكر موطن أحد الخصوم لا يترتب عليه بطلان الحكم .

٢ — إذا كان الخطأ الوارد فى الحكم فيما يتعلق باسم المندوب المفوض للشركة ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة هذه الشركة واتصالها بالخصومة المرددة فى الدعوى فإن هذا الخطأ لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم .

٣ — لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بسبب إغفاله دفاعاً أو طلباً لم يقدم منه وإنما من خصومه الذين قضى الحكم لمصلحتهم .

٤ — إذا كانت المحكمة قد منحت الخصوم أجلاً كافياً لابتداء دفاعهم قبل أن تمجز القضية للحكم، وكان الطاعن لم يعترض على الأجل الذى حددته المحكمة لتقديم المذكرات عند حجزها للحكم، كما أنه لم يطالب منها مد أجل النطق

بالحكم لتقديم مذكرة بدفاعه ، فإنه لا يكون له بعد ذلك أن يطعن على الحكم بأن المحكمة التي أصدرته قد أخلت بحقه في الدفاع لعدم منحه مدة كافية لتحضير دفاعه .

٥ - مقتضى ما تنص عليه المادة ٥١١ من القانون المدني من تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أى حق عيني آخر ، أنه إذا كانت حصة الشريك الموصى هي ملكية عقار أو أى حق عيني آخر فإن هذا الشريك يكون ملزماً بمجرد عقد الشركة بنقل حق الملكية أو الحق العيني إلى الشركة كما ياترم البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري ، ولا ينتقل هذا الحق إلا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك والشركة أو بالنسبة للغير لأن عقد الشركة في هذه الحالة يعتبر عقداً ناقلاً للملكية فيجب تسجيله حتى تنتقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة .

٦ - المستفاد من نص المادة ٢٧ من قانون التجارة أنه إذا لم يقدم الشريك الموصى حصته للشركة ، كان لها ولدائها مطالبة بتقديمها فإذا حصلوا على حكم بذلك وجب تسجيله حتى تنتقل ملكية هذه الحصة العقارية إلى الشركة وبعد انتقال الملكية إليها يكون لدائتيها التنفيذ على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدينة ، وليس في نص المادة المذكورة ما ينحول دائتي الشركة حق التنفيذ مباشرة على مال الشريك الموصى ولا على الحصة التي تعهد بتقديمها للشركة قبل أن تنتقل ملكيتها إليها ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ٥٢٣ من القانون المدني من مسئولية الشركاء في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة إذا لم تف أموالها بما عليها من ديون ، لأن هذا النص العام الذي ورد في القانون المدني لا يسرى على الشركاء الموصين الذين أوردت المادة ٢٧ من قانون التجارة حكماً خاصاً بهم يقضى بأنهم لا يسألون إلا في حدود الحصص التي قدموها ، لما كان ذلك ، وكان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه أن عقد الشركة لم يسجل وأن ملكية العقار الذي يمثل حصة المظعون ضدها الأولى في الشركة المذكورة لم تنتقل إلى هذه الشركة ، فإنه لا يكون للطاعن حق التنفيذ على هذا العقار وفاء لدينه على الشركة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .



٧ — إنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة ٩٢٢ من القانون المدني قد أجازت تقض القرينة التي تقيمها الفقرة الأولى على ملكية مالك الأرض لكل ما عليها من مبان ، بأن يقيم الأجنبي الدليل على أنه قد أقام هذه المنشآت على نفقته أو أن مالك الأرض قد خوله ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في إقامة هذه المنشآت وتملكها ، إلا أنه إذا كان سند هذا التحويل هو عقديع فإن ملكية المنشآت لا تنتقل إلى المشتري الباني بمجرد صدور الترخيص له بالبناء من مالك الأرض وإنما بتسجيل عقد البيع لأن عقد البيع غير المسجل وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع مما يترتب عليه أن نكون للمشتري حيازة المبيع والانتفاع به إلا أن هذا العقد غير المسجل لا يترتب عليه تملك المشتري لما يقيمه من مبان على الأرض المبيعة لأن حق القرار حق عيني من قبيل الملكية فلا ينشأ ولا ينتقل وفقا لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل ، أما قبل تسجيل سند المشتري الباني فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الالتصاق مقابل أن يدفع للمشتري أقل القيمتين قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة ما زاد في ثمن الأرض بسبب المنشآت ، وذلك ما لم يطالب صاحب المنشآت نزعها ، وهذا ما تنص عليه المادة ٩٢٥ من القانون المدني ، ومن ثم فإن كل ما للمشتري الباني الذي لم يسجل عقده إذا لم يختر نزع المنشآت ، هو أن يطالب صاحب الأرض بما هو مستحق له طبقا لتلك المادة وأن يتخذ في سبيل إجباره على أدائه ما يخوله القانون للدائنين من وسائل لإستيفاء ديونهم .

٨ — ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٩٢٥ مدني من أن لصاحب الأرض أن يطلب تملكها لمن أقام المنشآت نظير تعويض عادل ، إذا كانت المنشآت قد بلغت حدا من الجسامة يرهق صاحب الأرض أن يؤدي ما هو مستحق عنها ، فإن هذه الرخصة خولها القانون لصاحب الأرض وترك استعمالها لمطلق إختياره ، فليس لمن أقام المنشآت أو لدائنيه أن يجبروه على استعمالها

٩ — الإمتياز المقرر في المادة ١١٤٨ من القانون المدني للقاولين على المنشآت التي عهد إليهم في تشييدها نظير المبالغ المستحقة لهم لا يسرى على الغير إلا إذا أشهر بالقيد .

١٠ — الأصل وفقا للمادة ٢٨ من قانون التجارة أن الشريك الموصى ممنوع من القيام بأعمال الإدارة ، وإذا كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد أن الشريك الموصية في الشركة قد تدخلت في إدارتها تدخلا يجعلها شريكة متضامنة مسئولة عن ديون الشركة ، وكان الحكم المنفذ به إنما صدر ضد الشركة فإنه لا يجوز التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية في الشركة وفاء لديون هذه الشركة .

١١ — الفضالة — على ما تقضى به المادة ١٨٨ من القانون المدني — تقتضى أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزما بذلك ، وإذا كانت الشركة حين عهدت للطاعن بإقامة المباني على الأرض إنما كانت تعمل لحساب نفسها لا لحساب المطعون ضدها الأولى ( الشريكة الموصية فيها ) فإن أحكام الفضالة تكون غير منطبقة ، كما ينتفى قيام الوكالة المدعى بها لأن الوكالة لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أنه لدين للطاعن في ذمة شركة مصنع روبكس للأشرطة والغزل .  
قديره ٦١٧٩ ج ٨٥٠ م استصدر الطاعن أمر الأداء رقم ٩٩ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى الاسكندرية ثم شرع في اتخاذ إجراءات التنفيذ العقارى وفاء لهذا الدين فأعلن مدير هذه الشركة في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ بتنبيه بتزع ملكيتها لعقار ادعى أنه مملوك لها ، ولما علمت المطعون ضدها الأولى بذلك وكان العقار المذكور مملوكا لها بمقتضى عقد بيع رسمى مسجل ، فقد أذنته بتاريخ ١٩٦٢/٩/٣٠ بعدم السير في هذه الإجراءات ونهت عليه بشطب تسجيل التنبيه

المذكور إلا أن الطاعن واصل السير في إجراءاته وأشهر التنبيه في ١٩٦٢/٩/٢٥ ، فأقامت عليه المطعونون ضدها الأولى الدعوى رقم ٢٢٢٦ سنة ١٩٦٢ كلى الإسكندرية طالبة الحكم بإلزامه بشطب قيد التنبيه المذكور والمعلن إلى مدينه وما لحقه من قيود أخرى ومحو كافة الآثار المترتبة عليها ، وقالت شرحا لدعواها إن العقار المنفذ عليه مملوك لها وأنها وإن كانت قد تقدمت به كحصة عينية في رأس مال الشركة المدينة إلا أن عقد هذه الشركة لم يشهر كما لم يشهر عقد نقل ملكية هذا العقار إلى الشركة وبذلك لم تنتقل ملكيته إليها . وطلب المطعونون ضده الثانى قبوله خصما في الدعوى منضما للدعية ( المطعونون ضدها الأولى ) في طلباتها تأسيسا على أن الشركة التى يمثلها قد اشترت هذا العقار من المطعونون ضدها الأولى بعقد بيع ابتدائى ، وإذ واصل الطاعن السير في إجراءات التنفيذ على هذا العقار وأودع قائمة شروط البيع فى ١٩٦٣/٣/٣٠ فقد قررت مصلحة الضرائب — المطعونون ضدها الثالثة — التى تداين الشركة المنفذ ضدها بالاعتراض على هذه القائمة طالبة إلغاء الشرط الثالث من شروط البيع وإلزام طالب البيع إذا رسا عليه المزاد بإيداع كامل ثمن العقار . واءترضت المطعونون ضدها الأولى أيضا على القائمة المذكورة تأسيسا على أن العقار المنفذ عليه مملوك لها كما قررت الشركة المطعونون ضدها الثانية بالاعتراض على هذه القائمة على أساس أنها اشترت العقار المنفذ عليه من مالكتها المطعونون ضدها الأولى بمقتضى عقد بيع ابتدائى ولم تنتقل ملكيته إليها . وتمسك الطاعن فى الدعوى رقم ٢٢٢٦ سنة ١٩٦٢ وفى دعوى الاعتراض على القائمة رقم ٩١٠ سنة ١٩٦٣ بأن المطعونون ضدها الأولى وهى شريكة موصية فى شركة مصنع روبكس للأشرطة والغزل قد قدمت العقار المنفذ عليه كحصة عينية فى هذه الشركة وأنه لذلك يكون له حق التنفيذ عليه وفاء لدينه قبل الشركة ، وهو باقى قيمة الإنشاءات والتجديدات التى قام بها فى مصنع الشركة المذكورة بناء على اتفاقه معها . وفى ١٩٦٣/١١/٢٧ قضت محكمة الدرجة الأولى فى الدعوى رقم ٢٢٢٦ سنة ١٩٦٢ بقبول تدخل الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ بصفته الممثل القانونى للشركة الحديثة للأقطان والتجارة خصما فى الدعوى ، وبشطب تسجيل تنبيه نزع الملكية الحاصل فى ١٩٦٢/٩/٢٥ برقم ٢٧٦١ سنة ١٩٦٢ الاسكندرية بالنسبة للعقار المبين بصحيفة الدعوى وما يكون قد لحقه من



قيود أخرى وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليه . كما قضت في الدعوى رقم ٩١٠ سنة ١٩٦٣ بقبول الاعتراضات شكلا وفي الموضوع ببطلان جميع إجراءات نزع الملكية التي اتخذها المعارض ضده ( الطاعن ) بالنسبة للعقار موضوع الدعوى ومحو كافة التسجيلات الموقعة عليه على حساب المعارض ضده . فاستأنف الطاعن هذين الحكيمين لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٦٤ و٦٥ سنة ٢٠ ق الاسكندرية وبعد أن ضمت المحكمة الإستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٥ برفضها وتأييد الحكيم المستأنفين . وفي ١٩٦٥/٤/٢٢ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لعدم ذكره موطن الشركة الحديثة للاقطان والتجارة " المطعون ضدها الثانية " وموطن ممثلها القانوني ، ولخطئه خطأ جسيما في ذكر اسم المندوب المفوض لتلك الشركة إذ ورد به أن اسم هذا المندوب هو " عبد المنعم شاهين " بينما حقيقة اسمه " محمد عبد المنعم شاهين " ، كما خلا الحكم من بيان دفاع الشركة المذكورة ودفاع مصلحة الضرائب وخلاصة ما قدمناه من الأدلة الواقعية والججج القانونية ، وأغفل بيان طلب جوهرى تقدمت به مصلحة الضرائب أمام محكمة الإستئناف وهو طلب إخراجها من الدعوى بلا مصاريف الذى تقدمت به بجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ، ولم تنازل عنه ولم يفصل في هذا الطلب وكل ذلك مما يبطل الحكم عملا بالمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك بأنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات تضمين الحكم بيانات معينة عدديتها ، من بينها أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ونص ما قدموه من طلبات أودفاع أودفوع وخلاصة ما استندوا اليه من الأدلة الواقعية والججج القانونية ، إلا أن هذه المادة — كما يبين من فقرتها الثانية — لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص والخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية ، أما ما عدا ذلك

من البيانات المذكورة في الفقرة الأولى منها فانه لا يترتب على اغفالها بطلان الحكم ، ومؤدى ذلك أن اغفال ذكر موطن أحد الخصوم لا يترتب عليه بطلان الحكم ، ومن ثم فإن خلو الحكم المطعون فيه من بيان موطن الشركة الحديثة للأقطان والتجارة وموطن ممثلها القانوني لا يبطله . لما كان ذلك وكان ورود اسم المندوب المفوض للشركة المطعون ضدها الثانية في الحكم على أنه عبد المنعم شاهين بدلا من محمد عبد المنعم شاهين ليس من شأنه التشكيك في حقيقة هذه الشركة واتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى بدليل أن الطاعن خاصمها في الطعن في شخص ممثلها الصحيح فإن هذا الخطأ لا يعترقها أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم ، وإذ كان ذلك وكان لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بسبب اغفاله دفاعا أو طلبا لم يقدم منه وإنما من خصومه في الدعوى الذين قضى الحكم لمصلحتهم ، فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٦٥/١/٢٧ حجز الدعوى للحكم بجلسته ١٩٦٥/٢/٢٥ وصرحت بتقديم مذكرات في أسبوع ينتهي في ١٩٦٥/٢/٢٠ ومع ذلك فقد أودعت المطعون ضدها الثانية مذكرة بدفاعها في ١٩٦٥/٢/٢٠ أى بعد الميعاد وقبلت المحكمة هذه المذكرة دون أن يطلع الطاعن عليها أو يعلن بها وبذلك يكون هذا الإجراء باطلا عملا بالمادة ٢٥ من قانون المرافعات ويستتبع بطلانه بطلان الحكم المطعون فيه حتى ولو لم يستند إلى ما ورد بهذه المذكرة من دفاع ، هذا إلى أن ميعاد الأسبوع الذي حددته المحكمة لتقديم المذكرات تخللته عطلة عيد الفطر مما جعل المدة التي حددتها المحكمة لتقديم مذكرته غير كافية لتحضير دفاعه .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول ، بأنه وإن كان يبين من مذكرة المطعون ضدها الثانية أنها قدمت في ١٩٦٥/٢/٢٠ في فترة حجز الدعوى للحكم وبعد انتهاء الأجل المحدد لتقديم المذكرات وأنها خلو مما يفيد إطلاع الطاعن عليها إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعول على ما ورد بهذه المذكرة بل ولم يشر إليها إطلاقا ولو كانت المحكمة قد قبلتها واطلعت عليها لأشارت إلى الدفع المبدي فيها

لأول مرة بعدم قبول الاستئناف ، وبالتالى فان إيداع هذه المذكورة فى الملف لم يترتب عليه أى إخلال بحق الطاعن فى الدفاع ، والنعى مردود فى شقه الآخر بأنه يبين من الاطلاع على الملف أن محكمة الاستئناف أجلت الدعوى أكثر من مرة لتقديم المذكرات ، وقد قدم الطاعن مذكرة بدفاعه لجلسة ١٦/١٢/١٩٦٤ كما قدمت المطعون ضدها الأولى مذكرة بدفاعها لجلسة ٢٧/١/١٩٦٥ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة حجز القضية للمحكم وصرحت لمن يشاء من الخصوم بتقديم مذكرة فى أسبوع ، ولما كانت المحكمة قد منحت الخصوم أجلا كافيا لإبداء دفاعهم قبل أن تحجز القضية للمحكم وكان الطاعن لم يعترض على الأجل الذى حددته المحكمة لتقديم المذكرات عند حجزها للمحكم ، كما أنه لم يطلب منها مد أجل النطق بالحكم لتقديم مذكرة بدفاعه ، فإنه لا يكون له بعد ذلك أن يطعن على الحكم بأن المحكمة التى أصدرته قد أخلت بحقه فى الدفاع لعدم منحه مدة كافية لتحضير دفاعه .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه من ثلاثة أوجه ، وفى بيان الوجه الأول منها يقول الطاعن إن هذا الحكم خالف المادة ٢٧ من قانون التجارة والمادة ٥٢٣ من القانون المدنى حين قرر عدم جواز التنفيذ على حصة الشريك الموصى وفاء لديون على الشركة متى كانت ملكية هذه الحصة لم تنتقل إليها ، ذلك أن المستفاد من نص المادة ٢٧ من قانون التجارة أنه يجوز التنفيذ على هذه الحصة وفاء للديون المستحقة على الشركة ويستوى فى ذلك أن تكون الحصة قدمت من الشريك فعلا أو لم تقدم وسواء انتقلت ملكيتها إلى الشركة أم لم تنتقل ويجوز تنفيذ الحكم الصادر على الشركة جبرا على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة ، كما أن المستفاد من نص المادة ٥٢٣ من القانون المدنى أنه يجوز لدائن الشركة أن ينفذ على أموال الشركاء إذا لم تكف أموال الشركة للوفاء بدينه . هذا إلى أن المطعون ضدها الأولى وقد باعت العقار للشركة لا تستطيع أن تدعى ملكيته فى مواجهة المشتري ودائنيه بدعوى عدم إشهار عقد البيع لأن من يضمن الملك لغيره لا يجوز أن يدعيه لنفسه .

وحيث إن مقتضى ما تنص عليه المادة ٥١١ من القانون المدنى من تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أى حق عيني آخر ، أنه إذا كانت حصة الشريك الموصى هى ملكية عقار أو أى حق عيني آخر فإن هذا



الشريك يكون ملزماً بمجرد عقد الشركة بنقل حق الملكية أو الحق العيني إلى الشركة كما يلتزم البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري ولا ينتقل هذا الحق إلا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك والشركة أو بالنسبة للغير، لأن عقد الشركة في هذه الحالة يعتبر عقداً ناقلاً للملكية فيجب تسجيله حتى تنتقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة، كما أن المستفاد من نص المادة ٢٧ من قانون التجارة أنه إذا لم يقدم الشريك الموصى حصته للشركة كان لها ولدائنها مطالته بتقديمها فإذا حصلوا على حكم بذلك وجب تسجيله حتى تنتقل ملكية هذه الحصة العقارية إلى الشركة وبعد انتقال الملكية إليها يكون لدائنيها التنفيذ على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدينة. وليس في نص المادة المذكورة ما يخول دائني الشركة حق التنفيذ مباشرة على مال الشريك الموصى ولا على الحصة التي تعهد بتقديمها للشركة قبل أن تنتقل ملكيتها إليها. ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ٥٢٣ من القانون المدني من مسئولية الشركاء في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة إذا لم تف أموالها بما عليها من ديون، لأن هذا النص العام الذي ورد في القانون المدني لا يسرى على الشركاء الموصين الذين أوردت المادة ٢٧ من قانون التجارة حكماً خاصاً بهم يقتضي بأنهم لا يسألون إلا في حدود الحصص التي قدموها. لما كان ذلك وكان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه أن عقد الشركة لم يسجل وأن ملكية العقار الذي يمثل حصة المطعون ضدها الأولى في الشركة المذكورة لم تنتقل إلى هذه الشركة، فإنه لا يكون للطاعن حق التنفيذ على هذا العقار وفاء لدينه على الشركة، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الوجه الثاني إنه تمسك بأن الشركة قد اشترت هذا العقار من المطعون ضدها الأولى واستلمته منها وكلفته هو بإقامة مبان عليه فأقامها فعلاً وقد بلغت قيمة هذه المباني أضعاف قيمة المباني القديمة والأرض المقامة عليها وأن هذه المباني التي أقامها صارت ملكاً للشركة بالاتصاق عملاً بحكم المادة ٢/٩٢٢ على أساس أن البائعة المطعون ضدها الأولى قد خوات الشركة ملكية المباني القديمة التي كانت قائمة على الأرض المبيعة كما يخولتها الحق في إقامة المباني الجديدة وتملكها، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن

مصرف الملكية مرهون بما تسفر عنه المنازعة بين من أقام البناء في أرض الغير وبين المطعون ضدها الأولى مالكة هذه الأرض ، وهو رد غير سائق ولا يواجه دفاعه . كما أن المقرر قانوناً أنه إذا عجز مالك الأرض عن دفع قيمة المبنى إلى الباني حسن النية فإن للاخير أن ينفذ على العقار اقتضاء لحقه ، هذا إلى أن المستفاد من نص المادة ٩٢٥ من القانون المدني أنها تخول مالك الأرض إذا بلغت قيمة المنشآت التي أحدثها الباني حداً من الجسامة يرهق صاحب الأرض ، أن يطلب تملك الأرض لمن أقام المنشآت نظير تعويض عادل . ولما كانت المطعون ضدها الأولى لا تستحق أى تعويض من الشركة البانية لأن الأرض تمثل حصتها في الشركة فإنها بذلك تكون قد قصدت تملك الأرض للشركة وأصبحت الأرض وما فوقها من بناء ملكاً لها ، وبالتالي يكون للطاعن أن ينفذ عايتها وفاء لدينه قبلها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد قوله "وحيث إنه عن السبب الرابع من أسباب الاستئناف فإن تطبيق قواعد الالتصاق وخاصة المادتين ٩٢٢ ، ٩٢٥ من القانون المدني لا يترتب عليه دخول العقار في ملكية الشركة والتنفيذ عليه بالديون التي عليها ، إذ أن مصرف الملكية في هذه الحالة مرهون بما تسفر عنه المنازعة بين من أقام البناء في أرض الغير (الشركة) وبين المستأنف عليها (المطعون ضدها الأولى) المالك للأرض". وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يخالف فيه للقانون ذلك أنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة ٩٢٢ من القانون المدني قد أجازت نقض القرينة التي تقيمها الفقرة الأولى على ملكية مالك الأرض لكل ما عليها من مبان بأن يقيم الأجنبي الدليل على أنه قد أقام هذه المنشآت على نفقته أو أن مالك الأرض قد خوله ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في إقامة هذه المنشآت وتملكها ، إلا أنه إذا كان سند هذا التحويل هو عقد بيع — كما هو الحال في الدعوى الحالية — فإن ملكية المنشآت لا تنتقل إلى المشتري الباني بمجرد صدور الترخيص له بالبناء من مالك الأرض وإنما بتسجيل عقد البيع ، لأن عقد البيع غير المسجل وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع مما يترتب عليه أن تكون للمشتري حيازة المبيع والانتفاع به ، إلا أن هذا العقد غير المسجل لا يترتب عليه تملك المشتري لما يقيم من مبان على الأرض المبيعة

لأن حق القرار حق عين من قبيل الملكية ، فلا ينشأ ولا ينتقل وفقا لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل ، أما قبل تسجيل سند المشتري الباني فان ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الالتصاق مقابل أن يدفع للمشتري أقل القيمتين قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة ما زاد في ثمن الأرض بسبب المنشآت وذلك ما لم يطلب صاحب المنشآت نزاعها ، وهذا هو ما تنص عليه المادة ٩٢٥ من القانون المدني ، ومن ثم فإن كل ما للمشتري الباني الذي لم يسجل عقده إذا لم يختر نزع المنشآت ، هو أن يطالب صاحب الأرض بما هو مستحق له طبقا لتلك المادة وأن يتخذ في سبيل إجباره على أدائه ما ينحوله القانون للدائنين من وسائل لاستيفاء ديونهم ، أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٩٢٥ من أن لصاحب الأرض أن يطلب تملكها لمن أقام المنشآت نظير تعويض عادل إذا كانت المنشآت قد بلغت حدا من الجسامة يرهق صاحب الأرض أن يؤدي ما هو مستحق عنها ، فإن هذه الرخصة خولها القانون لصاحب الأرض وترك استعمالها لمطلق اختياره فليس لمن أقام المنشآت أو لدائنيه أن يجبروه على استعمالها . ولما كان الطاعن لا يدعي أن المطعون ضدها الأولى طلبت تملك الأرض للشركة استعمالا للحق المخول لها في الفقرة الثانية من المادة ٩٢٥ من القانون المدني فإنه لا يكون للطاعن أن ينفذ على المنشآت التي أقامتها الشركة بحجة أنها مملوكة لتلك الشركة .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الوجه الثالث ، إنه تمسك بحقه في التنفيذ على العقار تأسيسا على حق امتياز المقاول المقرر له قانونا وقد رفض الحكم المطعون فيه الأخذ بهذا الدفاع على أساس أن الامتياز لا يكون إلا على البناء ولا يتناول الأرض التي أقيم عليها هذا البناء ، وهذا من الحكم خطأ في القانون إذ أن البناء الذي يقام على الأرض يعتبر عقارا وتسرى عليه أحكام انتقال ملكية العقار وإجراءات التنفيذ العقاري ، ولما كان حق الامتياز حقا عينيا فإنه تسرى عليه أحكام الرهن العقاري ومنها تتبع العقار ونزع ملكيته في يد حائزه ولو لم يكن مسئولاً شخصيا من الدين طبقا للسادتين ١٠٦٠ و ١١٤٨ من القانون المدني ، وعلى ذلك يكون للطاعن تتبع هذا العقار تحت يد حائزه وبيعه جبرا ولا يقدر في ذلك عدم قيده لهذا الامتياز لأنه ينتج آثاره بالنسبة للتعاقدين بغير حاجة لإبراء هذا القيد .



ولما كانت المطعون ضدها الأولى لا تعتبر من الغير لأن أعمال البناء تمت بعلمها وبموافقتها وبناء على طلبها بدليل صدور رخصة البناء باسمها فإنه يكون من حق الطاعن تتبع العقار تحت يدها والتنفيذ عليه جبرا .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الامتياز المقرر في المادة ١٤٨ من القانون المدني للقوانين على المنشآت التي عهد إليهم في تشييدها نظير المبالغ المستحقة لهم لا يسرى على الغير إلا إذا أشر به بالقيد ، ولما كان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه والذي يسلم به الطاعن هو أنه لم يتم بقيد الامتياز الذي يدعيه لنفسه فإن هذا الامتياز لا يسرى في حق المطعون ضدها الأولى لأنها لم تكن طرفا في عقد المفاولة الذي يقرر الطاعن أنه أبرمه مع الشركة المدينة والذي أنشأ له هذا الامتياز ولهذا تعتبر من الغير بالنسبة إليه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم سريان هذا الامتياز على المطعون ضدها الأولى لعدم قيده فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ، ويكون للنعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في صحيفة الاستئناف بأنه على فرض أن ملكية العمار المنفذ عليه لم تنتقل إلى الشركة المدينة لعدم شهر عقد البيع الصادر إليها من المطعون ضدها الأولى فإن لدائني الشركة المذكورة حق مباشر على هذا العقار الذي يمثل حصة الشريك الموصى ولهم استيفاء ديونهم منه عملا بالمادة ٢٧ من قانون التجارة ، كما أن حصة الشريك الموصى تعتبر ملكا للشركة وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع واكتفى بترديد ما قرره الحكم الابتدائي من أن ملكية هذا العقار لم تنتقل للشركة وهو ما لا يصلح ردا على دفاع الطاعن المشار إليه ، هذا إلى أن الطاعن تمسك في السبب الثاني والثالث من أسباب الاستئناف بأنه على فرض عدم انتقال ملكية العقار إلى الشركة بسبب عدم إشهار العقد الناقل للملكية فإنه يتعين اعتبار الشركة المذكورة وكيلة عن مالكة العقار ( المطعون ضدها الأولى ) في عقد المفاولة الذي أبرم مع الطاعن وبالتالي تنصرف إليها آثار هذا العقد فتأثر بأجر المفاولة ويحق للطاعن أن ينفذ بهذا الدين على عقارها ، أو اعتبار اتفاق الشركة مع الطاعن على إقامة

المباني على هذا العقار عملاً من أعمال الفضيحة منها فتسرى عليه أحكامها ، وقد اكتفى الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفاع بقوله إن الشريك الموصى لا دخل له في أعمال الإدارة وهو من الحكم رد قاصر إذ ليس ثمة ما يمنع من تدخل الشريك الموصى في أعمال الإدارة فينقلب شريكاً متضامناً .

وحيث إن النعي مردود في شقه الأول بأنه لا يعيب الحكم عدم رده على هذا الدفاع ما دام قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على ما سبق بيانه في الرد على الوجه الأول من السبب الرابع ، والنعي مردود في شقه الثاني بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد قوله ” إن المستأنف (الطاعن) قد أجرى التنفيذ على عقار غير مملوك للشركة المدينة له وقبل اتخاذ إجراءات نقل ملكيته للشركة باعتباره الحصة العينية التي قدمتها المستأنف عليها (المطعون ضدها الأولى) للشركة باعتبارها الشريك الموصى فيها ، كما أن الشريك الموصى فيها لا دخل له في إدارة الشركة — المادة ٢٨ تجاري — فلا محل لما يثيره المستأنف في أسباب استئنائه في خصوص قيام الوكالة أو الفضيحة واعتبار الحكم الصادر ضد الوكيل ملزماً للوكيل ” وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه سائغ ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ويتضمن الرد على دفاع الطاعن ، ذلك أن الأصل وفقاً للمادة ٢٨ من قانون التجارة أن الشريك الموصى ممنوع من القيام بأعمال الإدارة وليس في أوراق الدعوى ما يفيد أن المطعون ضدها الأولى قد تدخلت في إدارة الشركة تدخلاً يجعلها شريكة متضامنة مسئولة عن ديون الشركة . هذا إلى أن الحكم المنفذ به إنما صدر ضد الشركة وبالتالي فلا يجوز التنفيذ به مباشرة على أموال المطعون ضدها الأولى — الشريك الموصى في الشركة — وفاء لديون هذه الشركة ولما كانت الفضيحة — على ما تقضى به المادة ١٨٨ من القانون المدني — تقتضي أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزماً بذلك وكانت الشركة حين عهدت للطاعن بإقامة المباني على الأرض إنما كانت تعمل لحساب نفسها لا لحساب المطعون ضدها الأولى فإن أحكام الفضيحة تكون غير منطبقة ، كما ينفي قيام الوكالة المدعى بها لأن الوكالة لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد حافظ هريدى رئيسا ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وفهان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى  
عبد الرحمن .

(١٥٩)

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) عرف . قانون .

عدم جواز التحدى بالعرف فى حالة وجود نص تشريعى .

(ب) إثبات . ” حجية الأوراق العرفية “ . ” حجية البرقية “ .

شرط أن يكون للبرقية قيمة الورقة العرفية فى الإثبات . أن يكون أصلها المودع  
فى مكتب التصدير موقعا عليه من مرسلها . المادة ٣٩٦ مدنى .

(ج) عقد . ” أركان العقد “ .

الإيجاب هو العرض الذى يعبر به الشخص عن إرادته فى إبرام عقد معين .  
اقرانه بقبول مطابق له . مؤد لانعقاد العقد .

(د) بيع . ” وكالة “ . ” الوكالة الخاصة “ . قطن . ” قطع القطن  
ونقله لاستحقاق تال “ .

قطع القطن ونقله إلى استحقاق تال . هما من مقتضيات البيع وتوابعه  
الضرورية . استلزام وكالة خاصة بالبيع لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن .

١ — لا يجوز التحدى بالعرف إلا إذا لم يوجد نص تشريعى .

٢ — يشترط لى تكون للبرقية قيمة الورقة العرفية فى الإثبات — طبقا لنص  
المادة ٣٩٦ مدنى — أن يكون أصلها المودع فى مكتب التصدير موقعا عليه



من مرسلها ، فإذا كان الأصل لا يحمل توقيع المرسل أو من له حصة النيابة عنه في إرسالها فلا تكون للبرقية قيمة في الإثبات .

٣ - الإيجاب هو العرض الذي يعبر به الشخص الصادر منه على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين بحيث إذا ما اقترن به قبول مطابق له انعقد العقد .

٤ - إذا كانت الوكالة المراد إثباتها ، صريحة كانت أو ضمنية ، لا تخول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة ، وكان قطع القطن ونقله إلى استحقاق تال لا يعتبر أيهما من بين هذه الأعمال ولا بد لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن من أن يكون لديه وكالة خاصة بالبيع لأن هذين الأمرين هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية ، ومن ثم فإن إثبات وكالة الابن عن والده في أعمال الإدارة لا تؤدي إلى ثبوت صفة لابن في نقل القطن من استحقاق إلى آخر نيابة عن والده .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٠٤ سنة ١٩٦١ تجارى كلى أسيوط على الشركة الطاعنة طالبا إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٦٣١ ج و ٩٤٣ م والفوائد بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد ، وقال في بيان دعواه إنه باع للمدعى عليها بعقد مؤرخ ١٩٦٠/٩/٦ ١١٠٨ قنطار و ٥٢ رطل من القطن بسعر ١٣٠ قرش فوق الكوتراتات قطع منها ٥٠٠ قنطار على دفعتين وتبقى ٦٠٨ قنطار و ٥٢ رطل ، ولما أخطر الشركة في ١٩٦١/٦/٢٥ بعمل الحساب عنها على أساس سعر القفل في ١٩٦١/٥/٣١

أبلغته بأنها تسلمت في ١٩٦١/٥/٣٠ برقية منسوبة إليه تتضمن طلب نقل القطن إلى أغسطس وأن القطع تم بسعر ٥٧ ريال و ٤٠ بنط المحدد في القرار الوزاري مع أنه كان قد سافر إلى الأقطار الحجازية في ١٩٦١/٥/٤ ولم يعد منها إلا في ١٩٦١/٦/١٩ ولم يطلب نقل القطن كما لم يوكل عنه أحدا في فترة غيابه، ولهذا فقد أُنذر مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية للاحتفاظ بأصل البرقية المشار إليها بخطاب الشركة، وأقام الدعوى للمطالبة بالمبلغ السابق باعتباره باقى ما يستحقه من الثمن وعند نظر الدعوى بجلسة ١٩٦١/١٠/١٦ عرضت الشركة المدعى عليها ( الطاعنة ) على وكيل المدعى مبلغ ٣٠٥٩ ج. و ٩٣٤ م قائلة إنه هو ما يستحقه لديها قبله وكيله ومدل طلباته إلى إلزام المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ٥٧٢ ج و ٩ م مع الفوائد بواقع ٧ ٪ . دفعت الشركة المدعى عليها بأنها تسلمت في ١٩٦١/٥/٣٠ برقية من المدعى طلب فيها نقل الكمية الباقية من القطن وقدرها ٦٠٨ قنطار و ٥٢ رطل إلى أغسطس، ولما كان الإخطار ببرقية جائزا طبقا للادتن ٥ و ٧ من العقد فقد نفذت ما جاء بها وأرسلت له يوم ورودها خطابا بتنفيذ ما طلبه، ولما صدر في ١٩٦١/٦/٢١ قرار وزاري بتحديد سعر القنطار من الأقطان الباقية من موسم ٦١/٦٠ بمبلغ ٥٧ ريال و ٤٠ بنط مضافا إليه العلاوة المتفق عليها ورأى أن صافي خسارته تبلغ ٥٢٩ ج و ٤١٠ م تجاهل البرقية وطلب إجراء الحساب على أساس سعر القطن في ١٩٦١/٥/٣١ فأبلغت النيابة بالواقعة، وفي ١٩٦١/١١/٢٩ أدخل المدعى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية خصما في الدعوى لتقديم أصل البرقية المؤرخة ١٩٦١/٥/٣٠ وقدمتها بالفعل، وتبين من الاطلاع على أوراق شكوى المدعى عليها المتعلقة بتلك البرقية التي قررت المحكمة ضمها أنها مقيدة برقم ١٩٠٨ سنة ١٩٦٢ جنح قسم أول أسيوط ضد مجهول لأنه في ١٩٦١/٥/٣٠ بدائرة بندر أسيوط ارتكب تزويرا في أصل البرقية واستعملها بتقديمها لموظف التلغراف مع علمه بتزويرها إذ انكر المدعى ( المطلاعون ضده الأول ) وأولاده وموظفوه إرسال البرقية وثبت من تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أن خط البرقية وعنوان المرسل يختلف عن خط كل من المدعى وأبنائه محمد وتهاى وعبد المجيد وكاتبه م. وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٥ قضت محكمة أول درجة ( أولا ) بانحراج المدعى عليها الثانية (هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية) من

الدعوى بلا مصاريف . ( ثانيا ) بالزام الشركة المدعى عليها ( الطاعنة ) بأن تدفع للمدعى مبلغ ٥٧٢ ج و ٩ م والفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ إعلان الصحيفة حتى السداد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط بالإستئناف رقم ٦٣ سنة ٦٨ ق طالبة الغاء ورفض الدعوى ، ومن باب الاحتياط إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت أن المستأنف عليه الأول ( المطعون ضده الأول ) أناب عنه نجله الأكبر تهاى فى إدارة أعماله المالية أثناء غيابيه وأنه يديرها أيضا أثناء وجوده وأنه يقيم معه ويعلم بارسال البرقية وأنه ذهب إلى مكتب الشركة بأسبوط يوم ١٩٦١/٥/٣٠ وأخبرهم بأنه سيرسل برقية يطلب نقل القطن . وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٦ قضت محكمة الإستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة المستأنفة ( الطاعنة ) بكافة طرق الاثبات القانونية ومنها البينة أن تهاى أحمد خشبه يقيم مع والده وأنه كان وكيلًا ونائبا عنه فى إدارة أعماله فى فترة غيابيه بالأراضى المجازية وأنه حضر إلى فرع الشركة بأسبوط فى ١٩٦١/٥/٣٠ وطالب نقل الاستحقاق إلى أغسطس سنة ١٩٦١ وأبلغ بأنه سيرسل برقية بهذا الطلب وأن البرقية المرسلة بتاريخ ١٩٦١/٥/٣٠ والمتضمنة طلب النقل المذكور كانت تعزيزا لطلبه الشفوى وأجازت للمستأنف عليه ( المطعون ضده الأول ) النفى بذات الطرق . و بالجلسة المحددة للتحقيق اعترض المطعون ضده الأول على اثبات الوكالة بالبينة استنادا إلى المادة ١٦٢ من قانون المرافعات و ٧٠٢ من القانون المدنى قائلا إنه لا بد من وكالة خاصة منه لاجنه فى البيع وأنه لا يجوز اثبات تلك الوكالة بالبينة مادامت قيمة التصرف تزيد على العشرة جنيهات ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود المستأنفة قضت فى ١٩٦٥/٣/١٠ بتأييد الحكم المستأنف وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٨ طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وصحمت على هذا الرأى بالجلسة المحددة لنظره .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أوجه تنمى الطاعنة فيها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول فى الوجه الاول إنه وقد نص فى عقد البيع على أن الاقطان المبيعة ناتجة من زراعة المطعون ضده الاول الخاصة وزراعة ولديه محمد وتهاى وكان الطرفان قد اتفقا على أن



يكون قطع السعر أو نقله من استحقاق إلى آخر برقية أو بخطاب موصى عليه، وعلى أن يكون عنوان المطعون ضده الأول المعتمد لتوجيه المراسلات والإخطارات إليه منه هو ذلك الموضح بالعقد، وكان هذا الاتفاق جائزا قانونا لعدم مخالفته للنظام العام فإنه يكون للبرقية المرسلة من المطعون ضده الأول لها في ١٩٦١/٥/٣٠ بنقل أقطانه الباقية إلى استحقاق أغسطس، حجيتها في الإثبات بغض النظر عن صحة توقيع المرسل على أصلها أو عدم صحته لأن موظف البرق لا يتحقق من شخصية المرسل، وقد يقبل البرقية من غير صاحبها بل ويجوز إرسال البرقية بواسطة التليفون وتكون لها حجيتها رغم أنها لا تحمل توقيعاً صحيحاً للمرسل وذلك إعمالاً لشرط العقد الذي أباح إجراء القطع أو النقل برقية، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي ما تم الاتفاق عليه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. وتقول الطاعنة في بيان الوجه الثاني إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خرج في تفسير العقد وطريقة تنفيذه على ما يقتضيه العرف التجاري من سرعة بالنسبة للقطع والنقل، وإذا جرى العرف على أن تصدر أوامر القطع والنقل برقية أو تليفونية وكان هذا العرف لا يتطلب تحقيق مصدر البرقية، ويتفق مع ما يقتضيه تنفيذ العقد من حسن نية، فإن الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه الذي أخذ بأسبابه يكونان قد أخطأ حين سارا المطعون ضده الأول في غشه ونقيا إرسال البرقية اثبتت تغيبه خارج الوطن وعدم ثبوت إرسالها من نائب أو وكيل عنه. تقول الطاعنة في بيان الوجه الثالث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أخطأ فيما قرره من أن خطاب ١٩٦١/٥/٣٠ المرسل من الطاعنة للمطعون ضده الأول متضمناً إخطاره بوصول البرقية وتنفيذ ما جاء بها ونقل الاستحقاق إلى أغسطس، يعتبر إيجاباً لم يصدر من المطعون ضده ولا أثر له من الناحية القانونية لأنه لم يصادفه قبول منه، مع أن ما جاء بهذا الخطاب يعتبر قبولاً يسرى عليه حكم المادة ٩٨ من القانون المدني، ومن ثم فإن سكوت المطعون ضده الأول في الفترة من ١٩٦١/٥/٣٠ إلى ١٩٦١/٦/٢٥ يكون مؤكداً لإيجابه الأول الصادر منه ورضاء منه بما ورد بكتاب الشركة المتضمن قبول ذلك الإيجاب، إلا أنه لما حدد القرار الوزاري الصادر في ١٩٦١/٦/٢١ سعر قنطار القطن بمبلغ يقل عن سعر ١٩٦١/٥/٣١ بمقدار ٤ ريال و ٣٥ سنت، فقد دفعه هذا إلى جحد البرقية.

وتقول الطاعة في بيان الوجه الرابع إنه وقد قضت محكمة الاستئناف في ١٩٦٤/٦/٦ بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى إقامة تهمي ابن المطعون ضده الأول معه ووكالاته عنه في إدارة أعماله أثناء غيابه بالأراضي المجازية، وحضوره إلى فرع الشركة بأسبوط في ١٩٦١/٥/٣٠ وطلبه نقل استحقاق القطن إلى أغسطس سنة ١٩٦١ ووعده بارسال برقية بهذا الطلب، وأن برقية ١٩٦١/٥/٣٠ المتضمنة طلب النقل كانت تعزيزا لطلبه الشفوي وسمعت المحكمة شهود الطاعة، ولم يشهد المطعون ضده أحدا واكتفى بالاعتراض على الحكم بعد صدوره، إلا أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي إستنادا إلى ما قرره من أن الشركة الطاعة وإن كانت من الغير في تعاملها مع الوكيل إلا أن الوكالة بالنسبة لها لا تعتبر واقعة مادية لأنها تتأثر بها كما لو كانت طرفا فيها، وهذا من الحكم مخالف للقواعد العامة إذ فضلا عن أن ما جاء بالحكم المطعون فيه يخرج عن نطاق الدعوى إذ وصلت البرقية باسم المطعون ضده الأول نفسه لا باسم ابنه، فهناك وكالة ضمنية أدار بموجبها الابن أعمال أبيه في فترة غيابه وهذه الوكالة لا يشترط إثباتها بالكتابة سواء بين الطرفين أو بالنسبة للغير .

وحيث إن النمي في الوجهين الأول والثاني غير مديد، إذ أقام الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص على قوله " وحيث إن مناط الفصل في النزاع ينحصر فيما إذا كان المدعى هو أو نائب عنه أرسل هذه البرقية أم لا، وقد انتهى التحقيق الذي أجرته النيابة إثر الشكوى المقدمة من وكيل المدعى عليها بأن المدعى أو أحد أبنائه أو كاتبه هو الذي حرر أصل البرقية، كما ثبت من جواز سفره أنه لم يكن موجودا بأسبوط في الوقت الذي تحورت فيه البرقية وليس في ذلك نزاع فيما بين الطرفين . وحيث إن العقد المؤرخ ١٩٦٠/٩/٦ حكم على المدعى أن يخطر في ميعاد معين برغبته في نقل أقطانه إلى فترة تالية من فترات كوتراتات البورصة وذلك بخطاب موصى عليه أو بريقة أو بالتوقيع على خطابات القطع بالشركة، ونصر في البند الثامن من العقد على أنه إذا لم يتم بإخطار الشركة برغبته في قطع السعر أو نقل قطنه أو إلى الاستحقاق التالي فإنه يحق للشركة أن تقوم بقطع السعر، ومن ثم فإن للمدعى طبقا لهذا العقد أن يخطر



المدعية برغبته في نقل أقطانه إلى استحقاق تال ( كوتراتات تالية ) أو يسكت فيكون على الشركة المشتري أن تقطع على السعر في الموعد المحدد دون نقل .  
 وحيث إنه لذلك يكون النقل متوقفا على اظهار المدعى لرغبته في ذلك بالتعبير عن إرادته . وحيث إن التعبير عن الإرادة يكون باللفظ أو الكتابة أو بالإشارة المتداولة عرفا كما يكون باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود ( م . ٩ . مدني ) وهذا التعبير الذي يتولد عنه الإلتزام هو ما يصدر من الأصل في التعاقد أو من نائبه . وحيث إنه وقد ثبت أن المدعى كان متغيباً عن أميوط خارج الوطن حسبما ثبت من جواز سفره المقدم منه ولم يثبت أن نائباً عنه أو وكيلاً هو الذي أرسل هذه البرقية فإنه لا يمكن القول بأنه أعلن عن رغبته في نقل قطنه إلى استحقاق تال ولا يمكن إلزامه نتيجة خطأ وقعت فيه المدعى عليها نتيجة غش من مجهول ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه لما كان الثابت من البندين الخامس والسادس من عقد البيع المبرم بين الطرفين أنهما اتفقا على أن قطع القطن ونقله من استحقاق إلى آخر يكون بخطاب موصى عليه أو ببرقية أو بالتوقيع على خطابات القطع التي تعدها الطاعنة ، وكان الطرفان قد أعلا هذا الاتفاق ، إذ تم القطع والنقل — على ما يثبت من خطابات القطع والنقل المؤرخة ١٩٦٠/١٢/٢٨ ، ١٩٦١/١/٢٣ ، و ١٩٦١/٤/٢ المرفقة بحافظة الطاعنة رقم ٥ من الملف الابتدائي — بتوقيع المطعون ضده الأول على خطابات القطع التي أعدتها الطاعنة أو بخطاب موصى عليه وجهه المطعون ضده الأول إليها ، وكان اتفاقهما على حصول القطع ببرقية لا يتضمن خروجاً على القاعدة المنصوص عنها في المادة ٣٩٦ من القانون المدني ، وكان لا يجوز التحدي بالعرف إلا إذا لم يوجد نص تشريعي ، وكان يشترط لكي تكون للبرقية قيمة الورقة العرفية في الإثبات طبقاً لنص المادة ٣٩٦ مدني مخالفة للبيان أن يكون أصلها المودع في مكتب التصدير موقعاً عليه من مراسلها فإذا كان الأصل لا يحمل توقيع المرسل أو من له صفة النيابة عنه في إرسالها فلا تكون للبرقية قيمة في الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده الأول قد أنكر إرسال البرقية أو إمالة أحد عنه في إرسالها ، وكان قد ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي المرفق بملف اللجنة رقم ١٩٠٨ سنة ١٩٦٢ أول أميوط المضموم للملف الدعوى أن التوقيع المنسوب للمطعون



ضده الأول على أصل البرقية المرسلة في ١٩٦١/٥/٣٠ والمتضمنة طلب نقل الأقطان إلى أغسطس لم يصدر منه، فانه لا يجوز للطاعة أن تحتاج المطعون ضده الأول بما جاء بتلك البرقية، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر وكان تفسيره للبندين الخامس والسادس من عقد البيع لم يخرج عن المعنى الظاهر لنصهما الصريح، فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله.

وحيث إن النعى في الوجه الثالث غير صحيح، إذ أقام الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص على قوله "وحيث إنه من ناحية أخرى فانه لا أثر لخطاب الشركة المؤرخ ١٩٦١/٥/٣٠ المرسل من المدعى عليها للمدعى تخطره فيه بوصول البرقية وتنفيذ ما جاء فيها ونقلها الاستحقاق إلى أغسطس وذلك لأن ما يتضمنه هذا الخطاب هو مجرد قبول لإيجاب لم يصدر من المدعى ولا أثر لهذا الخطاب من الناحية القانونية ويتعين عليها إذا أن تدفع له ثمن أقطانه على أساس قفل ١٩٦١/٥/٣١ "وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه لا يخالفه فيه للقانون، ذلك أنه لما كان الإيجاب هو العرض الذي يعبر به الشخص الصادر منه على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين بحيث إذا ما اقترن به، قبول مطابق له انعقد العقد، وكان قد ثبت مما سلف أن البرقية المنسوبة للمطعون ضده الأول والمتضمنة طلب نقل القطن إلى أغسطس لم تصدر منه وأنه لا يحق أن يحتاج بما جاء فيها، فانه لا محل للقول بصدر إيجاب من المطعون ضده الأول حتى يمكن أن يصادفه قبول من الطاعة بخطابها المؤرخ ١٩٦١/٥/٣٠.

وحيث إن النعى في الوجه الرابع غير مشج، ذلك أنه وإن طلبت الطاعة بمذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٦٤/٦/٦ رقم ٩ من الملف الاستثنائي إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن المطعون ضده الأول أناب نجله الأكبرتهامى في إدارة أعماله المالية أثناء غيابيه كما كان يديرها أثناء وجوده، ولم ينازع المطعون ضده الأول في هذا الطلب كما لم يقبله صراحة إلى أن أجابته المحكمة إليه، إلا أنه لما كانت الوكالة المراد إثباتها صريحة كانت أو ضمنية لا تخول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة وكان قطع القطن ونقله إلى استحقاق تال لا يعتبر أيهما من بين هذه الأعمال ولا بد لمن يجريهما نيابة عن المطعون ضده الأول من أن يكون لديه وكالة خاصة بالبيع لأن هذين الأمرين هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية، ومن ثم فان

إثبات وكالة الابن عن والده في أعمال الإدارة لا تؤدي إلى ثبوت صفة للإبن في نقل القطن من استحقاق إلى آخر نيابة عن والده، وبالتالي فلا يجدي الطاعة في إثبات دعواها ، ومن ثم فإن نعيها على الحكم المطعون فيه لعدم أخذه بنتيجة التحقيق الذي أجرته المحكمة يكون غير متبع ما دام أن ما تقوله الطاعة أنها أثبتته في هذا التحقيق ما كان يجديها في إثبات دعواها .

وحيث إن الطاعة أضافت في مذكرتها الشارحة إلى الأسباب الواردة في تقرير الطعن سببا جديدا يحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بخالفته حجبة الأمر المقضى إذ أهدر الحكم الصادر بحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وكالة ابن المطعون ضده الأول عنه في إدارة أعماله ، مع أن هذا الحكم إذ قطع في جواز الإثبات بالبينة فإنه يحوز قوة الأمر المقضى التي لا تجوز مخالفتها .

وحيث إنه فضلا عن أن إثبات الطاعة نيابة ابن المطعون ضده الأول عنه في إدارة أعماله المالية أثناء غيابه تنفيذا لحكم الإحالة إلى التحقيق الصادر في ١٩٦٤/٦/٦ لا يبنى عليه إلا تخويل هذا الابن صفة في أعمال الإدارة التي لا تشمل قطع القطن ونقله إلى استحقاق تال كما سلف القول عند الرد على الوجه الثالث من أوجه الطعن ، فإن تمسك الطاعة بهذا النعى يكون غير مقبول لعدم وروده بتقرير الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد  
سيد أحمد حماد .

( ١٦٠ )

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) شركات . ” الشخصية الاعتبارية للشركة ” . ” الاندماج  
الكلى ” .

اندماج شركة النيل للتأمين في شركة الشرق للتأمين . مقتضاء . إتهام شخصية  
الشركة المندمجة . إعتبار الشركة الدامجة وحدها الجهة التى تخضع فى شأن حقوق  
الشركة المندمجة والتزاماتها .

(ب) نقض . ” إعلان الطعن ” . شركات . ” الشخصية الاعتبارية  
للشركة ” . ” الاندماج الكلى ” . بطلان . قانون .

إعلان التقرير بالطعن إلى الشركة المندمجة دون الشركة الدامجة . تقديم الشركة  
الآخيرة مذكرة بدفاعها باعتبارها هى التى خلفت الشركة الأولى بعد إنقضائها . تحقق  
الغاية التى كان يتغيا المشرع من إعلانها . لا بطلان . المادتان ١ و ٢/٢٠  
من قانون المرافعات الحالى .

(ج) إعلان . ” الإعلان لجهة الإدارة ” . نقض . شركات .

تسليم صورة إعلان الطعن الموجه لشركة لجهة الادارة لغلق مركزها . صحيح .  
تسليم صورة الاعلان للنيابة . لا يكون إلا عند الإمتناع عن تسليمها أو عن التوقيع  
على أصل الاعلان بالاستلام .



(د) بيع . " البيع سيف " . تأمين . " التأمين البحري " .  
تعويض . دعوى " الصفة في الدعوى " .

إتهاء الحكم إلى أن البيع تم بطريق ( سيف ) . مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما أصاب البضاعة من تلف . ثبوتها للشترى . لا صفة للبائع في هذه المطالبة لخروج البضاعة من ملكيته .

١ — متى كانت شركة النيل للتأمين قد اندمجت في شركة الشرق للتأمين بموجب القرار الجمهوري رقم ٧١٤ سنة ١٩٦٥ المنشور بالجريدة الرسمية في ١٠/٤/١٩٦٧ فإن مقتضى ذلك أن تمتحى شخصية الشركة الأولى المندمجة وتعتبر الشركة الدامجة وحدها، الجهة التي تختص في شأن حقوق والتزامات الشركة المندمجة.

٢ — إذا كان الثابت أن شركة الشرق للتأمين قدمت في الميعاد القانوني مذكورة بدفاعها باعتبارها الشركة الدامجة لشركة النيل ( المطعون عليها ) والتي خلفتها بعد انقضاءها ، فإنه لا يقبل منها والحال كذلك التمسك ببطلان الطعن بدعوى أن إعلان التقرير بالطعن وجه إلى الشركة المندمجة ولم يوجه إليها هي بحسبانها الشركة الدامجة ، ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات المعمول به من ٩/١١/١٩٦٨ نصت على سريان أحكامه على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما استثنى بذات المادة، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء ، وإذا كان الثابت على ما سلف البيان أن شركة الشرق للتأمين الدامجة لشركة النيل للتأمين ( المطعون عليها ) قد علمت بالطعن المقرر به في الميعاد وقدمت بصفتها الشركة الدامجة مذكورة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن ، ومن ثم فقد تحققت الغاية التي كان يتوخاها المشرع من إعلانها ، ولا محل بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن لهذا السبب.

٣ — المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق الذي تم إعلان الشركة المطعون ضدها في ظل أحكامه كانت تقضى بأن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير ، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد

من هؤلاء إما لشخصه أو في موطنه ، كما كانت المادة ١٢ من القانون المذكور تقضى بأنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه ولم يجد أحدا ممن ورد ذكرهم في هذه المادة ممن يصح تسليم الصورة إليهم وجب أن يسلمها حسب الأحوال لمأمور القسم أو شيخ البلد الذى يقع موطن الشخص في دائرته ، وإذا كان الثابت أن إعلان الطعن قد وجه إلى مركز الشركة المراد إعلانها فوجده المحضر مغلقة فلم الصورة لجهة الإدارة في يوم الخميس ١٩٦٥/٨/٥ وأشر على أصل الإعلان بأنه أخطرها بذلك بالبريد المسجل يوم السبت ١٩٦٥/٨/٧ فإن الطاعن يسكون قد اتبع الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٤ من قانون المرافعات ، أما ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق من تسليم صورة الإعلان للنيابة فإنه لا يكون إلا عند الإمتناع عن تسليم صورة الإعلان أو الامتناع عن التوقيع على أصله بالإستلام .

٤ - البيع " سيف " يتم بتسليم البضاعة عند الشحن وتنتقل ملكيتها إلى المشتري بوضعها على ظهر السفينة بحيث تصبح مخاطر الطريق على عاتقه ويلتزم البائع تبعا لذلك بالقيام بشحن البضاعة المبيعة و بإبرام عقد نقلها ودفع نفقات النقل ، وإبرام عقد التأمين عنها لصالح المشتري ولحسابه ووفقا للشروط المعتادة في ميناء الشحن ، وإرسال المستندات المتعلقة بالبضاعة إلى المشتري ، وهى سند الشحن المثبت لشحن البضاعة ووثيقة التأمين وقائمة البضاعة حتى يتمكن المشتري من تسلمها لدى وصولها ، والدفاع عن حقوقه إذا كان لها عجز أو تلف ، وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن البيع قد تم بطريق ( سيف ) وأن التأمين على البضاعة المرسلة إلى روتردام إنما كان لحساب ومصاحبة المشتري المرسل إليه ، وأنه لذلك يكون هو وحده صاحب الصفة والمصلحة في مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما أصابها من تلف ولا صفة للبائع في هذه المطالبة لأن البضاعة خرجت من ملكيته ، لا يكون مخالفا للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٩٣ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى الاسكندرية  
على الشركة المطعون ضدها طلب فيها الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٦٢ ج  
و ١٣٧ م والفوائد القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد.  
وقال شرحا لدعواه إنه بموجب وثيقة تأمين مؤرخة ١٩٥٨/٥/٦ أمن لدى  
الشركة المطعون ضدها على شحنة من البطاطس في حدود مبلغ ٦٥٠٠ ج ضد أخطار  
متعددة ذكرت بالوثيقة . وبعد أن أبحرت السفينة فيكتوريا من ميناء  
الاسكندرية في ١٩٥٨/٥/٢٦ حاملة البضاعة المؤمن عليها قاصدة ميناء روتردام  
ووصلت إليه في ١٩٥٨/٦/٦ ، اتضح للمرسل إليهم أن جزءا من البضاعة المؤمن  
عليها قد أصابه تلف فاستدعى بعض الخبراء لإثبات حالتها حيث تبين أن البضاعة  
المذكورة لحقها عجز وتلف نتيجة لما صادف السفينة خلال الرحلة البحرية  
من جو عاصف أدى إلى وصول المياه إلى سطح السفينة ، وأن قيمة الخسارة  
والأضرار الناجمة عن ذلك هي مبلغ ٤٦٢ ج و ١٣٧ م . وقدم الطاعن تأييدا  
لدعواه صورة من وثيقة التأمين وصورتين من تقريرى خبرة والخطابات المتبادلة  
بينه وبين الشركة المطعون ضدها بخصوص العجز والتلف . دفعت الشركة  
الدعوى أمام محكمة أول درجة بعدم قبولها لرفعها بعد المواعيد وبغير الإجراءات  
المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى كما طلبت  
رفض الدعوى . وفي ١٩٦٠/١٢/٢٥ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع بعدم  
قبول الدعوى وبالزام شركة التأمين ( المطعون ضدها ) بأن تدفع للطاعن  
مبلغ ٤٦٢ ج و ١٣٧ م والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة  
القضائية حتى السداد . استأنفت شركة التأمين الحكم المذكور وقيد الاستئناف  
برقم ٨٩ سنة ١٧ ق الاسكندرية ودفعت في صحيفة الاستئناف بعدم قبول دعوى الطاعن  
قبلها لرفعها من غير ذى صفة ، تأسيسا على أنه كان قد باع البضاعة ، وضيع التأمين  
إلى المرسل إليه بوتردام وقد انعقد البيع على أساس الطن ٣٠ جنيه سيف " cif "  
روتردام . وأن مقتضى هذا البيع أن تنتقل ملكية البضاعة إلى المشتري بمجرد  
وضعها في السفينة في ميناء الشحن وتنتقل إليه مخاطر الطريق ويعتبر أن البائع  
قد أبرم عقد التأمين نيابة عن المرسل إليه ولحسابه ، وبذلك لا يكون لغير المرسل  
إليه الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الناشئ عما يلحق البضاعة من عجز



أو تلف، وتكون الدعوى إذ رفعت من الشاحن (الطاعن) قد رفعت من غير ذي صفة . ورد الطاعن على ذلك بأن عميله بهولندا رفض تسلم البضاعة بعد ما تبين له ما أصابها من تلف وأنه أى الطاعن اضطر من أجل ذلك أن يطلب منه بيعها برسم الإنابة أى لحسابه وأن البضاعة تعتبر لذلك مملوكة للبائع الشاحن (الطاعن) وهو الذى يتحمل مخاطر الطريق . وفى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت شركة الشرق للتأمين المندمجة فيها شركة النيل للتأمين (المطعون ضدها) مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلانها . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع ورفض الطعن . وبالحلقة المحددة لنظره صممت على رأيها .

وحيث إن شركة الشرق للتأمين أسست دفعها ببطلان الطعن على سببين (الأول) أن إعلان تقرير الطعن وجه فى ١٩٦٥/٨/٥ لشركة النيل للتأمين رغم أنه بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٧١٤ سنة ١٩٦٥ ونشر فى ١٩٦٥/٤/١٠ قاضيا بادماج شركة النيل للتأمين فى شركة الشرق للتأمين ومن شأن هذا الادماج أن تمنح شخصية الشركة المندمجة فى الشركة الدامجة مما يوجب توجيه الإعلان إلى ممثل الشركة الأخيرة (شركة الشرق للتأمين) (الثانى) أن صورة إعلان الطعن سلمت لجهة الإدارة (قسم شرطة الأزبكية) بمقولة إن مقر الشركة كان مغلقا ولم يوجد من يتسلم عنها صورة الإعلان مع أنه كان يجب فى هذه الحالة تسليم الصورة للنياحة عملا بالمادة ١٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع غير مقبول علوة على أنه غير صحيح فى سببه الثانى ، ذلك أنه وإن كانت شركة النيل للتأمين قد اندمجت فى شركة الشرق للتأمين بموجب القرار الجمهورى رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٥ المنشور بالجريدة الرسمية فى ١٩٦٧/٤/١٠ ، ومقتضى ذلك أن تمنح شخصية الشركة الأولى المندمجة وتعتبر الشركة الدامجة وحدها الجهة التى تختصم فى شأن حقوق والتزامات الشركة المندمجة . إلا أنه لما كان الثابت أن شركة الشرق للتأمين قد قدمت فى الميعاد القانونى مذكرة بدفعها باختيارها الشركة الدامجة لشركة النيل (المطعون عليها) ،

والتي خلفتها بعد إنتقضائها، فإنه لا يقبل منها والحال كذلك التمسك ببطلان الطعن، ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالى المعمول به من ١٩٦٨/١١/٩ نصت على سريان أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما استثنى بذات المادة، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، وإذا كان الثابت على ما سلف البيان أن شركة الشرق للتأمين الدامجة لشركة النيل للتأمين (المطعون عليها) قد علمت بالطعن المقرر به في الميعاد وقدمت بصفتها الشركة الدامجة مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن، ومن ثم فقد تحققت الغاية التي كان يتبناها المشرع من إعلانها، ولا محل بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن لهذا السبب. أما السبب الثانى المبني عليه الدفع، فعلاوة على أنه غير مقبول لما سلف بيانه من تحقق الغاية من الإعلان فإنه غير صحيح في القانون لأن المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق الذى تم إعلان الشركة المطعون ضدها في ظل أحكامه كانت تقضى بأن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء إما لشخصه أو في موطنه. وكانت المادة ١٢ من القانون المذكور تقضى بأنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه ولم يجد أحد ممن ورد ذكرهم في هذه المادة ممن يصح تسليم الصورة إليهم وجب أن يسلمها حسب الأحوال لمأمور القسم أو شيخ البلد الذى يقع موطن الشخص في دائرته، وإذا كان الثابت أن إعلان الطعن قد وجه إلى مركز الشركة المراد إعلانها فوجده المحضر مغلقا وسلم الصورة لجهة الإدارة في يوم الخميس ١٩٦٥/٨/٥ وأشر على أصل الإعلان بأنه أخطرها بذلك بالبريد المسجل يوم السبت ١٩٦٥/٨/٧، إذ كان ذلك فان الطاعن يكون قد اتبع الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٢، ١٤ من قانون المرافعات. أما ما تنقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق من تسليم صورة الإعلان للنيابة، فإنه لا يكون إلا عند الامتناع عن تسليم صورة الإعلان أو الامتناع عن التوقيع على أصله بالاستلام، ويتعين لما سلف رفض الدفع ببطلان الطعن.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينحى الطاعن في السببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه وإن كان صحيحا ما قرره الحكم المطعون فيه من أن ملكية البضاعة في حالة البيع ( سيف ) تنتقل إلى المشتري منذ شحنها على ظهر السفينة وأن البائع يقوم بالتأمين على البضاعة نيابة عن المشتري ، إلا أنه فات الحكم المطعون فيه أن ملكية البضاعة أثناء الرحلة البحرية تنتقل من يد إلى يد قبل وصولها إلى ميناء الوصول فمن يملك سند الشحن يملك البضاعة ويملك مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما يكون قد أصابها من تلف أثناء الرحلة البحرية ولو لم يكن حاملا لوثيقة التأمين . وإذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعن وإن كان بائع البضاعة إلا أنه قام بشحنها إلى أمره أي أنه هو البائع والمشتري للبضاعة الموصوفة بأنها مبيعة ( سيف ) فإنه يملك والحال كذلك مطالبة شركة التأمين ( المطعون ضدها ) بالتعويض عما أصاب البضاعة من تلف أثناء رحلتها البحرية ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعواه لرفعها من غير ذي صفة قد أخطأ في تطبيق القانون . ويضيف الطاعن في السبب الثاني أن الأصل في التأمين البحري أن المؤمن له هو صاحب الحق الأول في مقاضاة شركة التأمين وله أن يطالبها بالتعويض عن التلف الذي يصيب البضاعة التي أمن عليها لديها ، وليس لشركة التأمين أن تدفع دعواه بأنه لا صفة له في رفعها ، لأنه هو المتعاقد معها ، ولم تتضمن بوليصة التأمين إشارة إلى أي شخص آخر باعتباره صاحب الحق في مطالبة شركة التأمين .

وحيث إن النعي بهذين السببين غير سديد ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه استظهر من أوراق الدعوى ومستنداتها أن الطاعن باع البضاعة المؤمن عليها على أساس البيع ( سيف ) ميناء الوصول وورثها طبقا لقانون الشراء ، وقال الحكم إن المستأنف عليه ( الطاعن ) لم يجادل في ذلك ، ولما كان البيع ( سيف ) يتم بتسليم البضاعة عند الشحن وتنتقل ملكيتها إلى المشتري بوضعها على ظهر السفينة بحيث تصبح مخاطر الطريق على عاتقه ، فإن البائع يلزم تبعا لذلك بإقيام بشحن البضاعة المبيعة وإبرام عقد نقلها ودفع نفقات النقل وإبرام عقد التأمين عنها لصالح المشتري ولحسابه وفقا للشروط المعتادة في ميناء الشحن وإرسال المستندات المتعلقة بالبضاعة إلى





بالتعويض هو مائك البضاعة بل إن المتعاقد الأصلي ( الطاعن ) هو صاحب الحق الأول في المطالبة وإذا أخطأ الحكم في تفسير العقد فقد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أنه وقد انتهى الحكم على ما سلف البيان في الرد على السببين الأول والثاني إلى أن البيع تم بطريق ( سيف ) وكان البائع في هذه الحالة يلزم بالتأمين على البضاعة المبيعة لحساب المشتري وفقا للشروط المعتادة في ميناء الشحن كما سلف البيان وكانت العبارات الواردة في عقد التأمين والتي يستند إليها الطاعن لا تفيد أن التأمين كان لحسابه بل إنها على النقيض تفيد أن التأمين لحساب من يمتلك البضاعة وقد سبق القول بأن ملكية البضاعة في البيع "سيف" تنتقل إلى المشتري منذ شحنها على السفينة فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب، وفي بيان ذلك يقول إنه لم يحول سند الشحن إلى عميل محدد وإنما أرسله إلى عميله في هولندا بحيث إذا لم يرغب في شراء البضاعة باعها لحسابه "أى لحساب الطاعن" مقابل عمولة يحصل عليها وهذه الحقيقة مستفادة من الخطابات والمستندات والكشوف المقدمة من الطاعن إلى محكمة الموضوع والتي تدل على أنه لم يكن هناك عقد بيع (سيف) وأن العميل الذي تسلم البضاعة في هولندا باعها لحساب الطاعن على سبيل الإنابة بعد أن تعذر عليه أن يجد لها مشتريا يتحمل ما يجب أن يتحملة المشتري ( سيف ) بسبب ما لحق البضاعة من تلف أثناء الرحلة البحرية أدى إلى بنس ثمنها ، ولكن الحكم المطعون فيه أهدر الدلالة المستفادة من هذه المستندات ولم يستخلص منها ما هو ثابت بها بخفاء بذلك مشوبا بقصور .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قرر أن البيع تم ( سيف ) وأن التأمين على البضاعة المشحونة المبيعة كان لحساب مشتريها في الخارج على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأولين وأنه وحده مالكا وصاحب الحق في المطالبة بالتعويض عما لحقها من تلف،

بعد أن قرر الحكم المطعون فيه ذلك ، أردفه بقوله في معرض الرد على دفاع الطاعن وما قدمه من مستندات . ”وحيث إنه لما كان هذا وكان المستأنف عليه ( الطاعن ) لم يدع وكالته عن المرسل إليه في المطالبة ، أو أن هذا الأخير قد أحال إليه حقوقه وكل ما ادعاه في هذا الصدد أن المرسل إليه باع البضاعة لحسابه أى برسم الإثابة ورفض تحمل الخسائر وحمله إياها ، وكل هذا بفرض صحته لا يقر له حقاً ما دام هذا الحق قد انتقل فعلاً إلى المرسل إليه مشترى البضاعة منذ شتمها ، وقد تم استلامه فعلاً للبضاعة وبيعها . ومن ثم تكون دعوى المستأنف عليه بائع البضاعة ( الطاعن ) قبل الشركة المؤمنة عن الضرر الذى لحق بالبضاعة بعد الشحن مرفوعة من غير ذى صفة في رفعها “ . وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يشوبه القصور ولا مخالفة فيه للمستندات المقدمة من الطاعن ، كما أنه صحيح في القانون ويتضمن الرد الكافى على ما يشير الطاعن في هذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومحمد صدق البشبيشى ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٦١ )

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) استئناف . ” رفع الإستمئاف “ . إفلاس . ” الدعاوى  
الناشئة عن التفليسة “ .

دعاوى شهر الإفلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات قبل تعديله  
بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم شمولها الدعاوى الأخرى المترتبة على الإفلاس  
أو الناشئة عن التفليسة . إستمئاف الحكم الصادر فى هذه الدعاوى الأخيرة  
والتي لم ينص القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة . بعريضة تقدم  
إلى قلم الكتاب .

(ب) حساب جارى . ” قاعدة عدم التجزئة “ . بنوك .

الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم التجزئة . ماهيته .

١ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن دعاوى شهر الإفلاس المنصوص عليها  
فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢  
لا تشمل الدعاوى الأخرى المترتبة على الإفلاس أو الناشئة عن التفليسة ، وإذا  
كان ذلك وكانت الدعوى الحالية (وهى مرفوعة من وكيل الدائنين على الطاعن بطلب  
بإعلان قرار مجلس إدارة الشركة المشهر إفلاسها بمنع الطاعن مكافأة إستئنائية  
وبإلزام هذا الأخير بأن يدفع للشركة مبلغا من المال قيمة حسابه المدين طبقا  
لكشف الحساب المقدم منه والفوائد من تاريخ الاستحقاق حتى السداد)  
ليست أيضا من الدعاوى التى نص القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة ،

فإن إستئناف الحكم الصادر فيها يكون بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب لا بتكليف بالحضور ، ولا يغير من هذا النظر كون الشارع قد جعل ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن التفليسة ميعادا قصيرا ، لأن تقصير الميعاد ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة .

٢ - الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم التجزئة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الحساب الذى يتضمن وجود معاملات متصلة بين طرفيه يعتبر فيها كل منهما مدينا أحيانا ودائنا أحيانا أخرى ، وتكون هذه العمليات متشابكة يتخلل بعضها بعضا بحيث تكون مدفوعات كل من الطرفين مقرونة بمدفوعات من الطرف الآخر ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد نفتت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائفة اتجاه نية الطرفين إلى فتح حساب جار بينهما كما نفتت عن الحساب القائم بينهما اتصال العمليات المدرجة فيه ببعضها وتشابكها ، وهو ما يلزم توافره في الحساب الجارى ، و انتهت إلى اعتبار الحساب حسابا عاديا لا يخضع لقاعدة عدم التجزئة لا تكون قد أخطأت في القانون أو خالفت الثابت في الأوراق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده بصفته وكيل الدائى تفليسة شركة المقاولات العمومية " الشرق " أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٩٤ سنة ١٩٥٩ إفلاس القاهرة انتهى فيها إلى طلب الحكم بإعلان قرار مجلس إدارة الشركة المذكورة الصادر في ١١/٥/١٩٥٧ بمنع المدعى عليه ( الطاعن ) مكانة استثنائية قدرها ٣٥٠٠ ج وبإلزامه بأن يدفع للشركة مبلغ ٥٢٨٩ ج و ٤٧٧ م قيمة حسابه المدين في أول

يوليو سنة ١٩٥٧ طبقا لكشف الحساب المقدم منه والفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ الإستحقاق حتى السداد، وقال شرحا للدعوى أن الطاعن عين رئيسا لمجلس إدارة الشركة المفلسة في ١٩٥٧/١/٩ بمكافأة سنوية قدرها ٥٠٠٠ ج سنويا وفي ١٩٥٧/٥/١١ قرر مجلس الإدارة منحه مكافأة استثنائية قدرها ٣٥٠٠ ج وفي ١٩٥٧/٩/٢١ قضى بشهر إفلاس الشركة بناء على طلبها في الدعوى رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٧ إفلاس القاهرة واعتبارها متوقفة عن الدفع مؤقتا من ١٩٥٧/٩/٢ وتعين المطعون ضده وكيلا للدائنين، ثم عدل تاريخ التوقف عن الدفع وأرجع إلى يوم ١٩٥٤/١٢/٣١ وذلك بمقتضى الحكم الصادر في ١٩٥٩/٣/٢١ في الدعوى رقم ٥٧٦ سنة ١٩٥٧ إفلاس القاهرة، ولما كان منح الشركة الطاعن مبلغ المكافأة المذكورة وهي في حالة توقف عن الدفع يعتبر باطلا عملا بالمادة ٢٢٧ من القانون التجارى وكان المبلغ المطالب به يمثل الرصيد الحقيقي المدين في حساب الطاعن، فقد أقام وكيل الدائنين - المطعون ضده - هذه الدعوى بطلباته سالفة البيان وطلب الطاعن رفض الدعوى استنادا إلى أن رصيد الحساب الجارى بينه وبين الشركة المفلسة يسفر عن أنه دائن لها بمبلغ ٥٧٨٦ ج و ليس مدينا، وأنه تقدم بدينه هذا في التفليسة وأن مبلغ المكافأة الاستثنائية هو أحد مفردات هذا الحساب فلا يجوز المطالبة به على حده لعدم قابلية الحساب الجارى للتجزئة . وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة ببطلان قرار مجلس إدارة الشركة المفلسة الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٥/١١ والذي بموجبه تقرر منح المدعى عليه ( الطاعن ) مكافأة استثنائية قدرها ٣٥٠٠ ج وألزمته المصاريف المناسبة لهذا الطلب وأمرت بالمقاصة في أنعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات، وأسست قضاءها برفض الزام الطاعن بالمبلغ المطالب به على أن المقاصة في الحسابات الجارية جائزة على الرغم من الإفلاس لأن الرصيد في الحساب الجارى لا يتحدد إلا عند قفله وأنه لا يجوز تجزئة هذا الحساب . استأنف المطعون ضده بصفته هذا الحكم بمريضة قدمها إلى قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٠ وطلب فيها إلغاء الحكم المستأنف في هذا الخصوص وإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٥٢٨٩ ج و ٤٧١ م وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٠٦ سنة ٧٧ ق القاهرة . ودفع الطاعن ببطلان الإستئناف لرقعه بغير الطريق القانونى . وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الإستئناف شكلا، ثم قضت



في موضوعه بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف في شقه الثاني القاضي برفض طلب رد مبلغ ٥٢٨٩ ج و ٤٧٧ م والزام المستأنف عليه (الطاعن) بأن يدفع للمستأنف بصفته المبلغ المشار إليه وفوائده القانونية بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٢/٣/١٩٦٠ حتى السداد، فطعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٥، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن في أولهما على الحكم الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا والخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع ببطالان الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانوني تأسيسا على أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف تعتبر لتعلقها بالتفليسه من دعاوى شهر الإفلاس المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وأنه لذلك كان يجب - طبقا للمادة ٤٠٥ - رفع الاستئناف بتكليف بالحضور وليس بعريضه وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بمقوله إن الدعوى وإن كانت من الدعاوى المترتبة على التفليسة إلا أنها لا تعتبر من دعاوى شهر الإفلاس المنصوص عنها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات وإنه لذلك يرفع الاستئناف عنها بالطريق العادي - أي بعريضه تقدم إلى قلم الكتاب - وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ في القانون لأن عبارة "دعاوى شهر الإفلاس الواردة في تلك المادة تنص حسب تفسيرها الصحيح لجميع الدعاوى المتعلقة بالتفليسة، والتي يكون نظرها من اختصاص المحكمة التي أشهرت الإفلاس بحسب نص المادة ٦٠ من قانون المرافعات السابق، كما أن المشرع إذ نص في المادة ٣٩٤ تجاري على أن يكون ميعاد استئناف أي حكم يصدر في الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه، فإن تقصير هذا الميعاد عن الميعاد العادي يدل على أن المشرع قصد أن يكون نظر هذه الدعاوى على وجه السرعة، وبالتالي يجب رفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة فيها بتكليف بالحضور طبقا للمادتين ١١٨، ٤٠٥ من قانون المرافعات وإلا كان باطلا.

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن دعاوى شهر الإفلاس المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا تشمل الدعاوى الأخرى المترتبة على الإفلاس أو الناشئة عن التفليسة، وإذا كان ذلك وكانت الدعوى الحالية ليست أيضا من الدعاوى التي نص القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة فإن استئناف الحكم الصادر فيها يكون بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب لا بتكليف بالحضور، ولا يغير من هذا النظر كون الشارع قد جعل ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن التفليسة ميعادا قصيرا، لأن تقصير الميعاد ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعاوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة، بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة، ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا قام قضاءه برفض الدفع ببطلان الاستئناف على أن الدعوى المطروحة ليست من دعاوى شهر الإفلاس أو من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة وأنه لذلك يكون استئناف الحكم الصادر فيها بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب وليس بتكليف بالحضور، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٧ مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أنه قضى باعتبار الحساب المفتوح بينه وبين الشركة التي أشهر إفلامها حسابا بسيطا لا حسابا جاريا، ورتب على ذلك جواز تجزئة مفرداته وأحقية المطعون ضده بصفته وكيلًا للدائنين في مطالبة الطاعن بما عليه من ديون للشركة المفلسة، أما ماله من ديون عليها فقد قرر الحكم أن للطاعن أن يتقدم بها في التفليسة مشتركا مع جماعة الدائنين، واستند الحكم في اعتبار الحساب بسيطا إلى ما قاله من أنه لا يمكن استخلاص حصول إتفاق بين الشركة ورئيس مجلس إدارتها على فتح هذا الحساب باعتباره حسابا جاريا وأنه لا توجد معاملات متصلة ومتشابكة بين طرفيه، هذا في حين أنه من المقرر إن الإتفاق على فتح الحساب الجارى لا يقتضى شكلا معيناً فقد يكون صريحا أو ضمنيا وكل ما يتطلبه قيام الحساب الجارى هو اتصال العمليات بين الطرفين وتسابكها، ولما كان الثابت من أوراق الدعوى ومن دفاتر

الشركة التي تحت يد المطعون ضده أن المعاملات بين الطاعن والشركة كانت متصلة ومتشابهة، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الحساب بينهما حسابا بسيطا لا يخضع لقاعدة عدم التجزئة يكون قد خالف القواعد المتعلقة بالحساب الجارى وأخطأ في تطبيقها كما خالف الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى الطبيعة القانونية للحساب الجارى وإلى خصائصه ومميزاته وإلى أنه لا أهمية للوصف الذى يطلقه الطرفان أو أحدهما على الحساب المفتوح قرر " وحيث إنه يبين من مراجعة كشف الحساب المقدم من المستأنف أنه لا يمثل حسابا جاريا بالمعنى السابق إيضاحه وإنما هو فى حقيقته يمثل حسابا بسيطا عاديا إذ ليس بين مفرداته ما يفصح عن معاملات متصلة ومرتبطة بين طرفيه كما أنه ليس فى الإمكان استخلاص حصول إتفاق بين الشركة وبين رئيس مجلس إدارتها على فتح هذا الحساب باعتباره حسابا جاريا بل إن كل ما تضمنه هذا الحساب هو مداينة الشركة للمستأنف عليه (الطاعن) بثمن الأسهم التى اشتراها من أحد مدينيها متعهدا بسداد قيمتها للشركة وعمولة هذه الأسهم للسمسار، ومن ناحية أخرى مداينة المستأنف عليه للشركة بقيمة كميالة وبقيمة شيك وفوائد هذين الدينين وليس من علاقة بين هذين المصرفين، الأمر الذى يبين منه أن الحساب فى الواقع حساب بسيط لا تسرى عليه خصائص الحساب الجارى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا يستقيم أن يقيد فى الجانب الدائن للمستأنف عليه قيمة الكميالة وقيمة الشيك وهما أوراق تجارية قابلة للتظهير فى الوقت الذى تبقى هذه الأوراق تحت يد المستأنف عليه بما يمكنه أن يظهرها ويقبض قيمتها فى أى وقت فى حين أنه قيدها لحسابه الدائن بحيث يمكن خصم قيمتها من الدين الذى فى ذمته للشركة، ومعنى هذا أنه يمكنه الحصول على قيمتها متى شاء وهو أمر لا يستقيم فى الحساب الجارى" ولما كان الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم التجزئة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو الحساب الذى يتضمن وجود معاملات متصلة بين طرفيه يعتبر فيها كل منهما مدينا أحيانا ودائنا أحيانا أخرى وتكون هذه العمليات متشابهة يتخلل بعضها بعضا بحيث تكون مدفوعات كل من الطرفين مدفوعة بمدفوعات من الطرف الآخر، وكانت محكمة الموضوع قد نفت فى حدود سلطاتها



التقديرية وبأسباب مائة لتجاه نية الطرفين إلى فتح حساب جار بينهما كما نفت عن الحساب القائم بينهما اتصال العمليات المدرجة فيه ببعضها وتشابكها — وهو ما يلزم توافره في الحساب الجارى — وكان هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للثابت في صورة كشف الحساب المقدم من الطاعن إلى السنديك والمودع بالحفاظة رقم ٧ من الملف الابتدائي المضموم، ولا يتنافى مع طريقة القيود الواردة في هذا الكشف، فإن محكمة الموضوع إذا انتهت إلى اعتبار الحساب حسابا عاديا لا يخضع لقاعدة عدم التجزئة، لا تكون قد أخطأت في القانون أو خالفت الثابت في الأوراق، ويكون لذلك النemy على حكمها في السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع قائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : بطرس زقلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

( ١٦٢ )

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . ” بيانات الحكم ” . بطلان . ” البطلان في الأحكام ” .

بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم ليس له أهمية جوهرية بعد بيان اسم المحكمة  
التي أصدرته . إغفال ذكر هذا المكان لا يبطل الحكم .

(ب) حكم . ” بيانات الحكم ” .

الإحالة في بيان الوقائع ومراحل الدعوى ودفاع الخصوم ودفعهم إلى أحكام  
سابقة صادرة في ذات الدعوى بين نفس الخصوم . جوازه .

١ — بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم ليست له أهمية جوهرية فيه  
بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته فلا يترتب البطلان على إغفاله ذكر هذا المكان (١) .

٢ — من المقرر في قضاء محكمة النقض جواز الإحالة في بيان الوقائع  
ومراحل الدعوى ودفاع الخصوم ودفعهم إلى أحكام سابقة صادرة في ذات  
الدعوى بين نفس الخصوم .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون عليه الأول يصفته وإيا شرعياً على أولاده القصر ومنهم

( ١ ) قض ٢٦/٤/١٩٥٦ مجموعة المكتب الفني ص ٧ ص ٥٥٣ رقم ٧٦

المطعون عليه الأخير — الذي بلغ فيما بعد سن الرشد — أقام الدعوى رقم ٣٨٨ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى الزقازيق ضد الطاعنين الأول والثانى والمطعون عليها الثانية شخصيا وبصفقتها وصية على أولادها القصر وطلب الحكم بأحقية فى اخذ هـ ف و ١٢ ط المينة الحدود والمعام بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل الثمن وقدره ١٥٥ ج والمصروفات المينة بها مش العقد وقدرها ٨٨ ج و ٣٣٠ م بخلاف ما ثبت من مصروفات مع إلزامهم بالتسليم . وقال بيانا لدعواه إنه علم بأن المرحوم عزمى رزق صليب مورث المطعون عليها الثانية عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر باع بمقتضى العقد المسجل فى ١٣/٢/١٩٥٨ وبالثمن السابق بيباه ٢ ف و ١٢ ط إلى الطاعن الأول و ٣ ف للطاعن الثانى ونص فى صدر العقد على أن الأطيان المبيعة شائعة فى أطيان أخرى وفى البند السابع منه على أنها محددة ، وإذ يملك ٢١ ف و ٢٣ ط و ١٧ س بمقتضى عقد بيع مسجل فى ١٨/٤/١٩٥٦ تجاوز الأرض المبيعة ، كما أن للأرض المبيعة حق ارتفاق بالمرور على أرضه ولأرضه حق ارتفاق بالمرور والرى على الأرض المبيعة ، وكان من حقه أخذ الأرض المبيعة بالشفعة سواء بيعت شائعة أم محددة ، فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان ، طلب الطاعن الثالث قبول تدخله خصما فى الدعوى منضميا للطاعنين الأول والثانى وطلب رفض الدعوى لأنه اشترى من الطاعن الأول ٢ ف و ١٢ ط بعقد ابتدائي مؤرخ ٢٧/٦/١٩٥٨ ، وقبلت المحكمة تدخله . وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٠ قضت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق لبيان ما إذا كانت أطيان المطعون عليه الأول تجاوز الأطيان المطلوب أخذها بالشفعة وقدرها هـ ف و ١٢ ط وذلك سواء بوصفها محددة أو شائعة فى أطيان أخرى وبيان ما إذا كان لكل من الأطيان المشفوع بها أو المشفوع فيها حقوق ارتفاق بالرى أو تشتركان معا فى حقوق ارتفاق وارتفاق رسم تخطيطى لموقع العقارين المشفوع به والمشفوع فيه وما يكون مشتركا بينهما من حقوق ارتفاق ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦١ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ١٦٨ سنة ٤ ق مهورية الزقازيق . وبتاريخ ١٢/٣/١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بنسب وكيل مكتب الخبراء السابق ندبه فى الدعوى الابتدائية للإنتقال إلى العین موضوع دعوى الشفعة ، وكذا إلى العین المينة بالبند الثانى من نتيجة تقريره الابتدائي وبالبلغه مساحتها



ط و ٤ من المقام عليها مباني العزبة والتي يستند الشفيع إليها في طلب الشفعة وتحقيق ما أثاره الطرفان في مدى تحقق سبب الشفعة بالنسبة لهذا الجزء بالحوار والارتفاق وقت البيع و ثمن العقارين المشفوع به والمشفوع فيه وقت الشفعة . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٣/١/٩ بإعادة المأمورية للخبير للإنتقال إلى العين موضوع الشفعة رقم ٧٤ والعين البالغ مساحتها ط و ١٤ من الشائمة في القطعة ٦٨ بمحوض الحلقة رقم ٤ البالغ مساحتها ١٠ ط و ٦ من التي يستند إليها المطعون عليه الأول في طلب الشفعة وتحقيق ما إذا كان المدخلان اللذان أشار إليهما الخبير بتقريره السابق والطريقان اللذان يقعان بالعين الأولى ويجاوران العين الثانية من الناحيتين الشرقية والقبلية كانت قائمة ومستعملة من ملاك القطعتين في تاريخ شراء المطعون عليه الأول بعقده المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٩ والم شهر في ١٨/٤/١٩٥٦ وفي تاريخ شراء العين المشفوع فيها أم لا . وبعد أن قدم الخبير ملحق تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/٥/٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليه الأول بصفته في أخذ الف و ١٢ ط المينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى الابتدائية والعقد المسجل في ١٣/٢/١٩٥٨ تحت رقم ٩٤٨ شرقية بالشفعة مقابل ثمن قدره ١١٥٥ ج ومصرفات الشهر المينة على هامش العقد المذكور وقدرها ٨٨ ج و ٣٣٠ م والتسليم . قرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان، وفي بيان ذلك يقولون إن مأمورية الزقازيق التابعة لمحكمة استئناف المنصورة والتي أصدرت الحكم المطعون فيه ليس لها مبنى خاص بها أو مكان انعقاد معين وأنه يجوز انعقادها في أي دار من دور المحاكم بالزقازيق أو المنصورة، وقد كان يتعين على الحكم أن يحدد مكان إصداره وإذا خلا الحكم من هذا البيان فإنه يكون معيبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الثابت من صدر الحكم المطعون فيه أنه صادر من محكمة استئناف المنصورة — الدائرة الرابعة المدنية مأمورية الزقازيق — المنعقدة علنا بسراى المحكمة . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بيان

مكان المحكمة التي أصدرت الحكم ليست له أهمية جوهرية فيه بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته ، فلا يترتب على إغفال ذكر هذا المكان البطلان . وإذا كان اسم المحكمة التي أصدرت الحكم واضحاً من البيان الوارد في صدره على النحو المتقدم الذكر فإن النعى على الحكم بالبطلان بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالبطلان ، ذلك أنه خلا من بيان وقائع النزاع ومراحل الدعوى وأوجه دفاع ودفع الخصوم واكتفى بالإحالة بشأنها إلى الحكيم الصادرين بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٢ ، ٩/١/١٩٦٣ مما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن وقائع النزاع سبق بيانها تفصيلاً بالحكيم الصادرين من ذات المحكمة في ١٢/٣/١٩٦٢ و ٩/١/١٩٦٣ وأوضح ما قضى به هذان الحكمان عرض الحكم إلى تقرير الخبير وما انتهى إليه ثم أوضح دفاع المستأنف — المطعون عليه الأول — ودفاع المستأنف عليهم الطاعنين ثم خلص إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة جواز الإحالة في بيان الوقائع ومراحل الدعوى ودفاع الخصوم ودفعهم إلى أحكام سابقة صادرة في ذات الدعوى بين نفس الخصوم ، وإذا أحال الحكم في هذا الخصوص إلى الحكيم السابقين الصادرين من ذات المحكمة وبين نفس الخصوم ثم أضاف ما استجد في الدعوى بعد تقرير الخبير وأشار إلى دفاع الخصوم في خصوص ذلك ، فإنه يكون قد استوفى بيان وقائع الدعوى ومراحلها وبيان دفاع الخصوم وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى للطعون عليه الأول بصفته وللطعون عليه الأخير بحقهما في أخذ العقار المبيع من مورت المطعون عليها الثانية بصفتهما إلى الطاعنين الأول والثاني بالشفعة استناداً إلى ما ثبت من تقرير الخبير المتطلب في الدعوى

من جوار أرض المطعون عليهما الأول والأخير للعين المشفوعة ومن وجود حق ارتفاع بالمرور بين العقار المشفوع به والعقار المشفوع فيه ومن وجود طريق بين مسقيين يصل بين الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها وإلى أن الأرض جميعها المشفوع بها والمشفوع فيها كانت مملوكة أصلاً لمالك واحد هو المرحوم الأستاذ رزق صليب المحامي مورث البائعين للطاعتين الأول والثاني وللمطعون عليه الأول بصفته، وأنه هو الذي رتب حقوق الارتفاع بين هذه القطع ، هذا في حين أن تقرير الخبير المؤرخ ١٩٦٢/٧/٢٤ لم يتحدث عن حق الارتفاع بالمرور بالطريق الرئيسي المتوسط الذي يمر داخل مساكن عزبة رزق صليب مخترقاً القطعة ٦٨ وهي من ضمن العقار المشفوع به والقطعة ٧٤ ويدخل فيها العقار المشفوع فيه، وأن تقرير الخبير المؤرخ ١٩٦٣/٦/٢٧ وإن كان قد أثبت الجوار والارتفاع بين العقار المشفوع به والعقار المشفوع فيه، إلا أنه خلا من الأسباب التي بنى عليها هذا القول إذ استند الخبير في ذلك إلى خريطة المساحة التي عملت في سنة ١٩٤٠ وقال عن حق الارتفاع بالمرور أنه موجود وسابق على شراء المطعون عليه الأول للأرض المشفوع بها وقد اعتمد الحكم تقرير الخبير في هذا الخصوص على الرغم من قصوره فأصبح بدوره قاصراً أيضاً، ولم يرد الحكم على اعتراضات الطاعتين على تقرير الخبير في هذا الخصوص من أن خريطة المساحة لا تكفي لإثبات وجود حق الارتفاع ، هذا إلى أن ما انتهى إليه الحكم من أن الطريق الواقع بالجهة الشرقية لمباني العزبة يتحد حتى يتصل بالطريق المعنون (طريق بين مسقيين خصوصيين) ويتوسط القطعة ٧٤ السالفة البيان ويتغلغل فيها ومن أن المرحوم الأستاذ رزق صليب المحامي المالك الأصلي هو الذي رتب حقوق الارتفاع هذه ، هذا الذي انتهى إليه الحكم في هاتين الواقعتين لا أصل له في الأوراق الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليهما الأول بصفته والأخير بحقوقهما في أخذ العقار محل النزاع بالشفعة إستناداً إلى قوله ”إن المحكمة ترى الأخذ بما انتهى إليه الخبير في تقريره المؤرخين ١٩٦٢/٧/٢٤ ، ١٩٦٣/٦/٢٧ إذ الثابت منهما أن الطريق الواقع شرق



ميان في العزبة بالقطعة / ٧٤ موجود في الطبيعة من سنة ١٩٤٠ من وقت شراء المستأنف (المطعون عليه الأول بصفته) بعقده المشهور في ١٨/٤/١٩٥٦ وأن هذا الطريق يستعمله جميع سكان العزبة وأهالي المنطقة وهذا قاطع الدلالة في أن للقطعة / ٦٨ حق ارتفاع بالمرور على باقي القطعة / ٧٤، إذ الثابت من مطابقة الرسم الوارد بمحاضر أعمال الخبير ومن وصفه للقطعة / ٦٨ إنه يحدد تلك العطقة طريق خصوصي من الناحية الشرقية بالقطعة ٧٤ وهذا ظاهر أيضا من الاطلاع على خريطة المساحة التي رسمت سنة ١٩٤٠، والمرفقة بالتقرير وثابت من عقد المستأنف بصفته الذي يشفع به . فإنه قد نص بالبند السادس منه على أن جميع الأطنان المباعة يشملها حقوق الارتفاع والانتفاع والرى البخارى من الطنابيش المقامة على الأطنان والطرق والمسالك وغيرها بحالتها التي هي عليها بدون عوض، وكذلك لها حق الصرف في المصارف القائمة على الأطنان وما لها وما عليها من جميع حقوق الارتفاع والارتفاع وهذا الطريق الواقع بالجهة الشرقية لمباني العزبة ينحدر كما هو واضح من خريطة المساحة إلى الناحية القبليّة حتى يتصل بالطريق المعنون طريق بين مسقيين خصوصيين نوع ثالث وهو يتوسط القطعة / ٧٤ ويتغلغل فيها متجها إلى الجهة الغربية ويبين من ذلك كله أن حق الشفعة ثابت للمستأنف بمقتضى عقده المؤرخ ٩/١٠/١٩٥٥ والمشهد في ١٨/٤/١٩٥٦ برقم ٣٩٥٠ شرقية، خاصة وأن القطع ٦٨، ٧٤ كانت لمالك واحد هو المرحوم الأستاذ رزق صليب المحامي مورت البائعين للمستأنف بصفته وللمستأنف عليهما وهو الذي رتب حق الارتفاع بين هذه القطع . ولما كان الثابت من تقرير الخبير المقدم إلى محكمة الاستئناف والمؤرخ ٢٤/٧/١٩٦٢ أن للقطعة ٦٨ — وهي التي يملك فيها المطعون عليهما الأول والثالث حق ارتفاع بالمرور على القطعة ٧٤ — هي التي يقع فيها العقار المشفوع فيه كما أن للقطعة ٧٤ نفس حق الارتفاع هذا على القطعة ٦٨ أى أن حق الارتفاع متبادل بين القطعتين وأن القطعة ٦٨ التي يشفع بها المطعون عليهما الأول والأخير تجاوز القطعة ٧٤ من حدها البحرى بنحو منكسر طوله ١٤٦ مترا من أصل طول الحد البحرى البالغ ٣٣٥ مترا كما ثبت من التقرير الثانى المؤرخ ٢٧/٦/١٩٦٣ أن المدخل الرئيسى للعزبة الواقع بالقطعة ٦٨ ويفتح على جسر المصرف العمومى موجود من يوم إنشاء العزبة أى موجود في تاريخ عقد شراء المطعون عليه الأول المشهور في ١٨/٤/١٩٥٦ ويستعمل هذا المدخل جميع سكان العزبة سواء

الجزء الواقع منها بالقطعة ٦٨ أو بالقطعة ٧٤ وأن المدخل القبلي للعزبة الواقع بالقطعة ٧٤ لم يكن موجودا من يوم إنشاء العزبة ولكنه فتح قبل شراء المطعون عليه الأول ويستعمله سكان العزبة المقيمون في الجزء الواقع بالقطعة ٧٤ ويستعمله كذلك بطريق التسامح سكان العزبة المقيمون بالجزء الواقع بالقطعة ٦٨ ، وأن الطريق الواقع شرق مباني العزبة بالقطعة ٧٤ موجود في الطبيعة من سنة ١٩٤٠ أى في وقت شراء المطعون عليه الأول ويستعمله جميع سكان العزبة وأهالي المنطقة ، واستند الخبير في أن الطريق الشرقي قائم قبل شراء المطعون عليه الأول والأخير للأرض التي يشفعان بها إلى خريطة المساحة التي رسمت سنة ١٩٤٠ وإلى المعاينة على الطبيعة والتحقيقات التي قام بها الخبير طبقا للثابت من محضر الأعمال . لما كان ذلك وكان الحكم قد استند إلى تقرير الخبير سالف البيان واعتمد النتيجة التي انتهيا إليها فانه يكون قد قام على سند من أوراق الدعوى . وإذا أشار الحكم إلى دفاع الطاعنين ثم اتخذ من تقرير الخبير أسبابا له في الدعوى فإن في ذلك ما يحمل الرد ضمنا على دفاع الطاعنين ، ويكون النعى عليه بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال على غير أساس . لما كان ما تقدم وكان الثابت من خريطة المساحة المرفقة بتقرير الخبير المتدب أمام محكمة أول درجة وهو ذات الخبير الذي ندبته محكمة الإستئناف أن هناك طريقا يقع بين مسقيين خصوصيين يمتد من القطعة ٦٨ التي يملك فيها الشفيعان حتى يصل إلى القطعة ٧٤ التي تقع فيها الأرض المشفوعة كما أشار إلى ذلك الحكم المطعون فيه فإن القول بأن الحكم قد استقى هذه الواقعة على خلاف الثابت بالأوراق يكون على غير أساس ولما كان الحكم قد اتخذ من تقرير الخبير ومن مراجعة الخريطة المساحية سالف البيان دليلا على قيام الجوار بين الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها وعلى قيام حقوق ارتفاق بينهما ورتب على ذلك القضاء للمطعون عليهما الأول والثاني بالشفعة فإن في هذا ما يكفي لحمل قضائه . وإذا كان الحكم بعد أن خلص إلى النتيجة التي انتهى إليها قد زيد فيما أورده عن ترتيب المالك الأصلي لحقوق الارتفاق بين الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها فإن النعى على الحكم بخالفة الثابت بالأوراق في هذا الخصوص وعلى فرض صحته يكون غير منتج .

## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، ، محمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ،  
وعبد العليم الدهشان .

(١٦٣)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(١ ، ب) كفالة . ” مسئولية الكفيل ” . إمتياز . ” امتياز الضريبة ”  
ضرائب . ” الضريبة على العقارات المبنية ” . تأميمات عينية .

للحكومة حق امتياز خاص بدين الضريبة على المباني ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة  
١٩٥٤ . إضاعة الدائن — بلدية القاهرة — هذا التأمين الخاص بخطته بعدم  
مطالبة المدين ( المستأجر الذي أقام البناء ) . براءة ذمة الكفيل — مالك  
الأرض — من دين الضريبة .

بمجرد اضاءة التأمين الخاص دون أن يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه  
في قيمته يتوافر به الضرر في حكم المادة ٧٨٤ من القانون المدني .

١ — إذ تمسك المطعون ضده ” الكفيل ” بحكم المادة ٧٨٤ من القانون  
المدني وطلب براءة ذمته من دين الضريبة لأن الطاعن وهو الدائن قد أضاع  
بتقصيره التأمين الخاص المقرر لهذه الضريبة وهو حق الامتياز المنصوص عليه  
بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية  
والمقرر على المباني قبل إزالتها وعلى الأتقاض بعد هدمها، وكان مفاد المادة ٢٧  
سالفة الذكر أن للحكومة حق امتياز خاص بدين الضريبة على المباني فإن الحكم  
المطعون فيه إذ رتب على أن الطاعن ” الدائن ” هو الذي تسبب بخطئه في ضياع



هذا الضمان الخاص المقرر بحكم القانون لدين الضريبة ، أن ذمة الكفيل — المطعون ضده — تبرأ بقدر ما أضاع الدائن من هذه الضمانات ، فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ٧٨٤ من القانون المدني ، ولا محل لما يشير الطاعن من أن تأخيره في المطالبة بالضريبة لا يترتب عليه إلا مجرد إضعاف الضمان العام المقرر له على أموال مدينه وهو ما نصت عليه المادة ٧٨٥ من القانون المدني لأنها لا تنطبق على واقعة الدعوى .

٢ — إذ يعتبر الضرر متوافرا — في حالة المادة ٧٨٤ من القانون المدني — بمجرد إضاعة تأمين خاص دون أن يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يستعرض هذا الضرر أو الدليل عليه بعد أن أوضح أن البلدية ” الدائن ” هو الذى أضاع الامتياز الخاص المقرر بالمادة ٢٧ من قانون الضريبة العقارية وذلك باهمال عمالها في تحصيل الضريبة من هذه المباني وفي المحافظة على حق الامتياز الخاص المقرر عليها لدين الضريبة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٦١/٢٩٤ مدنى كلى القاهرة ضد محافظ القاهرة بصفته رئيسا لمجلس المحافظة التابع له بلدية القاهرة — الطاعن — طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٥١١ ج و ٨٢٠ م ، وقال شرحا لدعواه إنه يملك مع آخرين قطعة أرض بحى بولاق وقد أجروا هذه الأرض للغير وأقام المستأجرين مبان عليها من مالهم وكلفت باسمائهم وتعهدوا في عقد الإيجار بسداد الأموال التى تربط عليها ، ثم صدر له عدة أحكام باخلاء هذه الأرض من مستأجرها وبدأ في تنفيذها في شهر يولييه سنة ١٩٥٥ وأخطرت بلدية القاهرة لتعمل على تحصيل

الضرائب والرسوم المستحقة لها قبل هؤلاء المستأجرين إلا أنها لم تتخذ أى إجراء ضدهم وعمدت إلى مطالبتة هو بالمبلغ السالف الإشارة إليه باعتباره مدينا متضامنا مع ملاك هذه المباني المستأجرين أصلا لأرض فى أداء الضريبة المطلوبة عليها ، مع أنه لا يعدو أن يكون كفيلا متضامنا طبقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ومن حقه طبقا لأحكام الكفالة أن يسأل الدائن عن إهماله فى أعمال التأمينات المقررة له ، وإذا أغفل الطاعن بصفته — وهو الدائن — مطالبة هؤلاء المستأجرين فإن ذمة المطعون ضده باعتباره كفيلا تبرأ بقدر ما أضاعه الدائن بخطئه من التأمينات . وفى ١٩٦٢/١٢/١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٨٠/٢٩ ق ، وفى ١٩٦٣/٥/٢٦ قضت محكمة الاستئناف قبل الفصل فى الموضوع بنسب مكتب الخبراء الحسابيين بوزارة العدل لتصفية الحساب بين الطاعن والمطعون ضده وضمنت أسبابها أن المطعون ضده لا يعتبر مدينا متضامنا وإنما كفيلا متضامنا مع المستأجرين الذين أقاموا الأبنية المطالب بالضريبة عنها فى أداء هذه الضريبة فتبرأ ذمته بقدر ما أضاع الدائن من الضمان وكلفت المحكمة الحبير ببيان الإخطارات التى وجهها المطعون ضده إلى بلدية القاهرة ينبه عليها فيها إلى أنه بسبيل تنفيذ أحكام الإزالة ويطلب منها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على حقوقها وبيان المستحق على كل مستأجر من سنة ١٩٥٤ إلى تاريخ الإزالة وما دفع منه والباقي عليه عن المباني القائمة على أرض المطعون ضده . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وذلك فيما قضى به من اعتبار المطعون ضده كفيلا متضامنا وليس مدينا متضامنا وقيد هذا الطعن برقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق وقد رفضت محكمة النقض ذلك الطعن ، وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت محكمة الاستئناف فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة ذمة المطعون ضده من المبالغ التى يطالب بها الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض بالطعن الحالى . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأىها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام

محكمة الإستئناف بأن المطعون ضده هو الذى تسبب بخطئه فى هلاك المباني المقامة على أرضه وذلك بأسرعه فى تنفيذ الأحكام الصادرة له بالإخلاء والإزالة ضد مستأجرى هذه الأرض وملاك المباني التى أقيمت عليها قبل أن يخطر الطاعن بعزمه على ذلك، وأنه بالتالى يكون هو الذى أضاع التأمينات المقررة لدين الضريبة على تلك المباني فلا تبرأ ذمته باعتباره كفيلاً، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن بأن المطعون ضده هو الذى قام بهدم المباني وأضاع التأمينات دون أن يخطر الطاعن بذلك بقوله "إن القانون لا يفرض على مالك الأرض باعتباره ضامناً متضامناً أن ينبذ الدائن إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقه قبل مدينه الأصليين بل يجب على الدائن من تلقاء نفسه أن يتخذ هذه الإجراءات محافظة على حقوقه، فإذا هو أهمل أو قصر فى إتخاذ هذه الإجراءات وضع على نفسه بهذا الإهمال امتيازاً مقرراً له فى القانون على هذه الأملاك، وأزيلت هذه الأملاك رضاء أو قضاء فإن ذمة الضامن المتضامن تبرأ بمقدار ما أضاع الدائن من الضمانات، وأن عمال البلدية المكلفين بتحصيل الأموال الأميرية عن هذه المباني قد أهملوا فى تحصيلها كما أهملوا فى إتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على حق البلدية الممتاز على هذه المباني، وكان فى وسع البلدية أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل لها الحصول على جميع أموالها قبل إزالة هذه المباني وأن عمال البلدية قد أخطأوا فى عدم توقيع الحجز . . . . . والبلدية مسئولة عن إهمال وخطأ عمالها ومستغديها وتبرأ ذمة الضامن المتضامن بمقدار ما أضاع هؤلاء العمال والموظفون من الضمانات، وبذلك تبرأ ذمة المستأنف - المطعون ضده - من أموال سنة ١٩٥٤ التى قصر عمال البلدية فى تحصيلها وإتخاذ الإجراءات بشأن المحافظة عليها". ولما كان مفاد هذا الذى قرره الحكم أنه اعتبر الطاعن بصفته مقصراً فى استيفاء حقه وذلك بعدم توقيعه الحجز فى الوقت المناسب وتحصيل الضريبة فى مواعيدها المقررة، وأنه بذلك أضاع امتيازاً مقرراً لدين الضريبة على هذه المباني التى أزيلت، وكان هذا من الحكم يحمل الرد على ما أثاره الطاعن فى دفاعه من أن المطعون ضده هو الذى تسبب بخطئه فى ضياع التأمينات، فإن النعى عليه بالقصور فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اعتبر أن عدم توقيع البلدية المجوز وفاة لضريبة المباني ضد المدينين بها بمد حلول قسطها في شهرى يناير ويوليو من كل عام وإهمال موظفى البلدية فى المطالبة بالضريبة تقصيرا يؤدي إلى ضياع امتياز الضريبة المقرر على المباني، ورتب الحكم على ذلك براءة ذمة المطعون ضده، هذا فى حين أن ما ذكره الحكم فى هذا الخصوص لا يؤدي بذاته إلى ضياع التأمينات ولا يترتب عليه إلا مجرد إضعاف الضمان العام المقرر للدائن على أموال مدينه وهو ما تنطبق عليه المادة ٢/٧٨٥ من القانون المدنى إذا توافرت شروطها دون إضافة تأمين خاص ضامن للدين المكفول وفقا للمادة ٧٨٤ من ذلك القانون، مما ينبئ عليه أن تلك الأعمال السلبية من جانب البلدية وموظفيها والتي كانت عماد الحكم المطعون فيه لا تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من مساءلة البلدية من ضياع التأمينات مبرئة ذمة المطعون ضده وإذا تبنى المادة ٢/٧٨٥ مدنى بأن ذمة الكفيل تبرا إذا لم يقيم الدائن باتخاذ الإجراءات ضد المدين خلال ستة أشهر من إندار الكفيل للدائن، وكان أول إنذار من المطعون ضده قد وصل إلى البلدية بعد أن هدمت المباني وضاعت التأمينات بفعل هذا الأخير، فإنه لا محل لتطبيق نص المادة ٧٨٤ أو المادة ٢/٧٨٥ المشار إليهما ويكون إستناد الحكم إلى أيهما مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون . ويضيف الطاعن أنه فيما لو طبقت القواعد العامة فى المسئولية فإن الحكم المطعون فيه وقد رتب براءة ذمة المطعون ضده على مجرد تقصير البلدية فى المطالبة بالضريبة دون أن يبين الضرر الذى أصابه والدليل على ثبوته يكون مشوبا بالقصور فى التسيب .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده تمسك بحكم المادة ٧٨٤ من القانون المدنى وطلب الحكم براءة ذمته من دين الضريبة لأن الطاعن وهو الدائن قد أضاع بتقصيره التأمين الخاص المقرر لهذه الضريبة وهو حق الامتياز المنصوص عليه بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والمقرر على المباني قبل إزالتها وعلى الانقاض بعد هدمها، وإذا تنص المادة ٢٧ من القانون

رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على أن "للحكومة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق الامتياز على الإيجار والإيراد الخاص بالعقارات المبنية والأراضي الفضاء المستغلة المستحقة عليها الضريبة وعلى المباني والأراضي المقامة عليها أو الملحقة بها سواء أكانت هذه الأراضي ملكاً لأصحاب المباني أم لغيرهم" مما مفاده أن للبلدية حق امتياز خاص لدين الضريبة على المباني المستحقة عليها تلك الضريبة، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح على النحو السالف بيانه في الرد على السبب الأول أن الطاعن هو المتسبب بخطئه في ضياع هذا الضمان الخاص المقرر بحكم القانون لدين الضريبة وأنه بذلك تبرأ ذمة الكفيل — المدايون ضده — بقدر ما أضاع الدائن — الطاعن بصفته — من هذه الضمانات، وكان هذا الذي أوضحه الحكم المطعون فيه هو مما تنطبق عليه المادة ٧٨٤ من القانون المدني، فإنه لا محل لما يشير الطاعن في نعيه من أن تأخيره في المطالبة بالضريبة لا يترتب عليه إلا مجرد إضعاف الضمان العام المقرر له على أموال مدينه وهو ما نصت عليه المادة ٧٨٥ من القانون المدني لأنها غير منطبقة على واقعة الدعوى، كما أنه لا محل لما ذهب إليه الطاعن من أن ذمة المطعون ضده لا تبرأ إلا إذا أُنذر الدائن باتخاذ الإجراءات ضد المدين، لأن ذلك إنما يكون في حالة تطبيق المادة ٧٨٥ من القانون المدني وليس في حالة المادة ٧٨٤ منه التي يتمسك بها المطعون ضده والتي توافرت شروطها في الدعوى على النحو الذي حصله الحكم المطعون فيه. وإن اعتبر الضرر متوافراً في هذه الحالة بمجرد إضعاف التأمين الخاص دون أن يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يستعرض هذا الضرر أو الدليل عليه بعد أن أوضح صراحة في أسبابه على النحو المشار إليه آنفاً أن البلدية هي التي أضاعت الامتياز الخاص المقرر بالمادة ٢٧ من قانون الضريبة العقارية وذلك بإهمال عمالها في تحصيل الضريبة عن هذه المباني وفي المحافظة على حق الامتياز الخاص المقرر عليها لدين الضريبة. لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أعمل على واقعة الدعوى التعديل الذي طرأ على المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بالمادة الثالثة من القانون رقم ٤٩ -

لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١١/٩/١٩٥٥، واعتبر أن المستند رقم ٩١ المرفق بمحافظة الطاعن والمقدم من مدير إدارة الأملاك إخطارا برفع الضريبة عن سنة ١٩٥٦ عن المنازل المستحقة عليها لهدمها، هذا في حين أنه يتعين طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وهو القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى أن يقدم الطلب برفع الضريبة من صاحب الشأن مصحوبا بقسيمة دالة على سداد آخر قسط وإلا كان الطلب غير مقبول .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ قد نصت على أن تضاف إلى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فقرة جديدة بالنص الآتي " مادة ٢٣ ( فقرة أخيرة ) واستثناء مما تقدم ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في البند ج من المادة ( ٢٢ ) بناء على طلب صاحب الشأن أو بناء على إخطار من موظف مسئول بعد التحقق من صحة ما جاء به أو بناء على معاينة لجنة الحصر أو لجنة التقدير وذلك كله دون مراعاة شرط السداد "، وكانت هذه المادة هي الواجبة التطبيق بالنسبة للعوائد المستحقة ابتداء من سنة ١٩٥٦ وهي السنة التالية لصدور ذلك القانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة ذمة المطعون ضده من الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٦ استنادا إلى نص المادة الثالثة من القانون المشار إليه وإلى ما حصله من أوراق الدعوى من أن المبانى المطالب بالضريبة عنها قد أزيلت في ٢٢/٨/١٩٥٥ وفقا لما أثبتته مدير إدارة الأملاك بالبلدية في مذكرته المرفقة بمحافظة مستندات الطاعن ، يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حلام ، وإبراهيم الديوانى .

( ١٦٤ )

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) إعلان . ” إعلان النيابة ” .

كفاية التحريات التى تسبق الاعلان للنيابة أمر يخضع لتقدير محكمة الموضوع .

(ب) بطلان . ” حق التمسك بالبطلان ” . دعوى ” نظر الدعوى ” .

حضور الخصم الذى يزول به الحق فى التمسك بالبطلان هو الذى يتم بناء على إعلان الورقة  
ذاتها فى الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . عدم حضور الخصم فى الجلسة المحددة  
التي دعى إليها بمقتضى ورقة الاعلان الباطلة وحضوره من تلقاء نفسه بالجلسة التالية .  
عدم زوال البطلان .

١ — كفاية التحريات التى تسبق الاعلان للنيابة أمر يرجع فيه لظروف كل  
حالة على حدة ويخضع لتقدير محكمة الموضوع .

٢ — مفاد نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق أن حضور الخصم  
الذى يزول به الحق فى التمسك بالبطلان هو ذلك الذى يتم بناء على إعلان الورقة  
ذاتها فى الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره، إذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ  
هو اعتبار حضور الخصم فى الجلسة التى دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق  
المقصود منها وبعد تنازلا من الخصم عن التمسك ببطلانها، فإذا كان المطعون  
عليهم قد أعلنوا فى النيابة بتعجيل الاستئناف إعلانا باطلا ولم يحضروا فى الجلسة  
المحددة التى دعى إليها بمقتضى ورقة الاعلان الباطلة مما لا تتوافر معه العلة المشار  
إليها، فإنه لا يزول بطلان تلك للورقة بحضورهم من تلقاء أنفسهم بالجلسة التالية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا ضد الطاعنة — وزارة الصحة — وضد آخرين الدعوى رقم ١٢٥١ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة المنصورة الابتدائية؛ وقالوا بيانا لها إنهم يمتلكون بالمنصورة منزلا وأرضا فضاء ملحقة به ولحاجة وزارة الصحة إلى هذه العين لإضافتها إلى المستشفى الذي أنشأته بجواره فقد صدر مرسوم في ١٥/٣/١٩٤٩ بترع ملكية المنزل وملحقاته وتم تسليمه لها بعد ذلك دون دفع التعويض عن نزع ملكيته أو إيداعه طبقا للقانون، ولما قدرت لجنة التثمين التعويض بمبلغ ٢٧٤٩ ج و ١٢٠ م واهترض المطعون عليهم على هذا التقدير التعويض ندب رئيس المحكمة الابتدائية خيرا لتقديره، وإذ قدر الخبير التعويض بمبلغ ٥٨٧١ ج و ٣٧٨ م، وجاء هذا التقدير مجحفا بحقوقهم فقد أقاموا هذه الدعوى وانتهوا إلى طلب الحكم بالزام الطاعنة — وزارة الصحة — وآخرين بأن يدفعوا باقي التعويض وقدره ٣٢٨١ ج و ٢٠٢ م . وبتاريخ ١٨/٥/١٩٥٤ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليهم ٢٧٠٦ ج و ٦ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤ لسنة ٧ ق المنصورة والمحكمة قضت في ٩/١٢/١٩٥٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في ذلك الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٤/٤/١٩٦٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف المنصورة، وبعد تعجيل الاستئناف من الطاعنة دفع المطعون عليهم بسقوط الخصومة في الاستئناف لمضي أكثر من سنة على تاريخ صدور حكم النقض دون تعجيل الاستئناف باعلان صحيح . وبتاريخ ٧/٣/١٩٦٥ قضت المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة في السببين الأولين على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه بإعلان بطلان إعلان تعجيل الاستئناف الذي تم في النيابة على سند من القول بأن المطعون عليهم كانوا قد وكلا في الاستئناف وقبل نقض الحكم الأستاذ عبد المنعم حشيش المحامي كما اتخذوا مكتبه محلا مختارا في ورفة إعلان الحكم المنقوض وأن في هذا ما يفصح عن رغبته في قيام محل محاميهم مقام موطنهم الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالاستئناف ، هذا في حين أن وكالة محاميهم قد انتهت بصدر ذلك الحكم فلا يتخذ من ثبوتها دليل على قيام مكتب هذا المحامي مقام موطن المطعون عليهم الأصلي عند مباشرة الخصومة من جديد أمام محكمة الاستئناف بعد نقض ذلك الحكم ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى أن الحكم قد قرر بأن الطاعة لم تتخذ من الموطن الأصلي للمطعون عليهم والمبين بأوراق الدعوى وهو شارع فؤاد الأول بمنزل راجح بالمنصورة نقطة البداية في تحريراتها عن محل إقامة المطعون عليهم عند إعلانهم بتعجيل الاستئناف ، في حين أن الثابت بالأوراق أن صحيفة افتتاح الدعوى المعلنة للطاعة في ١٩٥٠/١١/٢ ليس فيها أي بيان بشأن موطن المطعون عليهم إلا أنهم من المنصورة دون تحديد أو تعيين لمكان بذاته يمكن أن يتم فيه الإعلان أو تبدأ به التحريات وهو مما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضاؤه بإعلان ورقة إعلان المطعون عليهم بتعجيل الاستئناف إلى قوله "إنه من المسلم به في شأن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص أو في محل المعلن إليه أن القانون إنما أجاز له على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه ، ومقتضى هذا النظر أنه كان يتعين على المستأنف - الطاعة - أن يتخذ الموطن الأصلي المبين في أوراق الدعوى نقطة البداية في تحريراته وأن يلتجأ إلى هذا المحل للتحري من محل إقامة المستأنف عليهم الحقيقي ، أما أنه ولم يفعل وقام بالإعلان بجهة كفر البدماص دون أن يكون



لهذا المحل الأخير أى ظل من الحقيقة لا فى أوراق الدعوى ولا فى التحريات المرفقة بعريضة تعجيل الاستئناف، إذ الثابت بالأوراق أن آخر موطن للاستئناف عليهم بشارع فؤاد الأول بمنزل راجح فإنه يكون بذلك غير ملتزم للضوابط التى يكون فيها الاعلان للنيابة صحيحا وبالتالى يكون هذا الإعلان باطلا . ولما كان الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى المعلنة للطاوعة فى ١٩٥٠/١١/٢ أن فيها التعريف بموطن المطعمون عليهم وهو شارع فؤاد الأول بمنزل راجح بالمنصورة كما أن الثابت أن هذا البيان قد ورد بصدر الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٨ فى الدعوى ١٢٥١ لسنة ١٩٥٠ كلى المنصورة ، وكانت كفاية التحريات التى تسبق الإعلان للنيابة أمرا يرجع فيه لظروف كل حالة على حدة وتخضع لتقدير محكمة الموضوع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يمتد بالاعلان الموجه للنيابة بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٦ لعدم كفاية التحريات التى سبقته واعتبره إعلانا باطلا على ما أورد من أسباب لها أصلها الثابت بالأوراق — على النحو السالف بيانه — لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو خالف الثابت بالأوراق . ولا على الحكم إذ قرر تزييدا أن مكتب الأستاذ عبد المنعم حشيش المحامى الذى كان محلا مختارا للمطعون عليهم فى ورقة إعلان الحكم المنقوض ، يعتبر محلا مختارا لهم يقوم مقام موطنهم الأصل فى الخصومة القائمة أمام محكمة الاستئناف بعد نقض ذلك الحكم وتعجيل الاستئناف ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنهى فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، إذ قرران حضور المطعمون عليهم لا يصحح البطلان الذى شاب ورقة تعجيل الاستئناف تأسيسا على أن حضورهم لم يكن بالجلسة الأولى المحددة لنظره ، ذلك أن نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق جاء مطلقا ولم يشترط لزوال البطلان بحضور المعلن إليه فى نفس الجلسة المحددة بالإعلان الذى شاب العيب . كما أخطأ الحكم إذ قرر أن صحيفة التعجيل لا تعتبر من أوراق التكليف بالحضور لئلا يسقط حق الخصم فى الدفع ببطلانها بحضوره مع أنها لا تمدو أن تكون دعوة للخصوم بالمثل أمام القضاء فى زمان ومكان معينين وتعتبر بذلك ورقة تكليف بالحضور .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق إذ تنص على أن " بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان

أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن إليه وذلك بغير إخلال بحقه في التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور " فقد أفادت بذلك أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع لسقوط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره، إذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ هو اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها ويعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها . ولما كان المطعون عليهم قد أعلنوا في النيابة بتعجيل الاستئناف إعلاننا باطلا على ماسلف بيانه في الرد على السديين الأولين ولم يحضروا في الجلسة المحددة التي دعوا إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة مما لا تتوافر معه العلة المشار إليها ، فانه لا يزول بطلان تلك الورقة بحضورهم من تلقاء أنفسهم بالجلسة التالية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان ورقة تعجيل الاستئناف فانه لا يكون قد خالف القانون . ولما كانت هذه الدعامة التي أقيم عليها الحكم تكفى لحمل قضائه فان النعي عليه بما ورد تزيدها بأسبابه من أن ورقة التعجيل لا تعتبر من أوراق التكليف بالحضور يكون غير متج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشربينى .

( ١٦٥ )

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ و ٩٧ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ) عمل . "الدعوى العمالية" . استئناف . "ميعاد الاستئناف" .

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ -  
وهو عشرة أيام - مقصود به الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالزام  
الأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة . ما عداها . ميعاد استئنافه ستون يوماً .

( ب ) دعوى . "الخصوم في الدعوى" . شركات . "ممثل الشركة" .

لا تتأثر الخصومة بما يطرأ على شخصية ممثل الشركة من تغيير .

( ج ) إعلان . "تسليم الصورة لجهة الإدارة" .

تسليم صورة ورقة الإعلان لجهة الإدارة في ذات اليوم الذي يتوجه فيه المحضر إلى  
موطن المعلن إليه . فير لازم .

( د ) دعوى . "إجراءات رفع الدعوى" .

مجرد تكليف المعلن إليه بالحضور أمام " محكمة الاستئناف العالي بالاسكندرية "   
فيه البيان الكافي للحكمة .

( هـ ) استئناف . "رفع الاستئناف" . "قيد الاستئناف" .

عدم قيد الاستئناف في نفس اليوم الذي قدمت فيه صحيفته إلى قلم الكتاب لتقدير  
الزم . لا أثر له .



## (و) عمل . "عقد العمل" . "عناصر عقد العمل" .

عقد العمل . لا يتحقق إلا بتوافر أمرين . تبعية العامل لرب العمل . وتقاضيه أجرا على عمله .

١ — مؤدى نص المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فيها — وهو عشرة أيام — إنما قصد به خصوص الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة وما عداها باق على حاله وتلتزم في الأحكام الصادرة فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات (١).

٢ — الشركة ذات شخصية مستقلة عن شخصية مديرها باعتبارها الأصلية في الدعوى المقصودة بذاتها بالخصومة دون ممثلها فلا تتأثر بما يطرأ على شخصية هذا الممثل من تغيير .

٣ — المادة ١٢ من قانون المرافعات — الملغى — لا تستلزم تسليم صورة ورقة الإعلان لجهة الإدارة في ذات اليوم الذي يتوجه فيه المحضر إلى موطن الشخص المطلوب إعلانه .

تكليف المعلن إليه بالحضور أمام محكمة الاستئناف العالي  
به البيان الكافي للمحكمة المطلوب حضوره أمامها .

٥ — مؤدى نصوص المواد ١/٤٠٥ و ٧١ و ٢/٧٥ من قانون المرافعات الملغى — المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — أن المشرع لم يربط بين واقعة أداء رسم الاستئناف كاملا وبين تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب لقيده في السجل الخاص وإنما يعول في ذلك على تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لقيدها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يرتب على عدم قيد الاستئناف في نفس اليوم الذي قدمت فيه صحيفته إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم عليها أي أثر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(١) قض ١٩٦٨/٦/١٢ الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ ق السنة ١٩ ص ١١٦٠ .

قض ١٩٦٨/٦/٥ الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٤ ق السنة ١٩ ص ١١١٦ .

٦ - عقد العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يتحقق إلا بتوافر أمرين هما تبعية العامل لرب العمل وتقاضيه أجرا على عمله (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين أستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر الأوراق - تحصل فى أن الأستاذ شلبى أحمد شلبى المحامى تقدم بشكوى إلى مكتب العمل المختص ضد كل من الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات بالجملة والمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة قال فيها إنه بموجب عقد عمل غير مكتوب وغير محدد المدة تاريخه ١٩٥٩/١/١ عين مستشارا قانونيا لشركة برج ناتليان وشركاه "إحدى الشركات التى تكونت منها الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات بالجملة والتابعة للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة " تكون مهمته إبداء الفتاوى والآراء القانونية وصياغة العقود وبيان وجه الرأى فيها ومراقبة تطبيق القانون وذلك لقاء أجر سنوى مقداره ٥٠٠ ج بخلاف أنعابه عن القضايا الخاصة بالشركة والتى يتم الاتفاق عليها استقلالاً، وكان يباشر عمله فى مقر الشركة أحيانا وفى مكتبه الخاص أحيانا أخرى ، ولكنه بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤ تلقى من الشركة خطابا بالاستغناء من عمله بلا مبرر ، وطلب لذلك وقف تنفيذ قرار الفصل ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وديا وأحال الأوراق إلى محكمة شئون العمال وفيدت بجدولها برقم ٣٩٢ سنة ١٩٦٢ اسكندرية . وبتاريخ ١٩٥٢/٦/٣ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ قرار الفصل وأحالت القضية على محكمة شئون العمال الجزئية ، ولديها طلب المدعى الحكم بإلزام المدعى طاهما متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٣٢٠٠٠ ج منه ٥٠٠ ج أجره عن سنة ١٩٦٢ ، ٥٠٠ ج أجر سنة بدل إنذار

(١) قض ١٩٦٧/١١/٨ الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٣ ق السنة ١٨ ص ١٦٢٤ .

و ١٠٠٠ ج مكافأة نهاية الخدمة، ٣٠٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفى مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، ولعدم الاختصاص أحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية حيث قيدت بمجدولها برقم ١٢٧٨ لسنة ١٩٦٢ . وطلب المدعى عليهما الحكم برفض الدعوى لان العلاقة التى كانت تربط المدعى بالشركة إنما هى علاقة وكالة لا علاقة عمل وقد استلم كافة أتعابه نظير استشاراته حتى سنة ١٩٦١ . وبتاريخ ٢٧/١١/٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليها الأولى بأن تدفع للمدعى مبلغ ١٥٧٥ ج والمصاريف المناسبة وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه وأعفت المدعى من باقى المصروفات وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات واستأنفت الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات بالجملة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق كما استأنفه الأستاذ شلبي أحمد شلبي طالبا تعديله والحكم له بباقى طلباته وقيد استئنافه برقم ٧٩٢ سنة ١٨ ق، ودفع الأستاذ شلبي الإستئناف رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق ببطلانه وبسقوط الحق فيه كما دفعت الشركة المتحدة الاستئناف رقم ٧٩٢ سنة ١٨ ق بسقوط الحق فيه، وضمت المحكمة الاستئنافين وبتاريخ ١٢/٣/١٩٦٤ حكمت حضوريا (أولا) فى الإستئناف رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا (ثانيا) وفى الاستئناف رقم ٧٩٢ سنة ١٨ ق بقبول الدفع وبسقوط حق المستأنف فى استئناف طلب التمويض وبقبول استئنافه بالنسبة لطلباته الأخرى شكلا (ثالثا) بتحديد جلسة ١٢/٥/١٩٦٤ لنظر موضوع الاستئنافين فاستدرك الأستاذ شلبي أحمد شلبي وأقام استئنافا فرعيا ترتيبيا على استئناف الشركة رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق وطلب فيه كذلك تعديل الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته . وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٤ عادت المحكمة فحكمت (أولا) فى موضوع الإستئناف الأصيل رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه مع إلزامه بمصروفات الدرجتين (ثانيا) وفى موضوع الإستئناف الفرعى فى القضية رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق والاستئناف الأصيل رقم ٧٩٢ سنة ١٨ ق برفضهما وبإعفاء المستأنف من مصروفاتهما (ثالثا) بالمقاصة فى أتعاب المحاماه . طعن الطاعن فى الحكم الصادر بجملة ١٢/٣/١٩٦٤ بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وقيد هذا الطعن برقم ٣١٢ سنة ٣٤ ق ، ثم عاد وطعن فى هذا



الحکم الآخر وفي الحكم الصادر بجلد ۱۷/۱۲/۱۹۶۴ بطریق النقض للسبب الواردین فی التقرير وقید هذا الطعن برقم ۹۷ سنہ ۳۵ ق، وعرض الطعانان علی هذه الدائرة حيث قررت ضمهما وأصر الطاعن علی طلب نقض الحکمین المطعون فیهما . وطالب المطعون علیهما رفض الطعنین . وقدمت النيابة العامة مذکرتین وطابت فی الطعن رقم ۳۱۲ سنہ ۳۴ ق ( أولا ) فی حالة الحكم برفض الطعن رقم ۹۷ سنہ ۳۵ ق بعدم قبول الطعن رقم ۳۱۲ سنہ ۳۴ ق لانعدام مصلحة الطاعن فیہ ( ثانيا ) وفي حالة قبول الطعن رقم ۹۷ سنہ ۳۵ ق برفض الطعن رقم ۳۱۲ سنہ ۳۴ ق كما طلبت فی الطعن رقم ۹۷ سنہ ۳۵ ق الحكم برفضه .

### ” عن الطعن رقم ۳۱۲ سنہ ۳۴ ق ”

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فیہ قضی بسقوط حق الطاعن فی الاستئناف رقم ۷۹۲ سنہ ۱۸ ق بالنسبة لطالب التعويض مستنداً فی ذلك إلى أن الحكم الابتدائی صدر بتاريخ ۲۷ / ۱۱ / ۱۹۶۲ ولم يستأنفه الطاعن إلا بتاريخ ۲۵ / ۱۲ / ۱۹۶۲ مع أن ميعاد الاستئناف بالنسبة لطالب التعويض هو عشرة أيام طبقاً للمادة ۷۵ من القانون رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور فی التسبب من وجوه ” أولها ” أن الأصل فی الدعاوى العمالية التي ترفع بالتطبيق لأحكام القانون رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ أنها تنظر علی وجه السرعة طبقاً لحكم المادة السابعة من القانون المذكور ، وبصدور القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ زالت التفرقة فی ميعاد الاستئناف بین الدعاوى التي تنظر علی وجه السرعة وتلك التي تنظر علی الوجه المعتاد وأصبح ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فیهما واحداً هو ستون يوماً من تاريخ النطق بالحكم ، لا یغیر من ذلك ما جرت به المادة ۴۰۲ من رفعات — معدلة بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ — من أن ميعاد الاستئناف ستون يوماً ما لم ينص القانون علی غیر ذلك ، ولأن المراد بالاستثناء الوارد بعجز هذه المادة إنما هی الحالات التي أفرد لها المشرع مواعيد خاصة، فی حين أن الميعاد المحدد بالمادة ۷۵ من القانون رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ ليس ميعاداً خاصاً وإنما هو مجرد ترديد للقاعدة العامة التي توجب الفصل فی دعاوى العمل علی وجه السرعة و ” ثانیها ” أن طلبات الطاعن جميعاً مؤسسة علی سبب

واحد هو عقد العمل فهى بذلك وحدة غير قابلة للإقسام يصدر فيها حكم واحد ويرفع عنها استئناف واحد لا يتأتى أن تختلف المواعيد فيه باختلاف الطلبات وإذ كان من بين طلبات الطاعن ما يخرج عن نطاق التعويض وقضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف بالنسبة لما لرفعه فى الميعاد ، فان مقتضى ذلك هو قبول الاستئناف بالنسبة لطلب التعويض أيضا حتى لا يكون للاستئناف الواحد ميعادان مختلفان و " ثالثها " أن الطاعن كان قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون عليها الأولى وهو ممثلها القانونى كان قد توفى بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٧ وأن وفاته تعتبر قوة قاهرة تمنع الطاعن من رفع الاستئناف عليها قبل أن يعين من يخلفه فيقف بذلك ميعاد الاستئناف طبقا للمادتين ٢٩٤ ، ٣٨٢ من قانون المرافعات ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري وهو ما يشوبه بالقصور و " رابعها " أن الحكم المطعون فيه اعتبر دعوى الطاعن بالتعويض مؤسسة على المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى حين أن العلاقة التى تربط الطاعن بالشركة التى كان يعمل مستشارا لها لم تكن علاقة وظيفية بالمعنى المعتاد ، وإنما كانت علاقة من نوع خاص تحكمها قواعد القانون المدنى وهى قواعد تستقل بتنظيم العلاقة القانونية للطوائف الخارجة عن نطاق نصوص قانون العمل ، كما أن دعوى الطاعن وقد رفعت إلى المحكمة الابتدائية بعريضة مستقلة فإنها تعتبر منتهية الصلة بإجراءات طلب وقف تنفيذ قرار الفصل وبذلك يكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها هو متون يوما لا عشرة أيام .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجهين " الأول والثانى " منه بأن النص فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن " للعامل الذى فصل من العمل بلا مبرر أن يطلب وقف تنفيذ قرار الفصل ويقدم الطلب إلى الجهة الإدارية المختصة التى يقع فى دائرتها محل العمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ إخطار صاحب العمل للعامل بذلك بكتاب مسجل ، وتتخذ الجهة الإدارية الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع وديا ، فإذا لم تتم التسوية تعين عليها أن تحيل الطلب خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ تقديمه إلى قاضى الأمور المستعجلة فى الجهة التى أنشئت أو تنشأ بها هذه المحاكم . . . . . وعلى قلم كتاب المحكمة أن

يقوم في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إحالة الطلب إلى المحكمة بتحديد جلسة لنظر طلب وقف التنفيذ في ميعاد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ تلك الإحالة ويخطر بها العامل وصاحب العمل والجهة الإدارية المختصة . . . وعلى القاضي أن يفصل في طلب وقف التنفيذ في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة ويكون حكمه نهائياً ، فإذا أمر بوقف التنفيذ ألزم صاحب العمل في الوقت ذاته أن يؤدي إلى العامل مبلغاً يعادل أجره من تاريخ فصله ، وعلى القاضي أن يحيل القضية إلى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل أو المحكمة المختصة بنظر شئون العمال في المدن التي توجد بها هذه المحاكم وعلى هذه المحكمة أن تفصل في الموضوع بالتعويض إن كان له محل وذلك على وجه السرعة خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ أول جلسة . . . وتطبق القواعد الخاصة باستئناف الأحكام المنصوص عليها في القوانين المعمول بها على الأحكام الصادرة في الموضوع ، ويكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام وعلى المحكمة أن تفصل فيه خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ أول جلسة "يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فيها إنما قصد به خصوص الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام هذه الأوضاع وما عداها باق على حاله وتلتزم في الأحكام الصادرة فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات . وإذا كان ذلك وكانت دعوى الطاعن قد رفعت بالتزام الأوضاع المبينة بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وجرى الحكم المطعون فيه على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في طلب التعويض هو عشرة أيام ثم رتب على ذلك سقوط الحق في الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب لرفعه بعد الميعاد فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ولا وجه للقول بأن دعوى الطاعن وقد أعلنت بمرضية مستقلة تعتبر منبهة الصلة بإجراءات طلب وقف التنفيذ، ذلك أن إعلان الطلبات الموضوعية إنما هو استمرار للسير في الدعوى التي بدأت أمام قاضي الأمور المستعجلة وأحالتها بعد نظر الطلب المستعجل إلى المحكمة المختصة للفصل في الموضوع طبقاً لنص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . ومردود في الوجه "الثالث" بأن الثابت من الأوراق أن الاستئناف رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق مرفوع من "الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات بالجملة" وهي بهذا الوصف ذات شخصية مستقلة عن شخصية مديرها باعتبارها الأصلية في الدعوى المقصودة بذاتها



بالخصوصية دون ممثلها فلا تتأثر بما يطأ على شخصية هذا الممثل من تغيير . وصرود  
في الوجه "الرابع" بما سبق الرد به على الوجهين الأولين وبأن أحكام عقد العمل  
الفردى الواردة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تسرى على كل عقد يتعهد بمقتضاه  
عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر ، ولم يستثن  
المشرع من هذه الأحكام — وعلى ما نصت عليه المواد ٤ و ٥ و ٨٨ من القانون  
المذكور — سوى عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات  
الشخصية الاعتبارية المستقلة إلا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية وخدم  
المنازل ومن في حكمهم إلا فيما يرد به نص خاص والعمال العرضيون وأفراد أسرة  
صاحب العمل الذين يعولهم وعمال السفن البحرية ممن يسرى عليهم قانون التجارة  
البحري ، وليس الطاعن من هؤلاء .

### ” عن الطعن رقم ٩٧ سنة ٣٥ ق “ .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول من سببي هذا الطعن  
أن الطاعن كان قد دفع ببطلان صحيفة الإستئناف رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق لأن  
الإستئناف المذكور رفع من السيد / حسن محمد على بصفته رئيساً لمجلس إدارة  
الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات وقيد بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ في حين أنه كان  
قد توفي قبل ذلك بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٧ ، ولكن الحكم الصادر بـجلسة  
١٩٦٤/٣/١٢ قضى برفض هذا الدفع تأميساً على أن الثابت في الدعوى أن هريضة  
الإستئناف قدمت لقلم الكتاب يوم ١٩٦٢/١٢/٦ وقبل وفاة الممثل القانوني  
للشركة ، فتكون بذلك قد قدمت منه وهو يمارس حقوقه وأنه وقد واصلت  
الإدارة القانونية للؤسسة التي تتبعها الشركة الإجراءات بعد وفاته فهي في ذلك  
تعتبر وكالة عنه ، ونص المادة ٧١٧ من القانون المدني يوجب على الوكيل أن يصل  
بالدعوى التي بدأها إلى حالة لا تتعرض معها للتلف على أي وجه كان إنهاء  
الوكالة ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن الإدارة القانونية للؤسسة  
ليست وكالة عن المرحوم محمد على حسن بصفته كما أن الإستئناف لم يرفع من  
الشركة مباشرة وإنما رفع باسم رئيس مجلس إدارتها وقد توفي قبل قيد  
الإستئناف .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على الوجه الثالث من سبب الطعن رقم ٣١٢ سنة ٣٤ ق، من أن الاستئناف مرفوع من الشركة وأنه بهذا الوصف لا يتأثر بما يطرأ على شخصية مديرها من تغيير .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن الطاعن كان قد دفع ببطلان الاستئناف رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق لأن الثابت من صحيفته التى سلمت لجهة الإدارة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ أنها تحمل تاريخين لهذا التسليم أحدهما مكتوب بالكربون هو " ١٩٦٢/١٢/١٢ " وثانيهما مكتوب بالقلم الكوبيا وظاهر منه أنه كان فى البداية " ١٩٦٢/١٢/١١ " ثم صحح بعد ذلك إلى ١٩٦٢/١٢/١٢ . ولأن المحضر قد أثبت فى الصحيفة المذكورة أنه انتقل إلى مكتب الطاعن يوم ١٩٦٢/١٢/١١ لإعلانه فيه فلما وجده مغلقا سلم صورة الإعلان لجهة الإدارة فى يوم ١٩٦٢/١٢/١٢ ، وفى ذلك ما يدل على أن المحضر لم يسلم الإعلان لجهة الإدارة فى نفس اليوم الذى انتقل فيه إلى مكتبه ووجده مغلقا وهو يوم ١٩٦٢/١٢/١١ وأنه كذلك لم يثبت الخطوات التى سبقت تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة فى نفس اليوم الذى تم فيه هذا التسليم وهو يوم ١٩٦٢/١٢/١٢ . كما أن تلك الصحيفة قد خلت من بيان كاف للمحكمة المكلف بالحضور أمامها إذ اقتصر الأمر فيها على مجرد تكليفه بالحضور أمام محكمة استئناف الاسكندرية . ولكن الحكم المطعون فيه اكتفى فى الرد على هذه الأسباب جميعا بأن الدفع الخاصة ببطلان عريضة الاستئناف لعب فى إعلانها سواء من حيث تاريخ أو ساعة الإعلان أو عدم ذكر الخطوات التى سبقت الإعلان لجهة الإدارة أو عدم بيان المحكمة تزول كلها بحضور المعلن اليه . وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن الحضور الذى يزيل البطلان طبقا للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات هو الحضور الذى يتم بناء على الإعلان الباطل فى حين أن الطاعن لم يحضر فى الاستئناف المذكور استجابة لهذا الإعلان وإنما حضر استجابة لصحيفة أخرى أعلنت إليه بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٢ .

وحيث إنه بالرجوع إلى صورة صحيفة الاستئناف رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق — والمقدمة من الطاعن — يبين أن المحضر قد أثبت فيها أنه انتقل إلى مكتب الطاعن بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١١ لإعلانه فيه فوجده مغلقا ، وأنه انتقل إلى قسم بوليس

المنشئة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٢ وسلم الصورة لمأور القسم ، وأن تلك الصورة قد انطوت على تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة الاستئناف العالي بالاسكندرية . وإذا كان ذلك وكان الطاعن وهو يدعى أن تاريخ تسليم تلك الصورة لجهة الإدارة كان في الأصل ١١/١٢/١٩٦٢ ثم صحح إلى ١٢/١٢/١٩٦٢ لم يسلك في إثبات زعمه أمام محكمة الموضوع سبيل الادعاء بالتزوير ، وكانت المادة ١٢ من قانون المرافعات الملغى لا تستلزم تسليم صورة ورقة الإعلان لجهة الإدارة في ذات اليوم الذي يتوجه فيه المحضر إلى موطن الشخص المطلوب إعلانه ، وكان تكليف المعلن إليه بالحضور أمام محكمة الاستئناف العالي بالاسكندرية فيه البيان الكافي للمحكمة المطلوب حضوره أمامها . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بهذا الإعلان ورتب عليه أثره الصحيح فان النعي عليه بالخطأ في الأسباب القانونية التي أقام عليها قضاءه في هذا الخصوص يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الطاعن كان قد دفع بسقوط الحق في الاستئناف رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق لأن الحكم الابتدائي صدر بجلسته ٢٧/١١/١٩٦٢ ولم تستأنفه الشركة المحكوم عليها إلا بالإعلان الذي سلم له بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٣ ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع مستندا في ذلك إلى أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم المحضرين في ٨/١٢/١٩٦٢ وقبل مضي عشرة أيام على تاريخ صدور الحكم الابتدائي في ٢٧/١١/١٩٦٢ مع مراعاة أن اليوم الأخير وهو يوم ٧/١٢/١٩٦٢ كان يوم جمعة . وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن صحيفة الاستئناف التي قدمت لقلم المحضرين بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٢ كانت في ذاتها باطلة لرفع الاستئناف من الممثل القانوني للشركة المستأنفة بعد وفاته .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على الوجه الأول من هذا السبب من أن الاستئناف مرفوع من الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات بالجملة .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع أن الطاعن كان قد دفع ببطلان الاستئناف رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق لأن صحيفته قدمت لقلم الكتاب لتقدير الرسم عليها



بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٢ ولكنه لم يقيد في نفس اليوم وإنما قيد بعد ذلك بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٢ ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع استنادا إلى أن النص في قانون المرافعات على قيد الاستئناف في يوم تقديم صحيفته إنما هو توجيه وتنظيم من المشرع لقلم الكتاب ولا يترتب عليه البطلان فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، لأن المواد ٧١ ، ٧٥ ، ٤٠٥ من قانون المرافعات — معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — ترتب بطلان الاستئناف على عدم قيد صحيفته في السجل الخاص في نفس يوم تقديم صحيفته لقلم الكتاب لتقدير الرسم عليها .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات الملقى — معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — على أن ” يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إفتتاح الدعوى ويجب أن تشمل صحيفته على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف وإلا كانت باطلة “، وفي المادة ٧١ منه على أنه ” يجب أن يبين المدعى في صحيفة الدعوى وقائعها وأدلتها وطلباته وأسانيدها والموطن المختار الذي اتخذته في البلدة التي بها مقر المحكمة إذا لم يكن له موطن فيها وعليه أن يرفق بها جميع المستندات التي تؤيدها وعليه كذلك أداء الرسم كاملا عند تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب “ وفي الفقرة الثانية من المادة ٧٥ على أن ” يقيد قلم الكتاب الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك بعد أن يثبت تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في أصل الصحيفة وصورها ثم يعيدها إلى المدعى ليتولى تسليمها إلى قلم المحضرين لإعلانها “ يدل على أن المشرع لم يربط بين واقعة أداء رسم الاستئناف كاملا وبين تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب لقيده في السجل الخاص وإنما يعول في ذلك على تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لقيدها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يرتب على عدم قيد الاستئناف في نفس اليوم الذي قدمت فيه صحيفته إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم عليها أي أثر فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطامن موضوعا على ما استخلصه من وقائع الدعوى من أن العلاقة بينه

وبين شركة "برج ثاتليان وشركاه" لم تكن علاقة عامل برب عمل وإنما كانت وكيل بموكله . وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الثابت من محضر مفتش مكتب العمل المؤرخ ١٢/٣/١٩٦٢ ومن المستندات التي اطلع عليها أن العلاقة بين الطرفين إنما هي علاقة عمل ، كما أن محكمة الأمور المستعجلة قد انتهت في الدعوى رقم ١٣٦٢ سنة ١٩٦٢ إلى نفس النتيجة ، يؤيد ذلك أن عقد العمل لا يخضع لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وحدها بل يحكمه في الأصل القانون المدني الذي لا تشترط المادة ٦٧٤ منه لانعقاد عقد العمل إلا أن يعمل أحد المتعاقدين تحت إدارة وإشراف المتعاقد الآخر في مقابل أجر ، إشرافا يكفي لتحقيقه أن يرد على العمل وإن لم يتجاوز ذلك إلى الإشراف على العامل نفسه ، وهو إشراف متحقق للشركة على ما يقوم به الطاعن لصالحها من أعمال إدارية وقانونية من استشارات وتحقيقات وتحرير عقود وتنفيذ أعمالها ورعاية مصالحها لدى الجهات الإدارية ملازما في ذلك إرادتها ، ولا يغير من طبيعة العقد احتفاظ الطاعن بمكتبه الخاص أو قيامه بعمل مماثل لدى أصحاب عمل آخرين أو عدم توافر المظاهر التي نص عليها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأن أحكام هذا القانون قاصرة على طوائف معينة من العمال وما عداها خاضع لأحكام القانون المدني وإن كان خضوعها لأحكامه لا يمنع من تمتعها بالمميزات المقررة للعمال في قانون العمل ؛ وذلك فضلا عن أن المحامي قد يجمع في علاقته برب العمل الواحد بين كل من عقد العمل وعقد الوكالة فيخضع كل عقد منهما للأحكام الخاصة به .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن عقد العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يتحقق إلا بتوافر أمرين هما تبعية العامل لرب العمل وتقاضيه أجرا على عمله . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفي تبعية الطاعن للطعون عليهما وانعدام علاقة العمل بينهما على ما قرره من أن "المستأنف عليه — على ما هو مسلم به بين طرفي الخصومة — كان يصدر للشركة المستأنفة الفتاوى القانونية في كل ما يطرحها من مشا كل ويضع الصياغة القانونية للعقود التي ترى إبرامها مع الغير ويدافع عن وجهة نظرها لدى الجهات الرسمية توصلا لأقرارها بما يجنبها الالتجاء للقضاء في سبيلها أو تحميلها

المسئولية قبلها ، وذلك كله لقاء أتعاب مقررة تؤدي إليه سنويا ، مما يدخل في دائرة نشاطه العام في مكتبه الذي يزاول فيه مهمته — يؤديه سواء بالنسبة للشركة المستأنفة أو لغيرها من موكله — في ظل عقد الوكالة بالأجر وأنه اذا أصدر الفتوى للشركة لا يخضع لسلطتها أو إشرافها بل إنه — على النقيض من هذا — يرشدها ويوجهها إلى إتباع السبيل القويم الذي يقره القانون وأنه إذا التزم القواعد التي يتفق عليها العاقدان كلما صاغ العقد الذي يبرمونه أو تمشى ووجهة نظرها التي يدافع عنها لدى الجهات الرسمية لا يعتبر في ذلك خاضعا لسلطانها منفذا لأوامرها بل ماترما الحدود المرسومة للوكالة ، وأنه بمنأى عن الخضوع للوائح العمل لدى الشركة موكلته بحيث لا تملك أن توقع عليه جزاء إداريا لو أنه خالفها أو قصر في إداء العمل المفوض به وليس من حقها أن تنقله لمنطقة أخرى يمتد إليها نشاطها ” وهي تقارير موضوعية سائغة وكافية لحمل قضائه في هذا الخصوص ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .



## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد  
وعلى عبد الرحمن .

(١٦٦)

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) مسئولية . " مسئولية عقدية " . " مسئولية الطبيب " . التزام .  
" التزام بعناية " .

مسئولية الطبيب الذى اختاره المريض أو نائبه لعلاج . ااهيتها . مسئولية عقدية .  
التزام الطبيب . التزام بعناية .

(ب) إثبات . " عبء الإثبات " . التزام . مسئولية .

اعتبار التزام الطبيب التزاما يبذل عناية . مقتضاه . عبء إثبات عدم بذل العناية الواجبة  
يقع على المريض . إثبات المريض واقعة ترجع لإهمال الطبيب . انتقال عبء الإثبات  
إلى الطبيب .

١ — مسئولية الطبيب الذى اختاره المريض أو نائبه لعلاج هي مسئولية  
عقدية . والطبيب وإن كان لا يلتزم بمقتضى العقد الذى ينعقد بينه وبين مريضه  
بشفائه أو بنجاح العملية التى يجريها له ، لأن التزام الطبيب ليس التزاما بتحقيق نتيجة  
وإنما هو التزام ببذل عناية ، إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه  
جهدا صادقة يقظه تنفق — فى غير الظروف الاستثنائية — مع الأصول المستقرة  
فى علم الطب ، فيسأل الطبيب من كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يفظ  
فى مستواه المهنى وجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول .  
وجراح التجميل وإن كان كغيره من الأطباء لا يضمن نجاح العملية التى يجريها  
إلا أن العناية المطلوبة منه أكثر منها فى أحوال الجراحة الأخرى إعتبارا بأن

جراحة التجميل لا يقصد منها شفاء المريض من علة في جسمه وإنما إصلاح تشويه لا يعرض حياته لأى خطر .

٢ — لئن كان مقتضى اعتبار التزام الطبيب إلتراما ببذل عناية خاصة، أن المريض إذا أنكر على الطبيب بذل العناية الواجبة، فإن عبء إثبات ذلك يقع على المريض ، إلا أنه إذا أثبت هذا المريض واقعة ترجح إهمال الطبيب كما إذا أثبت أن الترقيع الذى أجراه له جراح التجميل فى موضع الجرح والذى نتج عنه تشويه ظاهر بجسمه لم يكن يقتضيه السير العادى لعملية التجميل وفقا للاصول الطبية المستقرة، فإن المريض يكون بذلك قد أقام قرينة قضائية على عدم تنفيذ الطبيب لالتزامه فينتقل عبء الإثبات بمقتضاها إلى الطبيب ويتعين عليه لى يدرأ المسئولية عن نفسه أن يثبت قيام حالة الضرورة التى اقتضت إجراء الترقيع والتى من شأنها أن تنفى عنه وصف الإهمال .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعنة أقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ٥ سنة ١٩٦٣ كلى القاهرة تطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وقالت فى بيان دعواها إنها قصدت إلى عيادة الطبيب المطعون ضده وعرضت عليه حالة ترهل بجمل ذراعها فأكد لها إمكان ازالته بإجراء عملية جراحية فى مكان غير ظاهر من الذراعين بحيث لا تترك أثرا، وبعد أن تم الاتفاق بينهما أجريت العملية فعلا فى ٩/٦/١٩٦٢ بمستشفى العجوزة، إلا أنها أتت بنتيجة عكسية وأسفرت من تشويه الذراعين بسبب خطأ المطعون ضده المتمثل فى إجرائه للعملية رغم عدم تأكده من نتائجها وفى عدم مراعاته أصول جراحة التجميل ، ولهذا فقد رفعت الدعوى بطلب تعويضها عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقتها بسبب

هذا الخطأ وقدرت التعويض بالمبلغ المطالب، به ودفع المطعون ضده الدعوى بأنه اتبع الأصول الفنية الصحيحة في اجراء العملية وطل اتساع الجرح في الذراع الأيمن واضطراره إلى ترقيعه بدلا من قفل حافتيه كالمعتاد بأنه اكتشف لدى اجراء العملية وجود ورم في هذا الذراع اشتبه في أن يكون ورما خبيثا فقام باستئصاله استئصالا كاملا . وفي ١٩٦٣/٣/٢٤ حكمت المحكمة بنسب الدكتور جمال البحيري أستاذ الجراحة واختصاصي التجميل بكلية طب جامعة القاهرة للاطلاع على ملف الدعوى وتوقيع الكشف الطبي على الطاعنة وبيان حالة ذراعيها وما عسى أن يكون بهما من مرض سابق على تاريخ العملية الجراحية التي أجراها المطعون ضده وحالتها بعد اجرائها، ومعرفة ما إذا كان المطعون ضده قد أخطأ في اجراء العملية المذكورة أم لا وما هو خطؤه، ثم بيان ما إذا كان المطعون ضده قد راعى عند اجراء العملية القواعد الفنية وأصول المهنة واتفق الطرفان أم لا، ومدى ما قام به من علاج في هذا الخصوص وتقدير مداه، فباشر الخبير هذه المأمورية وقدم تقريراً أثبت فيه أن الطاعنة كان عندها ترهل شحمي بالذراعين وأن المطعون ضده أجرى لها عملية تجميل راعى فيها القواعد الفنية الصحيحة وأصول المهنة ولم يخطئ فيها وأنه وجد تورما اشتبه في نوعه وشك في كونه سرطانيا فأجرى ما يجب اجراؤه في مثل هذه الحالات من استئصال الورم استئصالا كاملا مع ما حوله من الأنسجة السليمة مما استدعى عمل رقعة جلدية لقفل الجرح . وفي ١٩٦٣/١٢/٢١ قضت المحكمة برفض الدعوى استنادا إلى ما ورد بتقرير هذا الخبير وإلى أن الطاعنة لم تقدم تقريراً استشارياً يناقضه . فاستأنفت الطاعنة هذا القضاء لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٣٥ سنة ٨١ ق طالبة الغاء والحكم لها بالتعويض المطالب به ، وقدمت تقريراً استشارياً من الدكتور يحيى شريف حدد فيه الأخطاء الفنية التي وقعت من المطعون ضده وانتهى إلى أن العملية لم تجر وفق الأصول الفنية الصحيحة وأنه تخلف لدى الطاعنة تشويه جسيم بالذراعين يؤثر في جمال أنوثتها وهناتها ونفسياتها بنسبة ١٥ ٪ . وفي ١٩٦٤/٦/٢٠ قضت تلك المحكمة بنسب الدكتور عبد الله على أستاذ الجراحة السابق لأداء المأمورية التي سبق تكليف الخبير الأول بها والاجابة على الأسئلة الواردة في منطوق حكمها، فقدم تقريراً انتهى فيه إلى أنه لا يمكن أن يسند أى عيب للمطعون ضده في اجراء عملية التجميل التي أجراها للطاعنة وأن ما حصل من بروز واتساع في أثر



الإلتزام في الذراعين إنما يرجع إلى طبيعة جلد الطاعنة "الكلويدى" وهو أمر لا يمكن للطبيب التنبؤ به قبل إجراء العملية وأن استئصال الورم هو الذى حتم عمل الترقيع بالذراع الأيمن لتغطية الجزء الذى نزع منه الجلد ، فعادت الطاعنة وقدمت ردا على هذا التقرير تقريرين استشاريين أحدهما من الدكتور يحيى شريف أصر فيه على رأيه السابق بعد أن قند الجمع التى استند إليها الدكتور عبد الله على فى نقي الخطأ عن المطعون ضده ، والتقرير الآخر من الدكتور محمد توفيق أوضح به أن إثرى الإلتزام المشاهدين بالطاعنة حدثتا نتيجة شقين جراحين لعملية تجميل بالمضدين من ترهل بهما ، وهما بحالتهم الحاضرة لا تتفقان مع شروط عملية التجميل التى يشترط فيها أن تخفى ميوب الجسم لا أن تحدث به تشوهات ، وأن هاتين الإثرتين عملتا فى وضع غير مناسب تماما لمثل هذه العملية وليس لطبيعة جلد الطاعنة دخل فى حصول هذه الحالة وأن التعلل بوجود ورم سرطاني أدى إلى إزالة جزء من الجلد لا يوجد ما يبرره مالم يثبت وجود مثل هذا الورم من الطبيب المحلل . وفى ١٢/٢٦/١٩٦٤ حكمت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطمنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٥ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن مما تنمى الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول إنها أثبتت أمام محكمة الموضوع أن الرقعة الجلدية التى وضعها المطعون ضده بذراعها الأيمن والتى نتج عنها تشويه ظاهر بجسمها لم تكن تستلزمها عملية التجميل التى اتفقت معه على أن يجريها لها ، وأنه لذلك يكون الخطأ ثابتا فى جانبها ، وقد برر المطعون ضده عمل هذه الرقعة بأنه فوجئ أثناء إجرائه للعملية بوجود ورم بهذا الذراع اشبه فى أن يكون سرطانيا فاضطر لتوسيع الجرح حتى يتمكن من استئصال هذا الورم وكان لا بد بعد ذلك من عمل الترقيع ، ومؤدى هذا الدفاع أنه كان فى حالة ضرورة من شأنها أن تدركه المسئولية فيما أجراه من توسيع فى الجرح ومن ترقيع له وإذا كانت الطاعنة قد أنكرت وجود الورم الذى ادعى المطعون ضده أنه وجده بذراعها واستأصله ، وذكرت أنه يستحيل طبقا للأصول العلمية الثابتة فى المجال الطبي وجود

ورم يمكن أن يشتبه فيه في الوضع الذي أجريت فيه العملية، واستندت في ذلك إلى مراجع علمية وإلى رأى الدكتور يحيى شريف الذى قدمت تقريراً إستشارياً منه، فإنه كان يجب على محكمة الموضوع أن تطلب من المطعون ضده إثبات حالة الضرورة التى يستند إليها في تبرير النتيجة السيئة التى انتهت إليها العملية أى إثبات وجود الورم، لكن المحكمة لم تفعل واكتفت في الرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص بقولها في حكمها المطعون فيه، إنه يكفي أن يشتبه المطعون ضده في نوع الورم حتى يكون من واجبه أن يستأصله هو وما حوله من الأنسجة، وهذا الرد لا يواجه دفاع الطاعنة المتضمن إنكارها وجود ورم من أى نوع إذ أنه مع التسليم بصحة ما قرره المطعون ضده وسأيره فيه الحكم المطعون فيه من أن الشك في أمر الورم يبيح له ما فعل، فإنه لا بد من ثبوت وجود الورم أياً كان نوعه ووصفه، وعقب هذا الإثبات يقع على عاتق المطعون ضده . وإذ كان لم يقدم دليلاً على وجود الورم ولم يثبت في أوراق المستشفى التى أجريت فيها العملية ولم يقدم نتيجة تحليل عينة الورم الذى ادعى أنه أجراه في معامل مستشفى القصر العيني، كما أن الطبيين اللذين استند الحكم المطعون فيه إلى تقريريهما في نفي الخطأ عن المطعون ضده ذكرا أنه لا يمكنهما الجزم بوجود الورم، وأقاما رأيهما بنفي الخطأ على أساس التسليم بصحة قول المطعون ضده بوجود هذا الورم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتحقق من وجود الورم، ولم يقم الدليل على ذلك يكون قاصر البيان، كما أن ما قرره من أن ما حدث بذراعى الطاعنة من آثار الالتئام بسبب طبيعة جلدها هو الذى استدعى عمل الرقعة الجلدية لفصل الجرح يدل على أن المحكمة لم تدرك وقائع الدعوى ولم تفهم ما ورد في تقريرى الخبيرين المعينين فيها على وجهه الصحيح، فقد ظنت أن عمل الرقعة الجلدية يرجع إلى طبيعة جلد الطاعنة التى قال عنها الدكتور عبدالله على إنها "كلودية" أى أن لديها استعداداً طبيعياً للتليف والبروز في مكان الالتئام الجروح مع أنه لا علاقة لطبيعة الجلد بواقعة الترقيع فلا المطعون ضده ولا الدكتور عبدالله على قد ادعى أن طبيعة جلد الطاعنة هى التى استدعت عمل الرقعة الجلدية، بل هما استندا إلى هذا الأمر في تبرير وجود البروز في مكان التئام الجروح لا في تبرير عمل الرقعة الجلدية، وبذلك تكون محكمة الإستئناف قد أقامت قضاءها بنفى مسئولية المطعون ضده عن إجراء الترقيع الذى أحدث تشوها ظاهراً بجسم الطاعنة على فهم خاطئ لعناصر الدعوى



ومخالف لما ورد في تقرير الخبيرين الذين أخذت بهما المحكمة. وتضيف الطاعة في السبب الأخير من أسباب الطعن ما مفاده أن مسؤولية الطبيب الجراح هي مسؤولية تعاقدية وأن هذه المسؤولية تختلف باختلاف مستوى الطبيب العادي فمسؤولية الطبيب الاختصاصي أشد من مسؤولية الطبيب العادي، وأن التزام الطبيب في جراحة التجميل هو التزام بنتيجة فإذا لم تؤد العملية إلى تجميل بل أدت إلى تشويه فإن الطبيب يكون قد أخل بالتزامه التعاقدى وحقت عليه المسؤولية. وتنتهى الطاعة إلى أن الحكم المطعون فيه إذ لم يطبق هذه القواعد القانونية يكون مخالفا للقانون علاوة على ما شابه من قصور على النحو السالف بيانه.

وحيث إن مسؤولية الطبيب الذى اختاره المريض أو نائبه لعلاجهم هي مسؤولية عقدية، والطبيب وإن كان لا يلتزم بمقتضى العقد الذى ينعقد بينه وبين مريضه بشفاؤه أو بنجاح العملية التى يجريها له، لأن التزام الطبيب ليس التزاما بتحقيق نتيجة وإنما هو التزام ببذل عناية، إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهودا صادقة يفضله تتفق — فى غير الظروف الاستثنائية — مع الأصول المستقرة فى علم الطب، فيسأل الطبيب عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يتمظ فى مستواه المهنى وجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول، وجراح التجميل وإن كان كغيره من الأطباء لا يضمن نجاح العملية التى يجريها، إلا أن العناية المطلوبة منه أكثر منها فى أحوال الجراحة الأخرى، اعتبارا بأن جراحة التجميل لا يقصد منها شفاء المريض من علة فى جسمه وإنما إصلاح تشويه لا يعرض حياته لأى خطر. ولئن كان مقتضى اعتبار التزام الطبيب التزاما ببذل عناية خاصة، أن المريض إذا أنكر على الطبيب بذل العناية الواجبة فإن عبء الإثبات ذلك يقع على المريض، إلا أنه إذا أثبت هذا المريض واقعة ترجع إهمال الطبيب كما إذا أثبت أن الترقيع الذى أجراه له جراح التجميل فى موضع الجرح والذى نتج عنه تشويه ظاهر بجسمه لم يكن يقتضيه السير العادى لعملية التجميل وفقا للأصول الطبية المستقرة، فإن المريض يكون بذلك قد أقام قرينة قضائية على عدم تنفيذ الطبيب لالتزامه، فينتقل عبء الإثبات بمقتضاها إلى الطبيب، ويتمتع عليه لكى يدرأ المسؤولية عن نفسه أن يثبت قيام حالة الضرورة التى اقتضت إجراء الترقيع والتى من شأنها أن تنفى عنه وصف



الإهمال . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتها أن المطعون ضده أخطأ خطأ جسيماً لوضعه رقعة جلدية بذراعها الأيمن نتج عنها تشويه ظاهر بهذا الذراع، ودلت على هذا الخطأ بأن عملية التجميل التي اتفقت مع المطعون ضده على أن يجريها لها لم تكن تستلزم عمل هذه الرقعة، ولم ينازع المطعون ضده والخيران اللذان أخذ الحكم المطعون فيه بتقريريهما في أن عملية التجميل المتفق عليها لم تكن تستلزم بحسب سيرها الطبيعي عمل الرقعة الجلدية، وإنما برر المطعون ضده إجراء الترقيع بأنه فوجيء بعد شق جلد الذراع الأيمن بوجود ورم اشتبه في أن يكون خبيثاً فاضطر لتوسيع الجرح ليتمكن من استئصال هذا الورم، وكان لا بد بعد ذلك من عمل الرقعة لتغطية الجزء الذي نزع منه الجلد، وكانت الطاعنة قد أنكرت وجود الورم الذي ادعى المطعون ضده أنه استأصله وطالبته بتقديم الدليل على وجوده، وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص بقوله " إن هذا الذي تقوله المستأنفة ( الطاعنة ) لا يفيد ما بشيء فقد اتفق خبيرا الدعوى — وهما الدكتور جمال البحري والدكتور عبد الله علي — على أنه إذا اشتبه الطبيب الجراح في نوع الورم فيجب عليه استئصاله استئصالاً كاملاً على أوسع نطاق سواء ظهر بعد ذلك أن الأورام كانت خبيثة أو حميدة وعلى هذا الأساس فإنه يكفي أن يشتبه المستأنف عليه في نوع الورم بذراعي المستأنفة حتى يكون من واجبه أن يستأصل هذا الورم وما حوله من أنسجة سليمة، وهذا ما فعله المستأنف عليه وأقره عليه خبيرا الدعوى ... وحيث إنه استبان مما تقدم ومن تقريرى خبرى الدعوى أن المستأنف عليه لم يرتكب خطأ في عملية التجميل التي أجراها للمستأنفة وأنه راعى في إجراءاتها القواعد الفنية الصحيحة وأصول المهنة، فإن ما حدث بذراعي المستأنفة من آثار الإلتهام كان بسبب طبيعة الجلد مما استدعى عمل رقعة جلدية لفصل الجرح وهذا لا يمكن للطبيب معرفته قبل إجراء العملية " . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه بنفى الخطأ عن المطعون ضده بالنسبة لعمل الرقعة بالذراع الأيمن للطاعنة، ينطوى على قصور في التسيب وخطأ في الاستناد ومخالفة للثابت في الأوراق، ذلك بأنه وقد قام دفاع الطاعنة على أنه لم يكن بذراعها الأيمن أى ورم وطالبت المطعون ضده بتقديم الدليل على ما ادعاه من وجود هذا الورم، فإن ما قاله الحكم

من أنه يكفي أن يشتبه المطعون ضده في نوع الورم في ذراع الطاعنة حتى يكون من واجبه أن يستأصله هو وما حوله من أنسجة، لا يواجه دفاع الطاعنة في هذا الخصوص بما يقتضيه، لأنه يجب لإستقامة قول الحكم أن يثبت أولا وجود ورم من أى نوع حتى يصح أن بقوم الاشتباه في أمره، وإذ خلا الحكم من إيراد الدليل على ذلك وكان ما أسنده إلى تقريرى الخبيرين الدكتور جمال البحيرى والدكتور عبد الله على من أن طبيعة جلد الطاعنة هي التي امتدعت عمل الرقعة الجلدية، لا أصل له في هذين التقريرين ولا في أوراق الدعوى الأخرى، ذلك أنه لا أحدا من الخبيرين ولا المطعون ضده نفسه ذكر أن طبيعة جلد الطاعنة كان لها دخل في عمل الرقعة، وإنما استند المطعون ضده والدكتور عبد الله على إلى هذا الأمر في تبرير حصول البروز والاتساع في أثر الالتئام بالذراعين لا في تبرير عمل الرقعة أما هذه الرقعة فقد ذكر المطعون ضده والخبيران في تقريرها أن استئصال الورم استلزم توسيع الجرح بالذراع الأيمن وأن اتساع الجرح هو الذى اقتضى عمل الترقيع لتغطية الجزء الكبير الذى نزع منه الجلد حتى يلتئم الجرح . ولما كان ذلك وكان تقرير الخبيرين اللذين اعتمد عليهما الحكم المطعون فيه في نفي الخطأ عن المطعون ضده لا ينتفى بهما خطؤه عن عمل الرقعة الجلدية بالذراع الأيمن للطاعنة إلا إذا ثبت وجوده، الورم الذى ادعى وجوده، وكان الدكتور البحيرى وإن ضمن تقريره أنه لا يمكن الجزم بصحة أو عدم صحة إدعاء المطعون ضده بوجود الورم، وأنه أو كان المطعون ضده قد قدم التقرير الخاص بنتيجة تحليل الورم لكان في ذلك الدليل القاطع على صحة قوله، لكنه لم يقدم هذا التقرير إلا أن الدكتور البحيرى مع ذلك قد تقي من المطعون ضده الخطأ بالنسبة لعمل الرقعة الجلدية على أساس مجرد إقراض بأنه قد اتبع في إجراء العملية ما تقضى به الأصول الفنية من قياس للجرح بعد تشريح الشحم من الأنسجة وقبل أن يقطع الشحم والجلد لإزالته، وهذا الإقراض لا يصلح أساسا لنفى المسئولية ما دامت الطاعنة تنكر على المطعون ضده اتباعه تلك الأصول الفنية، وطالما أن الحكم

المطعون فيه لم يقدّم الدليل على صحة هذا الاقتراض أو على وجود الورم الذي بدونه لا يكون إجراء الترقيع مبرراً من الوجهة الطبية حسبما جاء بتقرير الخبيرين اللذين أخذ بهما الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك وكان خطأ محكمة الاستئناف في فهم السبب الحقيقي لعمل الرقعة الجلدية حسبما ورد بأقوال المطعون ضده وفي تقرير الخبيرين المعينين في الدعوى، قد حجب المحكمة عن التحقق من قيام حالة الضرورة التي يستند إليها المطعون ضده والخيران في تبرير عمل الرقعة الجلدية، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور، بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.



## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشى ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

(١٦٧)

الطعن رقم ٣٣٢ سنة ٣٥ القضائية :

(أ) قسمة . ” قسمة المهايأة ” . شيوخ . ” حيازة الشريك لجزء مفروز  
من المال الشائع ” حيازة . ملكية .

قسمة المهايأة المكانية التى تدوم خمس عشرة سنة . صيرورتها قسمة نهائية  
مالم يتفق الشركاء على غير ذلك . القرينة الواردة فى المادة ٨٤٦/٢ مدنى .

(ب) قسمة . ” تسجيل القسمة العقارية ” . ملكية . تسجيل .

ضرورة تسجيل القسمة العقارية النهائية التى تحولت إليها قسمة المهايأة حتى  
يمكن الاحتجاج بالملكية على الغير . حصول القسمة فى هذه الحالة بحكم القانون .  
لا يبنى عن التسجيل . م ٢/١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

(ج) بيع . ” المفاضلة عند تراحم المشترين ” . تسجيل ” الأسمية فى التسجيل ”  
دهوى ” الدعوى البوليصية ”

الطعن بعدم تقاؤم التصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر سجل عقد شرائه .  
غير متبع فى التخلص من آثار هذا العقد المسجل . الطعن بالدعوى البوليصية على  
العقد . عدم جدواه .

١ - وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٤٦ من القانون المدنى تنقلب  
قسمة المهايأة المكانية التى تدوم خمس عشرة سنة إلى قسمة نهائية ما لم يتفق  
الشركاء على غير ذلك ، كما اعتبر المشرع فى الشق الأخير من تلك الفقرة حيازة  
الشريك على الشيوخ لجزء مفروز من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة قرينة

قانونية على أن حيازته لهذا الجزء تستند إلى قسمة مهاياة مما مؤداه أنه إذا لم يثبت عكس هذه القرينة فإن حيازة الشريك على الشيوع لجزء مفرز من المال الشائع تؤدي إلى ملكيته لهذا الجزء إعمالا لهذه القرينة وللحكم الوارد في صدر الفقرة الثانية من المادة ٨٤٦ المشار إليها .

٢- إذا كان ما حازه الشريك وآلت إليه ملكيته عقارا فإنه لا يمكن الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا بتسجيل القسمة النهائية التي تحولت إليها قسمة المهاياة . ولا يقدح في ذلك أن القسمة تحصل في هذه الحالة بحكم القانون إذ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ توجب تسجيل كل قسمة عقارية حتى تكون حجة على الغير دون أن تفرق في ذلك بين القسمة العقارية التي تتم بالاتفاق أو بحكم القاضي أو بحكم القانون ، هذا إلى أن الأعمال التحضيرية للمادة ٨٤٦ من القانون المدني صريحة في وجوب اتخاذ إجراءات الشهر العقاري بالنسبة للقسمة التي تحول إليها قسمة المهاياة حيث ورد في قرار لجنة القانون المدني في محضر الجلسة السابعة والثلاثين أن النتائج العملية لحكم الفقرة الثانية تحقق بالاتفاق أو عند النزاع بحكم ويتبع في أيهما إجراءات الشهر العقاري .

٣- لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بعدم نفاذ التصرف الصادر إلى المطعون ضده الثاني إلى إجراء المفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون ضده المذكور المسجل فإن ذلك الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير منتج في التخلص من آثار هذا العقد المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليصية حتى ولو كان المطعون ضده الثاني بوصفه متصرفا له والمتصرف سيء النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة<sup>(١)</sup> . ومن ثم يكون ما يعيبه الطاعن على الحكم من إغفال تحقيق طعنه على عقد المطعون ضده الثاني بالدعوى البوليصية لا جدوى منه في خصوص هذه الدعوى .

(١) قضيتان ١٥/٢/١٩٦٦ وفي ١١/١/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ٢٩٥

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٥٥ كلى أسوان طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠/٥/١٩٥٠ المتضمن بيعه له أطيانا مفرزة مساحتها ١ ف و ٣ ط مبينة الحدود والمعالم بالعقد والعريضة نظير ثمن مقبوض قدره ٣٠٥ ج مع التسليم . وفى أثناء نظر الدعوى طلب المطعون ضده الثانى قبول تدخله فيها استنادا إلى أنه اشترى جزءا من الأرض موضوع الدعوى بمقتضى عقد رسمى مسجل فى ٣/٣/١٩٥٥ برقم ٨٧ شهر أسوان يتضمن بيع المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن شقيقه على مصطفى محمد سلام أطيانا زراعية مساحتها ١ ف و ٨ ط شائعة فى القطع المبينة الحدود والمعالم بالعقد بثمان قدره ٣٨٤ جنيها أفر البائع باستلامه، ويخص المطعون ضده الأول فى هذه الأطيان ١٥ ط و ٨ س ففضى بقبول تدخله . وفى ٩/١٠/١٩٥٥ قضت المحكمة بنسب أحد الخبراء الزراعيين للانتقال إلى الأطيان موضوع النزاع وتطبيق المستندات عليها وبيان مدى انطباقها على الحدود وما يخص البائع من الميراث عن والده وما إذا كان نصيبه فى هذا الميراث يتسع للقدر المباع لكل من الطاعن والخصم المتدخل، فباشروا الخبير هذه الأمورية وقدم تقريرًا خلص فيه إلى أن الحدود الواردة بعقد الطاعن تنطبق على الطبيعة بينما عقد الخصم الثالث شائع فى كل قطعة كما خلص إلى أن القدر الذى يرثه البائع لا يتسع لما باعه لكل من الطاعن والخصم المتدخل . وإذا أعيدت الأمورية للخبير لفحص الاعتراضات التى أبدتها الخصم المتدخل، قدم الخبير تقريرًا لاحقًا أثبت فيه أن البائع تصرف فى أكثر من نصيبه بمقدار ١٢ ط و ١٠ س إذ يخصه بالميراث عن والده وشقيقته زين الدار ٢ ف و ٧ ط و ٢٢ س بينما تصرف بالبيع فى مساحة قدرها ٢ ف و ٢٠ ط و ٨ س، كما أثبت الخبير أن ثمة قسمة مهايأة حصلت بين الورثة اختص



بموجبها كل منهم بنصيبه ووضع يده عليه مفرزا منذ وفاة مورثهم في سنة ١٩٣٠ . وإذ جدد الخصم المتدخل حصول هذه القسمة، قضت المحكمة في ١٩٦٢/٣/٢٩ بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الخصم الثالث ( المطعون ضده الثاني ) أنه لم تحصل قسمة مهاياة بين ورثة المرحوم مصطفى محمد غلام ولم يختص كل وارث بنصيبه — ولم ينفذ هذا الحكم لعدم قيام الخصم المذكور باحضار شهوده — وفي ١٩٦٢/١١/١٥ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي موضوع الدعوى بالنسبة لمساحة قدرها ١١ ط و ١٦ س وتسليمها للدعى ( الطاعن ) . فاستأنف الطاعن قضاءها لدى محكمة استئناف اسيوط بالإستئناف رقم ٣٤ سنة ٣٧ ق طالباً بالحكم بصحة ونفاذ عقده بالنسبة لباقي القدر المبيع وهو ١٥ ط و ٨ س . وفي ١٩٦٥/٣/١٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى مساحة قدرها ١٤ ط و ١٤ س الموضحة الحدود والمعالم بالعقد وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٦٥/٥/١٥ وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه استند في طلب صحة ونفاذ عقده المؤرخ ١٩٥٠/٥/١٠ إلى ما أثبتته الخبر من حصول قسمة مهاياة بين الورثة بما فيهم المطعون ضده الأول البائع له منذ تاريخ وفاة المورث في ١٩٣٠/١٠/٣٠، وأن كلا منهم قد اختص بنصيبه وحاز مفرزا منذ ذلك التاريخ وأن هذه القسمة أصبحت نهائية طبقاً لنص المادة ٨٤٦/٢ من القانون المدني بدوامها أكثر من خمس عشرة سنة، إلا أن الحكم المطعون فيه أهدر هذا الدفاع استناداً إلى عدم تسجيل القسمة التي تمت بين الورثة وقيام الخصم المتدخل "المطعون ضده الثاني" بتسجيل عقد شرائه في ١٩٥٥/٣/٣، في حين أن تسجيل هذا العقد لا شأن له بحصول القسمة أو عدم حصولها لأنه متى كان الثابت أن المطعون ضده الأول قد حاز نصيبه مفرزا أكثر من خمس عشرة سنة قبل صدور القانون المدني وكانت حدود القدر الذي اشتراه منه الطاعن مفرزا هي التي تنطبق على الطبيعة بخلاف المساحات الواردة بعقد المطعون ضده الثاني فهي شائعة في كل قطعة، فإنه كان يتعين القضاء للطاعن بصحة ونفاذ عقده عن جميع القدر

المبيع الوارد به وإذ تنكب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة ونفاذ العقد بالنسبة لبعض القدر المبيع فقط، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك بأنه وإن كان وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٤٦ من القانون المدني تنقلب قسمة المهايأة المكانية التي تدوم خمس عشرة سنة إلى قسمة نهائية ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك ، كما اعتبر المشرع في الشق الأخير من تلك الفقرة حيازة الشريك على الشيوع لجزء مفرز من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة قرينة قانونية على أن حيازته لهذا الجزء تستند إلى قسمة مهايأة، مما مؤداه أنه إذا لم يثبت عكس هذه القرينة فإن حيازة الشريك على الشيوع لجزء مفرز من المال الشائع تؤدي إلى ملكيته لهذا الجزء إعمالا لهذه القرينة ولحكم الوارد في صدر الفقرة الثانية من المادة ٨٤٦ المشار إليها، إلا أنه إذا كان ما حازه الشريك وآلت إليه ملكيته عقارا فإنه لا يمكن الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا بتسجيل القسمة النهائية التي تحولت إليها قسمة المهايأة، ولا يقدح في ذلك أن القسمة تحصل في هذه الحالة بحكم القانون إذ أن الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ توجب تسجيل كل قسمة عقارية حتى تكون حجة على الغير دون أن تفرق في ذلك بين القسمة العقارية التي تتم بالاتفاق أو بحكم القاضي أو بحكم القانون، هذا إلى أن الأعمال التحضيرية للمادة ٨٤٦ من القانون المدني صريحة في وجوب اتخاذ إجراءات الشهر العقاري بالنسبة للقسمة التي تحول إليها قسمة المهايأة حيث ورد في قرار لجنة القانون المدني في محضر الجلسة السابعة والثلاثين أن النتائج العملية لحكم الفقرة الثانية تتحقق بالاتفاق أو عند النزاع بحكم، ويتبع في أيهما إجراءات الشهر العقاري . لما كان ذلك فإنه يفرض صحة ما ذهب إليه الطاعن من أن المطعون ضده الأول البائع له قد حاز نصيبه مفرزا أكثر من خمس عشرة سنة وأن حيازته كانت تستند إلى قسمة مهايأة انقلبت بحكم القانون إلى قسمة نهائية، فإن هذه القسمة لا تكون حجة على المطعون ضده الثاني الذي اشترى نصيب المطعون ضده الأول ونصيب أخيه شائعين بعقد سجل في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ ما دامت هذه القسمة لم تسجل، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه في هذا السبب بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله والقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بعدم نفاذ التصرف الصادر من المطعون ضده الأول الى المطعون ضده الثانى فى مواجهته طبقا لنص المادة ٢٣٨ من القانون المدنى مستندا فى ذلك الى القرائن التى ساقها فى المذكرات المقدمة منه، وطلب على سبيل الاحتياط إحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت بكافة طرق الإثبات أن التصرف المذكور تم بقصد الإضرار به، وقد رفض الحكم المطعون فيه إجابة هذا الطلب اكتفاء بما قرره من أن القرائن التى تقدم بها الطاعن لاتوصل الى القول بثبوت علم الخصم الثالث (المطعون ضده الثانى) بأن تصرف البائع له ينطوى على غش وأنه لم يثبت علم المتصرف له بأن المدين معسر، هذا فى حين أن واقعة علم الخصم الثالث بالغش مما يجوز إثباته بالبينة وكان يتعين لذلك على المحكمة أن تجيب الطاعن الى طلب إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات تلك الواقعة، كما أن للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق فى الأحوال التى يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت أن فى ذلك فائدة للتحقيق عملا بنص المادة ١٩٠ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بعدم نفاذ التصرف الصادر الى المطعون ضده الثانى ، الى إجراء المفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون ضده المذكور المسجل، فإن ذلك الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون غير منتج فى التخلص من آثار هذا العقد المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليصية حتى ولو كان المطعون ضده الثانى بوصفه متصرفا له والمتصرف سىء النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة، ومن ثم يكون ما يعيبه الطاعن على الحكم من إغفال تحقيق طعنه على عقد المطعون ضده الثانى بالدعوى البوليصية لا جدوى منه فى خصوص هذه الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم العراف ، ومحمد صدق البشبيش ، ومحمد سيد أحمد حماد ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٦٨ )

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم " . إثبات .

الحكم الذى يجيز الإثبات بطريق معين . حيازته حجية الأمر المقضى . شرط  
ذلك . أن يكون قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا  
فى جوازها أو عدم جوازها .

(ب) حكم . " حجية الأسباب المرتبطة بالمنطوق " . إثبات . استئناف .  
قوة الأمر المقضى .

الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات  
الدعوى بالينة . حسمه فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق الجدل الذى ثار بين الطرفين  
حول جواز الإثبات بالينة . صيرورة هذا القضاء القطعى للوارد فى الأسباب نهائية  
لعدم رفع استئناف عنه استقلالا . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإثبات بالينة .  
مخالفته للقانون .

١ — الحكم الذى يجيز الإثبات بطريق معين من طرق الإثبات يجوز حجية  
الأمر المقضى فى خصوص حواز الإثبات بهذا الطريق ، إذا كان قد حسم النزاع  
بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا فى جوازها أو عدم جوازها .

٢ — إذا كان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى  
التحقيق ليثبت الطاعن دعواه بالينة قد حسم فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق الجدل  
الذى ثار بين الطرفين حول جواز إثبات الدعوى بالينة وأصبح هذا القضاء

القطعي الوارد في الأسباب نهائيا لعدم رفع استئناف عنه استقلالاً في الميعاد القانوني مع قابليته للطعن استقلالاً ، وكان الطاعن قد تمسك بحجية هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف ، فان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا القضاء النهائي الحائز لقوة الأمر المقضى وقضى على تقيضه بعدم جواز الاثبات بالبيئة يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن بصفته الممثل القانوني لهيئة الإذاعة أقام الدعوى رقم ٣٤٨٦ لسنة ١٩٥٦ مدني كلي القاهرة على شركة النصر للأجهزة الإلكترونية (المطعون ضدها) طلب فيها الحكم بالزامها أن تدفع له بصفته مبلغ ٣٩٩ ج و ٣٥٥ م وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد على أساس أن هذا المبلغ هو المقابل الذي تستحقه مجلة الإذاعة عن نشر إعلانات عن منتجات شركة فيليبس أورنيت — التي تمثلها الشركة المطعون ضدها — بناء على تكليف منها ، وطلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لينتج أحقيته للمبلغ المذكور ، مؤسسا طلبه على أن المستندات التي تثبت إنفاقه مع شركة فيليبس على نشر الإعلانات قد فقدت من هيئة الإذاعة التي يمثلها . وطلبت الشركة المطعون ضدها رفض الدعوى منكرة قيام أية علاقة بينها وبين الطاعن بصفته تؤدي إلى مديونيتها له وتمسكت في دفاعها بأن المبلغ المطالب به يزيد عن عشرة جنيهات وأنه إذ لم يتقدم الطاعن بالدليل الكتابي الذي يثبت أنه دائن لها بهذا المبلغ فإن الدعوى تكون خلوا من الدليل واجبا رفضها . وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٩ قضت محكمة الدرجة الأولى قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لينتج المدعى (الطاعن) بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن له في ذمة الشركة

المدعى عليها ( المطعون ضدها ) مبلغ ٣٩٩ ج و ٣٥٥ م باقية من أجور الإعلان عن منتجاتها ورخصت للشركة المذكورة . تنفي ذلك بذات الطرق ، وأسست محكمة الدرجة الأولى قضاءها بجواز الإثبات بالبينة على أن الاتفاق على إجراء الإعلان يعتبر مقاوله مما تنص عليه المادة الثانية من القانون التجارى وتعتبره عملا تجاريا ، ومن ثم يجوز إثباته بالبينة . وفى ١٩٦٠/٦/٢٠ سمعت المحكمة أقوال شاهدى الطاعن ، أما الشركة المطعون ضدها فلم تشهد أحدا واصررت على الدفع بعدم جواز إثبات الدعوى بالبينة . و بتاريخ ١٩٦٤/٥/١١ قضت محكمة الدرجة الأولى بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٩٩ ج و ٣٥٠ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وفى ١٩٦٤/٧/٨ استأنفت الشركة الحكم المذكور وقيد الاستئناف برقم ١٣٥٦ لسنة ٨١ ق القاهرة . ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٩٦٥/٣/٣٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وطعن الطاعن فى الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظره صممت على رأيها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته لحكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف على أن قيام الطاعن بالإعلان عن منتجات الشركة المطعون ضدها يعد عملا مدنيا يخضع للقواعد العامة فى الإثبات وأنه إذ كان المبلغ الذى يطالب به مقابل ذلك يزيد على عشرة جنيهات فلا يجوز إثبات التصرف بغير الكتابة . وهذا الذى أقام الحكم عليه قضاءه مخالف للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فى ١٩٦٠/٥/٩ الذى حسم الخلاف الذى قام بين الطاعن والشركة المطعون ضدها فى خصوص وسيلة الإثبات وقطع بأن العلاقة موضوع النزاع تجارية يجوز للطاعن إثباتها وإثبات ما ترتب عليها من التزامات بالبينة ، وهو حكم قابل للطعن استقلالا دون انتظار صدور الحكم فى موضوع الدعوى لأنه يعد حكما قطعيا . وإذ لم تستأنف الشركة المطعون ضدها فى المواعيد المقررة قانونا بل استأنفته فى ١٩٦٤/٤/١١ مع الحكم الصادر فى الموضوع ، فإنه يكون قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ، وقد تمسك



الطاعن بذلك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف ولكنها لم تعر هذا الدفاع التفاتا وأقامت قضاءها على ما يخالف ما قضى به الحكم النهائي المذكور الصادر من المحكمة الابتدائية .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن الثابت من أوراق الملف المضموم أن الطاعن تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بأن المعاملة الخاصة بإجراء الإعلانات لصالح الشركة المطعون ضدها معاملة تجارية يجوز له إثباتها وإثبات ما ترتب عليها من التزامات في ذمة الشركة بالبينة ولوزادت قيمة هذه الإلتزامات على عشرة جنيهاً ، وأن الشركة المطعون ضدها تمسكت بأن المعاملة بينها وبين الطاعن مدنية ولا يجوز إثباتها إلا بالكتابة مادامت قيمتها تزيد على عشرة جنيهاً . وقد استعرضت المحكمة في أسباب حكمها الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٦٠ هذا الجدل وما ساقه كل من الطرفين من حجج وحسمت هذا الأمر بقولها " إنه لما كانت المادة ٢ من قانون التجارة تقضى بأنه يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً كل مقاول أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة ولما كان الإتفاق على إجراء الإعلان يعتبر مقاولاً تتعهد بمقتضاه المجلة مداومة النشر مقابل أجر من كل إعلان فإن المعاملة تعتبر تجارية . لما كان ذلك وكان المفهوم العكسي للمادة ١/٤٠١ مدني يقضى بجواز الإثبات بالبينة في المواد التجارية ولو تجاوزت قيمة التصرف عشرة جنيهاً فإن الدعوى تكون مما يجوز إثباته بشهادة الشهود " . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الحكم الذي يجيز الإثبات بطريق معين من طرق الإثبات يجوز حجية الأمر المقضى في خصوص جواز الإثبات بهذا الطريق إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا في جوازها أو عدم جوازها ، وكان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ٩/٥/١٩٦٠ بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن دعواه بالبينة قد حسم في أسبابه المرتبطة بالمنطوق الجدل الذي ثار بين الطرفين حول جواز إثبات الدعوى بالبينة وأصبح هذا القضاء القطعي الوارد في الأسباب نهائياً لعدم رفع استئناف عنه استقلالاً في الميعاد القانوني مع قابليته للطعن استقلالاً ، وكان الطاعن قد تمسك بحجية هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا القضاء النهائي الحائز لقوة الأمر المقضى وقضى على تقيضه بعدم جواز الإثبات بالبينة ، يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٣ من يوليه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وهما زكريا ، وسليم  
زايد أبو زيد .

( ١٦٩ )

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) مسئولية . ” المسئولية التقصيرية ” . ” ركن الخطأ ” .

حدوث الوفاة نتيجة الخطأ في عملية التخدير . عدم وقوع أى خطأ في الجراحة  
من الطبيب الذى أجراها . عدم استطاعة هذا الأخير منع الطبيب الذى عينته ، إدارة  
المستشفى من مباشرة عملية التخدير . انتهاء الخطأ التقصيرى في جانب الطبيب الجراح .

( ب ) مسئولية . ” المسئولية التقصيرية ” . ” مسئولية المتبوع عن أعمال  
التابع ” .

قيام رابطة التبعية . عدم اقتضائه أن يكون المتبوع حراً في اختبار تابعه .  
اشتراط أن يكون للمتبع على التابع سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . عدم توافر هذه  
السلطة للطبيب الجراح في مستشفى عام على الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى لإجراء  
التخدير .

( ج ) نقض ” سلطة محكمة النقض ” . مسئولية .

حق محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ  
تقصيرى أو غير خطأ .

( د ) موظفون . ” علاقة الموظف بالجهة الإدارية التابع لها ” . مسئولية .  
” المسئولية التقصيرية ”

علاقة الطبيب بالجهة الادارية التى يقبها تنظيمية وليست تعاقدية . المدين بالتزام  
تعاقدى . عدم مسئولية عن عمل الغير إلا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه

التعاقدى . مسئولية الطبيب فى مستشفى عام عن الضرر الذى يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب المساعد . مسئولية تقصيرية .

١ — إذا كان الحكم قد خلاص إلى أن وفاة مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد حدثت نتيجة خطأ فى عملية التخدير التى باشرها المطعون ضده السادس ولم يساهم فيها الطاعن ، ولم يسند الحكم إلى الطاعن أى خطأ فى الجراحة التى أجراها للمورث ، فإنه لا يمكن إسناد أى خطأ تقصيرى لشخص الطاعن لأنه بحكم كونه طبيباً بالمستشفى ما كان يستطيع أن يمنع الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى للقيام بعمليات التخدير — فى الفترة التى أجريت فيها الجراحة — من مباشرة عمالية تخدير المورث أو أن يختار غير هذا الطبيب للقيام بهذه العملية ، ولا عبرة بما قرره الحكم من أن طبيباً آخر متخصصاً كان قد أشار قبل إجراء العملية للمورث ببضعة أيام بإعطائه بنجا موضعياً ما دام الثابت أن هذا الطبيب المتخصص كان فى إجازة فى اليوم الذى أجريت فيه العملية للمورث ، وأن إدارة المستشفى مهدت إلى المطعون ضده السادس بالقيام بعمله مدة تغيبه ، ولم يكن بالمستشفى فى اليوم الذى أجريت فيه العملية للمورث طبيب آخر متخصص فى التخدير كان يمكن للطاعن أن يستعين به فى تخدير المورث .

٢ — إنه وإن كان قيام رابطة التبعية لا يقتضى أن يكون المتبوع حراً فى اختيار تابعه إلا أنه يشترط لقيام هذه التبعية أن يكون لاتبوع على التابع سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه ، وهذه السلطة لا تكون للطبيب الجراح فى مستشفى عام على الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى لإجراء التخدير ، ومن ثم فإن هذا الأخير لا يعتبر تابعا للطاعن فى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى .

٣ — لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع فى وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ مما يستوجب المسئولية المدنية أو غير خطأ .

٤ — متى انتفى وقوع خطأ شخصى من جانب الطاعن ، وكان لا يجوز مساءلته عن خطأ المطعون ضده السادس على أساس أن الأخير تابع له ، وكان أيضاً لا يمكن مساءلة الطبيب إلا على أساس المسئولية التقصيرية ، لأنه لا يمكن



القول في هذه الحالة بأن المريض قد أختار الطبيب لعلاج به حتى يتعقد عقد بينهما ، كما لا يمكن القول بوجود عقد اشتراط لمصلحة المريض بين إدارة المستشفى العام وبين أطبائها ، لأن علاقة الطبيب الموظف بالجهة الإدارية التي يتبعها هي علاقة تنظيمية وليست تعاقدية ، وبذلك لا يكون هناك محل لبحث مسئولية الطاعن في دائرة المسئولية التعاقدية ، ولو أن الأمر لا يتغير في هذه الحالة لأن المدين بالتزام تعاقدى لا يسأل عن عمل الغير إلا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه التعاقدى ، مما يقتضى ألا يسأل الجراح عن خطأ صادر من أحد مساعديه من الأطباء يصيب المريض بضرر ، إلا إذا كان قد أختار هو هذا المساعد لمعاونته في العملية أو تركه يتدخل فيها مع استطاعته منعه من هذا التدخل وهو مالا يتوافر في حالة الطاعن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٦٦١ لسنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر من المرحوم حسن مصطفى دسوق وطلبت فيها الحكم على الطاعن وباقي المطعون ضدهم متضامين بأن يؤدوا لها مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا لها عن الأضرار المادية والادبية التي أصابتها نتيجة وفاة مورثها أثناء جراحة قام بها له الطاعن بمعاونة المطعون ضدهم الرابع والخامس والسادس بمستشفى الهيئة العامة للسكك الحديدية المسئول عنها المطعون ضده السابع بوصفه مديرا للهيئة التابعة للمطعون ضده الأخير بوصفه وزيرا للواصلات . وقالت بيانا لدعواها هذه إن مورثها الذى كان يبلغ من العمر خمسة وأربعين عاما كان موظفا بالهيئة العامة

للسكك الحديدية وكان مصابا بربو شعبي دخل من أجله مستشفى الهيئة مرتين ثم أصيب بفتق أربي اضطره إلى دخول المستشفى في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٨ فقرر أطباء المستشفى إجراء جراحة له توفي أثناء إجرائها في يوم أول فبراير سنة ١٩٥٨ وقد تبينت أن وفاته كان نتيجة خطأ الأطباء الأربعة الذين شاركوا في إجراء الجراحة، لأنه رغم أن طبيب التخدير المختص الدكتور عزيز أشار عند فحص المريض في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٨ بأن أصابته بالربو الشعبي تقتضي عند إجراء جراحة له تخديره تخديرا موضعيا حتى لا يحصل اختناق من التخدير الكلي، فقد قام هؤلاء الأطباء بإجراء الجراحة في غيبة طبيب التخدير المختص وعهدوا إلى المطعون ضده السادس بتخدير المورث مع أنه غير مختص في هذا العمل، فقام بتخديره تخديرا كليا فآدى ذلك إلى اختناقه ووفاته أثناء إجراء العملية له وأضافت المطعون ضدها الأولى أنه إذ كان طبيب البنج يعتبر من أعوان الجراحين ولهمؤلاء حق الاشراف على نوع المخدر المستعمل وطريقة إعطائه للمريض، فإنهم يسألون عن أخطاء الطبيب المخدر ولو كان متخصصا، وبذلك يكون الأطباء الأربعة الذين اشتركوا في العملية مسئولين عن تعويضها عما حل بها من أضرار بسبب وفاة مورثها، كما يكون متبوعا هما — المطعون ضدهما الأخيران — مسئولين معهم بالتضامن باعتبارهما متبوعين لهم عملا بنص المادة ١٧٤ من القانون المدني . ولدى نظر الدعوى تدخل فيها المطعون ضده الثاني بوصفه والد المتوفى وانضم إلى المدعية في طلباتها، كما أدخلت المدعية المطعون ضده الثالث بوصفه زوج المرحومة أحلام بنت المورث .، دفع الطاعن الدعوى بعدم وقوع خطأ منه وقال أن تخدير المريض ليس من عمل الجراح وأنه لا يسأل عن خطأ الطبيب الذي قام بتخدير المورث — إن صح وقوع خطأ منه في عملية التخدير — لأن هذا الطبيب هو الذي عينته إدارة المستشفى للقيام بعملية التخدير ولم يكن للطاعن أن يتدخل في عمل هذا الطبيب أو أن يختار غيره للقيام بتخدير المورث . وبتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى قبل الدكتور محمد ممدوح عبد الرحيم نافع ( المطعون ضده الخامس ) لما ثبت من عدم اشتراكه في الجراحة وبإلزام الأطباء الآخرين ( الطاعن والمطعون ضدهما الرابع والسادس ) وهيئة السكك الحديدية ووزارة المواصلات بأن يدفعوا بالتضامن

للدعين والمتدخل مبلغ ١٣٠٠ ج، قسمته بينهم. استأنف كل من الطاعن والمطعون ضده السادس والمطعون ضدهما الأخيران ثم المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيدت استئنافاتهم بأرقام ١٣٩٨، ١٤٢٣، ١٤٢٧، ١٤٣٢ لسنة ٨٠ ق قضائية على التوالي. وقضت محكمة الاستئناف في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث انه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه مع تقريره بأن وفاة مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأولى قد حدثت نتيجة خطأ في طريقة التخدير لإستعمال طبيب التخدير بنجا كليا بدلا من البنج الموضعي، فقد اعتبر الحكم المطعون فيه الطاعن — وهو الطبيب الذي قام بالجراحة — مسئولاً عن هذا الخطأ تأسيساً على ما قاله الحكم من أن الطاعن هو المسئول الأول عن العملية بوصفه الجراح الذي أجراها، مع أن الطاعن لا يسأل إلا عن الجراحة التي أجراها ولا يستطيع أن يتدخل في عملية التخدير طالما أن الذي قام بها هو الطبيب المختص بالمستشفى، ولم يكن الطاعن هو الذي اختار هذا الطبيب لإجراء التخدير كما لم يكن في وسعه أن يمنعه من مباشرة عملية تخدير المورث أو يختار غيره لمباشرة هذه العملية لأن كليهما طبيب في مستشفى حكومي وإدارة المستشفى هي التي تختار الأطباء وتعين اختصاصاتهم، وليس للطاعن أية سلطة على طبيب التخدير تجعل من هذا الطبيب تابعا له حتى يسأل الطاعن عن خطئه .

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك بأن الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن المستشفى التي أجريت فيها العملية لمورث المطعون ضدهم الثلاثة الأولى هي مستشفى عام تابعة لهيئة السكك الحديدية، وأن كلا من الطاعن الذي أجرى الجراحة للمورث والمطعون ضده السادس الذي قام بتخديره طبيب موظف بهذه المستشفى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن وفاة المورث حدثت نتيجة خطأ في عملية التخدير التي قام بها المطعون ضده السادس واعتبر الحكم أن الطاعن وهو الطبيب الذي قام بإجراء الجراحة مسئول مع طبيب التخدير



مسئولية تقصيرية تأسيسا على ما قاله الحكم من أن "أطاعن سمح لطبيب غير مختص بإجراء التخدير بإعطاء البنج الكلى بالمخالفة لما كان قد أشار به من قبل الطبيب الإخصائي من إعطائه بنجا موضعيا وأنه لا يرفع عن الطاعن المسؤولية تقريره أن البنج ليس من اختصاصه إذ هو المسئول الأول عن العملية بوصفه الجراح الذي أجراها وكان تقرير الإخصائي تحت نظره". وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الطاعن خطأ في القانون، ذلك أنه وقد خلص الحكم إلى أن وفاة مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد حدثت نتيجة خطأ في عملية التخدير التي باشرها المطعون ضده السادس، ولم يساهم فيها الطاعن ولم يسند الحكم إلى الطاعن أى خطأ في الجراحة التي أجراها للمورث فإنه لا يمكن إسناد أى خطأ تقصيرى لشخص الطاعن، لأنه بحكم كونه طبييا بالمستشفى ما كان يستطيع أن يمنع الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى للقيام بعمليات التخدير - فى الفترة التى أجريت فيها الجراحة - من مباشرة عملية تخدير المورث أو أن يختار غير هذا الطبيب للقيام بهذه العملية، ولا عبرة بما قرره الحكم من أن طبييا آخر متخصصا كان قد أشار قبل إجراء العملية للمورث ببضعه أيام بإعطائه بنجا موضعيا، ما دام الثابت أن هذا الطبيب المتخصص كان فى إجازة فى اليوم الذى أجريت فيه العملية للمورث وأن إدارة المستشفى عهدت إلى المطعون ضده السادس بالقيام بعمله مدة تغيبه، ولم يكن بالمستشفى فى اليوم الذى أجريت فيه العملية للمورث طبيب آخر متخصص فى التخدير كان يمكن للطاعن أن يستعين به فى تخدير المورث، كما لا يمكن مساءلة الطاعن عن خطأ المطعون ضده السادس على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة، لأن هذا المطعون ضده لا يعتبر تابعا للطاعن فى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى لأنه وإن كان قيام رابطة التبعية لا يقتضى أن يكون المتبوع حرا فى اختيار تابعه إلا أنه يشترط لقيام هذه التبعية أن يكون للمتبوع على التابع سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه، وهذه السلطة لا تكون للطبيب الجراح فى مستشفى عام على الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى لإجراء التخدير، لما كان ما تقدم وكان لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع فى وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ مما يستوجب المسؤولية المدنية أو غير خطأ، وكان ما وصفه الحكم المطعون فيه بأنه

خطأ تقصيري وقع من الطاعن، لا يصدق عليه وصف الخطأ بمعناه القانوني فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسئولية الطاعن مسئولية تقصيرية وعلى هذا الاساس ألزمه بالتعويض لورثة المتوفي متضامنا مع طبيب التخدير وإدارة المستشفى، يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه متى انتفى وقوع خطأ شخصي من جانب الطاعن على النحو السالف بيانه وكان لا يجوز مساءلته عن خطأ المطعون ضده السادس على أساس أن الأخير تابع له، وكان أيضا لا يمكن مساءلة الطبيب في مستشفى عام عن الضرر الذي يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب إلا على أساس المسئولية التقصيرية لأنه لا يمكن القول في هذه الحالة بأن المريض قد اختار الطبيب لعلاجته حتى ينقصد فقد بينهما، كما لا يمكن القول بوجود عقد اشتراط لمصلحة المريض بين إدارة المستشفى العام وبين أطبائها لأن علاقة الطبيب الموظف بالجهة الإدارية التي تتبعها هي علاقة تنظيمية وإيست تعاقدية، وبذلك لا يكون هناك محل لبحث مسئولية الطاعن في دائرة المسئولية التعاقدية، ولو أن الأمر لا يتغير في هذه الحالة لأن المدين بالتزام تعاقدى لا يسأل عن عمل الغير إلا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه التعاقدى مما يقتضى ألا يسأل الجراح عن خطأ صادر من أحد مساعديه من الأطباء يصيب المريض بضرر، إلا إذا كان قد اختار هو هذا المساعد لمعاونته في العملية أو تركه يتدخل فيها مع استطاعته منعه من هذا التدخل، وهو ما لا يتوافر في حالة الطاعن. لما كان ما تقدم فإن الدعوى قبل الطاعن تكون على غير أساس متعينا رفضها ويكون لذلك الحكم المستأنف الذي ألزم الطاعن بالتعويض مخالفا للقانون بما يستوجب إلغائه .

## جلسة ٣ من يولييه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، عثمان زكريا ، وسليم راشد أبوزيد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٧٠ )

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) محكمة الموضوع . ”سلطانها في تقدير الدليل“ . اثبات .

استناد الحكم إلى أقوال شاهد سمعه الحير بغير حلف يمين . لا عيب .

( ب ) إثبات . ”إجراءات الإثبات“ . محكمة الموضوع . ”سلطانها  
في إجراءات الإثبات“ .

عدم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم جواز النعي على المحكمة عدم  
اتخاذها هذا الاجراء من تلقاء نفسها .

( ج ) نقض . ”أسباب الطعن“ . ”أسباب موضوعية“ . فضاله .

عدم التمسك لدى محكمة الموضوع باستحقاق المبالغ المطالب بها على أساس  
الفضالة . عدم جواز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

( د ) نقض . ”أسباب الطعن“ . ”أسباب جديدة“ .

اختصاص المطعون ضدهما أمام محكمة الموضوع بصفتها الشخصية . عدم قبول  
استناد الطاعن أمام محكمة النقض في وجوب القضاء بالتضامن إلى قيام شركة  
تضامن بينهما .

( هـ ) فرائد ”تخفيض الفوائد“ . حق . ”التمسك في استعمال الحق“ . دعوى  
”الدفاع الكيدى“ . مسئولية .

إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ مدنى . شرطه . ثبوت كيدية  
الدفاع والقصد إلى إطالة أمد التقاضى لإضراراً بالمدين .



١ — لا يعيب الحكم استناده إلى أقوال شاهد سمعه الخبير بغير حلف يمين  
إذ لمحكمة الموضوع أن تتخذ من هذه الأقوال قرينة تضيفها إلى قرائن أخرى  
للتدليل على صورية الأوراق التي تعتمد عليها .

٢ — ليس للطاعن — طالما أنه لم يطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى  
التحقيق — أن يعيب عليها عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها إذ الأمر  
في اتخاذ هذا الإجراء وعدم اتخاذها يكون صندئذ من إطلاقاتها وما دامت هي لم تر  
بها حاجة إليه فلا معقب عليها في ذلك .

٣ — إذا كان الطاعن لم يسبق له التمسك لدى محكمة الموضوع باستحقاقه  
المبالغ المطالب بها على أساس الفضالة فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لأول  
مرة أمام محكمة النقض .

٤ — إذا كان الطاعن قد اختصم المطعون ضدهما أمام المحكمة الابتدائية  
وأمام محكمة الاستئناف بصفتهم الشخصية لا بوصفهما شريكين في شركة  
تضامن ، فإن استناده في وجوب القضاء بالتضامن إلى قيام شركة تضامن بين  
المطعون ضدهما يكون سببا جديدا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع وهو  
لما يخالطه من واقع لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض .

٥ — لا يكفي لإعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ من القانون  
المدنى وقوع خطأ من الدائن في مسلكه في الدفاع في الخصومة ولو كان هذا  
الخطأ جسيما ، بل لابد من ثبوت سوء نيته وتعمد الإضرار بالمدين حتى تتراكم عليه  
الفوائد ، ومن ثم فإن مجرد إبداء الدائن دفاعا ينحقق في إثباته لا يدل بذاته على  
أنه كان مئىء النية في إطالة أمد التقاضى ، بل لابد لذلك من أن يثبت أن هذا  
الدفاع كيدى وأن القصد من تقديمه إطالة أمد التقاضى إضرارا بالمدين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٢٧٩٩ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى القاهرة طالبا الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ ٦٢٢٦ ج و ٢٣٧ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وقال شرحا للدعوى إنه بموجب عقد شركة مؤرخ ١٩٤٦/٥/٢٠ اتفق معه المطعون ضدهما على أن يتولى مباشرة وتنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال الصيانة الخاصة بمنشآت وممتلكات سلاح الطيران البريطانى فى مدينة الاسماعيلية والفردان التى رست مناقصتها عليهما فى ١٩٤٦/٤/٢٠ وذلك فى حدود الأوامر التى يصدرها السلاح المذكور كتابة ، على أن يجرى مقاس ما يتم إنهاؤه من هذه الأعمال أولا بأول وأن يتم عمل المستخلصات الابتدائية والنهائية الخاصة بكل منها ومحاسبة العمال وتقديم الكشف الموقعة منهم للمطعون ضدهما لاعتمادها ، وأن يكون له الثلث فى صافى الأرباح ، وإذا قام الطاعن بمباشرة هذه الأعمال تنفيذا للاتفاق بل وأنفق عليها من ماله الخاص عند اللزوم ، فقد تبين من الميزانية التى أعدها الشركاء الثلاثة من واقع الكشف المقدمة منه وما صرف من الجيش البريطانى ثمنا للعمليات التى نفذها منذ بدء التعاقد إلى آخر فبراير سنة ١٩٤٩ ، أن له مبلغ ٤٥٤ ج و ٦١٧ م أضيفت لحسابه الدائن للشركة ، وأن نصيبه بحق الثلث فى صافى الأرباح هو ١٠٥٦ ج و ٦٨٨ م يخصم منه ٩٧١ ج و ٨٣٠ م قيمة ما استجره خلال تلك المدة فىكون الباقي له من الأرباح هو ٨٤ ج و ٨٥٨ م ويصبح مجموع ماله فى ذمة الشركة عن هذه الفترة هو ٥٣٩ ج و ٤٧٥ م . وأنه بموجب اتفاق شفوى إرتضى الشركاء أن يتولى الاتفاق على جميع العمليات اللاحقة من ماله الخاص على أن يتم توزيع الأرباح بنسبة ٩٠ ٪ للطاعن من مجموع قيمة العمليات دون خصم للصاريف

وبنسبة ١٠ ٪ للطعون ضدهما على ألا يتحملا أى نصيب فى النفقات، وإذا بلغت قيمة العمليات اللاحقة وفقا لما جاء بخطاب الجيش البريطانى المؤرخ ١٩٤٩/٩/١٩ مبلغ ٧٢٤٠ ج، فإن نصيبه فيها يكون ٦٥١٦ ج ينخص منه مبلغ ٨٢٩ ج و ٢٣٨ م قيمة ما استلمه من أول دفعة من دفعات الجيش البريطانى فيكون الباقي له عن هذه الفترة ٥٦٨٦ ج و ٧٦٢ م، ويصبح مجموع ماله فى ذمة الشركة عن الفترتين هو المبلغ المطالب به، ونظرا لأن المطعون ضدهما أقاما على الطاعن الدعوى رقم ٢٥٧١ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى القاهرة لإلزامه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن إدارة وتنفيذ العمليات سالفة الذكر، والدعوى ورقم ٢٠٧٩ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى القاهرة لمطالبته بتعويض عن دعوى شهر الإفلاس التى وجهها إليهما وقضى برفضها، فقد قررت المحكمة ضم الدعاوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد. وفى ١٩٥١/٤/٢٩ قضت المحكمة فى هذه الدعاوى بنسب خبير حسابى لتقدير المبالغ التى أنفقها الطاعن على العمليات. منذ بدء العمل حتى آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ والمبالغ التى أمده بها المطعون ضدهما وتقدير المبالغ التى دفعها الجيش البريطانى ثمتا لهذه العمليات وبيان حصة الطاعن فى صافى الأرباح على هدى التعاقد المبرم بينه وبين المطعون ضدهما، أو ما يكون قد استحدث من تعديل وتحديد الباقي له أو ما فى ذمته. فباشرا الخبير هذه المسامورية وقدم تقريرا خلاص فيه إلى أن المبالغ التى أنفقها المطعون ضدهما فى العمليات هى ٢٩٦٤٩ ج و ٤١٦ م وأن المبالغ التى أنفقها الطاعن هى ٣٤١٤ ج و ٣١٥ م وأن المبالغ التى تسلمها الطاعن من المطعون ضدهما هى ١٣٦٧٧ ج و ٣٤٤ م وأن المبالغ التى دفعها الجيش البريطانى لآخر فبراير سنة ١٩٤٩ بأقرار الطرفين هى ٣٢٩٦٧ ج و ٣٦٩ م، أما ما دفعه بعد ذلك فهو ٧٢٤٠ ج وفقا لخطاب الجيش المقدم من الطاعن و ٤٣٨٩ ج و ٢٣٨ م، فى قول المطعون ضدهما، ونظرا لاعتذار الجيش المذكور عن إعطاء شهادة بحقيقه المبلغ الذى دفعه رأى الخبير اعتماد الرقم الأول واعتبار جملة المدفوع فى الفترة جميعا هو مبلغ ٤٠٢٠٧ ج و ٣٦٩ م، وخلص الخبير إلى اعتبار نصيب الطاعن فى الربح عن الفترة من ١٩٤٦/٥/٢٠ إلى آخر فبراير سنة ١٩٤٩ هو ١٠٢١ ج و ٢٥٧ م وأن نصيبه فى الربح فى الفترة التالية حتى آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ هو ١٣٥٩ ج و ٢٣٨ م على أساس الثالث، ومبلغ ٦٥١٦ ج على أساس ٩٠ ٪ من قيمة العمليات



وبنخص قيمة المسحوبات، يصبح المستحق للطاعن في الفترة الأولى هو ٦٤ ج و ٤٢٧ م ( ١٠٢١ ج و ٢٥٧ م — ٩٥٦ ج و ٨٣٠ م ) ويصبح المستحق له في الفترة الثانية على أساس الثلث هو ٥٣٠ ج و ٧١٧ م ( ١٣٥٩ ج و ٩٥٥ م — ٨٢٩ ج و ٢٣٨ م ) و ٥٦٨٦ ج و ٧٦٢ م ( ٦٥١٦ ج — ٨٢٩ ج و ٢٣٨ م ) على أساس ٩٠٪ من قيمة العمليات في هذه الفترة، وبذلك يصبح مجموع المستحق للطاعن في الفترتين على أساس الثلث هو ٥٩٥ ج و ١٤٤ م ( ٦٤ ج و ٤٢٧ م + ٥٣٠ ج و ١٧٧ م ) أما على أساس الثلث في الفترة الأولى و ٩٠٪ في الفترة الثانية فيكون المستحق للطاعن هو ٥٧٥١ ج و ١٨٩ م ( ٦٤ ج و ٤٢٧ م + ٥٦٨٦ ج و ٧٦٢ م ). اعترض الطاعن على هذا التقرير لاستبعاد الخبير مبلغ ٧٩٣ ج و ٢٩١ م قيمة ما أنفقه على العمليات خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ ومبلغ ٤٨٧ ج و ٥٧٦ م قيمة ماصرفه لمقاولي الباطن، كما اعترض عليه المطعون ضدّهما لتقدير الخبير قيمة الأعمال اللاحقة لآخر فبراير سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٧٢٤٠ ج ولاحتسابه نصيب الطاعن في الربح بعد هذا التاريخ بواقع ٩٠٪ من قيمة العمليات وفي ١٥/٤/١٩٥٦ قضت المحكمة بإعادة المأمورية إلى الخبير لفحص هذه الاعتراضات وتصفية الحساب بين الطرفين على أساس أن حصة الطاعن في الأرباح هي الثلث خلال مدة المحاسبة كلها. فاستأنف الطاعن هذا الحكم في شقه القطعي بالاستئناف رقم ٣٨٢ سنة ٧٣ ق وبعد أن قضى بتأييده، قدم الخبير ملحقاً لتقريره أثبت فيه استعاله الإتصال بإليش البريطاني للتعرف على حقيقة المبالغ التي دفعها ثمناً للعمليات اللاحقة لآخر فبراير ١٩٤٩ لجلائه عن البلاد وفوض الرأي للمحكمة بالنسبة للمبالغ التي دفعت لمقاولي الباطن والتي سبق له استبعادها، وقرر أن نصيب الطاعن في الربح بواقع الثلث في حالة اعتماد هذا المبلغ يكون ٤٤٠ ج و ١٤٤ م بدلا من ٥٩٥ ج و ١٤٤ م ويكون جملة ما أنفقه هو ٣٨٧٩ ج و ٣٢٥ م بدلا من ٣٤١٤ ج و ٣٢٥ م. وفي ١٢/٤ سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا في مادة تجارية برفض الدعوى بين ٢٥٧١ سنة ١٩٤٩، ٢٠٧٩ سنة ١٩٥٠ وألزمت المدعى بالمصاريف، وفي الدعوى ٢٧٩٩ سنة ١٩٤٩ بالزام المدعى عليهما (المطعون ضدّهما) بأن يدفع للطاعن مبلغ ٤٤٠ ج و ١٤٤ م والمصاريف و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه وشملت الحكم بالفاز المعجل

بشرط تقديم الكفالة. فاستأنف الطاعن قضاءها بالإستئناف رقم ٣٩٧ سنة ٨١ ق  
 ناعيا عليه الخطأ في عدم رد المبالغ التي أنفقها والخطأ في عدم القضاء بالفوائد  
 والتضامن . وفي ١٦ مارس سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف  
 وبإلزام المستأنف عليهما ( المطعون ضد هما ) بأن يدفعا للمستأنف مبلغ ٢١١٩ ج  
 و ١٧٠ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ صدور الحكم . طعن الطاعن  
 في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٦٥ ، وقدمت النيابة  
 العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم في خصوص الوجه الثاني من السبب الثاني  
 المتعلق بالفوائد وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه  
 أخطأ في فهم وقائع الدعوى والأوراق التي قدمت فيها وأولها تأويل لا يتفق مع  
 الواقع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أهدر المبالغ التي دفعها  
 لمقاولي الباطن استنادا إلى ما قرره الشاهد يوسف خليل أمام الخبير من أن الإيصالات  
 الصادرة من هؤلاء المقاولين إيصالات صورية قصد بها خدمة الطاعن ، وكان يتعين  
 على المحكمة إذا رأت الاعتماد على أقوال هذا الشاهد أن تحيل الدعوى إلى التحقيق  
 لتسمع شهادته بعد تحليفه اليمين ، خاصة وأن الخبير قد فوض الرأي إلى المحكمة  
 في خصوص اعتماد هذه المبالغ بعد إعادة المأمورية إليه للتحقق من واقعة الصرف  
 والظروف التي تمت فيها وأن المبالغ المشار إليها قد دفعت لمقاولي الباطن بيومي  
 عبد الرحمن على ثلاث دفعات إحداها بشيك مؤرخ ١١/٨/١٩٤٨ قيمته ٣٥٠ ج  
 صرف إليه فعلا بمقتضى الشهادة المصرفية المقدمة إلى الخبير قبل رفع الدعوى  
 الأمر الذي يهدم أقوال الشاهد التي اتخذها الحكم أساسا لقضائه ، هذا فضلا  
 عن أن المحكمة احتسبت على الطاعن مبلغ ٦٧٤٠ ج مرتين إذ قامت بنخصمه من  
 حسابه عند تحديد المبالغ الخاصة به رغم سبق إدراج هذا المبلغ ضمن المبالغ التي  
 تسلمها من المطعون ضد هما البالغ قدرها ١٣٦٧٧ ج و ٣٤٤ م ، ولم تعتمد المحكمة سوى  
 مبلغ ألف جنيه فقط من المبالغ التي دفعها لمقاولي الباطن استنادا إلى ما قرره الشاهد  
 يوسف خليل أمام الخبير من جهة وإلى انكار المطعون ضد هما لها من جهة أخرى ،  
 في حين أن الثابت بمحاضر الأعمال أن الخبير واجه الشاهد بأن الإيصالات الموقعة منه  
 بالاشتراك مع بيومي عبد الرحمن تزيد قيمتها عن ألف جنيه فعجز عن تحليل ذلك

وأن مسلك المطعون ضدهما في جميع مراحل الدعوى يدل على اتخاذهما موقف الانكار لجميع حقوقه، كما وأن المحكمة بعد أن اعتمدت مبلغ ألف جنيه فقط مما دفعه لمقاولي الباطن صرحت في أسباب حكمها باعتماد باقى البنود التى أوردها الخبير فى تقريره ولكنها لم تعتمد هذه البنود .

وحيث إن هذا النعى فى جميع ما تضمنه غير سديد، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد عرض لوقائع النزاع قد جاء به فى هذا الخصوص قوله ” وحيث إن هذه المحكمة إزاء ما قرره يوسف خليل أمام الخبير من أن مجموع ما استلموه من المستأنف هو وباقى المقاولين من الباطن ألف جنيه فقط وأن توقيعهم كان لأن المستأنف يريد رفع دعوى ، ولعدم بيان الأعمال التى صرفت هذه المبالغ للمقاولين أجرا لها ولعدم اعتماد المستأنف عليهما لها فإن المحكمة لا تطمئن إلى المبلغ الذى اعتمدته الخبير للمقاولين من الباطن فى تقريره الأول وقدره ٢٨٢٥ ج و ٤٣٤ م ولا للمبلغ الذى فوض أمره للمحكمة فى تقريره الثانى وقدره ٤٦٥ ج، لذلك لا تعتمد من هذه المبالغ إلا مبلغ ألف جنيه فقط وهو الذى ذكره الشاهد يوسف خليل لأول وهلة أنه المبلغ الذى قبضه المقاولون من الباطن فعلا من المستأنف . وحيث إنه باحتساب المبالغ التى صرفها المستأنف خلال الفترة من مارس إلى أغسطس سنة ١٩٤٩ على أساس أن المبالغ التى دفعت للمقاولين من الباطن ألف جنيه ومع اعتماد المحكمة للبنود الأخرى التى اعتمدها الخبير فى تقريره يكون ما صرفه المستأنف فى هذه الفترة مبلغ ١٣٣٥ ج و ٧٠٠ م وبإضافة مبلغ ٢٥٤ ج و ١٨١ م جملة مصروفات يناير وفبراير سنة ١٩٤٩ كما أظهرها الخبير، يكون مجموع ما صرفه المستأنف من يناير إلى أغسطس سنة ١٩٤٩ مبلغ ١٥٨٩ ج و ٨٨١ م ويتعين لذلك أن يرد هذا المبلغ للمستأنف بعد خصم ما استلمه تحت حساب العملية وقد تضمنها الكشف المقدم لمحكمة أول درجة ومجموعها ٦٧٤ ج فيكون الباقي له ٩١٥ ج و ٨٨١ م ... إلخ “ . ولما كان يبين من هذا الذى قرره الحكم أن المحكمة قد أطرحت مستندات الطاعن ولم تعتمد من المبالغ التى يقول إنه دفعها لمقاولي الباطن إلا مبلغ ألف جنيه فقط استنادا إلى الأسباب التى ذكرتها وهى أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة



التي إنتهت إليها، فانه لا يعيب حكما في هذا الشأن استناده إلى أقوال شاهد سمعه الخبير بغير حلف يمين إذ لمحكمة الموضوع أن تتخذ من هذه الأقوال قرينة تضيفها إلى قرائن أخرى للتدليل على صورية الأوراق التي لم تعتمد عليها . كما أنه ليس للطاعن طالما أنه لم يطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق أن يعيب عليها عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها إذ الأمر في اتخاذ هذا الإجراء وعدم اتخاذها يكون عندئذ من إطلاقاتها وما دامت هي لم تربها حاجة إليه فلا معقب عليها في ذلك . والنهي مردود في شقه الخاص باحتساب مبلغ ٦٧٤ ج مرتين بأن هذا المبلغ وإن كان يندرج ضمن ١٠٩٣٧ ج و ٢٠١ م أحد مفردات المبالغ المدفوعة من المطعون ضدهما للطاعن والتي أوردها الخبير في تقريره وجمعتها ١٣٦٧٧ ج و ٣٤٤ م، إلا أن الخبير لم يتعرض لتصفية ما يستحقه الطاعن من المصروفات التي أنفقها على العملية موضوع التعافد ، وبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تحتسب ذلك المبلغ على الطاعن سوى مرة واحدة عند قيامها بتصفية مستحقاته في المصاريف التي أنفقها . والنهي في شقه الخاص بعدم اعتماد الحكم لباقي بنود تقرير الخبير غير مقبول لوروده مجعلا إذ لم يذكر الطاعن البنود التي أطرحها الحكم . وبيان مدى أثر هذا الإغفال على حقوقه التي يطالب بها .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن محكمة الاستئناف أهدرت دفاع الطاعن ، إذ لم تعتمد ما أنفق على العملية خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ رغم تقديمه مستندات الصرف ، وذلك بحجة أن المطعون ضدهما قد منعا من العمل ، وكان يتعين على المحكمة أن تحتسب ما قام باتفاقه إن لم يكن بوصفه شريكا فعلى الأقل باعتباره فضوليا قام بعمل عاد بالفائدة على المطعون ضدهما .

وحيث إن هذا النعي مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن علاقة الطاعن بالعمل قد إنتهت في آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ للأسباب التي أوردها الحكم والتي ليست محل نعي من الطاعن ، وكذلك بما أثبتته الحكم من أن المبالغ التي يقول الطاعن إنه صرفها لم تتأيد بمستندات تظمن إليها المحكمة . وإذا كان ذلك

وكان الطاعن لم يسبق له التمسك لدى محكمة الموضوع باستحقاقه لهذه المبالغ على أساس الفضالة فانه لا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه رفض طلب الحكم على المطعون ضدهما بالتضامن استنادا إلى ما قاله من أن التضامن لا يفترض وأن القانون التجارى حدد الحالات التى يقضى فيها بالتضامن على سبيل الحصر وأن الطاعن لم يختصم المطعون ضدهما بوصفهما شركاء في شركة تضامن، هذا في حين أن الطاعن ذكر في صحيفة افتتاح الدعوى وفي صحيفة الاستئناف وفي جميع المذكرات المقدمة منه أن المطعون ضدهما يكونان شركة تضامن وأنهما تعاقدتا معه ومع الجيش البريطانى على هذا الأساس كما أورد الطاعن اسميهما في أوراق التقاضى على أساس أنهما شريكان في شركة تجارية ومتضامنان، ولهذا فقد كان على الحكم المطعون فيه أن يقضى بتضامنهما خاصة وأن التزاماتهما غير قابلة للانقسام .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أنه وإن كان الطاعن قد أشار في صحيفة افتتاح الدعوى وفي صحيفة الاستئناف إلى عقد شركة بينه وبين المطعون ضدهما إلا أنه لم يذكر أن المطعون ضدهما كانا شريكين متضامنين في تلك الشركة ولم يبين في صحيفة دعواه الأساس الذى يبنى عليه طلب التضامن كما أنه حين نعى في صحيفة استئنافه على الحكم الابتدائى عدم قضائه بهذا الطلب أسس نعيه — على ما جاء بالسبب الخامس من أسباب الاستئناف — على قوله ”على الرغم من أن الدعوى المستأنفة دعوى تجارية والنزاع الناشب بين أطرافها متعلق بعمل تجارى والتضامن مفروض في الأعمال التجارية، رغم ذلك كله لم تقض محكمة أول درجة بالزام المستأنف ضدهما بالمبلغ الذى حددته بالتضامن“، ولم يورد الطاعن شيئا عن طلب التضامن في مذكرته الوحيدة المقدمة إلى محكمة الاستئناف. لما كان ذلك وكان الطاعن قد اختصم المطعون ضدهما أمام المحكمة الابتدائية وأمام محكمة الاستئناف بصفتهم الشخصية لا بوصفهما شريكين في شركة تضامن، فإن استناده في وجوب القضاء بالتضامن إلى قيام شركة تضامن بين المطعون ضدهما يكون سببا جديدا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع، وهو لما يخالطه من واقع

لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الالتزام المقضى به على المطعون ضدهما قابلا للانقسام خلافا لما يقوله الطاعن فان النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ رفض القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية استنادا إلى ما قاله من أن الطاعن تسبب بسوء نية فى إطالة أمد النزاع بلا مبرر بادعائه أنه أصبح شريكا فى الشركة بحق ٩٠٪ بدلا من الثلث وترددت الدعوى أثناء ذلك بين المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف مما أطال أمد النزاع بغير مبرر ، هذا فى حين أن واقعة تعديل العقد واقعة صحيحة وأن فشله فى اثباتها لا ينبىء عن سوء نيته ، فضلا عن أن الدعوى قد طال أمدها بفعل الخبير لا بفعله هو إذ قدم الخبير تقريره لمحكمة أول درجة فى ١٩٦٣/٦/٨ مع أن المأمورية أعيدت إليه فى ١٩٥٦/٤/١٥ .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه مع تسليمه بأن محل الالتزام كان معلوم المقدار وقت الطلب — خلافا لما ذهب إليه الحكم الابتدائى — فإنه رفض طلب سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية استنادا إلى قوله ” إن المحكمة ترى أن المستأنف ( الطاعن ) قد تسبب بسوء نية فى إطالة أمد النزاع بادعائه أنه أصبح شريكا بحق ٩٠٪ بدلا من الثلث وترددت الدعوى أثناء ذلك بين المحكمة الابتدائية والاستئنافية مما أطال أمد النزاع بلا مبرر لذلك تقضى المحكمة بسريان الفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ صدور الحكم الاستئنافية “ . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لإثبات سوء نية الطاعن فى إطالة أمد التقاضى ليس من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، إذ لا يكفى لإعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٢٢٩ من القانون المدنى وقوع خطأ من الدائن فى مسلكه فى الدفاع فى الخصومة ولو كان هذا الخطأ جسيما بل لا بد من ثبوت سوء نيته وتعمده الإضرار بالمدين حتى تتراكم عليه الفوائد ، ومن ثم فإن مجرد إبداء الدائن دفاعا يخفق فى إثباته لا يدل بذاته على أنه كان سعى النية فى إطالة أمد التقاضى بل لا بد لذلك من أن يثبت أن هذا الدفاع كيدى وأن القصد من تقديمه إطالة



أمد التقاضى إضرارا بالمدين ، لما كان ذلك وكان أيضا ما أورده الحكم من سوء نية الطاعن حتى لو صح لا يكون له أثر على سريان الفوائد إلا في المدة التي طال فيها النزاع بلا مبرر ، وبالتالي فلا يكون له أثر على سريانها في المدة اللاحقة ليوم ٢٢ يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ صدور الحكم في الاستئناف رقم ٣٨٢ سنة ٧٣ ق الذي قضى برفض ادعاء الطاعن وانحسم به النزاع نهائيا حول مقدار حصته في الربح ، فان الحكم المطعون فيه يكون في هذا الخصوص معيبا بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا .

## جلسة ٣ من يولييه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين / سليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشبيشى ، ومحمد سيد أحمد حماد  
وعلى عبد الرحمن .

( ١٧١ )

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ) نقض . ” الخصوم في الطعن ” .

لا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم  
المطعون فيه .

( ب ) تنفيذ . ” التقسيم والتوزيع بحسب درجات الدائنين ” . ” قائمة  
التقسيم المؤقت ” .

وجوب تقديم جميع المستندات المؤيدة لطلبات الدائنين في التقسيم قبل إصدار  
القاضي القائمة المؤقتة . مله ذلك . الإشارة في الطلب إلى أن المستندات مقدمة في تقسيم  
آخر لا يفنى عن وجوب تقديمها .

١ — لا يجوز — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يختصم في الطعن  
إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .

٢ — إنه وإن جاز للدائن أن يقدم المستندات المؤيدة للطلب المقدم منه  
في التقسيم بعد فوات ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادتين  
٧٣١ و ٧٣٣ من قانون المرافعات السابق — الذي يحكم إجراءات التقسيم  
في النزاع المطروح — اعتبارا بأن القانون المذكور لم ينص على عدم قبول  
المستندات بعد فوات هذا الميعاد وإنما اقتصر على النص على عدم قبول الطلب  
ذاته إذا لم يقدم في الميعاد المذكور ، إلا أن ما تنص عليه المادة ٧٣٤ من  
أن قاضي التقسيم يضع قائمته المؤقتة على موجب الأوراق المقدمة له خلال

الخمسـة عشر يوما التالية لاتقضاء ميعاد التقديم ؛ هذا يستوجب أن تقدم جميع المستندات المؤيدة لطلبات الدائنين في التقسيم قبل أن يصدر القاضي القائمة المؤقتة حتى تتوافر لديه جميع المستندات التي يضع على موجبها تلك القائمة وحتى يتمكن الدائنون من الاطلاع عليها والمناقضة في الطلب الذي يستند إليها — في الميعاد المحدد للتقرير بالمناقضة — إذا لم يروا فيها ما يبرر تخصيص صاحب الدين بما خصص له في القائمة ، ولا يغني عن وجوب تقديم المستندات قبل إصدار القائمة الإشارة في الطلب إلى أنها مقدمة في تقسيم آخر، إذ يجب أن تقدم المستندات لتكون تحت نظر القاضي وهو يضع القائمة وليتمكن باقي الدائنين من الاطلاع عليها مع هذه القائمة واستعمال حقهم في المناقضة في الدين المستند إليها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الثالث رغبة منه في سداد ما عليه من الديون حول ماله من حقوق لدى شركة غومات بورسعيد والسويس لصالح دائنيه ومن بينهم شركة كومنيوس كوكونس المطعون ضدها الأولى التي أصدر لها حوالة بمبلغ ٦٠٠ جنيه وروزا باسا مورثة الطاعنة التي حول لها مبالغ ٤٠٠ جنيه ولما أعلنت شركة غومات بورسعيد والسويس بالحوالات وتوقعت حجز تحت يدها أودعت بخزينة المحكمة المستحق له في ذمتها ؛ وطلب نقولا موسورس باعتباره دائنا لروزا باسا مورثة الطاعنة إجراء تقسيم لكل المبالغ المودعة ، وقيد طلبه برقم ١٠ سنة ١٩٦١ تقسيم كلى المنصورة وأصدر القاضي أمرا بافتتاح إجراءات التقسيم، وبعد إعلان ذوى الشأن طلب الحارس على المطعون ضدها الأولى تخصيصها بدينها وطلبت الطاعنة تخصيصها بدين مورثها كما تقدم دائنون آخرون بطلباتهم في التقسيم ، ولما أصدر قاضي التقسيم القائمة المؤقتة في ٢٤/١٠/١٩٦٢ واستبعد فيها الطلب المقدم من الشركة المطعون ضدها



الأولى ناقضت هذه الشركة في تلك القائمة المؤقتة طالبة تعديلها وتخصيصها في درجة الحوالة وقبل روزا باسا مورثة الطاعنة طبقا لطلب التخصيص المقدم منها ، وقيدت هذه المناقضة برقم ١٠٤٩ سنة ١٩٦٢ كلى المنصورة . دفعت الطاعنة بسقوط حق الشركة المناقضة في التقسيم لعدم تقديمها المستندات المؤيدة لطلبها طبقا لما توجبه المادة ٧٣١ من قانون المرافعات ، وقالت إنه لا يغنى عن تقديم هذه المستندات الإشارة في الطلب إلى أنها مقدمة في تقسيم آخر ، وأضافت الطاعنة أن الشركة التي يمثلها المطعون ضده الأول كانت قد حولت الدين موضوع الطلب إلى نقولا طناش وأعلنت شركة فحومات بور سعيد والسويس بهذه الحوالة في ٢٩ / ٦ / ١٩٣٦ ، وأن الدين آل بعد وفاة المحال إليه ووارثته كاتنيا كوميوس إلى فويتس وقسطنطين كوميوس ، ولم تقدم الشركة المناقضة قبل صدور القائمة المؤقتة ما يدل على أنها تملك الحق من جديد بعد تحويلها له . وفي ٢٧ / ٤ / ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة برفض المناقضة وبإلزام المناقض المطعون ضده الأول بصفته بالفوائد بواقع ٤ . / لمستحقها عن المبلغ موضوع التقسيم من الفترة التي اقتضاها نظر المناقضة . استأنف المطعون ضده الأول بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٠٢ سنة ١٥ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الابتدائية . وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتعديل قائمة التقسيم المؤقتة رقم ١٠ سنة ١٩٦١ كلى المنصورة المفتوح ضد كوستا ديسبرس بجعل دين المستأنف بصفته ( المطعون ضده الأول ) سابقا على دين المستأنف عليها الثانية روزا باسا ( مورثة الطاعنة ) طبقا لطلب التخصيص المقدم منه . وبتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٦٥ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم الرابع والخامس والسادس ، تأسيسا على أنهم وإن كانوا قد اختصموا أمام محكمة أول درجة بصفتهم ورثة كوستا ديسبرس إلا أنهم لم يكونوا خصوما في الاستئناف إذ لم يوجه إليهم وإنما وجه إلى كوستا ديسبرس نفسه على اعتبار أنه على قيد الحياة ، واستمرت الإجراءات في مواجهته إلى أن صدر الحكم المطعون فيه دون اعتراض من الخصوم ، ومن ثم فلا يجوز اختصاص هؤلاء المطعون ضدهم في الطعن بوصفهم ورثة كوستا ديسبرس الذي اختصم شخصيا ، كما أبدت

النيابة الرأى بنقض الحكم في خصوص السبب الرابع وصممت على هذا الرأى بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضدهم الرابع والخامس والسادس صحيح ؛ ذلك أنه يبين من الأوراق أنهم وإن كانوا قد اختصموا أمام محكمة أول درجة بوصفهم ورثة كوستا ديسبرس إلا أنهم لم يختصموا أمام محكمة الإستئناف التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل اختصم في الإستئناف وفي هذا الطعن كوستا ديسبرس نفسه ، ولما كان لا يجوز — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون ضدهم الرابع والخامس والسادس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ؛ وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قد أخطأ فيما قرره من أن إشارة الشركة المطعون ضدها الأولى في الطلب المقدم منها في التقسيم إلى أن مستنداتها مودعة بملف تقسيم سابق يجعل طلبها صحيحا ، ذلك أنه يتعين على طالب التخصيص عملا بالمادتين ٧٣١ و ٧٣٣ من قانون المرافعات أن يرفق بطلبه المستندات المؤيدة له أو يقدمها في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٧٣١ ليحرر قاضى التوزيع القائمة المؤقتة على موجب ما يكون قد قدم منها ، وحتى يتمكن باقى الدائنين من الاطلاع عليها والمناقضة فيها في الميعاد ، وإذ كان المطعون ضده الأول بصفته لم يقدم العقدين المؤرخين ١٩٤٥/١٢/٣١ و ١٩٤٦/٩/١٥ اللذين استند إليهما في المطالبة بدينه إلا بعد صدور القائمة المؤقتة وأثناء نظر مناقضته في تلك القائمة ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى قبول طلبه واعتبر تقديمه صحيحا يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ؛ ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله ” وأما عن الدفع بسقوط حق المستأنف (المطعون ضده الأول بصفته) في طلب التقسيم أو بعدم قبوله لعدم إرفاق المستندات المؤيدة له ، فإنه في غير محله إذ ثبت من طلب التقسيم أنه أشار فيه إلى أن المستندات مقدمة

في تقسيم سابق أمام ذات المحكمة، وبذلك يكون الطلب مستوفيا وعلى كل فإن القانون لم ينص في المادتين ٧٣١ و ٧٣٣ مرافعات على سقوط الحق في الطلب أو عدم قبوله نتيجة لعدم إرفاق المستندات المؤيدة له . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه بقبول المستندات المقدمة من الشركة المطعون ضدها الأولى لأول مرة أثناء نظر المناقضة المقدمة منها غير صحيح في القانون ، ذلك بأنه وإن جاز للدائن أن يقدم المستندات المؤيدة للطلب المقدم منه في التقسيم بعد فوات ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادتين ٧٣١ و ٧٣٣ من قانون المرافعات السابق — الذي يحكم إجراءات التقسيم في النزاع المطروح — إعتبارا بأن القانون المذكور لم ينص على عدم قبول المستندات بعد فوات هذا الميعاد وإنما اقتصر على النص على عدم قبول الطلب ذاته إذا لم يقدم في الميعاد المذكور، إلا أن ما تنص عليه المادة ٧٣٤ من أن قاضي التقسيم يضع قائمته المؤقتة على موجب الأوراق المقدمة له خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقضاء ميعاد التقديم ، هذا يستوجب أن تقدم جميع المستندات المؤيدة لطلبات الدائنين في التقسيم قبل أن يصدر القاضي القائمة المؤقتة حتى تتوافر لديه جميع المستندات التي يضع على موجبها تلك القائمة وحتى يتمكن الدائنون من الاطلاع عليها والمناقضة في الطلب الذي يستند إليها — في الميعاد المحدد للتقرير بالمناقضة — إذا ما تراءى لهم ذلك . لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق ومن قرارات الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها الأولى كانت قد حولت الدين موضوع طلبها في التقسيم إلى نقولا فرنجوطاش وأن فوتس وقسطنطين كومنيوس اللذين آل إليهما هذا الحق من كاتينا كومنيوس وارثة نقولا طناش قد أفرا في العقدين المؤرخين ١٩٤٥/١٢/٣١ و ١٩٤٦/٩/١٥ بأن الشركة قد تملك الحق المحال به من جديد بعد حوالة ، وكانت تلك الشركة لم تقدم هذين العقدين المثبتين لحقهما في الدين موضوع الطلب المقدم منها في التقسيم إلا بعد إعداد القائمة المؤقتة وعند نظر المناقضة المقدمة منها ، فإنه ما كان يجوز للمحكمة التي نظرت المناقضة قبول هذين المستندين ولا يعني من وجوب تقديم المستندات قبل إصدار القائمة الإشارة في الطلب إلى أنها مقدمة في تقسيم آخر ، إذ يجب أن تقدم المستندات لتكون تحت نظر القاضي وهو يضع قائمة التقسيم المؤقتة وليتمكن باقي الدائنين من الإطلاع عليها مع هذه القائمة واستعمال حقهم في المناقضة في الدين المستند إليها إذا لم يروا



فيها ما يبرر تخصيص صاحب هذا الدين بما خصص له في القائمة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل مستندات الشركة المطعون ضدها الأولى التي قدمتها لأول مرة أثناء نظر المناقضة المقدمة منها وقضى على أساس هذه المستندات بتعديل القائمة وبجمل دين المطعون ضدها الأولى سابقا على دين مورثة الطاهنة فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه متى تقرر عدم قبول المستندات المقدمة من المطعون ضدها الأولى لأول مرة أثناء نظر المناقضة ، فإن طلب المطعون ضدها الأولى في التقسيم يكون عاريا عن الدليل ويكون قاضى التقسيم على حق إذ استبعد هذا الدين في قائمة التقسيم المؤقتة ، وبالتالي تكون المناقضة على غير أساس ، ويكون الحكم المستأنف إذ قضى برفضها قد انتهى إلى نتيجة صحيحة وذلك للأسباب السالف بيانها وليس للأسباب التي استند إليها الحكم الابتدائي المذكور ويتعين لذلك تأييده .

## جلسة ٣ من يولييه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل قاضى ورئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشيشى ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٧٢ )

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) عقد . " فسخ العقد " . " الشرط الفاسخ الضمنى " .

قضاء المحكمة بالفسخ إعمالا للمادة ١٥٧ مدنى . منشئ . للفسخ لا مقرر له .

( ب ) حكم . " حجية الحكم . الأسباب المرتبطة بالمنطوق " .

عدم النص فى منطوق الحكم على الفسخ . النص عليه فى الأسباب بصيغة صريحة .  
لا عيب .

( ج ) إلتزام . " تنفيذ الإلتزام " . " الدفع بعدم التنفيذ " . عقد .

الدفع بعدم التنفيذ . شرطه . أن يكون الإلتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه  
مستحق الوفاء . المادة ١٦١ مدنى .

( د ) محكمة الموضوع " ساطتها فى مد أجل الحكم " . دعوى . حكم .

طلب مد أجل الحكم فى الدعوى لتقديم مذكرة . إجابته من إطلاقات محكمة  
الموضوع .

١ — إذا كان قضاء المحكمة بالفسخ قد صدر إعمالا لحكم المادة ١٥٧  
من القانون المدنى لا إستنادا إلى وجود شرط فاسخ صريح فى العقد فإن هذا  
القضاء يكون منشئا للفسخ لا مقرر له .

۲ — لا یعیب الحکم الابتدائی المؤید بالحکم المطعون فیہ ددم نصہ فی منطوقہ علی الفسخ مادام قد نص علیہ فی أسبابہ بصیغة صریحة .

۳ — یشرط لاستعمال الدفع بعدم التنفيذ تطبیقا لنص المادة ۱۶۱ من القانون المدنی أن یکون الالتزام الذی یدفع بعدم تنفیذہ مستحق الوفاء أى واجب التنفيذ حالا فاذا کان العقد یوجب علی أحد العاقدین أن یبدأ بتنفيذ التزامہ قبل المتعاقد الآخر فلا یحق للمتعاقد المسکف بالتنفيذ أولا أن ینتفع بهذا الدفع .

۴ — لا تریب علی محكمة الموضوع إن هی لم تجب الطلب المقدم الیہا بمد أجل الحکم ، إذ متى كانت المرافعة قد انتهت بقوات المیعاد المحدد لتقديم المذکرات فان إجابة مثل هذا الطلب ( منعه أجلا لإعلان مذکرته للخصم بعد رفضه قبولها لتقديمها بعد الموعد المحدد ) یصبح من الإطلاقات الّتی لا یعاب علی المحكمة عدم الاستجابة إلیہا .

### المحكمة

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التقرير الذی تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حیث إن الطعن استوفى أوضاعه الشکلیة .

وحيث إن الوقائع — علی ما یبین من الحکم المطعون فیہ وسائر الأوراق — تتحصل فی أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ۸۴۸ لسنة ۱۹۶۱ أمام محكمة القاهرة الابتدائیة ضد أصحاب مصنع المواسیر المعدنیة ( وهم الطاعن بصفته الشخصية والسید / زکی النازح والسیدة انجیل زکی سمعان ) کما اختصم مدیر المصنع فرج موسى شماس طالبا الحکم بفسخ العقد المؤرخ ۱۶ نوفمبر سنة ۱۹۵۹ ، وإلزامهم بأن یؤدوا له ۵۵۰۰ ج متضامین . وأسس دعواه علی أن لیدیه مصنعا لعمل المرایر وأنه تعاقد فی ۱۶ نوفمبر سنة ۱۹۵۹ مع مصنع المواسیر المعدنیة علی أن یمده هذا المصنع بكل ما ینتجه فی خلال سنتین من الأدوات اللازمة لصنع المرایر وهی العوامید والجراید والباستون وذلك فی حدود ۱۲۰ طنا من هذه الأصناف علی أن تكون من النحاس الأصفر ونسبة ۴ إلى ۱۵ إلى ۱۱۷ علی التوالي ، کما



تضمن العقد أوصاف كل نوع منها وأن يكون التوريد طبقا لعينه معتمدة منه وأن يكون توريد الأصناف المتفق عليها على دفعات بشرط أن يتم التوريد بأكمله في خلال سنتين من تاريخ توريد أول دفعة التي تعهد المصنع بتوريدها بعد ثمانية أسابيع من تاريخ تسلمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه، وقد تبين له أن المصنع تعمد عدم تقديم العينة حتى يستبيع لنفسه مخالفة المواصفات المتفق عليها فيما يورده، وأنه رغم تنفيذ التزامه بأداء ثلاثة آلاف جنيه فإن المصنع اقتصر منذ حلول موعد توريد الدفعة الأولى في يناير سنة ١٩٦٠ على توريد كمية ضئيلة ومن نوع رديء كثير العيوب من العواميد وحلها دون الصنفين الآخرين مع أنهما من مستلزمات تكوين السراير التي ينتجها مصنع المطعون ضده، فقام بلفت نظر المصنع البائع إلى ذلك أكثر من مرة كما اعترض لديه على طريقة تنفيذ العقد من حيث الصنف ونسب التوريد وكميتها دون جدوى، ولكن حرصا منه على ما دفعه للمصنع وأمل في تنفيذ المصنع لالتزاماته اضطر إلى قبول أذاره، وإذا لم يف المصنع بعد ذلك بهذه الالتزامات فقد سجل عليه ذلك في خطاب موصى عليه أرسله إليه في ٧ مارس سنة ١٩٦٠، إلا أن المصنع البائع تابع خطته الأولى فأرسل إليه خلال الأسبوع الأول من مايو سنة ١٩٦٠ ثلاث دفعات من نوع رديء من العواميد فقط، فلما كرر اعتراضه وأراد المصنع البائع - الطاعن - أن يغطي موقفه أرسل إليه المصنع إنذارا مؤرخا ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٠ ضمنه إدماءات غير صحيحة أجاب عليها بإذاره المؤرخ ٧ يولية سنة ١٩٦٠ سجل فيه إخلال المصنع البائع بشروط العقد إخلالا يبرر فسخه ومطالبة المصنع برد ما قبضه منه مع قيمة الشرط الجزائي المتفق عليه و ٢٠٠٠ ج تعويضا له عن الضرر الذي لحقه. وبجلسة ٨ يناير سنة ١٩٦٤ أقام الطاعن بصفته حارسا على مصنع المواسير المعدنية دعوى فرعية مطالبا المطعون ضده بأن يدفع له عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض لفسخه العقد. وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٦٠٠ ج عبارة عن ٣٠٠٠ ج المبلغ المدفوع و ٦٠٠ ج تعويضا عن الضرر الذي لحق به، كما قضت في الدعوى الفرعية برفضها. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة

استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٤٩٣ سنة ٨١ قضائية . وبتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٥ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم الابتدائي فيما قضى به في الدعوى الأصلية إلى إلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للطعون ضده مبلغ ٢٧١٢ ج و ١٦٣ م . كما حكمت بتأييد الحكم في الدعوى الفرعية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول إن العقد المبرم بين الطرفين قد نص على أن يقوم الطاعن بتوريد أول دفعة من البضاعة المتفق عليها بعد ثمانية أسابيع من وفاء المطعون ضده بالجزء الأول من العربون وقدره ثلاثة آلاف جنيه ولم يتم الوفاء بكامل هذا المبلغ إلا في ٧ يناير سنة ١٩٦٠ وبذلك لا يلتزم الطاعن بتوريد أول كمية إلا ابتداء من ٤ مارس سنة ١٩٦٠ ولكنه فوجئ بخطاب من المطعون ضده تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٦٠ يعلن فيه فسخ العقد بحجة أن المصنع الذي يمثله الطاعن لم يقم بالتوريد حتى ذلك التاريخ، وإذا كان لا يجوز للطعون ضده أن يستقل بفسخ العقد وكان لا بد للفسخ في حالة خلو العقد من شرط فاسخ صريح من إعداء ومن رفع الدعوى بطلب الفسخ والحصول على حكم قضائي به طبقاً للقانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر العقد مفسوخاً منذ فسخه المطعون ضده بإرادته المنفردة قد أخطأ في القانون، هذا إلى أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لم يقض بالفسخ في منطوقه، رغم أنه كان أول طلبات المطعون ضده في عريضة دعواه، كما أن ذلك الحكم قد خالف الثابت في الأوراق فيما قرره في أسبابه من أن الطاعن قد أخل بالتزامه رغم إعداءه إذ لا يوجد في الأوراق ما يدل على حصول هذا الإعداء ولا يمكن اعتبار خطاب ٧ مارس سنة ١٩٦٠ إعداءاً كافياً لفسخ العقد، ويضيف الطاعن أنه وقد حدد المطعون ضده في هذا الخطاب الأسباب التي جعلته يفسخ العقد وحصرها في عدم توريد الدفعة الأولى من البضاعة، فإنه لا يكون له بعد ذلك أن يذكر في إنذاره المؤرخ ٧ يولية سنة ١٩٦٠ مبررات أخرى للفسخ، كادعائه

بأن المصنع لم يقم إلا بتوريد كميات يسيرة من العواميد دون الصنفين الآخرين المتفق عليهما ، وأن ماتم توريده من الأعمدة كان من صنف رديء، وإذا كان ما ذكره في خطابه الأول كمبرر لفسخه العقد وهو عدم قيام الطاعن بتوريد الدفعة الأولى في ميعادها قد ثبت عدم صحته من المستندات التي قدمها الطاعن لمحكمة الموضوع والتي تدل على توريده للمطعون ضده عدة دفعات في الفترة من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٠، فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل المبررات الأخرى التي ذكرها المطعون ضده في انذاره المؤرخ ٧ يولييه سنة ١٩٦٠ واعتمد عليها في اعتبار الطاعن مخلا بالتزامه وبالتالي مقصرا ومسئولا دون المطعون ضده، أن الحكم يكون مخطئا أيضا في القانون، هذا إلى أنه كان من حق الطاعن طبقا للسادة ١٦١ من القانون المدني أن يمتنع عن توريد البضاعة من أى نوع مادام أن المطعون ضده لم يسدد له قيمة ما ورده إليه منها حسبما هو متفق عليه في العقد إذ أن البند الثامن من هذا العقد يلزمه بأن يسدد ٩ من قيمة ما يتسلمه من البضاعة أولا بأول، ومن ثم فإن الطاعن لم يكن مخطئا في عدم توريده شيئا من البضاعة بعد ٤ مارس سنة ١٩٦٠ ، ويضيف الطاعن في الوجه الأخير من هذا السبب بأن الحكم المطعون فيه قضى بمسؤوليته عن عدم تقديم عينة يجرى التوريد وفقا لها مع أن الإلتزام بتقديم العينة طبقا لما هو منصوص عليه في البند الثالث من العقد يقع على عاتق الطرفين معا ولا يوجد في الأوراق ما يدل على أن المطعون ضده حاول تنفيذ هذا الإلتزام .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه الذي أحال إلى أسبابه لم يعتد بخطاب المطعون ضده المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٦٠ في قضائهما بفسخ العقد بل إن الحكم المطعون فيه قال عن هذا الخطاب ما نصه "ولا يمكن القول بأن المستأنف عليه كتب للمصنع خطابه المؤرخ ١٩٦٠/٣/٧ بفسخ العقد بعد بدء الميعاد المحدد للتوريد بقليل لأنه رغمًا عن هذا الخطاب فقد أرسل له المصنع المستأنف ( الطاعن ) بعد ذلك أعمدة وقبلها المستأنف عليه مما تستقرئ منه المحكمة أنه حتى ذلك الوقت لم يكن متمسكا بطلب الفسخ ومؤملا أن يتمكن المصنع من تنفيذ التزاماته بالجودة التي يتطلبها العقد وبالنسب المشترط عليها إلا أنه إزاء عدم تمكن المصنع من تنفيذ هذه



الالتزامات رغما عن خطاب المستأنف المؤرخ ١٩٦٠/٣/٧ والذي كان يجب أن يكون حافزا على تنفيذ المصنع لالتزاماته فإن المستأنف عليه تمسك بإنذاره المعلن للمستأنف في ١٩٦٠/٧/٧ بضرورة فسخ العقد". ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن المطعون ضده قد عدل عما أورده بخطابه المؤرخ ٧ مارس ١٩٦٠ بشأن فسخ العقد وذلك بقبوله بعد هذا التاريخ الأعمدة التي أرسلها إليه المصنع، واعتبر الحكم أن إعدار الطاعن قد تم بالإندار المعلن إليه في ٧ يولييه سنة ١٩٦٠ وليس بالخطاب المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٦٠، وهذا الإندار يتحقق به الإعدار وفقا للمادة ٢١٩ من القانون المدني، وإذا كان ذلك وكان المطعون ضده لم يكتف بما ذكره في إنذاره المشار إليه من إعتبار العقد مفسوخا بل لحا إلى المحكمة طالبا منها القضاء بفسخ العقد وحصل على حكم بذلك، وكان قضاء المحكمة بالفسخ قد صدر إعمالا لحكم المادة ١٥٧ من القانون المدني لا إستنادا إلى وجود شرط فاسخ صريح في العقد وبذلك يكون هذا القضاء منشئا للفسخ لا مقرر له، وكان لا يعيب الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه عدم نصه في منطوقه على الفسخ ما دام قد نص عليه في أسبابه بصيغة صريحة، وكانت محكمة الموضوع وقد انتهت إلى إعتبار إعدار الطاعن حاصلا بالإندار المعلن في ٧ من يولييه سنة ١٩٦٠ فإن لها أن تبني قضاءها بالفسخ على إخلال الطاعن بتنفيذ التزاماته التي سجل المطعون ضده على الطاعن عدم وفائه بها في ذلك الإعدار، وكان لاحق للطاعن في أن يحتاج بعدم قيام المطعون ضده بالوفاء بثمن الأعمدة التي تسلمها لتبرير عدم وفائه بالتزامه الخاص بتوريد الأصناف الأخرى المتفق عليها وهي الجرايد والباستون التي بدونها لا يمكن استكمال صنع السراير التي يقوم المطعون ضده بصنعها، ذلك لأن العقد — كما قال الحكم المطعون فيه بحق — يلزم المصنع الطاعن بأن يبدأ بتنفيذ التزامه بتوريد الأصناف الثلاثة بالنسب المتفق عليها وبتقديم عينة مختومة من هذه الأصناف حتى يمكن التحقق من مطابقة البضاعة الموردة لها، فلا يحق له والحال كذلك أن يحتاج بالدفع بعدم التنفيذ، ذلك أنه يشترط لإستعمال هذا الدفع تطبيقا لنص المادة ٦١ من القانون المدني أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء أي واجب التنفيذ حالا، فإذا كان العقد يوجب على أحد العاقدين أن يبدأ بتنفيذ التزامه قبل التعاقد الآخر فلا يحق للتعاقد المكلف بالتنفيذ أولا

أن ينتفع بهذا الدفع، ومقتضى ذلك أن المطعون ضده لا الطاعن هو الذى كان له أن يمتنع عن تنفيذ التزامه بدفع ثمن ما تسلمه من أعمدة حتى يوفى الطاعن بالتزامه بتوريد باقى الأصناف المتفق عليها . لما كان ما تقدم وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن عدم وفائه بالتزامه الخاص بتقديم العينة يرجع إلى عدول المطعون ضده عن تنفيذ هذا الالتزام مما لا يجوز معه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض، فإن النعى بهذا السبب يكون فى جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم خالف الثابت فى الأوراق فيما ذهب إليه من أن المطعون ضده لم يتمسك فى خطابه المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٦٠ بطلب فسخ العقد، إذ أن عبارات هذا الخطاب صريحة فى تمسكه بهذا الفسخ ولا يجوز اعتبار قبول الطاعن لبعض الأعمدة بعد إرساله هذا الخطاب عدولا منه عن التمسك بالفسخ لأن الفسخ كان قد وقع فعلا بمقتضى ذلك الخطاب، كما قصر الحكم فى التسبيب عندما اعتبر الطاعن لم يقم بتنفيذ التزاماته بالجودة التى يتطلبها العقد إذ ليس فى أوراق الدعوى ومستنداتها ما يشير إلى مثل ذلك، كما خالف الحكم الثابت فى الأوراق فيما قرره من أنه لا يمكن القول بأن المطعون ضده كتب للصانع خطابه المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٦٠ بفسخ العقد بعد بدء الميعاد المحدد للتوريد بقليل ذلك أن الثابت فى الأوراق أن هذا الخطاب أرسل بعد الموعد المحدد للتوريد بثلاثة أيام فقط، ومن ثم فلا يمكن أن يسند إلى الطاعن تأخير فى التوريد يقتضى فسخ العقد .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه لم يقرر أن خطاب ٧ مارس سنة ١٩٦٠ لم يتضمن تمسكا من المطعون ضده بفسخ العقد وإنما ذهب الحكم إلى أن المطعون ضده قد عدل من هذا التمسك بقبوله الأعمدة التى أرسلها إليه الطاعن بعد وصول هذا الخطاب إليه وأن المطعون ضده كان يأمل بعد ذلك أن يتمكن المصنع الذى يمثله الطاعن من تنفيذ التزاماته بالجودة التى يتطلبها العقد وبالنسب المشروطة فيه، فلما لم يوف المصنع بهذه الالتزامات لم يجد المطعون ضده بدا من إعداره بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٦٠ بفسخ العقد، وإذ كان هذا الذى استخلصه

الحكم هو استخلاص سائق لا صيب فيه وكان من جهة أخرى لا جدوى من تعييب الحكم في أى قول له عن خطاب ٧ مارس سنة ١٩٦٠ ما دام أن الحكم لم يمتد كلية في قضائه بما ورد في هذا الخطاب، وأقام قضاءه بفسخ العقد وبالتعويض بصفة أساسية على عدم وفاء الطاعن بالتزامه الخاص بتوريد الصنفين اللذين لم يورد منهما شيئاً إطلاقاً وهما "الجراريد والباستون". وكان عدم الوفاء بهذا الإلتزام يكفى وحده لتسوية قضاء الحكم بفسخ العقد وما يترتب على ذلك من تعويض فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث البطلان وفى بيان ذلك يقول إن محكمة الإستئناف إذ حجزت الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ورفضت قبول مذكرته رغم تأجيل النطق بالحكم من جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٦٥ إلى جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٦٥ فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الثابت من الأوراق أن محكمة الإستئناف قررت بجلسته ٩ فبراير سنة ١٩٦٥ تأجيل النطق بالحكم في الدعوى بجلسته ١٦ مارس سنة ١٩٦٥ وصرحت بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوعين على أن تكون المدة مناصفة يبدأ بها المستأنف ( الطاعن ) ، وبالجلسة الأخيرة قررت المحكمة مد أجل الحكم بجلسته ٣٠ مارس سنة ١٩٦٥ لإتمام المداولة ، ولما كان الطاعن قد تقدم في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٥ بمذكرته مصحوبة بطلب منه يتضمن تجاوزه الموعد المحدد له لتقديم مذكرته والذي ينتهى في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ طالبا منه أجلاً لإعلان مذكرته للطعون ضده بعد رفضه قبولها ، فلا تريب على محكمة الموضوع إن هي لم تجب الطلب المقدم إليها بمد أجل الحكم ، إذ متى كانت المرافعة قد انتهت بفوات الميعاد المحدد لتقديم المذكرات فإن إجابة مثل هذا الطلب يصبح من الإطلاقات التى لا يعاب على المحكمة عدم الإستجابة إليها .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .





القسم الثاني

---

فهرس هجائي موضوعي

---

العدد الثاني — السنة العشرون

---





## ١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص محكمة التنازع :
		مناطق اختصاص محكمة تنازع الاختصاص قيام دعوى الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري . قضاء كلتا الجهتين باختصاصها أو تخلى كل منهما عن الاختصاص . م ١٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٥٢٩	١	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٢/٦/١٩٦٩)
		الإختصاص بمنازعات ملاقات القانون الخاص :
		اشتراط جهة الإدارة على الملتزم استخدام عمال الملتزم السابق . اشتراط لمصلحة الغير . للمستفيد حق شخصي مباشر يستطیع أن يطالب المتعهد بالوفاء به . علاقة المستفيد بالمتعهد علاقة عقدية من علاقات القانون الخاص . اختصاص القضاء العادي بنظر النزاع بشأنها .
٥٢٩	١	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٢/٦/١٩٦٩) ..

## ٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القائمة	
		( ١ )
		اختصاص . أقدمية
		اختصاص
		اختصاص محكمة النقض :
		طلب تعديل ترتيب أقدمية طالب بالنسبة لمن عين معه في قرار واحد . المقصود منه إلغاء القرار فيما تضمنه من جعل أقدميته نالية لهم . اختصاص محكمة النقض .
٥٣٤	٨٥	(الطن رقم ١ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٣/٥/١٩٦٩) ..
		اختصاص مجلس التأديب :
		اختصاص مجلس تأديب القضاء في إصدار حكم عقابي بالعزل أو باللوم في خصوص الخطأ المنسوب للقاضي . اختصاص قضائي . قرار رئيس الجمهورية في شأن عقوبة العزل وقرار وزير العدل في شأن عقوبة اللوم . اعتبار كل منهما قرارا بتنفيذ العقوبة التي أصدرها مجلس التأديب .
٥٣٨	٨٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٧/٦/١٩٦٩) -

الصفحة	القاعدة	أقدمية
		تعديل الأقدمية :
		١ — طلب تعديل ترتيب أقدمية طالب بالنسبة لمن عين معه في قرار واحد . المقصود منه الغاء القرار فيما تضمنه من جعل أقدميته تالية لهم . اختصاص محكمة النقض .
٥٣٤	٨٥	( الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٣/٥/١٩٦٩ ) ...
		٢ — نص المادة ٨ من مواد اصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية لم يجعل ترتيب أقدمية الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي الموجودين بالخدمة قبل تعيينهم في وظائف النيابة ذا اعتبار في تحديد أقدميتهم عند التعيين . مدة الخدمة والكفاية أساس المعاملة في تحديد الأقدمية .
٥٣٤	٨٥	( الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٣/٥/١٩٦٩ ) ...
		( ق )
		قضاة
		تأديب القضاء :
		" اختصاص مجلس التأديب "
		١ — اختصاص مجلس تأديب القضاء في اصدار حكم عقابي بالعزل أو باللوم في خصوص الخطأ المنسوب للقاضي . اختصاص قضائي . قرار رئيس الجمهورية في شأن عقوبة العزل وقرار وزير العدل في شأن عقوبة اللوم . اعتبار كل منهما قرارا بتنفيذ العقوبة التي أصدرها مجلس التأديب .
٥٣٨	٨٦	( الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩ ) ...



الصفحة	القائمة	
		”الظمن في أحكام المجاس“
		٢ — عدم قبول الظمن في أحكام مجلس تأديب القضاء أمام الدائرة المدنية والتجارية لمحكمة النقض . عدم اعتبارها من القرارات الجمهورية أو الوزارية المنصوص عليها في المادة ١/٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٥٣٨	٨٦	( الظمن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩ ) ..
		إعارة القضاء :
		١ — في إعارة موظفي الدولة في الداخل يكون مرتب المعار على الجهة المستعيره . جواز منح الموظف المعار في الخارج مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية .
٥٤٢	٨٧	( الظمن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩ ) ..
		٢ — خصم مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية مما تمنحه له الجمهورية العربية المتحدة كرتب وتعدده للتحويل إليه وذلك إذا كانت هذه المخصصات تقل عما هو معد للتحويل . لا محل للخصم في حالة زيادة المخصصات . منح القرار ٦٧ لسنة ١٩٦٣ للمعار مرتبه بالكامل داخل الجمهورية العربية المتحدة دون تحويل . إختلاف طبيعة هذا المرتب عن المبالغ التي تمنح للمعار للحكومة الجزائرية وتكون معدة للتحويل ولا يجري عليه الخصم .
٥٤٢	٨٧	( الظمن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩ ) ..

## ٣ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		إثبات . أحوال شخصية . إختصاص . استئناف إستيلاء . إصلاح زراعي . إعلان . أعمال تجارية إفلاس . التزام . إمتياز . أمر أداء . أهلية . أوراق تجارية . إيجار
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ - قرينة المادة ٩١٧ مدني قرينة قانونية . من شأها - متى توافرت عناصرها - إعفاء من يطعن في التصرف بانطوائه على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه . استحداث هذه القرينة في القانون المدني القائم . عبء الإثبات في القانون الملغى كان على من يطعن في التصرف . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة ، ليس في القانون المدني القديم سوى قرينة قضائية . (الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... .. ١٠٥ ٦٤٩
		٢ - عبء إثبات الوكالة ومداهما يقع على من يدعيها . تجاوز الوكيل حدود وكالته . أثره . (الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ ) ... .. ١٢٤ ٧٨٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى . منازعة المحكوم عليه في ضياعها . وجوب تكليف الخصم بإثبات واقعة فقدانها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . اقتناع الحكم بصحتها استنادا إلى ماقرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الإدعاء . يخالف للقانون بخالفته قواعد الإثبات وهشوب بالقصور في التسبيب .
٧٩١	١٢٥	( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ ) ... ..
		٤ - شرط إعفاء المنكر من الإثبات أن يكون إنكاره مجردا . اقراره بالدعوى في أحد عناصرها وإدعاؤه خلاف الظاهر فيها . عليه عبء إثبات ما يخالف هذا الظاهر .
٨٩٠	١٤١	( الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ ) ... ..
		٥ - الالتزام بتحقيق نتيجة إيجابية . عبء إثبات تحقق هذه النتيجة . وقوعه على عاتق المدين . ماعلى الدائن إلا أن يثبت الالتزام .
٩٢٩	١٤٨	( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		٦ - قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبرى لها في هذا الميناء . إمكان تحديدها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول . على الدائن عبء إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .
٩٣٩	١٤٩	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ - إعتبار التزام الطبيب التزاماً ببذل عناية . مقتضاه . عبء إثبات عدم بذل العناية الواجبة يقع على المريض . إثبات المريض واقعة ترجيح إهمال الطبيب . إنتقال عبء الإثبات إلى الطبيب .
١٠٧٥	١٦٦	( الطن رقم ١١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... .. إجراءات الإثبات : ( ١ ) الإحالة إلى التحقيق . ١ - إمتثناء المواد التجارية من وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التصرف على عشرة جنيهات . الإثبات بالينة أمر جوازي لمحكمة الموضوع . لها أن ترفض الاستجابة إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها . ( الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... .. ٢ - قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق . ( الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... .. ٣ - عدم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم جواز النعي على المحكمة عدم إتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها . ( الطن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٢ ) ... .. (ب) ندب الخبراء . ( راجع : خبرة )
٧٣٢	١١٧	
٧٣٢	١١٧	
١١٠١	١٧٠	

الصفحة	القاعدة	
		(ج) العدول عن إجراءات الإثبات :
		حق محكمة الاستئناف في العدول عن تنفيذ حكم الاستجواب الذي أصدرته . حسبها بيان سبب عدولها عن هذا الحكم .
٦٣٢	١٠٣	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		طرق الإثبات :
		(١) الكتابة .
		”المانع الأدبي“
		١ - صلة القرابة ليست في ذاتها مانعا أدبيا من الحصول على سند كتابي . المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بلا معقب .
٧٣٢	١١٧	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..
		٢ - قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .
٧٣٢	١١٧	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..
		”حجية البرقية“
		٣ - شرط أن يكون للبرقية قيمة الورقة العرفية في الإثبات . أن يكون أصلها المودع في مكتب التصدير موقعا عليه من مرسلمها .
١٠١٧	١٥٩	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		(ب) البيئة .
		١ - عدم التزام محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى . حسبها تضمين حكمها بيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة . حقها في الأخذ بقرينة لم تقدم إلى المحكمة الابتدائية . المادة ١٠ إجراءات ملغى .
٧٠٩	١١٣	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرره محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم .
٩٠٣	١٢٣	( الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ ) ... .. ( ج ) القرائن . القرائن القانونية . ١ - قرينة قوة الأمر المقضى : راجع : ( ق . قوة الأمر المقضى ) " حجية الأمر المقضى "
١٠٩٠	١٦٨	١ - الحكم الذي يميز الإثبات بطريق معين ، حيازته حجية الأمر المقضى . شرط ذلك . أن يكون قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا في جوازها أو عدم جوازها . ( الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..
١٠٩٠	١٦٨	٢ - الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الدعوى بالبيئة . جسمه في أسبابه المرتبطة بالمنطوق الجدل الذي ثار بين الطرفين حول جواز الإثبات بالبيئة . صيرورة هذا القضاء القطعي الوارد في الأسباب نهائيا لعدم رفع استئناف منه استقلالا . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإثبات بالبيئة . مخالفته للقانون . ( الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢ - قرينة المادة ٩١٧ مدني :
		١ - قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني . شرط قيامها .
		صدور التصرف لو ارث واحتفاظ المورث لنفسه بالحيازة وبحق الانتفاع بالعين المتصرف فيها مدة حياته لحساب نفسه واستنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
٥٥٦	٨٩	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١ ) ... ..
		٢ - قرينة المادة ٩١٧ مدني حكم مستحدث لا يجوز إعماله بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... ..
		٣ - قرينة المادة ٩١٧ مدني قرينة قانونية من شأنها - متى توافرت عناصرها - إعفاء من يطعن في التصرف بانطوائه على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه . استحداث هذه القرينة في القانون المدني القائم . عبء الإثبات في القانون الملغى كان على من يطعن في التصرف .
٦٤٩	١٠٥	( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... ..
		الفرائض القضائية .
		١ - حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى أمر تقدر في حكم آخر . شرطه . أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها . إحالة محكمة الاستئناف إلى ما استخلصته من استئناف آخر منظور أمامها وغير منضم للقضية التي فصلت فيها ولم يكن الطاعن مختصا فيه .
٦٤٢	١٠٤	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — بحث صورية الورقة المقدمة في الدعوى . استخلاص محكمة الموضوع الصورية من قرائن الدعوى لا رقابة عليها في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا .
٩٧٩	١٥٥	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		٣ — استناد الحكم إلى أقوال شاهد سمعه الخبير بغير حلف يمين . لا صيب .
١١٠١	١٧٠	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		<b>أحوال شخصية</b>
		دعوى الأحوال الشخصية .
		”تدخل النيابة العامة“
		وجوب تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . المقصود بالتدخل حضور ممثل النيابة العامة جلسات المحكمة . إرسال النيابة مذكرة برأيها لا يكفي .
٩٦٧	١٥٣	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		”الطلاق“
		١ — العبارة الدالة بلفظها الصريح على حل رباط الزوجية يقع بها الطلاق فور صدورها .
٧٥١	١٢٠	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٩/٥/٧) ... ..
		٢ — وجوب إبداء الخصم لدفاعه في الدعوى الموجهة إليه بكافة ما اشتملت عليه من طلبات حتى لو تعارض بعضها مع البعض

الصفحة	القاعدة	
٧٥١	١٢٠	الآخر . فصل الحكم في طلب بطلان الزواج برفضه وبصحته قيام العلاقة الزوجية وثبوت وقوع الطلاق لا خطأ ولا قصور . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/٥/٧) .. "الردة"
٧٥١	١٢٠	٣ - تمسك الزوج الذي اعتنق الإسلام ببطلان زواجه استناد إلى شريعة اليهود الربانيين - التي انعقد طبقاً لأحكامها - وقت أن كان موسى الديانة لا يعد مرتداً عن الإسلام . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/٥/٧) .. المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين : "التوفيق بين الزوجين"
٧٥١	١٢٠	١ - لا محل لمحاولة التوفيق بين الزوجين طبقاً لنص المادة ٨٩٦ مرافعات إذا كان الزوج قد أشهر إسلامه قبل رفع الدعوى . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/٥/٧) .. "الديانة"
٧٥١	١٢٠	٢ - الاعتقاد الديني من الأمور التي تبني الأحكام فيها على ظاهر اللسان دون بحث جديتها أو بواعثها ودواعيها . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/٥/٧) .. المسائل الخاصة بالأجانب : "الطن بالنقض من النيابة العامة"
		١ - النزاع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النيابة العامة



الصفحة	القاعدة	
٥٨٥	٩٤	<p>خصما أصليا فيه بل طرفا منضيا . عدم قبول الطعن بالنقض من جانبها في الأحكام الصادرة في النزاع .</p> <p>( الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٧ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٦٩/٤/٩ )</p> <p>٢ — تقدير ما يخرج الزوج من قبول صدر عن زوجته وما لا يخرجها من ذلك مسألة موضوعية .</p> <p>( الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٧ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٦٩/٦/٤ )</p> <p>الولاية على المال :</p> <p>( راجع : و . ولاية ) .</p>
		<p>إختصاص</p> <p>( ١ ) الإختصاص القضائي الدولي :</p> <p>تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي . شرطه . اختصاص المحكمة التي أصدرته وفقا لقواعد الاختصاص القضائي الدولي الواردة في قانون الدولة التي صدر فيها الحكم دون قواعد الاختصاص النوعي أو المحلي . شرط التحكيم الوارد في العقد لا يتعلق بقواعد الاختصاص القضائي الدولي ولا يؤثر في تطبيقها .</p> <p>صدور الحكم وفقا لقواعد الاختصاص الدولي في القانون السوداني . الحكم بتنفيذه لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..</p>
٧١٧	١١٥	<p>( ب ) الإختصاص الولائي :</p> <p>" إختصاص هيئة التحكيم "</p> <p>١ — المنازعة بين شركة من شركات القطاع العام وبين هيئة عامة . إختصاص هيئة التحكيم بها . م ٦٦ قانون ٢٢</p>

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٦٦ . وجوب إحالة الدعوى إليها . م ٦ من مواد إصدار هذا القانون .
٥٨٨	٩٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠) ... .. <p>”دعوى الجمارك بقيمة الأشياء المهربة“</p> <p>٢ — إختصاص مجلس الدولة بطلبات التعويض عن القرارات الإدارية . دعوى الجمارك بالرجوع بقيمة الأشياء المهربة المحكوم بمصادرتها من اللجنة الجمركية تنفيذا لقرار المصادرة هي من قبيل التعويضات المدنية التي يجوز الادعاء بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادي . إختصاص المحاكم بهذه الدعوى .</p>
٦٠٧	٩٨	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٥) ... .. <p>”تقدير أتعاب المحامي“</p> <p>٣ — عدم وجود الاتفاق الكتابي على أتعاب المحامي . للمحامي أو الموكل طريقان لطلب تقدير الأتعاب ، اللجوء إلى القضاء أو مجلس نقابة المحامين . قضاء المجلس بعدم اختصاصه بنظر الطلب على أساس أن الطالب لم يكن محاميا وقت الفصل فيه ، ثم لجوء المحامي إلى القضاء بطلب تقدير أتعابه . رفض الحكم الدفع بعدم اختصاص المحاكم بالطلب والقضاء له بالأتعاب استنادا إلى كونه محاميا وقت مباشرته الأعمال القضائية . لا خطأ في القانون .</p>
٦١١	٩٩	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٥) ... .. <p>”التعويض عن نزع الملكية“</p> <p>٤ — عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي يرسها القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة</p>

الصفحة	القاعدة	
		بالإستيلاء على عقار . مخالف للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تجرده عن صفته الإدارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .
٦٦٨	١٠٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... .. ٥ — الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية — بهيئة استئنافية — في مسألة اختصاص متعلق بالولاية . شرطه . المادة ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .
٦٦٨	١٠٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... .. ٦ — اختصاص لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية للمنفعة العامة . اختصاص قضائي وفصل في خصومة . ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات اللجنة المذكورة قاصرة على النظر في مطابقة القرار لأحكام القانون من عدمه . لا يتسع الطعن أمام المحكمة الابتدائية للطلبات الجديدة ولو في صورة طلبات عارضة .
٧٢٤	١١٦	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... .. ” المنازعات المتصلة بعلاقات القانون الخاص “ ٧ — اشتراط جهة الإدارة على الملتزم استخدام عمال الملتزم السابق . اشتراط لمصلحة الغير . للاستفيد حق شخصي مباشر يستطيع أن يطالب المتعهد بالوفاء به . علاقة المستفيد بالمتعهد علاقة عقدية من علاقات القانون الخاص . اختصاص القضاء العادي بنظر النزاع بشأنها .
٥٢٩	١	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق ”تتازع اختصاص“ — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢)



الصفحة	القاعدة	
		(ج) الإختصاص النوعي .
		” اختصاص قاضى البيوع “
		١ — منازعة الراسى عليه المزداد فى صحة طلب إعادة البيع على مسئوليته . اختصاص قاضى البيوع بالفصل فيها ولو كانت مبنية على أسباب موضوعية . قاضى البيوع — عند نظر هذه المنازعة — ليس قاضيا للأموال المستعجلة المادة ٧٠٠ مرافعات .
٦٣٢	١٠٣	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٩) ... ..
		” دعوى صحة الحجز “
		٢ — توقيع حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضى . وجوب رفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذى وقع الحجز بموجبه وبصحة إجراءات الحجز معا . رفع دعوى ثبوت الحق قبل الحجز . وجوب رفع دعوى صحة الحجز أمام المحكمة التى رفعت إليها دعوى ثبوت الحق .
٧٦٩	١٢٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٩) ... ..
		إستئناف
		الأحكام الجائز استئنافها :
		١ — قضاء المحكمة باختصاصها ولائيا . عدم جواز استئنافه إلا عند استئناف الحكم فى الموضوع . فصل الحكم بنسب خير فى أساس الدعوى بتقرير مسئولية الطاعن . جواز استئناف الحكم فى شقيه المتعلقين بالاختصاص وأساس الدعوى على استقلال . عدم الطعن فيه وفوات ميعاد الاستئناف . صيرورته حائزا قوة الأمر المقضى . تناول المحكمة الاستئنافية فى أسباب حكمها مسألة الاختصاص وأساس المسئولية . أسباب نافذة .

الصفحة	القاعدة	
		ليس للمحكمة الاستئنافية معاودة البحث فيما فصل فيه الحكم الأول نهائيا .
٧١٢	١١٤	( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		٢ — انتهائية الحكم الصادر وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تلحق الأحكام الابتدائية التي لم يتجاوز نطاق هذا القانون . طلب فوائد تعويضية أمام محكمة أول درجة بخلاف الفوائد القانونية المطلوبة أمام لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية . الحكم في الطلب الجديد قابل للطعن بالاستئناف .
٧٢٤	١١٦	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		٣ — الحكم بنذب خير . فصله في أسبابه في أساس الخصومة بتقريره انتقال العين للطاعن بحملة بحق الحكم المقرر لجهة الوقف . حكم قطعي في شق من الموضوع . جواز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا . عدم الطعن فيه في الميعاد . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضي .
٨١٧	١٢٩	( الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) ... ..
		الأحكام غير الجائز استئنافها :
		عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالا في الحكم الصادر برد وبطلان عقد بيع قبل الفصل في موضوع الخصومة الأصلية . الحكم باعتبار هذا الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه بالنقض غير منتج . علة ذلك . المادة ٣٧٨ مرافعات .
٥٦٦	٩١	( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٣ ) ... ..
		وراجع ( إفلامس )
٦٩٩	١١٢	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		ميعاد الاستئناف :
		١ — توحيد المشرع ميعاد الطعن بالاستئناف . إلغاء الميعاد المنقوص في مواد الأوراق التجارية والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه المبرعة . المادة ٤٠٢ مرافعات ملغى معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
٦٨٥	١١٠	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٢ — المعارضه في أمر أداء صادر استنادا إلى سند أذنى . ليست من الدعاوى المستعجلة الواردة في المادة ٤٠٢/٢ مرافعات ملغى . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها ستون يوما .
٦٨٥	١١٠	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٣ — ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وهو عشرة أيام — مقصود به الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالترام الأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة . ماعداها . ميعاد استئنافه ستون يوما .
		(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق والطن رقم ٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥) ... ..
١٠٦٢	١٦٥	رفع الاستئناف :
		١ — دعاوى شهر الإفلاس المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم شمولها الدعاوى الأخرى المترتبة على الإفلاس أو الناشئة عن التفليسة . استئناف الحكم الصادر في هذه الدعاوى الأخيرة والتي لم ينص



الصفحة	القاعدة	
		القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة . بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب .
١٠٣٦	١٦١	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		٢ - عدم قيد الاستئناف في نفس اليوم الذي قدمت فيه صحيفته إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم . لا أثر له .
		(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق والطن رقم ٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥) ... ..
١٠٦٢	١٦٥	نطاق الاستئناف :
		تنتقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى فيها من دفع وأوجه دفاع . لا يلزم أن ينص بصفة خاصة بصحيفة الاستئناف ، على استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع المشار إليها فيها . إغفال ذكرها . لا يعتبر قبولا لها يمنع من طلب إلغائها .
٦٦٢	١٠٧	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٣) ... ..
		نظر الاستئناف :
		الإدعاء بالمقاصة القضائية . وجوب رفعه بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض يبدى شفاها في الجلسة وفي حضور الخصم أو يقدم للحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة . عدم قبول الطلبات العارضة أمام محكمة الاستئناف .
٩٩٦	١٥٧	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في الاستئناف :
		١ - إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بتنفيذ ذلك الحكم متى أقامت قضاؤها على أسباب تكفي لجملة .
٥٥٠	٨٨	( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١ ) ... ..
		٢ - عدم التزام محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى . حسبها تضمين حكمها ببيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة . حقها في الأخذ بقرينة لم تقدم إلى المحكمة الابتدائية . المادة ٤١٠ مرافعات ملغى .
٧٠٩	١١٣	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١ ) ... ..
		٣ - الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الدعوى بالبينه . حسمه في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بالحدل الذي ثار بين الطرفين حول جواز الإثبات بالبينه . صيرورة هذا القضاء القطعي الوارد في الأسباب نهائيا لعدم رفع استئناف عنه مستقلا . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإثبات بالبينه . مخالفته للقانون .
١٠٩٠	١٦٨	( الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..
		إستيلاء
		الاستيلاء المؤقت على العقارات :
		١ - الاستيلاء المؤقت على العقارات في الأحوال المستعجلة . سلطة استثنائية للحافظ مقيدة بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إنابة غيره في إصدار قرار الاستيلاء . المادة ١٧ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
٦٦٨	١٠٨	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — وجوب أن يكون قرار المحافظ بالاستيلاء المؤقت مكتوبا ومحددا فيه مدة الاستيلاء . حلة ذلك . المادة ١٨ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
٦٦٨	١٠٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٣ — عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي يرممها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على عقار . مخالف للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تجرده عن صفته الإدارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .
٦٦٨	١٠٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
<b>إصلاح زراعي</b>		
<b>الحقوق العينية على الأرض المستولى عليها:</b>		
		١ — استئصال قيمة الدين المضمون برهن أو اختصاص أو امتياز المثقلة بها الأرض المستولى عليها طبقا لقانون الإصلاح الزراعي من قيمة التعويض وفقا للسادة السابعة من القانون المذكور . شرط ذلك ثبوت حق الرهن أو الاختصاص أو الامتياز طبقا للقواعد العامة وفي الحدود التي نص عليها فيها .
٨٤٥	١٣٣	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... ..
		٢ — الامتياز المقرولثمن العقار المبيع . وجوب شهره بالقيده حتى يسرى قبل الغير ولو كان البيع مسجلا . عدم الشهر يترتب عليه — مع عدم صريانه قبل الغير — بقاء ذمة المشتري مشغولة بمقدار ما عليه من دين ليتغذ به البائع على أموال المشتري . لا محل



الصفحة	القاعدة	
		لتطبيق حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي في هذه الحالة .
٨٤٥	١٣٣	( الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣ ) ... ..
		إعلان
		الإعلان في الموطن الأصلي :
		تحديد المادة ١٠ مدني للموطن بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . تصوير واقعي يرتكز على الإقامة الفعلية . مكان تلقى العلم دون الإقامة فيه ليس موطننا .
٨٠٢	١٢٧	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٥ و ١٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ )
		الإعلان في النيابة :
		١ - تسليم صورة إعلان الطعن الموجه للشركة لجهة الإدارة لغلق مركزها . صحيح . تسليم صورة الإعلان للنيابة . لا يكون إلا عند الامتناع عن تسليمها أو عن التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام .
١٠٢٦	١٦٠	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٢ - كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر يخضع لتقدير محكمة الموضوع .
١٠٥٧	١٦٤	( الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ) ... ..
		الإعلان في الإدارة :
		تسليم صورة ورقة الإعلان لجهة الإدارة في ذات اليوم الذي يتوجه فيه المحضر إلى موطن المعلن إليه . غير لازم .
١٠٦٢	١٦٥	( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق و ٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		أعمال تجارية
		السند الإذني :
		اعتبار السند الإذني عملا تجاريا إذا كان من وقع السند تاجرا أو كان السند مرتباً على معاملة تجارية . لا يكفي إدراج شرط الإذن لاعتبار السند عملا تجاريا .
٩٧٩	١٥٥	( الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) ... ..
		إفلاس
		بطلان تصرفات المفلس خلال فترة الرتبة :
		بطلان تصرفات المدين المفلس وفقا للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة . شرطه أن يصدر التصرف خلال فترة الرتبة وأن يعلم المتصرف إليه باختلال أشغال المدين .
٥٥٠	٨٨	( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١ ) ... ..
		وقف إجراءات التفليسة :
		١ - حصول المنازعة في إدراج الدين ضمن ديون التفليسة . ليس للدائن أن يطلب وقف إجراءات التفليسة حتى يتحدد معالمها في أصولها وخصومها وإنما له طلب الوقف حتى يفصل في المنازعة في دينه .
١٩٩	١١٢	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... ..
		٢ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين المطالب بإدراجه ضمن ديون التفليسة أو برفض طلب الوقف وفقا لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من قانون التجارة . لا أثر لاختلاف الصياغة في النصين .
٦٩٩	١١٢	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... ..

الصفحة	المقابلة	
		الدعوى الناشئة عن التفليسة .
		دعوى شهر الإفلاس المنصوص عليها في المادة ١١٨ من أفعال قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم شمولها للدعوى الأخرى المترتبة على الإفلاس أو الناشئة عن التفليسة . استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى الأخيرة والتي لم ينص القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة . بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب .
١٠٣٦	١٦١	( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		إلزام
		مصادر الإلزام .
		أولا : العقد :
		” سبب الإلزام “
		١ - عدم ذكر سبب الإلزام في العقد لا يؤدي إلى بطلانه . افتراض وجود سبب مشروع للإلزام ما لم يقدّم الدليل على غير ذلك . المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدني .
٦٢٧	١٠٢	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..
		” الاشتراط لمصلحة الغير “ .
		٢ - المستفيع في الاشتراط لمصلحة الغير يكسب حقا مباشرا من العقد ذاته المبرم بين المشرط والمتعهد . تعيين المستفيع يكون بشخصه أو بوصفه شخصا مستقبلا أو من الممكن تعيينه وقت أن ينتج العقد أثره .
٦٩٣	١١١	( الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٥٢٩	١	<p>٣ - اشتراط جهة الإدارة على الملزم استخدام عمال الملزم السابق . اشتراط لمصلحة الغير . للاستفيد حق شخصي مباشر يستطيع أن يطالب المتعهد بالوفاء به . علاقة المستفيد بالمتعهد علاقة عقدية من علاقات القانون الخاص . اختصاص القضاء العادي بنظر النزاع بشأنها .</p> <p>( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ « تنازع اختصاص » جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ..</p> <p>« الالتزام بنتيجة »</p> <p>٤ - الالتزام بتحقيق نتيجة إيجابية . عبء إثبات تحقق هذه النتيجة . وقوعه على عاتق المدين . ما على الدائن إلا أن يثبت الالتزام .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) .. ..</p> <p>« الالتزام بعناية »</p> <p>٥ - مسئولية الطبيب الذي اختاره المريض أو نائبه لعلاج . ماهيتها . مسئولية عقدية . التزام الطبيب . التزام بعناية .</p> <p>( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) .. ..</p> <p>٦ - اعتبار التزام الطبيب التزاما يبذل عناية . مقتضاه . عبء إثبات عدم بذل العناية الواجبة يقع على المريض . إثبات المريض واقعة ترجح إهمال الطبيب . انتقال عبء الإثبات إلى الطبيب .</p> <p>( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) .. ..</p> <p>وراجع : ( ع . عقد )</p> <p>ثانيا : العمل غير المشروع :</p> <p>علاقة الطبيب بالجهة الإدارية التي يتبعها تنظيمية وليست تعاقدية . المدين بالتزام تعاقدى . عدم مسئوليته عن عمل الغير</p>
٩٢٩	١٤٨	
١٠٧٥	١٦٦	
١٠٧٥	١٦٦	

الصفحة	القاعدة	
٠		إلا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه التعاقدى . مسئولية الطبيب في مستشفى عام عن الضرر الذى يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب المساعد . مسئولية تقصيرية .
١٠٩٤	١٦٩	( الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) .. .. . وراجع : ( م . مسئولية ) . ثالثا : القانون .
		١ - علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون . خلو القانون من هذه القاعدة لا يؤثر في وجوب التزام الموظف بها . القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ .
٩١٤	١٤٦	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) .. .. .
		٢ - اخلال الموظف بالالتزامات التى تفرضها عليه وظيفته إذا أضر بالدولة . أثره . مساءلته مدنيا طبقا للقواعد العامة .
٩١٤	١٤٦	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) .. .. .
		تنفيذ الالتزام : " الدفع بعدم التنفيذ " الدفع بعدم التنفيذ . شرطه . أن يكون الالتزام الذى يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء . المادة ١٦١ مدنى .
١١١٨	١٧٢	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) .. .. .
		إنقضاء الالتزام : ( ١ ) المقاصة . شرط المقاصة القانونية خلو الدين من النزاع وكونه معلوم المقدار . المقاصة فيها معنى الوفاء الاجبارى .
٩٩٦	١٥٧	( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		” المقاصة القضائية “
		الإدعاء بالمقاصة القضائية . وجوب رفعه بدعوى أصلية أوفى صورة طلب عارض يبدى شفاها في الجلسة وفي حضور الخصم أو يقدم للمحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة . عدم قبول الطلبات المعارضة أمام محكمة الاستئناف .
٩٩٦	١٥٧	( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) .. ..
		(ب) إتحاد الذمة .
		حين يرث الدائن المدين لا يرث الدين الذي على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين عدم إنقضاء الدين بإتحاد الذمة بالنسبة لنصيبه الميراثي .
٧٦٩	١٢٢	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٣ ) .. ..
		إمتياز
		راجع : تأمينات عينية ” إمتياز “ .
		أمر أداء
		شرط إصدار الأمر :
		عدم إصدار أمر الأداء لتخلف شروط إصداره . اتباع إجراءات وقواعد الدعوى المبتدأة دون نظر لإجراءات طلب أمر الأداء التي انتهت بالرفض .
٧٣٢	١١٧	( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) .. ..
		إستئناف حكم المعارضة في الأمر :
		المعارضة في أمر أداء صادر استنادا إلى سند إذني . ليست من الدعاوى المستعجلة الواردة في المادة ٢/٤٠٢



الصفحة	القاعدة	
		مرافعات ملغى . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها ستون يوما .
٦٨٥	١١٠	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... .. أهلية تصرف المعتوه : تصرفات المعتوه . بطلانها بطلانا مطلقا — في ظل القانون المدنى القديم — منذ ثبوت حالة العته . لم يكن القانون المذكور يشترط علم المتصرف إليه بهذا العته . يكفى استدلال المحكمة على قيام حالة العته وقت صدور التصرف .
٥٧٨	٩٣	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... .. أوراق تجارية السند الإذنى : اعتبار السند الإذنى عملا تجاريا إذا كان من وقع السند تاجرا أو كان السند مترتبا على معاملة تجارية . لا يكفى إدراج شرط الإذن لاعتبار السند عملا تجاريا .
٩٧٩	١٥٥	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... .. تظهير الأوراق التجارية : قواعد تظهير الكمبيالة . عدم اتباعها في شأن السندات التي تحت الإذن إلا إذا كانت تعتبر أعمالا تجارية . عدم سرعان هذه القواعد على السندات المدنية ولو تضمنت شرط الإذن . تظهير السند من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر أثر من آثار التظهير تستقل به الورقة التجارية . وجوب إطراج هذا الأثر عند تظهير الورقة المدنية .
٩٧٩	١٥٥	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تقديم دين الأوراق التجارية :
		التقديم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . قيامه على قرينة قانونية هى الوفاء . شرطه . ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالدين . مثال .
٦٨٥	١١٠	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..
		إيجار
		إيجار الأماكن :
		” الطعن فى الحكم “
		١ — جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لمخالفة القانون . المادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيه .
٥٩٦	٩٦	( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠ ) ... ..
		٢ — تحديد أجرة المساكن من المسائل التى يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بتخفيض الأجرة إعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل لذلك القانون يكون صادراً فى منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قبوله لأى طعن .
٥٩٦	٩٦	( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠ ) .. ..
		الإيجار بطريق المزايدة :
		راجع : عقد .
٩٥٧	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) .. ..

(ب)

بطلان . بنوك . بيع

بطلان

بطلان التصرفات :

” تصرفات المفلس خلال فترة الريبة “

١ — بطلان تصرفات المدين المفلس وفقا للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة . شرطه أن يصدر التصرف خلال فترة الريبة وأن يعلم المتصرف إليه باختلال أشغال المدين .

٥٥٠ ٨٨ ... .. (الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١)

” تصرف المعتوه “

٢ — تصرف المعتوه . بطلانها بطلانا مطلقا — في ظل القانون المدني القديم — منذ ثبوت حالة العته . لم يكن القانون المذكور يشترط علم المتصرف إليه بهذا العته . يكفي استدلال المحكمة على قيام حالة العته وقت صدور التصرف .

٥٧٨ ٩٣ ... .. (الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨)

” عدم ذكر سبب للالتزام “

٣ — عدم ذكر سبب الالتزام في العقد لا يؤدي إلى بطلانه . اقراض وجود سبب مشروع للالتزام ما لم يعم الدليل على غير ذلك . المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدني .

٦٢٧ ١٠٢ ... .. (الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧)



الصفحة	القاعدة	
		<p>”تقادم دعوى البطلان“</p> <p>٤ — دعوى بطلان عقد أبرم في ظل القانون المدني القديم، لا تقادم . إذا لحقها القانون المدني الجديد تسقط بمضى خمس عشرة سنة طبقا للمادة ١٤١ منه .</p>
٥٧٨	٩٣	<p>(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..</p> <p>بطلان إجراءات المرافعات :</p> <p>”إنابة المحامي محاميا آخر“</p> <p>١ — حق المحامي الوكيل في الدعوى في إنابة محام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه . ألا يكون في التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلو قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان في هذه الحالة . ورود هذا الحظر لأول مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . المادة ٧٤ من هذا القانون .</p>
٩٢١	١٤٧	<p>(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..</p> <p>”تصحيح البطلان“</p> <p>٢ — إعلان التقرير بالطعن إلى الشركة المندجة دون الشركة الدامجة . تقديم الشركة الأخيرة مذكرة بدفاعها باعتبارها هي التي خلفت الشركة الأولى بعد انقضائها . تحقق الغاية التي كان يبتغيها المشرع من إعلانها . لا بطلان . المادتان ١ و ٢/٢٠ من قانون المرافعات الحالي .</p>
١٠٢٦	١٦٠	<p>(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..</p> <p>”التمسك بالبطلان“</p> <p>٣ — حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان . هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان</p>

الصفحة	القاعد	
١٠٥٧	١٦٤	المعينين فيها لحضوره . عدم حضور الخصم في الجلسة المجددة التي دعى إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة وحضوره من تلقاء نفسه بالجلسة التالية . عدم زوال البطلان . (الطن رقم ٢١٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) ... ..
		بطلان الأحكام : "فساد القرائن سند الحكم" ١ - فساد بعض القرائن التي استند إليها الحكم في قضائه . إسقاطها من التقرير . أثره . بطلان الحكم . مثال . (الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
٦٤٢	١٠٤	"تدخل النيابة في دعاوى الأحوال الشخصية" ٢ - وجوب تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . المقصود بالتدخل حضور ممثل النيابة العامة جلسات المحكمة . إرسال النيابة مذكرة برأيها لا يكتفى . (الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
٩٦٧	١٥٣	"بيانات الحكم" ٣ - البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال ذكر موطن أحد الخصوم . لا بطلان . المادة ٣٤٩ مرافعات ملغى . (الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
١٠٠٢	١٥٨	٤ - خطأ الحكم في اسم المندوب المفوض للشركة . علم ترتب البطلان متى كان ليس من شأن هذا الخطأ التشكيك في حقيقة الشركة واتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى . (الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
١٠٠٢	١٥٨	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم ليس له أهمية جوهرية بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته . إغفال ذكر هذا المكان لا يبطل الحكم . (الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) ... .. ١٦٢ ٣
		بنوك خطابات الضمان : "إلتزام البنك خلال مدة الضمان" ١ - سريان خطاب الضمان خلال مدة معينة مؤداه إلتزام البنك بوفاء قيمته خلال هذه المدة . التاريخ الوارد في العملية يعتبر حدا أقصى لنفاذه . (الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... .. ١٢٨ ٨١١
		"علاقة البنك بالمستفيد" ٢ - علاقة البنك بالمستفيد من خطاب الضمان علاقة منفصلة عن علاقة البنك بالعميل . إلتزام البنك بالوفاء للمستفيد بمقتضى خطاب الضمان بمجرد إصداره ووصوله إليه . للدين اللجوء للقضاء إذا قدر أنه غير مدين للمستفيد بما حصل عليه الأخير من البنك . (الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... .. ١٢٨ ٨١١
		الحساب الجارى : الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم التجزئة . ماهيته . (الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. ١٦١ ١٠٣٦



بيع	القاعدة	الصفحة
بيع		
	إنعقاد البيع .	
	«الوكالة الخاصة بالبيع»	
	قطع القطن ونقله إلى مستحقاق تال . هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية . استلزام وكالة خاصة بالبيع لمن يجريها نيابة عن صاحب الشأن .	
١٠١٧	١٥٩	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
	آثار البيع .	
	(١) التزامات البائع .	
	(أولا) نقل الملكية .	
	١ - التزام البائع بالقيام بما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري . شمول هذا الالتزام قيامه بشهر لإنهاء الوقف وحقه فيه . استدلال الحكم من اشتراط المشتري تحمل البائع مصاريف هذا الاشهار قرينة على إستغلاله . فساد .	
٦٤٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
	٢ - عدم انتقال ملكية المنشآت إلى المشتري الباني إلا بتسجيل سنده . قبل التسجيل تكون ملكيتها للبائع بحكم الالتصاق ما لم يطلب صاحب المنشآت نزاعها . المادتان ٩٢٢ و ٩٢٥ مدني والمادة ٩ من قانون الشهر العقاري .	
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٠٨٤	١٦٧	<p>٣ - الطعن بعدم نفاذ التصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر  بمجل عقد شرائه . غير مستج في التخلص من آثار هذا العقد  المسجل . الطعن بالدعوى البوليصة على العقد . عدم جدواه .  ( الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..</p> <p>” دعوى صحة التعاقد “</p> <p>١ - المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع تنفيذ الالتزام  بنقل الملكية تنفيذا عينيا . عدم قبول طلب المدعى إلا إذا كان  انتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنا .  عدم قبول طلب صحة ونفاذ العقد إذا تبين أن الملكية لم تنتقل  إلى البائع حتى تاريخ الفصل في الدعوى لعدم تسجيله عقد  شرائه وأن المشتري لم يختصم في دعواه البائع للبائع له .  ( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٨ ) ... ..</p> <p>٢ - دعوى صحة ونفاذ البيع . الغرض منها . شرط إجابة  المشتري إلى طلبه فيها . أن يكون انتقال الملكية إليه وتسجيل  الحكم الذي يصدر فيها ممكنين . دفاع البائع باستحالة تنفيذ  التزامه بسبب انتقال الملكية إلى مشتر ثان منه . إغفال الحكم  الرد على هذا الدفاع . قصور .  ( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٥ ) ... ..</p> <p>( ثانيا ) ضمان العيوب الخفية .</p> <p>” تخلف صفة في المبيع “</p> <p>ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرا معينا من الربح .  اعتباره كفالة من المشتري لصفة في المبيع . مريان أحكام  العيوب الخفية فيما يختص بقواعد الضمان على حالة تخلف هذه</p>
٥٧١	٩٢	
٨٨٦	١٤٠	

الصفحة	القاعدة	بيع
٧٩٦	١٢٦	<p>الصفة . عدم جواز رجوع المشتري على البائع على أساس إخلاله بالتزام آخر مستقل عن التزامه بالضمان . عدم تأثير علم المشتري بتخلف الصفة وقت البيع أو عدم علمه .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥) ... ..</p> <p>(ب) التزامات المشتري :</p> <p>الوفاء بالثمن .</p> <p>الامتياز المقرر لثمن العقار المبيع . وجوب شهره بالقيد حتى يسرى قبل الغير ولو كان البيع مسجلا . عدم الشهر يترتب عليه - مع عدم سر يانه قبل الغير - بقاء ذمة المشتري مشغولة بمقدار ما عليه من دين لينفذ به البائع على أموال المشتري .</p> <p>لا محل لتطبيق حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي في هذه الحالة .</p>
٨٤٥	١٣٣	<p>(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... ..</p> <p>(ج) بعض أنواع البيوع :</p> <p>”بيع الحارس العام للعقارات“</p> <p>١ - تصرف الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ببيع العقارات المبنية المملوكة للخاضعين للحراسة إلى شركات التأمين . ماهيته . تصرف ذو طبيعة خاصة . عدم اعتباره بيعا عاديا مما تجوز الشفعة فيه . عدم إيراد نص خاص يمنع الأخذ بالشفعة في هذه الحالة . لا يؤدي إلى إباحة الشفعة في تلك المباني . طه ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..</p>
٩٤٦	١٥٠	



الصفحة	القائمة	
		” البيع بطريق سيف “
		٢ — انتهاء الحكم إلى أن البيع تم بطريق ( سيف ) . مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما أصاب البضاعة من تلف . ثبوتها للشترى . لا صفة للبائع في هذه المطالبة لخروج البضاعة من ملكيته .
١٠٢٦	١٦٠	(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... .. وراجع : ( ع . عقد )
١٠١٧	١٥٩	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... .. وراجع : ( و . وصية ) .
٥٥٦	٨٩	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١ ) ... ..
		( ت )
		تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات حيلة . تحكيم . تزوير . تسجيل . تعويض . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .
		تأمين
		التعيين في وظائف الشركات المؤممة :
		لا يحل لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب — في الشركات التى آلت ملكية بعض أسهمها للدولة — أن يعفى من يعين في الوظائف التى لا يقل المرتب الأصلى فيها عن ١٥ جنيها شهريا من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الإدارية المختصة .
٨٦٨	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		المنافسة بين الشركات المؤمنة وغيرها :
		تأمين شركات النقل البحري ليس في ذاته دليلاً على الاحتكار . التأمين بطبيعته لا يقتضى انعدام المنافسة بين شركات النقل المؤمنة والشركات التابعة للقطاع الخاص . إنتفاء عنصر الاحتكار في عملية النقل مؤداه عدم إعتبار العقد من عقود الإذعان .
٨٥١	١٣٤	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ ) ... ..
		تأمين
		دعوى شركة التأمين قبل الناقل :
		” شرط الاعفاء من المسؤولية “
		دعوى شركة التأمين قبل الناقل بطلب قيمة التعويض عن تلف البضاعة أثناء النقل . تأمينها على عقد النقل . لا محل للطعن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية الوارد به . عدم تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية في هذا الصدد . لا خطأ .
٨٥١	١٣٤	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ ) ... ..
		” مطالبة شركة التأمين بالتعويض “
		انتهاء الحكم إلى أن البيع تم بطريق (سيف) . مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما أصاب البضاعة من تلف . ثبوتها للشترى . لا صفة للبائع في هذه المطالبة لخروج البضاعة من ملكيته .
١٠٢٦	١٦٠	( الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تأمينات اجتماعية
		التأخير في أداء الاشتراكات :
		١ - تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عماله المؤمن عليهم لديها . جزاؤه . الأثر الرجعي لأحكام المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي قررت المادة ٥ من مواد إصداره .
٧٦٥	١٢١	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٨) ... ..
		٢ - الغرامة التي يلتزم بها رب العمل - إذا ما تأخر عن أداء الاشتراكات الشهرية في مواعييدها - تتعدد بعدد الشهور التي تأخر فيها على ألا تتجاوز في مجموعها ٣٠٪ من قيمة الاشتراكات سريانها بأثر رجعي .
٨٧٦	١٢٨	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		٣ - المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل في حالة تأخره في أداء الاشتراكات . ماهيته . جزاء مالي فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الاشتراكات في مواعييدها . استحقاقه بمجرد ثبوت التأخير . عدم إعتباره تعويضا . عدم سريان حكم المادة ٢١٨ من القانون المدني الذي يوجب الاعتذار .
٩٥٢	١٥١	(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		تأمينات عينية
		حق الامتياز :
		” امتياز دين الضريبة “
		١ - المبالغ المستحقة للخزانة العامة ومنها الضرائب والرسوم . ثبوت الامتياز لها . شرطه أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بكل منها وبالشروط والقيود التي تقررها .
٩٨٩	١٥٦	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الخزانة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ المستحقة للحكومة. م. ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره ولا يثبت فيه حق التبعية ولو كان محله عقارا .
٩٨٩	١٥٦	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		٣ — تحويل المشرع الخزانة العامة حق تتبع أموال مدينها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة وبصرف النظر عن عدم شهره في أحوال منصوص عليها في القوانين الخاصة بضرائب الأطنان والمباني والرسوم الجمركية ورسم الأيلولة على التركات .
٩٨٩	١٥٦	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		٤ — للحكومة حق امتياز خاص بدين الضريبة على المباني . م ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . إضاعة الدائن — بلدية القاهرة — هذا التأمين الخاص بخطئه بعدم مطالبة المدين (المستأجر الذي أقام البناء) . براءة ذمة الكفيل — مالك الأرض — من دين الضريبة . مجرد إضاعة التأمين الخاص دون أن يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته يتوافر به الضرر في حكم المادة ٧٨٤ من القانون المدني .
١٠٥٠	١٦٣	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) ... ..
		” امتياز البائع “
		الامتياز المقرر لثمن العقار المبيع . وجوب شهره بالقيد حتى يسرى قبل الغير ولو كان البيع مسجلا . عدم الشهرية ترتب عليه — مع عدم سريانه قبل الغير — بقاء ذمة المشتري مشغولة

الصفحة	القاعدة	
		بمقدار ما عليه من دين لينفذ به البائع على أموال المشتري . لا محل لتطبيق حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي في هذه الحالة .
٨٤٥	١٣٣	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... .. " امتياز المقاول "
		الامتياز المقرر في المادة ١١٤٨ مدني . عدم مريانه على الغير إلا إذا أشهر بالقيد .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		تحكيم إختصاص هيئة التحكيم :
		المنازعة بين شركة من شركات القطاع العام وبين هيئة عامة . إختصاص هيئة التحكيم بها . م ٦٦ قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوب إحالة الدعوى اليها . م ٦ من مواد إصدار هذا القانون .
٥٨٨	٩٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠) ... ..
		تزوير دعوى التزوير الأصلية :
		المصلحة في الدعوى شرط لقبولها . لا يلزم ثبوت الحق لتوافر المصلحة . يكفي أن تكون له شبهة حق . جواز رفع دعوى التزوير الأصلية ممن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة قبل التمسك بها .
٩٧٠	١٥٤	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		دعوى التزوير الفرعية :
		القضاء بسقوط حق الخصم في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة رغم تخلف هذا الخصم عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم وعدم إعلانه بمنطوقه . مخالف للقانون . إجراء المحكمة المضاهاة بنفسها بعد القضاء بسقوط حق هذا الخصم في التمسك بالحكم وتأسيس قضائها على هذه المضاهاة لا يرفع المخالفة . علة ذلك . المادتان ١٦٠ و ٢٢٧ من قانون المرافعات .
٦٢١	١٠١	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		تسجيل
		تسجيل عقد الشركة :
		تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أي حق ميني آخر . أثره . وجوب تسجيل عقد الشركة حتى تنتقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة . المادة ٥١١ مدني .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		تسجيل الحكم بالزام الشريك بتقديم حصته :
		٢ — للشركة ودائنها مدعاة الشريك الموصى لتقديم حصته . وجوب تسجيل الحكم حتى تنتقل ملكية الحصة العقارية للشركة . حق دائني الشركة بعد ذلك في التنفيذ على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدينة . المادة ٢٧ من قانون التجارة . عدم سرعان نهر المادة ٥٢٣ مدني على الشركاء الموصين .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		تسجيل القسمة العقارية :
		ضرورة تسجيل القسمة العقارية النهائية التي تحولت إليها قسمة المهايأة حتى يمكن الاحتجاج بالملكية على الغير . حصول القسمة في هذه الحالة بحكم القانون . لا يقنى عن التسجيل م ٢/١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..
١٠٨٤	١٦٧	
		الأسبقية في التسجيل :
		٤ - الطعن بعدم نفاذ التصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر سجل عقد شرائه . غير منتج في التخلص من آثار هذا العقد المسجل . الطعن بالدعوى البوليصة على العقد عدم جدواه . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..
١٠٨٤	١٦٧	
		وراجع : (ش . شهر عقارى )
		تعويض
		التعويضات في مواد التهريب الجمركى :
		قرارات اللجان الجمركية في مواد التهريب . عدم اعتبارها عقوبة جنائية . هي من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة . مؤدى ذلك ألا يشترط للحكم بالمصادرة أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك . يجوز لمصلحة الجمارك إذا تعذر ضبط الأشياء المهربة الرجوع بقيمتها . (الطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٥ ) ... ..
٦٠٢	٩٧	
		التعويض عن نزع الملكية :
		عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي يرميها . القرار الصادر من رئيس مجلس

الصفحة	القاعدة	
		المدينة بالاستيلاء على عقار . مخالف للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تجرده عن صفته الادارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .
٦٦٨	١٠٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... .. التعويض عن فسخ عقد الشركة :
		حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى إخلال الشركة بالتزاماتها . حق الشريك الآخر في طلب التعويض . المادة ١٥٧ مدني . جواز القضاء به قبل تصفية الشركة . علة ذلك . الشريك المخطيء يتحمل التعويض المقضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة .
٩٢٩	١٤٨	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... .. التعويض عن تلف البضاعة :
		إنتهاء الحكم إلى أن البيع تم بطريق ( سيف ) . مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما أصاب البضاعة من تلف . ثبوتها للشترى . لا صفة للبائع في هذه المطالبة لخروج البضاعة من ملكيته .
١٠٢٦	١٦٠	(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. تقدير التعويض :
		١ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض عن الضرر . إطراحه دليلا مقبولا على أحد عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه وتقدير التعويض على خلافه . عدم بيان سبب عدم الأخذ به . أثره . قصور .
٦٧٦	١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — التزام الناقل — في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية — بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب . حساب التعويض على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة في ميناء الوصول إذا كانت تزيد على سعر شرائها .
٩٣٩	١٤٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ ) .. ..
		٣ — المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة . هو سعرها في السوق الحرة التي تخضع لقواعد العرض والطلب . عدم الاعتداد في تقدير التعويض بالسعر الجبري الذي فرضته وزارة التموين .
		علة ذلك . هذا السعر تحكمي ما كان يمكن توقعه وقت التعاقد وهو قابل للتغير في أى وقت .
٩٣٩	١٤٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ ) .. ..
		٤ — مناط اعتبار الضرر متوقعا . أن يتوقعه الشخص العادي في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وقت التعاقد .
		عدم كفاية توقع سبب الضرر . وجوب توقع مقداره ومداه .
٩٣٩	١٤٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ ) .. ..
		٥ — قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول .
		لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبري لها في هذا الميناء .
		إمكان تحديدها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول . على الدائن حبه إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .
٩٣٩	١٤٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	تقادم
		أولا — التقادم المكسب .
		” الأثر الرجعي لا اكتساب الملكية بالتقادم “
		١ — اكتساب ملكية العقار بالتقادم . انتقال الملكية للمحاز بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة . مباشرة مصلحة الضرائب بإجراءات نزع ملكية العقار خلال مدة التقادم ضد المدين لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز .
٨٥٨	١٣٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		” شروط التقادم المكسب للملكية “
		٢ — الحيازة كسبب التملك . وجوب توافرها بمنصريها المادى والمعنوى وهونىة التملك وأن يكون وضع اليد مستمرا هادئا ظاهرا لا غموض فيه .
٩٠٣	١٤٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
		” إثبات وضع اليد “
		٣ — وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرره محكمة الموضوع فى هذا الشأن لا عمل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التى تؤدى إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم .
٩٠٣	١٤٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٠) ... ..
		ثانيا — التقادم المسقط
		” تقادم دعوى بطلان العقد “
		١ — دعوى بطلان عقد أبرم فى ظل القانون المدنى القديم . لا تقادم . إذا لحقها القانون المدنى الجديد تسقط بمضى خمس عشرة سنة طبقا لسنة ١٤١ منه .
٥٧٨	٩٣	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”تقادم دين الأوراق التجارية“
		٢ — التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . قيامه على قرينة قانونية هى الوفاء . شرطه . ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالدين . مثال .
٦٨٥	١١٠	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..
		”تقادم الالتزامات القانونية“
		٣ — عدم مريان التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ مدنى على الالتزامات التى مصدرها القانون . يسرى عليها التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ مدنى .
٩١٤	١٤٦	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		وراجع : بيع .
٧٩٦	١٢٦	( الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ ) ... ..
		تنفيذ
		تنفيذ الأحكام الأجنبية :
		١ — تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبى . شرطه . اختصاص المحكمة التى أصدرته وفقا لقواعد الاختصاص القضائى الدولى الواردة فى قانون الدولة التى صدر فيها الحكم دون قواعد الاختصاص النوعى أو المحلى . شرط التحكيم الوارد فى العقد لا يتعلق بقواعد الاختصاص القضائى الدولى ولا يؤثر فى تطبيقها . صدور الحكم وفقا لقواعد الاختصاص الدولى فى القانون السودانى . الحكم بتنفيذه لا مخالفة فيه للقانون .
٧١٧	١١٥	( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى . قاعدة وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التى بنيت عليه هى من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى . الحكم الذى لا يشمل على أسبابه قابل للتنفيذ وفقا لقانون جمهورية السودان . جواز الحكم بتنفيذه فى مصر متى توافرت الشروط الأخرى المقررة فى هذا الخصوص . لا يمنع من ذلك حكم المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات المصرى السابق الذى يتعلق بالأحكام الصادرة فى مصر طالما لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين تتطلب المراجعة .
٧١٧	١١٥	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		٣ - الحكم الصادر من محكمة الخرطوم العليا . عدم إمكان النص على تنفيذه فى الخارج . اتخاذ ما رسمه قانون المرافعات من إجراءات تنفيذه فى الجمهورية العربية المتحدة . الأمر بتنفيذه صحيح .
٧١٧	١١٥	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		الصورة التنفيذية الثانية للحكم :
		عدم جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا فى حالة ضياع الصورة الأولى . منازعة المحكوم عليه فى ضياعها . وجوب تكليف الخصم بإثبات واقعة فقدما . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . إقتناع الحكم بصحتها استنادا إلى ما قرره المدعى نفسه فى صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الإدعاء . مخالف للقانون بخالفته قواعد الإثبات ومشوب بالقصور فى التسيب .
٧٩١	١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		الأموال محل التنفيذ :
		صدور الحكم المنفذ به ضد الشركة . عدم جواز التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية وفاء لديون هذه الشركة . منع الشريك الموصى من القيام بأعمال الإدارة . المادة ٢٨ من قانون التجارة .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		وراجع : حجز .
٧٦٩	١٢٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٣) ... ..
		قائمة توزيع حصيلة التنفيذ :
		١ — قائمة التوزيع . حجيتها قبل المثليين في إجراءاته . قصرها على ما بيته هذه القائمة فيما أعدت له قانوناً من تقرير ديون الدائنين وترتيب درجاتهم في توزيع ثمن العقار بينهم . عدم تجاوزها إلى ما عداها من منازعات أخرى تقوم بين الخصوم .
٦٣٢	١٠٣	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		٢ — وجوب تقديم جميع المستندات المؤيدة لطلبات الدائنين في التقسيم قبل إصدار القاضى القائمة المؤقتة . علة ذلك . الإشارة في الطلب إلى أن المستندات مقدمة في تقسيم آخر لا يغنى عن وجوب تقديمها .
١١١٢	١٧١	(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		تنفيذ عقارى
		طلب إعادة بيع العقار :
		١ — منازعة الراسى عليه المزاد في صحة طلب إعادة البيع على مسئوليته . اختصاص قاضى البيوع بالفصل فيها ولو كانت

الصفحة	القاعدة	
		مبنية على أسباب موضوعية . قاضى البيع — عند نظر هذه المنازعة — ليس قاضيا للأموال المستعجلة . المادة ٧٠٠ مرافعات .
٦٣٢	١٠٣	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٩) ... ..
		٢ — مبررات إعادة البيع على مسئولية الرامى عليه المزاو المتخلف . خضوعها لسلطة محكمة الموضوع .
٦٣٢	١٠٣	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٩) ... ..
		إعلان المدين بيوم البيع :
		التزام قلم الكتاب بإعلان المدين — فى إجراءات التنفيذ العقارى — باليوم المحدد للبيع والقيام بإشهار البيع وإعلان أرباب الديون المسجلة . عدم التزام الدائن بذلك .
٨٠٢	١٢٧	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٥ ق و ١٠٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٩)
		(ج)
		جمارك
		التهرب الجمركى :
		”مصادرة المضبوطات“
		١ — قرارات اللجان الجمركية فى مواد التهرب . عدم اعتبارها عقوبة جنائية . هى من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة مؤدى ذلك ألا يشترط للحكم بالمصادرة أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك . يجوز لمصلحة الجمارك إذا تعذر ضبط الأشياء المهربة الرجوع بقيمتها .
٦٠٣	٩٧	(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>” الإختصاص بدعوى الرجوع بقيمة الأشياء المهربة “</p> <p>٢ — إختصاص مجلس الدولة بطلبات التعويض عن القرارات الإدارية . دعوى الجمارك بالرجوع بقيمة الأشياء المهربة المحكوم بمصادرتها من اللجنة الجمركية تنفيذا لقرار المصادرة . هي من قبيل التعويضات المدنية التي يجوز الادعاء بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادي . إختصاص المحاكم بهذه الدعوى .</p>
٦٠٧	٩٨	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٩ ) ... ..
		<p>” المعجز في البضاعة “</p> <p>٣ — عدم تقديم الربان البراهين المبررة لنقص البضاعة لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في اللائحة الجمركية . حقه في تقديمها بعد هذا الميعاد إلى المحكمة التي تنظر المعارضة في قرار المصلحة الصادر بالغرامة . علة ذلك .</p>
٨٣٨	١٣٢	( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٩ ) ... ..
		<p>٤ — وجود عجز غير مبرر لا يعتبر في نظر المشرع تهريبا . القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ( الملغى ) وقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣</p>
٨٣٨	١٣٢	( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٦٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(ح)
		حجز . حجز إداري . حراسة . حراسة إدارية . حساب جاری . حق . حكم . حيازة
		حجز
		حجز ما للمدين لدى الغير : "دعوى صحة الحجز"
		توقيع حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضي . وجوب رفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذي وقع الحجز بموجبه وبصحة إجراءات الحجز مما . رفع دعوى ثبوت الحق قبل الحجز . وجوب رفع دعوى صحة الحجز أمام المحكمة التي رفعت إليها دعوى ثبوت الحق .
٧٦٩	١٢٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٢/٥/١٩٦٩) ... ..
		حجز إداري
		المنازعات التي توقف إجراءات الحجز :
		ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المنازعات القضائية التي توقف من أجلها إجراءات الحجز والبيع الإداري - وفق نص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري - هو عشرة أيام . يستوى في ذلك أن يكون الحجز قد توقع أم اقتصر الأمر على مجرد الشروع فيه .
٧٣٩	١١٨	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٢٢ ق - جلة ٧/٥/١٩٦٩) ... ..
		حراسة
		دعوى الحراسة القضائية :
		إنهاء محكمة الموضوع إلى رفض طلبات المدعى الموضوعية . لا محل في هذه الحالة لبحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية .
٩٥٧	١٥٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٢/٦/١٩٦٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		حراسة إدارية
		حق التقاضى بعد رفع الحراسة :
		رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عودة حق التقاضى لمن رفعت الحراسة عن أموالهم منذ العمل بهذا القانون . أيلولة ملكية من كان خاضعا للحراسة إلى الدولة مع تعويضه في حدود ثلاثين ألف جنيه ما لم يكن أقل قيمة . لازم ذلك قيام صفة في الدفاع عن حقه فيما نزع من أطيانه للمنفعة العامة حتى لا ينقص التعويض المستحق له .
٨٩٨	١٤٢	(الطنن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
		بيع الحارس العام للعقارات إلى شركات التأمين :
		تصرف الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ ببيع العقارات المبنية المملوكة للخاضعين للحراسة إلى شركات التأمين . ماهيته . تصرف ذو طبيعة خاصة . عدم اعتباره بيعا عاديا مما تجوز الشفعة فيه . عدم إيراد نص خاص يمنع الأخذ بالشفعة في هذه الحالة . لا يؤدي إلى إباحة الشفعة في تلك المباني . علة ذلك .
٩٤٦	١٥٠	(الطنن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		حساب جارى
		عدم تجزئة الحساب :
		الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم التجزئة . ماهيته .
١٠٣٦	١٦١	(الطنن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..

القاعدة الصفحة

حق

حق التقاضي :

”أثر رفع الحراسة“

رفع الحراسة وفقاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عودة  
حق التقاضي لمن رفعت الحراسة عن أموالهم منذ العمل بهذا القانون .  
أيلولة ملكية من كان خاضعاً للحراسة إلى الدولة مع تعويضه  
في حدود ثلاثين ألف جنيه ما لم يكن أقل قيمة . لازم ذلك  
قيام صفة في الدفاع من حقه فيما نزع من أطيانه للنفعة  
العامة حتى لا ينقص التعويض المستحق له .

(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ١٤٢ ... ٨٩٨

التعسف في استعمال الحق :

”رفض العطاءات“

النص في قائمة شروط المزايدة على تحويل الداعي للمزايدة  
الحق في قبول أو رفض أي عرض دون إبداء الأسباب . هذا  
النص ينحوله مطلق الحرية في رفض العطاء الأخير . عدم جواز  
الرجوع في هذه الحالة إلى الأحكام العامة في القانون المدني  
والتي تعتبر من القواعد المكملة التي لا يلجأ إليها إلا عند عدم  
الاتفاق على قواعد خاصة . انتهاء التعسف ولو لم يبد سبب  
مشروع يبرر رفض العطاء .

(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ١٥٢ ... ٩٥٧

وراجع : ( ف . فوائد )

(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ١٧٠ ... ١١٠١

حكم

بيانات الحكم :

”الأحكام الأجنبية“

١ - خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضي . قاعدة



الصفحة	القاعدة	
		وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنيت عليه هي من قواعد المرافعات التي تخضع لقانون القاضى . الحكم الذى لا يشتمل على أسبابه قابل للتنفيذ وفقا لقانون جمهورية السودان . جواز الحكم بتنفيذه في مصر متى توافرت الشروط الأخرى المقررة في هذا الخصوص . لا يمنع من ذلك حكم المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات المصرى السابق الذى يتعلق بالأحكام الصادرة في مصر طالما لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين تتطلب المراجعة .
٧١٧	١١٥	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... .. " بيان موطن الخصم "
		٢ - البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال ذكر موطن أحد الخصوم . لا بطلان . المادة ٣٤٩ مرافعات ملغى .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. " بيان اسم ممثل الشركة "
		٣ - خطأ الحكم في اسم المندوب المفوض للشركة . عدم ترتب البطلان متى كان ليس من شأن هذا الخطأ التشكيك في حقيقة الشركة واتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. " بيان مكان المحكمة "
		٤ - بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم ليس له أهمية جوهرية بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته . إغفال ذكر هذا المكان لا يبطل الحكم .
١٠٤٣	١٦٢	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	حكم
		<p>” بيان الوقائع “</p> <p>٥ - الإحالة في بيان الوقائع ومراحل الدعوى ودفاع الخصوم ودفعهم إلى أحكام سابقة صادرة في ذات الدعوى بين نفس الخصوم . جوازه .</p> <p>(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ) ... .. ١٦٢</p> <p>١٠٤٣</p> <p>تسبب الحكم .</p> <p>عيوب التدليل :</p> <p>أولا : القصور .</p> <p>” ما يعد قصورا “</p> <p>١ - حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى أمر تقرر في حكم آخر . شرطه . أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها . إحالة محكمة الاستئناف إلى ما استخلصته من استئناف آخر منظور أمامها وغير منظم للفضية التي فصلت فيها ولم يكن الطاعن مختصا فيه ، قصور .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... .. ١٠٤</p> <p>٦٤٢</p> <p>٢ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض عن الضرر .</p> <p>إطراحه دليلا مقبولا على أحد عناصر الضرر المطالب بالتعويض منه وتقدير التعويض على خلافه . عدم بيان سبب عدم الأخذ به .</p> <p>أثره . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... .. ١٠٩</p> <p>٦٧٦</p> <p>٣ - عدم جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى . منازعة المحكوم عليه</p>

الصفحة	القاعدة	
		في ضياعها . وجوب تكليف الخصم بإثبات واقعة فقدانها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . اقتناع الحكم بصحتها استنادا إلى ما قرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الادعاء . مخالف للقانون بخالفته قواعد الإثبات ومشوب بالقصور في التسبيب .
٧٩١	١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦٩) ... ..
		٤ - دعوى صحة ونفاذ البيع . الغرض منها . شرط إجابة المشتري إلى طلبه فيها . أن يكون انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر فيها ممكنين . دفاع البائع باستحالة تنفيذ التزامه بسبب انتقال الملكية إلى مشتر ثان منه . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .
٨٨٦	١٤٠	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٥/٦/١٩٦٩) ... ..
		٥ - وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرره محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم .
٩٠٣	١٤٣	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٩) ... ..
		” ما لا يعد قصورا “
		وجوب إبداء الخصم لدفاعه في الدعوى الموجهة إليه بكافة ما اشتملت عليه من طلبات حتى لو تعارض بعضها مع البعض الآخر . فصل الحكم في طلب بطلان الزواج برفضه وبصفة قيام العلاقة الزوجية وثبوت ونوع الطلاق لا خطأ ولا قصور .
٧٥١	١٢٠	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ٧/٥/١٩٦٩) ... ..



## ( ثانيا ) فساد الاستدلال

” ما يعد كذلك “

١ — التزام البائع بالقيام بما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري . شمول هذا الالتزام قيامه بشهر لإنهاء الوقف وحقه فيه . استدلال الحكم من اشتراط المشتري تحمل البائع مصاريف هذا الإشهار قرينة على استغلاله . فساد .

٦٤٢ ١٠٤ ... ( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ )

٢ — فساد بعض القرائن التي استند إليها الحكم في قضائه . إسقاطها من التقرير . أثره . بطلان الحكم . مثال .

٦٤٢ ١٠٤ ... ( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ )

## ( ثالثا ) مخالفة القانون .

١ — استحقاق بنات المتوفى مهما تعددن ثلثي التركة ليستحق العاصب — إن وجد — الثلث الباقي . عدم بحث الحكم وجود العاصب من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .

٦٤٩ ١٠٥ ... ( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ )

٢ — ضمان البائع للمشتري لإغلال العقار المبيع قدرا معينا من الربح . إعتباره كفالة من المشتري لصفة في المبيع . سريان أحكام العيب الخفي فيما يختص بقواعد الضمان على حالة تخلف هذه الصفة . عدم جواز رجوع المشتري إلى البائع على أساس إخلاله بالتزام آخر مستقل عن التزامه بالضمان . عدم تأثير علم المشتري بتخلف الصفة وقت البيع أو عدم علمه . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون . المسادتان ٤٤٧ و ٤٥٢ مدني .

٧٩٦ ١٢٦ ... ( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ )

الصفحة	القاعدة	
		حجية الحكم :
٦٣٢	١٠٣	١ - قائمة التوزيع . حجيتها قبل الممثلين في إجراءاته . قصرها على ما بيته هذه القائمة فيما أعدت له قانونا من تقرير ديون الدائنين وترتيب درجاتهم في توزيع ثمن العقار بينهم . عدم تجاوزها إلى ما عداها من منازعات أخرى تقوم بين الخصوم . ( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..
٧٦٩	١٢٢	٢ - تصديق المجلس الحسبي على الحساب ليس حكما حائزا لحجية الأمر المقضى . لا يمنع من الطعن في صحة هذا الحساب أمام المحكمة المدنية . ( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٣ ) ... ..
٨٢٤	١٣٠	٣ - قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين . اقتصار حجته على هذا القسط فقط دون أى قسط آخر يستحق بعد ذلك . الاحتجاج بالفصل في مسألة كلية شاملة . مناطه . عند ما تفصل المحكمة في الموضوع . الحكم بوقف التنفيذ . ما هيته . حكم وقفي مرهون بالظروف التي صدر فيها . ( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩ ) ... ..
١١١٨	١٧٢	٤ - عدم النص في منطوق الحكم على الفسخ . النص عليه في الأسباب بصيغه صريحة . لا عيب . ( الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... .. وراجع : ( ق . قوة الأمر المقضى ) وراجع : ( ١ . إثبات ) . الطعن في الحكم : "الأحكام الجائز الطعن فيها" ١ - تنتقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى فيها

الصفحة	القاعدة	
		من دفعوع وأوجه دفاع . لا يلزم أن ينص بصفة خاصة بصحيفة الاستئناف على استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع المشار إليها فيها . إغفال ذكرها . لا يعتبر قبولا لها يمنع من طلب إلغائها .
٦٦٢	١٠٧	( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٣ ) ... ..
		٢ - قضاء المحكمة باختصاصها ولائيا . عدم جواز استئنافه إلا عند استئناف الحكم في الموضوع . فصل الحكم بنذب خير في أساس الدعوى بتقرير مسئولية الطاعن . جواز استئناف الحكم في شقيه المتعلقين بالاختصاص وأساس الدعوى على استقلال . عدم الطعن فيه وفوات ميعاد الاستئناف . صيرورته حائزا قوة الأمر المقضى .
٧١٣	١١٤	( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		٣ - انتهائية الحكم الصادر وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تلحق الأحكام الابتدائية التي لم يتجاوز نطاق هذا القانون . طلب فوائد تعويضه أمام محكمة أول درجة بخلاف الفوائد القانونية المطلوبة أمام لجنة الفصل في معارضات نزاع الملكية . الحكم في الطلب الجديد قابل للطعن بالاستئناف .
٧٢٤	١١٦	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		”الأحكام غير الجائز الطعن فيها“
		١ - عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالا في الحكم الصادر برد و بطلان عقد بيع قبل الفصل في موضوع الخصومة الأصلية . الحكم باعتبار هذا الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه بالنقض غير مستج . علة ذلك . المادة ٣٧٨ مرافعات .
٥٦٦	٩١	( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بتخفيض الأجرة إعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل لذلك القانون يكون صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قبوله لأي طعن .
٥٩٦	٩٦	( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٠ ) ... ..
		٣ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين المطالب بإدراجه ضمن ديون التفليسة أو برفض طلب الوقف وفقاً لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من قانون التجارة . لا أثر لاختلاف الصياغة في النصين .
٦٩٩	١١٢	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... ..
		راجع : ( دعوى " مد أجل الحكم " ) .
١١١٨	١٧٢	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... ..
		وراجع : إمتثاف .
٨١٧	١٢٩	( الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) ... ..
		حيازة
		الحيازة المكتسبة للملكية :
		" الأثر الرجعي للحيازة "
		١ - اكتساب ملكية العقار بالتقادم . انتقال الملكية للمأثر بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة . مباشرة مصلحة الضرائب لإجراءات نزع ملكية العقار خلال مدة التقادم ضد المدين لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز .
٨٥٨	١٣٥	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”شروط الحيازة“
		٢ - الحيازة كسبب للتملك . وجوب توافرها بعنصرها المسادي والمعنوي وهو نية التملك وأن يكون وضع اليد مستمرا هادئا ظاهرا لا غموض فيه .
٩٠٣	١٤٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
		”إثبات الحيازة“
		٣ - وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقررره محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم .
٩٠٣	١٤٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
		(خ)
		خبرة
		سقوط الحق في التمسك بحكم تعيين الخبير :
		القضاء بسقوط حق الخصم في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة رغم تخلف هذا الخصم عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم وعدم إعلانه بمنطوقه . مخالف للقانون . إجراء المحكمة المضاهاة بنفسها بعد القضاء بسقوط حق هذا الخصم في التمسك بالحكم وتأسيس قضائها على هذه المضاهاة لا يرفع المخالفة . حلة ذلك . المادتان ١٦٠ و ٢٢٧ من قانون المرافعات .
٦٢١	١٠١	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..

الصفحة	القائمة	
		مهمة الخبير :
		اقتصار مهمة الخبير على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء الرأى في المسائل الفنية دون المسائل القانونية .
٦٥٦	١٠٦	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... ..
		مناقشة الخبير :
		مناقشة الخبير المتدب في الدعوى وتعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين . جوازى لمحكمة الموضوع متروك لمطلق تقديرها .
٧٦٩	١٢٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٣) ... ..
		( د )
		دعوى
		رفع الدعوى :
		مجرد تكليف المعلن إليه بالحضور أمام محكمة الاستئناف العالى بالاسكندرية فيه البيان الكافى للمحكمة .
١٠٦٢	١٦٥	(الطنان رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق و ٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥) ... ..
		شروط قبول الدعوى :
		” الصفة “
		١ — توجيه الدعوى إلى مدير عام الهيئة العامة للسكك الحديدية — قبل صدور القرار الجمهورى ٢١٥ لسنة ١٩٦٦ — بوصفه ممثلاً لها أمام القضاء . صحيح . حلة ذلك . م ٩ قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسات العامة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . خطأ فى القانون .
٨٨	٩٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - رفع الحراسة وفقا للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عودة حق التقاضى لمن رفعت الحراسة عن أموالهم منذ العمل بهذا القانون . أيلولة ملكية من كان خاضعا للحراسة إلى الدولة مع تعويضه في حدود ثلاثين ألف جنيه ما لم يكن أقل قيمة . لازم ذلك قيام صفة في الدفاع من حقه فيما نزع من أطيانه للمنفعة العامة حتى لا ينقص التعويض المستحق له .
٨٩٨	١٤٢	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
		وراجع ( ت . تأمين )
١٠٢٦	١٦٠	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		“ المصلحة ”
		١ - المصلحة في الدعوى شرط لقبولها . لا يلزم ثبوت الحق لتوافر المصلحة . يكفي أن تكون له شبهة حق . جواز رفع دعوى التزوير الأصلية ممن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة قبل التمسك بها .
٩٧٠	١٥٤	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		٢ - القضاء بفسخ عقد الشركة . أثره . انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل فقط . تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد . عند خلوه تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ مدنى وما بعدها . دعوى الشريك بطلب استرداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية . عدم قبولها لرفعها قبل الأوان .
٩٢٩	١٤٨	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	مبب الدعوى :
		١ — محكمة الموضوع لا تملك تغيير مبب الدعوى .
٨٦٨	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		٢ — مبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب . وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والجمع القانونية التى يستند إليها الخصوم .
٨٦٨	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		٣ — دعوى شركة التأمين قبل الناقل بطلب قيمة التعويض من تلف البضاعة أثناء النقل . تأسيسها على عقد النقل . لا محل للطعن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية الوارد به . عدم تطبيق الحكم أحكام المسؤولية التقصيرية فى هذا الصدد .
٨٥١	١٣٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... ..
		الخصوم فى الدعوى :
		١ — اندماج شركة النيل للتأمين فى شركة الشرق للتأمين . مقتضاه . انتهاء شخصية الشركة المندمجة . اعتبار الشركة الدامجة وحدها الجهة التى تختصم فى شأن حقوق الشركة المندمجة والتزاماتها .
١٠٢٦	١٦٠	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		٢ — لا تتأثر الخصومة بما يطرأ على شخصية ممثل الشركة من تغيير .
١٠٦٢	١٦٥	(الطنان رقم ٣١٢ لسنة ٢٤ ق و ٩٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		نظر الدعوى أمام المحكمة : "تدخل النيابة"
		وجوب تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . المقصود بالتدخل حضور ممثل النيابة العامة جلسات المحكمة . إرسال النيابة مذكرة برأيها لا يكفي .
٩٦٧	١٥٣	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩) ... .. "الطلبات العارضة"
		الادعاء بالمقاصة القضائية . وجوب رفعه بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض يبدى شفاها في الجلسة وفي حضور الخصم أو يقدم للمحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة . هدم قبول الطلبات العارضة أمام محكمة الاستئناف .
٩٩٦	١٥٧	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩) ... .. "الدفاع في الدعوى"
		١ — وجوب إبداء الخصم لدفاعه في الدعوى الموجهة إليه بكافة ما اشتملت عليه من طلبات حتى لو تعارض بعضها مع البعض الآخر . فصل الحكم في طلب بطلان الزواج برفضه وبصحته قيام العلاقة الزوجية وثبوت ونوع الطلاق لا خطأ ولا قصور .
٧٥١	١٢٠	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق . "أحوال شخصية" جلسة ٧/٥/١٩٦٩) ... .. ٢ — أعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ مدني . شرطه . ثبوت كيدية الدفاع والقصد إلى إطالة أمد التقاضي إضرارا بالمدين .
١١٠١	١٧٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٣/٧/١٩٦٩) ... .. "الحضور المزيل للبطلان"
		حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . عدم حضور الخصم في الجلسة المحددة التي دعى



الصفحة	القاعدة	
		إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة وحضوره من تلقاء نفسه بالجلسة التالية . عدم زوال البطلان .
١٠٥٧	١٦٤	( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ) ... ..
		تكييف الدعوى :
		عدم تقييد محكمة الموضوع في تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها . التزامها بالتكييف الصحيح الذى تبينه من وقائع الدعوى لتنزل حكم القانون على ما يثبت لديها أنه التكييف الصحيح ولو للفصل في مسألة شكلية تتعلق بجواز أو عدم جواز امتثاف الحكم الذى يصدر فيها .
٦٩٩	١١٢	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... ..
		المسائل التى تعترض الخصومة :
		” انقطاع الخصومة ”
		ضم دعويين يختلفان سببا وموضوعا لا يفقد كل منهما استقلالهما . وحدة الموضوع في الدعويين تفقد كل منهما هذا الاستقلال . تحريك إحداها بعد انقطاع سير الخصومة يشمل تحريك الدعوى الأخرى .
٨٩٨	١٤٢	( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ ) ... ..
		الحكم في الدعوى :
		إنهاء محكمة الموضوع إلى رفض طلبات المدعى الموضوعية . لا محل في هذه الحالة لبحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية .
٩٥٧	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		” طلب مد أجل الحكم “
		١ — منح المحكمة الخصوم أجلا كافيا لتقديم دفاعهم قبل حجزها القضية للحكم . عدم اعتراض الطاعن على الأجل الذى حددته المحكمة لتقديم المذكرات بعد حجز الدعوى للحكم . عدم طلبه مد أجل النطق بالحكم لتقديم مذكرة بدفاعه . لا يكون له بعد ذلك النعى على المحكمة إخلالها بحقه فى الدفاع لعدم منحه مدة كافية لتحضير دفاعه .
١٠٠٢	١٥٨	الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٢ — طلب مد أجل الحكم فى الدعوى لتقديم مذكرة . إجابته من إطلاقات محكمة الموضوع .
١١١٨	١٧٢	( الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٢ ) ... ..
		بعض أنواع الدعاوى : ” الدعاوى المستعجلة “
		١ — المعارضة فى أمر أداء صادر استنادا إلى سند إذنى . ليست من الدعاوى المستعجلة الواردة فى المادة ٢/٤٠٢ مرافعات ملفى . ميعاد إستئناف الحكم الصادر فيها ستون يوما
٦٨٥	١١٠	( الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..
		٢ — إنتهاء محكمة الموضوع إلى رفض طلبات المدعى الموضوعية . لا محل فى هذه الحالة لبحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية .
٩٥٧	١٥٢	( الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		” دعوى صحة الججز “
		توقيع ججز ما للدين لدى الغير بأمر من القاضى . وجوب رفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذى وقع الججز بموجبه وبصفة

الصفحة	القائمة	
		إجراءات المجز معا . رفع دعوى ثبوت الحق قبل المجز . وجوب رفع دعوى صحة المجز أمام المحكمة التى رفعت إليها دعوى ثبوت الحق .
٧٦٩	١٢٢	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٩ ) ... .. ” الدعوى البوليصية ” الطعن بعدم تقاذ التصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر سجل عقد شرائه . غير منتج فى التخلص من آثار هذا العقد المسجل . الطعن بالدعوى البوليصية على العقد . عدم جدواه .
١٠٨٤	١٦٧	( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٦٩ ) ... .. ” دعوى صحة التعاقد ” راجع : ( ب . بيع ) .  ( س )  سند إذنى  شرط الإذن فى السند : إعتبار السند الإذنى عملا تجاريا إذا كان من وقع السند تابرا أو كان السند مترتبا على معاملة تجارية . لا يكفى إدراج شرط الإذن لاعتبار السند عملا تجاريا .
٩٧٩	١٥٥	( الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩ ) ... .. تظهير السند : قواعد تظهير الكمبيالة . عدم اتباعها فى شأن السندات التى تحت الإذن إلا إذا كان يعتبر عملا تجارية . عدم سرىان هذه القواعد على السندات المدنية ولو تضمنت شرط الإذن .



الصفحة	القاعدة	
		تظهر السند من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر أثر من آثار التظهير تستقل به الورقة التجارية . وجوب إطرار هذا الأثر عند تظهير الورقة المدنية .
٩٧٩	١٥٥	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		وراجع : تقادم .
٦٨٥	١١٠	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		( ش )
		شركات . شفعة . شهر عقارى
		شركات
		ملاحظة مجلس إدارة الشركة المؤممة :
		لا يحل لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتخب أو المندوب - في الشركات التي آلت ملكية بعض أسهمها للدولة - أن يعنى من يعين في الوظائف التي لا يقل المرتب الأصلي فيها عن ١٥ جنيها شهريا من اداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الإدارية المختصة .
٨٦٨	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		شركة التوصية :
		”تدخل الشريك الموصى في الإدارة“
		١ - صدور الحكم المنفذ به ضد الشركة . عدم جواز التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية وفاء لديون هذه الشركة .
		منع الشريك الموصى من القيام بأعمال الإدارة . المادة ٢٨ من قانون التجارة .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..

الصفحة	القائمة	
		” حق دائني الشركة على الحصة العقارية “
		٢- للشركة ودائنيها مدعاة الشريك الموصى لتقديم حصته . وجوب تسجيل الحكم حتى تنتقل ملكية الحصة العقارية للشركة . حق دائني الشركة بعد ذلك في التنفيذ على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدينة . المادة ٢٧ من قانون التجارة . عدم مريان نص المادة ٥٢٣ مدني على الشركاء الموصين . ( المعلن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) .. ... ١٥٨ ١٠٠٢
		إنتقال ملكية الحصة العينية :
		تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أي حق عيني آخر . أثره . وجوب تسجيل عقد الشركة حتى تنتقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة . المادة ٥١١ مدني . ( المعلن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) .. ... ١٥٨ ١٠٠٢
		فسخ الشركة :
		١ - حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى إخلال الشريك بالتزاماته . حق الشريك الآخر في طلب التعويض . المادة ١٥٧ مدني . جواز القضاء به قبل تصفية الشركة . علة ذلك . الشريك المخطئ . يتحمل التعويض المقتضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة . ( المعلن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) .. ... ١٤٨ ٩٢٩
		٢ - القضاء بفسخ عقد الشركة .. أثره . انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل فقط . تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد . عند خلوه تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ مدني وما بعدها . دعوى الشريك بطلب استرداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية . عدم قبولها لرفعها قبل الأوان . ( المعلن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) .. ... ١٤٨ ٩٢٩

الصفحة	القاعدة	
		إعلان الشركات :
		تسليم صورة إعلان الطعن الموجه للشركة لجهة الادارة لغلق مركزها . صحيح . تسليم صورة الاعلان للنيابة . لا يكون الا عند الامتناع عن تسلمها أو عن التوقيع على أصل الاعلان بالاستلام .
١٠٢٦	١٦٠	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		تمثيل الشركة أمام القضاء :
		١ - خطأ الحكم في اسم المندوب المفوض للشركة . عدم ترتب البطلان متى كان ليس من شأن هذا الخطأ التشكيك في حقيقة الشركة واتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى .
١٠٠٢	١٥٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٢ - لا تتأثر الخصومة بما يطرأ على شخصية ممثل الشركة من تغيير .
١٠٦٢	١٦٥	( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق و ٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ ) ... ..
		اندماج الشركات :
		١ - اندماج شركة النيل للتأمين في شركة الشرق للتأمين . مقتضاء إنتهاء شخصية الشركة المندمجة . إعتبار الشركة الداخلة وحدها الجهة التي تختصم في شأن حقوق الشركة المندمجة والتزاماتها .
١٠٢٦	١٦٠	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٢ - إعلان التقرير بالطعن إلى الشركة المندمجة دون الشركة الداخلة . تقديم الشركة الأخيرة مذكرة بدفاعها باعتبارها هي التي



الصفحة	القاعدة	
		خلفت الشركة الأولى بعد انقضاءها . تحقق الغاية التي كان يتبناها المشرع من إعلانها . لا بطلان . المادتان ١ و ٢/٢٠ من قانون المرافعات الحالية .
١٠٢٦	١٦٠	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		شفعة
		سقوط الحق في الأخذ بالشفعة :
		تخلف طالب الشفعة عن إيداع الفرق بين الثمن الثابت في عقد البيع المقدم في دعوى الشفعة والمبلغ الذي كان قد أودعه على أنه الثمن الذي علم أن البيع حصل به . أثره . سقوط حقه في الأخذ بالشفعة . لا يمنع من ذلك أن يكون طعن على الثمن الوارد بالعقد بالصورية ما دام قد أخفق في إثباتها . المادة ٩٤٢ مدنى .
٧٠٩	١١٣	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١ ) ... ..
		وراجع : ( بيع )
٩٤٦	١٥٠	( الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		شهر عقارى
		شهر إمتياز البائع :
		الإمتياز المقرر لثمن العقار المبيع . وجوب شهره بالتقيد حتى يسرى قبل الغير ولو كان البيع مسجلا عدم الشهرية ترتب عليه — مع عدم سريانه قبل الغير — بقاء ذمة المشتري مشغولة بمقدار ما عليه من دين لينفذ به البائع على أموال المشتري . لا محل لتطبيق حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعى في هذه الحالة .
٨٤٥	١٣٣	( الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		شهر امتياز المقاول :
		الإمتياز المقرر فى المادة ١١٤٨ مدنى . عدم سر يانه على الغير إلا إذا أشهر بالقيد .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		شهر إنهاء الوقف :
		إلتزام البائع بالقيام بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع إلى المشتري . شمول هذا الإلتزام قيامه بشهر إنهاء الوقف وحقه فيه . استدلال الحكم من اشتراط المشتري تحمل البائع مصاريف هذا الإشهار قرينة على استغلاله . فساد .
٦٤٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		وراجع : ( ت . تسجيل )
		(ص)
		صورية
		صورية الثمن فى الشفعة :
		تختلف طالب الشفعة عن إيداع الفرق بين الثمن الثابت فى عقد البيع المقدم فى دعوى الشفعة والمبلغ الذى كان قد أودعه على أنه الثمن الذى علم أن البيع حصل به . أثره . سقوط حقه فى الأخذ بالشفعة . لا يمنع من ذلك أن يكون طعن على الثمن الوارد بالعقد بالصورية ما دام قد أخفق فى إثباتها .
٧٠٩	١١٣	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		إثبات الصورىة :
		ببحث صورىة الورقة المقدمة فى الدعوى . استخلاص محكمة الموضوع الصورىة من قرائن الدعوى لا رقابة عليها فى ذلك متى كان الاستخلاص سائنا .
٩٧٩	١٥٥	( الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) ... .. وراجع : ( و . وصية )
		(ض) ضرائب
		أولا : ضرىبة الأرباح التجارية والصناعىة :
		”وعاء الضرىبة“
		١ — وجوب دخول قىمة إىجار العقارات المبلىة التى تشغلها المنشأة ضمن التكالىف الواجب خصمها . ملكىة المنشأة للبنى واستئجارها للأرض . وجوب تقدير القىمة الإىجارىة للبناء وحده مجودا عن الأرض واعتبار إىجار الأرض المدفوع تكلىفا على الربح واجب الخصم بجانب القىمة الإىجارىة للبناء .
٨٦٣	١٣٦	( الطن رقم ١٥٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ) ... ..
		٢ — توقف نشاط الممول لصدور تشرىع يحتمه . جواز ترحىل الخسارة إلى السنوات الثلاث التى يستأنف فىها هذا النشاط بعد زوال هذا المساع القانونى .
٩٠٧	١٤٤	( الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١١ ) ... ..
		”الربط الإضافى“
		٣ — وجوب إخطار الممول على النموذج رقم ٢٠ ضرائب فى حالة الربط الإضافى . اختلافة عن النموذج رقم ١٩ الخاص بالربط الأصل .
٩١١	١٤٥	( الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		”إستيفاء الضريبة“
		٤ — اكتساب ملكية العقار بالتقادم . انتقال الملكية للحائز بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة . مباشرة مصلحة الضرائب إجراءات نزاع ملكية العقار خلال مدة التقادم ضد المدين لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز . (الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤)
٨٥٨	١٣٥	... ..
		ثانيا : ضريبة التركات :
		”وعاء الضريبة“
		الأولاد المتروكة عن المورث تقدر قيمتها تقديرا حكما بما يعادل ١٢ مثلا من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الدوائد في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة . لا أثر لها يطرا على هذه القيمة من تعديل بعد هذا التاريخ . (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٧)
٧٤٦	١١٩	... ..
		ثالثا : ضريبة العقارات المبنية :
		”تقدير القيمة الإيجارية“
		١ — عناصر تقدير القيمة الإيجارية للعقارات المبنية . من بينها الأجرة . وهي تشمل أجرة المبنى وأجرة الأرض . (الطن رقم ١٥٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤)
٨٦٣	١٣٦	... ..
		”إمتياز دين الضريبة“
		٢ — للحكومة حق امتياز خاص بدين الضريبة على المباني . م ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . إضاعة الدائن — بلدية القاهرة — هذا التأمين الخاص بخططه بعدم مطالبة المدين ( المستأجر الذي أقام البناء ) . براءة ذمة الكفيل — مالك الأرض — من دين الضريبة .

الصفحة	القاعدة	
		مجرد إضاعة التأمين الخاص دون أن يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته . يتوافر به الضرر في حكم المادة ٧٨٤ من القانون المدني .
١٠٥٠	١٦٣	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ) ... ..
		إمتياز دين الضرائب والرسوم :
		١ - المبالغ المستحقة للخزانة العامة ومنها الضرائب والرسوم . ثبوت الامتياز لها . شرطه أن تقض بذلك القوازين والأوامر الخاصة بكل منها وبالشروط والقيود التي تقررها .
٩٨٩	١٥٦	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) ... ..
		٢ - للخزانة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ المستحقة للحكومة . م ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره ولا يثبت فيه حق التبع ولو كان محل عقارا .
٩٨٩	١٥٦	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) ... ..
		٣ - تحويل المشرع للخزانة العامة حق تتبع أموال مدينيها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة وبصرف النظر عن عدم شهره في أحوال منصوص عليها في القوانين الخاصة بضرائب الأطنان والمباني والرسوم الجمركية ورسم الأيلولة على التركات .
٩٨٩	١٥٦	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ع)
		عرف . عقد . عمل
		عرف
		العرف التجارى :
		١ - اتفاق العاقدين على ما يخالف العرف التجارى . عدم جواز الاستناد إلى العرف للتحلل من الالتزامات الناشئة عن هذا الاتفاق .
٩٢١	١٤٧	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) .. ..
		التمسك بالعرف :
		٢ - جواز التعدي بالعرف في حالة وجود نص تشريعى .
١٠١٧	١٥٩	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		عقد
		أركان العقد :
		”الإيجاب والقبول“
		الإيجاب . عرض يعبر به الشخص على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين . إقراره بقبول مطابق له . مؤداه . انعقاد العقد .
١٠١٧	١٥٩	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) .. ..
		”تقديم العطاءات“
		١ - تقديم عطاء يزيد على العطاء السابق عليه . ماهيته . إيجاب من صاحب هذا العطاء . أثره سقوط العطاء الأقل .



الصفحة	القاعدة	
		لا يترتب عليه انعقاد العقد بين مقدم العطاء الأعلى وبين الداعي للزيادة . لا بد لانعقاد العقد من أن يصادفه قبول بإرساء المزاد عليه ممن يملكه . المادة ٩٩ مدني .
٩٥٧	١٥٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩) ... ..
		٢ — النص في قائمة شروط الزيادة على تحويل الداعي للزيادة الحق في قبول أو رفض أى عرض دون إبداء الأسباب . هذا النص يخوله مطلق الحرية في رفض العطاء الأخير . عدم جواز الرجوع في هذه الحالة إلى الأحكام العامة في القانون المدني والتي تعتبر من القواعد المشكلة التي لا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة . انتفاء التعسف ولو لم يبد سبب مشروع يبرر رفض العطاء .
٩٥٧	١٥٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩) ... ..
		٣ — قرار الداعي للزيادة بإخطار المزايدين بإرساء المزاد خلال ثلاثة أيام . إثبات هذا القرار في ختام محضر جلسة الزيادة الأخيرة وتوقيع المزايد على هذا المحضر بعد هذه العبارة . إعتباره قابلاً لمدد الأجل المحدد أصلاً للداعي للزيادة في قائمة شروطها لاستعمال حقه في قبول العطاء أو رفضه .
٩٥٧	١٥٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩) ... ..
		”عيوب الرضا“
		الدفع من وارث بأن البيع الصادر من المورث لوارث آخر يخفى وصية فيه معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة . عدم جواز دفعه بإبطال العقد بالمحكمة بعد ذلك تأسيساً على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة . إغفال الرد على الدفع الأخير . لا قصور .
٥٥٦	٨٩	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/٤/١٩٦٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>تكييف العقد :</p> <p>” عقود الإذعان “</p> <p>١ — تأميم شركات النقل البحري ليس في ذاته دليلا على الاحتكار . التأميم بطبيعته لا يقتضي انعدام المنافسة بين شركات النقل المؤممة والشركات التابعة للقطاع الخاص . انتفاء عنصر الاحتكار في عمالية النقل مؤداه عدم اعتبار العقد من عقود الإذعان .</p> <p>( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣ ) ... .. ١٣٤ ٨٥١</p> <p>” الهبة المستترة “</p> <p>٢ — جواز حصول الهبة تحت ستار عقد آخر . شرطه . استيفاء العقد الساتر للهبة الشروط المقررة له في القانون . المادة ٤٨٨ مدني .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... .. ١٠٢ ٦٢٧</p> <p>تفسير العقد :</p> <p>اعتبار العقد ساترا اوصية . شرطه اتجاه قصد المتصرف للتبرع وإضافة التملك لما بعد موته .</p> <p>( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... .. ١٠٥ ٦٤٩</p> <p>آثار العقد :</p> <p>١ — خلو العقد المبرم بين جمعية مساكن ومقاول مما يفيد وجود نيابة عن أعضائها . انصراف أثر العقد إلى الجمعية دون الأعضاء . عدم قبول دعوى عضو الجمعية قبل المقاول بطلب تنفيذه التزاماته الناشئة عن العقد ما لم يثبت أن حق الجمعية قد انتقل إلى العضو وفقا للقانون .</p> <p>( الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... .. ١١١ ٦٩٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — اتفاق العاقدین علی ما يخالف العرف التجارى . عدم جواز الاستناد إلى العرف لتحلل من الالتزامات الناشئة من هذا الاتفاق .
٩٢١	١٤٧	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		بطلان العقد :
		”تقديم دعوى البطلان“
		١ — دعوى بطلان عقد أبرم في ظل القانون المدنى القديم .
		لاتقديم . إذا لحقها القانون المدنى الجديد تسقط بمضى خمس عشرة سنة طبقاً للسادة ١٤١ منه .
٥٧٨	٩٣	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..
		”التعويض عن البطلان“
		٢ — التعويض عن بطلان العقد أو إبطاله مع استعالة إعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها . أساسه المسؤولية التقصيرية .
٨٦٨	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		فسخ العقد :
		”طلب الفسخ“
		١ — الحكم بالفسخ فى العقد الملزم للجانبين . لا يكفى أن يكون عدم التنفيذ راجعاً إلى غير السبب الأجنبى . يشترط أن يكون طالب التنفيذ مستعداً للقيام بالتزامه الذى نشأ عن العقد . ليس له طلب الفسخ لعدم التنفيذ إذا كان قد أدخل هو بالتزامه .
٥٧١	٩٢	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		”فسخ عقد الشركة“
		٢ — حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى إخلال الشريك بالتزاماته . حق الشريك الآخر في طلب التعويض . المادة ١٥٧ مدني . جواز القضاء به قبل تصفية الشركة . حله ذلك . الشريك المخطيء يتحمل التعويض المقضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة .
٩٢٩	١٤٨	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		”أثر فسخ عقد الشركة“
		٣ — القضاء بفسخ عقد الشركة . أثره . انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل فقط . تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة في المقد . عند خلوه تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ مدني وما بعدها . دعوى الشريك بطلب استرداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية . عدم قبولها لرفعها قبل الأوان .
٩٢٩	١٤٨	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		”الشرط الفاسخ الضمني“
		٤ — قضاء المحكمة بالفسخ إعمالاً للمادة ١٥٧ مدني . منشيء للفسخ لا مقروله .
١١١٨	١٧٢	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... .. وراجع : (١ . الترام)

الصفحة	القاعدة	عمل
		<p>العاملين بالقطاع العام :</p> <p>لا يحل لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب - في الشركات التي آلت ملكية بعض أسهمها للدولة - أن يعفى من يعين في الوظائف التي لا يقل المرتب الأصلي فيها عن ١٥ جنيه شهرياً من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الإدارية المختصة .</p>
٨٦٨	١٣٧	<p>(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ) ... ..</p> <p>ميعاد استئناف الأحكام في الدعوى العمالية :</p> <p>ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وهو عشرة أيام - مقصود به الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة . ما عداها . ميعاد استئنافه ستون يوماً .</p>
١٠٦٢	١٦٥	<p>(الطنان رقم ٣١٢ لسنة ٢٤ ق و ٩٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ )</p> <p>وراجع ( ت . تأمينات إجتماعية ) .</p>
		<p>(ف)</p> <p>فضالة . فوائد</p>
		<p>فضالة</p> <p>الفضالة والوكالة :</p> <p>الفضالة . مقتضاها . أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزماً بذلك .</p> <p>المادة ١٨٨ مدني . الوكالة . لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل .</p>
١٠٠٢	١٥٨	<p>(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..</p>

الصفحة	المادة	
		الإدعاء بالفضالة أمام النقض :
		عدم التمسك لدى محكمة الموضوع باستحقاق المبالغ المطالب بها على أساس الفضالة . عدم جواز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠١	١٧٠	( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... ..
		قوائد
		تخفيض القوائد :
		إعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ مدني . شرطه .
		ثبوت كيدية الدفاع وإطالة أمد التقاضي إضراراً بالمدين .
١١٠١	١٧٠	( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... ..
		وراجع : استئناف .
٧٢٤	١١٦	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		( ق )
		قانون . قرار إداري . قسمة . قطن
		قوة الأمر المقضي
		قانون
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		” دعوى بطلان العقد “
		١ — دعوى بطلان عقد أبرم في ظل القانون المدني القديم لا تتقدم إذا لحقها . القانون المدني الجديد يتسقط بمضي خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ١٤١ منه .
٥٧٨	٩٣	( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — تصرف المعتوه . بطلانه بطلانا مطلقا — في ظل القانون المدنى القديم — منذ ثبوت حالة العته . لم يكن القانون المذكور يشترط علم المتصرف اليه بهذا العته . يكفى استدلال المحكمة على قيام حالة العته وقت صدور التصرف .
٥٧٨	٩٢	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨ ) ... ..
		تنازع القوانين من حيث المكان :
		” قواعد المرافعات “
		خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى . قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنيت عليه هى من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى . الحكم الذى لا يشمل على أسبابه قابل للتنفيذ وفقا لقانون جمهورية السودان . جواز الحكم بتنفيذه فى مصر متى توافرت الشروط الأخرى المقررة فى هذا الخصوص . لا يمنع من ذلك حكم المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات المصرى السابق الذى يتعلق بالأحكام الصادرة فى مصر طالما لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين تتطلب المرافعة .
٧١٧	١١٥	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩ ٥/٦ ) ... ..
		مريان القانون على الماضى :
		١ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى حكم مستحدث لا يجوز إعماله بأثر رجعى على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدنى القائم .
٦٤٩	١٠٥	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... ..
		٢ — تأخر رب العمل فى أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عماله المؤمن عليهم لديها . جزاؤه . الأثر الرجعى لأحكام

الصفحة	القاعدة	
		المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي قررتها المادة ٥ من مواد إصداره .
٧٦٥	١٢١	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٨ ) ... ..
		٣ — حق المحامي الوكيل في الدعوى في إنابة محام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه . ألا يكون في التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلو قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان في هذه الحالة . ورود هذا الحظر لأول مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . المادة ٧٤ من هذا القانون .
٩٢١	١٤٧	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		صياغة النص القانوني :
		عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين المطالب بإدراجه ضمن ديون التفليسة أو برفض طلب الوقف وفقا لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من قانون التجارة . لا أثر لاختلاف الصياغة في النصين .
٦٩٩	١١٢	(الطن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... ..
		التصديق على المعاهدة الدولية :
		أحكام وفاق ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ ملزم لكل من السودان والجمهورية العربية المتحدة . ليس لأحدهما التحلل منه أو تعديله عملا بأحكام القانون الدولي العام في المعاهدات . التصديق على الوفاق . إعتباره قانونا من القوانين الدوائية .
٧١٧	١١٥	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		التحدى بالعرف :
		عدم جواز التحدى بالعرف في حالة وجود نص تشريعى .
١٠١٧	١٥٩	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		وراجع : ضرائب .
٩٠٧	١٤٤	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١١) ... ..
		وراجع : ( شركات )
١٠٣٦	١٦٠	(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		قرار إدارى
		التعويض عن القرار الإدارى :
		اختصاص مجلس الدولة بطلبات التعويض عن القرارات الإدارية . دعوى الجمارك بالرجوع بقيمة الأشياء المهربة المحكوم بمصادرتها من اللجنة الجمركية تنفيذا لقرار المصادرة . هى من قبيل التعويضات المدنية التى يجوز الادعاء بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادى . اختصاص المحاكم بهذه الدعوى .
٦٠٧	٩٨	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٥) ... ..
		الاستيلاء المؤقت على العقارات :
		١ - الاستيلاء المؤقت على العقارات فى الأحوال المستعجلة . سلطة استثنائية للمحافظ مقيدة بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إنابة غيره فى إصدار قرار الاستيلاء . المادة ١٧ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٦٦٨	١٠٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٢ - وجوب أن يكون قرار المحافظ بالاستيلاء المؤقت مكتوبا ومحددا فيه مدة الاستيلاء . علة ذلك . المادة ١٨ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٦٦٨	١٠٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي يرسمها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على عقار . مخالف للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تجرده عن صفته الإدارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .
٦٨٨	١٠٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		قسمة
		قسمة المهايأة :
		” حيازة جزء مفروز من المال الشائع “
		١ — قسمة المهايأة المكانية التي تدوم خمس عشرة سنة . صيرورتها قسمة نهائية ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك . القرينة الواردة في المادة ٨٤٦ / ٢ مدني .
١٠٨٤	١٦٧	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ... ..
		” تسجيل القسمة العقارية “
		٢ — ضرورة تسجيل القسمة العقارية النهائية التي تحولت إليها قسمة المهايأة حتى يمكن الاحتجاج بالملكية على الغير . حصول القسمة في هذه الحالة بحكم القانون . لا يغني عن التسجيل . م ٢/١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
١٠٨٤	١٦٧	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ... ..
		قطن
		قطع القطن ونقله لإستحقاق تال :
		قطع القطن ونقله إلى إستحقاق تال . هما من مقتضيات

الصفحة	القاعدة	
١٠١٧	١٥٩	<p>البيع وتوابعه الضرورية . استلزام وكالة خاصة بالبيع لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..</p>
		<p><b>قوة الأمر المقضى</b></p> <p>١ - النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة . ما عدا ذلك . حيازته قوة الأمر المقضى . امتناع إعادة النظر فيه .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..</p>
٦٧٦	١٠٩	<p>٢ - قضاء المحكمة باختصاصها ولائيا . عدم جواز استئنافه إلا عند استئناف الحكم في الموضوع . فصل الحكم بنسب خير في أساس الدعوى بتقرير مسئولية الطاعن . جواز استئناف الحكم في ثقيته المتعلقين بالاختصاص وأساس الدعوى على استقلال . عدم الطعن فيه وفوات ميعاد الاستئناف . صيرورته حائزا قوة الأمر المقضى .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..</p>
٧١٣	١١٤	<p>٣ - الحكم بنسب خير . فصله في أسبابه في أساس الخصومة بتقريره انتقال العين للطاعن عملة بحق الحكم المقرر لجهة الوقف . حكم قطعى في شق من الموضوع جواز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا . عدم الطعن فيه في الميعاد . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) ... ..</p>
٨١٧	١٢٩	<p>٤ - جواز الطعن بالنقض في الحكم لمخالفته حكما سابقا حاز قوة الأمر المقضى . شرطه أن يكون الحكم الثانى قد صدر اتهايا تمشيا مع الأصل العام من عدم جواز الطعن بالطرق غير العادية</p>

الصفحة	القاعدة	
		في الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو انقضت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية .
٨١٧	١٢٩	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... ..
		٥ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . شرطه أن يكون الحكم السابق صادرا بين الخصوم أنفسهم وفي النزاع بعينه . بخلاف شرط وحدة النزاع . أثره . انتفاء التناقض بين الحكيم . المادة ٣ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٧
٨٢٤	١٣٠	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩) ... ..
		٦ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الاتهامي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . شرطه . أن يكون الحكم السابق صادرا بين الخصوم أنفسهم وفي النزاع بعينه . بخلاف شرط وحدة النزاع . أثره . انتفاء التناقض بين الحكيم . المادة ٢ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٧ .
٨٢٤	١٣٠	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩) ... ..
		٧ - الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الدعوى بالبينة . حسمه في أسبابه المرتبطة بالمنطوق الجدل الذي تار بين الطرفين حول جواز الإثبات بالبينة . صيرورة هذا القضاء القطعي الوارد في الأسباب نهائيا لعدم رفع استئناف عنه استقلالا . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإثبات بالبينة . مخالفته للقانون .
١٠٩٠	١٦٨	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ... ..
		وراجع (حكم "حجية الحكم" ) .



الصفحة	القاعدة
--------	---------

(ك)

كفالة

عمل الكفالة :

ورود الكفالة على أى التزام متى كان صحيحا وأيا كان نومه أو مصدره ما دام يمكن تقديره نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات. جواز كفالة شخص واحد تنفيذ الالتزام المترتبة على عقد في ذمة عاقيه كليهما . انعقاد عقد الكفالة في هذه الحالة بين كل من المتعاقدين بوصف كل منهما دائنا للآخر بمقتضى العقد الأصيل المبرم بينهما .

٦١٦	١٠٠	... .. ( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ )
-----	-----	---

مسئولية الكفيل :

للحكومة حق امتياز خاص بدين الضريبة على المباني . م ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ إضافة الدائن — بلدية القاهرة — هذا التأمين الخاص بخطئه بعدم مطالبة المدين ( المستأجر الذى أقام البناء ) . براءة ذمة الكفيل — مالك الأرض — من دين الضريبة .

١٠٥٠	١٦٣	... .. ( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ )
------	-----	--

خطابات الضمان :

”إلتزام البنك خلال مدة الضمان“

١ — سريان خطاب الضمان خلال مدة معينة مؤداه إلتزام البنك بوفاء قيمته خلال هذه المدة. التاريخ الوارد في العملية يعتبر حدا أقصى لنفاذه .

٨١١	١٢٨	... .. ( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ )
-----	-----	---

الصفحة	القاعدة	
٨١١	١٢٨	<p>٢ — علاقة البنك بالمستفيد من خطاب الضمان علاقة منفصلة عن علاقة البنك بالعميل . التزام البنك بالوفاء للمستفيد بمقتضى خطاب الضمان يجرد إصداره ووصوله إليه . للدين اللجوء للقضاء إذا قدر أنه غير مدين للمستفيد بما حصل عليه الأخير من البنك .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ قـ جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) ... ..</p> <p>( م )</p> <p>محاماه . محكمة الموضوع . مرافق عامة . مرض الموت . مزاد . مسئولية . معاهدات دولية . مقاوله . ملكية . مؤسسات عامة . موطن . موظفون .</p>
٦١١	٩٩	<p>أتعاب المحامى :</p> <p>”إستحقاق الأجر“</p> <p>١ — اشتغال المظعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال التى وكل فيها لحساب الطامن . كفاية ذلك لاعتبار الوكالة بأجر .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٥ قـ — جلسة ١٩٦٩/٤/١٥ ) ... ..</p> <p>”طلب تقدير الأتعاب“</p> <p>٢ — عدم وجود الاتفاق الكتابى على أتعاب المحامى . للمحامى أو الموكل طريقان لطلب تقدير الأتعاب هما اللجوء إلى القضاء أو مجلس نقابة المحامين . قضاء المجلس بعدم اختصاصه بنظر الطلب على أساس أن الطالب لم يكن محاميا وقت الفصل فيه ، ثم لجوء المحامى إلى القضاء بطلب تقدير أتعابه . رفض الحكم الدفع بعدم اختصاص المحاكم بالطلب والقضاء له بالأتعاب استنادا إلى كونه محاميا وقت مباشرته الأعمال القضائية .</p> <p>لا خطأ فى القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٥ قـ — جلسة ١٩٦٩/٤/١٥ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		التوقيع على صحيفة الاستئناف :
		الذي يبطلان الحكم ابطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للرافعة أمام محاكم الاستئناف . قيامه على عنصر واقعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٥	١١٠	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..
		إنابة المحامي محاميا آخر عنه :
		حق المحامي الوكيل في الدعوى في إنابة محام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه . ألا يكون في التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية من أحد الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلو قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضي بالبطلان في هذه الحالة . ورود هذا الحظر لأول مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
		المادة ٧٤ من هذا القانون .
٩٢١	١٤٧	( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		”في إجراءات الإثبات“
		١ — حق محكمة الاستئناف في العدول عن تنفيذ حكم الاستجواب الذي أصدرته . حسبها بيان سبب عدولها عن هذا الحكم .
٦٣٢	١٠٣	( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..
		٢ — استثناء المواد التجارية من وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التصرف على عشرة جنميات . الإثبات بالبينة أمر



الصفحة	القاعدة	
		جوازي لمحكمة الموضوع . لها أن ترفض الاستجابة إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٧٣٢	١١٧	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..
		٣ — صلة القرابة ليست في ذاتها مانعا أدبيا من الحصول على سند كتابي . المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بلامعقب .
٧٣٢	١١٧	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..
		٤ — قيام المانع الادبي من الحصول على الكتابة لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .
٧٣٢	١١٧	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..
		٥ — عدم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم جواز النعي على المحكمة عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها .
١١٠١	١٧٠	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٢) ... ..
		” في تقدير الدليل “
		١ — حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى أمر تقرر في حكم آخر . شرطه . أن يكون الحكم المستند إليه سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها . إحالة محكمة الاستئناف إلى ما استخلصته من استئناف آخر منظور أمامها وغير منضم للقضية التي فصلت فيها . ولم يكن الطاعن مختصا فيه . قصور .
٦٤٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		٢ — وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرر به محكمة الموضوع في هذا الشأن لا عمل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم .
٩٠٣	١٤٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة أمر يخضع لتقدير محكمة الموضوع :
١٠٥٧	١٦٤	(الطن رقم ٣١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) ... ..
		٤ — استناد الحكم إلى أقوال شاهد سمعه الخبير بغير حلف يمين . لا عيب .
١١٠١	١٧٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		” في مسائل الواقع “
		١ — قيام مرض الموت أو ما في حكمه من مسائل الواقع . تحصيله من حالة المتصرف النفسية ومن صدور التصرف وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أو في حالة الاطمئنان والأمل فيها . استخلاص الحكم بأسباب سائغة أن تصرف المورث قبل سفره للاقطار المجازية لا يأخذ حكم المريض مرض الموت وبالتالي لا يعد وصية . لا خطأ .
٥٦١	٩٠	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... ..
		٢ — مبررات إعادة البيع على مسئولية الرامي عليه المزاو المتخلف . خضوعها لسلطة محكمة الموضوع .
٦٣٢	١٠٣	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		٣ — تحديد المادة ١٠ مدني للوطن بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . تصوير واقعي يرتكز على الإقامة الفعلية . مكان تلقى العلم دون الإقامة فيه ليس موطننا . تقدير عنصر الاستقرار ونية الامتيطان اللازم توافرها في الوطن . من الأمور الواقعية التي يقررها قاضي الموضوع .
٨٠٢	١٢٧	(الطنان رقا ٧٣ لسنة ٣٥ و ١٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — بحث صورية الورقة المقدمة في الدعوى . استخلاص محكمة الموضوع الصورية من قرائن الدعوى . لارقابة عليها في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا .
٩٧٩	١٥٥	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... .. ” في تقدير التعويض “ استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض عن الضرر . إطراءه دليلا مقبولا على أحد عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه وتقدير التعويض على خلافه . عدم بيان سبب عدم الأخذ به . قصور .
٦٧٦	١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... .. ” في مد أجل الحكم “ طلب مد أجل الحكم في الدعوى لتقديم مذكرة . إجابته من اطلاقات محكمة الموضوع .
١١١٨	١٧٢	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... .. مرافق عامة شروط عقد الامتياز : اشتراط جهة الإدارة على الملتزم استخدام عمال الملتزم السابق . اشتراط لمصلحة الغير . لاستفيد حق شخصي مباشر يستطيع أن يطالب المتعهد بالوفاء به . علاقة المستفيد بالمتعهد علاقة عقدية من علاقات القانون الخاص . اختصاص القضاء العادي بنظر الزراع بشأنها . (الطن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق ” تنازع اختصاص “ — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ١
٥٢٩		



الصفحة	القاعدة	
		مرض الموت
		التصرف في مرض الموت أو ما في حكمه :
		قيام مرض الموت أو ما في حكمه من مسائل الواقع . تحصيله من حالة المتصرف النفسية ومن صدور التصرف وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أو في حالة الإطمئنان والأمل فيها . استخلاص الحكم بأسباب سائغة أن تصرف المورث قبل سفره للافتار المجازية لا يأخذ حكم المريض مرض الموت وبالتالي لا يعد وصية . لا خطأ .
٥٦١	٩٠	( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١ ) ... ..
		مزاد
		راجع : عقد
٩٥٧	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		مسئولية
		المسئولية العقدية :
		”مسئولية الوكيل عن عمل النائب“
		١ — التزام الوكيل بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل وتقديم حساب مفصل بجميع أعمال الوكالة . انابته غيره في تنفيذ الوكالة دون ترخيص من الموكل . أثره . مسئوليته عن عمل النائب .
٨٢٩	١٣١	( الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩ ) ... ..
		”مسئولية الطبيب“
		٢ — مسئولية الطبيب الذي اختاره المريض أو نائبه لعلاج . ماهيته . مسئولية عقدية . التزام الطبيب . التزام بعناية .
١٠٧٥	١٦٦	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٠٧٥	١٦٦	<p>٣ - اعتبار التزام الطبيب التزاما ببذل عناية . مقتضاه .  عبء اثبات عدم بذل العناية الواجبة يقع على المريض . اثبات  المريض واقعة ترجح اهمال الطبيب . انتقال عبء الاثبات  إلى الطبيب .</p> <p>( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..</p> <p>”عنصر الضرر“</p>
٩٣٩	١٤٩	<p>٤ - مناط اعتبار الضرر متوقعا . ان يتوقعه الشخص  العادي في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وقت  التعاقد . عدم كفاية توقع سبب الضرر . وجوب توقع  مقداره ومداه .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..</p> <p>”شرط الإعفاء من المسؤولية“</p>
٨٥١	١٣٤	<p>٥ - دعوى شركة التأمين قبل الناقل بطلب قيمة التعويض  عن تلف البضاعة أثناء النقل . تأسيسها على عقد النقل . لا محل  للطعن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية الوارد به . عدم  تطبيق الحكم أحكام المسؤولية التقصيرية في هذا الصدد . لا خطأ .</p> <p>( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣ ) ... ..</p>
٨٥١	١٣٤	<p>٦ - عدم مساءلة الحكم للناقل استنادا إلى شرط الإعفاء  الوارد بالعقد ، لا خطأ مهما كان خطأ عمال الناقل . يبرأ  أوجسبا . المادة ٢/٢١٧ من القانون المدني .</p> <p>( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	المسئولية التقصيرية :
		” التعويض عن بطلان العقد “
		١ — التعويض عن بطلان العقد أو إبطاله مع استعادة إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها . أساسه المسئولية التقصيرية . ( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ) ... ..
٨٦٨	١٣٧	” مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه “
		٢ — مسئولية موظفي وزارة الزراعة عن تقصيرهم أو قصورهم في أداء واجباتهم في خدمة الإنتاج الزراعي . وجوب بذل العناية التي تقتضيها الأصول الفنية وعلى مستوى المألوف من أوسط الفنيين علما وكفاية ويقظة . الانحراف عن ذلك خطأ موجب لمسئوليتهم ومسئولية الوزارة عن الضرر المترتب عليه . لا ينفي المسئولية القول بأن مشورة الوزارة غير ملزمة للزراع . ( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٣ ) ... ..
٧٧٩	١٢٣	٣ — قيام رابطة التبعية . عدم اقتضائه أن يكون المتبوع حرا في اختيار تابعه . اشتراط أن يكون للمتبوع على التابع سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . عدم توافر هذه السلطة للطبيب الجراح في مستشفى عام على الطبيب الذي عينته إدارة المستشفى لإجراء التخدير . ( الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... ..
١٠٩٤	١٦٩	٤ — علاقة الطبيب بالجهة الإدارية التي يتبعها تنظيمية وليست تعاقدية . المدين بالتزام تعاقدى . عدم مسئوليته عن عمل الغير إلا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه التعاقدى . مسئولية الطبيب في مستشفى عام عن الضرر الذي يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب المساعد . مسئولية تقصيرية . ( الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... ..
١٠٩٤	١٦٩	



الصفحة	القاعدة	
		”المسئولية من الدفاع الكيدى“
		٥ - أعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ مدني . شرطه . ثبوت كيدية الدفاع وإطالة أمد التقاضى لإضراراً بالمدين .
١١٠١	١٧٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		”ركن الخطأ“
		٦ - حدوث الوفاة نتيجة خطأ في عملية التخدير . عدم وقوع أى خطأ في الجراحة من الطبيب الذى أجراها . عدم استطاعة هذا الأخير منع الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى من مباشرة عملية التخدير . انتفاء الخطأ التقصيرى في جانب الطبيب الجراح .
١٠٩٤	١٦٩	(الطن رقم ٤١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		”رقابة محكمة النقض في وصف الفعل“
		٧ - حق محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ تقصيرى أو غير خطأ .
١٠٩٤	١٦٩	(والطن رقم ٤١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		وراجع : موظفون .
٩١٤	١٤٦	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		معاهدات دولية
		أحكام وفاق ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ ملزم لكل من السودان والجمهورية العربية المتحدة . ليس لأحدهما التحلل منه أو تعديله عملاً بأحكام القانون الدولى العام في المعاهدات . التصديق على الوفاق . اعتباره قانوناً من قوانين الدولة .
٧١٧	١١٥	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	مقاوله
		أثر عقد المقاوله :
		خلو العقد المبرم بين جمعية مساكن ومقاول مما يفيد وجود نيابة من أعضائها . انصراف أثر العقد إلى الجمعية دون الأعضاء . عدم قبول دعوى عضو الجمعية قبل المقاول بطلب تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ما لم يثبت أن حق الجمعية قد انتقل إلى العضو وفقا للقانون .
٦٩٣	١١١	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩) ... ..
		إمتياز المقاول :
		الامتياز المقرر في المادة ١١٤٨ مدنى . عدم مريانه على الغير إلا إذا أشهر بالتقيد .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		أولا : العقد
		١ - تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أى حق من آخر . أثره . وجوب تسجيل عقد الشركة حتى تنتقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة . المادة ٥١١ مدنى .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		٢ - للشركة ودائنها مداواة الشريك الموصى لتقديم حصته . وجوب تسجيل الحكم حتى تنتقل ملكية الحصة العقارية للشركة . حق دائنى الشركة بعد ذلك فى التنفيذ

الصفحة	القاعدة	
		على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدينة. المادة ٢٧ من قانون التجارة. هدم سريان نص المادة ٥٢٣ مدني على الشركاء الموصين .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٣ — قسمة المهايأة المكانية التي تدوم خمس عشرة سنة . صيرورتها قسمة نهائية ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك . القرينة الواردة في المادة ٢/٨٤٦ مدني .
١٠٨٤	١٦٧	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..
		٤ — ضرورة تسجيل القسمة العقارية النهائية التي تحولت إليها قسمة المهايأة حتى يمكن الاحتجاج بالملكية على الغير . حصول القسمة في هذه الحالة بحكم القانون . لا يغني عن التسجيل . م ٢/١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
١٠٨٤	١٦٧	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..
		ثانيا : الإلتصاق ” البناء في ملك الغير “
		١ — عدم انتقال ملكية المنشآت إلى المشتري الباني إلا بتسجيل سنده . قبل التسجيل تكون ملكيتها للبائع بحكم الإلتصاق ما لم يطلب صاحب المنشآت نزعها . المادتان ٩٢٢ و ٩٢٥ مدني والمادة ٩ من قانون الشهر العقاري .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٢ — الرخصة الواردة في المادة ٢/٩٢٥ مدني . خولها القانون لصاحب الأرض . ليس لمن أقام المنشآت أولدائنه أن يجبروه على استعمالها .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		ثالثا : التقادم المكسب
		اكتساب ملكية العقار بالتقادم . انتقال الملكية للحائز بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة . مباشرة مصلحة الضرائب لإجراءات نزع ملكية العقار خلال مدة التقادم ضد المدين لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز .
٨٥٨	١٣٥	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ) ... ..
		راجع : ( تقادم " التقادم المكسب " )
		وراجع : ( نزع الملكية للنفعة العامة ) .
		مؤسسات عامة
		١ — الهيئة العامة لشئون السكة الحديد . ماهيتها .
		هيئة عامة وليست مؤسسة عامة . علة ذلك . القوانين ٣٦٦ سنة ١٩٥٦ و ٦٠ و ٦١ سنة ١٩٦٣ والقراري الجمهوري ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ .
٥٨٨	٩٥	( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠ ) ... ..
		٢ — توجيه الدعوى إلى مدير عام الهيئة العامة للسكك الحديدية — قبل صدور القرار الجمهوري ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ — بوصفه ممثلا لها أمام القضاء . صحيح . علة ذلك . م ٩ قانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . خطأ في القانون .
٥٨٨	٩٥	( الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠ ) ... ..
		موطن
		تحديد المادة . مدني للموطن بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . تصوير واقعي يرتكز على الإقامة الفعلية . مكان تلقى العلم دون الإقامة فيه ليس موطنا . تقدير عنصر

الصفحة	القاعدة	
٨٠٢	١٢٧	الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن . من الأمور الواقعية التي يقرها قاضي الموضوع . (الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ و ١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧)
		<b>موظفون</b>
		<b>إخلال الموظف بالتزامات الوظيفة :</b>
		١ - علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون . خلو القانون من هذه القاعدة لا يؤثر في وجوب التزام الموظف بها . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
٩١٤	١٤٦	٢ - إخلال الموظف بالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته إذا أضر بالدولة . أثره . مساءلته مدنيا طبقا للقواعد العامة . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
٩١٤	١٤٦	٣ - كل ما يكلف به الموظف من قبل رؤسائه من أعمال لا تتعارض مع مقتضيات وظيفته . إعتباره من أعمال الوظيفة التي يجوز مساءلته عن الإخلال بها . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
٩١٤	١٤٦	علاقة الموظف بالجهة التابع لها :
		علاقة الطبيب بالجهة الادارية التي يتبعها تنظيمية وليست تعاقدية . المدين بالتزام تعاقدى . عدم مسئوليته عن عمل الغير إلا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه التعاقدى . مسئولية الطبيب في مستشفى عام عن الضرر الذي يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب المساعد . مسئولية قصيرية . (الطن رقم ٤١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٢) ... ..
١٠٩٤	١٦٩	

الصفحة	القاعدة	
		إعارة الموظفين :
		١ — في إعارة موظفي الدولة في الداخل يكون مرتب المعار على الجهة المستعيرة . جواز منح الموظف المعار في الخارج — مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية .
٥٤٢	٨٧	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩)
		٢ — خصم مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية مما تمنحه له الجمهورية العربية المتحدة كمرتب وتعهده للتحويل إليه وذلك إذا كانت هذه المخصصات تقل عما هو معد للتحويل . لا محل للخصم في حالة زيادة المخصصات . منح القرار ٦٧ لسنة ١٩٦٣ للمعار مرتبه بالكامل داخل الجمهورية العربية المتحدة دون تحويل . إختلاف طبيعة هذا المرتب عن المبالغ التي تمنح للمعار للحكومة الجزائرية وتكون معدة للتحويل ولا يجري عليه الخصم .
٥٢٤	٨٧	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩) ..
		( ن )
		نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نقض نقل برى . نقل بحرى . نيابة عامة
		نزع الملكية للنفعة العامة
		١ — عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي يرسمها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالإستيلاء على عقار . مخالف للقانون رقم ٥٧٧



الصفحة	القاعدة	
٦٦٨	١٠٨	لسنة ١٩٥٤ . تجرده عن صفته الإدارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه . ( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..
٧٢٤	١١٦	٢ - اختصاص لجنة الفصل في معارضات نزاع الملكية للنفعة العامة . اختصاص قضائي وفصل في خصومة . ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات اللجنة المذكورة قاصرة على النظر في مطابقة القرار لأحكام القانون من عدمه . لا يتسع الطعن أمام المحكمة الابتدائية للطلبات الجديدة ولو في صورة طلبات عارضة . ( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
٧٢٤	١١٦	٣ - انتهائية الحكم الصادر وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تلحق الأحكام الابتدائية التي لم تتجاوز نطاق هذا القانون . طلب فوائد تعويضه أمام محكمة أول درجة بخلاف الفوائد القانونية المطلوبة أمام لجنة الفصل في معارضات نزاع الملكية . الحكم في الطلب الجديد قابل للطعن فيه بالإستئناف . ( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
٧٢٤	١١٦	٤ - وجوب تقديم الاعتراض على تقدير التعويض عن نزاع الملكية للنفعة العامة إلى اللجنة المختصة في الميعاد . عدم ضرورة تحديد مقدار الزيادة المطلوبة في حريضة الاعتراض مادام تحديدها ممكنا في طلب لاحق أمام اللجنة . ( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
٧٢٤	١١٦	نظام عام ١ - عدم جواز التمسك بعد حصول التقرير بالطعن بأسباب غير التي ذكرت به . هذا الحظر يشمل ما يقدم من هذه الأسباب

الصفحة	القاعدة	
		في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . لا يستثن من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
٨٩٠	١٤١	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
		٢ — وجوب اخطار الممول على النموذج رقم ٢٠ ضرائب في حالة الربط الإضافي . اختلافه عن النموذج رقم ١٩ الخاص بالربط الأصلي . التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من الفوائد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام .
٩١١	١٤٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١١) ... ..
		نقض
		إجراءات الطعن :
		” ميعاد الطعن “
		عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص بالنسبة للطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، والطعون التي رفعت بعده حتى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . لا بطلان .
٨٨٠	١٣٩	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٧ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		” إعلان الطعن “
		١ — إعلان التقرير بالطعن إلى الشركة المندجة دون الشركة الدامجة . تقديم الشركة الأخيرة مذكرة بدفاعها باعتبارها هي التي خلفت الشركة الأولى بعد انقضائها . تحقق الغاية التي كان يبتغيها المشرع من إعلانها . لا بطلان . المادتان ١ و ٢/٢٠ من قانون المرافعات الحالي .
١٠٢٦	١٦٠	(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٠٢٦	١٦٠	٢ — تسليم صورة إعلان الطعن الموجه للشركة لجهة الإدارة لفلق مركزها . صحيح . تسليم صورة الإعلان للنيابة . لا يكون إلا عند الامتناع عن تسليمها أو عن التوقيع على أصل الاعلان بالاستلام . ( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... .. المصلحة في الطعن :
٥٦٦	٩١	عدم جواز الطعن بالإستئناف إستقلالا في الحكم الصادر برد وبطلان عقد بيع قبل الفصل في موضوع الخصومة الأصلية . الحكم باعتبار هذا الإستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه بالنقض غير منتج . طلة ذلك . المادة ٣٧٨ مرافعات . ( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٣ ) ... .. الخصوم في الطعن :
٥٨٥	٩٤	١ — النزاع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النيابة العامة خصما أصليا فيه بل طرفا منضما . عدم قبول الطعن بالنقض من جانبها في الأحكام الصادرة في النزاع . ( الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/٤/٩ ) ... ..
١١١٢	١٧١	٢ — لا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . ( الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... .. حالات الطعن :
٩٩٨	١٠٨	١ — الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية — بهيئة استئنافية — في مسألة اختصاص متعلق بالولاية . شرطه . المادة ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ : ( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٨١٧	١٢٩	٢ — جواز الطعن بالنقض في الحكم لمخالفته حكما سابقا حاز قوة الأمر المقضي . شرطه أن يكون الحكم الثاني قد صدر إلتهايا تمشيا مع الأصل العام من عدم جواز الطعن بالطرق غير العادية في الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو انقضت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية . ( الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) ... ..
٨٢٤	١٣٠	٣ — جواز الطعن بالنقض في الحكم الإلتهاي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حاز لقوة الأمر المقضي . شرطه . أن يكون الحكم السابق صادرا بين الخصوم أنفسهم وفي النزاع بعينه . تخلف شرط وحدة النزاع . أثره . إستفاء التناقض بين الحكمين . المادة ٣ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٧ . ( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩ ) ... ..
		الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
٥٩٦	٦٩	جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لمخالفة القانون . المادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة من تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيه . ( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠ ) ... ..
		أسباب الطعن :
		”ما لا يصلح سببا للنقض“
١٠٠٢	١٥٨	النعي على الحكم بسبب إغفاله دفاعا أو طلبا لم يقدم من الطاعن وإنما من خصومه الذين صدر لمصلحتهم . غير مقبول . ( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”السبب الواقعي“
		١ — تحقيق الوكالة الظاهرة هو مما يخالطه واقع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .
٥٧٨	٩٣	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..
		٢ — النعي ببطلان الحكم لبطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف . قيامه على عنصر واقعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٥	١١٠	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٣ — تقدير ما يخرج الزوج من قول صدر عن زوجته وما لا يخرج من ذلك مسألة موضوعية .
٨٨٠	١٣٩	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٧ ق — ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ...
		”السبب الجديد“
		١ — عدم إنكار الخصم أمام محكمة الاستئناف وكالة المحامي الحاضر معه . عدم جواز إنكارها أمام محكمة النقض .
٩٢١	١٤٧	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		٢ — عدم التمسك بالذي لدى محكمة الموضوع باستحقاق المبالغ المطالب بها على أساس الفضالة . عدم جواز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠١	١٧٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		٣ — إختصاص المطعون ضدهما أمام محكمة الموضوع بصفتيها الشخصية . عدم قبول استناد الطاعن أمام محكمة النقض في وجوب القضاء بالتضامن إلى قيام شركة تضامن بينهما .
١١٠١	١٧٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>”السبب المتعلق بالنظام العام“</p> <p>عدم جواز التمسك بعد حصول التقرير بالطعن بأسباب غير التي ذكرت به . هذا الحظر يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . لا يستثنى من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام .</p>
٨٩٠	١٤١	<p>(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٥ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٩) ... ..</p> <p>سلطة محكمة النقض :</p> <p>حق محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ تقصيرى أو غير خطأ .</p>
١٠٩٤	١٦٩	<p>(الطن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ق — جلسة ٣/٧/١٩٦٩) ... ..</p> <p>الحكم في الطعن :</p> <p>” أثر نقض الحكم “</p> <p>١ — النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة . ما عدا ذلك . حيازته قوة الأمر المقضى . امتناع إعادة النظر فيه .</p>
٦٧٦	١٠٩	<p>(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٢٥ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٦٩) ... ..</p> <p>” أثر الحكم بوقف التنفيذ “</p> <p>٢ — قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين . اقتصار حججه على هذا القسط فقط دون أى قسط آخر يستحق بعد ذلك . الاحتجاج بالفصل في مسألة كلية شاملة . مناطه . عندما تفصل المحكمة في الموضوع . الحكم بوقف التنفيذ — ماهيته . حكم وقتى مرهون . الظروف التي صدر فيها .</p>
٨٢٤	١٣٠	<p>(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٦٩) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		نقل برى
		مسئولية الناقل :
		” شرط الإعفاء من المسؤولية “
		دعوى شركة التأمين قبل الناقل بطلب قيمة التعويض من تالف البضاعة أثناء النقل . تأسيسها على عقد النقل . لا محل للطعن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية الوارد به . عدم تطبيق الحكم أحكام المسؤولية التقصيرية في هذا الصدد . لا خطأ .
٨٥١	١٣٤	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣ ) ... ..
		نقل بحرى
		مسئولية الناقل :
		” التعويض عن هلاك البضاعة “
		١ — التزام الناقل — في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية — بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب . حساب التعويض على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفارقة في ميناء الوصول إذا كانت تزيد على سعر شرائها .
٩٣٩	١٤٩	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) .. ..
		” تقدير التعويض “
		٢ — المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة . هو سعرها في السوق الحرة التي تخضع لقواعد العرض والطلب . عدم الاعتداد في تقدير التعويض بالسعر الجبرى الذى فرضته وزارة التموين . علة ذلك . هذا السعر تحكمى ما كان يمكن توقعه وقت التعاقد وهو قابل للتغيير في أى وقت .
٩٣٩	١٤٩	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) .. ..

المتعة	القاعدة	
		” تقدير قيمة البضاعة “
		٣ - قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبرى لها في هذا الميناء . إمكان تحديد لها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول . على الدائن عبء إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء . ( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ )
٩٣٩	١٤٩	...
		نيابة عامة
		الطعن بالنقض في النزاع حول ميراث أجنبي :
		النزاع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النيابة العامة خصما أصليا فيه بل طرفا منضما . عدم قبول الطعن بالنقض من جانبها في الأحكام الصادرة في النزاع . ( الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ٩/٤/١٩٦٩ )
٥٨٥	٩٤	...
		التدخل في دعاوى الأحوال الشخصية :
		وجوب تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . المقصود بالتدخل حضور ممثل النيابة العامة لجلسات المحكمة . إرسال النيابة مذكرة برأيها . لا يكفى . ( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩ )
٩٦٧	١٥٣	...

الصفحة	القاعدة	
		( ٥ )
		هبة . هيئات عامة
		هبة
		الهبة المستترة :
		جواز حصول الهبة تحت ستار عقد آخر . شرطه . استيفاء العقد السائر للهبة الشروط المقررة له في القانون . المادة ٤٨٨ مدني .
٦٢٧	١٠٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٩) ... ..
		هيئات عامة
		هيئة السكة الحديد :
		١ - الهيئة العامة لشئون السكة الحديد . ماهيتها . هيئة عامة وليست مؤسسة عامة . حلة ذلك . القوانين ٣٦٦ سنة ١٩٥٦ و ٦٠ و ٦١ سنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوري ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ .
٥٨٨	٩٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٩) ... ..
		٢ - توجيه الدعوى إلى مدير عام الهيئة العامة للسكك الحديدية - قبل صدور القرار الجمهوري ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ - بوصفه ممثلاً لها أمام القضاء . صحيح . حلة ذلك . م . قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . خطأ في القانون .
٥٨٨	٩٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(و)
		وارث . وصية . وقف . وكالة . ولاية على المال
		وارث
		الطعن في تصرفات المورث :
		الدفع من وارث بأن البيع الصادر من المورث لو ارث آخر ينفى وصية فيه معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة . عدم جواز دفعه بإبطال العقد بأكمله بعد ذلك تأميسا على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة . اغفال الرد على الدفع الآخر . لا قصور .
٥٥٦	٨٩	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... ..
		ميراث الأجنبي :
		التراع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النيابة العامة خصما أصليا فيه بل طرفا منضما . عدم قبول الطعن بالنقض من جانبها في الأحكام الصادرة في التراع .
٥٨٥	٩١	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/٤/٩)
		تقسيم التركة :
		استحقاق بنات المتوفى مهما تعددن ثلث التركة ليستحق العاصب - إن وجد - الثلث الباقي . عدم بحث الحكم بوجود العاصب من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤٩	١٠٥	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... ..
		حق الوارث في التركة :
		حين يرث الدائن المدين لا يرث الدين الذي على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين . عدم انقضاء الدين باتحاد الذمة بالنسبة لنصيبه الميراثي .
٧٩٦	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٣) ... ..

الصفحة	المقابلة	وصية
		الطعن في تصرفات المورث :-
		١ - الدفع من وارث بأن البيع الصادر من المورث لوارث آخر يخفى وصية فيه معنى الاقرار بصدوره عن إرادة صحيحة . عدم جواز دفعه بإبطال العقد بأكمله بعد ذلك تأسيسا على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة . إغفال الرد على الدفع الأخير . لا قصور .
٥٥٦	٨٩	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١) .. ..
		٢ - قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني . شرط قيامها صدور التصرف لوارث واحتفاظ المورث لنفسه بالحياة وبحق الانتفاع بالعين المتصرف فيها مدة حياته لحساب نفسه وإستنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إلأيه حرمانه منه .
٥٥٦	٨٩	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١) .. ..
		٣ - قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني قرينة قانونية . من شأنها متى توافرت عناصرها - إعفاء من يطعن في التصرف بانطوائه على وصية من إثبات هذا الطعن وتقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه . استحداث هذه القرينة في القانون المدني القائم . عبء الإثبات في القانون الملغى كان على من يطعن في التصرف . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة ، ليس في القانون المدني القديم سوى قرينة قضائية .
٦٤٩	١٠٥	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) .. ..
		٤ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . حكم مستحدث لا يجوز إعماله بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم .
٦٤٩	١٠٥	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - قيام مرض الموت أو ما في حكمه من مسائل الواقع . تحصيله من حالة المتصرف النفسية ومن صدور التصرف وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أو في حالة الاطمئنان والأمل فيها . استخلاص الحكم بأسباب سائغة أن تصرف المورث قبل مفرة للافتار المجازية لا يأخذ حكم المريض مرض الموت وبالتالي لا يعد وصية . لا خطأ .
٥٦١	٩٠	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١ ) ... ..
		٦ - اعتبار العقد سائرا لوصية . شرطه اتجاه قصد المتصرف واضافة التملك لما بعد موته .
٦٤٩	١٠٥	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... ..
<b>وقف</b>		
شهر لإنهاء الوقف :		
		التزام البائع بالقيام بما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري . شمول هذا الالتزام قيامه بشهر لإنهاء الوقف وحقه فيه . استدلال الحكم من اشتراط المشتري تحمل البائع مصاريف هذا الاثمار قرينة على استغلاله . فساد .
٦٤٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..
وكالة ناظر الوقف عن المستحق :		
		ناظر الوقف أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين فيه . خضوع العلاقة بين ناظر الوقف والمستحق لأحكام الوكالة . مسئولية ناظر الوقف عن التقصير الجسيم . مسؤوليته عن التقصير اليسير إذا كان له أجر وذلك بالقدر الذي يرتبط بالمسئوليتين المدنية والجنائية . مريان عقود الإيجار التي أبرمها طالم لم ينبت تقصير ناظر الوقف .
٦٥٦	١٠٦	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... ..



الصفحة	القاعد	وكالة
		الوكالة والفضالة :
		الفضالة . مقتضاها . أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن حاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزما بذلك . المادة ١٨٨ مدني . الوكالة . لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل .
١٠٠٢	١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		الوكالة الخاصة :
		” الاقرار بحق الغير “
		١ - إقرار الوكيل بحق الغير قبل الموكل يستلزم وكالة خاصة، أو وكالة عامة تتضمن صراحة تفويضه بإجراء هذا التصرف .
٧٨٤	١٢٤	(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥) ... ..
		” قطع ونقل القطن لإستحقاق تال “
		٢ - قطع القطن ونقله إلى استحقاق تال . هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية . استلزام وكالة خاصة بالبيع لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن .
١٠١٧	١٥٩	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		الوكالة في الخصومة :
		١ - عدم إنكار الخصم أمام محكمة الإستئناف وكالة المحامي الحاضر معه . عدم جواز انكارها أمام محكمة النقض .
٩٢١	١٤٧	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — حق المحامي الوكيل في الدعوى في إنابة محام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه . ألا يكون في التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلو قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان في هذه الحالة . ورود هذا الحظر لأول مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . المادة ٧٤ من هذا القانون .
٩٢١	١٤٧	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		الوكالة الظاهرة :
		تحقيق الوكالة الظاهرة هو مما يخالطه واقع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .
٥٧٨	٩٣	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..
		الوكالة بأجر :
		اشتغال المطعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال التي وكل فيها لحساب الطاعن . كفاية ذلك لاعتباره الوكالة بأجر .
٦١١	٩٩	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٥) ... ..
		التزامات الوكيل :
		”إنابة الوكيل غيره دون ترخيص من الموكل“
		١ — التزام الوكيل بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل وتقديم حساب مفصل بجميع أعمال الوكالة . إنابته غيره في تنفيذ الوكالة دون ترخيص من الموكل . أثره . مسئوليته عن عمل النائب .
٨٢٩	١٣١	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩) ... ..
		”مسئولية ناظر الوقف“
		٢ — ناظر الوقف أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين فيه . خضوع العلاقة بين ناظر الوقف والمستحق لأحكام الوكالة .
		مسئولية ناظر الوقف عن التقصير الجسيم . مسئوليته عن التقصير

الصلحة	القاعدة	
		اليسير إذا كان له أجر وذلك بالقدر الذي يرتبط بالمسئوليتين المدنية والجنائية . سريان عقود الإيجار التي أرمها طالم لم يثبت تقصير ناظر الوقف .
٦٥٦	١٠٦	( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... .. "تجاوز الوكيل حدود الوكالة" ٣ - عبء إثبات الوكالة ومداه يقع على من يدعيها . تجاوز الوكيل حدود وكالته . أثره .
٧٨٤	١٢٤	( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ ) ... .. "إجازة عمل الوكيل" ٤ - إقرار الموكل لما يباشره الوكيل خارجا عن حدود توكيله . مناطه .
٧٨٤	١٢٤	( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ ) ... .. نيابة الجمعية عن أعضائها : خلو العقد المبرم بين جمعية مساكن ومقاول مما يفيد وجود نيابة عن أعضائها . انصراف أثر العقد إلى الجمعية دون الأعضاء . عدم قبول دعوى عضو الجمعية قبل المقاول بطلب تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ما لم يثبت أن حق الجمعية قد انتقل إلى العقد وفقا للقانون .
٦٩٣	١١١	( الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... .. ولاية على المال تصديق المجلس الحسبي على الحساب ليس حكما حائزا لجمعية الأمر المقضى . لا يمنع من الطعن في صحة هذا الحساب أمام المحكمة المدنية .
٧٦٩	١٢٢	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٣ ) ... ..



# موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

ومن الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة العشرون — العدد الثاني

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٣	إصلاح زراعى .. ..	٣	<u>تنازع الإختصاص :</u>
٢٤	إعلان .. ..		
٢٥	أعمال تجارية .. ..		<u>طلبات رجال القضاء :</u>
٢٥	إفلاس .. ..		
٢٦	إلزام .. ..	٤	إختصاص .. ..
٢٩	إمتياز .. ..	٥	أقدمية .. ..
٢٩	أمر أداء .. ..	٥	قضاة .. ..
٣٠	أهلية .. ..		
٣٠	أوراق تجارية .. ..		المواد المدنية والتجارية
٣١	إيجار .. ..		والأحوال الشخصية
			( ١ )
	(ب)	٧	إثبات .. ..
		١٣	أحوال شخصية .. ..
٣٢	بطلان .. ..	١٥	إختصاص .. ..
٣٥	بنوك .. ..	١٨	إستئناف .. ..
٣٦	بيع .. ..	٢٢	إستيلاء .. ..

## ( ب )

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			(ت)
٥٦	حكم .. .. .	٣٩	تأمين .. .. .
٦٣	حيازة .. .. .	٤٠	تأمين .. .. .
	(خ)	٤١	تأمينات إجتماعية .. ..
٦٤	خبرة .. .. .	٤١	تأمينات حيلة .. ..
	(د)	٤٣	تمكين .. .. .
٦٥	دعوى .. .. .	٤٣	تزوير .. .. .
	(س)	٤٤	تسجيل .. .. .
٧١	سند إذنى .. .. .	٤٥	تعويض .. .. .
	(ش)	٤٨	تقادم .. .. .
٧٢	شركات .. .. .	٤٩	تنفيذ .. .. .
٧٥	شفعة .. .. .	٥١	تنفيذ عقارى .. ..
٧٥	شهر عقارى .. .. .		(ج)
	(ص)	٥٢	جمارك .. .. .
٧٦	صورىة .. .. .		(ح)
	(ض)	٥٤	حجز .. .. .
٧٧	ضرائب .. .. .	٥٤	حجز إدارى .. ..
	(ع)	٥٤	حراسة .. .. .
٨٠	عرف .. .. .	٥٥	حراسة إدارية .. ..
٨٠	عقد .. .. .	٥٥	حساب جارى .. ..
٨٥	عمل .. .. .	٥٦	حق .. .. .

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ف)			
فضالة ... ..	٨٥	مؤسسات عامة .. ..	١٠٥
قوائد ... ..	٨٦	موطن .. ..	١٠٥
(ق)			
قانون ... ..	٨٦	موظفون ... ..	١٠٦
(ن)			
قرار إدارى .. ..	٨٩	نزع الملكية للنفقة العامة	١٠٧
قسمة ... ..	٩٠	نظام عام ... ..	١٠٨
قطن ... ..	٩٠	نقض .. ..	١٠٩
قوة الأمر المقتضى ..	٩١	نقل برى .. ..	١١٤
(ك)			
كفالة ... ..	٩٣	نقل بحرى .. ..	١١٤
(م)			
محاماه .. ..	٩٤	نيابة عامة .. ..	١١٥
محكمة الموضوع ... ..	٩٥	(هـ)	
مرافق عامة ... ..	٩٨	هبة ... ..	١١٦
مزايا ... ..	٩٩	هيئات عامة .. ..	١١٦
مرض الموت .. ..	٩٩	(و)	
مسئولية ... ..	٩٩	وارث .. ..	١١٧
معاهدات دولية ... ..	١٠٢	وصية ... ..	١١٨
مقاوله .. ..	١٠٣	وقف ... ..	١١٩
ملكية .. ..	١٠٣	وكالة ... ..	١٢٠
		ولاية على المال .. ..	١٢٢



## تصويبات العدد الثاني

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٨٧	١١	الغد	العقد
٨٦٤	٧	الايجار	إلا الايجار
٨٦٧	٤	الايجار	إلا الايجار

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بالقاهرة  
وكيل وزارة  
على سلطان على  
ونيس مجلس الادارة

“رقم الايداع بدار الكتب ٣٣١٣ لسنة ١٩٧٠”

“تم الاميرية (مركز القاهرة) ١٩٩٤/٧٠/٣٢٠١”



الجمهورية العربية المتحدة

---

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

---

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

---

السنة العشرون

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٩

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧١





## القسم الأول

---

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

ودائرة الأحوال الشخصية



## ( ١ ) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زطلول ، ومحمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد أسعد محمود .

( ١٧٣ )

الطلب رقم ٢ لسنة ٣٨ ق "رجال القضاء"

نقض . "الحكم في الطعن" . حكم . "الطعن في الأحكام" . قضاء .  
"أسباب عدم الصلاحية" .

عدم جواز الطعن في أحكام محكمة النقض سواء بالطرق العادية أو غير العادية . لمحكمة النقض  
حق إعادة النظر في الأحكام الصادرة منها في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية التي  
وردت على سبيل التحديد والحصر في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات السابق . التي على حكم  
النقض بأنه تضمن العلول من مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية .

اذ قضت المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بأنه لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة النقض  
القياسية ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر ، فانما دلت على  
أن المشرع قد منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير  
العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على تلك الأحكام اعتباراً بأنها تعد أحكاماً بآلة  
قاطعة وليس من سبيل إلى تعييبها أو الطعن فيها إلا بقدر ما خول لمحكمة النقض من  
حق إعادة النظر في الأحكام الصادرة منها في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية  
بأحكامها التي أصدرها الحكم وفق المادتين ٣١٣ و ٣١٤ من قانون المرافعات  
السابق . وإذا كان ما يتعاه الطالب على الحكم الصادر من محكمة النقض من أنه  
تضمن العلول من مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة وصدر الحكم دون إحالة  
إلى الهيئة العامة المختصة على خلاف ما تنص به المادة الرابعة من القانون ٥٦



لسنة ١٩٥٩ ، هو نعى لايتدرج ضمن أمنياب عدم الصلاحية المنصوص عليها على مهيل التحديد والحصر في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات السابق ، فان الطلب لهذا السبب يكون غير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسباً يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ صدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٩ بتعيينات وتنقلات قضائية اشتمل على تعيين الطالب قاضياً على أن تكون أقدميته بعد القاضي . . . . .

نظراً لطلب الطالب في هذا القرار وقيد طعنه برقم ٨ لسنة ٣٩ ق رجال القضاء . وطلب إلغاؤه فيما تضمنه في خصوص تحديد أقدميته للأسباب التي ساقها . وبتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ قضى في هذا الطعن بعدم جوازه تأسيساً على أن القرار الجمهوري بالحركة القضائية التي عين فيها الطالب صدر وفقاً للمادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وفي حدود السلطة الاستثنائية المخولة لرئيس الجمهورية والتي من مقتضاها حظر الطعن في قرار التعيين بجميع مشتملاته من تعيين الوظيفة وتحديد الأقدمية ومحل الإقامة . فتقدم الطالب بطعنه المسائل طالباً بالحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصادر في الطعن السالف الذكر واعتباره عديم الأثر في حقه وإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ فيما تضمنه من تحديد أقدميته وتحديد داخل الكادر القضائي بعد من رقي إلى درجة قاضي من الدرجة الأولى في تاريخ سابق على يوم ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وقبل من عين قاضياً في هذه الدرجة بعد هذا التاريخ . وقال في بيان طلبه أن القضاء بعدم جواز طعنه ينطوي في حقيقته على جدول عن مبدأ سابق أقرته الهيئة العامة لمحكمة النقض بجواز طعن رجال القضاء في شأن تحديد أقدميتهم ، وإذا صدر الحكم السابق دون أن تحيل المحكمة الموضوع المطروح عليها في طلبه إلى الهيئة العامة المختصة إعمالاً لحكم المادة ٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فإنه يكون قد صدر من هيئة لم تكن لها ولاية إصداره باعتبار أنها لا تملك الفسول مفردة عن مبدأ مقرر سابق ويكون ذلك القضاء

بالنسبة له منعدما مما يحق له معه طلب الفصل مجددا في أوجه مخالفة القرار الجمهوري الصادر بتعيينه فيما يتعلق بتحديد أقدميته .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه وطلبت احتياطيا رفضه وأبدت النيابة العامة الرأي بعدم قبول الطعن .

وحيث إنه يبين من الحكم الصادر بتاريخ ۱۹ من نوفمبر سنة ۱۹۶۴ في الطلب رقم ۸ لسنة ۲۹ ق رجال القضاء أنه اذ قضى بعدم جواز الطعن أقام قضاءه على أن تعيين الطالب تم خلال الثلاثة أيام من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۵۶ لسنة ۱۹۵۹ بشأن السلطة القضائية وفي حدود السلطة الاستثنائية المخولة لرئيس الجمهورية طبقا للمادة ۲۳ منه والتي يحظر بمقتضاها الطعن في قرار التعيين الصادر استنادا لها وخلال الثلاثة أيام المشار اليها بجميع مشتملاته بما في ذلك تحديد الأقدمية . واذ قضت المادة ۲۷ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بأنه لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة النقض الغائية ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر فانما دلت على أن المشرع قد منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية لعدم امكان تصور الطعن بها على تلك الأحكام اعتبارا بأنها تعد أحكاما باتة قاطعة وليس من سبيل الى تعييبها أو الطعن فيها إلا بقدر ماخول لمحكمة النقض من حق إعادة النظر في الأحكام الصادرة منها في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائتها الذين أصدروا الحكم وفق المادتين ۳۱۳ و ۳۱۴ من قانون المرافعات السابق . لما كان ذلك وكان ماينعاه الطالب على الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ۱۹ من نوفمبر سنة ۱۹۶۴ من أنه تضمن العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة يجوز بمقتضاها الطعن في القرارات المتعلقة بالأقدمية متى صدرت في ظل القانون رقم ۵۶ لسنة ۱۹۵۹ ، وصدر الحكم دون إحالة الى الهيئة العامة المختصة على خلاف ما قضى به المادة ۴ من القانون رقم ۵۶ لسنة ۱۹۵۹ ، هو نفي لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصر في المادة ۳۱۳ من قانون المرافعات السابق ، لما كان ذلك فإن الطلب لهذا السبب يكون غير مقبول .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زقلول ، ومحمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هبكل ،  
وابراهيم حسن ملام .

(١٧٤)

الطلب رقم ٢ لسنة ٣٣ ق " رجال القضاء " :

(١) قرار إداري . " ماهيته " . قضاة . " بدل الإقامة " . التزام  
" مصادر الالتزام " .

طلب الحكم بالأحقية في صرف بدل الإقامة بالكامل . اعتباره من قبيل طلبات  
التسوية التي تستند إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون غير رهين بإرادة الإدارة .  
ما تقوم به الإدارة في هذا الشأن مجرد أعمال تنفيذية وليست قرارات إدارية .  
مدم تقيد الطعن فيها بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) قضاة . " بدل الإقامة " .

مناط استحقاق بدل الإقامة عن العمل القضائي بمحكمة قنا وأسوان وسوهاج  
هو الإقامة الفعلية .

١ - لما كان الطالب يهدف بطلبه إلى الحكم بأحقية في صرف بدل  
الإقامة بالكامل تطبيقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ عن عمله  
القضائي في محكمة قنا وأسوان ، فإن هذا الطلب يعد من قبيل طلبات التسوية  
التي تقدم استناداً إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير رهين بإرادة  
الإدارة ، مما مؤداه أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات بهذه  
المناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة الطالب ،  
ولا يكون هذا الإجراء من جانبها قراراً إدارياً بمعناه القانوني ، وبالتالي فلا يتقيد  
الطعن عليه بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩  
بشأن السلطة القضائية .



۲ — مؤدى القرار الجمهورى رقم ۵۸۸ لسنة ۱۹۶۱ قبل تعديله بالقرار الجمهورى رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۶۴ أن المناط فى استحقاق بدل الإقامة عن العمل القضائى فى محكمتى قنا وأسوان وسوهاج هو الإقامة فعلا فى هذه المحافظات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل فى أن السيد المستشار .. .. تقدم إلى هذه المحكمة فى ۱۹۶۳/۷/۱ بعريضة طالبا الحكم بأحقية لبدل الإقامة الصادر به القرار الجمهورى رقم ۵۸۸ سنة ۱۹۶۱ بواقع ۲۰ ٪ من مرتبه الأساسى الذى يتقاضاه شهريا وصرف الفروق المستحقة له عن المدة من ۱۹۶۲/۱۰/۱ إلى ۱۹۶۳/۶/۳۰ . وقال شرحا لطلبه إنه كان يعمل مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة وصدر قرار جمهورى فى ۱۹۶۲/۷/۱۰ تضمن نديه رئيسا لدائرة بمحكمة استئناف أسيوط وبتاريخ ۱۹۶۲/۸/۳۰ قامت الجمعية العمومية لتلك المحكمة بتوزيع العمل بها وقررت نديه لرئاسة دائرة الجنايات بمحكمتى قنا وأسوان فى الفترة من ۱۹۶۲/۱۰/۱ إلى ۱۹۶۳/۶/۳۰ وقد درج قلم حسابات المحكمة على أن يصرف له بدل الإقامة المقرر للموظفين الذين يعملون فى محافظات سوهاج وقنا وأسوان بمقتضى القرار الجمهورى رقم ۵۸۸ سنة ۱۹۶۱ عن أيام الجلسات التى تعقد شهريا بمحكمتى قنا وأسوان فقط دون باقى أيام الشهر مع أنه يستحق بدل الإقامة كاملة عن مدة عمله القضائى بهاتين المحكمتين ، واستند الطالب إلى أن مفهوم القرار الجمهورى المشار اليه يفيد أن هذا البدل يمنح لكل موظف يعمل فى احدى هذه المحافظات سواء كان يعمل بصفة أصلية أو متدبرا ودون تحديد لمدة وبغير نظر لطبيعة هذا العمل أو طريقة أدائه ولا ما يتطلبه من إقامة طوال الشهر أو لفترة منه . وإنما يشترط فقط عدم الجمع بين هذا البدل وأى بدل إقامة آخر ، كما استند إلى أن العمل القضائى لا يقتصر على حضور الجلسات بالمحاكم وإنما يشمل أعمالا أخرى يقوم بها القاضى خارج قاعة الجلسات مما لا عمل معه لقصر صرف هذا البدل عن أيام عقد

الجلسات ، واذ لم يصرف له قلم الحسابات رغم ذلك الفروق التي يستحقها فقد تقدم إلى هذه المحكمة للحكم له بطلباته . وقدمت وزارة العدل مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطلب شكلا لتقدمه بعد الميعاد تأسيسا على أن الطالب علم علما يقينا بقرار الوزارة بعدم منحه بدل الإقامة كاملا وذلك عند صرفه مرتب شهر أكتوبر سنة ١٩٦٢ ولكنه لم يقدم طلبه بالطعن على هذا القرار الا في ١/٧/١٩٦٣ . وطلبت بالنسبة للموضوع رفض الطلب .

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وطلبت في الموضوع قبول الطلب .

وحيث إن الدفع الذي أبدته وزارة العدل مردود، ذلك أنه لما كان الطالب يهدف بطلبه إلى الحكم بأحقية في صرف بدل الإقامة بالكامل تطبيقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ سنة ١٩٦١ عن همله القضائي في محكمتي قنا وأسوان في المدة من ١/١٠/١٩٦٢ حتى ٣٠/٦/١٩٦٣ فإن طلبه يعد من قبيل طلبات التسوية التي تقدم استنادا إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير رهين بإرادة الإدارة مما مؤداه أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر أو تصرفات بهذه المناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة الطالب ولا يكون هذا الاجراء من جانبها قرارا إداريا بمعناه القانوني حتى يتقيد الطعن عليه بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية الذي ينطبق على الواقعة . لما كان ذلك وكانت وزارة العدل لم تصدر قرارا إداريا في شأن الطالب حتى يطعن عليه في الميعاد ، فإن الدفع يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ سنة ١٩٦٠ المنطبق على الدعوى الحالية قبل تعديله بالقرار الجمهوري رقم ١٩٧ سنة ١٩٦٤ يقضى بمادته الأولى بمنح موظفي الدولة وعما لها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية وبواقع ١٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ،

ويقضى بمسآءته الثانية بعمء جواز الجمع بين بءل الاقامة المقرر فى المسآءة السابقة وبين أى بءل اقامة آءر ومعاملة الموظف أو العامل بالقرار الأصلح له ، وكان يبين من المءكرة الايضاحية للقرار الجمهورى المشار اليه أن العملة التى ءعت الى اصءاره هى الرغبة فى استقرار الموظفين فى هذه المحافظات النائية بتشجيعهم على البقاء فيها بمنءهم بءل اقامة ، وكان مقتضى ما تقدم أن المناط فى استءقاق هذا البءل هو الاقامة فعلا فى هذه المحافظات . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه صءر قرار جمهورى فى ١٠/٧/١٩٦٢ بنءب الطالب من محكمة استئناف القاهرة للعمل رئيسا لءائرة بمحكمة استئناف أسيوط وأنه بتاريخ ٣٠/٨/١٩٦٢ قررت الجمعية العمومية لتلك المحكمة نءبه لرئاسة ءائرة الجحايات بمحكمة قنا وأسوان التى تعءد شهريا ثمانى جلسات بقنا ولسنتين بأسوان كما قررت نءبه لرئاسة ءائرة المءنية بمحكمة أسوان التى تعءد لسنتين شهريا وذلك خلال المءة من ١/١٠/١٩٦٢ حتى آءريونية سنة ١٩٦٣ ، وكان مؤءى ذلك طبقا لقرار الجمعية العمومية لمحكمة استئناف أسيوط المتءب اليها الطالب أصلا أنه كان لا يقيم فعلا بمحافظتى قنا وأسوان الا فى الأيام المءءة لنظر الجلسات شهريا ، وكانت الوزارة قد صرفت له بءل اقامة عن تلك الأيام ، فان ما يطلبه من آءقيقته لبءل الاقامة كاملا عن مءة عمله القضائى بمحكمة قنا وأسوان لا يكون له مسء من القانون ويتعين رفضه .



## (ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة  
المستشارين : بطرس زفول ، ومحمد نور الدين موسى ، وإبراهيم علام ، ومحمد أسعد  
محمود .

(١٧٥)

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٥ القضائية :

تقادم . " تقادم مسقط " . قانون . " تنازع القوانين من حيث الزمان " .

النص على التقادم الثلاثي في المادة ١٧٢ من القانون المدني يعد من القوانين الموضوعية  
المتصلة بأصل الحق . خضوعه فيما يتعلق بإسريانه من حيث الزمان لحكم المادة الثامنة  
من القانون المدني دون الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق .

إذا استحدثت المادة ١/١٧٢ من القانون المدني مدة تقادم تسقط بمقتضاها  
دهوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم  
الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان النص  
على هذا التقادم يعد بهذه المثابة من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق ،  
فانه يحكمه فيما يتعلق بإسريانه من حيث الزمان عند التنازع بينه وبين قانون سابق  
المادة الثامنة من القانون المدني التي تقضى بإسريان مدة التقادم الجديدة من وقت  
العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم  
مالم يكن الباقي منها أقصر من المدة التي قررها النص الجديد ، وذلك دون الفقرة

الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق التى تقضى بعدم سرى ان القوانين المعدلة لمواعيد المرافعات متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليها الأولى ومورثة باقى المطعون عليهم رفعتا على شركة مياه القاهرة التى أصبحت فيما بعد مرفق مياه القاهرة — الطاعن بصفته — الدعوى رقم ٢١٠٩ لسنة ١٩٥٤ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة معلقة فى ٨ و ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ . وقالتا فى بيان دعواهما أن مورثهما كان يملك مترا كائنا بدائرة قسم الجمالية بمحافظة القاهرة وحسب فى غضون سنة ١٩٤٤ أن انفجرت أنابيب المياه أمام المنزل وتسربت اليه مما أدى إلى تصدعه على النحو المبين فى تقرير الخبير المتدب فى دعوى اثبات الحالة والذى أوضح أن ذلك كان بسبب إهمال عمال المرفق ، وأن مورثهما كان قد بادر عقب الحادث برفع الدعوى رقم ٢٥٦٦ لسنة ٧٠ ق أمام محكمة مصر المختلطة بطلب التعويض ولكنها شطبت بجلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وإذ أقامت الدعوى رقم ١٠٧٨ لسنة ١٩٥١ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية التى شطبت هى الأخرى بجلسة أول مايو ١٩٥٢ لتخلف وكيلهما عن الحضور فقد رفعتا الدعوى الماثلة وطلبتا الحكم بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع لهما مبلغ ١٢٨٠ ج قيمة المباني المتهارة ومبلغ ١٠٧٦ ج مقابل الريع الذى حرمتا منه . دفع الطاعن بصفته بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى . ومحكمة أول درجة قضت فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٧ برفض الدفع ثم حكمت فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦١ بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع للطعون عليهما مبلغ ١٢٨٠ ج ورفضت

ما هذا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٠٥٩ لسنة ٧٩ ق القاهرة واستأنف المطعون عليهم ذات الحكم بالاستئناف رقم ١٦٣٨ لسنة ٧٩ ق القاهرة ومحكمة الاستئناف قضت في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ — وبعد ضم الاستئنافين — برفضها وتأييد الحكم المستأنف . طعن مرفق المياء في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينحى به الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه بنى قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على سند من القول بأن المسؤولية في الدعوى الحالية تتقادم بمضى خمس عشرة سنة وأن هذه المدة بدأت من يوم وقوع الحادث في سنة ١٩٤٤ ولم تكتمل في ظل القانون المدني الملغى وحتى رفع الدعوى في إبريل سنة ١٩٥٤ دون حاجة إلى مناقشة أثر الدعويين رقم ٢٥٦٦ لسنة ٧٠ ق القاهرة المختلطة ، ١٠٧٨ لسنة ١٩٥٤ كلى القاهرة ، وبأن التقادم الثلاثي الذي استحدثه المشرع بالشق الأول من الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني يعد من قبيل القوانين المعدلة لمواعيد المرافعات التي لا تسرى إذا كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها وفق ما تنص به الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق ، هذا في حين أن سقوط الدعوى بالتقادم يؤدي إلى انقضاء الحق المدعى به وبالتالي فلا شأن له بأحكام قانون المرافعات وتكون المادة الثامنة من القانون المدني هي الواجبة التطبيق الأمر الذي يؤدي في خصوص هذه الدعوى إلى إعمال مدة التقادم المستحدثة بالقانون المدني الحالي وهي ثلاث سنوات من تاريخ العمل به في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وإذا رفعت الدعوى في إبريل سنة ١٩٥٤ وقضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض الدفع بسقوط الدعوى فإن في ذلك ما يعيبه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٧٢ من القانون المدني قد استحدثت بالشق الأول من فقرتها الأولى مدة تقادم تسقط بمقتضاها



دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع باقتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان النص على هذا التقادم يعد بهذه المثابة من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق ، فإنه يحكمه فيما يتعلق بسريانه من حيث الزمان عند التنازع بينه وبين قانون سابق المادة الثامنة من القانون المدنى التى تقضى بسريان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التى قررها النص الجديد ، وذلك دون الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق التى تقضى بعدم سريان القوانين المعدلة لمواعيد المرافعات متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرّر أن دعوى التعويض الحالية تتقدم بمضى خمس عشرة سنة مستندا إلى أن هذه المدة قد بدأت من يوم وقوع الحادث فى سنة ١٩٤٤ ولم تكن قد اكتملت فى ظل القانون المدنى الملغى حتى رفع الدعوى فى إبريل سنة ١٩٥٤ ، ولم يعمل حكم التقادم الثلاثى الذى استعمله المشرع بالشق الأول من الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى الحالى ، وإذا اعتمد الحكم فيما قرره على نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات دون المادة الثامنة من القانون المدنى الواجبة التطبيق ، وكان الحكم قد رتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه . وإذا رتب على ما انتهى إليه الحكم على النحو السالف بيانه ، أن يجب الحكم نفسه من بحث أثر الدعاوى السابقة على قطع التقادم خلال المدة من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهو تاريخ العمل بالقانون المدنى الحالى حتى رفع الدعوى فى إبريل سنة ١٩٥٤ فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : بطرس زقلول ، محمد نور الدين موسى ، وأحمد حسن ميكل ،  
وحسين زاكي .

(١٧٦)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تقادم . " تقادم مسقط " . " قطع التقادم " . أمر أداء .  
" التكليف بالوفاء " .

التكليف بالوفاء السابق على أمر الأداء ليس فيها يقطع التقادم .

(ب) تقادم . " تقادم مسقط " . " قطع التقادم " . أمر أداء .  
" المعارضة في أمر الأداء " .

رفع المدعى معارضة في أمر الأداء لا يقطع التقادم . إيجاب صادر من المدعى  
لا من الدائن ولا يفيد الانقراض بالدين .

(ج، د) أمر أداء . " بطلان الأمر " . تقادم . " تقادم مسقط " .  
" قطع التقادم " .

بطلان أمر الأداء لعدم توافر شروط الدين . عدم امتداده إلى طلب الأمر .  
بقاء أثره في قطع التقادم . زوال ما كان للأمر من أثر في قطع التقادم .

(هـ) دعوى . " ترك الخصومة " . تقادم . " تقادم مسقط " . أمر  
أداء . اثبات .

سقوط الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات في حالة الحكم بسقوط الخصومة .  
انطباق هذا المبدأ في حالة ترك الخصومة . ترك الدائن دعواه في المعارضة  
في أمر الأداء الصادر لصالحه يترتب عليه إلغاء طلب الأمر وزوال أثره في قطع التقادم  
وسقوط الحكم بتبني خبير لتصفية الحساب بين الطرفين .

١ - التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم وإنما هو مجرد إنذار بالدفع لا يكفي لترتيب هـ - هذا الأثر ، اذ المقصود بالتنبيه الذى يقطع التقادم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو التنبيه المنصوص عليه فى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق الذى يوجب المشرع اشتماله على اعلان المدين بالسند التنفيذى مع تكليفه بالوفاء بالدين .

٢ - رفع المدين معارضة فى أمر الأداء لا يقطع التقادم لأن المعارضة إجراء صادر من المدين وليس من الدائن ، وطبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى لا ينقطع التقادم بإجراء صادر من المدين الا اذا كان ما صدر منه يعتبر اقرارا صريحا أو ضميا بحق الدائن وهو الأمر الذى لا يصدق على المعارضة المرفوعة من المدين فى أمر الأداء اذ هى تتضمن إنكارا لحق الدائن لا اقرارا به .

٣ - اذا كان بطلان أمر الأداء - الذى قضت به محكمة المعارضة - يرجع الى عدم توافر الشروط التى يتطلبها القانون فى الدين المطالب باصدار الأمر بأدائه ، فإن هذا البطلان لا يمتد لطلب أمر الأداء الذى هو بديل ورقة التكليف بالحضور ويبقى لتقديم هذا الطلب أثره فى قطع التقادم .

٤ - يترتب على الحكم ببطلان أمر الأداء والغائه زوال ما كان لهذا الأمر من أثر فى قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبني عليه كأن لم يكن .

٥ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه يترتب على ترك الخصومة الغاء جميع إجراءاتها بما فى ذلك صحيفة الدعوى . وكان ما تقضى به المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق من أن الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات ، ينطبق أيضا فى حالة الحكم بترك الخصومة ، باعتبار أن هذه الأحكام ليس لها كيان مستقل بذواتها ولا تعدو أن تكون مجرد إجراءات فى الخصومة تقوم ما دامت الخصومة قائمة وتزول بزوالها ، فان مقتضى ذلك هو أنه وقد قضى فى المعارضة فى أمر الأداء باعتبار الطاعن ( الدائن ) تاركا دعواه فإن هذا الحكم يترتب عليه الغاء طلب أمر الأداء المعارض فيه وزوال أثره فى قطع التقادم ، كما يترتب عليه سقوط



الحكم بتدب خبير لتصفية الحساب بين الفريقين على أساس أنه من الأحكام الصادرة في الخصومة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن بصفته حارسا على وقف المرحوم أحمد طلعت أقام الدعوى رقم ١٠٤ سنة ١٩٦٠ كلى المنياضد المطعون عليه بصحيفة معلنة في ١٨/١/١٩٦٠ طلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٣٧٣ ج و ٦٨٥ م واحتياطيا مبلغ ١٣٥٢ ج و ٦٨ م . وقال شرحا لدعواه إنه بموجب ثلاثة عقود مؤرخة ١/١١/١٩٤٨ و ١/١١/١٩٤٩ و ١/١١/١٩٥٠ استأجر المطعون عليه أطيانا للوقف المشار إليه لمدة سنة ، واستصدر الطاعن في ٦/٥/١٩٥٤ أمرا بالزام المطعون عليه بأن يؤدي إليه مبلغ ٢١٩٤ ج و ٧٧٨ م قيمة الأجرة المتأخرة في ذمته من عقود الإيجار الثلاثة ، وعارض المطعون عليه في هذا الامر وقيدت معارضته برقم ٣٧٢ سنة ١٩٥٤ كلى المنيا ، وأثناء نظرها ادعى بتروير عقد الإيجار المؤرخ ١/١١/١٩٥٠ ، وفي ٢٩/٥/١٩٥٥ قضت محكمة المعارضة برفض الادعاء بالتروير وصحة عقد الإيجار المطعون فيه ثم قضت في ٢١/٤/١٩٥٦ بإلغاء أمر الأداء بالنسبة لمبلغ ٨٢١ ج و ٩٣ م قيمة الإيجار المطلوب من العقدين المؤرخين ١/١١/١٩٤٨ و ١/١١/١٩٤٩ وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة له وببطلان أمر الأداء بالنسبة لباقي المبلغ المطلوب عن عقد الإيجار المؤرخ ١/١١/١٩٥٠ وبإلغاء الأمر تبعا لذلك وبتدب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين عن هذا العقد ، واستندت المحكمة في قضائها بالبطلان الى أن الأجرة المتفق عليها في العقد الأخير بعضها عيني مما لا يجوز معه استصدار أمر أداء بها . وفي ١٧/٢/١٩٥٩ حكمت تلك المحكمة بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر باتفاق الطرفين ، وبعد أن عجل الطاعن الدعوى حكمت المحكمة في ٢٢/١٢/١٩٥٩

بناء على طلب المطعون عليه باعتبار الطاعن تاركا دعواه . وأضاف الطاعن أنه  
إذا كان الحكم الأخير لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ، وكانت الأجرة المتأخرة  
في ذمة المطعون عليه عن العقد المؤرخ ١٩٥٠/١١/١ هي مبلغ ١٣٧٣ ج ٦٨٥ م  
وأثبت الخبير المنتدب في تقريره أن هذه الأجرة هي مبلغ ١٣٥٢ ج ٩٨ م  
فقد أقام دعواه الحالية بالطلبات سالفة البيان . دفع المطعون عليه بسقوط الحق  
في المبلغ موضوع الدعوى بالتقادم لأنه دين أجرة مستحق عن سنة ١٩٥١ الزراعية  
ومضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقه . وتاريخ ١٩٦٢/٤/٧  
حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع ثم قضت في ١٩٦٢/١١/١٧ بالزام المطعون عليه  
بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٣٥٢ ج ٦٨ م . استأنف المطعون عليه هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ٤٢١ سنة ١ ق بنى سويف . وتاريخ ١٩٦٥/٢/١٠ حكمت  
محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع بسقوط الحق موضوع  
الدعوى بالتقادم ورفضها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت  
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وبالحلقة المحددة لنظره التزمت  
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم  
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام  
قضاءه بقبول الدفع بتقادم الحق موضوع الدعوى تأسيسا على أنه دين أجرة  
يطلب به الطاعن عن سنة ١٩٥١ الزراعية بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ  
١٩٥٠/١١/١ ومضى على استحقاقه أكثر من خمس سنوات إذ لم يرفع به الطاعن  
دعواه إلا في ١٩٦٠/١/١٨ ، وعلى أن الإجراءات التي اتخذت باستصدار أمر  
أداء بهذا الدين في ١٩٥٤/٥/٦ وكذلك المعارضة التي رفعت عنه بالدعوى رقم ٣٧٢  
سنة ٩٥٤ كلى النيا لا تقطع التقادم ، واستند الحكم إلى أن المحكمة قضت في تلك  
المعارضة بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢١ بطلان هذا الأمر كما أنها قضت بعد ذلك  
بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢ باعتبار الطاعن تاركا دعواه لعدم تجديدها في الميعاد  
القانوني بعد القضاء بوقفها باتفاق الطرفين ، وأن هذين الحكمين يبطلان  
أمر الأداء ويترك الخصومة يترتب عليها زوال أثر المطالبة في قطع التقادم .  
وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم باعتبار الطاعن تاركا دعواه

ينسحب أثره في زوال قطع التقادم الى الوقت الذي أصبح فيه الطاعن مدعيا وذلك من بعد صدور الحكم في ١٩٥٦/٤/٢١ بالغاء أمر الأداء وبندب خير لتصفية الحساب بين الطرفين ؛ أما الإجراءات والأحكام التي سبقت هذا التاريخ فتبقى قائمة وقاطعة للتقادم ، وهي التكليف بالوفاء السابق على استصدار أمر الأداء ، وأمر الأداء ذاته الصادر في ١٩٥٤/٥/٦ وهو بمثابة حكم غيابي ثم صحيفة المعارضة في الأمر التي رفعها المطعون عليه والأحكام التي صدرت في تلك المعارضة ومنها الحكم الصادر في ١٩٥٤/١٢/٢٦ بقبول شواهد التزوير والحكم الصادر في ١٩٥٥/٥/٢٩ برفض الادعاء بالتزوير وصحة عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٠/١١/١ والحكم الصادر في ١٩٥٦/٤/٢١ بالغاء أمر الأداء وبطلانه وبندب خير لتصفية الحساب بين الطرفين ، وإذا لم تكتمل مدة التقادم منذ اتخاذ هذه الإجراءات وصدور تلك الأحكام حتى رفع الدعوى الحالية في ١٩٦٠/١/١٨ فإن حق الطاعن في الدين موضوع هذه الدعوى لا يكون قد سقط ويكون الحكم إذا قضى بقبول الدفع قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان التقادم وفقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدني لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالجـز ؛ وكان التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعتبر تنبيها قاطعا للتقادم وإنما هو مجرد إنذار بالدفع لا يكفي لترتيب هذا الأثر ، إذ المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو التنبيه المنصوص عليه في المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق الذي يوجب المشرع اشتماله على إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين ، وكان رفع المعارضة من المطعون عليه في أمر الأداء لا يقطع التقادم لأنها إجراء صادر من المدين وليس من الدائن ، وطبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدني لا ينقطع التقادم بإجراء صادر من المدين إلا إذا كان ما صدر منه يعتبر إقرارا صريحا أو ضمينا بحق الدائن ، وهو الأمر الذي لا يصدق على المعارضة المرفوعة من المطعون عليه في أمر الأداء إذ هي تتضمن إنكارا لحق الدائن لا إقرارا به ، وكان يترتب على الحكم الصادر في ١٩٥٦/٤/٢١ ببطلان أمر الأداء المشار إليه وإلغائه زوال ما كان لهذا الأمر من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبني عليه كأن لم يكن ، وكان الحكم الصادر في ١٩٥٤/١٢/٢٦



بقبول شواهد التزوير والحكم الصادر في ١٩٥٥/٥/٢٩ برفض الادعاء بالتزوير وصحة عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٠/١١/١ قد صدر في شأن ادعاء المطعون عليه - المدين - بتزوير هذا العقد تحقيقا لصحته وهو إجراء اتخذته المدين ولا ينطوي على إقرار منه بالدين فلا يترتب على هذين الحكمين قطع التقادم ، ولئن كان بطلان أمر الاداء الذي قضت به محكمة المعارضة في حكمها السابق الإشارة إليه والصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢١ يرجع الى عدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الدين المطالب بإصدار الأمر بأدائه فلا يمتد البطلان لطلب أمر الاداء الذي هو بديل ورقة التكليف بالحضور ويبقى لتقديم هذا الطلب أثره في قطع التقادم وقد مضت المحكمة بناء على ذلك في نظر موضوع الدعوى ثم قضت في ذات الحكم بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين عن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٠/١١/١ ، إلا أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه يترتب على ترك الخصومة إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ، وكان ما تقضى به المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق من أن الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات ، ينطبق أيضا في حالة الحكم بترك الخصومة ، باعتبار أن هذه الأحكام ليس لها كيان مستقل بذواتها ولا تعدو أن تكون مجرد إجراءات في الخصومة تقوم مادامت الخصومة قائمة وتزول بزوالها ، فإن مقتضى ذلك هو أنه وقد حكمت المحكمة في ١٩٥٩/١٢/٢٢ باعتبار الطاعن تاركا دعواه فإن هذا الحكم يترتب عليه إلغاء طلب أمر الاداء وزوال أثره في قطع التقادم كما يترتب عليه سقوط الحكم بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين على أساس أنه من الأحكام الصادرة في الخصومة بإجراءات الإثبات. لما كان ذلك فإن الإجراءات والأحكام التي يتحدى بها الطاعن على النحو السالف بيانه لم تكن ذات أثر في قطع التقادم . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة وقضى بقبول الدفع بتقادم الحق موضوع الدعوى ورفضها ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الثاني خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، ذلك أنه احتسب مدة التقادم من تاريخ عقد الإيجار في ١٩٥٠/١١/١ ، في حين أنه يتعين قانونا احتسابها من تاريخ إستحقاق الاجرة .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قرر "قد انقضى خمس سنوات على استحقاق الدين المرفوع بشأنه الدعوى دون أن ينقطع التقادم السارى لمصلحة المستأنف - المطعون عليه - " ، وإن اتمى الحكم إلى أن مدة التقادم قد انقضت حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٨/١/١٩٦٠ ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون واحتسب مدة التقادم من تاريخ استحقاق دين الأجرة ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / حسين مفتوت السركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، وسليم راشد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشربيني .

( ١٧٧ )

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) عمل . ” عقد العمل البحري ” . ” انتهاء العقد ” .

عقد العمل البحري المبرم على أساس رحلة أو رحلات معينة ، ينتهى حتما بانتهائها  
ما لم يستبق تجهز السفينة العامـل لفترة أخرى أو يتلقى الأمر بوفائع حدث  
أثناء الرحلة .

(ب) إثبات . نيابة . ” نيابة قانونية ” .

تمثيل الربان لمالك السفينة ، عدم مبرراته إلا حيث لا يوجد مالك السفينة أو من  
يحمل محله ، الشهادة العادرة من الربان . غير ملزمة للمالك .

١ — عقد العمل البحري المبرم على أساس رحلة أو رحلات معينة لا يسرى  
بطبيعته إلا لفترة الرحلة البحرية فينتهى حتما بانتهائها ما لم يستبق تجهز السفينة  
العامـل لفترة أخرى أو يتلقى الأمر بوفائع حدثت أثناء الرحلة . إذ كان ذلك ،  
وكان الثابت في الدعوى أن عقود الطامن قد أبرمت على أساس رحلات معينة  
بينها فاصل زمني — وهى تجرى في موسم الحج من كل عام — ولم يثبت أن المجهز  
قد استبقاه في العمل بعد أى منها وجرى قضاء الحكم المطعون فيه على أنه  
” يوجد فاصل زمني بين كل عقد وآخر الأمر الذى لا يسمع باعتبارها مكملة  
لبعضها أو باعتبار العقود التالية بمثابة تجديد للعقد الأول في حكم المادة ٧١  
من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ” فإنه لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع  
أو خالف القانون :



٢ — تمثيل الربان لمالك السفينة لا يسرى إلا حيث لا يوجد مالك السفينة أو من يحمل محله ، وإذا كانت حقوق الطاعن قد أبرمت مع الشركة المطعون عايتها مالكة السفينة فان شهادة الربان في شأنها تكون غير ملزمة للمالك ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أطرحها ولم يأخذ بها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الدكتور بهاء الدين عبد الحميد الكاشف أقام الدعوى رقم ١٤٣٩ سنة ١٩٦١ عمال الاسكندرية الابتدائية ضد الشركة العربية المتحدة لللاحة البحرية طالبا الحكم بـ إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٤٨٣ ج و ٥٠٠ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالفاذ المجهل وبلا كفالة . وقال شرحا لها أنه التحق بخدمة الشركة المدعى عليها — طبييا بالباخرة السودان التابعة لها — منذ شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦ بمرتب شهرى قدره ٤٩ ج وظل يؤدي عمله بصفة دائمة ومستمرة ، وبأشر نشاطه فى موسم حج سنة ١٩٦١ إلى أن فوجيء بفصله فى ١٧/٥/١٩٦١ وإذ كان هذا الفصل تعسفيا وبغير مبرر ويستحق مبلغ ٣٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل و ٢٦٠ ج مكافأة نهاية الخدمة و ١١٠٢ ج و ٩٠٠ م أجر الشهرين الباقيين من عقد العمل و ٤٩ ج بدل إندار و ٤٩ ج مقابل أجازته السنوية و ١٩ ج و ٦٠٠ م أجره عن المدة من ١٩٦١/٣/٢٤ حتى ١٩٦١/٤/٦ و ٣ ج بدل انتقال من السويس إلى الاسكندرية ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ودفعت المدعى عليها بعدم قبول الدعوى لرفعها على خيرذى صفة وبسقوطها بالتقادم بالنسبة للمكافأة لمضى أكثر من سنة على إنتهاء العقد وطلبت فى الموضوع الحكم برفضها . وبتاريخ ١٤/١١/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع بتدب الخبير المحاسب بمكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية

للاطلاع على أوراق الدعوى ومستندات الخصوم فيها والانتقال إلى الشركة المدعى عليها وإدارة التفتيش البحرى للاطلاع على ملف خدمة المدعى وكشوف الأجور وبيان تاريخ التحاقه بالعمل لدى المدعى عليها ومدة خدمته وتاريخ انتهاء عقده وسببه وآخر أجر حصل عليه ، وما إذا كان قد حصل على أجره عن مدة عمله حتى تاريخ انتهاء عمله أم لا ، وما إذا كان قد حصل على أجازته ، وتقدير ما يستحقه من مكافأة وأجر ومقابل الأجازة ومهلة الانذار وبديل انتقال من السويس إلى الاسكندرية ، وبعد ان قدم الخبير تقريره طادت بتاريخ ۱۵/۴/۱۹۶۴ فحكمت حضوريا (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها . (ثانيا) برفض الدفع لسقوط الدعوى بالتقادم لمضى أكثر من سنة على انقضاء عقد العمل ( ثالثا ) بالزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ۱۵۸ ج و ۳ م والمصاريف المناسبة ومبلغ ۳۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض الدعوى فيما عدا ذلك وأعفت المدعى من باقى المصاريف . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية بالنسبة للشق الخاص بالتعويض طالبا تعديله والحكم له بمبلغ ۳۱۵۸ ج و ۳ م والمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد هذا الإستئناف برقم ۳۰۹ سنة ۲۰ ق ، كما استأنفته الشركة المدعى عليها طالبة الغاء والحكم برفض الدعوى . وقيد هذا الإستئناف برقم ۳۹۰ سنة ۲۰ ق . وقررت المحكمة ضم الإستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ۲۹/۱۰/۱۹۶۴ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول كل من الإستئنافين شكلا ( ثانيا ) وفى الإستئناف رقم ۳۰۹ سنة ۲۰ ق بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنف مبلغ ۵۰۰ جنيه والمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ( ثالثا ) وفى الإستئناف رقم ۳۹۰ سنة ۲۰ ق برفضه وإلزام الشركة المستأنفة بمصروفاته ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق القرض للسبب الوارد فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن . . . وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بالتعويض مستندا فى ذلك إلى أنه ثبت من الكشف المقدم من إدارة التفتيش البحرى بمصلحة

الموانئ والمنائر أن الطاعن كان يعمل بعقود كل منها يبدأ وينتهي في تاريخ معين وبينها فاصل زمني فلا تعتبر مكملة لبعضها ، كما أن العقود التالية لا تجد بمثابة تجديد للعقد الأول في نطاق المادة ٧١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأن هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ كانت قاصرة على حالة الاستمرار في تنفيذ العقد المحدد المدة بعد انقضاء مدته واعتباره عندئذ عقداً غير محدد المدة — وهو ما لم يتحقق في عقد الطاعن — وأن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ قد استلزم في هذا العقد بوصفه عقد عمل بحري شكلاً معيناً وأوجب تسجيله بإدارة التفتيش البحري ، وأن ما ورد في المادة ١٥٦ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ من أن الطاعن عمل بالشركة المطعون عليها منذ شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ فصله في ١٧/٥/١٩٦١ ينقضه ما ثبت بأوراق التفتيش البحري . وهو من الحكم خطأ في فهم وتقدير الواقع وخطأ في تطبيق القانون ومخالفة للدليل الثابت بالأوراق وإسناده أمراً إلى الطاعن لا يتفق مع الحقيقة من أربعة وجوه (أولها) أن الحكم المطعون فيه لم يستخلص النتيجة السليمة المتفقة مع ما جرت به عادة الأمور والعرف التجاري في تحرير العقود التي تضمنها بيان مصلحة الموانئ والمنائر لأن المتبع أن تحور هذه العقود بمناسبة الرحلة البحرية وعن المدة اللازمة لها ، وأن مصلحة الموانئ لا تعني إلا بمدة الرحلة دون غيرها من المدد التي لا تحفل بها ولا تسجلها أو تلزم الشركة بتدوينها ، وإذا كان الطاعن يعمل على بواخر مخصصة لرحلات الحج إلى الأقطار السعودية فإن هذه البواخر — بعد انتهاء رحلات الحج — تبقى في الميناء للاصلاح والاستعداد وتلبية أي طلب طارئ ، ويبقى أفراد طاقمها مرتبطين بها برابطة العمل الدائم المستمر ، ولا يعقل أن تقوم البانورة بتسريح أفراد الطاقم عقب كل رحلة بحرية ثم تدعوهم وتعاقد معهم من جديد إذا استأنفت رحلاتها . (وثانيها) أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أنه لا يمكن اعتبار العقود المتتالية بمثابة تجديد للعقد الأول في حكم المادة ٧١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأنه إذا كان تنفيذ العقد بعد انتهاء مدته يعتبر امتداداً لرابطة العمل بعقد غير محدد المدة وفقاً للسادة المشار إليها — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ — فإنه من باب أولى يعتبر تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته واعتباره بمثابة عقد غير متصل بمدة التنفيذ استمراراً لرابطة العمل وامتداداً للعقد الأول (وثالثها) أن الحكم المطعون



فيه إذ أخرج الشهادة المحررة من ربان السفينة والتي تفيد أن الطاعن التحق بخدمة الشركة المطعون عليها منذ نوفمبر سنة ١٩٥٦ واستمر يعمل بها بصفة دائمة ومستمرة حتى فصلته تعسفيا في مايو ١٩٦١ يكون قد خالف الدليل الثابت بالأوراق لأن القانون البحري يعتبر الربان صاحب السلطة العليا في البانحة وأن الشركة إذ دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها عليها دون الربان تكون قد سلبت بحجة الشهادة الصادرة منه ، كما التفت الحكم عن النتائج التي انتهى إليها الخبير في تقريره والتي أبدت الطاعن في تحديد مدة خدمته ، يؤكد ما تضمنه الخطاب الصادر من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى محامي الطاعن في ١٠/١٢/١٩٦٤ من أن الشركة المطعون عليها اشتركت عنه لديها ابتداء من ١/٨/١٩٥٩ — وهو تاريخ العمل بالقانون — وأن تاريخ فصله هو ١٧/٥/١٩٦١ (ورابعا) أن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على أن الطاعن عجز عن إثبات ما يخالف بيان مصلحة الموانئ والمناثريكون قد أسند إلى الطاعن أمرا غير متفق مع الحقيقة لأن ماديات الدعوى وأدلتها والشهادات المقدمة منه وتقرير الخبير والحقائق المستمدة من العقود المتتالية المتعددة لو أنها فسرت التفسير الصحيح أو لو طالبت محكمة الاستئناف بالمزيد من الأدلة لما تراخى في موافاتها بكل ما تريده لتوكيد الحقائق الثابتة على النحو المتقدم ولما انتهى الحكم إلى تقدير تعويض تافه لا يتناسب مع الأضرار الجسيمة التي لحقت بالطاعن .

وحيث إن هذا النعي مردود في (الوجهين الأول والثاني) منه بأن عقد العمل البحري المبرم على أساس رحلة أو رحلات معينة لا يسرى بطبيعته إلا لفترة الرحلة البحرية فينتهي حتما بانتهائها ما لم يستبق بجهز السفينة العامل لفترة أخرى أو يتعلق الأمر بوقائع حدثت أثناء الرحلة . إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن عقود الطاعن قد أبرمت على أساس رحلات معينة بينها فاصل زمني — وهي تجرى في موسم الحج من كل عام — ولم يثبت أن المجهز قد استبقاه في العمل بعد أي منها وجرى قضاء الحكم المطعون فيه على أنه ” يوجد فاصل زمني بين كل عقد وآخر الأمر الذي لا يسمح باعتبارها مكملة لبعضها أو باعتبار العقود التالية بمثابة تجديد للعقد الأول في حكم المادة ٧١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ” فإنه لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى أو خالف القانون

ومردود في ( الوجهين الثالث والرابع ) منه ، فلك أن تمثل الربان لمالك السفينة لا يسرى إلا حيث لا يوجد مالك السفينة أو من يحمل محله ، وإذا كانت عقود الطاعن قد أبرمت مع الشركة المطعون عليها — مالكة السفينة — فإن شهادة الربان في شأنها تكون غير ملزمة للمالك ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أطرحها ولم يأخذ بها أو بتقرير الخبير بماله من السلطة التامة في تقدير ما يقدم إليه من أدلة ، ولا يقبل من الطاعن التحدى لأول مرة أمام هذه المحكمة بالخطاب الصادر من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في ١٠/١٢/١٩٦٤ إذ لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد نور الدين موسى ، وأحمد حسن هيكل ، وعباس حلى عبد الجواد ،  
وإبراهيم ملام .

( ١٧٨ )

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . نقض . خبرة .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالنتيجة التي اطمانت إليها من تقرير الخبير . ما يشتره  
الطاعن من خلاف بين التقرير ومحاضر الأعمال بحدل موضوعي في تقدير الدليل لاشان  
لمحكمة النقض به .

(ب) دعوى . "ترك الخصومة في الدعوى الفرعية" . حكم . "بيانات  
الحكم" .

تنازل المدعى في دعوى فرعية عن دعواه يفقد دعوى الضمان المؤسمة عليها  
— والموجهة من المدعى عليه في الدعوى الفرعية إلى خصم آخر — سبب وجودها  
ويصبح هذا الأخير غير مختمم في النزاع ولا يترتب على إقفال ذكر اسمه في الحكم  
البطلان .

(ج) نقض . "أسباب الطعن" . إيجاز . "فسخ عقد الإيجار" .

النسك بأن تنفيذ عقد الإيجار صار مرهقا بسبب منع السلطات المصرية العمال  
من دخول المساكن . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبير كله  
أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة ، إذ هي  
لا تقضى إلا على ما تطعن إليه منه دون أن يشوب حكمها في ذلك أى تناقض .  
وإذ كان الحكم قد أخذ بالنتيجة التي اطمان إليها من تقرير الخبير فإن ما يشتره



الطاعن بشأن الخلاف بين ما أثبتته الخبرة في تقريره وما أورده في محضر أعماله وملحق التقرير لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

٢ - إذ كان من شأن تنازل المدعى في الدعوى الفرعية عن دعواه أن تفقد دعوى الضمان المؤسسة عليها - والموجهة من المدعى عليه في الدعوى الفرعية إلى خصم آخر - سبب وجودها ويصبح هذا الأخير غير مختصم في النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض بطلان الحكم الابتدائي بعدم ذكر اسم المطعون ضده الثاني ( المدعى عليه في دعوى الضمان ) على أساس أنه أصبح غير مختصم في الدعوى بعد أن تنازل المطعون ضده الأول ( المدعى في الدعوى الفرعية ) عن دعواه الفرعية ضد الطاعن ( المدعى في دعوى الضمان ) .

٣ - إذ خلت أوراق الدعوى مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بنص المادة ٦٠٨ من القانون المدني على أساس أن تنفيذ عقد الإيجار كان صرفاً له بسبب منع السلطات المصرية للعمال من دخول المعسكرات البريطانية ، فإنه لا يجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الطاعن أمام الدعوى رقم ١٦٣ - سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الجيزة بصحيفة معلقة في ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ ضد المطعون عليه الأول وطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٨٥ ج و ٥٢٠ م . وقال شرحاً لدعواه إنه بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ استأجر من المطعون عليه الأول " خلاط أسفلت " لمدة ٣١ يوماً

كى يستخذه فى رصف طريق بمسكرو للجيش البريطانى فى جهة " أبو سلطان " بأجرة يومية قدرها أربعة جنيهات ودفع له مقدما — عند استلام ذلك الخلاط وبعد معايشته وتجربته فارضا — أجرة تلك المدة ومقدارها ١٢٤ جنيه ولما نقله من مخازن المطعون ضده الأول فى القاهرة إلى موقع العمل وبدأ تشغيله يوم ٢ يناير سنة ١٩٥٦ بعد تعبئته بالزلط والأسفلت تحطم قميص " السلندر " به نتيجة لعب خفى فيه هو تركيب ذلك القميص بطريقة غير صحيحة ، وإذ تولى اصلاح ذلك الخلاط بعد أن أخطر المطعون عليه الأول بالمطب الذى لحق به وأنفق فى سبيل هذا الاصلاح مبلغ ٣٥ ج و ٢٠ م وكان الضرر الذى أصابه من جراء تعطيل الخلاط عن العمل إلى أن أتم اصلاحه واستأنف تشغيله فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٦ يقدر بمبلغ ٣٢٠ جنيه بواقع عشرة جنيهات يوميا فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة . وأثناء نظر الدعوى انتهى الطاعن إلى تعديل طلب التعويض إلى مبلغ ٥٠٠٠ ج وطلب بالاضافة إليه الحكم بفسخ عقد ايجار الخلاط المتقدم الذكر وبتقرير حقه فى حبسه حتى يستوفى مصاريف اصلاحه وما يستحقه من تعويض ، ثم تنازل عن طلب الحبس ، وإذ استدلى الطاعن على صحة دعواه بما جاء فى تقرير الخبير فى الدعوى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٦ مدنى مستعجل الاسمايلية والى كان قد أقامها ضد المطعون عليه الأول فى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ بطلب اثبات حالة الخلاط سالف الذكر فقد أمرت المحكمة بضمها . دفع المطعون عليه الأول الدعوى بعدم وجود عيب خفى فى الخلاط موضوع النزاع وأتى ذلك بأن أقام على الطاعن دعوى فرعية طلب فيها الحكم بإلزامه بتسليمه ذلك الخلاط . فأدخل الطاعن وزير الدفاع ( المطعون عليه الثانى ) فى الدعوى وطلب الحكم عليه بما عساه أن يحكم به ضده . وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ وبعد أن تنازل المطعون عليه الأول عن دعواه الفرعية قضت محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٩/١٤٩ ق ، وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أدلت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت للنسبة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن بني على تبين خفي الطاعن في السبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه الفسلة في الاستدلال بالخطأ في فهم الواقع في الدعوى ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في نفي وجوب العيب الخفي في الخلط إلى أن الطاعن أقر في مذكرته المقدمة بجلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ لمحكمة أول درجة بأنه أنجز من الأعمال بواسطة هذا الخلط ما قيمته ١٢٤٥٨ ج مع أن هذه الأعمال قد أنجزت بكوات أخرى وإنما أشار الطاعن إلى قيمتها في مذكرته المشار إليها في معرض الرد على موقف الماوعة الذي اتخذته منه المطعون عليه الأول حين حجز على المبلغ الذي يستحقه الطاعن تحت يد الشركة التي كان يؤدي لها تلك الأعمال . كما استند الحكم للقول بأن الخلط كان صالحا للاستعمال عند تسليمه إلى أن المدير الفني لأعمال الطاعن قد وقع على محضر التسليم ، مع أن هذا الشخص إنما وقع على المحضر باعتباره شاهدا لأنه كان الوسيط في إتمام التعاقد ، الأمر الذي يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد سائر الحكم الابتدائي فيما أورده من أن تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة رقم ١٨/٤١٨٠ مدني مستعجل الاستماعية قد نفي وجود عيب خفي في الخلط ، مع أن هذا الخبير قد أثبت عكس ذلك في ملحق تقريره وفي محاضر أعماله مما يدل على أن الحكم المطعون فيه لم يتبين رأى ذلك الخبير على وجهه الصحيح وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في فهم الواقع في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه بني قضاءه بنفي وجود العيب الخفي في الخلط على ما حصله من عقد إيجار ذلك الخلط من أن المؤجر وهو المطعون عليه الأول قد اشترط عدم مسئوليته عند تشغيله بطريقة غير صحيحة وأنه ليس للساجر وهو الطاعن أن يرجع عليه بشيء في حالة تعطل العمل الذي يتولاه أثناء مدة الإيجار ، وعلى ما حصله من محضر تسليم ذلك الخلط من أن الطاعن قد أقر فيه بأنه قد عاين الخلط وقام بتجربته وتثبت من أن جميع أجزائه سليمة وأنه صالح للاستعمال ، وعلى ما ورد في تقرير الخبير المعلن في دعوى إثبات الحالة رقم ١٨/٥٦٠ مدني مستعجل



الإسماعيلية من أن وكيل الطاعن قد أقر بأن هذا الأخير قد عهد بتشغيل الخلاط إلى شخص تعوزه الدراية الفنية بإدارته مما نتج عنه العطب الذي أصابه وأن هذا العطب لم يتسبب في تعطيل العمل سوى مدة قصيرة . ولما كان هذا الذي أورده الحكم وبني عليه قضاءه بنفى وجود العيب في الخلاط له أصله الثابت بالأوراق ويكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فلا عليه إن هو أضاف أن الطاعن استعمل الخلاط في أعمال تبلغ قيمتها ١٢٤٥٨ جنيه محيلا في ذلك إلى ما ورد بمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة أول درجة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ والملاءة برقم ٢١ من الملف الابتدائي ما دام أن الطاعن لم يدع أنه قدم لمحكمة الموضوع ما يخالف ذلك ، كما لا يعيب الحكم ما ساقه في سبيل قى وجود العيب في الخلاط من أن المدير الفني لأعمال الطاعن قد وقع على محضر استلامه ، ذلك أنه أيا كانت صفة هذا الشخص في التوقيع وإن صح أنه لم يقع على المحضر إلا باعتباره شاهدا على استلام الخلاط فإن الحكم — وعلى ما سلف البيان — قد أقيم على ما يحمله في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ هي لا تقضى إلا على ما تظمن إليه منه دون أن يشوب حكمها في ذلك أى تناقض ، وكان الحكم قد أخذ بالنتيجة التي اطمأن إليها من تقرير الخبير ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن الخلاف بين ما أثبتته خبير دعوى إثبات الحالة رقم ١٩٥٦/٤١٨ مدنى مستعجل الإسماعيلية في تقريره وما أورده ذلك الخبير في محاضر أعماله التالية وفي ملحق تقريره لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة القضا به ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب بالفساد في الاستدلال أو الخطأ في فهم الواقع في الدعوى غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب من وجهين ، يقول في بيان الوجه الأول أنه أدخل المطعون عليه الثانى بصفته — وزارة الدفاع — في الدعوى باعتباره حائزا لخلاط موضوع النزاع ليصدر الحكم في مواجهته وذلك على أساس أنه لا يستطيع بدونه — إذ ما استجابت المحكمة لطلب فسخ العقد — تسليم الخلاط وإعادة المال

إلى ما كانت عليه قبل التعاقد ، وعلى الرغم من تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم الابتدائي قد أغفل ذكر اسم وزير الدفاع وهو ما يخالف ما تقضى به المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات من وجوب أن يذكر أسماء جميع الخصوم في الحكم وإلا كان باطلا ، فإن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص إلا بما أورده من أن ادخال المطعون عليه في الخصومة كان بمناسبة الدعوى الفرعية التي أقامها المطعون عليه الأول على الطاعن والتي تنازل عنها دون موافقة الطاعن على هذا التنازل ، وهو ما لا يحمل الرد على دفاع الطاعن مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي أن المطعون ضده الأول قد تنازل في جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ وقبل صدور ذلك الحكم عن دعواه الفرعية ضد الطاعن والتي طلب الحكم عليه فيها برد الخلاط موضوع النزاع ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن إنما أدخل المطعون ضده الثاني بمريضة معلنة في ٩ يناير سنة ١٩٦١ وبعد أن وجه إليه المطعون ضده الأول دعواه الفرعية في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ واقتصر على طلب الحكم على المطعون ضده الثاني بما عساه أن يحكم به عليه في الطلب الموجه إليه من المطعون ضده الأول بزد الخلاط ولم يطلب الحكم على المطعون ضده الثاني بصفته باعتباره حائزا للخلاط وبالإستناد إلى أن ذلك هو مقتضى طلب الحكم بالفسخ الذي وجهه هو إلى المطعون ضده الأول ، وكان من شأن تنازل المطعون ضده الأول عن دعواه الفرعية - والحال كذلك - أن تفقد دعوى الضمان المؤسسة عليها والموجهة من الطاعن إلى المطعون عليه الثاني سبب وجودها ويصبح هذا الأخير غير مختصم في النزاع . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض بطلان الحكم الابتدائي لعدم ذكر اسم المطعون ضده الثاني على أساس أن هذا الأخير غير مختصم في الدعوى بعد أن تنازل المطعون ضده الأول عن دعواه الفرعية ضد الطاعن ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الوجه الثاني من السبب الأول أنه طلب إلى محكمة الموضوع الحكم بفسخ عقد إيجار الخلاط موضوع النزاع واستند

في هذا الطلب إلى ما يلي ١ - أن المطعون ضده ارتضى ذلك الفسخ بأن أقام عليه الدعوى رقم ٥٥٦ / ٥٦ مدنى كلى الاسماعيلية بطلب رد الخلاط لتحقيق الشرط الفاسخ بأن وجه إليه خطابا مسجلا بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٥٦ تمسك فيه بذلك الشرط ٢ - أن من حق الطاعن وقد نكل المطعون ضده الأول من تنفيذ التزامه باصلاح ما لحق بالخلاط من عطب رغم التنبية عليه باصلاحه وذلك بالإتذار الذى وجهه إليه فى أول أبريل سنة ١٩٥٦ ، أن يحبس ذلك الخلاط ٣ - أن تنفيذ العقد أصبح مستحيلا بسبب استيلاء السلطات المصرية على الخلاط موضوع ذلك العقد ضمن ما استولت عليه فى القاعدة البريطانية بعد وقوع العدوان الثلاثى وهو ما يعد معه ذلك الخلاط قد هلك هلاكا كليا الأمر الذى يوجب فسخ العقد طبقا للمادتين ١٥٩ ، ٥٦٩ من القانون المدنى ٤ - أن عنرا نشأ للطاعن فى الفسخ طبقا للمادة ٦٠٨ من القانون المدنى بعد أن أصبح تنفيذ التزامه مرهقا نتيجة لصدور أوامر من السلطات المصرية بمنع العمال المصريين من دخول معسكرات الجيش البريطانى لإبتصریح مما ترتب عليه نقص هؤلاء العمال فى موقع العمل وارتفاع أجورهم بما أدى إلى إعاقته من تنفيذ المقاولة التى استأجر الخلاط من أجلها . وإذ لم يشر الحكم المطعون فيه إلى طلب الطاعن فسخ العقد ولم يرد على أسانيده المشار إليها فإن الحكم يكون قد خالف المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التى تقضى بوجوب أن يدون الحكم طلبات الخصوم وما يعتمدون عليه فيها من أسانيد وإلا كان الحكم باطلا وشابه قصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلص إلى قى وجود العيب الخفى فى الخلاط موضوع النزاع على النحو الذى سلف بيانه فى الرد على السبب الثانى ومهد بذلك لبحث طلب الطاعن فسخ عقد الإيجار وانتهى الحكم بعد ذلك إلى رفض هذا الطلب تأسيسا على ماقرره من أن المطعون ضده الأول لم يطلب فسخ ذلك العقد إلا على سبيل التهديد واستنادا إلى أنه قد نص فى ذلك العقد على أن الطاعن هو الملزم بأن يتولى على نفقته إصلاح كل خلل يصيب الخلاط أثناء مدة الإيجار وإلى أن هذه المدة كانت قد انتهت وأصبح العقد يتجدد يوما بعد يوم بما كان



يستطيع معه الطاعن أن يرد ذلك الخلاط للطعون ضده الأول إلا أنه لم يفعل وامتنع عن سداد الأجرة التي استحققت عليه بعد هذه المدة بل طلب في جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٥٦ حبس الخلاط المذكور ولم يتنازل عن هذا الطلب إلا في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦١، ولما كان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه يحمل الرد على ما أثاره الطاعن من أن المطعون ضده الأول كان قد ارتضى فسخ ذلك العقد وما أثاره كذلك من أن له أن يحبس الخلاط استعمالاً لحقه في الدفع بعدم التنفيذ، وكان المستفاد من هذا الذي أورده الحكم هو رفض طلب الفسخ الذي استند فيه الطاعن إلى استحالة تنفيذ العقد بسبب استيلاء السلطات المصرية على الخلاط ضمن ما استولت عليه في القاعدة البريطانية عقب العدوان الثلاثي الذي وقع في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وذلك على تقدير من الحكم، وقد قرأ أن عقد الإيجار كانت قد انتهت مدته بعد آخر يناير سنة ١٩٥٦ وأصبح يتجدد يوماً بعد يوم، أنه كان في مقدور الطاعن أن يرد الخلاط للطعون ضده الأول وينهى العلاقة التعاقدية التي نشأت بينهما قبل العدوان غير أنه سلك مسلكاً يتعارض مع طلب الفسخ بأن تمسك بحبس الخلاط ولم يتنازل عنه إلا في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦١، وهو ما يحمل الرد على طلب الفسخ الموجه إلى المطعون ضده الأول بدعوى استيلاء السلطات المصرية على الخلاط عقب العدوان. لما كان ذلك وكانت أوراق الدعوى قد خللت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بنص المادة ٦٠٨ من القانون المدني على أساس أن تنفيذ عقد الإيجار كان مرهقاً له بسبب منع السلطات المصرية للعمال من دخول المعسكرات البريطانية مما لا يجوز معه إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة، فإن النفي على الحكم في هذا السبب بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وصتوية السادة  
المستشارين : محمد نور الدين موسى ، عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم طلام ،  
وحسين زاكى .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٥ القضائية :

وصية . " الدفع بعدم سماع الدعوى " . دعوى . حكم . " الأحكام خير  
الحائز الطعن فيها " . نقض .

اشتراط وجود الأوراق المشار إليها في المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦  
لا يتصل بإثبات صحة الدعوى سواء من حيث الشكل أو من جهة الموضوع . لأن ذلك على أصل  
الحق ولا يتصل بموضوعه . حكمه قاصر على مجرد سماع أو عدم سماع الدعوى .  
الحكم برفض الدفع بعدم سماع دعوى صحة وفاء عقد البيع بدعوى أنه يخفى وصية . حكم  
لا تهمى به الخصومة المرددة بين الطرفين ولا يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال .

إذا نصت المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ببيان لصيغة  
الوصية على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنها بعد  
وفاة الموصى في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشر الإفرنجية  
إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبه التصنع تدل على صحة الدعوى ،  
وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشر الإفرنجية فلا تسمع  
فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة  
جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك ، تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية  
أو الرجوع القولى عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها " فقد دلت بذلك على أن  
المقصود من اشتراط وجود الأوراق المشار إليها لا يتصل بإثبات صحة الدعوى  
سواء من حيث الشكل أو من جهة الموضوع وإنما قصد به مجرد التحقق مبدئيا  
من أن الدعوى تستند إلى ما يدل على صحتها وذلك تحمزا من التلقيق والتصنع  
وهو مما لا أثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وحكمه قاصر على مجرد

سماع أو عدم سماع الدعوى . واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع تأسيسا على أن الشروط التي أوردتها المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ إنما ينصرف الى الوصية الصريحة لا الى الوصية المستترة بعقد آخر ، فان هذا الحكم لم تنته به الخصومة المرددة بين الطرفين وهى صحة ونفاذ عقد البيع وما زال النزاع بشأنه مطروحا على المحكمة لم تفصل فيه بعد ، ومن ثم يكون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض على استقلال غير جائز أيا كان سببه ووجه الرأى فيه (١) .

## المحكمة

١ . بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

٢ . وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بمقتضى عقدين مؤرخين ١٨ مايو سنة ١٩٥٦ باعت السيدة أمينة أحمد صبح والده طرقي الخصومة ومورثتهم الى كل من بنتها ثريا وفردوس كريمى ابراهيم متصرف ١٢ ف و ١٩ ط و ١٦ س واحتفظت لنفسها بحق الانتفاع مدى حياتها وتعهلت المشترىتان بعدم التصرف مادامت البائعة على قيد الحياة ، وإثر وفاة البائعة أقامت المشترىتان — المطعون عليهما الأولى والثانية — الدعوى رقمى ٣٦٥١ و ٣٦٥٢ سنة ١٩٥٨ مدنى القاهرة الابتدائية ضد باقى الورثة وهما آتية ابراهيم عبد المنعم — الطاعنة — وأخوها أحمد — المطعون عليه الأخير — ولدى المرحوم ابراهيم عبد المنعم ، وطلبت كلتاها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها . دفعت الطاعنة وأخوها أحمد المطعون عليه الأخير بعدم سماع الدعوى بالمقدين المشار إليهما لأنهما غير محررين بنحو المورثة طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية . وبتاريخ ١٦/٥/١٩٦٠ — وبعد

( ١ ) قفص ١٢/٢/١٩٦٩ مجموعة المكنب الفنى السنة ٢٠ ص ٢٠٦



ضم الدعويين — حكمت المحكمة بنسب خير لتقدير الأعيان والعقارات والأموال المخلفة عن المرحومة السيدة أمينة أحمد صبح وتقدير قيمتها وقت الوفاة وبيان ما اذا كانت قيمة الأتيان موضوع العقدين المؤرخين ١٨ مايو سنة ١٩٥٦ تجاوزت ثلث تركة السيدة المذكورة أم أنها في حدود الثلث . استأنفت الطاعنة هذا هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١١٦٨ سنة ٧٧ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٢/٢/١٩ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم سابق على الفصل في الموضوع ولا يجوز الطعن فيه استقلا . وأثناء نظر الاستئناف كانت محكمة الدرجة الأولى قد حكمت بجلدة ١٩٦٠/١٠/٣ بوقف السير في الدعوى بناء على اتفاق الطرفين لمدة ستة أشهر الى أن يفصل في الاستئناف . وبتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢ حكمت المحكمة باعتبار المطعون عليهما الأولى والثانية تاركين لدعواهما لتعجيلهما بعد الميعاد ، وقبل أن يصدر الحكم الأخير كانت المطعون عليهما المذكورتان قد رفعا الدعوى الحالية التي قيدت برقم ٢١٢٧ سنة ١٩٦١ القاهرة الايتدائية بطلب إعادة نذب الخير السابق نذبه في القضيتين ٣٦٥١ و ٣٦٥٢ سنة ١٩٥٨ لأداء ذات المأمورية وصممت الطاعنة والمطعون عليه الأخير على الدفع بعدم جواز سماع الدعوى اعمالا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية . وبتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بنسب ذات الخير لأداء المأمورية المعهود اليها بالحكم الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٦٠ في الدعويين ٣٦٥١ و ٣٦٥٢ سنة ١٩٥٨ ، وبعد أن قدم الخير تقريره وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٥ حكمت المحكمة ( أولا ) في الدعوى ٣٦٥١ سنة ١٩٥٨ بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٨/٥/١٩٥٦ باعتباره ساترا لوصية والصادر من المرحومة الست أمينة صبح الى المدعية بييعها ١٢ ف و ١٩ ط و ١٦ س ( ثانيا ) وفي الدعوى ٣٦٥٢ سنة ١٩٥٨ بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٨/٥/١٩٥٦ باعتباره ساترا لوصية والصادر من المرحومة الست أمينة صبح الى المدعية بييعها ١٢ ف و ١٩ ط و ١٦ س . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعويين وصممت على الدفع بعدم سماع الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٣٩ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٩ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتحديد أعيان تركة المورثة السيدة أمينة أحمد صبح وتقدير قيمتها وقت وفاتها سنة ١٩٥٨ وتحديد قيمة

الأطيان المتصرف فيها إلى المطعون عليهما الأولى والثانية في هذا التاريخ وبيان ما إذا كانت هذه الأطيان تدخل في حدود ثلث التركة أو تتجاوز هذا الثلث . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق القرض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن وأبدت الرأي في الموضوع برفض الطعن وأصرت بالجلسة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع الذي أبدته النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ أجاز سماع الدعوى على أساس أن نص المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ إنما ينصرف إلى الوصية الصريحة لا إلى الوصية المستورة بمقد آخر لا يكون قد فصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها بل هو مجرد إيداع بسماع الدعوى مما لا يجوز الطعن فيه على استقلال طبقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه وقد نصت المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بيانا لصيغة الوصية على أنه " تنعقد الوصية بالعبارة أو بالكتابة فإذا كان الموصي عاجزا عنها انعقدت الوصية بأشأته المفهومة ، ولا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولي عنها بعد وفاة الموصي في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الأفرنجية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى ، وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصي إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع القولي عنها مصدقا على توقيع الموصي عليها " ، فقد دلت بذلك على أن المقصود من اشتراط وجود الأوراق المشار إليها لا يتصل بأبواب صحة الدعوى سواء من جهة الشكل أو من جهة الموضوع وإنما قصد به مجرد التحقق مبدئيا من أن الدعوى تستند إلى ما يدل على صحتها وذلك تحمزا من التفتيق والتصنع وهو مما لا أثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وحكمه فاصر على مجرد سماع أو عدم سماع الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق قد نصت على أنه لا يجوز الطعن

في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، وكان الحكم المطعون فيه فيما خلاص إليه من رفض الدفع بعدم سماع الدعوى تأسيسا على أن الشروط التي أوردتها المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ إنما تنصرف الى الوصية الصريحة لا الى الوصية المستترة بعقد آخر ، لم تفته به الخصومة المرددة بين الطرفين وهي صحة ونفاذ عقدي البيع موضوعها وما زال النزاع بشأنهما مطروحا على المحكمة لم تفصل فيه أو في جزء منه بعد ، فان الطعن في هذا الحكم بطريق للنقض على استقلال وأيضا كان صلبه ووجه الرأي فيه يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير جائز .



## جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

بمبادرة السيد المستشار / ابراهيم عمرهنتى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشى ، محمد سيد أحمد حامد ،  
ومولى عبد الرحمن .

( ١٨٠ )

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) إصلاح زراعى . ” تجزئة ملكية الأرض إلى أقل من خمسة أفدنة “ .  
قسمة . ملكية .

انصراف حكم المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
إلى التصرفات والوقائع التى تكسب ملكية الأطنان الزراعية وتؤدي إلى تجزئتها  
لأقل من خمسة أفدنة . عدم انصرافه إلى قسمة هذه الأطنان بين الشركاء على  
الشروع . حلة ذلك .

( ب ) بطلان . ” البطلان فى التصرفات “ . قسمة .

البطلان المترتب على عدم اتباع الإجراءات الواجب إتباعها بالنسبة لشركاء القصر  
فى عقد القسمة . بطلان قسمة .

( ج ) قسمة . ” قسمة نهائية “ . شفعة .

تكييف الحكم لحرر المتنازع عليه بأنه قسمة نهائية لا مؤقتة . ترتيبه على ذلك  
عدم أحقية الشريك المتقاسم فى الأخذ بالشفعة . لا مخالفة للقانون .

١ — المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على  
أنه ” إذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الأراضى الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة سواء  
كان ذلك . نتيجة للبيع أو المقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق  
كسب الملكية وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول إليه ملكية

الأرض منهم" فقد دلت على أنها إنما تنصب على التصرفات والوقائع التي تكسب ملكية الأطيان الزراعية وتؤدي إلى تجزئتها لأقل من خمسة أفدنة ولا تنصرف إلى قسمة هذه الأطيان بين الشركاء على الشيوع، والعلّة في ذلك واضحة إذ أن القسمة باعتبارها كاشفة للحق لا منشئة له لا تكسب أطرافها ملكية جديدة بل تقرر ملكية كل شريك لحصة مفرزة بعد أن كانت شائعة وتؤدي إلى تجزئة ملكية الأطيان التي تناولها، ذلك أن هذه الملكية تعتبر مجزأة فعلا بين الشركاء بمقتضى مبدأ اكتسابها ومنذ قيام حالة الشيوع بين الشركاء وكل ما ترتب على قسمتها هو تحويل الحصص الشائعة إلى مفرزة، ومن ثم فإن النعي على عقد القسمة بالبطلان بدعوى مخالفة المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي والقول ببقاء ملكية الطاعن شائعة مما يخوله حق طلب الشفعة في القدر المتصرف فيه، يكون على غير أساس.

٢ — البطلان المترتب على عدم اتباع الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للشركاء القصر في عقد القسمة هو بطلان نسبي لا يحق لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به.

٣ — إذا كان ما انتهى إليه الحكم من تكييف للحرر المتنازع عليه بأنه قسمة نهائية لا قسمة مؤقتة هو تكييف صحيح تؤدي إليه عبارة العقد، ثم رتب الحكم على ذلك عدم أحقية الشريك المتقاسم في الأخذ بالشفعة، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الحاج عرفة الشهير بعلى محمد شوشه أقام الدعوى رقم ٨١٠ سنة ١٩٦٣

المنصورة الابتدائية ضد متولى محمود السروى وآخرين طلب فيها الحكم بأحقية في أخذ الستة عشر قيراطا المباعة من المدعى عليهم الثلاثة الآخرين للدعى عليه الأول بطريق الشفعة وبالثمن الذى اشتراها به . وقال شرحا لدعواه انه يملك ثمانية عشر قيراطا شائعة في ٢ ف و ١٩ ط و ١٠ س بزمام مركز السنبلاوين وأن المدعى عليهم الثلاثة الآخرين يملكون أيضا ستة عشر قيراطا شائعة في ذات القدر وباعوها بعقد ابتدائي إلى المدعى عليه الأول ويحق له أخذها بالشفعة لحالة الشيوخ القائمة بين أنصبتهم جميعا وأنه أئذ المتعاقدين في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بهذه الرغبة، ولما لم يستجيبوا فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته بعد أن أودع مقابل الثمن نحرانة المحكمة، وإذ أنكر المدعى عليه الأول حصول البيع فقد حكمت المحكمة في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لينتبت المدعى وأقعة البيع، وبعد أن سمعت شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٦٤ حكمت بأحقية المدعى لأخذ العقار بالشفعة والبالغ مساحته ١٦ قيرطا والمبين الحدود والمعالم بعريضة الدعوى وإصدار الشفعة المعلن للمدعى عليهم مقابل ثمن قدره ٣٥٢ جنيه وألزم المدعى عليه الرابع بالمصاريف ومائتى قرش أتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المدعى عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاء والقضاء برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤٥ سنة ١٦ قضائية . وبتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول وألزمته المصروفات عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى مستندا في ذلك إلى أن ملكية الطاعن للثمانية عشر قيراطا التي اختص بها مع أخواته بمقتضى عقد القسمة العرفي المؤرخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٠ هي ملكية مفوضة بمجدة فلا يحق له أن يشفع بها في القدر المباع من أحد المتقاسمين ، وهذا



من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله إذ تحرم المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ تجزئة ملكية الأقطان الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة وتوجب أيلولة المساحة التي تقس عن هذا القدر إلى من يتفق عليه الشركاء أو إلى من تعينه المحكمة الجزئية منهم في حالة عدم الاتفاق ، وهو نص متعلق بالنظام العام يترتب على مخالفته بطلان التصرف وتطبيقه المحكمة من تلقاء نفسها ، ومؤدى تطبيقه عدم التعويل على عقد القسمة المشار إليه وبقاء ملكية الطاعن شائعة وأحقته في طلب الشفعة في القدر المتصرف فيه ، وإذ أغفل الحكم أعمال هذا النص واعتبر القسمة صحيحة ورتب على ذلك حرمان الطاعن من حق الأخذ بالشفعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وبالإضافة إلى ذلك فإن من بين استقاسمين في عقد القسمة الذي عول الحكم عليه قاصرات لم يبلغن من الرشد حتى وقت التقرير بالطن وهو ما كان يستلزم إذن محكمة الأحوال الشخصية بإجراء القسمة والتصديق عليها ، وعدم اتباع هذه الإجراءات يجعل القسمة باطلة ومن حق الطاعن التمسك بهذا البطلان وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها عملاً بنص المادة ١٤١ من القانون المدني ، وإذ اعتبر الحكم هذا العقد قائماً رغم عدم استكمال الشروط التي أوجبها القانون وحرم الطاعن بذلك من أخذ العقار المبيع بالشفعة فإنه يكون مخالفاً للقانون

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه ، بأن المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أنه " إذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الأراضي الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة سواء كان ذلك نتيجة للبيع أو المفاضلة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية وجب على ذوي الشأن أن يتفقوا على منؤول إليه ملكية الأرض منهم " . فقد دلت على أنها إنما تنصب على التصرفات والوقائع التي تكسب ملكية الأقطان الزراعية وتؤدي إلى تجزئتها لأقل من خمسة أفدنة ولا تنصرف إلى قسمة هذه الأقطان بين الشركاء على الشيوع ، والعلة في ذلك واضحة إذ أن القسمة باعتبارها كاشفة للحق لا منشئة له لا تكسب أطرافها ملكية جديدة بل تقرر ملكية كل شريك لحصته مفرزة بعد أن كانت شائعة ولا تؤدي إلى تجزئة ملكية الأقطان التي تناولها ، ذلك أن هذه الملكية تعتبر مجزأة فعلاً بين الشركاء بمقتضى سند اكتسابها ومنذ

قيام حالة الشيوخ بين الشركاء وكل ما يترتب على قسمتها هو تحويل الحصص الشائعة إلى حصص مفرزة، ومن ثم فإن النعي بهذا الوجه على عقد القسمة يكون على غير أساس . والنعي مردود في وجهه الثاني بأنه لما كان البطلان المترتب على عدم اتباع الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للشركاء القصر هو بطلان نسبي فإنه لا يحق لغير من شرع لمصلحته من الشركاء التمسك به .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في التكييف القانوني لعقد القسمة بتقريره أن القسمة نهائية خص الطاعن فيها نصيب مفرز محدد لا يملك معه أن يطلب الشفعة على أساس قيام حالة الشيوخ ، في حين أن التكييف الصحيح للعقد أنه عقد قسمة مهايأة وانتفاع لا ينتهي به الشيوخ وهو ما يؤيده التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة والطلبات المقدمة لمصلحة الشهر العقاري وإقامة الطاعن دعواه على أساس قيام حالة الشيوخ ثم بطلان عقد القسمة طبقاً لما جاء بالسببين الأولين ، وأخيراً ومن باب الاحتياط عدول أطراف النزاع عن التحديد المبين بعقد القسمة وإعترافهم بقيام حالة الشيوخ ، وإذا أخطأ الحكم في هذا التكييف فإنه يكون واجب النقض .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الشفعة على أنه "بالرجوع لعقد القسمة المقدم من طالب الشفعة - الطاعن - والمؤرخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٠ بين منه أن الشفع و اخوته تقاسموا مع باقي الشركاء في الأطيان والمنزل وأن حصة الشفع و اخوته في الأطيان ثمانية عشر قيراطاً بمحوض التبديلة ٢٢ ( و ذكر الحكم الحدود الأربعة ) وجاء بالبند الخامس من العقد أن القسمة نهائية وأنه إذا رجع أحد المتقاسمين على الآخر يلزم بدفع ٢٠٠ جنيه تعويض مع نفاذ القسمة ، كما نص في البند السادس من العقد على إقرار المتقاسمين بوضع يد كل منهم على حصته والتزامه بدفع المال المطلوب عنها وحقه في التصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم من بيع وخلافه ، وأنه يبين من نصوص عقد القسمة المشار إليه آنفاً أن النية المشتركة للتعاقدين انصرفت إلى قسمة تملك لا قسمة إنتفاع وهو ما تصرح به العبارات الواضحة التي احتواها العقد دون حاجة إلى تفسير أو إيضاح " وأن "الشفيع - الطاعن -

استند في طلب الشفعة الى تلك الثمانية عشر قيراطا التي اختص بها هو واخوته زاعما أنها تقع مشاعا في ١ ف و ٩ ط و ١٠ س المساحة التي شملت الأرض المشفوع فيها". واذ كان هذا الذي انتهى اليه الحكم من تكييف للحدود المتنازع عليه بأنه قسمة نهائية لا قسمة مؤقتة هو تكييف صحيح تؤدي اليه عبارة العقد ، ثم رتب الحكم على ذلك عدم أحقية الطاعن في الأخذ بالشفعة فانه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ، وعلى عبدالرحمن ، وأحمد ضياء الدين حنفي .

( ١٨١ )

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٥ القضائية :

( أ ) أمر أداء . ” طلب الأمر ” . ” التكليف بالوفاء ” .

العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء . ماهيتها . بديل ورقة التكليف  
بالحضور . شرط التكليف بالوفاء . عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . هو شرط لصدور  
الأمر .

( ب ) تزوير . ” الاطلاع على السند ” . إثبات . محكمة الموضوع .

المظروف المحتوي على السند المطعون فيه بالتزوير . للحكمة أن تطلع عليه في غيبة  
الخصوم . عدم اعتبار ذلك اجراء من اجراءات التحقيق يختم حصوله في حضورهم .

( ج ) تزوير ” دعوى التزوير ” . محكمة الموضوع ” ملطتها في تقدير الدليل ” .  
خبرة .

عدم تقيد محكمة الموضوع برأي الخبير المتب في دعوى التزوير . حقها في اطراحه  
والأخذ بتقرير الخبير الاستشاري وفي اجراء المضاهاة بنفسها .

١ — العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة — بديل ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء  
وإذ لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها إنما هو شرط لصدور  
الأمر ، وكانت الطاعة لم تنع بأي عيب على هذه العريضة وانصب فيها  
على اجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمة الاستئناف قد فصلت  
في موضوع التراجع المطروح عليها بالزام الطاعة بالدين لما ثبت لها من صحة السند ،

فانه لى فرض أنها لم تخطر بالتكليف بالوفاء إخطارا صحيحا وأن الأمر قد صدر رغم ذلك وأيده الحكم المصعون فيه فان النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون غير مشج .

٢ — المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى والمحكمة أن تطلع عليه فى غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتحتم حصوله فى حضورهم ومن ثم يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

٣ — لقاضى الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو بنفسه فى الأوراق المطعون فيها بالتزوير سعيًا لحلاء وجه الحق سواء أكان السبيل الى ذلك ميسرًا أم كان عسيرًا ، فلا تثريب على المحكمة اذا هى قامت بإجراء المضاهاة فى دعوى التزوير بنفسها . ولا يحد من هذا أن تكون المحكمة قد نذبت خبيرًا فى الدعوى أجرى المضاهاة اذ هى لاتتقيد برأى الخبير المتدب لأن رأيه استشارى فى جميع الأحوال ولا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات التى تخضع لتقديرها فلها السلطان المطلق فى اطراحه والأخذ بتقرير الخبير الاستشارى متى وجدت فى أوراق الدعوى وفى المضاهاة التى أجرتها بنفسها ما يقنعها بصحة السند .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٦١ استصدرت ما تيلده أسعد أمر أداء قيد برقم ٩١ سنة ٦١ من محكمة اسكندرية الكلية بالزام لينده فهم جرجس وزوجها كامل جرجس بأن يدفعها لها مبلغ ٤٣٠٠ جنيه وفوائده القانونية بواقع ٧ ٪ .

من يوم المطالبة الحاصلة في ١٩٦١/٧/٥ وعارضت لينده فهم في هذا الأمر بالدعوى رقم ١٣٠٨ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية طالبة الغاء لأن السند الذى صدر بمقتضاه مزور عليها ولم يصدر منها وقررت بالطعن فيه بالتزوير كما دفعت ببطلان الأمر لعدم اعلانها بالتكليف بالوفاء اعلانا صحيحا .

وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٨ حكمت المحكمة بنسب قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لاستكتاب المعارضة بمعرفة ومضاهاة استكتابها بالتوقيع المنسوب صدوره منها على السند المطعون فيه بالتزوير لبيان ما اذا كان التوقيع لها أم لا ، وصرحت للخبير بالاطلاع على ما يقدمه له الخصوم من توقيعات للمعارضة ومضاهاتها بعد عرضها على المعارضة واعترافها بها . وبعد أن قدم الخبير تقريره وقدمت المعارض ضدها تقريرا استشاريا عادت وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٨ حكمت حضوريا برفض الدفع ببطلان أمر الأداء عمل المعارضة وبصحته وبرفض الطعن بالتزوير وبصححة التوقيع المسند الى المعارضة على سند الدعوى وبتقديم المعارضة مبلغ ٢٥ جنيه للخرانة العامة وفي موضوع المعارضة برفضها وتأيد أمر الأداء رقم ٩١ لسنة ١٩٦١ المعارض فيه . اتمت لينده فهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الغاء والغاء أمر الأداء وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٧ سنة ٢٠ ق وبتاريخ ١٩٦٥/٥/١٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفضه وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب تنمى الطاعنة في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت ببطلان أمر الأداء لعدم استلامها للتكليف بالوفاء إذ أن خطاب التكليف المصحوب بعلم الوصول أرسل إلى محل تجارة زوجها وهو لا يعد محل إقامة لها وقد تسلمه عامل في المحل لا علاقة له بها ، ولكن الحكم قضى برفض هذا الدفع دون أن يحقق هذه الواقعة .



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بديل ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء وإذ لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها إنما هو شرط لصدور الأمر ، وكانت الطاعنة لم تنع بأي عيب على هذه العريضة وانصب نعيها على إجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمة الاستئناف قد فصلت في موضوع النزاع المطروح عليها بالزام الطاعنة بالدين لما ثبت لها من صحة السند فانه على فرض أنها لم تخطر بالتكليف بالوفاء أخطارا صحيحا وإن الأمر قد صدر رغم ذلك وأيده الحكم المطعون فيه فإن النعى على الحكم بخالفة القانون يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الثاني هو بطلان الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن المحكمة قامت بفض المظروف المحتوي على السند المطعون فيه بالتزوير في غيبة الخصوم حسبما يبين من أسباب الحكم ، ولما كان فض المظروف هو إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى فكان الأجدى أن يكون في حضور الخصوم جميعا والقيام بهذا العمل في غيبتهم مبطل للحكم .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن المظروف المحتوي على السند المطعون فيه لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى وللمحكمة أن تطلع عليه في غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتعم حصوله في حضورهم ومن ثم يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تأييد رأيه بصحة امضاء الطاعنة على اطلاع المحكمة على السند وأوراق المضاهاه ، حال أن ذلك من المسائل الفنية التي لا يستطيع القاضي أن يقضى فيها برأى مستقل بل يجب عليه الاستعانة فيها برأى أهل الخبرة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المحكمة بعد أن نذبت قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاه أطلحت تقريره مع أنه مقدم من جهة محايدة وأخذت برأى الخبير الاستشاري الذي تقاضى أجرا عن عمله ، هذا إلى أن الأدلة التي استند إليها الحكم لاستبعاد تقرير الخبير المتدب لا تعدو مجرد قرائن سطحية يستحيل معها عقلا إهدار هذا التقرير وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود في حملته، ذلك أن لقاضي الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير سعيا لحلاء وجه الحق سواء أكان السبيل إلى ذلك ميسرا أم كان حسيرا، فلا تثريب على المحكمة إذا هي قامت بإجراء المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها، ولا يحسد من هذا أن تكون المحكمة قد نذبت خيرا في الدعوى أجرى المضاهاة إذ هي لا تتقيد برأى الخبير المتدب لأن رأيه استشاري في جميع الأحوال ولا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها فلها السلطان المطلق في اطراحه والأخذ بتقرير الخبير الاستشاري متى وجدت في أوراق الدعوى وفي المضاهاة التي أجرتها بنفسها ما يقنعها بصحة السند. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على ما قرره من أن "الخبير الاستشاري قد أورد في تقريره الأسباب المقنعة على صحة الإمضاء المطعون عليها وقد رجحت محكمة أول درجة في قضائها المستأنف تقريره باعتبارها الخبير الأعلى، وتأييدها هذه المحكمة فيما انتهت إليه في هذا الخصوص بعدم مقارنة الإمضاء المطعون عليه على سند المديونية بعد رفض مظهره والاطلاع عليه وعلى توقيع المستأنفة على صورة إمضائها على عقد البيع الرسمي المسجل برقم ٢١٤٠ سنة ١٩٥٠ اسكندرية وعلى سند التوكيل رقم ٣٨ سنة ٥٤ كفر الدوار، ومن هذه المقارنة استبانت هذه المحكمة اتفاق الإمضاء المطعون عليها مع توقيعات المستأنفة الصحيحة على الورقتين سالفتي الذكر من حيث الدرجة الخطية والخواص والميزات الخطية الأمر الذي ترجع معه هذه المحكمة ما انتهى إليه الخبير الاستشاري في تقريره على تقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة للطب الشرعي خصوصا بعد ما ثبت لدى هذه المحكمة من أنه تهاون في أداء المأمورية الموكولة إليه إلى الدرجة التي سمحت له بعدم التنويه إلى ما بالإمضاء المطعون عليها من تشويه لاسبيل إلى حدونه إلا قبل الطعن بالتزوير لتحرير الكيالة المطعون عليها فور الطعن عليها واستعالة الاطلاع عليها إلا في حضرة المحكمة وبعد إذنها مما يستحيل معه العبث بها بعد الطعن عليها هذا فضلا عن عدم قيامه باستكتاب المستأنفة ثانية استكتابا فنيا باملأها كلمات أخرى تتضمن حروف إمضائها ويسمح لها بأن توقع بهذه الإمضاءات العابثة التي وقعت بها على ورقة الاستكتاب الأمر الذي يتضح جليا ولأول وهلة من مجرد مقارنة توقيعاتها على ورقة الاستكتاب بإمضاءاتها

على الورقتين الرسميتين مالتقى الذكر ، كما يقوم ترجيع هذه المحكمة للتقرير  
الإستشارى على تقرير خبير أبحاث التروير فيما انتهى إليه من نتيجة على ما لحق  
بالإمضاء المطعون عليها من عبث لا يمكن أن يكون قد جرى إلا لصالح المستأنفة  
وحدها دون المستأنف عليها ، وإلا لما قدمت الصورة الفوتوغرافية للسند المطعون  
عليه والتي أخذتها قبل تقديمها السند الأصيل للمحكمة لإستصدار أمر الاداء به والتي  
يحتين منها ما طرأ على السند من عبث ، وليست المستأنف عليها هي التي يمكن  
أن ينسب إليها القاء ظل من الشبهات حول إمضاء المستأنفة على السند الذي  
تطالب بقيمته بهذا التغير سواء كان بسيطا أو مشوها للإمضاء فليس من المعقول  
أن يعبث دائن بسند دينه وليس من المقبول عقلا أن يعمد الدائن إلى محاولة  
القاء أى ظل من الشبهات حول سند دينه ، وأخيرا فان هذه المحكمة تستخلص من  
عدم طعن المدين الأصيل وهو زوج الطاعنة على السند رغم إعلانه بأمر الاداء  
الصادر به سواء بالمعارضة أو الاستئناف قرينة مقنعة على صحة سند المديونية  
وسلامته من كل طعن بالإضافة إلى القرائن الأخرى التي ساقها هذه المحكمة ،  
وهي تقارير موضوعية سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه ولا مخالفة فيها للقانون  
ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبيع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : طرس زغلول ، ومباس حلى عبد الجواد ، وحسين زاكى ، وعبد  
أسعد محمود .

( ١٨٢ )

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٥ القضائية :

تأمينات اجتماعية . "عدم أداء الاشتراكات الشهرية" . قانون . " الأثر  
الرجعى للقانون" .

مرمان حكم المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأثر رجعى من تاريخ العمل  
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب إعمال هذا الأثر الرجعى فى الدعاوى المطروحة  
ما دام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل نهائيا فى الدعوى .

نصت المادة الخامسة من مواد اصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه اعتبارا من تاريخ العمل  
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وتقضى المادة ١٧ هذه بأن يلتزم صاحب  
العمل فى حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة فى المواعيد المعينة  
فى هذا القانون بأداء مبلغ اضافى الى الهيئة يوازى ١٠ ٪ من الاشتراكات التى  
تأخر فى أدائها عن كل شهر وذلك بمحد أقصى قدره ٣٠ ٪ ، فضلا عما تقضى  
به المادة ١٤ من احتساب فوائد بسعر ٦ ٪ عن المدة من تاريخ وجوب  
الأداء حتى تاريخ السداد . واذا كان المبلغ الذى طلبت الشركة المطعون ضدها  
( صاحب العمل ) الحكم برده اليها والذى سبق أن سدده له للطاعة ( هيئة  
التأمينات الاجتماعية ) هو ما كانت تطالبها به الهيئة على أساس أن المستحق عليها  
نظير التأخير هو ١٠٠ ٪ من المبالغ التى تأخرت فى سدادها ، فانه كان يتعين على  
الحكم المطعون فيه إعمال الأثر الرجعى الذى جعله المشرع لأحكام المادة ١٧  
على النحو مالف الذكر ما دام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل  
الفصل نهائيا فى الدعوى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — الطاعنة — الدعوى رقم ٤٨٦ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى الاسكندرية ، وقالت في بيانها إن الطاعنة أوقعت بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢١ حجزا إداريا على سيارتى نقل مملوكتين للشركة وفاء لمبلغ ٧٨٨ ج ١٨٨ م منه مبلغ ٦٣ ج ٥٨٥ م يمثل فرق اشتراك تأمين إصابات العمل عن سنة ١٩٦٢ والباقي تطالبها به الهيئة على اعتبار أن منه مبلغ ٦٣ ج ٥٨٥ م يمثل قيمة مضاعفة اشتراكات تأمين إصابات العمل عن سنة ١٩٦٢ ومبلغ ٦٦١ ج ٠١٨ م يمثل قيمة مضاعفة الاشتراكات عن عمالها المؤمن عليهم وذلك لتأخر المطعون ضدها عن سداد هذه الاشتراكات للهيئة عن السنة المذكورة ، واستندت الهيئة في المطالبة بهذين المبلغين الى المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ مع أن مضاعفة الاشتراك طبقا لهذه المادة لا تكون الا في حالة التخلف عن الاشتراك أصلا دون حالة التأخير في سداد الاشتراك التى يلزم فيها رب العمل بدفع فوائد بواقع ٦٪ عن مدة التأخير طبقا للمادة ٧٣ من القانون المشار اليه ، وإذ اضطرت الشركة الى دفع المبلغين المشار اليهما ومجموعهما ٧٢٤ ج ٦٠٣ م توفيا لبيع المحجوزات ، فقد أقامت الدعوى تطلب الحكم بإلزام الهيئة الطاعنة بأن ترد لها هذا المبلغ الذى دفعته بدون وجه حق .

وبتاريخ ١٩٦٣/٥/١٩ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعنة بأن ترد الى الشركة المطعون ضدها مبلغ ٧٢٤ ج ٦٠٣ م . استأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٤٩٨ سنة ١٩ قضائية . وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت على هذا الراى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد، حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطأ في تطبيقه من وجهين تنازلت الطاعنة عن الوجه الأول بمجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة وقصرت طعنها على الوجه الثاني، ويحصل في أن المشرع وقد عدل قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ونصت المادة الخامسة من مواد إصدار القانون الجديد على أن تسري أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ونصت الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من ذلك القانون على أن تحسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنوياً عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد، ونصت الفقرة الثانية من المادة ١٧ على أنه فضلاً عما تقضى به المادة ١٤ من هذا القانون يلتزم صاحب العمل إذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي إلى الهيئة بوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها من كل شهر وذلك بمقد أقصى قدره ٣٠٪. فإن مانص عليه القانون الجديد من تعديل في نسب المبالغ الإضافية لكل من حالات التخلف والتأخير عن سداد الاشتراكات يتناول بأثر رجعي حكم الحالات السابقة على صدوره ويمتد إلى كل نزاع نشأ في ظل تطبيق القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ حول نص المادتين ٧٣ ، ٧٦ ، وقد تأخرت الشركة المطعون ضمتها في سداد الاشتراكات الشهرية عن مواعيدها وهذا التأخير موجب لاستحقاق هيئة التأمينات للمبالغ المنصوص عليها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وقدرها ٣٠٪ من قيمة الاشتراكات المضاعفة فوق استحقاقها للفوائد القانونية بواقع ٦٪ سنوياً. وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن تطبيق أحكام القانون الجديد المشار إليه على واقعة الدعوى وقضى بتأييد الحكم المستأنف دون استئصال المبالغ التي استحققت للطاعنة على الأساس المتقدم فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى صحيح، ذلك أن المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن تسري أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتقضى المادة ١٧ هذه بأن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون



بأداء مبلغ اضافى الى الهيئة يوازى ١٠٪ من الاشتراكات التى تأخر فى أدائها عن كل شهر وذلك بمحد أقصى قدره ٣٠٪ فضلا عما تقضى به المادة ١٤ من احتساب فوائد بسعر ٦٪ من المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد . ولما كان الواقع الذى يحمله الحكم المطعون فيه والذى سلمت به كل من الهيئة الطاعنة والشركة المطعون ضدها أن الأخيرة تأخرت فى أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عمالها المؤمن عليهم لدى الهيئة عن المواعيد المعينة فى القانون ، فانه يكون قد استحق عليها بالتطبيق لأحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المبلغ الإضافى المبين فى هذه المادة فضلا عن الفوائد بواقع ٦٪ وذلك نتيجة للأثر الرجعى الذى جعله القانون المذكور لأحكام المادة ١٧ على النحو السالف الإشارة إليه . وإذ كان المبلغ الذى طلبت الشركة المطعون ضدها الحكم برده إليها والذى سبق أن سدده للطاعنة هو ما كانت تطالبها به هيئة التأمينات على أساس أن المستحق عليها نظير التأخير هو ١٠٠٪ من المبالغ التى تأخرت فى سدادها ، وكان قد ثبت أن المستحق عليها طبقا للمادة ١٧ آنفة الذكر نسبة تقل عن ذلك ، فانه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يخصم من المبلغ الذى طلبت الشركة المطعون ضدها رده إليها ، ما يوازى هذه النسبة مادام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل نهائيا فى الدعوى . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنة برد مبلغ ٧٢٤ جنيها و ٦٠٣ مليا للمطعون ضدها والذى طلبت هذه الأخيرة الحكم برده دون أن يخصم منه ما استحق عليها طبقا للمادة ١٧ من القانون المشار إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زعلول ، وإبراهيم علام ، وحسين زاكى ، ومحمد أسعد محمود .

( ١٨٣ )

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ، ب ) وكالة . ” إثبات الوكالة ” . محاماة . ” صدور التوكيل لمحام ” .  
أمر أداء . ” طلب الأمر ” .

ليس للمحكمة أن تتعدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن  
وكالة وكيله . مباشرة محام إجراء قبل صدور التوكيل من كلفه به . عدم جواز  
الافتراض عليه بأن التوكيل لاحق ما لم ينص القانون على غير ذلك . عدم اشتراط  
أن يكون بيد المحامى توكيل من الدائن عند طلب إصدار أمر الأداء .

( ج ) اختصاص . ” اختصاص المحاكم المختلطة ” . قانون . أحوال  
شخصية .

صيرورة المحاكم المختلطة — قبل إلغائها — مخضمة بالنظر فى المنازعات  
والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب الذين كانت لهم امتيازات فى الأحوال  
التي يكون للقانون الواجب التطبيق فيها هو قانون أجنبي . إجازة اتفاقية  
موثقة لكل من الدول المتعاقدة التي لها محاكم قنصلية — ومنها المملكة المتحدة —  
الاحتفاظ بهذه المحاكم لتتولى القضاء — خلال فترة الانتقال التي تنهى  
فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ — فى مواد الأحوال الشخصية متى كان القانون  
الواجب التطبيق هو قانون تلك الدولة .

( د ) أحوال شخصية . ” تعيين مدير للتركة ” . تركة . اختصاص .  
” اختصاص المحاكم القنصلية ” .

تغير الأحوال الشخصية يشمل المسائل المتعلقة بالموارث والوصايا وغيرها

من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . الحكم الصادر من محكمة الفصلية البريطانية - خلال فترة الانتقال السابقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية - بتعيين مدير لتركه . حكم صادر من جهة ذات اختصاص بإصداره .

( هـ ) اختصاص . " القانون الواجب التطبيق في تحديد الاختصاص " .  
قانون " تطبيق قانون المرافعات " .

تحديد الاختصاص يكون وفقا للقواعد للقانونية المعمول بها وقت صدور الحكم بصفة نهائية . لا محل لتطبيق حكم المادة الأولى من قانون المرافعات للسابق متى كان الحكم قد صدر بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون .

( و ) حكم . " حجية الحكم " .

الحكم الصادر من جهة ذات اختصاص بإصداره . عدم زوال أثره وجيبته ولو كان حكما وقتيا إلا بصود حكم قاض له .

( ز ) نقد . " الرقابة على عمليات النقد " . التزام . " تنفيذ الالتزام " .  
عقد .

الحظر الوارد في المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد . عدم شموله التصرف القانوني في حد ذاته والالتزامات التي يربتها . اقتصار الحظر على تنفيذ التعهد أى على عملية دفع النقد المصرى بطريق الوفاء أو المقاصة أو غيرها من طرق اقتضاء الالتزام الذى يكون تنفيذه بالتعامل بالنقد المصرى .

( ح ) إثبات . " اجراءات الاثبات " . " استجواب الخصم " .

عدم التزام المحكمة لإجابة طلب استجواب الخصم متى توافرت لديها العناصر اللازمة لتكوين رأيها .

( ط ) اثبات . " قواعد الاثبات " . " الاثبات في التصرفات التجارية المختلطة " . أعمال تجارية .

تجارية التصرف بالنسبة لأحد المتعاقدين ومدنيته بالنسبة للآخر . وجوب اتباع قواعد الاثبات في المواد المدنية على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له . عدم جواز اثبات وفاة المدنى إلا طبقا لقواعد الاثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة لمدان تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة لمدنى تصرفا تجاريا .



١ - لا يجوز للحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم الا اذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، فاذا باشر المحامي اجراء قبل أن يصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الاجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

٢ - لم تتطلب المادة ٨٥٣ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والواردة فى الباب الخامس من الكتاب الثالث - فى استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة - أن يكون بيد المحامي توكيل من الدائن عند طلب اصدار الأمر باسم هذا الدائن .

٣ - لئن كانت المحاكم المختلطة - بعد اتفاق مونترو الخاص بإلغاء الامتيازات بمصر والموقع عليه فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وطبقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بلائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة - هى التى كانت مختصة بالنظر فى المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب الذين كانت لهم امتيازات ، فى الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق فيها طبقا لأحكام المادة ٢٩ هو قانون أجنبي ، إلا أنه قد أجاز بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن اتفاق مونترو المشار إليه لكل من الدول المتعاقدة التى لها محاكم قنصلية فى مصر ومنها المملكة المتحدة أن تحتفظ بها فتولى القضاء فى مواد الأحوال الشخصية فى كل الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة وذلك خلال فترة الانتقال المنوء عنها بالاتفاق سالف الذكر والتى تنتهى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

٤ - تقضى المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٣٧ بأن الأحوال الشخصية تشمل المواد الميمنة فى المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة ، وأن القانون الواجب التطبيق يتعين تبعا للقواعد المقررة فى المادتين ٢٩ و ٣٠ من اللائحة المذكورة ، واذ تنص المادة ٢٨ سالف الذكر على أنه مما تشملها الأحوال الشخصية المسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، كما تقضى المادة ٢٩ من اللائحة

المذكورة بأنه يرجع في الموارث والوصايا إلى قانون بلد المتوفى أو الموصى ،  
فإن مقتضى ذلك أن يعد الحكم الصادر من محكمة القنصلية البريطانية — خلال  
فترة الانتقال السابقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية — بتعيين مدير لركة قد  
صدر من جهة ذات اختصاص بإصداره .

٥ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه متى كان الحكم وهو بسبيل تعرف  
اختصاص محكمة ما بإصدار أحكام في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد  
طبق في تحديد الاختصاص القواعد القانونية التي كان معمولاً بها وقت صدور  
تلك الأحكام بصفة نهائية فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون بعدم تطبيق  
المادة الأولى من قانون المرافعات السابق المعدول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ متى  
كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون .

٦ — الأحكام الصادرة من جهة ذات اختصاص بإصدارها — ولو كانت  
أحكاماً وقتية — لا يزول أثرها أو تسقط عنها حجيتها إلا بصدور أحكام  
ناقضة لها .

٧ — مفاد نص المادتين ٢/١ و ٥ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم  
الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ مرتبطين، أن الحظر  
المشار إليه في المادة الأولى لا يشمل التصرف القانوني في حد ذاته الذي يرب  
لكل من المتعاقدين فيه التزامات على الآخر ، بل إن هذا التصرف قائم وصحيح  
بين طرفيه ، وإنما الحظر يقتصر على تنفيذ التعهد ، أى عملية دفع النقد المصرى  
سواء كان ذلك بطريق الوفاء أو بطريق المقاصة أو بغيرهما من طرق انقضاء  
الالتزام التي يحصل فيها تنفيذه بالتعامل بالنقد المصرى ، فقد رسم المشرع  
بمقتضى المادة الخامسة كيفية تنفيذ الالتزام بالمبالغ المستحقة لأشخاص غير  
مقيمين في مصر واعتد دفعها على الوجه المبين فيها مبرئاً لذمة المدين قبل الدائن  
غير المقيم ، وإذا أخذ الحكم بهذا للنظر ورتب عليه صحة العقد ذاته واستبقى أمر  
التنفيذ بالمبالغ المحكوم بها طبقاً لما تقتضيه قوانين النقد، فإن الحكم لا يكون قد  
أخطأ في تطبيق القانون .

٨ — اذا توافرت لدى محكمة الموضوع العناصر الكافية لتكوين رأيها دون حاجة لاستجواب الخصوم فلانها لا تكون ملزمة بإجابة الخصم الى طلبه .

٩ — اذا كان التصرف حاصلًا بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنيا وبالنسبة للآخر تصرفا تجاريا ، فإن قواعد الاثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مدنيا بالنسبة اليه فلا يجوز اثبات وفاة الدين الا طبقا لقواعد الاثبات المدنية اذا كان التصرف بالنسبة للدائن تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا<sup>(١)</sup> .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهما بصفتهما مديري شركة المرحوم ديمتري ترزكيس استصدرا في ١٩٦٣/٧/٩ من رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية أمرا ضد الطاعنين وأخرى بالزامهم متضامين بأداء مبلغ ٢٠٠٠ ج استنادا إلى أنهما يدينانهم بهذا المبلغ وهو الباقي من سند قيمته ٤٠٠٠ ج مؤرخ في ١٩٥٩/٢/٢٠ .  
تظلم الصادر ضدهم الأمر فيه بالدعوى رقم ٥٤٦ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى الزقازيق .  
وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٥ حكمت المحكمة بتعديل أمر الأداء المتظلم فيه إلى إلزام المحكوم عليهم بأن يدفعوا متضامين للطعون عليهما بصفتهما مبلغ ١٩٤٠ جيه .  
استأنف المحكوم عليهم — ومنهم الطاعنون — هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ١٥١ سنة ٧ ق مهورية الزقازيق . وتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعنون بالطعن

(١) قض ٨/١٢/١٩٦٠ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١١ ص ٦٣٥



في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره إلترمت رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الثاني منها حل الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ، حاصل الأول أن الطاعنين دفعوا بعدم قبول طلب إصدار أمر الأداء لعدم وجود توكيل من كريسٲالا ديمٲرى تزركيس — المطعون عليها الأولى بصفتها أحد مديري شركة ديمٲرى تزركيس — للأستاذ أحمد شلي المحامي الذي وقع على طلب إصدار أمر الأداء بصفته ويكلا عنها ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استنادا إلى أنه يجوز للمحامي رفع الدعوى دون أن يكون بيده توكيل وقت رفعها ، هذا في حين أن طلب إصدار أمر الأداء لا تحدد له جاسة لرافعة بل ينتهى الطلب أما بصدر أمر الأداء أو برفض الطلب . ويحصل الوجه الثاني في أن الطاعنين دفعوا بعدم قبول طلب أمر الأداء من المطعون عليهما إذ أنهما بعد أن عيتهما المحكمة القنصلية البريطانية سنة ١٩٤٣ مديرين لشركة ديمٲرى تزركيس لم يلجأ إلى القضاء المصرى طبقا لما تقضى به المادة ٩٣٤ من قانون المرافعات لتحديد ورثة ديمٲرى تزركيس ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استنادا إلى بقاء صفة المطعون عليهما مديرين لشركة ديمٲرى تزركيس لصدر حكم قضائى بذلك من جهة ذات اختصاص بإصداره وإلى أن هذا الحكم لم يبلغ ، هذا في حين أن تعيين مديري الشركة هو إجراء مؤقت لا يمكن أن يطول به الزمن ويستمر أثره حتى تقديم طلب أمر الأداء سنة ١٩٦٣ ، هذا إلى أنه لم يصرح في القرار بتعيين المطعون عليهما مديرين للشركة بإقراض أموالها للغير مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول مردود، ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قضى برفض الدفع بعدم قبول إصدار أمر الأداء لعدم وجود توكيل من المطعون عليها الأولى بصفتها بيد المحامي الذى قدم طلب إصدار أمر الأداء ، استنادا منه إلى أن طلب إصدار أمر الأداء قد قدم من المطعون عليهما بصفتها وأنهما وكلا عنهما في ذلك الأستاذ أحمد شلي المحامي لتقديم الطلب، وإلى أنه من الجائز قانونا أن يرفع الخصم الدعوى

باسمه أو يقدم طلب إصدار أمر الأداء باسمه كذلك ويقتصر عمل المحامي على مجرد التوقيع على الصحيفة دون أن يكون بيده توكيل ، كما استند الحكم إلى أن المطعون عليهما لم ينكرا وكالة الأستاذ أحمد شلبي المحامي عنهما بل أكدا قيام هذه الوكالة ، ولما كان لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكانت المادة ٨٥٣ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ والواردة فى الباب الخامس من الكتاب الثالث — فى استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة — لم تتطلب أن يكون بيد المحامي توكيل من الدائن عند طلب إصدار الأمر باسم هذا الدائن ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه — على ما سلف ذكره — أن الأستاذ أحمد شلبي المحامي الذى وقع على طلب إصدار أمر الأداء وإن لم يقدم توكيلا من المطعون عليها الأولى بصفتها وقت تقديم الطلب إلا أن هذه الأخيرة لم تنكر وكالة عنها بل أقرت بها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون إذ قضى برفض الدفع فى هذا الخصوص ويكون النعى عليه بهذا الوجه بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس . والنعى فى وجهه الثانى مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه رد على دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص بأن المطعون عليهما قدما لإثبات صفتيهما كمديرين لشركة المرحوم ديمترى تزركيس البريطانى الجنسية شهادة صادرة من محكمة القنصلية البريطانية بالقاهرة فى ١٩٤٣/١٠/١٥ ومصدق عليها من محافظة القاهرة تفيد أنه توفى فى ١٩٤٣/٥/١٣ وأن تلك المحكمة عينت المطعون عليهما بتاريخ ١٩٤٣/١٠/١ مديرين لشركة ، واستند الحكم إلى أنه لا محل لاستصدار حكم جديد بتعيينهما مديرين للشركة بعد صدور القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وطبقا لمادة ٩٣٩ من قانون المرافعات ، وذلك لسابقة تعيين المطعون عليهما مديرين لشركة ديمترى تزركيس بحكم صادر من جهة كانت مختصة بذلك قبل إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وإلى أن هذا الحكم يبقى قائما حتى صدور حكم بالفائه ،



وإلى أن الدين نشأ بين المطعون عليهما بصفتهما مديرين للتركة وبين الطاعنين وقد أقروا في سند المديونية بوصول قيمته إليهم ، ولئن كانت المحاكم المختلطة — بعد اتفاق مونثرو الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية بمصر والموقع عليه في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وطبقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٣٧ الخاص بلأئحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة — هي التي كانت مختصة بالنظر في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب الذين كانت لهم امتيازات في الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق فيها طبقاً لأحكام المادة ٢٩ هو قانون أجنبي ، إلا أنه قد أجاز بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٧ — بشأن اتفاق مونثرو — لكل من الدول المتعاقدة التي لها محاكم قنصلية في مصر ومنها المملكة البريطانية أن تحتفظ بها لتتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية ، وذلك في كل الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة ، وإذا احتفظت المملكة البريطانية بهذا الاختصاص لمحاكمها القنصلية لتتولى الفصل في مواد الأحوال الشخصية المختصة بها طوال فترة الانتقال المنوه عنها في المادة الثالثة من اتفاق إلغاء الامتيازات السالف البيان والتي بدأت من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وانتهت في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وكانت المادة العاشرة المشار إليها تقضى بأن الأحوال الشخصية تشمل المواد المبينة في المادة ٢٨ من لأئحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة السالفة البيان ، وأن القانون الواجب تطبيقه يتعين تبعاً للقواعد المقررة في المادتين ٢٩ ، ٣٠ من اللأئحة المذكورة ، وإذا تقضى المادة ٢٨ من لأئحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة بأن مما تشملها الأحوال الشخصية ، المسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، كما تقضى المادة ٢٩ من اللأئحة ذاتها بأنه يرجع في الواريث والوصايا إلى قانون بلد المتوفى أو الموصى ، فإن مقتضى ذلك أن يعد صدور حكم من محكمة القنصلية البريطانية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٣ وخلال فترة الانتقال — السابق الإشارة إليها — بتعيين المطعون عليهما مديرين لتركة المتوفى ديمتري تزر كيس البريطاني الجنسية قد صدر من جهة ذات اختصاص بإصداره . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم وهو بسبيل تعرف اختصاص محكمة ما بإصدار أحكام في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد طبق في تحديد الاختصاص



القواعد القانونية التي كان معمولاً بها وقت صدور تلك الأحكام بصفة نهائية ، فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون بعدم تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات السابق المعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ وذلك متى كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون ، وكان من المقرر أيضاً أن الأحكام الصادرة من جهة ذات اختصاص بإصدارها — ولو كانت أحكاماً وقتية — لا يزول أثرها أو تسقط عنها حجيتها إلا بصدر أحكام ناسخة لها . لما كان ذلك فإن الحكم الصادر بتعيين المطعون عليهما مديري لركة ديمتري تزركيس من المحكمة القنصلية البريطانية في فترة الانتقال يكون له احترامه وتبقى له حجته ما دام قد صدر من جهة ذات اختصاص بإصداره على ما سلف البيان ، ويظل قائماً بعد صدور قانون المرافعات السابق وبعد صدور القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ وذلك لصدور هذا الحكم من جهة مختصة في ظل قانون واجب التطبيق . لما كان ما تقدم وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أوضح أن من حق المطعون عليهما بصفتهما مديري للركة أن يطالبا الطاعنين بباقي قيمة السند المحرر به الدين وذلك لنشؤنه في ٢٠/١٢/١٩٥٩ بعد وفاة المورث وأثناء توليها إدارة الركة بموجب حكم المحكمة القنصلية المشار إليه ، وكان هذا الذي قرره الحكم صحيحاً في القانون فإن النعي برمته بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول وفي السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بأن القانون البريطاني وهو القانون الواجب التطبيق باعتبار أنه قانون بلد المتوفي الذي كان بريطاني الجنسية ، هذا القانون يستلزم تمثيل الركة بمديرين اثنين وليس بمدير واحد ، إلا أن الحكم المطعون فيه أقر تمثيل المطعون عليهما للركة باعتبارهما مديري لها على الرغم مما قرره الطاعنون من أن المطعون عليه الثاني أقر بعدم إقامته بالقطر المصري ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه بحق المطعون عليهما في تمثيل الركة

استنادا الى أن المحكمة القنصلية البريطانية — وعلى ما سلف البيان في الرد على السبب الثاني — قد قضت بتعيينهما في القضية رقم ١٠ سنة ١٩٤٣ مديري لركة ديمتري تزركيس لإدارة ممتلكاتها، كما استند الحكم الى أن الدين المطالب به نشأ بين الطاعنين والمطعون عليهما بصفتهما على ما هو وارد بسند الدين المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٢٠ بعد وفاة المرحوم ديمتري تزركيس وبعد التاريخ الذي قال عنه الطاعنون إن المطعون عليه الثاني كان قد غادر فيه الديار المصرية وأن المطعون عليهما قد وصفا نفسيهما في سند الدين بأنهما مديران لركة ديمتري تزركيس وأنهما بذلك تكون لهما الصفة في المطالبة بالدين ، والى أن المطعون عليهما قد تقدما معا غير منفردين بصفتهما مديري لركة ديمتري تزركيس بطلب استصدار أمر الأداء ضد الطاعنين وصدرا لهما الأمر بهذه الصفة ثم قضى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لهما غير منفردين بالدين ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد رتب على ازدواج إدارة لركة بين المطعون عليهما طبقا للحكم الصادر من المحكمة القنصلية البريطانية السابق الإشارة اليه بتعيينهما مديري لركة ، حقهما في التحدث عنها وتمثيلها طبقا للقانون البريطاني الذي صدر على مقتضاه الحكم بتعيينهما مديري لركة — وذلك على ما سلف البيان في الرد على السبب الثاني — وان كان أحدهما مقما في الخارج ، طالبا أنهما قد حرا سند الدين بصفتهما هذه الثابتة فيه ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في باقي السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بأن المطعون عليه الثاني غير مقيم في القطر المصري وأن سند الدين موضوع أمر الأداء يصبح بذلك باطلا إذ لا يجوز طبقا لقوانين الرقابة على النقد اصدار مثل هذا السند ، الا أن الحكم قضى بصحة السند وألزم الطاعنين بالمبلغ الباقي منه . كذلك اعتبر الحكم أن لركة مقيمة في القطر المصري ، في حين أن الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الثاني غادر البلاد المصرية منذ سنة ١٩٥٦ فأصبح غير مقيم مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه اعتبر سند الدين الذي صدر على مقتضاه أمر



الأداء صحيحا وقضى على الطاعنين بالمبلغ الباقي منه استنادا الى قوله " إنه عن الادعاء بعدم جواز الوفاء بأى مان للتركة بمقولة إنها تركة أجنبية غير مقيمة وأنه يتعين عليها للحصول على صفة غير المقيم أن تفتح حسابا مجمدا لدى أحد البنوك حتى يمكن الوفاء لها ، فالواضح أنه لا محل للدخول فى بحث ما اذا كانت التركة تعتبر تركة مقيمة أو غير مقيمة لأنه على فرض أن التركة غير مقيمة فإن ذلك لا تأثير له على القضاء للتركة بحقوقها الثابتة ، لأن القضاء بالحق شئ يخالف الوفاء به ، وبذلك فإن التحدى بالقانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والتي تنظم التعامل بالنقد المصرى والنقد الأجنبى إنما يكون محله عند تنفيذ الحكم باقتضاء مبلغ الدين الذى يحكم به ولا محل لإثارته فى مجال المطالبة بالحق أمام القضاء " . وهذا الذى أورده الحكم صحيح فى القانون ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ — بتنظيم الرقابة على عمليات النقد — المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ إذ تقضى بأن يحظر على غير المقيمين فى القطر المصرى أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك ، وإذ تنص المادة الخامسة من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ على أن المبالغ المستحقة الدفع الى أشخاص غير مقيمين فى مصر والمحظور تحويلها اليهم طبقا لأحكام هذا القانون يعتبر مبرئا للذمة دفعها فى حسابات تفتح فى أحد المصارف المشار اليها فى المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين فى مصر ، فقد أفاد هذان النصوص مرتبطين أن الحظر المشار اليه فى المادة الأولى لا يشمل التصرف القانونى فى حد ذاته الذى يرتب لكل من المتعاقدين فيه التزامات على الآخر ، بل إن هذا التصرف قائم وصحيح بين طرفيه ، وإنما الحظر يقتصر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على تنفيذ التعهد أى عملية دفع النقد المصرى سواء أكان ذلك بطريق الوفاء أو بطريق المقاصة أو بغيرهما من طرق انقضاء الالتزام التى يحصل فيها تنفيذه بالتعامل بالنقد المصرى ، فقد رسم المشرع بمقتضى المادة الخامسة كيفية تنفيذ الالتزام بالمبالغ المستحقة الدفع لأشخاص غير مقيمين فى مصر واعتبر دفعها على الوجه المبين فيها مبرئا لذمة المدين قبل الدائن غير المقيم . وإذا أخذ الحكم بهذا النظر ورتب عليه صحة العقد



ذاته واستبقى أمر التنفيذ بالمبالغ المحكوم بها طبقا لما تقتضيه قوانين النقد ، فان الحكم لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك فان ما قرره الحكم في موضع آخر منه من أن تركة ديمتري تزركيس تركة مقيمة استنادا إلى أن لها حسابا بأحد المصارف المصرية ، وأيا كان وجه الرأي في ذلك ، فان هذا القول من الحكم غير مؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، ويكون النعي عليه بخالفة القانون أو مخالفة الثابت بالأوراق في هذا الخصوص غير منتج في الطعن ، ومن ثم فان النعي بهذا السبب جميعه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم طلبوا استجواب المطعون عليها في شأن قبولها تقسيط الدين كما تمسكوا بأن المعاملة تجارية بينهم وبين تركة ديمتري تزركيس وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا وفاءهم بالدين المطالب به ، إلا أن الحكم التفت عن طلب استجواب المطعون عليها الأولى ورفض طلب الإحالة إلى التحقيق مما يعيبه بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه رفض طلب استجواب المطعون عليها الأولى عن الادعاء بموافقتها على تقسيط الدين المطالب به استنادا إلى أن المطعون عليهما أكدا في دفاعهما عدم حصول مثل هذا الاتفاق . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا توافرت لدى محكمة الموضوع العناصر الكافية لتكوين رأيها دون حاجة للاستجواب فإنها لا تكون ملزمة بإجابة الخصم إلى طلبه في هذا الخصوص ، وكان الحكم قد رفض طلب الاستجواب بعد أن تبين له من ظروف الدعوى وفي حدود سلطته الموضوعية أنه لا توجد موافقة من المطعون عليها على تقسيط الدين ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسبيب . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ادعاء الطاعنين بوفاء الدين استنادا إلى قوله " إنه لم يثبت من أوراق الدعوى أنهما (المطعون عليهما) يمارسان التجارة وبذلك يكون اثبات أن المعاملة تمت بين

تاجر وغير تاجروهمى من قبيل العمليات المختلطة التى تعتبر تجارية بالنسبة للتاجر ومدنية بالنسبة لغير التاجر ، ومن ثم لا يجوز لهم (للتاعين) أن يلجأوا إلى قواعد الإثبات التجارية لإثبات هذا السداد ، وإنما يتعين عليهم أن يلتزموا بقواعد الإثبات المدنية ، وهى تقضى بأنه إذا كان التصرف القانونى تزيد قيمته على عشرة جنيهات فلا تجوز البيئة فى إثبات وجوده أو انقضائه "وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك قوله "إن ما ذهب إليه المستأنفون (الطاعنون) من أن المستأنف عليهما (المطعون عليهما) قد قررا فى دفاعهما أمام محكمة الدرجة الأولى أنهما قد أعطياهم المبلغ المطالب به رغبة منهما — المستأنف منهما — فى المتاجرة به وهذا القول بعيد عن الواقع فإن المستأنف عليهما قد قال فى هذا الصدد أن المستأنفين أرادوا أن يحصلوا على مبلغ للمتاجرة به أى أن قصد المتاجرة قد قام لدى المستأنفين لا المستأنف عليهما « وكان هذا الذى قرره الحكم مهيما فى القانون ذلك أن التصرف الذى يحصل بين شخصين ويكون بالنسبة إلى أحدهما تصرفا مدنيا وبالنسبة للآخر تصرفا تجاريا فإن قواعد الإثبات فى المواد المدنية هى التى تتبع على من كان التصرف مدنيا بالنسبة إليه فلا يجوز إثبات وفاء الدين إلا طبقا لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة للدائن تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا ، واذ رتب الحكم على هذا الذى قرره — على النحو السالف بيانه — رفض طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات وفاء الدين قبل المطعون عليهما فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب جميعه على غير أساس .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد نور الدين هويس ، وإبراهيم علام ، وحسين زاكي ، ومحمد أسعد محمود .

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حوادث طارئة . ” توقع المدين للحادث الطارئ ” .

شرط تطبيق المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني أن يكون الحادث الطارئ غير متوقع الحصول وقت التعاقد بحيث لا يكون في مقدور الشخص العادي أن يتوقع حصوله ولو وجد في ظروف المدين وقت التعاقد ، بصرف النظر عن توقع المدين فعلا حصول الحادث الطارئ أو عدم توقعه .

(ب) حوادث طارئة . ” توقع المدين للحادث الطارئ ” . محكمة الموضوع . ايجاز . حكم . ” عيوب التدليل ” .

تقدير توقع الحادث الطارئ أو عدم توقعه وقت التعاقد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دام يقوم على أسباب سائقة . نفي الحكم منصر المفاجأة في صدور القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أجرة الأماكن أو القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لأسباب سائقة . لافساد في الاستدلال .

(ج) التزام . ” تنفيذ الالتزام ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في امهال المدين لتنفيذ التزامه ” . حكم . ” عيوب التدليل ” .

المهلة التي تمنحها المحكمة للمدين لتنفيذ التزامه طبقا للمادة ٣٤٦/٣ مدني .  
رخصة خولها المشرع لقاضي الموضوع إن شاء أمهلها وإن شاء جدها عن المدين .  
عدم بيان الأسباب المبررة لذلك من ظروف الدعوى وملابساتها . لا تصور .



١ — تشترط المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني لإجابة المدين إلى طلب رد التزامه بسبب وقوع حوادث استثنائية عامة إلى الحد الذي يجعل تنفيذ هذا الإلتزام غير مرهق ، أن تكون هذه الحوادث غير متوقعة الحصول وقت التعاقد ، والمعيار في توافر هذا الشرط — طبقا لما جرت به عبارة المادة سالفة الذكر — هو ألا يكون في مقدور الشخص العادي أن يتوقع حصولها ولو وجد في ظروف ذلك المدين وقت التعاقد ، بصرف النظر عما إذا كان هذا المدين قد توقع حصولها فعلا أم لم يتوقعه .

٢ — البحث فيما إذا كان الحادث مما في وسع الشخص العادي أن يتوقعه أو أنه من الحوادث الطارئة الغير متوقعة ، هو مما يدخل في نطاق سلطة قاضي الموضوع ما دام يقوم على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، واذ نفى الحكم لأسباب سائغة عنصر المفاجأة في صدور القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أجرة الأماكن ، وكان تخفيض ايجار المساكن بالقوانين السابقة التي أبرم الاتفاق بين الطرفين في ظلها ، ينفي عنصر المفاجأة لدى الشخص العادي من صدور القوانين المماثلة اللاحقة ، باعتبار أن هذه القوانين جميعها تقوم على الحفاظ على التوازن بين مصلحة المؤجر في الحصول على الثمرة المشروعة من تأجير عقاره ومصلحة المستأجر في أن يتوقى سوء الاستغلال الذي قد يتمسك به المؤجر ضده ( وهو ما يصدق أيضا على القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ) فان الحكم لا يكون قد شاب فساد في الاستدلال أو قصور .

٣ — المهلة التي يجوز للحكمة أن تمنحها للمدين لتنفيذ التزامه متى استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من وراء منحها ضرر جسيم ، إنما هي — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — من الرخص التي خولها المشرع لقاضي الموضوع بالفقرة الثانية من المادة ٣٤٦/٢ من القانون المدني إن شاء أعمالها وأنظر المدين إلى ميسرة وإن شاء حبسها عنه بغير حاجة منه إلى أن يسوق من الأسباب ما يبرر به ما استخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها . ويكون النفي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٣/٣٥٩١ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليه ، وقال بيانا لها إنه يملك قطعة أرض تحمل رقمى ٢٩ ، ٣١ بشارع باب البحر قسم باب الشعرية ، وأنه فى سنة ١٩٥٨ تعاقد مع المطعون ضده على أن يقيم له عليها بناء بلغت تكاليفه ١١٢١١ ج دفع منه عند التعاقد ١٨٠٠ ج وانفق فى محضر التسليم المحرر فى أول أغسطس سنة ١٩٦٠ على أن يسدد الباقي من ريع ذلك البناء على أقساط ، حررت بها سندات بواقع ١٣٥ جنيه شهريا تستحق السداد ابتداء من ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وبواقع ١٠٠ جنيه شهريا تستحق السداد ابتداء من ٩ يناير ١٩٦٢ حتى ٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، وأنه سدد من هذه الأقساط مبلغ ٤٥٥١ جنيه حتى آخر ديسمبر ١٩٦٢ ، وإذ صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أجرة المساكن بنسبة ٢٠ ٪ وانخفض بذلك ريع العقار المشار إليه إلى ٨٠ جنيه شهريا وأصبح الالتزام بسداد الأقساط مرهقا وهو ما يعد ظرفا طارئا ينطبق عليه المادة ١٤٧ من القانون المدنى ١٤ يجوز معه أن ينظر إلى أجل معقول ينفذ فيه التزامه عملا بالمادة ٢/٣٤٦ من القانون المدنى ، فقد أقام دعواه بطلب إنقاص القسط إلى ٦٠ جنيه شهريا . وبتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة بتخفيض قيمة القسط إلى ٨٠ جنيه . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨١/٤٥٨ ق . وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إنه أسس دعواه على أنه التزم بسداد الأقساط موضوع الدعوى من ريع البناء الذى تولى المطعون ضده إقامته وإذ انخفض هذا الريع الى ٨٠ جنيه شهريا لصدور القانون رقم ١٦٨/١٩٦١ الذى خفض أجرة المساكن بنسبة ٢٠ ٪ مما يعد حادثا استثنائيا صار معه التزامه بسداد الأقساط التى يبلغ قيمة كل منها ١٠٠ جنيه شهريا مرهقا له ، فانه يحق له المطالبة بتخفيض كل قسط منها الى الحد المعقول عملا بالمادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى بحجة أن صدور القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ السابق الإشارة إليه لا يمثل أية مفاجأة له وذلك على الرغم من أنه لم يكن يتوقع صدور ذلك القانون وهو خطأ من الحكم يعيبه بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى تشترط لإجابة المدعى إلى طلب رد التزامه بسبب وقوع حوادث استثنائية عامة إلى الحد الذى يجعل تنفيذ هذا الالتزام غير مرهق له ، أن تكون هذه الحوادث غير متوقعة الحصول وقت التعاقد ، وكان المعيار فى توافر هذا الشرط وطبقا لما جرت به عبارة النص المتقدم الذكر فى وصف الحوادث المشار إليها من أنها تلك التى "لم يكن فى الوسع توقعها" هو ألا يكون فى مقدور الشخص العادى أن يتوقع حصولها لو وجد فى ظروف ذلك المدعى وقت التعاقد بصرف النظر عما إذا كان هذا المدعى قد توقع حصولها فعلا أم لم يتوقعه . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نعى عنصر المفاجأة فى صدور القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ الخاص بتخفيض أجرة الأماكن تأسيسا على ما أورده من "أن المشرع المصرى نزولا منه على حكم الظروف الاقتصادية وتفريجا لأزمة المساكن قد دأب بين الحربين العالميتين الأخيرتين على إصدار قوانين استثنائية الغرض منها تقييد أجور المساكن ، وقد انتهى به المطاف منعا لازمة المساكن من أن تصبح مشكلة اجتماعية واقتصادية إلى إصدار القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ليكون دستورا مؤقتا ينظم العلاقة بين مؤجرى الأماكن ومستأجرىها إلى أن تنتهى هذه الظروف ولا يزال هذا القانون نافذا



الى الآن ، كما دأب المشرع الى اصدار قوانين متتالية ولاحقة على هذا القانون بإدخال بعض التعديلات عليه وأن المستأنف عليه ( الطاعن ) وقد بنى العمارتين في ظل هذه القوانين وحصل الاتفاق على بنائهما في ظلهما أيضا ليس له أن يتعلل فيما اذا صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بأنه مفاجأة “ وكان البحث فيما اذا كان الحادث هو مما في وسع الشخص العادى أن يتوقعه أو أنه من الحوادث الطارئة الغير متوقعة هو مما يدخل في نطاق سلطة قاضى الموضوع ما دام يقوم على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه ، واذ جاء ما قرره المحكم في هذا الخصوص — وعلى ما سلف بيانه — سائغا ويحمل النتيجة التى انتهى اليها تأسيسا على أن تخفيض ايجار المساكن بالقوانين السابقة والتي أبرم الاتفاق بين الطرفين في ظلها مما ينفى عنصر المفاجأة لدى الشخص العادى من صدور القوانين المماثلة اللاحقة باعتبار أن هذه القوانين جميعها تقوم على الحفاظ على التوازن بين مصلحة المؤجر في الحصول على الثمرة المشروعة من تأجير عقاره ومصلحة المستأجر في أن يتوقى سوء الاستغلال الذى قد يتمسك به المؤجر ضده ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، ويقول في بيان ذلك إنه تقدم لمحكمة الاستئناف وبعد أن حجزت القضية للحكم بدفاع يبسط فيه الظروف التى طرأت على الدعوى بصدر القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ بتخفيض ايجار الأماكن مرة أخرى وطلب فتح باب المرافعة لهذا السبب ليرفع استئنافا فرعيا عن الحكم الابتدائى . واذ أغفلت المحكمة هذا الدفاع الجوهرى ولم تجبه الى طلبه فان حكما المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد تقي — وعلى النحو السالف بيانه في الرد على السبب الثانى للطعن — عنصر المفاجأة في صدر القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ باعتباره قانونا جديدا بشأن تخفيض ايجار الأماكن ، وكان هذا القول من الحكم يصدق على القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥

الذى صدرت آلياً له فى هذا الشأن وفى ظل نفس الظروف التى دمت إلى إصدار القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، فإن النعى على الحكم بالقصور فى التسبب بهذا السبب يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن مما أسس الحكم عليه قضاءه ما أورده فى أسبابه من أن تخفيض إيجار عمارتين للطاعن تزيد تكاليفهما على أحد عشر ألف جنيه بنسبة ٢٠٪ / ليس مما يجعل الترامه بسداد ١٠٠ جنيه شهرياً أمراً مرهقاً . وإذا كان الثابت أن المطعون ضده إنما أقام للطاعن عمارة واحدة تحمل رقم ٢٩ على قطعة أرض واحدة وإن حملت رقمى ٢٩ ، ٣١ ، فإن الحكم يكون معيباً بمخالفة الثابت فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص — وعلى ما سلف البيان — إلى أنه ليس للطاعن طبقاً للسادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى أن يطلب تخفيض المبلغ الذى التزم بسداده للمطعون ضده شهرياً من ريع البناء بعد تخفيض هذا الريع نتيجة لصدور القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وذلك لانتفاء منصر المفاجأة فى صدور هذا القانون ، فإنه يكون غير مؤثراً فيما قضى به الحكم ما إذا كان الطاعن يملك عمارة أو عمارتين ، ويكون النعى عليه بمخالفة الثابت فى الأوراق فى هذا الخصوص غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقول إنه طلب إلى محكمة الاستئناف إعماله فى سداد الأقساط موضوع النزاع إلى ميسرة بالتطبيق للسادة ٣٤٦/٢ من القانون المدنى ، وإذا ردت المحكمة على هذا الطلب بأنها لا ترى من ظروف الدعوى ما يدهو لاجابته وهو مالا يعد منها تسبباً كافياً يقوم عليه رفضها له ، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المهلة التى يجوز للمحكمة أن تمنحها للدين لتنفيذ الترامه متى استدعت حاله ذلك ، ولم يلحق الدائن من وراء منعها

ضرر جسيم إنما هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الرخص التي خولها المشرع لقاضي الموضوع بالفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ من القانون المدني إن شاء أعمالها وأنظر المدين إلى ميسرة وإن شاء حبسها عنه بغير حاجة منه إلى أن يسوق من الأسباب ما يبرر به ما استخلصه من ظروف الدعوى وبإبساتها . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبيع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زطلول ، ومحمد نور الدين حويش ، وأحمد حسن ميكل ، ومحمد  
أسعد محمود .

( ١٨٥ )

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) استيلاء . " الاستيلاء في حالة التعبئة العامة " . تعويض . " تقدير  
التعويض " . تعبئة عامة . حكم . " الطعن في الحكم " .

الاستيلاء طبقا لرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، بشأن التعبئة العامة . تقدير  
التعويض تخصص به الجان المشار إليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥  
على أن تظل قرارات التقدير فيما يتعلق بمواعيد الطعن فيها وإجراءاته مخففة بأحكام  
المادة ١٢ من قانون التعبئة . مفاد ذلك حصول الطعن في قرار التقدير بطريق المعارضة  
أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأتباع إجراءات خاصة لفصل في المعارضة واضبار  
الحكم الذي يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

(ب) إختصاص " إختصاص ولائي " . قانون . " قواعد القانون  
الأمرة " . قرارات إدارية . نظام عام . استيلاء .

أحكام القوانين ٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .  
قواعد أمر . الإختصاص فيما يتعلق بالنظام العام ولا تجوز مخالفة . إختصاص  
المحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير — ومقاله ٤٧ من  
القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — وهي قرارات إدارية . استثناء من الأصل الذي  
يقضي بإختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات لإدارية عدم إختصاص  
المحاكم بنظر الدعاوى المبتدأة بطلب تقدير التعويض .

١ — مفاد نصوص المواد ١/٩ و ١١ و ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥  
لسنة ١٩٥٣ بشأن التعبئة العامة والمادة الأولى من القرار بقانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦

فـى شأن الأثمان والتعويضات المشار إليها بالمادة ١١ من المرسوم بقانون السالف الذكر أنه ينبغي الرجوع الى أحكام المرسوم بقانون التعبئة لتحقيق ما رآه الشارع تنفيذاً لإعلان التعبئة والاعتبارات المتعلقة بالمصالح العامة من إباحة الاستيلاء على أشياء كثيرة قد تستلزمها حالة الحرب القائمة وجواز أن يصدر وزير الحربية والبحرية القرارات فى هذا الخصوص ، ومن اشتراط تعويض أصحاب الشأن عن هذه الأشياء وبيان الطريق الذى يتم به تقدير التعويض وهو ما تختص به اللجان المشار إليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، على أن تظل القرارات التى تصدر بتقدير التعويض فيما يتعلق بمواعيد الطعن فيها وإجراءاته محتفظة بأحكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون التعبئة ، مما مفاده حصول الطعن فى قرار لجنة التقدير بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة واتباع إجراءات خاصة للفصل فى المعارضة ، واعتبار الحكم الذى يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

٢ - لما كانت القواعد التى رسمتها القوانين ٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا تحوز مخالفته ، وكان تحويل الاختصاص للحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان التقدير وهى قرارات إدارية يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — إستثناء من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الإدارية فإنه يجب ألا يتجاوز هذا الإستثناء الحدود المخصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون فى القرارات التى تصدرها لجان التقدير الميينة فى المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا تختص بنظر الدعاوى التى ترفع إليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن مورت المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ۱۲۶۵ سنة ۱۹۵۷  
الاسكندرية الابتدائية ضد وزير الدفاع ومحافظ الاسكندرية ومدير مصلحة  
الموانئ والمنائر — الطاعنين — وطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له  
مبلغ ٤٠٦٧ ج و ٤٠٠ م . وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٦ و ٢٣ من يناير  
سنة ۱۹۵۷ استولت مصلحة الموانئ والمنائر على كمية من الحبال المملوكة له بمقتضى  
أمر استيلاء صادر من محافظة الاسكندرية بتاريخ ١٤ يناير سنة ۱۹۵۷ ،  
واذ لم يدفع له ثمنها رغم تكرار المطالبة فقد أقام دعواه بطلباته المشار إليها .  
دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة ورفعها بغير الطريق  
القانونى الى محكمة غير مختصة مستندين في ذلك الى أن لجنة التعويضات  
أصدرت قرارا بتاريخ ۱۳ / ٦ / ۱۹۵۷ بتقدير ثمن الحبال المستولى عليها وبنسبة  
الربح فيها ، وبذلك تكون مصلحة المطعون عليهم مستفيدة لوجود طريق آخر يوصلهم  
الى حقوقهم ، ومستندين كذلك الى أن الطعن في قرارات تلك اللجان يكون بطريق  
المعارضة وفقا للادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ۱۹٤٥ وبالتالى  
تكون الدعوى قد رفعت بغير الطريق القانونى الى محكمة غير مختصة .  
وبتاريخ ٩ / ١ / ۱۹۵٨ حكمت المحكمة بنسب خبير لتقدير ثمن الحبال وقت  
الاستيلاء عليها . وبعد أن قدم الخبير تقريره وبتاريخ ٢٣ / ١ / ۱۹٦٢ حكمت  
المحكمة برفض الدفعين المقدمين من الطاعنين وبالزامهم بأن يدفعوا للمضعون عليهم  
مبلغ ٣١٤١ جنيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية  
وقيد الاستئناف برقم ٧٦٧ سنة ١٨ ق . وبتاريخ ٩ / ٣ / ۱۹٦٥ حكمت المحكمة  
برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وأصرت  
على رأيا بالجلسة .

وحيث أن مما ينهائى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض  
الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى وبأحقية مالك الأشياء  
المستولى عليها في رفع دعوى مبتدأة أمام المحاكم العادية للطالبة بما يدعيه من حقوق



بحجة أن التشريعات الصادرة بإعلان التعبئة العامة وحالة الطوارئ لم تتضمن تنظيمًا للطالبة بثمن الأشياء التي يستولى عليها ولا كيفية المعارضة في تقديرات اللجان الإدارية التي يعهد إليها بالتقدير . وبأن أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا تسرى إلا بشأن مواد التموين التي يصدر وزير التموين أمرا بالاستيلاء عليها ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أن من مقتضى إعلان التعبئة العامة ابتداء من ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٧ سنة ١٩٥٦ أن تسرى أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الذي نظمت المادتان ١١ و ١٢ منه كيفية تحديد الأثمان والتعويضات الخاصة بالأشياء التي يستولى عليها بواسطة لجان يصدر مرسوم بتشكيلها ، كما نظمت الطعن في قرارات تلك اللجان بطريق المعارضة فيها أمام المحاكم الابتدائية المختصة . وقد صدر بتاريخ ١١/٨/١٩٥٦ القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٦ ونص على أن تباشر اللجان المشار إليها في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الإختصاص المنصوص عليه في المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، وبذلك يكون الشارع قد اختص لجان التعويضات المشكلة وفقا للمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بالفعل في تقدير ثمن الأشياء المستولى عليها أثناء سريان قانون التعبئة . كما جعل طريق التظلم من تعديراتها هو المعارضة فيها أمام المحاكم الابتدائية المختصة . واذ رفع المطعون عليهم دعوى التعويض المبتدأة أمام محكمة أور درحة ولم يسلكوا سبيل الطعن في قرار اللجنة الصادر بتاريخ ١٣/٦/١٩٥٧ ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني إلى محكمة غير مختصة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه وقد أعلنت التعبئة العامة بالجمهورية المصرية ابتداء من ٣٠/١٠/١٩٥٦ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ فإن مقتضى ذلك أن يسرى المرسوم بقانون التعبئة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ . واذ تنص المادة ١/٩ منه على " لوزير الحربية والبحرية أن يتخذ بقرار منه كل أو بعض التدابير الآتية اللازمة للجهود الحربية وذلك

في حالة التعبئة وهي (أولا) الاستيلاء على المواد الأولية والوقود والمواد الغذائية وغير ذلك من المنتجات اللازمة ، وتنص المادة ١٠ على " لأصحاب المواد والأشياء المستولى عليها أو المستعملة الحق في تعويض يقدر على الوجه الآتي " ، وتنص المادة ١١ على " تحدد الأثمان والتعويضات المشار إليها في المادة السابقة بواسطة لجان تقدير يصدر مرسوم بتشكيلها وبيان الإجراءات التي تتبع أمامها . . . " ، وتنص المادة ١٢ على " تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة خلال ٢٤ ساعة من استلامها إلى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويبلغ قلم الكتاب الخصوم بالموعد بكتاب مرصى عليه مصحوب بعلم الوصول يرسله قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل ، وتحكم فيها المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأية طريقة من طرق الطعن " ، وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأثمان والتعويضات المشار إليها في المادة ١١ من المرسوم بقانون التعبئة على أن يعمل به ابتداء من ١٩٥٦/١٠/٣٠ ونصت المادة الأولى منه على " تباشر اللجان المشار إليها في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الاختصاص المنصوص عليه في المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ " ، وكان المشرع قد استهدف من منح الاختصاص لهذه اللجان — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه — سرعة البت في الأثمان والتعويضات التي يستحقها ذوى الشأن نظرا لأنها لجان موجودة فعلا بعكس اللجان المشار إليها في المرسوم بقانون التعبئة فإنه يلزم صدور قرار جمهوري لكل منها ، فإن مؤدى هذه النصوص مرتبطة هو الرجوع إلى أحكام المرسوم بقانون التعبئة لتحقيق ما رآه الشارع تنفيذا لإعلان التعبئة والاعتبارات المتعلقة بالصالح العام من إباحة الاستيلاء على أشياء كثيرة قد تستلزمها حالة الحرب القائمة ، وجواز أن يصدر وزير الحربية والبحرية القرارات في هذا الخصوص ، ومن اشتراط تعويض أصحاب الشأن عن هذه الأشياء وبيان الطريق الذي يتم به تقدير التعويض ، أما بالنسبة للجهة التي يتم بواسطتها التقدير فإن النصوص المتقدمة

تـنـحـص بـها الـلـجـان المـشـار إلـيـها بـالمـادـة ٤٧ مـن المـرسـوم بـقـانـون رـقـم ٩٥ لـسـنة ١٩٤٥ وـالـتى يـصـدر وـزـيـر التـمـويـن قـراراً بـشـأـنـها عـلى أن تـظـل القـرارـات الـتى تـصـدر بـتـقـدير التـعـويـض فـيـما يـتـعـلـق بـمـواعـيـد الطـعن فـيـها وإـجـراءـاته مـحـفـظـة بـأـحـكام المـادـة ١٢ مـن المـرسـوم بـقـانـون التـعـبـئة ، وـهو ما أـشـارت إلـيـه المـذـكـرة الإيـضـاحـية لـقـرار رـئـيـس الجـمـهـوريـة رـقـم ٣٨٨ لـسـنة ١٩٥٦ ، مـما مـفـادـه — وعلـى ما سـلف الـيـان — حـصـول الطـعن فـي قـرار لـجـنة التـقـدير اذـا لم يـرتـضـيه صـاحـب الشـأن بـطـريق المـعـارـضـة أـمام المـحـكـمة الإـبـتـدائيـة المـختـصـة واتبـاع إـجـراءـات خـاصـة لـلفـصل فـي المـعـارـضـة واعتـبار الحـكـم الـذى يـصـدر فـيـها مـمـا لا يـجـوز الطـعن فـيـه بـأـية طـريقـة مـن طـرق الطـعن .

لـمـا كـان ذـلـك ، وـكـانـت هـذه القـواعـد الـتى رـسـمـتـها القـواـنيـن رـقـم ٢٥ لـسـنة ١٩٥٣ ، ٣٨٨ لـسـنة ١٩٥٦ ، ٩٥ لـسـنة ١٩٤٥ المـشـار إلـيـها قـواعـد أمـرة والـاختـصاص الـوارـد فـيـها مـتـعـلـق بـالنـظـام العـام ولا تـجـوز مـخـالـفـته ، وـكـان تـحوـيل الـاختـصاص لـلـحـاكم بـنـظر الطـعون فـي القـرارـات الصـادرـة مـن لـجـان التـقـدير وـهى قـرارـات إـداريـة يـعـتـبر — وعلـى ما جـرى بـه قـضـاء هـذه المـحـكـمة — إـسـتـثـناء مـن الأـصل الـذى يـقـضى بـاختـصاص مـجـلـس الدـولة بـنـظر الطـعون فـي القـرارـات الإـداريـة ، فـإنـه يـجـب ألا يـتـجاوـز هـذـا الـإـسـتـثـناء الـحدود المـنـصـوص عـليـها فـي المـرسـوم بـقـانـون رـقـم ٢٥ لـسـنة ١٩٥٣ وجـعل وـلايـة المـحـكـمة الإـبـتـدائيـة فـي هـذا الـخصـوص مـقـصـودـة عـلى النـظر فـيـما يـرفـع إلـيـها مـن طـعون فـي القـرارـات الـتى تـصـدرها لـجـان التـقـدير المـبـيـنة فـي المـادـة ٤٧ مـن المـرسـوم بـقـانـون رـقـم ٩٥ لـسـنة ١٩٤٥ ، فلا تـنـحـص بـنـظر الدـعـاوى الـتى تـرفـع إلـيـها بـطلب تـقـدير هـذا التـعـويـض إـبـتـداء وـقـبل أن تـصـدر اللـجـنة المـختـصـة قـرارها فـيـه .

لـمـا كـان ما تـقـدم وـكـان الحـكـم المـطـعون فـيـه قـد خـالف هـذا النـظر وقـضى بـرفض الدـفع وقـبول الدـعوى المـبتـدأـة أـمام المـحـكـمة الإـبـتـدائيـة بـطلب التـعـويـض عـن كـمـية الحـبـال المـستـولى عـليـها بـتـاريـخ ١٦ و ٢٣ يـنـايـر سـنة ١٩٥٧ و تـم تـقـديرها بـواسـطـة اللـجـنة المـختـصـة فـي ١٣/٦/١٩٥٧ وألـزم الطـاعـنـيـن بـالمـبلغ الـذى قـدره الخـبـير تـمـنـا لها ، فـإنـه يـكـون قـد خـالف القـانـون بـما يـسـتـوجـب قـضـه لـهـذا السـبـب دـون حـاجـة لـبـحـث بـاقـى أـسـباب الطـعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى .



## جاسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيسكل ، وإبراهيم علام ،  
وحسين زاكى .

(١٨٦)

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) شيوع . " إدارة المال الشائع " . وكالة . " وكالة ضمنية " .  
" الوكالة العامة في الإدارة " .

تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض الباقيين . وكالة ضمنية  
عندهم في إدارة المال الشائع ، وكالة عامة بالإدارة . تنفذ الأعمال التي تصدر منه في حق  
باقي الشركاء سواء كانت أعمالاً مادية أو تصرفات قانونية تنتضها الإدارة كبيع المحصول  
الناتج من الأرض وقبض الثمن .

(ب) إثباتات . " طرق الإثبات " . شيوع . بيع .

لشريك على الشيوع — في علاقته بالشريك الآخر الذي تصرف ببيع المحصول  
الناتج من زراعتها المشتركة — أن يثبت في حدود هذه العلاقة صدور هذا التصرف  
بوصفه من أعمال الإدارة بجميع طرق الإثبات . اعتبار هذا التصرف بالنسبة له  
واقعة مادية .

١ — لما كانت المادة ٨٢٨/٣ من القانون المدني تقضى بأنه إذا تولى أحد  
الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض من الباقيين عد وكيلاً عنهم ، فإن مفاد  
هذا النص أن تعتبر هناك وكالة ضمنية قد صدرت إلى الشريك الذي تطوع  
لإدارة المال الشائع من باقي الشركاء . ويعد هذا الشريك أصيلاً عن نفسه  
ووكيلاً عن باقي الشركاء في إدارة المال الشائع . إدارة معتادة فتتخذ الأعمال  
التي تصدر منه في حق الشركاء الباقيين سواء ما كان منها عملاً مادياً أو تصرفاً

قانونيا تقتضيه الإدارة مما يعتبر معه هذا الشريك في مفهوم المادة ٢/٧٠١ من القانون المدنى ويكلا عن باقى الشركاء وكالة عامة بالإدارة وهى تشمل بيع الشريك للمحصول الناتج من الأرض الزراعية المشتركة وقبض الثمن بوصفه تصرفا تقتضيه الإدارة .

٢ — يجوز — تأسيسا على المادتين ٣/٨٢٨ و ٢/٧٠١ من القانون المدنى — للشريك فى علاقته بالشريك الآخر الذى تصرف ببيع المحصول الناتج من زراعتهما المشتركة أن يثبت فى حدود هذه العلاقة صدور هذا التصرف منه بوصفه من أعمال الإدارة وذلك بجميع الطرق ومنها البينة والقرائن على أساس أن هذا التصرف يعتبر بالنسبة له بمثابة واقعة مادية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن الثالث والمرحوم مصطفى عمر عبد المجيد الجزورى — مورث الطاعتين الأولى والثانية والمطعون ضدها الثانية — عن نفسه وبصفته قىما على والده عمر عبد المجيد الجزورى أقاما الدعوى رقم ٣٣٢٧ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة وطلبا الحكم بالزام المطعون ضده الأول بأن يدفع لهما مبلغ ١٤٢٢ ج و ٣٤٥ م . وقالوا شرحا للدعوى إنهما والمطعون ضده الأول ووالدهم عمر عبد المجيد الجزورى يملكون أطيانا زراعية مساحتها ١٠ ف و ١٩ ط و ١٨ س بناحية جتور مركز تلا محافظة المنوفية موزعة على جملة قطع بملك المطعون ضده الأول منها ٢ ف و ٩ ط و ٥ س على الشيوع وكانا يزرعانها لحساب الشركاء جميعا ( روكية ) مع والدهما ، وكان شقيقهم المطعون ضده الأول لما تميز به من الثقافة والعلم يحضر من القاهرة سنويا ويتولى بيع محصول القطن ، وإذا احتفظ لنفسه فى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣ بثلث محصول القطن الذى

كان يقبضه دون أن يسلمهم نصيبهم فيه وكان قد استولى في كل سنة من ناتج أطيان  
الروكيه على اثني عشر أردبا من القمح وأربعة أرادب من الأذرة فقد أقاما الدعوى  
بطلبتهما المشار إليها . وبعد وفاة والد الطرفين استأنف المدعيان السير في الدعوى  
مع شقيقتهما الطاعنة الأخيرة وطلبوا الحكم بإلزام المطعون ضده الأول بأن يدفع  
لهم مبلغ ١١٧٧ ج و ٣٤٥ م . وفي ١٩ يونيو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة  
بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن أرضهم وأرض والدهم وأرض  
المطعون ضده الأول كانت مختلطة ( روكيه ) وأنهم كانوا يزرعونها على هذا  
الوضع وأن المطعون ضده الأول كان يبيع القطن الناتج من هذه الزراعة المختلطة  
ويقبض الثمن المتحصل ، وأنه حصل في سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ على مبلغ ٥٦٩ ج  
و ٤٢٠ م من ثمن أقطان باعها لحساب الروكيه وأنه استولى لنفسه من محاصيل  
الروكيه على حبوب في المدة من أول سنة ١٩٥١ حتى آخر سنة ١٩٥٣ أي مدة  
ثلاث سنوات بمعدل اثني عشر أردبا من القمح وأربعة أرادب من الذرة سنويا  
وأن مجموع قيمتها ١٧٤ جنيه كما استلم أيضا أقطانا ناتجة من زراعة الروكيه  
من محصول سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قيمتها ١٠٩٧ ج و ٧٢٤ م . وبعد أن سمعت  
المحكمة أقوال شهود الطاعنين قصر الطاعنون طلباتهم على ثمن القطن وقدره  
١٠٠٣ ج و ٣٤٥ م . وفي ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بإلزام المطعون ضده  
الأول بأن يدفع للطاعنين مبلغ ١٠٠٣ ج و ٣٤٥ م . استأنف المطعون ضده  
الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٥٤  
سنة ٧٨ ق . وفي ١٣ مارس سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم  
المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن  
صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الخطأ  
في تطبيق القانون ، ذلك أنه عرض في أسبابه إلى واقعة استيلاء المطعون ضده الأول  
على كمية من الغلال قيمتها ١٧٤ ج و ناقش أقوال الشهود فيها وذلك بالرغم من تنازلهم  
عن هذا الطلب مما يعيبه .



وحيث إنه لما كان الثابت من الاوراق أن الطاعنين قد تنازلوا عن طلب ثمن الغلال وقصروا طلبهم على ثمن محصول القطن ، فإن ما أورده الحكم من مناقشة أقوال الشهود بشأن طلب ثمن الغلال وما انتهى إليه برفضه يعد منه استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى ، وبالتالي فإن النعى بهذا السبب لا يصادف محلا .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في باقى أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم وقد اعتبر واقعة المشاركة في الزراعة واقعة مادية يجوز إثباتها بالبينة وقرر في شأنها أنها قد ثبتت من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة فلأنه يكون بذلك قد أقر حالة الشيوع وقيام الروكية بين الشركاء ، مما مؤداه اعتبار قيام أحد الشركاء المشتاعين بأى عمل من الأعمال التى تقتضيها الإدارة ومنها بيع المحاصيل دون اعتراض من باقى الشركاء نائبا عنهم نيابة قانونية ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، وتستمد وجودها وفقا للمادة ٣/٨٢٨ من القانون المدنى من مجرد قيام الشريك بالعمل ماديا كان أو تصرفا قانونيا . وإذ تولى المطعون ضده الأول بيع محصول القطن إلى الغير وحصل على الثمن ولم يكن الطاعنون طرفا في هذا العقد فلأنه يكون للطاعنين إيجاب ذلك بكافة الطرق بما فيها البينة ، غير أن الحكم المطعون فيه استلزم الدليل الكتابي ورتب على ذلك قضاءه ، برفض دعوى الطاعنين في هذا الخصوص مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣/٨٢٨ من القانون المدنى تقضى بأنه إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ، وكان مفاد هذا النص أن تعتبر هناك وكالة ضمنية قد صدرت إلى الشريك الذى تطوع لإدارة المال الشائع من باقى الشركاء ، ويعد هذا الشريك أصيلا عن نفسه ووكيلا عن باقى الشركاء في إدارة المال الشائع إدارة معتادة بتنفيذ الأعمال التى تصدر منه في حق الشركاء الباقين سواء ما كان منها عملا ماديا أو تصرفا قانونيا تقتضيه الإدارة مما يعتبر معه هذا الشريك في مفهوم المادة ٢/٧٠١ من القانون المدنى وكيلا عن باقى الشركاء وكالة عامة بالإدارة وهى تشمل بيع الشريك للحصول الناتج من الأرض الزراعية المشتركة

وقبض الثمن بوصفه تصرفا تقتضيه الإدارة ، وإذا يجوز تأسيسا على  
المادتين ٣/٨٢٨ ، ٢/٧٠١ المشار إليهما للشريك في علاقته بالشريك الآخر  
الذي تصرف ببيع المحصول الناتج من زراعتهما المشتركة أن يثبت في حدود هذه  
العلاقة صدور هذا التصرف منه بوصفه من أعمال الإدارة وذلك بجميع الطرق  
ومنها البيئة والقرائن على أساس أن هذا التصرف يعتبر بالنسبة له بمثابة واقعة  
مادية ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن طرفي الخصومة لا ينازعان في أن  
الأطيان يملكها الطاعنون والمطعون عليه الأول شيوعا بينهم وأنهم يستغلونها  
مشاركة ( روكية ) وكانت دعوى الطاعنين تتمصل في أن المطعون عليه الأول  
كان يقوم ببيع محصول القطن الناتج من زراعة الروكية وقبض ثمنه ، وهو ما يعد  
منه تصرفا تقتضيه الإدارة ونقا لنص المادة ٢/٧٠١ من القانون المدني على النحو  
السالف بيانه ، فإن مقتضى ذلك هو أنه يجوز إثبات ما يدعيه الطاعنون بجميع  
الطرق القانونية بما فيها البيئة والقرائن . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا  
النظر وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين استنادا إلى أنهم  
لم يقدموا دليلا قاطعا على أن المطعون ضده الأول هو الذي باع محصول القطن  
وقبض ثمنه وإلى أنه لا يقبل منهم الإثبات بدليل آخر ، فإنه يكون قد أخطأ  
في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب  
الطعن . ولما كان قد ترتب على هذا الخطأ أن حجب الحكم نفسه عن بحث  
الدليل المستمد من البيئة والقرائن في هذا الخصوص فإنه يتعين أن يكون مع  
النقض الإحالة .

## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت الميركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : مبري أحمد فرحات ، عثمان زكريا ، وسليم راشد ، وحسن أبو الفتح  
الشريني .

(١٨٧)

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . " توقيع مسودة الحكم " . بطلان . تقض . " تقرير الطعن " .  
نظام عام .

تحرير أسباب الحكم على صفحات متصلة ذيلت الأخيرة منها بمنطوقه الذي وقع  
عليه القضاة . لا بطلان . بطلان الحكم لتحريره على أوراق منفصلة وعدم توقيع  
القضاة على كل ورقة من أوراقه . بطلان متعلق بالنظام العام . التمسك به في ملحق  
تقرير الطعن بالنقض . جائز .

(ب) شركات . " إدارة فروع الشركة " .

استقلال كل فرع من فروع الشخص الاعتباري الخاص ماليا وإداريا . لا يمنع  
أن يعهد بالاشراف عليه ، وعلى بعض الفروع الأخرى إلى مركز إدارة آخر يخضع  
بدوره للمركز الرئيسي .

(ج) عمل . " العمل بالهيئات الأجنبية " .

وجوب تقديم مقدم عمل مع الهيئة الأجنبية للحصول على إذن الجهة المختصة للعمل  
خارج البلاد ، ولو سبق لطالب العمل بالهيئات الأجنبية بالداخل . القانون ١٧٣  
لسنة ١٩٥٨ .

١ - إذا كان مبنى السبب الوارد في ملحق تقرير الطعن هو بطلان الحكم  
المطعون فيه لتحريره على أوراق منفصلة وعدم توقيع القضاة الذين أصدروه  
على كل ورقة من أوراقه ، فهو على هذه الصورة سبب متعلق بالنظام العام ،



و يجوز إبداءه في أي وقت وللحكمة أن تأخذ به من تلقاء نفسها ، وبالرجوع إلى مسودة الحكم المطعون فيه ، يبين أن أسبابه حررت على ثماني صفحات متصلة ذيلت الأخيرة منها بمنطوقه ، ثم وقع عليه القضاة الذين أصدروه وهي بذلك تحقق غرض الشارع بما استوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه .

٢ — استقلال كل فرع من فروع الشخص الاعتباري الخاص بميزانية قائمة بذاتها تعرض على مركزه الرئيسي ، وتخصيصه بمدير وبعده كاف من الموظفين وبحساب مصرفي وموطن مبين في سجله التجاري لا يمنع أن يعهد بالإشراف عليه ، وعلى بعض الفروع الأخرى إلى مركز إدارة آخر يخضع بدوره للمركز الرئيسي .

٣ — مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية ، وما نص عليه في النموذج الذي أعده وزير الداخلية لطلب الحصول على الإذن الصادر به قرار وزير الداخلية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٢ ، أنه يتعين على المصريين الذين يريدون العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل خارج الجمهورية العربية المتحدة أن يتقدموا للجهات المختصة بعقود عمل مع تلك الهيئات وتكون موثقة أو مصدقا عليها من جهة رسمية معتمدة أو شهادات تقوم مقامها بالنسبة للوظائف الحكومية أو العامة للحصول على الإذن ، وأنه لا يعفى من تقديم هذه العقود سبق العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل داخل الجمهورية العربية المتحدة .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن محمد عز الدين ولاية أقام الدعوى رقم ٣٩٥ سنة ١٩٦٣

عمال الأسكندرية الابتدائية ضد شركة ومتركس كومبني ليست يطلب الحكم باعادته إلى عمله بالشركة أو إلزامها بأن تدفع له تعويضا قدره عشرة آلاف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقال شرحا لدعواه إنه التحق بالعمل لدى الشركة منذ أول يناير سنة ١٩٤١ بمرتب قدره ١٧ جنيه شهريا واستمر في عمله حتى عين مديرا لفرع الشركة بالجمهورية العربية المتحدة بمرتب قدره مائة جنيه شهريا ، وإثروشاية كاذبة من أحد مرؤوسيه لدى المدير الاقليمي للشركة بمنطقة الشرق الأوسط عين أحد مرؤوسيه مديرا للفرع مكانه ، الأمر الذي دفعه لتقديم استقالته احتجاجا على هذا التصرف ثم سوى الأمر بتعيين المدعى مراقبا عاما للشركة ، ولرغبة المدير الاقليمي في التخلص منه رسم خطة أخرى للوصول إلى هدفه فاختره مديرا لحسابات مشروع إقامة وصيانة المعدات اللاسلكية الذي تتولاه الشركة بقاعدة الظهران بالملكة العربية السعودية على أن يبدأ العمل إعتبارا من ١/٤/١٩٦٢ وأبرم معه عقدا جديدا وثق بمصلحة الشهر العقاري حصل بمقتضاه على تأشيرة خروج ، وصفى حسابه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية ، وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦٢ أخطره المدير الاقليمي بأن المملكة السعودية رفضت منحه تأشيرة دخول وأنه سوف يبذل جهده لإيجاد عمل آخر له ورفض إعادته إلى عمله الأصلي بالقاهرة وأعلنه بأن علاقته بالشركة قد انتهت منذ ٣١/٣/١٩٦٣ ، وإذا كان الفصل تعسفيا فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وبتاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٣ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصاريف المناسبة لما حكم به ومبلغ عشرة جنيهات أتعابا للمحاماه وأعفت المدعى من باقي المصروفات ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٩٢ سنة ١٩ ق كما استأنفه المدعى طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد استئنافه برقم ٧٠٠ سنة ١٩ ق وضمت المحكمة الاستئنافين . وبتاريخ ٣٠/١/١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف رقم ٦٩٢ سنة ١٩ ق شكلا ، ثم عادت وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٤ حكمت حضوريا بقبول الاستئناف رقم ٧٠٠ سنة ١٩ ق شكلا وفي موضوع الإستئنافين برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وإلزام الشركة

المستأنفة في الاستئناف رقم ٦٩٢ سنة ١٩ ق بمصروفات استئنافها وبإعفاء  
محمد عز الدين ولاية المستأنف في الاستئناف رقم ٧٠٠ سنة ١٩ ق من المصروفات  
وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وطعنتم الشركة في هذا الحكم بطريق  
النقض للأسباب الواردة في التقرير وملحقه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة  
حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم ودفع المطعون عليه بعدم قبول  
السبب الوارد في ملحق التقرير وطلب في الموضوع الحكم برفض الطعن وقدمت  
النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الدفع ورفض الطعن .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول السبب المبين في ملحق التقرير ،  
مستندا في ذلك إلى أنه سبب غير مبني على النظام العام ولم يذكر في تقرير  
الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن مبني السبب الوارد في ملحق  
تقرير الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لتحريره على أوراق منفصلة وعدم  
توقيع القضاة الذين أصدروه على كل ورقة من أوراقه وهو على هذه الصورة  
سبب متعلق بالنظام العام ويجوز إبدائه في أي وقت وللمحكمة أن تأخذ به من  
تلقاء نفسها .

وحيث إنه عن موضوع السبب فهو على غير أساس ، ذلك أنه بالرجوع  
إلى مسودة الحكم المطعون فيه يبين أن أسبابه حررت على ثماني صفحات متصلة  
ذيلت الأخيرة منها بمنطوقه ثم وقع عليه القضاة الذين أصدروه وهي بذلك تحقق  
فرض الشارع بما استوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته  
المشتملة على أسبابه .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على  
أن فروع شركة وستركس كومباني ليست في كل من الجمهورية العربية المتحدة  
ولبنان والمملكة السعودية إنما تخضع لإدارة واحدة هي إدارة الشرق الأوسط  
التي يقع مقرها في بيروت وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن فرع الشركة  
في الجمهورية العربية المتحدة — الذي كان المطعون عليه يعمل به — يتمتع بصفة  
مالية مستقلة وله ميزانيته الخاصة التي ترسل مباشرة إلى المركز الرئيسي في الولايات



المتحدة ويستقل بموظفيه وبحسابه المصرفي وله موطن مستقل مبين في سجله التجاري ، فهو على هذا الوضع وطبقا للمادتين ٥٢ و ٥٣ من القانون المدني يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويتبع المركز الرئيسي مباشرة ، فلا يتأتى أن يكون خاضعا لإدارة الشرق الأوسط .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن استقلال كل فرع من فروع الشخص الاعتباري الخاص بميزانية قائمة بذاتها تعرض على مركزه الرئيسي وتخصيصه بمدير وبعده كاف من الموظفين وبحساب مصرفي وموطن مبين في سجله التجاري لا يمنع أن يعهد بالإشراف عليه وعلى بعض الفروع الأخرى إلى مركز إدارة آخر يخضع بدوره للمركز الرئيسي ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بخضوع فروع الشركة بالجمهورية العربية المتحدة وجمهورية لبنان والمملكة العربية السعودية لإدارة مجموعة الشرق الأوسط ببيروت على ما قرره من أنه " ثبت للمحكمة من المستندات المقدمة من المستأنف عليه أن فروع " شركة وستركس كومبني " بالشرق الأوسط ( الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية لبنان والمملكة العربية السعودية ) وإن تميز كل منها بنشاطه الخاص بدائرة الدولة التي يقوم فيها ، إلا أنها تخضع ثلاثتها لإدارة مجموعة الشرق الأوسط " وستركس كومبني ايسيت " التي يقع مقرها بميناء بيروت ويقوم على رأسها إبان قيام أسباب النزاع السيد / ليان مازيل وندليت الذي يشرف على نشاط الفروع الثلاثة ويصرف أمورها الجوهريّة نيابة عن المركز الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية ، وآية ذلك مستمدة من الدلائل الآتية ( أولا ) أن إقامة مدير للفرع لا تخوله سلطات الإدارة إلا بناء على تفويض يصدر له من مدير مجموعة الشرق الأوسط الأمر الذي يدل عليه أنه عندما عين المستأنف عليه مديرا لفرع الشرق الأوسط صدر له في الثاني من شهر فبراير سنة ١٩٦٠ توكيل من السيد / ليان مازيل وندليت بصفته وكيلا عن الشركة في الشرق الأوسط أجرى توثيقه برقم ٤٩٧ توثيق الاسكندرية لسنة ١٩٦٠ أباح له فيه تعيين موظفي الفرع وفصلهم واستئجار مقاره وتجديد الإجارة وفسخها وأداء ما عليه واستيفاء ماله دون الاستدانة وتمثيله لدى مختلف الجهات الإدارية والقضائية وتوكيل المدافعين الذين يقتضى الحال توكيلهم للمرافعة عنه ( ثانيا ) أن مدير مجموعة الشرق

الأوسط هو الذى يتصرف فى شئون الوظائف الرئيسية فى الفروع الثلاثة التابعة له ويختار لها من يرى اختياره من الموظفين فيقلده منصبها ، فهو ( أ . م وندليت ) الذى كتب فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ إلى المستأنف عليه بأنه يعيده إلى عمله السابق كرئيس للحسابات ومساعد للمدير العام ويولى فى مكانه من يدعى ( ولترماير ) مديرا عاما وأنه إن آلمه تنفيذ ذلك فعليه أن يذكر أن هذه التغييرات إنما تجرى فى سبيل المصلحة العامة للشركة ، كما كتب إليه فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بأنه يعينه مراقبا لفروع الشركة فى مصر ويرفع مرتبه إلى مائة جنيه شهريا اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ ويأذن له أن يقوم بأجازته السنوية ابتداء من أول نوفمبر ( ثالثا ) أنه عند ما أريد للمستأنف عليه أن يعمل بمشروع الظهران فقد كتب إليه مدير مجموعة الشرق الأوسط المتقدم الذكر فى ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ بأنه قد وقع عليه الاختيار ليعمل رئيسا للحسابات بذلك المشروع لقراءة ثلاثة سنوات تبدأ من أول أبريل سنة ١٩٦٢ ( رابعا ) أن عقد استخدام المستأنف عليه بمشروع الظهران قد أبرم فيما بينه وبين الوكيل المفوض لشركة وستركس كومبني بالشرق الأوسط السيد / ليمان ماريل وندليت . ( خامسا ) أنه عندما استعد المستأنف عليه للسفر تلقى من مدير فرع الجمهورية العربية المتحدة فى ٨ مايو سنة ١٩٦٢ إيصالا بأنه تسلم منه كافة الأوراق التى كانت فى حوزته للشركة وذلك بمناسبة نقله للعمل بمقر الشركة بالظهران بالسعودية " فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه اعتبر تحرير عقد جديد مع المطعون عليه للعمل بالسعودية مجرد إجراء شكلى للحصول على تصريح بالعمل لدى هيئة أجنبية ، وهو منه خطأ ومخالفة لأحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ لأن هذا القانون يحظر فى المادة الأولى منه على كل شخص يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتعاقد للعمل أو يعمل فى حكومة أو شركة أو هيئة أو منظمة دولية أو أجنبية أو فرع أو مكتب لها دون أن يحصل على إذن سابق من وزير الداخلية ، ومتى كان المطعون عليه قد حصل على هذا الإذن من قبل للعمل بفرع الشركة بالقاهرة وهو فرع لشركة أجنبية فإنه لم تكن به حاجة للحصول على إذن جديد إذا ما رغب فى العمل بفرع الشركة بالمملكة العربية السعودية .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية على أن " يحظر على كل شخص يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتعاقد أو يعمل في حكومة أو شركة أو هيئة أو مؤسسة أو منظمة دولية أو أجنبية أو فرع أو مكتب لها دون أن يحصل على إذن سابق من وزير الداخلية سواء كان هذا العمل بأجر أو بمكافأة أو بالهجان ويضع وزير الداخلية الشروط التي يرى وجوب توافرها في طالب الإذن ". وفي المادة الثانية منه على أن " لا يلتفت إلى الطلبات التي يتقدم بها أصحابها على غير النموذج المعد لذلك أو التي لا تتوافر فيها الشروط التي يضعها وزير الداخلية ". ثم النص في النموذج الذي أعده وزير الداخلية لطلب الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية الصادر به قرار وزير الداخلية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه " إذا كان مقر العمل خارج الجمهورية العربية المتحدة يجب إرفاق عقد العمل موثق أو مصدق عليه من جهة رسمية معتمدة أو شهادة تقوم مقامه بالنسبة للوظائف الحكومية أو العامة " ، يدل على أنه يتعين على المصريين الذين يريدون العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل خارج الجمهورية العربية المتحدة أن يتقدموا للجهات المختصة بعقود عمل مع تلك الهيئات وتكون موثقة أو مصدقا عليها من جهة رسمية معتمدة أو شهادات تقوم مقامها بالنسبة للوظائف الحكومية أو العامة للحصول على الإذن ، وأنه لا يعنى من تقديم هذه العقود سبق العمل بالهيئات الأجنبية إذا كان مقر العمل داخل الجمهورية العربية المتحدة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما قرره من أن تعاقد الشركة الطاعنة مع المطعون عليه على العمل بالملكة العربية السعودية ، لا يعدو كونه نقلا إلى وظيفة أخرى بالشركة ذاتها ، وأن إبرام هذا العقد إنما كان إجراء شكليا اقتضاه تنفيذ أمر النقل بحيث لا يسوغ بحال اعتباره منها لعقد عمله الأصلي ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين ( أولهما ) أنه اعتبر تحرير عقد عمل جديد مع المطعون عليه مجرد إجراء شكلي لا يترتب عليه إنهاء عمله الأصلي لدى الشركة



الطاعنة بفرع الجمهورية العربية المتحدة في حين أن العقد الجديد قد تم بإرادة الطرفين فأنهى بذلك علاقة العمل السابقة وأنشأ علاقة عمل جديدة، فإذا استحال تنفيذ هذا العقد الأخير لسبب خارج عن إرادة الشركة وهو رفض السلطات السعودية لدخول المطعون عليه أراضيها مما يعد في حكم القوة القاهرة فلا يجوز القول بأن المطعون عليه قد فصل من عمله بالشركة فصلاً تعسفياً ( وثانيها ) أنه لم يعول على استلام المطعون عليه لمستحقاته لدى هيئة التأمينات الاجتماعية في حين أن استلامه لتلك المستحقات يدل على أنه هو الذي أنهى علاقة العمل مع فرع الشركة بالجمهورية العربية المتحدة بمحض اختياره ليعمل خارج البلاد وإنهاء عقد العمل من جانب العامل لا يعد فصلاً تعسفياً .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بما انتهى إليه الحكم المطعون فيه وعلى ما سبق بيانه في السبب السابق من أن تعاقد الشركة الطاعنة مع المطعون عليه على العمل بالملكة العربية السعودية لا يعدو أن يكون نقلاً إلى وظيفة أخرى بالشركة ذاتها . ومردود في الوجه الثاني منه بما أورده الحكم المطعون فيه من أنه ” لا يؤثر في هذه النتيجة أن يحصل المستأنف عليه على المكافأة المستحقة له من هيئة التأمينات الاجتماعية ، ذلك أن من الطبيعي وقد انتقل للعمل في الخارج مدة ثلاث سنوات — وقد تزيد — يباشر خلالها عمله لحساب فرع المملكة العربية السعودية أن يعمل من جانبه على تجنب فرع الجمهورية العربية المتحدة مسؤولية التزامه بأن يؤدي له هيئة التأمينات مساهماته الشهرية عن عمل لا يؤديه لديه ، وليس ثمة من وسيلة لوقف أداء هذه المساهمة إلا بتصفية حسابه لدى تلك الهيئة “ وأنه ” وقد تبين أن المستأنف عليه لم ينه عقد استخدامه الأصلي وإنما نقل لوظيفة أخرى فإن عقد استخدامه يبقى ممتداً بحيث أنه متى تعذر انتقاله لفرع عمله الجديد وجب على الشركة صاحبة العمل أن تعيده لعمله الأول أو تعين له مقراً آخر على ما صرحت له به في برقيتها المؤرخة ١٥ يونيو ١٩٦٢ فاذا تنكرت لتعهداتها هذه وتوقفت عن صرف أجر المستأنف عليه إليه فانما تكون بذلك قد فصلته اعتسافاً “ وهي قرارات موضوعية سائغة تكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن توقف الطاعنة عن إعادة المطعون عليه إلى عمله الأصلي بفرع الجمهورية العربية المتحدة يعد فصلا تعسفيا ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون إذ تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين إلغاؤه ، والثابت من الأوراق أن المطعون عليه هو الذي أنهى علاقته بفرع الشركة بالجمهورية العربية المتحدة وتسلم مستحقاته من هيئة التأمينات الاجتماعية عن مدة خدمته بالفرع المذكور ثم تعاقد على عمل جديد بفرع الشركة بالسعودية ، واستحال تنفيذ هذا العقد الأخير لقوة القاهرة وهو ما لا يتأتى معه القول بأن الشركة الطاعنة هي التي فصلته من عمله .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على السبب الثاني من أن الشركة هي التي نقلت المطعون عليه إلى فرعها بالمملكة السعودية استمرارا لعقد العمل القديم ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی قاتب ونيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد احمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

( ١٨٨ )

### الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٥ القضائية :

( ا ) دعوى . ” نظر الدعوى ” .

عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها .

( ب ) أمر أداء . ” طلب الأمر والتكليف بالوفاء ” .

العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء . ما هيئتها . بديل ورقة التكليف بالحضور . شرط التكليف بالوفاء . عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . هو شرط لصدر الأمر .

( ج ) إلزام . ” حوالة الحق ” . صورية .

عدم دفع المقابل في الحوالة لا يجعلها صورية م ٣٠٨ مدني .

( د ) ” أوراق مالية ” . ” شراء الأسهم بواسطة سمسار ” . سمسرة . بيع

عدم توقيع السمسار على فاتورة شراء الأسهم العادرة عنه لا يؤثر في القرينة المستفادة من قيامه بتحريرها . توقيع المشتري على هذه الفاتورة . عدم لزومه لصحتها .

( هـ ) أوراق مالية . ” بيع الأسهم بالأجل ” . بورصة . بيع .

اللائحة العامة لبورصات العادرة بالمرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٢  
عدم حظرها بيع الأسهم بالأجل . كل ما اشترطته هو تسوية عملية البيع العاجلة .

١ — طبقا للسادة . ٢/٣٤ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة — لا يجوز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون



إطلاع الخصم الآخر عليها ، وإذ كان يبين من الرجوع إلى الأوراق أن مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف قد أودعت دون أن يؤشر عليها بما يفيد سبق إعلانها للاستئناف عليهما أو اطلاعهما عليها ، فلإن إغفال الحكم الرد على هذه المذكرة يكون موافقا للقانون .

٢ — العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء وإذ لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة وإنما هو شرط لصدور الأمر وإذ كان الطاعن لم ينع بأي عيب على هذه العريضة وانصب نعيه على إجراء سابق عليها وهو التكليف بالرفاء ، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت في النزاع المطروح عليها بإلزام الطاعن بالدين موضوع طلب أمر الأداء فإنه على فرض صحة ادعاء الطاعن بأنه لم يخطر بالتكليف بالوفاء إخطارا صحيحا وأن الأمر صدر رغم ذلك وأيده الحكم المطعون فيه فلإن النعي على الحكم بخالفه القانون يكون غير منتج .

٣ — عدم دفع المقابل في الحوالة لا يجعلها صورية إذ تجيز المادة ٣٠٨ من القانون المدني الحوالة بغير مقابل .

٤ — توقيع المشتري على فاتورة شراء الأسهم غير لازم لصحتها كما أن عدم توقيع السمسار بشخصه على الفاتورة الصادرة منه لا يؤثر على القرينة المستفادة من تحريرها .

٥ — إذا كان الثابت في الدعوى أن واقعة بيع الأسهم قد تمت في سبتمبر سنة ١٩٥٣ فلإنها بذلك لا ينطبق عليها أحكام القانونين رقمي ٣٣١ سنة ١٩٥٦ و ١٦١ سنة ١٩٥٧ بل تخضع لأحكام اللائحة العامة للبورصات الصادرة بالمرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وهي لا تحظر بيع الأسهم بالأجل وكل ما اشترطته هو تسوية عمليات البيوع العاجلة خلال يومين من إتمامها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد / المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة المصرية للقطن والتجارة طلبت من رئيس الدائرة المختصة بمحكمة القاهرة الابتدائية أن يصدر أمرا بالزام يوسف فارس بأن يؤدي لها مبلغ ٧٩٢٨ ج و ٨٨٢ م والفوائد بواقع ٥٪ سنويا حتى السداد. وأسست طلبها هذا على أن شركة ليفى روسانو وشركاهم كانت تدين المدين بمبلغ ٢٤٦٠٠ ج بسند تاريخه ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ تعهد فيه بأن يؤدي لها هذا الدين على أقساط سنوية قيمة كل قسط ٥٠٠٠ ج عدا الأخير منها فقيمته ٤٦٠٠ ج وأن الشركة الدائنة قد حولت إليها هذا السند فى ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ وأنها قامت فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٧ بإعلان الحوالة للمدين الذى كان متأخرا وقتئذ فى الوفاء بمبلغ ٢٩٢٨ ج و ٨٨٢ م من قسط سنة ١٩٥٦ وكامل قسط سنة ١٩٥٧، وإذا صدر أمر الأداء فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بطلبات الشركة المصرية للقطن والتجارة فقد عارض فيه المدين وأدخل الشركة المحيلة خصما فى الدعوى ودفع ببطلان الحوالة، وطلبت الشركة المصرية للقطن والتجارة رفض المعارضة كما طلبت الحكم لها بما تبقى من الدين بعد حلول أجله وانضمت إليها الشركة المحيلة فى طلباتها. وبتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية (أولا) بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد أمر الأداء المعارض فيه وألزمت المعارض بالمصاريف (ثانيا) بالزام المعارض بأن يدفع للشركة المصرية للقطن والتجارة ١٧٥٢٨ ج و ٨٨٢ م والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٥/٤/١٩٥٩ حتى السداد والمصاريف المناسبة ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة. واستأنف يوسف فارس هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء وإلغاء أمر الأداء واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المستأنف عليهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

عن الدرجتين؛ وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٧٧ سنة ٨١ ق، وبتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول المعارضة شكلا وتأييد أمر الأداء المعارض فيه (ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف في شقه الثاني إلى إلزام المستأنف بأن يدفع للشركة المستأنف عليها الأولى مبلغ ٩٦٠٠ ج والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٥/٤/١٩٥٩ حتى السداد (ثالثا) بإلزام المستأنف بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدأ دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن محكمة الاستئناف قد أرجأت إصدار الحكم في القضية إلى يوم ٦ أبريل سنة ١٩٦٥ وصرحت للخصوم بتقديم مذكرات إلى ما قبل تلك الجلسة بأسبوع ورغم أن الطاعن قدم مذكرته في ٢٨ مارس فإن الحكم المطعون فيه قد أغفلها ولم يشر إلى ما تضمنته من أوجه دفاع مخالفا بذلك أحكام المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التي توجب اشتغال الحكم على طلبات الخصوم وخلاصة ما استندوا إليه من أدلة واقعية وحجج قانونية والرد عليها كما أهدر الحكم حق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه طبقا للمادة ٣٤٠/٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ، إذ كان ذلك وكان يبين من الرجوع إلى الأوراق ، أن مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف قد أودعت بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٥ ولم يؤثر عليها بما يفيد سبق إعلانها للمستأنف عليهما أو اطلاعهما عليها ، فإن إغفال الحكم الرد على هذه المذكرة يكون موافقا للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعن دفع ببطلان التكليف بالوفاء له في غير موطنه، ولعدم بيان صفة ووظيفة ممثل الشركة التي أعلنته، وقضى



الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مستندا في ذلك إلى أن كافة الإعلانات التي وجهت للطاعن قد تمت في المحل الذي اختاره لنفسه ولا يؤثر في صحتها أن يكون له سكن في شارع كليوباتره بمصر الجديدة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور ، لأن الثابت في ورقة الإعلان أن المحضر قد انتقل إلى مقر الشركة الشرقية للسينا بشارع شريف رقم ٣٠ وخاطب أحد الموظفين وسلمه الإعلان ، وإذا كانت هذه الشركة هي شركة مساهمة ولها شخصية اعتبارية مستقلة ويعمل بها الطاعن رئيسا لمجلس إدارتها فإنه لا يصح إعلانها بها ولا وجه للقول بأن مقرها هو محل الإقامة الذي اختاره الطاعن قبل حلول الشركة فيه لأن الإعلان بعد هذا الحلول يكون قد تم في موطن شخص آخر ، كما أغفل الحكم الرد على الدفع بالبطلان لعدم ذكر صفة ووظيفة ممثل الشركة موجهة الإعلان مع أنه من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الإعلان .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن العريضة التي تقدم لإستصدار أمر الأداء هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء وإذا لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة وإنما هو شرط لصدور الأمر وكان الطاعن لم ينع بأي عيب على هذه العريضة وانصب نعيه على إجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمة الإستئناف قد قضت في النزاع المطروح عليها بإلزام الطاعن بالدين موضوع طلب أمر الأداء فإنه على فرض صحة إدعاء الطاعن بأنه لم يخطر بالتكليف بالوفاء إخطارا صحيحا وأن الأمر صدر رغم ذلك وأيده الحكم المطعون فيه ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير متج .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور من وجوه ( أولا ) أنه إعتد بالحوالة رغم صدورها ممن لا يملكها لأن التوكيل الذي اعتمد عليه المرقعون على هذه الحوالة في النيابة عن الشركة المحيلة هو توكيل للإدارة لا يبيح أعمال التصرفات الآتية للملكية ومنها الحوالة ، كما أن هذا التوكيل وإن نص على الإكتفاء بتوقيع اثنين من الوكلاء إلا أنه يشترط في حالة اشتراك كل من البير سلامة وفيلكس روسانو في التوقيع أن ينضم إليهما ثالث من بين أشخاص التوكيل ، ورغم هذا الحظر القائم بالتوكيل فإن الحكم

اعتد بالحوالة دون أن يبين من هما الاثنان الموقعان عليها نيابة عن المطعون عليها الثانية ومدى حقهما في ذلك وهل يشترط توقيع ثالث معهما لإنعقاد الحوالة من عدمه، وهو ما يعيب الحكم بالقصور والخطأ في فهم التوكيل على الوجه الصحيح (وثانيهما) أن الطاعن دفع بصورية الحوالة لعدم أداء مقابل لها وطلب نذب خبير لتحقيق هذه الصورية بالإطلاع على دفاتر المطعون عليهما، وكان رد الحكم على هذا الدفع أن عقد الحوالة قد تضمن ذكر وصول القيمة ولم يقيم الدليل على العكس، ووجه الخطأ في ذلك أنه اتخذ من العقد المطعون فيه بالصورية دليلا على قبح هذه الصورية (وثالثها) أن الحكم قد أقر حوالة غير جائزة إذ أن الطاعن قد اشترى الأسهم موضوع هذه الحوالة بالتقسيط من المطعون عليها، الثانية وأودعها لديها لتقوم بردها تباعا عند الوفاء بكل قسط من الثمن، ومن المقرر أن الإيداع من عقود الاثتمان التي يكون فيها للشخص المودع لديه الاعتبار الأول فلا يجوز له أن يحل غيره محله بطريق التنازل أو الحوالة نظرا لطبيعة الإيداع سالفه الذكر وتطبيقا لحكم المادة ٣٠٣ من القانون المدني، هذا فضلا عن أن حوالة الأسهم تمت بغير إذن المودع وهو ما تحرمه المادة ٧٢١ من ذات القانون وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع ورد عليه الحكم بأنه ليس ثمة ما يمنع من تحويل الأسهم المرهونة وإيداعها لدى المحال إليه وليس في هذا الرد ما يواجه دفاع الطاعن في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول، منه بأنه غير منتج، ذلك أن الثابت في الدعوى أن المطعون عليها الثانية - المحيلة - والتي أدخلها الطاعن في الخصومة قد انضمت إلى المطعون عليها الأولى في طلباتها وأقرت صدور الحوالة منها . ومردود في الوجه الثاني بأن عدم دفع المقابل في الحوالة لا يجعلها صورية إذ تجيز المادة ٣٠٨ من القانون المدني الحوالة بغير مقابل . ومردود في الوجه الثالث بأن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن " الحوالة قد تمت عن دين ثابت مقسط لاعلاقة له بثمن الأسهم لأن الثمن المذكور قد تسدد نقدا وبالكامل حسب ما جاء بالفاتورة وأصبح الدين ديناً عادياً تجري عليه الحوالة كما اقترن التحويل بتسليم الأسهم المرهونة إلى الشركة المحال إليها التي أودعها

أحد البنوك لحسابها باسم المستأنف وقد أعلن المستأنف بالحوالة في ١٩٥٧/٥/٢٢ دون أى اعتراض منه ، وأن العقد لا يعدو أن يكون قرضا مؤمنا برهن وأن هذا الرهن يزول قانونا بمجرد سداد الدين وليس هناك ما يمنع من حوالة الدين استقلالاً مع بقاء حق المدين في استرداد الرهن من الدائن والإفراج له عن أسهمه نتيجة انقضاء عقد الرهن بالوفاء “ ومن ذلك يبين أن الحكم قد استخلص من أوراق الدعوى أن الحوالة قد انعقدت على قرض مضمون برهن لا عن الأسهم أو ثمنها وهو استخلاص واقعى سائغ ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قد اعتد ببيع الأسهم للطاعن وهو منه خطأ ومخالفة للقانون من وجهين ( أولهما ) أن هذا البيع تم دون وساطة سمسار ومن ثم فإنه يكون قد وقع باطلا طبقا للسادة الأولى من القانون ٣٢٦ سنة ١٩٥٣ ولا يغير من ذلك كون المطعون عليها الأولى قد قدمت فاتورة محررة على ورقة باسم السمسار — رويد جبالى — إذ أن هذه الفاتورة مصطنعة ، لأن السمسار المنسوبة إليه قد غادر البلاد نهائيا ولم يوقع عليها بل وقعها من يدعى كوهين الذى يعمل لدى المطعون عليها الثانية كما أنه ليس للطاعن توقيع على هذه الفاتورة مع أن سند الدين أوجب توقيعه عليها ( وثانيهما ) أن بيع الأسهم بالأجل محظور طبقا لأحكام القانونين ١٦١ سنة ١٩٥٧ ، ٣٣١ سنة ١٩٥٦ ولكن الحكم المطعون فيه تفاديا من تقرير هذا البطلان صور بيع الأسهم على أنه صادر من المطعون عليها الثانية إلى السمسار ومن هذا الأخير إلى الطاعن ، وهو تصوير مخالف لما ورد بسند الدين من أن المطعون عليها الثانية هي البائعة للأسهم ومخالف كذلك لأحكام القانون التى تمنع السمسار من أن يكون طرفا فى المعاملات التى تجرى فى البورصة .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجه الأول منه ، بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص من توقيع الطاعن على سند المديونية الذى تضمن شراء الأسهم عن طريق السمسار — رويد جبالى — بالبورصة وبالثمن المبين به الذى دفع نقدا من المطعون عليها الثانية نيابة عن الطاعن ، ما يفيد إقرار الطاعن بأن البيع قد تم بواسطة سمسار وأن الثمن قد دفعته المطعون عليها الثانية بالبورصة



وقبلت أن تحصله مقسما على أن تصبح الأسهم مرهونة وفاء لهذا الدين وهو استخلاص موضوعي سائع ، وإذ كان توقيع الطاعن على فاتورة الشراء غير لازم لصحتها وكان عدم توقيع السمسار بشخصه على الفاتورة الصادرة عنه لا يؤثر على القرينة المستفادة من تحريرها ، وكان هذا وذاك لا يتعارض مع ما استخلصته محكمة الموضوع مما جاء بسند الدين فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس . ومردود في الوجه الثاني بأن الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائي معه — قد استخلص من الأوراق في حدود سلطته الموضوعية أن بيع الأسهم لم يكن بالأجل بل تم دفع الثمن فورا عن طريق القرض الذي عقده الطاعن مع المطعون عليها الثانية ، هذا بالإضافة إلى أن الثابت في الدعوى أن واقعة البيع قد تمت في سبتمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك لا ينطبق عليها أحكام القانونين رقمي ٣٣١ سنة ١٩٥٦ ، ١٦١ سنة ١٩٥٧ بل تخضع لأحكام اللائحة العامة للبورصات الصادرة بالمرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وهي لا تحظر بيع الأسهم بالأجل وكل ما اشترطته هو تسوية عمليات البيوع العاجلة خلال يومين من إتمامها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : همام زكريا ، وسليم راشد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشريفي .

( ١٨٩ )

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٤ القضائية :

تأمينات اجتماعية . ” التزام هيئة التأمينات بمعاش العامل “ .

صاحب العمل يلتزم بالاشتراك عن عماله لدى هيئة التأمينات وبأداء هذه الاشتراكات  
إليها في مواعيدها . مقابل ذلك تلتزم الهيئة بترتيب معاش خلف العامل المتوفى . لا يجوز  
للهيئة الرجوع على صاحب العمل بالمعاش أو بقبضته الاستبدالية . المعاش لا يعد من قبيل الفقة  
أو التعريض .

مؤدى نصوص المواد ١٨ و ٧٨ و ٣٤ و ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩  
والمادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى حلت محل المادة ٧٦  
من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن المشرع ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية  
بأداء المعاش الشهرى المنصوص عليه فى المادة ١/٣٤ إلى مستحقه بعد وفاة  
العامل وهى لا تلزم بأدائه كاملا إلا إذا كان صاحب العمل قد اشترك عن العامل  
المتوفى فى هذا التأمين ، فإذا لم يكن قد اشترك فيه ، فإن التزام الهيئة بالمعاش  
يكون على أساس الحد الأدنى للأجور بصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٩  
من القانون المذكور ، وأن المشرع قد حصر التزامات صاحب العمل فى الاشتراك  
عن عماله لدى الهيئة وبأداء هذه الاشتراكات إليها فى مواعيدها . وقد فرض  
المشرع هذه الالتزامات على صاحب العمل باعتبارها أقساط تأمين يدفعها إلى  
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل التزامها بترتيب معاش خلف العامل  
المتوفى . ولما كان من المقرر أنه ليس للؤمن أن يرجع على المستامن بقيمة التأمين  
الذى يدفعه للمستفيد فإنه لا يكون للهيئة العامة للتأمينات أن ترجع على صاحب

العمل بالمعاش أو بقمته الاستبدالية . ولا يؤثر في ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من أن للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع ما تكلفته من نفقات وتعويض ، ذلك أن المعاش لا يعد من قبيل الفقة أو التعويض لأن الوفاء به إنما هو تنفيذ لالتزام قرره القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدة / تحية أحمد حسين عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين عفاف وعلى يحيى السويى أقامت الدعوى رقم ١٦٦ سنة ١٩٦٢ المنيا الابتدائية ضد عبد المنعم فهم على شحاته ، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طالبة الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفع لها معاشا شهريا قدره ستة جنيهات من تاريخ وفاة مورثها المرحوم يحيى على سيد السويى الحاصلة في ١٩٦٠/١٢/٤ ، استنادا إلى أنه كان يعمل في مخبز المدعى عليه الأول بمرتب شهري قدره ١٢ جنيه وتوفى أثناء تأدية عمله وبسببه إذ أصيب نتيجة انفجار خزان المخبز اصابة أدت إلى وفاته ، وأثناء سير هذه الدعوى أقامت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دعوى فرعية على المدعى عليه الأول طلبت فيها إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٧٦٠ جنيه منه مبلغ ٧٥٠ جنيه يمثل القيمة الاستبدالية للمعاش الشهري المطلوب للمدعية ومبلغ ١٠ جنيه مقابل مصاريف جنازة المورث — وفي ١٩٦٢/٤/٢٨ حكمت المحكمة في الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليها الثانية بأن تؤدي للمدعية معاشا شهريا بواقع ٢٠٠ قرش اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ على أن يستمر هذا المعاش المدة المقررة قانونا . وفي ١٩٦٢/١١/٢٤ حكمت في الدعوى الفرعية بإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعى عليها الثانية مبلغ عشرة جنيهات قيمة مصاريف الجنازة ورفضت ماعدا ذلك ، واستأنفت



الهيئة هذا الحكم لدى محكمة استئناف بني سويف طالبة تعديله والحكم لها بكل طلباتها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٦٤ سنة ١ ق . وفي ٥ مارس سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . وطعنت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى في خصوص طلب القيمة الاستبدالية للعاش الشهري المطلوب مستندا في ذلك إلى أن المعاش والقيمة الاستبدالية لا يدخلان في مدلول عبارة "النفقات والتعويض" الواردة في المادة ٢/٧٩ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ وإنما ينطوي تحت مدلولها التعويض المشار إليه في المادة ٥٩ والمكافأة المنصوص عليها في المادة ٧١ مكرر (١) وأنه ليس في قانون التأمينات الاجتماعية ما يلزم صاحب العمل بأداء المعاش الشهري للعامل أو بدفع قيمته الاستبدالية للهيئة ، وأنه لا يسوغ عقلا تعدد الجزاءات التي تفرض على رب العمل وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ الاستفادة من نصوص المواد ٧٩ ، ٧٦ ، ٧٣ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ أن للهيئة الحق في الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائدها تأخيرها بواقع ٦ ٪ سنويا و بمبلغ اضافي يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف وبجميع ما تكلفته من نفقات وتعويض قبل من لم يقيم رب العمل بالاشتراك عنه ، وهي جزاءات يمكن توقيعها جميعا على رب العمل المخالف ، وعلى ذلك فانه يكون من حق الهيئة فضلا عن الحصول على الاشتراكات أن تحصل على النفقة والتعويض أيا كانت صورتها ، والمعاش هو نوع من التعويض المقسط يقرره الشارع للعامل أو ورثته في بعض الأحوال فاذا دفعته الهيئة فانه يكون لها تقديره والرجوع بقيمته الاستبدالية على رب العمل بوصفه تعويضا أو نفقة تكفلت بهما .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ بما نص عليه في المادتين ١٨ ، ٧٨ منه قد جعل الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ، وتضمن

للـفـصـل الأول من الباب الثالث منه القواعد الخاصة بتأمين إصابات العمل وبين في المادة ٢٤ وما بعدها التعويضات والمعاشات التي تستحق للعامل المصاب أو للمستحقين عنه بعد وفاته، وألزم الهيئة بأداء هذه التعويضات والمعاشات لمستحقها . كما نص في المادة ١/٣٤ منه على أنه ” إذا أدت الإصابة إلى وفاة المصاب فعلى الهيئة أن ترتب معاشا شهريا قيمته ٥٠٪ من أجر المتوفى بحيث لا يقل عن ٢٠٠ قرش ولا يتجاوز ٢٠ جنيه شهريا يوزع على المستحقين من بعده على الوجه المبين في المادة ٨٩ “ ونصت المادة ٧٣ منه على أنه ” على صاحب العمل أن يورد الاشتراكات المقطوعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لحسابهم إلى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي ، وتحتسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنويا عن المدة من اليوم التالي لانتفاء الشهر الذي اقطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها “ كما نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي يسرى حكمها من تاريخ سريان هذا القانون بمقتضى المادة ٥ من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ على أنه ” فضلا عما تقضى به المادة ١٤ من هذا القانون يلتزم صاحب العمل الذي لم يقم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجور الحقيقية بأن يؤدي إلى الهيئة مبلغا إضافيا يوازي ٥٠٪ من قيمة الاشتراكات التي لم يؤدها وذلك دون تنبيه أو إنذار ويلزم صاحب العمل إذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ إضافي يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر بمقد أقصى قدره ٣٠٪ “ ” ومؤدى هذه النصوص أن المشرع ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء المعاش الشهري المنصوص عليه في المادة ١/٣٤ إلى مستحقه بعد وفاة العامل وهي لا تلزم بأدائه كاملا إلا إذا كان صاحب العمل قد اشترك عن العامل المتوفى في هذا التأمين فإذا لم يكن قد اشترك فيه فإن إلزام الهيئة بالمعاش يكون على أساس الحد الأدنى للأجور وذلك عملا بصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٩ من القانون المذكور ، وأن المشرع قد حصر التزامات صاحب العمل في الاشتراك عن عماله لدى الهيئة وبأداء هذه الاشتراكات إليها فإن تأخر عن أدائها في مواعيدها المبينة في القانون التزم بأداء قيمتها وبفوائد هذا التأخير

بواقع ٦٪ سنويا وبمبلغ إضافي يعادل ١٠٪ شهريا من قيمة هذه الاشتراكات وبمحد أقصى قدره ٣٠٪ فإذا تخلف عن الاشتراك عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجور الحقيقية فإنه يكون ملزما بأن يؤدي للهيئة قيمة هذه الاشتراكات وفوائد التأخير بواقع ٦٪ وبمبلغ إضافي يعادل ٥٠٪ من قيمتها ، وقد فرض المشرع هذه الالتزامات على صاحب العمل باعتبارها أقساط تأمين يدفعها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل التزامها بترتيب معاش خلف العامل المتوفى . ولما كان من المقرر أنه ليس للتأمين أن يرجع على المستامن بقيمة التأمين الذي يدفعه للاستفيد فإنه لا يكون للهيئة العامة للتأمينات أن ترجع على صاحب العمل بالمعاش أو بقيمته الاستبدالية، ولا يؤثر في ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من أن للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع ما تكلفته من نفقات وتعويض ، ذلك أن المعاش لا يعد من قبيل النفقة أو التعويض لأن الوفاء به إنما هو تنفيذ لالتزام قرره القانون، ويؤكد ذلك أن المشرع حذف عبارة ”الرجوع بما تكلفته الهيئة من نفقات وتعويض“ من نص المادة ١١٣ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ المقابلة للمادة ٧٩ المشار إليها وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون قد خالف القانون .



## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی ، نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حامد ،  
وملي عبد الرحمن .

( ١٩٠ )

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٥ القضائية :

أوراق تجارية \* تظهير الأوراق التجارية “ .

تظهير السند لا يظهره من الدفع بمجرد الموقع من حق التوقيع إلا إذا أقره المالك  
للقانوني للسند .

التظهير لا يظهر السند من الدفع بمجرد الموقع من حق التوقيع إلا إذا أقره  
المالك القانوني للسند ، وفي هذه الحالة يصبح لهذا الإقرار أثر رجعي فيعتبر  
التظهير نافذاً في حقه من يوم صدوره من المظهر لا من يوم الإقرار لأن الإقرار اللاحق هو  
في حكم التوكيل السابق وعلى ألا يضر بالحقوق التي كسبها الغير قبيل حصول  
الإقرار ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى  
بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن الإقرار قد تم بعد رفع الدعوى مما يضر بحقوق  
المدين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن شركة النيل للحليج ( الطاعة ) أقامت الدعوى رقم ١١٧٠

سنة ١٩٦٠ كلى المنصورة ضد على أبو العينين محمد القبلاوى ولطفى يسى جرجس (المطعون عليهما الأول والثانى) طالبة إلزامهما متضامتين بأن يدفعاهما مبلغ ١٩٣٠ جنيها والفوائد بواقع ٧٪ سنويا من ١٩٦٠/١٠/٥ بالنسبة لمبلغ ٨٥٠ جنيها ومن ١٩٦٠/١٠/٦ بالنسبة لمبلغ ٧٥٠ جنيها ومن ١٩٦٠/١٠/١٠ بالنسبة لمبلغ ٢٣٠ جنيها حتى السداد. وقالت فى بيان دعواها أن شركة أندريا كبورس وشركاه كانت تدان المدعى عليهما بالمبلغ المطالب به بموجب ثلاثة سندات اذنية مؤرخة ١٩٦٠/١٠/٥ ، ١٩٦٠/١٠/٦ ، ١٩٦٠/١٠/١٠ وتستحق السداد جميعها وقت الطلب، وتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٨ ظهرت لها الشركة الدائنة هذه السندات، واذ نهت عليهما بالسداد ولم يستجيبا لهذا التنبيه وتقدمت بطلب للحصول على أمر ضدهما بأداء الدين ورفض الطلب، فقد أقامت هذه الدعوى للحكم لها بطلباتها سالفه الذكر، ودفع المدعى عليهما بالتخالص قائلين إنهما كانا قد باعا لشركة كبورس كمية من الأقطان بلغ صافى ثمنها ١٠٨٢٥ ج و ٧٧١ م تسلمتا منها مبالغ جملة ١١٠٨٠ جنيها تحررت بها سندات لصالحها ثم تحاسبا وتخالصا عنها بفاتورة مؤرخة ١٩٦١/١/١٤ أشير فيها الى السندات موضوع الدعوى. وتاريخ ١٩٦٣/١١/٣٠ حكمت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة مستندة فى ذلك إلى أن تظهير السندات قد وقع باطلا لصدوره من وكيل غير مفوض فيه. واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة الغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٦٠ سنة ١ قضائية، وأثناء نظره قال محامى الشركة المستأنفة انه يحضر أيضا عن أندريا كبورس عن نفسه وبصفته مديرا مصفيا لشركة أندريا كبورس وشركاه (المطعون عليه الثالث) وأنه بهذه الصفة يؤيد التظهير الصادر من السيد ابراهيم الرفاعى لصالح شركة النيل للحليج المستأنفة وينضم لها فى طلب الحكم بالمبلغ. وتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبقبول تدخل شركة أندريا كبورس وشركاه خصما فى الدعوى وفى موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف. وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها وطلبت قبول الطعن.

وحيث إن مما تنعاه الطاعة في السهين الخامس والسادس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن شركة اندريا كيبورس وشركاء التي تدخلت في الخصومة أمام محكمة الاستئناف وقبل تدخلها قد أجازت الحوالة الصادرة من السيد إبراهيم الرفاعي ومع ذلك فقد قضى الحكم بعدم قبول الدعوى استنادا إلى ما قرره من أن إجازة الموكل اللاحقة لتصرف الوكيل الذي تجاوز حدود الوكالة وإن صححت التصرف المذكور فيما بين الموكل والوكيل إلا أنه لا أثر لها بالنسبة للغير وهما المستأنف عليهما ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، إذ يترتب على إجازة الحوالة من الشركة صاحبة الحق في السندات أن تصبح هذه الحوالة صحيحة نافذة من تاريخ انعقادها ويحتج بها على المدين وليس لهذا الأخير سوى إبداء منازعته في وجود الدين إن كان لها وجه ، هذا بالإضافة إلى أن الحوالة الصادرة من غير مالك ليست باطلة ولكنها قابلة للإبطال وهو ما سلم به الحكم بقوله إن الإجازة تصحح التصرف فيما بين الموكل والوكيل ، ومن المقرر طبقا للمادة ١٣٨ من القانون المدني أن القابلية للإبطال إنما شرعت لمصلحة أحد المتعاقدين وهو المحال إليه ، وليس للمدين المحال عليه أن يتمسك بالإبطال ، وإذا خالف الحكم هذا النظر ولم يعول على الإجازة الصادرة من الدائنة الأصلية فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن التظهير لا يظهر السند من الدفع تتحدد الموقع من حق التوقيع إلا إذا أقره المالك القانوني للسند ، وفي هذه الحالة يصبح لهذا الإقرار أثر رجعي فيعتبر التظهير نافذا في حقه من يوم صدوره من المظهر لا من يوم الإقرار ، لأن الإقرار اللاحق هو في حكم التوكيل السابق ، وعلى ألا يضر بالحقائق التي كسبها الغير قبل حصول الإقرار ، وإذا كان ذلك وكان الحكم لمطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن الإقرار قد تم بعد رفع الدعوى مما يضر بحقوق المدين ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وقد تحجب بهذا الخطأ عن تحقيق دفاع المطعون عليهما الأولين بانقضاء الدين بوفائه للدائنة الأصلية قبل إقرار التظهير مما يتعين معه نقض دون حاجة لبحث باقي الأسباب .



## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيرى ، ومحمد سيد أحمد حاد ، وعلى  
عبد الرحمن .

( ١٩١ )

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) حكم . " تسبب كاف " . وكالة . " الوكالة بالخصومة " .

تحصيل الحكم الاستثنائى بأسباب سائفة قيام الوكالة بالخصومة من المستأنف أمام  
محكمة أول درجة . اعتبار الحكم المستأنف حضوريا فى حقه .

( ب ) نقض . " أسباب الطعن " .

النسب الموجه إلى الحكم الابتدائى الذى لا يجوز الطعن فيه بالنقض . غير مقبول .

١ - إذا كان الحكم الاستثنائى قد حصل من مجرى الدعوى وإجراءاتها  
والأوراق المقدمة فيها تحصيلاً واقعياً سائفاً قيام الوكالة بالخصومة عن الطاعن  
( المستأنف ) أمام محكمة أول درجة وبين العناصر التى استخلص منها هذا  
التحصيل ، فإنه إذا اعتبر الحكم الابتدائى حضورياً فى حق الطاعن لا يكون  
قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

٢ - إذا كان النسب موجهاً إلى الحكم الابتدائى - الذى لا يجوز الطعن فيه  
بطريق النقض - فإنه يكون غير مقبول .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المهندس مصطفى كمال محروس أقام الدعوى رقم ٤٢٧٤ سنة ١٩٦٠

مدنى كلى القاهرة ضد الشريف / محمد محسن آل عون طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٥٨٠ ج منه ٧٠٧٠ ج قيمة المصروفات التى أنفقها فى إصلاح أرضه بموجب المؤرخ ١٨ / ١ / ١٩٥٦ و ٣٠٠٠ ج قيمة المنشآت التى أقامها بالأرض المذكورة و ٥٠٠ ج ثمن أشجار خشبية، كما أقام المدعى عليه بدوره دعوى فرعية ضد المدعى طلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٥٠٠٠ ج وبتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة قبل الفصل فى الموضوع بنسب خبير لمعاينة الأرض موضوع عقد الاتفاق وما أجراه فيها المدعى من إصلاحات وما أقامه عليها من مبان ومنشآت وقيمتها . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٦٣ حكمت حضوريا ( أولا ) فى الدعوى الأصلية بالزام المدعى عليه فيها ( المطعون ضده ) بأن يدفع للطاعن مبلغ جنيه واحد ( ثانيا ) وفى الدعوى الفرعية بالزام المدعى عليه فيها ( الطاعن ) بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٢١٥٠ ج . واستأنف المهندس مصطفى كمال هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٤٨ سنة ٨١ قضائية ، وذكر فى صحيفة الاستئناف أنه تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات أمام محكمة أول درجة ولم يمثل فى الدعوى تمثيلا صحيحا ، وبالتالى يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها من تاريخ اعلانه دون التقيد بتاريخ صدوره عملا بالمادة ٣٧٩ مرافعات . ودفع المستأنف عليه ( المطعون ضده ) بسقوط حق المستأنف فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . وفى ١٨ / ٣ / ١٩٦٥ قررت محكمة الاستئناف حجز الدعوى للحكم بجلسته ٨ / ٤ / ١٩٦٥ وصرحت للطرفين بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع والمدة متاصفة . وأثناء حجز الدعوى للحكم قرر المستأنف بقلم كتاب محكمة الاستئناف بالطعن بالتزوير فى بعض محاضر جلسات الدعوى فى المرحلة الابتدائية وفى اقرار منسوب الى المستأنف عليه ، واستند فى ذلك الى أنه لم يوكل المحامى حسين محمود للحضور عنه أمام محكمة أول درجة وأن التوكيلين المثبتين فى محاضر جلساتها على أنهما صادران منه للمحامى المذكور وأحدهما رقم ١٥٦٢١ سنة ١٩٥٩ توثيق القاهرة وثانيهما رقم ٥٥٥ سنة ١٩٦٤ توثيق عام اسكندرية غير خاصين بالدعوى ، وأن هذا المحامى كان قد توفى فى ١٤ / ٢ / ١٩٦٣ . وبتاريخ ٨ / ٤ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة ( أولا ) بعدم قبول الطعن بالتزوير فى محاضر جلسات المحكمة الابتدائية والاقرار المقدم من المستأنف

عليه لانعدام المصلحة فيه ( ثانيا ) بسقوط الحق في الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد .  
وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القرض للأسباب الواردة في التقرير  
وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولا المطعون عليه  
ولم يبدأ أيهما دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت  
قبول الطعن .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن في أولها على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إنه  
تمسك في صحيفة الاستئناف وفي دفاعه أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه لم يحضر  
أمام محكمة أول درجة ولم يوكل محاميا للحضور عنه ولم يقدم مذكرة بدفاعه وتبعاً  
لذلك لا يكون الحكم حضورياً في حقه ولا يبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره  
في ١٩٦٣/١١/٢٥ وإنما يبدأ الميعاد المذكور من تاريخ اعلانه بالحكم عملاً  
بالفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ مرافعات التي صدر الحكم في ظلها ، وإذ لم يعلن به  
فإن ميعاد الاستئناف يكون قد ظل مفتوحاً حتى تاريخ إقامته بتقديم عريضته لقم  
المحضرين في ١٩٦٤/٤/١٦ ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع  
قولاً منه بأن الطاعن كان ممثلاً في الخصومة أمام محكمة أول درجة بحضور محام  
موكل عنه ، مستنداً في ذلك إلى قرائن حاصلها أن صحيفة الدعوى وقع عليها  
من الأستاذ حسين محمود المحامي ومرفوعة باسم الطاعن وأنه بجلسته أول مايو  
سنة ١٩٦١ حضر الأستاذ روفائيل قسيس عن الأستاذ حسين محمود المحامي  
عن الطاعن ودفع أمانة الخبير المنتدب في الدعوى كما أن الطاعن حضر شخصياً أمام  
الخبير واعتذر بيرية عن حضور إحدى الجلسات ، وهذه القرائن فضلاً عن مخالفتها  
للقانون فهي مردودة بأن توقيع محام على صحيفة الدعوى لا ينهض دليلاً على قيام  
الوكالة بل لابد من وكالة خاصة للرافعة أمام القضاء عملاً بالمادة ٧٠٢ من القانون  
المدني والمادتين ٨١ و ٨٢ مرافعات ، وطالب أن المحامي حسين محمود الذي  
حضر عنه ببعض الجلسات أمام محكمة أول درجة لم يثبت وكالته عنه ولم يردع  
سندها بالملف فإن هذه الوكالة تكون متفية ويكون استنباط الحكم لها من توقيع  
المحامي على صحيفة الدعوى مخالفاً للقانون ، كما أن حضوره شخصياً أمام الخبير الذي  
ندبه المحكمة واعتذاره عن حضور إحدى جلسات المحكمة وقيام محام بدفع أمانة



الحبير باعتباره وكيله عنه ، كل ذلك لا يغني عن وجوب ثبوت التوكيل باعتباره حاضرا في الدعوى لأن تقرير حلول الوكالة الضمنية محل الوكالة الخاصة المقررة قانونا في هذه الحالة مما يخرج عن سلطان القاضي ، وأن استناد الحكم الى تقديم الطاعن مذكرة بدفاعه أمام محكمة أول درجة أمر لا يستفاد منه حضوره أو قيام وكالة المحامي لأن هذه المذكرة غير موقع عليها منه وإنما هي موقعة من محام لا يمثلها فلا ينهض تقديمها دليلا على قيام الوكالة ، ويضيف الطاعن أنه تمسك أيضا أمام محكمة الاستئناف بأنه لم يعلن اعلانا صحيحا بالدعوى الفرعية ولم يكن ممثلا فيها ، واذ التفت الحكم عن هذا الدفاع وقضى بسقوط حقه في الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن " المستأنف بنى طعنه بالتزوير في محاضر الجلسات على أنه لم يوكل الأستاذ حسين محمود المحامي الذي كان يحضر عنه في الدعوى الابتدائية ويقول أن التوكيل رقم ١٥٦٢١ سنة ١٩٥٤ توثيق عام القاهرة غير خاص بالدعوى وكذلك التوكيل رقم ٦١/٥٥ توثيق عام الاسكندرية وهما التوكيلان الثابت أرقامهما بمحاضر جلسات محكمة أول درجة على أنهما صادران منه للمحامي المذكور ، كما قرر أن الأستاذ المحامي المذكور توفي في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٣ ، والمستأنف يستهدف من ذلك القول بأنه لم يحضر إطلاقا في الدعوى الابتدائية ولم يكن ممثلا فيها فيجوز استئناف الحكم الصادر فيها في الميعاد الذي تقدم فيه بصحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين ، وبصرف النظر عن أن الطعن بالتزوير قد حدث بعد الميعاد المحدد له ليقدم فيه دفاعه وبصرف النظر عن أن هذا الطعن قد قرر به قبل أن تعاد الدعوى للرافعة فإن ما ذهب إليه المستأنف غير مجد ، ذلك أن صحيفة الدعوى الابتدائية موقع عليها من الأستاذ حسين محمود المحامي ومرفوعة باسم المستأنف وحدد للدعوى جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١ وبذلك الجلسة حضر محامي عن الأستاذ حسين محمود بتوكيل عام رقم ١٥٦٢١/١٩٥٩ عام القاهرة وليس رقم ١٥٦٢١/١٩٥٩ القاهرة كما يقرر المستأنف في طعنه ، ومع ذلك وبفرض أن رقم التوكيل غير صحيح في محاضر الجلسات ، فإنه مما لا شك فيه أن الأستاذ المحامي المذكور كان وكلا عن المستأنف وأن المستأنف كلفه برفع الدعوى عنه

وبالتوقيع على صحيفتها ، وقد حضر الأستاذ المذكور مرارا عنه في الدعوى كما هو واضح من محاضر جلساتها ، كما حضر المستأنف شخصيا أمام الخبير بجلسته الأربعة ١٩٦٢/٤/١٨ و بجلسته ١٩٦٢/٥/٦ وأرسل تلغرافا يعتذر فيه عن عدم حضور جلسته ١٩٦٢/١٢/١٥ ، ولا يعقل الا يعرف أن الأستاذ حسين محمود المحامي يحضر عنه في هذه القضية مع حضوره هو شخصيا أمام الخبير بصدد هذه الدعوى بالذات ، هذا فضلا عن أنه بجلسته أول مايو سنة ١٩٦١ حضر بالجلسة في المحكمة الأستاذ روفائيل قسيس عن الأستاذ حسين محمود المحامي عن المدعى — المستأنف — وأودع مبلغ ١٥ ج و ١٠ م قيمة الأمانة المقررة فأجلت الدعوى إلى جلسة ١٩٦١/٩/١١ لتقديم الخبير تقريره “ وأنه ” بالاطلاع على أوراق الدعوى تبين أن المستأنف هو الذي بدأ برفعها ضد المستأنف عليه يطالبه بمبلغ ١٠٨٥٠ ج والمصروفات .. الخ فرد عليه المستأنف عليه بدعوى مقابلة يطالبه فيها بمبلغ ١٥٠٠ ج .. الخ وقد صدر الحكم في الدعويين في ١٩٦٣/١١/٢٥ بعد أن صدر الحكم في ١٩٦١/٢/٢٧ بنسب خير زراعي لإجراء المأمورية الموضحة فيه ، وقد حضر المستأنف في الدعوى — على ما تقدم — وأبدى دفاعه أيضا بمذكرة بالجلسة ١٩٦١/٢/٢٧ وقيدت مذكرته برقم ٧ ملف الدعوى الابتدائية وأشر عليها الخصم بالاطلاع بتاريخ ١٩٦١/٢/١٨ وقد تناول فيها الدفاع في دعواه الأصلية وفي الدعوى الفرعية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حضر الطرفان بجلسته ١٩٦٣/٦/٣ واستأجلا الدعوى للاطلاع على التقرير وأجلت بالجلسة ١٩٦٣/١٠/٧ وفيها حجت الحكم بالجلسة ١٩٦٣/١١/٢٥ “ وأنه ” تبين مما تقدم جميعه ان الحكم صدر حضوريا بالنسبة للمستأنف الذي مثل في الدعوى وقدم فيها مذكرة بدفاعه ، وأما ما ذهب اليه من عدم توكيله للأستاذ حسين محمود المحامي فيكذبه حضور المحامي عنه جلسات متعددة وتوقيعه على صحيفة الدعوى وحضور المستأنف شخصيا في الدعوى أمام الخبير ، مما لا يمكن معه القول بأنه لم يكن يعلم بحضور الأستاذ المحامي المذكور في الدعوى فإذا كان رقم التوكيل لم يثبت في محاضر الجلسات صحيحا فإن ذلك يعود الى عدم الدقة من قبل محاميه أو من زحمة العمل فضلا عن أن رقم التوكيل الثابت بأول جلسة هو ١٠٦٢١ سنة ١٩٥٩ لا ١٥٦٢١ سنة ١٩٥٩ توكيل عام القاهرة ، ومع ذلك فإن صحة رقم التوكيل بالجلسة أو عدم صحته لا يقدم ولا يؤثر في هذه الدعوى للأدلة الوفيرة المتقدمة على قيام التوكيل فعلا ، ذلك

الأمر الذي ثبت للمحكمة من الدلائل المتقدمة غير المحاضر المطعون فيها بالتزوير مما لا يجعل للطاعن أى مصلحة فيه " ومن ذلك يبين أن الحكم قد حصل من مجرى الدعوى وإجراءاتها والأوراق المقدمة فيها تحصيلاً واقعياً سائناً قيام الوكالة بالخصومة عن الطاعن أمام محكمة أول درجة وبين العناصر التى استخلص منها هذا التحصيل ، ومن ثم فإنه إذ اعتبر الحكم الابتدائى حضورياً فى حق الطاعن لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، ولا يجدى الطاعن قوله بأنه لم يعلن بالدعوى الفردية ولم يمثل فيها ، بعد أن ثبت من الحكم المطعون فيه أنه مثل فى الدعوى المذكورة وأبدى دفاعه فيها كما هو الشأن فى الدعوى الأصلية مما يكون معه الحكم حضورياً فى حقه فى الدعويين ، ولا وجه للنعى على الحكم بأنه قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير للتقرير به بعد الميعاد ذلك أنه قضى بعدم قبوله لإنعدام المصلحة فيه بعد أن استبان له حضور الطاعن أثناء نظر الدعوى بحام موكل عنه . لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان لقصوره فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم قيام مصلحة للطاعن فى الطعن بالتزوير فى محاضر الجلسات استناداً الى أن الوكالة الصادرة من الطاعن للمحامى الذى حضر عنه ثابتة ، فى حين أن هذه الوكالة غير ثابتة ، كما لم يعن الحكم بالرد على شواهد التزوير التى قدمها الطاعن .

وحيث إن هذا النعى مردود فى جملة ما جاء فى الرد على السبب الأول من أن الحكم قد أثبت قيام الوكالة عن الطاعن فى الخصومة بالأسباب السائغة التى أوردها وأنه بثبت هذه الوكالة تنفى مصلحته فى الإدعاء بالتزوير .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث بطلاناً فى الإجراءات شاب الحكم الابتدائى ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المذكور أثبت حضور محام عن الطاعن دون أن يكون لديه توكيل يبيح له الحضور عنه ، خاصة وأنه بعد أن توفى المحامى المذكور - الأستاذ حسين محمود - فى ١٤/٢/١٣٦٣ استمر اثبات حضور محام آخر نيابة عنه بجلستى ١/٤/١٩٦٣ ، ٣/٦/١٩٦٣ أمام محكمة الدرجة الأولى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه موجه الى الحكم الابتدائى الذى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .



## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة  
المستشارين الدكتور محمد حافظ هريدى ، ومحمد صدق البشيرى ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد  
ضياء الدين مصطفى .

( ١٩٢ )

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . "تسبب الحكم" . نقض . "أسباب الطعن" . حق .  
"إساءة استعمال الحق" . مسئولية .

استخلاص المحكمة ركن الخطأ الموجب للمسئولية لإساءة استعمال حق التقاضى من  
أوراق الدعوى ووقائعها استخلاصاً سائفاً . النعى عليه فيما قرره من حجية الحكمين السابقين  
الصادرين في موضوع النزاع بين الخصوم أقدمهم . غير منتج .

(ب) حق . "إساءة استعمال الحق" . تعويض . "عناصر التعويض" .

نققات التقاضى التى تدخل ضمن عناصر التعويض — عن إساءة استعمال الحق —  
لا تكفى لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها .

١ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد قرر بأن للحكمين السابقين — الصادرين  
في الإجراءات القضائية التى اتخذها الطاعنون ضد المطعون عليها — حجية الأمر  
المقضى في ثبوت ركن الخطأ في دعوى التعويض — عن إساءة استعمال حق  
التقاضى — الآن الحكم لم يقف عند هذا الحد بل استخلص من هذين الحكمين ومن  
باقى أوراق الدعوى ووقائعها في حدود سلطته الموضوعية الأفعال التى وقعت  
من الطاعنين في حق المطعون عليها ثم اعتبر هذه الأفعال مكونة للخطأ الموجب  
لمسئوليتهم لإساءة استعمال حق التقاضى ، وإذ كان استخلاصه سائفاً ، ووصفه  
للأفعال التى استخلصها بأنها خطأ ترتب المسئولية هو وصف صحيح موافق للقانون ،  
فإن النعى عليه فيما قرره من حجية الحكمين المشار اليهما يكون غير منتج  
ولا جدوى فيه .

٢ — نفقات التقاضى التى تدخل ضمن عناصر التعويض — عن اساءة استعمال حق التقاضى — لا تكفى لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن السيدة / خاريكا لالى أقامت الدعوى رقم ١١٣٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية ضد محمود صالح ابراهيم وآخرين اتهمت فيها الى طلب الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٧٥٠ جنيه على سبيل التعويض . وقالت شرحا لها أن المدعى عليهم أقاموا الدعوى ٣٨٥ لسنة ١٩٦٠ مدنى مستعجل الاسكندرية واستصدروا حكما بطردها من الشقة المؤجرة اليها منهم تأسيسا على تخلفها عن سداد الايجار اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ حتى مارس سنة ١٩٦١ ، كما استصدروا أمرا بتوقيع الحجز على متقولاتها الموجودة بالعين المؤجرة وفاء لمبلغ ٣٠ ج و ٦٠٠ م قيمة متجمد الايجار ، واستصدروا كذلك أمرا بأداء هذا المبلغ اليهم وقاموا فعلا بتنفيذ حكم الطرد واستلام العين المؤجرة بعد نقل المحجوزات وتسليمها للحارس ، واذ تمت هذه الاجراءات فى غفلة منها وبقصد الاضرار بها وانحراجها من الشقة سكنها رغم انتظامها فى أداء الايجار ، بموجب حوالات بريدية ترسل داخل خطابات تحمل عنوانها بالقاهرة ، فقد استأنفت حكم الطرد بالاستئناف رقم ٥٢٦ سنة ١٩٦٠ مستعجل الاسكندرية كما أقامت الاستئناف رقم ٥٢٨ سنة ١٩٦٠ مدنى الاسكندرية عن أمر الأداء ، وقضى فى أولهما بالغاء حكم الطرد وببطلان صحيفة افتتاح الدعوى وما تلاها من اجراءات ، وقضى فى ثانيهما بالغاء أمر الأداء ورفض دعوى الطاعنين والزامهم المصروفات فى كلا الاستئنافين واستنادا الى هذين الحكمين أقامت الدعوى الحالية بالطلبات سالفه البيان لتعويضها عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقتها من تلك الاجراءات الكيدية .

وفى ١٦/٤/١٩٦٢ قضت المحكمة بالزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا للمدعية مبلغ ١٥٠ ج على سبيل التعويض. واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبين الغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٨٢ سنة ١٨ قضائية كما استأنفته المدعية طالبة تعديله والحكم لها بباقي طلباتها وقيد استئنافها برقم ٣٩٢ سنة ١٨ قضائية . وفى ٤/٥/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوع الاستئناف رقم ٣٨٢ سنة ١٨ ق برفضه والزام المستأنفين المصروفات ونحسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه وفى موضوع الاستئناف رقم ٣٩٢ سنة ١٨ ق بتعديل الحكم المستأنف والزام المستأنف عاينهم متضامين بأن يدفعوا للاستأنفة مبلغ ٥٠٠ ج والمصروفات المناهبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه . وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعاً وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه استند فى قضائه الى أن الخطأ الموجب لمسئولية الطاعنين من الضرر الذى لحق المطعون عليها ثابت فى حقهم من الإجراءات الباطلة المفعمة بالكيد الظاهر التى إتخذوها بصدد توقيع الحجز على منقولاتها واستصدار أمر ضدها بأداء الأجرة وحكم بطردها من الشقة المؤجرة لها ، على ما كشف عنه الحكان ٥٢٦ ، ٥٢٨ سنة ١٩٦٠ مستأنف الإسكندرية واللذان لها حجية الأمر المقضى فى ثبوت هذا الخطأ ثم رتب الحكم على ذلك امتناع العودة الى مناقشة ركن الخطأ فى دعوى التعويض موضوع هذا الطعن ، وهو منه مخالف لل قانون وخطأ فى تطبيقه إذ أن الخطأ فى تلك الإجراءات التى قضى ببطلانها لعدم توجيه الإعلان الى المطعون ضدها فى محل إقامة زوجها باعتبارها موطناً لها ، يختلف عن الخطأ الواجب بحثه فى دعوى التعويض الحالية المؤسسة على اساءة استعمالهم حق التقاضى والذى يستلزم توافر اتجاه القصد بالإجراءات الى الإضرار بطالبة التعويض والكيد لها ، هذا علاوة على أنه لو صرح الحكان المشار اليهما أن البطلان المقضى به ينطوى على الكيد وقصد الإضرار ، فلن قضاءهما فى هذا الشأن لا يحوز قوة الشئ المقضى فيه بالنسبة للدعوى



المطروحة لخروجه عن حدود النزاع الذى فصلا فيه والذى كان قاصرا على تقرير بطلان الإجراءات أو صحتها .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع النزاع بين الطرفين عرض لمسئولية الطاعنين فقال أنه " لا محل للمحل بشأن حقهم فى استيفاء الأجرة وطريقة الوفاء بها وما إذا كانوا قد استوفوا الأجرة المستحقة بالفعل أم لم يستوفوها ، ذلك أن الخطأ الموجب لمسئوليتهم عن الضرر الذى لحق السيدة/خار يكالالى ثابت فى حقهم من الإجراءات الباطلة المفعمة بالكيد الظاهر التى اتخذوها بصدد توقيع الجزاء التحفظى على منقولات السيدة المذكورة واستصدار أمر بالأداء وحكم بطردها من الشقة التى كانوا يؤجرونها لها والتى كشف عنها المحكم ٥٢٦ ، ٥٢٨ سنة ١٩٦٠ س مدنى الاسكندرية وكلاهما له حجية الأمر المقضى بشأن ثبوت ذلك الخطأ فقد أفصح الحكم الأول الصادر بإلغاء أمر الأداء عن بطلان إجراءات استصدار أمر الأداء لبطلان الإعلانات وتعهد المستأنفين ( الطاعنين ) فى اتخاذ هذه الإجراءات الباطلة بإعلان المستأنف عليها فى الشقة فى وقت يعلمون أنها لا تقيم فيها وأن موطنها بالقاهرة كما أفصح الحكم الاستثنائى الآخر الصادر بإلغاء حكم الطرد عن بيان تلك الإجراءات الباطلة والمتخذة عمداً ، ولا يعيبه أنه حكم وقتى ذلك بأن له حجية كاملة فى حدود طبيعته الموقوتة ، هذا فضلاً عن أن إلغاء حكم الطرد فى حد ذاته إنما يقتضى رجوع الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدوره أى إلغاء التنفيذ الذى تم بمقتضاه وعودة المستأجرة إلى الشقة وتمكينها من الانتفاع بها بمقتضى عقد الإيجار ، وإذن فتى كان المستأنفون قد أصروا على عدم تمكينها من العودة إلى الشقة بحجة تأجيرها إلى الغير وامتناعهم من إزالة هذا العائق وإصرارهم على حرمان المستأجرة من الانتفاع بالشقة طوال المدة السابقة على رفع الدعوى الراحنة فإن ذلك وحده ينطوى على خطأ كاف من جانبهم يسألون عن تعويضه بغض النظر عما إذا كانوا قد قبضوا الأجرة أم لم يقبضوها ، لأن إخلال المستأجرة بالتزامها بدفع الأجرة بفرض وقوعه لا يبرر قيام المستأنفين باتخاذ إجراءات كيدية باطلة حيا لها لإخراجها من مسكنها المؤجر لها بمقتضى عقد إيجار لا زال سارياً " ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه وإن قرر بأن للمحكمين — الصادرين

في الاستئناف رقمي ٥٢٦ ، ٥٢٨ سنة ١٩٦٠ الاسكندرية - حجية الأمر المقضي في ثبوت ركن الخطأ في دعوى التعويض المطروحة إلا أنه لم يقف عند هذا الحد ، بل استخلص من هذين الحكمين ومن باقى أوراق الدعوى ووقائعها في حدود سلطته الموضوعية الأفعال التي وقعت من الطاعنين في حق المطعون عليها ثم اعتبر هذه الأفعال مكونة للخطأ الموجب لمسئوليتهم لإساءة استعمالهم حق التقاضي ، وإذا كان استخلاصه سائغا ووصفه للأفعال التي استخلصها بأنها خطأ يرتب المسؤولية هو وصف صحيح موافق لقانون ، فإن النعي عليه فيما قرره من حجية الحكمين المشار إليهما يكون غير متبع ولا جدي في .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور في التسبيب من وجوه (أولها) أن الطاعنين تمسكوا لدى محكمة الاستئناف بانتفاء حجية الحكمين رقمي ٥٢٦ ، ٥٢٨ سنة ١٩٦٠ من الاسكندرية التي ركنت إليها المحكمة الابتدائية وأوضحوا الأسانيد المؤيدة لدفاعهم ومع ذلك فقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى القول بقيام هذه الحجية دون مناقشة لهذا الدفاع وأسانيد (وثانيها) أن الحكم المطعون فيه وهو يتحدث عن عناصر التعويض قد أشار إلى أن المطعون عليها اضطرت إلى الإقامة في أماكن أخرى بأجر مرتفع وإلى صعوبة حصولها على مسكن مماثل بأجر مناسب وإلى الخسارة التي لحقتها والكسب الذي فاتها ، وأدخل هذه العناصر في التعويض المقضي به دون سند أو دليل من الأوراق بل عول في ذلك على مجرد الاستنتاج ، كما أشار إلى المبالغ التي انفقها المطعون عليها في مباشرة الإستماتين رقمي ٥٢٦ ، ٥٢٨ سنة ١٩٦٠ من الإسكندرية في حين أن هذه المصاريف سبق الزام الطاعنين بها في هذين الاستئنافين وصار من حق المطعون عليها اقتضاؤها منهم ، ثم تحدث الحكم أخيرا عن حرمانها من الإنتفاع بنقولاتها طوال مدة الحجر عليها وفاته أن سبب هذا الحرمان إنما يرجع إلى عدم وفائها بالأجرة فتسأل هي عنه دون الطاعنين ( وثالثها ) أن الحكم قد أدخل في حسابه عند تقدير التعويض ما يقابل حرمان المطعون عليها وزوجها من قضاء الصيف بالاسكندرية عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ رغم عدم تقديم دليل على أن هذا الحرمان كان نتيجة اخلائها من العين المؤجرة بل ورغم اقرارها الثابت بالأوراق من أنها كانت تستغل هذه العين بطريق التأجير من الباطن خلال أشهر الصيف ، وإذا كان

التعويض هو مقابل الضرر المترتب على الخطأ وكان الحكم المطعون فيه قد استند في تقرير التعويض المحكوم به الى العناصر المتقدمة دون تدليل سليم على قيام الضرر فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود في ( الوجه الأول ) منه بما سبق الرد به على السبب الأول . ومردود في الوجهين ( الثاني والثالث ) بما قرره الحكم المطعون فيه من أن الضرر المادى الذى لحق المطعون ضدها يتمثل في حرمانها من الانتفاع بمسكنها المؤجر لها بإيجار منخفض واضطرارها الى الإقامة في أماكن أخرى بأجر مرتفع وصعوبة حصولها على مسكن مماثل بأجر مناسب وانفاقها مبالغ في رفع الاستئنافين ٥٢٦ ، ٥٢٨ سنة ١٩٦٠ مستأنف الاسكندرية ، من توكيل محام ومصاريف انتقال وحرمانها من الانتفاع بمنقولاتها مدة قيام الحجز عليها وما لحقها من خسارة وما فاتها من كسب . ويبين من ذلك أن الحكم قد حصل العناصر المكونة للضرر تحصيلاً صحيحاً يستند الى أصل ثابت في الأوراق ، ولا وجه للنعي عليه بما يثيره الطاعنون حول هذه العناصر ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المطعون عليها قد حرمت من الانتفاع بالعين المؤجرة لها بفعل الطاعنين ، يستوى في ذلك انما كانت تنتفع بهذه العين بالاستعمال الشخصى أو التأجير من الباطن ، كما أن نفقات التقاضى التى اعتبرها الحكم ضمن عناصر التعويض لا تكفى لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها في الاستئنافين المرفوعين منها ، وأثبت الحكم كذلك أن حرمانها من الانتفاع بمنقولاتها كان بسبب الحجز الكيدى الذى أوقعه الطاعنون بإجراءات باطلة اتخذت في غيبتها دون أن تعلن بها ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلج ، نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، عباس حليبي عبد الجواد ، وحسين زاكي ، ومجد أسعد محمود

( ١٩٣ )

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) دعوى . ” التدخل في الدعوى ” . استئناف . ” استئناف رفض  
طلب التدخل ” . حكم . ” الطعن في الحكم ” .

الحكم بعدم قبول التدخل من طلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى . عدم  
اعتبار طالب التدخل عندئذ خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر  
فيها . له مع ذلك إستئناف الحكم بعدم قبول تدخله باعتبار أنه محكوم عليه في طلب  
التدخل . ليس له أن يتدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية .

( ب ) إستئناف . ” الخصوم في الاستئناف ” .

عدم جواز رفع الاستئناف المقاب أو الفرعى من غير المتأنت عليه في الاستئناف  
الأصل .

( ج ) بطلان . ” البطلان في الإجراءات ” . ” تحول الإجراء الباطل  
إلى إجراء صحيح ” .

تحول الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح . جوازه إذا كانت العناصر الباقية غير  
المعية يتوافر بموجبها إجراء آخر صحيح .

( د ) بيع . ” الإلزام بدفع الثمن ” . بطلان .

تأجيل دفع الثمن لا يترتب عليه بطلان عقد البيع . التزام المشتري بأداء الثمن  
في الميعاد وبالكيفية المتفق عليها .

١ — لأن كان من شأن الحكم الابتدائي الذي يقضى بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ألا يعتبر طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها ، إلا أنه يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — محكوما عليه في طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضي بعدم قبول تدخله ، فإذا هو لم يستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز له أن يتدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية .

٢ — لا يملك رفع الاستئناف المقابل أو الفرعي غير المستأنف عليه في الاستئناف الأصلي فلا يجوز لمن لم يختصم في الاستئناف الأصلي أن يرفع استئنافا مقابلا أو فرعيا وإنما يكون له أن يرفع استئنافا في الميعاد .

٣ — من الجائز أن يتحول الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح إذا كانت العناصر الباقية غير المعيبة يتوافر بموجبها إجراء آخر صحيح .

٤ — تأجيل دفع الثمن لا يترتب عليه بطلان عقد البيع بل يظل المشتري ملتزما بأدائه في الميعاد وبالكيفية المتفق عليها بين الطرفين باعتبار أن عقد البيع قد استوفى ركن الثمن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في إن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٥٦ سنة ١٩٦٢ مدني الجيزة الابتدائية ضد المطعون عليه الأول طالب فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٣ والمتضمن بيعه إلى الطاعن ٥٢ ف أرضا زراعية بأشجارها مبنية الحدود والمالم بالعقد وبصحيفة الدعوى . وقال شرحا لدعواه أنه بموجب العقد سالف البيان

باع له المطعون عليه الأول الأرض الزراعية المشار إليها مقابل ثمن قدره ١٥٠٠ جنيه نص في العقد على دفعه للبائع ، وإذ رفض الأخير أن يسلمه مستندات التملك فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . إدعى المطعون عليه الأول بتروير عقد البيع موضوع الدعوى بتقرير في قلم الكتاب أثبت فيه أن المبيع أطيان زراعية وأن الطاعن أدخل على العقد إضافات بحيث جعل المساحة المباعة تشمل أرضاً أخرى للمطعون عليه الأول بها حديقة ، وأضاف المطعون عليه الأول أن الأرض موضوع العقد قبل التعديل الذي أدخله عليه الطاعن سبق بيعها إلى محمد حسن الجابري ، وإذ وقع خلاف بين طرفي هذا البيع فقد حرر المطعون عليه الأول مع الطاعن عن هذه الأرض عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٣ وحررت في ذات التاريخ ورقة ضد أقر فيها الطاعن بأن العقد المحرر بينه وبين المطعون عليه الأول لم يدفع فيه ثمن وبأنه مجرد مشروع بيع لا ينفذ إلا إذا فسخ العقد المبرم مع محمد حسن الجابري ، وانتهى المطعون عليه الأول إلى طلب الحكم برد وبطلان العبارات المضافة بالعقد المقدم من الطاعن ورفض الدعوى . طلبت المطعون عليهما الثانية والثالثة التدخل في الدعوى منضمتين إلى المطعون عليه الأول في طلباته تأسيساً على أن الطاعن أدخل إضافات على عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الأول بحيث جعله يشمل تسعة أفدنة من الحديقة المباعة لهما من المطعون عليه الأول ، وقالتا أنهما تقصران طلب رفض الدعوى على هذا القدر . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٤ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى وبعدم قبول تدخل المطعون عليهما الثانية والثالثة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦١ سنة ٨١ ق القاهرة ، كما رفعت المطعون عليهما الثانية والثالثة استئنافاً فرعياً عن هذا الحكم قيد برقم ١٢٩ سنة ٨٢ ق القاهرة . وأثناء نظر الاستئناف قدم الطاعن عقد صلح تاريخه ١٩٦٣/٣/١٣ أبرم بينه وبين المطعون عليه الأول أقر فيه هذا الأخير بطلبات الطاعن في الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٧ حكمت المحكمة في الاستئناف الأصل برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وفي الاستئناف الفرعي بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول تدخل المطعون عليهما الثانية والثالثة وبقبول تدخلهما وتأييد الحكم فيما حدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون عليهما الثانية والثالثة مع أن محكمة أول درجة قضت بعدم قبول تدخلهما منضميتين إلى المطعون عليه الأول، ومؤدى ذلك أنهما لا تعتبران خصوما في الدعوى فلم يختصمهما الطاعن في الاستئناف ولا يكون لهما الحق في رفع استئناف فرعى، وإنما كان عليهما أن يطعنا على الحكم بالاستئناف في الميعاد.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهما الثانية والثالثة طلبتا أمام محكمة أول درجة تدخلهما في الدعوى منضميتين للمطعون عليه الأول في طلباته استنادا إلى أن الطاعن أدخل إضافات على عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الأول بحيث جعله يشمل تسعة أفدنة من الحديقة المبيعة لهما من المطعون عليه المذكور وطلبتا رفض الدعوى بالنسبة لهذا القدر، وكان هذا التدخل وإن وصفته المطعون عليهما الثانية والثالثة بأنه انضمامي، إلا أنه في حقيقته وبحسب صرماه تدخل هجومي ذلك أنهما وإن لم تطلبا صراحة الحكم لنفسيهما بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمنا بتأسيس تدخلهما على إدعائهما لنفسيهما في خصوص تسعة أفدنة، ولئن كان من شأن الحكم الابتدائي الذي يقضى بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ألا يعتبر طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — محكما عليه في طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله فإذا هو لم يستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز له أن يتدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية، وكان لا يملك رفع الاستئناف المقابل أو الفرعى غير المستأنف عليه في الاستئناف الأصلي فلا يجوز لمن لم يختصم في الاستئناف الأصلي أن يرفع استئنافا مقابلا أو فرعيا وإنما يكون له أن يرفع استئنافا في الميعاد. لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد انتهت إلى عدم قبول تدخل المطعون عليهما الثانية والثالثة مما مؤداه عدم اعتبارهما خصوما في الدعوى الصادر فيها الحكم، وإذا لم يختصمهما الطاعن في الاستئناف الذي رفعه من هذا الحكم فإنه لا يجوز لهما رفع استئناف فرعى عنه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول

الاستئناف الفرعى المرفوع منهما قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص . ولما كان من الجائز أن يتحول الإجراء الباطل الذى اتخذته المطعون عليهما الثانية والثالثة برفع الاستئناف الفرعى إلى إجراء صحيح إذا كانت العناصر الباقية غير المعيبة منه يتوافق بموجبها إجراء آخر صحيح ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم كيف عقد البيع موضوع النزاع بأنه مشروع غير ملزم للطرفين لأن ثمننا ما لم يدفع فيه ، هذا فى حين أنه ثابت من الإقرار الموقع عليه من الطاعن أنه التزم بأداء الثمن فى أجل معين وهذا التأجيل فى دفع الثمن ليس من شأنه أن يجعل العقد غير قائم ، وقد أوفى الطاعن بكامل الثمن على ما هو ثابت فى عقد الصلح المبرم بينه وبين المطعون عليه الأول والمقدم إلى محكمة الاستئناف لإحاقه بحضور الجلسة ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بعبارة الإقرار المشار إليه ولم يلتفت إلى ما جاء بعقد الصلح تأسيسا على أنه إجازة لعقد باطل بطلانا مطلقا وأن الإجازة لا ترد على مثل هذا العقد مع أن مجرد تأجيل دفع الثمن ليس من شأنه أن يجعل عقد البيع باطلا بطلانا مطلقا .

وحيث إن هذا النعى صحيح أيضا ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن عبارة الإقرار المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٣ تفيد أن عقد البيع ينقصه ركن الثمن مما يجعله باطلا، وإذ يبين من المحرر المشار إليه أن الطاعن قد أقر فيه بما يلى "وأقرر أيضا بأن الثمن وقدره ١٥٠٠ جنيه المذكور فى عقد البيع الابتدائى بأنه دفع وقت تحرير العقد لحقيقته كالاتى ٥٠٠ جنيه تترك طرف المشتري - الطاعن - لحساب بنك الائتمان والحساب عليها حسبما ينقصه البنك المذكور على هذه الأطيان من السلفة المقيدة باسم البائع - المطعون عليه الأول - وما يفيض بعد استئزال مطلوب البنك المذكور يصير دفعه إلى البائع فورا ١٠٠٠ جنيه، تعهد المشتري بدفع هذا المبلغ إلى وتحت أمر السيد البائع الأستاذ عبد الرحيم مصطفى صالح تحت

طلبه واذنه“ ، وكانت هذه العبارة من الإقرار واضحة في أن الثمن قد حدد باتفاق الطرفين ولكنهما نظما كيفية دفعه في الأجل المتفق عليه ، وكان تأجيل دفع الثمن لا يترتب عليه بطلان عقد البيع بل يظل المشتري ملزما بأدائه في الميعاد وبالكيفية المتفق عليها بين الطرفين ، فإن عقد البيع موضوع الدعوى يكون قد استوفى ركن الثمن . وإذا خالف الحكم المطعون فيه مفهوم العبارة الواضحة للحرر المشار إليه وقرر أن العقد باطل لأن ركن الثمن ينقصه وأنه لهذا لا تليحقه الإجازة بالصلح الذي تم بين الطرفين ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه لهذا السبب أيضا دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / صبرى أحمد فرحات رئيسا ، وعضوية السادة المستشارين :  
سليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وأحمد  
طوسون .

(١٩٤)

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " وعاء الضريبة " .  
ضريبة الأرباح التجارية تفرض على كل شريك متضامن شخصيا . تعدد المنشآت التي يستثمرها .  
وجوب ربط الضريبة على مجموع أرباحه منها . خسارة إحدى المنشآت في سنة معينة . وجوب  
خصمها من أرباح المنشآت الأخرى في نفس السنة .

مؤدى نص المادتين ١/٣٤ ، ٢ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .  
أن ضريبة الأرباح التجارية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح  
وإنما فرضت على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته  
فيها ، فإذا تعددت المنشآت التي يستثمرها الممول في مصر فلا تربط الضريبة على  
ربحه من كل منشأة على حدة بل على مجموع أرباحه من هذه المنشآت ، وأن  
الخسارة التي تحققها إحدى هذه المنشآت في سنة معينة تخصم من أرباحه التي  
حققتها من منشآته الأخرى في نفس السنة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تفصل في أن ميشيل وجبرائيل وبير شكر الله جاهل ، أقاموا الدعوى رقم ٢٢٧

سنة ١٩٥٨ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن رقم ٥٠١ سنة ١٩٥٧ ضرائب المنشية الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٩ طالبين إلغاء والحكم بتحديد صافي الأرباح التجارية لكل منهم في سنة ١٩٥١ بمبلغ ٦٧٠٥ ج و ٢٨١ م . وقالوا شرحا لدعواهم أن مراقبة ضرائب المنشية أخطرتهم — وهم الشركاء المتضامنون في شركة " أبناء شكر الله جاهل " — بتاريخ ١٩٥٧/٦/٤ بربط الضريبة على الأرباح التجارية التي قدرتها بمبلغ ٢٦٤١٧ ج و ٤٧٣ م لكل منهم وذلك على أساس أن صافي أرباحهم هو مبلغ ٧٩٢٨٤ ج و ٤١٩ م فطعنوا في هذا التقدير بالطعن رقم ٥٠١ سنة ١٩٥٧ طالبين تعديله واستبعاد مبلغ ٤٩٩٩٤ ج و ٢٢ م من إجمالي الربح ، استنادا إلى أنه يمثل ديناً لهم في ذمة جان ميخايليس الذي حكم بإفلاسه في الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٥١ تفاليس الاسكندرية وغادر الجمهورية وقفلت تفليسته لعدم وجود مال له ، فصار الدين المذكور معدوما ويتعين استبعاده من وعاء الضريبة . وفي ١٩٥٨/١/٢٩ قررت اللجنة رفض الطعن ، فرفعوا هذه الدعوى بطلباتهم سائلة الذكر . وفي ١٩٦٠/١١/٧ حكمت المحكمة بنسب خير حسابي لبيان ما إذا كان دين جان ميخايليس البالغ قدره ٤٩٩٩٤ ج و ٢٢ م كان نتيجة نشاط شخصي أم تجارى وتحديد مقدار ديون الطاعنين التي يمكن اعتبارها معلومة وثبوتها أصلاً ثم انعدامها ، وبهـ أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٧ بتعديل القرار المطعون فيه وتحديد صافي أرباح كل من الطاعنين في سنة ١٩٥١ بمبلغ ٩٧٠٥ ج و ٣٧٨ م بعد أن أخذت بدفاعهم واستبعدت الدين المذكور من وعاء الضريبة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاء ورفض الدعوى وتأيد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٧ سنة ١٧ ق . وفي ١٩٦٢/٤/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الطعن المرفوع من المستأنف عليهم في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٩ شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب تقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إنهما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقولون، إن هذا الحكم أقام قضاءه على أنه يشترط لاستبعاد الدين المعلوم من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية أن يكون مستحقا لشركة التضامن ومندرجا ضمن زماماتها وأن عدم إدراجه فيها باعتباره خسارة أصابت الشركة ينطوي على إقرار منها بعدم استحقاقها لهذا الدين، وبذلك ميز الحكم فيما يتعلق بوعاء الضريبة المستحقة على الشركاء المتضامنين في شركة التضامن بين الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة، وبين العمليات التجارية التي باشرها الشركاء المتضامنون خارج نشاط الشركة وهذا من الحكم مخالفة لما تقضى به المادتان ٣٤، ٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ من أنه ليس لشركة التضامن وعاء ضريبي مستقل وأن الوعاء الذي تحدد على أساسه الأرباح المستحقة على كل من الشركاء المتضامنين هو الوعاء الخاص بأرباح كل منهم الناتجة عن جميع العمليات التي باشرها فيشمل نصيبه فيما حققته شركة التضامن من أرباح أو خسائر وما يكون قد حققه هو من أرباح أو خسائر نتيجة مباشرته لعمليات تجارية أخرى بعيدة عن نشاط الشركة.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن المادة ١/٣٤، ٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تنص على أنه "تفرض الضريبة على كل ممول على مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر بمركز إدارة المنشآت وفي حالة عدم تعيين هذا المركز ففي الجهة التي يوجد بها المحل الرئيسي للمنشآت وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة" كما تنص المادة ٣٩ منه على أنه "يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة..." ومؤدى هذه النصوص أن ضريبة الأرباح التجارية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح وإنما فرضت على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته فيها، فإذا تعددت المنشآت التي يستثمرها الممول في مصر فلا تربط الضريبة على ربحه من كل منشأة على حدة بل على مجموع أرباحه من هذه المنشآت، وأن الخسارة التي تحققها إحدى هذه المنشآت في سنة معينة تخصم من أرباحه التي حققها من منشآته الأخرى في نفس



السنة ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستبعاد دين جان ميخاليدس على ماقرره من أن "عدم إدراج مبلغ ٤٩٩٩٤ ج وهو الدين المعلوم الذي كان في ذمة جان ميخاليدس المفلس ضمن الديون التي أدرجتها الشركة في ميزانيتها عن سنة ١٩٥١ وأجرت خصمها من أرباحها باعتبارها خسارة فعلية ، ينطوي على إقرار من الشركة بعدم استحقاق هذا الدين لها وإلا لكانت ذكرته في الميزانية أسوة بما ورد فيها بشأن ديون أخرى اعتبرتها معدومة . . . وليس من السهل مسايرة المستأنف عليهم - الطاعتين - في تبريرهم عدم إدراج دين النزاع في الميزانية بأنه كان من قبيل السهو الذي تداركوا أمره بعمل إقرار تكلي قديمه للأمورية في سنة ١٩٥٦ إذ أنه ليس من المعقول ألا تغفل الشركة خصم دين ضئيل القيمة وأن يسهو عليها إدراج دين مماثل مستحق في ذمة نفس المدين بمبلغ شارف مقداره ٥٠٠٠٠ ج لو كان حقا مستحقا للشركة لما يقرب على مراعاته باعتباره خسارة فعلية من تخفيض صافي أرباحها عما ورد بالميزانية إلى حد كبير ، كما أن الحبير الذي اعتمدت محكمة الدرجة الأولى تقريره لم يثبت في التقرير أن دين النزاع كان مرصودا في دفاتر الشركة ضمن زماماتها المطلوبة لها وعلى العكس من ذلك فقد أثبت رصيده في الدفاتر الخاصة التي يسكنها الشركاء المتضامنون والمتعلقة بمختلف أوجه نشاطهم الخاص البعيد عن نشاط الشركة . . . كما ورد في التقرير أيضا أن هذا الدين كان قرضا لميخاليدس موله المستأنف عليهم من أموالهم الخاصة وفي هذا كله ما يؤكد أن الدين المذكور كان دينا مخصصا للشركاء المتضامين ويكشف عن سر عدم إدراجه في الميزانية " ويبين من ذلك أن الحكم استبعد دين جان ميخاليدس لمجرد أنه خارج نشاط الشركة دون أن يبحث إن كان هذا الدين نتيجة نشاط تجاري للطاعتين مستقل عن نشاطهم في شركة التضامن ، فلمنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشيشي ،  
وعلى عبد الرحمن .

(١٩٥)

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم "بيانات الحكم" . بطلان . "بطلان الأحكام" .

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك  
في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتب بطلان  
الحكم عليه . م ٣٤٩ مرافعات .

(ب) حكم "بيانات الحكم" . بطلان . "بطلان الأحكام" .

وجوب تضمين الحكم بيان مراحل الدعوى . مناط اعتبار هذا البيان جوهريا  
يترتب على إغفاله البطلان . أن يكون ذكره ضروريا لفصل في الدعوى لتعلقة بتقدير  
الخصومة فيها .

(ج) خبره . بطلان . "بطلان إجراءات الإثبات" .

البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٣٦ مرافعات . بطلان نفى . عدم جواز  
تمسك الخصم بالبطلان الناشئ من عدم دعوى الخير لخصمه .

١ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه  
التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر  
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت  
المادة ٣٤٩ مرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم .

٢ — إنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ — الذى صدر الحكم فى ظله — أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها بيان "مراحل الدعوى" ألا أنه يتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لاعتبار هذا البيان جوهرى يترتب على إغفاله البطلان، أن يكون ذكره ضرورياً للفصل فى الدعوى لتعلقة بسير الخصومة فيها وباعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه .

٣ — البطلان المنصوص عليه فى المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات هو بطلان لا يتعلق بالنظام العام وإنما هو بطلان نسبي فلا يفيد منه إلا الخصم الذى تقرر لمصلحته ، ومن ثم فليس للطاعن أن يتمسك فى هذا المقام بالبطلان الناشئ عن هدم دعوة الخبير لخصمه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن فرج فرج طه أقام الدعوى رقم ٣٧٣ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور ضد المرحوم رجب خليل حطى مورث المطعون عليهم طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٧٢,٧٤ متراً مربعاً موضحة بالصحيفة وكف منازعة المدعى عليه له فيها . وقال شرحاً لهواه أن ملكية هذه المساحة قد آلت إليه بطريق الشراء بعقد ابتدائى صادرة من المرحوم جرجس مقار منذ أكثر من أربعين سنة واقترن الشراء بوضع يده بصفته مالكا للعقار المذكور من تاريخ التعاقد حتى إقامة الدعوى . ورد المدعى عليهم الذين حلوا محل مورثهم بعد وفاته بأن الأرض موضوع النزاع مملوكة لمورثهم بمقتضى ثلاثة عقود مسجلة الأول مؤرخ ١٩٣٥/٤/٢٤ ومسجل فى ١٩٣٥/٤/٣٠ وصادر للمورث المذكور من بيومى طه ببيعة له ٦٢,٥٣ متراً مربعاً والثانى مؤرخ ١٩٤٢/٥/٧ ومسجل فى ١٩٤٢/٦/٦ صادرة من عزله محمد فرج



ومحمود السيد جعفر عن نفسه وبصفته وليا على أولاده ببيع له ٦٤ مترا مربعا مجاورة للقطعة الأولى ، والعقد الثالث مؤرخ ١٩٤٧/٦/١٠ ومسجل في ١٩٤٧/٦/٢٣ ويتضمن بيع السيدات نعمات وفاطمة والسيدة وعطيات بنات المرحوم محمد فرج طه إلى مورثهم ٦٢,٨٥ مترا مربعا أرضا فضاء مجاورة للقطعتين آتقى الذكر ، وقد اقترن شراء مورثهم لهذه المقادير بوضع يده عليها وضعا مستوفيا شرائطه القانونية من هدوء وظهور واستمرار ونية امتلاك ، حتى ١٩٥٢/٤/٢٠ حيث تعرض المدعى لمورثهم بفتح باب بملكه يطل على هذه الأرض ، فأقام المورث الدعوى رقم ١٢٩٧ سنة ١٩٥٢ مدنى بندر دمنهور يطالب منع تعرضه وقضى له بطلباته . وبتاريخ ١٩٥٧/٥/١٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أنه يضع اليد على العين موضوع النزاع لأكثر من خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ رفع الدعوى رقم ١٢٩٧ سنة ١٩٥٢ مدنى دمنهور المقامة في ١٩٥٢/٩/١٤ وضع يد هادئ مستر وبنية الملك وليف المدعى عليهم ذلك بنفس الطرق ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٥٨/٢/١٦ حكمت بتثبيت ملكية المدعى إلى ١٧٢,٧٤ مترا مربعا موضحة بالصحيفة وكف منازعة المدعى عليهم له فيها وإلزامهم بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبين بإلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٤ سنة ١٤ قضائية . وفي ٢٧ مايو سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في موضوعه بنسب مكتب الخبراء بدمنهور ليدب خيرا هندسيا للاطلاع على أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها وأقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة في الدعوى رقم ١٢٩٧ سنة ١٩٥٢ مدنى بندر دمنهور المرفقة بالأوراق والانتقال إلى العين موضوع النزاع وبيان حدودها ومعالمها وتسلسل الملكية فيها وتطبيق مستندات الطرفين وبيان مدى انطباقها عليها . وفي ١٩٦٢/١٠/٢٣ قضت المحكمة باستبدال مكتب خبراء الاسكندرية بمكتب خبراء دمنهور . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده فرج فرج طه وإلزامه بالمصروفات عن الدرجتين و٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن

ولا المطعون عليهم وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه بطلانه وبطلان ما سبقه من الأحكام التمهيدية، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه والحكمين السابقين عليه القاضيين بنذب خير قد صدرت ضد المتوفى المرحوم عبد الله رجب خليل حلي دون أن تشير إلى المطعون عليهم من الثامنة للأخير ودون أن تحدد صفاتهم في الخصومة بإعتبارهم ورثة المتوفى وإذا أوجب الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات ذكر أسماء الخصوم في الحكم ورتبت الفقرة الثانية من هذه المادة على النقص أو الخطأ الجسيم في بيان أسماء الخصوم وصفاتهم بطلان الحكم وكانت الأحكام المذكورة قد خلت من هذا البيان فلأنها تكون باطلة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ مرافعات — التي صدر الحكم المطعون فيه في ظلها — أن ترتب عليه بطلان الحكم . إذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن أحد المستأنفين وهو عبد الله رجب خليل حلي قد توفي أثناء قيام الخصومة أمام محكمة الاستئناف فقضت تلك المحكمة في ٢٧/١٢/١٩٥٩ بإنقطاع سير الخصومة لوفاة ثم عجل باقي المستأنفين بالإستئناف بصحيفة أعلنت للطاعن بصفته مستأنفاً عليه وللمطعون عليهم من الثامنة للأخير بصفتهم ورثة الخصم المتوفى ، فإن مجرد إيراد اسم الخصم المتوفى في ديباجة كل من الحكم المطعون فيه والحكمين التمهيديين السابقين عليه دون ذكر أسماء ورثته لا يعتبر نقصاً في التعريف بأشخاص هؤلاء الورثة ولا يؤدي إلى تشكيك الطاعن في حقيقةهم من حيث اتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى بدليل أنه اختصمهم في الطعن بأسمائهم .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بطلانه وبطلان الحكمين التمهيديين السابقين ، وفي بيان ذلك يقول إن هذه الأحكام أغفلت

ذكر مرحلة جوهرية من مراحل الخصومة وهي مرحلة انقطاع سير الخصومة بوفاة عبد الله رجب خليل حلي ثم تعجيل الخصومة قبل ورثته ولم تقض تبعاً لذلك في شأن هذا التعجيل صحة أو بطلاناً ، ولم تقل كالتبها في شأن هؤلاء الخصوم الجدد وما إذا كانوا يمثلون المتوفى أم لا ، وإذ جاءت الأحكام على هذا النحو فإنها بذلك تكون قد خالفت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بما يبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ — الذي صدر الحكم في ظله — أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها بيان "مراحل الدعوى" إلا أنه يتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لإعتبار هذا البيان جوهرياً يترتب على إغفاله البطلان أن يكون ذكره ضرورياً للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها وباعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه . وإذ كان الثابت أن محكمة الموضوع قد أصدرت في ١٩٥٩/١٢/٢٧ حكماً قضت فيه بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاة عبد الله رجب خليل ، وأن الدعوى عجلت فعلاً بعد ذلك بإعلان اختصم فيه المطعون ضدهم من الثامنة إلى الأخير بصفتهم ورثة المتوفى من المستأنفين ، ولم يكن انقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاة أحد أطرافها ولا اختصاص آخرين فيها بإعتبارهم ورثة المتوفى منازع بين الطرفين في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، إذ كان ذلك فإن هذا البيان لا يعتبر من قبيل البيانات الجوهرية اللازمة لإيرادها في الحكم ولا على المحكمة إن هي أغفلته في حكمها بعد أن إنتفى النزاع بشأنه وغدا ذكره غير ضروري للفصل في الدعوى .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات وتقرير الخبر الذي استند إليه الحكم المذكور مما يترتب عليه بطلانه ، وفي بيان ذلك يقول أنه بعد أن عجلت الدعوى إثر انقطاع سير الخصومة فيها أمام محكمة الاستئناف لوفاة عبد الله حلي لم يحضر أحد ورثته وهو محمد عبد الوهاب عبد الله حلي سواء بنفسه أو بحام عنه ، وكان مؤدى ذلك وجوب إعلانه عملاً بنص المادة ٩٦ من قانون المرافعات ولكن المحكمة أغفلت هذا الإجراء مما يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه ، كما أنه يترتب على بطلان الحكمين التمهيديين الصادرين من محكمة الاستئناف وفق ما جاء بالسببين الأولين



بطلان ما ترتب عليهما من إجراءات ومنها نذب الخبير والتقارير المقدم منه .  
هذا بالإضافة إلى أن الخبير لم يوجه الدعوة عند مباشرته مهمته إلا إلى الخصوم  
الثابتة أسماؤهم في الحكمين الصادرين بندبه دون المطعون عليهم من الثامنة  
للاخير مما يترتب عليه بطلان تقريره عملاً بالمادة ٢٣٦ مرافعات التي  
توجب عليه دعوة كافة الخصوم في الدعوى للحضور أمامه وإلا كان عمله باطلاً،  
وأنه يترتب على هذا البطلان بطلان الحكم المطعون فيه الذي استند إلى تقرير  
الخبير .

وحيث إنه عن النعي ببطلان الإجراءات لعدم إعادة إعلان المطعون عليه  
الأخير محمد عبد الوهاب عبد الله رغم عدم حضوره بعد تعجيل السير في الخصومة فهو  
غير صحيح ، ذلك أن الثابت بمحضر جلسة ١٩٦٠/١١/١٢ أمام محكمة الاستئناف  
والتالية لا تقطع سير الخصومة في الدعوى وتعجيلها ، أن المستأنفين قد حضروا  
جميعاً بأنفسهم . وهو ما يشمل المطعون عليه الأخير باعتباره أحد الورثة الذين  
حلوا محل المتوفى من المستأنفين . أما عن النعي ببطلان تقرير الخبير لمخالفته  
أحكام المادة ٢٣٦ مرافعات لعدم دعوته للمطعون ضدهم من الثامنة للاخير رغم  
كونهم خصوماً في الدعوى باعتبارهم ورثة المرحوم عبد الله رجب خليل  
المستأنف الذي توفي ، فهو مردود بأن البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٣٦  
من قانون المرافعات هو بطلان لا يتعلق بالنظام العام وإنما هو بطلان نسبي  
فلا يفيد منه إلا الخصم الذي تقرر لمصلحته ، ومن ثم فليس للطاعن أن يتمسك  
في هذا المقام بالبطلان الناشئ عن عدم دعوة الخبير لخصمه ، لما كان ذلك  
فإن النعي بالسبب الثالث يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفساد  
في الاستدلال ومسح أقوال الشهود ، وفي بيان ذلك يقول أنه استند في طلب  
تثبيت ملكيته لعين النزاع إلى وضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية  
واستدل على ذلك بالقرائن الظاهرة في الدعوى وأقوال الشهود الذين سمعهم  
محكمة أول درجة وقد استجابت المحكمة لطلبه بعد أن فهمت حصيلته التحقيق  
على الوجه الصحيح ، ولكن محكمة الاستئناف قررت أنها لا تطلعن لأقوال  
شهود الإبيات وأطاحت أقوال أحدهم وهو مأمور المالية الذي كان

منوطاً به تقدير العوائد في سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩ قولاً منها بأنه ذكر أن الملك كان مكلفاً باسم فرج طه فرج وأن ما ذكره يخالف الثابت في كشف التكليف، في حين أن هذا الذي استندت إليه المحكمة في إطراح أقوال هذا الشاهد لا أصل له في الأوراق لأن الشاهد قرر في أقواله " وكان مكتوب أن دا (عين النزاع) ملك فرج طه " وهو قول صريح في أن الملك كان مكتوباً بالكشف الذي تحرره لجنة الجرد تمهيداً لتقدير العوائد باسم فرج طه (الطاعن) ولا شأن لتحرير هذا الكشف بما هو ثابت بالمكلفات، كما أطرحت محكمة الاستئناف أقوال باقي الشهود استناداً إلى أنها غير مؤيدة بما يوجب الثقة فيها، في حين أن أقوالهم مؤيدة بما أثبتته الخبر المتدب من أن منزل الطاعن متصل بباين بالعين موضوع النزاع .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملة ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استند في إطراح أقوال شهود الإثبات وعدم الاعتداد بها إلى ما قرره من " أن المحكمة لا تطعن لها ذلك أن الشاهدين الأولين عبد المقصود الخولي وعبد الحميد محمود شبعة قررا بصراحة أنهما لا يعرفان حدود أرض النزاع مما يجعل قولهما بوضع يد المستأنف ضده (الطاعن) عليها محل شك كبير كما أن الشاهد الثالث مع أنه قرر أنه بصفته موظفاً قام بمجرد هذا الملك في سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩ لربط العوائد عليه إلا أنه أخفق في تبيان اسم المكلف به الملك ١٨ شارع النهضة حسب الثابت في دفتر العوايد وأنه قرر أن الملك محل النزاع كان باسم المستأنف ضده فرج طه (الطاعن) في حين أن المستأنف ضده قدم دليل كذب هذا الشاهد بالإقرار المسجل في سنة ١٩٥٢ والثابت به أن هذا العقار كان في تكليف خديجة محمد بلح خطأ — وهي والدة المقر عبد العال فرج طه أخ المستأنف ضده — من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٥٢ وأما الشاهدان الرابع والخامس فقروا أقوالاً مرسلة غير مؤيدة بما يوجب الثقة والافتناع بها " . وإذا كان ما استخلصته المحكمة من أن الشاهد الثالث للطاعن قد قرر على خلاف الحقيقة أن عين النزاع مكلفة باسم الطاعن هو استخلاص يتفق مع الثابت في الأوراق ، وكان إطراحها لأقواله وأقوال باقي شهود الإثبات للأسباب السائغة التي أوضحناها مما يدخل في نطاق سلطتها الموضوعية ، ذلك

أن الأخذ بأقوال الشهود منوط بتصديق المحكمة لهم وإطمئنانها إليهم ولا سلطان لأحد على المحكمة في تكوين عقيدتها مما يدلي به الشهود أمامها ما دامت هي لا تخرج في ذلك عما تحتمله أقوالهم ، لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن بهذا السبب لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع لأقوال الشهود مما لا تجوز إثارته أمام محكمة التقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة الاستئنافية في حكمها التمهيدى كلفت الخبير ببحث تسلسل الملكية والإطلاع على كشوف التكليف ، ولكن الخبير أدى مهمته في قصور ظاهر وانتهى إلى أن عقود الخصوم تنطبق على العين موضوع النزاع وإلى أن أصل الملكية يرجع إلى فرج طه الكبير وإلى أن العقار كلف خطأ في جزء منه باسم خديجة بلح وفي جزء منه باسم فطومة محمد واعتمد في ذلك على مجرد قراءته للعقود الصورية التي استند إليها الخصوم وعلى البيانات الخاطئة التي أثبتوها في صلبها ، ولو أن الخبير عنى بتتبع سلسلة التملك كما كلفته المحكمة لتبين أهمية الآثار المترتبة على إقرار الملكية المسجل الصادر من عبد العال فرج طه الوارث الوحيد لخديجة بلح الذي يقور فيه أن التكليف كان خطأ باسم مورثه وأن المالك الحقيقي والواضع اليد على عين النزاع هو الطاعن ، وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير الذي اقتصر في بحثه على النقل من مستندات الخصوم فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله "إنه متى انهار الدليل المستند من أقوال شهود إثبات المستأنف عليه ( الطاعن ) على ملكيته لعين النزاع بوضع اليد المدة الطويلة فلم يبق على الارتكان للإقرار الصادر له من أخيه عبد العال فرج طه والمسجل في ١٩٥٢/٢/٢٣ ذلك أن مثل هذا الإقرار حجته قاصرة على المقر فقط ولا يتعدى أثره للغير وهم المستأنفون ( المطعون ضدهم ) ، فضلا عن أن تقرير الخبير جاء قاطعا في أن هذا الإقرار في حقيقته لا ينصب إلا على الجزء الشرقي من الأرض المتروكة عن المورث الأصلي فرج طه والذي



كان مكلفاً خطأ باسم زوجته خديجة محمد بلح والدة عبد العال فرج وأما الجزء الغربي المتروك عن هذا المورث وهو العقار موضوع المنازعة فإنه كان مكلفاً باسم الزوجة الأخرى فطومه محمد مهجة والتي تصرف ورثتها بالبيع في هذا الجزء على ثلاث مراحل بالعقود الثلاثة المسجلة والصادرة من هؤلاء الورثة إلى مورث المستأنفين (المطعون ضدهم) والسالف بيانها آنفاً ، ومن ثم فلا محل لتمسك المستأنف ضده (الطاعن) بهذا الإقرار في خصوصية إثبات ما ادعاه من ملكيته لعين النزاع ، كما أنه يدل على فساد ادعائه ما ذهب إليه في صحيفة افتتاح الدعوى ٣٧٣ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور من أن ملكية العين موضوع النزاع آلت إليه بموجب عقد مسجل من جرجس مقار ، ومع كل لم يقدم هذا العقد بحجة ضياعه ثم تبين من الاقرار المقدم منه والمسجل في سنة ١٩٥٢ أن التكليف كان باسم جرجس مقار وهو تناقض لا يوحى بالثقة في صحة ادعائه تملكه لهذه العين بمضى المدة الطويلة استناداً لمثل هذا العقد غير المسجل ، وأنه لما تقدم ولما ثبت من تقرير الخبير فيما تعقبه بتسلسل ملكية الطرفين من أن عين النزاع كانت أصلاً في ملك فرج طه وأن ورثته الذين اختصوا بها بموجب عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٥/٤/٩ والمسجل برقم ١٨٧١ سنة ١٩٣٥ قد باعوها لمورث المستأنفين (المطعون ضدهم) بالعقود الثلاثة المسجلة في السنوات ١٩٣٥ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٧ على التوالي فتكون دعوى المستأنف ضده (الطاعن) بملكية هذه العين على غير أساس من الواقع أو القانون“. وإذ كان يبين من هذا الذى قرره الحكم أنه استعرض مستندات الخصوم وتقرير خبير الدعوى وأقوال الشهود فيها ورجح من ذلك ما اطمأن إلى ترجيحه للأسباب السائغة التى أوردها وقضى فى الدعوى على حاصل فهم الواقع فيها ، فإن النعى عليه بالقصور يكون غير سديد .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليـع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وإبراهيم هلام ، وحسين زاكي ، ومحمد أسعد محمود .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تقادم . " تقادم مكسب " . حكم . " حجية الحكم " . خلف .  
" الخلافة في الأحكام " . بيع . ملكية . دعوى .

الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع حجة على المشتري  
الذي سجل مقدمه بعد صدور الحكم أو بعده تسجيل صحيفة الدعوى . المشتري خلف  
خاص للبائع . إعتبار المشتري ممثلاً في شخص البائع له في الدعوى التي لم يشمل فيها  
المشتري . هذا الحكم لا يحتاج به المشتري في دعواه بالملكية إذا استند فيها إلى وضع  
اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا يقطع هذا التقادم .

(ب) إثبات . " الوقائع المادية " . حيازة .

وضع اليد واقعة مادية . العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلاً وإن خالف الثبات  
بالأوراق .

١ - لأن كان الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع  
نزاع يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه بعد صدور الحكم أو بعد  
تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، وذلك على أساس أن المشتري  
يعتبر ممثلاً في شخص البائع له في تلك الدعوى المقامة ضده وأنه خلف خاص له ،  
إلا أن البائع لا يعتبر ممثلاً للمشتري في الدعوى التي لم يكن ممثلاً فيها بشخصه وترفع  
على البائع بشأن ملكية العقار موضوع البيع ولو تناولت العقد المبرم بينهما طالما  
أن المشتري يستند في ملكيته إلى وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية ذلك  
أنه متى توافرت في وضع اليد شرائطه القانونية فإنه يعد سبباً يكفي بذاته

لكسب الملكية مستقلا عن عقد البيع ولو تم فلا ينقطع هذا التقادم المكسب بالحكم الصادر في تلك الدعوى .

٢ - وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا فإذا كان الواقع يخالف ما هو ثابت من الأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ماعداه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢١٩٧ سنة ١٩٥٢ مدنى القاهرة الابتدائية بصحيفة معلقة في ١٩٥٢/٣/٢٣ و ١٤ ، ١٩٥٢/٤/٢٠ طابت فيها الحكم ضد المطعون عليه الأول وفي مواجهة الباقيين بتثبيت ملكيتها إلى قطعة الأرض المبينة بالصحيفة بما عليها من المباني والإنشاءات. وقالت شرحا لدعواها أنها تملك الأرض المشار إليها وهي فضاء تبلغ مساحتها ٣٨٣,١٧٥ مترا مربعا بموجب عقد بيع صادر لوليها من جورج كاروزو وسجل العقد في ١٩٣٠/٧/٢٨ ، ونص فيه على أنها وضعت اليد على هذه الأرض منذ تاريخ تحرير العقد الابتدائي في ١٩٢٧/٥/١٧ وقد أقامت عليها بناء مقهى يستأجره المطعون عليه الثالث ومطعما يستأجره المطعون عليه الثاني ، إلا أن المطعون عليه الأول حاول في ١٩٤٤/٤/١٥ أن يتسلم هذه الأرض بما عليها من المباني ، ولكنه فشل فخر عقود ايجار صورية مع بعض المطعون عليهم ، كما أقام عليها مبان أخرى أجرها إلى فريق آخر منهم ، وإذا استمر المطعون عليه الأول ينازعها في ملكية هذه الأرض ، وكانت المباني التي أقامها عليها بسوء نية مملوكة لها ومستحقة الهدم ، فقد أقامت دعواها بالطلبات سالفة البيان . رد المطعون عليه الأول بأنه اشترى العين موضوع النزاع من ممثل تركة الكسندر آدامس بمقد ابتدائي مؤرخ ١٩٤٣/٤/٥ وسجل في ١٩٤٣/٩/٢٨ ،



وأن التركة المشار إليها كانت قد حصلت في ١٨/٤/١٩٣٣ ضد جورج كاروزو البائع لولى الطاعنة على حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في الاستئناف رقم ٨٧٨ سنة ٥٥ ق ، ٣٣٠ سنة ٥٦ ق يقضى بتثبيت ملكية التركة للأعيان المبينة بصحيفة الدعوى المختلطة فيما عدا القطع المباعة من كاروزو بعقود مسجلة قبل تسجيل صحيفة تلك الدعوى في ٣١/٨/١٩٢٩ ، وأن مقتضى هذا الحكم هو بطلان عقد البيع الصادر الى الطاعنة لتسجيله في ٢٨/٧/١٩٣٠ بتاريخ لاحق على تسجيل الصحيفة المشار إليها ، وقد تنفذ هذا الحكم بموجب محضر تسليم مؤرخ ١١/١١/١٩٣٣ ، وأضاف المطعون عليه الأول أنه تسلم القطعة موضوع النزاع بما عليها من المباني بعد أن اشتراها بعقد البيع سالف الذكر بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٥/١١/١٩٤٤ وأقام عليها محلات أخرى أجرها الى بعض المطعون عليهم . وبتاريخ ٤/٣/١٩٥٨ حكمت محكمة أول درجة بتثبيت ملكية الطاعنة الى العين موضوع النزاع وبندب خبير لمعاينة المباني التي أقامها المطعون عليه الأول وتقدير قيمتها مستحقة الإزالة ومقدار ما يتكلفه إزالة هذه المباني . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٨٢ سنة ٧٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٢ حكمت المحكمة بندب خبير لبيان ما إذا كانت العين موضوع النزاع تدخل ضمن الأرض التي قضى الحكم المختلط بتثبيت ملكيتها إلى تركة الكسندر آدامس وتحقيق وضع يد الطاعنة على هذه العين خلال الفترة من سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤٤ وبيان تاريخ بدء وضع يدها ونهايته ومظهره . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٠/١/١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة لما قضى به من تثبيت ملكية الطاعنة إلى العين موضوع النزاع مع ندب خبير لمعاينة المباني التي أقامتها الطاعنة لبيان قيمة العمل والأدوات التي استخدمت في إقامتها وما زاد في قيمة الأرض بسبب هذه المنشآت . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعم الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها تمسكت العين موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة

للملكية من سنة ۱۹۲۷ حتى ۱۹۴۴ وهو بدء النزاع بينها وبين المطعون عليه الأول وقدمت المستندات والأدلة على صحة دفاعها ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بهذا السبب من أسباب كسب الملكية استنادا إلى أن التقادم قطع بالحكم الصادر في الدعوى المختلطة التي أقامتها تركة اسكندر آدامس ضد جورج كاروزو البائع للطاعنة والذي يقضى بتثبيت ملكية التركة إلى قطع من الأرض من بينها القطعة موضوع النزاع ، وأن هذا الحكم حجة على الطاعنة بإعتبارها خلفا خاصا لجورج كاروزو لأن عقدها سجل بعد تسجيل صحيفة الدعوى المختلطة ، كما استند الحكم إلى أن التقادم قطع بالنسبة للقطعة محل النزاع بحضر التسليم المؤرخ ۱۱/۱۱/۱۹۳۳ الذي حرر تنفيذا للحكم المختلط . هذا في حين أن كسب الملكية بالتقادم الطويل سبب مستقل عن أسباب التملك الأخرى ومنها العقد ، وأن التسليم المشار إليه صوري إذ ثبت من تقرير الخبير المتدب في الدعوى أن الطاعنة استمرت تضع اليد على العين موضوع النزاع خلال المدة من سنة ۱۹۲۷ حتى سنة ۱۹۴۴ ، وإذ لم يعتد الحكم المطعون فيه بالتقادم الطويل كسبب للتملك ولم يبحث حقيقة محضر التسليم المؤرخ ۱۱/۱۱/۱۹۳۳ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه وإن كان الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، وذلك على أساس أن المشتري يعتبر ممثلا في شخص البائع له في تلك الدعوى المقامة ضده وأنه خلف خاص له ، إلا أن البائع لا يعتبر ممثلا للمشتري في الدعوى التي لم يكن ممثلا فيها بشخصه وترفع على البائع بشأن ملكية العقار موضوع البيع وإن تناولت العقد المبرم بينهما ، طالما أن المشتري يستند في ملكيته إلى وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية ، ذلك أنه متى توافرت في وضع اليد شرائطه القانونية فإنه يعد سببا يكتفي بذاته لكسب الملكية مستقلا عن عقد البيع فلا ينقطع التقادم بالحكم الصادر في تلك الدعوى . ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنه فوق استنادها إلى العقد الصادر إليها من جورج كاروزو ببيع الأرض موضوع النزاع ، فإنها استندت أيضا في ملكيتها

لهذه الأرض إلى التقادم الطويل المكسب للملكية ، تأسيسا على أنها كانت تضع اليد عليها في المدة من سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ بدء النزاع بينها وبين المطعون عليه الأول على النحو الثابت بتقرير الخبير المتدب في الدعوى ، وكان وضع يد الطاعنة على القطعة موضوع النزاع في المدة المشار إليها يعتبر سببا قانونيا للتملك بصرف النظر عن عقد البيع الصادر إليها من جورج كاروزو وعن الدعوى المختلطة التي أقامتها عليه شركة الكسندر آدامس ولم تكن الطاعنة مختصة فيها والتي تناولت عقد البيع المشار إليه ، مما مؤداه أن الحكم الذي صدر في تلك الدعوى لا يكون قاطعا للتقادم الساري في حق الشركة وذلك باعتبار أن التقادم سبب مستقل لكسب الملكية منبت الصلة بالعقد المشار إليه ، لما كان ذلك وكان وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا فإذا كان الواقع يخالف ما ورد بالأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ما عداه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن التقادم الساري لمصلحة الطاعنة قطع بالحكم الصادر في الدعوى المختلطة وبمحضر التسليم المؤرخ ١٩٣٣/١١/١١ لقطعة الأرض موضوع النزاع والذي حرر تنفيذا لهذا الحكم ، دون أن يقيم اعتبارا للتقادم كسبب مستقل لكسب الملكية عن العقد الذي تناوله الحكم المشار إليه ودون أن يستظهر ما إذا كانت الأرض موضوع النزاع قد سلمت فعلا إلى شركة الكسندر آدامس خلافا لما تدعيه الطاعنة من أنها استمرت تضع اليد عليها في المدة من سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤٤ ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسييب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نور الدين عويس ، وأحمد حسن هيكل ، وحسين زاكى ، ومجد أسعد محمود .

(١٩٧)

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣٥ القضائية :

نقض . ” التقرير بالطعن ” . محاماه . وكالة . بطلان . ” بطلان  
الاجراءات ” .

وجوب حصول التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه .  
اجراء جوهري . اغفاله يترتب عليه بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن يكون الخصم الطاعن  
محاميا مقبولا أمام محكمة النقض أو أن يقرر بالطعن بوصفه حارسا ومصفيا لوقف أهلى انتهى  
بموجب القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

مؤدى نص المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢  
أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل عن الطاعن  
لا من الطاعن نفسه ، وأن هذا الاجراء جوهري يترتب على اغفاله بطلان الطعن .  
ولا يغير من هذا النظر ما طوأ على هذه المادة من تعديل بمقتضى القانون ١٠٦  
لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن يرفع الطعن بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض  
أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض ، ذلك  
أن هذا التعديل — على ما أفصححت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور —  
إنما أريد به ” إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول المحامى المقرر على توكيل  
سابق على التقرير ” وعلته ” أن المحامى قد يضطر فى كثير من الأحيان إلى المبادرة  
بالتقرير بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل على أن ذلك بطبيعة الحال لا يعفى  
المحامى من إبراز التوكيل فيما بعد ” . ولم يجاوز به المشرع هذا النطاق ، ولأن

ما ورد بهذا التعديل من أن تقرير الطعن "يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض" يدل بمفهومه ويقتضى هو الآخر المغايرة بين الطاعن والمحامى الحاصل منه التقرير بالطعن . فإذا كان التقرير بالطعن بالنقض لم يحصل من محام موكل عن الطاعن فإن مقتضى ذلك هو بطلان الطعن ، ولا عبرة بكون المحامى الذى قرر بالطعن مقبولا أمام محكمة النقض أو أنه لم يقرر بالطعن شخصيا وإنما بوصفه حارسا ومصفيا لوقف أهل انتهى بموجب القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ذلك أن تحقق المغايرة فى الطعن بالنقض تستوجب ألا يتولى الخصوم بأنفسهم التقرير بالطعن ، وإنما يجب عليهم أن ينيبوا عنهم فى هذا الخصوص من يختارونه من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الأستاذ مصطفى عبد العزيز الخولى المحامى بصفته الحارس المصطفى لوقف أبى شال — الطاعن — أقام الدعوى رقم ٤٥٧ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد وزير الحربية والبحرية ومحافظ الاسكندرية — المطعون ضدهما — وطلب الحكم أصليا بإلزامهما بصفتهما بأن يسلماه الأرض البالغ مسطحها ٢٣٠٦٥٤,٢٧ ذراعا مربعا الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى خالية مما يشغلها من بناء أو غراس . وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٣٢٣ سنة ١٩ ق . وفى ١٢/١/١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظر الطعن دفع المطعون عليهما ببطلانه للتقرير به من الطاعن

لا من محام موكل عنه وهو ما يخالف المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وصممت النيابة على رأيها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ إذ نصت على أن " يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانها " فإن المشرع قد دل بهذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه يجب أن يكون التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه ، وعلى أن هذا الإجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطعن ، ولا يغير من هذا النظر ما طرأ على هذه المادة من تعديل بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن " يرفع الطعن بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " ذلك أن هذا التعديل — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه — إنما أريد به " إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول المحامي المقرر على توكيل سابق على التقرير " وعلته " أن المحامي قد يضطر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل إتمام إجراءات التوكيل على أن ذلك بطبيعة الحال لا يعنى المحامي من إبراز التوكيل فيما بعد " . ولم يجاوز به المشرع هذا النطاق ، ولأن ما ورد بهذا التعديل من أن تقرير الطعن " يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض " يدل بمفهومه ويقتضى هو الآخر المغايرة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير بالطعن . لما كان ذلك وكان التقرير بالطعن بالنقض لم يحصل من محام موكل عن الطاعن فإن مقتضى ذلك هو بطلان الطعن ، ولا مبرر بكون الأستاذ مصطفى عبد العزيز الحولى



الذى قرر بالطعن محاميا مقبولا أمام محكمة النقض أو أنه لم يقرر بالطعن شخصيا وإنما بوصفه حارسا ومصفيا لوقف أهلى متة بموجب القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢، ذلك أن تحقق المغايرة فى الطعن بالنقض يستوجب ألا يتولى الخصوم بأنفسهم التقرير بالطعن ، وإنما يجب عليهم أن ينيبوا عنهم فى هذا الخصوص من يختارونه من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وإن جاز — على ما سلف البيان — أن يبادر المحامى باتخاذ إجراءات التقرير بالطعن بالنقض قبل إتمام إجراءات التوكيل . لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بقبول الدفع وببطلان الطعن .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبيس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، وحسين زكي ، ومحمد أسعد محمود .

( ١٩٨ )

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) و (ب) دعوى . " شروط قبول الدعوى " . اختصاص . " اختصاص  
ولائى " . إيجار . إصلاح زراعى . نقض .

(أ) عدم جواز الالتجاء إلى الجهات القضائية فى المنازعات الزراعية قبل  
طرح النزاع على اللجنة المشكلة وفقاً للقانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ قبل إلغائه  
بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ . الالتجاء إلى المحكمة بعد صدور قرار اللجنة ليس بمثابة  
تظلم أو طعن فيه وإنما هو إدلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى .

(ب) رفع الدعوى المتعلقة بالمنازعات الزراعية قبل طرح المنازعة على اللجنة وصدور  
قرارها فيه . أمر ينصب على قبول الدعوى أو عدم قبولها ولا يتصل بمسألة من  
مسائل الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم .

١ - لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء  
لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قبل إلغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ -  
بعد أن قضت بعدم قابلية القرار الذى تصدره اللجنة للطعن فيه قد نصت على  
أن ذلك " لا يحول دون طرح النزاع أمام الجهات القضائية المختصة ولا يجوز  
لدوى الشأن الالتجاء إلى الجهات القضائية قبل طرح النزاع على اللجنة وصدور  
قرارها فيه " بما مؤداه أن على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى التى ترفع إليها  
ابتداءً ولا يعتبر الالتجاء إلى المحكمة بعد صدور قرار اللجنة فى واقع الأمر بمثابة  
تظلم أو طعن فيه وإنما هو إدلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى .

٢ - رفع الدعوى - المتعلقة بالمنازعات الزراعية - أمام المحاكم قبل طرح النزاع على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وصدور قرارها فيه أو بعد ذلك ، يعتبر أمرا منصبا على قبول الدعوى أو عدم قبولها ولا يتصل بمسألة من مسائل الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٣/٦٥٦ مدنى كوم حمادة وطلب الحكم بإعلان القرار الصادر من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بطرده من مساحة قدرها عشرون قيراطا يستأجرها ضمن ١ ف و ١٣ ط و ٨ س من وقف العادلى فى ناحية كفر داود ومركز كوم حمادة مستندا إلى أنه لم يعلن بطلب الطرد حتى يبدى دفاعه عند نظره مما يجعل القرار المشار إليه منعذما . وبتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة كوم حمادة الجزئية بهذا الطلب . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة دمنهور الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد استئنائه برقم ١٩٦٤/٢٨٢ . وبتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق القرض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن فى خصوص السبب الأول من سببيه وبعدم جوازه فى خصوص السبب الثانى وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن المحكمة الجزئية قضت بإعلان القرار الصادر من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بترك كوم حمادة بطرد المطعون ضده من الأرض التى يستأجرها ، وقد أيدىها الحكم المطعون فيه فى ذلك وأجاز الإلتجاء إلى المحاكم مباشرة فى شأن المنازعات الزراعية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٨



لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل في هذه المنازعات وهو ما يخالف ما يقضى به ذلك القانون في مادته الخامسة من عدم جواز التجاء ذوى الشأن الى المحاكم فيما يتعلق بالمنازعات الزراعية قبل استنفاد طريق اللجان المشار اليها بطرح النزاع أو طلب بطلان قرار الطرد من الأرض على هذه اللجان وصدور قرارها فيه مما يجيب الحكم بخالفة القانون في مسألة من مسائل الاختصاص المتعلقة بولاية المحاكم . وينعى الطاعن على الحكم بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من بطلان قرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بمركز كوم حمادة تأسيسا على أن الإعلان الذى وجهه الطاعن للطعون ضده للحضور أمام هذه اللجنة لم يبين فيه اسم الطاعن وطلباته ، هذا فى حين أن الإعلان الذى قام به الطاعن قد حقق الغرض الذى توخاه منه المشرع فى هذا الخصوص إذ أجاز لسكرتارية اللجنة أن تتولى إعلان الخصوم بالطريق الإدارى بصورة الطلب وبتاريخ الجلسة .

وحيث إنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية فى جميع المراكز قبل إلغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بعد أن قضت بعدم قابلية القرار الذى تصدره اللجنة للطعن فيه قد نصت على أن ذلك " لا يحول دون طرح النزاع أمام الجهات القضائية المختصة ولا يجوز لذوى الشأن الالتجاء الى الجهات القضائية قبل طرح النزاع على اللجنة وصدور قرارها فيه " بما مؤداه أن على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى التى ترفع اليها ابتداء وذلك تحقيقا لما يستهدفه المشرع — وفق ما أوضحته المذكرة التفسيرية للقانون المشار اليه — من التخفيف على المحاكم وحماية الأمن بحسم النزاع على وجه السرعة فى منابعه الأولى ، على ألا يعتبر الإلتجاء الى المحكمة بعد صدور قرار اللجنة فى واقع الأمر بمثابة تظلم أو طعن فيه وإنما هو إدلاء بطلب يرفع الى المحكمة للمرة الأولى ، وكان مفاد نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ على النحو السالف بيانه وقبل إلغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ أنه إذا رفع النزاع أمام لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية وأصدرت قرارها فيه انفتح الباب أمام ذوى الشأن للجوء الى المحاكم وأصبحت الدعوى مقبولة أمامها ، واذا بعد رفع الدعوى أمام المحاكم قبل طرح

النزاع على اللجنة وصدور قرارها فيه أو بعد ذلك أمرا منصبا على قبول الدعوى أو عدم قبولها ولا يتصل بمسألة من مسائل الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم ، وكان لا يجوز وفقا للسادة الثمانية والثالثة من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ - السارى المفعول على واقعة النزاع - الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية إلا اذا كان صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيًا على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن يكون قد صدر خلافا لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وكان ما يشير الطاعن بسبب الطعن يخرج عن الحالتين المتقدمتي الذكر واللتين يجوز فيهما الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية فإن الطعن على الحكم المطعون فيه بسببه يكون غير جائز .

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية لعادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حن هيكل ، وعباس حلي عبد الجواد ،  
وابراهيم ملام .

( ١٩٩ )

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٥ القضائية :  
(١) حجز . " حجز إداري " . قرار إداري . اختصاص . " اختصاص  
ولائي " .

الحجوز الإدارية ليست من قبيل الأوامر الإدارية . اختصاص المحاكم بنظر  
المنازعات المتعلقة بإجراءاتها أو إلغائها أو عدم الاعتداد بها أو وقف الإجراءات  
الناشئة عنها .

(ب) نقض . " حالات الطعن " . تأميم . بنوك . حجز .

تقرير الحكم أن قوانين التأميم قد ألغت حكم المادة الأولى فقرة (أ) من القانون  
رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري للبائع المستحقة للبنوك التي تساهم الدولة  
في رؤوس أموالها . النعي دلي الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . هذا النعي  
لا يدخل في حالات الطعن وفقاً للمادتين ٢ و ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - لا تعد الحجوز الإدارية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -  
من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها  
بل هي وليدة نظام خاص وضعه المشرع ليمهل على الحكومة أو بعض الهيئات  
بمقتضى تشريع خاص بوصفها دائنة، تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال  
الأميرية أو الضرائب أو الرسوم أو الديون ، وتختص المحاكم على هذا الأساس  
بنظر المنازعات المتعلقة بإجراءات هذه الحجوز أو إلغائها أو عدم الإعتداد بها



أو وقف إجراءات البيع الناشئة عنها أسوة بالمنازعات المتعلقة بالجور القضائية .

٢ — النعى على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ في تطبيق القانون حين قرر أن طبيعة النظام القانوني للبنوك تتعارض مع الجزاء الإداري وأن المادة الأولى فقرة ( أ ) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ التي تنص على اتباع إجراءات الجزاء الإداري بالنسبة للبالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الدولة في رؤوس أموالها بما يزيد على النصف قد ألغيت ضمنا بصدر قواعدين تأميم البنوك مع أنه لم يرد في هذه القوانين ما يفيد إلغاء المادة المشار إليها ولا يصح أن يستنتج الإلغاء من مجرد تنظيم البنوك عن طريق تأميمها ، هذا النعى يخرج عن الحالات التي يجوز فيها الطعن بالنقض وفقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهي مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص المتعلق بالولاية أو صدوره على خلاف حكم سابق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٣٦٤ سنة ١٩٦٤ مدنى مستعجل دمنهور ضد البنك الأهلي المصرى — الطاعن بصفته — وقالا بياناً لها إن البنك التجارى المصرى الذى يمثله الطاعن كان قد أقام ضدهما الدعوى رقم ٦٢/٣٦٩ مدنى كلى دمنهور يطلب الحكم عليهما متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٨٨٧ ج و ٣٦١ م وقضت المحكمة في تلك الدعوى بتدب . مكتب خبراء وزارة العدل في دمنهور لتصفية الحساب موضوع الخلاف بين الطرفين ، وإذ أوقع البنك ضدهما في ١٩٦٤/١/٢٩ وقبل الفصل في الدعوى المذكورة حجرا إداريا وفاء لمبلغ ٧٢٢ ج و ١٢٩ م فقد أقاما هذه الدعوى يطلب عدم الاعتراف بذلك الجزاء واعتباره كأن لم يكن ، تأميسا على أن الدين الموقع به الجزاء غير محقق المقدار ولا يزال محلا للتزاع ، وعلى

أن القرار الذى صدر بتصفية البنك المشار إليه لا يخول الطاعن بصفته مصفيا له حق توقيع الحجز الإدارى فى سبيل استيفاء الديون المستحقة لذلك البنك . دفع الطاعن بعدم اختصاص محكمة دمنهور المستعجلة محليا بنظر الدعوى لأن مركزه بالاسكندرية ، كما دفع بعدم اختصاص محكمة الأمور المستعجلة نوعيا بنظرها تأسيسا على أن الفصل فيها يمس أصل الحق . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٤ قضت محكمة دمنهور المستعجلة بقبول الدفع بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة الاسكندرية للأمر المستعجلة حيث قيدت بجدولها تحت رقم ١٩٦٤/٦٠٢٠ . استعجل الاسكندرية وبتاريخ ١٩٦٥/١/١٩ قضت هذه المحكمة الأخيرة بطالبات المطعون ضدهما . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد استئنائه برقم ١٩٦٥/١٧٥ وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الدفع .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أن المجوز الإدارية لا تعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من قبيل الأوامر الإدارية التى لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها بل هى وليدة نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة أو بعض الهيئات بمقتضى تشريع خاص بوصفها دائرة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية أو الضرائب أو الرسوم أو الديون ، وتختص المحاكم على هذا الأساس بنظر المنازعات المتعلقة بإجراءات هذه المجوز أو إلغاؤها أو عدم الاعتداد بها أو وقف إجراءات البيع الناشئة عنها أسوة بالمنازعات المتعلقة بالمجوز القضائية . ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية ، وكان لا يجوز وفقا للسنتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المنطبق على واقعة الدعوى الطعن بالنقض فى هذا الحكم إلا إذا كان صادرا فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيًا على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله أو أن يكون هذا الحكم قد صدر خلافا لحكم آخر سبق أن فصل فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، وإذ يعيب الطاعن على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن

أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أن طبيعة النظام القانوني للبنوك تتعارض مع المجز الإداري وأن المادة الأولى فقرة ١ ج من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ التي تنص على اتباع إجراءات المجز الإداري بالنسبة للبالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الدولة في رؤوس أموالها بما يزيد على النصف قد ألغيت ضمنا بصدد قوانين تأمين البنوك مع أنه لم يزد في هذه القوانين ما يفيد إلغاء المادة المشار إليها ولا يصح أن يستنتج الإلغاء من مجرد تنظيم البنوك عن طريق تأمينها ، وإذ يخرج النعي بهذين السببين على النحو المتقدم ذكره عن الحالتين سالفتي البيان ، فإن الطعن في الحكم يكون غير جائز .



## جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشيشي ،  
وعلى عبد الرحمن .

( ٢٠٠ )

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٥ القضائية :

وكالة . " أثر تصرف الوكيل " . حكم . " عيوب التدليل " . عقد .

توقيع الوكيل على العقد لا يتصرف إلى الموكل طالما لم يعلن وقت التوقيع أنه يوقع نيابة عنه .  
استخلاص الحكم لهذه النيابة من مجرد توقيعه . استخلاص معيب .

إذ كان الثابت أن الطاعن الأول قد وقع على محضر الشرطة — المتضمن عقد  
بيع — دون أن يذكر شيئاً عن نيابته عن أولاده في هذا التصرف ، فإن  
استخلاص الحكم لنيابة الطاعن الأول عن أولاده من توقيعه على المحضر  
سالف الذكر يكون معيباً لا تؤدي إليه عبارات ذلك المحضر . ولا يغير وجه  
الرأى كون الطاعن الأول وكيلًا عن أولاده ، لأن ذلك لا يجعل توقيعه على  
المحضر منصرفاً إليهم ما دام أنه لم يعلن وقت التوقيع أنه يوقع نيابة عنهم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن الدكتور السيد محمد صقر والشيخ محمد حافظ صقر أقاما الدعوى

رقم ٨٤٠ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى طنطا ضد السيد / ابراهيم على عبد العال وأبنائه يطلبان الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٩/٢/١ المتضمن تخارج المدعى عليهم للدعى الأول عن حصة مورثتهم المرحومة أم السعد محمد صقر فى تركة والدها ومقدارها فدانان وسبعة قراريط أطيانا زراعية مبينة الحدود بالعقد وبصحيفة الدعوى مقابل مبلغ ١٤٥٠ ج . وقال المدعيان بيانا للدعوى إن شقيقتهم المرحومة أم السعد محمد صقر كانت قد تقاسمت معهما ما ورثته عن والدهم ولكن حدث إثر وفاتها أن أنكر زوجها المدعى عليه الأول وأولادها وهم باقى المدعى عليهم هذه القسمة ، واشتد النزاع بين الطرفين مما حدا بمأمور مركز السنطة للتدخل بينهما لإصلاح ذات البين ، فدعاهم إلى مكتبه فى يوم ١٩٥٩/٢/١ وحضر المدعى عليه الأول هذا الاجتماع بصفته وكيلًا عن أبنائه وبعد أن تم التوفيق بين الفريقين أثبت المأمور فى محضر الشرطة الذى حرره فى اليوم ذاته أن الطرفين تصالحا على أن يبيع المدعى عليهم حصة مورثتهم فى تركة والدها ومقدارها ٢ ف و ٧ ط أطيانا زراعية إلى المدعى الأول مقابل مبلغ ١٤٥٠ ج شاملا للثمن ولريع الأرض من سنة ١٩٥٠ على أن يتنازل الطرفان عن جميع القضايا المرفوعة منهم ، وإذ كان المدعى عليهم قد رفضوا التوقيع على عقد البيع النهائى بعد أن قبضوا مبلغ ٨٠٠ جنيه من الثمن وكان المبلغ الباقى سيودع خزينة المحكمة على ذمتهم فقد اضطرا إلى إقامة الدعوى بطلباتهما سالفة الذكر ، وقد أجاب المدعى عليهم على الدعوى بأن ما اتفق عليه لدى مأمور المركز ، وأثبتته فى محضره لم يكن صلحا أو بيعا وإنما كان تمهيدا لإجراء عقد بيع ابتدائى حدد لتحريره — على ما ثبت فى محضر الشرطة — يوم ١٩٥٩/٢/٦ غير أن هذا العقد لم يحرر لعدول الطرفين عن إحرائه وأن المبلغ الذى قبضه المدعى عليه الأول ومقداره ٨٠٠ ج بموجب إنذار العرض المؤرخ ١٩٥٩/٣/٨ فقد قبضه على أساس أنه من الريع المستحق للمدعى عليهم وقد أثبت المحضر هذا التحفظ فى محضره . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . واستأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبين بإلغاء الحكم لهما بطلباتهما وقيد امتنانهما برقم ٧٨ سنة ١٤ قضائية . وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ العقد المعنون بالتخارج المؤرخ ١٩٥٩/٢/١ والمتضمن بيع المستأنف عليهم إلى المستأنف الأول

العقار المبين بالعقد وبصحيفة الدعوى مقابل مبلغ ١٤٥٠ جنيهًا . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستخلاص ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بصحة ونفاذ العقد الذي تضمنه محضر الشرطة المؤرخ ١٩٥٩/٢/١ على ما استخلصه من أن الطاعن الأول قد وقع على ذلك المحضر عن نفسه وبالنيابة عن أولاده وهم باق الطاعنين وأنهم بذلك يكونون ملزمين بعقد البيع الذي تضمنه ذلك المحضر ، واستخلاص الحكم لهذه النيابة هو استخلاص فاسد ومخالف للثابت في الأوراق لأن الطاعن الأول لم يذكر في ذلك المحضر إنه وكيل عن أولاده ولم يرد في عبارات المحضر المذكور ما ينبىء عن هذه النيابة وهو ما يعيب الحكم وليستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن كيف ما ثبت في محضر الشرطة المؤرخ ١٩٥٩/٢/١ بأنه عقد باع بمقتضاه — الطاعنون — إلى المطعون عليه الأول حصاة والدتهم في تركة والدهما مقابل مبلغ ١٤٥٠ جنيه جرى في قضائه على أنه ” فيما يختص بناية المستأنف عليه الأول عن باق أولاده — عدا المستأنف عليه الثانى — في إبرام الاتفاق فان شروط الاتفاق صريحة في الدلالة على توفر هذه النيابة وأنه إنما كان يتعاقد عن نفسه وبالوكالة عن أولاده عدا المستأنف عليه الثانى الذى كان حاضرا بنفسه ووقع بإمضائه على محضر الصلح بكل ما اشتمل عليه ، فقد نص البند الأول من بنود المحضر بعد عبارة وقد ارتضى الطرفان ما يأتى ، على بيان لورثة المرحومة أم السعد محمد صقر وأسمائهم وهم المستأنف عليهم ، وتلا ذلك النص على تخارج الطرف الأول الموضحة أسمائهم بصدر هذا البند ، ثم نص في البند الثالث على تحرير عقد بيع من جانب الورثة الملاك ذاتهم وأن المستأنف عليه الأول يقرر هو وباق الورثة بأن مبلغ الثلاثة



والخمسین جنیها الذی أودعه المستأنف الأول لصالحهم أصبح حقاً له یحق له صرفه من خزانة المحكمة دون أية منازعة من جانبهم، فهذه العبارات قاطعة الدلالة على أن من وقع على المحضر عن الطرف الأول إنما كان ینوب عن باقی المستأنف علیهم بوصفهم ورثة المورثة وإلا ما كان له أن یقرر بالتنازل عن مبلغ الوديعة الذی سبق أن أودعه المستأنف الأول لحسابهم جميعاً، ولقد اشتمل البند السادس من الاتفاق على ما مؤداه أن المستأنف علیه الأول وباقی ورثة السيدة أم السعد محمد صقر یقررون أنه لم یصبهم ضرر من عقد القسمة المنسوب صدوره إليها، وهذا النص یدل أيضاً بما لا یدع مجالاً للشك على أن المستأنف علیه الأول حين وقع على محضر الصلح ینوذه المتعددة إنما وقع من نفسه وبالنیابة عن باقی أولاده المستأنف علیهم وإلا ما قبل التوقيع مع وضوح عبارات البنود المشار إليها.. وهذا الذی استخلصه الحكم ینحالف ما جاء بمحضر الشرطة سالف الذكر إذ الثابت فی ذلك المحضر أن الذی حضر عن الطرف الأول — وهم الطاعنون — هو الملازم أول محمد ذهني وبهذا تكون عبارات المحضر صریحة فی أن الذی مثل الطاعنين عدا الطاعن الأول هو الطاعن الثاني وليس الطاعن الأول. وإذا كانت عبارة المحضر خالية مما ینقض هذا الذی أثبتته المأمور فی محضره المؤرخ ١٩٥٩/٢/١ وكان الطاعن الأول وإن كان قد وقع على المحضر مع الملازم أول محمد ذهني إلا أنه لم یذكر شيئاً عن نیابته عن أولاده، لما كان ذلك فإن استخلاص الحكم لنیابة الطاعن الأول عن أولاده من توقيعه على المحضر سالف الذكر ینكون معیبا لا تؤدي إلیه عبارات ذلك المحضر — أيا كان وجه الرأي فی تكييف ما ورد فيه — ولا یقدح فی هذا النظر ما أثبتته المأمور خاصا بالوديعة التي أودعها المطعون علیه الأول على ذمة ورثة المرحومة أم السعد أو ما أثبتته خاصا ینفی الضرر عن الطاعنين من جراء القسمة التي عقدتها مورثتهم، لأن عبارة المحضر فی هذا الخصوص لا تدل على أن الإقرار بذلك صادر من الطاعن الأول عن نفسه وعن باقی الورثة وإنما نسب الإقرار فی ذلك المحضر إلیه وإلى باقی الورثة وهم الذین

أثبت المأمور أن الملازم محمد ذهني قد حضر عنهم . كما لا يغير وجه الرأي ما ذكره الحكم من أنه ” تبين أن المستأنف عليهم هذا الرابع سبق أن أصدروا لوالدهم المستأنف عليه الأول توكيلا رسميا في ٢٨/٢/١٩٥٧ برقم ٧٣٤ سنة ١٩٥٧ توثيق الاسكندرية يسمح له بالإقرار والتصالح نيابة عنهم ولقد أودعه في ملف الدعوى الابتدائية وكان يحضر بوجهه ليمثلهم في الدعوى “ لأن كون الطاعن الأول وكيلا عن أولاده لا يجعل توقيعه على المحضر على الصورة السابق الإشارة إليها متصرفا إلى أولاده ما دام أنه لم يعلن وقت التوقيع أنه يوقع نيابة عنهم . وإذا كان ذلك وكان الطاعنون قد تمسكوا لدى محكمة الاستئناف بأن الطاعن الأول لا يمثلهم في التوقيع على محضر الشرطة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشير ،  
وأحمد ضياء الدين مصطفى .

( ٢٠١ )

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . ” بيانات الحكم “ . بطلان . ” البطلان في الأحكام “ .

خلو الحكم من بيان مرحلة إدخال خصم غير حقوق في الدعوى . لا بطلان . البيان  
الجوهري الذي يترتب على اغفاله البطلان . ما هيته . أن يكون ذكره ضروريا  
لفصل في الدعوى . م ٣٤٩ مرافعات .

(ب) بيع . ” أركان البيع “ . إصلاح زراعي .

وقوع البيع صحيحا طبقا لأحكام القانون المدني . بقاؤه صحيحا بعد صدور  
قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنه أن يجعل المنصرف اليه مالكا لأكثر من  
الحد المقرر . خضوع الزيادة في هذه الحالة لأحكام الاستيلاء لدى المنصرف اليه .

١ - إذا كان ممثل جهة الإصلاح الزراعي قد اختصم في الدعوى لتقديم بيان  
الاستيلاء على الأطنان موضوع النزاع فإنه لا يعتبر خصما في الدعوى ، وعدم ذكر  
مرحلة إدخاله في الحكم المطعون فيه لا يجعل ذلك الحكم مشوبا بالبطلان لأنه -  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين لإعتبار البيان المتعلق بمراحل الدعوى  
الذي نصت عليه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات يانا جوهريا يترتب على اغفاله  
البطلان أن يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره  
حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه .



٢ - متى كان البيع الصادر قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ قد وقع طبقاً لأحكام القانون المدني فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يبقى صحيحاً بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ويظل ملزماً لعاقديه ولو كان من شأنه أن يجعل المتصرف إليه ما لكلاً أكثر من الحد المقرر وتخضع الزيادة في هذه الحالة لأحكام الإستيلاء لدى المتصرف إليه ، ومن ثم فإنه لا يترتب على بلوغ ملكية المشتري الحد الأقصى للملكية المقرر في قانون الإصلاح الزراعي وجوب رد هذه الأطنان الزائدة إلى البائعين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن ورثة المرحوم عبد الله أيوب الجندى أقاموا الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٩ مدنى كللى دمنهور ضد أحمد يحيى نوار طالبين الحكم بالزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٨٣٣ جنيه . وقالوا بيانا للدعوى إنه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٤٥/٢/١٠ باع مورثهم إلى المدعى عليه أطناناً زراعية مساحتها ٢٣ ف و ١٢ ط مقابل ثمن قدره ٨٩٣ جنيه دفع منها وقت التعاقد مبلغ ٤٦٠ جنيه ونص في العقد على استحقاق باقى الثمن وقدره ٤٣٣ جنيه عند التوقيع على العقد النهائي ، وأنه على الرغم من أن المشتري قد وضع يده على الأطنان المبيعة عند إبرام ذلك العقد وتسلم منهم المستندات الدالة على الملكية إلا أنه تراخى في إعداد العقد النهائي وترتب على ذلك أنه لم يسدد باقى الثمن مما اضطرهم لإصداره بالسداد فى ١٩٥٩/١/٢٢ غير أنه لم يفعل شيئاً ، وإذ كان العقد قد نص على إلزامه فى حالة التأخير بتعويض قدره ٤٠٠ جنيه فقد أقاموا الدعوى بطلب باقى الثمن والتعويض المنصوص عليه فى العقد . وقد أجاب المدعى عليه على الدعوى بأن عدم إعداد العقد النهائي يرجع إلى أن المدعين لم يسلموه مستندات

ملکیتهم للأطیان المبیعة ، وإلى أنه تبين أن البائع لم یکن یملك وقت التعاقد  
 في ۱۲ فداناً ، وإلى أن الإصلااح الزراعی قد استولى علیها ضمن ما استولى علیه  
 لديه من الأطیان الزائدة علی مائتی فدان . وبتاریخ ۱۲ مارس سنه ۱۹۶۰  
 حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . واستأنف المدعون هذا  
 الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبین بإلغاء الحكم ولهم بطلباتهم  
 وقيد الاستئناف برقم ۴۹۴ سنه ۱۶ قضائية ، وأدخل المستأنف علیه الاصلاح  
 الزراعی فی الدعوى ليقدم ما لديه من مستندات خاصة بالأرض المستولى علیها فقرر  
 الحاضر عنه بجلد ۲۲ / ۱۲ / ۱۹۶۳ بأنه لم يستول على الأطیان المبیعة لأن  
 المكلفه لا زالت باسم البائعين ، وبتاریخ ۴ مايو سنه ۱۹۶۵ حكمت المحكمة  
 بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام المستأنف  
 علیه " المشتري " بأن يؤدي إلى المستأنفين مبلغ ۵۳۳ جنيه وهو باقى الثمن  
 ومبلغ مائة جنيه وهو ما قدرته من التعويض . وطعن الطاعن فی هذا الحكم  
 بطریق النقض للأسباب الواردة فی التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة  
 حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون طيها الأول  
 والأخير رفض الطعن وصحمت النیایة العامة على رأيها الوارد فی مذكرتها وطلبت  
 رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينحى الطاعن فی الأسباب الثلاثة  
 الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فی تطبيق القانون والفساد فی الاستدلال  
 والقصور فی التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك فی دفاعه لدى محكمة  
 الموضوع بأن عقد البيع الابتدائي وإن كان قد ألقى على عاتقه عبء إعداد  
 العقد النهائي والوفاء بباقي الثمن عند التوقيع طیه إلا أنه إلزم البائعين أيضاً  
 بأن يسلموه مستندات الملكية اللازمة لأعدادده وهو ما لم يقوموا به ، وترتب على  
 تقصيرهم هذا عدم تمكنه من إعداد ذلك العقد ، ومن ثم فإنه لا يكون ملزماً  
 بأداء باقى الثمن يستوى فی ذلك أن يكون قد تسلم الأرض المبیعة أو لم يتسلمها  
 لأن العقد لم يجعل الوفاء بباقي الثمن معلقاً على التسلم بل أوجب الوفاء به لدى  
 التوقيع على العقد النهائي . كما تمسك أيضاً فی دفاعه بعدم استحقاق البائعين  
 لباقي الثمن لعجزهم من نقل ملكية المساحة المبیعة كلها إليه بناء على ما تبين .

له وللإصلاح الزراعي من أنهم لا يملكون منها إلا أقل من ١٢ فدانا ، وردت محكمة الاستئناف على هذا الدفاع بما ذكرته في أسباب حكمها من أن البند الخامس من العقد قد نص على أن المشتري هو الذي يقوم بتجهيز العقد النهائي بناء على الأوراق التي يحصل عليها من البائعين أو من الجهات الأخرى ، وأنه إذ تراخى في ذلك فلا يكون ثمة محل لتعليق دفع باقي الثمن على التوقيع على العقد النهائي وبأنه لا يقبل منه الادعاء بالعجز في المساحة بعد أن مضى على شرائه للأطيان المبيعة وتسلمه لها عدة سنوات ، وهذا الرد فضلا عن كونه لا يواجه دفاعه فإنه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لأنه يخلط بين التزام المشتري بأعداد العقد النهائي وبين التزام البائعين بتسليم مستندات الملكية كما أنه يخلط بين استحقاق باقي الثمن وبين تسليم العقار المبيع مع أنه لا ارتباط بين الالتزامين طبقا لنصوص العقد ، ولا يفرق بين الالتزام بالتسليم والالتزام بنقل الملكية مع اختلاف كل من الالتزامين عن الآخر إذ قد يسلم البائع للمشتري أطيانا ومع ذلك يعجز عن نقل ملكيتها له لعدم ملكيته لها ، وأضاف الطاعن إلى ذلك قوله إن الحكم قد اتخذ من نص البند الخامس من العقد سنداً لما قرره مع أن هذا النص لا يؤدي إلى تحميله بأعداد مستندات الملكية مما يعيبه أيضا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعن بأداء باقي الثمن للبائعين وعلى ما قرره من أنه " لما كان يؤدي الاتفاق أن المستأنف عليه هو الذي يقوم بتجهيز عقد البيع النهائي بناء على الأوراق التي تحصل عليها سواء من المستأنفين أو من الجهات الأخرى وبعد ذلك يطلب المستأنفين للحضور إلى مكتب الشهر العقاري المختص للتوقيع عليه وهو ما يتفق وأحكام قانون التسجيل والقرارات الصادرة بتنفيذه التي تحتم دفع رسم التسجيل مع رسم التصديق على الامضاءات عند تقديم العقد للتوقيع عليه وهي الرسوم التي يلتزم بأداؤها المشتري توطئة لتسجيل عقد شرائه أما وقد تراخى المستأنف عليه في تجهيز عقد البيع النهائي ولم يتخذ أي إجراء في هذا السبيل فمن ثم كان لا محل لتعليق دفعه باقي ثمن القدر المبيع على التوقيع على العقد النهائي وقد وضع يده على القدر المبيع منذ تاريخ شرائه له في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٥



وذلك حسبما هو ثابت من البند السادس من عقد الشراء آنف البيان الذي أقر بمقتضاه بأنه وضع يده على الأطنان المبيعة وما يستحقه فيها من السكن المقام عليها وما يتبعها من طرق الري والصرف والمرور والكبايس وذلك بعد معاينته لها والتحقق منها، كما لا محل للقول والحالة هذه أنه كان يتعين على المستأنفين تجهيز عقد البيع النهائي ودعوة المستأنف عليه للتوقيع عليه في ميعاد يحددونه له أمام الجهة المختصة توطئة لإثبات تقصيره في الوفاء بباقي الثمن فيما لو تأخر عن التوقيع عليه إذ أن في ذلك ما يدعو إلى تحميل المستأنفين بأمر تجهيز عقد البيع النهائي، وهو ما لم يقل به قانون التسجيل ولم ينص عليه الاتفاق بينهما كما سلف البيان، كما أنه لا محل لاحتجاج المستأنف عليه بوجود عجز في مساحة الأرض المبيعة وقد مضى على شرائه سنوات عديدة وفي الوقت الذي أقر فيه في عقد الشراء باستلامها ومعاينتها والتحقق منها، ومن ثم كان يتعين على المستأنف عليه والحالة هذه أن يؤدي إلى المستأنفين باقى ثمن الأطنان المبيعة له بمقتضى العقد سالف البيان وقدره ٤٣٣ ج "ويبين من هذا الذي ذكره الحكم أن محكمة الاستئناف حصلت من الواقع في الدعوى أن البائعين قد سلموا المشتري المستندات اللازمة لإعداد العقد النهائي، وإذا كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة دمنهور الابتدائية المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٠ ومذكرة الطاعن المقدمة للمحكمة المذكورة أن الطاعن كان قد أعد مشروع العقد النهائي مرفقاً به مستندات الملكية غير أنه سلمه للاصلاح الزراعي الذي أعاد إليه العقد دون المستندات وأيد ذلك بتقديمه مشروع العقد المذكور ثم عاد فسحبه، فإنه يكون لما قرره الحكم في هذا الخصوص أصله الثابت في الأوراق، وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خلط بين التزام البائعين بإعطاء المستندات الدالة على الملكية للمشتري وبين التزام هذا الأخير بإعداد العقد النهائي، وإنما هو فوق بين الالتزامين وأثبت قيام البائعين بتنفيذ التزامهم ثم سجل التقصير على المشتري في إعداد العقد النهائي وأوجب لذلك استحقاق باقى الثمن. وإذا كان الحكم قد رد على مازعمه الطاعن من أن البائعين لا يملكون المساحة كلها بأنه لا محل لهذا الزعم بعد أن مضى على شرائه وتسليمه للأطنان المبيعة عدة سنوات، فإنه لا يكون قد خلط بين الالتزام بالتسليم وهو ما نفذ طبقاً لما هو مدون في العقد وبين الالتزام بنقل الملكية، ذلك أن الحكم قد اعتبر أن وضع يد المشتري على الأطنان المبيعة مدة أربعة عشر عاماً

دون التمسك بعدم ملكية البائعين لكل المساحة المبيعة من شأنه أن يضيف عدم الجدية على هذا الدفاع وهو استخلاص سائع مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع دون معقب .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان لمخالفة المادتين ٣٤٩ ، ١٦٥ من قانون المرافعات لأن الحكم خلا من بيان مرحلة من مراحل الدعوى وهى تلك التى أدخل فيها الإصلاح الزراعى لتقديم بيانات الاستيلاء ولأنه عدل عن إلزامه بتقديمها دون أن يذكر فى الحكم سببا لهذا العدول .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الثابت من محضر جلسة محكمة الاستئناف المؤرخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ أن الحاضر عن جهة الإصلاح الزراعى قرر أنه لم يستول على الأطنان موضوع النزاع لدى الطاعن لأنها ماتزال مكلفة باسم البائعين، وإذا كان ذلك فإن محكمة الاستئناف تكون قد استوفت بيان الاستيلاء ولا يمكن بالتالى أن ينسب إليها عدول عن طلب ذلك البيان، وإذا كان ذلك وكان ممثل جهة الإصلاح الزراعى قد اختصم فى الدعوى لتقديم هذا البيان، فإنه لا يعتبر خصما حقيقيا فى الدعوى وعدم ذكر مرحلة إدخاله فى الحكم المطعون فيه لا يجعل ذلك الحكم مشوبا بالبطلان لأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يتعين لاعتبار البيان المتعلق بمراحل الدعوى الذى نصت عليه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بيانا جوهريا يترتب على إغفاله البطلان، أن يكون ذكره ضروريا للفصل فى الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه . ولما كان ممثل الإصلاح الزراعى قد أدخل فى الدعوى بناء على طلب الطاعن للإدلاء ببيان الاستيلاء وقد أدلى بهذا البيان على ما ثبت فى محضر جلسة محكمة الاستئناف، فإن بيان إدخاله لا يكون ضروريا للفصل فى الدعوى وبالتالي لا يترتب على إغفاله بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الخامس على الحكم المطعون فيه التقصير فى التمسك وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الإصلاح الزراعى قد استولى على الأطنان موضوع النزاع وهو ما يستوجب أن يتحمل

كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمنها والتعويض طبقا للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ وأنه على فرض أنه لم يستول عليها فإنها تكون قد ردت إلى البائعين ولا يحق لهم أن يجمعوا بين استردادها وبين ثمنها ولكن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع فشابه بذلك القصور .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى أن الإصلاح الزراعى قد نقي استيلاءه على الأطينان المبيعة ولم يقدم الطاعن دليلا عن حصول هذا الاستيلاء ، فاذا كان ذلك وكان البيع الصادر قبل ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ متى وقع صحيحا طبقا لأحكام القانون المدنى فانه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يبقى صحيحا بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى ويظل ملزما لعاقديه ولو كان من شأنه أن يجعل المتصرف إليه مالا أكثر من الحد المقرر وتخضع الزيادة فى هذه الحالة لأحكام الاستيلاء لدى المتصرف إليه، ومن ثم فانه لا يترتب على بلوغ ملكية المشتري الحد الأقصى للملكية المقرر فى قانون الإصلاح الزراعى وجوب رد هذه الأطينان الزائدة إلى البائعين ، وإذ كان هذا فان دفاع الطاعن يكون غير مؤثر فى الدعوى ولا على الحكم المطعون فيه إن دو التفت عنه ولم يرد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زفلول ، ومجد نور الدين موسى ، وحسين زاكى ، ومجد أسعد محمود .

( ٢٠٢ )

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . " الخصوم في الطعن " . استئناف .

عدم رفع الطاعن الثانى استئنافا من الحكم الابتدائى الذى استأنفه الطاعن الأول .  
عدم قضاء الحكم الاستئنافى قبل الطاعن الثانى بأكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائى .  
الطعن على الحكم الاستئنافى بالنقض غير مقبول منه .

(ب) دعوى . " صحيفه الدعوى " . بطلان .

الدفع ببطلان صحيفه الدعوى للتجهيل بالمدعى به دفع شكلى يجب ابدائه قبل التعرض  
للموضوع . البطلان المترتب على هذا التجهيل بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام .  
الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة دفع موضوعى . سقوط الحق فى التمسك  
ببطلان صحيفه الدعوى متى أبدى بعد إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى .

(ج) إثبات . " إجراءات الإثبات " . محكمة الموضوع . " سلطتها  
فى إجراءات الإثبات " .

إجراء التحقيق لإثبات وقائع يبرز لإثباتها بشهادة الشهود . أمر متروك لتقدير  
محكمة الموضوع فلها رفض طلبه متى رأت بالأوراق ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(د) التزام . " الوفاء بالالتزام " . حكم " مالا يعد قصورا " . محكمة  
الموضوع . بيع .

منح المدين المتأخر أجلا للوفاء . رخصة من إطلاقات قاضى الموضوع . عدم بيان  
الحكم الاعتبارى التى اعتمد عليها فى رفض منح مهلة للوفاء . لافصور .

١ — إذا كان الطاعن الثاني قد قبل الحكم الابتدائي ولم يستأنفه، وإنما استأنفه الطاعن الأول ولم تقض محكمة الاستئناف على الطاعن الثاني بشيء أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي، فإن الطعن على الحكم الاستئنافي بطريق النقض يكون غير مقبول بالنسبة له .

٢ — الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — دفع شكلي يجب إبدائه قبل التمرض لموضوع الدعوى ولا سقط الحق في التمسك به، وبعد البطلان الذي يلحق بالصحيفة بسبب هذا التجهيل بطلاناً نسبياً لا يتعلق بالنظام العام ويعتبر الكلام في الموضوع مسقطاً في جميع الأحوال للحق في التمسك بهذا الدفع . أما الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة فهو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برمتها، فإذا كان الثابت أن الطاعن أبدى الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به بعد سابقة إبدائه الدفع بعدم قبول الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه بسقوط الحق في التمسك ببطلان صحيفة الدعوى تأسيساً على ما قضت به المادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب إبداء هذا الدفع قبل إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى .

٣ — إجراء التحقيق لإثبات وقائع يحوز إثباتها بشهادة الشهود ليس حقاً للتصوم يتحتم إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع فلها أن ترفض طلبه متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إلى إجراء التحقيق المطلوب .

٤ — لما كان إعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن أجلاً للوفاء به طبقاً للمادة ٢/١٥٧ من القانون المدني هو من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه، فإنه لا يقبل النعي على الحكم لقصور أسبابه عن بيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في رفض منح الطاعن أجلاً للوفاء بما هو متأخر في ذمته من الثمن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا رسميًا عن باقى المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ۹۱۲ سنة ۱۹۲۰ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنين وضد جورج قسطندى توما . وقال فى بيانها إنه بموجب عقد بيع رسمى مؤرخ فى ۱۹۵۴/۱۲/۲۸ ومسجل برقم ۲۲۸۸ سنة ۱۹۵۵ توثيق سمالوط اشترى الطاعن الأول وجورج قسطندى توما والمرحومة صديقة قسطندى توما مورثتهما ومورثة الطاعن الثانى يعقوب بطرس بادير من المرحومة فاطمة حسين شاهين مورثة المطعون ضدهم أطيانا زراعية مساحتها ۱۰ ف و ۶ ط و ۴ س بناحية نزالى طما مركز سمالوط موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة منها ۴ ف للطاعن الأول و ۴ ف و ۶ ط و ۴ س لجورج قسطندى توما، و ۲ ف لصديقه توما نظير ثمن قدره ۳۴۷۹ ج و ۵۷۵ م دفع منه المشترون مبلغ ۱۲۰۲ ج و ۵۷۵ م والباقي وقدره ۲۲۲۷ ج تعهدوا بسداده للبائعة على خمسة أقساط قيمة كل منها ۴۵۵ ج و ۴۰۰ م تدفع فى آخر نوفمبر سنويا ابتداء من سنة ۱۹۵۴ حتى سنة ۱۹۵۸، ونص فى البند الرابع من العقد على أن للبائع عند تأخر المشتري فى تنفيذ التزاماتهم الحق فى فسخ العقد دون تنبيه، وإذ تأخر المشترون فى سداد الباقي من الثمن وقدره ۱۷۰۰ ج، فقد أقام دعواه بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الرسمى المشار إليه واعتباره كأن لم يكن ومحو كافة التسجيلات الموقعة على الأطيان المبيعة والتصريح بالتأشير بذلك على هامش العقد مع تسليمهم الأطيان المبيعة . دفع الطاعن الأول الدعوى بعدم قبولها لتوجيهها من المطعون ضده الأول بصفته وكيلًا عن ورثة البائعة دون أن ترفع من هؤلاء الورثة شخصيا ولعدم سبقها بانذار بطلب الفسخ طبقا للمادة ۱۵۸ من القانون المدنى، ثم دفع ببطلان عريضة الدعوى لتجهيلها بعدم ذكر المبلغ المطلوب الفسخ عنه . وبجلسة ۱۹۶۱/۲/۲۶ وجه المطعون ضدهم الدعوى منهم باعتبارهم ورثة البائعة وذلك فى مواجهة الطاعن الأول وجورج قسطندى توما وأضافوا



إلى طلباتهم طلب الحكم بالزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢٥٨٣ ج. كتعويض عن فسخ العقد بخلاف ما يستجد بواقع ٢٨٧ ج سنويا . وفي ١٩٦٢/١٢/٣٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدفيعين بعدم قبول الدعوى وبسقوط حق الطاعن الأول في إبداء الدفع ببطلان عريضة الدعوى وبفسخ عقد البيع الرسمي المؤرخ ١٩٥٤/١٢/٢٨ والموضح بعريضة الدعوى واعتباره كأن لم يكن ومحو كافة التسجيلات الموقعة على الأطيان المبيعة به لصالح الطاعنين والتصريح بالتأشير بذلك على هامش العقد المذكور وتسليم هذه الأطيان إلى المطعون ضدهم وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهم مبلغ ٢٦٣ جنيه بخلاف ما يستجد من وقت صدور الحكم حتى تسليم الأرض بواقع ٢٨٧ جنيه سنويا . استأنف الطاعن الأول وجورج قسطندي توما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ١٨٥ سنة ٨٠ ق . وبعد وفاة جورج قسطندي توما وانقطاع الحصومة عجل الطاعن الأول الدعوى عن نفسه وبصفته الوارث الوحيد لأخيه المذكور . وفي ٢٨ مارس سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إنه لما كان الثابت من الأوراق ومن الوقائع المتقدم ذكرها أن الطاعن الثاني يعقوب بطرس بدير قبل الحكم الابتدائي ولم يستأنفه وإنما استأنفه الطاعن الأول وشقيقه المرحوم جورج قسطندي توما وطلبا إلغاءه والقضاء برفض الدعوى وقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للطاعن الأول عن نفسه وبصفته الوارث الوحيد لشقيقه المرحوم جورج قسطندي توما ولم يقض على الطاعن الثاني بشيء أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي فإن الطعن منه على الحكم المطعون فيه بطريق النقض يكون غير مقبول ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول منها في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه أيد حكم محكمة أول درجة فيما قضت به من سقوط حق الطاعن في الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لتجهيلها

تأسيسا على أنه أبدى بعد إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى مخالفا بذلك حكم المادة ١٣٢ من قانون المرافعات ، في حين أنه لم يكن من المستساغ إبداء أى دفع قبل الدفع بعدم قبول الدعوى ، ذلك لأن عدم قبول الدعوى لرفعها من وكيل باسمه وحده دفع من النظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تعتبر الدعوى مرفوعة إلا بعد تصحيح شكلها وعندئذ يعتبر الدفع ببطلان صحيفة الدعوى أول دفع أبدى فيها وكان يتعين على المحكمة قبوله .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — دفع شكلى يجب ابدائه قبل التعرض لموضوع الدعوى وإلا سقط الحق فى التمسك به ، وبعد البطلان الذى يلحق بالصحيفة بسبب هذا التجهيل بطلانا نسبيا لا يتعلق بالنظام العام ، ويعتبر الكلام فى الموضوع مسقطا فى جميع الأحوال فلحق فى التمسك بهذا الدفع ، أما الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة فهو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى برمتها . لما كان ذلك ، وكان النابت من تقارير الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول أبدى الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به بعد سابقة إبدائه الدفع بعدم قبول الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب جميع القانون اذ أيد الحكم الابتدائى فى قضائه بسقوط حق الطاعن الأول فى التمسك ببطلان صحيفة الدعوى تأسيسا على ما قضت به المادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب إبداء هذا الدفع قبل إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ويقول فى بيان ذلك إنه وباقي المشتريين لم يتسلموا الأرض المبيعة بأكملها لأن نصفها ظل تحت يد المستأجرين من البائنة ، وإذ تؤثر هذه الواقعة فى مقدرة المشتريين على سداد باقى أقساط الثمن وقد طلب الطاعن إلى محكمة أول درجة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها إلا أنها رفضت هذا الطلب وسأرتها فى ذلك الحكم المطعون فيه مما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود ليس حقا للتصوم يتحتم إجابتهن إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع فلها أن ترفض طلبه متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن في أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إلى إجراء التحقيق المطلوب، وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي أحاله إلى أسبابه الحكم المطعون فيه أن الأسباب التي استند إليها في رفض طلب الطاعن الأول الإحالة إلى التحقيق تسوغ رفض هذا الطلب، فقد بينت المحكمة في حكمها الأدلة التي جعلتها تقتنع بأن الطاعن الأول وباقي المشتريين قد تسلموا الأطنان المبعة واستغنت بذلك عن إجراء التحقيق، فلما النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب، وقال شرحا لهذا السبب إنه أوضح أمام محكمة الموضوع أن المتأخر من الثمن أقل من السدس وطلب رفض الدعوى أو تقسيط المبلغ المتأخر تأسيسا على المادة ١٥٧/٢ من القانون المدني إلا أن محكمة أول درجة اقتصرت في الرد على هذا الدفاع ورفض منح الطاعن وباقي المشتريين مهلة للسداد على القول بأنهم أهملوا في تنفيذ التزامهم بدفع باقي الثمن رغم تسهيل طريقة الدفع في العقد بجعلها على أقساط سنوية وعلى أن القدر الذي تأخروا في سداذه من الثمن ليس من القلة التي تبرر استبقاء العقد أو إعطاء مهلة، واكتفى الحكم المطعون فيه لتبرير عدم إجابة طلب المهلة على القول بأنه قد مضت فترة طويلة على عدم السداد بجعلها من قبيل المماطلة والتسويق، ويرى الطاعن أن هذا الرد من المحكمة غير مقنع إذ لم تحقق الظروف التي أدت إلى عجز المشتريين عن دفع باقي الثمن مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان إعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن أجلا للوفاء به طبقا للمادة ١٥٧/٢ من القانون المدني هو من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه، فلما لا يقبل



النهي على الحكم لقصور أسبابه عن بيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في رفض  
منع الطاعن أجلا للوفاء بما هو متأخر في ذمته من الثمن .

وحيث إن الطاعن الأول ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه التناقض ،  
وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة قضت بفسخ العقد وسائرهما في ذلك  
الحكم المطعون فيه ولم تشر رغم ذلك الى مصير المبالغ التي دفعها الطاعن وباقي  
المشتريين وهي أكثر من خمسة أسداس الثمن أي حوالي ثلاثة آلاف جنيه  
مما مؤداه أن يستولي المطعون ضدهم على الأرض وثمنها وعلى التعويض الذي  
قضت به المحكمة وما يستجد من التعويض مما يعد إثراء لهم على حساب الغير .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي  
الذي أيده الحكم المطعون فيه أنه ليس فيه ما يفيد أنه اعتبر المدفوع من الثمن  
من المشتريين حقا للمطعون ضدهم ولم يكن طلب رد الثمن مطروحا على المحكمة ،  
فإنه يكون للمشتري أن يرجع على بائعه بهذا الثمن بدعوى مستقلة إذا امتنع هذا  
البائع عن رده إليه ، وذلك كآثر من آثار فسخ العقد ويكون النعي بهذا السبب  
على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وعباس حلي عبد الجواد ، وحسين زاكي ، وعبد أسعد محمود .

( ٢٠٣ )

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) نقض . "إعلان الطعن" . إعلان . "بطلان الإعلان"

عدم ذكر الساعة في ورقة الاعلان . لا جدوى من تمسك المظنون ضده بذلك ما دام  
لم يدع حصول الاعلان في ساعة لا يجوز ابرائه فيها .

(ب) دعوى . "نظر الدعوى" . "تقديم المذكرات" .

عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر  
عليها . تقديم المظنون ضده مذكرة في فترة حيز القضية للحكم لم تتضمن دقاًماً جديداً .  
الذي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع — إذ صول عليها في قضائه — لا أساس له .

(ج) مسئولية . "مسئولية متولى الرقابة" .

مسألة الحكم الأب عن خطأ إينه الذي يبلغ تسع سنوات وقت الحادث على أساس  
أن الخطأ وقع في حضوره وأنه أهمل في الرقابة وتركه إياه يلعب بلعبة "النبلة"  
في الطريق العام . وصف الحكم هذه اللعبة بأنها خطيرة . لا خطأ في تطبيق  
القانون .

(د) مسئولية . "مسئولية متولى الرقابة" .

مسئولية الوالد من الأعمال غير المشروعة التي تقع من ولده المكلف بتربيته  
ورقابه . مبناهما خطأ مفترض افتراضاً قابلاً لإثبات العكس . ارتفاع  
المسئولية إذ أثبت الوالد أنه لم يسيء تربية ولده وأنه قام بواجب الرقابة . وجوب  
إثبات الأمرين معاً .

۱ — لا يجدى المطعون ضده التمسك بعدم ذكر الساعة في ورقة اعلان الطعن طالما أنه لم يدع حصوله في ساعة لا يجوز إجراؤه فيها .

۲ — متى كان يبين من مذكرة المطعون ضده المقدمة في فترة حجز القضية للحكم أنها لم تتضمن دفاعا جديدا ، وكان ما ترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ۳۴۰ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ، إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لبدء دفاع لا يتمكن خصمه من الرد عليه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه مول في قضائه على ما جاء بهذه المذكرة مع عدم اعلان الطاعن بها يكون على غير أساس .

۳ — إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الأب عن خطأ ابنه الذي كان يبلغ تسع سنوات وقت الحادث على أساس أن الخطأ وقع في حضوره وأنه أهمل في رقابة ابنه إذ شاهده في الطريق قبل وقوع الحادث يلهو بلعبة "النبلة" — وهي أداة الفعل الذي سبب الضرر — دون أن يتخذ الحيطة لمنع من ممارسة هذه اللعبة بل تركه يلهو بها مع ما في استعمالها من خطر وقد تحقق فعلا فأصيب المطعون ضده في إحدى عينيه ، وكانت الظروف التي وقع فيها الحادث على هذه النحو تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من وصف اللعبة بأنها خطيرة مادام من شأنها — في مثل هذه الظروف — حدوث الخطر من مزاواتها ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

۴ — مسئولية الوالد عن الأعمال غير المشروعة التي تقع من ابنه المكلف بتربيته ورقابته — وهي مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس — لا ترتفع إلا إذا أثبت الوالد أنه لم يسيء تربية ولده وأنه قام بواجب الرقابة عليه بما ينبغي من العناية . فإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أخذ بدفاع الطاعن — الأب — بأنه قام بتربية ابنه تربية حسنة إلا أنه لم يأخذ بدفاعه الآخر — في أسباب سائغة — بأنه قام بواجب الرقابة على ابنه بما يلزم من حرص وعناية ورتب على ذلك مسئولية الطاعن عن حصول الضرر ، فإن النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عياد خليل بصفته وليا طبيعيا على ابنه عادل — المطعون ضده — أقام الدعوى رقم ١٥٥٢ سنة ١٩٦٠ جزئى عابدين على الطاعن عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر إيهاب ، وطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وقال فى بيان دعواه إنه فى يوم ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ تعدى ابن الطاعن المذكور على ابنه المطعون ضده وأحدث بعينه اليسرى عمدا إصابة تخلفت عنها عاهة مستديمة هى ضعف إبصار هذه العين ، وقد أجرت النيابة تحقيقا عن هذا الحادث قيد برقم ١٤٦ سنة ١٩٥٥ جنائيات أحداث دمياط وقدمت الصبي الجاني للمحاكمة وقضت المحكمة الجنائية فى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ بإدائته وبتسليمه لمن له حق الولاية على نفسه ، وإذ يعد الطاعن بوصفه وليا طبيعيا على ولده القاصر مسئولا قانونا معه عن تعويض الضرر الذى أصاب المطعون ضده ، فقد أقام دعواه بطلباته المشار إليها . ومحكمة عابدين الجزئية قضت فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٣ بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت برقم ٥٠٣ سنة ١٩٦٣ . وفى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ حكمت تلك المحكمة بإلزام الطاعن عن نفسه وبصفته بأن يدفع لوالد المطعون ضده بصفته الشخصية مبلغ ٢٠٠ ج وبإلزامه بأن يدفع له بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر عادل عياد خليل مبلغ ١٥٠٠ ج . استأنف الطاعن عن نفسه وبصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٣٢٧ سنة ٨٠ ق . وأثناء نظر الاستئناف اختصم المطعون ضده شخصا لبلوغه من الرشد ، وفى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٥ حكمت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض لعياد خليل بصفته الشخصية وتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض له بصفته وليا طبيعيا على ابنه عادل

عياد خليل إلى إلزام الطاعن بصفته الشخصية وبصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر إيهاب نجيب تادرس عوض بأن يدفع إلى المطعون ضده مبلغ ألف جنيه . طعن الطاعن عن نفسه وبصفته في هذا الحكم بطريق النقض . وقدم المطعون ضده مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لعدم إعلانه في الميعاد وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها في الدفع بعدم صحته وفي الموضوع برفض الطعن المقدم من الطاعن بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر وبقبول السبب الرابع وتقض الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بمسئولية الطاعن الشخصية . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صحت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن المطعون ضده دفع بعدم قبول الطعن ، بقوله إن المحضر أثبت على خلاف الواقع أن إعلان تقرير الطعن تم في يوم السبت أول يولية سنة ١٩٦٥ دون بيان ساعة الإعلان في حين أن صورة تقرير الطعن سلمت لوكيل الطاعن في ٢٨ يولية سنة ١٩٦٥ ، وإذ كانت هذه الصورة هي التي جرى إعلانها فلا يتصور أن تعلن في تاريخ سابق على استلامها ، ورتب المطعون ضده على ذلك أن تقرير الطعن لم يعلن في الميعاد مما يكون معه الطعن غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، بأنه وإن كان صحيحا أن صورة التقرير سلمت في ٢٨ من يولية سنة ١٩٦٥ إلى وكيل الطاعن ، إلا أنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن هذه الصورة قدمت إلى قلم المحضرين في يوم الأحد الأول من أغسطس سنة ١٩٦٥ وأعلنت في ذات اليوم في الساعة الرابعة مساء وأن المحضروا إن أثبت في بادى الأمر — من قبيل الخطأ المادى — أن تاريخ الإعلان هو أول يولية سنة ١٩٦٥ إلا أنه ما لبث أن تدارك هذا الخطأ فصححه إلى أول أغسطس سنة ١٩٦٥ في أصل الإعلان ، ومما يؤيد ذلك أن القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية الذى رفع عن كاهل قلم الكتاب إعلان الطعن وأوجب على الطاعن اتخاذ هذا الإجراء قد صدر في ١٩ يولية سنة ١٩٦٥ وعمل به في ٢٢ من هذا الشهر ، ولما كانت صورة التقرير قد سلمت إلى وكيل الطاعن تنفيذا لهذا القانون في ٢٨ من يولية سنة ١٩٦٥ كما سبق القول ثم قدمت إلى قلم المحضرين لإعلانها ، فلا يتصور أن يكون الطعن قد أعلن في أول يولية سنة ١٩٦٥ قبل تسلم الطاعن صورة التقرير

وتقديمها للإعلان بل وقبل صدور القانون الذي أوجب على الطاعن هذا الإعلان . لما كان ذلك وكان لا يجدى المطعون ضده التمسك بعدم ذكر الساعة في ورقة الإعلان طالما أنه لم يدع حصوله في ساعة لا يجوز إجراؤه فيها ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لعدم إعلانه في الميعاد يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٦٥/٢/٩ حجز القضية للحكم بجلسته ١٩٦٥/٤/٦ مع التصريح بتبادل المذكرات في مدى ثلاثين يوما ، وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٦٥ قدم المطعون ضده مذكرة بدفاعه دون أن يعلن بها الطاعن ، وعلى الرغم من أن المحكمة قد استبعدت هذه المذكرة لتقديمها بعد الميعاد إلا أنها ضمنت حكمها حاصل ما استند إليه المطعون ضده فيها من دفاع كما عولت في قضائها على ما جاء بها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه وإن كان يبين من مذكرة المطعون ضده المقدمة في فترة حجز القضية للحكم أنها خلو مما يفيد إطلاع الطاعن عليها إلا أنه لما كانت هذه المذكرة لم تتضمن دفاعا جديدا بل إن ما جاء بها إنما هو ترديد للدفاع الذي تمسك به المطعون ضده ووالده في كافة مراحل النزاع والذي رد عليه الطاعن في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف ، وكان ما ترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لا يتمكن خصمه من الرد عليه وهو ما لم يتحقق في خصوصية هذه الدعوى ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده ارتكب خطأ جسيما بأن أقحم نفسه على صبية يصغرونه سنا



ولو لم يفعل لما وقع عليه الضرر وبذلك يكون خطؤه هو السبب الأول للحادث ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، كما تمسك بأنه لم يثبت أن نسبة قوة ابصار عين المطعون ضده كانت أعلى مما وجدت عليه وقت الكشف الطبى وأن التحاقه بالجامعة دليل على تحسن نظره وقد طلب اثباتا لذلك ضم أوراق الكشف الطبى الذى وقع عليه بهذه المناسبة ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يجبه الى طلبه اكتفاء بما قاله من أن المحكمة تثق بما قرره الدكتور عبد المحسن سليمان من أن قوة ابصار العين اليسرى هبطت الى  $\frac{1}{7}$  ولا تتحسن باستعمال النظارة ، مع أن الحد الأدنى المقرر لاقبول بكلية الزراعة التى التحق بها المطعون ضده يزيد على هذه النسبة خاصة وأن تاريخ التقرير المنوه عنه سابق على التحاقه بهذه الكلية مما يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه أنه أقام قضاءه بمسئولية ابن الطاعن تأسيسا على أن النيابة العامة أسندت اليه أنه أحدث عمدا بالمطعون ضده اصابة تخلفت عنها عاهة مستديمة ، وأن الحكم النهائى الصادر من المحكمة الجنائية وقد دانه فى هذه الجناية فانه يقيد القضاء المدنى فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم طبقا لنص المادة ٤٠٦ من القانون المدنى ، ورتب الحكم على ذلك مساءلة ابن الطاعن عن تعويض الضرر الذى لحق بالمطعون ضده . ولما كان هذا الذى قرره الحكم صحيحا فى القانون وكافيا لحمل قضائه بمسئولية ابن الطاعن عن الحادث مسئولية كاملة ويحمل الرد ضمنا على دفاع الطاعن وذلك على أساس أنه متى كان الحكم الجنائى قد أثبت على ابن الطاعن أنه تعمد احداث الضرر فانه يكون مسئولا عن تعويض كامل لما أحدثه من ضرر ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . والنعى مردود فى الوجه الثانى منه بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة فلا تريب عليها اذا هى لم تأمر بضم أوراق أخرى استجابة لطلب أحد الخصوم ، واذا يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه

أنه استند في اثبات حصول العاهة إلى التقرير الطبي الشرعي وإلى شهادة الدكتور عبد المحسن سليمان التي جاء بها أن قوة أبصار العين اليسرى هبطت إلى ٢٠ ولا تتحسن باستعمال النظارة، كما استند أيضا إلى الحكم الجنائي الذي حاز قوة الأمر المقضي في هذا الخصوص، وكانت المحكمة قد وجدت في هذه الأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها ويغني عن ضم الأوراق التي طلبها الطاعن، فإن النعي بهذا الوجه يكون غير مفيد.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن اللعبة التي أدت إلى وقوع الحادث لعبة بسيطة "النبلة" درج الأطفال في مصيف رأس البر على إعدادها فور الساعة واللهاوبها وعلى الرغم من أنها تتفق مع سن الأطفال الذين لا يتجاوزون العاشرة من عمرهم ومنهم ابن الطاعن فقد وصفها الحكم المطعون فيه بأنها خطيرة، وهذا من الحكم خطأ في التكييف يخضع لرقابة محكمة النقض لما يترتب عليه من قيام واجب على الأب يلزمه بأن يمنع ولده من مزاوله هذه اللعبة مع أنها لا تخرج عن نطاق وسائل اللهاوب المباحة التي يتعذر على الأب أن يمنع ابنه من اللهاوبها.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أحال بصدد وقائع الدعوى إلى الحكم الابتدائي الذي جاء به "أنه بمطالبة الجناية المضمومة رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٥ أحداث دمياط يتضح أنه بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ بينما كان إيهاب نجيب عوض ابن المدعى عليه (الطاعن) والذي كان يبلغ من العمر وقتذاك نحو تسع سنوات يلهو في مصيف رأس البر مع بعض الغلمان إذ به يقذف قطعة من البوص من نبلة كان يلعب بها نحو الغلام عادل خليل والذي كان منه وقتذاك حوالي الأربعة عشر عاما قاصدا إثبات قدرته على التصويب نحو هدف معين بجاءت البوصة في عينه اليسرى وأحدثت به إصابته" - أورد الحكم المطعون فيه بعد ذلك في خصوص ما يشبه الطاعن بهذا السبب ما يأتي "ثبت من تحقيقات الحادث ومن إقرار الوالد في مذكرة دفاعه وصحيفة استئنافه أنه كان موجودا وقت الحادث وقبله وشاهد ابنه القاصر وهو يلهو بلعبة "النبلة" التي كانت أداة الفعل الذي ألحق الضرر بالمجنى عليه في الطريق -

تراجع شهادة الطالب محمود محمد عبد الهادي في تحقيقات النيابة — ولم يحاول أن يمنعه من ممارستها وهي بطبيعتها خطيرة، وقد تحقق الخطر فعلا من استعمالها ومن ثم يكون قد قصر في واجب رقابة القاصر على وجه يكفل سلامة من يخالطونه أثناء اللعب وتقوم بذلك مسئوليته الافتراضية عن الضرر الذي وقع بفعل ابنه نزولا على حكم المادة ١/١٧٣ مدني . ولما كان مفاد ذلك من الحكم أنه أقام قضاءه بمسائلة الأب عن خطأ ابنه الذي كان يبلغ من العمر تسع سنوات وقت الحادث على أساس أن الخطأ وقع في حضوره وأنه أهمل في رقابة ابنه إذ شاهده في الطريق قبل وقوع الحادث يلهو بلعبة " النبلة " — وهي أداة الفعل الذي سبب الضرر — دون أن يتخذ الحيطة لممنعه من ممارسة هذه اللعبة بل تركه يلهو بها مع ما في استعمالها من خطر وقد تحقق هذا الخطر فعلا إذ أصيب المطعون ضده في إحدى عينيه ، وكانت الظروف التي وقع فيها الحادث على النحو الذي أثبتته الحكم تؤدي الى ما انتهى اليه من وصف اللعبة التي مارسها ابن الطاعن بأنها خطيرة مادام أن من شأنها — في مثل الظروف المتقدم بيانها التي حصلها الحكم — حدوث الخطر من مزاولتها . لما كان ذلك وكانت مسئولية الوالد عن الأعمال غير المشروعة التي تقع من ابنه المكلف بتربيته ورقابته — وهي مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس — لا ترتفع الا اذا أثبت الوالد أنه لم يسيء تربية ولده وأنه قام بواجب الرقابة عليه بما ينبغي من العناية ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه وان أخذ بدفاع الطاعن بأنه قام بتربية ابنه تربية حسنة الا أنه لم يأخذ بدفاع الطاعن — وعلى ما سلف البيان وفي أسباب سائغة — بأنه قام بواجب الرقابة على ابنه بما يلزم من حرص وعناية ، وإذ رتب الحكم على ذلك مسئولية الطاعن عن حصول الحادث ، فلما النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو بالفساد في الاستدلال في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق، ذلك أنه ذهب إلى القول بأنه ثبت من التحقيقات ومن اقرار الطاعن في مذكرة دفاعه وصحيفة استئنائه أنه كان موجودا وقت الحادث وقبله وشاهد ابنه القاصر يلهو بلعبة النبلة، كما أشار الحكم في ذلك إلى شهادة الطالب محمود محسن محمد



في تحقيقات النيابة ، ويرى الطاعن أن ما أسنده الحكم إليه وإلى الشاهد يخالف الثابت بالأوراق إذ جاء في التحقيقات وفي أقوال المطعون ضده أن الطاعن خرج من العشة على أثر صياح المطعون ضده وهذه الأقوال تتفق مع ما قرره الطاعن سواء في تحقيق النيابة أو في مذكرته أو في صحيفة الاستئناف كما أن أقوال الطالب محمود محسن محمد لا تتفق مع ما جاء بالحكم إذ كل ما قرره في التحقيق هو أن الطاعن خرج إلى الشرفة بعد استغاثة المطعون ضده وإذ كانت واقعة مشاهدة الطاعن لولده وهو يلعب بتلك اللعبة هي التي بنى عليها الحكم رفض دفاع الطاعن المستند إلى الظرف الفجائي فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من تحقيقات النيابة أن الطالب محمود محسن محمد عبد الهادي ذكر في أقواله أن الطاعن كان بشرفة العشة وقت حصول الحادث وأنه اصطحب المصاحب إلى المستشفى ، وإذا استخلص الحكم من أقوال هذا الشاهد ومما قرره الطاعن في صحيفة استئنافه من أنه لم يترك ابنه يعبت في الطريق العام بل تركه يلعب في الفضاء المحاذي لعشته في وجوده وتحت رقابته ولم يسمح له بالابتعاد عنه كما لم يأذن له إلا باللعب بجانب عشته حتى يكون تحت بصره ، ومما قرره من أنه جعل ابنه يلعب بالقرب منه وتحت بصره حيث ثبت وجوده " الأب " وقت الحادث ومبادرته إلى اسعاف المجنى عليه ، ومما جاء في مذكرته من أن الابن كان في دائرة الرقابة لأنه لم يبرح العشة وأن الطاعن كان داخلها ولم يغادرها بدلالة ما ثبت من أنه سارع لاسعاف المطعون ضده بالعلاج وهو الذي رافقه إلى نقطة الاسعاف ، وإذا استخلص الحكم من ذلك وجود الطاعن وقت وقوع الحادث وقبله ومشاهدته ابنه وهو يلعب بالنبل ، فإن هذا الاستخلاص يكون سائغا ولا مخالفة فيه للثابت في الأوراق . ولا يؤثر في سلامته ما قرره الطاعن في تحقيقات النيابة من أنه كان داخل العشة ولم يشاهد ابنه وهو يلعب بالنبل ذلك لأن لمحكمة الموضوع سلطتها المطلقة في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه وجدانها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وعباس علي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ،  
ومحمد أسعد محمود .

( ٢٠٤ )

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٥ القضائية :

دعوى . " تدخل النيابة العامة في الدعوى " . وقف . " الدعوى المتعلقة  
بالوقف " . نيابة عامة . بطلان .

وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه  
أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بمحصله في مرض الموت سواء كانت الدعوى أصلاً  
من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثبت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم  
تدخل النيابة في هذه الدعاوى لإبداء الرأي يترتب عليه بطلان الحكم .

كما كان النزاع متعلقاً بإنشاء الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه  
أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بمحصله في مرض الموت وفق الفقرة الأولى  
من المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء مما كانت  
تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم عملاً بالقانون ٤٦٢  
لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء تلك المحاكم ، فإن تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر  
هذا النزاع — عملاً بالمادة ٢/١ من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ — وإلا كان  
الحكم الصادر فيه باطلاً دون تفرقه بين ما إذا كانت الدعوى أصلاً من دعاوى  
الوقف أو كانت قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة  
بالوقف<sup>(١)</sup> . وإذا كان ما قرره الحكم المطعون فيه من انحسار صفة الوقف  
عن أرض النزاع إنما ينطوي على تفسيرية الواقف وتعرف لمقصوده وبيان

(١) قض ٢٣ مايو ١٩٦٨ بمجموعة المكتب الفل لسنة ١٩ ص ٩٩٥ .

مدى قيام حق الواقف في الرجوع في وقفه طبقا للمادة ١١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وهى مسائل تتعلق جميعها بالوقف من حيث إنشائه وشرائطه وتستوجب الخوض في تفسير عبارات كتاب الوقف وفي توافر شروط الرجوع عن الوقف من الواقف أم أن الوقف ملزم له ، إذ كان ذلك فإنه يتعين تدخل النيابة في الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٨ مدنى أمام محكمة المنيا الابتدائية على الطاعن طالبا الحكم بثبوت ملكيته لأرض زراعية مساحتها ١٦ ط و ١٦ ص شائعة فى ١ ف و ٩ ط و ٨ ص كائنة بمحوض البركة البحرية رقم ٦ بناحية منشأة القيس مركز بنى مزار محافظة المنيا مع كف المنازعة والنسليم . وقال فى بيان دعواه إن الأطيان السالفة البيان مخلقة لها عن والدهما ومورثهما وأنه يملك القدر المطالب به شائعا ، غير أن الطاعن ينازعه فى هذه الملكية ولذلك أقام دعواه بطلباته . أنكر الطاعن الدعوى استنادا إلى أن الأطيان المطالب بها تدرج ضمن إشهاد الوقف المؤرخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ والذى بمقتضاه أوقف المورث جميع أطيانه الكائنة بناحية بنى مزار على أولاده ثم خص الطاعن بالأطيان الواقعة بناحية منشأة القيس والنسب منها الأرض المتنازع عليها وأخرج المطعون عليه منها مختصا إياه بأطيان واقعة فى ناحية أخرى وذلك بموجب الإشهاد الرقم ٢٧ من أبريل ١٩٣٦ . ومحكمة أول درجة قضت فى ٢١ من يونيو ١٩٦٠ للمطعون عليه بطلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٧٠ لسنة ٧٧ ق القاهرة ومحكمة استئناف القاهرة



حكمت في ٢١ من أبريل ١٩٦٣ بتدب مكتب الخبراء لبيان ما إذا كانت الأطنان موضوع الدعوى تدخل ضمن العين الموقوفة بكتاب الوقف والتي اختص بها الطاعن أم أنها كانت ملكا مختلفا كتركة عن المورث ولا تدخل ضمن أعيان الوقف مع تحقيق وضع اليد . وبعد أن قدم الخبير تقريره أحيلت الدعوى إلى محكمة استئناف بنى سويف حيث قيدت بجدولها برقم ٢٣٩ لسنة ١ ق وحكمت تلك المحكمة في ٨ من مايو ١٩٦٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وفي الجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وبحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان لصدوره على خلاف ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف من ضرورة تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلا ، ذلك أنه على الرغم من أن النزاع أمام محكمة الاستئناف كان يدور حول مسألة أولية متعلقة بأصل الوقف ولازمة للفصل فيه قواعدها تفسير الأشهاد المؤرخ ٩ من يناير سنة ١٩٣٩ الذي أجراه ناظر الوقف عقب وفاة الواقف لفرز أعيان الوقف الشائعة وتعرف مقصود الواقف فيما إذا كانت تلك الأعيان هي المينة حدودا ومعالمها وقطعا في هذا الأشهاد أم هي الواردة بكتاب الوقف الأصل الصادر في ٢٩ من سبتمبر ١٩٣٢ ، فإن تلك المحكمة قضت في الدعوى دون أن تتدخل النيابة فيها لإبداء رأيها مما يجعل حكمها باطلا .

وبحيث إن هذا المعنى في محله ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ يقضى في الفقرة الثانية من مادته الأولى بأن على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلا ، فإن مفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه كلما كان النزاع متعلقا بإنشاء الوقف أو بصرته أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت وفق الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء مما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للحاكم عملا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء

تلك المحاكم ، فإن تدخل النيابة يكون واجبا عند نظر هذا النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلا ، دون تفرقة بين ما إذا كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو كانت قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف . ولما كان الواقع في الدعوى المسائلة — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — أن كتاب الوقف الأصلي المؤرخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٢ جاء به أن الواقف قد "وقف وحبس وتصدق لله بجميع أطيانه الزراعية الحالية من الملحقات المملوكة له بمركز بني مزار بمديرية المنيا والبالغ مساحتها ١٣٨ ف ، ١٠ ط ، ٢٢ س " وأن المساحة المتنازع بشأنها تندرج بلا خلاف ضمن ذلك الإشهاد ، وكان مقررره الحكم المطعون فيه من انحسار صفة الوقف عن هذه المساحة واعتبارها تركة تؤول إلى ذرية الواقف إستنادا إلى أشهاد فرز الوقف المؤرخ ٩ من يناير سنة ١٩٣٩ الذي قام به عقب وفاة الواقف شقيقه الذي جمع آنذاك بين صفة النظر على الوقف وصفة الشريك المالك على الشيوع المتقاسم مع جهة الوقف ، إنما ينطوي على تفسير لنية الواقف وتعرف لمقصوده في شأن وجود هذا التفاوت والخلاف بين ما جاء بأشهاد إصدار الوقف وأشهاد فرزه وبيان مدى قيام الحق للواقف في الرجوع في وقفه طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وإذا تتعلق هذه المسائل جميعا بالوقف من حيث إنشائه وشرائطه وتستوجب الخوض في تفسير عبارات كتاب الوقف وتبرير ما جاء في أشهاد فرزه وهل يعد ذلك رجوعا من الواقف عن وقفه أم أن الوقف ملزم له ، لما كان الاختصاص بنظرها أصلا للمحاكم الشرعية طبقا للمادة ١٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء والفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ . لما كان ذلك فإنه كان يتعين تدخل النيابة العامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية ، وإذا قضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه دون تدخل النيابة العامة لإبداء رأيها ، فإنه يترتب على ذلك بطلانه عملا بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقي الأسباب التي بني عليها الطعن .

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، ودخسوية السادة  
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد ، ومجد أبو حمزة مندور ، وحسن أبو الفتوح  
الشريفي .

( ٢٠٥ )

### الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على المهن غير التجارية ” . ” نظام الضريبة الثابتة ” .

اختيار الممول — من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال — المحاسبة على أساس  
أرباحه الفعلية . عدم جواز العدول إلى طلب المحاسبة على أساس الضريبة الثابتة بدعوى إدخال  
مصلحة الضرائب بعض تعديلات بالزيادة على حساباته . الأرباح الفعلية هي الأرباح الحقيقية التي  
يسفر عنها خص حسابات الممول . القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥

مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة والخامسة مجتمعة من القانون  
رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استحدث للممولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين  
على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى  
إبتداء من سنة ١٩٥٥ نظام الضريبة الثابتة وذلك استثناء من القواعد المقررة  
لمحاسبة أصحاب المهن الحرة ، ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة المحاسبة على أساس  
أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا للمحاسبة على هذا الأساس في الميعاد  
المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول . فإذا استعمل الممول هذه  
الرخصة التي منحها له المشرع واختار المحاسبة على أساس هذه الطريقة الأخيرة ،  
فلا يجوز له بعد ذلك العدول عنها بدعوى إدخال المصلحة بعض تعديلات بالزيادة  
على حساباته في سنة القياس ، إذ أن المشرع لم يشترط لصحة هذا الاختيار  
أن تكون المصلحة قد أخطرت الممول بأسس ربط الضريبة عن السنة المذكورة  
بل حدد له موعدا للاختيار والا سقاط الحق فيه ، ولأن مقصده المشرع بالأرباح  
الفعلية التي يختارها الممول ليست هي الأرباح التي يقدرها هو ويضمنها إقراره ،



وإنما هي الأرباح الحقيقية التي يسفر عنها فحص حساباته يستوى في ذلك أن يؤدي هذا الفحص إلى اعتماد أرباح الممول كما وردت في إقراراته أو الزيادة فيها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الأستاذ ..... المحامي — وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على المهن غير التجارية — قدم للمأمورية ضرائب عابدين إقرارات عن صافي أرباحه وخسائره من مهنته كمحام في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٦ بالمبالغ الآتية على التوالي سنة ١٩٥٢ خسارة ١٠١٧ ج و ٦١ م سنة ١٩٥٣ خسارة ٤٩٢ ج و ٦٨٣ م سنة ١٩٥٤ ربحا ١٠٥٨ ج و ٢١٧ م سنة ١٩٥٥ خسارة ١٠١٨ ج و ٩٥٨ م سنة ١٩٥٦ خسارة ١٤١٣ ج و ٨١٩ م وطلب اتخاذ صافي أرباحه عن سنة ١٩٥٤ أساسا لربط الضريبة عليه في سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ولم تعول المأمورية على هذه التقديرات وقامت بفحص حساباته و انتهت إلى أنه حقق خسارة في سنة ١٩٥٢ قدرها ٧٠٨ ج و ٦٤٥ م وفي سنة ١٩٥٣ ٣٩٣ ج و ٧٩٦ م وإلى أن صافي أرباحه في سنة ١٩٥٤ ٣٥٧٦ ج و ٤١٥ م وأشارت المأمورية في مذكرتها إلى أنه لما كان متوسط أرباح الممول في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ يزيد على ألف جنيه فلا يخضع لنظام الفئات الثابتة طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بل يحاسب على أساس أرباحه الفعلية وقد طلب الممول نفسه محاسبته على هذا الأساس عن سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ وطبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ يسرى صافي أرباح الممول عن سنة ١٩٥٤ على السنتين المشار إليهما ويكون ربحه في كل منهما ٣٥٧٦ ج و ٤١٥ م وأخطر الممول بذلك على النموذج

رقم ١٨ ضرائب ، فاعترض وقصر اعتراضه على السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ أما بالنسبة لسنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ فقال أنهما تخضعان للفتات الثابتة باعتبار أن متوسط أرباحه في السنوات الأربع السابقة عليهما لا تزيد على ألف جنيه . وأحيل الخلاف إلى اللجنة الداخلية التي انتهت إلى أن خسارته في سنة ١٩٥٢ مبلغ ٨٥٥ ج و ٨٨٠ م وفي سنة ١٩٥٣ مبلغ ٣٩٣ ج و ٧٩٦ م وصافي أرباحه في سنة ١٩٥٤ مبلغ ٣٣٢٢ ج و ٨٨٣ م أما بالنسبة لسنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ فيتعين اتخاذ أرباح سنة ١٩٥٤ أساسا للربط عليه فيهما ، ووجهت إليه المأمورية النموذج رقم ١٩ ضرائب . وبتاريخ ١٩٥٨/٤/٣٠ وافق المحول على تحديد صافي أرباحه وخسائره في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ على النحو المتقدم أما بالنسبة لسنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ فقد تمسك بوجود محاسبته على أساس الضريبة الثابتة طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ وأحيل الخلاف على لجنة الطعن . وإذ أصدرت اللجنة قرارها في ١٩٥٩/١/٢٧ بقبول الطعن شكلا وبإلغاء الربط الذي أجرتة المأمورية على أرباح الطاعن في كل من سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ على أساس الأرباح الفعلية وإعادة على أساس فتات الضريبة الثابتة طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلقاء فيما قضى به خاصا بأرباح سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ وتأييد تقديرات المأمورية بالنسبة لكل من هاتين السنتين بمبلغ ٣٣٢٢ ج و ٨٨٣ م قياسا على الأرباح الفعلية لسنة ١٩٥٤ . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت الطاعنة بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلقاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١٧ سنة ٧٨ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض

الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية المطعون عليه في العدول عن طلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية إلى المحاسبة على أساس الضريبة الثابتة مستندا في ذلك إلى أن اختياره قد وقع قبل تقدير أرباح سنة ۱۹۵۴ التي قدرتها المأمورية بأكثر مما ورد في إقراره مما يجعل هذا الاختيار باطلا لعدم توافر عناصره وقت صدوره وينحول المطعون عليه الحق في العدول عنه واختيار محاسبته على أساس الضريبة الثابتة، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وفساد في الاستدلال لأن مقتضى نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ۶۴۲ سنة ۱۹۵۵ أن للمولين الذين يخضعون لأحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى منه الحق في طلب محاسبته على أساس أرباحهم الفعلية متى اختاروا المحاسبة بهذه الطريقة وتقدموا بطلب الاختيار في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية ، فتربط عليهم الضريبة من واقع دفاترهم ثم يعمل بهذا الربط عن السنتين التاليتين خلاف السنة التي تم الربط فيها اعتبارا من سنة ۱۹۵۴ ، وإذ كان الثابت أن المطعون عليه طلب محاسبته على أساس الأرباح الفعلية لسنة ۱۹۵۴ وقدم طلبه في الموعد القانوني وكانت المصلحة قد أدخلت بعض التعديلات بالزيادة على تقديراته في السنة المذكورة فإن هذه التعديلات لا تغير من الأمر شيئا فلا تؤثر في صحة اختياره ولا تعطيه الحق في العدول عنه والعودة إلى نظام المحاسبة على أساس الفئات الثابتة لأن الممول متى تقدم بطلب اختياره في الميعاد واستوفى شروطه وجب إعمال هذا الاختيار ولا يحق له العدول عنه بحجة عدم توافر عناصره عند تقديمه ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل ميعاد الاختيار المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ۶۴۲ لسنة ۱۹۵۵ لغوا ولأمكن تعطيل هذه المادة تعطيل تاما في حالة ما إذ لم تصل المصلحة مع الممول إلى اتفاق نهائي بشأن سنة القياس قبل انقضاء ميعاد تقديم الإقرار الخاص بأرباح السنة التالية بل يبقى ميعاد تقديم الطلب مفتوحا حتى ينتهي الخلاف في شأن أرباح سنة القياس الأمر الذي لم ينص عليه القانون ويتنافى مع استقرار المراكز الضريبية لهذه الفئة من المولين .



وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الشارع نص في المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ على أنه "استثناء من أحكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ (الفقرتين الرابعة والخامسة) و ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه، تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التي تستلزم مزاولةها للحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى على الوجه الآتي...". ونص في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه "يجوز للمسولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية" كما نص في المادة الثالثة على أنه "في حالة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقا للسنتين السابقتين يعمل بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها وذلك اعتبارا من سنة ١٩٥٤" ونص في المادة الخامسة على العمل بالقانون اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥، ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع استحدث للمولين أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى ابتداء من سنة ١٩٥٥ نظام الضريبة الثابتة وذلك استثناء من القواعد المقررة لمحاسبة أصحاب المهن الحرة ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا للمحاسبة على هذا الأساس في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، فإذا استعمل الممول هذه الرخصة التي منحها له المشرع واختار المحاسبة على أساس هذه الطريقة الأخيرة فإنه يكون قد استعمل رخصة الاختيار طبقا للأوضاع التي حددها القانون، فلا يجوز له بعد ذلك العدول عنها بدعوى إدخال المصلحة بعض تعديلات بالزيادة على حساباته في سنة القياس إذ أن المشرع لم يشترط لصحة هذا الاختيار أن تكون المصلحة قد أخطرت الممول بأسس ربط الضريبة عن السنة المذكورة بل حدد له موعدا للاختيار وإلا سقط الحق فيه ولأن ما قصده المشرع بالأرباح الفعلية التي يختارها الممول ليست هي الأرباح التي يقدرها هو ويضمنها إقراره، وإنما هي الأرباح الحقيقية التي يسفر عنها فحص حساباته، يستوى في ذلك أن يؤدي هذا الفحص إلى اعتماد أرباح الممول كما وردت في إقراراته أو الزيادة فيها، وإذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه قد طلب

من المصلحة فى الميعاد القانونى محاسبته على أساس أرباحه الفعلية فى سنة ١٩٥٤ —  
وهى سنة القياس — فإنه يكون بذلك قد استعمل الرخصة المخولة له فى طلب  
المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية فلا يجوز له العدول من ذلك ، إذ كان ذلك  
وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أنه ” أما وأن  
المأمورية قد زادت فى تقدير أرباح سنة ١٩٥٤ عما قدره لها المستأنف عليه ،  
فيكون من حقه العدول عن اختياره لأنه لم يصادف قبولا لدى مأمورية الضرائب  
ولا يعتبر قبولا منها للاختيار أن تتناول سنة الأساس بتعديلات تمس جوهرها .. “  
فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صديق البشير ، ومحمد سيد  
أحمد حماد .

( ٢٠٦ )

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ القضائية :

( ١ ) إستئناف . ” صحيفة الاستئناف ” . بطلان . ” البطلان في الإجراءات ” .  
موطن . محل مختار . —

البطلان المنصوص عليه بالمادة ٤٠٥ : مرافعات ملغى . نصرة على إغفال بيان  
الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف بالصحيفة . البيانات الأخرى الواجب  
مراعاتها . سريان القواعد العامة في البطلان عليها . اتخاذ المستأنف موطناً مختاراً  
في صحيفة الاستئناف . انتهاء وجه الضرر من عدم بيان محل إقامة الصحيح . علة ذلك .

( ب ) إعلان . ” بيانات ورقة الإعلان ” .

عدم وضوح خط المحضر في خصوص ذكر اسمه وفي توقيده . لاجب . تحقق ما فصلت إليه  
المادة ١٠ مرافعات .

( ج ) حكم . ” تسبيب الحكم ” . ” الأسباب الزائدة ” .

ورود الخطأ في الحكم فيما قرره زائداً على حاجة الدعوى وفيما يستقيم قضاؤه بدونه .  
لا يعيب الحكم .

( د ) إعلان . بطلان . حكم . ” تسبيب الحكم ” . ” ما لا يعد قصوراً ” .

عدم ادعاء الخصم بأن من قام بإعلان صحيفة الاستئناف إليه من غير المحضرين .



عدم جلوس تمسكه بطلاق الصحيفة لاختلاف توقيع المحضر على أصل  
إعلانها وصورته . إقتاله الحكم ذكر هذا الدفاع في أسبابه . لا تصور .

(هـ) محكمة الموضوع . "سلطتها في تفسير العقد" . وكالة .

قاض الموضوع له كامل السلطة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصد المتعاقدان منها .

(و) وكالة . "تعديل أجزء الوكالة" . محكمة الموضوع . "سلطتها  
في مسائل الواقع" . حكم . "تسبيب الحكم" .

م ٢/٧٠٩ مدني . نصها مطلق شامل لكل تعديل في أجزء الوكالة المتفق عليه  
سواء بالخط منه أو برفعه . استقلال قاض الموضوع بتقدير هذا الأجزء . إقامة  
محكمة الاستئناف قضاءها بتعديل تقدير محكمة أول درجة للأجزء الذي يمنحه الوكيل  
على اعتبارات سائنة . إغفلها الإشاره إلى الحجج التي ساقها الوكيل في هذا الخصوص .  
لا تصور .

(ز) فوائد . "الفوائد التأخيرية" . إلزام . "آثار الإلزام" . حكم .  
"تسبيب الحكم" . "ما يعد قصورا" .

الفوائد . ماهيتها . تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بالإلزام بدفع مبلغ  
من النقود . استحقاقها من تاريخ المطالبة الرسمية متى كان المبلغ معلوم المقدار  
وقت الطلب . المادة ٢٢٦ مدني . رفض الحكم القضاء بها مع عدم بيان سبب  
الرفض . تصور .

١ - البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات رقم ٧٧  
لسنة ١٩٤٩ الذي رفع الاستئناف في ظله إنما ينصب على إغفال بيان الحكم  
المستأنف وأسباب الاستئناف دون البيانات التي تراعى في صحيفة افتتاح الدعوى  
المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطنهم والتي تركها المشرع للقواعد العامة  
في البطلان . وإذا كان الغرض الذي رعى إليه المشرع من ذكر هذه البيانات  
إنما هو إعلام ذوي الشأن في الاستئناف عن رفعه من الخصوم وصفته  
وموطنه فإن كل بيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به غرض الشارع ،

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتد بالموطن المختار الذي اتخذته المطعون عليها في صحيفة الاستئناف فقد انتهى بذلك وجه الضرر من عدم بيان محل إقامتها الصحيح لأنها باتخاذ موطن مختار لها في صحيفة الاستئناف يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق به وفقا لما تقضى به المادة ٣/٤٣ مدني .

٢ — إذا كان اسم المحضر مكتوبا بخطه في الخانة المخصصة له من الصحيفة ولو أنه صعب القراءة ، فإنه يتحقق معه ما قصدت إليه المادة ١٠ مرافعات ولا ينال منه أن يكون خط المحضر غير واضح وضوحا كافيا في خصوص ذكر اسمه وأن يكون توقيعه كذلك .

٣ — إذا كان الخطأ الذي ورد في الحكم قد وقع فيما قرره زائدا على حاجة الدعوى وفيما يستقيم قضاؤه بدونه فإن هذا الخطأ لا يعيبه .

٤ — متى كان الطاعن لم يدع أن من قام بإعلان صحيفة الاستئناف إليه من غير المحضرين فإنه لا يجدي التمسك ببطلان صحيفة الاستئناف لاختلاف توقيع المحضر على كل من أصل إعلان الصحيفة وصورته ، وإذا كان هذا الوجه من الدفاع لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن إغفال ذكره في الأسباب لا يعيبه بالقصور .

٥ — للقاضي كامل السلطة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها مستعينا في ذلك بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها متى كان استخلاصه سائغا يؤدي إلى ما انتهى إليه .

٦ — نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدني هو نص مطلق شامل لكل تعديل في أجرة الوكالة المتفق عليه سواء بالخط منه أو برفعه ، وإذا كان تقدير هذا الأجر مما يستقل به قاضي الموضوع ، وكانت محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة للأجر الذي يستحقه الطاعن قد أقامت قضاها في ذلك على اعتبارات سائغة ، فإن إغفالها الإشارة إلى الأدلة والمجج التي ساقها الطاعن في هذا الخصوص والتي لا يترتب عليها تفيروجه الرأي في التقدير لا يعتبر قصورا مبطلا للحكم المطعون فيه .

٧ - الفوائد هي تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بالإلتزام بدفع مبلغ من النقود مصدره عقد الوكالة التي ثبت قيامها بين الطرفين والتي تستحق من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تقرر حكماً عاماً لإستحقاق فوائد التأخير عن الوفاء بالإلتزام إذا كان محله مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، وإذا رفض الحكم القضاء بهذه الفوائد دون أن يبين سبب الرفض ولم يفصح عما إذا كان ما قدره من أجر قد روعي فيه تعويض الطاعن عن التأخير في الوفاء بالأجر المحكوم له به أم لا فإنه يكون قاصر التسيب بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ محمد أسامة لطفى أقام الدعوى رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٦١ مدني كلي الجيزة ضد جدته السيدة / زينب محمد كامل طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢١ ألف جنيه والفوائد بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد فضلاً عن ألف جنيه تعويضاً تكميلياً عما أصابه من أضرار بسبب إمتناع المطعون ضدها عن الوفاء بحقوقه ، واحتياطياً لإلزامها أن تدفع له مبلغ ألفي جنيه تعويضاً عن تلك الأضرار . وقال شرحاً لدعواه إن المدعى عليها كانت تستحق نصيباً قدره  $\frac{2}{19}$  من غلة وقف أحمد قدرى الجوخدار البالغ مساحتها ٨٣٢ ف وكسور وتبين له من فحص حجة الوقف وأشهار التغير والمستندات الأخرى المودعة بوزارة الأوقاف والتي كانت تتولى النظر عليه أن نصيبها في الاستحقاق هو الخمس وليس  $\frac{2}{19}$  وقد عرض على المدعى عليها أمر هذا الإستحقاق الخفي واتفقت معه على توكله في إقامة دعوى للمطالبة به مقابل حصوله على أجر تقدي يوازي  $\frac{1}{5}$  الإستحقاق المشار إليه مضافاً إليه ما تجدد من ريعه فيما لو كسب الدعوى بحكم



نهائي، وبناء على هذا الاتفاق أقام الدعوى رقم ١١٣ سنة ١٩٥٥ القاهرة وقضى ضد موكلته ابتدائيا إلا أنه حكم لصالحها في الاستئناف رقم ١٤٣ سنة ٧٤ ق يجعل استحقاقها  $\frac{1}{19}$  الوقف، كما عهلت إليه برفع دعوى لفرز حصة الخيرات في الوقف المذكور حتى تتمكن من إشهار حل الوقف وإستلام نصيبها في أعبائه من وزارة الأوقاف نظير أجر قهدي يوازي  $\frac{1}{2}$  % من قيمة استحقاقها المسلم به وقتئذ وهو  $\frac{2}{19}$  من الوقف يدفع إليه بعد صدور حكم نهائي بالفرز والتجنيب، وتنفيذا لذلك أقام الدعوى رقم ٢٨٩ سنة ١٩٥٤ تصرفات أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية وباشرها بنفسه وبذل فيها جهدا كبيرا حتى قضى نهائيا بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٨ بفرز حصة الخيرات، وإذا كان المدعى يقدر لنفسه أجرا قدره عشرة آلاف جنيه عن قيامه بكشف الاستحقاق الخفي إستنادا إلى قاعدة الإثراء بلا سبب ومبلغ عشرة آلاف جنيه أخرى عن مباشرة دعوى المطالبة بهذا الاستحقاق والـف جنيه مقابل أتعابه في دعوى فرز حصة الخيرات إستنادا إلى عقد الوكالة، وكانت المدعى عليها قد إمتنعت عامدة عن الوفاء له بحقوقه المشار إليها فقد رفع هذه الدعوى بطلباته سالفه البيان . وفي ٣٠/٥/١٩٦٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات حصول الاتفاق بينه وبين المدعى عليها على استحقاقه لأجره من كشفه لاستحقاق خفي لها في الوقف ومباشرة الإجراءات القانونية للحصول على هذا الاستحقاق يوازي  $\frac{1}{19}$  قيمة الاستحقاق المكتسب مضافا إليه ريعه المتراكم وعلى استحقاقه لأجره من يوازي  $\frac{1}{2}$  % من قيمة استحقاق المدعى عليها وقدره  $\frac{2}{19}$  في الوقف المذكور عن مباشرة إجراءات فرز حصة الخيرات في ذلك الوقف وصرحت للمدعى عليها النفي بذات الطرق، وبعد سماع شهود الطرفين غادت بتاريخ ٨/٥/١٩٦٣ فخكت بإلزام المدعى عليها (المطعون ضدها) بأن تدفع للمدعى (الطاعن) مبلغ عشرة آلاف جنيه والفوائد بواقع ٤ % سنويا من تاريخ صدور هذا الحكم حتى السداد ورفض ماعدا ذلك من الطلبات. واستأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم أصليا بإبطالان صحيفة الدعوى واحتياطيا بعدم جواز نظرها ومن باب الاحتياط الكلي برفضها. وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٦٨ سنة ٨٠ قضائية كما إستأنفته المدعى طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد إستئنافه برقم ١٤٧٩ سنة ٨٠ قضائية وتمسكت السيدة

زينب كامل بدفوعها التي سبق أن أبدتها أمام محكمة أول درجة وأضافت إليها الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ١٤٧٩ سنة ٨٠ قضائية لعدم التوقيع على صورتها من محام مقيد أمام محكمة الاستئناف كما دفع الأستاذ / أسامة لطفى ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ١٣٦٨ سنة ٨٠ ق لذكرها موطناً غير صحيح لها ولعدم إشتغالها على اسم المحضر الذي أعلنها . وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣٠ (أولاً) برفض الدفوع المقدمة من الطرفين في الاستئنافين . (ثانياً) بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام السيدة / زينب محمد كامل بأن تدفع إلى السيد / محمد أسامة لطفى مبلغ ألفي جنيه والمصروفات المناسبة عن المخرجتين ورقعت ماعداً ذلك من الطلبات . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وبحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ١٣٦٨ سنة ٨٠ قضائية لاشتغالها على موطن غير صحيح للمطعون عليها وخلوها من بيان اسم المحضر الذي أعلنها ولاختلاف توقيع المحضر على أصل هذه الصحيفة وصورتها ونقض الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مستنداً في ذلك إلى أن المستأنفة وإن أخطأت في ذكر موطنها الحقيقي في صحيفة الاستئناف إلا أنها لم تخلت محلاً مختاراً فيها هو مكتب محامها ، وكان من الأيسر على الطاعن إعلان استئنافه إليها في ذلك المحل المختار ، وأن لم يحضر المحضر مكتوب بخطه في الخانة المخصصة لذلك وإن كان من الصعب قراءته إلا أنه كان من السهل معرفته بالرجوع إلى رئاسته بالمحكمة التي يتبعها كما كان من الميسور على الطاعن أن يعرف اسمه عندما سلمه الإعلان شخصياً ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور من وجوه (أولها) أن الاستئناف يرفع طبقاً للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ومن ثم تعتبر صحيفته من أوراق المحضرين التي توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات إشتغالها على بيان موطن المعلن وقد خالفت



المطعون عليها هذه المسألة فلم تقف عند حد إغفال ذكر موطنها في الصحيفة بل جاوزت ذلك إلى ذكر موطن لها غير صحيح بقصد الإضرار به ، ولما كانت المادة ٢٤ من قانون المرافعات ترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المادة العاشرة وكانت المادة ١/٢٥ مرافعات تنص على أن يكون الاجراء باطلا إذا نص القانون على بطلانه فإنه يتعين القول ببطلان صحيفة الاستئناف المرفوع من المطعون عليها لاغفالها ذكر موطنها الصحيح بها دون حاجة إلى بحث ما إذا كان هذا العيب جوهريا وما إذا كان قد ترتب عليه ضرر للمتهم ، ولا يغير من ذلك استناد الحكم إلى أن المستأنفة قد اتخذت لها في صحيفة الاستئناف محلا مختارا هو مكتب محاميتها لأن المقصود بموطن المعلن الواجب بيانه في أوراق المحضرين الموطن الأصلي لا الموطن المختار خصوصا وأن بيان الموطن المختار لم يكن لازما بالنسبة للمستأنفة (المطعون عليها) لاقامتها في نفس البلد الذي تقع فيه محكمة الاستئناف وأن إعلانها فيه بالاستئناف الذي يرفع منه يجعل هذا الاستئناف باطلا إذ لا يصح إعلان الطعن في المحل المختار للمتهم إلا إذا كان هذا المحل مبينا في ورقة إعلان الحكم وهو ما لم يتوافر في واقعة النزاع (وثانيتها) أنه أخطأ فيما قرره بالنسبة لحلول صحيفة الاستئناف من بيان اسم المحضر الذي أعلنها من أنه كان من المهمل معرفته بالرجوع إلى رئاسة المحكمة التي يتبعها وأنه كان من الميسور على الطاعن أن يعرف اسمه عندما سلمه الإعلان شخصيا إذ أن أوراق المحضرين هي أوراق شكلية يجب أن تشمل على كافة البيانات التي أوجب القانون ذكرها فيها وأن تتضمن دليلا إستكمال شروط صحتها فلا يجوز تكملة النقص في هذه البيانات بأي دليل يستمد من غير الورقة ذاتها مهما كانت قوته (وثالثها) أن الحكم لم يعرض في أسبابه الواقعية للوجه الثالث من أوجه بطلان صحيفة الاستئناف رغم تمسك الطاعن بهذا الوجه في مذكرته وهو ما يجمله باطلا طبقا لنص المادتين ٣٤٧ ، ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الأول منه بأن البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ الذي رفع الاستئناف في ظله إنما ينصب على إغفال بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف دون



البيانات التي تراعى في صحيفة افتتاح الدعوى المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطنهم والتي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان ، لما كان ذلك وكان الغرض الذي يرمى إليه المشرع من ذكر هذه البيانات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما هو إعلام ذوى الشأن في الاستئناف بمن رفعه من الخصوم وصفته وموطنه ، فإن كل بيان من شأنه أن يفى بذلك يتحقق به غرض الشارع ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتد بالموطن المختار الذي اتخذته المطعون عليها في صحيفة الاستئناف فقد انتفى بذلك وجه الضرر من عدم بيان محل إقامتها الصحيح لأنها باتخاذ موطن مختار لها في صحيفة الاستئناف يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق به وفقاً لما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٤٣ من القانون المدنى . ومردود في الوجه الثانى بما سجله الحكم المطعون فيه من أنه " اتضح أن اسم المحضر مكتوب بخطه في الخانة المخصصة له من الصحيفة ولو أنه صعب القراءة " وهذا الذى قرره الحكم يتحقق معه ما قصدت إليه المادة ١٠ من قانون المرافعات ولا ينال منه أن يكون خط المحضر غير واضح وضوحاً كافياً في خصوص ذكر اسمه ولأن يكون توقيعه كذلك ، وإذا انتهى الحكم إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه لا يعيبه قوله بعد ذلك أنه كان من السهل معرفة اسم المحضر بالرجوع إلى رئاسته بالمحكمة التابع لها وأنه كان من الميسور على الطاعن معرفة اسمه أيضاً عند تسلمه الإعلان منه شخصياً بسؤاله ، إذ أن هذا الذى أورده الحكم قد وقع فيما قرره زائداً على حاجة الدعوى وفيما يستقيم قضاؤه بدونه فلا يعيبه الخطأ فيه . ومردود في الوجه الثالث بأنه متى كان الطاعن لم يدع أن من قام بإعلان صحيفة الاستئناف إليه من غير المحضرين فإنه لا يجديهِ التمسك ببطلان صحيفة الاستئناف لاختلاف توقيع المحضر على كل من أصل إعلان الصحيفة وصورته ، وإذا كان هذا الوجه من الدفاع لا يؤثر في النتيجة التى انتهى إليها الحكم فإن إغفال ذكره في الأسباب لا يعيبه بالقصور .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من وجهين ( أولهما ) أنه تمسك لدى محكمة الاستئناف بخطأ الحكم الابتدائى في الإستناد إلى المادة ٢/٧٠٩ من القانون المدنى في خفض المبلغ الذى طلبه عند اكتشاف الاستحقاق الخفى الذى قضى به للمطعون عليها إذ أن هذا

الطلب إنما يقوم على قاعدة الاثراء بلا سبب دون عقد للوكالة ( وثانيهما ) أنه تمسك أيضا بخطأ ذلك الحكم في أعمال المادة ٧٠٩/٢ صالفة الذكر في خفض الأجر المتفق عليه بينهما عن وكالته عنها في مباشرة دعوى المطالبة بالاستحقاق المذكور ودعوى فرز حصة الخيرات في الوقف لعدم توافر مبررات الالتجاء إلى هذه الرخصة، وأنه أوضح في المذكرات المقدمة الأدلة الواقعية والجمع القانونية التي استند إليها في هذا الشأن ولكن الحكم المطعون فيه خلا من ذكر شيء منها بل وأغفل الرد عليها اكتفاء بقوله " إن المطعون عليها لم تبجن فائدة تذكر من الاستحقاق الخفي في الوقف الذي حصلت عليه بوكالة الطاعن بضياغ أغلب هذا الاستحقاق بانتقاله إلى الإصلاح الزراعي دون أن تتسلمه أو تتصرف في شيء منه وذلك بسبب حجز الصورة التنفيذية للحكم الذي قضى لها بالاستحقاق تحت يد الطاعن بما يؤثر كثيرا على الأتعاب المتفق عليها " دون أن يبين الأدلة الواقعية والجمع القانونية التي استند إليها في الأخذ بدفاع المطعون عليها في هذا الخصوص وفي هذا وذلك ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن لقاضي الموضوع كامل السلطة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها مستعينا في ذلك بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملايساتها، وإذا كان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص أنه رفض منح الطاعن أجرا مستقلا عن اكتشاف الاستحقاق الخفي للمطعون عليها في الوقف بل اعتبره داخلا في نطاق التوكيل وفي المطالبة بهذا الاستحقاق وفرز حصة الخيرات، واستنادا إلى ما قرره من أن المراد هو استخلاص حق المدعية فلا ينفصل البحث وراء اكتشاف حقيقة النصيب عن الجهد في الوصول إليه وفرزه واستلامه، وهو استخلاص موضوعي سائع يؤدي إلى ما انتهى إليه، إذ كان ذلك، فإن النعي بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستقل به قاضي الدعوى ولا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة . ومردود في الوجه الثاني بأن نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدني هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نص مطلق شامل لكل تعديل في أجر الوكالة المتفق عليه سواء بالخط منه أو برفعه ، وإذا كان تقدير هذا الأجر مما يستقل به قاضي الموضوع وكانت



محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة للأجر الذي يستحقه الطاعن قد أقامت قضاءها في ذلك على اعتبارات سائغة فإن إغفلها الإشارة إلى الأدلة والمجبع التي ساقها الطاعن في هذا الخصوص والتي لا يترتب عليها تغيير وجه الرأي في التقدير لا يعتبر قصورا مبطلا للحكم المطعون فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه حين قضى بتخفيض الأتعاب التي طلبها الطاعن بوصفه وكلاء عن المطعون عليها في مباشرة دعوى المطالبة بالاستحقاق المقتضب ودعوى فرز حصة الخيرات، قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجوه (أولها) أنه وإن لم يصرح بالسند القانوني لقضائه إلا أنه يبدو وقد سلم بصحة إدهاء المطعون عليها أن الطالب حبس عنها الصورة التنفيذية للحكم الذي قضى لها بالاستحقاق أنه استند في قضائه إلى المبدأ القائل بوجوب تخفيض أجر الوكالة المتفق عليه على سبيل التعويض للموكل إذا ارتكب الوكيل خطأ في تنفيذ عقد الوكالة يستوجب مسئوليته، وهذا المبدأ فضلا عن كونه غير مقرر في القضاء المصري فإن تطبيقه يستلزم توافر عناصر المسئولية الثلاثة وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما، ولو كان الحكم قد استظهر هذه العناصر لانتهى إلى عدم مسئولية الطاعن لأن واقعة حجز الصورة التنفيذية للحكم المشار إليه بفرض صحتها لا تعتبر خطأ يستوجب المسئولية، إذ هي مجرد استعمال لحق الحبس المقرر للوكيل إلى أن يستوفي أجره المتفق عليه عن وكالته في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم (وثانيها) أنه مع التسليم جدلا بخطأ الطاعن في حجز الصورة التنفيذية للحكم الصادر في دعوى المطالبة بالاستحقاق فإن هذه الواقعة منقطعة الصلة باكتشاف الطاعن للاستحقاق الخفي في الوقف ولا علاقة لها كذلك بدعوى فرز نصيب الخيرات فلا يجوز أن يترتب عليها تخفيض أجر الطاعن في هاتين الحالتين (وثالثها) أنه يتعين على المحكمة إذا رأت إعادة النظر في أجر الوكيل المتفق عليه أن تلتزم في تعيين هذا الأجر المعايير المبادئ التي تراعى في تقدير أجر الوكيل بوجه عام وهي أهمية الدعوى ومركز الخصوم فيها والفائدة التي طادت على الموكل وثروة الموكل ومقدار الجهد الذي بذله الوكيل وقيمه والزم الذي قضاه الوكيل في مباشرة العمل المتفق عليه ومدى كفايته فيه، ولما كانت أهمية الدعويين اللتين باشرهما الطاعن تبدو في الفائدة التي طادت



على المطعون ضدها والتي تقدر بنخسين ألف جنيه، وكان مركز المطعون ضدها دقيقاً في كلتا الدعويين وكان الطاعن قد أنفق فيهما جهداً تنطق به أوراق الدعوى ومستنداتها ومذكراته الحافلة بالبحوث القانونية وقضى أكثر من ٤ سنوات في مباشرتهما، فإن الأجر المتفق عليه وقدره عشرة آلاف جنيه للأولى وألف جنيه للثانية لا يكون باهظاً، خصوصاً وأن هذا الأجر كان معلقاً على كسب الدعوى نهائياً وإلا فإنه لا يستحق شيئاً، وإذا كان من شأن هذه المخاطرة رفع الأجر طبقاً لما هو معروف في عقود القرض فإن من شأنها كذلك أن تحول دون إعمال حكم المادة ٢/٧٠٩ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النفي مردود في الوجهين الأول والثاني بما يجمله الحكم المطعون فيه من أن "المحكمة بعد أن اطلعت على أوراق الدعوى ومذكرات الخصوم والقصايا المضمومة ورأت المجهود الذي قام به الأستاذ محمد أسامة لطفى لصالح بجدته ، وراعت كافة الظروف التي لا يستلزم الاتفاق والظروف التي أصبحت فيها الجدة بعد ضياع أغلب ما كسبت من ذلك الوقف من تحت يدها وانتقلت إلى الإصلاح الزراعي بحكم القانون ، ترى المحكمة بالرغم من ذلك أن الأستاذ محمد أسامة لطفى محق في طلب أتعابه المناسبة للمجهود الذي بذله في تلك القضايا ولذا كانت محكمة أول درجة على صواب فيما رأيته من استحقاقه لأجر الوكالة الذي ثبت أمامها بشهادة الشهود ورأت أن تخفض هذا الأجر طبقاً للمادة ٢/٧٠٩ من القانون المدني، غير أن هذه المحكمة ترى أن محكمة أول درجة قد بالغت في تقديرها للأجر المذكور ذلك أنها لم تراعي كافة الظروف والاعتبارات بل راعت بعضها فقط ولم تشر إلى سوء حالة الجدة بعد كسب الدعوى إذ أنها لم تبج فائدة تذكر بعد ضياع تلك الثروة من يدها وانتقالها إلى الإصلاح الزراعي طبقاً للقانون ولم تتصرف في شيء منها بسبب حجز الصورة التنفيذية للحكم الصادر في دعوى المطالبة بالاستحقاق تحت يد الطاعن" وبين من ذلك أن المحكمة لم تستند في تخفيض الأجر إلى واقعة امتناع الطاعن عن تسليم الصورة التنفيذية بل راعت في حدود سلطتها التقديرية كافة الاعتبارات الخاصة بالطرفين وأحاطت بوقائع المنازعة وبالظروف التي لا يستلزم الاتفاق واستظهار مدى الجهد الذي بذله الطاعن في الدفاع ومركز المطعون عليها ومدى الفائدة التي عادت عليها من وراء هذا

المجهود ، وإذ كان تقدير الأجر المذكور مما يستقل به قاضي الموضوع وكانت محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة لقيمة هذا الأجر غير ملزمة ببيان سبب التعديل باعتبار أنه يدخل في سلطتها التقديرية ، فإن حكمها لا يكون مشوباً بالقصور إن هو لم يرد على الحجج التي أثارها الطاعن وهو بصدد ممارسته سلطته الموضوعية في تقدير أجر الوكالة المطالب به. والنعي مردود في الوجه الثالث بأن الحكم قد اعتبر اكتشاف الاستحقاق الخفي ودعوى المطالبة به ودعوى فوز حصة الخيرات تدخل جميعها في نطاق التوكيل وقدر لها اجرا شاملاً على ما جاء في الرد على الوجه الأول من السبب الثاني ، ولم يعول في هذا التقدير على واقعة حبس الصورة التنفيذية للحكم الصادر في دعوى المطالبة بالاستحقاق بل عول على العناصر السالف بيانها .

وحيث إن حاصل السبب الرابع مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه طلب أصلياً الحكم له بفوائد الأجر الذي يطالب به بواقع ٤.٠٠٠/ سنوياً من تاريخ رفع دعواه حتى تمام السداد وبتعويض تكلي قدره ألف جنيه عما أصابه من أضرار أخرى بسبب تعنت المطعون عليها في الوفاء بذلك الأجر من تاريخ استحقاقه ، كما طلب احتياطياً في حالة عدم الحكم له بالفوائد المذكورة إلزام المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض عن الأضرار الأخرى الناشئة عن امتناعها عمداً عن الوفاء بذلك الأجر ، وقضت محكمة أول درجة بفوائد مبلغ العشرة آلاف جنيه التي حكمت له بها بواقع ٤.٠٠٠/ سنوياً من تاريخ صدور الحكم حتى السداد ورفض التعويض ، فعاد الطاعن في صحيفة الاستئناف إلى التمسك بطلب التعويض فضلاً عن الفوائد اعتباراً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٠/١٠/١٩٦١ بدلاً من تاريخ الحكم الابتدائي الصادر في ٨/٥/١٩٦٣ وقد تضمن الحكم المطعون فيه بيان هذه الطلبات ولكنه أغفل تلخيص الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي تسندها وقضى برفضها ضمناً حين نص في منطوقه على رفض ما عدا ذلك من الطلبات دون أي تسييب لهذا الرفض .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الفوائد إنما هي تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بالالتزام بدفع مبلغ من النقود مصدره عقد الوكالة التي ثبت

قيامها بين الطرفين والتي تستحق من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بنص المادة ٣٢٦ من القانون المدني التي تقرر حكماً عاماً لاستحقاق فوائد التأخير عن الوفاء بالالتزام إذا كان محله مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، وإذ رفض الحكم القضاء بهذه الفوائد دون أن يبين سبب الرفض ولم يفصح عما إذا كان ما قدره من أجر قدر روعي فيه تمويض الطاعن عن التأخير في الوفاء بالأجر المحكوم له به أم لا ، فإنه يكون قاصر التسيب بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .



## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة  
المستشارين الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشير ،  
ومحمد سيد أحمد حماد .

( ٢٠٧ )

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٥ القضائية :

حكم . " عيوب التدليل " . تزوير . " إثبات التزوير " . استئناف .  
" الحكم في الاستئناف " .

غضاه المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى التزوير استنادا إلى عجز  
المدعى عن الإثبات دون مناقشة الدليل الذي حصلته محكمة أول درجة . فصور .

إذ كان يبين من الربوع إلى الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بإلغاء  
الحكم الابتدائي ورفض دعوى التزوير ، إلى عجز المدعى عن إثبات التزوير  
المدعى به وتخلو أوراق الدعوى ومستنداتها عما يدل على حصوله ، دون التعرض  
لمناقشة الدليل الذي حصلته محكمة أول درجة من مطالعتها للورقة من  
المطعون فيها - والذي كونه حقيقته في الدعوى ، فإنه يكون مستويا  
بالقصور بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وجبت إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن الشيخ إبراهيم إبراهيم أبو سعد من نفسه وبصفته ولدا طبيعيا

على أولاده محمد وشادية وسامية أقام الدعوى رقم ٤٠٠٨ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة ضد السيدة / زينب محمد عبد الكريم طالبا الحكم برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ٩ مارس سنة ١٩٤٨ والمنسوب صدوره لها من زوجته المرحومة عائشة عبد الكريم ، وقال شرحا للدعوى إن زوجته ومورثته توفيت بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩ عن تركة من ضمنها حصة قدرها ١٨ ط شيوعا في ٢٤ ط فى كامل أرض وبناء العقار رقم ١١ شارع الدرديرى قسم الوايلى محافظة القاهرة، وحدث بعد وفاتها أن أقامت المدعى عليها الدعوى رقم ٧٨٠١ سنة ٥٩ مستعجل القاهرة ضده وضد شقيقاتها المالكات على الشيوع تطلب فرض الحراسة على أعيان من بينها العقار المشار إليه وأرفقت بمستنداتها عقدا متضمنا بيع مورثته لها ٦ ط شيوعا فى هذا العقار من حصتها البالغ قدرها ١٨ ط وأنه فى ١٣/١٠/١٩٥٩ قررا بالطعن فى هذا العقد بالتزوير بتقرير فى فلم الكتاب، ثم أقام هذه الدعوى بطلبه سالف البيان مستندا فى إثباتها إلى الشواهد الخمسة الواردة بالصحيفة . وفى ١٣ مايو سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول مذكرة شواهد التزوير شكلا وقبول الشاهدين الأول والخامس — وحاصلهما أن ختم مورثته كان وما زال فى حيازة المدعى عليها ولم يجبر عند الوفاة ، وأن المدعى عليها أسبغت على الورقة التى حرر عليها العقد مظاهر القدم بوسائل مصطنعة تستطيع الخبرة كشفها وإظهارها — وقبل الفصل فى موضوع أولهما بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وقى أن ختم مورثته البائعة كان فى حوزة المدعى عليها وأنها اصطنعت به العقد المدعى بتزويره . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قبل الفصل فى موضوع الشاهد الأخير بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحص العقد المطعون عليه وبيان ما إذا كان التاريخ الثابت به يتفق مع عمر المداد المحرر به من علمه . وقدم القسم المذكور تقريرا انتهى فيه إلى أنه يتعذر تحديد عمر المداد بنسب مظاهر القدم البادية على العقد والتى ثبت أنها مصطنعة وليست طبيعية وليدة مرور الزمن . وفى ١١ مايو سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره ، واستأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٣٢ سنة ٨٠ قضائية ، وبعد أن تم استجواب الطرفين على النحو الثابت بمحضر جلسة ٢٧ مارس

سنة ١٩٦٥ ، حكمت المحكمة في ١٩٦٥/٤/٢٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وبتقديم المستأنف عليه ( الطاعن ) ٢٥ ج لخزانة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينهه الطاعن في الوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة استندت أساسا في ثبوت القدم المصطنع إلى مطالعتها الشخصية للعقد وكان يتعين على محكمة الاستئناف متى إتجه رأيها إلى إلغاء الحكم المستأنف أن تستظهر بدورها من مطالعة العقد ما يخالف هذا الذي انتهت إليه محكمة الدرجة الأولى ، وإذ خلا الحكم المطعون فيه مما يفيد الاطلاع على العقد وبالتالي مما يفيد عدم ثبوت القدم المصطنع الذي قالت به محكمة أول درجة فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أن محكمة أول درجة قد استندت في قضائها برد وبطلان عقد البيع إلى أن الثابت من مطالعة الورقة التي حرر عليها العقد ، أنها باللغة القدم بما لا يتفق مع التاريخ المعطى له الأمر الذي يؤكد ما جاء بالشاهد الأخير من شواهد التزوير من أن المدعى عليها قد أحاطت عقد البيع بمظاهر القدم الزائف ، والذي يتفق كذلك مع ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزوير والتزييف من أن اللون الأصفر الذي تبدو عليه ورقة عقد البيع ليس نتيجة للقدم الطبيعي لهذا المستند ولكنه قدم مصطنع بتشرب فروخ الورق قبل الكتابة عليه بسائل أصفر أوبني ، وهو ما يدل على أن المحكمة قد أطلعت على الورقة المطعون فيها بالتزوير ورأت أن مظاهر القدم البادية عليها ليست طبيعية ولكنها مصطنعة ، وإذ كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه إنه استند في قضائه بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى إلى عجز المدعى التزوير المدعى به وخلق أوراق الدعوى ومستنداتهما ، ما يدل على حصوله من مناقشة الدليل الذي حصلته محكمة أول درجة من مطالعتها للورقة بنت منه عقيدتها في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم عمر عدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،  
السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى عبد الرحمن .

( ٢٠٨ )

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٥ القضائية :

ملكية . " أسباب كسب الملكية " . إثبات . " الإقرار القضائي " .

عدم جواز الاستناد إلى عقد البذل في المسجل في طلب تثبيت الملكية للقدر الوارد به . الإقرار  
القضائي الصادر من ورثة أحد المتبادلين بأحقية المتبادلين الآخرين للقدر المتبادل عليه . عدم  
صلاحته سنداً لطلب تثبيت الملكية .

ملكية . " أسباب كسب الملكية " . شيوع . حيازة . محكمة الموضوع .  
" سلطتها في تقدير الدليل " .

وضع يد الشريك على أرض مملوكة له مع آخرين على الشيوع . خلو وضع يده من مواجهة باقي  
الشركاء بما يفيد بحد ملكيتهم وانكارها عليهم . علم اكتسابه نصيب هؤلاء الشركاء مهما طالت  
مدة وضع اليد . استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة مجاهدة الشركاء بانكار ملكيتهم وعدم  
أخذها بها .

١ - إذا كان عقد البذل لم يسجل فإنه لا يجوز الاستناد إليه في طلب تثبيت  
الملكية للقدر الوارد به والمتقايض عليه ، والتحدى بالإقرار القضائي الصادر  
من ورثة أحد المتبادلين بأحقية الطاعنين للمساحة المتبادل عليها لا محل له ، ذلك أن هذا  
الإقرار لا يصلح سنداً لطلب تثبيت الملكية إذ ليس من شأنه أن ينقلها للطاعنين  
وهو لا يعدو أن يكون مجرد تأييد لعقد البذل العرفي الصادر من مورث المقرين  
والذي لا يترتب عليه نقل ملكية القدر المتبادل عليه لعدم تسجيله ، وإذا كان  
الحكم المطعون فيه قد التفت من هذا الإقرار فإنه لا يكون قد خالف القانون  
أو أخطأ في تطبيقه .

٢ — إذا كان الحكم قد خلص إلى أن وضع يد مورثة الطاعنين ، ويد الطاعنين من بعدها ، على أى جزء من القدر المطالب بتثبيت ملكيتهم إليه على الشيوع قد خلا من مواجهة باقى الشركاء بما يفيد جحد ملكيتهم وإنكارها عليهم فلا يكسبهم نصيب هؤلاء الشركاء مهما طالت مدة وضع اليد ، فإن الجدل حول عدم أخذ المحكمة بما قام فى الدعوى من أدلة مجابهة شركائهم بإنكار ملكيتهم لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير الدليل الذى لم تجد فيه محكمة الموضوع ما يكتفى لاقتناعها وهو ما تستقل به وحدها ومرهون بما يطمئن إليه وجدانها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل على أن الدكتورين كامل جرجس المصرى ومصادق جرجس المصرى أقاما الدعوى رقم ٢٤٨ سنة ١٩٥٥ كلى الإسكندرية ضد حسن اسماعيل دويدار وورثة إدوار رفة تاووضروس طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى ٥ ط و ١٨ س مينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مع قىل تكليف هذا القدر إليهما بواقع ١ ط و ١٢ س من تكليف حسن اسماعيل دويدار و ٤ ط و ٦ س من تكليف المرحوم إدوار رفة ، وقالا بيانا لدعواهما إنهما تملكا هذا القدر بوضع يدهما ويد مورثتهما السيدة / قوته مسعود بولس من قبل مدة تزيد على الثلاثين عاما ، إذ أن هذه المورثة كانت قد اشترت بعقد مسجل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ ٨ ط و ١٢ س على قطعتين الأولى مساحتها ستة قراريط والثانية مساحتها قيراطين ونصف ثم تبادلت المورثة على هذه القطعة الأخيرة مع حسن اسماعيل دويدار مقابل قيراط ونصف من ملكه الذى يجاور القطعة الأولى فأصبح ما تملكه مورثتهما ٧ ط و ١٢ س وضعت اليد عليه جميعه بنية الملك وهما من بعدها حتى إقامة الدعوى ، وإن ظل القدر موضوع البذل فى تكليف حسن اسماعيل دويدار . وقدم

ورثة هذا الأخير مذكرة أقروا فيها واقعة البذل ولم ينازعوا في طلب نقل تكليف القدر الذي تم التبادل عنه . وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بنذب خير من مكتب الخبراء الحكومي لتحقيق وضع اليد وسنده ومدته وأصل الملكية ، وبعد أن أودع الخبير تقريره عادت وبتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٧ حكمت برفض الدعوى . واستأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبين بإلغاء الحكم لهما بطلباتهما وقيد استئنافهما برقم ٥٣٠ سنة ١٨ قضائية ، وبتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنفان بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أنهما ومورثتهما من قبل يضعون اليد على أرض النزاع وضع يد هادئ مستمر ظاهر وبنية الملك مدة خمس عشرة سنة سابقة على رفع الدعوى على أن يكون للمستأنف عليها الأخيرة ( إستر وهبه طوبيا ) وغيرها من المستأنف عليهم النفي بذات الطرق . وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٦٥ حكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الأخيرة رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على فكرة واحدة ، محصلها أن وضع يد الشريك على الشيوع لا تتوافر فيه شروط التقادم المكسب إلا إذا ظهر بمظهر المسالك الذي يجمد ملكية باقي الشركاء وهو ما لا يتحقق إلا بفعل إيجابي من جانب واضع اليد يجابه به حق الشريك الآخر بالإنكار والمعارضة العلنية الدالة على أنه مزعم إنكار الملكية على شريكه ، وطبق هذه الفكرة تطبيقا عاما دون التفريق بين مساحة وأخرى ، ثم انتهى إلى القول بأن هذه النية لم يقم الدليل عليها طوال مدة وضع اليد ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور إذ أن هذا التدليل لا يمكن أن يتناول القطعة البالغ مسطحها ١٢ قيراطا ونصف التي تلقتها المورثة بموجب عقد البذل مع حسن اسماعيل دويدار في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ لأنها قطعة مفرزة ليس لصاحبها المتبادل معه أى شريك فيها على الشيوع ووضعت المورثة اليد عليها تنفيذا لعقد البذل ، كما أن وريثة تاو وروس



ليسوا خصوما في الطلب الخاص بها وإنما اقتضت الخصومة في هذا العقد على ورثة دويدار الذين أقروا بمذكرتهم المقدمة لمحكمة أول درجة بأحقية الطاعنين لهذه المساحة كما سلموا بوجوب نقل تكليفها إليهما، وهو إقرار قضائي ملزم لهم ومقيد للمحكمة ، وفي الخروج عليه مخالفة لقواعد الإثبات المقررة في المادتين ٤٠٨ ، ٤٠٩ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه في أسبابه يبين أنه أقام قضاءه برفض طلب الطاعنين تثبيت ملكيتهما للمساحة التي تبادل عليها حسن دويدار مع مورثتهما بموجب عقد البذل المؤرخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ على ما حصله من أن هذا العقد لم يسجل فلا يجوز الاستناد إليه في طلب تثبيت الملكية للقدر المتقايض عليه وعلى أنه لم يثبت تملك الطاعنين للقدر المذكور بالتقادم ، وهذا الذي أقيم عليه الحكم هو تحصيل سائع يصلح لحمل قضاؤه ولا مخالفة فيه للقانون ، ولا وجه للتعدي بأن ورثة حسن دويدار قدموا إقرارا قضائيا بأحقية الطاعنين للمساحة المتبادل عليها وسلموا بنقل تكليفها من اسم مورثهم إلى اسم الطاعنين ، ذلك أن هذا الإقرار لا يصلح أساسا لطلب تثبيت الملكية وليس من شأنه أن ينقل هذه الملكية للطاعنين وهو لا يعدو أن يكون مجرد تأييد لعقد البذل العرفي الصادر من مورث المقربين والذي لا يترتب عليه نقل ملكية القدر المتبادل عليه لعدم تسجيله ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الإقرار فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم الواقع في الدعوى وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون على هذا الواقع ، إذ أن الدعوى تضمنت المطالبة بملكية خمسة قراريط وثمانية عشر سهما من ذلك قيراط ونصف موضوع عقد البذل محل النعي بالسبب الأول ، أما الباقي وقدره أربعة قراريط وستة أسهم فهو على قسمين الأول منهما مساحته ثلاثة قراريط شائعة في ستة قراريط وهي القطعة الأولى ضمن ما اشترته المورثة بعقدها المسجل سنة ١٩١٧ ، والقسم الثاني مساحته قيراط وستة أسهم شائعة في قيراطين ونصف وهي القطعة الثانية من ذلك العقد المسجل ، وقد تم نقل تكليف هذين القسمين

شاهين في القطعتين إلى اسم إدوار رفة تاو وروس تنفيذاً لعقده المسجل في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ الصادر له من والده رفة تاو وروس الذي كان قد اشترى هذين القسمين الشاهين من مورثة الطاعنين بعقده العرفي المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه تماماً أن القسم الثاني ( قيراط وستة أسهم على الشيوع ) هو جزء شائع في مساحة القيراطين وأثنى عشر سهماً التي تبادلت عنها مورثة الطاعنين مع حسن اسماعيل دويدار الذي وضع اليد عليها من تاريخ عقد البذل في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وقام بضمها إلى ملكه فخرجت بذلك هذه المساحة من المنازعة خروجاً تاماً ، أما القسم الأول ومساحته ثلاثة قراريط فقد تم العدول عن عقد البيع العرفي الصادر عنه فلم تنفذه مورثة الطاعنين بالتسجيل ولا يتمكن المشتري من وضع اليد ، وغيرت من معالم هذا القسم بأن ضمت إلى القطعة الأولى التي اشترتها القدر الذي تبادلت به ومساحته قيراط ونصف وصورتها سويًا بالسلك والبوص واستأثرت بالريع والانتفاع وتعيين الخفراء كما أدت الأموال الأميرية المستحقة عن كل القدر ، وأنها تكون بذلك كشريكة واضحة اليد قد أنكرت حق شريكها واستأثرت بالملك دونه بما لا يمكن أن يجمله الشريك الآخر ويعتبر ذلك منها مجابهة صريحة لهذا الشريك ، ومن ثم فلا يصح تدليل الحكم المطعون فيه المستند من أحكام الشيوع وموقف كل شريك من الشركاء فيه بالنسبة لهذا القسم ، كما لا يمكن أن يتناول هذا التدليل المسطح الآخر البالغ قيراطاً ونصف والذي تلقته المورثة بالبذل إذ ليس لها أو لسلفها شريك فيه ، كما لا يتناول المسطح البالغ قدره قيراطين ونصف القيراط الذي تبادلت المورثة عنه لأنه أصبح تحت يد المتبادل معه حسن اسماعيل دويدار من تاريخ عقده ، ولم يكن في الدعوى بشأنه إلا طلب نقل تكليف القيراط والستة أسهم الشائع في هذا القدر إلى اسميهما تمهيداً لإعادة نقله إلى اسم دويدار تنفيذاً لعقد البذل .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت طلبات الطاعنين كما هي ثابتة بصحيفة افتتاح الدعوى ومدونات الحكيم الابتدائي والاستثنائي هي طلب تثبيت ملكيتهما استناداً لوضع اليد المدة الطويلة لقدر مساحته ٥ ط و ١٨ س مع نقل تكليفها إلى اسميهما بواقع ١ ط و ١٢ س من اسم حسن اسماعيل

دويدار وبواقع ط ٦ و س ٦ من اسم إدوار رفلة تاوضروس ، وقد رفض الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا الطلب ، مؤسسا ذلك بالنسبة للقدر الأول على أن عقد البذل العرفي لا يصلح أساسا للحكم بتثبيت الملكية وعلى أنه لم يثبت لهما وضع يد مملك على هذا القدر — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول — كما أقام قضاءه بالنسبة للقدر الباقي والذي يتضمن ط ٦ و س ٦ شائعا في قيراطين ونصف على أن ملكية هذا القدر قد انتقلت مع التكليف صحيحة إلى ورثة إدوار رفلة تاوضروس نتيجة تسجيل عقد البيع الصادر إلى مورثهم المذكور من والده رفلة تاوضروس في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ والذي كان قد اشترى هذا القدر من مورثة الطاعنين بعقد عرفي مؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وإذ كان ما قرره الحكم من أن مورثة الطاعنين وإن كانت تملك قدرا مماثلا شائعا مع القدر سالف الذكر إلا أن وضع يدها ويد الطاعنين من بعدها على أي جزء من هذا القدر على الشيوع مع ورثة تاوضروس قد خلا من مواجهة باقي الشركاء بما يفيد جحد ملكيتهم وإنكارها عليهم فلا يكسبهم نصيب هؤلاء الشركاء مهما طال مدة وضع اليد ، هو تقرير صحيح في القانون ، فإن النعي يكون على غير أساس ، ولا وجه لما قرره الطاعنان من أن المحكمة لم تأخذ بما قام في الدعوى من أدلة مجابهة شركائهم بإنكار ملكيتهم ، لأن ذلك لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل الذي لم تجد فيه محكمة الموضوع ما يكفي لإقناعها وهو ما تستقل به وحدها ومرهون بما يطمئن إليه وجدانها . كما لا وجه لما قرراه من أن طابعهما بشأن القدر ط ٦ و س ٦ كان مجرد نقل التكليف وحده ، ذلك أن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن تكليف هذا القدر انتقل صحيحا مع باقي المساحة لورثة تاوضروس هو رد كاف على هذا الطلب بما يدل على فهم صحيح للواقع في الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، ومحمد صدق البشيشى ، ومحمد سود أحمد حماد ،  
ومول عبد الرحمن .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى . ريع .

حجية الحكم لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم أنفسهم صراحة أو ضمنا سواء  
في المنطوق أو في الأسباب التي ترتبط به ارتباطا وثيقا . فصل الحكم السابق  
في طلب الريع عن أرض النزاع في مدة معينة . نصر حجته دلي هذه المدة دون أية  
مدة لاحقة .

(ب) خبرة . محكمة الموضوع . " سلطتها في إجراءات الإثبات " .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نذب خير آخر متى وجدت في أوراق الدعوى  
وفي تقرير الخبير السابق ندبه ما يكفى لتكوين حقيقتها للفصل فيها .

١ - حجية الحكم السابق لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم أنفسهم  
صراحة أو ضمنا سواء في المنطوق أو في الأسباب التي ترتبط به ارتباطا وثيقا .  
وإذا كان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى السابقة لم يفصل إلا في طلب الريع  
عن أرض النزاع في مدة معينة ، فإن حجته تكون قاصرة على هذه المدة  
ولا تنسحب على مدة لاحقة ، لأن الريع المستحق عنها لم تكن محل مطالبة  
في الدعوى السابقة ، وبفرض تعرض الخبير أو المحكمة له في تلك الدعوى فإنه  
يكون تزيد لا تلحقه قوة الشيء المحكوم فيه .

٢ - المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خير آخر متى وجدت في تقرير  
الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين  
حقيقتها للفصل فيها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن حكيم تاوضروس ( المطعون عليه الأول ) أقام الدعوى رقم ٦٤٣ سنة ١٩٦٢ كلى قنا ضد توفيق سدراك وآخرين طالبا الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ٤٠٥ ج وتسليمه الأرض البالغ مساحتها ١ ف و ١٩ ط، الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة بما عصى أن يكون عليها من زراعة تأسيسا على أنهم اغتصبوا منه هذا القدر فى المدة من سنة ١٩٤٩/٤٨ إلى سنة ١٩٦٢/٦١ الزراعية . ودفع المدعى عليهم الدعوى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٤ نجح حمادى والإستئناف المرفوعين عنها رقمى ٣٠٥ ، ٣٠٧ سنة ١٩٥٧ مدنى مستأنف قنا . وفى ١٠/١٠/١٩٦٣ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنسب أحد الخبراء الزراعيين لأداء المأمورية الميمنة بالمنطوق ومنها مقارنة الحدود الواردة بعريضة الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٤ نجح حمادى وبيان ما إذا كانت هى ذات الأطيان المدعى بإغتصابها من عدمه وبيان القدر المقتصب إذا وجد ومقدار الريع فى المدة المطالب بها والمثلزم بأدائه . وبعد أن باشر الخبير هذه المأمورية وإتتهى فى تقريره إلى إن الأطيان الواردة بعريضة الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٤ نجح حمادى هى ذات الأطيان موضوع الدعوى الحالية وأن القدر المقتصب من أطيان المدعى هى ١ ف و ١٥ ط و ٥ س وأن الريع فى المدة المطالب بها يبلغ ٤٠٠ ج و ٢٧٦ م وأن المثلزم به هو توفيق سدراك واضع اليد عادت بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ فحكمت ( أولا ) بقبول الدفع المبدى من المدعى عليهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة لطلب الريع عن المدة من ١٩٤٩/٤٨ إلى ١٩٥٤/٥٣ ( ثانيا ) بإلزام المدعى عليه الرابع ( توفيق سدراك ) بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٨٣ ج و ٣١٢ م وتسليم القدر ١ ف و ١٥ ط و ٥ س .

الموضح الحدود والمعالم بالعريضة وبقرار الخبير . واستأنف المدعى عليه الرابع هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسبوط طالبا الغاءه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى عن باقى المدة أو رفضها ، وقيد هذا الإستئناف برقم ٧٥ سنة ٣٩ ق كما استأنفه المدعى إستئنافا مقابلا طالبا الغاءه بالنسبة لما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى عن المدة من ١٩٤٩/٤٨ إلى ١٩٥٤/٥٣ والحكم له بباقى طلباته ، وقيد إستئنافه برقم ١٠٢ سنة ٣٩ قضائيه . وفى ١٩٦٥/٤/٢٢ حكمت المحكمة برفض الإستئنافين وتأيد الحكم المستأنف . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب تقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها الثانية إخراجها من الخصومة ولم يحضر باقى المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لمدة الاغتصاب التى فصل فيها الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ٥٤ نجمع حمادى وتعديلها بالنسبة لمدة اللاحقة إستنادا إلى أن الاغتصاب الذى وقع فى الدعوى الحالية هو غير الاغتصاب الذى وقع فى الدعوى السابقة ، فى حين أن هذا الفرض لا وجود له فى الأوراق بل بالعكس فإن الخبير المنتدب فى تلك الدعوى قد أثبت فى تقريره أن الطاعن لم يكن يضع اليد على غير ملكه وأثبتت المعاينة التى أجراها فى ١٩٥٨/٥/٢٦ وتدخل فيها المدة من ١٩٥٥/٥٤ إلى ١٩٥٩/٥٨ أن هناك فاصلا طبيعيا بين أرضه وأرض المطعون عليه الأول ، وإذا اعتد الحكم الصادر فى الدعوى السابقة بهذا التقرير وأصبحت أسبابه أسبابا له وكان الخبير المنتدب فى الدعوى الماثلة قد أثبت أن أرض النزاع واحدة فى الدعويتين ، فإن ما قرره الحكم من أن الاغتصاب الذى وقع فى الدعوى الحالية هو غير الاغتصاب الذى وقع فى الدعوى السابقة يكون على غير أساس ، كما أن قضاءه بقبول الدفع بالتعسبة لمدة موضوع المطالبة السابقة دون المدة التى أسند إليها عمل الخبير يكون مخالفا للقانون لإهداره قوة الشئ المحكوم فيه .



وحيث إن هذا النعى مردود بأن حجية الحكم السابق لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم أنفسهم صراحة أو ضمنا سواء في المنطوق أو في الاسباب التي ترتبط به ارتباطا وثيقا، وإذا كان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٤ نجح حمادى لم يفصل إلا في طلب الريع عن أرض النزاع في المدة من سنة ١٩٤٩/٤٨ إلى ١٩٥٤/٥٣ فإن حجيته تكون قاصرة على هذه المدة ولا تتسحب على المدة من سنة ١٩٥٥/٥٤ إلى سنة ١٩٥٩/٥٨ لأن الريع المستحق عنها لم يكن محل مطالبة في الدعوى السابقة وبفرض تعرض الخبير أو المحكمة له في تلك الدعوى فإنه يكون تزييدا لا تلحقه قوة الشيء المحكوم فيه. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه على الرغم من أن المطعون عليه الأول كان يجهل مكان الأرض المقتضية وأن تقرير الخبير الذى أخذه به الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٤ نجح حمادى والذى أصبح إنتهايا بالنسبة له قد أثبت وجود فاصل طبيعى بين أرض الطاعن وأرض المطعون عليه الأول فإن الحكم المطعون فيه قد افترض أن أطيان المطعون عليه الأول يجب أن تكون كاملة على حساب جيرانه، وأقام قضاءه على أساس هذا الافتراض دون أن يبحث مقدار ما يملكه كل منهم إذ أنه من المحتمل وقد تملكوا جميعا أرضهم من بائع واحد أن تكون الأرض ناقصة في الطبيعة لإغتصاب بعضها في جهات أخرى أو لأن البائع قد تصرف فيها لآخرين وأدى تصرفه إلى قيام تعارض بين المشتريين يستوجب إجراء المفاضلة بينهم، وإذا أغفل الحكم بحث ذلك كله وأقام قضاؤه على مجرد الافتراض فإنه يكون مشوبا بالقصور.

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه "إن الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة في الدعوى المسائلة قام بتحقيق وضع اليد على القدر المقتصب من المستأنف عليه الأول وانتهى من هذا التحقيق إلى أن المستأنف (الطاعن) هو الذى يضع يده عليه وأن كلا من الملاك المجاورين إنما يضع يده على ما يملكه فقط عدا المستأنف فضلا عما ثبت له عند إجراء المقاس أن تمت نقضا في طول الحد الغربى يقع في الأطيان التى يضع المستأنف اليد عليها وأن ما أثبتته هذا الخبير سبق أن أكدته الخبير الذى ندبته المحكمة الاستئنافية

في الاستئناف رقمى ٣٠٥ ، ٣٠٧ سنة ١٩٥٨ قنا . ومن ذلك يبين أن الحكم استند في قضائه إلى ما أثبتته الخبر المتدب في الدعوى من أن كلا من الملاك المجاورين إنما يضع اليد على ملكه ، أما القدر المقتصب من المطعون عليه الأول فإنه يقع في وضع يد الطاعن وقد تأيد ذلك بما سبق أن أكدته تقرير خبر آخر مقدم في نزاع سابق وهى اعتبارات موضوعية سائغة تكفى لحمل قضائه وتتضمن الرد على ما تمسك به الطاعن في سبب طعنه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور وفساد الاستدلال ، ذلك أنه طلب إلى محكمة الاستئناف إزاء التعارض بين تقرير الخبر المتدب في الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٤ نجح حمادى وتقرير الخبر المتدب في الدعوى الحالية ، ندب خبر مرجح ولم تستجب المحكمة لهذا الطلب استنادا إلى أن التقرير المقدم في الدعوى جاء مؤيدا لتقرير الخبر المقدم في الاستئناف رقمى ٣٠٥ ، ٣٠٧ سنة ١٩٥٨ مستأنف قنا في حين أن الإجراءات التى تمت في هذين الاستئنافين بما فيها عمل الخبر لم يكن من حق الطاعن أو من واجبه التعرض لها لعدم توجيه طلبات إليه فيها بعد أن صار الحكم الذى رفع عنه هذان الاستئنافان نهائيا بالنسبة له ، وبالرغم من أن الحكم المطعون فيه قد أشار إلى هذه الحقيقة فإنه اتخذ من تقرير الخبر المقدم فيها حجة عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خبر آخر متى وجدت في تقرير الخبر السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها . وإذا كان يبين من الأسباب التى أوردها الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر حاجة إلى إتخاذ إجراء آخر في الدعوى إكتفاء بتقرير الخبر المعين فيها والذي تأيد بتقرير خبر آخر مقدم في نزاع سابق ، فإن تعيب حكمها بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه من الأمور المقضى بها أن أرض المطعون عليه الأول لا يجب أن تتعدى المسرب القديم الذى يفصلها عن أرض

الطاعن ، وبالرغم من ذلك قضى الحكم المطعون فيه بتسليم المطعون عليه الأول الأرض المحكوم ببيعها بالحدود الواردة في عريضة الدعوى وفي تقرير الخبير ص ٨ الذى أثبت أن أرض المدعى يجب أن تمتد إلى الجهة القبليّة وتتجاوز المسرب إلى أرض الطاعن . وإذا كان المطعون عليه الأول لم يبد مثل هذا الطلب وبالتالي لم يكن محل مناقشة بين الطرفين فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وأخل بحقوقهم في الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه ، بأن طلب تسليم القدر المقتصب لم يكن مطروحا على المحكمة في الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٥٤ نجمع حمادى لتنازل المدعى عنه ، ومن ثم فلا وجه للقول بمجاوزته قوة الأمر المقضى . ومردود في الوجه الثانى بما جاء في الرد على السبب الثالث من أن القدر المقتصب من المطعون عليه إنما يقع في وضع يد الطاعن ، وإذا كان الثابت من صحيفة الدعوى الراهنة أن طلب تسليم القدر المشار إليه بالحدود الواردة فيها كان مرددا بين الطرفين في الخصومة واستجاب الحكم لهذا الطلب أخذا بما جاء في تقرير الخبير الذى لم يثبت لهذا القدر حدودا تخالف الحدود التى أوردها المطعون عليه الأول في صحيفة دعواه ، فإنه لا يكون قد قضى له بما لم يطلبه الخصوم . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم عمر هنتى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدق البشيرى ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد ضياء الدين مصطفى .

( ٢١٠ )

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٥ القضائية :

شفعة "سقوط الحق في الأخذ بالشفعة" . تسجيل .

سقوط حق الشفعة بانقضاء أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع . إقراض المشرع ، اقترضا  
غير قابل لإثبات العكس أن الشفع علم بالبيع إذا سجله المشتري . إعلان الشفع رغبته في الأخذ  
بالشفعة إلى كل من البائع والمشتري قبل انقضاء هذه المدة يحفظ حقه من السقوط .

إذ أوجب المشرع في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على من يريد الأخذ  
بالشفعة إعلان رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما  
من تاريخ الانذار الرسمى الموجه من أيهما إليه وإلا سقط حقه ، على اعتبار أن هذا  
الانذار هو الذى يتحقق به علم الشفع بوقوع البيع ، فقد افترض ألا يقوم البائع  
أو المشتري بإنذار الشفع بحصول البيع أو أن يقع الانذار باطلا فيظل الحق  
في الشفعة قائما مع أنه حق استثنائى يخل بحق المالك في التصرف في ملكه لمن  
يريد ، وتلافيا لذلك جعل المشرع سبيلا ميسرا للمشتري يطعن معه إلى سقوط  
الحق في الشفعة فنص في الفقرة (ب) من المادة ٩٤٨ مدنى على أن حق الشفعة  
يسقط إذا انقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع ، ذلك أنه افترض إقترضا  
غير قابل لإثبات العكس أن الشفع علم بالبيع إذا سجله المشتري ، ولكن لما كان  
علم الشفع بوقوع البيع في هذه الحالة ليس إلا علما إقتراضيا فقد أطل المدة  
التي يتعين خلالها طلب الشفعة فجعلها أربعة أشهر من وقت التسجيل ، فإذا أعلن  
الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة إلى كل من البائع والمشتري قبل إنقضائها فقد  
حفظ حقه من السقوط وتعين عليه إتباع باقي الإجراءات المنصوص عليها

في المسادين ٩٤٢ ، ٩٤٣ من القانون المدني ومنها رفع الدعوى في مدى ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرضبة ، شأنه في ذلك شأن الشفيع الذي أنذره البائع أو المشتري بوقوع البيع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن كوثر السيد عبد الله المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦١٠ سنة ١٩٦٤ كلى الاسكندرية ضد رودلف لومباردو وأرسيليا لومباردو المطعون عليهما الثانى والثالثة ، وضد نصر عبد الملك عبده والدكتور مسيحه عبد الملك عبده — الطاعنين — طالبة الحكم بأحققتها في أخذ العقار رقم ٢١ تنظيم الموضع الحدود والمعالء بالصحيفة بالشفعة نظير ثمن قدره ٤٩٠٠ ج والمصروفات الحقيقية مع تسليمها . وقالت في بيان دعواها إن المدعى عليهما الأول والثانية باعا إلى المدعى عليهما الثالث والرابع مناصفة بينهما كامل أرض ومبانى ذلك العقار مع ما يتبعه من ملحقات ومشمات وذلك بعقد البيع المشهر في ١٩٦٣/١٠/٢٩ برقم ٣٠٥٥ الاسكندرية نظير ثمن قدره ٤٩٠٠ ج خص الأول منه ٣٢٦٦ ج و ٦٦٦ م وخص الثانية منه ١٦٣٣ ج و ٣٣٤ م وأودع باسمهما ببنك الجمهورية بالحساب ( ج ) بمجد إيطالى غير مقيم ، ولأنها تملك العقار رقم ٥٨ بشارع فؤاد جرجس الذى يحد العقار المبيع من الحدين البحرى والشرقى ومن حقها أخذه بالشفعة ، فقد أعلنت المدعى عليهما رسميا في ١٩٦٤/٢/٢٧ برغبتها في أخذه بالشفعة ، وأودعت في ١٩٦٤/٣/٢٤ كامل الثمن بخزانة محكمة الرمل الجزئية برقم ٩٧ يومية ثم أقامت الدعوى ، ودفع المدعى عليهما الثالث والرابع بسقوط حق المدعية في أخذ العقار المبيع بالشفعة لعدم إيداع كامل الثمن بخزينة محكمة الاسكندرية الابتدائية الكائن بدائرتها العقار ولأن الدعوى لم ترفع

إلا بعد مضي أكثر من أربعة شهور . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٣٠ حكمت المحكمة بسقوط حق المدعية في أخذ العقار موضوع الدعوى بالشفعة وذلك استنادا إلى أنه لا يكفي إعلان الرغبة في أخذ العقار بالشفعة خلال أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع بل يجب أن ترفع الدعوى خلالها، واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٦٤٥ سنة ٢٠ قضائية طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها مستندة إلى أن ميعاد الأربعة أشهر هو ميعاد مسقط لتوجيه إعلان الرغبة بالشفعة دون الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنفة في أخذ العقار الموضح الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى الابتدائية بالشفعة نظير ثمن قدره ٤٩٠٠ ج والمصروفات الحقيقية مع تسليمه لها . وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن وأصرت النيابة العامة على رأيها الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعي الطاعنان في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين، أولهما خطؤه في تفسير المادة ٩٤٨ من القانون المدني ، إذ المستفاد من هذه المادة أن ميعاد الأربعة أشهر المنوه عنه بها محدد لرفع دعوى الشفعة لا لمجرد إعلان إنذار الرغبة لأن الرغبة الجازمة لا تنكشف بالإنداز بل برفع الدعوى وهي لا ترفع إلا بعد إيداع كل الثمن الحقيقي خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار فضلا عما ينبني على القول بكفاية إعلان الرغبة في هذا الميعاد من أعمال المواعيد المنصوص عنها في المادة ٩٤٠ من القانون المدني ومد أجل السقوط المنصوص عنه في المادة ٩٤٨ من أربعة أشهر إلى نحو خمسة أشهر ونصف مع أنه لا يجوز تطبيق المواعيد المنصوص عنها في المادة الأولى في حالة تطبيق أحكام المادة الثانية لما يترتب عليه من مخالفة للقانون وخطأ بين نطاق تطبيق كل من المادتين ، وثانيهما خطؤه في تطبيق القانون لجمعه بين أحكام المادتين ٩٤٠ ، ٩٤٨ من القانون المدني ، ذلك أنه لما كان لا يشترط حصول إعلان الرغبة بورقة مستقلة بل يكفي حصوله في صحيفة إفتتاح الدعوى وكانت إجراءات الشفعة المحددة في المادة ٩٤٠ مدني تربط



إعلان رغبة الشفيع في الأخذ بالشفعة بالإندار الذي يوجهه اليه البائع أو المشتري ويعتبر الأول ردا على الثاني الذي تبدأ به المدة المحددة لإبداء الرغبة، فإنه لا يصح أن يطلب من الشفيع إعلان الرغبة في حالة التسجيل أصلا والتي يفترض فيها العلم حكما، كما لا يصح في القليل مطالبتة بإبداء الرغبة بورقة مستقلة عن صحيفة الدعوى والا فكيف يمكن تحديد بدء سريان ميعاد إعلان الرغبة اذا ما قيل بوجوب اتباع الإجراءات المنصوص عنها في المادة ۹۴۰ مدني في هذه الحالة مع أن قضاء محكمة النقض مستقر على أن العلم الحقيقي الثابت بإقرار الشفيع لا يغني عن الإندار الموجه من البائع أو المشتري إليه، واذ كان عدم سريان ميعاد إعلان الرغبة لا يعطل سريان ميعاد السقوط فإن لازم ذلك أن يكون السقوط واقعا بصرف النظر عن إبداء الرغبة، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجمع بين أحكام المادتين ۹۴۰، ۹۴۸ من القانون المدني، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي مردود في جملة، ذلك أن المشرع اذا أوجب في المادة ۹۴ من القانون المدني على من يريد الأخذ بالشفعة إعلان رغبته فيها الى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإندار الرسمي الموجه من أيهما اليه والا سقط حقه على اعتبار أن هذا الإندار هو الذي يتحقق به علم الشفيع بوقوع البيع، فقد افترض ألا يقوم البائع أو المشتري بإندار الشفيع بحصول البيع أو أن يقع الإندار باطلا فيظل الحق في الشفعة قائما مع أنه حق استثنائي ينحل بحق المالك في التصرف في ملكه لمن يريد، وتلافيا لذلك جعل المشرع سبيلا ميسرا للمشتري يطعن معه الى سقوط الحق في الشفعة، فنص في الفقرة (ب) من المادة ۹۴۸ مدني على أن حق الشفعة يسقط اذا انقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع، ذلك أنه افترض افتراضا غير قابل لإثبات العكس أن الشفيع علم بالبيع اذا سجله المشتري، ولكن لما كان علم الشفيع بوقوع البيع في هذه الحالة ليس الا علما افتراضيا فقد أطال المدة التي يتعين خلالها طلب الشفعة فجعلها أربعة أشهر من وقت التسجيل، فلماذا أعلن الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة الى كل من البائع والمشتري قبل انقضائها فقد حفظ حقه من السقوط وتعين عليه اتباع باقي الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ۹۴۲، ۹۴۳ من القانون المدني ومنها.

رفع الدعوى في مدى ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة شأنه في ذلك شأن الشفيع الذي أنذره البائع أو المشتري بوقوع البيع . واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الطاعنين ينعينان في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب، وفي بيان ذلك يقولان إنهما ضمنا مذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف في فترة حيز الدعوى للحكم وفي الموعد المحدد لتقديمهما والمعلنة للاستئناف عليهم، دافعا جوهريا مؤداه أن القول بأن إعلان الرغبة يندفع به سقوط الدعوى إذا لم ترفع في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٤٨ من القانون المدني مخالف للقانون لما يترتب عليه من إطالة أمد السقوط دون نص ولأن الاستفادة من نص المادة المذكورة أن ذلك الميعاد هو ميعاد لسقوط الدعوى، إلا أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع ولم يشر إليه فشابه بطلان يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في الدعوى على ما قرره من أن "إنذار الرغبة الموجه من الشفيع إلى كل من البائع والمشتري هو أول إجراء من إجراءات طلب الشفعة وذلك طبقا للمادة ٩٤٠ من القانون المدني فإن توجيه هذا الإنذار قبل انقضاء الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ٩٤٨ من القانون المدني يجعل حق الشفيع قائما إذا ما اتبع ذلك بالإجراءات التي أوردتها المادة ٩٤٠ وما بعدها من القانون المدني، وأنه إذ جرى نص المادة ٩٤٨ مدني على أنه يسقط الحق في الأخذ بالشفعة إذا انقضى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع فإن ذلك ينصرف إلى أنه بفوات هذه الأربعة أشهر دون اتخاذ أي إجراء من جانب الشفيع يسقط حقه في المطالبة بالشفعة، وطالما أنه في خصوص هذه الدعوى قامت المستأنفة (الشفعة) بتوجيه إنذار الرغبة في أخذ العقار بالشفعة بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٧ أي قبل انقضاء مدة الأربعة أشهر ثم سجلت هذا الإنذار ثم أودعت الثمن

وملحقاته ورفعت الدعوى خلال المدة القانونية، وجميع هذه الإجراءات قد تمت وفقاً لأحكام القانون ، ومن ثم يكون ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من سقوط حق المستأنفة في الشفعة لا سند له من القانون ، ذلك أن نص المادة ٩٤٨ مدني سألقة الذكر ينصرف حتماً إلى انقضاء الأربعة أشهر دون اتخاذ أى إجراء من إجراءات الشفعة من قبل الشفيع ، الأمر المشتق في هذا النزاع . وهذا الذي قرره الحكم يتضمن الرد على الدفاع الذي تمسك به الطاعنان ومن ثم فإن النعي عليه لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة  
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدق البشبيشي ، وعلى عبد الرحمن ، وأحمد  
ضياء الدين مصطفى .

( ٢١١ )

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٤ القضائية :

إثبات . " طرق الإثبات " . عرف . " إثباته " . محكمة الموضوع .  
" سلطتها في تقدير قيام العرف " . محاماه .

التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . منازعة الخصوم في وجوده . يوجب على المحكمة  
بيان دليله . مثال في أتعاب المحامي .

من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه وإن كان التثبت  
من قيام العرف متروكا لقاضي الموضوع<sup>(١)</sup> إلا أنه لا يعفى من بيان دليله على قيامه  
والمصدر الذي استقى منه ذلك إذا نازع أحد الخصوم في وجوده ، فإن الحكم  
المطعون فيه إذا قرر بوجود عرف يقضى بأن يكون المؤجل من أتعاب المحامين  
معادلا للمعجل منها دون أن يذكر دليل على وجوده أو المصدر الذي استقى منه ذلك  
رغم أن الطاعن قد أنكر وجود هذا العرف ، يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن ورثة قسطنطين كحيل قدموا إلى نقابة المحامين الطلب رقم ١٤٥ سنة ١٩٥٩ ذكروا فيه أن الأستاذ مجدى دوس المحامى اشترك مع محام آخر في اتخاذ إجراءات التظلم من قرار جهة الإصلاح الزراعى بالاستيلاء على أرض بور مساحتها حوالى ٩٠٠ فدان مملوكة لهم وأنهم زودوه بالمستندات الدالة على حقوقهم في استردادها مما ترتب عليه صدور قرار من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بردها إليهم وطلبوا لذلك تقدير أتعابه بمبلغ ٣٠٠ ج ، وقدم الأستاذ مجدى دوس إلى النقابة طلبا آخر قيد برقم ٢٤٤ سنة ١٩٥٩ طلب فيه تقدير مبلغ أربعين ألف جنيه أتعابا له عن قضية استرداد الأرض البور وعن انجاز التصرفات الصادرة بالبيع من ورثة كحيل إلى أولادهم والتصرفات الأخرى الصادرة من الورثة إلى صغار الزراع وعن معالجته للمشكلات الناشئة عن استيلاء الإصلاح الزراعى على أطيان الورثة وهو ما استغرق منه وقتا طويلا وجهدا مضنيا وعاد على موكله الذين تقدر ثروتهم بحوالى مليون ونصف من الجنيهات بعائد كبير يقدر بألف الجنيهات . وبعد أن ضم مجلس نقابة المحامين للطالبين سالفى الذكر أصدر بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٥ قرارا يقضى بتقدير أتعاب الأستاذ مجدى دوس المحامى بمبلغ ستة آلاف جنيه وتظلم الأستاذ مجدى من هذا القرار لدى محكمة القاهرة الابتدائية بالتظلم رقم ٢٧٨٤ سنة ١٩٦٢ طالبا تعديله والحكم له بالمبلغ الذى طلبه . كما تظلم ورثه كحيل بالتظلم رقم ٤١٩٣ سنة ١٩٦٢ طالبين تخفيض الأتعاب إلى ٣٠٠ ج . وبتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض التظلمين وتأييد قرار مجلس نقابة المحامين . واستأنف الأستاذ مجدى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد استئنافه برقم ١٧١٥ سنة ٨٠ قضائية ، كما استأنفه ورثة كحيل طالبين تخفيض المبلغ المحكوم به إلى ٣٠٠ ج وقيد استئنافهم برقم ١٦٨٩ سنة ٨٠ ق . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكت بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع ( أولا ) فى الاستئناف المرفوع من الأستاذ مجدى برفضه ( وثانيا ) فى الاستئناف المرفوع من ورثة قسطنطين كحيل بقبوله وتعديل الحكم المستأنف وأمر تقدير نقابة المحامين إلى ١٠٠٠ ج على أن يخصم منه مبلغ ٣٩٠ ج الذى سبق تعجيله للأستاذ مجدى وإلزام الورثة بأن يؤدوا له الباقي وقدره ٦١٠ ج . طعن الأستاذ مجدى دوس المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض

للأسباب الواردة في التقرير . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الوجه الثاني من السبب الأول والسبب السادس من أسباب الطعن، وبإحالة القضية للمحكمة نظر الطعن، أمام هذه الدائرة أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وتمسكت النيابة برأيها الوارد في مذكرتها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في السببين الأول والسادس مخالفة القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها في الدعوى على أنه قد تبين لها أن بين الطاعن وموكليه اتفاقا مكتوبا بشأن قضايا الإصلاح الزراعي وذكرت أن هذا الاتفاق قد انعقد بإيجاب صادر من ورثة كليل بكتابهم المؤرخ ١٩٥٣/١١/٥ وقبول الطاعن له برده المؤرخ ١٩٥٣/١١/٧ وأن الطرفين قد ارتضيا بمقتضى هذا الاتفاق أن يسوى الأستاذ مجدى المبلغ الذى حصل عليه منهم ومقداره ٥٠٠ ج على أساس أن مبلغ ال ٣٩٠ ج تعتبر مقابل أتعاب ومصاريف قضايا الإصلاح الزراعي وأن يكون الباقي ومقداره ١١٠ ج تحت حساب القضايا الأخرى أو تحت حساب الاشتراك السنوى واستدلت على ذلك بأن كلمة affaires الواردة في كتاب الورثة المحرر باللغة الفرنسية تعنى القضايا وأن ورودها بصيغة الجمع يعنى شمولها لكل قضايا الإصلاح الزراعي ومنها اعتراض البور ، إذ أن الطليين الخاصين به كانوا سابقين على الاتفاق ، وقررت المحكمة بناء على ذلك أنه إذا كان مقدم الأتعاب متفقا عليه وكان العرف يجرى على أن مؤخر الأتعاب يكون مساويا للمقدم منها فلإنها تقدر أتعاب الطاعن ملتزمة بهذا الفرق، ولكنها نظرا لطول الإجراءات وتشعبها فلإنها تضيف الى هذا التقدير مايكمل الألف من الجنيهات ، ويقول الطاعن إنه لما كان قد تمسك في دفاعه لدى محكمة الاستئناف بأنه لم يعقد اتفاق بينه وبين موكله على أتعاب قضايا الإصلاح الزراعي لان الفقرة الأولى من خطاب الورثة المؤرخ ١٩٥٣/١١/٥ قد وصفت مبلغ ال ٣٩٠ ج بأنه أتعاب في حين أن الفقرة الثانية منه وصفت باقى المبلغ الذى قبضه بأنه مقدم أتعاب وأن المغايرة بين التعبيرين في خطاب واحد تفيد أن المبلغ الاول دفع عن أعمال تمت وانهت وأن المبلغ الثانى كان تحت حساب أعمال لم تتم، وأنه لما كانت الأعمال التى أداها



لموكلية حتى تاريخ ذلك الخطاب لا تخرج من تقديم اقرارات الورثة للاصلاح الزراعى ثم تقديم طلب إعفاء أرض الرمال من الاستيلاء، وكانت الأحكام المنظمة لاعتراضات البور أمام اللجان القضائية لم تصدر إلا في يناير سنة ١٩٥٥ فإن مبلغ الـ ٣٩٠ ج المشار إليه في الخطاب لا يمكن أن يشمل إلا الأعمال التي كانت قد تمت قبل تحريره، ولا يمكن أن يشمل الاعتراضات القضائية وما تلاها لأنها لم تكن قد تقرر بعد، وتمسك أيضا بأنه ليس ثمة عرف يقضى بأن يكون المؤجل من أتعاب المحامين مساويا للعجل منها، ويقول الطاعن إنه وقد تمسك بما تقدم فإن المحكمة بما أوردته في حكمها لا تكون قد واجهت دفاعه ولم ترد عليه وقررت وجود عرف أنكر قيامه ولم يقم الخصم الدليل على وجوده ولم تذكره المصدر الذى استقته منه وهو ما يعيب حكمها بالقصور ومخالفة القانون، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه قرر أن ما طلبه من الأتعاب كان قاصرا على قضية البور وهو ما يخالف الثابت في طلبه المقدم لمجلس نقابة المحامين لأن ذلك الطلب كان عن تلك القضية ومن إنجازها التصرفات الصادرة من الورثة إلى أولادهم وإلى صغار الزراع وعن معالجته للمشكلات الناشئة عن الاستيلاء وبذلك يكون الحكم قد مسخ العناصر التي بنى عليها تقديره للأتعاب .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أن الثابت من الاطلاع على مذكرة الطاعنة المقدمة إلى محكمة الاستئناف أنه تمسك فيها بأن مبلغ الـ ٣٩٠ ج الذى تقاضاه من ورثة كحيل في نوفمبر سنة ١٩٥٣ كان أتعابا له عن أعمال أداها لموكلية قبل هذا التاريخ لأن خطاب الدائرة الذى زعم موكلوه أنه يتضمن اتفاقا على الأتعاب المطالب بها لم يصف ذلك المبلغ بأنه مقدم أتعاب بل إنه ورد في ذات الخطاب أن مبلغ ١١٠ ج تعتبر تحت الحساب أى أنها تعتبر مقدم أتعاب وأن هذه المغايرة بين التعبيرين تدل على أن الورثة يفرقون بين الأعمال التي انتهت والأعمال التي لم تنته، وأنه إذا كان الاعتراض أمام اللجان القضائية لم يتقرر الحق فيه إلا بعد تاريخ هذا الخطاب بسنتين فإن الخطاب لا يكون قد تحدث عن أتعاب تتعلق بهذه المرحلة، كما نفى الطاعن أيضا في مذكرته تلك وجود عرف يقضى بأن يكون المؤجل من أتعاب

المحاميين مساويا للعجل منها ، فاذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله " إنه بالرجوع إلى الأصل الفرنسي المؤرخ في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ المرسل من الدائرة للأستاذ مجدى تبين أنه جاء به ما يأتى : —

Honoraires et frais pour affaires de la reforme agraire L.E. 390.  
Provision à valoir sur les autres affaires ou eventuellement provision sur l'abonnement L. E. 110.

لفظ affaires الوارد في هذا الخطاب معناه القضايا لا الأعمال كما أراد الأستاذ مجدى أن يترجمها به بدليل ما ورد في الفقرة الثانية من الخطاب من أن مبلغ ١١٠ ج قد دفع للأستاذ مجدى دوس تحت حساب القضايا الأخرى أو تحت حساب الاشتراك وقد علق الأستاذ مجدى في مذكرته أهمية كبرى على عدم ذكر اعتراض البور في هذا الخطاب واستدل من ذلك على أن المبلغ المدفوع له لا يدخل فيه الأتعاب المستحقة عن اعتراض البور ، وهذا القول مردود بأن اعتراض البور لم يخرج عن كونه قضية من قضايا الإصلاح الزراعى يبدأ بتقديم طلب يسمى اعتراضا وتسير إجراءاته وفق ما رسمه القانون لمثل هذه القضايا إلى أن يصدر فيها القرار ، ولما كان الاعتراضان قد قدما قبل تحرير الخطاب فإن هذين الاعتراضين يكونان قد دخلا قطعا في مضمون هذا الخطاب وتكون عبارة : affaires de la reforme agraire قد شملتهما لأن كلمة affaires قد وردت بصيغة الجمع لتشمل جميع قضايا الإصلاح الزراعى التى قد يكلف الأستاذ دوس برفعها وقد وافق الأستاذ على هذا الخطاب بخطابه المؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ السابق الإشارة إليه ، والعبارة الثانية في الخطاب المؤرخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ تفيد أن الدائرة عجلت له مبلغ ١١٠ ج تحت حساب القضايا الأخرى التى سترفع فيما بعد أو تحت حساب الاشتراك ، وهذا لا يتفق مع ما ذكره الأستاذ دوس في مذكرته من أن مبلغ ٣٩٠ ج التى قبضها كان عن قضايا تم الفصل فيها لأنه لا يأخذ الأتعاب إلا بعد الفصل فيها ويكون هذا المبلغ قد دفع له عن مقدم أتعابه في قضايا الإصلاح الزراعى بما فيها قضية اعتراض البور " وبعد أن عرضت المحكمة لما قاله الأستاذ مجدى خاصا بترجمته كلمة affaires ونفت ما يقول به من أن المقصود بها هو الأعمال لا القضايا وقررت أن المقصود منها هو القضايا قالت " إذا كان هناك

شك بعد ذلك فى تفسير لفظ *affaires* مع أن هذا الشك متف فهذا التفسير يجب أن يكون فى مصلحة المدين طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدينى والمدين هنا هى الدائرة ، والتفسير الذى فى صالحها هو اعتبار معنى *affaires* قضايا لا أعمال خصوصا إذا لوحظ أن الموكلين هم من الأجانب الذين يجهلون قانون الإصلاح الزراعى والذين اعتقدوا أن الأمر يستلزم رفع قضايا متعددة أمام الإصلاح الزراعى" وبعد أن عرضت المحكمة لجهود الأستاذ دوس قالت "ولما كان العرف أن المقدم يعادل المؤخر إذا كسب المحامى الدعوى إلا أن المحكمة ترى لطول المدة التى سلختها القضية فى المحكمة وتشعبها حيث أطلق عليها الأستاذ دوس القضية الاخطبوطية أن تقدر أتعابه فيها بمبلغ ألف جنيه يخضم منها مبلغ ٣٩٠ ج السابق قبضه". وبين من هذا الذى ذكره الحكم أن المحكمة لم تعرض لما قرره الطاعن فى دفاعه من أن الاعتراض لدى اللجنة القضائية على الاستيلاء على الأراضى البور لم يتقرر إلا بعد تاريخ خطاب الدائرة المؤرخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بحوالى سنتين وأن هذا الاعتراض القضائى يختلف عن مجرد تقديم طلب برد ما استولى عليه الإصلاح الزراعى منها وهو ماتم قبل تاريخ الخطاب وأن المغايرة بين وصف المبلغين فى خطاب واحد تدل على أن الورثة يفرقون بين الأعمال التى تمت قبل الخطاب وبين الأعمال التى لم تتم حتى تاريخ تحريره، وبذلك لا يكون الحكم قد عرض لدفاع الطاعن أو محصه بما يقتضيه وهو ما يعيبه بالقصور. ومتى كان ذلك وكان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه وإن كان التثبت من قيام العرف متروكا لقاضى الموضوع إلا أنه لا يعفى من بيان دليله على قيامه والمصدر الذى استقى منه ذلك إذا نازع أحد الخصوم فى وجوده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر بوجود عرف يقضى بأن يكون المؤجل من أتعاب المحامين معادلا للعجل منها دون أن يذكر دليل على وجوده أو المصدر الذى استقى منه ذلك رغم أن الطاعن قد أنكر وجود هذا العرف، يكون قد خالف القانون، ولاغناء فى قول المطعون عليهم إن هذا النعى غير منتج لأن محكمة الاستئناف لم تنقيد فى قضائها بهذا العرف بل زادت عليه استنادا إلى حقها المقرر فى المادة ٧٠٩/٢ من القانون المدينى ما يكمل الألف من الجنيهات، ولاغناء فى ذلك لأن المحكمة أوضحت فى أسبابها أنها تتخذ هذا العرف أساسا لتقديرها وأن ما زادت عليه كان مقابل طول المدة وتشعب القضية ، وإذا كان ذلك وكانت



المحكمة قد ذكرت في أسباب حكمها المطعون فيه أن ما قدرته من الأتعاب "من قضية الإصلاح الزراعي وهي قضية البور التي اقتصر طلب الأستاذ مجدى دوس أمام النقابة على تقدير الأتعاب عنها لأن الدعوى المعروضة على هذه المحكمة هي تظلم من تقدير النقابة لهذه الأتعاب فيجب أن يكون نظر التظلم في حدود الطلب الذي قدم أولا إلى النقابة وفصلت فيه وحصل التظلم منه" وكان هذا الذي ذكرته المحكمة مخالفا للثابت في الطلب المقدم من الطاعن إلى مجلس نقابة المحامين إذ هو قد طلب تقدير أتعابه عن قضية استرداد البور وعن إنجازاته للتصرفات الصادرة بالبيع من موكله إلى أولادهم وإلى صغار الزراع وعن معالجته للمشكلات الناشئة عن استيلاء الإصلاح الزراعي على الأراضى الزراعية التي يملكها الورثة فإن المحكمة تكون قد مسخت عناصر التقدير التي طلب الطاعن تقدير أتعابه على أساسها وخالفت الثابت بالأوراق .

حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هبكل ، وعباس حلي عبد الجواد ، ومحمد  
أسعد محمود .

( ٢١٢ )

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) استيلاء . ” الاستيلاء على الأدوية ” . ” التزامات المستولى لديهم  
قبل الغير ” . تأميم . أدوية .

الاستيلاء على المهمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات  
الأجنبية ومخازن الأدوية والمستودعات وتسليمها إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع  
الأدوية وفقا للقانون ٢١٢ سنة ١٩٦٠ . التزام كل شخص لديه أموال للأفراد  
والهيئات التي تم الاستيلاء على ما لديها أو يكون مدينا لأي منها بتقديم بيان بذلك  
إلى وزير التكوين . ليس في نصوص هذا القانون ما يمس التزامات المستولى لديهم  
قبل الغير . عدم الزام الدائنين بتقديم بيان عن ديونهم .

(ب) استيلاء . ” الاستيلاء على الأدوية ” . ” التزامات المستولى لديهم قبل  
الغير ” . خلافه . تأميم . أدوية .

عدم حلول المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية أو غيرها من الهيئات محل  
المستولى لديهم في حقوقهم والتزاماتهم ، بقاء المستولى لديهم مسئولين عن سداد ديون  
منشأتهم لذاتها .

(ج) استيلاء . ” الاستيلاء على الأدوية ” . بطلان . ” بطلان التصرفات ”  
تأميم . أدوية .

بطلان كل عقد أو تصرف أو إجراء يتم بالنسبة للأشياء المستولى عليها طبقا  
لقانون ٢١٢ سنة ١٩٦٠ . هذا البطلان الذي يلحق التصرفات التالية لعملية  
الاستيلاء ، لا يتعلق إلى تنفيذ العقود والالتزامات القائمة التي تظل سارية وناظفة

الاستيلاء يلحق البضاعة التي ترد في المستقبل في تاريخ لاحق للقانون تنفيذاً  
لعقود سابقة .

( د ) التزام . ” انقضاء الالتزام ” . حوادث طارئة . استيلاء . تأميم

الاستيلاء على دقات المنشأة وأوراقها ومستنداتها طبقاً للمادة ٦ من القانون ٢١٢  
لسنة ١٩٦٠ لفترة محددة . تعذر مطالبة الدائن للدين — المستولى لديه —  
بدينه وفوائده خلال هذه الفترة . لا تؤدي هذه الاستحالة المؤقتة إلى انقضاء  
الالتزام . لا تعد استحالة في معنى المادة ٢/١٤٧ مدني .

( هـ ) التزام . ” أوصاف الالتزام ” . ” تأجيل الديون بمقتضى القانون ” .  
استيلاء . ” الاستيلاء على الأدوية ” . فوائد .

تأجيل الديون المسحقة على شركات الأدوية المستولى لديها خلال مدة معينة  
بموجب القانون ٢٦٩ ، ٢٧٢ سنة ١٩٦٠ . نشوء الالتزام منجزاً وتحوله أثناء  
التنفيذ إلى التزام مؤجل بناء على تدخل المشرع . أثر هذا التأجيل يقتصر على أصل الدين  
دون إيقاف مريان الفوائد .

( و ) قرض . ” صور القرض ” . بنوك .

لقد القرض صور مختلفة غير صورته المألوفة ومن ذلك الخدم وفتح الاعتماد  
وخطابات الضمان . يجمعها جميعاً وصف التسهيلات الائتمانية .

( ز ) استيلاء . ” الاستيلاء على الأدوية ” . ” التزامات المستولى لديهم ”  
أدوية .

تنظيم القانون ٢١٢ سنة ١٩٦٠ العلاقة بين المستولى لديهم والجهة الإدارية  
دون علاقتهم بالبنك الدائن لهم . لا شأن لهذا القانون بتعيين مقدار الديون  
واستحقاقها .

١ — إنه وإن قضى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية  
والكيمياويات والمستلزمات الطبية على أن لوزير التموين حق الاستيلاء الفوري  
على المهمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات  
الأجنبية وفي مخازن الأدوية والمستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء، وعلى أن يسلم  
وزير التموين ما يتم الاستيلاء عليه من هذه المواد إلى المؤسسة العامة لتجارة



وتوزيع الأدوية ، ولئن ألزم هذا القانون كل شخص يتوجد لديه أموال بأية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على مالديها أو يكون مدينا لأي منها ، أن يقدم بياناً إلى وزير التموين خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ، إلا أنه ليس في نصوص هذا القانون ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير ، فلم يلزم هذا القانون دائي المستولى لديهم بتقديم بيان عن ديونهم وبذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — قائمة بدون انقضاء ، ويؤكد ذلك صدور القانونين رقمي ٢٦٩ ، ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بتأجيل الديون المستحقة على المشتغلين بتجارة الأدوية لأشخاص لا يباشرون نشاطاً متعلقاً بها والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي تم الاستيلاء عليها .

٢ — مؤدى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الذي قضى بالاستيلاء على المستحضرات الطبية ومستودعاتها لدى المشتغلين بتجارة الدواء مقابل تعويض يحدد طبقاً للمادة التاسعة منه على أساس التكاليف الحقيقية وبمراعاة الصلاحية وإمكانات التوزيع وعلى ألا يتجاوز مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حددها الأقصى ٦ ٪ ، هو عدم حلول المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية أو غيرها من الهيئات محل المستولى لديهم في حقوقهم والتزاماتهم وأن يبقى هؤلاء مسئولين عن سداد ديون منشأتهم لدائنيها .

٣ — ما قضت به المادة ١٣ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ من أنه يقع باطلاً كل عقد أو تصرف أو عملية أو إجراء يتم بالنسبة إلى الأشياء المستولى عليها طبقاً لأحكام هذا القانون ، إنما يستهدف القضاء على التلاعب أو التهرب من نصوص القانون ويقصد به تفادى أية محاولة لعرقلة الاستيلاء الذي تم فعلاً أو حكماً من قبيل إبرام عقود أو إجراء تصرفات لاحقة تتعارض مع تنفيذ عملية الاستيلاء على وجه كامل شامل ، دون أن يتعدى ذلك البطلان إلى تنفيذ العقود والالتزامات القائمة التي تظل سارية ونافذة ، ويقطع بذلك إمتداد الاستيلاء وفق المادة ٤/ب من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ إلى ما يوجد من المواد المستولى عليها في الدائرة الجمركية وفي مخازن الإيداع وما يرد منها مستقبلاً تنفيذاً

لطلبات أو عقود سابقة ، مما يعنى أن هذه العقود المتراخية التنفيذ تظل حافظة لكيانها ويلحقها الاستيلاء عند ورود البضاعة فى المستقبل وفى تاريخ لاحق لصدور القانون .

٤ — لأن كانت المادة ٦ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ قد جرى نصها على أن الاستيلاء على دفاتر المنشأة وأوراقها ومستنداتهما يتم بصفة مؤقتة ولفترة محددة مما يتعذر معه على الدائن مطالبة المدين ( المستولى لديه ) بدينه وفوائده خلال هذه الفترة ، إلا أنه ليس من شأن هذه الاستحالة الموقوتة أن تقضى على الالتزام بل يقتصر أثرها على وقفه إلى أن يصبح الالتزام قابلاً للتنفيذ .

٥ — أفصح المشرع فى القانونين رقمى ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ عن إرادته فى التدخل بسبب ظروف اقتصادية خاصة قرر إزاءها وقف المطالبة بالديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى عليها خلال مدة معينة ، وهذه المدة إنما تعتبر أجلاً محددًا قانونيًا يتوقف على حله نفاذ الالتزام ، بمعنى أن الالتزام نشأ منجزًا ولكنه تحول أثناء التنفيذ إلى التزام مؤجل بناء على تدخل المشرع moratorium . وإذا أراد المشرع بصريح عبارة القانونين المذكورين ، بحجود تأجيل الديون المستحقة بعد سريان القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ دون أن يتدخل فى تعديل الاتفاق على الفوائد المعتبرة شريعة المتعاقدين ، وكان المشرع قد قرر بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الاستيلاء على المستحضرات الطبية لدى شركات القطاع الخاص التى تتجرف فى الأدوية ونظم أحكام هذا الاستيلاء تمشياً مع سياسة الدولة الاشتراكية حتى لا تتضخم أرباح هذه الشركات على حساب السواد الأعظم من أبناء الشعب بالتحكم فى السوق ورفع الأسعار ، فإن أثر هذا التأجيل يقتصر — أخذاً بالعلة التى أرادها المشرع وبالقدر الذى توخاه منها — على أصل الدين دون إيقاف سريان فوائده وإلا لكان فى ذلك مغم لهذه المنشآت الأمر الذى لم يدر فى خلد المشرع بل ويتعارض مع أهدافه .

٦ — من الجائز أن يتخذ عقد القرض صور مختلفة غير صورته المألوفة من قبيل الخصم وفتح الاعتماد وخطابات الضمان باعتبار أنه يجمع بينها كلها وصف التسهيلات الائتمانية ويصدق عليها تعريف القرض بوجه عام الوارد فى المادة ٥٣٨ من القانون المدنى .

٧ — ما عناه القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ هو تنظيم العلاقة بين من استولى لءيه على المهمات الطبية ، وبين الجهة الإدارية التي تنهض بالاستيلاء ءون علاقته بالبنك الءائن له ، ومن ثم فلا شأن لهذا القانون بتعيين مقدار الءيون أو استحقاقها .

## المحكمة

بعء الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الءى تلاء السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعء المءاولة .

ءيى إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وءيى إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن للطاعن بصفته المصفى لشركة ئابى اخوان أقام ضءا المطعون عليه — بنك بور سعيد — الءعوى رقم ٥٨٠٦ لسنة ١٩٦٢ مءنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ، وقال فى بيانها إنه بتاريخ ١٤ من يوليه سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية وإعمالا للساة الرابعة منه قامت وزارة التموين بالإستيلاء على كافة المستحضرات الطبية التي يشملها ذلك القانون لءى الشركة للطاعة باعتبارها شركة مستورءة للأءوية وقء شمل الإستيلاء فى جانب منه بعض البضاعة ومستنءات الشحن الموءعة لءى البنك المطعون عليه ، وكان هذا البنك ءائنا للشركة بقيمتها ويتقاضى عنها فائءة تقيد على الشركة شهريا ، وبمقتضى القانونين رقمى ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ تأجلت الءيون المستحقة على الشركة الطاعة لمءة ستة شهور تبدأ من ١٨ يوليه ١٩٦٠ حتى ١٧ يناير سنة ١٩٦١ ، وإء ضمنت لجنة تقدير التعويض قرارها الءى أصدرته بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٢ وفقا للساة التاسعة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لتحءىء التعويض المستحق لأصحاب الشركة بمبلغ ١٩٢٨٤٢ ج و ٤٣٣ م مضافا إليه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ربعا لأصحاب الشركة ورفضت احتساب الفوائد التأخيرية التي يطالب بها البنك المطعون عليه ضمن عناصر التعويض ، وكان الإستيلاء الءى مارسته الءولة وهو يمثل حالة قوة قاهرة بالنسبة للشركة المستولى لءيها



بما استوجب اتخاذ إجراء لحمايتها بوقف نفاذ الإلتزامات الواقعة على عاتقها وتأجيل ميعاد استحقاقها ، وإذ يستتبع وقف نفاذ أصل الإلتزام وتأخير دفعه لإعتبارات عامة توخاها المشرع خلال فترة محددة وقف نفاذ وتأخير ما يسرى عليه من فائدة خلال تلك الفترة ، فقد أقام الدعوى بصفته مصفيا للشركة بطلب الحكم بعدم أحقية البنك في احتساب الفوائد المستحقة عليها والبالغ مقدارها ٣٢٦٨ ج و ٥٤٧ م خلال المدة بين صدور قانون الاستيلاء وحتى آخر يناير سنة ١٩٦١ وشطب قيد هذه الفوائد من الجانب المدين لحساب الشركة بالبنك . ومحكمة أول درجة قضت في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ للطاعن بطلباته . استأنف البنك المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٨٤ لسنة ٨٢ ق القاهرة ومحكمة الاستئناف قضت في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشركة الطاعنة . طعننت هذه الأخيرة في ذلك الحكم بطريق النقض وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النياية على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني منها الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ، حاصل أولهما أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن الدين المستحق للبنك المطعون ضده على الشركة الطاعنة لا يزال قائما وأن القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لم يمس الإلتزامات المترتبة في ذمة المستولى لديهم قبل الغير ، كما أن القانونين رقمي ٢٦٩ ، ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ وإن قضيا بتأجيل أداء الشركة الطاعنة لديونها فترة من الزمن إلا أنهما لم ينصا على انقضاء التزامها بهذه الديون وفوائدها . ويرى الطاعن أنه بمجرد صدور القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ تنقضي جميع العقود والإلتزامات التي كانت الشركة الطاعنة طرفا فيها وينشأ في ذات الوقت كأثر لعملية الاستيلاء علاقة جديدة بين البنك المطعون ضده ومؤسسة الأدوية التي حلت محل الشركة الطاعنة في جميع حقوقها والتزاماتها مما مؤداه أن ينتقل الإلتزام إلى مؤسسة الأدوية بكل توابعه بما في ذلك الفوائد . وحاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى بقاء العلاقة بين البنك والشركة الطاعنة إلى ما بعد نفاذ القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وذلك على الرغم مما تقضي به المادة ١٣ منه من أنه يقع باطلا كل عقد أو تصرف

أو عملية أو إجراء يتم بالنسبة للأشياء المستولى عليها، إذ أن هذا الوصف يصدق على العقود المرددة في الدعوى الحالية بين الشركة الطاعنة والبنك المطعون ضده وقد فسر البنك الوضع بالنسبة لهذه العقود على هذا الأساس بأن عمداً إلى قيد للفوائد في حساب مؤسسة الأدوية ولم يعدل عن ذلك ويثقل القيود المتعلقة بها إلى الحسابات الخاصة بالأشخاص والشركات المستولى لديها إلا بعد التوجيه المبلغ إلى البنوك من وزارة التموين في هذا الخصوص بموجب الكتاب الدوري المؤرخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ وهو ما لا يؤدي إلى تغيير صفة مؤسسة الأدوية باعتبارها ملزمة بأداء الفوائد .

وحيث إن هذا السبب مردود بوجهيه، ذلك أن القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية وإن نص على أن لوزير التموين حق الاستيلاء الفوري على المهمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية وفي مخازن الأدوية والمستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء وعلى أن يسلم وزير التموين ما يتم الاستيلاء عليه من هذه المواد إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، ولئن ألزم هذا القانون كل شخص توجد لديه أموال بأية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على ما لديها أو يكون مديناً لأي منها أن يقدم بياناً إلى وزير التموين خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ، إلا أنه ليس في نصوص هذا القانون ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير فلم يلزم هذا القانون دائني المستولى لديهم بتقديم بيان عن ديونهم ، وبذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قائمة بدون انقضاء ، يؤكد ذلك صدور القانونين رقمي ٢٦٩ ، ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بتأجيل الديون التي تستحق خلال مدة الشهور الستة التالية للقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ على المشتغلين بتجارة الأدوية لأشخاص لا يباشرون نشاطاً متعلقاً بها ، وصدور القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ دون ما عداها من المنشآت المشتغلة بتجارة الأدوية، ذلك أن صدور هذه القوانين بعد القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه قاطع في الدلالة على أن المشرع لم يربط على صدور هذا القانون

انقضاء الديون التي للغير في ذمة الأشخاص المستولى لديهم ، إذ لو كانت هذه الديون قد انقضت لما كان المشرع بحاجة إلى إصدار قانون بتأجيل الوفاء بها .

ولما كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة هي شركة مستوردة للأدوية وليست من أصحاب مخازن الأدوية الذين تناولهم حكم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ والتي تسرى على ديونهم التصفية المنصوص عليها فيه ، وكان مؤدى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ — الذى قضى بالاستيلاء على المستحضرات الطبية ومستلزماتها لدى المشتغين بتجارة الدواء مقابل تعويض يحدد طبقا للمادة التاسعة منه على أساس التكاليف الحقيقية وبمراعاة الصلاحية وإمكانات التوزيع وعلى ألا يتجاوز مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حدا الأقصى ٦٪ — هو عدم حلول المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية أو غيرها من الهيئات محل المستولى لديهم في حقوقهم والتزاماتهم ، وأن يبقى هؤلاء مسئولين عن سداد ديون منشأتهم لدائنيها . لما كان ذلك وكان ما قضت به المادة ١٣ من ذلك القانون من أنه يقع باطلا كل عقد أو تصرف أو عملية أو إجراء يتم بالنسبة إلى الأشياء المستولى عليها طبقا لأحكام هذا القانون ، إنما يستهدف القضاء على التلاعب أو التهرب من نصوص القانون ويقصد به تفادى أية محاولة لعرقلة الاستيلاء الذى تم فعلا أو حكما من قبيل إبرام عقود أو إجراء تصرفات لاحقة تتعارض مع تنفيذ عملية الاستيلاء على وجه كامل شامل ، دون أن يتعدى ذلك البطلان إلى تنفيذ العقود والالتزامات القائمة التي تظل سارية ونافذة ، وإذ يقطع بذلك إمتداد الاستيلاء وفق المادة ٤/ب من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ إلى ما يوجد من المواد المستولى عليها في الدائرة الجمركية وفي مخازن الإيداع وما يرد منها مستقبلا تنفيذا لطلبات أو عقود سابقة ، مما يعنى أن هذه العقود المتراخية التنفيذ تظل حافظة لكيانها ويلحقها الاستيلاء عند ورود البضاعة في المستقبل وفي تاريخ لاحق لصدور القانون . لما كان ما تقدم فإن من حق البنك المطعون ضده مطالبة الشركة الطاعنة المستولى لديها بالحقوق التي له قبلها . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .



وحيث إن حاصل الوجهين الأول والثاني من السبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه اعتبر صدور قانون الاستيلاء بمثابة حادث استثنائي عام وغير متوقع الحدوث ولكن ليس من شأنه في معنى المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني أن يصل إلى حد إرهاب الشركة الطاعنة في تنفيذ التزامها بدفع الفوائد عن المبالغ المستحقة للبنك المطعون عليه ، هذا في حين أنه قد ترتب على القانون المذكور أن استحال على الشركة الطاعنة أن تسدد للبنك أصل الالتزام كما استحال على البنك في ذات الوقت أن يسلمها مستندات الشحن أو البضاعة التي ارتهنها حيازياً ، وإذ لم يعتد الحكم بهذه الاستحالة التي شملت الطرفين فإنه يكون قد خالف القانون ، هذا إلى أن الحكم اعتبر أن الاستيلاء لم يضع أى قيد على تصرفات الشركة الطاعنة مع أن الثابت بالأوراق أن جميع حسابات الشركة قد جمدت ولم يفرج عنها إلا في ١٨ من يوليو ١٩٦١ أى بعد انتهاء الأجل المحدد بالقانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٦ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ قد جرى نفعها على أن الاستيلاء على دفاتر المنشأة وأوراقها ومستنداتها يتم بصفة مؤقتة ولفترة محددة ، ولئن كان يتعذر على البنك أن يطالب الشركة الطاعنة بدينه وفوائده خلال هذه الفترة إلا أنه ليس من شأن هذه الاستحالة الموقوتة أن تقضى على الالتزام بل يقتصر أثرها على وقفه إلى أن يصبح الالتزام قابلاً للتنفيذ . ولما كانت المطالبة بتنفيذ الالتزام قد صادفت محلها عقب انتهاء فترة تجريد حسابات الشركة الطاعنة فإن مدة الوقف السابقة التي انقضت تكون ولا أثر لها في الالتزام الذي يبقى قائماً واجب التنفيذ . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أنه ليست هناك استحالة بالمعنى الذي قصده المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو خالف الثابت بالأوراق ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وهو بصدد تقصيه شرائط الحادث المفاجئ وتطبيقها

على واقعة الدعوى إذ ربط بين الإرهاق في تنفيذ الالتزام وبين ثروة الشركة الطاعنة وإمكانياتها مع أن معيار الإرهاق موضوعي بالنسبة للصفقة المعروضة وليس ذاتيا بالنسبة إلى شخص المدين ، وإذ بنى الحكم انتفاء الإرهاق على أن لشركة الطاعنة أرصدة في البنوك لم تمس وزمومات لدى الغير تستطيع سداده ديونها منها فلماه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الخصوص قوله . . . " إن صدور قانون الاستيلاء وإن كان يعتبر حادثا استثنائيا عاما وغير متوقع الحصول إلا أنه في حالة الشركة المستأنف عليها - الطاعنة - لا يجعل التزامها بدفع الفوائد عن المبالغ التي اقترضتها من البنك مرهقا لها ويهددها بخسارة فادحة . . . ذلك أن اللجنة أضافت إلى ثمن الأدوية المستولى عليها نسبة معقولة من الربح قدرتها بمبلغ ٥٠٠٠ ج وإن كانت اللجنة قد رفضت احتساب الفوائد التي للبنوك ضمن التعويض المطلوب إلا أن الربح الذي قدرته اللجنة يكفي لدفع الفوائد المطلوبة واحتجاز نسبة منه معقولة للربح ، إذ ليس من المعقول أن تنال الشركة ربحا قدرته اللجنة ولا تتحمل هي الفوائد المقررة عليها للبنك الذي أسهم في حصولها على هذا الربح بالدين الذي أقترضه لها فإذا ما أدت الشركة الفوائد المطلوبة منها وقدرها على حد قولها ٣٢٦٨ ج و ٥٤٧ م من الربح الذي قدرته لها اللجنة وهو ٥٠٠٠ ج فلا يعتبر هذا مرهقا للشركة ويهددها بخسارة فادحة إذ بعد أداء هذه الفوائد يتبقى للشركة ربح معقول " . . . وهذا الذي قاله الحكم يفيد أنه جعل المناط في تحديد الإرهاق بقيمة التكاليف والربح الذي قدرته اللجنة والفوائد التي تريد الشركة الطاعنة إسقاطها وبذلك يكون قد أخذ بمعيار موضوعي في حدود الصفقة المعروضة . وإذ كان هذا الذي قرره الحكم صحيحا في القانون فلا على الحكم إذ هو تطرق إلى أن أرصدة الشركة الطاعنة وحقوقها لدى الغير قائمة لم تمس وأن في مكنتها أن تسدد الفوائد من الأموال التي تحصل عليها من ديونها لدى الغير إذ يعد هذا القول فضلا زائدة عن حاجة الحكم فلا تعييه ، ومن ثم فلماه النعى عليه بهذا الوجه يكون غير مستج .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه بمقتضى القانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢

لسنة ١٩٦٠ تأجأت الديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى لديها خلال فترة معينة مما يوحى بأن الأجل الذى منحه القانون إن هو إلا إيقاف للدين ومنع لسريان الفوائد فى فترة التأجيل ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا التكييف وصور مرمى القانونين بأنه مجرد تأجيل لوفاء أصل الدين دون الفوائد التى تراكمت وتحتسب فى فترة التأجيل . وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بفائدة للبنك المطعون عليه عن هذه الفترة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٠ قد نص فى مادته الأولى على أن تؤجل لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الديون التى يحل ميعاد استحقاقها خلال هذه المدة وذلك بالنسبة للمبالغ المدين بها المستوردون وكلاء شركات الأدوية الأجنبية وأصحاب مخازن الأدوية التى تم الاستيلاء على ما لديهم من أشياء طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ المستحقة لأشخاص لا يباشرون نشاطا يتعلق بتجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية ، وكان هذا القانون قد حظرت اتخاذ أى إجراء تحفظى أو تنفيذى بسبب الديون المشار إليها قبل انقضاء هذه المهلة التى امتدت بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠ بتأجيل الوفاء بتلك الديون لمدة ثلاثة أشهر أخرى تبدأ من ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، فإن هذين القانونين يفصحان عن إرادة المشرع فى التدخل بسبب ظروف اقتصادية خاصة قرر إزاءها وقف المطالبة بالديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى لديها خلال مدة معينة ، وهذه المدة إنما تعتبر أجلا محددًا قانونًا يتوقف على حلوله نفاذ الالتزام ، بمعنى أن الالتزام نشأ منجزًا ولكنه تحول أثناء التنفيذ إلى التزام مؤجل بناء على تدخل المشرع Moratorium وإذا أراد المشرع مجرد تأجيل الديون المستحقة بعد سريان القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ دون أن يتدخل فى تعديل الاتفاق على الفوائد المعتبر شريعة المتعاقدين ، ذلك أن عبارة القانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما صريحة فى تأجيل الوفاء بالدين فحسب لمدة أقصاها ستة شهور دون أن تشير إلى وقف الفوائد



التي تظل سارية بحكم الاتفاق الذي لم يمسه القانون، وقد قرر القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الاستيلاء على المستحضرات الطبية لدى شركات القطاع الخاص التي تجر في الأدوية ونظم أحكام هذا الاستيلاء تمشيا مع سياسة الدولة الاشتراكية حتى لا تتضخم أرباح تلك الشركات على حساب السواد الأعظم من أبناء الشعب بالتحكم في السوق ورفع الأسعار، وكان تأجيل سداد ما على هذه الشركات من ديون طبقا للقانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ مرجعه أن تحديد مراكزها المالية يتطلب بعض الوقت بسبب الاستيلاء لديها على المواد التي تقوم بالتجار فيها من المستحضرات الطبية، مما مفاده أن يقتصر أثر هذا التأجيل — أخذا بالعلة التي أرادها المشرع وبالقدر الذي توخاه منها — على أصل الدين دون إيقاف سريان فوائده وإلا لكان في ذلك مغم لهذه المنشآت الأمر الذي لم يدر في خلد المشرع بل ويتعارض مع أهدافه. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ التزم هذا النظر ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول والسبب الرابع مخالفة القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه كيف العلاقة بين البنك المطعون عليه وبين الشركة الطاعنة بأنها قروض مع أن علاقة البنك بالمنشأة هي فتح اعتمادات وخطابات وخصم وجميعها لا تشبه بالقرض أو تختلط به، ولقد كان لهذا التكييف أثر في قضائه حين قرر أن ذلك القرض معين المقدار وخال من النزاع باعتباره ديناً ثبت في ذمة المدين قبل البنك ولا نزاع في استحقاقه، دون أن يلقي الحكم بالا إلى ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ من أن هناك ارتباطاً بين تحديد المراكز المالية للمنشآت المستولى عليها وبين سداد ما عليها من ديون مستحقة للبنوك وغيرها، مما يعني أن الدين بجانب أنه لم يعد مستحق الأداء بنص القانون فإنه لا يزال غير محدد المقدار، وإذا غفل الحكم عن ذلك فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن الثابت من تحصيل الحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى وطبقاً لأقوال الشركة الطاعنة ذاتها أنها مدينة للبنك المطعون

عليه بقيمة البضائع المستولى عليها لديها وأنه كان يتقاضى على هذه القيمة فوائد تقيد عليها في نهاية كل شهر . ولما كان من الجائز أن يتخذ عقد القرض صوراً مختلفة غير صورته المألوفة من قبيل الخصم وفتح الاعتماد وخطابات الضمان باعتبار أنه يجمع بينها كلها وصف التسهيلات الائتمانية ويصدق عليها تعريف القرض بوجه عام الوارد في المادة ٥٣٨ من القانون المدني ، وكان ماعناه القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ هو تنظيم العلاقة بين الشركة الطاعنة وبين الجهة الإدارية التي تنهض بالاستيلاء دون علاقتها بالبنك الدائن لها ، فإنه لا شأن لهذا القانون بتعيين مقدار الديون أو استحقاقها . لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني من السبب الأول القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قرر أن القرض الذي حصلت عليه الشركة الطاعنة من البنك المطعون عليه هو الذي سبب الربح الذي قدرته اللجنة ، هذا في حين أن البضاعة المستولى عليها لم تكن جميعها لدى البنك المطعون عليه بل كان جانب منها في مخازن الشركة فإذا اعتبر الحكم أن الربح مبعثه ما أسهم به البنك دون أن يبين نسبة هذا الاسهام فإنه يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن ما قرره الحكم من أن البنك أسهم في حصول الشركة على الربح بالدين الذي أقرضه لها لا ينفي أن هناك عوامل أخرى شاركت في هذا الربح وأعانت عليه ، ولما كان النزاع يدور حول أحقية البنك في اقتضاء الفوائد خلال فترة تأجيل الدين وارتأى الحكم أن التعويض المقدر عن كافة البضائع والمستندات المستولى عليها عاد بربح على المنشأة ثم استخلص من ذلك أن قيمة بعضها مما تم الاستيلاء عليه لدى البنك المطعون عليه قد أسهم في إحداث الربح فإن هذا القول — تسانده الدعامات الأخرى التي أوردها الحكم على النحو السالف بيانه في الرد على الأسباب السابقة — ينهض قواماً للفصل في النزاع المطروح عليه ولو لم يحدد الحكم نسبة ما أسهم به البنك إلى ما تم الاستيلاء عليه . لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينمى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثالث من السبب الأول مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قد مس مركزا قانونيا ثابتا للشركة الطاعنة ، ذلك أن اللجنة المشكلة لتحديد التعويض قدرت مبلغ ٥٠٠٠ ج ورجحها ، وعلى الرغم من هذا القرار يعد طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ قرارا نهائيا لا يجوز الطعن فيه فإن الحكم المطعون فيه أهدر حججه حين عمد إلى خصم مبلغ الفائدة المستحقة للبنك المطعون عليه ومقدارها ٢٢٦٨ ج و ٥٥٧ م من ذلك الربح واعتبر الفرق بين المبلغين يمثل ربحا معقولاً مما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حدد مفهوم القرار الذى تصدره اللجنة الإدارية التى خولها القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ حق تقدير التعويض تحديدا سليما فى قوله ” إن هذا القرار قد تضمن شقين الأول تقدير التعويض عن المنشأة المستولى عليها والثانى التعرض لبحث الفوائد التى استحققت على أصحاب المنشأة الدوائية المستولى عليها فى الفترة اللاحقة للاستيلاء ، فأما عن الشق الأول فلا جدال فى أن قرار اللجنة نافذ ولا معقب عليه كما تقول اللجنة فى أسبابها ، ذلك لأن المادة ١٠ من القانون قد جعلت قرارها بالتعويض لا مطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن . وأما الشق الثانى وهو الخاص بالفوائد المستحقة فى الفترة التى أعقبت الاستيلاء فإنه لا يدخل فى نطاق المادة التاسعة من القانون التى ترسم للجنة اختصاصها وهو تقدير التعويض عما يتم الاستيلاء عليه على أساس التكاليف الحقيقية ومراعاة مدى الصلاحية وإمكانات التوزيع وعلى ألا يتجاوز التعويض مقدار التكاليف شاملة نسبة حدها الأقصى ٦ ٪ وقد أقحمت اللجنة نفسها فى هذه الفوائد بدون مقتضى واتخذت فيها رأيا قالت هى نفسها عنه أنه غير ملزم للدائنين وبذلك تكون اللجنة قد أقرت فى أسبابها أن تعرضها لهذه الفوائد التى تستحق للدائنين على أصحاب المنشآت المستولى عليها يخرج عن اختصاصها ويدخل فى اختصاص القضاء “ . ولما كان ما ذكره الحكم عند المقارنة بين الفوائد المستحقة وبين الربح المقدّر إنما جاء فى مجال مناقشة نظرية الحادث الاستثنائى وفق المادة ١٤٧ من القانون المدنى باعتبار أن المتبقى من الربح بعد أداء الفوائد لا يعد مرفقا للشركة الطاعنة ولا يهددها



بنفساره فادحه ، فان هذا القول من الحكم لا يعدو أن يكون بياناً لعنصر من العناصر الواقعيه لتقدير ما أصاب المنشأة الطاعنه من إرهاب بسبب الاستيلاء وليس من شأنه أن يمس حجيه قرار اللجنة في خصوص ما قدرته من تعويض أو حدده من ربح . لما كان ذلك ، فان النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة  
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، وعثمان زكريا ، ومجد أبو حمزة مندور ، وحسن  
أبو الفتوح الشريفي .

(٢١٣)

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٦ القضائية :

ضرائب . "ضريبة المرتبات والأجور" . شركات . عمل .

ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة من أجر مقابل عمله الإداري  
في الشركة فوق ما يأخذه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ، يخضع لضريبة المرتبات والأجور .  
تعفى من الضريبة نسبة ٧,٥٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش . وذلك في حدود مبلغ ثلاثة  
آلاف جنيه .

ليس في نصوص القانون ما يمنع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة بين صفتين ، صفته  
كوكيل وصفته كأجير بحيث يحكم كلا منهما القواعد الخاصة بها ، وأن ما يحصل  
عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب في مقابل عمله الإداري في الشركة فوق ما يأخذه  
أعضاء مجلس الإدارة الآخرون لا يخضع لضريبة القيمة المنقولة بل لضريبة المرتبات  
والأجور وتسرى عليه أحكام المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ ، وتعفى من الضريبة نسبة ٧,٥٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي  
المعاش وفقا للفقرة الثانية من المادة ٦٢ المشار إليها ، متى كان المستفيع يقوم فعلا  
بعمل إداري خاص علاوة على الأعمال التي تدخل في اختصاص أعضاء مجلس  
الإدارة وذلك في نطاق مبلغ ثلاثة آلاف جنيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن قسطنطين بازيل توما يُندس قدم إلى مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بالإسكندرية إقرارين عن صافى إيراده الخاضع للضريبة العامة على الإيراد فى سنتى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ وقدرت المراقبة إيراده فى السنتين المذكورتين بمبلغ ١٠٩٣٠ ج و ٥٨١ م و ١٠٤٤ ج و ٨٧٤ م على التوالى وأخطرته بالربط على هذا الأساس، وإذ لم يوافق وأحيل الخلاف على لجنة الطعن، وبتاريخ ١٩٦١/٢/١٣ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتخفيض الإيراد العام للطاعن عن سنة ١٩٥٧ إلى مبلغ ١٠١٣١ ج وعن سنة ١٩٥٨ إلى مبلغ ٨٢٦٦ ج و ٤٧٥ م فقد أقام الدعوى رقم ٥٩٨ سنة ١٩٦١ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا تعديله واستبعاد مبلغ ١٨٥٠ ج من المرتبات التى حصل عليها فى سنة ١٩٥٨ ومبلغ ١١٥ ج و ٦٠٠ م قيمة الضريبة التى أداها عن أرباحه التجارية والصناعية الناتجة عن حصته فى شركة ق . ب توما يُندس وشركاه . كما أقامت المصلحة الدعوى رقم ٦٣١ سنة ١٩٦١ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد الممول بالطعن فى قرار اللجنة طالبة إلغاءه وتأييد تقديرات المراقبة وأمرت المحكمة بضم الدعويين، وبتاريخ ١٩٦٢/١٠/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا ( أولا ) بقبول القضية شكلا ( ثانيا ) برفض اعتراض الممول بشأن خصم ١١٥ ج و ٦٠٠ م من أرباحه التجارية والصناعية الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد فى سنة ١٩٥٨ وألزمته المصاريف الخاصة بهذا الشطر من الدعوى و ١٥٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ( ثالثا ) وقبل الفصل فى الموضوع بالنسبة لاعتراض الممول الخاص بنخصم ١٨٥٠ ج من المرتبات التى حصل عليها من شركة سييم فى سنة ١٩٥٨ وبالنسبة لاعتراضات مصلحة الضرائب بنسب مكتب خبراء الاسكندرية لأداء المأمورية الواردة فى المنطوق . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٥



فحكمت حضوريا (أولا) في موضوع الطعن رقم ٥٨٩ سنة ١٩٦١ المقدم من الممول بتعديل قرار لجنة الطعن إلى تخفيض مرتب الطاعن الذي يدخل ضمن وعاء الضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٥٨ إلى مبلغ ٥٤٦٧ ج و ١١٢ م وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة لهذا الشق (ثانيا) في موضوع الطعن رقم ٦٣١ سنة ١٩٦١ بتعديل قرار لجنة الطعن إلى إضافة مبلغ ٤٣ ج ٥٠٨ م إلى وعاء الضريبة العامة على الإيراد المستحق على الممول عن سنة ١٩٥٧ وتأيد قرار لجنة الطعن فيما عدا ذلك وألزمت المطعون ضده بالمصاريف المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه وتأيد تقديرات المأمورية وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٠ سنة ٢٠ قضائية . وبتاريخ ١١/٢٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطابت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بنخصم ٧,٥٪ مقابل احتياطي المعاش المنصوص عليه في المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من المبالغ التي حصل عليها المطعون عليه بصفته عضوا متدبا بمجلس إدارة شركة سبيم مستندا في ذلك إلى الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي لا تخضع هذه المبالغ لضريبة القيم المنقولة وأنها ومن ثم تخضع للضريبة على كسب العمل . وإلى أن المبالغ المذكورة حصل عليها المطعون عليه مقابل عمله الإداري فيعد موظعا لدى شركة سبيم ويسرى عليه ما يسرى على الموظفين من إعفاء مقابل احتياطي المعاش ، وهو مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه ، لأن الحكم جعل الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦٢ مرتبطا بالخضوع لضريبة كسب العمل بحيث تسرى هذه الضريبة يسرى الإعفاء ، كما أسبق على المطعون عليه صفة الموظف وهيا له بذلك التمتع بالإعفاء ، في حين أن الإعفاء

المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ يرتبط أساساً بصفة الموظف بحيث لا تتوافر هذه الصفة لايحوز الإعفاء ، كما أن صريح نص المادة المذكورة يفيد أن الإعفاء يكون عن المبالغ التي حصل عليها الممول ماهية أو أجراً عن هذه الوظيفة والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على سريان ضريبة كسب العمل على مبالغ ليست ماهيات أو أجور مثل المكافآت والمعاشات والإيرادات المرتبة لمدي الحياة ومع ذلك لا يسرى عليها الإعفاء ، وعضو مجلس الإدارة المنتدب لا يرتبط بالشركة بعقد عمل يرتب له حقاً في مكافأة أو معاش إنما هو وكيل عن مجلس الإدارة يحصل على مكافأة لا أجر فهو ليس موظفاً يتمتع بالإعفاء .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه ليس في نصوص القانون ما يمنع من وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة بين صفتين ، صفته كوكيل و صفته كأجير بحيث يحكم كلا منهما القواعد الخاصة بها ، وأن ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب في مقابل عمله الإداري في الشركة فوق ما يأخذه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون لا يخضع لضريبة القيم المنقولة بل لضريبة المرتبات والأجور وتسرى عليه أحكام المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وتعفى من الضريبة نسبة الـ ٧,٥ ٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٦٢ المشار إليها ، متى كان المستفيع يقوم فعلاً بعمل إداري خاص علاوة على الأعمال التي تدخل في اختصاص أعضاء مجلس الإدارة وذلك في نطاق مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وإذ كان الدأب في الدعوى أن المطعون عليه مباشر فعلاً عملاً إدارياً خلال فترة النزاع فوق عمله كعضو مجلس إدارة ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قصائه على أن ما يتقاضاه المطعون عليه بصفته عضو مجلس إدارة مستدب زيادة على ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة مقابل العمل الإداري الذي عهد به إليه يخضع لضريبة المرتبات والأجور في حدود مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وتنظمه أحكام المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : صبرى أحمد فرحات ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ،  
وحسن أبو الفتوح الشريفي .

( ٢١٤ )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" :

وصية . "سماع الدعوى بها" . دعوى . "الدفع بعدم سماع الدعوى" .

الوصايا الواقعة من سنة ١٩١١ . وجوب أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى بها — بعد  
وفاة الموصى — ما ينبىء عن صحتها . مثال . محضر إيداع وصية بالشهر العقارى كمسوغ لسماع  
الدعوى .

النص فى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١  
لسنة ١٩٤٦ على أنه " فى الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر  
الإفريقية لا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق  
رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك ، تدل على ما ذكر  
أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها " يدل  
على وجوب أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى بما ينبىء عن صحتها ، وإذا كان  
محضر إيداع الوصية — الذى تم بالشهر العقارى أمام الموثق — قد تضمن بيان  
الموصى والموصى إليه وأن الموصى به مبين فى الورقة المحفوظة بداخل المظروف  
الذى طلب الموصى إيداعه ، وهى بيانات تنبىء عن صحة الدعوى ، فإن هذا  
المحضر يكون مسوغا لسماعها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا  
النظر وقضى بعدم جواز سماع الدعوى فإنه يكون مخالفا للقانون .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن ميكائيل جرونا لد أقام الدعوى رقم ۸ سنة ۱۹۶۳ أحوال شخصية أجانب القاهرة ضد جيران كرنيك نورابيان الشهير بمحمد المهدى طالبا الحكم ببطلان الوصية المقول بصورتها إلى المدعى عليه بتاريخ ۱۹۶۲/۷/۱ من المرحومة فريدريك جوزيف جرونا لد أرملة المرحوم أوسكاروفان واعتبارها كأن لم تكن وعديمة الأثر ، وقال شرحا لدعواه إن المرحومة فريدريك جوزيف جرونا لد المسيحية الديانة المصرية الجنسية توفيت بالقاهرة فى ۱۹۶۲/۱۱/۱۴ وتركت وصية مؤرخة ۱۹۵۹/۳/۲۳ محررة بخطها وموقعا عليها منها أوصت له فيها بكل أملاكها وقد فتحت هذه الوصية بتاريخ ۱۹۶۲/۱۱/۲۳ أمام السيد رئيس محكمة القاهرة فى طلب إثبات الوفاة والوراثة رقم ۱۴۶ سنة ۱۹۶۲ وأنه فى اليوم المحدد لضبط إلهاد الوفاة والوراثة حضر المدعى عليه جيران كرنيك نورابيان الشهير بمحمد المهدى واعترض على هذا الإلهاد استنادا إلى أن المتوفاة قد حررت وصية لاحقة تضمنت الإيصاء له بكل أملاكها وأن هذه الوصية الأخيرة تلغى الوصية الأولى ، فقررت المحكمة حفظ الطلب عملا بحكم المادة ۹۳۴ من قانون المرافعات وإذ كانت الوصية التى يستند إليها المدعى عليه — التى فتحت بمعرفة قاضى محكمة عابدين فى الدعوى رقم ۴۸ سنة ۱۹۶۲ — باطلة لعدم تحريرها بخط المتوفاة ولأنه لا يكفى لصحتها أن يكون موقعا عليها من الموصية وإنما يشترط أيضا أن تكون محررة صلبا وتوقيعا بخطها وذلك على ما تقضى به المادة ۲ من قانون الوصية رقم ۷۱ لسنة ۱۹۴۶ . كما أقام جيران كرنيك نورابيان الدعوى رقم ۱۸۵ سنة ۱۹۶۲ ضد ميكائيل جرونا لد غرغور المحامى ، يطلب الحكم بإلغاء الأمر رقم ۱۸۰ سنة ۱۹۶۲ أحوال شخصية أجانب القاهرة الصادر بتاريخ ۱۹۶۲/۱۱/۲۷ بتعيين الأستاذ جبرائيل غرغور المحامى مديرا مؤقتا للتركة

والحكم بتعيينه هو نفسه مديرا مؤقتا للتركة المذكورة بصفته موصى اليه بالوصية المشار اليها والمسجلة بالشهر العقاري بتاريخ ١٩٦٢/٧/١، وقال شرحا لهذه الدعوى إن الوصية اللاحقة الصادرة اليه موقع عليها من الموصية أمام الموثق بالشهر العقاري، وتأنى الوصية العرفية المطعون عليها والصادرة من قبل إلى ميكائيل جرونا لد والتي قدمها الأستاذ جبرائيل غرغور، وضمت المحكمة الدعويين وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٥ حكمت في الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٦٣ ببطالان الوصية الصادرة بتاريخ ١٩٦٢/٧/١ من المتوفاة إلى جيارار كرينك تورابيان الشهير بمحمد المهدي، وفي الدعوى رقم ١٨٥ سنة ١٩٦٢ برفضها. واستأنف جيارار كرينك تورابيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨ سنة ٨. قضائية أحوال شخصية أجانب، وأثناء سير الاستئناف توفي المستأنف وحلت محله فتحية ابراهيم أحمد عن نفسها وبصفقتها. وفي ١٩٦٧/٣/٢٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى رقم ٨ سنة ١٩٦٣ إلى عدم جواز سماع الدعوى بالنسبة للوصية الصادرة من المرحومة فريدريكي جوزيف جرونا لد إلى المدعى عليه جيارار كرينك تورابيان الشهير بمحمد المهدي وتأييده فيما قضى به من رفض الدعوى رقم ١٨٥ سنة ١٩٦٢ وطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الثاني رفض الطعن وصحمت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها وطلبت قبول الطعن.

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم جواز سماع دعوى الوصية الصادرة إلى مورثها مستندا إلى أنه يجب أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى ما ينبيء عن صحة الوصية وأن محضر الايداع المؤرخ ١٩٦٢/٧/١ لا يصلح مسوغا لسماعها لأن البيانات الواردة فيه لا تدل على صحة الدعوى لتجهيلها وخلوها من التعريف بشيء مما تضمنته الوصية وهو منه مخالفة للثابت في الأوراق ومخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه، لأن المستفاد من نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ أن المشرع قد أمر بعدم سماع دعوى الوصية الصادرة بعد سنة ١٩١١ ميلادية — عند الإنكار — إلا إذا

وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه تدل على الوصية أو كانت ورقة الوصية مصدقا على توقيع الموصى عليها، وأن المقصود من هذه الأوراق هو إثبات مسوغ سماع دعوى الوصية عند الإنكار لا فرض شروط شكلية لصحة الوصية، فإذا وجدت هذه الأوراق وجب سماع الدعوى والفصل في موضوعها من حيث الصحة والبطالان، وإذا كان محضر الإيداع المؤرخ ١٩٦٢/٧/١ ورقة رسمية وفيه ما يدل على أن الوصية أتت أودعت إنما صدرت من الوصية إلى مورث الطاعة فإنه يصلح مسوغا لسماع الدعوى لأن فيه ما يكفي للتحقق من خلو الوصية من شبهة التزوير وأن وقائع الدعوى تستند مبدئيا إلى ما يؤيد صحتها .

وحيث إن هذا النظم في محله، ذلك أن النص في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه "في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الإفرنجية لا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك، تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها" يدل على وجوب أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى ما ينبي عن صحتها وبالرجوع إلى محضر إيداع الوصية المؤرخ أول يولييه سنة ١٩٦٢ يبين منه أنه ورد فيه أن السيدة فريدريكي جوزيف جرونالد حضرت أمام الموثقة وطلبت منها إثبات مانصبه "نقرر الحاضرة بأنها تودع وصية لحفظها ضمن الأصول المحفوظة بمصلحة الشهر العقاري وهذه الوصية داخل مظروف أصفر اللون فاتح مقاس ٢٤,٧ سم طول ١٧,٥ سم عرض وقد ختم هذا المظروف بالجمع الأحمر خمس مرات أربعة مرات بالأركان الأربعة من جهة وغلقه وختمه بالوسط وبصم عليها بخاتم المودعة ومكتوب على المظروف بخط يد المقررة، هذه وصيتي"، وتقرأ أيضا بأن هذه الوصية تفتح بعد وفاتها ويتولى فتحها السيد / جيرار كرنيك تورابيان الشهير بمحمد المهدي الموصى إليه بنفسه، وقد كتبت المقررة هذه الوصية برغبتها وإرادتها وموقع على الجهة الأخرى من المظروف من الموثقة والشاهدين" وهذه البيانات تدل على أن السيدة فريدريكي جوزيف جرونالد قد حضرت إلى مكتب التوثيق وأودعت مظروفا أقرت أمام الموثقة بأنه ينطوي على وصية



صادرة منها الى جيران كرنيك تورايان الشهير بمحمد المهدي . وإذ كان يبين من محضر محكمة عابدين للأحوال الشخصية المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٢٠ أن قاضي المحكمة المذكورة أثبت فيه أنه فتح المظروف المشار إليه والسابق إيداعه بمكتب توثيق القاهرة فوجد بداخله وصية صادرة من السيدة فريدريكي جوزيف جرونا لد إلى جيران كرنيك تورايان الشهير بمحمد المهدي بتاريخ ١٩٦٢/٧/١ متضمنة الإيصاء له بكل ما تملك . لما كان ذلك فإن محضر الإيداع المؤرخ أول يولييه سنة ١٩٦٢ يكون قد تضمن بيان الموصى والموصى إليه وأن الموصى به مبين في الورقة المحفوظة بداخل المظروف الذي طلبت الموصية إيداعه وهي بيانات تنفي عن صحة الدعوى وبالتالي فإن هذا المحضر يكون مسوغا لسماعها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز سماع الدعوى ، فإنه يكون مخالفا للقانون وللثابت في الأوراق بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد  
أبو حمزة مندور .

(٢١٥)

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . " رسم الدفعة " . " نشر الإعلانات مجاناً " .  
نشر الاعلان في الصحف بمقابل أو بغير مقابل . عبء رسم الدفعة على الاعلان في الحالتين  
يقع على عاتق الناشر .

مؤدى نص البند ١٣ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١  
بتقرير رسم الدفعة أن الإعلانات وكافة ما ينشر في الصحف لهذه الأغراض  
تفرض عليها دفعة قدرها ثلاثون ملياً عن كل جنيه أو كسور الجنيه من الأجرة  
المقررة للنشر سواء قبضها الناشر أو لم يقبضها ، ذلك أن النشر بغير مقابل يعتبر  
في الأصل تبرعاً من الناشر والتبرع استعمال للدخل فإن انتفت عنه نية التبرع ،  
كان الإعلان لمصلحته هو فيقع عليه عبء الدفعة المقررة ، يؤيد ذلك ما قرره  
الحكومة في مجلس الشيوخ عند مناقشته لمشروع القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١  
من أن نشر الإعلانات في الصحف بلا مقابل ، يعتبر تبرعاً ويحصل عليه رسم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وهائر أوراق  
الطعن - تحصل في أن فاسيلي تيبوس أقام الدعوى رقم ١٨٠ سنة ١٩٦٠

الإسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب يطلب الحكم (أولا) بسقوط حق الحكومة في اقتضاء رسم الدمغة عن المدة من أول يناير سنة ١٩٥٤ الى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالتقادم (ثانيا) بعدم خضوع الإعلانات التي نشرها في جريدته لرسم الدمغة وبراءة ذمته من المبلغ المطالب به وقدره ١٥٩٧ ج و ٥٠٠ م مع الزام المصلحة بالمصروفات . وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٥ تلقى من مصلحة الضرائب كتابا تطالبه فيه بسداد مبلغ ١٥٩٧ ج و ٥٠٠ م قيمة رسم دمغة على الإعلانات التي نشرها في جريدته "تاشيد روموس" خلال المدة من ١٩٥٤/١/١ الى ١٩٥٩/١٠/٣١ تحت عنوان "أين تذهب هذا المساء" ولما كان استحقاق رسم الدمغة على الإعلانات منوطا باقتضاء الناشر أجرا عن نشرها وهو لم يتقاض عنها أجرا بل نشرها مجانا باعتبارها أخبارا اجتماعية ودون طلب من أصحاب دور السينما التي أعلن عنها ، فضلا عن أن رسم الدمغة على الاعلانات التي نشرت خلال المدة من أول يناير سنة ١٩٥٤ الى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قد سقط الحق في المطالبة به بمضى المدة مما يجعل الرسم المطالب به غير مستحق ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ودفعت المصلحة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وطلبت في الموضوع الحكم برفضها . وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها (ثانيا) بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء رسم الدمغة عن الاعلانات التي نشرها المدعى في جريدته "تاشيد روموس" في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٤ الى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ (ثالثا) بإلزام مصلحة الضرائب برجع المصروفات والمدعى بالباقي وأمرت بالمقاصة في مقابل أتعاب المحاماة (رابعا) برفض ماخالف ذلك من الطلبات . واستأنف فاميلي تنيوس هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا الغاء والحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٥٧ سنة ١٦ تجارى . وبتاريخ ١٩٦١/٦/١٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن



وقد تمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بخضوع الإعلانات التي نشرها الطاعن في جريدته لرسم الدفعة مستندا في ذلك إلى أنه عند نشر الإعلانات في الصحف بالمجان فإن صاحب الجريدة نفسه يعتبر هو صاحب الإعلان ويحمل رسم الدفعة ، وأن المشرع وهى ما توحى به الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ قصد استحقاق هذا الرسم سواء تم النشر لقاء أجر أم بغير أجر لأن نشر الإعلان بالمجان يعد تبرعا من صاحب الجريدة والتبرع استعمال للدخل . وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ ومخالفة للقانون ، لأن نص المادة ١٣ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ يشترط لفرض رسم الدفعة على الإعلانات أن يتم الإعلان لقاء أجر وأن يتناسب هذا الرسم مع الأجر الذى يحصل عليه صاحب الجريدة ويتولى توريده إلى مصلحة الضرائب وهى شروط متخلفة جميعها في واقعة النزاع لأنه لم يثبت وجود صاحب إعلان ولا أجر وإنما يوجد شخص واحد فقط هو صاحب الجريدة الذى لم يخطر بباله أن يتبرع بالإعلان لأصحاب دور السينما .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في البند ١٣ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة على أن "الإعلانات والإخطارات والتبليغات وكافة ما ينشر لهذه الأغراض في الصحف وفي المجلات والتقارير السنوية والمجلات المصورة وكتب الدليل والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها أو الكتب والكراسات المطبوعة في مصر أو التي توزع أو تباع فيها يفرض عليها رسم دفعة قدره ثلاثون مليا عن كل جنيه أو كسور الجنيه من أجرة النشر" يدل على أن الإعلانات وكافة ما ينشر في الصحف لهذه الأغراض تفرض عليها دفعة قدرها ثلاثون مليا عن كل جنيه أو كسور الجنيه من الأجرة المقررة للنشر قبضها الناشر أو لم يقبضها ، لأن النشر بغير مقابل يعتبر في الأصل تبرعا من الناشر والتبرع استعمال للدخل ، فإن انتفت عنه نية التبرع كان الإعلان لمصلحته هو فيقع عليه عبء الدفعة المقررة ، يؤيد

ذلك ما قرره الحكومة في مجلس الشيوخ عند مناقشته لمشروع القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ من أن نشر الإعلانات في الصحف بلامقابل " يعتبر تبرعا ويحصل عليه رسم " . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بخضوع الإعلانات التي نشرها الطاعن في جريدته للدمغة المقررة في البند ١٣ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

---

العدد الثالث

السنة العشرون

فهرس هجائي موضوعي

في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية





## ١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

الصفحة	القاعدة	
		إختصاص محكمة التنازع :
		مناطق اختصاص محكمة تنازع الاختصاص ، قيام دعوى الموضوع الواحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى . قضاء كلتا الجهتين باختصاصها أو تخلى كل منهما عن الاختصاص . م ١٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٥٢٩	٢٤	١ ( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ )
		الإختصاص بمنازعات علاقات القانون الخاص :
		اشتراط جهة الإدارة على الملتزم استخدام عمال الملتزم السابق . إشتراطاً لمصلحة الغير . للمستفيد حق شخصى مباشر يستطيع أن يطالب المتعهد بالوفاء به . علاقة المستفيد بالمتعهد علاقة عقدية من علاقات القانون الخاص . اختصاص القضاء العادى بنظر النزاع بشأنها .
٥٢٩	٢٤	١ ( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق "تنازع اختصاص" - جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ ) ..

## ٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

### في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	
		( ١ ) اختصاص . أقدمية  اختصاص  اختصاص محكمة النقض :  طلب تعديل ترتيب أقدمية الطالب بالنسبة لمن عين معه في قرار واحد . المقصود منه إلغاء القرار فيما تضمنه من جعل أقدميته تالية لهم . اختصاص محكمة النقض . الطلب رقم ١ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٣/٥/١٩٦٩ ) ..
٥٣٤	٢٤ ٨٥	اختصاص مجلس التأديب :  اختصاص مجلس تأديب القضاء في إصدار حكم عقابي بالعزل أو باللوم في خصوص الخطأ المنسوب للقاضي . اختصاص قضائي . قرار رئيس الجمهورية في شأن عقوبة العزل وقرار وزير العدل في شأن عقوبة اللوم . اعتبار كل منهما قرارا بتنفيذ العقوبة التي أصدرها مجلس التأديب . ( الطلب رقم ٤ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٧/٦/١٩٦٩ ) ..
٥٣٨	٢٤ ٨٦	



الصفحة	القاعدة	أقدمية
		تعديل الأقدمية :
٥٣٤	٨٥ ع ٢٤	١ - طلب تعديل ترتيب أقدمية الطالب بالنسبة لمن عين معه في قرار واحد . المقصود منه إلغاء القرار فيما تضمنه من جعل أقدميته تالية لهم . اختصاص محكمة النقض . ( الطلب رقم ١ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٣/٥/١٩٦٩ )
٥٣٤	٨٥ ع ٢٤	٢ - نص المادة ٨ من مواد إصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية لم يجعل ترتيب أقدمية الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي الموجودين بالخدمة قبل تعيينهم في وظائف النيابة ذا اعتبار في تحديد أقدميتهم عند التعيين . مدة الخدمة والكفاية أساس المعاملة في تحديد الأقدمية . ( الطلب رقم ١ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٣/٥/١٩٦٩ ) ...
		( ح )
		<u>حكم</u>
		الطعن في حكم النقض :
		عدم جواز الطعن في أحكام محكمة النقض سواء بالطرق العادية أو غير العادية . لمحكمة النقض حق إعادة النظر في الأحكام الصادرة منها في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية التي وردت على سبيل التحديد والحصر في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات السابق . النعى على حكم النقض بأنه تضمن العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة لا يتدرج ضمن أسباب عدم الصلاحية . ( الطلب رقم ٢ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢/١٢/١٩٦٩ ) ...
١١٢٧	١٧٣ ع ٣	

## (ق)

## قضاة

## تأديب القضاة :

## " اختصاص مجلس التأديب "

١ - اختصاص مجلس تأديب القضاة في إصدار حكم عقابي بالعزل أو باللوم في خصوص الخطأ المنسوب للقاضي .  
اختصاص قضائي . قرار رئيس الجمهورية في شأن عقوبة العزل وقرار وزير العدل في شأن عقوبة اللوم . اعتبار كل منهما قرارا بتنفيذ العقوبة التي أصدرها مجلس التأديب .

(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٧/٦/١٩٦٩) ٥٣٨ ٢٤ ٨٦

## " الطعن في أحكام المجلس "

٢ - عدم قبول الطعن في أحكام مجلس تأديب القضاة أمام الدائرة المدنية والتجارية لمحكمة النقض . عدم اعتبارها من القرارات الجمهورية أو الوزارية المنصوص عليها في المادة ١/٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٧/٦/١٩٦٩) ٥٣٨ ٢٤ ٨٦

## إعارة القضاة :

١ - في إعارة موظفي الدولة في الداخل يكون مرتب المعار على الجهة المستعيرة . جواز منح الموظف المعار في الخارج مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية .

(الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٧/٦/١٩٦٩) ٥٤٢ ٢٤ ٨٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ — خصم مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية مما تمنحه له الجمهورية العربية المتحدة كرتب وتعدده للتحويل إليه وذلك إذا كانت هذه المخصصات تقل عما هو معد للتحويل . لا محل للخصم في حالة زيادة المخصصات . منح القرار ٦٧ لسنة ١٩٦٣ للمعار مرتبه بالكامل داخل الجمهورية العربية المتحدة دون تحويل . اختلاف طبيعة هذا المرتب عن المبالغ التي تمنح للمعار للحكومة الجزائرية وتكون معدة للتحويل ولا يجرى عليه الخصم .
٤٢٠	٨٧ ع ٢٤	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٧/٦/١٩٦٩)
		بدل الإقامة :
		١ — طلب الحكم بالأحقية في صرف بدل الإقامة بالكامل . اعتباره من قبيل طلبات التسوية التي تستند إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون غير رهين بإرادة الإدارة . ما تقوم به الإدارة في هذا الشأن مجرد أعمال تنفيذية وليست قرارات إدارية . عدم تقيد الطعن فيها بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ قانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
١١٣٠	١٧٤ ع ٣	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٩)
		٢ — مناط استحقاق بدل الإقامة عن العمل القضائي بمحكني قنا وأسوان وسوهاج هو الإقامة الفعلية .
١١٣٠	١٧٤ ع ٣	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٩)



### ٣ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة
	(١)
	إثبات . أحوال شخصية . اختصاص . أدوية إرتفاق . استئناف . استيلاء . إصلاح زراعى اعتراض الخارج من الحصومة . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . التزام . امتياز . أمر أداء . أمر على عريضة . أموال . إنابة قضائية . أهلية . أوراق تجارية . أوراق مالية . إيجار .
	<u>إثبات</u>
	عبء الإثبات :
	١ - قرينة المادة ٩١٧ مدنى قرينة قانونية . من شأنها - متى توافرت عناصرها - إعفاء من يطعن فى التصرف بانطوائه على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه . استحداث هذه القرينة فى القانون المدنى للقائم . عبء الإثبات فى القانون الملغى كان على من يطعن فى التصرف . احتفاظ البائع بحقه فى الانتفاع بالعين المبيعة ، ليس فى القانون المدنى القديم سوى قرينة قضائية . ( الملن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... .. ١٠٥ ع ٢ ٦٤٩
	٢ - عبء إثبات الوكالة ومداهما يقع على من يدعيها . تجاوز الوكيل حدود وكالته . أثره . ( الملن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ ) ... .. ١٢٤ ع ٢ ٧٨٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى . منازعة المحكوم عليه في ضياعها . وجوب تكليف الخصم بإثبات واقعة فقدانها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . اقتناع الحكم بصحتها استنادا إلى ما قرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الإدعاء . يخالف للقانون بخالفته قواعد الإثبات ومشوب بالقصور في التسيب .
٧٩١	٢٤١٢٥	( الملن رقم ٢٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ ) ... ..
		٤ - شرط إعفاء المنكر من الإثبات أن يكون إنكاره مجردا . اقراره بالدعوى في أحد عناصرها وإدعاؤه خلاف الظاهر فيها . عليه عبء إثبات ما يخالف هذا الظاهر .
٨٩٠	٢٤١٤١	( الملن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ ) ... ..
		٥ - الالتزام بتحقيق نتيجة إيجابية . عبء إثبات تحقق هذه النتيجة . وقوعه على عاتق المدين . ما على الدائن إلا أن يثبت الالتزام .
٩٢٩	٢٤١٤٨	( الملن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		٦ - قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبري لها في هذا الميناء . إمكان تحديدتها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول . على الدائن عبء إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .
٩٣٩	٢٤١٤٩	( الملن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - اعتبار الترام الطبيب التراما ببذل عناية . مقتضاه . عبء إثبات عدم بذل العناية الواجبة يقع على المريض . إثبات المريض واقعة ترجح إهمال الطبيب . إنتقال عبء الإثبات إلى الطبيب .
١٠٧٥	٢٤١٦٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... .. إجراءات الإثبات : (١) الإحالة إلى التحقيق .
		١ - إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولما ألتجيه متى رأت من ظروف الدعوى وملايساتها والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٨٢	٣٠١٤	(الطن رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٨ ) ... ..
		٢ - إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية أمام محكمة أول درجة . تخلف الطاعن عن إعلان شهوده . عدم طلبه الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الاستئناف . عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها . لا عيب .
٢٧٠	٤٣١٤	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) ... ..
		٣ - تعويل محكمة الاستئناف على محضر تحقيق أجرته محكمة أول درجة . جوازه ما لم يشبه بطلان في ذاته .
٢٧٠	٤٣١٤	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) ... ..
		٤ - سلطة محكمة الاستئناف في الاعتماد على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى إذا رأت أن فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٣٤٩	٥٦١٤	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٢ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٥ - إمتثناء المواد التجارية من وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التصرف على عشرة جنيهات . الإثبات بالبيئة أمر جوازي لمحكمة الموضوع . لها أن ترفض الاستجابة إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٧٣٢	٢٤١١٧	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		٦ - قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .
٧٣٢	٢٤١١٧	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		٧ - عدم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم جواز النعى على المحكمة عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها .
١١٠١	٢٤١٧٠	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٢ ) ... ..
		٨ - إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود . أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع فلها رفض طلبه متى رأت بالأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٢٩٦	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣ ) ... ..
		(ب) الطعن بالجهالة .
		١ - سلطة محكمة الموضوع في أن تأمر بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما في حالة ادعاء الوارث جهله بتوقيع مورثه على الورقة أو انكاره . المادة ٢٦٢ مرافعات .
٣٤٩	١٤٠٦	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ ) ... ..
		٢ - طعن الوارث بالجهالة . عدم قبوله إذا أقرباً أن الختم الموقع به من المورث صحيح . يجب عليه سلوك سبيل الطعن بالتزوير .
٤٠٤	١٤٠٦	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ج) استجواب الخصم .
		١ - جزاء تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب . جواز قبول الإثبات بشهادة الشهود في وقائع الاستجواب . لا بطلان .
١٧٠	١٤ ٢٨	(الطن رقم ١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..
		٢ - عدم جواز اتخاذ أقوال الخصم في محضر الاستجواب دليلاً ضد خصمه ما لم تتأيد بدليل .
٣١٠	١٤ ٥٠	(الطن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ..
		٣ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب استجواب الخصم متى توافرت لديها العناصر اللازمة لتكوين رأيها .
١١٨٠	٣٤ ١٨٣	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
		(د) توجيه اليمين .
		تقدير كيدية اليمين الحاسمة تستقل به محكمة الموضوع .
٣٣٧	١٤ ٥٤	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ..
		(هـ) الادعاء بالتزوير .
		(أنظر : تزوير)
		(و) نذب الخبراء .
		(أنظر : خبرة)
		العدول عن إجراءات الإثبات :
		حق محكمة الاستئناف في العدول عن تنفيذ حكم الاستجواب الذي أصدرته . حسبها بيان سبب عدولها عن هذا الحكم .
٦٣٢	٢٤ ١٠٣	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..

الصفحة	المقابلة	سقوط أحكام الإثبات :
		سقوط الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات في حالة الحكم بسقوط الخصومة . انطباق هذا المبدأ على حالة ترك الخصومة . ترك الدائن دعواه في المعارضة في أمر الأداء الصادر لصالحه يترتب عليه إلغاء طلب الأمر وزوال أثره في قطع التقادم وسقوط الحكم بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين . (الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) ... ١٧٦ ع ٣ ١١٣٨
		طرق الإثبات :
		(أولا) الكتابة .
		١ — التوقيع بختم خطأ بدلا من ختم آخر . واقعة مادية . لا يجوز إثباتها بالبينة إلا بإثبات رضا الشخص المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر . ذلك لا يكون إلا بالكتابة إذا زادت قيمة الإلتزام الناشئ عن العقد على عشرة جنيهات . (الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ١٩ ع ١١١
		٢ — مجال تطبيق نص المادة ١٢٣ مدني . الأخطاء المادية في العقد هي التي تكشف عنها الورقة ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد . ليس من قبيل ذلك التوقيع على الورقة بختم بدلا من ختم آخر . (الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ١٩ ع ١١١
		٣ — حجية الورقة العرفية مستمدة من التوقيع وحده . عدم صلاحيتها — عند خلوها من التوقيع — لتكون مبدأ ثبوت بالكتابة إلا إذا كانت مكتوبة بخط المدين . (الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ١٩ ع ١١١



الصفحة	القاعدة	
		٤ — حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولو لم يكن ثابتاً ثبوتاً رسمياً سواء صدرت إلى وارث أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته . ( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١ ) ... .. ٦٥ ع ١ ٤٠٤
		٥ — عدم جواز التمسك بمبدأ الثبوت بالكتابة لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ ) ... .. ٦٩ ع ١ ٤٢٥
		٦ — عدم كفاية الشيك بمجرد لإثبات مديونية المستفيد للساحب بقيمته . ( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ ) ... .. ٦٩ ع ١ ٤٢٥
		٧ — صلة القرابة ليست في ذاتها مانعاً أدبياً من الحصول على سند كتابي . المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بلا معقب . ( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... .. ١١٧ ع ٢ ٧٣٢
		٨ — قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق . ( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... .. ١١٧ ع ٢ ٧٣٢
		٩ — شرط أن يكون للبرقية قيمة الورقة العرفية في الإثبات . أن يكون أصلها المودع في مكتب التصدير موقفاً عليه من مرسلها . المادة ٣٩٦ مدني . ( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... .. ١٥٩ ع ٢ ١٠١٧
		١٠ — تمثيل الربان لمالك السفينة ، عدم سر يانه إلا حيث لا يوجد مالك السفينة أو من يحل محله ، الشهادة الصادرة من الربان . غير ملزمة للمالك . ( الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٩ ) ... .. ١٧٧ ع ٢ ١١٤٥

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) شهادة الشهود .
		١ — جواز الإثبات بالبينة عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي . تقدير قيام المانع متروك لقاضي الموضوع . المادة ٢/٤٠٣ مدني .
١٤	١٤	٣ ... (الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		٢ — الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البينة .
٢٢	١٤	٤ ... (الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		٣ — طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم صدور العقد من المتصرف وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع وفي حدود المادة ٢٧٤ مرافعات . عدم اعتبار هذا الطلب قبولا لإثبات التعاقد ذاتة بالبينة .
١١١	١٤	١٩ ... (الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		٤ — جواز إثبات أن الشرط الوفائي مقصود به إخفاء رهن عتاري بكافة طرق الإثبات .
١٤٤	١٤	٢٤ ... (الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		٥ — اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر . جواز إثبات صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدني .
٢٧٠	١٤	٤٣ ... (الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
٤٥٠	١٤٧٣	٦ — للوارث إثبات طعنه على العقد بأنه يستر وصية بكافة طرق الإثبات . استمداده حقه في الطعن من القانون مباشرة وليس من المورث . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ..
٧٠٩	١١٣٣	٧ — عدم التزام محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى . حسبها تضمين حكمها بيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة . حقها في الأخذ بقريضة لم تقدم الى المحكمة الابتدائية . المادة ٤١٠ مرافعات مانعي . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١) ... ..
٩٠٢	١٢٢٣	٨ — وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقررره محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التي تؤدي الى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
١٢٦٧	١٩٦٣	٩ — وضع اليد واقعة مادية . العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا . وإن خالف الثابت في الأوراق . (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ..
١٢٠٦	١٨٦٣	١٠ — للشريك على الشيوع — في علاقته بالشريك الآخر الذي تصرف ببيع المحصول الناتج من زراعتهم المشتركة — أن يثبت في حدود هذه العلاقة صدور هذا التصرف بوصفه من أعمال الادارة بجميع طرق الإثبات . اعتبار هذا التصرف بالنسبة له واقعة مادية . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		( ثالثا ) القرائن .
		( ١ ) القرائن القانونية .
		قرينة قوة الأمر المقضى :
		( أنظر : قوة الأمر المقضى — وحكم "حجية الحكم" )
		قرينة المادة ٩١٧ مدنى :
		١ — صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدنى . للوارث الذى يطعن فى التصرف بأنه وصية أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين التى تصرف فيها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضى .
٢٢١ ع	٤	( الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤٠ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢ ) ... ..
		٢ — قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدنى . شرط قيامها . صدور التصرف لوارث واحتفاظ المورث لنفسه بالحيازة وبحق الانتفاع بالعين المتصرف فيها مدة حياته لحساب نفسه واستنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
٥٥٦ ع	٨٩	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١ ) ... ..
		٣ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى حكم مستحدث لا يجوز أعماله بأثر رجعى على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدنى القائم .
٦٤٩ ع	١٠٥	( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢ ) ... ..
		٤ — قرينة المادة ٩١٧ مدنى قرينة قانونية من شأنها — متى توافرت عناصرها — إعفاء من يطعن فى التصرف بانطوائه على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق

الصفحة	القاعدة	
		المتصرف إليه . استحداث هذه القرينة في القانون المدني القائم . عبء الإثبات في القانون الملغى كان على من يطعن في التصرف .
٦٤٩	٦٥ ع ١	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... .. (ب) القرائن القضائية .
		١ - محكمة الموضوع . لها أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من قرائن . استقلالها بتقدير قوة القرائن في الإثبات مناقشته كل قرينة على حدة . غير جائز .
٩٥	١٦ ع ١	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... .. ٢ - استنباط القرائن في إثبات الغش من أقوال شهود سمعهم الخبير بدون حلف يمين ومن المعاينة التي أجراها ومن المستندات المقدمة إليه . ما يجوز إثباته بالبينة يجوز إثباته بالقرائن .
١٤٤	٢٤ ع ١	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... .. ٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استنباط القرائن . حقها في التعويل على ما جاء بأسباب حكم سابق . لا يمنع من ذلك انحسار الحجية عن الحكم السابق لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا .
٣١١	٥١ ع ١	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٢) ... .. ٤ - حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى أمر تقرر في حكم آخر . شرطه . أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها . إلا أن محكمة الاستئناف إلى ما استخلصته من استئناف آخر منظورا إليها

الصفحة	القاعدة	
		وغير منظم للقضية التي فصلت فيها ولم يكن الطاعن مختصا فيه . قصور .
٦٤٢	١٠٤ ع ٢	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..
		٥ — بحث صورية الورقة المقدمة في الدعوى . استخلاص محكمة الموضوع الصورية من قرائن الدعوى لا رقابة عليها في ذلك متى كان الاستخلاص سائغا .
٩٧٩	١٥٥ ع ٢	( الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) ... ..
		٦ — استناد الحكم إلى أقوال شاهد سمعه الخبير بغير حلف يمين . لا عيب .
١١٠١	١٧٠ ع ٢	( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٢ ) ... ..
		( رابعا ) الإقرار .
		١ — الإقرار — قضائيا كان أو ذير قضائي — تصرف من جانب واحد يتضمن نزول المقرر عن حقه قبل خصمه في إثبات ما يدعيه . يشترط فيه ما يشترط في سائر التصرفات القانونية من أن يكون صادرا عن إرادة ذير مشوبة بأي عيب من عيوب الرضا .
٤٠٤	٦٥ ع ١	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١ ) ... ..
		٢ — عدم جواز الاستناد إلى عقد البذل غير المسجل في طلب تثبيت الملكية للقدر الوارد به . الإقرار القضائي الصادر من ورثة أحد المتبادلين بأحقية المتبادلين الآخرين للقدر المتبادل عليه . عدم صلاحيته سنداً لطلب تثبيت الملكية . علة ذلك . هذا الإقرار لا يعدو كونه مجرد تأييد لعقد البذل العرفي الذي لا يترتب عليه نقل الملكية .
١٢٣٨	٢٠٨ ع ٢	( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		الإثبات في التصرفات التجارية المختلطة :
		تجارية التصرف بالنسبة لأحد المتعاقدين ومدنيته بالنسبة للآخر . وجوب اتباع قواعد الإثبات في المواد المدنية على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له . عدم جواز إثبات وفاء الدين إلا طبقا لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة للدائن تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للمدين تصرفا تجاريا .
١١٨٠	٣١٨٣ع	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١ ... .. ١٨٣ع ١١٨٠)
		أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية :
		”الدفع بعدم سماع الدعوى“
		١ — قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وسماعها وإحالتها إلى محكمة أول درجة . حكم لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
٣٠٦	٤٩ع ١٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق — ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٦٩/٢/١٢) ... .. ٤٩ع ١٦ ٣٠٦
		٢ — اشتراط وجود الأوراق المشار إليها في المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ لا يتصل بإثبات صحة الدعوى سواء من حيث الشكل أو من جهة الموضوع . لا أثر لذلك على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه . حكمه قاصر على مجرد سماع أو عدم سماع الدعوى .
١١٥٩	٣١٧٩ع	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٤) ... .. ١٧٩ع ٣ ١١٥٩

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الوصايا الواقعة من سنة ١٩١١ . وجوب أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى بها — بعد وفاة الموصى — ما ينبىء عن صحتها . مثال . محضر إيداع وصية بالشهر العقارى كمسوغ لسماع الدعوى .
١٣٨٢	٣١٤ع٣	(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/١٢/٣١)
		"تدخل النيابة العامة"
		وجوب تدخل النيابة العامة فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . المقصود بالتدخل حضور ممثل النيابة العامة جلسات المحكمة . إرسال النيابة مذكرة برأيها لا يكفى .
٩٦٧	١٥٣ع٢	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) .. ..
		المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		١ — العبارة الدالة بلفظها الصريح على حل رباط الزوجية يقع بها الطلاق فور صدورها .
٧٥١	١٢٠ع٢	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٩/٥/٧) ..
		٢ — وجوب إبداء الخصم لدفاعه فى الدعوى الموجهة إليه بكافة ما اشتملت عليه من طلبات حتى لو تعارض بعضها مع البعض الآخر . فصل الحكم فى طلب بطلان الزواج برفضه وبصحته قيام العلاقة الزوجية وثبوت وقوع الطلاق . لا خطأ ولا قصور .
٧٥١	١٢٠ع٢	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٩/٥/٧) ..
		٣ — تمسك الزوج الذى اعتنق الإسلام ببطلان زواجه إستنادا إلى شريعة اليهود الربانيين التى انعقد طبقا لأحكامها . وقت أن كان موسى الديانة لا يعد مرتدا عن الإسلام .
٧٥١	١٢٠ع٢	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/٥/٧) ...

الصفحة	القائمة	
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
١٨٧	٣١ ع ١٤	١ — للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته ولا يمكن لأى جهة قضائية البحث في ذلك إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية . استخلاص قاضى الموضوع لهذا التغير مسألة واقع . (الطن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/١/٢٩) ..
٤٦٣	٧٥ ع ١٤	٢ — عدم اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اتحد الطرفان في المذهب . اختصاص المجلس الملى للطائفة بنظرها . المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك . معترف به . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ . (الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) .. ..
٧٥١	٢٠ ع ٢٤	٣ — لا محل لمحاولة التوفيق بين الزوجين طبقا لنص المادة ٨٩٦ مرافعات إذا كان الزوج قد أشهر إسلامه قبل رفع الدعوى . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/٥/٧)
٧٥١	٢٠ ع ٢٤	٤ — الاعتقاد الدينى من الأمور التى تبنى الأحكام فيها على ظاهر اللسان دون بحث جديتها أو بواعثها ودواعيها . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/٥/١٧)
		المسائل الخاصة بالأجانب :
١٠٨	١٨ ع ١٤	١ — حق النيابة العامة فى الطعن فى مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب مقصور على الأحكام الصادرة فى بطلان الزواج . ليس من قبيل ذلك التعلق للغيبة والاعسار . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/١/١٥)



الصفحة	القاعدة	
٥٨٥	٢٤ ٩٤	٢ — النزاع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النيابة العامة خصما أصليا فيه بل طرفا منضما . عدم قبول الطعن بالنقض من جانبها في الأحكام الصادرة في النزاع . ( الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/٤/٩ )
٨٨٠	٢٤ ١٣٩	٣ — تقدير ما يخرج الزوج من قول صدر من زوجته وما لا يخرج من ذلك مسألة موضوعية . ( الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/٦/٤ )
١١٨٠	٣٤ ١٨٣	٤ — صيرورة المحاكم المختلطة — قبل إلغائها — مختصة بالنظر في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب الذين كانت لهم امتيازات في الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق فيها هو قانون أجنبي . إجازة اتفاقية موقرو لكل من الدول المتعاقدة التي لها محاكم قنصلية — ومنها المملكة المتحدة — الاحتفاظ بهذه المحاكم لتتولى القضاء — خلال فترة الانتقال التي تنتهى في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ — في مواد الأحوال الشخصية متى كان القانون الواجب التطبيق هو قانون تلك الدولة . ( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١ ) ... ..
١١٨٠	٣٤ ١٨٣	٥ — تعبير الأحوال الشخصية يشمل المسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . الحكم الصادر من محكمة القنصلية البريطانية — خلال فترة الانتقال السابقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية — بتعيين مدير لتركه . حكم صادر من جهة ذات اختصاص بإصداره . ( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١ ) ... ..
١١٨٠	٣٤ ١٨٣	الولاية على المال : ( انظر : ولاية على المال )

الصفحة	القائمة	إختصاص
		(أولا) الإختصاص القضائي الدولي .
		تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي . شرطه . إختصاص المحكمة التي أصدرته وفقا لقواعد الإختصاص القضائي الدولي الواردة في قانون الدولة التي صدر فيها الحكم دون قواعد الإختصاص النوعي أو المحلي . شرط التحكيم الوارد في العقد لا يتعلق بقواعد الإختصاص القضائي الدولي ولا يؤثر في تطبيقها . صدور الحكم وفقا لقواعد الإختصاص الدولي في القانون السوداني . الحكم بتنفيذه . لا مخالفة فيه للقانون .
٧١٧	٢٤١١٥	(الطنن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..
		(ثانيا) الإختصاص الولائي .
		” مجلس نقابة المحامين “
		١ - إختصاص مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي عند النزاع إذا لم يكن هناك اتفاق مكتوب بشأنها . مناط قبول طلب تقدير الأتعاب أن يكون متعلقا بعمل من أعمال المحاماة . شرط الاشتغال بالمحاماة منوط بوقت أداء العمل لا بوقت طلب التقدير .
٢١٠	٣٤١٤	(الطنن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ..
		٢ - عدم وجود الاتفاق الكتابي على أتعاب المحامي . للمحامي أو الموكل طريقان لطلب تقدير الأتعاب ، اللجوء إلى القضاء أو مجلس نقابة المحامين . قضاء المجلس بعدم إختصاصه بنظر الطلب على أساس أن الطالب لم يكن محاميا وقت الفصل فيه ، ثم لجوء المحامي إلى القضاء بطلب تقدير أتعابه .

الصفحة	القاعدة	
		رفض الحكم الدفع بعدم اختصاص المحاكم بالطلب والقضاء له بالأتعاب استنادا إلى كونه محاميا وقت مباشرة الأعمال القضائية . لا خطأ في القانون .
٦١١	٢٤ ٩٩	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٩) .. ..
		٣ - طلب المحامي الحكم بأتعابه باعتبارها مقدرة . قضاء الحكم في أسبابه ضمنا بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب تقدير أتعاب المحامي على أساس ما رآه من أن الاختصاص معقود لمجلس النقابة وحده لعدم وجود اتفاق مكتوب على تقدير الأتعاب . النص في المنطوق على رفض الدعوى لا يمنع مجلس النقابة المختص من نظر الطلب .
٢١٠	١٤ ٣٤	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٦٩) ... ..
		”المجلس الملى“
		عدم اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اتحد الطرفان في المذهب . اختصاص المجلس الملى للطائفة بنظرها . المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك . معترف به . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥
٤٦٣	١٤ ٧٥	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٦٩) .. ..
		”التعويض عن نزع الملكية“
		١ - عدم جواز النجاء ذوى الشأن مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض عن نزع الملكية أو مقابل الانتفاع . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت إجراءات تقدير التعويض التي ألزمها القانون باتباعها . تقدير المحكمة للتعويض المطالب به بدعوى مبتدأة . مخالفة ذلك لقواعد الاختصاص الولائي . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٨٦	١٤ ٧٩	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٦٩) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالعريقة التي يرسمها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على عقار . مخالف للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تجرده عن صفته الإدارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .
٦٦٨	١٠٨ ع ٢	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٣ — الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية — هيئة استئنافية — في مسألة اختصاص متعلق بالولاية . شرطه . المادة ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢
٦٦٨	١٠٨ ع ٢	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٤ — اختصاص لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية للنفعة العامة . اختصاص قضائي وفصل في خصومة . ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات اللجنة المذكورة قاصرة على النظر في مطابقة القرار لأحكام القانون من عدمه . لا يتسع الطعن أمام المحكمة الابتدائية للطلبات الجديدة ولو في صورة طلبات عارضة .
٧٢٤	١١٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..
		” التعويض عن الاستيلاء عند التعبئة “
		أحكام القوانين ٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . قواعد أمره . الاختصاص فيها متعلق بالنظام العام ولا تجوز مخالفته . اختصاص المحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير — وفقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — وهي قرارات إدارية . استثناء

الصفحة	القاعدة	
		من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . عدم اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى المبتدأة بطلب تقدير التعويض .
١٢٠٠	٣٤١٨٥	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
		” المحاكم الشرعية “
		حجية الحكم الشرعى النهاى . مناطها . صدوره فى حدود ولاية المحاكم الشرعية .
٤٦٣	٧٥ ١٤	( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢ ) ... ..
		” المحاكم المختلطة “
		صيرورة المحاكم المختلطة - قبل إلغائها - مختصة بالنظر فى المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب الذين كانت لهم امتيازات فى الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق فيها هو قانون أجنبى . إجازة اتفاقية مونترو لكل من الدول المتعاقدة التى لها محاكم قنصلية - ومنها المملكة المتحدة - الاحتفاظ بهذه المحاكم لتتولى القضاء - خلال فترة الانتقال التي تلتها فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - فى مواد الأحوال الشخصية متى كان القانون الواجب التطبيق هو قانون تلك الدولة .
١١٨٠	٣٤١٨٣	( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١ ) ... ..
		” المحاكم القنصلية “
		تعبير الأحوال الشخصية يشمل المسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . الحكم الصادر من محكمة القنصلية البريطانية - خلال فترة الانتقال

الصفحة	القاعدة	
		السابقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية — بتعيين مدير لركة . حكم صادر من جهة ذات اختصاص بإصداره .
١١٨٠	٣٤١٨٣	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... "التحكيم في منازعات القطاع العام"
		المنازعة بين شركة من شركات القطاع العام وبين هيئة عامة . إختصاص هيئة التحكيم بها . م ٦٦ قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوب إحالة الدعوى إليها . م ٦ من مواد إصدار هذا القانون .
٥٨٨	٢٤ ٩٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠) .. .. "دعوى الجمارك بقيمة الأشياء المهربة"
		إختصاص بمحاسن الدولة بطلبات التعويض عن القرارات الإدارية . دعوى الجمارك بالرجوع بقيمة الأشياء المهربة المحكوم بمصادرتها من اللجنة الجمركية تنفيذا لقرار المصادرة . هي من قبيل التعويضات المدنية التي يجوز الادعاء بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادي . إختصاص المحاكم بهذه الدعوى .
٦٠٧	٢٤ ٩٨	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠) ... .. "علاقات القانون الخاص"
		اشتراط جهة الإدارة على الملتزم استخدام عمال الملتزم السابق . اشتراط لمصلحة الغير . للاستفيد حق شخص مباشر يستطيع أن يطالب المتعهد بالوفاء به . علاقة المستفيد بالمتعهد علاقة عقدية من علاقات القانون الخاص . إختصاص القضاء العادي بنظر النزاع بشأنها .
٥٢٩	٢٤ ١	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق "نزاع اختصاص" — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢)



الصفحة	القاعدة	
		<p>”المجوز الإداري“</p> <p>المجوز الإدارية ليست من قبيل الأوامر الإدارية .  إختصاص المحاكم بنظر المنازعات المتعلقة بإجراءاتها أو إلغائها  أو عدم الاعتداء بها أو وقف الإجراءات الناشئة عنها كالمجوز  القضائية</p> <p>(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦ ) ... .. ١٩٩٠ ع ٣ ١٢٨٠</p>
		<p>”اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي“</p> <p>إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالمنازعة  في ملكية الأتبان الزراعية التي أصبحت محلا للاستيلاء . عدم  إختصاص المحاكم بنظر هذه المنازعة .</p> <p>(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) ... .. ١٩٩٠ ع ١ ٢٧٩</p>
		<p>”لجنة المنازعات الزراعية“</p> <p>عدم جواز الالتجاء إلى الجهات القضائية - في المنازعات  الزراعية - قبل طرح النزاع على اللجنة المشكلة وفقا للقانون  ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ قبل إلغائه بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ . الالتجاء  إلى المحكمة بعد صدور قرار اللجنة ليس بمثابة تظلم أو طعن فيه  وإنما هو ادلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى .</p> <p>رفع الدعوى المتعلقة بالمنازعات الزراعية قبل طرح المنازعة  على اللجنة وصدور قرارها فيه أمر ينصب على قبول الدعوى  أو عدم قبولها - لا يتصل بمسألة من مسائل الإختصاص  المتعلق بولاية المحاكم .</p> <p>(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦ ) ... .. ١٩٩٠ ع ٣ ١٢٧٦</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الاختصاص النوعي .
		١ — سماع الاشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يحيله عليه .
٦٤	١١ ع ١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/١/٨)
		٢ — حكم المحكمة الجزئية في دعوى قسمة أثير فيها نزاع حول الملكية . قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع بشان الملكية وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . عدم الطعن في هذا القضاء . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى . عدم جواز إثارة مسألة عدم الاختصاص أمام المحكمة المحال إليها . عدم رد الحكم المطعون فيه على دفع الطاعنة بصدد الاختصاص . لا قصور .
٣٧٥	٦٠ ع ١	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٤) .. .. .
		٣ — اشتغال قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر أداء بالدين على القضاء بإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع التظلم . اعتباره بمثابة حكم بعدم الاختصاص . جواز الطعن فيه على استقلال .
٥١٦	٨٣ ع ١	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) .. .. .
		٤ — منازعة الراسي عليه المزاد في صحة طلب إعادة البيع على مستوليه . اختصاص قاضي البيوع بالفصل فيها ولو كانت مبنية على أسباب موضوعية . قاضي البيوع — عند نظر هذه المنازعة — ليس قاضيا للأموال المستعجلة المادة ٧٠٠ مرافعات .
٦٣٢	١٠٣ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - توقيع حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضى .</p> <p>وجوب رفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذى وقع الحجز بموجبه وبصحة إجراءات الحجز معا . رفع دعوى ثبوت الحق قبل الحجز . وجوب رفع دعوى صحة الحجز أمام المحكمة التى رفعت إليها دعوى ثبوت الحق .</p>
٧٦٩	٢٤١٢٢	<p>(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٩) ... ..</p> <p>القانون الواجب التطبيق فى تحديد الاختصاص :</p> <p>تحديد الاختصاص يكون طبقا للقواعد القانونية المعمول بها وقت صدور الحكم بصفة نهائية . لاجل لتطبيق حكم المادة الأولى من قانون المرافعات السابق متى كان الحكم قد صدر بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون .</p>
١١٨٠	٣٤١٨٣	<p>(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٩) ... ..</p> <p><b>أدوية</b></p> <p>أنظر : إستيلاء " الإستيلاء على الأدوية " .</p>
١٣٦٣	٣٤٢١٢	<p>(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٩) ... ..</p> <p><b>إرتفاق</b></p> <p><b>الإرتفاقات الإدارية :</b></p> <p>اعتبار الارتفاقات الإدارية المقررة لخدمة مال عام أموالا عامة لتعلقها بالمال العام الذى تخدمه . عدم انقضائها إلا بانتهاء تخصيصها لهذه المنفعة أو تخصيصها لجهة تقع أخرى غير تلك التى من أجلها تقرر الارتفاق .</p>
٤٩٥	١٤ ٨٠	<p>(الطن رقم ٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٦٩) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	استئناف
		الأحكام الجائز استئنافها :
		١ - قضاء الحكم بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مثار نزاع . الطعن فيه على استقلال جائز . استئناف الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك لا يمتد إليه . الطعن بالنقض الموجه إلى هذا القضاء غير مقبول .
٤٥١٤	٧	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٧ ) ... ..
		٢ - استئناف الحكم الصادر في طلب رد القاضي . جوازه في حالة رد القاضي الجزئي أو قاضي المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا .
٢٦٣١٤	٤٢	( الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) ... ..
		٣ - قضاء المحكمة باختصاصها ولائيا . عدم جواز استئنافه إلا عند استئناف الحكم في الموضوع . فصل الحكم بنذب خبير في أساس الدعوى بتقرير مسئولية الطاعن . جواز استئناف الحكم في شقيه المتعلقين بالاختصاص وأساس الدعوى على استقلال . عدم الطعن فيه وفوات ميعاد الاستئناف . صيرورته حائزا قوة الأمر المقضي .
٧١٢٢	١١٤	( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		٤ - انتهائية الحكم الصادر وفقا للسادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تلحق الأحكام الابتدائية التي لم يتجاوز نطاق هذا القانون . طلب فوائد تعويضية أمام محكمة أول درجة بخلاف الفوائد القانونية المطلوبة أمام لجنة الفصل في معارضات نزاع الملكية . الحكم في الطلب الجديد قابل للطعن بالاستئناف .
٧٢٤٢	١١٦	( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الحكم بنذب خير . فصله في أسبابه في أساس الخصومة بتقريره انتقال العين للطاعن بحجة بحق الحكم المقرر لجهة الوقف . حكم قطعي في شق من الموضوع . جواز الطعن فيه بالاستئناف استقلالاً . عدم الطعن فيه في الميعاد . صيرورته نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضي .
٨١٧	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... ..
		٦ - الحكم بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى . عدم اعتبار طالب التدخل عندئذ خصماً في الدعوى الأصلية أو طرفاً في الحكم الصادر فيها . له مع ذلك استئناف الحكم بعدم قبول تدخله باعتبار أنه محكوم عليه في طلب التدخل . ليس له أن يتدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية .
١٢٤٢	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢) ... ..
		الأحكام غير الحائز استئنافها :
		١ - عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالاً في الحكم الصادر برد وبطلان عقد بيع قبل الفصل في موضوع الخصومة الأصلية . الحكم باعتبار هذا الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه بالنقض غير منتج . علة ذلك . المادة ٣٧٨ مرافعات .
٥٦٦	٢٤٩١	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢) ... ..
		٢ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين المطالب بإدراجه ضمن ديون التفليسة أو برفض طلب الوقف وفقاً لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من قانون التجارة . لا أثر لاختلاف الصياغة في النصين .
٦٩٩	٢٤١١٢	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩) ... ..
		وراجع : ( حكم . "الطعن في الحكم" )

الصفحة	القائمة	
		ميعاد الاستئناف :
		١ — توحيد المشرع ميعاد الطعن بالاستئناف . إلغاء الميعاد المنصوص في مواد الأوراق التجارية والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة . المادة ٤٠٢ مرافعات ملغى معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
٦٨٥	٢٤١١٠	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٢ — المعارضة في أمر أداء صادر استنادا إلى سند أذني . ليست من الدعاوى المستعجلة الواردة في المادة ٢/٤٠٢ مرافعات ملغى . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها ستون يوما .
٦٨٥	٢٤١١٠	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٣ — ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وهو عشرة أيام — مقصود به الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة . ماعداها . ميعاد استئنافه ستون يوما .
		(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق و ٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥) ... ..
١٠٦٢	٢٤١٦٥	رفع الاستئناف :
		”بعريضة“
		١ — دعاوى شهر الإفلاس المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم شمولها الدعاوى الأخرى المترتبة على الإفلاس أو الناشئة عن التفليسة .



الفاصلة	الصفحة
إستئناف الحكم الصادر في هذه الدعاوى الأخيرة والتي لم ينص القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة . بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب .	
(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..	١٠٣٦ ع ٢٦١
”الإستئناف الفرعى“	
٢ - رفع الاستئناف من المطعون ضده بالإجراءات المعتادة أثناء نظر الاستئناف المرفوع من الطاعن . استئناف فرعى مقبول . انتهى بأنه رفع بعد الميعاد غير منتج .	
(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ..	٢٢٣ ع ٣٥
٣ - رفع الاستئناف المقابل بعد الميعاد . اعتباره استئنافا فرعيا . المادة ٤١٣ مرافعات .	
(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦) ... ..	٢٦٣ ع ٤٢
٤ - عدم جواز رفع الاستئناف المقابل أو الفرعى من غير المستأنف عليه فى الاستئناف الأصيل .	
(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢) ... ..	١٢٤٨ ع ١٩٣
صحيفة الاستئناف :	
البطلان المنصوص عليه بالمادة ٤٠٥ مرافعات مانعى . قصره على إغفال بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف . البيانات الواجب مراعاتها فى صحيفة افتتاح الدعوى . سريان القواعد العامة فى البطلان عليها . إتخاذ المستأنف موطناً مختاراً فى صحيفه الاستئناف . انتفاء وجه الضرر من عدم بيان محل إقامته الصحيح .	
(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..	١٣٢٢ ع ٢٠٦

الصفحة	القاعدة	
		قيد الاستئناف :
		عدم قيد الاستئناف في نفس اليوم الذي قدمت فيه صحيفته إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم . لا أثر له . ( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق ١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ )
١٠٦٢	٢٤١٦٥	.. .. .. .. ..
		إعلان الإستئناف :
		١ — عدم إعلان الإستئناف بعريضة في الميعاد طبقا للمادة ٤٠٦ مكررا مرافعات قبل تعديلها . بطلان الإستئناف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لا يزيله الحضور . عدم انطباق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات على الحالة التي يرفع فيها الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المقرر لإعلانه . ( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦ )
٢٥٧	٤١٤	.. .. ..
		٢ — عدم جواز تمسك المستأنف عليه الذي صح إعلانه بالإستئناف ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم في النيابة لعدم كفاية التحريات . ( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ )
٣٦٨	٥٩٤	.. .. ..
		٣ — ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ مرافعات بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاة هذا الميعاد . إعتبار الإستئناف كأن لم يكن . تقريره لمصلحة المستأنف عليه . عدم تعلقه بالنظام العام . ( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٧ )
٥٢٢	٨٤٤	.. .. ..

الصفحة	القاعدة	
		الحصوم في الاستئناف :
		١ - عدم فصل المحكمة الاستئنافية في طلب التدخل . إعتبار طالب التدخل خارجا عن الحصومة . عدم جواز تدخله أو اختصاصه في الطعن بالنقض .
١٢٨	٢١ ع ١	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
		٢ - عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . لا يكفي اختصاصه أمام محكمة أول درجة . بطلان الاستئناف بالنسبة لأحد الحصوم . عدم اعتباره خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم الاستئنافي .
١٩٣	٢٢ ع ١	(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ..
		نطاق الاستئناف :
		١ - الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية، على أساس ما قدم فيها من أدلة ودفع وما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين إبداءه أمام محكمة أول درجة .
٤٠٤	٦٥ ع ١	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... ..
		٢ - قصد المستأنف إلغاء الحكم الابتدائي والحكم السابق عليه فيما تضمنه من قضاء قطعي . إعتبار عريضة الاستئناف شاملة لطلب استئناف الحكيم معا .
٤٦٩	٧٦ ع ١	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٥) ... ..
		٣ - الاستئناف يطرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف . إمتناع إعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى متى استنفدت ولايتها في نظر النزاع . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٥١٦	٨٣ ع ١	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - تنتقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى فيها من دفع وأوجه دفاع . لا يلزم أن ينص بصفة خاصة بصحيفة الاستئناف ، على استئناف الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع المشار إليها فيها . إفعال ذكرها . لا يعتبر قبولها يمنع من طلب إلغائها .
٦٦٢	٢٤١٠٧	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٣) .. ..
		٥ - عدم رفع الطاعن الثانى إستئنافا عن الحكم الابتدائى الذى استأنفه الطاعن الأول . عدم قضاء الحكم الابتدائى قبل الطاعن الثانى بأكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائى . الطعن منه على الحكم الإستئنافى بالنقض غير مقبول .
١٢٩٦	٢٤٢٠٢	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) .. ..
		نظر الإستئناف :
		الإدعاء بالمقاصة القضائية . وجوب رفعه بدعوى أصلية أو فى صورة طلب عارض يبدى شفاها فى الجلسة وفى حضور الخصم أو يقدم للمحكمة بصحيفة تعان للتصم قبل يوم الجلسة . عدم قبول الطلبات العارضة أمام محكمة الإستئناف .
٩٩٦	٢٤١٥٧	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) .. ..
		سلطة محكمة الإستئناف :
		سلطة محكمة الإستئناف فى الاعتداد على التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى إذا رأت أن فيه ما يكفى لتكوين عقيدتها .
٣٤٩	١٤ ٥٦	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) .. ..

الصفحة	القاعدة	الحكم في الاستئناف :
		١ - محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا ما ألغت الحكم الابتدائي ببحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب كافية لجملة .
٨٨	١٤ ١٥	(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... ..
٩٥	١٤ ١٦	(والطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... ..
		٢ - القضاء بالغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره بما يسقط عنه حجته . ولئن كانت لا تجوز الإحالة إلى ما ألغى من الحكم إلا أنه لا يعيب الحكم الاستئنافي أن يحيل في بيان الوقائع إلى ما ورد بالحكم الابتدائي الملغى .
٩٥	١٤ ١٦	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... ..
		٣ - قضاء الحكم بنذب خبير في أسبابه قطعيا بالزام الطاعن بالريع باعتباره غاصبا . عدم الطعن في هذا الحكم . صيرورة هذا القضاء حائزا لقوة الأمر المقضى . ما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه بشأن هذا البحث يعد نافلة .
١٥٥	١٤ ٢٦	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٢) ... ..
		٤ - الغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها تفنيذ ذلك الحكم متى أقامت قضاءها على أسباب تكفي لجملة .
٥٥٠	٢٤ ٨٨	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... ..
		٥ - عدم التزام محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى . حسبها تضمين حكمها بيان أسباب عدم أخذها بهذه النتيجة . حقها في الأخذ بقريضة لم تقدم إلى المحكمة الابتدائية . المادة ٤١٠ مرافعات ملغى .
٧٠٩	٢٤ ١١٣	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الدعوى بالبينه . حسمه في أسبابه المرتبطة بالمنطوق الجدل الذي ثار بين الطرفين حول جواز الإثبات بالبينه . صيرورة هذا القضاء القطعي الوارد في الأسباب نهائيا لعدم رفع إستئناف عنه استقلالا . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإثبات بالبينه . مخالفته للقانون .
١٠٩٠	٢٤١٦٨ ع	(الطن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ... ..
		٧ — قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى التزوير استنادا إلى عجز المدعى عن الإثبات دون مناقشة الدليل الذي حصلته محكمة أول درجة . قصور .
١٣٣٥	٣٤٢٠٧ ع	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		” الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن “
		٨ — اعتبار الاستئناف كأن لم يكن — في حالة قابلية موضوعه للتجزئة — بالنسبة لأحد المستأنف عليهم . لا يستتبع اعتباره كذلك بالنسبة للباقيين .
٥٢٢	١٤٨٤ ع	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..
		٩ — ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ مرافعات بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاة هذا الميعاد . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . تقريره لمصلحة المستأنف عليه . عدم تعلقه بالنظام العام .
٥٢٢	١٤٨٤ ع	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	إستيلاء
		(١) الاستيلاء الناقل للملكية .
		١ — الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ ، ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها وليس مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . قرار وزير التكوين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بالاستيلاء على الأقطان . ليس من شأنه نقل الملكية . بقاء الملكية لمالكها حتى يحصل الاستيلاء بالمعنى القانوني . لا يفتى عن ذلك إرسال بيان بتلك الأقطان .
١٢٠	١٤ ٢٠	( الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦ ) ... ..
		٢ — عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم . المادة ٩٧ مدنى معجلة . جواز تملكها بالاستيلاء وفق نص المادة ٨٧٤ مدنى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ .
٣٦٨	١٤ ٥٩	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ) ... ..
		٣ — خروج الأراضى الداخلة فى زمام البلاد عن نطاق الأراضى غير المزروعة التى كان يجوز تملكها بالاستيلاء .
٣٦٨	١٤ ٥٩	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ) ... ..
		(ب) الاستيلاء المؤقت على العقارات .
		١ — الاستيلاء المؤقت على العقارات فى الأحوال المستعجلة . سلطة استثنائية للحافظ مقيدة بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إنابة غيره فى إصدار قرار الاستيلاء . المادة ١٧ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٦٦٨	٢٤ ١٠٨	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — وجوب أن يكون قرار المحافظ بالاستيلاء المؤقت مكتوباً ومحدداً فيه مدة الاستيلاء . حلة ذلك . المادة ١٨ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
٦٦٨	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٣ — عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي يرسمها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على عقار . مخالف للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تجرده من صفته الإدارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .
٦٦٨	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		(ج) الإستيلاء عند التعبئة العامة .
		١ — الاستيلاء طبقاً للرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعبئة العامة . تقدير التعويض تختص به اللجان المشار إليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . قرارات التقدير تظل فيما يتعلق بمواعيد الطعن فيها وإجراءاته محتفظة بأحكام المادة ١٢ من قانون التعبئة . مفاد ذلك . حصول الطعن في قرار التقدير بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة واتباع إجراءات خاصة للفصل في المعارضة واعتبار الحكم الذي يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .
١٢٠٠	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
		٢ — أحكام القواين ٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمره . الاختصاص فيما يتعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته . اختصاص المحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير — وفقاً للمادة ٤٧

الصفحة	القاعدة	
		من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - وهي قرارات إدارية . استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . عدم اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى المبتدأة بطلب تقدير التعويض .
١٢٠٠	٣٤١٨٥	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
		(د) الاستيلاء على الأدوية .
		١ - الاستيلاء على المهمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية ومخازن الأدوية والمستودعات وتسليمها إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية وفقا للقانون ٢١٢ سنة ١٩٦٠ . التزام كل شخص لديه أموال للأفراد والهيئات التي تم الاستيلاء على ماله بها أو يكون مدينا لأي منها بتقديم بيان بذلك إلى وزير التموين . ليس في نصوص هذا القانون ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير . عدم إلزام الدائنين بتقديم بيان عن ديونهم .
١٣٦٣	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠) ... ..
		٢ - عدم حلول المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية أو غيرها من الهيئات محل المستولى لديهم في حقوقهم والتزاماتهم . بقاء المستولى لديهم مسئولين عن سداد ديون منشأتهم لدائنيها .
١٣٦٣	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠) ... ..
		٣ - بطلان كل عقد أو تصرف أو إجراء يتم بالنسبة للأشياء المستولى عليها طبقا للقانون ٢١٢ سنة ١٩٦٠ . هذا البطلان الذي يلحق التصرفات التالية لعملية الاستيلاء ، لا يتعدى إلى تنفيذ العقود والالتزامات القائمة التي تظل سارية ونافذة . الاستيلاء يلحق البضاعة التي ترد في تاريخ لاحق للقانون تنفيذا لعقود سابقة .
	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٣٦٣	٣٤٢١٢	٤ — الاستيلاء على دفاتر المنشأة وأوراقها ومستنداتها طبقا للمادة ٦ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لفترة محددة . تعذر مطالبة الدائن للمدين — المستولى لديه — بدينه وفوائده خلال هذه الفترة . لا تؤدي هذه الاستعالة المؤقتة إلى انقضاء الالتزام. (الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ — جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠) .. ..
		( هـ ) الاستيلاء في الإصلاح الزراعي . ( انظر : إصلاح زراعي )
		<u>إصلاح زراعي</u>
		تقدير قيمة الأطيان :
١٤٤	٢٤ ١٤	تقدير ثمن الأطيان الزراعية وفقا لقوانين الرسوم القضائية والشهر والإصلاح الزراعي . مناطها تطبيق أحكام تلك القوانين . عدم تعديها إلى تقدير أسعار المثل في معاملات الناس . (الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) .. ..
		اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي :
٢٧٩	٤٤ ١٤	اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالمنازعة في ملكية الأطيان الزراعية التي أصبحت محلا للاستيلاء . عدم اختصاص المحاكم بنظر هذه المنازعة . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦) .. ..
		لجنة المنازعات الزراعية :
		عدم جواز الالتجاء إلى الجهات القضائية — في المنازعات الزراعية — قبل طرح النزاع على اللجنة المشكلة وفقا للقانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ قبل إلغائه بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .

الصفحة	القاعدة	
		<p>الالتجاء إلى المحكمة بعد صدور قرار اللجنة ليس بمثابة تعظم أو طعن فيه وإنما هو إدلاء يطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى . رفع الدعوى المتعلقة بالمنازعات الزراعية قبل طرح المنازعة على اللجنة وصدور قرارها فيه . أمر ينصب على قبول الدعوى أو عدم قبولها . لا يتصل بمسألة من مسائل الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم .</p>
١٢٧٦٣	١٩٨٣	<p>(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ..</p> <p>الحقوق المبنية على الأرض المستولى عليها :</p> <p>١ — استئصال قيمة الدين المضمون برهن أو اختصاص أو امتياز المنقولة بها الأرض المستولى عليها طبقا لقانون الإصلاح الزراعي من قيمة التعويض وفقا للمادة السابعة من القانون المذكور . شرط ذلك . ثبوت حق الرهن أو الاختصاص أو الامتياز طبقا للقواعد العامة وفي الحدود التي نص عليها فيها .</p>
٨٤٥	١٣٣٢	<p>(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... ..</p> <p>٢ — الامتياز المقر لثمن العقار المبيع . وجوب شهره بالقيده حتى يسرى قبل الغير ولو كان البيع مسجلا . عدم الشهر يترتب عليه — مع عدم سريانه قبل الغير — بقاء ذمة المشتري مشغولة بمقدار ما عليه من دين لينفذ به البائع على أموال المشتري . لا محل لتطبيق حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي في هذه الحالة .</p>
٨٤٥	١٣٣٢	<p>(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		تجاوز الحد الأقصى للملكية الزراعية :
		وقوع البيع صحيحا طبقا لأحكام القانون المدنى . بقاؤه صحيحا بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى ولو كان من شأنه أن يجعل المتصرف إليه مالكاً أكثر من الحد المقرر . خضوع الزيادة فى هذه الحالة لأحكام الاستيلاء لدى المتصرف إليه .
١٢٨٩	٢٤٢٠١	(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٨) ... ..
		قسمة الأرض الزراعية :
		انصراف حكم المادة ٢٧ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلى التصرفات والوقائع التى تكسب ملكية الأتبان الزراعية وتؤدى إلى تجزئتها لأقل من خمسة أفدنة . عدم انصرافه إلى قسمة هذه الأتبان بين الشركاء على الشيوع . طه ذلك .
١١٦٤	٣٤١٨٠	(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٦) ... ..
		إعتراض الخارج عن الحصومة
		الحكم بصحة ونفاذ عقدي بيع . تسجيل المشتري صحيفة الدعوى . حجية هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذى سجل عقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى . اعتبار البائع ممثلاً له فى تلك الدعوى . جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الحصومة على الحكم المذكور .
٢٩٢	٤٦	(الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... ..



الصفحة	القاعدة	إعلان
		بيانات ورقة الإعلان :
		١ — إغفال المحضر ذكر عدم وجود الشخص المراد إعلانه في موطنه . بطلان الإعلان .
٨٤	١٤ ع ١٤	( الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩ ) ... ..
		٢ — عدم ذكر الساعة في ورقة الإعلان . لا جدوى من تمسك المطعون ضده بذلك ما دام لم يدع حصول الإعلان في ساعة لا يجوز إجراؤه فيها .
١٣٠٣	٣ ع ٢٠٣	( الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣ ) ... ..
		٣ — عدم وضوح خط المحضر في خصوص ذكر اسمه وفي توقيعه . لا عيب . تحقق ما قصدت إليه المادة ١٠ مرافعات .
١٣٢٢	٣ ع ٢٠٦	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ ) ... ..
		٤ — عدم إدعاء الخصم بأن من قام بإعلان صحيفة الاستئناف إليه من غير المحضرين . عدم جدوى تمسكه ببطلان الصحيفة لاختلاف توقيع المحضر على أصل إعلانها وصورته .
١٣٢٢	٣ ع ٢٠٦	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ ) ... ..
		الإعلان في الموطن الأصلي :
		تحديد المادة ١٠ مدني للموطن بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . تصوير واقعي يرتكز على الإقامة الفعلية . مكان تلقى العلم دون الإقامة فيه ليس موطننا .
٨٠٢	٢٤ ع ١٢٧	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٥ و ١٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الإعلان في المحل المختار :
		١ — إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته . أن يتخذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . (الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... .. ١٤ ع ١٤ ٨٤
		٢ — إعلان الطعن في مواجهة الوكيل . شرط صحته . اتخاذه محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... .. ٥٢ ع ١٤ ٣٢٥
		الإعلان في النيابة :
		١ — عدم جواز تمسك المستأنف عليه الذي صح إعلانه بالإستئناف ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم في النيابة لعدم كفاية التحريات . (الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... .. ٥٩ ع ١٤ ٣٦٨
		٢ — تسليم صورة إعلان الطعن الموجه للشركة لجهة الإدارة لغلق مركزها . صحيح . تسليم صورة الإعلان للنيابة . لا يكون إلا عند الامتناع عن تسليمها أو عن التوقيع على أصل الإعلان بالإستلام . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. ١٦٠ ع ٢٤ ١٠٢٦
		٣ — كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر يخضع لتقدير محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) ... .. ١٦٤ ع ٢٤ ١٠٥٧
		الإعلان في الإدارة :
		تسليم صورة ورقة الإعلان لجهة الإدارة في ذات اليوم الذي يتوجه فيه المحضر إلى موطن المعلن اليه . غير لازم . (الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق و ٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥) ... .. ١٦٥ ع ٢٤ ١٠٦٢

الصفحة	القاعدة	
		إعلان رجال الجيش :
		١ - مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثلها مثل المحضر تماما .
٤٠٠	١٤ ٦٤	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٩) ... ..
		٢ - تسليم صورة إعلان تقرير الطعن للنيابة لا يعتبر إعلانا صحيحا للطعون عليهما الأول والثاني - ضابطين بالقوات المسلحة - بتقرير الطعن .
٤٠٠	١٤ ٦٤	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٩) ... ..
		توقيع الجزاء على المحضر
		الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ مرافعات . مقررة لصالح الخزينة العامة . ليس للخصم مصلحة في النعي على الحكم إغفاله توقيع هذا الجزاء على المحضر الذي تسبب بخطئه في بطلان الإعلان .
٨٤	١٤ ١٤	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٩/١/١٩٦٩) ... ..
		أعمال تجارية
		السند الإذني :
		إعتبار السند الإذني عملا تجاريا اذا كان من وقع السند تاجرا أو كان السند مترتبا على معاملة تجارية . لا يكفي إدراج شرط الاذن لاعتبار السند عملا تجاريا .
٩٧٩	١٥٥ ٢٤	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		التصرفات التجارية المختلطة :
		تجارية التصرف بالنسبة لأحد المتعاقدين ومدنيته بالنسبة للآخر . وجوب اتباع قواعد الاثبات في المواد المدنية على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له . عدم جواز اثبات وفاء الدين إلا طبقا لقواعد الاثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة للدائن تصرفا مدنيا واو كان بالنسبة للمدين تصرفا تجاريا . (الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... .. ١١٨٠ ٣٤١٨٣
		وراجع : (أوراق تجارية)
		<u>إفلاس</u>
		بطلان تصرفات المفلس خلال فترة الرتبة :
		بطلان تصرفات المدين المفلس وفقا للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة . شرطه . أن يصدر التصرف خلال فترة الرتبة وأن يعلم المتصرف إليه باختلال أشغال المدين . (الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... .. ٥٥٠ ٢٤٨٨
		وقف إجراءات التفليسة :
		١ - حصول المنازعة في إدراج الدين ضمن ديون التفليسة . ليس للدائن أن يطلب وقف إجراءات التفليسة حتى يتحدد معالمها في أصولها وخصومها وإنما له طلب الوقف حتى يفصل في المنازعة في دينه . (الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩) ... .. ٦٩٩ ٢٤١١٢
		٢ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين المطالب بإدراجه ضمن ديون التفليسة أو برفض طلب الوقف وفقا لمفهوم عبارة النصين

المادة	المقدمة
العربي والفرنسي للسادة ٣١٤ من قانون التجارة . لا أثر لاختلاف الصياغة في النصين .	
(الطن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩) ... ..	١١٢ ع ٢٩٩
الدعاوى الناشئة عن التفليسة :	
دعاوى شهر الإفلاس المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم شمولها للدعاوى الأخرى المترتبة على الإفلاس أو الناشئة عن التفليسة . استئناف الحكم الصادر في هذه الدعاوى الأخيرة والتي لم ينص القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة . بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب .	
(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..	١٦١ ع ٢ ١٠٣٦
<u>التزام</u>	
مصادر الإلتزام :	
(أولا) العقد :	
”سبب الإلتزام“	
١ — عدم ذكر سبب الإلتزام في العقد لا يؤدي إلى بطلانه . افتراض وجود سبب مشروع للإلتزام ما لم يقدّم الدليل على غير ذلك . المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدني .	
(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..	١٠٢ ع ٢ ٦٢٧
”الاشتراط لمصلحة الغير“	
٢ — المتفع في الاشتراط لمصلحة الغير يكسب حقا مباشرا من العقد ذاته المبرم بين المشرط والمتعهد . تعيين المتفع يكون بشخصه أو بوصفه شخصا مستقبلا أو من الممكن تعيينه وقت أن ينتج العقد أثره .	
(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩) ... ..	١١١ ع ٢ ٦٩٣

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اشتراط جهة الإدارة على الملتزم استخدام عمال الملتزم السابق . اشتراط لمصلحة الغير . للاستفيد حتى شخصي مباشر يستطيع أن يطالب المتعهد بالوفاء به . علاقة المستفيد بالمتعهد علاقة عقدية من علاقات القانون الخاص . اختصاص القضاء العادي بنظر النزاع بشأنها .
٥٢٩	٢٤	١ ... (الطن رقم ٢ لسنة ٣٥ تنازع اختصاص - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ...
		«الالتزام بنتيجة»
		٤ - الالتزام بتحقيق نتيجة إيجابية . عبء إثبات تحقق هذه النتيجة . وقوعه على عاتق المدين . ما على الدائن إلا أن يثبت الالتزام .
٩٢٩	٢٤	١٤٨ ... (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ...
		«الالتزام بعناية»
		٥ - مسؤولية الطبيب الذي اختاره المريض أو نائبه لعلاج . ماهيتها . مسؤولية عقدية . التزام الطبيب . التزام بعناية .
١٠٧٥	٢٤	١٦٦ ... (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ...
		٦ - اعتبار التزام الطبيب التزاما ببذل عناية . مقتضاه . عبء إثبات عدم بذل العناية الواجبة يقع على المريض . إثبات المريض واقعة ترجح إهمال الطبيب . انتقال عبء الإثبات إلى الطبيب .
١٠٧٥	٢٤	١٦٦ ... (الطن رقم ١١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ...
		وراجع : (ع . عقد)
		(ثاميا) العمل غير المشروع .
		علاقة الطبيب بالجهة الإدارية التي يتبعها . تنظيمية وليست تعاقدية . المدين بالتزام تعاقدى . عدم مسؤوليته عن عمل الغير



الصفحة	القاعدة	
		إلا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه التعاقدى . مسئولية الطبيب في مستشفى عام عن الضرر الذى يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب المساعد . مسئولية تقصيرية .
١٠٩٤	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... .. وراجع : ( م . مسئولية ) ( ثالثا ) القانون .
		١ - علاقة الموظف بالدولة . ماهيتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون . خلو القانون من هذه القاعدة لا يؤثر في وجوب التزام الموظف بها . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
٩١٤	٢٤١٤٦	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... .. ٢ - إخلال الموظف بالالتزامات التى تفرضها عليه وظيفته إذا أضر بالدولة . أثره . مساءلته مدنيا طبقا للقواعد العامة .
٩١٤	٢٤١٤٦	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... .. ٣ - جواز التعدى بالعرف في حالة وجود نص تشريعى .
١٠١٧	٢٤١٥٩	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. ٤ - طلب الحكم بالأحقية في صرف بدل الإقامة بالكامل . اعتباره من قبيل طلبات التسوية التى تستند إلى حق ذاتى مقرر مباشرة في القانون غير رهين بإرادة الإدارة . ما تقوم به الإدارة في هذا الشأن مجرد أعمال تنفيذية وليست قرارات إدارية . عدم تقيد الطعن فيها بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
١١٣٠	٣٤١٧٤	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٣ ق "رجال القضاة" - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذ الإلتزام :
٩٢١	١٤٧	١ — اتفاق العاقدین على ما يخالف العرف التجارى . عدم جواز الاستناد الى العرف لتحلل من الإلتزامات الناشئة عن هذا الاتفاق . (الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		٢ — الحظر الوارد فى المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد . عدم شموله التصرف القانونى فى حد ذاته والإلتزامات التى يترتبها . اقتصر الحظر على تنفيذ التعهد ، أى على عملية دفع النقد المصرى بطريق الوفاء أو المقاصة أو غيرها من طرق انقضاء الإلتزام الذى يكون تنفيذه بالتعامل بالنقد المصرى . (الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
١١٨٠	١٨٣ ع ٣	٣ — المهلة التى تمنحها المحكمة للمدين لتنفيذ التزامه طبقاً للمادة ٣/٣٤٦ مدنى . رخصة خولها المشرع لقاضى الموضوع إن شاء أعمالها وإن شاء حبسها عن المدين . عدم بيان الأسباب المبررة لذلك من ظروف الدعوى وملايساتها . لا قصور . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
١١٩٣	١٨٤ ع ٣	٤ — منح المدين المتأخر أجلاً للوفاء . رخصة من إطلاقات قاضى الموضوع . عدم بيان الحكم الاعتبارات التى اعتمد عليها فى رفض منح مهلة الوفاء . لا قصور . (الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... ..
١٢٩٦	٢٠٢ ع ٣	” حق الحبس “ ٥ — عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بحق الحبس . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..
١٥٥	٣٦ ع ١	

الصفحة	القاعدة	
		”الدفع بعدم التنفيذ“
		٦ — الدفع بعدم التنفيذ . شرطه . أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء . المادة ١٦١ مدني .
١١١٨	٢٤١٧٢	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٢) ... — ...
		أوصاف الالتزام :
		”الأجل“
		إضعاف التأمينات بفعل الدائن . أثره . لا يسقط حق المدين في الأجل .
٣٠٣	٤٨١٤	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... — ...
		انتقال الالتزام :
		”حوالة الحق“
		عدم دفع المقابل في الحوالة لا يجعلها صورية . م ٣٠٨ مدني .
١٢٢٠	٣٤١٨٨	(الطن رقم ٣٨٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠) ... — ...
		إنقضاء الالتزام :
		(١) الوفاء .
		١ — للمدين في أية حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ الجبري التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء . نص المادة ٦٤٦ مرافعات لایقیده .
١٣٥	٢٢١٤	(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١) ... — ...
		٢ — إرسال حوالة بريدية بقيمة الدين . لا تبرأ ذمة المدين بمجرد إرسالها بل بقبض قيمتها فعلا . على المدين إثبات ذلك .
١٢٣	٣٥١٤	(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ... — ...



الصفحة	القاعدة	
١٢٩٦	٣٤٢٠٢ع	٣ — منح المدين المتأخر أجلا للوفاء . رخصة من إطلاقات قاضى الموضوع . عدم بيان الحكم الاعتبارات التى اعتمد عليها فى رفض منح مهلة الوفاء . لاقصور . (الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... ..
١٣٢٢	٣٤٢٠٦ع	٤ — الفوائد . ماهيتها . تعويض قانونى عن التأخير فى الوفاء بالالتزام بدفع مبلغ من النقود . استحقاقها من تاريخ المطالبة الرسمية متى كان المبلغ معلوم المقدار وقت الطلب . المادة ٢٢٦ مدنى . رفض الحكم القضاء بها مع عدم بيان سبب الرفض . قصور . (الطن رقم ١١٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		(ب) المقاصة . " المقاصة القانونية "
٩٩٦	٢٤١٥٧ع	١ — شرط المقاصة القانونية خلو الدين من النزاع وكونه معلوم المقدار . المقاصة فيها معنى الوفاء الاجبارى . (الطن رقم ٣١٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		" المقاصة القضائية "
٩٩٦	٢٤١٥٧ع	٢ — الإدعاء بالمقاصة القضائية . وجوب رفعه بدعوى أصلية أو فى صورة طلب عارض يبدى شفاها فى الجلسة وفى حضور الخصم أو يقدم للحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة . عدم قبول الطلبات العارضة أمام محكمة الاستئناف . (الطن رقم ٣١٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		(ج) اتحاد الذمة . حين يرث الدائن المدين لا يرث الدين الذى على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين . عدم انقضاء الدين باتحاد الذمة بالنسبة لتصبيه الميراثى . (الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ... ..
٧٦٩	٢٤١٢٢ع	

الصفحة	القاعدة	
		( د ) استحالة التنفيذ .
		١ — انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي . تحمل المدين بالالتزام الذي استحال تنفيذه تبعه هذه الاستحالة . المادة ١٥٩ مدني .
٤٣٢	١٤٧٠	( الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ ) .. ..
		٢ — الاستيلاء على دفاتر المذشاة وأوراقها ومستنداتها طبقا للمادة ٦ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لفترة محددة . تعذر مطالبة الدائن للمدين — المستولى لديه — بدينه وفوائده خلال هذه الفترة . لا تؤدي هذه الاستحالة المؤقتة إلى انقضاء الالتزام .
١٣٦٣	٣٤٢١٢	( الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠ ) .. ..
		<u>إمتياز</u>
		أنظر : تأمينات عينية " إمتياز " .
		<u>أمر أداء</u>
		طلب الأمر :
		١ — عدم إصدار أمر الأداء لتخلف شروط إصداره . اتباع إجراءات وقواعد الدعوى المبتدأة دون نظر لإجراءات طلب أمر الأداء التي انتهت بالرفض .
٧٣٢	٢٤١١٧	( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		٢ — بطلان أمر الأداء لعدم توافر شروط الدين . عدم امتداده إلى طلب الأمر . بقاء أثره في قطع التقادم . إلغاء الأمر . أثره . زوال ما كان للأمر من أثر في قطع التقادم .
١١٣٧	٣٤١٧٦	( الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - سقوط الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات في حالة الحكم بسقوط الخصومة . انطباق هذا المبدأ على حالة ترك الخصومة . ترك الدائن دعواه في المعارضة في أمر الأداء الصادر لصالحه يترتب عليه إلغاء طلب الأمر وزوال أثره في قطع التقادم وسقوط الحكم بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين .
١١٣٨	٣ع١٧٦	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠٠٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) ... ..
		٤ - ليس للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة محام إجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم جواز الاعتراض عليه بأن التوكيل لا حق مالم ينص القانون على غير ذلك . عدم اشتراط أن يكون بيد المحامي توكيل من الدائن عند طلب إصدار أمر الأداء باسم هذا الدائن .
١١٨٠	٣ع١٨٣	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٢٠٠٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
		”التكليف بالوفاء“
		٥ - التكليف بالوفاء السابق على أمر الأداء ليس تنبيهاً بقطع التقادم .
١١٣٨	٣ع١٧٠	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠٠٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) ... ..
		٦ - العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء . ماهيتها . بديل ورقة التكليف بالحضور . شرط التكليف بالوفاء . عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . هو شرط لصدور الأمر .
١١٧٠	٣ع١٨١	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠٠٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٦) ... ..
١٢٢٠	٣ع١٨٨	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠٠٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		المعارضة في أمر الأداء :
		رفع المدين معارضة في أمر الأداء لا يقطع التقادم . إجراء صادر من المدين لامن الدائن ولا يفيد الإقرار بالدين .
١١٣٨	٣٤١٧٦	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) ... ..
		إستئناف حكم المعارضة في الأمر :
		المعارضة في أمر أداء صادر استنادا إلى سند إذني . ليست من الدعاوى المستعجلة الواردة في المادة ٢/٤٠٢ مرافعات ملغى . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها ستون يوما .
٦٨٥	٢٤١١٠	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		<u>أمر على عريضة</u>
		ينسقط الأمر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . عدم تعلق هذا السقوط بالنظام العام . وجوب التمسك به ممن صدر ضده الأمر . جواز التزول عن هذا السقوط صراحة أو ضمنا .
٣٨٨	١٤٦٢	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ... ..
		<u>أموال</u>
		الأموال العامة :
		”تملكها بالتقادم“
		١ - عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . إتهاء تخصيصها للنفقة العامة . جواز تملكها بالتقادم بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .
٨٨	١٥١٤	(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... ..

الصفحة	القاعده	
		<b>”الارتفاقات الإدارية“</b>
		٢ — اعتبار الارتفاقات الادارية المقررة لخدمة مال عام أموالا عامة لتعلقها بالمال العام الذي تخدمه . قدم اقتضاؤها إلا بانتهاء تخصيصها لهذه المنفعة أو بتخصيصها لجهة تقع أخرى غير تلك التي من أجلها تقرر الارتفاق .
٤٩٥	١٤ ٨٠	( الملحق رقم ٨٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٧ ) .. .. الأموال الخاصة بالدولة :
		عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم . المادة ٩٧٠ مدنى معدلة . جواز تملكها بالاستيلاء وفق نص المادة ٨٧٤ مدنى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
٣٦٨	١٤ ٥٩	( الملحق رقم ٩٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ) .. .. إنابة قضائية
		طلب الانابة القضائية يكون بالطريق الدبلوماسى . تعذر طلبها فى حالة قطع العلاقات السياسية .
٣٣٧	١٤ ٥٤	( الملحق رقم ٤٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ ) .. .. أهلية
		تصرف السفه : التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الحجر . يكفى لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو واطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما .
١٨٢	١٤ ٣٠	( الملحق رقم ٩١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٨ ) .. ..

## تصرف المعتوه :

تصرفات المعتوه . بطلانها بطلانا مطلقا — في ظل القانون المدني القديم — منذ ثبوت حالة العته . لم يكن القانون المذكور يشترط علم المتصرف إليه بهذا العته . يكفي استدلال المحكمة على قيام حالة العته وقت صدور التصرف .

(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ٩٣ ع ٢٤ ٧٨٠

## أوراق تجارية

## السند الإذني :

١ — السند الإذني المحرر على بياض — الذي لم يذكر فيه اسم المستفيد — يعتبر كالسند لحامله بالنسبة إلى انتقال ملكيته بالمناولة من يد إلى يد دون حاجة إلى تحويل بالتظهير ومن حق حامله أن يطالب بقيمته .

(الطن رقم ١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ٢٨ ع ١٤ ١٧٠

٢ — اعتبار السند الإذني عملا تجاريا إذا كان من وقع السند تاجرا أو كان السند مترتبا على معاملة تجارية . لا يكفي إدراج شرط الإذن لاعتبار السند عملا تجاريا .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ١٥٥ ع ٢٤ ٩٧٩

## الشيك :

عدم كفاية الشيك بمجرد لإثبات مديونية المستفيد للساحب بقيمته .

(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٣) ... ٦٩ ع ١٤ ٤٢٥

## تظهير الأوراق التجارية :

١ — انتفاء سوء نية المظهر إليه . مناطه . ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر . التظهير الحاصل بعد الوفاء .



الصفحة	القاعدة	
		تقرير الحكم أن حصول التخالص عن قيمة السند مع المظهر بعد إعلان البروتستو للمدين لا يمنع من علم المظهر إليه بواقعة الوفاء التي تمت قبل التظهير . عدم بحث الحكم القرائن التي ساقها المدين لاثبات سوء نية المظهر إليه ومنها تقديم تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو . عدم فصل الحكم فيما إذا كان التظهير سابقا على التخالص أو لاحقا له إذا كان كلاهما قد تم فعلا بعد عمل البروتستو . فساد استدلال وقصور .
٧٣	١٣ ع ١٤	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... ..
		٢ — قواعد تظهير الكمبيالة . عدم اتباعها في شأن السندات التي تحت الإذن إلا إذا كانت تعتبر أعمالا تجارية . عدم سريان هذه القواعد على السندات المدنية ولو تضمنت شرط الإذن . تظهير السند من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر أثر من آثار التظهير تستقل به الورقة التجارية . وجوب إطراح هذا الأثر عند تظهير الورقة المدنية .
٩٧٩	١٥٥ ع ٢	(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		٣ — تظهير السند لا يطهره من الدفع بتجرد الموقع من حق التوقيع إلا إذا أقره المالك القانوني للسند .
١٢٣٢	١٩٠ ع ٣	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧) ... ..
		٤ — التظهير الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون . تظهير توكيلي في قبض قيمة الصك لحساب المظهر . حق المدين في التمسك قبل المظهر إليه بما له من دفع قبل المظهر .
٣٩١	٦٣ ع ١٤	(الطن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		التقادم في الأوراق التجارية :
		التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . قيامه على قرينة قانونية هى الوفاء . شرطه . ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالدين . مثال .
٦٨٥	٢٤١١٠	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..
		أوراق مالية
		شراء الأسهم بواسطة سمسار :
		عدم توقيع السمسار على فاتورة شراء الأسهم الصادرة عنه . لا يؤثر فى القرينة المستفادة من قيامه بتحريرها . توقيع المشتري على هذه الفاتورة . عدم لزومه لصحتها .
١٢٢٠	٣٤١٨٨	( الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠ ) ... ..
		بيع الأسهم بالأجل :
		اللائحة العامة للبورصات الصادرة بالمرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . عدم حظرها بيع الأسهم بالأجل . كل ما اشترطته هو تسوية عملية البيع العاجلة .
١٢٢٠	٣٤١٨٨	( الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠ ) ... ..
		إيجار
		"فسخ عقد الإيجار"
		التمسك بأن تنفيذ عقد الإيجار صار مرهقا بسبب منع السلطات المصرية للعمال من دخول المعسكرات . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٥١	٣٤١٧٨	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>إيجار الأماكن :</p> <p>”قوانين تخفيض الأجرة“</p> <p>تقدير توقع الحادث الطارئ أو عدم توقعه وقت التعاقد .</p> <p>مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دام يقوم على أسباب سائغة .</p> <p>تقضى الحكم عنصر المفاجأة في صدور القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أجرة الأماكن أو القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ لأسباب سائغة . لا فساد في الاستدلال .</p>
١١٩٣	٣٤١٨٤	<p>(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٩) ... ..</p> <p>”الطن في الحكم“</p> <p>١ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لمخالفة القانون . المادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيه .</p>
٥٩٦	٩٦ ٢٤	<p>(الطن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٩) ... ..</p> <p>٢ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بتخفيض الأجرة إعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل لذلك القانون يكون صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قبوله لأي طعن .</p>
٥٩٦	٩٦ ٢٤	<p>(الطن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٩) ... ..</p> <p>إيجار الأراضي الزراعية :</p> <p>”لجنة المنازعات الزراعية“</p> <p>عدم جواز الالتجاء إلى الجهات القضائية في المنازعات الزراعية قبل طرح التراجع على اللجنة المشكلة وفقاً للقانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ قبل الغائه بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ . الالتجاء إلى</p>



الصفحة	القائمة	
		<p>المحكمة بعد صدور قرار اللجنة ليس بمثابة تغالم أو طعن فيه وإنما هو إدلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى . رفع الدعوى المتعلقة بالمنازعات الزراعية قبل طرح المنازعة على اللجنة وصدور قرارها فيه . أمر ينصب على قبول الدعوى أو عدم قبولها . لا يتصل بمسألة من مسائل الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... .. ١٢٧٦ ٣٤١٩٨</p> <p>الايجار بطريق المزايدة : راجع : عقد .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... .. ٩٥٧ ٢٤١٥٢</p>
		<p>( ب )</p> <p>بطلان . بنوك . بورصة . بيع</p>
		<p>بطلان</p> <p>(أولا) بطلان التصرفات .</p> <p>” بيع الخاضع للحراسة “</p> <p>١ - تصرف الخاضع للحراسة في أمواله المفروضة عليها بالبيع بعد فرض الحراسة . محظور قانونا على البائع والمشتري كليهما . عدم استرداد المشتري للثمن من أموال البائع المفروضة عليها الحراسة بعد الحكم ببطلان عقد البيع . الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٦ .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... .. ٤٣٨ ١٤٧١</p>

الصفحة	القاعدة	
		” البيع الوفاى ”
		٢ — بطلان البيع الوفاى الذى يستر رهنا . أساسه عدم المشروعية . لا تلحقه الاجازة .
١٤٤	٢٤ ١٤	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٢ ) ... ..
		” تصرفات المفلس فى فترة الرية ”
		٣ — بطلان تصرفان المدين المفلس وفقا للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة . شرطه . أن يصدر التصرف خلال فترة الرية وأن يعلم المتصرف إليه باختلال أشغال المدين .
٥٥٠	٢٤ ٨٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١ ) ... ..
		” تصرف السفية ”
		٤ — التصرف الصادر من السفية قبل تسجيل قرار الحجر . يكفى لابطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما .
١٨٢	٣٠ ١٤	(الطن رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨ ) ... ..
		” تصرف المعتوه ”
		٥ — تصرف المعتوه . بطلانه بطلانا مطلقا — فى ظل القانون المدنى القديم — منذ ثبوت حالة العته . لم يكن القانون المذكور يشترط علم المتصرف إليه بهذا العته . يكفى استدلال المحكمة على قيام حالة العته وقت صدور التصرف .
٥٧٨	٩٣ ٢٤	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨ ) ... ..
		” عدم ذكر سبب للالتزام ”
		٦ — عدم ذكر سبب الالتزام فى العقد لا يؤدى إلى بطلانه . اقتراض وجود سبب مشروع للالتزام ما لم يقم الدليل على غير ذلك . المادتان ١٣٦ و ١٣٧ مدنى .
٦٢٧	١٠٢ ٢٤	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”قسمة عقار القاصر“
		٧ — البطلان المترتب على عدم اتباع الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للشركاء القصر في عقد القسمة . بطلان نسبي .
١١٦٤	٣٤١٨٠	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٦) ... ..
		”التصرفات التالية للاستيلاء على المهمات الطيبة“
		٨ — بطلان كل عقد أو تصرف أو إجراء يتم بالنسبة للأشياء المستولى عليها طبقا للقانون ٢١٢ سنة ١٩٦٠ . هذا البطلان الذي يلحق التصرفات التالية لعملية الاستيلاء ، لا يتعدى إلى تنفيذ العقود والالتزامات القائمة التي تظل سارية نافذة .
١٣٦٣	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠) ... ..
		”تقديم دعوى البطلان“
		٩ — دعوى بطلان عقد أبرم في ظل القانون المدني القديم . لاستقدام . إذا لحقها القانون المدني الجديد تسقط بمضى خمس عشرة سنة طبقا للمادة ١٤١ منه .
٥٧٨	٢٤٩٣	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..
		(ثانيا ) بطلان إجراءات المرافعات .
		”إعلان الأوراق“
		١ — اغفال المحضر ذكر عدم وجود الشخص المراد اعلانه في موطنه . بطلان الإعلان .
٨٤	١٤١٤	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... ..
		٢ — إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته أن يتخذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم .
٨٤	١٤١٤	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٣ - إعلان الطعن في موطن الوكيل . شرط صحته . اتخاذ محلا مختارا في ورقة إعلان الحكيم .
٣٢٥	١٤ ٥٢	( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ ) ... ..
		٤ - عدم إعلان الاستئناف بعريضة في الميعاد طبقا للمادة ٤٠٦ مكررا مرافعات قبل تعديلها . بطلان الاستئناف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لا يزيله الحضور . عدم انطباق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المقرر لإعلانه .
٢٥٧	١٤ ٤١	( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) ... ..
		• - عدم جواز تمسك المستأنف عليه الذي صح إعلانه بالاستئناف ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم في النيابة لعدم كفاية التحريات .
٣٦٨	١٤ ٥٩	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ) ... ..
		”عمل الخبير“
		١ - تكليف الخبير المحصوم لحضور الاجتماع الأول . يكفي طوال مدة المأمورية . استئناف الخبير عمله بعد انقطاعه بعد بمثابة بدء له من جديد . وجوب دعوة المحصوم للحضور في اليوم الذي يحدده لاستئناف العمل . اغفال هذا الاجراء يقترب عليه البطلان .
٢٨٥	١٤ ٤٥	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) ... ..
		٢ - البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٣٦ مرافعات . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك المحصم بالبطلان الناشئ عن عدم دعوة الخبير المحصم .
١٢٥٨	١٩٥٤	( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		” إعلان التنييه بالدفع عند التنفيذ “
		تعدد المدينين ملاك العقار . وجوب إعلان التنييه بالدفع وإنذار الحجز الى كل واحد منهم . ترتب البطلان على مخالفة هذا الاجراء . تقريره لمصلحة المدين الذي لم يعلن أو لم يصح إعلانه ولورثته ولمن يمثله .
٣٥٧	١٤ ٥٧	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ) ... ..
		” الاجراءات بعد انقطاع الخصومة “
		الاجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع البطلان لحمايتهم . وجوب تمسك هؤلاء به .
٤٦٩	١٤ ٧٦	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٥ ) ... ..
		” إنابة المحامي محاميا آخر “
		حق المحامي الوكيل في الدعوى في إنابة محام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه . ألا يكون في التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلو قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضي بالبطلان في هذه الحالة . وزود هذا الحظر لأول مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٩٢١	١٤٧ ٢٤	( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		” بطلان صحيفة الدعوى “
		الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به دفع شكلى . يجب إبدائه قبل التعرض للموضوع . البطلان المترتب على هذا التجهيل بطلان لا يتعلق بالنظام العام . الدفع بعدم قبول

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى لانعدام الصفة دفع موضوعي . سقوط الحق في التمسك ببطلان صحيفة الدعوى متى أبدى بعد إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى .
١٢٩٦	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... ..
		” بطلان صحيفة الاستئناف “
		١ - النعي ببطلان الحكم لبطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف . قيامه على عنصر واقعي . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٥	٢٤١١٠	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٢ - البطلان المنصوص عليه بالمادة ٤٠٥ مرافعات ملغى . قصره على إغفال بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف . البيانات الواجب مراعاتها في صحيفة افتتاح الدعوى . سر بيان القواعد العامة في البطلان عليها . اتخاذ المستأنف موطنًا مختارًا في صحيفة الاستئناف . إنتفاء وجه الضرر من عدم بيان محل إقامته الصحيح . علة ذلك . المادة ٣/٤٣ مدني .
١٣٢٢	٣٤٢٠٦	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		” بطلان الطعن “
		١ - سقوط الخصومة موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتمًا بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
٤٠٠	١٤ ٦٤	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — وجوب حصول التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه . إجراء جوهرى . إغفاله يترتب عليه بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن يكون الخصم الطاعن محاميا مقبولا أمام محكمة النقض أو أن يقرر بالطعن بوصفه حارسا ومصفيا لوقف أهلى انتهى بموجب القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .
١٢٧٢	٣ع١٩٧	( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦ ) .. ..
		” الحضور المزيل للبطلان “
		حضور الخصم الذى يزول به الحق فى التمسك بالبطلان . هو الذى يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها فى الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . عدم حضور الخصم فى الجلسة المحددة التى دعى إليها بمقتضى ورقة الاعلان الباطلة وحضوره من تلقاء نفسه بالجلسة التالية . عدم زوال البطلان .
١٠٥٧	٢ع١٦٤	( الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ) .. ..
		” تصحيح البطلان “
		إعلان التقرير بالطعن إلى الشركة المندجة دون الشركة الدامجة . تقديم الشركة الأخيرة مذكرة بدفاعها باعتبارها هى التى خلفت الشركة الأولى بعد انقضاءها . تحقق الغاية التى كان يبتغيها المشرع من إعلانها . لا بطلان . المادتان ١ و ٢/٢٠ من قانون المرافعات الحالى .
١٠٢٦	٢ع١٦٠	( الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) .. ..
		”تحول الاجراء الباطل“
		تحول الاجراء الباطل إلى إجراء صحيح . جوازه إذا كانت العناصر الباقية غير المعيبة يتوافر بموجبها إجراء آخر صحيح .
١٢٤٨	٣ع١٩٣	( الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢ ) .. ..

القاعدة

الصفحة

## ( ثالثا ) بطلان الأحكام .

” إخطار النيابة بقضايا القصر “

١ - متى كان الثابت أن الطاعنين قد اختصما في الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمدعين - المطعون عليهم الخمسة الأول - من الباقي تأسيسا على أن عقد البيع الصادر للطاعن الأول والعقد الصادر منه للطاعن الثاني - بصفته وليا على قاصرين - عن ذات العقار المبيع لا يؤثران على حقوق المدعين لسبق تسجيلهم صحيفة دعواهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ العقد الصادر إلى المطعون عليهم الخمسة الأول عن هذا العقار فإن بطلان الحكم المطعون فيه بالنسبة للقاصرين لعدم إخطار النيابة العامة بالدعوى ووجود القاصرين فيها يستتبع بطلانه بالنسبة للطاعن الأول .

( الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤ ) .. .. ٣٨ ع ١٤ ٢٤٢

٢ - وجوب إبلاغ كاتب المحكمة النيابة العامة بقيام الدعوى الخاصة بالقصر . إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الحكم . لا يغير من ذلك أن يكون التدخل فى هذه الأحوال اختياريا للنيابة العامة .

( الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤ ) .. .. ٣٨ ع ١٤ ٢٤٢

” تدخل النيابة فى دعاوى الأحوال الشخصية “

١ - وجوب تدخل النيابة العامة فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . المقصود بالتدخل حضور ممثل النيابة العامة جلسات المحكمة . إرسال النيابة مذكرة برأيها لا يكفى .

( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) .. .. ١٥٣ ع ٢٤ ٩٦٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو الاستحقاق فيه أو بتغيير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت سواء كانت الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثبتت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة في هذه الدعاوى لا بداء الرأي يترتب عليه بطلان الحكم .
١٣١٢	٣٤٢٠٤	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) .. ..
		”بيانات الحكم“
		١ - البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال ذكر موطن أحد الخصوم . لا بطلان . المادة ٣٤٩ مرافعات ملغى .
١٠٠٢	٢٤١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) .. ..
		٢ - خطأ الحكم في اسم المندوب المفوض للشركة . عدم ترتب البطلان متى كان ليس من شأن هذا الخطأ التشكيك في حقيقة الشركة واتصالها بالخصومة الموددة في الدعوى .
١٠٠٢	٢٤١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) .. ..
		٣ - بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم ليس له أهمية جوهرية بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته . إغفال ذكر هذا المكان لا يبطل الحكم .
١٠٤٣	٢٤١٦٢	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) .. ..
		٤ - تنازل المدعى في دعوى فرعية عن دعواه يفقد دعوى الضمان المؤسسة عليها - والموجهة من المدعى عليه في الدعوى الفرعية إلى خصم آخر - سبب وجودها ويصبح هذا الأخير غير مختصم في النزاع ولا يترتب البطلان على إغفال ذكر اسمه في الحكم .
١١٥١	٣٤١٧٨	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتب بطلان الحكم عليه . المادة ٣٤٩ مرافعات .
١٢٥٨	٣٤١٩٥	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٤) ... ..
		٦ - وجوب تضمين الحكم بيان مراحل الدعوى . مناط اعتبار هذا البيان جوهريا يترتب على إغفاله البطلان . أن يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها وباعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه .
١٢٥٨	٣٤١٩٥	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٤) ... ..
		٧ - خلو الحكم من مرحلة إدخال خصم غير حقيقي في الدعوى . لا بطلان . البيان الجوهري الذي يترتب على إغفاله البطلان . ماهيته . أن يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى . م ٣٤٩ مرافعات .
١٢٨٩	٣٤٢٠١	(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٨) ... ..
		”التوقيع على مسودة الحكم“
		١ - وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم . توقيع أعضاء الهيئة على الورقة المتضمنة منطوق الحكم . لا يكفي متى كانت منفصلة عن الأسباب .
٤١٢	١٤٦٦	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ... ..
		٢ - تحرير أسباب الحكم على صفحات متصلة ذيلت الأخيرة منها بمنطوقه الذي وقع عليه القضاة . لا بطلان . بطلان الحكم لتحريره على أوراق منفصلة وعدم توقيع القضاة

الصفحة	القاعدة	
		على كل ورقة من أوراقه . بطلان متعلق بالنظام العام . التمسك به في ملحق تقرير الطعن بالنقض . جائز .
١٢١١	٣٤١٨٧	( الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٩ ) ... ..
		” فساد القرائن سند الحكم “
		فساد بعض القرائن التي استند إليها الحكم في قضائه . إسقاطها من التقرير . أثره . بطلان الحكم .
٦٤٢	٢٤١٠٤	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..
		وراجع : ( ن . نظام عام )
		<u>بنوك</u>
		خطابات الضمان :
		” إلتزام البنك خلال مدة الضمان “
		١ — سريان خطاب الضمان خلال مدة معينة . مؤداه إلتزام البنك بوفاء قيمته خلال هذه المدة . التاريخ الوارد في العملية يعتبر حدا أقصى لنفاذه .
٨١١	٢٤١٢٨	( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) ... ..
		” علاقة البنك بالمستفيد “
		٢ — علاقة البنك بالمستفيد من خطاب الضمان . علاقة منفصلة عن علاقة البنك بالعميل . إلتزام البنك بالوفاء للمستفيد بمقتضى خطاب الضمان بمجرد إصداره ووصوله إليه . للمدين اللجوء للقضاء إذا قدر أنه غير مدين للمستفيد بما حصل عليه الأخير من البنك .
٨١١	٢٤١٢٨	( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الحساب الجارى :
١٠٣٦	٢٤١٦١	الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم التجزئة . ماهيته . (الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		قوانين التأميم :
		تقرير الحكم أن قوانين التأميم قد ألغيت حكم المادة الأولى فقرة (١) من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المجز الإدارى للبالغ المستحقة للبنوك التى تساهم الدولة فى رؤوس أموالها . النعمى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون . هذا النعمى لا يدخل فى حالات الطعن وفقا للمادتين ٣ و ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (الطن رقم ٤٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦ ) ... ..
١٢٨٠	٣٤١٩٩	
		بورصة
		بيع الأسهم بالأجل :
		اللائحة العامة للبورصات الصادرة بالمرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . عدم حظرها بيع الأسهم بالأجل . كل ما اشترطته هو تسوية عملية البيع العاجلة فى خلال يومين من إتمامها . (الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠ ) ... ..
١٢٢٠	٣٤١٨٨	
		بيع
		إنعقاد البيع :
		”الإيجاب والقبول“
		١ - الإيجاب . عرض يعبر به الشخص على وجه جازم من إرادته فى إبرام عقد معين . إقراره بقبول مطابق له . مؤداه . انعقاد العقد .
١٠١٧	٢٤١٥٩	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		<p>” الوكالة الخاصة بالبيع “</p> <p>٢ — قطع القطن ونقله الى استحقاق تال . هـامن مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية . استلزام وكالة خاصة بالبيع لمن يجريها نيابة عن صاحب الشأن .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... .. ١٠١٧ ع ١٥٩</p> <p>٣ — بحث محكمة الموضوع وضع يد المتصرف للتعرف على حقيقة نيته . ليس عليها البحث في أركان الحيازة القانونية وشروطها المكسبة للملكية بالتقادم .</p> <p>( الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢ ) ... .. ٢٢ ع ٤</p> <p>آثار عقد البيع :</p> <p>( أولا ) التزامات البائع .</p> <p>( ا ) تسليم المبيع .</p> <p>إلزام البائع بتسليم المبيع الى المشتري ولو لم يسجل عقد البيع وبالرغم من عدم انتقال الملكية قبل التسجيل . ثمار المبيع من تاريخ البيع للمشتري ما لم يوجد اتفاق بغير ذلك .</p> <p>( الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... .. ١٥٠ ع ٢٥</p> <p>( ب ) نقل الملكية .</p> <p>١ — التزام البائع بالقيام بما هو ضروري لنقل الحق المبيع الى المشتري . شمول هذا الالتزام قيامه بشهر لإنهاء الوقف وحقه فيه . استدلال الحكم من اشتراط المشتري تحمل البائع مصاريف هذا الاشهار قرينة على استغلاله . فساد .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... .. ٦٤٢ ع ١٠٤</p> <p>٢ — عدم انتقال ملكية المنشآت الى المشتري الباني إلا بتسجيل منده . قبل التسجيل تكون ملكيتها للبائع بحكم الالتصاق ما لم يطلب صاحب المنشآت نزعها . المادتان ٩٢٢ و ٩٢٥ مدني والمادة ٩ من قانون الشهر العقاري .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... .. ١٠٠٢ ع ١٥٨</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الطعن بعدم نفاذ التصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر مجل عقد شرائه . غير منتج في التخلص من آثار هذا العقد المسجل . متى كان الهدف هو المفاضلة بين هذا العقد الأخير وعقد الطاعن غير المسجل .
١٠٨٤	٢٤١٦٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... .. ” دعوى صحة التعاقد “
		١ — القضاء في أمر صحة ونفاذ العقد يتوقف على تكييفه ومعرفة الأحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ .
٢٢	٤١٤	( الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢ ) ... .. ٢ — انسحاب أثر الحكم بعد التأشير بمنطوقه ، إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم .
٦٩	١٢١٤	( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩ ) ... .. ٣ — تمسك المشتري بعقد البيع في دعوى صحة ونفاذ العقد . مقتضاه التمسك بجميع آثاره القانونية ومنها إلزام البائع بضمان عدم التعرض .
١٢٨	٢١٤	( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦ ) ... .. ٤ — احتجاج المدعى في دعوى صحة التعاقد بالحكم الذي يصدر لصالحه ، ضد من آل إليه حق عيني على العقار المبيع من المدعى عليه ( البائع ) وإعلان الغير به . يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى كما يتحقق من باب أولى بشهر الحكم شهرًا كاملاً .
١٩٣	٣٢٢	( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٢٤٢	٣٨ ع ١٤	٥ - الحكم للمشتري بصحة ونفاذ عقده ، قبل مشتر آخر ( الطاعن الأول ) ومن اشترى منه ذات العقار ( الطاعن الثاني ) لأسبقية المشتري الأول في تسجيل صحيفة الدعوى . بطلان الحكم بالنسبة للطاعن الثاني يستتبع بطلانه بالنسبة للطاعن الأول . ( الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤ ) ... ..
٢٩٢	٤٦ ع ١٤	٦ - الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع . تسجيل المشتري صحيفة الدعوى . حجية هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذي سجل صحيفة الدعوى . اعتبار البائع ممثلاً له في تلك الدعوى . جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور . ( الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١ ) ... ..
٥٧١	٩٢ ع ٢٤	٧ - المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع . تنفيذ الالتزام بنقل الملكية تنفيذا عينيا . عدم قبول طلب المدعى إلا إذا كان انتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنا . عدم قبول طلب صحة ونفاذ العقد إذا تبين أن الملكية لم تنتقل إلى البائع حتى تاريخ الفصل في الدعوى لعدم تسجيله عقد شرائه وأن المشتري لم يختصم في دعواه البائع للبائع له . ( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٨ ) ... ..
٨٨٦	١٤٠ ع ٢٤	٨ - دعوى صحة ونفاذ البيع . الغرض منها . شرط إجابة المشتري إلى طلبه فيها . أن يكون انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر فيها ممكنين . دفاع البائع باستحالة تنفيذ التزامه بسبب انتقال الملكية إلى مشتر ثان منه . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور . ( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	بج
	(ج) ضمان عدم التعرض .	
	١ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام أبدي يتولد عن البيع ولو لم يشهر . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يتمتع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب للملكية . الدفع من الورثة بسقوط حق المشتري بالتقادم من قبيل المنازعة الممتنعة قانونا .	
١٢٨	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ٥٧٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
	٢ - تمسك المشتري بعقد البيع في دعوى صحة ونفاذ العقد . مقتضاه التمسك بجميع آثاره القانونية ومنها التزام البائع بضمان عدم التعرض .	
١٢٨	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ٥٧٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
	(د) ضمان العيوب الخفية .	
	”تخلف صفة في المبيع“	
	ضمان البائع للمشتري لإغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الربح . اعتباره كفالة من المشتري لصفة في المبيع . سريان أحكام العيب الخفي فيما يختص بقواعد الضمان على حالة تخلف هذه الصفة . عدم جواز رجوع المشتري على البائع على أساس إخلاله بالتزام آخر مستقل عن التزامه بالضمان . عدم تأثير علم المشتري بتخلف الصفة وقت البيع أو عدم علمه .	
٧٩٦	٢٤ ع ١٢٦	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥) ... ..
	(ثانيا) التزامات المشتري .	
	الوفاء بالثمن .	
	١ - منح المشتري مهلة للوفاء بالثمن . رخصة لقاضي الموضوع بغير معقب عليه .	
٣٢٥	٥٢ ع ١٤	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الامتياز المقرر لثمن العقار المبيع . وجوب شهره بالقيد حتى يسرى قبل الغير ولو كان البيع مسجلا . عدم الشهر يترتب عليه - مع عدم سريانه قبل الغير - بقاء ذمة المشتري مشغولة بمقدار ما عليه من دين لينفذ به البائع على أموال المشتري . لا محل لتطبيق حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي في هذه الحالة .
٨٤٥	٢٤١٣٣	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... ..
		٣ - تأجيل دفع الثمن لا يترتب عليه بطلان عقد البيع . التزام المشتري بأداء الثمن في الميعاد وبالكيفية المتفق عليها .
١٢٤٨	٣٤١٩٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢) ... ..
		٤ - منح المشتري المتأخر في دفع الثمن أجلا للوفاء . رخصة من اطلاقات قاضي الموضوع . عدم بيان الحكم الاعتبار التي اعتمد عليها في رفض منح مهلة الوفاء . لا قصور .
١٢٩٦	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... ..
		بطلان البيع : "بيع الخاضع للحراسة" تصرف الخاضع للحراسة في أمواله المفروضة عليها بالبيع بعد فرض الحراسة . محظور قانونا على البائع والمشتري كليهما . عدم جواز استرداد المشتري للثمن من أموال البائع المفروضة عليها الحراسة بعد الحكم ببطلان عقد البيع . الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٦ .
٤٣٨	١٤٧١	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ..
		"البيع الوفاي" ١ - بطلان البيع الوفاي الذي يستر رهنا . أساسه عدم المشروعية . لا تلحقه الاجازة .
١٤٤	١٤٢٤	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	بي
١٤٤	٢٤ ع ١	٢ — جواز إثبات أن الشرط الوفاؤى مقصود به إخفاء رهن عقارى بكافة طرق الإثبات . ( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... ..
		” صورية عقد البيع “
		١ — الطعن من الوارث فى بيع صادر من المورث بأنه فى حقيقة وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البيئة . ( الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... ..
٢٢	٤ ع ١	٢ — إعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتري آخر . جواز إثبات صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدنى . ( الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) ... ..
٢٧٠	٤٣ ع ١	٣ — الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . إعتبارها فى حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية . عدم سقوط الدعوى بالتقادم . ( الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ) ... ..
٤٥٠	٧٣ ع ١	٤ — الدفع من وارث بأن البيع الصادر من المورث لوارث آخر يخفى وصية فيه معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة . عدم جواز دفعه بإبطال العقد بأكمله بعد ذلك تأسيسا على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة . إغفال الرد على الدفع الأخير . لاقصور . ( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١ ) ... ..
٥٥٦	٨٩ ع ٢	راجع : ( ص . صورية ) وراجع : ( و . وصية )



الصفحة	المقابلة	
		<p>” شراء الأسهم بواسطة سمسار “</p> <p>عدم توقيع السمسار على فاتورة شراء الأسهم الصادرة عنه .</p> <p>لا يؤثر في القرينة الاستفادة من قيامه بتحريرها . توقيع المشتري على هذه الفاتورة . عدم لزومه لصحتها .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠) ... .. ١٢٢٠ ع ١٨٨</p>
		<p>” بيع الأسهم بالأجل “</p> <p>اللائحة العامة للبورصات الصادرة بالمرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدم حظرها بيع الأسهم بالأجل .</p> <p>كل ما اشترطته هو تسوية عملية البيع العاجلة . خلال يومين من إتمامها .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠) ... .. ١٢٢٠ ع ١٨٨</p>
		<p>” البيع في ظل قانون الإصلاح الزراعي “</p> <p>وقوع البيع صحيحا طبقا لأحكام القانون المدني . بقاؤه صحيحا بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنه أن يجعل المتصرف إليه مالكا لأكثر من الحد المقرر . خضوع الزيادة في هذه الحالة لأحكام الاستيلاء لدى المتصرف إليه .</p> <p>(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٨) ... .. ١٢٨٩ ع ٢٠١</p>
		<p>فسخ البيع وانفساخه :</p> <p>١ - ثبوت حق الفسخ في العقود الملزمة للجانبين . عدم جواز الحرمان أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح .</p> <p>(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... .. ٣٢٥ ع ٥٢</p>
		<p>٢ - انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتباقيين بسبب أجنبي . تحمل المدين بالالتزام الذي استحال تنفيذه تبعه هذه الاستحالة . المادة ١٥١ مدني .</p> <p>(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... .. ٤٢٢ ع ٧٠</p>

الصفحة	الفاصلة	
		<p>بعض أنواع البيوع :</p> <p>” بيع الحارس العام للعقارات “</p> <p>١ - تصرف الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ببيع العقارات المبلية المملوكة للخاضعين للحراسة إلى شركات التأمين . ماهيته . تصرف ذو طبيعة خاصة . عدم اعتباره بيعا عاديا مما تجوز الشفعة فيه . هدم ايراد نص خاص يمنع الأخذ بالشفعة في هذه الحالة . لا يؤدي إلى إباحة الشفعة في تلك المباني . علة ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... .. ١٥٠ ع ٢ ٩٤٦</p> <p>” البيع بطريق سيف “</p> <p>٢ - إتمام الحكم إلى أن البيع تم بطريق ( سيف ) . مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما أصاب البضاعة من تلف . ثبوتها للمشتري . لصفة للبائع في هذه المطالبة لخروج البضاعة من ملكيته .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. ١٦٠ ع ٢ ١٠٢٦</p> <p>تمثيل البائع للمشتري :</p> <p>الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع . حجة على المشتري الذي سجل عقده بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى . المشتري خلف خاص للبائع . اعتبار المشتري ممثلا في شخص البائع له في الدعوى التي لم يمثل فيها المشتري . هذا الحكم لا يحتاج به المشتري في دعواه بالملكية إذا استند فيها إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا يقطع هذا التقادم المكسب .</p> <p>(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... .. ١٩٦ ع ٣ ١٢٦٧</p>

للإفادة الصفحة

بيع الشريك للمحصل :

للشريك على الشيوع — في علاقته بالشريك الآخر الذي  
تصرف ببيع المحصول الناتج من زراعتهما المشتركة — أن يثبت  
في حدود هذه العلاقة صدور هذا التصرف بوصفه من أعمال  
الإدارة بجميع طرق الإثبات . اعتبار هذا التصرف بالنسبة له  
واقعة مادية .

(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٨) ... .. ١٢٠٦٣٤١٨٦

( ت )

تأميم . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات عينية  
تجزئة . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل .  
تعبئة طامة . تمويض . تقادم . تموين . تنفيذ .  
تنفيذ عقارى

تأميم

أثر التأميم :

للمشتري الرجوع على الخاضع للحراسة بئمن ما باعه له في غير  
أمواله التي كانت مفروضة عليها الحراسة وآلت إلى الدولة  
بعد رفعها .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... .. ٤٣٨١٤٧١

التعيين في الشركات المؤممة :

لا يحل لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب —  
في الشركات التي آلت ملكية بعض أسهمها للدولة — أن يعفى



الصفحة	القاعدة	
		من يعين في الوظائف التي لا يقل المرتب الأصلي فيها عن ١٥ جنيها شهريا من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الإدارية المختصة .
٨٦٨	٢٤١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		المنافسة بين الشركات المؤممة وغيرها :
		تأميم شركات النقل البحري ليس في ذاته دليلا على الاحتكار . التأميم بطبيعته لا يقتضي انعدام المنافسة بين شركات النقل المؤممة والشركات التابعة للقطاع الخاص . إلتفاء عنصر الاحتكار في عملية النقل مؤداه عدم إعتبار العقد من عقود الإذعان .
٨٥١	٢٤١٣٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... ..
		قوانين التأميم :
		تقرير الحكم أن قوانين التأميم قد ألغت حكم المادة الأولى لفقرة "١" من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المجز الإداري للبالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الدولة في رؤوس أموالها . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . هذا النعي لا يدخل في حالات الطعن وفقا للمادتين ٢ و ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٨٠	٣٤١٩٩	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ..
		وراجع : ( إستيلاء " الاستيلاء على الأدوية " )
١٣٦٣	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	تأمين
		دعوى المضرور قبل المؤمن :
		١ — للمضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن . خضوعها للتقادم الثلاثي . نشوء حق المضرور من وقت وقوع الحادث مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن . سريان مدة التقادم من تاريخ الحادث بخلاف دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي يبدأ تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .
٥٠٠	١٤ ٨١	( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ ) ... ..
		٢ — سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن . وقفه طوال مدة المحاكمة الجنائية متى كان الفعل الضار مكونا لجريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارنها .
٥٠٠	١٤ ٨١	( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ ) ... ..
		تحديد المسؤولية في عقد النقل :
		تأمين المرسل على البضاعة المنقولة لدى إحدى شركات التأمين لا يمنع من سريان شرط تحديد المسؤولية الواردة في عقد النقل .
٣٦٣	١٤ ٥٨	( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ) ... ..
		دعوى شركة التأمين قبل الناقل :
		دعوى شركة التأمين قبل الناقل بطلب قيمة التعويض عن تلف البضاعة أثناء النقل . تأسيسها على عقد النقل . لا محل للطعن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية الواردة به . عدم تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية في هذا الصدد . لا خطأ .
٨٥١	٢٤ ١٣٤	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		مطالبة شركة التأمين بالتعويض :
		اتهاء الحكم إلى أن البيع تم بطريق ( سيف ) . مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما أصاب البضاعة من تلف . ثبوتها للمشتري . لا صفة للبائع في هذه المطالبة لخروج البضاعة من ملكيته .
١٠٢٦	٢٤١٦٠	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		تأمينات اجتماعية
		التأخير في أداء الاشتراكات :
		١ - تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عماله المؤمن عليهم لديها . جزاؤه . الأثر الرجعي لأحكام المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي قررتها المادة ٥ من مواد إصداره .
٧٦٥	٢٤١٢١	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٨) ... ..
		٢ - الغرامة التي يلتزم بها رب العمل - إذا ما تأخر عن أداء الاشتراكات الشهرية في مواعيدها - تتعدد بعدد الشهور التي تأخر فيها على ألا تتجاوز في مجموعها ٣٠٪ من قيمة الاشتراكات . سريانها بأثر رجعي .
٨٧٦	٢٤١٣٨	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		٣ - المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل في حالة تأخيره في أداء الاشتراكات . ماهيته . جزاء مالي فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الاشتراكات في مواعيدها . استحقاقه بمجرد ثبوت التأخير . عدم اعتباره تعويضا . عدم سريان حكم المادة ٢١٨ من القانون المدني الذي يوجب الاعذار .
٩٥٢	٢٤١٥١	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - سر يان حكم المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأثر رجعى من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب إعمال هذا الأثر الرجعى فى الدعاوى المطروحة ما دام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل نهائيا فى الدعوى .
١١٧٦	٣٤١٨٢	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٩) ... .. التزام هيئة التأمينات بمعاش العامل :
		صاحب العمل يلتزم بالاشتراك مع عماله لدى هيئة التأمينات وبأداء هذه الاشتراكات إليها فى مواقيدها . مقابل ذلك تلتزم الهيئة بترتيب معاش لخلف العامل المتوفى . لا يجوز للهيئة الرجوع على صاحب العمل بالمعاش أو بقيمته الاستبدالية . المعاش لا يعد من قبيل النفقة أو التعويض .
١٢٢٨	٣٤١٨٩	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٦٩) ... ..
		تأمينات عينية
		إضعاف التأمينات :
		١ - إضعاف التأمينات بفعل الدائن . أثره . لا يسقط حق المدين فى الأجل .
٣٠٣	٤٨	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٩) ... ..
		٢ - مسئولية الدائن المرتهن وحده - إذا ما تخلى عن حيازة الأطيان المرهونة - عن إضعاف التأمينات .
٣٠٣	٤٨	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٩) ... ..

الرقم	القاعدة	حق الامتياز :
		“ امتياز دين الضريبة ”
٩٨٩	٢٤١٥٦	١ - المبالغ المستحقة للخزانة العامة ومنها الضرائب والرسوم . ثبوت الامتياز لها . شرطه ان تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بكل منها وبالشروط والقيود التي تقررها . (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) .. ..
٩٨٩	٢٤١٥٦	٢ - للخزانة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ المستحقة للحكومة . م ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره ولا يثبت فيه حق التبع ولو كان محله عقارا . (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) .. ..
٩٨٩	٢٤١٥٦	٣ - تحويل المشرع الخزانة العامة حق تتبع أموال مدينتها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة وبصرف النظر عن عدم شهره في أحوال منصوص عليها في القوانين الخاصة بضرائب الأطنان والمباني والرسوم الجمركية ورسم الأيلولة على التركات . (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) .. ..
١٠٥٠	٢٤١٦٣	٤ - للحكومة حق امتياز خاص بدين الضريبة على المباني . م ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . إضاعة الدائن ( بلدية القاهرة ) هذا التأمين الخاص بخطئه بعدم مطالبة المدين (المستأجر الذي أقام البناء) . براءة ذمة الكفيل (مالك الأرض) من دين الضريبة . مجرد إضاعة التأمين الخاص دون أن يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته يتوافر به الضرر في حكم المادة ٧٨٤ من القانون المدني . (الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		« امتياز البائع »
		الامتياز المقرر لثمن العقار المبيع . وجوب شهره بالقيد حتى يسرى قبل الغير ولو كان البيع مسجلا . علم الشهر يترتب عليه — مع عدم سريانه قبل الغير — بقاء ذمة المشتري مشغولة بمقدار ما عليه من دين لينفذ به البائع على أموال المشتري . لا محل لتطبيق حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي في هذه الحالة .
٨٤٥	٢٤١٣٣	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... ..
		« امتياز المقاول »
		الامتياز المقرر في المادة ١١٤٨ مدني . عدم سريانه على الغير إلا إذا أشهر بالقيد .
١٠٠٢	٢٤١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		<u>تجزئة</u>
		(١) أحوال التجزئة .
		١ — المطالبة ببيع أطيان دون تضامن . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لأحد المطعون ضدهم مقصور عليه في هذه الحالة . لا يتعداه الى من صح اعلانهم .
١٦١	٢٧١٤	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..
		٢ — المال المتنازع عليه بطبيعته مما يقبل الانقسام . جواز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر بالتقادم إذا ما توافرت شرائطه بشأنه .
٢٣٦	٢٧١٤	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن - في حالة قابلية موضوعه للتجزئة - بالنسبة لأحد المستأنف عليهم لا يستتبع اعتباره كذلك بالنسبة للباقيين .
٥٢٢	١٤ ٨٤	( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ ) ... .. (ب) أحوال عدم التجزئة .
		١ - سقوط الخصومة موضوع غير قابل للتجزئة لأن القانون يعتبر الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ . بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني لعدم إعلانهما بالطعن في الميعاد القانوني . يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة للطعون عليهما الثالثة .
٤٠٠	١٤ ٦٤	( الطعن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١ ) ... ..
		٢ - متى كان الثابت أن الطاعنين قد اختصما في الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمدعين - المطعون عليهم الخمسة الأول - من الباقيين تأسيساً على أن عقد البيع الصادر للطاعن الأول والعقد الصادر منه للطاعن الثاني - بصفته ولياً على قاصرين - عن ذات العقار المبيع لا يؤثران على حقوق المدعين لسبق تسجيلهم صحيفة دعواهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ العقد الصادر إلى المطعون عليهم الخمسة الأول عن هذا العقار فإن بطلان الحكم المطعون فيه بالنسبة للقاصرين لعدم إخبار النيابة العامة بالدعوى ووجود القاصرين فيها يستتبع بطلانه بالنسبة للطاعن الأول .
٢٤٢	١٤ ٣٨	( الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤ ) ... ..
		٣ - الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم التجزئة . ماهيته .
١٠٣٦	٢٤ ١٦١	( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	تحكيم
		إجراءات التحكيم :
		مجرد تحرير مشاركة التحكيم والتوقيع عليها لا يقطع أيهما في ذاته التقادم . يقطع التقادم الطلبات التي يقدمها الدائن للمحكّم أثناء السير في التحكيم إذا كانت تتضمن تمسكه بحقه . تماثل إجراءات التحكيم لإجراءات الدعوى العادية ما لم يعف المحكّمون منها صراحة . وجوب صدور حكمهم على مقتضى قواعد القانون الموضوعي .
٢١٠	٣٤ ع ١	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ..
		إختصاص هيئة التحكيم :
		المنازعة بين شركة من شركات القطاع العام وبين هيئة عامة . إختصاص هيئة التحكيم بها . م ٦٦ قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوب إحالة الدعوى إليها . م ٦٦ من مواد إصدار هذا القانون .
٥٨٨	٩٥ ع ٢	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٠) ... ..
		شركة
		تصفية الشركة :
		١ - منع الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصفي من اتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان الشركة حتى تتم التصفية .
٤٤٤	٧٢ ع ١	(الطن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — وجوب رفع المنازعة في صحة الجرد في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار المنازع بإيداع القائمة . شرطه . قيام المصنفى بإخطار المنازع بإيداع القائمة محل المنازعة . عدم الإخطار . أثره . عدم التقيد بهذا الميعاد وله أن يرفع منازعته في أى وقت إلى ما قبل تمام التصفية . المادة ٨٩٧ مدنى .
٤٤٤	١٤ ٧٢	(الطن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) .. .. .
		تقسيم التركة :
		استحقاق بنات المتوفى مهما تعددن ثلثى التركة ليستحق العاصب — ان وجد — الثلث الباقي . عدم بحث الحكم وجود العاصب من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤٩	٢٤ ١٠٥	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) .. .. .
		حق الوارث في التركة :
		حين يرث الدائن المدين لا يرث الدين الذى على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين . عدم انقضاء الدين باتحاد الذمة بالنسبة لنصيبه الميراثى .
٧٩٦	٢٤ ١٢٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٣) ... .. .
		تعيين مدير للتركة :
		تعبير الأحوال الشخصية يشمل المسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . الحكم الصادر من محكمة القنصلية البريطانية — خلال فترة الانتقال السابقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية — بتعيين مدير لتركة حكم صادر من جهة ذات اختصاص بإصداره .
١١٨٠	٣٤ ١٨٣	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١) .. .. .



الصفحة	القاعدة	تزوير
		دعوى التزوير الأصلية :
		المصلحة في الدعوى شرط لقبولها . لا يلزم ثبوت الحق لتوافر المصلحة . يكفي أن تكون له شبهة حق . جواز رفع دعوى التزوير الأصلية ممن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة قبل التمسك بها .
٩٧٠	٢٤١٥٤	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٩) ... ..
		الادعاء بالتزوير :
		١ - الفصل في دفع شكلي أو مسألة فرعية متعلقة بالاثبات . الادعاء بتزوير ورقة في الدعوى وسيلة دفاع . القضاء في هذا الادعاء لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات .
٧٣	١٢١٤	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٩/١/١٩٦٩) ... ..
		٢ - تطابق العقد المقدم لأول مرة في الاستئناف مع العقد المقدم لمحكمة الدرجة الأولى ، والمقضى بتزويره في مضمونه ومحتواه . تخلى محكمة الاستئناف عن الفصل في الادعاء بتزوير العقد المقدم لها بدعوى تطابق العقدين وأن مجال بحثه يكون في دعوى جديدة . قصور وخطأ في القانون .
٣٤٤	١٤٠٠	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٩) ... ..
		٣ - طعن الوارث بالجهالة . عدم قبوله إذا أقر بأن الختم الموقع به من المورث صحيح . يجب عليه سلوك سبيل الطعن بالتزوير .
٤٠٤	١٤٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	إثبات التزوير :
		١ — طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم صدور العقد من المتصرف وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع وفي حدود المادة ٢٧٤ مرافعات . عدم اعتبار هذا الطلب قبولاً لإثبات التعاقد ذاته بالبينه . ( الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦ ) .. .. ١١١ ع ١٩
		٢ — التوقيع بختم خطأ بدلاً من ختم آخر واقعة مادية لا يجوز إثباتها بالبينه إلا بإثبات رضا الشخص المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر . ذلك لا يكون إلا بالكتابة إذا زادت قيمة الإلتزام الناشئ عن العقد على عشرة جنيهات . ( الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦ ) .. .. ١١١ ع ١٩
		٣ — محكمة الموضوع . لها أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من قرائن . استقلاً بما بتقدير قوة القرائن في الإثبات . مناقشة كل قرينة على حدة . غير جائز . ( الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٤ ) .. .. ٩٥ ع ١٦
		٤ — سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة التزوير . عدم لزوم إجراء تحقيق . مناط ذلك . ( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤ ) .. .. ٣٨٢ ع ٦١
		٥ — القضاء بسقوط حق الخصم في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة رغم تخلف هذا الخصم عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم وعدم إعلانه بمنطوقه . مخالف للقانون . إجراء المحكمة المضاهاة بنفسها بعد القضاء بسقوط حق

الصفحة	القاعدة	
		هذا الخصم في التمسك بالحكم وتأسيس قضاها على هذه المضاهاة لا يرفع المخالفة . علة ذلك . المادتان ١٦٠ و ٢٢٧ من قانون المرافعات .
٦٢١	٢٤١٠١	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		٦ - المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير . للمحكمة أن تطلع عليه في غيبة الخصوم . عدم اعتبار ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتعم حصوله في حضورهم .
١١٧٠	٣٤١٨١	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٦) ... ..
		٧ - عدم تقيد محكمة الموضوع برأى الخبير المتدب في دعوى التزوير . حقها في إطرأخه والأخذ بتقرير الخبير الاستشارى وفى إجراء المضاهاة بنفسها .
١١٧٠	٣٤١٨١	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٦) ... ..
		٨ - قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى التزوير امتنادا إلى عجز المدعى عن الإثبات دون مناقشة الدليل الذى حصلته محكمة أول درجة . قصور .
١٣٣٥	٣٤٢٠٧	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		إنهاء إجراءات التزوير :
		١ - نزول الخصم عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير . القضاء بإنهاء إجراءات الادعاء بتزوير هذه الورقة بناء على هذا النزول . عودة محكمة الاستئناف إلى بحث أمر تزوير الورقة وقطعها بتزويرها واتخاذها من هذا التزوير دليلا على عدم تزوير عقد البيع . خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال .
٣١٠	١٤٥٠	(الطن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٣٨٢	١٤ ٦١	٢ — إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير بالتزول عن التمسك بالورقة المطعون فيها . عدم جواز الاستناد إليها في الإثبات . (الطن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٤) ... ..
		غرامة التزوير :
١١١	١٤ ١٩	١ — ثبوت أن الإدعاء بالتزوير غير مستج . وجوب الحكم بعدم قبوله . عدم جواز توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ مرافعات في هذه الحالة . (الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
٣٨٢	١٤ ٦١	٢ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق . مناط القضاء بها . عدم تعددها بتعدد المدعين . (الطن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٤) ... ..
		<u>تسجيل</u>
		تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد :
٦٩	١٤ ١٢	١ — انسحاب أثر الحكم بعد التأشير بمنطوقه ، إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم . (الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... ..
١٩٣	١٤ ٢٢	٢ — احتجاج المدعى في دعوى صحة التعاقد بالحكم الذي يصدر لصالحه ، ضد من آل إليه حق عيني على العقار المبيع من المدعى عليه (البائع) وإعلان الغيبة . يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى كما يتحقق من باب أولى بشهر الحكم شهرا كاملا . (الطن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الحكم بصحة وتفاذ عقد بيع . تسجيل المشتري صحيفة الدعوى . حجية هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذى سجل عقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى . اعتبار البائع ممثلاً له فى تلك الدعوى . جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور . (الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٩) ... .. ٤٦ ع ١ ٢٩٢
		تسجيل صحيفة دعاوى البطلان والفسخ : دعاوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع فى شأن العقود واجبة التسجيل . وجوب تسجيل صحيفة الدعوى إذا لم يسجل العقد أو التأشير على هامش تسجيله أو التأشير بمنطوق الحكم فيها . هذا التسجيل أو التأشير يجعل الحق العيني حجة على من ترتبت لهم حقوق - على سبيل الاستثناء - ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها لامن تاريخ التأشير بالحكم . هذا الاستثناء لا يؤثر أثره إلا بالحكم النهائى . كفاية التأشير به وحده . (الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٤/٣/١٩٦٩) ... .. ٦٠ ع ١ ٣٧٥
		تسجيل عقد الشركة : تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أى حق عيني آخر . أثره . وجوب تسجيل عقد الشركة حتى تنتقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة . المادة ٥١١ مدنى . (الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٦٩) ... .. ١٥٨ ع ٢ ١٠٠٢
		تسجيل الحكم بالزام الشريك بتقديم حصته : للشركة ودائيتها مدعاة الشريك الموصى لتقديم حصته . وجوب تسجيل الحكم حتى تنتقل ملكية الحصة العقارية للشركة . حق دائنى الشركة بعد ذلك فى التنفيذ على

الصفحة	القائمة	
		هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدينة . المادة ٢٧ من قانون التجارة . عدم سرعان نص المادة ٥٢٣ مدني على الشركاء الموصين .
١٠٠٢	٢٤١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		تسجيل القسمة العقارية :
		ضرورة تسجيل القسمة العقارية النهائية التي تحولت إليها قسمة المهايأة حتى يمكن الاحتجاج بالملكية على الغير . حصول القسمة في هذه الحالة بحكم القانون . لا يفتى من التسجيل م ٢/١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
١٠٨٤	٢٤١٦٧	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ... ..
		الأسبقية في التسجيل :
		الطن بعدم نفاذ التصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر سجل عقد شرائه . غير متيج في التخلص من آثار هذا العقد المسجل . متى كان الهدف هو المفاضلة بين هذا العقد الأخير وعقد الطاعن غير المسجل .
١٠٨٤	٢٤١٦٧	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ... ..
		ميعاد الشفعة بعد تسجيل البيع :
		٥ - سقوط حق الشفعة بانقضاء أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع . اقتراض المشرع اقتراضا غير قابل لإثبات العكس أن الشفيع علم بالبيع إذا سجله المشتري .
١٣٥٠	٣٤٢١٠	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		راجع : ( ش . شهر عقارى )
		تبعة عامة
		الاستيلاء في حالة التبعة العامة :
		الاستيلاء طبقا للرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن التبعة العامة . تقدير التعويض تختص به اللجان المشار إليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . قرارات التقدير تظل فيما يتعلق بمواعيد الطعن فيها وإجراءاته محفظة



القاعدة  
الصفحة

بأحكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون التهيئة . مفاد ذلك حصول الطعن في قرار التقدير بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة واتباع إجراءات خاصة للفصل في المعارضة واعتبار الحكم الذي يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٩) ... .. ١٢٠٠ ٣١٨٥ ع

### تعويض

رجوع المتبوع بالتعويض :

رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضروب . شرطه . أن يكون قد أداه للمضروب . للمتبوع مع ذلك ، أن يختصم تابعه في دعوى المضروب قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه . لحكم التعويض - في هذه الحالة - حجية قبل التابع .

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/٢٠/١٩٦٩) ... .. ١٩٩ ٣٣ ع

التعويض عن إساءة استعمال الحق :

١ - استقلال محكمة الموضوع في تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه وفي تقدير التعويض الجابر للضرر الناشئ عن هذا الغلومتي أبان الحكم العناصر المكونة له .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٩) ... .. ٣١٧ ٥١ ع

٢ - نفقات التقاضي التي تدخل ضمن عناصر التعويض - عن إساءة استعمال الحق - لا تكفي لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها .

(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٦٩) ... .. ١٢٤٢ ٣١٩٢ ع

الصفحة	القاعدة	
		التعويض عن نزع الملكية :
		١ - عدم جواز التجاء ذوى الشأن مباشرة الى المحكمة لطلب التعويض عن نزع الملكية أو مقابل الانتفاع . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت اجراءات تقدير التعويض التي ألزمها القانون باتباعها .
٤٨٦	١٤ ٧٩	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..
		٢ - لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع ملكيته . استقلال محكمة الموضوع بتقدير هذا التعويض .
٤٨٦	١٤ ٧٩	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..
		٣ - عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي يرسمها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على عقار . مخالف للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تجرده عن صفته الادارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .
٦٦٨	٢٤ ١٠٨	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		التعويض عن الاستيلاء عند التعبئة :
		الاستيلاء طبقا للرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعبئة العامة . تقدير التعويض تختص به اللجان المشار إليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . قرارات التقدير فيما يتعلق بمواعيد الطعن فيها وإجراءاته تظل محتفظة بأحكام المادة ١٢ من قانون التعبئة . مفاد ذلك حصول الطعن

الصفحة	القاعدة	
١٢٠٠	١٨٥ ع ٣	<p>في قرار التقدير بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة واتباع إجراءات خاصة للفصل في المعارضة واعتبار الحكم الذي يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .</p> <p>(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..</p> <p><b>التعويض عن تنفيذ الأحكام :</b></p> <p>تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسئولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه إذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . اعتباره سىء النية منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو في القرار المنفذ به .</p> <p>(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..</p> <p><b>التعويض في مواد التهريب الجمركي :</b></p> <p>قرارات اللجان الجمركية في مواد التهريب . عدم اعتبارها حقوبة جنائية . هي من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة . مؤدى ذلك ألا يشترط للحكم بالمصادرة أن تكون المضبوطات تحت يد الجمرك . يجوز لمصلحة الجمارك إذا تعذر ضبط الأشياء المهربة الرجوع بقيمتها .</p> <p>(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٥) ... ..</p> <p><b>التعويض عن فسخ عقد الشركة :</b></p> <p>حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى إخلال الشركة بالتزاماتها . حق الشريك الآخر في طلب التعويض . المادة ١٥٧ مدني . جواز القضاء به قبل تصفية الشركة . حلة ذلك . الشريك المخطي . يتحمل التعويض المقضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..</p>
٩٢٩	١٤٨ ع ٢	



الصفحة	القائمة	التعويض عن تلف البضاعة :
		<p>إنتهاء الحكم إلى أن البيع تم بطريق ( سيف ) . مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما صاب البضاعة من تلف . ثبوتها للمشتري . لا صفة للبائع في هذه المطالبة لخروج البضاعة من ملكيته .</p> <p>( الملن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..</p> <p>تقدير التعويض :</p> <p>١ - استقلال قاضى الموضوع بتقدير التعويض عن الضرر .</p> <p>إطراحه دليلا مقبولا على أحد عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه وتقدير التعويض على خلافه . عدم بيان سبب عدم الأخذ به . قصور .</p> <p>( الملن رقم ١٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) ... ..</p> <p>٢ - التزام الناقل - في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية - بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب . حساب التعويض على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة في ميناء الوصول إذا كانت تزيد على سعر شرائها .</p> <p>( الملن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..</p> <p>٣ - المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة . هو سعرها في السوق الحرة التى تخضع لقواعد العرض والطلب . عدم الاعتداد في تقدير التعويض بالسعر الجبرى الذى فرضته وزارة التموين . حلة ذلك . هذا السعر تحكى ما كان يمكن توقعه وقت التعاقد وهو قابل للتغير فى أى وقت .</p> <p>( الملن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..</p>
١٠٢٦	٢٤١٦٠	
٦٧٦	٢٤١٠٩	
٩٣٩	٢٤١٤٩	
٩٣٩	٢٤١٤٩	

الصفحة	القاعدة	
٩٣٩	٢٤٩	<p>٤ - مناط اعتبار الضرر متوقعا أن يتوقعه الشخص العادي في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وقت التعاقد .</p> <p>عدم كفاية توقع سبب الضرر . وجوب توقع مقداره ومداه .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..</p>
٩٣٩	٢٤٩	<p>٥ - قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول .</p> <p>لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبري لها في هذا الميناء .</p> <p>إمكان تحديدتها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول .</p> <p>على الدائن عبء إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..</p>
		<p>التعويض للقانوني :</p> <p>الفوائد . ماهيتها . تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بالالتزام بدفع مبلغ من النقود . استحقاقها من تاريخ المطالبة الرسمية متى كان المبلغ معلوم المقدار وقت الطلب . رفض الحكم القضاء بالفوائد مع عدم بيان سبب الرفض . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..</p>
		<p>تقادم</p>
		<p>التقادم المكسب :</p> <p>١ - عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . انتهاء تخصيصها للنفعة العامة . جواز تملكها بالتقادم بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... ..</p>
٨٨	١٥	

الصفحة	القائمة	
		٢ - عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق عينى عليها بالتقديم .
٣٦٨	١٤ ٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... ..
		٣ - تغيير الحائز صفة وضع يده . لا يكفى فيه مجرد تغيير النية . وجوب إقتران تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يتضمن مجابهة وإنكارا لحق المالك .
٢٣٦	١٤ ٣٧	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ..
		٤ - سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص حسن النية وصونها . مناط ذلك .
٢٣٦	١٤ ٣٧	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ..
		٥ - المال المتنازع عليه بطبيعته مما يقبل الانقسام . جواز وقف التقديم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر بالتقديم إذا ما توافرت شرائطه بشأنه .
٢٣٦	١٤ ٣٧	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ..
		٦ - اكتساب ملكية العقار بالتقديم . انتقال الملكية للحائز بأثر رجعى من وقت بدء الحيازة . مباشرة مصلحة الضرائب لإجراءات نزع ملكية العقار خلال مدة التقديم ضد المدين لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز .
٨٥٨	٢٤ ١٣٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		٧ - الحيازة كسبب للتملك . وجوب توافرها بعنصرها المادى والمعنوى وهونىة التملك وأن يكون وضع اليد مستمرا هادئا ظاهرا لا غموض فيه .
٩٠٢	٢٤ ١٤٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرره محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقديم .
٩٠٣	٢٤١٤٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٠) ... ..
		٩ - وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا ولو خالف الثابت في الأوراق .
١٢٦٧	٢٤١٩٦	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ..
		١٠ - الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع حجة على المشتري الذي سجل عقده بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى . المشتري خلف خاص للبائع . اعتبار المشتري ممثلا في شخص البائع له في الدعوى التي لم يمثل فيها المشتري . هذا الحكم لا يحتاج به المشتري في دعواه بالملكية إذا استند فيها إلى وضع اليد المسددة الطويلة المكسب للملكية ولا يقطع هذا التقديم المكسب .
١٢٦٧	٢٤١٩٦	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ..
		١١ - وضع يد الشريك على أرض مملوكة له مع آخرين على الشيوع ، خلو وضع يده من مواجهة باقي الشركاء بما يفيد بحمد ملكيتهم وإنكارها عليهم . عدم اكتسابه نصيب هؤلاء الشركاء مهما طالت مدة وضع اليد . استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة مجابهة الشركاء بإنكار ملكيتهم وعدم أخذها بها .
١٣٣٨	٢٤٢٠٨	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		التقديم المسقط :
		١ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام أبدي يتولد عن البيع ولو لم يشهر . انتقال هذا الالتزام من البائع

الصفحة	القاعد :	
		إلى ورثته . يتمتع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب . الدفع من الورثة بسقوط حق المشتري بالتقادم من قبيل المنازعة الممتنعة قانونا .
١٢٨	١٤ ٢١	(الطن رقم ٥٧٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
		٢ — حق المتبوع في الرجوع على تابعه . نشوؤه من تاريخ الوفاء . شرط الرجوع ألا يكون التعويض الذي يوفى به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع وتمسك بذلك التابع .
١٩٩	١٤ ٣٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ..
		٣ — جواز رجوع المتبوع على تابعه بدعوى الحلول عند وفائه بالتعويض ٣٢٦م و ٧٩٩ من القانون المدني . للمدين في دعوى الحلول التمسك في مواجهة الكفيل بالدفع قبل الدائن . للتابع التمسك قبل المتبوع في هذه الحالة بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني إذا اختصم في الدعوى بعد إكمال مدة التقادم . هذا التقادم يرد على حق الدائن الأصلي الذي انتقل بالحلول إلى المتبوع لا على حق المتبوع في الرجوع على التابع .
١٩٩	١٤ ٣٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ..
		٤ — للضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن . خضوعها للتقادم الثلاثي . نشوء حق الضرور من وقت وقوع الحادث مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن . سريان مدة التقادم من تاريخ الحادث بخلاف دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي يبدأ تقادمها من وقت مطالبة الضرور للمؤمن له بالتعويض .
٥٠٠	١٤ ٨١	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥- عدم سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني على الالتزامات التي مصدرها القانون . يسري عليها التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ مدني .
٩١٤	٢٤١٤٦	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		٦- النص على التقادم الثلاثي في المادة ١٧٢ من القانون المدني يعد من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق . خضوعه فيما يتعلق بسريانه من حيث الزمان لحكم المادة الثانية من القانون المدني دون الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق .
١١٣٤	٣٤١٧٥	(الطن ١٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) ... ..
		٧- الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . إعتبارها في حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية . عدم سقوط هذه الدعوى بالتقادم .
٤٥٠	١٤٧٣	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ..
		٨- دعوى بطلان عقد أبرم في ظل القانون المدني القديم . لا تتقادم . إذا لحقها القانون المدني الجديد تسقط بمضي خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ١٤١ منه .
٥٧٨	٢٤٩٣	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..
		٩- التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . قيامه على قرينة قانونية هي الوفاء . شرطه . ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن ذمته لا تزال مشغولة بالدين .
٦٨٥	٢٤١١٠	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<b>وقف التقادم :</b>
		سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن . وقفه طوال مدة المحاكمة الجنائية متى كان الفعل الضار مكونا لجريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها .
٥٠٠	١٤٨١	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		<b>قطع التقادم :</b>
		١ - مجرد تحرير مشاركة التحكيم والتوقيع عليها لا يقطع أيهما في ذاته التقادم . يقطع التقادم الطلبات التي يقدمها الدائن للتحكيم أثناء السير في التحكيم إذا كانت تتضمن تمسكه بحقه . تماثل إجراءات التحكيم لإجراءات الدعوى العادية ما لم يعف المحكوم منها صراحة . وجوب صدور حكمهم على مقتضى قواعد القانون الموضوعي .
٢١٠	١٤٣٤	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٢ - إقرار المدين - في مشاركة التحكيم - بوجود الدين صراحة أو ضمنا يقطع التقادم .
٢١٠	١٤٣٤	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٣ - النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه باكتمال مدته . عدم جوازه . جواز النزول عن المدة التي انقضت في تقادم لم يشمل . هذا النزول يقطع التقادم على اعتبار أنه إقرار من المدين .
٢١٠	١٤٣٤	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٤ - مطالبة المضرور للتبوع بالتعويض مطالبة قضائية تقطع التقادم بالنسبة للتبوع . ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للتابع . المادة ٢٩٢ مدني قوت هذه القاعدة بالنسبة

الصفحة	القاعدة	
		للمدينين المتضامنين . ليس لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامنا أثر بالنسبة للدين .
١٩٩	٣٣ ع ١٤	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) .. ..
		٥ — إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تعتبر مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . مرياتها على تقادم الضريبة العامة على الإراد .
٤٧٦	٧٧ ع ١٤	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٦) .. ..
		٦ — التكليف بالوفاء السابق على أمر الأداء ليس تنبيها يقطع التقادم .
١١٣٨	١٧٦ ع ٣	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) .. ..
		٧ — رفع المدين معارضة في أمر الأداء لا يقطع التقادم . إجراء صادر من المدين لا من الدائن ولا يفيد الاقوار بالدين .
١١٣٨	١٧٦ ع ٣	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) .. ..
		٨ — بطلان أمر الأداء لعدم توافر شروط الدين . عدم امتداده إلى طلب الأمر . بقاء أثره في قطع التقادم . إلغاء الأمر . أثره . زوال ما كان للأمر من أثر في قطع التقادم .
١١٣٨	١٧٦ ع ٣	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) ... ..
		٩ — سقوط الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات في حالة الحكم بسقوط الخصومة . انطباق هذا المبدأ على حالة ترك الخصومة . ترك الدائن دعواه في المعارضة في أمر الأداء الصادر لصالحه . يترتب عليه إلغاء طلب الأمر وزوال أثره في قطع التقادم وسقوط الحكم بنذب خير لتصفية الحساب بين الطرفين .
١١٣٨	١٧٦ ع ٣	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : ( التقادم المكسب )
١٢٦٧	٣٤١٩٦	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ..
		<u>تموين</u>
		الاستيلاء على الأقطان :
		١ - الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها وليس بمجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بالاستيلاء على الأقطان . ليس من شأن تقرير الاستيلاء نقل الملكية . بقاء الملكية لمالكها حتى يحصل الاستيلاء بالمعنى القانوني . لا يغنى عن ذلك إرسال بيان بتلك الأقطان .
١٢٠	٢٠١٤	(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
		٢ - اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية لا يكون إلا بعد إتمام استلام تلك الأقطان استلاما فعلياً طبقاً لقرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .
١٢٠	٢٠١٤	(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
		٣ - التزام الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين عن الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلي . لم يتضمنه القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .
١٢٠	٢٠١٤	(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
		تحديد سعر للسلعة :
		١ - تحديد سعر جبرى للسلعة وفرض قيود على حرية المشتري لها في التصرف فيها . لا يتنى ملكية المشتري لها .
٢٤٧	٣٩١٤	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ..



الفاصلة	الصفحة	
		٢ - حق الملكية . تقيده بقيود اتفاقية أو قانونية لا يؤثر على بقائه وقيامه . علاقة وزارة التموين بأصحاب مطاحن الحبوب يحكمها عقد بيع ناقل للملكية الحبوب لأصحاب المطاحن . (الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... .. ٢٤٧ ١٤ ٣٩
		<u>تنفيذ</u>
		تنفيذ الأحكام :
		” الصيغة التنفيذية “
		١ - المقصود من تذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية - على ما تجرى به المادة ٣/٤٥٧ من قانون المرافعات - تأكيد أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق . (الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٨) ... .. ١٧٦ ١٤ ٢٩
		” الصورة التنفيذية الثانية “
		٢ - عدم جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى . منازعة المحكوم عليه في ضياعها . وجوب تكليف الخصم بإثبات واقعة فقدانها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . اقتناع الحكم بصحتها استنادا إلى ماقرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الادعاء . مخالف للقانون بخالفته قواعد الإثبات ومشوب بالقصور في التسييب . (الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥) ... .. ٧٩١ ٢٤ ١٢٥
		” مسؤولية طالب التنفيذ “
		٣ - تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه

الصفحة	القاعدة	
		إذا أُلغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . إعتبره سيء النية منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به . المادتان ١/١٨٥ و ٩٧٨ مدني .
٥٠٨	١٤ ٨٢	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..
		”الأموال محل التنفيذ“
		٤ - صدور الحكم المنفذ به ضد الشركة . عدم جواز التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية وفاء لديون هذه الشركة . منع الشريك الموصى من القيام بأعمال الإدارة . المادة ٢٨ من قانون التجارة .
١٠٠٢	٢٤ ١٥٨	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		تنفيذ الأحكام الأجنبية :
		١ - انضمام الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ . اعتبار الاتفاقية قانوناً واجب التطبيق . الحكم القابل للتنفيذ . ماهيته .
١٧٦	١٤ ٩	(الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٨) ... ..
		٢ - تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي . شرطه . إختصاص المحكمة التي أصدرته وفقاً لقواعد الإختصاص القضائي الدولي الواردة في قانون الدولة التي صدر فيها الحكم دون قواعد الإختصاص النوعي أو المحلي . شرط التحكيم الوارد في العقد لا يتعلق بقواعد الإختصاص القضائي الدولي ولا يؤثر في تطبيقها . صدور الحكم وفقاً لقواعد الإختصاص الدولي في القانون السوداني . الحكم بتفديده لا مخالفة فيه للقانون .
٧١٧	٢٤ ١١٥	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى . قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنيت عليه هى من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى . الحكم الذى لايشتمل على أسبابه . قابل للتنفيذ وفقا لقانون جمهورية السودان . جواز الحكم بتنفيذه فى مصر متى توافرت الشروط الأخرى المقررة فى هذا الخصوص . لا يمنع من ذلك حكم المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات المصرى السابق الذى يتعلق بالأحكام الصادرة فى مصر طالما لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين تتطلب المراجعة . (الطن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... .. ٧١٧ ٢٤١١٥
		٤ - الحكم الصادر من محكمة الخرطوم العليا . عدم إمكان النص على تنفيذه فى الخارج . اتخاذ المحكوم له مرسومه قانون المرافعات من إجراءات تنفيذه فى الجمهورية العربية المتحدة . الأمر بتنفيذه صحيح . (الطن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... .. ٧١٧ ٢٤١١٥
		تنفيذ الأوامر على العرائض : يسقط الأمر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . عدم تعلق هذا السقوط بالنظام العام . وجوب التمسك به ممن صدر ضده الأمر . جواز التزول عن هذا السقوط صراحة أو ضمنا . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... .. ٣٨٨ ١٤ ٦٢
		قائمة توزيع حصيلة التنفيذ : ١ - قائمة التوزيع . حجيتها قبل المثليين فى إجراءاته . قصرها على ما يئته هذه القائمة فيما أعدت له قانونا من تقرير ديون الدائنين وترتيب درجاتهم فى توزيع ثمن العقار بينهم . عدم تجاوزها إلى ما عداها من منازعات أخرى تقوم بين الخصوم . (الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... .. ٦٣٢ ٢٤١٠٣



الصفحة	القاعدة	
		٢ — وجوب تقديم جميع المستندات المؤيدة لطلبات الدائنين في التقسيم قبل إصدار القاضى القائمة المؤقتة . حلة ذلك . الإشارة في الطلب إلى أن المستندات مقدمة في تقسيم آخر لا يغنى عن وجوب تقديمها .
١١١٢	٢٤١٧١	(الطنن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		<b>تنفيذ عقارى</b>
		الاعتراض على إجراءات التنفيذ :
		١ — للمدين أن يعترض على إجراءات التنفيذ ولولا أول مرة أمام محكمة الاستئناف متى أقام ذلك على مخالفة النظام العام . مثال .
١٣٥	٢٢١٤	(الطنن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١) ... ..
		٢ — للمدين في أية حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ الجبرى التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء . نص المادة ٦٤٦ صرافعات لا يقيد به .
١٣٥	٢٢١٤	(الطنن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١) ... ..
		إعلان التنبية بالدفع :
		تعدد المدينين ملاك العقار . وجوب إعلان التنبية بالدفع وإنذار المحجز إلى كل واحد منهم . ترتب البطلان على مخالفة هذا الإجراء . تقريره لمصلحة المدين الذى لم يعلن أو لم يصح إعلانته ولورثته ولمن يمثله .
٣٥٧	٥٧١٤	(الطنن رقم ١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... ..
		إعلان المدين بيوم البيع :
		التزام قلم الكتاب بإعلان المدين — في إجراءات التنفيذ العقارى — باليوم المحدد للبيع والقيام بإشهار البيع وإعلان أرباب الديون المسجلة . عدم التزام الدائن بذلك .
٨٠٢	٢٤١٣٧	(الطنن رقم ٧٣ لسنة ٣٥ ق و ١٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		طلب إعادة بيع العقار :
		١ - منازعة الراسى عليه المزاد فى صحة طلب إعادة البيع على مسئوليته . اختصاص قاضى البيع بالفصل فيها ولو كانت مبنية على أسباب موضوعية . قاضى البيع - عند نظر هذه المنازعة - ليس قاضيا للأمر المستعجلة . المادة ٧٠٠ مرافعات .
٦٣٢	١٠٣ع٢	( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٩ ) - - -
		٢ - مبررات إعادة البيع على مسئولية الراسى عليه المزاد المتخلف . خضوعها لسلطة محكمة الموضوع .
٦٣٢	١٠٣ع٢	( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٩ ) - - -
		الطعن بالنقض :
		متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف ( قاضيا بعدم جواز استئناف حكم مرسى المزاد وإيقاع البيع بعد زيادة العشر ) فإنه يجوز الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا .
١٣٥	١٤٢٢	( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢١/١/١٩٦٩ ) ... ..
		وراجع : ( ح . حجز ) .
		( ج )
		<u>جمارك</u>
		التهرب الجمركى :
		” مصادرة المضبوطات ”
		١ - قرارات اللجان الجمركية فى مواد التهرب : عدم اعتبارها عقوبة جنائية . هى من قبيل التعويضات المدنية

الصفحة	القاعدة	
		لصالح الخزانة. مؤدى ذلك. ألا يشترط للحكم بالمصادرة أن تكون المضبوطات تحت يد الجمارك. يجوز لمصلحة الجمارك إذا تعذر ضبط الأشياء المهربة الرجوع بقيمتها.
٦٠٣	٩٧ ع ٢٤	(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٩) ... .. "دعوى الرجوع بقيمة الأشياء المهربة"
		٢ - اختصاص مجلس الدولة بطلبات التعويض عن القرارات الإدارية. دعوى الجمارك بالرجوع بقيمة الأشياء المهربة المحكوم بمصادرتها من اللجنة الجمركية تنفيذا لقرار المصادرة. هي من قبيل التعويضات المدنية التي يجوز الادعاء بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادي. اختصاص المحاكم بهذه الدعوى.
٦٠٧	٩٨ ع ٢٤	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٩) ... .. "العجز في البضاعة"
		٣ - عدم تقديم الربان البراهين المبررة لنقص البضاعة لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في اللائحة الجمركية. حقه في تقديمها بعد هذا الميعاد إلى المحكمة التي تنظر المعارضة في قرار المصلحة الصادر بالغرامة. علة ذلك.
٨٣٨	١٣٢ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٦٩) ... .. ٤ - وجود عجز غير مبرر لا يعتبر في نظر المشرع تهريبا. القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ (الملغى) وقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣.
٨٣٨	١٣٢ ع ٢٤	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦٩) ... ..



(ح)

حجز . حرامة . حساب جارى .  
حق . حكم . حوادث طارئة . حيازة

حجز

حجز ما للدين لدى الغير :

” دعوى صحة الحجز ”

توقيع حجز ما للدين لدى الغير بأمر من القاضى . وجوب  
رفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذى وقع الحجز بموجبه وبصفة  
إجراءات الحجز معا . رفع دعوى ثبوت الحق قبل الحجز .  
وجوب رفع دعوى صحة الحجز أمام المحكمة التى رفعت إليها  
دعوى ثبوت الحق .

(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٩) ... .. ١٢٢ ع ٢٤ ٧٦٩

الحجز الإدارى :

١ — الحجز الادارية ليست من قبيل الأوامر الإدارية .  
اختصاص المحاكم بنظر المنازعات المتعلقة بإجراءاتها أو إلغائها  
أو عدم الاعتداد بها أو وقف الإجراءات الناشئة منها كالحجز  
القضائية .

(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٩) ... .. ١٢٨٠ ع ٣ ١٩٩

الصفحة	القائمة	
		٢ - تقرير الحكم أن قوانين التأميم قد ألغت حكم المادة الأولى فقرة (أ) من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المجزز الإداري للبالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الدولة في رؤوس أموالها . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . هذا النعى لا يدخل في حالات الطعن وفقا للمادتين ٢ و ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٨٠	٣٤١٩٩	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ..
		٣ - تعدد المدينين ملاك العقار . وجوب إعلان التنبيه بالدفع وإنذار المجزز إلى كل واحد منهم . ترتيب البطلان على مخالفة هذا الإجراء . تقريره لمصلحة المدين الذي لم يعلن أو لم يصح إعلانه ولورثته ولمن يمثله .
٣٥٧	١٤ ٥٧	(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... ..
		٤ - ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المنازعات القضائية التي توقف من أجلها إجراءات المجزز والبيع الإداري - وفق نص المادة ٢٧ من قانون المجزز الإداري - هو عشرة أيام . يستوى في ذلك أن يكون المجزز قد توقع أم اقتصر الأمر على مجرد الشروع فيه .
٧٣٩	٢٤١١٨	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٧) ... ..
		٥ - اكتساب ملكية العقار بالتقادم . انتقال الملكية للمحاز بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة . مباشرة مصلحة الضرائب لإجراءات نزع ملكية العقار خلال مدة التقادم ضد المدين لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز .
٨٥٨	٢٤١٣٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	حراسة
		الحراسة القضائية : " طلب فرض الحراسة "
		إنتهاء محكمة الموضوع إلى رفض طلبات المدعى الموضوعية . لا محل في هذه الحالة لبحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية .
٩٥٧	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		الحراسة الادارية : " بيع الخاضع للحراسة "
		١ - تصرف الخاضع للحراسة في أمواله المفروضة عليها بالبيع بعد فرض الحراسة . محظور قانونا على البائع والمشتري كليهما . عدم جواز استرداد المشتري للثمن من أموال البائع المفروضة عليها الحراسة بعد الحكم ببطلان عقد البيع . الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٩ .
٤٣٨	١٤٧١	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... ..
		٢ - للمشتري الرجوع على الخاضع للحراسة بثمن ما باعه له في غير أمواله التي كانت مفروضة عليها الحراسة وآلت إلى الدولة بعد رفعها .
٤٣٨	١٤٧١	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... ..
		" بيع الحارس للعقارات إلى شركات التأمين "
		تصرف الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ ببيع العقارات المبنية المملوكة للخاضعين للحراسة إلى شركات التأمين . ماهيته . تصرف ذو طبيعة خاصة .



الصفحة	القاعدة	
		عدم اعتباره بيعا عاديا مما تجوز الشفعة فيه . عدم إيراد نص خاص يمنع الأخذ بالشفعة في هذه الحالة . لا يؤدي إلى إباحة الشفعة في تلك المباني . علة ذلك .
٩٤٦	٢٤١٥٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		”حق التقاضى بعد رفع الحراسة“
		رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عودة حق التقاضى لمن رفعت الحراسة عن أموالهم منذ العمل بهذا القانون . أولولة ملكية من كان خاضعا للحراسة إلى الدولة مع تعويضه في حدود ثلاثين ألف جنيه ما لم يكن أقل قيمة . لازم ذلك قيام صفته في الدفاع عن حقه فيما نزع من أطيانه للشفعة العامة حتى لا يتقص التعويض المستحق له .
٨٩٨	٢٤١٤٢	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
		حساب جارى
		عدم تجزئة الحساب :
		الحساب الجارى الذى يخضع لقاعدة عدم التجزئة . ماهيته .
١٠٣٦	٢٤١٦١	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		حق
		التعسف في استعمال الحق :
		١ — استقلال محكمة الموضوع في تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه وفي تقدير التعويض الجابر للضرر الناشء عن هذا الغلومتى أبان الحكم العناصر المكونة له .
٣١٧	١٤٥١	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق المشروعة . عدم مسئولية من يستعمل هذا الحق إلا إذا انحرف به عما وضع له ابتغاء مضارة الغير .
٤٥٨	١٤٧٤	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ..
		٣ — أعمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ مدني بتخفيض الفوائد أو رفض القضاء بها . شرطه . ثبوت كيدية الدفاع وإطالة أمد التقاضي لإضراراً بالمدين .
١١٠١	١٧٠٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٢) ... ..
		٤ — استخلاص المحكمة ركن الخطأ الموجب للمسئولية لإساءة استعمال حق التقاضي من أوراق الدعوى ووقائعها استخلاصاً سائفاً . النعي عليه فيما قرره من حجية الحكيم السابقين الصادرين في موضوع النزاع بين الخصوم أنفسهم . غير منتج .
١٢٤٢	١٩٢٣	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧) ... ..
		٥ — نفقات التقاضي التي تدخل ضمن عناصر التعويض — عن إساءة استعمال الحق — لا تكفي لجبرها المصروفات القضائية المحكوم فيها .
١٢٤٢	١٩٢٣	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧) ... ..
		٦ — النص في قائمة شروط المزايدة على تحويل الداعي للمزايدة الحق في قبول أو رفض أي عرض دون إبداء الأسباب . هذا النص ينحوله مطلق الحرية في رفض العطاء الأخير . عدم جواز الرجوع في هذه الحالة إلى الأحكام العامة في القانون المدني والتي تعتبر من القواعد المكملة التي لا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة . انتفاء التعسف ولو لم يبد سبب مشروع يرد رفض العطاء .
٩٥٧	١٥٢٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..

صفحة	لقاعدة	حق التقاضى :
		<p>”أثر رفع الحراسة“</p> <p>رفع الحراسة وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عودة حق التقاضى لمن رفعت الحراسة عن أموالهم منذ العمل بهذا القانون .</p> <p>أيلولة ملكية من كان خاضعا للحراسة إلى الدولة مع تعويضه فى حدود ثلاثين ألف جنيه ما لم يكن أقل قيمة . لازم ذلك قيام صفته فى الدفاع عن حقه فيما نزع من أطيانه للنفعة العامة حتى لا ينقص التعويض المستحق له .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ ) ... ..</p>
٨٩٨	٢٤١٤٢	<p><u>حكم</u></p> <p>ماهية الحكم :</p> <p>تحديد ماهية الحكم . منوط بقانون الدولة التى يراد التمسك فيها بالحكم . بيان الحكم يحدده قانون القاضى الذى أصدره .</p> <p>( القانون رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٨ ) ... ..</p>
١٧٦	٢٩١٤	<p>إصدار الحكم :</p> <p>١ - وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم . توقيع أعضاء الهيئة على الورقة المتضمنة منطوق الحكم . لا يكفى متى كانت منفصلة عن الأسباب .</p> <p>( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١ ) ... ..</p>
٤١٢	٦٦١٤	<p>٢ - تحرير أسباب الحكم على صفحات متصلة ذيلت الأخيرة منها بمنطوقه الذى وقع عليه القضاة . لا بطلان . بطلان الحكم لتحريره على أوراق منفصلة وعدم توقيع القضاة على كل ورقة</p>



الصفحة	القاعدة	
		من أوراقه . بطلان متعلق بالنظام العام . التمسك به في ملحق تقرير الطعن بالنقض . جائز .
١٢١١	٣ع١٨٧	( الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٩ ) .. ..
		” وصف الحكم “
		٣ — العبرة في اعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هي بحقيقة الواقع لا بما تصفه به المحكمة .
٣٦٨	١ع ٥٩	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ) .. ..
		٤ — تحصيل الحكم الاستثنائي بأسباب سائغة قيام الوكالة بالخصومة عن المستأنف أمام محكمة أول درجة . اعتبار الحكم المستأنف حضوريا في حقه .
١٢٣٦	٣ع١٩١	( الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧ ) .. ..
		” مد أجل الحكم “
		٥ — منح المحكمة الخصوم أجلا كافيا لتقديم دفاعهم قبل حجزها القضية للحكم . عدم اعتراض الطاعن على الأجل الذي حددته المحكمة لتقديم المذكرات بعد حجز الدعوى للحكم . عدم طلبه مد أجل النطق بالحكم لتقديم مذكرة بدفاعه . لا يكون له بعد ذلك النأي على المحكمة إخلالها بحقه في الدفاع لعدم منحه مدة كافية لتحضير دفاعه .
١٠٠٢	٢ع١٥٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) .. ..
		٦ — طلب مد أجل الحكم في الدعوى لتقديم مذكرة .
		إجابته من إطلاقات محكمة الموضوع .
١١١٨	٢ع١٧٣	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٢ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	حكم
		بيانات الحكم :
		١ - عدم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها الحكم . الإكتفاء بسرد مضمونها وكفاية الإشارة إلى مكانها بملف الإستئناف . لا بطلان .
٣٢	١٤	٥ ( الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢ ) ... ٢ - خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى . قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التي بنيت عليه هي من قواعد المرافعات التي تخضع لقانون القاضى . الحكم الذى لا يشتمل على أسبابه قابل للتنفيذ وفقا لقانون جمهورية السودان . جواز الحكم بتنفيذه فى مصر متى توافرت الشروط الأخرى المقررة فى هذا الخصوص . لا يمنع من ذلك حكم المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات المصرى السابق الذى يتعلق بالأحكام الصادرة فى مصر طالما لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين تتطلب المراجعة .
٧١٧	٢٤	١١٥ ( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ٣ - البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال ذكر موطن أحد الخصوم . لا بطلان . المادة ٣٤٩ مرافعات ملغى .
١٠٠٢	٢٤	١٥٨ ( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ٤ - خطأ الحكم فى اسم المندوب المفوض للشركة . عدم ترتب البطلان متى كان ليس من شأن هذا الخطأ التشكيك فى حقيقة الشركة واتصالها بالخصومة المرددة فى الدعوى .
١٠٠٢	٢٤	١٥٨ ( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ٥ - بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم . ليس له أهمية جوهرية بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته . إغفال ذكر هذا المكان لا يبطل الحكم .
١٠٤٣	٢٤	١٦٢ ( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الإحالة في بيان الوقائع ومراحل الدعوى ودفاع الخصوم ودفعهم إلى أحكام سابقة صادرة في ذات الدعوى بين نفس الخصوم . جوازه . (الطن رقم ٤٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) ... .. ١٠٤٣
	١٦٢ع٢	٧ - تنازل المدعى في دعوى فرعية عن دعواه يفقد دعوى الضمان المؤسسة عليها - والموجهة من المدعى عليه في الدعوى الفرعية إلى خصم آخر - سبب وجودها ويصبح هذا الأخير غير مختصم في النزاع . لا يترتب البطلان على إغفال ذكر اسمه في الحكم . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤) ... .. ١١٥١
	١٧٨ع٣	٨ - خلو الحكم من بيان مرحلة إدخال خصم غير حقيقي في الدعوى . لا بطلان . البيان الجوهرى الذى يترتب على إغفاله البطلان . ماهيته . أن يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى . م ٣٤٩ مرافعات . (الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٨) ... .. ١٢٨٩
	٢٠١ع٣	٩ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتب بطلان الحكم عليه . م ٣٤٩ مرافعات . (الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٤) ... .. ١٢٥٨
	١٩٥ع٣	١٠ - وجوب تضمين الحكم بيان مراحل الدعوى . مناط اعتبار هذا البيان جوهرى يترتب على إغفاله البطلان . أن يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بمسير الخصومة فيها وباعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه . (الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٤) ... .. ١٢٥٨
	١٩٥ع٣	وراجع : ( بطلان " بطلان الأحكام " )



الصفحة	القاعدة	حكم
		تسبب الحكم : "تسبب كاف"
٨٨	١٥ ع ١٤	١ - محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا ما ألغت الحكم الابتدائي ببحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب كافية لجملة . (الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٩) ... ..
٩٥	١٦ ع ١٤	٢ - القضاء بإلغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره بما يسقط عنه حجته . ولئن كانت لا تجوز الإحالة إلى ما ألغى من الحكم إلا أنه لا يعيب الحكم الاستئنافي أن يحيل في بيان الوقائع إلى ما ورد بالحكم الابتدائي الملغى . (الطن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٩) ... ..
٥٥٠	٨٨ ع ٢٤	٣ - إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بتنفيذ ذلك الحكم متى أقامت قضاءها على أسباب تكفي لجملة . (الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١/٤/١٩٦٩) ... ..
		"التريد في الأسباب"
٥١	٨ ع ١٤	١ - صدور الحكم مطابقا للثابت بالأوراق ومتفقا مع التطبيق القانوني الصحيح . النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون فيما استطرد إليه بعد ذلك . غير متج . ما دام الحكم يستقيم بدونه . (الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٧/١/١٩٦٩) ... ..
١٥٥	٢٦ ع ١٤	٢ - قضاء الحكم بتدب خير في أسبابه قطعيا بالزام الطاعن بالريع باعتباره غاصبا . عدم الطعن في هذا الحكم . صيرورة هذا القضاء حائزا لقوة الأمر المقضى . ماورد في أسباب الحكم المطعون فيه بشأن هذا البحث يعد نافلة . (الطن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٣/١/١٩٦٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - استخلاص المحكمة ركن الخطأ الموجب للمسئولية لاساءة استعمال حق التقاضى من أوراق الدعوى ووقائعها استخلاصا سائغا . النعى عليه فيما قرره من حجية الحكيم السابقين الصادرين في موضوع النزاع بين الخصوم أنفسهم . غير مستج .
١٢٤٢	٣٤١٩٢	( الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧ ) ... ..
		٤ - ورود الخطأ في الحكم فيما قرره زائدا على حاجة الدعوى وفيما يستقيم قضاؤه بدونه . لا يعيب الحكم .
١٣٢٢	٣٤٢٠٦	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ ) ... ..
		”تناقض الأسباب“
		التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتماهى به أسبابه أو أن يكون التناقض واقعا في أساس الحكم .
٩٥	١٦	( الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤ ) ... ..
		عيوب التدليل :
		( أولا ) القصور .
		”ما يعد كذلك“
		١ - مناط خصم الإيرادات لمدى الحياه والمعاشات والنفقات من إيراد الممول . أن يكون ملزما بها قانونا أو تنفيذا لحكم ودفعها فعلا خلال السنة الضريبية وتقررت عليه دون مقابل ولسبب لا يرجع لمحض اختياره . عدم بيان الحكم مدى اختيار الممول ، ومصدره من قانون أو عرف . قصور .
١٠٤	١٦	( الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٥ ) ... ..
		٢ - عدم رد الحكم على دفاع الطاعن المنطوى على مقاصة قضائية والمبدى في صورة طلب عارض . قصور . مثال .
١٥٠	٢٥	( الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... ..

القاعدة	الصفحة
٣ — عدم جحد الخصم مستنديين مقدمين من خصمه . إعتقاد الحكم الابتدائي عليهما . الغاء محكمة الاستئناف هذا الحكم . إغفالها تبيان العسلة التي من أجلها أسقطت دلالة هذين المستنديين . قصور .	٣١٠
(الطن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٩) ... ..	١٤ ٥٥
٤ — تطابق العقد المقدم لأول مرة في الاستئناف مع العقد المقدم لمحكمة الدرجة الأولى ، والمقضى بتزويره في مضمونه ومحتواه . تحلى محكمة الاستئناف عن الفصل في الإدعاء بتزوير العقد المقدم لها بدعوى تطابق العقدين وأن مجال بحثه يكون في دعوى جديدة . قصور وخطأ في القانون .	٣٤٤
(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٩) ... ..	١٤ ٥٥
٥ — حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى أمر تقرر في حكم آخر . شرطه . أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من مستنداتنا . إحالة محكمة الاستئناف إلى ما استخلصته من استئناف آخر منظور أمامها وغير منظم للقضية التي فصلت فيها ولم يكن الطاعن مختصا فيه . قصور .	٦٤٢
(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٩) ... ..	٢٤ ١٠٤
٦ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض عن الضرر . إطراحه دليلا مقبولا على أحد عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه وتقدير التعويض على خلافه . عدم بيان سبب عدم الأخذ به . قصور .	٦٧٦
(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٦٩) ... ..	١٠٩ ٢٤



الصفحة	القاعدة	
		٧ - عدم جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى . منازعة المحكوم عليه في ضياعها . وجوب تكليف الخصم بإثبات واقعة فقدانها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . اقتناع الحكم بصحتها استنادا إلى ما قرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه من ضياع الصورة وعدم قيام دليل ينقض هذا الادعاء . مخالف للقانون بخالفته قواعد الإثبات ومشوب بالقصور في التسييب .
٧٩١	٢٤١٢٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥) ... ..
		٨ - دعوى صحة ونفاذ البيع . شرط إجابة المشتري إلى طلبه فيها . أن يكون انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر فيها ممكنين . دفاع البائع باستحالة تنفيذ التزامه بسبب انتقال الملكية إلى مشتر ثان منه . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .
٨٨٦	٢٤١٤٠	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٥) ... ..
		٩ - وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرره محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه على محكمة النقض . عدم بيان الحكم الوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم . قصور .
٩٠٣	٢٤١٤٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
		١٠ - الفوائد . ماهيتها . تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بالالتزام بدفع مبلغ من النقود . استحقاقها من تاريخ المطالبة الرسمية متى كان المبلغ معلوم المقدار وقت الطلب رفض الحكم القضاء بها مع عدم بيان سبب الرفض . قصور .
١٣٢٢	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	حكم
١٣٣٥	٣٤٢٠٧	<p>١١ — قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى التروير استنادا إلى عجز المدعى عن الإثبات دون مناقشة الدليل الذي حصلته محكمة أول درجة . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ ) .. ..</p> <p>” ما لا يعد قصورا “</p>
٣٧٥	١٤٦٠	<p>١ — حكم المحكمة الجزئية في دعوى قسمة أثر فيها نزاع حول الملكية . قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع بشأن الملكية وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . عدم الطعن في هذا القضاء . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضي . عدم جواز إثارة مسألة عدم الاختصاص أمام المحكمة المحال إليها . عدم رد الحكم المطعون فيه على دفع الطاعة بصدد الاختصاص . لا قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٤ ) .. ..</p>
٣٩١	١٤٦٣	<p>٢ — استخلاص الحكم نهائية أمر الأداء بعد إثباته الاطلاع على الأوراق . لا قصور . ذكره نصوص المستندات التي اعتمد عليها . غير لازم . مناط ذلك .</p> <p>( الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١ ) .. ..</p>
٧٥١	١٢٠٢	<p>٣ — وجوب إبداء الخصم لدفاعه في الدعوى الموجهة إليه بكافة ما اشتملت عليه من طلبات حتى لو تعارض بعضها مع البعض الآخر . فصل الحكم في طلب بطلان الزواج برفضه وبصححة قيام العلاقة الزوجية وثبوت وقوع الطلاق . لا خطأ ولا قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٩٦٩/٥/٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
١١٩٣	٣٤١٨٤	٤ - المهلة التي تمنعها المحكمة للمدين لتنفيذ التزامه طبقا للمادة ٣/٣٤٦ مدني . رخصة خولها المشرع لقاضي الموضوع . إن شاء أعملها وإن شاء حبسها عن المدين . عدم بيان الأسباب المبررة لذلك من ظروف الدعوى وملابساتها . لا قصور . ( الملن رقم ٣١٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٩ ) ... ..
١٢٩٦	٣٤٢٠٢	٥ - منح المدين المتأخر أجلا للوفاء . رخصة من اطلاقات قاضي الموضوع . عدم بيان الحكم الاعتبارات التي اعتمد عليها في رفض منح مهلة الوفاء . لا قصور . ( الملن رقم ٢٤١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٢٣/١٩٦٩ ) ... ..
١٣٢٢	٣٤٢٠٦	٦ - نص المادة ٢/٧٠٩ مدني . مطلق شامل لكل تعديل في أجر الوكالة المتفق عليه سواء بالخط فيه أو برفعه . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذا الأجر . إقامة محكمة الاستئناف قضاءها بتعديل تقدير محكمة أول درجة للأجر الذي يستحقه الوكيل على اعتبارات سائغة . إغفالها الإشارة إلى الحجج التي ساقها الوكيل في هذا الخصوص . لا قصور . ( الملن رقم ١١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٢٥/١٩٦٩ ) ... ..
١٣٢٢	٣٤٢٠٦	٧ - عدم ادعاء الخصم بأن من قام بإعلان الصحيفة إليه من غير المحضرين . عدم جدوى تمسكه ببطلان الصحيفة لاختلاف توقيع المحضر على أصل إعلانها وصورته . إغفال الحكم ذكر هذا الدفاع في أسبابه . لا قصور . ( الملن رقم ١١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٢٥/١٩٦٩ ) ... ..



(ثانيا) الفساد في الاستدلال .

”ما يعد كذلك“

١ — استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع . عليها بيان كيف تلاقت إرادة الطرفين على حل العقد وذلك بأسباب سائغة . استخلاص التفاسخ مع استمرار تمسك كل من الطرفين بالعقد دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ عنه . فساد في الاستدلال .

(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... .. ٢ ع ١٤ ٧

٢ — إنتفاء سوء نية المظهر إليه . مناطه . ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر . التظهير الحاصل بعد الوفاء . تقرير الحكم حصول أن التخالص عن قيمة السند مع المظهر بعد إعلان البروتستو للمدين لا يمنع من علم المظهر إليه بواقعة الوفاء التي تمت قبل تظهير سند الدين . عدم بحث الحكم القرائن التي ساقها المدين لإثبات سوء نية المظهر إليه ومنها تقديم تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو . عدم فصل الحكم فيما إذا كان التظهير سابقا على التخالص أو لاحقا له إذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتستو . فساد استدلال وقصور .

(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... .. ١٣ ع ١٤ ٧٣

٣ — نزول الخصم عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير . القضاء بانتهاء إجراءات الادعاء بتزوير هذه الورقة بناء على هذا النزول . عودة محكمة الاستئناف إلى بحث أمر تزوير الورقة وقطعها بتزويرها واتخاذها من هذا التزوير دليلا في الدعوى . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال .

(الطن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... .. ٥٠ ع ١٤ ٣١٠

الصفحة	القاعدة	
		٤ - التزام البائع بالقيام بما هو ضروري لنقل الحق المبيع إلى المشتري . شمول هذا الالتزام قيامه بشهر إنهاء الوقف وحقه فيه . استدلال الحكم من اشتراط المشتري تحمل البائع مصاريف هذا الإشهار قرينة على استغلاله . فساد في الاستدلال .
٦٤٢	١٠٤ع ٢	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		٥ - فساد بعض القرائن التي استند إليها الحكم في قضائه . إسقاطها من التقرير . أثره . بطلان الحكم .
٦٤٢	١٠٤ع ٢	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		٦ - توقيع الوكيل على العقد لا ينصرف إلى الموكل طالما لم يعلن وقت التوقيع أنه يوقع نيابة عنه . استخلاص الحكم لهذه النيابة من مجرد توقيعه . استخلاص معيب .
١٢٨٤	٢٠٠ع ٣	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٨) ... ..
		” ما لا يعد فسادا “
		تقدير توقع الحادث الطارئ أو عدم توقعه وقت التعاقد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع مادام يقوم على أسباب سائغة .
		نقى الحكم عنصر المفاجأة في صدور القانون ١٦٨ لسنة ٦١ بتخفيض أجرة الأما كن أو القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ لأسباب سائغة .
		لا فساد في الاستدلال .
١١٩٣	١٨٤ع ٣	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
		( ثالثا ) مخالفة القانون .
		١ - الاستئناف يطرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف . امتناع إعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٥١٦	٨٣ع ١	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٦٤٩	٢٤١٠٥	٢ - استحقاق بنات المتوفى مهما تعددن ثلثي التركة ليستحق العاصب - إن وجد - الثلث الباقي . عدم بحث الحكم وجود العاصب من عدمه . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... ..
٧٩٦	٢٤١٢٦	٣ - ضمان البائع للمشتري اخلال العقار المبيع قدرا معينا من الربح . اعتباره كفالة منه لصفة في البيع . سرعان أحكام العيب الخفي فيما يختص بقواعد الضمان على حالة تخلف هذه الصفة . عدم جواز رجوع المشتري على البائع على أساس إخلاله بالتزام آخر مستقل عن التزامه بالضمان . عدم تأثير علم المشتري بتخلف الصفة وقت البيع أو عدم علمه . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون . المادتان ٤٤٨ و ٤٥٢ مدني . (الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥) ... ..
		حجية الحكم :
١٩٩	٣٣	١ - رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للضرور . شرطه أن يكون قد أداه للضرور . للمتبوع - مع ذلك - أن يختصم تابعه في دعوى الضرور قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه . لحكم التعويض - في هذه الحالة - حجية قبل التابع . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ..
		٢ - طلب المحامي الحكم باتعابه باعتبارها مقدرة . قضاء الحكم في أسبابه ضمنا بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب تقدير أتعاب المحامي على أساس ما رآه من أن الاختصاص معقود لمجلس النقابة وحده لعدم وجود اتفاق مكتوب على تقدير الأتعاب . النص في المنطوق على رفض الدعوى لا يمنع مجلس النقابة المختص من نظر الطلب . (الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ..
٢١٠	٣٤	



الصفحة	القائمة	
		٣ — اختلاف دعوى الحيازة والريع سببا وموضوعا . قاضي الحيازة . منعه من التعرض للملكية . ما يقرره في شأنها لا يقيد المحكمة التي تنظر النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مترتب عليه .
٣٣٣	١٤ ٥٣	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٩) ... ..
		٤ — وحدة الموضوع في الدعويين . مناطه . صحة الدين وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد . القضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل .
٣٩١	١٤ ٦٣	(الطن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٩) ... ..
		٥ — قائمة التوزيع . حجيتها قبل الممثلين في إجراءاته . قصرها على ما بينته هذه القائمة فيما أعدت له قانونا من تقرير ديون الدائنين وترتيب درجاتهم في توزيع ثمن العقار بينهم . عدم تجاوزها إلى ما عداها من منازعات أخرى تقوم بين الخصوم .
٦٣٢	٢٤ ١٠٣	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٩) ... ..
		٦ — تصديق المجلس الحسبي على الحساب ليس حكما حائرا لمحجية الأمر المقضى . لا يمنع من الطعن في صحة هذا الحساب أمام المحكمة المدنية .
٧٦٩	٢٤ ١٢٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٩) ... ..
		٧ — قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين . اقتصار حجيته على هذا القسط فقط دون أي قسط آخر يستحق بعد ذلك . الاحتجاج بالفصل في مسألة كلية شاملة . مناطه . عندما تفصل المحكمة في الموضوع . الحكم بوقف التنفيذ . ماهيته . حكم وقفي مرهون بالظروف التي صدر فيها .
٨٢٤	٢٤ ١٣٠	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٦٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١١١٨	٢٤١٧٢	٨ - عدم النص في منطوق الحكم على الفسخ . النص عليه في الأسباب بصيغته صريحة . لا عيب . (الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٢)
١١٨٠	٣٤١٨٣	٩ - الحكم الصادر من جهة ذات اختصاص بإصداره . عدم زوال أثره وحجيته ولو كان حكما وقتيا إلا بصدر حكم ناسخ له . (الطن رقم ٢١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١)
٢٩٢	٤٦ غ ١	١٠ - الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع . تسجيل المشتري صحيفة الدعوى . حجية هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذي سجل عقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى . اعتبار البائع ممثلا له في تلك الدعوى . جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور . (الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
١٢٦٧	٣٤١٩٦	١١ - الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع حجة على المشتري الذي سجل عقده بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى . المشتري خلف خاص للبائع . اعتبار المشتري ممثلا في شخص البائع له في الدعوى التي لم يمثل فيها المشتري . هذا الحكم لا يحتاج به المشتري في دعواه بالملكية إذا استند فيها إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا يقطع هذا التقادم المكسب . (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦)
		وراجع : ( ق . قوة الأمر المقضي ) الطن في الحكم : " ميعاد الطعن "
		١ - علم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة . عدم ثبوته إلا بإعلانهم على الوجه المبين في القانون . عدم جواز

الصفحة	المادة	
		الاستدلال بأى دليل آخر غير الإعلان . علم الوكيل بجلسة النطق بالحكم — دون الجلسات السابقة — لا يغنى عن إعلان الحكم الذى يفتح به ميعاد الطعن .
١٦١	٢٧ ع ١	( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... ..
		٢ — الأصل بدء مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم . يستثنى من ذلك الأحكام التى لا تعتبر حضورية وفقا لنص المادة ٩٢ مرافعات بعد تعديلها والأحكام التى أقرض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات كما إذا انقطع تسلسل الجلسات لأى سبب متى ثبت عدم حضور الخصم أى جلسة تالية لهذا الانقطاع . فى هذه الأحوال المستثناة يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ إعلان الحكم .
١٦١	٢٧ ع ١	( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... ..
		وراجع : ( استئناف " ميعاد الاستئناف " )
		" الأحكام الجائز الطعن فيها "
		١ — قضاء الحكم بصفة قطعية فى جزء من أصل الحق كان متارزاع . الطعن فيه على استقلال جائز . استئناف الحكم الموضوعى الصادر بعد ذلك لا يمتد إليه . الطعن بالنقض الموجه إلى هذا القضاء غير مقبول . مثال .
٤٥	٧ ع ١	( الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧ ) ... ..
		٢ — الطعن فى الأحكام التى تفصل فى موضوع الدعوى أو فى شق منها . وجوب الطعن فيها فى الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه سقوط الحق فى الطعن .
٧٣	١٢ ع ١	( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	حكم
٢٦٣	٤٢ ع ٣	٣ - استئناف الحكم الصادر في طلب رد القاضي . جوازه في حالة رد القاضي الجزئي أو قاضي المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا . (الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) ... ..
٥١٦	٨٣ ع ١	٤ - اشمال قضاء الحكم ، برفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر أداء بالدين ، على القضاء بإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع التظلم . اعتباره بمثابة حكم بعدم الاختصاص . جواز الطعن فيه على استقلال . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٧ ) ... ..
٦٦٢	١٠٧ ع ٢	٥ - تنتقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى فيها من دفوع وأوجه دفاع . لا يلزم أن ينص بصفة خاصة بصحيفة الاستئناف على استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع المشار إليها فيها . إغفال ذكرها . لا يعتبر قبولا لها يمنع من طلب إلغائها . (الطن رقم ١٧٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٣ ) ... ..
٧١٢	١١٤ ع ٢	٦ - قضاء المحكمة باختصاصها ولائيا . عدم جواز استئنافه إلا عند استئناف الحكم في الموضوع . فصل الحكم بنذب خير في أساس الدعوى بتقرير مسئولية الطاعن . جواز استئناف الحكم في شقيه المتعلقين بالاختصاص وأساس الدعوى على استقلال . عدم الطعن فيه وفوات ميعاد الاستئناف . صيرورته حائزا قوة الأمر المقضى . (الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		٧ - انتهائية الحكم الصادر وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - بشأن نزاع الملكية - تلحق الأحكام الابتدائية التي لم تتجاوز نطاق هذا القانون . طلب فوائد تعويضية أمام

الصفحة	القاعدة	
		محكمة أول درجة بخلاف الفوائد القانونية المطلوبة أمام لجنة الفصل في معارضات نزاع الملكية . الحكم في الطلب الجديد قابل للطعن بالاستئناف .
٧٢٤	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) .. ..
		٨ - الحكم بنسب خير . فصله في أسبابه في أساس الخصومة بتقريره انتقال العين للطاعن محملة بحق الحكم المقرر لجهة الوقف . حكم قطعي في شق من الموضوع . جواز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا . عدم الطعن فيه في الميعاد . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضي .
٨١٧	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... ..
		٩ - الحكم بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى . عدم اعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها . له مع ذلك إستئناف الحكم بعدم قبول تدخله باعتبار أنه محكوم عليه في طلب التدخل . ليس له أن يتدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية .
١٢٤٨	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢) .. ..
		”الأحكام غير الحائز الطعن فيها“
		١ - الفصل في دفع شكوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الإدعاء بتزوير ورقة في الدعوى وسيلة دفاع . القضاء في هذا الإدعاء لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات .
٧٣	١٤١٣	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٩) .. ..

الصفحة	القائمة	حكم
		٢ — قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم سماع الدوى وسماعها وإحالتها إلى محكمة أول درجة. حكم لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنقضى به الحصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض غير جائز .
٣٠٦	٤٩ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق أحوال شخنة — جلسة ١٢/٢/١٩٦٩ ) ..
		٣ — عدم جواز الطعن بالاستئناف استقلالا في الحكم الصادر برد وبطلان عقد بيع قبل الفصل في موضوع الحصومة الأصلية . الحكم باعتبار هذا الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه بالنقض غير منتج . علة ذلك . المادة ٣٧٨ مرافعات .
٥٦٦	٩١ ع ٢٤	( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٣/٤/١٩٦٩ ) ... ..
		٤ — تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بتخفيض الأجرة إعمالا لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المعدل لذلك القانون . يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيقه . عدم قبوله لأي طعن .
٥٩٦	٩٦ ع ٢٤	( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٩ ) ... ..
		٥ — عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين المطالب بإدراجه ضمن ديون التفليسة أو برفض طلب الوقف وفقا لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من قانون التجارة . لا أثر لاختلاف الصياغة في النصين .
٦٩٩	١١٢ ع ٢٤	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٩ ) ... ..
		٦ — الاستيلاء طبقا للرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعبئة العامة . تقدير التعويض تختص به اللجان المشار إليها بالمادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .



الصفحة	القاعدة	
		<p>قرارات التقدير تظل فيما يتعلق بمواعيد الطعن فيها وإجراءاته محتفظة بأحكام المادة ١٢ من قانون التعبئة . مفاد ذلك حصول الطعن في قرار التقدير بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة واتباع إجراءات خاصة للفصل في المعارضة واعتبار الحكم الذي يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .</p>
١٢٠٠	٢٤١٨٥	<p>(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٩) ... ..</p> <p>وراجع : ( نقض " الأحكام الجائر وغير الجائر الطعن فيها " ) .</p> <p>تنفيذ الأحكام :</p> <p>" الصيغة التنفيذية "</p> <p>١ - المقصود من تذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية .</p> <p>تأكيد أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق .</p>
١٧٦	٢٩	<p>(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٦٩) ... ..</p> <p>" الصورة التنفيذية الثانية "</p> <p>٢ - عدم جواز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى . منازعة المحكوم عليه في ضياعها . وجوب تكليف الخصم بإثبات واقعة فقدانها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . إقتناع الحكم بصحتها استنادا إلى ما قرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه من ضياع الصورة وعدم قيام دليل ينقض هذا الإدعاء . مخالف للقانون بخالفته قواعد الإثبات ومشوب بالقصور في التسبيب .</p>
٧٩١	١٢٥	<p>(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦٩) ... ..</p>

الصفحة	المادة	
		”المسئولية في تنفيذ الأحكام“
		٣ — تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسئولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه إذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ من التنفيذ . اعتباره «مىء النية منذ إعلانه بالظعن فى الحكم أو القرار المنفذ به . المادتان ١/١٨٥ و ٩٧٨ مدنى .
٥٠٨	١٤٨٢	(الظعن رقم ١١٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..
		”تنفيذ الأحكام الأجنبية“
		راجع : ( ت . تنفيذ )
		حوادث طارئة
		١ — شرط تطبيق المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى أن يكون الحادث الطارئ غير متوقع الحصول وقت التعاقد بحيث لا يكون فى مقدور الشخص العادى أن يتوقع حصوله لو وجد فى ظروف المدين وقت التعاقد بصرف النظر عن توقع المدين فعلا حصول الحادث الطارئ أو عدم توقعه .
١١٩٣	٣٤١٨٤	(الظعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
		٢ — تقدير توقع الحادث الطارئ أو عدم توقعه وقت التعاقد مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ما دام يقسوم على أسباب سائغة . نفى الحكم عنصر المفاجأة فى صدور القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أجرة الأماكن أو القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ لأسباب سائغة . لافساد فى الاستدلال .
١١٩٣	٣٤١٨٤	(الظعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الاستيلاء على دفاتر المنشأة وأوراقها ومستنداتها طبقا للمادة ٦ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لفترة محددة . تعذر مطالبة الدائن للمدين — المستولى لديه — بدينه وفوائده خلال هذه الفترة . لا تؤدي هذه الاستحالة المؤقتة إلى انقضاء الالتزام . لا تعد استحالة في معنى المادة ١/١٤٧ مدني .
١٣٦٣	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠) ... ..
		<b>حيازة</b>
		<b>الحيازة المكتسبة للملكية :</b>
		١ — بحث محكمة الموضوع وضع يد المتصرف للتعرف على حقيقة نيته وقصده تملك المتصرف إليه مضافا إلى ما بعد الموت أم منجزا . ليس عليها البحث في أركان الحيازة القانونية وشروطها المكتسبة للملكية بالتقادم .
٢٢	١٤	(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ..
		٢ — اكتساب ملكية العقار بالتقادم . انتقال الملكية للحائز بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة . مباشرة مصلحة الضرائب لإجراءات نزع ملكية العقار خلال مدة التقادم ضد المدين لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز .
٨٥٨	٣٤١٣٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		٣ — وضع يد الشريك على أرض مملوكة له مع آخرين على الشيوع . خلو وضع يده من مواجهة باقي الشركاء بما يفيد جحد ملكيتهم وإنكارها عليهم . عدم اكتسابه نصيب هؤلاء الشركاء مهما طالت مدة وضع اليد . استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة مجابهة الشركاء بانكار ملكيتهم وعدم أخذها بها .
١٣٣٨	٣٤٢٠٨	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحياسة كسب . للتملك . وجوب توافرها بعنصرها المادى والمعنوى وأن يكون وضع اليد مستمرا هادئا ظاهرا لا غموض فيه . (الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... .. ١٤٣ ع ٢ ٩٠٣
		إثبات الحياسة :
		١ - وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرره محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم . (الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... .. ١٤٣ ع ٢ ٩٠٣
		٢ - وضع اليد واقعة مادية . العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا . وان خالف الثابت بالأوراق . (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... .. ١٩٦ ع ٣ ١٢٦٧
		دعوى الحياسة :
		اختلاف دعوى الحياسة والريع مبيها وموضوفا . قاضى الحياسة . منعه من التعرض للملكية . ما يقرره في شأنها لا يقيد المحكمة التي تنتظر النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مرتب عليه (الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... .. ٣٥ ع ١ ٣٣٣
		الحائز مئة النية :
		١ - تنفيذ الأحكام والقرارات الحائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسئولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه إذا النفى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشء

الصفحة	القاعدة	
		عن التنفيذ . اعتباره حائزاً متىء النية منذ إعلانه بالظمن في الحكم أو القرار المنفذ به . المادتان ١/١٨٥ و ٩٧٨ مدني .
٥٠٨	١٤٨٢ ... ..	( الظن رقم ١١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٧ )
		٢ - استلام مصلحة الأملاك العقار بعد رسو مزاده على مصلحة الضرائب باعتبارها الجهة الحكومية التي تتولى إدارة أملاك الدولة . قيامها مقام مصلحة الضرائب في وضع يدها عليه . العبرة بحسن أو سوء نية هذه المصلحة الأخيرة .
٥٠٨	١٤٨٢ .. ...	( الظن رقم ١١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/ ٢/٢٧ )
		وراجع : ( تقادم "التقادم المكسب" ) .
		(خ)
		خبرة . خلف
		خبرة
		سلطة محكمة الموضوع :
		١ - حق محكمة الموضوع في إطراح الدفاتر والأخذ بتقرير الخبير . مسألة واقع تستقل بها .
٤٥١	٧ ع ١	( الظن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٧ )
		٢ - عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو مناقشته . مناط ذلك .
٤٥١	٧ ع ١	( الظن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٧ )

الصفحة	القاعدة	
٩٥	١٦ ع ١	٣ — استقلال محكمة الموضوع بالأخذ برأى خبير دون آخر . (الطن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ — جلسة ١٤/١/١٩٦٩) ... ..
٧٦٩	٢٢ ع ٢	٤ — مناقشة الخبير المتدب في الدعوى وتعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين . جوازي لمحكمة الموضوع . متروك لمطلق تقديرها . (الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٩) ... ..
١١٥١	٣٨ ع ٣	٥ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالنتيجة التي اطمأنت إليها من تقرير الخبير . ما يثيره الطامن من خلاف بين التقرير ومحاضر الأعمال . جدل موضوعي في تقدير الدليل . لا شأن لمحكمة النقض به . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٤/١١/١٩٦٩) ... ..
١١٧٠	٣٨ ع ٤	٦ — عدم تقيد محكمة الموضوع برأى الخبير المتدب في دعوى التزوير . حقها في إطراحه والأخذ بتقرير الخبير الاستشاري وفي إجراء المضاهاة بنفسها . (الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٦/١١/١٩٦٩) ... ..
١٣٤٤	٢٠٩ ع ٣	٧ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ندب خبير آخر متى وجدت في أوراق الدعوى وفي تقرير الخبير السابق ندبه ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها . (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٩) ... ..
		عمل الخبير :
١٦١	٢٧ ع ١	١ — حضور الخصم أمام الخبير لا يفيد علمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى . لا يثبت هذا العلم إلا بإخطاره . (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/١/١٩٦٩) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — تكليف الخبير للخصوم بحضور الاجتماع الأول . يكفي طوال مدة المأمورية . استئناف الخبير عمله بعد انقطاعه بعد بمثابة بدء له من جديد . وجوب دعوة الخصوم للحضور في اليوم الذي يحدده لاستئناف العمل . إفعال هذا الاجراء يترتب عليه البطلان .
٢٨٥	١٤٥	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦) ... ..
		٣ — اقتصار مهمة الخبير على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء الرأي في المسائل الفنية دون المسائل القانونية .
٦٥٦	١٠٦	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... ..
		٤ — البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٣٦ مرافعات . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك الخصم بالبطلان الناشئ عن عدم دعوة الخبير للخصم .
١٢٥٨	١٩٥	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٤) ... ..
		سقوط الحق في التمسك بحكم تعيين الخبير :
		القضاء بسقوط حق الخصم في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة رغم تخلف هذا الخصم عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم وعدم إعلانه بمنطوقه . مخالف للقانون . إجراء المحكمة المضاهاة بنفسها بعد القضاء بسقوط حق هذا الخصم في التمسك بالحكم وتأسيس قضاءها على هذه المضاهاة . لا يرفع المخالفة . علة ذلك . المادتان ١٦٠ و ٢٢٧ من قانون المرافعات .
٦٢١	١٠١	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	خلف
		—
		الخلافة في الأحكام :
		١ — الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع . تسجيل المشتري صحيفة الدعوى . حجة هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذي سجل عقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى . إعتبار البائع ممثلاً له في تلك الدعوى . جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور .
٢٩٢	٤٦ ع ١	(الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٩) ... ..
		٢ — الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع . حجة على المشتري الذي سجل عقده بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى . المشتري خلف خاص للبائع . إعتبار المشتري ممثلاً في شخص البائع له في الدعوى التي لم يمثل فيها المشتري . هذا الحكم لا يحتاج به المشتري في دعواه بالملكية إذا استند فيها إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا يقطع هذا التقادم المكسب .
١٢٦٧	١٩٦ ع ٣	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٩) ... ..
		الخلافة في الحقوق والالتزامات :
		١ — إعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر . جواز إثبات صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدني .
٢٧٠	٤٣ ع ١	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٦/٢/١٩٦٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٣٦٣	٣٤٢١٢	٢ — عدم حلول المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية أو غيرها من الهيئات محل المستولى لديهم في حقوقهم والتزاماتهم . بقاء المستولى لديهم مسئولين عن سداد ديون منشأتهم لدائنيها . (الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠) .. ..
		( د ) دعوى . دفع دعوى صحيحة الدعوى :
١٠٦٢	٢٤١٦٥	١ — مجرد تكليف المعلن إليه بالحضور أمام محكمة الاستئناف العالي بالاسكندرية فيه البيان الكافي للحكمة . (الطنان رقا ٣١٢ لسنة ٣٤ ق ر ٩٧ لسنة ٣٥ — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥) .. ..
		٢ — الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به دفع شكلى يجب إبداءه قبل التعرض للموضوع . البطلان المترتب على هذا التجهيل بطلان لا يتعلق بالنظام العام . الدفع بعدم قبول الدعوى لا نعدام الصفة . دفع موضوعى . سقوط الحق فى التمسك ببطلان صحيفة الدعوى متى أبدى بعد إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى . (الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) .. ..
١٢٩٦	٣٤٢٠٢	٣ — عدم ادعاء الخصم بأن من قام باعلان الصحيفة إليه من غير المحضرين . عدم جدوى تمسكه ببطلان الصحيفة لاختلاف



الصفحة	القاعدة	
		توقيع المحضر على أصل إعلانها وصورته . اغفال الحكم ذكر هذا الدفاع في أسبابه . لا قصور .
١٣٢٢	٢٠٦ ع ٣	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		موضوع الدعوى :
		١ - وحدة الموضوع في الدعويين . مناطه . صحة الدين وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد . القضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل .
٣٩١	٦٣ ع ١	(الطن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ... ..
		٢ - عدم تقييد محكمة الموضوع في تكيف الطلبات بوصف الخصوم لها . التزامها بالتكيف الصحيح الذي تتبينه من وقائع الدعوى لتنزل حكم القانون على ما ثبت لديها أنه التكيف الصحيح ولو للفصل في مسألة شكلية تتعلق بجواز أو عدم جواز استئناف الحكم الذي يصدر فيها .
٦٩٩	١١٢ ع ٢	(الطن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩) - ... ..
		٣ - انتهاء محكمة الموضوع إلى رفض طلبات المدعى الموضوعية . لا محل في هذه الحالة لبحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية .
٩٥٧	١٥٢ ع ٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		سبب الدعوى :
		١ - تكيف المحكمة العقد بأنه وصية لا بيع . تطبيق حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح . لا يعد تغييرا لأساس الدعوى . مثال في وصية .
٢٢	٤ ع ١	(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى .
٨٦٨	٢٤١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		٣ — سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب . وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والجمع القانونية التى يستند إليها الخصوم .
٨٦٨	٢٤١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		٤ — دعوى شركة التأمين قبل الناقل بطلب قيمة التعويض عن تلف البضاعة أثناء النقل . تأسيسها على عقد النقل . لا محل للطن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية الوارد به . عدم تطبيق الحكم أحكام المسؤولية التقصيرية فى هذا الصدد . لا خطأ .
٨٥١	٢٤١٣٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... ..
		شروط قبول الدعوى :
		” الصفة “
		١ — توجيه الدعوى إلى مدير عام الهيئة العامة للسكك الحديدية — قبل صدور القرار الجمهورى ٢١٥ لسنة ١٩٦٦ — بوصفه ممثلاً لها أمام القضاء . صحيح . علة ذلك . م ٩ قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسات العامة . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . خطأ فى القانون .
٥٨٨	٢٤٩٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٠) ... ..
		٢ — رفع الحراسة وفقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . عودة حق التقاضى لمن رفعت الحراسة عن أموالهم منذ العمل بهذا القانون . أيلولة ملكية من كان خاضعاً للحراسة إلى الدولة مع

الصفحة	المقاعدة	
		تعويضه في حدود ثلاثين ألف جنيه ما لم يكن أقل قيمة . لازم ذلك قيام صفته في الدفاع عن حقه فيما نزع من أطيانه للفتحة العامة حتى لا ينقص التعويض المستحق له . ( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ ) ... .. ١٤٢ع ٨٩٨
		٣ - انتهاء الحكم إلى أن البيع تم بطريق ( سيف ) . مطالبة شركة التأمين بالتعويض عما أصاب البضاعة من تلف . ثبوتها للمشتري . لا صفة للبائع في هذه المطالبة لخروج البضاعة من ملكيته . ( الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... .. ١٦٠ع ١٠٢٦
		” المصلحة ”
		١ - المصلحة في الدعوى شرط لقبولها . لا يلزم ثبوت الحق لتوافر المصلحة . يكفي أن تكون له شبهة حق . جواز رفع دعوى التروير الأصلية ممن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة قبل التمسك بها . ( الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) ... .. ١٥٤ع ٩٧٠
		٢ - القضاء بفسخ عقد الشركة . أثره . انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل فقط . تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد . عند خلوه . تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ مدني وما بعدها . دعوى الشريك بطلب استرداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية . عدم قبولها لرفعها قبل الأوان .
		( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... .. ١٤٨ع ٩٢٩
		٣ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ مرافعات . مقررة لصالح الخزينة العامة . ليس للمتهم مصلحة في النعي على الحكم



الصفحة	القاعدة	
		إخفاله توقيع هذا الجزاء على المحضر الذى تسبب بخطئه فى بطلان الإعلان .
٨٤	١٤ ع ١٤	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٤ ن - جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... .. "الدفع بعدم سماع الدعوى"
		١ - قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وسماعها وإحالتها إلى محكمة أول درجة . حكم لم يصدر فى موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
٣٠٦	٤٩ ع ١٤	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/٢/١٢)
		٢ - اشتراط وجود الأوراق المشار إليها فى المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ لا يتصل بإثبات صحة الدعوى سواء من حيث الشكل أو من جهة الموضوع . لا أثر لذلك على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه . حكمه قاصر على مجرد سماع أو عدم سماع الدعوى . الحكم برفض الدفع بعدم سماع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع بدعوى أنه يخفى وصية . حكم لا تنتهى به الخصومة المرددة بين الطرفين . لا يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال .
١١٥٩	١٧٩ ع ٣	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤) ... ..
		٣ - الوصايا الواقعة من سنة ١٩١١ . وجوب أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى بها - بعد وفاة الموصى - ما ينبىء عن صحتها . مثال . محضر إيداع وصية بالشهر العقارى كمسوغ لسماع الدعوى .
١٣٨٢	٢١٤ ع ٣	(الطن رقم ١٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>”الالتجاء للقضاء في المنازعات الزراعية“</p> <p>• عدم جواز الالتجاء إلى الجهات القضائية في المنازعات الزراعية قبل طرح النزاع على اللجنة المشكلة وفقا للقانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ قبل إلغائه بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>الالتجاء إلى المحكمة بعد صدور قرار اللجنة ليس بمثابة تظلم أو طعن فيه وإنما هو إدلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى .</p> <p>رفع الدعوى المتعلقة بالمنازعات الزراعية قبل طرح المنازعة على اللجنة وصدور قرارها فيه . أمر ينصب على قبول الدعوى أو عدم قبولها . لا يتصل بمسألة من مسائل الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم .</p>
١٢٧٦	١٩٨ ع ٣	<p>(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٩) ... ..</p> <p>الخصوم في الدعوى :</p> <p>١ — رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للضرور . شرطه أن يكون قد أداه للضرور . للمتبوع مع ذلك ، أن يختصم تابعه في دعوى الضرور قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه . لحكم التعويض — في هذه الحالة — حجية قبل التابع .</p>
١٩٩	٣٣ ع ١	<p>(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٣٠/١/١٩٦٩) ... ..</p> <p>٢ — النزاع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النيابة العامة خصما أصليا فيه بل طرفا منضما . عدم قبول الطعن بالنقض من جانبها في الأحكام الصادرة في النزاع .</p>
٥٨٥	٩٤ ع ٢	<p>(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٩/٤/١٩٦٩) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اندماج شركة النيل للتأمين في شركة الشرق للتأمين . مقتضاه . انتهاء شخصية الشركة المندمجة . اعتبار الشركة الدامجة وحدها الجهة التي تختصم في شأن حقوق الشركة المندمجة والتزاماتها . (الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) .. ..
١٠٢٦	٢٤١٦٠	
		٤ — لا تتأثر الخصومة بما يطرأ على شخصية ممثل الشركة من تغير . (الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق و ٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١) .. ..
١٠٦٢	٢٤١٦٥	
		٥ — الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع . تسجيل المشتري صحيفة الدعوى . حجة هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذي سجل صحيفة الدعوى . اعتبار البائع ممثلاً له في تلك الدعوى . جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور . (الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) .. ..
٢٩٢	٤٦١	
		٦ — الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع . حجة على المشتري الذي سجل عقده بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى . المشتري خلف خاص للبيع . اعتبار المشتري ممثلاً في شخص البائع له في الدعوى التي لم يمثل فيها المشتري . هذا الحكم لا يحتاج به المشتري في دعواه بالملكية إذا استند فيها إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا يقطع هذا التقادم المكسب . (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) .. ..
١٢٦٧	٣٤١٩٦	



الصفحة	القاعده	
		إجراءات نظر الدعوى : ”علم الخصوم بالجلسة“
١٦١	٢٧ ع ١٤	١ — حضور الخصم أمام الخبير لا يفيد علمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى . لا يثبت هذا العلم إلا بإخطاره . (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..
١٦١	٢٧ ع ١٤	٢ — علم الوكيل عن الخصم بالجلسة المحددة المستفاد من تقديمه طلبا بفتح باب المرافعة . اقتصاره على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتي كانت محددة لنظر الدعوى . (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..
١٦١	٢٧ ع ١٤	٣ — علم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة . عدم ثبوته إلا بإعلانهم على الوجه المبين في القانون . عدم جواز الاستدلال بأى دليل آخر غير الإعلان . علم الوكيل بملزمة النطق بالحكم — دون الجلسات السابقة — لا يغنى عن إعلان الحكم الذى يفتح به ميعاد الطعن . (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..
١٢٨	٢١ ع ١٤	”التدخل فى الدعوى“ ١ — عدم فصل المحكمة الاستئنافية فى طلب التدخل . اعتبار طالب التدخل خارجا عن الخصومة . عدم جواز تدخله أو اختصاصه فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى هذه الخصومة . (الطن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
		٢ — الحكم بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى . عدم اعتبار طالب التدخل عندئذ خصما فى الدعوى الأصلية أو طرفا فى الحكم الصادر فيها . له مع

الصفحة	القاعدة	
		ذلك إستئناف الحكم بعدم قبول تدخله باعتبار أنه محكوم عليه في طلب التدخل . ليس له أن يتدخل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية .
١٢٤٨	٣٤١٩٣	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢) ... .. "تدخل النيابة"
		١ - وجوب تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . المقصود بالتدخل حضور ممثل النيابة العامة جلسات المحكمة . إرسال النيابة مذكرة برأيها لا يكفي .
٩٦٧	٢٤١٥٣	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٧) ... .. ٢ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو الاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بمحصله في مرض الموت سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثبتت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة في هذه الدعاوى لإبداء الرأي . يترتب عليه بطلان الحكم .
١٣١٢	٣٤٢٠٤	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... .. "إخطار النيابة بالدعوى"
		وجوب إبلاغ كاتب المحكمة النيابة العامة بقيام الدعاوى الخاصة بالقصر . إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الحكم . لا يغير من ذلك أن يكون التدخل في هذه الأحوال اختياريا للنيابة العامة .
٢٤٢	٣٨	(الطن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”الطلبات العارضة“
		١ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن المنطوى على مقاصة قضائية والمبدى في صورة طلب عارض . قصور . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..
١٥٠	٢٥ ع ١٤	٢ — الادعاء بالمقاصة القضائية . وجوب رفعه بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض يبدى شفاها في الجلسة وفي حضور الخصم أو يقدم للمحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة . عدم قبول الطلبات العارضة أمام محكمة الاستئناف . (الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
٩٩٦	١٥٧ ع ٢	
		”الدفاع في الدعوى“
		١ — وجوب إبداء الخصم لدفاعه في الدعوى الموجهة إليه بكافة ما اشتملت عليه من طلبات حتى لو تعارض بعضها مع البعض الآخر . فصل الحكم في طلب بطلان الزواج برفضه وبصحته قيام العلاقة الزوجية وثبوت وقوع الطلاق . لا خطأ ولا قصور . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ ق — “أحوال شخصية” — جلسة ١٩٦٩/٥/٧) ... ..
٧٥١	١٢٠ ع ٢	٢ — إهمال الجزء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ مدني بتخفيض الفوائد أو رفض القضاء بها . شرطه . ثبوت كيدية الدفاع والقصد إلى إطالة أمد التقاضي لإضراراً بالمدين . (الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
١١٠١	١٧٠ ع ٢	
		”الحضور المزيل للبطلان“
		حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها الحضوره . عدم حضور الخصم في الجلسة المحددة التي دعى إليها



الصفحة	القاعدة	
		بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة وحضوره من تلقاء نفسه بالجلسة التالية . عدم زوال البطلان . (الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) ... ..
١٠٥٧	٢٤١٦٤	” طلب الإنابة القضائية “ طلب الإنابة القضائية يكون بالطريق الدبلوماسى . تعذر طلبها فى حالة قطع العلاقات السياسية . (الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٢) ... ..
٣٣٧	١٤٥٤	” تقديم المذكرات والأوراق “ ١ - عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . (الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠) ... ..
١٢٢٠	٢٤١٨٨	٢ - عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة فى فترة حيز القضية للحكم لم تتضمن دفعا جديدا . النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع - إذ عول عليها فى قضائه - لا أساس له . (الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ... ..
١٣٠٣	٣٤٢٠٣	” إعادة الدعوى للمرافعة “ استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للمرافعة . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٢) ... ..
٤٢٥	١٤٦٩	” طلب مد أجل الحكم “ ١ - منع المحكمة الخصوم أجلا كافيا لتقديم دفاعهم قبل حجزها القضية للحكم . عدم اعتراض الطاعن على الأجل الذى

الصفحة	القاعدة	
		حددت المحكمة لتقديم المذكرات بعد حجز الدعوى للحكم . عدم طلبه مد أجل النطق بالحكم لتقديم مذكرة بدفاعه . لا يكون له بعد ذلك النعى على المحكمة إخلالها بحقه في الدفاع لعدم منحه مدة كافية لتحضير دفاعه .
١٠٠٢	٢٤١٥٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٢ - طلب مد أجل الحكم في الدعوى لتقديم مذكرة . إجابته من إطلاقات محكمة الموضوع .
١١١٨	٢٤١٧٢	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... ..
		المسائل التي تعترض الخصومة : " إنقطاع الخصومة "
		١ - الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع البطلان لحمايتهم . وجوب تمسك هؤلاء به .
٤٦٩	١٤٧١	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٥ ) ... ..
		٢ - ضم دعويين مختلفان سببا وموضوعا . لا يفقد كل منهما استقلالهما . وحدة الموضوع في الدعويين تفقد كل منهما هذا الاستقلال . تحريك إحداها بعد انقطاع سير الخصومة يشمل تحريك الدعوى الأخرى .
٨٩٨	٢٤١٤٢	( الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ ) ... ..
		" سقوط الخصومة "
		سقوط الخصومة موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
٤٠٠	١٤٦٤	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”ترك الخصومة“
		١ - سقوط الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات في حالة الحكم بسقوط الخصومة . انطباق هذا المبدأ على حالة ترك الخصومة . ترك الدائن دعواه في المعارضة في أمر الأداء الصادر لصالحه . يترتب عليه إلغاء طلب الأمر وزوال أثره في قطع التقادم وسقوط الحكم بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين . ( الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١ ) ... ..
١١٣٨	٣٤١٧٦	
		٢ - تنازل المدعى في دعوى فرعية عن دعواه . يفقد دعوى الضمان المؤسسة عليها - والموجهة من المدعى عليه في الدعوى الفرعية إلى خصم آخر - سبب وجودها ويصبح هذا الأخير غير مختصم في النزاع . لا يترتب على إغفال ذكر اسمه في الحكم البطلان . ( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤ ) ... ..
١١٥١	٣٤١٧٨	
		بعض أنواع الدعاوى :
		( ١ ) دعوى الحيازة .
		إختلاف دعوى الحيازة والريع سببا وموضوعا . قاضى الحيازة . منعه من التعرض للملكية . ما يقرره في شأنها لا يقيد المحكمة التي تنظر النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مترتب عليه ( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ ) ... ..
٣٣٣	٥٣	١٤
		( ب ) دعوى الحلول .
		جواز رجوع المتبوع على تابعه بدعوى الحلول عند وفائه بالتعويض . م ٣٢٦ و ٧٩٩ من القانون المدني . للدين في دعوى الحلول التمسك في مواجهة الكفيل بالدفع قبل الدائن .



الصفحة	القائمة	
		للتابع التمسك قبل المتبوع في هذه الحالة بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني إذا اختصم في الدعوى بعد اكتمال مدة هذا التقادم . هذا التقادم يرد على حق الدائن الأصلي الذي انتقل بالحلول إلى المتبوع لا على حق المتبوع في الرجوع على التابع . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠) ... .. ٣٢ ع ١٩٩
		(ج) الدعوى المباشرة . للمضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن . خضوعها للتقادم الثلاثي . نشوء حق المضرور من وقت وقوع الحادث مستقلاً عن حق المؤمن له قبل المؤمن . سرعان مدة التقادم من تاريخ الحادث . بخلاف دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي يبدأ تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض . (الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٧) ... .. ٨١ ع ٥٠٠
		(د) دعوى الصورية . الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . اعتبارها في حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية عدم سقوط هذه الدعوى بالتقادم . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... .. ٧٣ ع ٤٥٠
		راجع : (ص . صورية) . (هـ) الدعوى المستعجلة . ١ - المعارضة في أمر أداء صادر استناد إلى سند إذني . ليست من الدعاوى المستعجلة الواردة في المادة ٢/٤٠٢ منرافعات ملغى . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها مستون يوماً (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... .. ١١٠ ع ٦٨٥

الصفحة	القائمة	
		٢ — إتهاء محكمة الموضوع إلى رفض طلبات المدعى الموضوعية . لا محل في هذه الحالة لبحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية .
٩٥٧	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... .. ( و ) دعوى صحة الحجز .
		توقيع حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضى . وجوب رفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذى وقع الحجز بموجبه وبصحة إجراءات الحجز معا . رفع دعوى ثبوت الحق قبل الحجز . وجوب رفع دعوى صحة الحجز أمام المحكمة التى رفعت إليها دعوى ثبوت الحق .
٧٦٩	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٣ ) ... .. ( ز ) الدعوى البوليصة . الطن بعدم نفاذ التصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر سجل عقد شرائه . غير منتج فى التخلص من آثار هذا العقد المسجل . متى كان الهدف هو إجراء المفاضلة بين هذا العقد وعقد الطامن غير المسجل .
١٠٨٤	٢٤١٦٧	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... .. ( ح ) دعوى صحة التعاقد . راجع : ( بيع " دعوى صحة التعاقد " ) . ( ط ) دعوى التزوير . راجع : ( ت . تزوير ) .
		<u>دفعوع</u> أنظر : ( دعوى )

الصفحة	القاعدة	
		( ر )
		رسوم . رهن . ريع
		<u>رسوم</u>
		رسوم قضائية :
		تقدير ثمن الأطنان الزراعية وفقا لقوانين الرسوم القضائية والشهر والإصلاح الزراعي . مناطها تطبيق أحكام تلك القوانين . عدم تعديها إلى تقدير أسعار المثل في معاملات الناس . ( الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... .. ٢٤ ع ١٤٤
		رسم الدمغة :
		راجع : ( ض . ضرائب ) .
		رسوم جمركية :
		راجع : ( ج . جمارك ) .
		<u>رهن</u>
		أنظر : ( ت . تأمينات عينية ) .
		( الطن رقم ٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١١ ) ... .. ٤٨ ع ٣٠٣
		<u>ريع</u>
		١ - المطالبة ببيع أطنان دون تضامن . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لأحد المطعون ضدهم مقصود عليه في هذه الحالة . لا يتعداه إلى من صح إعلانهم . ( الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... .. ٢٧ ع ١٦١



الصفحة	القاعدة	
		٢ - إختلاف دعوى الحيازة والريع سببا وموضوعا . قاضي الحيازة . منعه من التعرض للملكية . ما يقرره في شأنها لا يقيد المحكمة التي تنظر النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مترتب عليه . (الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٩) ... .. ٥٣ ع ١٢٣٣
		٣ - حجية الحكم لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم أنفسهم صراحة أو ضمنا سواء في المنطوق أو في الأسباب التي ترتبط به ارتباطا وثيقا . فصل الحكم السابق في طلب الريع عن أرض النزاع في مدة معينة . قصر حجته على هذه المدة دون أية مدة لاحقة . (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٩) .. .. ٢٠٩ ع ٣ ١٣٤٤
		(س)
		سمسة . سند إذني
		سمسة
		عدم توقيع السمسار على فاتورة شراء الأسهم الصادرة عنه لا يؤثر في القرينة المستفادة من قيامه بتحريرها . توقيع المشتري على هذه الفاتورة . عدم لزومه لصحتها . للطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٦٩) .. .. ١٨٨ ع ٣ ١٢٢٨

## سند إذنى

## انتقال ملكية السند :

السند الإذنى المحرر على بياض — الذى لم يذكر فيه اسم المستفيد — كالسند لحامله بالنسبة لانتقال الملكية بالمساولة دون حاجة إلى التظهير . من حق حامله المطالبة بقيمته .

(الطن رقم ١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... .. ٢٨ ع ١٧٠

## شرط الإذن فى السند :

إعتبار السند الإذنى عملا تجاريا إذا كان من وقع السند تاجرا أو كان السند مترتبا على معاملة تجارية . لا يكفى إدراج شرط الإذن لإعتبار السند عملا تجاريا .

(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... .. ١٥٥ ع ٢٩٩

## تظهير السند :

قواعد تظهير الكبيالة . عدم اتباعها فى شأن السندات التى تحت الإذن إلا إذا كان يعتبر عملا تجارية . عدم سريان هذه القواعد على السندات المدنية ولو تضمنت شرط الإذن . تظهير السند من الدفع فى العلاقة بين المدين والحامل غير المباشر أثر من آثار التظهير تستقل به الورقة التجارية . وجوب إطراح هذا الأثر عند تظهير الورقة المدنية .

(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... .. ١٥٥ ع ٢٩٩

وراجع : ( أ . أوراق تجارية )

الصفحة القاعدة

(ش)

شركات . شفعة . شهر عقارى . شيك . شيوع

شركات

سلطة مجلس إدارة الشركة المؤممة :

لا يحل لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب — فى الشركات التى آلت ملكية بعض أسهمها للدولة — أن يعفى من يعين فى الوظائف التى لا يقل المرتب الأصيل فيها عن ١٥ جنيها شهريا من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الإدارية المختصة.

(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... .. ١٣٧ ع ٢ ٨٦٨

شركات التوصية :

” تدخل الشريك الموصى فى الإدارة “

١ — صدور الحكم المنفذ ضد الشركة . عدم جواز التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية وفاء لديون هذه الشركة . منع الشريك الموصى من القيام بأعمال الإدارة . المادة ٢٨ من قانون التجارة .

(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. ١٥٨ ع ٢ ١٠٠٢

” حتى دائنى الشركة على الحصة العقارية “

٢ — للشركة ودائنيها مداعة الشريك الموصى لتقديم حصته . وجوب تسجيل الحكم حتى تنتقل ملكية الحصة العقارية للشركة .



الصفحة	القاعده	
١٠٠٢	٢٤١٥٨	<p>حق دائئي الشركة بعد ذلك في التنفيذ على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدينة . المادة ٢٧ من قانون التجارة .</p> <p>عدم مريان نص المادة ٥٢٣ مدني على الشركاء الموصين .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..</p> <p>انتقال ملكية الحصة العينية :</p> <p>تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أي حق عيني آخر . أثره . وجوب تسجيل عقد الشركة حتى تنتقل ملكية الحصة العينية الى الشركة . المادة ٥١١ مدني .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..</p> <p>فسخ الشركة :</p> <p>١ - حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى إخلال الشريك بالتزاماته . حق الشريك الآخر في طلب التعويض . المادة ١٥٧ مدني . جواز القضاء به قبل تصفية الشركة . علة ذلك . الشريك المخطئ يتحمل التعويض المقضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..</p> <p>٢ - القضاء بفسخ عقد الشركة . أثره . انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل فقط . تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد . عند خلوه تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ مدني وما بعدها . دعوى الشريك بطلب استرداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية . عدم قبولها لرفعها قبل الأوان .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..</p>
٩٢٩	٢٤١٤٨	
٩٢٩	٢٤١٤٨	

الصفحة	القاعدة	
		اعلان الشركات :
		تسليم صورة اعلان الطعن الموجه للشركة لجهة الادارة لغلق مركزها . صحيح . تسليم صورة الاعلان للنياية . لا يكون الا عند الامتناع عن تسليمها أو عن التوقيع على أصل الاعلان بالاستلام .
١٠٢٦	٢٤١٦٠	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		تمثيل الشركة أمام القضاء :
		١ - خطأ الحكم في اسم المندوب المفوض للشركة . عدم ترتب البطلان متى كان ليس من شأن هذا الخطأ التشكيك في حقيقة الشركة واتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى .
١٠٠٢	٢٤١٥٨	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٢ - لا تتأثر الخصومة بما يطرأ على شخصية ممثل الشركة من تغيير .
١٠٦٢	٢٤١٦٥	( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ ق و ٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ ) ... ..
		اندماج الشركات :
		١ - اندماج شركة النيل للتأمين في شركة الشرق للتأمين . مقتضاه . انتهاء شخصية الشركة المندجة . اعتبار الشركة الداخلة وحدها الجهة التي تختصم في شأن حقوق الشركة المندجة والتزاماتها .
١٠٢٦	٢٤١٦٠	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٢ - اعلان التقرير بالطعن الى الشركة المندجة دون الشركة الداخلة . تقديم الشركة الأخيرة مذكرة بدفاعها باعتبارها هي التي

الصفحة	القائمة	
		خلفت الشركة الأولى بعد انقضائها . تحقق الغاية التي كان يبتغيها المشرع من إعلانها . لا بطلان . المادتان ١ و ٢/٢٠ من قانون المرافعات الحالي .
١٠٢٦	٢٤١٦٠	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) .. .. فروع الشركة :
		استقلال كل فرع من فروع الشخص الاعتباري الخاص ماليا وإداريا . لا يمنع أن يعهد بالإشراف عليه وعلى بعض الفروع الأخرى إلى مركز إدارة آخر يخضع بدوره للمركز الرئيسي .
١٢١١	٤١٨٧	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٩) .. .. الضريبة على أجرة عضو مجلس الإدارة :
		ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتخب للشركة المساهمة من أجر مقابل عمله الإداري في الشركة فوق ما يأخذه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ، يخضع لضريبة المراتب والأجور . تعفى من الضريبة نسبة ٧,٥٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش . وذلك في حدود مبلغ ثلاثة آلاف جنيه .
١٣٧٨	٣٤٢١٣	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣١) .. ..
		شفعة
		سقوط الحق في الشفعة :
		١ - تخلف طالب الشفعة عن إيداع الفرق بين الثمن الثابت في عقد البيع المقدم في دعوى الشفعة والمبلغ الذي كان قد أودعه على أنه الثمن الذي علم أن البيع حصل به . أثره . سقوط



الصفحة	القاعدة	
		حقه في الأخذ بالشفعة . لا يمنع من ذلك أن يكون قد طعن على الثمن الوارد بالعقد بالصورية ما دام قد أخفق في إثباتها . المادة ٩٤٢ مدني .
٧٠٩	٢٤١١٣	الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١ ... ..
		٢ - سقوط حق الشفعة بانقضاء أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع . افتراض المشرع ، افتراضا غير قابل لإثبات العكس ، أن الشفيع علم بالبيع إذا سجله المشتري . إعلان الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة إلى كل من البائع والمشتري قبل إنقضاء هذه المدة يحفظ حقه من السقوط .
١٣٥٠	٣٤٢١٠	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		بيع العقار محل الحراسة :
		تصرف الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ببيع العقارات المبنية المملوكة للخاضعين للحراسة إلى شركات التأمين . ماهيته . تصرف ذو طبيعة خاصة . عدم اعتباره بيعا عاديا مما تجوز الشفعة فيه . عدم إيراد نص خاص يمنع الأخذ بالشفعة في هذه الحالة . لا يؤدي إلى إباحة الشفعة في تلك المباني . علة ذلك .
٩٤٦	٢٤١٥٠	(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		الشفعة من الشريك المتقاسم :
		تكييف الحكم للححر المتنازع عليه بأنه قسمة نهائية لا مؤقتة . ترتيبه على ذلك عدم أحقية الشريك المتقاسم في الأخذ بالشفعة . لا مخالفة للقانون .
١١٦٤	٣٤١٨٠	(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٦) ... ..

الصفحة	القائمة	شهر عقارى
		تقدير قيمة الأطيان :
		تقدير ثمن الأطيان الزراعية وفقا لقوانين الرسوم القضائية والشهر والإصلاح الزراعى . مناطها تطبيق أحكام تلك القوانين . عدم تعديها الى تقدير أسعار المثل فى معاملات الداس .
١٤٤	٢٤ ع ١٤	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... ..
		شهر امتياز البائع :
		الامتياز المقرر لثمن العقار المبيع . وجوب شهره بالقيد حتى يسرى قبل الغير ولو كان البيع مسجلا . عدم الشهر يترتب عليه — مع عدم سريانه قبل الغير — بقاء ذمة المشتري مشغولة بمقدار ما عليه من دين لينفذ به البائع على أموال المشتري . لا محل لتطبيق حكم المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعى فى هذه الحالة .
٨٤٥	٢٤ ع ١٣٣	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣ ) ... ..
		شهر امتياز المقاول :
		الإمتياز المقرر فى المادة ١١٤٨ مدنى . عدم سريانه على الغير إلا إذا اشهر بالقيد .
١٠٠٢	٢٤ ع ١٥٨	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		شهر إنهاء الوقف :
		التزام البائع بالقيام بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع الى المشتري . شمول هذا الالتزام قيامه بشهر انتهاء الوقف وحقه فيه استدلال الحكم من اشتراط المشتري تحمل البائع مصاريف هذا الإشهار قرينة على استغلاله . فساد .
٦٤٢	٢٤ ع ١٠٤	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..
		وراجع : ( ت . تسجيل )

الصفحة	القاعد.	
		<p style="text-align: center;"><u>شيك</u></p> <p>عدم كفاية الشيك بمجرد لاثبات مديونية المستفيد للساحب بقيمته .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٢ ) .. .. ٦٩ ع ١ ٤٢٥</p>
		<p style="text-align: center;"><u>شيوع</u></p> <p>ادارة المال الشائع :</p> <p>١ — تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض الباقين . وكالة ضمنية عنهم في إدارة المال الشائع وكالة عامة بالإدارة . نفاذ الأعمال التي تصدر منه في حق باقي الشركاء سواء كانت أعمالا مادية أو تصرفات قانونية تقتضيها الادارة كبيع المحصول الناتج من الأرض الشائعة وقبض الثمن .</p> <p>( الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٨ ) ... .. ١٨٦ ع ٣ ١٢٠٦</p> <p>٢ — للشريك على الشيوع — في علاقته بالشريك الآخر الذي تصرف ببيع المحصول الناتج من زراعتها المشتركة — أن يثبت في حدود هذه العلاقة صدور هذا التصرف بوصفه من أعمال الإدارة بجميع طرق الإثبات . اعتبار هذا التصرف بالنسبة له واقعة مادية .</p> <p>( الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٨ ) .. .. ١٨٦ ع ٣ ١٢٠٦</p> <p style="text-align: center;">كسب ملكية النصيب الشائع :</p> <p>وضع يد الشريك على أرض مملوكة له مع آخرين على الشيوع . خلو وضع يده من مواجهة باقي الشركاء بما يفيد بحد ملكيتهم وإنكارها عليهم . عدم اكتسابه ملكية نصيب هؤلاء الشركاء</p>



الصفحة	القاعده	
١٣٣٨	٢٠٨ ع ٣	مهما طالت مدة وضع اليد استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة مجابهة الشركاء بإنكار ملكيتهم وعدم أخذها بها . ( الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ ) ... ..
(ص) صورية —		
		إثبات الصورية :
٢٢	١٤ ع ٤	١ — الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البينة . ( الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢ ) ... ..
٢٧٠	١٤ ع ٤٢	٢ — اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع الى مشتر آخر . جواز إثبات صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدني . ( الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٦ ) ... ..
٤٥٠	١٤ ع ٧٣	٣ — للوارث إثبات طعنه على العقد بأنه يستر وصية بكافة طرق الإثبات . استمداده حقه في الطعن من القانون مباشرة وليس من المورث . ( الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠ ) ... ..
٩٧٩	١٥٥ ع ٢	٤ — بحث صورية الورقة المقدمة في الدعوى . استخلاص محكمة الموضوع الصورية من قرائن الدعوى . لا رقابة عليها في ذلك متى كان الاستخلاص سائفا . ( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ ) ... ..

الضفة	القاعة	
		٥ — عدم دفع المقابل فى الحوالة لا يجعلها صورىة . م ٣٠٨ مدنى .
١٢٢٠	٣٤١٨٨	( الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠ ) ... .. صورىة الثمن فى الشفعة : تخلف طالب الشفعة عن إيداع الفرق بين الثمن الثابت فى عقد البيع المقدم فى دعوى الشفعة والمبلغ الذى كان قد أودعه على أنه الثمن الذى علم أن البيع حصل به . ثره . سقوط حقه فى الأخذ بالشفعة . لا يمنع من ذلك أن يكون قد طعن على الثمن الوارد بالعقد بالصورىة ما دام قد أخفى فى إثباتها . المادة ٩٤٢ مدنى .
٧٠٩	٢٤١١٣	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٤ ) ... .. دعوى الصورىة : الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . اعتبارها فى حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورىة هذا العقد صورىة نسبية . عدم سقوط هذه الدعوى بالتقادم .
٤٥٠	١٤٧٣	( الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠ ) ... .. وراجع : ( و . وصية )
		(ض)
		ضرائب
		( أولا ) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . ”وعاء الضريبة“
		١ — لا يجوز فى غير الأحوال التى نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إجراء ربط

الصفحة	القاعدة	
		إضافي . الممول إذ قبل تقدير المصلحة لأرباحه فإنه يكون قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة .
٥٦	٩ ع ١٤	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٨ ) .. ..
		٢ — عدم جواز خصم ما يحصل عليه صاحب المنشأة مقابل عمله فيها من الربح عند ربط الضريبة .
١٤٠	٢٣ ع ١	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٢ ) .. ..
		٣ — ضريبة الأرباح التجارية تربط على صافي الأرباح الحقيقية . وجوب استئزال ما تكبده الممول من خسائر نتيجة سرقة أو اختلاس متى ثبت عدم ردها .
٤١٥	٦٧ ع ١٤	(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٢ ) .. ..
		٤ — وجوب دخول قيمة إيجار العقارات المبنية التي تشغلها المنشأة ضمن التكاليف الواجب خصمها . ملكية المنشأة للمبنى واستئجارها للأرض . وجوب تقدير القيمة الإيجارية للبناء وحده مجردا عن الأرض واعتبار إيجار الأرض المدفوع تكليفا على الربح واجب الخصم بجانب القيمة الإيجارية للبناء .
٨٦٣	٢٤ ع ١٣٦	(الطن رقم ١٥٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ) .. ..
		٥ — توقف نشاط الممول لصدور تشريع يحتمه . جواز ترحيل الخسارة إلى السنوات الثلاث التي يستأنف فيها هذا النشاط بعد زوال هذا المانع القانوني .
٩٠٧	٢٤ ع ١٤٤	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١١ ) .. ..
		٦ — ضريبة الأرباح التجارية تفرض على كل شريك متضامن شخصيا . تعدد المنشآت التي يستثمرها . وجوب ربط الضريبة على مجموع أرباحه منها . خسارة إحدى المنشآت في سنة معينة . وجوب خصمها من أرباح المنشآت الأخرى في نفس السنة .
١٢٥٤	٣٤ ع ١٩٤	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩ ١٢/٣ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		” الربط الإضافي “
		وجوب إخطار الممول على النموذج رقم ٢٠ ضرائب في حالة الربط الإضافي . اختلافه عن النموذج رقم ١٩ الخاص بالربط الأصل .
٩١١٢	٤١٤٥ع	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١١) ... ..
		” إستيفاء الضريبة “
		اكتساب ملكية العقار بالتقادم . انتقال الملكية للحائز بأثر رجعي من وقت بدء الحيازة . مباشرة مصلحة الضرائب بإجراءات نزع ملكية العقار خلال مدة التقادم ضد المدين لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز .
٨٥٨٢	١٣٥ع	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..
		(ثانيا) ضريبة المهن غير التجارية .
		” نظام الضريبة الثابتة “
		اختيار الممول — من أصحاب المهن الحرة الحاصلين على دبلوم عال — المحاسبة على أساس أرباحه الفعلية . عدم جواز العدول إلى طلب المحاسبة على أساس الضريبة الثابتة بدعوى إدخال مصلحة للضرائب بعض تعديلات بالزيادة على حساباته . الأرباح الفعلية هي الأرباح الحقيقية التي يسفر عنها فحص حسابات الممول . ق ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ .
١٣١٦	٢٠٥ع	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٤) ... ..
		(ثالثا) ضريبة المرتبات والأجور .
		ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة من أجر مقابل عمله الإداري في الشركة فوق ما يأخذه أعضاء

الصفحة	القاعدة	
		<p>مجلس الإدارة الآخرون . يخضع لضريبة المرتبات والأجور .</p> <p>تفى من الضريبة نسبة ٧,٥ ٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش . وذلك في حدود مبلغ ثلاثة آلاف جنيه .</p> <p>(الطن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٣١) ... ..</p>
١٣٧٨	٣٤٢١٣	<p>(رابعاً) الضريبة العامة على الإيراد .</p> <p>”وعاء الضريبة“</p> <p>١ — إيراد العقار الذي تم التصرف فيه بعقد لم يسجل . يدخل في وعاء الضريبة العامة بالنسبة للتصرف إليه الذي دخل العقار فعلاً في حيازته وحصل على إيراده . لا في وعاء الضريبة العامة للمالك قانوناً .</p> <p>(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١) ... ..</p>
٣١٤	١٠٤	<p>٢ — مناط خصم الإيرادات لمدى الحياة والمعاشات والتنفقات من إيراد الممول . أن يكون ملزماً بها قانوناً أو تنفيذاً لحكم ودفعها فعلاً خلال السنة الضريبية ، وتقررت عليه دون مقابل ، ولسبب لا يرجع لمحض اختياره . عدم بيان الحكم مدى اختيار الممول ، ومصدره من قانون أو عرف . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٥) ... ..</p>
		<p>”تحديد إيراد العقارات“</p> <p>٣ — تحديد إيراد العقارات . الأصل فيه أن يكون حكماً . الاستثناء . إذا طلب الممول — في موعد تقديم الإقرار — تحديده على الأساس الفعلي .</p> <p>(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٥) ... ..</p>
٢٥٢	١٤٠	

الصفحة	القاعدة	
		( خامسا ) ضريبة التركات . " وعاء الضريبة "
		الأموال المتروكة عن المورث تقدر قيمتها تقديرا حكما بما يعادل ١٢ مثلا من القيمة التجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة . لا أثر لما يطرأ على هذه القيمة من تعديل بعد هذا التاريخ . ( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٧ ) ... .. ١١٩ ع ٢ ٧٤٦
		( سادسا ) ضريبة العقارات المبنية . " تقدير القيمة التجارية "
		١ — عناصر تقدير القيمة التجارية للعقارات المبنية . من بينها الأجرة . وهي تشمل أجرة المبنى وأجرة الأرض . ( الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ) ... .. ١٣٦ ع ٢ ٨٦٣
		" امتياز دين الضريبة "
		٢ — للحكومة حق امتياز خاص بدين الضريبة على المباني . م ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . إضاعة الدائن — بلدية القاهرة — هذا التأمين الخاص بنخطئه بعدم مطالبة المدين ( المستأجر الذي أقام البناء ) . براءة ذمة الكفيل — مالك الأرض — من دين الضريبة بجرد إضاعة التأمين الخاص دون أن يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته . يتوافق به الضرر في حكم المادة ٧٨٤ من القانون المدني . ( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ) ... .. ١٦٣ ع ٢ ١٠٥٠



الصفحة	الفاصلة	
		(سابعاً) رسم الدمغة . "نشر الاعلانات مجاناً"
١٣٨٧	٣٤٢١٥	نشر الاعلان في الصحف بمقابل أو بغير مقابل . عبء رسم الدمغة على الإعلان في الحالتين يقع على عاتق الناشر . (الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٧) ... ..
		امتياز دين الضرائب والرسوم :
		١ - المبالغ المستحقة للخزانة العامة ومنها الضرائب والرسوم . ثبوت الامتياز لها . شرطه . أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بكل منها وبالشروط والقيود التي تقررها . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
٩٨٩	٢٤١٥٦	٢ - للخزانة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ المستحقة للحكومة . المادة ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره ولا يثبت فيه حق التبعية ولو كان محل عقارا . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
٩٨٩	٢٤١٥٦	٣ - تخويل المشرع للخزانة العامة حق تتبع أموال مدينها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة وبصرف النظر عن عدم شهره في أحوال منصوص عليها في القوانين الخاصة بضرائب الأطنان والمباني والرسوم الجمركية ورسم الأيلولة على التركات . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
٩٨٩	٢٤١٥٦	تقديم الضرائب والرسوم :
		اجراءات قطع التقديم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تعتبر مكملة للاجراءات القاطعة

الصفحة	القاعدة	
		لتقديم كافة الضرائب والرسوم . سرياتها على تقديم الضريبة العامة على الايراد .
٤٧٦	١٤ ٧٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٦) ... .. تنفيذ قرار لجنة الطعن :
		تنفيذ الاحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسئولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه اذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . اعتباره حائزا سىء النية منذ اعلانه بالطعن فى الحكم أو القرار المنفذ به . مثال فى تنفيذ قرار لجنة الطعن .
٥٠٨	١٤ ٨٢	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..
(ع)		
عرف . عقد . عمل		
عرف		
		١ — تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد قانونا . لا يمنع رب العمل من زيادتها الى الحد الأقصى لصالح العمل . لا حق للعمال فى أجر إضافى ما لم يرد نص مخالف فى عقد العمل أو استقرار العرف عليه .
٤١٨	١٤ ٦٨	(الطن رقم ١٧٢ و ١٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٢) ... ..
		٢ — اتفاق العاقدین على ما يخالف العرف التجارى . عدم جواز الاستناد إلى العرف للتدخل من الالتزامات الناشئة عن هذا الاتفاق .
٩٢١	١٤ ٢٤٧	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — جواز التحدى بالعرف في حالة وجود نص تشريعي .
١٠١٧	٢٤١٥٩	( الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٤ — التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . منازعة الخصوم في وجوده . يوجب على المحكمة بيان دليله . مثال في أتعاب المحامي .
١٣٥٦	٢٤٢١١	( الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ ) ... ..
		<u>عقد</u>
		أركان العقد :
		” الإيجاب والقبول ”
		١ — الإيجاب . عرض يعبر به الشخص على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين . إقترانه بقبول مطابق له . مؤداه . انعقاد العقد .
١٠١٧	٢٤١٥٩	( الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ) ... ..
		٢ — تقديم عطاء يزيد على العطاء السابق عليه . ماهيته . إيجاب من صاحب هذا العطاء . أثره . سقوط العطاء الأقل . لا يترتب عليه انعقاد العقد بين مقدم العطاء الأول وبين الداعي للزيادة . لا بد لإنعقاد العقد من أن يصادفه قبول بإرساء المزاد عليه ممن يملكه . المادة ٩٩ مدني .
٩٥٧	٢٤١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - النص في قائمة شروط المزايدة على تحويل الداعي للمزايدة الحق في قبول أو رفض أى عرض دون إبداء الأسباب. هذا النص يخوله مطلق الحرية في رفض العطاء الأخير. عدم جواز الرجوع في هذه الحالة إلى الأحكام العامة في القانون المدني والتي تعتبر من القواعد المكملة التي لا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة. انتفاء التعسف ولو لم يبد سبب مشروع يبرر رفض العطاء.
٩٥٧	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... .. ٤ - قرار الداعي للمزايدة بإخطار المزايدين بإرساء المزايدة خلال ثلاثة أيام. إثبات هذا القرار في ختام محضر جلسة المزايدة الأخيرة وتوقيع المزايد على هذا المحضر بعد هذه العبارة. إعتباره قابلاً لمد الأجل المحدد أصلاً للداعي للمزايدة في قائمة شروطها لإستعمال حقه في قبول العطاء أو رفضه.
٩٥٧	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... .. "عيوب الرضا" الدفع من وارث بأن البيع الصادر من المورث لوارث آخر يخفى وصية فيه معنى الاقرار بصدوره عن إرادة صحيحة. عدم جواز دفعه بإبطال العقد بعد ذلك تأسيساً على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة. إغفال الرد على الدفع الأخير. لا قصور.
٥٥٦	٢٤٨٩	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... .. "الغلط المادى" مجال تطبيق نص م ١٢٣ مدنى. الأخطاء المادية في العقد هي التي تكشف عنها الورقة ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد. ليس من قبيل ذلك التوقيع على الورقة بختم بدلاً من ختم آخر.
١١١	١٤١٩	(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تكييف العقد :
		١ — تكييف المحكمة العقد بأنه وصية لا بيع . تطبيق حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح . لا يعد تغييرا لأساس الدعوى . مثال في وصية .
٢٢١	ع ٤	(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ..
		٢ — لمحكمة الموضوع سلطة التعرف على ما عناه المتعاقدان في العقد . لمحكمة النقض الرقابة على التكييف القانوني لقصد المتعاقدين .
٢٤٧	ع ٣٩	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ..
		” عقود الإذعان ”
		٣ — تأميم شركات النقل البحري ليس في ذاته دليلا على الاحتكار . التأميم بطبيعته لا يقتضي انعدام المنافسة بين شركات النقل المؤممة والشركات التابعة للقطاع الخاص . انتفاء عنصر الاحتكار في عملية النقل . مؤداه . عدم اعتبار العقد من عقود الإذعان .
٨٥١	ع ١٣٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣) ... ..
		” الهبة المستترة ”
		٤ — جواز حصول الهبة تحت ستار عقد آخر . شرطه . استيفاء العقد الساتر للهبة الشروط المقررة له في القانون . المادة ٤٨٨ مدني .
٦٢٧	ع ١٠٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		تفسير العقد :
		إعتبار العقد ساترا لوصية . شرطه . اتجاه قصد المتصرف للتبرع وإضافة التملك لما بعد موته .
٦٤٩	ع ١٠٥	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		آثار العقد :
		١ - تقرير انصراف أثر العقد إلى الأصيل أو عدم انصرافه . وجوب البحث في العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وأبرم العقد . استناد الحكم على عقد العمل المبرم بينهما في نفي الوكالة . لا خطأ ولو لم يكن المتعاقد الآخر على علم به . على المتعاقد التحرى عن صفة من يتعاقد معه وحدود تلك الصفة .
٣٢١	ع ١٤	(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢ ) ... ..
		٢ - تمسك المشتري بعقد البيع في دعوى صحة ونفاذ العقد . مقتضاه التمسك بجميع آثاره القانونية ومنها إلزام البائع بضمان عدم التعرض .
١٢٨	ع ٢١	(الطن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦ ) ... ..
		٣ - خلو العقد المبرم بين جمعية مساهمة ومقاول مما يفيد وجود نيابة عن أعضائها . انصراف أثر العقد إلى الجمعية دون الأعضاء . عدم قبول دعوى عضو الجمعية قبل المقاول بطلب تنفيذه التزاماته الناشئة عن العقد . ما لم يثبت أن حق الجمعية قد انتقل إلى العضو وفقا للقانون .
٦٩٣	ع ١١١	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ ) ... ..
		٤ - الحظر الوارد ، في المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٢ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد . عدم شموله التصرف القانونى في حد ذاته والالتزامات التي يربتها . اقتصار الحظر على تنفيذ التعهد أى على عملية دفع النقد المصرى بطريق الوفاء أو المقاصة أو غيرها من طرق انقضاء الالتزام الذى يكون تنفيذه بالتعامل بالنقد المصرى .
١١٨٠	ع ١٨٣	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٢٨٤	٣٤٢٠٠	<p>٥ - توقيع الوكيل على العقد . لا ينصرف إلى الموكل طالما لم يعلن وقت التوقيع أنه يوقع نيابة عنه . استخلاص الحكم لهذه النيابة من مجرد توقيعه . استخلاص معيب .</p> <p>( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٨ ) ... ..</p> <p>إنحلال العقد :</p> <p>” بطلان العقد ”</p> <p>١ - دعوى بطلان عقد أبرم في ظل القانون المدني القديم .</p> <p>لا تتقدم . إذا لحقها القانون المدني الجديد تسقط بمضى خمس عشرة سنة طبقا للمادة ١٤١ منه .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٨ ) ... ..</p> <p>٢ - التعويض من بطلان العقد أو إبطاله مع استحالة إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها . أساسه المسؤولية التقصيرية .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤ ) ... ..</p> <p>٣ - التصرف الصادر من السفينة قبل تسجيل قرار الحجر .</p> <p>يكفى لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ المقصود بكل منهما .</p> <p>( الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٨ ) ... ..</p> <p>” فسخ العقد ”</p> <p>١ - استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع .</p> <p>عليها بيان كيف تلاقت إرادتا الطرفين على حل العقد وذلك بأسباب سائغة . استخلاص التفاسخ مع استمرار تمسك كل من الطرفين بالعقد دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ عنه . فساد في الاستدلال .</p> <p>( الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢ ) ... ..</p>
١٨٢	١٤٣٠	٧

الصفحة	القائمة	
٢٢٥	١٤٥٢	٢ — ثبوت حق الفسخ في العقود الملزمة للجانبين . عدم جواز الحرمان أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح . (الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٢) ... ..
٥٧١	٩٢٢٤	٣ — الحكم بالفسخ في العقد الملزم للجانبين . لا يكفي أن يكون عدم التنفيذ واجعا إلى غير السبب الأجنبي . يشترط أن يكون طالب التنفيذ مستعدا للقيام بالتزامه الذي نشأ عن العقد . ليس له طلب الفسخ لعدم التنفيذ إذا كان قد أخل هو بالتزامه . (الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..
٩٢٩	١٤٨٢	٤ — حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى إخلال الشريك بالتزاماته . حق الشريك الآخر في طلب التعويض . المادة ١٥٧ مدني . جواز القضاء به قبل تصفية الشركة . علة ذلك . الشريك المخطئ يتحمل التعويض المقضى به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
٩٢٩	١٤٨٢	٥ — القضاء بفسخ عقد الشركة . أثره . انحلال الشركة بالنسبة للمستقبل فقط . تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد . عند خلوه . تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ مدني وما بعدها . دعوى الشريك بطلب استرداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية . عدم قبولها لرفعها قبل الأوان . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
١١١٨	١٧٢٢	٦ — قضاء المحكمة بالفسخ إعمالا للمادة ١٥٧ مدني . منشيء للفسخ لا مقرر له . (الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — اتفاق العاقدین علی ما یخالف العرف التجاری . عدم جواز الاستناد إلى العرف للتحلل من الالتزامات الناشئة عن هذا الاتفاق .
٩٢١	٢٤١٤٧	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩) ... ..
		”انفساخ العقد“
		انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي . تحمل المدين بالالتزام الذي استحال تنفيذه تبعاً هذه الاستحالة . المادة ١٥٩ مدني .
٤٣٢	١٤٧٠	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٩) ... ..
		وراجع : ( ا . الترام )
		<u>عمل</u>
		مقد العمل :
		”تحديد سن التقاعد“
		١ — تحديد رب العمل سناً معينة لتقاعد عماله . يترتب عليه انتهاء العقد تلقائياً . استمرار العامل في عمله بعد بلوغه سن التقاعد بموافقة رب العمل . مؤداه . انعقاد عقد جديد غير محدد المدة بين الطرفين لا يجوز إنهاؤه بغير إخطار سابق ودون مبرر .
٦١	١٤١٠	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٨/١/١٩٦٩) ... ..
		٢ — النص في لائحة الشركة على تحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها . ليس من شأنه أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى محددة المدة . ما ورد بنص المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ليس إلا سرداً لبعض صور انتهاء العقد عرضياً وليس انتهاء عادياً .
٤٨١	١٤٧٨	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦/٢/١٩٦٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		” تحديد ساعات العمل “
		٣ — تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد قانونا : لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى لصالح العمل . لاحق للعمال في أجر إضافي ما لم يرد نص مخالف في عقد العمل أو استقرار العرف عليه .
٤١٨	١٤ ٦٨	( الطعان رقا ١٧٢ و ١٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٦٩ ) .. ..
		” عقد العمل البحري “
		عقد العمل البحري المبرم على أساس رحلة أو رحلات معينة . ينتهي حتما بانتهائها . ما لم يستبق مجهز السفينة العامل لفترة أخرى أو يتعلق الأمر بوقائع حدثت أثناء الرحلة .
١١٤٥	٣ ١٧٧	( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٩ ) ... ..
		” العمل بالهيئات الأجنبية “
		وجوب تقديم عقد عمل مع الهيئة الأجنبية للحصول على إذن الجهة المختصة للعمل خارج البلاد ، ولو سبق للطالب العمل بالهيئات الأجنبية بالداخل . القانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ .
١٢١١	٣ ١٨٧	( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٩ ) ... ..
		العاملين بالقطاع العام :
		لا يحل لمجلس الإدارة المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب — في الشركات التي آلت ملكية بعض أهميتها للدولة — أن يعفى من يعين في الوظائف التي لا يقل المرتب الأصلي فيها عن ١٥ جنيه شهريا من أداء امتحان مسابقة عامة إلا بعد تصديق الجهة الإدارية المختصة .
٨٦٨	٢ ١٣٧	( الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٤/٦/١٩٦٩ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		ميعاد استئناف الأحكام في الدعوى العمالية :
		ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وهو عشرة أيام — مقصود به الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة . ما عداها . ميعاد استئنافه ستون يوما .
١٠٦٢	٢٤١٦٥	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٢٤ و ٩٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥)
		وراجع ( ت . تأمينات إجتماعية )
		( غ )
		غرامة
		( ا ) توقيع الجزاء على المحضر .
		الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ مرافعات . مقرر لصالح الخزينة العامة . ليس للخصم مصلحة في النعي على الحكم إغفاله توقيع هذا الجزاء على المحضر الذي تسبب بخطئه في بطلان الإعلان .
٨٤	١٤١٤	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... ..
		( ب ) غرامة التزوير .
		١ — ثبوت أن الادعاء بالتزوير غير متج . وجوب الحكم بعدم قبوله . عدم جواز توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ مرافعات في هذه الحالة .
١١١	١٩١٤	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق . مناط القضاء بها . عدم تعددها بتعدد المدعين .
٣٨٢	١٤٦١	(الطن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٤) ... ..
		(ف)
		فضالة . فوائد
		فضالة
		١ — الفضالة . مقتضاها . أن يتولى شخص من قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزما بذلك .
		المادة ١٨٨ مدني . الوكالة . لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل .
١٠٠٢	١٥٨٢	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		٢ — عدم التمسك لدى محكمة الموضوع باستحقاق المبالغ المطالب بها على أساس الفضالة . عدم جواز التحدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة القضا .
١١٠١	١٧٠٢	(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		فوائد
		١ — أعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ مدني بتخفيض الفوائد أو رفض الحكم بها . شرطه . ثبوت كيدية الدفاع وإطالة أمد التقاضي إضراراً بالمدين .
١١٠١	١٧٠٢	(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — إنتهاية الحكم الصادر وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تلحق الأحكام الابتدائية التي لم تتجاوز نطاق هذا القانون . طلب فوائد تعويضية أمام محكمة أول درجة بخلاف الفوائد القانونية المطلوبة أمام لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية . الحكم في الطلب الجديد قابل للطعن بالإستئناف . (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... .. ١١٦ ع ٢ ٧٢٤
		٣ — الفوائد . ما هيته . تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بالالتزام بدفع مبلغ من القود . إستحقاقها من تاريخ المطالبة الرسمية متى كان المبلغ معلوم المقدار وقت الطلب . المادة ٢٢٦ مدني . رفض الحكم القضاء بها مع عدم بيان سبب الرفض . قصور . (الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... .. ٢٠٦ ع ٣ ١٣٢٢
( ق )		
قانون . قرار إداري . قسمة . قضاة . قطن . قوة الأمر المقضي		
قانون		
اتفاقية تنفيذ الأحكام :		
إنضمام الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ . إعتبار الاتفاقية قانونا واجب التطبيق . الحكم القابل للتنفيذ . ما هيته . (الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨) ... .. ٢٩ ع ١٤ ١٧٦		

الصفحة	القاعدة	
		التصديق على المعاهدة الدولية :
		أحكام وفاق ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ . ملزم لكل من السودان والجمهورية العربية المتحدة . ليس لأحدهما التحلل منه أو تعديله عملا بأحكام القانون الدولي العام في المعاهدات . التصديق على الوفاق . إعتبره قانونا من القوانين الدولية .
٧١٧	٢٤١١٥	( المعلن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) ... ..
		القانون الواجب التطبيق :
		١ - ما هية الحكم . تحديدها منوط بقانون الدولة التي يراد التمسك فيها بالحكم . بيان الحكم يحدده قانون القاضى الذى أصدره .
١٧٦	٢٩	( المعلن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٨ ) ... ..
		٢ - خضوع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .
٤٥٠	٧٣	( المعلن رقم ٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠ ) ... ..
		٣ - صيرورة المحاكم المختلطة - قبل الغائها - مختصة بالنظر فى المازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب الذين كانت لهم امتيازات فى الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق فيها هو قانون أجنبى . إجازة اتفاقية موقتر لكل من الدول المتعاقدة التى لها محاكم قنصلية - ومنها المملكة المتحدة - الاحتفاظ بهذه المحاكم لتولى القضاء - خلال فترة الانتقال التى تنتهى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - فى مواد الأحوال الشخصية متى كان القانون الواجب التطبيق هو قانون تلك الدولة
١١٨٠	٣٤١٨٣	( المعلن رقم ٣١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		١ — دعوى بطلان عقد أبرم في ظل القانون المدني القديم . لا تتقدم . إذا لحقها القانون المدني الجديد . تسقط بمضى خمس عشرة سنة طبقا للمادة ١٤١ منه .
٥٧٨	٩٣ ع ٢	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) .. ..
		٢ — تصرف المعتوه . بطلانه بطلانا مطلقا — في ظل القانون المدني القديم — منذ ثبوت حالة العته . لم يكن القانون المذكور يشترط علم المتصرف اليه بهذا العته . يكفي استدلال المحكمة على قيام حالة العته وقت صدور التصرف .
٥٧٨	٩٣ ع ٢	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٨) .. ..
		٣ — النص على النقاد الثلاثي في المادة ١٧٢ من القانون المدني يعد من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق . خضوعه فيما يتعلق بسريانه من حيث الزمان لحكم المادة الثانية من القانون المدني دون الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق .
١١٣٤	١٧٥ ع ٣	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١) .. ..
		٤ — تحديد الاختصاص يكون وفقا للقواعد القانونية المعمول بها وقت صدور الحكم بصفة نهائية . لا محل لتطبيق حكم المادة الأولى من قانون المرافعات السابق متى كان الحكم قد صدر بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون .
١١٨٠	١٨٣ ع ٣	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١١) .. ..
		تنازع القوانين من حيث المكان :
		”قواعد المرافعات“
		خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضي . قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التي بنيت عليه هي من قواعد



الصفحة	القاعدة	
		المرافعات التي تخضع لقانون القاضى . الحكم الذى لايشتمل على أسبابه قابل للتنفيذ وفقا لقانون جمهورية السودان . جواز الحكم بتنفيذه فى مصر متى توافرت الشروط الأخرى المقررة فى هذا الخصوص . لا يمنع من ذلك حكم المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات المصرى السابق الذى يتعلق بالأحكام الصادرة فى مصر طالما لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين تتطلب المراجعة .
٧١٧	٢٤١١٠	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... .. سريان القانون على الماضى :
		١ - قرينة المادة ٩١٧ مدنى حكم مستعجلت لايجوز إعماله بأثر رجعى على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدنى القائم .
٦٤٩	٢٤١٠٠	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... ..
		٢ - تأخر رب العمل فى أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عماله المؤمن عليهم لديها . جزاؤه . الأثر الرجعى لأحكام المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى قررتها المادة ٥ من مواد إصداره .
٧٦٥	٢٤١٢١	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٨) ... ..
		٣ - سريان حكم المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأثر رجعى من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب إعمال هذا الأثر الرجعى فى الدعاوى المطروحة مادام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به قبل الفصل نهائيا فى الدعوى .
١١٧٦	٣٤١٨٢	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٤ — حق المحامي الوكيل في الدعوى في إنابة محام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه . ألا يكون في التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلو قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان في هذه الحالة . ورود هذا الحظر لأول مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . المادة ٧٤ من هذا القانون .
٩٢١	٢٤١٤٧	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) .. ..
		صياغة النص القانوني :
		عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التعلية حتى يفصل في المنازعة في الدين المطالب بإدراجه ضمن ديون التعلية أو برفض طلب الوقف وفقا لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من قانون التجارة . لا أثر لاختلاف الصياغة في النصين .
٦٩٩	٢٤١١٢	(الطن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩) ... ..
		أثر التشريع :
		توقف نشاط الممول لصدور تشريع يحتمه . جواز ترحيل الخسارة إلى السنوات الثلاث التي يستأنف فيها هذا النشاط بعد زوال هذا المانع القانوني .
٩٠٧	٢٤١٤٤	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١١) ... ..
		التحدي بالعرف :
		عدم جواز التحدي بالعرف في حالة وجود نص تشريعي .
١٠١٧	٢٤١٥٩	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) .. ..

المادة	المقدمة
	<p>تطبيق قواعد المرافعات :</p> <p>إعلان التقرير بالطعن إلى الشركة المندجة دون الشركة الدامجة . تقديم الشركة الأخيرة مذكرة بدفائها باعتبارها هي التي خلفت الشركة الأولى بعد انقضاءها . تحقق الغاية التي كان يتغياها المشرع من إعلانها لا بطلان . المادتان ١ و ٢/٢٠ من قانون المرافعات الحالى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..</p>
١٠٢٦	٢٤١٦٠
	<p>قرار إدارى</p> <p>ماهية القرار الإدارى :</p> <p>طلب الحكم بالأحقية فى صرف بدل الإقامة بالكامل . اعتباره من قبيل طلبات التسوية التى تستند إلى حق ذاتى مقرر مباشرة فى القانون غير رهين بإرادة الإدارة . ما تقوم به الإدارة فى هذا الشأن مجرد أعمال تنفيذية وليست قرارات إدارية . عدم تقيد الطعن فيها بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٣ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠) ... ..</p>
١١٣٠	٣٤١٧٤
	<p>قرار لجنة تقدير التعويض :</p> <p>أحكام القواين ٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . قواعد أسرة . الاختصاص فيها متعلق بالنظام العام ولا تجوز مخالفته . اختصاص المحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان التقدير ، وفقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهى قرارات إدارية . استثناء من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الإدارية . عدم اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى المبتدأة بطلب تقدير التعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..</p>
١٢٠٠	٣٤١٨٥



الصفحة	القاعدة	
		المجزز الإداري :
		المجوز الإدارية ليست من قبيل الأوامر الادارية . اختصاص المحاكم بنظر المنازعات المتعلقة بإجراءاتها أو إلغائها أو عدم الاعتداد بها أو وقف الاجراءات الناشئة عنها كالمجوز القضائية . (الطن رقم ٤٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... .. ١٢٨٠
		قرار الاستيلاء على العقارات :
		١ - الاستيلاء المؤقت على العقارات في الأحوال المستعجلة سلطة استثنائية للمحافظ مقيمة بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إثابة غيره في إصدار قرار الاستيلاء . المادة ١٧ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... .. ٢٦٨
		٢ - وجوب أن يكون قرار المحافظ بالاستيلاء المؤقت مكتوبا ومحددا فيه مدة الاستيلاء . علة ذلك . المادة ١٨ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... .. ٢٦٨
		٣ - عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي يرسمها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على عقار . مخالف للقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تجرده عن صفته الإدارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... .. ٢٦٨

الصفحة	القاعدة	
		التعويض عن القرار الإداري :
		اختصاص مجلس الدولة بطلبات التعويض عن القرارات الإدارية . دعوى الجمارك بالرجوع بقيمة الأشياء المهربة المحكوم بمصادرتها من اللجنة الجمركية تنفيذا لقرار المصادرة . هي من قبيل التعويضات المدنية التي يجوز الادعاء بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادي . اختصاص المحاكم بهذه الدعوى .
٦٠٧	٢٤ ٩٨	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٩ ) .. ..
		قسمة
		قسمة المهايأة :
		١ - إلزام الشريك المهايي برد العين المشتركة لشركائه بعد انتهاء نوبته في الانتفاع بها . مخالفة ذلك . أثرها .
٢٩٨	١٤ ٤٧	( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٩ ) .. ..
		٢ - قسمة المهايأة المكانية التي تدوم خمس عشرة سنة . صيرورتها قسمة نهائية مالم يتفق الشركاء على غير ذلك . القرينة الواردة في المادة ٢/٨٤٦ مدني .
١٠٨٤	٢٤ ١٦٧	( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٦/٦/١٩٦٩ ) .. ..
		٣ - ضرورة تسجيل القسمة العقارية النهائية التي تحولت إليها قسمة المهايأة حتى يمكن الاحتجاج بالملكية على الغير . حصول القسمة في هذه الحالة بحكم القانون . لا يغني عن التسجيل . م ٢/١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
١٠٨٤	٢٤ ١٦٧	( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٦/٦/١٩٦٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		القسمة النهائية :
		تكييف الحكم للحرج والمتنازع عليه بأنه قسمة نهائية لا مؤقتة . ترتيبه على ذلك عدم أحقية الشريك المتقاسم في الأخذ بالشفعة . لامخالفة للقانون .
١١٦٤	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٦ ) .. ..
		قسمة الأرض الزراعية :
		انصراف حكم المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلى التصرفات والوقائع التي تكسب ملكية الأطيان الزراعية وتؤدي الى تجزئتها لأقل من خمسة أفدنة . عدم انصرافه إلى قسمة هذه الأطيان بين الشركاء على الشيوع . علة ذلك .
١١٦٤	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٦ ) .. ..
		قسمة عقار القاصر :
		البطلان المترتب على عدم اتباع الاجراءات الواجب اتباعها بالنسبة للشركاء القصر في عقد القسمة . بطلان نسبي .
١١٦٤	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٦ ) .. ..
		قضاة
		رد القاضى :
		امتناف الحكم الصادر في طلب رد القاضى . جوازه في حالة رد القاضى الجزئى أو قاضى المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا .
٢٦٣	٤٢	( الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) .. ..



القاعدة

الصفحة

## أسباب عدم الصلاحية :

عدم جواز الطعن في أحكام محكمة النقض سواء بالطرق العادية أو غير العادية . لمحكمة النقض حق إعادة النظر في الأحكام الصادرة منها في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية التي وردت على سبيل التحديد والحصر في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات السابق . التمتعي على حكم النقض بأنه تضمن العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة . لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية .

( الطلب رقم ٢ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢ ) ١١٢٧ ٣٤١٧٣

## قطن

## الإستيلاء على الأقطان :

الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها . قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بالاستيلاء على الأقطان . ليس من شأن تقرير الاستيلاء نقل الملكية . بقاء الملكية لمالكها حتى يحصل الاستيلاء بالمعنى القانوني . لا يغني عن ذلك إرسال بيان بتلك الأقطان .

( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦ ) ... ١٢٠ ١٤ ٢٠

## مصاريف التأمين والتخزين :

التزام الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين عن الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلي . لم يتضمنه القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

( الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦ ) ... ١٢٠ ١٤ ٢٠

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص لجنة القطن :
		اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية . لا يكون إلا بعد إتمام استلام تلك الأقطان استلاما فعليا طبقا لقرار وزير التكوين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .
١٢٠	١٤ ٢٠	(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
		قطع القطن ونقله لإستحقاق تال :
		قطع القطن ونقله إلى استحقاق تال . هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية . امتياز وكالة خاصة بالبيع لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن .
١٠١٧	٢٤ ١٥٩	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		قوة الأمر المقضى
		١ — قضاء الحكم بنسب خير في أسبابه قطعيا بالزام الطاعن بالبيع باعتباره غاصبا . عدم الطعن في هذا الحكم . صيرورة هذا القضاء حائرا لقوة الأمر المقضى . ما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه بشأن هذا البحث يعد نافلا .
١٥٥	١٤ ٢٦	(الطن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..
		٢ — إذا كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف في طلب رد قاض من قضائتها . فانه كسائر الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لاسبيل إلى الطعن فيه بالطرق العادية والتالى يكون نهائيا . ولا يمنع من نهائيته واكتسابه قوة الأمر المقضى الطعن فيه بطريق النقض .
٢٦٣	١٤ ٤٢	(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٣ — الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته . شرطه . أن يكون فصل فى النزاع على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم به . وفصل فى النزاع ذاته بين الخصوم .
٣٣٣	١٤ ٥٣	( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٩ ) ... ..
		٤ — حكم المحكمة الجزئية فى دعوى قسمة أثير فيها نزاع حول الملكية . قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع بشأن الملكية وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . عدم الطعن فى هذا القضاء . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى . عدم جواز إثارة مسألة عدم الاختصاص أمام المحكمة المحال إليها . عدم رد الحكم المطعون فيه على دفع الطاعة بصدد الاختصاص . لا قصور .
٣٧٥	١٤ ٦٠	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٤/٢/١٩٦٩ ) ... ..
		٥ — وحدة الموضوع فى الدعويين . مناطه . صحة الدين وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشئ واحد . القضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل .
٣٩١	١٤ ٦٣	( الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٩ ) ... ..
		٦ — قوة الأمر المقضى لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب إتصالا وثيقا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها . بحث الحكم كيدية طلب الجور غير لازم لقضائه فى الطلب .
٤٥٨	١٤ ٧٤	( الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢/٢/١٩٦٩ ) ... ..
		٧ — النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة . ما عدا ذلك . حيازته قوة الأمر المقضى . إمتناع إعادة النظر فيه .
٦٧٦	٢٤ ١٠٩	( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٦٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - قضاء المحكمة باختصاصها ولائيا . عدم جواز إستئنافه إلا عند إستئناف الحكم فى الموضوع . فصل الحكم بنسب خبير فى أساس الدعوى بتقرير مسئولية الطاعن . جواز إستئناف الحكم فى شقيه المتعلقين بالاختصاص وأساس الدعوى على إستقلال . عدم الطعن فيه وفوات ميعاد الإستئناف . صيرورته حائزا قوة الأمر المقضى .
٧١٣	١١٤ع٢	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..
		٩ - الحكم بنسب خبير . فصله فى أسبابه فى أساس الخصومة بتقريره انتقال العين للطاعن بحجة بحق الحكم المقرر لجهة الوقف . حكم قطعى فى شق من الموضوع . جواز الطعن فيه بالإستئناف إستقلالا . عدم الطعن فيه فى الميعاد . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى .
٨١٧	١٢٩ع٢	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... ..
		١٠ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم لمخالفته حكما سابقا حاز قوة الأمر المقضى . شرطه أن يكون الحكم الثانى قد صدر إنتهائيا . تمشيا مع الأصل العام من عدم جواز الطعن بالطرق غير العادية فى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو انقضت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية .
٨١٧	١٢٩ع٢	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... ..
		١١ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم الإنتهاى لفصله فى نزاع على خلاف حكم سابق حائزا لقوة الأمر المقضى . شرطه . أن يكون الحكم السابق مادرا بين الخصوم أنفسهم وفى انزعاع بعينه . تخلف شرط وحدة النزاع . أثره . انتفاء التناقض بين الحكمين .
		المادة ٣ من القانون رقم ٥٧/١٩٥٩
٨٢٤	١٣٠ع٢	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين . إقتصار حجته على هذا القسط فقط دون أى قسط آخر يستحق بعد ذلك . الاحتجاج بالفصل فى مسألة كلية شاملة . مناطه . عندما تفصل المحكمة فى الموضوع . الحكم بوقف التنفيذ . ماهيته . حكم وقى .
٨٢٤	٢٤١٣٠	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩) ... ..
		١٣ - الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الدعوى بالبيئة . حسمه فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق الجدل الذى تار بين الطرفين حول جواز الإثبات بالبيئة . صيرورة هذا القضاء القطعى الوارد فى الأسباب نهائيا لعدم رفع استئناف عنه استقلالاً . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإثبات بالبيئة . مخالفته للقانون .
١٠٩٠	٢٤١٦٨	(الطن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ... ..
		١٤ - حجية الحكم لا تكون إلا فىما فصل فيه بين الخصوم أنفسهم صراحة أو ضمنا سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى ترتبط به ارتباطا وثيقا . فصل الحكم السابق فى طلب الريع عن أرض النزاع فى مدة معينة . قصر حجته على هذه المدة دون أية مدة لاحقة .
١٣٤٤	٣٤٢٠٩	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		وراجع : ( حكم "حجية الحكم" )

القاعدة

الصفحة

(ك)

كفالة

ملاقة المتبوع بالتابع :

١ - مسئولية المتبوع من أعمال تابعه غير المشروعة .  
مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور . أساسها  
فكرة الضمان القانوني . المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة  
مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع الرجوع على التابع محدث  
الضرر بما أوفاه من تعويض . المادة ١٧٥ مدني لم تستحدث  
للمتبع دعوى شخصية جديدة .

(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... .. ٣٣ ع ١٤ ١٩٩

٢ - مطالبة المضرور للمتبع بالتعويض مطالبة قضائية .  
قطعها التقادم بالنسبة للمتبع . ليس من شأنها قطع التقادم  
بالنسبة للتابع . المادة ٢٩٢ مدني قررت هذه القاعدة بالنسبة  
للمدين المتضامين . ليس لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان  
متضامنا أثر بالنسبة للمدين .

(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... .. ٣٣ ع ١٤ ١٩٩

٣ - جواز رجوع المتبوع على تابعه بدعوى الحلول عند  
وفائه بالتعويض . م ٣٢٦ و ٧٩٩ من القانون المدني .  
للمدين في دعوى الحلول التمسك في مواجهة الكفيل بالدفع  
قبل الدائن . للتابع التمسك قبل المتبوع في هذه الحالة بالتقادم  
الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني إذ اختصم في الدعوى بعد  
اكتمال مدة هذا التقادم . هذا التقادم يرد على حق الدائن الأصلي  
الذي انتقل بالحلول إلى المتبوع لا على حق المتبوع في الرجوع  
على التابع .

(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... .. ٣٣ ع ١٤ ١٩٩



الصفحة	القاعدة	
		<p><b>حل الكفالة :</b></p> <p>ورود الكفالة على أى التزام متى كان صحيحا وأيا كان نوعه أو مصدره مادام يمكن تقديره نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات . جواز كفالة شخص واحد تنفيذ الالتزام المترتبة على عقد فى ذمة طاقديه كليهما . إنعقاد عقد الكفالة فى هذه الحالة بين كل من المتعاقدين بوصف كل منهما دائنا للآخر بمقتضى العقد الأصيل المبرم بينهما .</p> <p>(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ ) ... ..</p>
٦١٦	٢٤١٠٠	<p><b>مسئولية الكفيل :</b></p> <p>للحكومة حق امتياز خاص بدين الضريبة على المباني . م ٢٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . إضاعة الدائن - بلدية القاهرة - هذا التأمين الخاص بخطئه بعدم مطالبة المدين ( المستاجر الذى أقام البناء ) . براءة ذمة الكفيل - مالك الأرض - من دين الضريبة .</p> <p>(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ) .. ..</p>
١٠٥٠	٢٤١٦٣	<p><b>خطابات الضمان :</b></p> <p>١ - سريان خطاب الضمان خلال مدة معينة مؤداه التزام البنك بوفاء قيمته خلال هذه المدة . التاريخ الوارد فى العملية يعتبر حدا أقصى لنفاذه .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) ... ..</p>
٨١١	٢٤١٢٨	<p>٢ - علاقة البنك بالمستفيد من خطاب الضمان . علاقة منفصلة عن علاقة البنك بالعميل . التزام البنك بالوفاء للمستفيد بمقتضى خطاب الضمان بمجرد إصداره ووصوله إليه . للمدين اللجوء للقضاء إذا قدر أنه غير مدين للمستفيد بما حصل عليه الأخير من البنك .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) .. ..</p>
٨١١	٢٤١٢٨	<p>(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) .. ..</p>

القاعدة

الصحة

(م)

محاماة . محكمة الموضوع . محل مختار . مرافق عامة .  
مرض الموت . مزارد . مسئولية . معاهدات دولية .  
ملكية . مقاوله . مؤسسات عامة . موطن . موظفون

محاماه

أتعاب المحامين :

" إختصاص مجلس النقابة "

١ - إختصاص مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي  
عند النزاع إذا لم يكن هناك إتفاق مكتوب بشأنها . مناط قبول  
طلب تقدير الأتعاب . أن يكون متعلقا بعمل من أعمال المحاماة .  
شرط الاشتغال بالمحاماة . منوط بوقت أداء العمل لا بوقت طلب  
التقدير .

(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جنة ١٩٦٩/١/٢٠) ... ٣٤ ع ١٤ ٢١٠

٢ - طلب المحامي الحكم بأتعابه باعتبارها مقدرة . قضاء  
الحكم في أسبابه ضمنا بعدم إختصاص المحكمة بنظر طلب تقدير  
أتعاب المحامي على أساس ما رآه من أن الإختصاص معقود لمجلس  
النقابة وحده لعدم وجود اتفاق مكتوب على تقدير الأتعاب .  
النص في المنطوق على رفض الدعوى لا يمنع مجلس النقابة المختص  
من نظر الطلب .

(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جنة ١٩٦٩/١/٢٠) ... ٣٤ ع ١٤ ٢١٠

الصفحة	القائمة	
		٣ - عدم وجود الاتفاق الكتابي على أتعاب المحامي . للمحامي أو الموكل طريقان لطلب تقدير الأتعاب . اللجوء إلى القضاء أو مجلس نقابة المحامين . قضاء المجلس بعدم اختصاصه بنظر الطلب على أساس أن الطالب لم يكن محاميا وقت الفصل فيه ، ثم لجوء المحامي إلى القضاء بطلب تقدير أتعابه . رفض الحكم الدفع بعدم اختصاص المحاكم بالطلب والقضاء له بالأتعاب استنادا إلى كونه محاميا وقت مباشرته الأعمال القضائية . لا خطأ في القانون .
٦١١	٩٩ ع ٢٤	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٩) ... .. "طلب الأتعاب"
		١ - حظر المادة ٢٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قبول طلب تقدير أتعاب المحامي ممن يتأخر في أداء الاشتراك السنوي لنقابة المحامين عن مواعده . عدم سر يان هذا الحظر إلا على المحامين المشتغلين فعلا .
٢١٠	٣٤ ع ١٤	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٦٩) ... ..
		٢ - اشتغال المطعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال التي وكل فيها لحساب الطاعن . كفاية ذلك لإعتبار الوكالة بأجر .
٦١١	٩٩ ع ٢٤	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٩) ... ..
		٣ - التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . منازعة الخصوم في وجوده . يوجب على المحكمة بيان دليله . مثال في أتعاب المحامي .
٩٣٥٦	٢٤ ع ٢١١	(الطن رقم ٥٣٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٩) ... .. التوقيع على صحيفة الاستئناف :
		النعي ببطالان الحكم لبطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للرافعة أمام محاكم الاستئناف . قيامه على عنصر واقعي . عدم تجاوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٥	١١٠ ع ٢٤	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>نيابة المحامي عن زميله :</p> <p>حق المحامي الوكيل في الدعوى في إنابة محام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه . ألا يكون في التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلق قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان في هذه الحالة . ورود هذا الحظر لأول مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . المادة ٧٤ من هذا القانون .</p>
٩٢١	٢٤١٤٧	<p>(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..</p> <p>وكالة المحامي :</p> <p>١ - عدم إنكار الخصم أمام محكمة الاستئناف وكالة المحامي الحاضر معه . عدم جواز إنكارها أمام محكمة النقض .</p>
٩٢١	٢٤١٤٧	<p>(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..</p> <p>٢ - ليس للمحكمة أن تصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة محام للأجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم جواز الاعتراض عليه بأن التوكيل لاحق . ما لم ينص القانون على غير ذلك . عدم اشتراط أن يكون بيد المحامي توكيل من الدائن عند طلب إصدار أمر الأداء باسم هذا الدائن .</p>
١١٨٠	٣٤١٨٣	<p>(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..</p> <p>الطن بالنقض :</p> <p>وجوب حصول التقرير بالطن بالنقض من محام موكل من الطاعن لا من الطاعن نفسه . إجراء جوهري . إغفاله . يترتب عليه بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن يكون الخصم الطاعن محاميا مقبولا أمام</p>

الصفحة	القاعدة	
		محكمة النقض أو أن يقرر بالظن بوصفه حارسا ومصفايا لوقف أهلى إتتهى بموجب القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . (الظن رقم ١٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... .. ١٢٧٢ ع ١٩٧
		<b>محكمة الموضوع</b>
		سلطة محكمة الموضوع :
		(١) فى تكيف العقد .
		١ - القضاء فى أمر صحة ونفاذ العقد يتوقف على تكيفه ومعرفة الأحكام القانونية التى تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ . (الظن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... .. ٢٢١ ع ٤
		٢ - لمحكمة الموضوع سلطة التعرف على ما عناء المتعاقدان فى العقد . لمحكمة النقض الرقابة على التكيف القانونى لقصد المتعاقدين . (الظن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... .. ٢٤٧ ع ٣٩
		(ب) فى تقدير الدليل .
		١ - حق محكمة الموضوع فى إطراح الدفاتر والأخذ بتقرير الخبير . مسألة واقع تستقل بها . (الظن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٧) ... .. ٤٥١ ع ٧
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بالأخذ برأى خبير دون آخر . (الظن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... .. ٩٥١ ع ١٦
		٣ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالنتيجة التى إطمأنت إليها من تقرير الخبير . ما يشير الطاعن من خلاف بين التقرير ومحاضر الأعمال . جدل موضوعى فى تقدير الدليل لا شأن لمحكمة النقض به (الظن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤) ... .. ١١٥١ ع ١٧٨

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم تقييد محكمة الموضوع برأى الخبير المتدرب في دعوى التزوير . حقها في إطراحه والأخذ بتقرير الخبير الاستشاري وفي إجراء المضاهاة بنفسها .
١١٧٠	٣١٨١ ع	(الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٦) ... ..
		٥ - استناد الحكم إلى أقوال شاهد سمعه الخبير بغير حلف يمين . لا عيب .
١١٠١	٢١٧٠ ع	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		٦ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص حسن النية وموثبها . مناط ذلك .
٢٣٦	٢٧ ع	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ..
		٧ - تمويل محكمة الاستئناف على محضر تحقيق أجرته محكمة أول درجة . جوازه ما لم يشبه بطلان في ذاته .
٢٧٠	٤٣ ع	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦) ... ..
		٨ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة التزوير . عدم لزوم إجراء تحقيق . مناط ذلك .
٣٨٢	٦١ ع	(الطن رقم ٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٤) ... ..
		٩ - محكمة الموضوع . لها أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من قرائن . استقلالها بتقدير قسوة القرائن في الإثبات . مناقشة كل قرينة على حدة . غير جائز .
٩٥	١٦ ع	(الطن رقم ٥٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... ..
		١٠ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استنباط القرائن . حقها في التعويل على ما جاء بأسباب حكم سابق . لا يمنع من ذلك انحسار الحجية عن الحكم السابق لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا .
٣١٧	٥١ ع	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ..



الصفحة	القائمة
	١١ - استخلاص الاقرار الضمني بحق الدائن من شئون محكمة الموضوع. بشرط أن تبين هذا الاستخلاص بأسباب مائفة .
٢١٠	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ٣٤ ع ١
	١٢ - حق محكمة الموضوع في الاستناد إلى أمر تقر في حكم آخر . شرطه . أن يكون الحكم المستند إليه سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها . إحالة محكمة الاستئناف إلى ما استخلصته من استئناف آخر منظور أمامها وغير منظم للقضية التي فصلت فيها ولم يكن الطاعن مختصا فيه . قصور .
٦٤٢	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ١٠٤ ع ٢
	١٣ - وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرره محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم .
٩٠٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ١٤٣ ع ٢
	١٤ - بحث صورية الورقة المقدمة في الدعوى . استخلاص محكمة الموضوع الصورية من قرائن الدعوى . لا رقابة عليها في ذلك متى كان الاستخلاص سائفا .
٩٧٩	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ١٥٥ ع ٢
	١٥ - كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة . أمر يخضع لتقدير محكمة الموضوع .
١٠٥٧	(الطن رقم ٣١٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤) ... ١٦٤ ع ٢

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — وضع يد الشريك على أرض مملوكة له مع آخرين على الشيوع . خلو وضع يده من مواجهة باقي الشركاء بما يفيد بحد ملكيتهم وإنكارها عليهم . عدم اكتسابه ملكية نصيب هؤلاء الشركاء مهما طال مدة وضع اليد . استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة مجابهة الشركاء بإنكار ملكيتهم وعدم أخذها بها . (الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... .. ١٣٣٨ ٣٤٢٠٨
		(ج) في مسائل الواقع .
		١ — استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع في الدعوى . مما تستقل به محكمة الموضوع . عليها بيان كيف تلاقت إرادة الطرفين على حل العقد وذلك بأصابع سائغة . استخلاص التفاسخ مع استمرار تمسك كل من الطرفين بالعقد دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ عنه . فساد في الاستدلال . (الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... .. ٧ ١٤ ٢
		٢ — استقلال قاضي الموضوع في استظهار أركان وضع اليد المكسب للملكية . مسألة واقع . (الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... .. ٨٨ ١٤ ١٥
		٣ — للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته ولا يمكن لأي جهة قضائية البحث في ذلك إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية . استخلاص قاضي الموضوع لهذا التغير . مسألة واقع . (الطن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/١/٢٩) ١٨٧ ١٤ ٣١
		٤ — منح المشتري مهلة للوفاء بالثمن . رخصة لقاضي الموضوع بغير معقب عليه . (الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... .. ٣٢٥ ١٤ ٥٢

الصفحة	القاعدة	
		٥ - المهلة التي تمنحها المحكمة للمدين لتنفيذ التزامه طبقا للمادة ٣/٣٤٦ مدني . رخصة خولها المشرع لقاضي الموضوع إن شاء أعمالها وإن شاء حبسها من المدين . عدم بيان الأسباب المبررة لذلك من ظروف الدعوى وملازماتها . لا قصور . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
١١٩٣	٣ع١٨٤	٦ - منح المدين المتأخر أجلا للوفاء . رخصة من إطلاقات قاضي الموضوع . عدم بيان الحكم الاعتبارات التي اعتمد عليها في رفض منح مهلة الوفاء . لا قصور . (الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... ..
١٢٩٦	٣ع٢٠٢	٧ - قيام مرض الموت أو ما في حكمه من مسائل الواقع . تحصيله من حالة المتصرف النفسية ومن صدور التصرف وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أو في حالة الاطمئنان والأمل فيها . استخلاص الحكم بأسباب هائلة أن تصرف المورث قبل سفره للأقطار المجازية لا يأخذ حكم المريض مرض الموت وبالتالي لا يعد وصية . لا خطأ . (الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... ..
٥٦١	٢ع ٩٠	٨ - مبررات إعادة البيع على مسئولية الراسي عليه المزاد المتخلف . خضوعها لسلطة محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
٦٣٢	٢ع١٠٣	٩ - تحديد المادة ١٠ مدني للموطن بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . تصوير واقعي يرتكز على الإقامة الفعلية . مكان تلقى العلم دون الإقامة فيه ليس موطن . تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن . من الأمور الواقعية التي يقررها قاضي الموضوع . (الطنان رقم ٧٣ لسنة ٣٥ ق و ١٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) ... ..
٨٠٢	٢ع١٢٧	



الصفحة	القائمة	
		١٠ - تقدير توقع الحادث الطارئ أو عدم توقعه وقت التعاقد . يدخل في سلطة محكمة الموضوع مادام يقوم على أسباب سائغة . قى الحكم عنصر المفاجأة في صدور القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أجرة الأماكن أو القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ لأسباب سائغة . لا فساد في الاستدلال .
١١٩٣	ع ١٨٤	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ..
		١١ - التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . منازعة الخصوم في وجوده . يوجب على المحكمة بيان دليله . مثال في أتعاب المحامي .
١٣٥٦	ع ٢١١	(الطن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		١٢ - لقاضي الموضوع كامل السلطة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها .
١٣٢٢	ع ٢٠٦	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		١٣ - المادة ٧٠٩/٢ مدني . نصها مطلق شامل لكل تعديل في أجر الوكالة المتفق عليه سواء بالخط فيه أو برفعه . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذا الأجر .
١٣٢٢	ع ٢٠٦	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		(د) في إجراءات الإثبات .
		١ - إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع . لما ألتجيبه متى رأت من ظروف الدعوى وملاساتها والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٨٢	ع ٣٠	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٨) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية أمام محكمة أول درجة . تخلف الطاعن عن إعلان شهوده . عدم طلبه الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الاستئناف . عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها . لا عيب .
٢٧٠	٤٣ ع ١	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦) ... ..
		٣ — سلطة محكمة الموضوع في أن تأمر بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما في حالة إدعاء الوارث جهله بتوقيع مورثه على الورقة أو إنكاره . المادة ٢٦٢ مرافعات .
٣٤٩	٥٦ ع ١	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ..
		٤ — استثناء المواد التجارية من وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التصرف على عشرة جنيهات . الإثبات بالبينه أمر جوازي لمحكمة الموضوع . لها أن ترفض الاستجابة إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها
٧٣٢	١١٧ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... ..
		٥ — عدم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم جواز النعي على المحكمة عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها .
١١٠١	١٧٠ ع ٢	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
		٦ — إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود . أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع . لها رفض طلبه متى رأت بالأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٢٩٦	٢٠٢ ع ٣	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٤) ... ..
		٧ — جواز الإثبات بالبينه عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي . تقدير قيام المانع متروك لقاضي الموضوع . م ٢/٤٠٣ مدني .
١٤	٣ ع ١	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — صلة القرابة ليست في ذاتها مانعا أدبيا من الحصول على سند كتابي . المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بلا معقب .
٧٣٢	٢٤١١٧	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦) .. .. .
		٩ — قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .
٧٣٢	٢٤١١٧	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦) .. .. .
		١٠ — عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو مناقشته . مناط ذلك .
٤٥	١٤٧	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧) .. .. .
		١١ — عدم الترام المحكمة بإجابة طلب نذب خبير آخر متى وجدت في أوراق الدعوى وفي تقرير الخبير السابق نذبه ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .
١٣٤٤	٣٤٢٠٩	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) .. .. .
		١٢ — حق محكمة الاستئناف في العسول عن تنفيذ حكم الاستجواب الذي أصدرته . حسبها بيان سبب عدولها عن هذا الحكم .
٦٣٢	٢٤١٠٣	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) .. .. .
		١٣ — تقدير كيدية اليمين الحاسمة تستقل به محكمة الموضوع .
٣٣٧	١٤٥٤	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		(هـ) في تقدير التعويض .
٣١٧	١٤٥١	١ - استقلال محكمة الموضوع في تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه وفي تقدير التعويض الجابر للضرر الناشئ عن هذا الغلومتي أبان الحكم العناصر المكونة له . (الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٩) ... ..
٤٨٦	١٤٧٩	٢ - لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق من نزع الملكية . استقلال محكمة الموضوع بتقدير هذا التعويض . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٦٩) ... ..
٦٧٦	١٠٩٢	٣ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض عن الضرر . إطراحه دليلا مقبولا على أحد عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه وتقدير التعويض على خلافه . عدم بيان سبب عدم الأخذ به . قصور . (الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٩) ... ..
		(و) في إعادة الدعوى للرافعة .
٤٢٥	١٤٦٩	استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للرافعة . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٦٩) ... ..
		(ز) في مد أجل الحكم .
١١١٨	١٧٢٢	طلب مد أجل الحكم في الدعوى لتقديم مذكرة . اجابته من إطلاقات محكمة الموضوع . (الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٣/٧/١٩٦٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	محل مختار
		١ - لا يكون إعلان الطعن في المحل المختار صحيحا إلا إذا اتخذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . (الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٩) .. .. ١٤ ع ١٤ ٨٤
		٢ - إعلان الطعن في مواجهة الوكيل . شرط صحته . اتخاذ محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . (الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) .. .. ٥٢ ع ١٤ ٣٢٥
		٣ - إتخاذ المستأنف موطنا مختارا في صحيفة الاستئناف . إنتفاء وجه الضرر من عدم بيان محل إقامته الصحيح . حالة ذلك . (الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) .. .. ٢٠٦ ع ٣ ١٣٢٢
		مرافق عامة
		شروط عقد الامتياز : اشتراط جهة الإدارة على الملتزم استخدام عمال الملتزم السابق . اشتراط لمصلحة الغير . للاستفيد حق شخصي مباشر يستطيع أن يطالب المتعهد بالوفاء به . علاقة المستفيد بالمتعهد علاقة عقدية من علاقات القانون الخاص . اختصاص القضاء العادي بنظر النزاع بشأنها . (الطن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق "نزاع اختصاص" - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) .. .. ١ ع ١ ٥٢٩
		مرض الموت
		١ - وجوب إبداء الطعن في التصرف بصدوره في مرض الموت في صيغة صريحة جازمة . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) .. .. ٥٦ ع ١٤ ٣٤٩

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قيام مرض الموت أو ما في حكمه من مسائل الواقع . تحصيله من حالة المتصرف النفسية ومن صدور التصرف وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أو في حالة الاطمئنان والأمل فيها . استخلاص الحكم بأسباب سائفة أن تصرف المورث قبل سفره للاقطار المجازية لا يأخذ حكم المريض مرض الموت وبالتالي لا يعد وصية . لا خطأ .
٥٦١	٢٤ ٩٠	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... ..
		<u>مزاد</u>
		راجع : عقد
٩٥٧	٢٤ ١٥٢	(الطن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		<u>مسئولية</u>
		(أولا) المسؤولية العقدية . "مسئولية الناقل"
		١ - تأمين المرسل على البضاعة المنقولة لدى إحدى شركات التأمين . لا يمنع من مريان شرط تحديد المسؤولية الوارد في عقد النقل .
٣٦٣	١٤ ٥٨	(الطن رقم ٨٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... ..
		"شرط الإعفاء من المسؤولية"
		٢ - دعوى شركة التأمين قبل الناقل بطلب قيمة التعويض عن تلف البضاعة أثناء النقل . تأميمها على عقد النقل . لا محل للطعن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية الوارد به . عدم تطبيق الحكم أحكام المسؤولية التقصيرية في هذا الصدد . لا خطأ .
٨٥١	٢٤ ١٣٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... ..



الصفحة	القائمة	
٨٥١	٢٤١٣٤	٣ — عدم مساءلة الحكم للناقل استنادا إلى شرط الإعفاء الوارد بالعقد . لا خطأ . مهما كان خطأ عمال الناقل يسيرا أوجسيا . المادة ٢/٢١٧ من القانون المدني . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ... ..
		”عنصر الضرر“
٩٣٩	٢٤١٤٩	٤ — مناط اعتبار الضرر متوقعا . أن يتوقعه الشخص العادي في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وقت التعاقد . عدم كفاية توقع سبب الضرر . وجوب توقع مقداره ومداه . (الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		”مسئولية الوكيل عن عمل النائب“
٨٢٩	٢٤١٣١	• — التزام الوكيل بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل وتقديم حساب مفصل بجميع أعمال الوكالة . إنابته غيره في تنفيذ الوكالة دون ترخيص من الموكل . أثره . مسئوليته عن عمل النائب . (الطن رقم ٢٥١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩) ... ..
		”مسئولية الطبيب“
١٠٧٥	٢٤١٦٦	٦ — مسئولية الطبيب الذي اختاره المريض أو نائبه لعلاجه . ماهيتها . مسئولية عقدية . التزام الطبيب . الترام بعناية . (الطن رقم ١١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ... ..
		٧ — اعتبار التزام الطبيب التزاما ببذل عناية . مقتضاه . عبء اثبات عدم بذل العناية الواجبة يقع على المريض . إثبات المريض واقعة ترجح إهمال الطبيب . انتقال عبء الإثبات إلى الطبيب . (الطن رقم ١١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ... ..
١٠٧٥	٢٤١٦٦	

القاعدة الصفحة

( ثانيا ) المسؤولية التقصيرية .  
 "مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه"

١ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور أساسها فكرة الضمان القانوني . المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع الرجوع على التابع محدث الضرر بما أوفاه من تعويض . المادة ١٧٥ مدني لم تستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة .

( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ ) ... ٣٣ ع ١٩٩

٢ — مطالبة المضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية . تقطع التقادم بالنسبة للمتبوع . ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للتابع . المادة ٢٩٢ مدني قررت هذه القاعدة بالنسبة للدينين المتضامين . ليس لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامنا أثر بالنسبة للدين .

( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ ) ... ٣٣ ع ١٩٩

٣ — رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور . شرطه . أن يكون قد أداه للمضرور . للمتبوع — مع ذلك — أن يختصم تابعه في دعوى المضرور قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه . لحكم التعويض — في هذه الحالة — حجية قبل التابع .

( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ ) ... ٣٣ ع ١٩٩

٤ — حق المتبوع في الرجوع على تابعه . نشوؤه من تاريخ الوفاء بالتعويض . شرط الرجوع ألا يكون التعويض الذي يوفى به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع وتمسك بذلك التابع .

( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ ) ... ٣٣ ع ١٩٩

الصفحة	القاعدة	
		٥ - جواز رجوع المتبوع على تابعه بدعوى الحلول عند وفائه بالتعويض . م ٣٢٦ و ٧٩٩ من القانون المدني . للمدين في دعوى الحلول التمسك في مواجهة الكفيل بالدفع قبل الدائن . للتابع التمسك قبل المتبوع في هذه الحالة بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني إذا اختصم في الدعوى بعد اكتمال مدة هذا التقادم . هذا التقادم يرد على حق الدائن الأصلي الذي انتقل بالحلول إلى المتبوع لا على حق المتبوع في الرجوع على التابع . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) .. .. ١٩٩ ع ٣٣
		٦ - مسئولية موظفي وزارة الزراعة عن تقصيرهم أو قصورهم في أداء واجباتهم في خدمة الإنتاج الزراعي . وجوب بذل العناية التي تقتضيها الأصول الفنية وعلى مستوى المألوف من أوسط الفنيين علماً وكفاية وبقظة الانحراف عن ذلك . خطأ موجب لمسئوليتهم ومسئولية الوزارة عن الضرر المترتب عليه . لا ينفي المسؤولية القول بأن مشورة الوزارة غير ملزمة للزراع . (الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٣) .. .. ٧٧٩ ع ١٢٣
		٧ - قيام رابطة التبعية . عدم اقتضائه أن يكون المتبوع حراً في اختيار تابعه . اشتراط أن يكون للمتبوع على التابع سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . عدم توافر هذه السلطة للطبيب الجراح في مستشفى عام على الطبيب الذي عينته إدارة المستشفى لإجراء التخدير . (الطن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) .. .. ١٠٩٤ ع ١٦٩
		٨ - علاقة الطبيب بالجهة الإدارية التي يتبعها . تنظيمية وليست تعاقدية . المدين بالتزام تعاقدى . عدم مسئوليته عن عمل الغير إلا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه التعاقدى . مسئولية الطبيب في مستشفى عام عن الضرر الذي يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب المساعد . مسئولية تقصيرية . (الطن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) .. .. ١٠٩٤ ع ١٦٩



الصفحة	القاعدة	
		<p>”مسئولية متولى الرقابة“</p> <p>٩ — مساءلة الحكم الأب من خطأ ابنه الذى يبلغ تسع سنوات وقت الحادث على أساس أن الخطأ وقع فى حضوره وأنه أهمل فى الرقابة لتركه إياه يلهو بلعبة « النبلة » فى الطريق العام . وصف الحكم هذه اللعبة بأنها خطيرة . لا خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... .. ١٣٠٣ ٣٤٢٠٣</p> <p>١٠ — مسؤولية الوالد عن الأعمال غير المشروعة التى تقع من ولده المكلف بتربيته ورقابته . معناها خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس . ارتفاع المسؤولية إذا أثبت أنه لم يسيء تربية ولده وأنه قام بواجب الرقابة . وجوب إثبات الأمرين معا .</p> <p>(الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... .. ١٣٠٣ ٣٤٢٠٣</p> <p>”دعوى المضرور قبل المؤمن“</p> <p>١١ — للضرور فى حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن . خضوعها للتقادم الثلاثى . نشوء حق المضرور من وقت وقوع الحادث مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن . سريان مدة التقادم من تاريخ الحادث . بخلاف دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى يبدأ تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .</p> <p>(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... .. ٠٠٠ ١٤٨١</p> <p>”التعسف فى استعمال الحق“</p> <p>١٢ — حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق المشروعة . عدم مسؤولية من يستعمل هذا الحق إلا إذا انحرف به عما وضع له ابتغاء مضارة الغير .</p> <p>(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... .. ٤٥٨ ١٤٧٤</p>

الصفحة	القائمة
	١٣ - استخلاص المحكمة ركن الخطأ الموجب للمسئولية لإساءة استعمال حق التقاضي من أوراق الدعوى ووقائعها استخلاصا سائفا . النعى عليه فيما قسره من حجة الحكيم السابقين الصادرين في موضوع النزاع بين الخصوم أنفسهم . غير متج .
١٢٤٢	٣١٩٢ (الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧) ... ..
	١٤ - أعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ مدني . بتخفيض الفوائد أو رفض الحكم بها . شرطه . ثبوت كيدية الدفاع وإطالة أمد التقاضي إضرارا بالمدين .
١١٠١	٣٣١ (الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
	١٥ - تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه إذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . اعتباره حائزا سىء النية منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به . المادتان ١/١٧٥ و ٩٧٨ مدني .
٥٠٨	١١٤ (الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..
	١٦ - التعويض عن بطلان العقد إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها . أساسه المسؤولية التقصيرية .
٨٦٨	١٣٨ (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		” ركن الخطأ “
		١٧ — حدوث الوفاة نتيجة خطأ في عملية التخدير . عدم وقوع أى خطأ في الجراحة من الطبيب الذى أجراها . عدم استطاعة هذا الأخير منع الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى من مباشرة عملية التخدير . انتفاء الخطأ التقصيرى فى جانب الطبيب الجراح .
١٠٩٤	١٦٩	( الملن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... ..
		” رقابة محكمة النقض فى وصف الفعل “
		١٨ — حق محكمة النقض فى مراقبة محكمة الموضوع فى وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ تقصيرى أو غير خطأ .
١٠٩٤	١٦٩	( الملن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... ..
		مسئولية الموظف قبل الدولة :
		١ — إخلال الموظف بالالتزامات التى تفرضها عليه وظيفته إذا أضر بالدولة . أثره . مساءلته مدنيا طبقا للقواعد العامة .
٩١٤	٢٤١٤٦	( الملن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..
		٢ — كل ما يكلف به الموظف من قبل رؤسائه من أعمال لا تتعارض مع مقتضيات وظيفته . إعتباره من أعمال الوظيفة التى يجوز مساءلته عن الإخلال بها .
٩١٤	٢٤١٤٦	( الملن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	معاهدات دولية
		١ - انضمام الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ . اعتبار الاتفاقية قانونا واجب التطبيق . الحكم القابل للتنفيذ . ماهيته . (الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٨) ... .. ١٧٦ ١٤ ٢٩
		٢ - أحكام وفاق ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ . ملزم لكل من السودان والجمهورية العربية المتحدة . ليس لأحدهما التحلل منه أو تعديله عملا بأحكام القانون الدولي العام في المعاهدات . التصديق على الوفاق . اعتباره قانونا من قوانين الدولة . (الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٦) ... .. ٧١٧ ٢٤ ١١٥
		مقالة
		أثر عقد المقاول :
		١ - خلو العقد المبرم بين جمعية مساكن ومقاول مما يفيد وجود نيابة عن أعضائها . انصراف أثر العقد إلى الجمعية دون الأعضاء . عدم قبول دعوى عضو الجمعية قبل المقاول بطلب تنفيذه التزاماته الناشئة عن العقد ما لم يثبت أن حق الجمعية قد انتقل إلى العضو وفقا للقانون . (الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩) ... .. ٦٩٣ ٢٤ ١١١
		إمтиاز المقاول :
		٢ - الامتياز المقرر في المادة ١١٤٨ مدني . عدم سر يانه على الغير إلا إذا أشهر بالقيد . (الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. ١٠٠٢ ٢٤ ١٥٨

الصفحة للقاعدة

## مؤسسات عامة

١ — الهيئة العامة لشئون الصكة الحديد . ماهيتها .  
هيئة عامة وليست مؤسسة عامة . حلة ذلك . القوانين ٣٦٦  
سنة ١٩٥٦ و ٦٠ و ٦١ سنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوري ٢٧١٥  
سنة ١٩٦٦ .

(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٩) ... .. ٩٥ ٢٤ ٥٨٨

٢ — توجيه الدعوى إلى مدير عام الهيئة العامة للسكك  
الحديدية — قبل صدور القرار الجمهوري ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ —  
بوصفه ممثلاً لها أمام القضاء . صحيح . حلة ذلك . المادة ٩  
من القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة . الحكم  
بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . خطأ  
في القانون .

(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٩) ... .. ٩٥ ٢٤ ٥٨٨

## موطن

١ — تحديد المادة ٤٠ مدني للوطن بأنه المكان الذي يقيم فيه  
الشخص عادة . تصوير واقعي يرتكز على الإقامة الفعلية .  
مكان تلقى العلم دون الإقامة فيه ليس موطناً . تقدير عنصر  
الإستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن .  
من الأمور الواقعية التي يقرها قاضي الموضوع .

(الطن رقم ٧٣ لسنة ٣٥ و ١٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٩) ١٢٧ ٢٤ ٨٠٢

٢ — البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال ذكر موطن  
أحد الخصوم . لا بطلان . المادة ٣٤٩ مرافعات منقح .

(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٦٩) ... .. ١٥٨ ٢٤ ١٠٠٢

الصفحة	القاعدة	موظفون
		إخلال الموظف بالتزامات الوظيفة :
		١ - علاقة الموظف بالدولة . ما هيئتها . وجوب أداء الموظف عمله بعناية الرجل الحريص . التزام الموظف بذلك مصدره القانون . خلو القانون من هذه القاعدة لا يؤثر في وجوب التزام الموظف بها . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) .. .. ١٤٦ع ٢ ٩١٤
		٢ - إخلال الموظف بالإلتزامات التي تفرضها عليه وظيفته إذا أضر بالدولة . أثره . مساءلته مدنيا طبقا للقواعد العامة. (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) .. .. ١٤٦ع ٢ ٩١٤
		٣ - كل ما يكلف به الموظف من قبل رؤسائه من أعمال لا تتعارض مع مقتضيات وظيفته . إعتباره من أعمال الوظيفة التي يجوز مساءلته عن الإخلال بها . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) .. .. ١٤٦ع ٢ ٩١٤
		علاقة الموظف بالجهة التابع لها :
		علاقة الطبيب بالجهة الإدارية التي يتبعها تنظيمية وإيست تعاقدية . المدين بالتزام تعاقدى . عدم مسئوليته عن عمل الغير إلا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه التعاقدى . مسئولية الطبيب في مستشفى عام عن الضرر الذى يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب المساعد . مسئولية تقصيرية . (الطن رقم ٤١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) .. .. ١٦٩ع ٢ ١٠٩٤



الصفحة	القاعدة	
		إعارة الموظفين :
		١ - في إعارة موظفي الدولة في الداخل . يكون مرتب المعار على الجهة المستعيرة . جواز منح الموظف المعار في الخارج مرتبا من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية .
٥٤٢	٨٧ ع ٢٤	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٧/٦/١٩٦٩)
		٢ - خصم مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية مما تمنحه له الجمهورية العربية المتحدة كمرتب وتعهده للتحويل إليه وذلك إذا كانت هذه المخصصات تقل عما هو معد للتحويل . لا محل للخصم في حالة زيادة المخصصات . منح القرار ٦٧ لسنة ١٩٦٣ للمعار مرتبه بالكامل داخل الجمهورية العربية المتحدة دون تحويل .
		اختلاف طبيعة هذا المرتب عن المبالغ التي تمنح للمعار للحكومة الجزائرية وتكون معدة للتحويل ولا يجري عليه الخصم .
٥٤٢	٨٧ ع ٢٤	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٧/٦/١٩٦٩)
		بدل الإقامة :
		١ - طلب الحكم بالاحقية في صرف بدل الإقامة بالكامل .
		اعتباره من قبيل طلبات التسوية التي تستند إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون غير رهين بإرادة الإدارة . ما تقوم به الإدارة في هذا الشأن مجرد أعمال تنفيذية وليست قرارات إدارية . عدم تقيد الطعن فيها بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
١١٣٠	١٧٤ ع ٣	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٩)
		٢ - مناط استحقاق بدل الإقامة من العمل القضائي بمحاكم قنا وأسوان وسوهاج هو الإقامة الفعلية .
١١٣٠	١٧٤ ع ٣	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٩)

## ملكية

حق الملكية :

" القيود التي ترد على حق الملكية "

١ - تحديد سعر جبري للسلعة وفرض قيود على حرية المشتري لها في التصرف فيها . لا ينفي ملكية المشتري لها .

(الظن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... .. ٣٩ ع ١٤ ٢٤٧

٢ - حق الملكية . تقيده بقيود اتفاقية أو قانونية لا يؤثر على بقاءه وقيامه . علاقة وزارة التموين بأصحاب مطاحن الحبوب يحكمها عقد بيع ناقل لملكية الحبوب لأصحاب المطاحن .

(الظن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... .. ٣٩ ع ١٤ ٢٤٧ أسباب كسب الملكية :

(أولا) العقد .

١ - تطبيق أحكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أي حق ميني آخر . أثره . وجوب تسجيل عقد الشركة حتى تنتقل ملكية الحصة العينية إلى الشركة . المادة ٥١١ مدني .

(الظن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. ١٥٨ ع ٢٤ ١٠٠٢

٢ - للشركة ودائنيها مداواة الشريك الموصى لتقديم حصته . وجوب تسجيل الحكم حتى تنتقل ملكية الحصة العقارية للشركة . حق دائني الشركة بعدم ذلك في التنفيذ على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدينة . المادة ٢٧ من قانون التجارة . عدم سرعان نص المادة ٥٢٣ مدني على الشركاء الموصين .

(الظن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... .. ١٥٨ ع ٢٤ ١٠٠٢

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قسمة المهايأة المكانية التي تدوم خمس عشرة سنة . صيرورتها قسمة نهائية ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك . القرينة الواردة في المادة ٢/٨٤٦ مدني .
١٠٨٤	٢٤١٦٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..
		٤ - ضرورة تسجيل القسمة العقارية النهائية التي تحولت إليها قسمة المهايأة حتى يمكن الاحتجاج بالملكية على الغير . حصول القسمة في هذه الحالة بحكم القانون . لا يغني عن التسجيل . م ٢/١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
١٠٨٤	٢٤١٦٧	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ ) ... ..
		٥ - انصراف حكم المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلى التصرفات والوقائع التي تكسب ملكية الأطنان الزراعية وتؤدي إلى تجزئتها لأقل من خمسة أفدنة . عدم انصرافه إلى قسمة هذه الأطنان بين الشركاء على الشيوع . علة ذلك .
١١٦٤	٣٤١٨٠	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٦ ) ... ..
		٦ - الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع . حجة على المشتري الذي سجل عقده بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى . المشتري خلف خاص للبائع . اعتبار المشتري ممثلاً في شخص البائع له في الدعوى التي لم يمثل فيها المشتري . هذا الحكم لا يحتاج به المشتري في دعواه بالملكية إذا استند فيها إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا يقطع هذا التقادم المكسب .
١٢٦٧	٣٤١٩٦	( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٣٣٨	٢٤٢٠٨	<p>٧ - عدم جواز الاستناد إلى عقد البذل غير المسجل في طلب تثبيت الملكية للقدر الوارد به . الإقرار القضائي الصادر من ورثة أحد المتبادلين بأحقية المتبادلين الآخرين للقدر المتبادل عليه . عدم صلاحيته سنداً لطلب تثبيت الملكية .</p> <p>(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..</p> <p>راجع : ( ب . بيع )</p> <p>( ثانيا ) الإلتصاق .</p> <p>” البناء في ملك الغير ”</p> <p>١ - عدم انتقال ملكية المنشآت إلى المشتري الباني إلا بتسجيل سنده . قبل التسجيل تكون ملكيتها للبائع بحكم الإلتصاق ما لم يطلب صاحب المنشآت نزعها . المادتان ٩٢٢ و ٩٢٥ مدني والمادة ٩ من قانون الشهر العقاري .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..</p> <p>٢ - الرخصة الواردة في المادة ٢/٩٢٥ مدني . خولها القانون لصاحب الأرض . ليس لمن أقام المنشآت أولدائنه أن يجبروه على استعمالها .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..</p> <p>( ثالثا ) الاستيلاء .</p> <p>١ - الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولي عليها وليس مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . قرار وزير التكوين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بالاستيلاء</p>

الصفحة	القائمة	
		على الأقطان . ليس من شأن تقرير الاستيلاء نقل الملكية . بقاء الملكية لمالكها حتى يحصل الاستيلاء بالمعنى القانوني . لا يغنى عن ذلك إرسال بيان بتلك الأقطان .
١٢٠	١٤ ٢٠	(الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ..
		٢ - خروج الأراضي الداخلة في زمام البلاد عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي كان يجوز تملكها بالاستيلاء .
٣٦٨	١٤ ٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... ..
		٣ - عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم . المادة ٩٧٠ مدني معدلة . جواز تملكها بالاستيلاء وفق نص المادة ٨٧٤ مدني قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .
٣٦٨	١٤ ٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... ..
		٤ - تملك مالك الأرض التي على ساحل النهر الزيادة التي يضيفها إليها طمي النهر . شرطه . المادة ٦٠ من القانون المدني القديم . لا يؤثر على حق المالك في تملك الزيادة أن يكون قد استأجرها .
٤٦٩	١٤ ٧٦	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٥) ... .. وراجع : (١ . استيلاء)
		( راجع ) التقادم المكسب .
		١ - عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . انتهاء منحصرها للنفعة العامة . جواز تملكها بالتقادم بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .
٨٨	١٤ ١٥	(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ — استقلال قاضي الموضوع في استظهار أركان وضع اليد المكسب للملكية . مسألة واقع . (الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٩) ... .. ١٥ ع ٨٨
		٣ — بحث محكمة الموضوع وضع يد المتصرف للتعرف على حقيقة نيته وقصده تملك المتصرف إليه مضافا إلى ما بعد الموت أم منجزا . ليس عليها البحث في أركان الحيابة القانونية ومشروطها المكسبة للملكية بالتقادم . (الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٩) ... .. ٤ ع ٢٢
		٤ — تغيير الحائز صفة وضع يده . لا يكفي فيه مجرد تغيير النية . وجوب إقتران تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يتضمن مجابهة وإنكارا لحق المالك . (الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٤/٢/١٩٦٩) ... .. ٣٧ ع ٢٣٦
		٥ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص حسن النية وسوئها . مناط ذلك . (الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٤/٢/١٩٦٩) ... .. ٣٧ ع ٢٣٦
		٦ — المال المتنازع عليه بطبيعته مما يقبل الانقسام . جواز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر بالتقادم إذا ما توافرت شرائطه بشأنه . (الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٤/٢/١٩٦٩) ... .. ٣٧ ع ٢٣٦
		٧ — عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٦٩) ... .. ٥٩ ع ٣٦٨



الصفحة	القاعدة	
		٨- الحيازة كسب للتملك. وجوب توافرها بعنصرها المادى والمعنوى وهونية التملك وأن يكون وضع اليد مستمرا هادئا ظاهرا لا غموض فيه . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... .. ١٤٣ ع ٢ ٩٠٣
		٩ - وضع اليد واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . ما تقرره محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه على محكمة النقض . وجوب بيان الحكم الوقائع التى تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... .. ١٤٣ ع ٢ ٩٠٣
		١٠ - وضع اليد واقعة مادية . العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا . ولو خالف الثابت فى الأوراق . (الطن رقم ٦٢ ، لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... .. ١٩٦ ع ٣ ١٢٦٧
		١١ - اكتساب ملكية العقار بالتقادم . انتقال الملكية للمأثر بأثر رجعى من وقت بدء الحيازة . مباشرة مصلحة الضرائب لإجراءات نزع ملكية العقار خلال مدة التقادم ضد المدين لاقتضاء قيمة ضريبة الأرباح التجارية . غير جائز . (الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ... .. ١٣٥ ع ٢ ٨٥٨
		١٢ - الحكم الذى يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع . يعتبر حجة على المشتري الذى سجل عقد شرائه بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى . المشتري خلف خاص للبائع . هذا الحكم لا يحتاج به المشتري إذا كان يستند فى ملكيته إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . هذا للتقادم المكسب لا ينقطع بالحكم الصادر فى تلك الدعوى . (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... .. ١٩٦ ع ٣ ١٢٦٧

الصفحة	المقابلة	
		١٣ — وضع يد الشريك على أرض مملوكة له فمع آخرين على الشيوع . خلو وضع يده من مواجهة باقي الشركاء بما يفيد بجمد ملكيتهم وانكارها عليهم . عدم اكتسابه ملكية نصيب هؤلاء الشركاء مهما طالت مدة وضع اليد . استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة مجابهة الشركاء بانكار ملكيتهم وعدم أخذها بها . (الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... .. ٢٠٨ ع ٣ ١٣٣٨

## ( ن )

نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نقد .

نقض . نقل برى . نقل بحرى . نيابة عامة

## نزع الملكية للنفعة العامة

١ — عدم جواز التجاء ذوى الشأن مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض عن نزع الملكية أو مقابل الانتفاع . شرطه . أن تكون الجهة نازمة الملكية قد اتبعت إجراءات تقدير التعويض التى ألزمها القانون باتباعها .

(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... .. ٧٩ ع ١ ٤٨٦

٢ — لصاحب الشأن فى العقار الحق فى تعويض مقابل الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلى لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية . استقلال محكمة الموضوع بتقدير هذا التعويض .

(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... .. ٧٩ ع ١ ٤٨٦

المادة	القاعدة	المضمة
٣	— عدم جواز حرمان أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقرها القانون وبالطريقة التي يرسمها . القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالإحتيلاء على عقار . مخالف للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تجرده عن صفته الإدارية . أثره . اختصاص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .	
٦٦٨	٢٤١٠٨	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) .. ..
٤	— اختصاص لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية للنفعة العامة . اختصاص قضائي وفصل في خصومة . ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات اللجنة المذكورة قاصرة على النظر في مطابقة القرار لأحكام القانون من عدمه . لا يتبع الطعن أمام المحكمة الابتدائية للطلبات الجديدة ولو في صورة طلبات عارضة .	
٧٢٤	٢٤١١٦	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) .. ..
٥	— انتهائية الحكم الصادر وفقا للسادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . تلحق الأحكام الابتدائية التي لم تتجاوز نطاق هذا القانون . طلب فوائد تعويضية أمام محكمة أول درجة بخلاف الفوائد القانونية المطلوبة أمام لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية . الحكم في الطلب الجديد قابل للطعن فيه بالإستئناف .	
٧٢٤	٢٤١١٦	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) .. ..
٦	— وجوب تقديم الاعتراض على تقدير التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة إلى اللجنة المختصة في الميعاد . عدم ضرورة تحديد مقدار الزيادة المطلوبة في عريضة الاعتراض ما دام تحديدها ممكنا في طلب لاحق أمام اللجنة .	
٧٢٤	٢٤١١٦	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٦ ) .. ..



## نظام عام

- ١ - الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البيئة لأن التصرف في هذه الحالة يكون قد صدر إضراراً بحقه في الإرث . تعلق أحكام الإرث بالنظام العام .  
( الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢ ) ... .. ٢٢ ١٤ ٤
- ٢ - للدين أن يعترض على إجراءات التنفيذ العقاري ولولأول مرة أمام الاستئناف . متى أقام ذلك على مخالفة النظام العام . مثال .  
( الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢١ ) ... .. ١٣٥ ١٤ ٢٢
- ٣ - عدم إعلان الاستئناف بعريضة في الميعاد طبقاً لمادة ٤٠٦ مكرراً مرافعات قبل تعديلها . بطلان الاستئناف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لا يزيله الحضور . عدم انطباق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المقرر لإعلانه .  
( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦ ) ... .. ٢٥٧ ١٤ ٤١
- ٤ - عدم جواز التمسك بعد حصول التقرير بالطعن بأسباب غير التي ذكرت به . هذا الحظر يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . لا يستثنى من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام .  
( الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ ) ... .. ٨٩٠ ٢٤ ١٤١
- ٥ - وجوب اخطار الممول على النموذج رقم ٢٠ ضرائب في حالة الربط الإضافي . اختلافه عن النموذج رقم ١٩ الخاص بالربط الأصلي . التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة . من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام .  
( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١١ ) ... .. ٩١١ ٢٤ ١٤٥

القائمة

الصفحة

٦ - أحكام القوانين ٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . قواعد آمرة . الاختصاص فيها متعلق بالنظام العام ولا تجوز مخالفته . اختصاص المحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير - وفقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - وهي قرارات إدارية . إستثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . عدم اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى المبتدأة بطلب تقدير التعويض .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ١٢٠٠ ٣٤١٨٥

٧ - تحرير أسباب الحكم على صفحات متصلة ذيلت الأخيرة منها بمنطوقه الذي وقع عليه القضاة . لا بطلان . بطلان الحكم لتحريره على أوراق منفصلة وعدم توقيع القضاة على كل ورقة من أوراقه . بطلان متعلق بالنظام العام . التمسك به في ملحق تقرير الطعن بالنقض . جائز .

(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٩) ... ١٢١١ ٣٤١٨٧ وراجع : ( ب . بطلان ) .

## نقد

الرقابة على عمليات النقد :

الحظر الوارد في المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد . عدم شموله التصرف القانوني في حد ذاته والالتزامات التي يربتها . اقتصار الحظر على تنفيذ التعهد أى على عملية دفع النقد المصرى بطريق الوفاء أو المقاصة أو غيرها من طرق انقضاء الالتزام الذى يكون تنفيذه بالتعامل بالنقد المصرى .

(الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١١) ... ١١٨٠ ٣٤١٨٣

## نقض

إجراءات الطعن :  
"التقرير بالطعن"

١ - الصورة التي وصلت إلى المطعون عليه من التقرير بالطعن . خلوها من بيان تاريخ حصول التقرير بالطعن أو وقوع خطأ فيه . أثره . لا يبطل الطعن . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢١) ... ٢٢ ع ١٣٥

٢ - وجوب حصول التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل عن الطاعن لا من الطاعن نفسه . إجراء جوهري . إغفاله يترتب عليه بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن يكون الخصم الطاعن عاميا مقبولا أمام محكمة النقض أو أن يقرر بالطعن بوصفه حارسا ومصفيا لوقف أهل انتهى بموجب القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ١٩٧ ع ١٢٧٢

## "ميعاد الطعن"

عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص بالنسبة للطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، والطعون التي رفعت بعده حتى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . لا بطلان .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/٦/٤) ٢٤ ع ٨٨٠

## "إعلان الطعن"

١ - إعلان الطعن في مواجهة الوكيل . شرط صحته . اتخاذه محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . المادة ٣٨٠ مرافعات .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ٥٢ ع ٣٢٥



الصفحة	القاعدة	
٤٠٠	١٤٦٤	٢ — إعلان رجال القوات المسلحة يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الحسم صورة الإعلان . إعلانهم بتقرير الطعن بالنقض . تسليم صورته للنيابة . لا يعتبر إعلانا صحيحا . (الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... ..
١٠٢٦	٢٤١٦٠	٣ — إعلان التقرير بالطعن إلى الشركة المندجة دون الشركة الدامجة . تقديم الشركة الأخيرة مذكرة بدفاعها باعتبارها هي التي خلفت الشركة الأولى بعد انقضاها . تحقق الغاية التي كان يبتغيها المشرع من إعلانها . لا بطلان . المادتان ١ و ٢/٢٠ من قانون المرافعات الحالي . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
١٠٢٦	٢٤١٦٠	٤ — تسليم صورة إعلان الطعن الموجه للشركة لجهة الإدارة لغلق مركزها . صحيح . تسليم صورة الإعلان للنيابة . لا يكون إلا عند الامتناع عن تسليمها أو عن التوقيع على أصل الاعلان بالاستلام . (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
١٣٠٣	٣٤٢٠٣	٥ — عدم ذكر الساعة في ورقة الإعلان . لا جدوى من تمسك المطعون ضده بذلك . ما دام لم يدع حصول الاعلان في ساعة لا يجوز أجراؤه فيها . (الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... .. المصلحة في الطعن :
٥٦٦	٢٤٩١	عدم جواز الطعن بالاستئناف إستقلا في الحكم الصادر برد وبطلان عقد بيع قبل الفصل في موضوع الخصومة الأصلية . الحكم باعتبار هذا الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه بالنقض غير منتج . علة ذلك . المادة ٣٧٨ مرافعات . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الطعن :
		١ - عدم فصل المحكمة الاستئنافية في طلب التدخل . اعتبار طالب التدخل خارجا عن الخصومة . عدم جواز تدخله أو اختصاصه في الطعن بالنقض .
١٢٨	١٤ ٢١	( الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦ ) ... ..
		٢ - المطالبة ببيع أطيان دون تضامن . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لأحد المطعون ضدهم مقصود عليه في هذه الحالة . لا يتعداه إلى من صح إعلانهم .
١٦١	١٤ ٢٧	( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ ) ... ..
		٣ - عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . لا يكفي اختصاصه أمام محكمة أول درجة . بطلان الاستئناف بالنسبة لأحد الخصوم . عدم اعتباره خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم الاستئنافي .
١٩٣	١٤ ٣٢	( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ ) ... ..
		٤ - سقوط الخصومة موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
٤٠٠	١٤ ٦٤	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١ ) ... ..
		٥ - النزاع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النيابة العامة خصما أصليا فيه بل طرفا منضما . عدم قبول الطعن بالنقض من جانبها في الأحكام الصادرة في النزاع .
٥٨٥	٢٤ ٩٤	( الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/٤/٩ ) ... ..
		٦ - لا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .
١١١٢	٢٤ ١٧١	( الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٥ - جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		حالات الطعن :
		١ - الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية - بهيئة استئنافية - في مسألة اختصاص متعلق بالولاية . شرطه . المادة ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢
٦٦٨	٢٤١٠٨	( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ ) .. ..
		٢ - الطعن بالقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته . شرطه . أن يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به وفصل في النزاع ذاته بين الخصوم .
٣٣٣	١٤٥٢	( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ ) .. ..
		٣ - جواز الطعن بالقض في الحكم لمخالفته حكما سابقا حاز قوة الأمر المقضى . شرطه أن يكون الحكم الثانى قد صدر اتنهائيا . تمشيا مع الأصل العام من عدم جواز الطعن بالطرق غير العادية في الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو انقضت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية .
٨١٧	٢٤١٢٩	( الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ ) .. ..
		٤ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الإتهائى لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حاز لقوة الأمر المقضى . شرطه . أن يكون الحكم السابق صادرا بين الخصوم أنفسهم وفي النزاع بعينه . تخلف شرط وحدة النزاع . أثره . انتفاء التساقض بين المحكمين . المادة ٣ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٧ .
٨٢٤	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم جواز الطعن في أحكام محكمة النقض سواء بالطرق العادية أو غير العادية . لمحكمة النقض حق إعادة النظر في الأحكام الصادرة منها في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية التي وردت على سبيل التحديد والحصر في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات السابق . النعى على حكم النقض بأنه تضمن العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة . لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية .
١١٢٧	٣٤١٧٣	(الطلب رقم ١ لسنة ٣٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢)
		٦ - عدم جواز الالتجاء إلى الجهات القضائية - في المنازعات الزراعية - قبل طرح النزاع على اللجنة المشكلة وفقا للقانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ قبل إلغائه بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .
		الالتجاء إلى المحكمة بعد صدور قرار اللجنة ليس بمثابة تظلم أو طعن فيه وإنما هو إدلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى . رفع الدعوى المتعلقة بالمنازعات الزراعية قبل طرح المنازعة على اللجنة وصدور قرارها فيه . أمر ينصب على قبول الدعوى أو عدم قبولها ولا يتصل بمسألة من مسائل الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم .
١٢٧٦	٣٤١٩٨	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ..
		٧ - تقرير الحكم أن قوانين التأميم قد ألغت حكم المادة الأولى فقرة أ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الجزر الإداري للبالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الدولة في رؤوس أموالها . النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون . هذا النعى لا يدخل في حالات الطعن وفقا للمادتين ٢ و ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٨٠	٣٤١٩٩	(الطن رقم ٤٣١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٦) ... ..

الفاصلة	الصفحة	
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف (قاضيا بعدم جواز استئناف حكم مرمى المزاو وإيقاع البيع بعد زيادة العشر) فانه يجوز الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا .
١٣٥	١٤ ٢٢	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢١) ... ..
		٢ - اشتغال قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر أداء بالدين ، على القضاء بإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع التظلم . اعتباره بمثابة حكم بعدم الاختصاص . جواز الطعن فيه على استقلال .
٥١٦	١٤ ٨٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..
		الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يته الخصومة كلها أو في شق منها فلا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق . مثال .
٤١	١٤ ٦	(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٧) ... ..
		٢ - قضاء الحكم بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مثار نزاع . الطعن فيه على استقلال جائز . استئناف الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك لا يمتد إليه . الطعن بالنقض الموجه إلى هذا القضاء غير مقبول . مثال .
٤٥	١٤ ٧	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٧) ... ..
		٣ - حق النيابة العامة في الطعن في مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب مقصور على الأحكام الصادرة في بطلان الزواج . ليس من قبيل ذلك التطبيق للغة والإعسار .
١٠٨	١٤ ١٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/١/١٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٣٠٦	٤٩ ع ١	٤ — قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وسماعها وإحالتها إلى محكمة أول درجة . حكم لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز . ( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٢/١٩٦٩ )
٥٩٦	٦٩ ع ٢	٥ — جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لمخالفة القانون . المادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيه . ( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٩ )
١١٥٩	١٧٩ ع ٣	٦ — اشتراط وجود الأوراق المشار إليها في المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ لا يتصل بإثبات صحة الدعوى سواء من حيث الشكل أو من جهة الموضوع . لا أثر لذلك على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه . حكمه قاصر على مجرد سماع أو عدم سماع الدعوى . الحكم برفض الدفع بعدم سماع دعوى صحيحة ونفاذ عقد البيع بدعوى أنه يخفى وصية . حكم لا تنتهي به الخصومة المرددة بين الطرفين . لا يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال . ( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٤/١١/١٩٦٩ )
١٢٩٦	٢٠٢ ع ٣	٧ — عدم رفع الطاعن الثاني استئنافا عن الحكم الابتدائي الذي استأنفه الطاعن الأول . عدم قضاء الحكم الاستئنافي قبل الطاعن الثاني بأكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي . الطعن فيه بالنقض غير مقبول . ( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٩ )
وراجع : ( حكم " الطعن في الحكم " )		



الصفحة	القاعدة	
		أسباب الطعن :
		(أولا) السبب الجديد .
		١ - عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بحق الحبس . عدم جوار إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٥	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٢) ... ..
		٢ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدفاع خصمه . عدم قبول النعي على الحكم المطعون فيه إفضاله هذا الدفاع .
٢٢٩	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ..
		٣ - وجوب إبداء الطعن في التصرف بصدوره في مرض الموت في صيغة صريحة جازمة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٤٩	٥٦ ع ١	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٢) ... ..
		٤ - يكفي لإعتبار السبب المبنى عليه الطعن غير جديد حتى تجوز إثارته أمام محكمة النقض . أن يكون داخلا فيما تمسك به الطاعن وعرضه على محكمة الموضوع بصفة عامة على أساس أن الطلب الأكبر يشمل الأقل منه . يكفي لقبول النعي الذي يتمسك به الطاعن أمام محكمة النقض . أن يتعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع .
٣٩١	٦٣ ع ١٤	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ... ..
		٥ - عدم جواز التمسك بمبدأ الثبوت بالكتابة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٢٥	٦٩ ع ١٤	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٩٢١	٢٤١٤٧	٦ - عدم إنكار الخصم أمام محكمة الاستئناف وكالة المحامي الحاضر معه . عدم جواز إنكارها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) .. ..
١١٠١	٢٤١٧٠	٧ - عدم التمسك لدى محكمة الموضوع باستحقاق المبالغ المطالب بها على أساس الفضالة . عدم جواز التعدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
١١٠١	٢٤١٧٠	٨ - إختصاص المطعون ضدهما أمام محكمة الموضوع بصفتيها الشخصية . عدم قبول استناد الطاعن أمام محكمة النقض في وجوب القضاء بالتضامن إلى قيام شركة تضامن بينهما . (الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٧/٣) ... ..
١١٥١	٣٤١٧٨	٩ - التمسك بأن تنفيذ عقد الإيجار صار مرهقا بسبب منع السلطات المصرية العمال من دخول المعسكرات . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤) ... ..
		( ثانيا ) السبب المتعلق بالنظام العام .
٤٨٦	١٤٧٩	١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد تجاوزت اختصاصها الولائي بالفصل في تقدير التعويض المطالب به - عن نزاع الملكية للنفعة العامة - بدعوى مبتدأة مخالفة بذلك مارسه الشارع من طرق لتقدير التعويض . فإنه يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم جواز التمسك بعد حصول التقرير بالطعن بأسباب غير التي ذكرت به . هذا الحظر يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . لا يستثن من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
٨٩٠	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٠) ... ..
		٣ - تحرير أسباب الحكم على صفحات متصلة ذيلت الأخيرة منها بمنطوقه الذي وقع عليه القضاة . لا بطلان . بطلان الحكم لتحريره على أوراق منفصلة وعدم توقيع القضاة على كل ورقة من أوراقه . بطلان متعلق بالنظام العام . التمسك به في ملحق تقرير الطعن بالنقض . جائز .
١٢١١	٣٤١٨٧	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٩) ... ..
		(ثالثا) السبب الواقعي .
		١ - تحقيق الوكالة الظاهرة هو ما يخالطه واقع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .
٥٧٨	٢٤٩٣	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..
		٢ - النعي ببطلان الحكم لبطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول للرافعة أمام محاكم الاستئناف . قيامه على عنصر واقعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٥	٢٤١١٠	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		٣ - تقسدير ما يخرج الزوج من قول صدر عن زوجته وما لا يخرج من ذلك . مسألة موضوعية .
٨٨٠	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٧ ق "أحوال مخمبة" - جلسة ١٩٦٨/٦/٤) -



الصفحة	القاعدة	
١١٥١	٣٤١٧٨	٤ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالنتيجة التي اطمأنت إليها من تقرير الخبير . ما يثيره الطاعن من خلاف بين التقرير ومحاضر الأعمال . جدل موضوعي في تقدير الدليل لا شأن لمحكمة النقض به . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٤) ... ..
		( رابعا ) السبب المجهل . وجوب بيان مواضع القصور في الحكم في تقرير الطعن . والا كان النعي بهذا السبب مجهلا . مثال . (الطن رقم ١٠٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧) ... ..
١٠١	٨٤١	( خامسا ) مالا يصلح سببا للطعن . ١ — النعي على الحكم بسبب إغفاله دفاعا أو طلبا لم يقدم من الطاعن وإنما من خصومه الذين صدر لمصلحتهم . غير مقبول . (الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
١٠٠٢	٢٤١٥٨	٢ — استخلاص المحكمة ركن الخطأ الموجب للمسئولية لإساءة استعمال حق التقاضي من أوراق الدعوى ووقائعها استخلاصا سائغا . النعي عليه فيما قرره من حجية الحكيم السابقين الصادرين في موضوع النزاع بين الخصوم أنفسهم . غير منتج . (الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧) ... ..
١٢٤٢	٣٤١٩٢	٣ — النعي الموجه إلى الحكم الابتدائي الذي لا يجوز الطعن فيه بالنقض . غير مقبول . (الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧) ... ..
١٢٣٦	٣٤١٩١	

الصفحة	القاعدة	
		سلطة محكمة النقض :
		” في مسائل التكييف “
		١ — لمحكمة الموضوع سلطة التعرف على ما عناه المتعاقدان في العقد . لمحكمة النقض الرقابة على التكييف القانوني لقصد المتعاقدين .
٢٤٧	١٤ ٣٩	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ..
		٢ — حق محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ تقديري أو غير خطأ .
١٠٩٤	٢٤ ١٦٩	(الطن رقم ٤١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٢) ... ..
		” في تصحيح الأخطاء القانونية “
		٣ — لمحكمة النقض أن تصحح أسباب الحكم المنطوية على أخطاء قانونية بغير أن تنقضه متى كان سليما في نتيجته .
٤٨٦	١٤ ٧٩	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٧) ... ..
		الحكم في الطعن :
		” أثر نقض الحكم “
		١ — النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة . ما عدا ذلك . حيازته قوة الأمر المقضي . امتناع إعادة النظر فيه .
٦٧٦	٢٤ ١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤) ... ..
		” أثر الحكم بوقف التنفيذ “
		٢ — قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين . اقتصار حجته على هذا القسط فقط دون أي قسط آخر يستحق بعد ذلك . الاحتجاج بالفصل في مسألة كلية

الصفحة	القاعدة	
		شاملة . مناطه . عندما تفصل المحكمة في الموضوع . الحكم بوقف التنفيذ . ماهيته . حكم وقى مرهون بالظروف التي صدر فيها .
٨٢٤	٢٤١٣٠	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩) .. ..

### نقل برى

شرط تحديد المسؤولية :

تأمين المرمول على البضاعة المنقولة لدى إحدى شركات التأمين . لا يمنع من سريان شرط تحديد المسؤولية الوارد في عقد النقل .

٣٦٣	١٤٥٨	(الطن رقم ٨٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) .. ..
-----	------	--

شرط الإعفاء من المسؤولية :

دهوى شركة التأمين قبل الناقل بطلب قيمة التعويض عن تلف البضاعة أثناء النقل . تأميمها على عقد النقل . لا محل للطعن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية الوارد به . عدم تطبيق الحكم أحكام المسؤولية التقصيرية في هذا الصدد . لا خطأ .

٨٥١	٢٤١٣٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣) .. ..
-----	-------	--

### نقل بحرى

مسئولية الناقل :

” التعويض عن هلاك البضاعة “

١ — التزام الناقل — في حالة فقد البضاعة أو هلاكها أثناء الرحلة البحرية — بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة



الصفحة	القاعدة	
		وما فاتته من كسب . حساب التعويض على أساس القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة في ميناء الوصول إذا كانت تزيد على سعر شرائها .
٩٣٩	٢٤١٤٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩) ... .. ”تقدير التعويض“
		٢ — المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة . هو سعرها في السوق الحرة التي تخضع لقواعد العرض والطلب . عدم الاحتداد في تقدير التعويض بالسعر الجبرى الذى فوضته وزارة التموين . حلة ذلك . هذا السعر تحكى ما كان يمكن توقعه وقت التعاقد . وهو قابل للتغير فى أى وقت .
٩٣٩	٢٤١٤٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩) ... .. ”تقدير قيمة البضاعة“
		٣ — قيمة البضاعة الفاقدة في السوق الحرة لميناء الوصول . لا يحول دون معرفتها وجود سعر جبرى لها في هذا الميناء . إمكان تحديد بها بالاستهداء بقيمة البضاعة في ميناء قريب لميناء الوصول به سوق حرة للبضاعة وتماثل ظروفه ميناء الوصول . على الدائن عبء إثبات زيادة السعر في هذا الميناء على سعر الشراء .
٩٣٩	٢٤١٤٩	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٩) ... ..
		نيابة عامة
		التدخل في قضايا القصر :
		وجوب إبلاغ كاتب المحكمة النيابة العامة بقيام الدعاوى الخاصة بالقصر . إجراء جوهرى يترتب على اغفاله بطلان الحكم . لا يضر من ذلك أن يكون التدخل في هذه الأحوال اختياريا للنيابة العامة .
٢٤٢	١٤٣٨	(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٤/٢/١٩٦٩) ... ..

الصفحة	القائمة	
		التدخل في دعاوى الأحوال الشخصية :
		١ - وجوب تدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . المقصود بالتدخل حضور ممثل النيابة العامة جلسات المحكمة . إرسال النيابة مذكرة برأيها . لا يكفي .
٩٦٧	٢٤١٥٣	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧) ... ..
		التدخل في دعاوى الوقف :
		وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بإنشاء للوقف أو بصحته أو الاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثرت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة في هذه الدعاوى لإبداء الرأي يترتب عليه طلاق الحكم .
١٣١٢	٣٤٢٠٤	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) ... ..
		الطعن في المسائل الخاصة بالأجانب :
		١ - حق النيابة العامة في الطعن في مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب . مقصور على الأحكام الصادرة في بطلان الزواج . ليس من قبيل ذلك التطبيق للغيبه والاعسار .
١٠٨	١٤ ١٨	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/١/١٥)
		٢ - النزاع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النيابة العامة خصما أصليا فيه بل طرفا متضما . عدم قبول الطعن بالنقض من جانبها في الأحكام الصادرة في النزاع .
٥٨٥	٢٤ ٩٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		( ٥ )
		هيئة . هيئات عامة
		هيئة
		الهيئة المستترة :
		جواز حصول الهيئة تحت ستار عقد آخر . شرطه . استيفاء العقد الساتر للهيئة الشروط المقررة له في القانون . المادة ٤٨٨ مدني .
٦٢٧	٢٤١٠٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
		هيئات عامة
		هيئة السكة الحديد :
		١ - الهيئة العامة لشئون السكة الحديد . ماهيتها .
		هيئة عامة وليست مؤسسة عامة . هلة ذلك . القوانين ٣٦٦ سنة ١٩٥٦ و ٦٠ و ٦١ سنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوري ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ .
٥٨٨	٢٤٩٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٠) ... ..
		٢ - توجيه الدعوى إلى مدير عام الهيئة العامة للسكك الحديدية - قبل صدور القرار الجمهوري ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ - بوصفه ممثلاً لها أمام القضاء . صحيح . الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . خطأ في القانون .
٥٨٨	٢٤٩٥	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٠) ... ..



القاعدة

المقنة

(و)

وارث . وصية . وقف . وكالة . ولاية على المال .

وارث

الطعن في تصرفات المورث :

١ - الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البيئة .  
(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ..

٢٢ ١٤ ٤

٢ - صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم جواز إعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني . للوارث الذي يطعن في التصرف بأنه وصية أن يثبت احتفاظ المورث بخصاصة العين التي تصرف فيها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي .  
(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ..

٢٢ ١٤ ٤

٣ - للوارث إثبات طعنه على العقد بأنه يستر وصية بكافة طرق الإثبات . استمداده حقه في الطعن من القانون مباشرة وليس من المورث .

٤٥٠ ١٤ ٧٣

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ..

٤ - الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . اعتبارها في حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية . عدم سقوط هذه الدعوى بالتقادم .

٤٥٠ ١٤ ٧٣

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ..

• — الدفع من وارث بأن البيع الصادر من المورث لوارث آخر  
ينحى وصية. فيه معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة . عدم  
جواز دفعه بإبطال العقد بأكمله بعد ذلك تأسيسا على أنه أبرم  
تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة . إغفال الرد على الدفع  
الأخير . لا قصور .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... .. ٨٩ ع ٢٤ ٥٥٦

راجع : ( ص . صورية )

وراجع : ( و . وصية )

حجية تاريخ محررات المورث :

حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث  
ولولم يكن التاريخ ثابتا ثبوتا رسميا ، سواء صدرت إلى وارث  
أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... .. ٦٥ ع ١٤ ٤٠٤

الطعن بالجهالة :

طعن الوارث بالجهالة . عدم قبوله إذا أقر بأن الختم الموقع به  
من المورث صحيح . يجب عليه سلوك سبيل الطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) ... .. ٦٥ ع ١٤ ٤٠٤

ميراث الأجنبي :

التزاع حول ميراث أجنبي . عدم اعتبار النيابة العامة خصما  
أصليا فيه بل طرفا منضما . عدم قبول الطعن بالنقض من جانبها  
في الأحكام الصادرة في التزاع .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٩/٤/٩) ٩٤ ع ٢٤ ٥٨٥

الصفحة	القاعدة	
		تقسيم التركة :
		استحقاق بنات المتوفى مهما تعددن ثلثي التركة ليستحق العاصب — إن وجد — الثلث الباقي . عدم بحث الحكم وجود العاصب من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤٩	٢٤١٠٥	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢) ... ..
		حق الوارث في التركة :
		حين يرث الدائن المدين لا يرث الدين الذي على التركة ولو كان هو الوارث الوحيد للمدين . عدم انقضاء الدين باتحاد الذمة بالنسبة لنصيبه الميراثي .
٧٩٦	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٣) ... ..
		وراجع : ( ت . تركة )
		<u>وصية</u>
		تكييف العقد :
		١ — تكييف المحكمة العقد بأنه وصية لا بيع . تطبيق حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح . لا يعد تغييرا لأساس الدعوى . مثال في وصية .
٢٢	١٤	(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... .. ٤
		٢ — بحث محكمة الموضوع وضع يد المتصرف للتعرف على حقيقة نيته وقصده تملك المتصرف إليه مضافا إلى ما بعد الموت أم منجزا . ليس عليها البحث في أركان الحيازة القانونية وشروطها المكسبة للملكية بالتقادم .
٢٢	١٤	(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... .. ٤



الصفحة	القاعدة	
		٣ — اعتبار العقد ساترا لوصية . شرطه . اتجاه قصد المتصرف إضافة التملك لما بعد موته . (الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... .. ١٠٥ ع ٢٤٩
		قرينة المادة ٩١٧ مدني :
		١ — صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني . للوارث الذي يطعن في التصرف بأنه وصية أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي . (الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... .. ٤ ع ١٢٢
		٢ — قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني . شرط قيامها . صدور التصرف لوارث واحتفاظ المورث لنفسه بالحيازة وبحق الانتفاع بالعين المتصرف فيها مدة حياته لحساب نفسه وإستنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... .. ٨٩ ع ٢٤٩
		٣ — قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني . قرينة قانونية . من شأنها — متى توافرت عناصرها — إعفاء من يطعن في التصرف بانطوائه على وصية من إثبات هذا الطعن وتقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه . استحداث هذه القرينة في القانون المدني القائم . عبء الإثبات في القانون الملغى كان على من يطعن في التصرف . احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين المبيعة . ليس في القانون المدني القديم سوى قرينة قضائية . (الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... .. ١٠٥ ع ٢٤٩

الصفحة	القاعدة	
		٤ — قرينة المادة ٩١٧ مدني . حكم مستحدث . لا يجوز أعماله بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . (الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... .. ١٠٥ ع ٢ ٦٤٩
		التصرف في مرض الموت :
		١ — وجوب إبداء الطعن في التصرف بصدوره في مرض الموت في صيغة صريحة جازمة . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... .. ٥٦ ع ١ ٣٤٩
		٢ — قيام مرض الموت أو ما في حكمه من مسائل الواقع . تحصيله من حالة المتصرف النفسية ومن صدور التصرف وهو تحت تأثير اليأس من الحياة أو في حالة الاطمئنان والأمل فيها . استخلاص الحكم بأصابع سائغة أن تصرف المورث قبل سفره للأقطار المجازية لا يأخذ حكم المريض مرض الموت وبالتالي لا يعد وصية . لا خطأ . (الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... .. ٩٠ ع ٢ ٥٦١
		الطعن في تصرفات المورث :
		١ — الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك ببيع الطرق بما فيها البينة . (الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... .. ٤ ع ١ ٢٢
		٢ — الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . اعتبارها في حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية . عدم سقوط هذه الدعوى بالتقادم . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... .. ٧٣ ع ١ ٤٥٠

الصفحة	القائمة
	٣ - الدفع من وارث بأن البيع الصادر من المورث لوارث آخر يخفى وصية. فيه معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة . عدم جواز دفعه بإبطال العقد بأكمله بعد ذلك تأسيسا على أنه أبرم تحت تأثير الاستغلال مما يعيب الإرادة . إضلال الرد على الدفع الأخير . لا قصور .
٥٥٦	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١) ... .. ٨٩ ع ٢٤
	٤ - للوارث إثبات طعنه على العقد بأنه يستر وصية بكافة طرق الإثبات . استمداده حقه في الطعن من القانون مباشرة وليس من المورث .
٤٥٠	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... .. ٧٣ ع ١٤
	مجماع دعوى الوصية :
	١ - اشتراط وجود الأوراق المشار إليها في المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . لا يتصل بإثبات صحة الدعوى سواء من حيث الشكل أو من جهة الموضوع . لا أثر لذلك على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه . حكمة قاصر على مجرد مماع أو عدم مماع الدعوى . الحكم برفض الدفع بعدم مماع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع بدعوى أنه يخفى وصية . حكم لا تنه به الخصومة المرددة بين الطرفين . لا يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال .
١١٥٩	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤) ... .. ١٧٩ ع ٣
	٢ - الوصايا الواقعة من سنة ١٩١١ . وجوب أن يتضمن مسوغ مماع الدعوى بها - بعد وفاة الموصى - ما ينفي عن ممتها . مثال . محضر إيداع وصية بالشهر العقاري كسوغ لمماع الدعوى .
١٣٨٢	(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢١) ... .. ٢١٤ ع ٣



المقابلة	الصفحة
	القانون الواجب التطبيق :
	خضوع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦
٥٤٠	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ... ..
١٤	٧٣
	وقف
	إشهاد الرجوع في الوقف :
	سماع الائمةاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يحيله عليه .
٦٤	(الطن ١٧ لسنة ٢٦ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٩/١/٨) ... ..
١١	١٤
	شهر إنهاء الوقف :
	التزام البائع بالقيام بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع إلى المشتري . يشمل هذا الالتزام قيامه بشهر إنهاء الوقف وحقه فيه . استدلال الحكم من اشتراط المشتري تحمل البائع مصاريف هذا الإظهار قرينة على استغلاله . فساد .
٦٤٢	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧) ... ..
٢٤	١٠٤
	وكلاء ناظر الوقف عن المستحق :
	ناظر الوقف أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين فيه . خضوع العلاقة بين ناظر الوقف والمستحق لأحكام الوكالة . مسئولية ناظر الوقف من التقصير الجسم . مسئوليته عن التقصير اليسير إذا كان له أجر وذلك بالقدر الذى يرتبط بالمسئوليتين المدنية والجنائية . سرعان عقود الإيجار التى أبرمها طالما لم يثبت تقصيره .
٦٥٦	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... ..
٢٤	١٠٦

الصفحة	الأعداد	
		تدخل النيابة في دعاوى الوقف :
		وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو الاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت سواء كانت الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثبت فيها مسألة تتعلق بالوقف . عدم تدخل النيابة في هذه الدعاوى لإبداء الرأي يترتب عليه بطلان الحكم .
١٣١٢	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣) .. ..
		<u>وكالة</u>
		ماهية الوكالة :
		١ — إقتصار عمل المعتمد التجاري على الأعمال المسداة دون العقود . كفاية ذلك لانتفاء الوكالة الحقيقية والظاهرية . عدم تعارض ذلك مع استعمال لفظ "المعتمد" في اللغة .
٣٢	١٤٥	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) .. ..
		٢ — الفضالة . مقتضاها . أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزماً بذلك .
		المادة ١٨٨ مدني . الوكالة . لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل قانوني لحساب الموكل .
١٠٠٢	٢٤١٥٨	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		٣ — خلو العقد المبرم بين جمعية مساكن ومقاول مما يفيد وجود نيابة عن أعضائها . انصراف أثر العقد إلى الجمعية دون الأعضاء . عدم قبول دعوى عضو الجمعية قبل المقاول بطلب تنفيذه الترامات الناشئة عن العقد ما لم يثبت أن حق الجمعية قد انتقل إلى العضو وفقاً للقانون .
٦٩٣	١١١	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — سلطة قاضي الموضوع في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها .
١٣٢٢	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) ... ..
		الوكالة الخاصة :
		١ — الوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية .
٣٢	١٤	(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ..
		٢ — إقرار الوكيل بحق الغير قبل الموكل . يستلزم وكالة خاصة أو وكالة عامة تتضمن صراحة تفويضه بإجراء هذا التصرف .
٧٨٤	٢٤١٢٤	(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٥) ... ..
		٣ — قطع القطن ونقله إلى استحقاق نال . هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية . استلزام وكالة خاصة بالبيع لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن .
١٠١٧	٢٤١٥٩	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٩) ... ..
		الوكالة الضمنية :
		تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض الباقيين . قيام وكالة ضمنية عنهم في إدارة المال الشائع وكالة عامة بالإدارة . فإذ الأعمال التي تصدر منه في حق باقي الشركاء سواء كانت أعمالاً مادية أو تصرفات قانونية تقتضيها الإدارة كبيع المحصول الناتج من الأرض الشائعة وقبض الثمن .
١٢٠٦	٢٤١٨٦	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/١٨) ... ..



الصفحة	القائمة	
		الوكالة الظاهرة :
		تحقيق الوكالة للظاهرة هو مما يخالطه واقع . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة .
٥٧٨	٩٣ ع ٢	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٨) ... ..
		الوكالة في الخصومة :
		١ - علم الوكيل عن الخصم بالجلسة المحددة المستفاد من تقديمه طلبا بفتح باب المرافعة . إقتضاره على جلسة للنطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتي كانت محددة لنظر الدعوى .
١٦١	٢٧ ع ١	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ..
		٢ - عدم إنكار الخصم أمام محكمة الاستئناف وكالة المحامي الحاضر معه . عدم جواز إنكارها أمام محكمة النقض .
٩٢١	١٤٧ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		٣ - حق المحامي الوكيل في الدعوى في إنابة محام آخر عنه دون توكيل خاص . شرطه . ألا يكون في التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلو قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان في هذه الحالة . ورود هذا الحظر لأول مرة في قانون المحاماة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٩٢١	١٤٧ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) ... ..
		٤ - ليس للحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة محام إجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم جواز الاعتراض عليه بأن

الصفحة	القائمة	
		التوكيل لاحق . مالم ينص القانون على غير ذلك . عدم اشتراط أن يكون بيد المحامي توكيل من الدائن عند طلب إصدار أمر الأداء باسم هذا الدائن .
١١٨٠	٣٤١٨٣	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٩) .. ..
		٥ - تحصيل الحكم الاستثنائي بأسباب سائغة قيام الوكالة بالخصومة عن المستأنف أمام محكمة أول درجة . اعتبار الحكم المستأنف حضوريا في حقه .
١٢٣٦	٣٤١٩١	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٦٩) .. ..
		٦ - وجوب حصول التقرير بالطن بالنقض من محام موكل عن الطاعن لامن الطاعن نفسه . إجراء جوهري . إغفاله يترتب عليه بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن يكون الخصم الطاعن محاميا مقبولا أمام محكمة النقض أو أن يقرر بالطن بوصفه حارما ومصفيا لوقف أهلى انتهى بموجب القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
١٢٧٢	٣٤١٩٧	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/١٦/١٩٦٩) ... ..
		أجر الوكالة :
		١ - اشتغال المطعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال التي وكل فيها لحساب الطاعن . كفاية ذلك لاعتباره الوكالة بأجر .
٦١١	٢٤٩٩	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٤/١٥/١٩٦٩) .. ..
		٢ - المادة ٧٠٩/٢ مدنى . نصها مطابق شامل لكل تعديل في أجر الوكالة المتفق عليه سواء بالخط فيه أو برفعه . استقلال قاضى الموضوع بتقدير هذا الأجر . إقامة محكمة الاستئناف قضائها بتعديل تقدير محكمة أول درجة للأجر الذى يستحقه الوكيل على اعتبارات سائغة . إغفالها الإشارة إلى الحجج التى ساقها الوكيل فى هذا الخصوص . لا قصور .
١٢٢٢	٣٤٢٠٦	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٢/٢٥/١٩٦٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		أثر الوكالة .
		١ - تقرير إنصراف أثر العقد إلى الأصيل أو عدم إنصرافه . وجوب البحث في العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وإبرم العقد . إستناد الحكم على عقد العمل المبرم بينهما في نفي الوكالة . لا خطأ . ولو لم يكن المتعاقد الآخر على علم به .
٣٢	١٤٥	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ..
		٢ - تمثيل الربان لمالك السفينة . عدم سريانه إلا حيث لا يوجد مالك السفينة أو من يحل محله . الشهادة الصادرة من الربان . غير ملزمة للمالك .
١١٤٥	٣٤١٧٧	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٩) ... ..
		٣ - توقيع الوكيل على العقد . لا ينصرف إلى الموكل طالما لم يعلن وقت التوقيع أنه يوقع نيابة عنه . استخلاص الحكم لهذه النيابة من مجرد توقيعه . استخلاص معيب .
١٢٨٤	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٨) ... ..
		التزامات الوكيل :
		١ - التزام الوكيل بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل وتقديم حساب مفصل بجميع أعمال الوكالة . إنابته غيره في تنفيذ الوكالة دون ترخيص من الموكل . أثره . مسئوليته عن عمل النائب .
٨٢٩	٢٤١٣١	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩) ... ..
		٢ - ناظر الوقف أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين فيه . خضوع العلاقة بين ناظر الوقف والمستحق لأحكام الوكالة . مسئولية ناظر الوقف عن التقصير الجسيم .



الصفحة	القاعدة	
		مستوليته عن التقصير اليسير إذا كان له أجر وذلك بالقدر الذي يرتبط بالمستوليتين المدنية والجنائية . سريان عقود الإيجار التي أبرمها طالما لم يثبت تقصيره .
٦٥٦	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٢) ... ..
		”تجاوز الوكيل حدود الوكالة“
		٣ - عبء إثبات الوكالة ومداها يقع على من يدعيها . تجاوز الوكيل حدود وكالته . أثره .
٧٨٤	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥) ... ..
		”إجازة عمل الوكيل“
		٤ - إقرار الموكل لما يباشره الوكيل خارجا عن حدود توكيله . مناطه .
٧٨٤	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥) ... ..
<b>ولاية على المال</b>		
		١ - قوة الأمر المقضى لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا وثيقا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها . بحث الحكم كيدية طلب الحجر . غير لازم لقضائه في هذا الطلب .
٤٥٨	١٤٧٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ..
		٢ - تصديق المجلس الحصي على الحساب . ليس حكما حائرا لمحجية الأمر المقضى . لا يمنع من الطعن في صحة هذا الحساب أمام المحكمة المدنية .
٧٦٩	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٣) ... ..

**موضوعات وصفحات فهرس الأحكام**  
**الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية**  
**السنة العشرون**

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تنازع الاختصاص :	٣	أعمال تجارية .. ..	٤٩
طلبات رجال القضاء		إفلاس .. ..	٥٠
إختصاص .. ..	٤	إلتزام .. ..	٥١
أقدمية .. ..	٥	إمتياز .. ..	٥٧
حكم .. ..	٥	أمر أداء .. ..	٥٧
قضاة .. ..	٦	أمر على عريضة .. ..	٥٩
		أموال .. ..	٥٩
المواد المدنية والتجارية		إفابة قضائية .. ..	٦٠
والأحوال الشخصية :		أهلية .. ..	٦٠
(١)		أوراق تجارية .. ..	٦١
إثبات .. ..	٨	أوراق مالية .. ..	٦٣
أحوال شخصية .. ..	٢٠	إيجار .. ..	٦٣
إختصاص .. ..	٢٤	(ب)	
أدوية .. ..	٣١	بطلان .. ..	٦٥
إرتفاق .. ..	٣١	بنوك .. ..	٧٥
إستئناف .. ..	٣٢	بورصة .. ..	٧٦
إستيلاء .. ..	٤١	بيع .. ..	٧٦
إصلاح زراعى .. ..	٤٤	(ت)	
إقتراض الخارج		تأميم .. ..	٨٥
عن الحصومة .. ..	٤٦	تأمين .. ..	٨٧
إعلان .. ..	٤٧		

## ( ب )

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تأمينات اجتماعية ...	٨٨	( خ )	
تأمينات عينية ..	٨٩	خبرة ... ..	١٤٧
تجزئة ... ..	٩١	خلف ... ..	١٥٠
تحكيم ... ..	٩٣	( د )	
تركة ... ..	٩٣	دعوى ... ..	١٥١
تزوير ... ..	٩٥	دفوع ... ..	١٦٥
تسجيل ... ..	٩٨	( ر )	
تعينة عامة ... ..	١٠٠	رسوم ... ..	١٦٦
تعويض ... ..	١٠١	رهن ... ..	١٦٦
تقادم ... ..	١٠٥	ريع ... ..	١٦٦
تموين ... ..	١١٢	( س )	
تنفيذ ... ..	١١٣	سمسرة ... ..	١٦٧
تنفيذ عقارى ... ..	١١٦	سند اذنى ... ..	١٦٨
( ج )		( ش )	
جدارك ... ..	١١٧	شركات ... ..	١٦٩
( ح )		شفعة ... ..	١٧٢
محجز ... ..	١١٩	شهر عقارى ... ..	١٧٤
حراسة ... ..	١٢١	شيك ... ..	١٧٥
حساب جارى ... ..	١٢٢	شيوخ ... ..	١٧٥
حق ... ..	١٢٢		
حكم ... ..	١٢٤		
حوادث طارئة ... ..	١٤٤		
حيازة ... ..	١٤٥		



## (ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٢	مرافق عامة ... ..		(ص)
٢٢٢	مرض الموت ... ..	١٧٦	صورية ... ..
٢٢٣	مزايا ... ..		(ض)
٢٢٣	مستولية ... ..	١٧٧	ضرائب ... ..
٢٣٠	معاهدات دولية ... ..		(ع)
٢٣٠	مقاولة ... ..	١٨٣	صرف ... ..
٢٣١	مؤسسات عامة ... ..	١٨٤	عقد ... ..
٢٣١	موطن ... ..	١٩٠	عمل ... ..
٢٣٢	موظفون ... ..		(غ)
٢٣٤	ملكية ... ..	١٩٢	غرامة ... ..
	(ن)		(ف)
٢٤٠	نزع الملكية للنفعة العامة	١٩٣	فضالة ... ..
٢٤٢	نظام عام ... ..	١٩٣	فوائد ... ..
٢٤٣	نقد ... ..		(ق)
٢٤٤	نقض ... ..	١٩٤	قانون ... ..
٢٥٦	نقل برى ... ..	١٩٩	قرار إدارى ... ..
٢٥٦	نقل بحرى ... ..	٢٠١	قسمة ... ..
٢٥٧	نيابة عامة ... ..	٢٠٢	قضاة ... ..
	(هـ)	٢٠٣	قطن ... ..
٢٥٩	هيئة ... ..	٢٠٤	قوة الأمر المقتضى ... ..
٢٥٩	هيئات عامة ... ..		(ك)
	(و)	٢٠٨	كفالة ... ..
٢٦٠	وارث ... ..		(م)
٢٦٢	وصية ... ..	٢١٠	محاماه ... ..
٢٦٦	وقف ... ..	٢١٣	محكمة الموضوع ... ..
٢٦٧	وكالة ... ..	٢٢٢	محل مختار ... ..
٢٧٢	ولاية على المال ... ..		

تصويبات العدد الثالث  
السنة العشرون

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١١٦٤	١٩	المادة ١٣	المادة ٢٣
١١٩٣	٩	ولو	لو
١١٩٤	٥	ولو	لو
١٢٦٧	٩	بعده	بعد
١٢٦٧	١٧	نزاع	من نزاع

طبع بالمهنة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة  
وكيل وزارة  
على سلطان على  
وليس مجلس الإدارة

”رقم الايداع بدار الكتب ٣٣١٣ لسنة ١٩٧٠“

”مينة المطابع الأميرية (دار القضاء) ٤٧٤/٧٠/٢١٦٩“













Bibliotheca Alexandrina



0542378